

(فهرسة الجزء السابع من الائم للإمام الشافعي محمد بن ادريس رضي الله عنه)

صفحة	صفحة
باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى	٣
الخلاف في اليمين مع الشاهد	٦
المدعى والمدعى عليه	١١
باب اليمين مع الشاهد	٣١
الخلاف في اليمين على المنبر	٣٣
باب رد اليمين	٣٤
في حكم الحاكم	٣٦
الخلاف في قضاء القاضي	٣٨
الحكم بين أهل الكتاب	٣٨
(الشهادات)	٤٠
باب اجازة شهادة المحدود	٤١
باب شهادة الاعمي	٤٢
شهادة الموالد للولد والولد للوالد	٤٢
شهادة الغلام والعبد والكافر	٤٣
شهادة النساء	٤٣
شهادة القاضي - ٤٤ رؤية الهلال	٤٤
شهادة الصبيان - ٤٤ الشهادة على الشهادة	٤٤
الشهادة على الجراح	٤٤
شهادة الوارث	٤٥
الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي	٤٦
(باب الحدود)	٥١
الأيمان والنذور والكفارات في الايمان	٥٥
الاستثناء في اليمين	٥٦
لغو اليمين	٥٧
الكفارة قبل الحنث وبعده	٥٧
من حلف بطلاق امرأته ان تزوج عليها	٥٨
الاطعام في الكفارات في البلدان كلها	٥٨
من لا يطعم من الكفارات	٥٩
ما يجزئ من الكسوة في الكفارات	٥٩
العتق في الكفارات	٥٩
الصيام في كفارات الأيمان	٦٠
من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين	٦٠
من حنث معسرا ثم أيسر الخ	٦٠
من أكل أو شرب ساهيا في صيام الكفارة	٦٠
الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة ومن تصدق بكفارة ثم اشتراها	٦١
كفارة عين العبد	٦١
من نذر أن يمشی الى بيت الله عز وجل	٦١
فمن حلف على سكنى دار لا يسكنها	٦٥
فمن حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت فغير عن حاله	٦٦
من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما ففعل أحدهما	٦٧
من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفى حقه	٦٨
من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل	٦٩
من حلف في أمر أن لا يفعله غدا ففعله اليوم	٦٩
من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله	٧٠
من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى	٧١
(باب) الاشهاد عند الدفع الى اليتامى	٧٤
(باب) ما جاء في قول الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائك حتى ما يفعلن بهن من الحبس والأذى	٧٥
باب الشهادة في الطلاق	٧٦
باب الشهادة في الدين	٧٧
باب الخلاف في هذا	٧٧
باب اليمين مع الشاهد	٧٨
اليمين مع الشاهد	٧٨
باب الخلاف في اليمين مع الشاهد	٧٩
باب شهادة النساء لارجل معهن	٧٩
الخلاف في اجازة أقل من أربع من النساء	٨٠

صحيحة	صحيحة
١٢١ باب في الأوصياء	٨٠ باب شرع الشين تقبل منهم
١٢٢ باب في الشركة والعق وغيره	٨١ باب شهادة القاذف
١٢٥ باب في المكاتب	٨٢ باب الخلاف في إجازة شهادة القاذف
١٢٥ باب في الأيمان	٨٢ باب التحفظ في الشهادة
١٢٧ باب في العارية رأ كل الغلة	٨٣ باب الخلاف في شهادة الأعمى
١٢٧ باب في الأجير والاجارة	٨٤ باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته
١٢٨ باب القسمة - ١٢٨ باب الصلاة	٨٤ باب ما على من دعى ينهه بشهادة قبل أن يسئلها
١٢٩ باب صلاة الخوف	٨٤ (الدعوى والبيئات)
١٣١ باب الزكاة	٨٤ باب الأقضية
١٣٣ باب الصيام	٨٥ باب في اجتهاد الحاكم
١٣٤ باب في الحج	٨٦ باب التثبت في الحكم وغيره
١٣٦ باب الديات	٨٦ باب المشاورة
١٣٨ باب السرقة	٨٦ باب أخذ الرأى بالرأى
١٣٩ باب القضاء	٨٧ باب ما يجب فيه اليمين
١٤١ باب القرية	٨٧ (كتاب) ما يختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف (وهو كتاب اختلاف العراقيين كما ترجم له بذلك في بعض النسخ)
١٤٢ باب النكاح	٨٨ باب الغصب
١٤٥ باب الطلاق	٩٠ باب الاختلاف في العيب
١٥٠ باب الحدود	٩٣ باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها
١٥١ (اختلاف على وعبد الله بن مسعود)	٩٨ باب المضاربة - ٩٨ باب السلم
١٥١ أبواب الوضوء والغسل والتيمم	٩٩ باب الشفعة
١٥٠ باب الوضوء	١٠١ باب المزارعة
١٥٣ أبواب الصلاة	١٠٢ باب الدعوى والصلح
١٥٤ باب الجمعة والعيد	١٠٣ باب الصدقة والهبة
١٥٥ باب الوتر والقنوت والآيات	١٠٥ باب في الوديعة
١٥٦ الجنائز	١٠٦ باب في الرهن
١٥٦ سجود القرآن	١٠٧ باب الحرالة والكفالة في الدين
١٥٧ الصيام	١١٠ باب في الدين
١٥٧ أبواب الزكاة	١١٧ باب في الأيمان
١٥٨ أبواب الطلاق والنكاح	١١٨ باب الوصايا
١٦١ المتعة	١١٩ باب المواريث
١٦٢ ما جاء في البيوع	
١٦٣ باب الديات	
١٦٤ باب الأقضية	

صيفة	صيفة
٢٠١ باب في العمري	١٦٥ باب اللقطة
٢٠٢ باب ما جاء في العقيقة	١٦٥ باب الفرائض
٢٠٢ باب في الحربى يسلم	١٦٦ باب المكاتب
٢٠٣ باب في أهل دار الحرب	١٦٧ باب الحدود
٢٠٤ باب البيوع	١٧٥ باب الصيام
٢٠٤ باب متى يجب البيع	١٧٦ باب الحج
٢٠٤ باب بيع البرناج	١٧٧ ﴿كتاب اختلاف مالك والشافعي﴾
٢٠٥ باب بيع الثمر	١٨٠ باب ما جاء في الصدقات
٢٠٥ باب ما جاء في ثمن الكلب	١٨١ باب في بيع الثمار
٢٠٦ باب في الزكاة	١٨٢ باب في الأقضية
٢٠٦ باب الشكاح بولي	١٨٣ ﴿كتاب العتق﴾
٢٠٧ باب ما جاء في الصداق	١٨٤ باب صلاة الامام اذا كان مريضاً بالأموميين
٢٠٨ باب في الرضاع	جالسا وصلاتهم خلفه قياما
٢٠٨ باب ما جاء في الولاء	١٨٦ باب رفع اليدين في الصلاة
٢٠٩ باب الافطار في شهر رمضان	١٨٧ باب الجهر بآمين
٢٠٩ باب في اللقطة	١٨٧ باب سجود القرآن
٢١٠ باب المسح على الخفين	١٨٨ باب الصلاة في الكعبة
٢١٠ باب ما جاء في الجهاد	١٨٩ باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة
٢١٢ باب ما جاء في الرقية	١٩٠ باب القراءة في العيدين والجمعة
٢١٢ باب في الجهاد	١٩٠ باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
٢١٣ باب فيمن أحيأ أرضاً ومواتاً	١٩١ باب إعادة المكتوبة مع الامام
٢١٥ باب في الأقضية	١٩١ باب القراءة في المغرب
٢١٥ باب في الأمة تغرب بنفسها	١٩٢ باب القراءة في الركعتين الاخيرتين
٢١٥ باب القضاء في المنبوء	١٩٣ باب المستحاضة
٢١٦ باب القضاء في الهبات	١٩٤ باب الكلب يلغ في الاناء أو غيره
٢١٧ باب في إرخاء الستور	١٩٥ باب ما جاء في الجنائز
٢١٧ باب في القسامة والعقل	١٩٦ باب الصلاة على الميت في المسجد
٢١٨ باب القضاء في الضرر والترقوة والضلوع	١٩٦ باب في فوت الحج
٢١٨ باب النكاح	١٩٧ باب الحجامة للمحرم
٢١٩ باب ما جاء في المتعة	١٩٧ باب ما يقتل المحرم من الدواب
٢١٩ باب في المفقود	١٩٨ باب الشركة في البدنة
٢٢٠ باب في الزكاة	١٩٩ باب التمتع في الحج
٢٢٠ باب في الصلاة	١٩٩ باب الطيب للمحرم

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٣٧	باب المتعة	٢٢١	باب في قتل الدواب التي لا خرافة فيها في الحج
٢٣٧	باب الخلية والبرية	٢٢١	باب ما جاء في الصيد
٢٣٨	باب في بيع الحيوان	٢٢٤	باب الأمان لأهل دار الحرب
٢٣٨	باب الكفارات	٢٢٤	باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تحميم المحرم وجهه
٢٣٩	باب زكاة الفطر	٢٢٥	باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو المين
٢٤٠	باب في قطع العبد	٢٢٦	باب في بيع المذبر
٢٥٠	(كتاب جماع العلم)	٢٢٦	باب ما جاء في لبس الخنز
٢٥٠	باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها	٢٢٦	(باب خلاف ابن عباس) في النيوغ
٢٥٤	باب حكاية قول من رد خبر الخاصة	٢٢٧	(باب خلاف زيد بن ثابت) في الطلاق
٢٦٢	بيان فرائض الله تعالى	٢٢٧	باب في عين الأعور
٢٦٣	باب الصوم	٢٢٨	باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عشور أهل الذمة
٢٦٥	(كتاب صفقه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)	٢٢٩	باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء
٢٦٧	(كتاب ابطال الاستحسان)	٢٢٩	باب في سجود القرآن
٢٧٠	باب ابطال الاستحسان	٢٢٩	باب غسل الجنابة
٢٧٧	(كتاب الرد على محمد بن الحسن) باب الديات	٢٢٩	باب في الرعاف
٢٧٩	القصاص بين العبيد والأحرار	٢٣٠	باب الغسل بفضل الجنب والحائض
٢٨٠	الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص	٢٣٠	باب التميم
٢٨٢	باب في عقل المرأة	٢٣٠	باب الوتر
٢٨٣	باب في الجنين	٢٣٠	باب الصلاة بمنى والنافلة في السفر
٢٨٤	باب الجروح في الجسد	٢٣١	باب القنوت
٢٨٥	باب في الأعور يفتأ عين التميم	٢٣١	باب الصلاة قبل الفطر وبعده
٢٨٦	باب ما لا يجب فيه أرش معلوم	٢٣٢	باب نوم الجالس والمضطجع
٢٨٧	باب دية الأضرار	٢٣٢	باب اسراع المشي إلى الصلاة
٢٨٧	باب جراح العبد	٢٣٢	باب رفع الأيدي في التكبير
٢٨٩	باب القصاص بين المسالك	٢٣٣	باب وضع الأيدي في السجود
٢٩٠	باب دية أهل الذمة	٢٣٣	باب من الصيام
٢٩٥	باب العقل على الرجل خاصة	٢٣٤	باب في الحج
٢٩٧	باب الحر إذا خنى على العبد	٢٣٥	باب الإهلال من دون الميقات
٢٩٨	باب ميراث القاتل	٢٣٦	باب في العدو من منى إلى عرفة
٢٩٩	باب قتل الغيلة وغيرها وغفوا الأولياء	٢٣٦	باب قطع التلبية
٢٩٩	باب القصاص في القتل	٢٣٦	باب النكاح - ٢٣٦ باب التملك

صحيحة	صحيحة
٣٣٢ الصبي يسبي ثم يموت	٣٠٠ باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله
٣٣٢ المدبرة وأم الولد تسبيان هل يطوئهما سيدهما	٣٠١ باب القوديين الرجال والنساء
إذا دخل بأمان	٣٠٢ باب القصاص في كسر اليد والرجل
٣٣٣ الرجل يشتري أمته بعد ما يحرزها العدو	٣٠٣ ((كتاب سير الأوزاعي))
٣٣٤ الحربى يسلم في دار الحرب وله بها مال	٣٠٥ أخذ السلاح
٣٣٤ الحربى المستأمن يسلم في دار الاسلام	٣٠٦ سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل
٣٣٥ المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله	٣١١ سهمان الخيل
٣٣٦ ((كتاب القرعة))	٣١٥ في المرأة تسبي ثم يسبي زوجها
٣٣٨ باب القرعة في المالك وغيرهم	٣١٨ حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم
٣٤٠ باب عتق المالك مع الدين	٣١٩ ما جاء في أمان العبد مع مولاه
٣٤١ باب العتق ثم يظهر للميت مال	٣١٩ وطء السبايا بالمال
٣٤٢ باب كيف قيم الرقيق	٣٢٠ بيع السبي في دار الحرب
٣٤٣ باب تبدئة بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة	٣٢١ الرجل يغنم وحده
٣٤٥ عتق الشرط في المرض	٣٢٢ في الرجلين يخرجان من العسكر فيصيبان جارية فيتبايعانها
٣٤٦ اختلاف المعتق وشريكه	٣٢٣ إقامة الحد وفي دار الحرب
٣٤٧ باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما	٣٢٣ ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم
٣٤٧ ((أحكام التدبير))	٣٢٤ قطع أشجار العدو
٣٤٩ المشيئة في العتق والتدبير	٣٢٤ ما جاء في صلاة الحرس
٣٥٠ انخراج المدبر من التدبير	٣٢٥ نزع الأرض
٣٥٢ جناية المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج	٣٢٥ شراء أرض الجزية
٣٥٣ كتابة المدبر وتدبير المكاتب	٣٢٥ المستأمن في دار الاسلام
٣٥٤ جامع التدبير	٣٢٦ بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب
٣٥٤ العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما	٣٢٦ في أم ولد الحربى تسلم وتخرج الى دار الاسلام
٣٥٥ في مال السيد المدبر	٣٢٦ المرأة تسلم في أرض الحرب
٣٥٥ تدبير النصراني	٣٢٧ الحرية تسلم فتزوج وهي حامل
٣٥٥ تدبير أهل دار الحرب	٣٢٨ في الحربى يسلم وعنده جنس نسوة
٣٥٥ في تدبير المرتد	٣٢٩ في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها
٣٥٦ تدبير الصبي الذي لم يبلغ	٣٣٠ اكتساب المرتد المال في ردة
٣٥٦ تدبير المكاتب	٣٣١ ذبيحة المرتد
٣٥٦ مال المدبر	٣٣١ العبد يسرق من الغنيمة
	٣٣٢ الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم

صحيفة	صحيفة
٣٨٣ واد المكاتب وماله	٣٥٧ واد المدبر
٣٨٣ مال العبد المكاتب	٣٥٧ واد المدبرة ووطؤها
٣٨٤ ما اكتسب المكاتب	٣٥٨ في تدبير مافي البطن
٣٨٥ واد المكاتب من غير سريته	٣٥٨ في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض
٣٨٥ تسري المكاتب وولده من سريته	٣٥٨ الخلاف في التدبير
٣٨٥ واد المكاتب من أمته	٣٦١ (المكاتب)
٣٨٦ كتابة المكاتب على ولده	٣٦٢ ما يجب على الرجل يكاتب عبده قويا أمينا
٣٨٧ واد المكاتب	٣٦٣ هل في الكتابة شيء تكرهه
٣٨٧ مال المكاتب	٣٦٤ تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي
٣٨٨ المكاتب بين اثنين يوطؤها أحدهما	آتاكم
٣٩٠ تجهيل الكتابة	٣٦٤ من تجوز كتابته من المالكين
٣٩٠ بيع المكاتب وشراؤه	٣٦٥ كتابة الصبي
٣٩٣ قطاعة المكاتب	٣٦٥ موت السيد
٣٩٤ بيع كتابة المكاتب ورقبته	٣٦٥ كتابة الوصي والاب والولي
٣٩٤ هبة المكاتب وبيعه	٣٦٦ من تجوز كتابته من المالكين
٣٩٥ جناية المكاتب على سيده	٣٦٦ كتابة النصراني
٣٩٥ جناية المكاتب ورقبته	٣٦٧ كتابة الحربي
٣٩٧ جناية عبيد المكاتب	٣٦٩ كتابة المرتد من المالكين والمملوكين
٣٩٨ ما جنى على المكاتب فله	٣٧٠ العبد يكون للرجل نصفه فيكاتبه ويكون له
٣٩٨ جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه	كله فيكاتب نصفه
٣٩٨ الجناية على المكاتب ورقبته	٣٧١ العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما
٤٠١ عتق المكاتب	٣٧٢ العبد بين اثنين يكاتبانه معا
٤٠١ المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما	٣٧٣ ما تجوز عليه الكتابة
٤٠٢ ميراث المكاتب	٣٧٤ الكتابة على الاجارة
٤٠٣ عجز المكاتب بالارضاء	٣٧٥ الكتابة على البيع
٤٠٥ بيع كتابة المكاتب	٣٧٥ كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة
٤٠٥ استحقاق الكتابة	٣٧٧ ما يعتق به المكاتب
٤٠٦ الوصية بالمكاتب نفسه	٣٧٧ حالة العبد
٤٠٧ الوصية للمكاتب	٣٧٨ الحكم في الكتابة الفاسدة
٤٠٩ الوصية للعبد أن يكاتب	٣٧٩ الشرط الذي يفسد الكتابة
٤٠٩ الكتابة في المرض	٣٨٠ الخيار في الكتابة
٤٠٩ افلاس سيد العبد	٣٨٠ اختلاف السيد والمكاتب
٤١٠ ميراث سيد المكاتب	٣٨٢ جماع أحكام المكاتب

صحيفة	صحيفة
٤١٢ موت المكاتب	٤١٢ ميراث المكاتب وولائه
٤١٢ في افلاس المكاتب	٤١٣ باب الولاء
(تتمت)	
(فهرسة كتاب اختلاف الحديث للإمام الشافعي رضي الله عنه الذي بهامش الجزء السابع من كتاب الام)	
صحيفة	صحيفة
٢ خطبة الكتاب	١٦٢ باب في المرور بين يدي المصلي
٥٩ باب الاختلاف من جهة المباح	١٦٦ باب خروج النساء الى المساجد
٦٠ باب القراءة في الصلاة	١٧٧ باب غسل الجمعة
٦١ باب في التشهد	١٨١ باب نكاح البكر
٦٣ باب في الوتر	١٨٥ باب النجش
٦٤ باب سجود القرآن	١٨٦ باب في بيع الرجل على بيع أخيه
٦٧ باب القصر والاتمام في السفر في الخوف وغير	١٨٩ باب بيع الحاضر للبادي
الخوف	١٩١ باب تلقى السلع
٧٠ باب الخلاف في ذلك	١٩٢ باب عطية الرجل لولده
٧٦ باب الفطر والصوم في السفر	١٩٥ باب بيع المكاتب
٨٦ باب قتل الاسارى والمفاداة بهم والمن عليهم	٢٠١ باب الضحايا
٨٨ باب الماء من الماء	٢٠٣ باب المختلفات التي يوجد على ما يوجد منها دليل
٩١ باب الخلاف في أن الغسل لا يجب الا بخروج الماء	على غسل القدمين ومسحهما
٩٤ باب التيمم	٢٠٧ باب الاسفار والتغليس بالفجر
٩٨ باب صلاة الامام جالسا ومن خلفه قياما	٢١١ باب رفع الأيدي في الصلاة
١٠٢ باب صوم يوم عاشوراء	٢١٣ باب الخلاف فيه
١٠٥ باب الطهارة بالماء	٢١٨ باب صلاة المنفرد
١٢٥ باب الساعات التي تكره فيها الصلاة	٢٢١ باب المختلفات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل
١٣٢ باب الخلاف في هذا الباب	على صلاة الخوف
١٤٩ باب أكل الضب	٢٢٦ باب صلاة كسوف الشمس والقمر
١٥٠ باب المجمل والمفسر	٢٢٧ باب الخلاف في ذلك
١٥٨ باب الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية وفيمن دان	٢٣٢ باب من أصبح جنبا في شهر رمضان
دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن	٢٣٦ باب الحجامة للصائم
	٢٣٨ باب نكاح المحرم

صيفة	صيفة
باب ما يكره في الزمان من الزيادة في البيوع ٣٠٤	باب ما يكره في الزمان من الزيادة في البيوع ٢٤١
باب في طلاق الثلاث المجموعة ٣١٠	باب من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عاد له ٢٤٣
باب طلاق الخائض ٣١٦	باب لحرم النكاح ٢٤٦
باب بيع الرطب باليابس من الطعام ٣١٨	باب العقوبات في المعاصي ٢٤٩
باب اختلاف في العرايا ٣٢٣	باب نكاح المتعة ٢٥٤
باب بيع الطعام ٣٢٧	باب الخلاف في نكاح المتعة ٢٥٥
باب المصراة - الخراج بال ضمان ٣٢٣	باب في الجنائز ٢٥٧
باب الخلاف في المصراة ٣٢٦	باب في الشفعة ٢٥٨
باب كسب الخجام ٣٤٣	باب في بقاء الحي على الميت ٢٦٦
باب الدعوى واليقات ٣٤٥	باب استقبال القبلة للغائط والبرول ٢٦٩
باب اختلاف في هذه الأحاديث ٣٥٣	باب الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء متدشئ ٢٧٢
باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من مات ولم يحج أو كان عليه نذر ٣٦٠	باب الكلام في الصلاة ٢٧٢
باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاءه في عبد ٣٦٨	باب الخلاف في الكلام في الصلاة ساجدا ٢٧٧
باب اختلاف في هذا الباب ٣٧٣	باب القنوت في الصلوات كلها ٢٨٥
باب قتل المؤمن بالكافر ٣٨٨	باب الطيب الاحرام ٢٨٧
باب اختلاف في قتل المؤمن بكافر ٣٨٩	باب الخلاف في طيب المحرم الاحرام ٢٨٩
باب جرح العبد بجبار ٤٠٠	باب ما يأكل المحرم من الصيد ٢٩٢
باب المختلفات التي عليها دلالة ٤٠٢	باب خطبة الرجل على خطبة أخيه ٢٩٦
	باب الصوم لرؤية النلال والفطر له ٣٠٢

((تمت))

الجزء السابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه بروایة
الربیع بن سائمان المرادی عنه
تعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسکنهما فسیح
الجنان آمین

﴿ وبهامشه كتاب اختلاف الحديث له برواية الربيع أيضا ﴾

﴿ طبع هذا الكتاب ﴾

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

﴿ تنبيه ﴾

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الأم من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولا عن التعويض قانونا
أحمد الحسيني

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٢٥ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا أبو محمد الحسن
ابن علي بن محمد بن
الحسن الشافعي قراءة
عليه وهو يسمع وأنا
أسمع فأخبرني قال أخبرنا
أبو محمد بن العباس
ابن محمد بن زكريا بن
حيويه قراءة عليه وأنا
أسمع قال حدثنا أبو
بكر أحمد بن عبد الله
ابن سيف السجستاني
حدثنا الربيع بن
سليمان قال قال محمد

ابن إدريس المطلبي
الشافعي رضي الله عنه

في الحديث بما رواه أخوه
وكما ينبغي له وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأن محمدا
عبده ورسوله (أما بعد)
فإن الله جل ثناؤه وضع
رسوله موضع الإبانة لما
افترض على خلفه في
كتابه ثم على لسان نبيه
صلى الله عليه وإن لم
يكن عا فافترض على
لسانه فصافي كتاب الله
فأبان في كتابه أن رسول
الله صلى الله عليه
يهدي إلى صراط مستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على الرجل المال فأتى بامرأتين تشهدان له على حقه
لم يحلف مع امرأتين فإن قال قائل ما الحجة فيه فالجدة فيه أن النساء إذا كن لا يجزن عند الحاكم إلا مع
الرجال إلا فيما لا يراه الرجال فهاتان امرأتان ليس معهما رجل يشهد فإن قال قائل معهما رجل يحلف
فالحالف غير شاهد فإن قال فقد يعطى يمينه قيل يعطى بها بالسنة ليس أنه شاهد والرجل لا يشهد لنفسه
ولو شهد لنفسه لم يحلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال امرأتان تقومان مقام رجل قيل إذا
كانتا مع رجل ولزم عندي أن يقول لو شهد أربع نسوة لرجل بحق أخذه كما أخذه بشاهدين وشاهد
وامرأتين ولا أحسب أحدا يقول بهذا القول قال ولو أن امرأه رجل أقامت شاهدا أنه طلقها لم تحلف
مع شاهدا وقيل اثني شاهد آخر والأحلفناه ما طلقك ولو أقام رجل شاهدا على أنه نكح امرأه بولي
ورضا وشهود ومهر لم يكن له أن يحلف مع شاهده وذلك أن الرجل لم يملك رقبة المرأة كما يملك الأموال بالبيع
وغيره من وجود الملك إنما أبيع له منها بالنكاح شيء كان محرما عليه قبله ولأن المرأة لا تملك من نفسها ما كان
الزوج يملك منها فتقوم في نفسها مقام الزوج فيها في كل أمره أو في بعضه والزواج نفسه لم يكن يملكها ما كان
المال فهو ما أخرج من معنى من حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد عندي والله تعالى أعلم
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما حكم بها المني يملك ما حكم له به لم يملك ما يكون له فيه بعهده وبهتة أو سلطان
رق أو ملك بوجه من الوجود ما قد ملكه عليه غيره ومما يملك هو على غيره وليس هكذا الزوج والمرأة إنما
سلطانها على ما سلطان إباحة شيء كان محرما قبل النكاح ولو أقام عبد شاهدا على أن سيده أعقبه أو كاتبه

لم يخلف مع شاهده وذلك أن العبد لا يملك من نفسه ما كان سيده ماله لأن سيده كان له بيعه وحبته وليس ذلك للعبد في نفسه ولا يثبت شيء من الرق للعبد على نفسه إنما يثبت المالك للإنسان على غيره فأما على نفسه فلا فإذا كان الحق للشهود له في نفسه مثل العبد يعق والمرأة تطلق والحد يثبت أو يبطل فهذا كله لا يجوز فيه عين مع الشاهد من قبل أن اليمين مع الشاهد فيما يملك به الخالف مع شاهده شيئاً كان بيد غيره مما قد يملك بوجه من الوجوه والذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك مال والمال غير المقضى له وغير المقضى عليه بل هو ملك أحدهما يتقل إلى الآخر فالعبد الذي يطلب أن يقضى له باليمين على عتقه كان إنما يقضى له بنفسه وهو لا يملكها ونفسه ليست كغيره فكان هذا خابراً من معنى ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أتى رجل بشاهد يشهد أن رجلاً أشهد أنه له على فلان حقاً لم يقبل الإشهاد آخر فإن قال أحلف لقد شهد لي لم يخلف لأن حلفه على أنه شهد له ليس أن يخلف على مال يأخذ ما يخلف على أن يثبت شهادة شاهده وليس اليمين على هذا باليمين على المال يملك ولو أقام رجل شاهدة أن فلاناً أوصى السدة أو أن فلاناً وكله لم يخلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالوصية ولا بالوكالة شيئاً ومثل ذلك لو أقام بينة أن فلاناً أودعه داره أو أرضه لم يخلف مع شاهده ولو أقام شاهدة أن فلاناً قد فقه بآل لم يخلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالحد شيئاً إنما الحد ألم على الحدود ولا شيء يملكه المشهود له على المشهود عليه ولو أقام بينة على أنه جرحه جراحة عمداً في مثلها فود أو قتل ابنه لم يخلف مع شاهده وذلك أن الشهادة ليست بحال بعينه وأنه لا يجب بها المال دون التخير في المال والقصاص فإذا كان القصاص هو الذي يثبت بها القصاص ليس بشيء يملكه أحد على أحد فإن قال قائل فالمال يملكه قبل أجل ولكن ليس يملكه إلا بأن يملك القصاص معه لأن المال إذا حلف كان له دون القصاص ولا القصاص دون المال فلما كان إنما لا يثبت له أحد منهما بعينه وكان المال لا يملك دون القصاص لم يجز أن يكون اليمين مع الشاهد في القصاص وهو لا يملك ولو أقام عليه شاهدة أنه سرق له متاعاً من حرز يسوى أكثر مما تقطع فيه اليد كان مخالفاً لأن يقيم عليه الشاهد فيما يجب به القصاص فيحلف مع شاهده ويغرم السارق ما ذهب له به ولا يقطع فإن قيل ما فرق بين هذا والقصاص قيل له في السرقة شيئان أحدهما شيء يجب لله عز وجل وهو القطع والآخر شيء يجب للأدمين وهو الغرم فكل واحد منهما ما حكمه غير حكم صاحبه فإن قال قائل ما دل على هذا قيل قد يسقط القطع عنه ولا يسقط الغرم ويسقط الغرم ولا يسقط القطع فإن قال وأين قيل يسرق من غير حرز فلا يقطع ويغرم ويختلس وينهب (١) فيكون بهذا سارقاً فلا يقطع ويغرم ويكون له شبهة في السرقة فلا يقطع ويغرم ويسرق الرجل من امرأته والمرأة من زوجها من منزلهما الذي يسكنانه فلا يقطع واحد منهما ويغرم فإن قال وأين يسقط الغرم عنه ويقطع قيل يسرق السرقة فيهما الماروق أو يبرئه من ضمانها فلا يكون عليه غرم ويقطع فلا يسقط القطع عنه إن سقط عنه غرم ماسروق وفي هذا بيان أن حكم الغرم غير حكم القطع وأن على السارق حكمين قد يزل أحدهما ويثبت الآخر وليس هكذا حكم الجراح التي لا يجب فيها أبداً مال إلا ومعه قصاص أو تخيير بين القود والعقل فأيهما اختار سقط الآخر وإن اختار القود ثم عفا لم يكن له عقل وإن اختار العقل ثم أبرأه منه لم يكن له قصاص فهذان حكمان كل واحد منهما مبادل من صاحبه فلا يشبهان الحكمين اللذين لا يكون أحدهما بديل من صاحبه ولا يبطل أحدهما إن بطل صاحبه ويشبه الشهادة على السرقة أن يأتي رجل بشاهد على أنه قال امرأته طالق إن كنت غصبت فلاناً هذا العبد ويشهد أنه غصبه فيحلف صاحب العبد مع شاهده وبأخذ العبد ولا تطلق المرأة بشهادة واحد أنه حدث حتى يكون معه آخر وذلك أن الشاهد مع اليمين إنما جاز على الغصب دون الطلاق والطلاق ليس

صراط الله ففرض على العباد طاعته وأمرهم بأخذ ما آتاهم والالتناء عما نهاهم عنه وكان فرضه على كل من عاين رسوله ومن بعده إلى يوم القيامة واحداً في أن على كل طاعته ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله يعلم أمر رسول الله إلا بالخبر عنه وأوجب الله جمل شأوه على عباده حدوداً وبينهم حقوقاً فدل على أن يؤخذ منهم ولهم بمشادات والشهادات أخبار ودل في كتابه على لسان نبيه أن الشهود في الزنا أربعة وأمر في الدين بشاهدين أو شاهداً وامرأتين وفي الوصايا بشاهدين وكانت حقوق سواها بين الناس لم يذكر في القرآن عدداً للشهود فيها منها القتل وغيره أخذ عدد الشهود فيها من سنة أو إجماع وأخذ أن يقتل في غير الزنا ويقطع وتؤخذ الحقوق من جميع الجهات بشاهدين بقول الأكثر من أهل العلم ولم يجعلوا

(١) قوله فيكون سارقاً كذا في النسخ ولعله فلا يكون تأمل

وفلان وفلان بينهم وبين من حدث للتصدق من ولد صدقة موقوفة محرمة فقال أحد القوم أنا أحلف وأبى
 الآخر أن قلنا فإذا حلفت جعلنا لك ثلث هذه الصدقة ثم كلما حدث معك ولد واحد وقفنا له الثلث الآخر الذي
 ليس في يدك ثم إن حدث آخر وقفنا له الثلث الآخر الذي ليس في يدك ولا يوقف للحادث قبله فإن حدث
 آخر نقصنا لك وكلما حدث ولد بعد الوالدين الذين يوقف لهما الثلثان حتى تستكمل الدار انتقصت من حقل
 وانتقص كل من كان معك من حقوقهم لأنه كذلك تصدق عليك فمن حلف من الكبار كان على حقه ومن
 بلغ خلف كان على حقه ومن أبى بطل حقه وتوقف غلة من لم يبلغ حتى يبلغوا فيحلفوا فتكون لهم أو يأبوا
 فيرد نصيبهم منها على المنتدق عليهم معهم وإن تصدق على ثلاثة ثم على من بعدهم خلف واحد كان له
 الثلث وبطل الثلثان فصار ميراثا للورثة فإن قيل كيف تكون دار شهد عليها أنها كلها موقوفة محرمة
 بعضهم ميراث وبعضها موقوف (١) فأنه لو وقف على عشرة كان لكل واحد منهم العشر فمن حلف أخذ
 حقه ومن أبى لم يكن له فيها حق وما لم يكن لاحد وقف كان ميراثا على الأصل فإن قيل ما يشبه ذلك قيل
 عشرة شهد شاهد أن ميتا أوصى لهم بدار خلف واحد فله عشرها فإن أبى التسعة رجع ما بقي من الدار ميراثا
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تصدق بها على ثلاثة خلف واحد وأبى اثنان كان نصيب ما ميراثا وكان
 الثلث صدقة على واحد فأن قال هي صدقة على الثلاثة ثم على أبنائهم من بعدهم خلف واحد جعلنا ثلثها
 له وأبى الاثنان جعلنا نصيب ما ميراثا وهو الثلثان ثم حدث لهما ولدان وما يوقف لهما نصيب ما حتى يبلغا
 فيحلفا أو يموتا فيحلف وارثهما فإن أبى وارثهما رد ما بقي ميراثا للورثة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما
 يوقف للمولود من يوم يولد إذا مات أبوه أو من جعلت له الصدقة بعده فإن ولد قبل أن يموت أبوه أو من جعلت له
 الصدقة بعده لم يوقف حقه إلا بعد موتهما لأنه انما يكون له الحق بموتهما فأما ما كان من غلة قبل أن يولد
 أو يموت من قبله فليس للمولود منها شيء لأنه انما شرط له أن يكون له الحق يوم يولد بعد موت من قبله (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن شاهد اشهد أن فلانا تصدق على فلان وولده وولدته ماتت أو ماتت أو ماتت أو ماتت
 خلف رجل مع شاهده كان له منها بقدر عدد من معه وذلك أن يكون معه فيها عشرة فيكون له عشرها فكما
 حدث ولدي دخل معه في الصدقة نقص من حقه ووقف حق المولود حتى يحلف فيستحق أو يدع البين
 فيبطل حقه ويرد كراه ما وقف من حقه على الذين انتقصوا حقوقهم من أجله سواء بينهم كأنه وقف لاثنتين
 حداثا سدس الدار وأكرى بمائة درهم إلى أن يبلغا فلم يحلفا فأبطلنا حقوقهما ورددنا المائة على العشرة لكل
 واحد منهم عشرة فإن مات من العشرة واحد قبل بلوغ الموقوف عليها الصدقة في نصف عمر الذين وقف
 لهما فإن بلغا فأبى البين فرد نصيبهما على من معهما رد عليه فأعطى ورثتهما استحق مما رد عليه وذلك نجسة
 وترد النجسة على التسعة الباقين وعلى هذا الحساب يعطى كل من مات قبل بلوغ الصبي الذي بطل ما وقف
 لهما فإن شهد الشاهد أنه تصدق بها عليه وعلى بنى أب معروفين يحصون فالأمر فيها على ما وصفت تكون له
 حصة بقدر عدد هم قولوا أو كثروا وإن شهد أنه تصدق بها عليه وعلى بنى أب لا يحصون أبدا أو على مساكين
 وفقراء فقد قيل في الوصية يوصى بها للفلان ولقوم يحصون هو كأحد هم وقيل فإن أوصى بها له ولبنى أب
 لا يحصون أو مساكين لا يحصون فله النصف ولهم النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أمر تخف
 فيه المؤنة ويسهل فيه الجواب في مسئلتنا هذه لو كان يصح قياسا أو خبرا أعطينا النصف وجعلنا النصف
 على من تصدق به عليه معه من لا يحصى ولكن لا أرى القياس فيها إذا كانت الصدقة إذا تصدق بها عليه
 وعلى الفقراء وهم لا يحصون جازة (٢) إلا أن يقال له إن شئت فاحلف فكأن أسوة الفقراء فإن حلف أعطينا
 ذلك وأحلف من معه في الصدقة ثم حاص من قسمنا عليه فإذا زاد الفقراء بعد ذلك أو نقصوا حاصهم كواحد

(١) قوله فأنها هو الجواب ولعله محرف عن قلنا لو وفقت الخ (٢) قوله إلا أن يقال متعلق بالقياس أي
 لا أرى المعقول فيها إلا أن يقال الخ فتنبه

لأنه لا يكون منهم
 عددا لا وفي الناس أكثر
 منه وكان (١) في قبولهم
 على اختلافهم مقبولا
 من وجوده ما وصفت
 من كتاب أو سنة أو قول
 عوام أهل العلم لأن
 ما ثبت وشهد به عندنا
 من قطعنا الحكم بشهادته
 احاطة عندنا على الغيب
 ولكنه صدق على
 الظاهر بصدق الخبر
 عندنا وإن أمكن فيه
 الغلط فقيه ما دل على
 الفرض علينا من قبول
 الخبر عن رسول الله
 ولا يؤخذ عدد من يقبل
 خبره عنه صلى الله عليه
 وسلم إلا بالحد الدلائل
 التي قبلنا بها عدد من
 الشهود فرأينا الدلالة
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقبول خبر
 الواحد عنه فلزمنا والله
 أعلم أن نقبل خبره إذا
 كان من أهل الصدق
 كالزمن لقبول عدد من
 وصفت عدده في الشهادة
 بل قبول خبر الواحد
 عنه أقوى سببا بالدلالة
 عنه ثم ما لم أعلم فيه خلافا
 من أحد من ماضي
 أهل العلم بعد رسول الله

(١) لعل لفظ في زائدة اهـ

بغصب انما هي بين يمين مختلف بها وحكم الايمان غير حكم الاموال وكذلك حكم الطلاق غير حكم الاموال
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت اخر ارحمة عمدا لا قد فيها بحال مثل أن يقتل الحر المسلم عبدا مسلما
 أو يقتل ذميا أو مستأمنًا أو يقتل ابن نفسه أو تكون جراحة لا قد فيها مثل الخائفة والمأومة وما لا قصاص
 فيه فهذا كله لا قد فيه قبلت فيه بين المدعي مع شاهده فقضى له به كله ما كان عمدا منه ففي مال الخاني
 وما كان خطأ فعلى العاقلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهد أن رجلا رمى رجلا بسهم فأصاب
 بعض جسده ثم خرج منه فأصاب آخر فقتله أو جرحه ولم يمت الاوى عمد والمصاب الثاني خطأ فان كانت
 الرمية الاولى لا قصاص فيها فالشهادة جائزة ويحلفان مع شاهدهما ويقضى في كل واحد منهما بالارش الاولى
 في مال الراعي والثانية على عاقلة وان كانت الرمية الاولى يجب فيها القصاص في نفس كانت لأولياء الدم
 القسامة ويستحقون الدية ثم القول في الرمية الثانية قولان أحدهما أن اليمين لا تكون مع الشاهد في هذا
 وذلك أن صاحب الخطأ لا يثبت له شيء الا بيقينه لصاحب العمد فلما كانت هذه الخيانة واحدة فيها عدي فيه
 قصاص لم يجز في القصاص الا شاهدان لانه لم يعلك فيه شيئا والقول الثاني أن الشاهد يبطل لصاحب العمد
 الا أن يقسم معه وليا أو يثبت لصاحب الخطأ باليمين مع شاهده وهذا أصح القولين عندي والله تعالى أعلم
 وبه نأخذ وهي في مثل معنى المسئلة من اليمين بالطلاق على الغصب والشهادة عليها وعلى الغصب ولو أقام
 رجل على جارية رانها شاعدا أمه ماله حلف مع شاهده وأخذ الجارية وابنها ولو أقام البيعة على أنها له
 وابنه الولد منه حلف أيضا وقضى له بالجارية وكانت وابنه له وكانت أم ولده باقراؤه وشهادة شاهده ويمينه
 قال ولو أقام شاعدا أن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة حلف مع شاهده وكانت الدار
 صدقة عليه كما شهد شاعده ولو أقام البيعة على أن أباه تصدق به هذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة وعلى
 أخوين له موقوفة فاذا انقضوا فعلى أولادهم أو على المساكين حلفوا وثبت حقوقهم فن حلف ثبت حقة
 له فان قال قائل ما بال الرجل اذا أقام شاعدا أن أباه وقف عليه دارا وعلى أخوين له ثم على أولادهم بعدهم
 أحلفته وأثبت حقه من الصدقة المحرمة فان حلف أخواه ثبت حقهما وان لم يحلف لم يثبت حقهما بثبوت
 حقه قيل له لا نأمننا أخرجنا الدار من ملك من شهد عليه الشاهد يمين من شهد له فلا شهد الشاهد لثلاثة
 لم يكن لواحد منهم أن يأخذ يمين صاحبه شيئا لأن حقه غير حق صاحبه وان كان من شيء واحد فحق كل
 واحد منهم غير حق صاحبه فاذا حلفوا معا أخرجت الدار من ملك صاحبها الى ملك من حلف فكانت بكلها
 لمن حلف حياته فقد مضى الحكم فيها لهم ومن جاء بعدهم ممن وقفت عليه اذا ماتوا يقوم مقام الوارث لهم فيها
 ألا ترى أن رجلا لو أقام شاعدا على رجل يدار خلف قضي له بها فان مات كانت لوارثه بعده ولا يمين على
 الوارث لان الحكم قد مضى فيها بين الذي أقام الشاعده وانما هي مورثة عن الذي حلف مع شاعده وان
 حلف أخواه فهي عليهم ما معهم ثم على من بعدهم وان أبي أخواه أن يحلفا نصيبه منها وهو الثلث صدقة كما
 شهد شاعده ثم نصيبه بعد منها على من تصدق به أبوه عليه بعده وبعد أخويه فان قال الذين تصدق عليهم
 بعد الاثنين نحن نحلف على ما أبي أن يحلف عليه الانسان فلهم أن يحلفوا من قبل أنهم ما يكون حين كانوا
 اذا حلفوا بعدهم موت أبيهم الذي جعل لهم ملكا اذا مات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما قلنا على
 المتصدق عليهم باليمين لأن السنة والآثار تدل على أن هذا ملك صحيح اذا أخرج المتصدق من ملكه أرضه صدقة
 على أقرام بعينهم ثم على من بعدهم (١) فملكه المتصدق عليهم ما ملكه المتصدق كما ملكهموه فهذا ملك صحيح
 (قال الشافعي) رحمه الله واذا قضينا بأن ملك المتصدق يتحول الى ملك المتصدق عليهم كما ملكهم فهذا تحويل
 ملك مال الى مالك ينتفع به انتفاع المال ببيع ماصار في أيديهم من غلته ويذهب ويورث وان كان مسكيا أسكنوا
 فيه من أحبوا أو أكرهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهد أن فلانا تصدق بهذه الدار على فلان
 (١) لعله فذلك المتصدق عليهم ما ملكهم المتصدق كما ملكهموه أية على ما ملكهموه طبقة بعد أخرى تأمل

قبلا على الزنا وأخذ
 أن تؤخذ الاموال
 بشاهد وامرأتين
 إن كانهما ياشيان في الدين
 وشر مال واخترتنا أن
 يؤخذ المال بين وشاهد
 بسنة ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم واخترتنا أن
 يجب الحق في القسامة
 بدلائل قد وصفناها
 وان لم يكن مع الدلائل
 شاهد بالخبر عن رسول
 الله فكان ما فرض الله
 من الخبر عن رسول الله
 مودى خبرا كما تؤدي
 الشهادات خبرا وشرط
 في الشهادة ذوى عدل
 ومن نرضى وكان
 الواجب أن لا يقبل
 خبر أحد على شيء يكون
 له حكم حتى يكون عدلا
 في نفسه ورضاي خبره
 وكان بنا اذا افترض
 الله علينا قبول أهل
 العدل أنه انما كفنا
 العدل عندنا على ما يظهر
 لنا لأننا نعلم مغيب غيرنا
 فلما تعبدنا الله بقبول
 الشهود على العدالة
 عندنا ودلت السنة على
 انفاذ الحكم بشهادتهم
 وشهادتهم أخبار
 دل على أن قبول
 قولهم وعددهم تعبد

وفلان وفلان بينهم وبين من حدث للمتصدق من ولد صدقة موقوفة محرمة فقال أحد القوم أنا أحلف وأبى
 الآخران قلنا فإذا حلفت جعلنا لك ثلث هذه الصدقة ثم كلما حدث معل ولد واحد وقفنا له الثلث الآخر الذي
 ليس في يدك ثم إن حدث آخر وقفنا له الثلث الآخر الذي ليس في يدك ولا يوقف للحادث قبله فإن حدث
 آخر نقصنا لك وكلما حدث ولد بعد الولدين الذين يوقف لهما الثلثان حتى تستكمل الدار انتقصت من حقل
 وانتقص كل من كان معل من حقوقهم لأنه كذلك تصدق عليك فمن حلف من الكبار كان على حقه ومن
 بلغ حلف كان على حقه ومن أبى بطل حقه وتوقف غلة من لم يبلغ حتى يبلغوا فيحلفوا فتكون لهم أو أبوا
 ففرد نصيبهم منها على المتصدق عليهم معهم وإن تصدق على ثلاثة ثم على من بعدهم خلف واحد كان له
 الثلث وبطل الثلثان فصار ميراثا للورثة فإن قيل كيف تكون دار شهد عليها أنها كلها موقوفة محرمة
 بعضها ميراث وبعضها موقوف (١) فإنها لو وقفت على عشرة كان لكل واحد منهم العشر فمن حلف أخذ
 حقه ومن أبى لم يكن له فيها حق وما لم يكن لاحد وقف كان ميراثا على الأصل فإن قيل ما يشبه ذلك قيل
 عشرة شهد شاهدان ميتا وصى لهم بدار خلف واحد فله عشرة فإن أبى التسعة رجع ما بقي من الدار ميراثا
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تصدق بها على ثلاثة خلف واحد وأبى اثنان كان نصيبهما ميراثا وكان
 الثلث صدقة على واحد فإن قال هي صدقة على الثلاثة ثم على أبنائهم من بعدهم خلف واحد جعلنا ثلثها
 له وأبى الاثنان جعلنا نصيبهما ميراثا وهو الثلثان ثم حدث لهما ولدان وما نوقف لهما نصيب ما حتى يبلغا
 فيحلفا أو يموتا فيحلف وارثهما فإن أبى وارثهما ردم ما بقي ميراثا للورثة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما
 يوقف للمولود من يوم يولد إذا مات أبوه أو من جعلت له الصدقة بعده فإن ولد قبل أن يموت أبوه أو من جعلت له
 الصدقة بعده لم يوقف حقه إلا بعد موتهما لأنه انما يكون له الحق بعوتهما فأما ما كان من غلة قبل أن يولد
 أو يموت من قبله فليس للمولود منها شيء لأنه انما شرط له أن يكون له الحق يوم يولد بعد موت من قبله (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن شاهدا شهد أن فلانا تصدق على فلان وولده وولده ماتا لم يولدوا لهم فيها سواء
 خلف رجل مع شاهده كان له منها بقدر عدد من معه وذلك أن يكون معه فيها عشرة فيكون له عشرة فما كمالها
 حدث ولدي دخل معد في الصدقة نقص من حقه ووقف حق المولود حتى يحلف فيستحق أو يدع البين
 فيبطل حقه ويرد كراء ما وقف من حقه على الذين انتقصوا حقوقهم من أجله سواء بينهم كأنه وقف لاثنتين
 حدث ناسدس الدار وأكرى بمائة درهم إلى أن يبلغا فلم يحلفا فأبطلنا حقوقهما ورددنا المائة على العشرة لكل
 واحد منهم عشرة فإن مات من العشرة واحد قبل بلوغ الموقوف عليها الصدقة في نصف عمر الذين وقف
 لهما فإن بلغا فأبى البين فرد نصيبهما على من معهما ردم عليه فأعطى ورثته ما استحق مما ردم عليه وذلك نجسة
 وترد النجسة على التسعة الباقين وعلى هذا الحساب يعطى كل من مات قبل بلوغ الصبيين الذين بطل ما وقف
 لهما أن شهد الشاهد أنه تصدق بهما عليه وعلى بنى أب معروفين يحصون فالأمر فيها على ما وصفت تكون له
 حصة بقدر عدد هم قالوا أو كثروا وإن شهد أنه تصدق بهما عليه وعلى بنى أب لا يحصون أبدا أو على مساكين
 وفقراء فقد قيل في الوصية يوصى بهم الفلان ولقوم يحصون هو كأحد هم وقيل فإن أوصى بهما له وبنى أب
 لا يحصون أو مساكين لا يحصون فله النصف ولهم النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أمر تخف
 فيه المؤنة ويسهل فيه الجواب في مسئلتنا هذه لو كان يصح قياسا أو خبرا أعطيناها النصف وجعلنا النصف
 على من تصدق به عليه معه من لا يحصى ولكن لا أرى القياس فيها إذا كانت الصدقة إذا تصدق بهما عليه
 وعلى الفقراء وهم لا يحصون جائزة (٢) إلا أن يقال له إن شئت فاحلف فكأن أسوة الفقراء فإن حلف أعطيناها
 ذلك وأحلف من معه في الصدقة ثم حاص من قسمنا عليه فإذا زاد الفقراء بعد ذلك أنقصوا حصصهم كواحد

(١) قوله فإنها هو الجواب ولعله محرف عن قلنا لو وقفت الخ (٢) قوله إلا أن يقال متعلق بالقياس أي لا أرى المعقول فيها إلا أن يقال الخ فتنبه

لأنه لا يكون منهم
 عدد الا وفي الناس أكثر
 منه وكان (١) في قبولهم
 على اختلافهم مقبولا
 من وجوه ما وصفت
 من كتاب أو سنة أو قول
 عوام أهل العلم لأن
 ما ثبت وشهد به عندنا
 من قطعنا الحكم بشهادته
 احاطة عندنا على الغيب
 ولكنه صدق على
 الظاهر بصدق الخبر
 عندنا وإن أمكن فيه
 الغلط ففيه ما دل على
 الفرض علينا من قبول
 الخبر عن رسول الله
 ولا يؤخذ عدد من يقبل
 خبره عنه صلى الله عليه
 وسلم إلا باحد الدلائل
 التي قبلنا بها عدد من
 الشهود فرأينا الدلالة
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقبول خبر
 الواحد عنه فلزمنا والله
 أعلم أن نقبل خبره إذا
 كان من أهل الصدق
 كما لمنا قبول عدد من
 وصفت عدده في الشهادة
 بل قبول خبر الواحد
 عنه أقوى سببا بالدلالة
 عنه ثم ما لم أعلم فيه خلافا
 من أحد من ماضي
 أهل العلم بعد رسول الله

(١) لعل لفظ في زائدة اه

منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قيل إذا كان شرط السكنى سكن كل فقير في أقل ما يكفيه ان كان المتصدق قال يسكن كل واحد منهم بلا أن يدخل عليه من يضيّق عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصح من هذا القول والله تعالى أعلم وبه أقول أن السكنى مثل الغلة فإذا ضاق السكن اصطلاحاً أو أكرهوا لم يرز واحد منهم بالسكن على صاحبه وكلهم فيه شرع وإذا كانت غلة أو شيء فيها بين الفقراء وان قل ذلك فلا يعطى واحد منهم أقل مما يعطى الآخر وقد قيل إذا لم يسم فقراً قبيحة فهو على فقراً قرابته قياساً على الصدقات التي يعطاها جيران المال المأخوذ منه الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول إذا كان قرابته جيران صدقته فإن جازت فيها الأثرة لبعض الجيران دون بعض كانت لزوى قرابة المتصدق وإن لم يجد جيران الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام رجل شاهداً على رجل وحلف أنه غصبه أم ولد وولدها فخير جان من يده فمكون أم ولد للمشهود له الخالف ويكون الابن ابنه ويخرج من رق الذي هي في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أقام شاهداً على رجل في يديه عبديسترقه أنه كان عبداً فاعتقه ثم غصبه أيا بعد العتق خاف وكان هذا مولى له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعلى هذا الباب كله وقياسه وليس يدخل في هذا العبد يقيم شاهداً على سيده أنه أعتقه لأن العبد هو الذي فيه الخصوصية كما وصفت في الباب الأول واليمين مع الشاهد في الدين الذي يتنازع فيه المشهود له والمشهود عليه لا واحد منهما والنسب واللاء شيان يصير لصاحب ما به من منفعة في غير نفسه وإن كانت لا تملك نهى منفعة الخصم في غير نفسه والمأخوذ لا ينتفع بشيء غير نفسه

(الخلاص في اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى تخلفنا في اليمين مع الشاهد مع ثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الناس خلافاً وأسرف فيه على نفسه فقال لو حكمت بما لا نراه محققاً رأيتكم لم زده وإن حكمت باليمين مع الشاهد ردناها وقتل بعضهم ردت الذي يلزم أن نقول به ولا يحل لأحد من أهل العلم عندنا خلافاً لأنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجزت آراءنا التي لو رددتها كانت أخف عليك في المأثم قال أنهم اختلفوا كتاب الله ونحن نردّها بأشياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد جهدت أن أتقصي ما يكون في رد اليمين مع الشاهد فكان مما كلفني به بعض من ردّها أن قال لم تردّها إلا من حديث مرسل قلنا ثم ثبتها بحديث مرسل وانما ثبتناها بحديث ابن عباس وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يرد أحد من أهل العلم مثله لو لم يكن فيها غيره مع أن مع غيره ممن يشده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال منهم قائل فكيف قلتم يقضي بها في الأموال دون غيرها فجعلتموها تامة في شيء ناقصة في غيره فقلت له لما قال عمر بن دينار وهو حجة أفضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأموال كان هذا موصولاً في خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال جعفر في الحديث في الدين والدين مال وقاله من لقيت من حلتها والحكام بها لما إذا قيل قضى بها في الأموال دل ذلك والله تعالى أعلم على أنه لا يقضي بها في غير ما قضى بها فيه لأن الشاهد أصل في الحقوق فهما ثابتان واليمين مع الشاهد أصل فيما يحكم بها فيه وفيما كان في معناه فإن كان شيء يخرج من معناه كان على الأصل الأول وهو الشاهدان قال فالعبد قلت له فإذا أقام رجل شاهداً على عبداً أنه حلف مع شاهد واستحق العبد قال فإن أقام شاهداً أن سيده أعتقه قلت فلا يعتق قال فما الفرق بين العبد يقيم رجل عليه شاهداً ويحلف ويأخذه وبين العبد يقيم شاهداً أن سيده أعتقه قلت الفرق البين قال وما هو قلت رأيت أن قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد في الأموال أما في هذا بيان أن المال المقضى به للقيم شاهد الخالف هو ما ليس بالمقضى له ولا بالمقضى عليه وانما هو مال أخرجه من يدي المقضى عليه إلى يدي المقضى له به فلكه أياه كما كان المقضى عليه مالاً قال بلى

فمنهم إلى اليمين خبراً
نصاً منهم ودلالة، عقولة
عنهم من قبل عدد
الشهود في بعض
ما قبلنا فيه وقد كتبت
في كتاب جماع العلم
الدليل على ما وصفت
بما كتبت (١) فرد
كثير منه في كتابي هذا
وقد ردت منه جملاً
تدلى من لي يحفظ كتاب
جماع العلم على ما وراءها
إن شاء الله فإن قال قائل
أفيكون الأخبار عن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم واحداً أو
أكثر قيل الخبر عن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم خبران خبر
عامته عن عامة النبي
صلى الله عليه وسلم
يحمل ما فرض على
العباد أن يأثروا به بالسنتهم
وأفعاليهم ويؤثروا به من
أنفسهم وأموالهم
وهذا ما لا يسع جهله
وما كثر على أهل العلم
والعوام أن يستورا
فيه لأن كلاً كلفه كعدد
الصلاة وصوم رمضان
وتحريم الفواحش وأن
لله عليهم حقاني أموالهم
وخبر خاصة في خاص

(١) أي في إعادة تأمل

قلت وعكذا العبد الذي سألت عنه أخرجه من يدي مالك المقتضى عليه إلى مالك مقتضى له قال نعم قلت أفليس يجب معنى العبد إذا قام شأدا أن سيده أعترفه غير معنى المال الذي يتنازع فيه المشهود له والمشتري عليه لانه إنما تنازع في نفسه قال اندلخا في هذا الموضع قلت ويخالفه أنه لا يخرج من يدي مالك إلى مالك نفسه فيكون ملك من نفسه ما كان سيده عليه كما كل المقتضى عليه ذلك المال ثم أخرجه من يده فملكه المقتضى له قال أجل قلت فكيف أقتضى باليمين مع الشاهد في شيء معناه غير معنى ما يقتضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأنك تعتقه بالشاخين قلت أجل وأقتل بالشاخين لأنهم ما حكم مطلق واليمين مع الشاهد حكم خاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له رأيتك عبت أن تكون الشهادة تامة في بعض الاشياء دون بعض أفرايت الشاهدين أليس تامين في كل شيء ناقصين في الزنا قال بلى قلت أفرايت الشاهد والامرأتين أليس تامين في الاموال ناقصين في الحدود وغيرهما قال بلى قلت أفرايت شهادة النساء في الاستمالة والرضاع وعيوب النساء أليست تامة حتى يلحق بها النسب وفيه عظيم من الاموال وأن يكون لمن شهدت له امرأة عندك أن فلانة ولدت له والمشهد عليه ينكر أن يلحق به نسبة فبعضه ويري بناته ويرث ماله قال بلى قلت أفرايت أهل الزمة أليست تتم شهادتهم عندك فيما بينهم على كل شيء ولو شهدوا على مسلم بفلس لم يحجز قال بلى قلت ولو شهدت لرجل امرأة وحدها على أحد بفلس لم يحجز قال بلى قلت فأسمع فيما عدا شهود الزمان المسلمين قد جعلت الشهادات كلها تامة في شيء ناقصة في غيره وعبت ذلك علينا وانما قلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعهما حيث وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعنا حكم الله عز وجل حيث وضعه قال فقال إذا حلفتم الرجل مع شاهد فكيف زعمتم أن رجلا لو كان غائبا عن بلد فشهد له رجل بحق له على رجل من وصية أو صى له بهاميت أو شهد لابنه بحق وهو يوم شهد الشاهد صغير وغائب أو شهد له بحق (١) وليه عبده أو وكيل حلف وهو لا يعلم شاهد بحق أم لا وهو ان حلف حلف على ما لا يعلمه (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له لا ينبغي لرجل أن يحلف على ما لا يعلم ولكن العلم يكون من وجوه قال وما هي قلت أن يرى الرجل بعينه أو يسمع باذنه من الذي عليه الحق أو يبلغه فيما غاب عنه الخبر بصدقه فيسعه اليمين على كل واحد من هذا قال أما الرؤية وما سمع من الذي عليه الحق فأعرفه وأما ما جاء به الخبر الذي يصدق فقد يمكن فيه الكذب فكيف يكون هذا علما أحلفه عليه قال فقلت له الشهادة على علمه أولى أن لا يشهد بها حتى يسمعها من المشهود عليه أو يراها أو يبين قال كل لا ينبغي الا هكذا وان الشهادة لأولاهما أن لا يشهد بها الا على ما رأى أو سمع قلت لأن الله عز وجل حكى عن قوم أنهم قالوا وما شهدنا الا بما علمنا وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال نعم قلت له أفيشهد الرجل على أن فلانا ابن فلان وهو غريب لم يربأ به قط قال نعم قلت فانما سمعته ينتسب بهذا النسب ولم يسمع من يدفعه عنه ولا من شهد له بأن ما قال كما قال قال نعم قلت ويشهد أن هذه الدار دار فلان وأن هذا الثوب ثوبه وقد يمكن أن يكون غصب هذه الدار أو غيرهما يمكن ذلك في الثوب قال وان أمكن اذا لم يرد افعاله في الدار والثوب وكان الأغلب عليه أن ما شهد به كما شهد وسعته الشهادة وان أمكن فيه أن يكون ليس على ما شهد به ولكن يشهد على الأغلب قلت أفرايت لو اشتري رجل من رجل عبدا ولا بالمشرق أو بالمغرب والمشتري ابن مائة سنة أو أكثر والمشتري ابن خمس عشرة سنة ثم باعه فأبى عند المشتري فكيف تحلف البائع قال أحلفه لقد باع العبد بريأ من الاباق قال فقلت يحلف البائع فقال لك هذا مغربي أو مشرقى وقد يمكن أن يكون أبى قبل أن يولد جدي قال وان يسئل قلت وكيف يمكن المسئلة قال كما أمكنتك قلت وكيف يجوز هذا قال لان الايمان يدخلها هذا قال أو رأيت لو كان العبد ولده أمه كان يمكن فيه أن أبى ولا يدرى به قلت بلى قال فهذا لا يختلف الناس في أنهم يحلفون على البتة بدباغ بريأ من الاباق ولكن يسعه أن

الاحكام لم يكلفه العامة لم يأت أكثره كجاء الاول وكلف علم ذلك من فيه الكفاية الخاصة بدون العامة وهذا مثل ما يكون منهم في الصلاة تسهوا (١) سجدوا السجدة الواحدة لا يكون منهم فيما لا يجب سجدوا سجدوا وما يفسد الحج ولا يفسده وما يجب به البدن ولا يفسده مما يفعل مما لا يفسده نص كتاب وهو اني على العلماء فيه عندنا والله أعلم بقبول خبر الصادق على صدقه ولا يسعهم رده كما لا يسعهم رد العدد من الشهود الذين قبلوا شهادتهم وهو حق صدق عندهم على الظاهر كما يقال فيما شهد به الشهود فمن أدخل في شيء من قبول خبر الواحد شيئا دخل عليه في قبول عدد الشهود الذين ليسوا بنص في كتاب ولا سنة مثل الشهود على القتل وغيره ان شاء الله وان

قال قائل فأين الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله قيل له ان شاء الله كان الناس مستقبلين بيت المقدس ثم حوّلهم الله الى البيت الحرام فأثى أهل قباء أتوهم في الصلاة فأخبرهم أن الله أنزل على رسوله كتاباً وأن القبلة حوالت الى البيت الحرام فاستداروا الى الكعبة وهم في الصلاة وأن أباطلة وجاعة كانوا يشربون فضيخ بسر ولم يحسروم يوماً من الاشرية شيء فأتاهم أت فأخبرهم أن الخمر قد حرمت فأمرها أناسا فكسروا جرار شرابهم ذلك ولا شك أنهم لا يحدثون في مثل هذا الاذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله ويشبه أن لو كان قبول خبر من أخبرهم وهو صادق عندهم مما لا يجوز لهم قبوله أن يقول لهم رسول الله قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم أن تحوّلوا عنها اذ كنت حاضرا معكم حتى أعلمكم أو يعلمكم جماعة أو عدد

يخلف على البت وانما ذلك على علمه قلت فهل طعنت في الخائف على الحق بصيرته بوجه من الوجوه وصية أميراث أو شيء يليه عبده أو وكيله غائب عنه بشئ الا لزمك أكثر منه في الشهادات والأيمان قال ما يجد الناس من هذا باء وما زال الناس يحيزون ما وصفت لك قلت فإذا أجازوا الشئ فلم يحيزوا مثله وأولى أن يكون علما يسمع عليه الشهادة واليمين منه قال هذا بل مننا قال فان عمار دنا به اليمين مع الشاهد أن الزهري أنكرها قلت لقد قضى بها الزهري حين ولي فلو كان أنكرها ثم عرفها وكنت أنما اقتديت به فيها كان ينبغي أن يكون أثبت لها عندك أن يقضى بها بعد انكارها وتعلم أنه أنكرها غير عارف بها وقضى بها مستفيدا عنها ولو أقام على انكارها ما كان في هذا ما يشبهه على عالم قال وكيف قلت أبو ريت أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنكر على معقل بن يسار حديث بروع بنت واشق أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث وروى حديثه وقال بخلافه قال نعم قلت وقال بخلاف حديث بروع بنت واشق مع علي زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر قال نعم قلت ورويت عن عمر بن الخطاب أن عمار بن ياسر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الخنبة أن يتيمم فانكر ذلك عليه وأقام عمر على أن لا يتيمم الخنبة وأقام على ذلك مع عمر ابن مسعود وتأولوا قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا قال نعم قلت ورويت وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وليس معه من الناس الا بلال وأسامة وعثمان فأغلقها عليه وكلهم سميع بصير حريص على حفظ فعله والاقتداء به فخرج أسامة فقال أريد النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فيها فجعل كلما استقبل منها ناحية استدبر الاخرى وكره أن يستدبر من البيت شأ فكبر في نواحيها وخرج ولم يصل فكان ابن عباس يفتي أن لا يصلي في البيت وغيره من أصحابنا بحديث أسامة وقال بلال صلى الله عليه وسلم أنت قال يصلي في البيت وقول من قال كان أحق من قول من قال لم يكن لأن الذي قال كان شاهداً والذي قال لم يكن ليس بشاهد قلت وجعلت حديث بروع بنت واشق سنة ولم تبطلها بردي على الله تعالى عنه وخلاف ابن عباس وابن عمر وزيد وثبت حديث بروع قال نعم قلت وجعلت تيمم الخنبة سنة ولم تبطلها بردي وعمر وخلاف ابن مسعود التيمم وتأولها ما قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا والظهور بالماء وقول الله عز ذكره ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا قال نعم قلت له وكذلك تقول لو دخلت أنا وأنت على فقيه أو قاض فخرجت فقلت حدثنا كذا وقضى بكذا وقلت أنت ما حدثنا ولا قضى بشئ كان القول قولي لاني شاهد وأنت مضيع أو غافل قال نعم قلت فالزهري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أكثر أصحابه فلما أقام على انكار اليمين مع الشاهد أي حجة تكون فيه اذا كان من أنكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه لا يبطل قول من روى الحديث كان الزهري اذا لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن لا يوهن به حديث من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان بعض السنن قد يعزب عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يجدوها عند النخائل بن سفيان وجل بن مالك مع قلة صحبتهما وبعد دارهما وعمر يطلبها من الانصار والمهاجرين فلا يجدوها فان كانا لكم عندنا وعندك أن من حدث أولى ممن أنكر الحديث فكيف احتجبت بأن الزهري أنكر اليمين مع الشاهد فقال لي لقد علمت ما في هذا حجة قلت فلم احتجبت به قال احتج به أصحابنا وان عطاء أنكرها قلت والزنجي أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا رجعة لابشاهدين الا أن يكون عذري فأني بشاهد ويخلف مع شاهده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعطاء يفتي باليمين مع الشاهد فيما لا يقول به أحد من أصحابنا ولو أنكرها عطاء هل كانت الحجة فيه الا كهى في الزهري وأضعف منها فممن أنكر ما لم يسمع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) قال لا قلت لو ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها أن كان لأحد خلافها ورد بها بالتأويل قال لا فذكرت له بعض ما روينا فيها وقلت له أثبت مثل هذا قال نعم ولكني لم أكن سمعته قلت أفذهب عليك من العلم شيء قال نعم

(١) كذا بالنسخ ولعله قال نعم أو سقط من هنا شيء تأمل

قلت فاعل هذا مما قد ذهب عليه وأذ قد سمعته فصر إليه فكذلك يجب عليك قال فإنه قد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (١) أن خزيمة بن ثابت شهد لصاحب الحق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسألته من أخبره فأذا هو يأتي بخبر ضعيف لا يثبت مثله عنده نا ولا عنده فقلت له أرايت لو كان خبرك هذا قويا وكان خزيمة قد شهد لصاحب الحق فأخلفه النبي صلى الله عليه وسلم ألم تكن خالفت خبرك الذي به احتججت قال وأين خالفته قلت أيعدو خزيمة أن يكون يقوم مقام شاهد فهو كما قلنا قال لا ولكنه من بين الناس يقوم مقام شاهدين قلت فإن جاء طالب حق بشاهدين أتخلفه معهما قال لا ولكن أعطيته حقه بغير يمين قلت له فهذه إذا سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرضى خالفهما لاندان كان قضى بشهادة خزيمة وهو يقوم مقام شاهدين فقد أحلف مع شاهدين وإن كان قضى بشهادة خزيمة وهو كشاهدين فيما روي عنه فقد قضى قضيتين خالفتهما معا قال فاعل النبي صلى الله عليه وسلم أنما قضى باليمين أنه علم أن حق الطالب حق فقلت له أفيجوز في جميع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيه بقضية أما باقرار من المدعى عليه أو يمينه المدعى أن يقال لعله أنما قضى به أنه علم أن ما أقر به المقر أو ما قامت به اليمينه حق فلا يجوز لأحد بعده أن يقضى بينه ولا باقراره لأن أحد بعده لا يعلم صدق اليمين ولا المقر لأن هذا لا يعلم إلا من جهة الوحي والوحي قد انقطع بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت وما قضى به على ما قضى به ولا يبطل بلعل قال نعم قلت فلم أردت إبطال اليمين مع الشاهد بلعل وقلت له وأكذلك على لعل أفرأيت لو أنك رجل يدعى على رجل ألفا فقلت أنهم عليه ثابتة هل تعدون من أن تكون ممن يقضى بعله فتأخذها له منه ولا تكلفه شاعدا ولا عينا أو ممن لا يأخذ بعله فلا تعطيه إياها إلا بشاهدين سواء قال ما أعدو هذا قلت له فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد من قبل أنه علم أن ما ادعى المدعى حق كنت خالفته قال فاعل المطلوب رضى بيمين الطالب قلت وقد عدت إلى لعل وقلت أرايت لو جاءك خصمان فرضى المطلوب بيمين الطالب أكنت تكلفه شاعدا وتخلفه قال لا قلت ولو حلف مع شاعده والمطلوب يرضى بيمينه لم تعطه شيئا قال لا أعطيه بيمينه مع شاعده شيئا ولكن إن أقر بحقه أعطيه قلت أنت تعطيه إذا أقر ولا تخلف الطالب قال نعم قلت فهذه سنة أخرى إن كانت كما قلت خالفتهما قال فما تقول أنت في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت على المسلمين أن يحكموا بها كما حكم وكذلك ألزمهم الله قال فاعل النبي صلى الله عليه وسلم كان يحكم من جهة الوحي قلت فما حكمه من جهة الوحي فقد بينه وذلك مثل ما أحل للناس وحرم وما حكم به بين الناس باليمين فعلى الظاهر حكم به قال فابديل على ذلك قلت أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زين بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي فاعل بعضكم أن يكون الحق بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له شيء من حق أخيه فلا يأخذه وإنما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له فقد أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أنه أنما يقضى بينهم بما يظهر له وأن الله ولى ما غاب عنه وليس بينه وبين المسلمون فيحكموا على ما يظهر لهم لأن أحد بعده من ولا المسلمين لا يعرفون الباطن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إذا حلقتهم الحرم مع شاعده فكيف أحلقتهم المبلوك والكافر الذي لا شهادة له قلت أرايت الخراف العدل إذا شهد لنفسه أم يجوز شهادته قال لا قلت ولو حازت شهادته أحلف على شهادته قال لا قلت فكيف توخمت أنا جعلناه شاعدا نفسه قال لأنكم أعطيتموه بيمينه فقامت مقام شاهد فقلت له أعطيتناه بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي وإن أعطى بها كما يعطى بشاهد فليس معناها معنى الشهادة قال

(١) أى من أجل أن خزيمة الخ فهو خصوصية له تأمل

يسمهم لهم ويخبرهم
أن الخجة تقوم
عليهم عنلها لا بأقل منها
ان كانت لا تثبت عنده
بواحد والفساد لا يجوز
عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا عند عالم
وهراقة حلال فساد فلو
لم تكن الخجة أيضا تقوم
عليهم بخبر من أخبرهم
بتحريم لأشبه أن يقول
قد كان لكم حلالا ولم
يكن لكم إفساد حتى
أعلمكم أن الله جل وعز
حرمه أو يأتكم عدد
يحد لهم يخبرني
بتحريمه وأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أم
سلة أن تعلم امرأ أن
تعلم زوجها ان قبلها
وهو صائم لا يحرم عليه
ولولم ير الخجة تقوم عليه
يخبرها اذا صدقها لم
يأمرها ان شاء الله به
وأمر رسول الله أنيسا
الأسلى أن يغدو على
امرأة رجل فان اعترفت
رجها فاعترفت فرجها
وفى ذلك اذاته بنفسها
باعترافها عند أنيس
وهو واحد وأمر عمرو
ابن أمية أن يقتل
أباقيان وقد سن عليه
إن علمه أسلم لم يحل له قتله
وقد يحدث الاسلام

قبل ان ياتيهم عمرو بن
 أمية و امرأته ابو
 عبيدة بن أمية
 « ان الربيع بن أنس
 يشتم خالد بن سفيان
 اليه في قتله ومن ستم
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لو أسلم أن
 لا يشتمه وكل هؤلاء من
 معاني ولاته وهم واحد
 واحد فتصروا الحكم
 باخبارهم وبعد رسول
 الله بماله واحدا واحدا
 ورسوله واحدا واحدا
 وانما بحث عما يجنبوا
 الناس عما أخبرهم به
 ورسول الله من شرائع
 دينهم وبأخذوا منهم
 ما أوجب الله عليهم
 ويعتادوهم ما لهم ويقبوا
 عليهم الخدود وينفذوا
 فيهم الاحكام وليبعث
 منهم واحد الا منهم ورا
 بالصدق عند من بعثه
 اليه ولولم تقم الحجة عليهم
 بهم اذ كانوا في كل ناحية
 وجهتهم اليها أشمل
 صدق عند من ما بعثهم
 ان شاء الله وبعد ابابكر
 واني اعلى الج فكان
 في معنى عماله ثم بعث
 عليا بعده بأول سورة
 براءة فتقرأ في مجمع
 الناس في المرسوم وأبو
 بكر واحد وعلى

وعن جندب بن عبد الله قال قلت لابي عبد الله تعالى قلت له أ رأيت ان ادعى عليه حق فجاء بشاهدين
 يشهدان له ببراءة مما ادعى عليه أ براء قال نعم قلت وان حلف ولا يثبت عليه أ براء قال نعم قلت أف تقوم
 بيمينه ببراءة مما ادعى عليه مقام شاهدين قال نعم في هذا الموضع قلت أف يمينه شاهدان قال لا وهما ان
 اجتماع في معنى فتدري بقرآن في غيره لا تدري حلف فبراءة ثم جاء طالب الحق بشاهدين أبطلت يمينه وأخذت
 لصاحب الحق حقه بشهادته قلنا فيه كتماننا في اليمين وان أعطيناها كما أعطيناها لغيره فثبت كالشاهد
 في كل أمرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أ رأيت لو قال قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 النبيين على المدعى عليه في زمان أحله أهل عدل والسلام والناس اليوم ليسوا كذلك ولا أحلف من ادعى عليه
 من مشرك ولا مسلم غير عدل قال لا لس ذلك له واذا قال النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فهو عام قلنا وكذلك
 اليمين مع الشاهد ما فعلى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لطلب الحق كان الحر العدل وغيره سواء فيها
 والعبد والكافر كما يكونون سواء فيما يقع عليهم من الأيمان فيكون خبر الناس لو كان يعرف اذا ادعى عليه
 يختلف فيبرأ والكافر أيضا كذلك فكذلك لحلفان وبأخذان وقلت له أ رأيت أهل محلة وجدين أظهرهم
 قيسل فأقام وليه شاهدين أنهم قتلوه خطأ قال فالدية عليهم قلت فلو لم يقم شاهدين أن تحلفهم وتعطيهم الدية
 قال نعم كما تعطيهم اذا أتى بشاهدين قلت فأيمانهم بالبراءة من دمه اذا لم يكن له شاهدان كشاهدين لو شهدا
 عليهم بقتله فقال لا فقلت له ولم وقد أعطيت بها كما أعطيت بالشاهدين قال انما أعطيت بالأثر قلت
 ولا يلزمك حينئذ قلنا لا قلنا فنحن أعطينا بالسنة التي هي أولى من الأثر فكيف زعمت أن الحجة زمتنا
 قلت له فأيمان أهل المحلة وحكم مشركون كأيمانهم لو كانوا مسلمين قال نعم قلت ولو ادعى رجل على رجل
 حقا فنكحل عن اليمين أن يعطى المدعى حقه قال نعم قلت أف نكوله كشاهدين لو شهدا عليه قال لا قلت فقد
 أعطيت بنكوله كما تعطى منه بشاهدين قال فان النبي صلى الله عليه وسلم قال الينة على المدعى واليمين على
 المدعى عليه قلنا اذارى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عمرو بن شعيب عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وثبت وثبتناه برواية ابن عباس خاصة وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قضى باليمين مع الشاهد وروى ذلك عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى
 ذلك أبو هريرة ربه وسعد بن عباد بن المسيب وعمرو بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم فرددته وهو أكثر
 وأثبت وثبتنا ثبت معنا الذي هو دونه وقلت له أ رأيت اذ حكم الله عز وجل في الزنا بأربعة شهود وجاءت
 بذلك السنة وقال الله عز وجل شهد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أما صار أهل
 العلم الى اجازة أ ربعة في الرأوايتين في غير الزنا ولم يقولوا ان واحدا منهم نسخ الآخر ولا خالفه وأمضوا كل
 واحد منهم على ما جاء فيه قال بلى قلت فاذا أجاز أهل العلم شهادة النساء وحدهن في عيوب النساء وغيرها
 من أمر النساء بلا كتاب مضى فيه ولا سنة أ يجوز ان يقال اذا حشد الله الشهادات فجعل أقلها شاهدا
 وامرأتين فلا يجوز شهادة النساء لرجل معهن ومن أجازها خالف القرآن والسنة اذا كان أقل ما روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم شاهد وعين قال لا يجوز اذا لم يحظر القرآن لا يجوز أقل من شاهد وامرأتين نصا
 ولم تحظر ذلك السنة والمسلمون أعلم بعنى القرآن والسنة قلت والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم أ رما
 قالت الفتية عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بل السنة قلت فلم رددت السنة في اليمين
 مع الشاهد وتأملت القرآن ولم تردأربا أقل من شاهد وعين فتأملت عليه القرآن قال ولو ثبت السنة
 لم أردوها وكانت السنة دليلا على القرآن قلت فان عارضك أحد عث ما عارضت به فقال لا يثبت عن على
 رضى الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة ولا عن عمر أنه حكم بالقسامة قال اذارواه الثقات فليس له هذا
 قلت فمن روى اليمين مع الشاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت وأعرف من روى عن عمرو وعلى

ما رويت أفتر القوي وتأخذ بأضعف منه وقلته لا يعدو الحكم بالشاهدين أن يكون محترماً أن يجوز أقل منه فأنت تجيزه أو لا يكون محترماً ذلك فأنت مخطئ بقولك أنه محترم أن يجوز أقل منه وقد يناب بعض ذلك في مواضع وسكتنا عن كثير لعله أن يكون أكثر مما ينابا كتفاء بما ينابنا من بين وإن الجدة لتقوم بأقل مما ينابنا والله تعالى أعلم

(المدعي والمدعى عليه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال فإنا نقول في البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه أي عامة قلت لا ولكنها خاصة على بعض الأشياء دون بعض قال فإني أقول إنها عامة قلت حتى يبطل بها جميع ما خالفته عليه قال فإن قلت ذلك قلت إذا تركت عامة ما في يدك قال وأين قلت في البيعة التي أمرت أن لا تعطى بأقل منها قال بشاهدين أو شاهد واحد وأمرأتين قلت فإنا نقول في مولى لي وجده قتيلاً في محلة فلم أقم بيعة على أحد منهم بعينه أنه قتله قال نخلف منهم خمسين رجلاً خمسين عينا ثم نقض بالبيعة عليهم وعلى عواقلهم في ثلاث سنين قلت فقالوا لك زعمت أن كتاب الله محترم أن يعطى بأقل من شاهدين أو شاهد واحد وأمرأتين وزعمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم محترم أن يعطى مدع بالبيعة وهي شاهدان عدلان أو شاهد واحد وأمرأتان وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين براءة لمن حلف فكيف أعطيت بلا شاهد وأحلفت أول تبرئنا خالفنا في محلة قولك الكتاب والسنة قال لم أخالفهما وهذا عن عمر بن الخطاب قلت أرايت لو كان تابنا عن عمر لكان هذا الحكم مخالفاً للكتاب والسنة وما قال عمر من أن البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه قال لا لأن عمر أعلم بالكتاب والسنة ومعنى ما قال قلت أفذلك هذا الحكم خاصة على أن دعواك أن الكتاب محترم أن يعطى أحد بأقل من شاهدين وأن السنة محرم أن يحول حكم عن أن يعطى فيه بأقل من شاهدين أو يخلف فيه أحد ثم لا يبرأ ليس بعامة على جميع الأشياء كما قلت قال نعم ليس بعامة ولكني إنما أخرجت هذا من جملة الكتاب والسنة بالخبر عن عمر قلت أفرأيتنا قلنا باليمين مع الشاهد بأمرأتين أو بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ألزم لنا ولك من الخبر عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت أرايت أن قال لك أهل المحلة إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي فلم لا تكف هذا بيعة وقال اليمين على المدعى عليه وقال ذلك عمر أفدعي علينا قال كأنكم قلنا وكأنكم ظن أو يقين هذا ولي القتل لا يزعم أن يقتلناه وقد يمكن أن يكون غيرنا قتله وطرحه علينا فكيف أحلفتنا ولست بمدعي علينا قال فأجعلكم كالمدعي عليهم قلنا فقالوا ولي تجعلنا وولي الدم لا يدعي علينا وإذا جعلتنا أبيعضنا مدعي عليه أو كلنا فقال بل كأنكم فقلنا فقالوا فأحلفنا كلنا فلعن فينا من يقر فتسقط الغرامة عنا وتزمه قال فلا أحلفكم كأنكم إذا جاوزتم خمسين قلنا فقالوا لو ادعى علينا درهما أحلفنا كلنا قال نعم قلنا فقالوا فأنت تظلم ولي القتل إذا لم تخلف كلنا وكلنا مدعي علينا وتظلمنا إذا أحلفتنا واستامدعي علينا وتخص بالظلم خيارنا ولا تقتصر على عين واحدة على إنسان لو كنا اثنين أحلفت كل واحد منا خمسة وعشرين يمينا أو واحد أحلفته خمسين يمينا وانما الأيمان على كل من حلف من كان فيما سوى هذا عندك وإن عظم عين واحدة وتحلفنا وتغرنا فكيف جاز هذا قال رويت هذا عن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه قلت فقالوا لك فإذا رويت أنت الشيء عن عمر ألا تنهم الخبر بن عنه وتتركه بأن ظاهر الكتاب يخالفه والسنة وما جاء عنه قال لا يجوز لي أن أزعم أن الكتاب ولا السنة ولا قوله يخالفه ولكني أقول الكتاب على خاص والسنة وقوله كذلك قلت فإن قيل أنه غلط من رواه عن عمر لأن عمر لا يخالف ظاهر الكتاب والسنة وقوله هو نفسه البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه قال لا يجوز أن أتهم من أثق به ولكني أقول أن الكتاب والسنة وقول عمر على خاص وهذا كما جاء فيما جاء فيه واستعمل الاخبار إذا وجدت إلى استعمالها سبيلا ولا أبطل بعضها ببعض قلت فلم إذا قلنا باليمين مع الشاهد زعمت أن الكتاب

واحد وكلاهما بعضه بغير الذي بعث به صاحبه ولو لم تكن الجدة تقوم عليهم بعثته كل واحد منهما إذا كانا مشهورين عند عوامهم بالصدق وكان من جهلهم ما من عوامهم يحسد من يثق به من أصحابه يعرف صدقه ما ما بعث منهما واحدا فقد بعث عليا يعطيهم نقض مدد واعطاء مدد ونبذ إلى قوم ونهى عن أمور وأمر بأخرى وما كان لأحد من المسلمين بلغه على أن لهم مدة أربعة أشهر أن يعرض لهم في مدتهم ولا مأمور بشئ ولا منهي عنه برسالة على أن يقول له أنت واحد ولا تقوم على الجدة بأن رسول الله بعثك إلى بنقض شئ جعله لي ولا بأحداث شئ لم يكن لي ولا لغيري ولا بنهي عن أمر لم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه ولا بأحداث أمر لم أعلم رسول الله أحدثه وما يجوز هذا لأحد في شئ قطعته عليه على برسالة النبي ولا أعطاه أيام ولا أمره به ولا نهاه

عنه بن يقول لم أسمعه
من رسول الله أو يقره
التي عنه ولا أقبل فيه
سنة بن وأنت واحد
ولا كنت أحد وجه
أبيه رسول الله عاصلا
مرفه أو لا يعرفه من
بصدق صدقه أن يقول
أنا لأميل غيبات
تعمل كمنها وكذا أو
تعمل ذلك كذا فيقول
لا أقبل هذا منك لأنت
واحد حتى أتني رسول
الله فيخبرني أن علي
ما قلت له علي تأفك له
عن رسول الله أنه لا عن
خبره (١) وقد يمكن أن
يغلط أو يجمل به
عامه بشرط في عدد
واجماعهم على الخبر
عن رسول الله وشهادتهم
معا ومتفرقين ثم لا يكر
أحد من خبر العامة
عدد أربا الأولى العامة
عدد أكثر منه ولا من
استماعهم حين يشيرون
وتفرقهم ثبينا لا يمكن
في زمان النبي صلى الله
عليه وسلم أو بعض
زمانه حين كثر أشل
الاسلام ولا يكون
ثبنت الأخبار عاية
أبنا يتجر اليها ثم
لا يكون هذا لأحد من

والسنة عام تمتعت لا تنه من تركها أجزت لنفسه وقت له أرايت أن قال بل أخذ الحديث ثابت
عن عمر قال ثم هربت فقلت فقال فقلت على ما قدني به عمر ولم تأفت إلى شيء أن خالفني أصل
أبو بكر وسنت عمر فيه قال نعم وعشيت فقلت فقال سأخلف الحديث عن عمر فيه قال وأين قلت أخيرا
سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر رضي الله تعالى عنه كتب في قتل وجددين خيران ووداعته
بن يقاس ما بين السريتين والى أبيها كان أقرب أخرب اليه من أخيه من رجلا حتى يران به حكمة فادخلهم الحجر
فأدخلهم ثم قفى عليهم سنة فقد را ما وقت أموالنا أيماننا ولا أيماننا أموالنا فكان عسر كذلك الأمر وقال
غير سفيان عن عاصم الاحول عن الشعبي قال قال عمر حقتهم بأيمانكم دماكم ولا يضل دم مسلم قال وهكذا
الحديث قلنا أفلا جاكم اليوم أن يرفع قريما من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم حاكم يجوز حاكمه قال لا
ولان مسيرة ثلاث قلنا قد ردهم عمر من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم حكام يجوز أحكامهم ثم
أقرب اليهم من مكة قلنا أفلا جاكم أن يكتب الي الخا كيمترج حنين رجلا أو عاذاك إلى ولي الدم يختار منهم
نجس رجلا قال بل إلى ولي الدم قلنا فعمرا كما كتب الي الخا كيمترج حنين فردهم زعمت ولم يجعل رفعهم
إلى ولي الدم ولم يأمر بتخيرهم فيرفعهم الخا كيمترج حنين فردهم زعمت ولم يجعل رفعهم
حيث يحكم قلنا فعمرا لا يحكم في الحجر وقد أحلفهم فيه قلنا ولما كمل لم يحلفوا أن يقتلهم قال لا قلنا فعمرا
يخبر أنهم إنما أحقنوا دماءهم بأيمانهم وهذا يدل على أنه يقتلهم لم يحلفوا فهذه أحكام أربعة تخالف فيها
عمر لا تخالف لعرفهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد علمت خالفه فيها وتقبل عنه حكم يخالف
بعض حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل على يهودية وقد
وجدت رسول الله بن سهل بينهم أن أخذ ببعض ما روي عن عمر وله عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالف وتترك
ما روي عنه مما لا يخالفه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره من أصحابه أربعة أحكام فأى جهل
أبين من قول هذا قال أفتأبى هرعندك قلت لا انما رواه الشعبي عن الحرث الأعور والحرث الأعور
يحيون ونحن نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد الثابت أنه بدأ المدعين فلما لم يحلفوا قال
أفتبرئكم يهود بنحسين عينا وإذا قال أفتبرئكم لا يكون عليهم غرامة ولما لم يقبل الانصار يوب أيمانهم وداه النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على اليهود والقبيل بين أظهرهم شيئا ويروي عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم ثم
ردوا الايمان على المدعين وهذا ان جميعا يخالفان ما رويتم عنه وقلت له اذ عمت أن الكتاب يدل على أن
لا يقبل أقل من شاهد واحد أو اثنين وأن السنة تدل على أن لا يعطى أحد الابينة فما تقول في رجل قال لا مرأته
ما ولدت هذا الولد مني وانما استعرت به ليلحق بي نسبه قال ان جات بامرأة واحدة تشهد بأنها ولدت له أحقته
به الآن يلاعنها قلت وكذلك عيوب النساء والاولاد تحيز فيه شهادة امرأه واحدة قال نعم قلت فعن رويت
هذا القول قال عن علي رضي الله تعالى عنه بعضه قلت أفيد لك هذا على أن ما زعمت من أن القرآن يدل
على أن لا يقبل أقل من شاهد واحد أو اثنين والسنة ليس كما دعيت قال نعم وقد أعطيتك هذا قبل هذا في
القسامة ولكن في هذا علة أخرى قلت وما هي قال ان الله عز وجل انما وضع حدوده على ما يحل فلو أن
شاهدين عمدا أن ينظر إلى فرج امرأة تلد لشهداها بذلك كأنه ذلك فاسقين لا تقبل شهادتهما قلت فيل
في القرآن استثناء الاما لا يراه الرجل قال لا قلت فقد خالف في أصل قولك القرآن قلت أفرأيت شهود
الزنا اذا كانوا يسمون النظر ويرصدون المرأة والرجل يرتبان حتى يشبوا ذلك يدخل منه دخول المروءة في
المكحلة فيرون الفرج والدبر والفخذين وغير ذلك من بينهما (١) إلى ما لا يحل لهم نظره أم إلى ما يحرم عليهم
قال بل إلى ما يحرم عليهم قلت فكيف أخبرت شهادتهم قال أجازها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

(١) لعل الأوضح إلى ما يحل لهم نظره أم إلى الخ تأمل كتبه متحججه

قلت فان كان عمر بن الخطاب يجيز شهادة من نظر الى ما يحرم عليه لانه انما نظر لشهد لا ليفسق فكيف زعمت أنك ترد شهادة من نظر الى ما يحرم عليه ليسمى بدو فسقته قال ما أردتها قلت قد زعمت ذلك أولا فانظر فان كانت امرأة مسلمة سالحة عند فاسق فقاتت عوينكر ولدى فيقائدنى وولدى عارا وأنت تزعم أن الكتاب والسنة لا يجيزان أقل من شاهد وامرأتين فأجلس شاهدين أو شاهدا وامرأتين من خلف الباب والنساء معى فادنا خرج راس ولدى كشفنى لير واخر وجهه منى فيلحق بأبيه فهذا انظر لتثبت به شهادة لى وللولود وهو من حقوق الناس وأنت تشدد فى حقوق الناس وليس هذا بنظر يتلذذه الشاهدان بل هو نظر يقدرانه ونظر شهود الزنا يجمع أمرين أنه أطول من نظرهما الى ولادى وأعم لعامة البدن وأنه نظر لذة يجرى الشهوة ويدعو اليها فأجر هؤلاء كما أجزت شهادة شهود الزنا وادد شهادة شهود الزنا فهم أولى أن يردوا اذا كان ذلك يجوز لقولك ان من نظر الى ما يحرم عليه فهو بذلك فاسق ترد شهادة اذا كان حداثه عز وجل وأنت تدرا أحداثه بالشبهات وتأمر بالسر على المسلمين قال لا أرد هؤلاء لو شهدوا ولا أكفل هذا قلت فقد خالفت ما قلت أولا من أن الله عز وجل حرم أن يجوز أقل من شاهدين أو شاهدا وامرأتين وما ادعيت فى السنة وما احتجبت به من أن هذا محرم على الناس أن يشهدوا فيه وقلت أرايت استهلال المولود (١) لم تقبل عليه شهادة امرأة أو الرجال يرونه قال قبلتها على ما قلت أولا قلت أفلا تدع ذلك بما ادعيت فى الكتاب والسنة قال لا يخالف الكتاب قلت فالكتاب والسنة بهذا القليل يوجد فى المحلة خاص قال نعم قلت لا احتج بأنه عام مرة وتقول أخرى هو خاص وقلت له أرايت الرجل والمرأة يتداعيان متاع البيت لم يتحكم فيه بأن يجعله للذى له البيت أو للمرأة لأنها أزم البيت وتجعل الزوج مدعيا والمرأة وتكلف أيهما جعلت مدعيا البينة أو تجعله فى أيديهم ما قسمه بينهم ما هذا نقول نحن فنقسمه بينهما وأنت تخالف هذا فتعطيها على غير بينة ولا معنى لكينونة الشئ فى أيديهم ما فتجعل متاع الرجال للرجال ومتاع النساء للنساء وما يصلح لهما معا بينهما وقد يملك الرجل متاع النساء والمرأة متاع الرجال أرايت الرجلين يتداعيان الجدار معاً لم يجعله بينهما وكذلك نقول نحن ولم جعله لمن يليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن فتقول هذا كالدلالة على أن من يليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن مالك للجدار وقد بينى الرجل الجدار بناء مختلفا وقد يكونان اقتسما المنزل فلم يعتدل القسم الا بأن يجعل هذا الجدار لمن ليس اليه معاقدا القمط وأنصاف اللبن ويكون أحدهما اشتراه هكذا أرايت الرجل يتكادى من رجل بيتا فيختلفان فى راف البيت والراف بناء فلم يجعل البناء لصاحب البيت وكذلك نقول زعمت أنت أن الراف ان كانت ثابتة فى الجدار فهى لصاحب البيت وان كانت ملتصقة فهى للسكان وقد بينى صاحب البيت رفا فاملة متصقة وبني الساكن رفا فاف فيحضر لها فى الجدار قصير فيه ثابتة وأعطيت فى هذا كله بلا بينة واستعملت فيه أضعف الدلالة ولم تعتمد فيه على أثر ثابت ولا إجماع من الناس ثم لم تنسب نفسك الى خلاف كتاب الله ولا سنة ولا قياس وان كان قول الله عز وجل فيه واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان محرمان أن يعطى أحد بأقل من هذا فقد أعطيه بأقل من هذا وخالفته بلا عذر وخالف ما ادعيت من أن السنة دلت على أن لا يعطى أحد الا بينة فيه وفى غيره مما هذا كاف منه ومبين عليك تركك قولك فيه قال فانه بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عني فأعرضوه على القرآن فان وافقه فأناقلته وان خالفه فلم أقله فقلت له فهذا غير معروف عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا خلاف هذا وليس يعرف ما أرادنا خاصة وعاما وفرضا وأدبا وناسخا ومنسوخا الا بسنة صلى الله عليه وسلم فيما أمره الله عز وجل به فيكون الكتاب يحكم الفرض والسنة تبينه قال وما دل على ذلك قلت قول الله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم

الناس أجوز منه ان قال هذا ورسول الله بين طهرانيه لانه قد يدرك لقاء رسول الله ويدرك ذلك له أبوه وولده واخوته وقرباته ومن يصدق فى نفسه ويفضل صدقه بالنظر له فان الكاذب قد يصدق نظرا له واذا لم يجز هذا لاحد يدرك لقاء رسول الله ويدرك خبره من يصدق من أهله والعامة عنه كان لمن جاء بعد رسول الله من لا يلقاه فى الدنيا أولى أن لا يجوز ومن زعم أن الحجة لا تثبت بخبر المخبر الصادق عند من أخبره فما يقول فى معاذ ذنبه رسول الله الى أهل اليمن واليا ومحاربين خالفه ودعا قوما لم يلقوا النبي عليه السلام الى أخذ الصدقة منهم وغيرها فامتنعوا فقاتلهم وقتلهم معهم أسلم منهم بأمر رسول الله ولم يكن عندهم قاتل معه أو أكثرهم الا صدق معاذ عندهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بقتالهم اذ كانوا مطيعين لله تعالى بنصر

معناه...
 من...
 وسلم...
 على...
 به...
 وخرج...
 مطلق...
 كان...
 جيوش...
 بعث...
 الاسلام...
 فان...
 امير...
 والجيش...
 مطيع...
 ومن...
 محجور...
 سرايا...
 نفر...
 فان...
 معاذ...
 هجر...
 زعم...
 الواحد...
 تقم...
 القول...
 هذا...
 عن...
 طرح...
 والعامة...
 امر...
 عليه...
 الى...
 وهذا...

عنه فذهبوا فذهب بن الله عز وجل أن الرسل قد بينوا على الناس طاعته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 أنسب من سليمان بن عبيدة قال حدثني سالم بن الأثير عن عبيدة بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا الذين أحدكم مكشاة على أركبته يأتيه الأمر من أمري مما نهيته عنه أو أمرت به
 فيه قول ما نرى ما وجدته في كتاب الله تبعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت لو كان هذا الحديث
 الذي احتجبت به ثابتاً كنت قد تركته فيما رصفتنا وفيما استصف بعض ما يحضرنا من شأن الله تعالى
 وقال لي بعض من خذ الغنائم في الجيوش مع الشاهد قال الله عز وجل ذوى عدل منكم وقال شهيد من رجالكم
 فكيف أجرتكم أقل من هذا فقلت لا لمالم يكن في التنزيل أن لا يجوز أقل من شاهدين وكان التنزيل محتملاً
 أن يكون الشاهدان تامين في غير الزنا ويؤخذ بهما الحق لطالبه ولا يمين عليه ثم وجدت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يجيز اليمين مع الشاهد له احب الحق ويأخذ حقه ووجدت المسلمين يجيزون شهادة أقل من شاهدين
 ويعطون شهادة السنة وعمل المسلمين على أن قول الله عز وجل شهيد من رجالكم ليس محرم أن يجوز
 أقل منه والله تعالى أعلم ونحن نسألك أن قلت تحمل قولنا الزم أن ترجع الى اليمين مع الشاهد وان خالفته
 لزمك أن تترك عامة قولك وان تبين لك أن ما قلت من هذا ونجسنا على غير ما قلت وأنك أولى بما نجلت من الخطأ
 في القرآن منا قال فصل فقلت حدثني كل حكم في شهيد من رجالكم قال أن يجوز فيؤخذ به الحق بغير
 يمين من الطالب قلت وماذا قال وفيه تحريم أن يؤخذ الحق بأقل منه قلت وما الشاهدان من رجالنا قال
 حران مسلمان عدلان قلت له فالانسان ذوى عدل كما وصفت يجوزان ومحرم أن يجوز الامازعمت ووصفت
 أنهم شرطوا في الكتاب قال نعم قلت فلم أجرت شهادة أهل الذمة فيما بينهم والآيتان بينتان أنهما
 في المرتضين وانما قلت (١) في الاحرار المؤمنين خاصة بتأول ونحن بالآيتين لا يجوز شهادة أهل الذمة فيما
 بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم الى قولنا فقال لا يجوز شهادة أهل الذمة وقال القرآن
 يدل على ما قلتم وأقام أكثرهم على اجازتها فقلت له لو لم يكن عليكم حجة فيما ادعيتهم في الآيتين الا اجازة
 شهادة أهل الذمة كنتم محجوجين ليس لكم أن تناولوا على أحد ما قلتم لأنكم خالفتموه وكنتم أولى بخلاف
 ظاهر ما تناولتم من غيركم قال فانما أجرت شهادة أهل الذمة بآية أخرى قلنا وما هي قال قول الله عز وجل
 حين الرصبة اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له أنا من جهة هذه الآية عندك لشهيد من
 رجالكم أو منسوخة بها قال ليست بناسخة ولا منسوخة ولكن كل فيما نزل فيه قلت فقولا اذا لا يجوز
 الا للاحرار المسلمين ليس كما قلت قال فانت تقول بهذا قلت لست أقول به بل سمعت من أَرْضِي يقول فيه
 غير ما قلت قال فاننا نقول هي في المشركين فقلت فقل هي في جماعة المشركين أهل الاوثان وغيرهم لأن
 كلهم مشرك وأجرت شهادة بعضهم لبعض قال لا قلت فن قال هي في أهل الكتاب خاصة أرايت ان قال
 قائل أجرت شهادة أهل الاوثان دون أهل الكتاب لأن أهل الاوثان لم يبدلوا كتاباً انما وجدوا اباؤهم على ضلال
 فتبعهم وأهل الكتاب قد بدلوا كتاب الله عز وجل وكتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هذا من عند الله فلما بان
 لنا أن أهل الكتاب عمدوا الكذب على الله لم تكن شهادتهم جائزة فأخبرنا الله عز وجل أنهم كذبة واذ كنا
 نطلل الشهادة بالكذب على الآدميين كانوا هم أولى فماذا نقول له ما علمه الا احسن مذهبا وأقوى حجة منك
 قلت له فقهر شهادة أهل الذمة على وصية مسلم اليوم كما زعمت أنها في القرآن قال لا قلت ولم قال هي منسوخة
 قلت بما قال بقره ذوى عدل منكم قلت وما نسخ لم يعمل به وعمل بالذي نسخ به قال نعم قلت فقد زعمت
 بلسانك أنك خالف القرآن اذ زعمت أن الله شرط أن لا يجوز الا مسلم وأجرت كافرا واذا نسخت فيما زعمت
 أنها زالت فيه أفتثبت في غير ما زلت فيه قال لا قلت فما الحجة في اجازة شهادة أهل الذمة قال ان شريحا

(١) لعله وانما قلت في الاحرار المؤمنين بين المؤمنين خاصة الخ تأمل

أجازها فقلت له أنت تزعم أنها منسوخة بقول الله عز وجل ذوى عدل منكم أو شهدين من رجالكم يعنى المؤمنين ثم يخالف هذا قال فان شريحا أعلم منى قلت فلا تنقل هى منسوخة اذا قال فهل يخالف شريحا غيره قلت نعم سعيد بن المسيب وابن خزم وغيرهما وفى كتاب الله الحجة التى هى أقوى من هذا وقلت له تخالف أنت شريحا فيما ليس فيه كتاب ولا له فيه مخالف مثله قال انى لأفعل قلت له وكيف تحتج به على الكتاب وعلى ماله فيه مخالف وأنت تدع قوله لرأى نفسك فقال أخرت شهادتهم للرفق بهم لئلا تبطل حقوقهم ان لم تجز شهادتهم بينهم فقلت له نحن لم نبطل حقوقهم فيما بينهم لهم حكام لم يرالوا براضون بهم لاندخل فى أمرهم فان أرادوا دخولا فى أحكامهم لم ندخل الا بأمأمرنا الله تعالى به من اجازة شهادة من أمرنا من المسلمين وقلت له أرايت اذا اعتلت بالرفق بهم لئلا تبطل حقوقهم فالرفق بالمسلمين أوجب والرفق بهم قال بل الرفق بالمسلمين قلت له ماتقول فى عبيد عدول مأمونين كانوا موضع فى صناعة أو على حفظ مال فشهد بعضهم لبعض فى دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فما تقول فى أهل البحر والاعراب الاحرار المسلمين لا يخاطبهم غيرهم اذ لم نجد من يعدلهم من أهل العدل فشهد بعضهم لبعض فى دم أو مال قال لا تجوز شهادتهم قلت فاذا لم تجزها بطلت حقوقهم بينهم قال وان بطلت فأنا لم أبطلها وانما أمرت بأخذ الحق بالعدول الاحرار فاذا كانوا عدولا غير احرار فقد نفصوا أحد الشرطين أو كانوا احرارا لا يعرف عدلهم فقد نفصوا أحد الشرطين قلت والشرط الثالث مؤمنين قال نعم قلت فقد نفص أهل الكتاب أعظم الشرط الايمان وأخرت شهادتهم ونقص العبيد والاحرار أقل الشرط فرددت شهادتهم وفيهم شرطان ولم اذا اعتلت بالرفق بهم لم ترفق بالمسلمين فتجيز شهادة بعضهم على بعض فالعبيد العدول لوعتق أحدهم اليوم جازت شهادته وأهل الذمة لو أسلوا لم تقبل شهادتهم حتى تختبروا اسلامهم. بعد مدة تطول والمسلمون أولى بأن ترفق بهم ونحاط لهم فى أن لا تبطل حقوقهم من المشركين (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فما زاد على أن قال هكذا قال أصحابنا وقلت له أرايت قول الله تبارك وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين أليس بين فى كتاب الله عز وجل بأن فرض غسل القدمين أو مسحهما قال بلى قلت لم مسحت على الخفين ومن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس الى اليوم من ترك المسح على الخفين ويعنف من مسح قال ليس فى رد من رده حجة واذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ لم يضره من خالفه وقلت ونعمل به وهو مختلف فيه كما نعمل به لو كان متفقا عليه ولا نعرضه على القرآن قال لا بل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما أراد الله عز وجل قلنا فلم لا تقول بهذا فى البين مع الشاهد وغيره مما تخالف فيه الحديث وترى ابطال الحديث الثابت بالتأويل وبأن تقول الحديث يخالف ظاهر القرآن وقلت له قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال بعض الخوارج بمثل معنى قولك فى البين مع الشاهد يقطع كل من لزمه اسم سرقة قلت سرقة أو كسرت ويجلد كل من لزمه اسم الزنا مالمو كما كان أو حرا محصنا أو غير محصن وزعمت أن على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه جلد الزانى ورجعه فلم يرغب عن هذا قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن لا يقطع الا من سرق من حرز ومن بلغت سرقة شيا موقتا دون غيره ورجعه ما عز ولم يجلد ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم معنى ما أراد الله عز ذكره قلت له وهل جاء هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الا بحديث كحديث البين مع الشاهد فاستطاع دفع ذلك وذكرته فى أمور الموارث كلها وما ورث الله الولد والوالدة والاخوة والاخوات والزوجة والزوج فقلت له فلم قلت اذا كان الاب كافرا أو مملوكا أو قاتلا عمدا أو خطأ لم يرث واحد من هؤلاء قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قلت فهل روى عن معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومحمد بن على بن

فأخبرناه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم شيا أو أحله فخرمه أو أحله أكون مطيعا لله بقول خبرهما فان قال نعم فقد ثبت خبر الواحد وان قال لا خرج بمسلم أعلم فيه مخالفا فأتى لم أحفظ عن أحد لقيته ولم أعلمه حكى لى عن لم أتى من أهل العلم أن لا يثبت الاما وصفت من أمر أب بكر وعلى وغيرهما من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الانفراد ولا يجوز أن يبعث النبي صلى الله عليه وسلم مخالفا من أهل العلم فى أن لم يكن لأحد وصل اليه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمينا أولم نسمنه من عماله ورسله أن يمنع شيا أعلمه أنه يجب عليه ولا أن يرد حكما حكما به عليه ولا أن يعصيه فيما أمره به بمسلم يعلم لرسول الله فيه سنة تخالفه لأن رسول الله لا يبعث الا بما تقوم به الحجة وكل من بعث رسول الله واحد ثم لم أعلم للناس

حينئذ انهم قالوا يرث المسلم الكافر وقال بعضهم كما يحل لنا ان لا يرث الكافر المسلم كما لا يحل لهم فساونا
 فلم يبق له قال ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يقطع هذا
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا وان قال قائل هؤلاء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولعله أراد بعض الكافرين دون بعض قال مخرج القول من النبي صلى الله عليه وسلم عام فيهم وعلى العموم
 ولا نزعهم أن وجه التفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم قول غيره ثم قول من لم يحتمل ذلك الحديث المفسر
 وقد يكون لم يسمعه قلنا هذا كما قلنا الآن فكيف زعمت أن المرتد يرث ورثته من المسلمين قال يقول على
 رضى الله تعالى عنه قلنا فقد قلنا ان احبناك بقول ما ذكرنا غيره فقلت ليس فيه حجة فان لم تكن فليست
 في جمل بقول على رضى الله تعالى عنه حجة وان كانت فيه حجة فقد خالفتم ما مع أن هذا غير ثابت على عند
 أهل العلم منكم وقلت حديث البين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث لا يرث
 المسلم الكافر فثبت ورددت قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بين وخروا صرح منه وقلت له في الحديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يرث قاتل من قتل حديث يرويه عمرو بن شعيب مرسلا وعمر بن شعيب يروى مسندا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يرث قاتل الخطأ من المال ولا يرث من الدية ولا يرث قاتل العمد من مال
 ولاديه وترد حديثه وتضعفه ثم تحتج من حديثه بأضعف مما احتججت به وقلت قد قال الله عز وجل
 فان كان له اخوة فلا ماله السدس وكان ابن عباس لا يحججهما عن الثلث الا ببلالة اخوة وهذه الظاهر وحجتهما
 بأخوين وهما لقت ابن عباس رضى الله تعالى عنهم ما معه ظاهر القرآن قال قاله عثمان رضى الله تعالى عنه
 وقال توارث عليه الناس قلنا وان قيل لا قاتل ما توارثوا عليه الى ظاهر القرآن قال فقال عثمان أعلم
 بالقرآن منا وقلنا ابن عباس أيضا أعلم منا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ولم يكم نصف
 ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كن لهن ولد فلكم ولدهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين
 ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلكم ولدهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصون بها أو دين
 فقلت لبعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد انما ذكر الله عز وجل الموارث بعد الوصية والدين فلم يختلف
 الناس في أن الموارث لا تكون حتى يقضى جميع الدين وان أتى ذلك على المال كله أقرأيت ان قال لنا ولك
 قاتل الوصية مذ كورد مع الدين فكيف زعمت أن الميراث يكون قبل أن يقضى من جميع الوصية واقتصرت
 بها على الثلث هل الحجة عليه الا أن يقال الوصية وان كانت مذ كورد بغير توقيت فان اسم الوصية يقع على
 القليل والكثير فلما احتلت الآية أن يكون يراد بها خاص وان كان مخرجها عاما استدلتنا على ما أريد بالوصية
 بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الميراث عن الله عز وجل معنى ما أراد الله عز وجل قال ما نه جواب
 الا هذا قلت فان قال لنا وقال قائل ما الخبر الذي دل على هذا قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم السعد
 الثلث والثلث كثير قلنا فان قال بانه هذه مشورة ليست بحكم ولا أمر ان لا يتعدى الثلث وقد قال غير واحد
 الخمس أحب الى في الوصية من غير أن يقول لا تعدوا الخمس ما الحجة عليه قال حديث عمران بن حصين أن
 رجلا اعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة قلنا
 فقال لك فذلك هذا على أن العتق وصية وأن الوصية مبرجوعة الى الثلث قال نعم أي بين الدلالة قلنا فقال لك
 أثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذلك على أن الوصية في القرآن على خاص قال نعم قلنا فقال لك
 نوحيه بان مخرج الوصية كمخرج الدين وقد قلت في الدين عام قال لا والسنة تدل على معنى الكتاب
 قلت فأى حجة على أحد بين من أن تكون ترزعم أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على معنى كتاب
 الله أن أقرع بين ماله أعتقهم ستة فاعتق اثنين وأرق أربعة ثم خالف ما زعمت أن سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مبينة فرق بين الوصية والدين ومخرج الكلام فيهما واحد فزعمت أن هؤلاء الرقيق كلهم يعقون

منذ قبض الله رسوله
 اختلفوا في أن خليفته
 ووالى المصر لهم وقاضى
 المصر واحد وليس
 من هؤلاء واحد
 عدل يقضى فيقول
 شهد عندى فلان وفلان
 وهما عدلان على فلان
 أنه قتل فلانا أو أنه
 ارتد عن الاسلام أو أنه
 قذف فلانا أو أنه أتى
 فاحشة مما يحجز فيه
 شاعدا ان الاجاز أن يقام
 عليه ما وصفه هؤلاء ولا
 حاكم يعرف يعدل
 يكتب بأنه قضى لفلان
 على فلان بكذا من المال
 وبالدالة التي في موضع
 كذا ولا لأحد بانه ابن
 فلان ووارثه ولا شيء من
 حقوق الناس الا أنفذ
 الحاكم المكتوب اليه
 وكل حاكم جاء بعده ولا
 يكتب به الى حاكم يبلد
 من بلدان أهل الاسلام
 لاحد ولا على أحد الا
 أنفذ به وليس فيه عند
 أحد أنفذ به علم الا يقول
 الحاكم الذى قضى به
 ولا عند الحاكم المكتوب
 اليه أن أحدا شهد عند
 القاضى الذى ذكر أنه
 شهد عنده الا بخبر ذلك
 القاضى والقاضى

و يسعي كل واحد منهم في حجة أسداس قيمته قال اني انما قلته بان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عبد
أعتق أن يعتق ثلثه ويسعي في ثلثي قيمته قلنا هذا حديث غير ثابت ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة قال ومن
أين قلت أ رأيت المعتق ستة أليس معتق ماله ومال غيره فأنفذه ماله ورد مال غيره قال بلى قلت فكأنك
الستة يتجزؤون والحق فيما يتجزأ اذا اشترك فيه قسم فاعطى كل من له حق نصيبه قال نعم قلت فاذا كان
فيما لا يتجزأ لم يقسم مثل العبد الواحد والسيف قال نعم قلت فالعبيد يتجزؤون بخلافهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفترد الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خبر لا يخالفه في كل حال أم غرضي كل واحد منهم ما
كجاء قال بل أمضي كل واحد منهم ما كجاء قلت فلم تفعل في حديث عمران بن حصين حين رددته على
ما يخالفه لان ما يتجزأ يخالف في الحكم ما لا يتجزأ ولو جاز أن يكونا مختلفين فطرح أحدهما لا طرح
الضعيف للقوى وحديث الاستسعاء ضعيف ولو جاز أن يكون حديث عمران بن حصين في القرعة منسوخاً
أو غير ثابت لم يكن لنا ولا في الاقتصار بالصواب على الثلث حجة ولا على قوم خالفوه في معنى آخر من هذا الحديث
قال وما قالوا قلنا قالوا قال الله عز وجل ان اجبر هؤلاء ليس له ولادوله أخت فلها نصف ما ترك وقال في جميع
الموارث مثل هذا المعنى فانما ملك الله الاحياء ما كان علك غيرهم بالميراث بعد موت غيرهم فاما ما كان
مالك المال حيا فهو مالك ماله وسواء كان مريضاً أو صحيحاً لانه لا يتخاوم مال من أن يكون له مالك وهذا مالك
لا غيره فاذا أعتق جميع ما يملك أو وهب جميع ما يملك عتق بتات أو هبة بتات جاز العتق والهبة وان مات لانه
في الحال التي أعتق فيها وهب مالك قال ليس له من ذلك الا الثلث قلنا فقال لك ما ذلك على هذا قال حديث
النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أعتق ستة مملوكين لا مال له غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم
فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا فان قال لك ان كان الحديث معارضاً بخلافه فلا يجوز أن يكون حكم الحديث
عندك الا أن يكون ضعيفاً بالمعارض له وما كان ضعيفاً عندك من الحديث فهو متروك لان الشاهد اذا
ضعف في الشهادة لم يحكم بشهادته التي ضعيف فيها وكان معناه معنى من لم يشهد والحديث عندك في ذلك
المعنى أو يكون منسوخاً فالمنسوخ كالم يكن قال ما هو بضعيف ولا منسوخ قلنا فان قال لك فكيف
جاز لك تركه في نفس ما حكم فيه ولا يجوز لك تركه كله قال ما تركته كله قلنا فقال هو لفظ واحد وحكم
واحد وترك بعضه ترك كل كله مع أنك تركت جميع ظاهراً معانيه وأخذت بمعنى واحد بدلالة أ رأيت
لو جاز لك أن تبعضه فتأخذ منه بشئ وتترك شيئاً وأخذ رجل بالقرعة التي تركت وترك أن يرد ما صنع المريض
في ماله الى الثلث بالخجة التي وصفت أما كان هذا أولى أن يكون ذهب الى شبهة من القرآن والقياس منك
قال وأين القياس قلت أنت تقول ما أقربه لأجنبي في ماله ولو أحاط بماله جاز وما ألتف من ماله بعث
أو غيره ثم صح لم يرد لانه ألتفه وهو مالك ولو ألتفه وهو غير مالك لم يجز له به وقلت له أ رأيت حين نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك وأذن بالسلف الى أجل مسمى أليس هو بيع ما ليس عندك قال
بلى قلت فان قال قائل فهذا مختلفان عندك قال فاذا اختلفا في الجملة وجدت لكل واحد منهما مخرجاً
بهم ما يجتمعان وكان ذلك عندك أولى بي من أن أطرح أحدهما بالآخر فيكون لغيري أن يطرح الذي ثبت
ويثبت الذي طرحت فقلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك على بيع العين لا يملكها
وبيع العين بلا ضمان قال نعم قلت والسلف وان كان ليس عندك أليس يبيع مضمون عليك فأنفذت
كل واحد منهم ما لم تطرحه بالآخر قال نعم قلت فلزمك هذا في حديث عمران بن حصين أو لا يكون مثل
هذا حجة لك قلت أ رأيت ان قال قائل قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم
وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات
نساءكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ثم قال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء

واحد فقد أجاز واخبره
في جميع أحكام الناس
فكذلك الخليفة والوالي
العدل وفيما وصفت
من أنهم لم يختلفوا في
هذا دليل على أن الخجة
في الحكم الذي لم يكافه
العباد كلهم تقوم بخبر
الواحد مع أني لم أعلم
أحد احكى عنه من
أصحاب رسول الله
والتابعين الا ما يدل على
قبول خبر الواحد وكان
عمر بن الخطاب في لزومه
رسول الله حاضراً
ومسافراً وصحبتة له
ومكانه من الاسلام وأنه
لم ير ايل المهاجرين بمكة
والمهاجرين والانصار
بالمدينة ولم ير ايله عامة
منهم في سفره وأنه قدّم
عندهم في العلم والرأى
وكثرة الاستشارة لهم
وأنهم يبدؤونه بما علموا
فيقبله من كل من جاء
به وأنه يعلم أن قوله حكم
ينفذ على الناس في
الدماء والاموال والفروج
يحكم بين أظهرهم أن
في الابهام خمس عشرة
من الابل وفي المسبحة
والوسطى عشرة عشر
وفي التي تلى الخنصر
تسعا وفي الخنصر ستا
فضى على ذلك كثير

ذلکم فقال قد سئى الله من حرم ثم أحل ما وراءه من فلا أزعم أن ما سوى هؤلاء حرام فلا بأس أن يجمع الرجل
 بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها لأن كل واحدة منهن ما تحل على الانفراد ولا أجد في الكتاب تحریم الجمع
 بينهما قال ليس ذلك والله والجمع بينهما حرام لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهمل عنه قلنا فإن قال لك أقنيت
 نهى النبي صلى الله عليه وسلم بخبر أبي هريرة رضى الله تعالى عنه وحده عن الجمع بينهما ما وافى ظاهر الكتاب
 عندك اباحت ولا توهمه بظاهر الكتاب قال ذن الناس قد أجمعوا عليه قلنا فإذا كان الناس أجمعوا على خبر
 الواحد بتصديق المخبر عنه ولا يحتجون عليه بمثل ما يحتجون به ويتبعون فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم جاء خبر آخر أقوى منه فكيف جاز لك أن تخالفه وكيف جاز لك أن تثبت ما اختلفوا فيه مما رصفنا بالخبر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتعيب علينا أن ثبتنا ما هو أقوى منه وقلت لبعض من يقول هذا القول
 قد قال الله عز وجل كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن تتركوا الوصية للوالدين والأقربى بالمعروف
 فان قال لك قائل تجوز الوصية لو ارث قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا والحدیث لا تجوز الوصية
 لو ارث أثبت أم حديث اليمين مع الشاهد قال بل حديث اليمين مع الشاهد ولكن الناس لا يختلفون في أن
 الوصية لو ارثت منسوخة قلنا أليس بخبر قال بلى قلت فإذا كان الناس يجتمعون على قبول الخبر ثم جاء خبر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أقوى منه لم جاز لا أحد خلافه قلنا رأيت إن قال لك قائل لا تجوز الوصية إلا
 لأذى قرابة فقد قاله طاوس قال العتق وصية قد أجازها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمران للماليل
 ولا قرابة لهم قلنا أففتح بحديث عمران مرة وتتركه أخرى وقلت له نصير بك إلى ما ليس فيه سنة لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم حتى نوجدك تخرج من جميع ما احتججت به وتختلف فيه ظاهر الكتاب عندك قال
 وأين قلت قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم
 وقال الله عز وجل ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعمدونها فلم زعمت أنه إذا
 أغلق باباً وأرخص سترًا وحمايتصادق أن أنه لم يمسها فإلها الصداق كاملاً وعليها العدة وقد أخبرنا مسلم بن خالد
 عن ابن جريح عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قال ليس لها إلا نصف المهر ولا عدة عليها وشريح
 بقول ذلك وهو ظاهر الكتاب قال قاله عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضى الله تعالى عنهما قلنا
 وخالفهما فيه ابن عباس وشريح ومعهما عندك ظاهر الكتاب قال هما أعلم بالكتاب منا قلنا وابن عباس
 وشريح عالمان بالكتاب ومعهما عدد من المفتين فكيف قلت بخلاف ظاهر الكتاب في موضع قد نجد
 المفتين فيه يوافقون ظاهر الكتاب واحتججت في ذلك برجلين من أصحاب النبي عليه السلام وقد يخالفهما
 غيرهما وأنت تزعم أنك ما تخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركت الحجية برسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو الذي أئرنما الله طاعته والذي جاء عنه من اليمين مع الشاهد ليس يخالف حكم الكتاب قال
 ومن أين قلنا قال الله عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأشهدوا ذوى عدل منكم فكان هذا
 محتملاً أن يكون دلالة من الله عز وجل على ما تتم به الشهادة حتى لا يكون على المدعى عيب لا تحرم بما أن يجوز
 أقل منه ولم يسكن في التنزيل تحريم أن يجوز أقل منه وإذا وجدنا المسلمين قد يجيزون أقل منه فلا يكون أن
 يحترم الله أن يجوز أقل منه فيجيزه المسلمون قال ولا ننكر أن تكون السنة تبين معنى القرآن قلنا فلم عمت
 علينا السنة في اليمين مع الشاهد وقلت بما هو أضعف منها قال والأثر أيضاً يفسر القرآن قلنا والأثر أيضاً
 أضعف من السنة قال نعم قلت وكل هذا حجة عليك (قال الشافعي) رجع الله تعالى فقال لي منهم قائل إذا
 نصب الله حكماً في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي فيه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس
 في القرآن قال فقلت قد نصب الله عز وجل الوضوء فأحدث فيه المسح على الخفين وليس في القرآن
 ونصب ما حرم من النساء وأحل ما وراءهن فقلت لا تسكح المرأة على عمتها ولا خالتها وسعى المواريث فقلت

من حكى عنه في زمانه
 والناس عليه حتى وجد
 كتاب عند آل عمرو بن
 حزم كتبه رسول الله
 لعمر بن حزم فيه وفي
 كل أصبع مما هنالك
 عشر من الأبل فصار
 الناس اليه وتركوا
 ما قضى به عمر بما وصفت
 وسوا بين المنصر التي
 قضى فيها عمر بست
 والأبها الم التي قضى فيها
 بخمس عشرة وكذلك
 يجب عليهم ولو علمه عمر
 كما علموه قبله وتركوا
 ما حكم به إن شاء الله كما
 فعل في غيره مما علم
 فيه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم غير ما كان
 هو يقول فتركوا قوله بخبر
 صادق عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وكذلك يجب عليه (قال
 الشافعي) ولا أحسبه
 قال بما قال من ذلك
 وقبل ذلك من قبله من
 المقضى له والمقضى عليه
 وغيرهم إلا أنه وإياهم قد
 علموا أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى في
 اليد بخمسين من الأبل
 وكانت اليد خمسة
 أضراف فأجتهدها
 على قدر منافعة أوجالها

فيه لا يرت قاتل ولا مسلم ولا كافر وان كانوا اولاد والد او حبيبت الأم من الثالث بالأخوين وجعل الله بالملئكة
 قبل أن تم نصف الميراث لم يجعل عليها عدة ثم قلت ان خلافها وان لم يمس فلها المهر وعليها العدة فهذا كله
 عندك خلاف ظاهر القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئا لا نأخذكم بشاخصين ولا عيين
 اذا كان شاهد حكمة يشاهد ويمين وليس هذا بخلاف لظاهر القرآن وقلت له فكيف حكم الله تعالى بين
 المتلاعنين قال أن يلعن الزوج ثم تلعن المرأة قلت ليس في القرآن غير ذلك قال نعم قلت فلم تلعن الزوجة
 قال بالسنة قلت فلم قلت لا يتناكحان ما كانا على اللعان قال بالأثر قلت فلم جلدته اذا كذب نفسه وألحقت
 به الزوجة قال يقول بعض التابعين قلت فلم قلت اذا أبت أن تلعن حبست قال يقول بعض اهل الفقه قلت
 فتسمع في أحكام منصوصة في القرآن قد أحدثت فيها أشياء ليست منصوصة في القرآن وقلت لبعض
 من يقول عند القول قد قال الله عز وجل لنبي صلى الله عليه وسلم قل لا أجد فيما أوحى الي من محرم ما على طاعم
 يطعمه الا أن يكون ميتة الآية وقال في غير آية مثل هذا المعنى فلم زعمت أن كل ذي ناب من السباع حرام
 وليس هو مما سمي الله منه وصاحرا ما قال قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ابن شهاب رواد وهو
 ينعقه ويقول لم أسمع حتى جئت الشام قال وان كان لم يسمعه حتى جاء الشام فقد أحاله على ثقته من أهل
 الشام قلنا ولا توشه بنوهين من رواد وخلافه ظاهر الكتاب عندك وابن عباس رضي الله تعالى عنهما مع علمه
 بكتاب الله عز وجل وعائشة أم المؤمنين مع علمها به وبرسول الله صلى الله عليه وسلم وعبيد بن عمير مع سنه
 وعلمه ببيحون كل ذي ناب من السباع قال ليس في إباحتهم كل ذي ناب من السباع ولا في إباحة أمثالهم حجة
 اذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرمه وقد تخفى عليهم السنة بعلمهم من هو أبعد دارا وأقل للنبي صلى الله
 عليه وسلم حجة وبه علمهم ولا يكون ردهم حجة حين يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قلنا وقرأهم
 يخفى ذلك عليهم ويسمعهم رجل من أهل الشام قال نعم قد خفي على عمر والمهاجرين والانصار ما حفظ النخالة
 ابن سفيان وهو من أهل البادية وجعل بن مالك وهو من أهل البادية قلنا فتحرى كل ذي ناب من السباع
 مختلف فيه قال وان اختلف فيه اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح فرسول الله صلى الله عليه
 وسلم أعلم معنى ما أراد الله وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ولا في خلاف مخالف ما وهن
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا واليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحرى
 كل ذي ناب من السباع وليس خلاف ظاهر الكتاب وليس لها مخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فكيف ثبت الذي هو أضعف اسنادا وأقوى مخالفا وأعلم مع خلافه ظاهر الكتاب عندك ورددت
 ما لا يخالف ظاهر الكتاب ولا يخالفه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقلت له أسمع استدللت
 بقول عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما ولهما مخالف في التي يغلق عليها الباب ويرخي الستة وقول عثمان أن
 حبيبت الأم عن الثالث بالأخوين وقد خالفهم ابن عباس في ذلك وغيره أرايت ان أوجدتك قول عمر
 وعبد الرحمن وابن عمر يوافق كتاب الله ثم تركت قولهم قال وأين قلت قال الله جل وعز لا تقتلوا الصيد
 وأنتم حرم الآية فلم قلتم يحرمه من قتله خطأ وظاهر القرآن يدل على أنه انما يحرمه من قتله عدا قال بحديث
 عن عمر وعبد الرحمن في رجلين أو طائفتين قلت قد يوطأ به عامدين فاذا كان هذا عندك هكذا فقد حكم
 عمر وعبد الرحمن على قاتلي صيد بجزاء واحد وحكم ابن عمر على قتلة صيد بجزاء واحد وقال الله عز وجل مثل
 ما نمل من النعم والمثل واحد لا أمثال وكيف زعمت أن عشرة لو قتلوا صيد اجزوه بعشرة أمثال قال شبهته
 بالكفارات في القتل على النفر الذين يكون على كل واحد منهم رقبة قلنا ومن قال لك يكون على كل واحد
 منهم رقبة ولو قيل لك ذلك أقدمع ظاهر الكتاب وقول عمر وعبد الرحمن وابن عمر بأن تقيس ثم تحطى أيضا
 القياس أرايت الكفارات أموققات قال نعم قلت بجزاء الصيد موقت قال لا لا ببقية قلنا بجزاء الصيد

ففضل بعضهم على بعض
 ولم يكن عن رسول الله
 أن في كل اصبع عسرا
 صرنا الى ما قال عمر أو
 ما شبهه وعلمنا أن الخضر
 لا شبهة الا بهام في الجمال
 ولا المنفعة وفي هذا دليل
 على ما قلت من أن الخبر
 عن رسول الله يستغنى
 بنفسه ولا يحتاج الى
 غيره ولا يزيد غيره ان
 وافقه قوة ولا يوهنه ان
 خالفه غيره وأن بالناس
 كلهم الحاجة اليه والخبر
 عنه فانه متبوع لا تابع
 وأن حكم بعض أصحاب
 رسول الله ان كان يخالفه
 فعلى الناس أن يصيروا
 الى الخبر عن رسول الله
 وأن يتركوا ما يخالفه
 ودليل على أن يصيروا
 الى الخبر عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وأن يتركوا ما يخالفه
 ودليل على أنه يعزب
 على المتقدم الحجة
 الواسع العلم الشيء بعلمه
 غيره وكان عمر بن
 الخطاب يقضي أن الآية
 للعاقلة ولا يورث المرأة
 من دية زوجها حتى
 أخبره النخالة بن سفيان
 أن رسول الله كتب
 اليه أن يورث امرأه أشيم

نصيباً من دينه زوجها
فرجع إليه عمر قال
وسئل عمر بن الخطاب
من عند علم عن النبي
صلى الله عليه وسلم في
الجنين فأخبره جليل بن
مات أن النبي صلى الله
عليه وسلم قضى فيه بغيره
فقال عمر بن الخطاب
إن كذا أن نقضى في
مثل هذا رأياً وقال
لأن نسمع هذا القضاء فيه
بغيره وفي كل هذا
دليل على أنه يقبل خبر
الواحد إذا كان صادقا
عند من أخبره ولو جاز
لأحذر هذا الجاحل جاز
لعمر بن الخطاب أن يقول
لنضاحه أنت رجل من
أهل نجد ولجلي بن ماث
أنت رجل من أهل
تهامة لم تر يا رسول الله
ولم تحبب إلا قليلاً ولم
أزل معه ومن معي من
المهاجرين والانصار
فكيف عذب هذا من
جاء تنازعته أنت
وأنت واحد يمكن فيك
أن تغلط وتنبى بل رأى
الحق اتباعه والرجوع
عن رأيه في تركه توريث
المسراقة من دينه زوجها
وقضى في الجنين بما
أعلم من حضر أنه لم
يسمع عن النبي فيه شيئاً

إذا كان قيمته بدينه المقبول أشبه أم بالكفارات فثابت عند رقة لو أرحلهم يكن عليهم الآية واحدة فلو لم
يكن فيه إلا القياس كان بدينه أشبه وقيل له حكم عمر بن الخطاب في البر بوع بجفرة وفي الأرب بعناق فلم رعت
وأتمه تعالى يقول في جزاء الصيد خديا بالغ الكعبة أن هذا لا يكون خديا وقت لا يجوز فضيحة وجزاء الصيد
ليس من الخبايا بديل جزاء الصيد قد يكون بدينه وانحيمه عندئذ شاء وقيل له قال الله عز وجل جزاء مثل
ما قتل من النعم وحكمهم عمر وعبد الرحمن وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم
أجمعين في بلدان مختلفة وأزمان شتى بل مثل من النعم حكمكم ما كنتم في النعمة بدينه والنعم لا تسوى بدينه
وفي جمار الوحش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة وفي الضبع كبش وهو لا يسوى كبش وفي الغزال بعنز وقد
يكون أكره ثمنها منها أضعافاً ومثلياً ودونها وفي الأرب بعناق وفي البر بوع بجفرة وعدمالاً يسويان عناقاً
ولا جفرة أبداً في هذا يدل على أنهم إنما نظر والى أقرب ما يقتل من الصيد شياً بدينه لا بالقيمة ولو حكموا
بالقيمة لاختلقت أحكامهم لاختلاف أسعار ما يقتل في الأزمان والبلدان ثم قلت في القيمة قولاً مختلفاً
فقلت بجزاء الأسد ولا يعدى به شاة فلم تنظر إلى بدينه لأنه أعظم من الشاة ولا قيمته إن كانت قيمة أكثر من
شاة وهذا مستكرب في الحج بحججه قال لي أراك تنكر على قولي في التبيين مع الشاهد في خلاف القرآن قلت نعم
ليست بخلاف القرآن عربي فيكون عام الظاهر وخوياً راديه الخاص قال ذلك مثل ماذا قلت مثل قول الله
عز وجل والسرقة والسارق فاقطعوا أيديهم الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلما
كان اسم السرقة يترجم سراً قال لا يقطعون مثل من سرق من غير حرز ومن سرق أقل من ربع دينار وكانت
النبي ترضى وترجم ولا تجلد والغدير في فيجد نجسين بالسنة كانت في هذا دلالة على أنه إنما أراد بهذه بعض
الزنا دون بعض وبعض السراق دون بعض وليس هذا خلافاً لكذب الله عز وجل فكذلك كل كلام
احتمل معاني فوجدنا سنة تدل على أحد معانيه دون غيره من معانيه استدلالنا بها وكل سنة موافقة للقرآن
لا مخالفة وقولك خلاف القرآن فيما جاءت فيه سنة تدل على أن القرآن على خاص دون عام جهل قال فإنا
نزعم أن النهي عن نكاح المراءى على عتوانها من القرآن فثبت كانت التبيين مع الشاهد تثبت بها (قال الشافعي)
حساً قلت لو جاز أن تكون سنة تخالف القرآن فثبت كانت التبيين مع الشاهد تثبت بها (قال الشافعي)
رحم الله تعالى فإذا لم تكن سنة وكان القرآن محتملاً فوجدنا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع
أهل العلم يدل على بعض المعاني دون بعض قلنا هم أعلم بكاتب الله عز وجل وقولهم غير مخالف إن شاء الله تعالى
كذب الله وسألم يكن فيه سنة ولا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا إجماع يدل منه على ما وصفت
من بعض المعاني دون بعض فيظهر على ظهوره وعمره لا يخص منه شيء دون شيء وما اختلف فيه بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذنا منه بأشبه بظاهر التنزيل وقولك فيما فيه سنة هو خلاف القرآن
جهل بين عند أهل العلم وأنت تخالف قولك فيه قال وأين قلنا فيما بيننا وفيما بيننا إن شاء الله تعالى
قلت قال الله عز وجل الضلوق حرثان فامسأ بعروف أو تسريحاً بحسان وقال والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء إلى قولك أصلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فظاهر هاتين الآيتين يدل على أن كل
مطلقة الرجعة على امرأته ما لم تنقض العدة لأن الآيتين في كل مطلق عامة لا خاصة على بعض المطلقين
دون بعض وكذلك قلنا كل طلاق ابتدء الزوج فهو ترك فيه الرجعة في العدة فإن قال لامرأته أنت طالق
ملك الرجعة في العدة وإن قال ليا أنت خلية أبرية أو بأمر ولم يرد طلاقاً فليس بطلاق وإن أراد الطلاق وأراد به
واحدة فهو طلاق فيه الرجعة وكذلك إن قال أنت طالق لبيتة من نساء الأوطان فله واحدة وفيها الرجعة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فثبت بعض من يخالفنا أليس هكذا تقول في الرجل يقول لامرأته أنت
طالق قال بلى قلت وتقول في الخلية والبرية والبيتة والبائنة ليست بالطلاق إلا أن يريد طلاقاً قال نعم قلت

وإذا قال طالق لم يرد به طلاقاً قال نعم قلت فهذا أشد من قوله أنت خلية أو برية لأن هذا قد يكون غير طلاق عندك ولا يكون طلاقاً إلا بإرادته الطلاق فإذا أراد الطلاق كان طلاقاً قال نعم قلت فلم زعمت أنه إن أرادهم هذا طلاقاً لم يكن تلك الرجعة وهذا أضعف عندك من الطلاق لأنه قياس على طلاق الطلاق القوي على الرجعة فيه عندك والضعيف لا يملك فيه الرجعة قال فقدروا بنا بعض قولنا هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا ما بقي قياساً عليه قلت فمن قدر ويناع رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جعل البتة واحدة يملك فيه الرجعة حين حلف صاحبها أنه لم يرد إلا واحدة وروينا مثل ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعنا طاهر القرآن فكيف تركته وقلت له قال الله عز وجل للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر إلى قوله - مبيع - علم فإنا قطعنا كتاب الله تعالى يدل على معين أحدهما أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجلاه فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي كالأجلتي أربعة أشهر لم يكن لك أخذ حقل مني حتى تنقضي الأربعة الأشهر فدل على أن عليه إذا مضت الأربعة الأشهر واحداً من الحكمين إما أن ينيء أو إما أن يطلق فقلنا لم يرد به طلاقاً يملك فيه طلاقاً يملك فيه طلاقاً فرزعمت أنه إذا مضت الأربعة الأشهر فهي قطعية بآئته فلم قلتم هذا وزعمتم أنه لا قيمة له إلا في الأربعة الأشهر (١) فما نقصتموه مما جعل الله له من الأربعة الأشهر قدر القيسة ولم زعمتم أن القيسة في ما بين أن يولي إلى أن تنقضي الأربعة الأشهر وليس عليه عزيمته الطلاق إلا في الأربعة الأشهر وقد ذكرهما الله عز وجل معاً لفصل بينهما ولم زعمتم أن القيسة لا تكون إلا بشئ يحد منه من جماع أو في بلسان إن لم يقدر على الجماع وأن عزيمته الطلاق هي مضي الأربعة الأشهر لا بشئ يحد منه هو بلسان ولا فعل أرايت الإيلاء طلاقاً هو قال لا قلت أرايت كلاً ما فظ ليس بطلاق جاءت عليه منه فجعلته طلاقاً قال فلم قلت أنت يكون طلاقاً قلت ما قلت يكون طلاقاً إنما قلت أن كتاب الله عز وجل يدل أنه إذا آلى فصحت الأربعة الأشهر على أن عليه إما أن ينيء وإما أن يطلق وكلاهما شئ يحد منه بعد مضي الأربعة الأشهر قال فلم قلت إن فاق في الأربعة الأشهر فهو فائئ قلت أرايت لو كان على دين إلى أجل فجعلته قبل محله ألم أكن محسناً ويكون قاضياً عني قال بلى قلت فكذلك الرجل ينيء في الأربعة الأشهر فهو معجل ماله فيه مهول قال فلسنا نتجامل في هذا ولكنا اتبعنا فيه قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود قلنا أما ابن عباس فانك تتخالفه في الإيلاء قال ومن أين قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى الأعرج عن ابن عباس أنه قال المولى الذي يخلف أن لا يقرب آخر أنه أبداً وأنت تقول المولى من حلف على أربعة أشهر فصاعداً فأما ما رويته منه عن ابن مسعود فمرسل وحديث علي بن بذاعة لا يسنده غيره علمته ولو كان هذا تاباً عنه فكنت إنما بقوله اعتلت لكان بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ بقولهم من واحد أو اثنين قال فن أن لكم بضعة عشر قلنا أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدر كبت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الأنصار وعثمان بن عفان وعلي وعائشة وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم كلهم يقول يوقف المولى فإن كنت ذهبت إلى الكثرة فن قال يوقف أكثر وظاهر القرآن معهم وقد قال عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا إلى قوله ستين مسكيناً وقلنا لا يجوز به إلا أن يطعم ستين مسكيناً ولا طعام قبل أن يتماسا فقال يجوز به رتبة غير مؤمنة فقلت له أذهبت في هذا القول إلى خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(١) كذا في النسخ ولعله فنقصتموه أو فم نقصتموه تأمل وحرر كتبه صححه

قضى فيه بغيره كنه يرى إن كان الخين حياً ففيه مائة من الأبل وإن كان ميتاً فلا شيء فيه ولكن الله تعبد به والطلاق بما شاء على لسان نبيه فلم يكن له ولا لأحد ادخال لم ولا كيف ولا شيئاً من الرأي على الخبر عن رسول الله ولا رده على من يعرفه بالصدق في نفسه وإن كان واحداً وقبل عمر بن الخطاب خبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من الجحوس ولم يقل لو كانوا أهل كتاب كان لنا أن كل ذنباً نحهم وننتكح نساءهم وإن لم يكونوا أهل كتاب لم يكن لنا أن نأخذ الجزية منهم وقبل خبر عبد الرحمن ابن عوف في الطاعون ورجع بالناس عن خبره وذلك أنه يعرف صدق عبد الرحمن ولا يجوز له عنده ولا عندنا خلاف خبر الصادق عن رسول الله فإن قال قائل فقد طلب عمر بن الخطاب من مخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم مخبراً آخر غير مدع عنه عن النبي

قال لا ولكن اذا سكت الله عن ذكر المومنة في العتق فقال رقبة ولم يقل مؤمنة كما قال في القتل دل ذلك على أنه لو أراد المومنة ذكرها قلته أو ماتت كنتي اذا ذكر الله عز وجل الكفارة في العتق في موضع فقال رقبة مؤمنة ثم ذكر كفارة مثلها فقال رقبة بأن تعلم أن الكفارة لا تكون الا مؤمنة فقال هل تجد شيئا يدل على هذا قلت نعم قال وأين هو قلت قول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله حين الوصية انار ذوو عدل منكم فشرط العدل في هاتين الآيتين وقال وأشهدوا اذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وقال في القاذف لو لا جأوا عليه بأربعة شهداء وقال واللاقي يأتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهم أربعة منكم فان شهدوا فأما مسكوهن في البيوت لم يذكروها عندنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلته أرأيت لو قال لك قائل أجزئي البيع والقذف وشهود الرنا غير العدل كما قلت في العتق لأنني لم أجدي التزويل شرط العدل كما وجدته في غير هذه الاحكام قال ليس ذلك له قديكتي بقول الله عز وجل ذوي عدل منكم فإذا ذكر الشهود فلا يقبلون الا ذوي عدل وان سكت عن ذكر العدل واجتماعهم في أنهم ما شهادة يدل على أن لا يقبل فيها الا العدل قلت هذا كما قلت فلم تقبل بهذا فتقول اذا ذكر الله رقبة في الكفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقبة أخرى في الكفارة فهي مؤمنة لانهم مجتمعان في أنهم ما كفارتان فان لم يكن لنا عليك بهذا حجة فليست على أحد لو خالفه فقال الشهود في البيع والقذف والزنا يقبلون غير عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما رأينا فرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم مدفوعا الى مسلمين فكيف يخرج رجل من ماله فرضا عليه فيعتق به ذميا وقتله زعمت أن رجلا لو كفر بالطعام فأطعم مسكينا عشرين ومائة مد في أقل من ستين يوما لم يجزه وان أطعمه اياه في ستين يوما أجزأه ما يدلك فرض الله عز وجله بالطعام ستين مسكينا على أن كل واحد منهم غير الآخر وانما أوجب الله تعالى لستين متفرقين فكيف قلت يجزيه أن يطعمه مسكينا يفرقه عليه في ستين يوما ولم يجزه أن يطعم تسعة وخمسين في يوم طعام ستين أرأيت رجلا اوجبت عليه ستون درهما لستين رجلا يجزيه أن يؤدى الستين الى واحد أو الى تسعة وخمسين قال لا والفرض عليه أن يؤدى الى كل واحد منهم حقه قلنا فقد أوجب الله عز وجل لستين مسكينا طعاما فرضت أنه ان أعطاه واحد منهم أجزأ عنه أرأيت لو قال لك قائل قد قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم أتقول انه أراد أن يشهد الطالب بحقه فشرط عدل من يشهده والشهادة أو انما أراد الشهادة قال أراد عدد الشهود وشهادة ذوي عدل منكم انان قلت ولو شهد له بحقه واحد اليوم ثم شهد له غدا أجزأه من شاهدين قال لا لان هذا واحد وهذه شهادة واحدة قلنا فالمسكين اذا ردت عليه الطعام لم يخرج من أن يكون واحدا لستين قلنا فقد سمي ستين مسكينا ففعلت طعاما بهم لو احدثوا قتل اذا جاء بالطعام أجزأه وسعى شاهدين بخفاء شاهد منهم ما حرتين فقلت لا يجزئ فافرق بينهم ما فرجع بعضهم الى ما قلنا في هذا وفي أن لا تجزئ الكفارة الا مؤمنة قال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الى قوله أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين والله أعلم في كتاب الله عز وجل أن كل زوج يلاعن زوجته لان الله عز وجل ذكر الزوجين مطلقين لم يخص أحدا من الأزواج دون غيره ولم تدل سنة ولا أثر ولا إجماع من أهل العلم على أن ما أريد بهذا الآية بعض الأزواج دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله الى ان التعن الزوج ولم تلتن المرأة حدث اذا أبت أن تلتن لقول الله عز وجل ويدأ عنها العذاب أن تشهد فقد أخبر والله أعلم أن العذاب كان عليها الا أن تدأه باللعان وهذا ظاهر حكم الله جل وعز قال فلما قلنا في هذا بعض الناس فقال لا يلاعن الا حران مسلمان ليس منهما محدوف قذف فقلت له وكيف خالفت ظاهر القرآن قال روي عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة لالعان بينهم فقلت له ان كانت رواية عمرو بن شعيب مما ثبت فقد روي لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المين مع

صلى الله عليه وسلم قيل له ان يقول عمر بن الخطاب واحد على الانفراد يدل على أنه لا يجوز عليه أن يلبس مع خبر مخبر غير الاستطهار الا أن الحجة تقوم عنده بواحد مرة ولا تقوم أخرى وقد يستظهر الحكم فيسأل الرجل قد شهد له عنده الشاهدان العدلان زيادة شهود فن لم يفعل قبل الشاهد من وان فعل كان أحب اليه أو أن يكون عمر جهل المخبر وهو ان شاء الله لا يقبل خبر من جهله وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهله ولا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير وأخبرت الفريضة بنت مالك عثمان بن عفان أن النبي عليه السلام أمرها أن تعكس في بيتها وسعى متوفى عنها حتى يبلغ الكتاب أجله فاتبع وقضى به وكان ابن عمر يخبر الأراض بالثلث والرابع لا يرى بذلك بأسا فأخبره رافع أن النبي نهى عنها فترأه ذلك بخبر رافع وكان زيد

الشاهد والقسامة وعدد أحكام غير قليلة فقلنا هم او خالفت وزعمت أن لا تثبت روايته فكيف تحتاج مرة روايته على ظاهر القرآن وتدعها الضعفة مرة أما أن يكون ضعيفا كما قلت فلا ينبغي أن تحتاجه في شيء وأما أن يكون قويا فابن عمار رواه ما قلناه وخالفه وقلته أنت أيضا قد خالفت ما روي عن عمرو بن شعيب قال وأين قلت أن كان ظاهرا للقرآن عاما على الأزواج ثم ذكر عمرو وأربعة لالعان بينهم فكان يلزمك أن تخرج الاربعة من العان ثم تقول يلاعن غير الاربعة لأن قوله أربعة لالعان بينهم يدل على أن العان بين غير الاربعة فليس في حديث عمرو ولا يلاعن المحرود في القذف قال أجل ولكن قلنا به من قبل أن العان شهادة لأن الله عز وجل سماه شهادة فقلت له انما معناها معنى البين ولكن لسان العرب واسع قال وما يدل على ذلك قلت أرايت لو كانت شهادة أتجوز شهادة المرء لنفسه قال لا (١) قلت أف تكون شهادة أربع مرات الا كشهادته مرة واحدة قال لا قلت أف يحلف الشاهد قال لا قلت فهذا كله في العان قلت أفرأيت لو قامت مقام الشهادة ألا تتحد المرأة قال بلى قلت أرايت لو كانت شهادة أتجوز شهادة النساء في حد قال لا قلت ولو جازت كانت شهادتهن انصف شهادة قال نعم قلت فالتعنت ثمان مرات قال نعم قلت أف تبين لك أنها ليست بشهادة قال ما هي بشهادة قلت ولم قلت هي شهادة على معنى الشهادات مرة وأبنتها أخرى فإذا قلت هي شهادة فلم تلاعن بين الذميين وشهادتهما عندك جائزة كان هذا يلزمك وكيف لا عنت بين الفاسقين الذين لا شهادة لهما قال لأنهم ما اذا تابا قبلت شهادتهما فقلت له ولو قالوا قد تبنا أتقبل شهادتهما دون اختبارهما في مدة تطول قال لا قلت أفرأيت العبد من المسلمين العدلين الأيمنين إذا أتت العان بينهما لأنهما في حال عبودية لا تجوز شهادتهما ما لو عتقا من ساعتهما أتجوز شهادتهما قال نعم قلت أهما أقرب الى جواز الشهادة لذلك لا تختبرهما يكفيل منهما الخبرة لهما في العبودية أم الفاسقان اللذان لا تجوز شهادتهما حتى تختبرهما قال بل هما قلت فلم أتت العان بينهما وهما أقرب من العدل اذا تحوأت حالهما ولا عنت بين الفاسقين اللذين هما أبعد من العدل ولم أتت العان بين الذميين وأنت تجيز شهادتهما في الحال التي يقذف فيها الزوج وقلت له أرايت أعمين (٢) بتحقيق خلقا كذلك يقذف الزوج المرأة وفي الاعمين ثمان احداهما لا يريان الزنا والاخرى أنك لا تجيز شهادتهما بحال أبدا ولا يتحولان عندك أن تجوز شهادة واحد منهما أبدا كيف لا عنت بينهما وفيهما ما وصفت من القاذف الذي لا تجوز شهادته أبدا وفيهما أكثر من ذلك أن الرجل القاذف لا يرى زنا امرأته قال فظاهر القرآن أنهم ازوجان قلنا فهذا الحجة عليك والذي أبنت قبوله منا أن العان بين كل زوجين وقال الله عز وجل في قذف المحصنات فاجلدوهن ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا وقلنا اذا تاب القاذف قبلت شهادته وذلك بين في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز لأشهد أخبرني سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال لا يكره تب تقبل شهادته أو أن تب قبلت شهادته قال وسمعت سفيان يحدث به هكذا مرارا ثم سمعته يقول شككت فيه قال سفيان أشهد لأخبرني ثم سمي رجلا فذهب على حفظ اسمه فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه ابن المسيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغيره روي عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر قال أخبرني الزهري فلما قلت سألت فقال لي عمر بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب قلت لسفيان أشككت حين أخبرك أنه سعيد قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك

(١) كذا في النسخ وعبارته في العان هكذا «قلت ولو شهد أليس شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أربعا قال بلى» وهي أوضح تأمل (٢) البخاري بالتعريض العور بالتحساف العين وقد تقدمت هذه اللفظة في العان غير منقوطة وهذا توضيحها فتنبه كتبه معجزة

ابن ثابت سمع النبي يقول لا يصدر أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت يعني طواف الوداع بعد طواف الزيارة فقلنا بن عباس وقال تصدر الحائض دون غيرها فأذكر ذلك زيد على ابن عباس فقال ابن عباس سل أم سلمة فبألهاء أخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للحائض أن تصدر ولا تطوف فراجع الى ابن عباس فقال وحديث الامركا قلت وأخبر أبو الدرداء معاوية أن النبي عليه السلام نهى عن بيع باعة معاوية فقال معاوية ما أرى بهذا بأسا فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيه لا بأسا كنت بأرض نجر ج أبو الدرداء من ولاية معاوية ولم يره يسعه مساكنته اذ لم يقبل منه خبره عن النبي ولولم تكن الحجة تقوم عليه عند أبي الدرداء بخبره ما كان رأى أن مساكنته عليه ضيقة ولم أعلم أحدا من التابعين أخبر عنه الا

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني من أتى به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما
جعله الثلاثة استتابهم فرجع اثنتان فقبل شهادتهما أي بكرة أن يرجع فرددته (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الله بن علي عن ابن أبي شيحة في القاذف إذا تاب قال تقبل شهادته قال وكنا
نقوله عطاء وطاوس ومجاهد وقال بعض الناس لا تجوز شهادته القاذف أبدا قلت أفرايت القاذف
إذا لم يجد حجة أبدا أبدا تجوز شهادته إذا تاب قال نعم قلت له ولا أعلمك إلا أدخل عليك خلاف القرآن من
موضعين أحدهما أن الله عز وجل أمر بمجادته وأن لا تقبل شهادته فزعمت أنه لم يجز قبل شهادته قال
فإنه عندي أصح من شهادته إذا جحد قلت أفترددت في ظاهر القرآن أم في خبر ثابت قال أما في خبر ثابت
وأما في ظاهر القرآن فإن الله عز وجل لا يقبل شهادته أبدا أم بالجلد قال بالجلد عندى وكيف كان ذلك
عندك والجلد أعاجيب بالقذف وكذلك ينبغي أن تقول في رد الشهادة أرايت لو عارضك معارض بعمل
جحدك فقال إن الله عز وجل قال في القاذف خطأ فحرم رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فحرم رقبته لله
والدية لأهل المقتول ولا يجب الذي لا دمين وهو الدية حتى يؤدي الذي لله عز وجل كما قلت لا يجب أن ترد
الشهادة وردعا عن الأدميين حتى يؤخذ الحد الذي لله عز وجل ما تقول له قال أقول ليس هذا كما قلت وإذا
أوجب الله عز وجل على آدمي شيئين فكان أحدهما لا دمين أخذ منه وكان آخره حل وعز فينبغي أن
يؤخذ منه أو يؤده فإن لم يؤخذ منه ولم يؤده لم يسقط ذلك عنه حتى الآدميين الذي أوجب الله عز وجل عليه
قلت له فلم زعمت أن القاذف إذا لم يجحد وجد بعه فلم يتم بعه أن شهادته مقبولة وقد أوجب الله تبارك
وتعالى في ذلك الحد ورد الشهادة فما علمته ردح فالإنا قال هكذا قال أصحابنا فقلت له هذا الذي عبت على
غيرك أن يقبل من أصحابه وأن سبقوا إلى العلم وكانوا عنده ثقة بأمورين فقلت لا تقبل إلا ما جاء فيه كتاب
أو سنة أو أثر أو أمر أجمع عليه الناس ثم قلت فيما أرى خلاف ظاهر الكتاب وقلت له إذا قال الله عز وجل
الذين تابوا فكيف جاز لك أول أحد أن تكلف من العلم شيئا أن يقول لا أقبل شهادة القاذف وإن تاب ومن
قولك وقول أهل العلم لو قال رجل لرجل والله لا أكلم أبدا ولا أعطيكم درهما ولا آتي منزل فلان ولا أعتق
عبدى فلان ولا أطلق امرأى فلانة إن شاء الله أن الاستثناء واقع على جميع الكلام أوله وآخره فكيف زعمت
أن الاستثناء لا يقع على القاذف إلا على أن يطرح عنه اسم الفسق فقط فقال قاله شريح فقلنا فغير أولى أن
يقبل قوله من شريح وأهل دار السنة وحرم الله أولى أن يكونوا أعلم بكتاب الله ولبسان العرب لأنه بلسانهم
نزل القرآن قال فقول أبي بكرة استشهدوا غيري فإن المسلمين فسقوني فقلت له فلما رأيتك تحتج بشي
الأوهو عليك قال وما ذلك قلت احتججت بقول أبي بكرة استشهدوا غيري فإن المسلمين فسقوني فإن زعمت
أن أبا بكرة تاب فقد ذكر أن المسلمين لم يزلوا عنه الاسم وأنت تزعم أن في كتاب الله عز وجل أن يزال عنه
إن تاب اسم الفسق ولا تجوز شهادته وقول أبي بكرة إن كان قاله أنهم لم يزلوا عنه الاسم يدل على أنهم ألزموه
الاسم مع تركهم قبول شهادته قال فهكذا احتج أصحابنا قلت أفترددت في هذا ما في الدرر
والسنن والفضل من صاحبك أن تحتج بما إذا كشف كان عليك وما ظاهر القرآن خلافه قال لا قلت
فصاحبك أولى أن يرد هذا عليه وقلت له أترددت في شهادة من تاب من كفر ومن تاب من قتل ومن تاب من نحر
ومن زنا قال نعم قلت والقاذف شر أم حيولا قال بل أكثر هؤلاء أعظم ذنبا منه قلت فلم قبلت من
التائب من الأعظم وأبيت القبول من التائب مما هو أصغر منه وقلت وقلنا لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب
بجبال وقال جماعة منا ولا يحل نكاح أمة مسلمة لم يجحد طول ولا حره ولا وإن لم يجحد طول ولا حره حتى يخاف
العنت فحمل حينئذ فقال بعض الناس يحل نكاح إماء أهل الكتاب ونكاح الأمة المسلمين لم يجحد طول ولا

فقبل خبر واحد وأنت
به والله من السببه
فإن السبب يتقبل
خبره في حره وحده
وأبي سعيد وحده عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ويشعره سنة وعروة وصنع
ذلك في عائشة ثم يمنع
ذلك في شي بن عبد
الرحمن بن حاطب وفي
حديث يحيى بن عبد
الرحمن عن أبيه عن
عمر وعبد الرحمن
ابن عبد القاري عن
عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم ويثبت
كل ذلك سنة وصنع ذلك
القاسم وسالم وجميع
التابعين بالمدينة وعطاء
وطاوس ومجاهد بركة
فقبلوا الخبر عن جابر
وحده عن النبي عليه
السلام وعن ابن عباس
وحده عن النبي وثبتوه
سنة وصنع ذلك
الشعبي فقبل خبر عروة
ابن مضر عن النبي
وثبتوه سنة وكذلك
قبل خبر غيره وصنع
ذلك إبراهيم النخعي
فقبل خبر علقمة عن
عبد الله عن النبي وثبتوه
سنة وكذلك خبر غيره
وصنع ذلك الحسن وابن
سيرين فمن لم يعلم

لحرة وان لم يخف العنت (١) في الأمة فقلت له قال الله عز وجل ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فحرم
المشركات جملة وقال الله عز وجل اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا لهن يحلون لهن ثم قال والمحصنات من الذين أتوا الكتاب
فاحل صنف واحد من المشركات بشرطين أحدهما أن تكون المنكوحة من أهل الكتاب والثاني أن
تكون حرة لانه لم يختلف المسلمون في أن قول الله عز وجل والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم هن
الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم
قرأ الربيع الى قوله لمن خشى العنت منكم فدل قول الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أنه انما
أباح نكاح الاماء من المؤمنين على معنيين أحدهما أن لا يجرد طولا والآخر أن يخاف العنت وفي هذا
مادل على انه لم يبيح نكاح أمة غير مؤمنة فقلت لبعض من يقول هذا القول قد قلنا ما حكيت بمعنى كتاب الله
وظاهره فهل قال ما قلت أنت من إباحة نكاح إماء أهل الكتاب أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو أجمع لك عليه المسلمون فقد قدموا ويقول هم أعلم بمعنى ما قالوا وان احتمله الآيتان قال لا قلنا فلم
خافت فيه ظاهر الكتاب قال اذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم الاماء قلنا ولم لا تحرم
الاماء منهم بجملة تحريم المشركات وبأنه خص الاماء المؤمنات لمن لم يجرد طولا ويخاف العنت قال لما حرم الله
المشركات جملة ثم ذكر منهن محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم فقلت له رأيت
لوعارضك جاهل بمثل ما قلت فقال قال الله جل وعز حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير قرأ الربيع
الى قوله وما ذبح على النصب وقال في الآية الاخرى إلاما اضطررتم اليه فلما أباح في حال الضرورة ما حرم
جملة أي يكون لي إباحة ذلك في غير حال الضرورة فيكون التحريم فيه منسوخا والاباحة قائمة قال لا قلنا
وتقول له التحريم بحاله والاباحة على الشرط متى لم يكن الشرط فلا تحل قال نعم قلنا فهذا مثل الذي قلنا
في إماء أهل الكتاب وقلت له قال الله عز وجل فمن حرم وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من
نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم أفرايت لو قال قائل انما حرم الله بنت
المرأة بالدخول وكذلك الأم وقد قاله غير واحد قال ليس ذلك قلنا ولم لأن الله حرم الأم بمهمة والشرط
في الربيعة فأحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجعل ما أبيع وحده محلا لغيره قال نعم قلنا فهكذا
قلنا في إماء أهل الكتاب والاماء المؤمنات وقلنا افترض الله عز وجل الوضوء فسن رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسح على الخفين أي يكون لنا اذا دلت السنة على أن المسح يجزئ من الوضوء أن نمسح على البرقع والقفازين
والعبامة قال لا قلنا ولم أنعم الجملة على ما فرض الله تبارك وتعالى ونخص ما خصت السنة قال نعم فلما فهذا
كله حجة عليكم وقلنا رأيت حين حرم الله تعالى المشركات جملة ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب
فقلت يحل نكاح الاماء منهن لانه ناسخ للتحريم جملة واباحته حرائرهن تدل على إباحة امائهن فان قال لك
قائل نعم وحرائر واماء المشركات غير أهل الكتاب قال ليس ذلك قلنا ولم قال لأن المستثنيات بشرط أنهن
من أهل الكتاب قلنا ولا يمكن من غيرهن قال نعم قلنا وهو بشرط أنهن حرائر فكيف جاز أن يكن إماء
والأمة غير الحرة كالمكتوبة غير المشركة التي ليست بكتابية وهذا كله حجة عليه أيضا في إماء المؤمنين يلزمه
فيه أن لا يحل نكاحهن الا بشرط الله عز وجل فان الله تبارك وتعالى أباحه بأن لا يجرد طولا ويخاف
العنت والله تعالى أعلم وقال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء
ذلك وقال الله عز وجل ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وقال الله عز وجل الرجال قوامون على
النساء بما فضل الله بعضهم على بعض فقلنا بهذه الآيات ان التحريم في غير النسب والرضاع وما خصته سنة
بهذه الآيات انما هو بالنكاح ولا يحرم الحلال الحرام وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلو أن

أحد منهم الا وقد روى
هذا عنه فيما لو ذكرت
بعضه لطال حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أنبأنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن سالم بن
عبد الله بن عمر أن عمر
ابن الخطاب نهى عن
الطيب قبل زيارة
البيت وبعد الجرة قال
سالم فقالت عائشة
طابت رسول الله بيدي
لأحرامه قبل أن
يحرم ولعله قبل أن
يطوف بالبيت وسنة
رسول الله أحق
قال الشافعي فترك
سالم قول جده عمر في
امامة وقبل خبر عائشة
وحدها وأعلم من حديثه
أن خبرها وحدها سنة
وأن سنة رسول الله
أحق وذلك الذي يجب
عليه وصنع ذلك الذين
بعد التابعين المتقدمين
مثل ابن شهاب ويحيى
ابن سعيد وعمرو بن
دينار وغيرهم والذين
لقيناهم كلهم ثبت خبر
واحد عن واحد عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ويجعله سنة جدم
تعبها وعاب من خالفها
فحكيت عامة معاني

(١) كذا في النسخ ولعله من زيادة النساخ تأمل

ما كتبت في صدر كتابي
 هذا العدد من المتقدمين
 في العلم بالكتاب والسنة
 واختلاف الناس
 والقياس والمعقول فما
 خالف منهم واحد واحد
 وقالوا هذا مذهب أهل
 العلم من أصحاب رسول
 الله والتابعين وتابعي
 التابعين ومذهبنا فن
 فارق هذا المذهب كان
 عنده نامفارق سبيل
 أصحاب رسول الله وأهل
 العلم بعدهم إلى اليوم
 وكان من أهل الجهالة
 وقالوا معا لا نرى إلا جماع
 أهل العلم في البلدان على
 تجهيل من خالف هذا
 السبيل وجاوزوا أو
 أكثرهم فممن يخالف
 هذا السبيل إلى مالا
 أبالي أن لأحكيه وقلت
 لعدد ممن وصفت من
 أهل العلم فإن من هذه
 الطبقة الذين خالفوا
 أصل مذهبنا ومذهبكم
 من قال (١) أن خلافتنا

رجلا ناك أم امرأته عاصيا لله عز وجل لا تحرم عليه امرأته وقال بعض الناس إذا قبل أم امرأته أو نظر
 إلى فرجها بشهوة وحرمت عليه امرأته وحرمت هي عليه لأنها أم امرأته ولو أن امرأته قبلت ابنه بشهوة
 حرمت على زوجها فقلنا له ظاهر القرآن يدل على أن التحريم إنما هو بالنكاح فهل عندك سنة بأن الحرام
 يحرم الحلال قال لا قلت فأن تدرك شيئا ضعيفا لا يقوم بمثله حجة لوقاله من رويته عنه في شيء ليس فيه قرآن
 وقال هذا موجود فإن ما حرمه الحلال والحرام له أشد تحريما قلنا رأيت لو عارضك معارض عثل بجثك
 فقال إن الله عز وجل يقول في التي طلقها زوجها الثالثة من الطلاق فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره فإن نكحت والنكاح العقد حلت لزوجها الذي طلقها قال ليس ذلك لأن السنة تدل على
 أن لا تحل حتى يجامعها الزوج الذي ينكحها قلنا فقال لك فإن النكاح يكون وهي لا تحل وظاهر القرآن
 يحلها فإن كانت السنة تدل على أن جماع الزوج يحلها الزوج الذي فارقها فالمعنى إنما هو في أن يجامعها
 غير زوجها الذي فارقها فإذا جامعها رجل برزنا حلت وكذلك أن جامعها بنكاح فاسد يلحق به الولد حلت
 قال لا وليس واحد من هذين زوجا قلنا فإن قال لك قائل أوليس قد كان الزوج يبيع موجودا وهي لا تحل
 فأنما حلت بالجماع فلا يضر له من أين كان الجماع قال لا حتى يجتمع الشرطان معا فيكون جماع نكاح
 صحيح قلنا ولا يحلها الجماع الحرام قياسا على الجماع الحلال قال لا قلت وإن كانت أمة فطلقها زوجها فأصابها
 سيدها قال لا قلنا فهذا جماع حلال قال وإن كان حلالا فلا يفسد بزوج لا يحل لزوجه الأول حتى يجتمع
 أن يكون زوجها ويجامعها الزوج قلنا فأنما حرم الله بالحلال فقال وأمهات نسائكم وقال ولا تنكحوا
 ما نكح آبائكم من النساء فمن أين زعمت أن حكم الحلال حكم الحرام وأبى ذلك في المرأة يفارقها زوجها
 والأمة يفارقها زوجها فيصيرها سيدها وقلت له قد قال الله عز وجل الطلاق مرتان فإمساك بمعروف
 أو تسريح بإحسان وقال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن قال لك قائل فلما كان
 حكم الزوجية إذا طلق ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره فلما كان حكم الحرام بالطلاق من امرأته يصيرها
 بفجور أو فتكون حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره لأن الكلام بالطلاق إذا حرم الحلال كان للحرام أشد
 تحريما قلنا ليس ذلك قلنا وليس حكم الحلال حكم الحرام قال لا قلنا فلم زعمت أنه حكمه فيما وصفت
 قال فإن صاحبنا قال أقول ذلك قياسا قلنا فإين القياس قال الكلام محرم في الصلاة فإذا نكحتم حرمت الصلاة
 قلنا وهذا أيضا فإذا نكحتم في الصلاة حرمت عليه تلك الصلاة أن يعود فيها أو حرمت صلاة غير ما كلامه فيها
 قال لا ولكنه أفسدها وعليه أن يستأنفها قلنا فلو فاس هذا القياس غير صاحبك أي شيء كنت تقول له
 لعك كنت تقول له ما يحل لك نكحتم في الفقه هذا رجل قيل له استأنف الصلاة لأنها لا تجزئ عندك إذا نكحت
 فيها وذلك رجل جامع امرأته فقلت له حرمت عليك أخرى غيرها أبدا فكان يلزمك أن تزعم أن صلاة غيرها
 حرام لأنه أن يصليها أبدا وهذا لا يقول به أحد من المسلمين وإن قلته فأيم ما تحرم عليه أو تزعم أنها حرام عليه
 أن يصليها أبدا كما زعمت أن امرأته إذا نظرت إلى فرج أمها حرمت عليه أبدا قال لا أقول هذا ولا تشبه الصلاة
 المرأتان محرمان لوشبهتهما بالصلاة قلته يعود في كل واحدة من الأمرتين فينكحها بنكاح حلال
 وقلت له لا تعود في واحدة من الصلاتين قلنا فلو زعمت قسمة به وهو أبعد الأمور منه قال شيء كان فاسه
 صاحبنا قلنا أقمه ذن قيسه قال لا ما صنع شيئا وقال فإن صاحبنا قال فالماء حلال فإذا نكحنا طه الحرام نجسه
 قلنا وهذا أيضا مثل الذي زعمت أنك لما تين لك علمت أن صاحبك لم يصنع فيه شيئا قال فكيف قلت أتجد
 الحرام في الماء مختلطًا فالللال منه لا يبرأ أبدا قال نعم قلت أف تجد بدن التي زني بها مختلطًا ببدن بنتها لا يبرأ
 منه قال لا قلت وتجد الماء لا يحل أبدا إذا نكحنا طه الحرام لأحد من الناس قال نعم قلت فتجد الرجل إذا
 زني بامرأته حرمت عليه أن ينكحها أو هي حلال له وحرمت عليه أمها وبنتها قال بل هي حلال له قلت فبها

حلال لغيره قال نعم قلت أفتراه يساعلي الماء قال لا قلت أفأستين لك أن خطأك في هذا ليس يسيرا
إذا كان يعصى الله عز وجل في امرأة فرني بها فإذا نكحها حلت له بالنكاح وإن أراد نكاح ابنتها لم يحل له
فتمحل له التي زنى بها وعصى الله تعالى فيها ولو طلقها ثلاثا لم يكن ذلك طلاقا لأن الطلاق لا يقع إلا على الزوج
وتحرم عليه ابنتها التي لم يعص الله تعالى في أمرها وإنما حرمت عليه بنت امرأته وهذه عندك ليست
بامرأته قال فإنه يقال ملعون من نظر إلى فرج امرأة أو ابنتها قلت وما أدري لعلى من زنى بامرأة ولم يفرج
ابنتها ملعون وقد أوعد الله عز وجل على الزنا النار ولعله ملعون من أتى شيئا يحرم عليه ففعل له ملعون
من نظر إلى فرج أخنتين قال لا قلت فكيف زعمت أنه ان زنى بأخت امرأته حرمت عليه امرأته فرجع
بعضهم إلى قولنا وعاب قول أصحابه في هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل الله عز وجل الرجال
قوامين على النساء والطلاق اليهم فزعموا هم أن المرأة إذا شئت كان الطلاق إليها فإذا كرهت المرأة زوجها
قبلت ابنه وقالت قبلته بشهوة فحرمت عليه ففعلوا الأمر إليها وقتلنا نحن وهم جميع الناس لا يختلفون
في ذلك علمته من طلق غير امرأته أو إلى منها أو تظاهر منها لم يلزمها من ذلك شيء ولم يلزمه طهار ولا إيلاء قال
فقلنا إذا اختلعت المرأة من زوجها ثم طلقها في عدتها لم يلزمها الطلاق لأنها ليست له بامرأة وهذا يدل على
أصل ما ذهبنا إليه لا يخالفه فقال بعض الناس إذا اختلعت منه فلا رجعة له عليها وإن طلقها بعد الخلع في
العدة لم يملكها الطلاق وإن طلقها بعد انقضاء العدة لم يلزمها الطلاق فقلت له قد قال الله عز وجل للذين يؤلون
من نسائهم تربص أربعة أشهر إلى آخر آيتين وقال الله عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون
لما قالوا افتحبر رقبته من قبل أن يمسسا وقلنا قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن
لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن
لم يكن لكم ولد وفرض الله عز وجل العدة على الزوجة في الوفاة فقال يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا
فما تقول في المختلعة إن آتى منها في العدة بعد الخلع أو تظاهر هل يلزمه الإيلاء أو الظهار قال لا قلت فإن
مات هل ترثه أو ماتت هل يرثها في العدة قال لا قلت ولم وهي تعتمد منه قال لا وإن اعتدت فهي غير زوجة
وإنما يلزم هذا في الأزواج وقال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم الآية
وإذا رمى المختلعة في العدة بإيلائها قال لا قلت أفبالقرآن تدين أنها ليست بزوجة قال نعم قلت فكيف
زعمت أن الطلاق لا يلزم الأزوجة وهذه بكتاب الله تعالى عندنا وعندك غير زوجة ثم زعمت أن الطلاق
يلزمها وأنت تقول إن آيات من كتاب الله عز وجل تدل على أنها ليست بزوجة قال روينا قولنا هذا
بحديث شامي قلنا أفيكون مثله مما ثبت قال لا قلنا فلا تحتج به قال فقال ذلك إبراهيم النخعي وعامر
الشعبي قلنا فهما إذا قالوا وإن لم يخالفهما غيرهما حجة قال لا قلنا فهل يحتج بهما على قولنا وهو يوافق
ظاهر القرآن ولعلهما كانا يريان له عليها الرجعة فيلزمونه الإيلاء والظهار ويجعلان بينهما الميراث قال فهل
قال أحد بقولك قلنا الكتاب كاف من ذلك وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس
وابن الزبير أنهم قالوا لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لأنه طلق ما لا يملك قلت له لو لم يكن في هذا الأقول ابن
عباس وابن الزبير كليهما كان لك خلافه في أصل قولنا وقولك إلا بأن يقول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
خلافه قال لا قلت فالقرآن مع قولهما وقد خالفتهما وخالفته في قولك عدد أي من كتاب الله
عز وجل قال فأين قلت أن زعمت أن حكم الله في الأزواج أن يكون بينهم الإيلاء والظهار واللعان وأن
يكون لهن الميراث ومنهن الميراث وأن المختلعة ليست بزوجة يلزمها واحد من هذا فما يلزمك إذا قلت يلزمها
الطلاق والظهار لا يلزم الأزوجة أنك خالفته حكم الله في الزامها الطلاق أو في ترك الزامها الإيلاء والظهار
واللعان والميراث لها والميراث منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فما رد شيئا إلا أن قال قال بهذا أصحابنا

لما زعمتم في القرآن
والحديث بأمر بأن
لنا فيه حجة على أن
القرآن عربي
والأحاديث بكلام
عربي فأقول كلا
على ما يحتمل اللسان
ولا أخرج مما يحتمله
اللسان وإذا تأولته على
ما يحتمله اللسان فقلت
أخالفه فقلت القرآن
عربي كما وصفت
والاحكام فيه على
ظاهرها وعمومها ليس
لأحد أن يحيل منها
ظاهرا إلى باطن ولا عاما
إلى خاص إلا بدلالة من
كتاب الله فإن لم تكن
فسنة رسول الله تدل
على أنه خاص دون عام
أو باطن دون ظاهر أو
اجماع من عامة العلماء
الذين لا يجهلون كلهم
كنا بالواسطة وهكذا السنة
ولو جاز في الحديث أن
يحال شيء منه عن ظاهره
إلى معنى باطن يحتمله
كان أكثر الحديث
يحتمل عددا من المعاني
ولا يكون لأحد ذهب
إلى معنى منها حجة
على أحد ذهب إلى
معنى غيره ولكن الحق
فيها واحد لأنها على
ظاهرها وعمومها

فتنبيه (١) أتجعل قول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرة حجة وليس يدل على موافقة قوله من انترآن شيء وقوله أخرى حجة وأنت تقول ظاهر القرآن يخالفه كما قلت إذا رخصت وأوجب المهر وظاهر القرآن أنه إذا طلقها قبل أن يمسهانها نصف المهر واغلاق الباب وأربعة السرياس بالميس ثم ترك قول ابن عباس وابن الزبير ومعهما نسخ آيات من كتاب الله تعالى كأنها تدل على أن المختلعة في العدة ليست برخصة ومعها القياس والمعقول عند أهل العلم وترك قول عمر في الصبيد أنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعز وفي الأبرج بجفرد وفي الأرنب بعناق وقول عمر وعبد الرحمن حين حكم على رجلين أو طاطيا بشاة والفسر أن يدل على قرليسا يقول الله عز وجل بخرأء مثل ما قتل من النعم فرعيت أنه يجزى برأهم ويقولان في الطي بشاة واحدة والله يقول مثل وأنت تقول خزان وقال الله عز وجل ولطافات متاع بالمعروف حقاً على المتقين وقال لاجتماع عليكم أن طلقتم النساء ما تموهن فقرأ إلى المحسنين فقال عائشة من أقيت من أصحابنا المتعة هي التي لم يدخل بها نطفة ولم يفرض لها مهر فطلقت ولطلقت المدخول بها المفروض لها بأن الآية عامة على المطلقات لم يخص منهن واحدة دون أخرى بدلالة من كتاب الله عز وجل ولا أثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة متعة إلا التي فرض لها صداق ولم يدخل بها فخصها بنصف المهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسب ابن عمر استدلالاً بالآية التي تتبع التي لم يدخل بها ولم يفرض لها لأن الله تعالى يقول بعدها وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الآية فرأى القرآن كالدلالة على أنها مخرجة من جميع المطلقات ولعله رأى أنه إنما أراد أن تكون المطلقة تأخذ بما استمتع به منها زوجها عند طلاقها شيئاً أقل مما كانت المدخول بها تأخذ شيئاً غير المدخول بها إذا لم يفرض لها كانت التي لم يدخل بها وقد فرض لها تأخذ بحكم الله تبارك وتعالى نصف المهر وهو أكثر من المتعة ولم يستمتع بها فرأى حكمها مخالفاً حكم المطلقات بالفسر أن وخالف حالها حالهن فذكر ما وصفت من هذا لبعض من يخالفنا وقلنا أنه أنت تستدل بقول الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى الكتاب إذا احتمله والكتاب محتمل ما قال ابن عمر وفيه كالدليل على قوله فكيف خالفته ثم لم يزعم الآية أن المطلقات سواء في المتعة وقال الله عز وجل وللطقات متاع بالمعروف لم يخص مطلقة دون مطلقة قال استدلالنا بقول الله عز وجل حقاً على المتقين أنها غير واجبة وذلك أن كل واجب فهو على المتقين وغيرهم ولا يخص به المتقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا فقد زعمت أن المتعة متعان متعة يجبر عليها السلطان وهي متعة المرأة لم يفرض لها الزوج ولم يدخل بها فطلقها وإنما قال الله عز وجل فيها حقاً على المحسنين فكيف زعمت أن ما كان حقاً على المحسنين حقاً على غيرهم في هذه الآية وكل واحدة من الآيتين خاصة فكيف زعمت أن احداً عاماً والأخرى خاصة فإن كان هذا حقاً على المتقين لم يكن حقاً على غيرهم هل معل بهذا دلالة كتاب أو سنة أو أثر أو إجماع فاعلمته رداً كثيراً وصفت في أن قال هكذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية وقال الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك وأهواءهم يحتمل سبيلهم في أحكامهم ويحتمل ما يهونون وأهواءهم كان فقد نهى عنه وأمر أن يحكم بينهم بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم قلنا إذا حكم الحاكم بين أهل الكتاب حكم بينهم بحكم الله عز وجل وحكم الله حكم الإسلام وأعلمهم قيل أن يحكم أنه يحكم بينهم حكمه بين المسلمين وأنه لا يجوز بينهم الشهادة المسلمين لقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فقال بعض

لأنه لا يثبت عن رسول الله وقول عامة أهل العلم بأنهم أعلى خاص دون عام وما كان دون ناسخ إذا كانت إذا صرفت به عن ظاهرها متصلة بدخول في معناه (قال) روي عن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عائشة عن عدد من متقدي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول لا يخالفه وقال في بعض أهل العلم في هذا الأصل إنما اختلفوا في الرجال الذين يثبتون حديثهم ولا يثبتونه في التأويل فقلت له دل بعد وحديث كل رجل منهم حدث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما يثبت عندك عند الشاهد بعده لا بدالة على ما شهد عليه الأعدل نفسه أو لا يثبت قال لا يعدو هذا قلت فإذا ثبت حديثه مرة لم يجوز أن تطرحه أخرى بحال أبداً إلا بما يدل على نسخه أو غلط فيه لأنه لا يعدو في طرحه فيما يثبت في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثبت قال لا يجوز غير

الناس تجوز شهادتهم بينهم فقلنا ولم والله عز وجل يقول شهيد من رجالكم وذوى عدل منكم وأنت لا تتخالفنا في أنهم من الأحرار المسلمين العدول لمن غيرهم فكيف أجزت غير من أمر الله تعالى به قال يقول الله عز وجل إنسان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له فقد قيل من غير قبيلتكم والتزليل والله تعالى أعلم يدل على ذلك لقول الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة والصلاة الموقوفة للمسلمين ويقول الله تبارك وتعالى فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو كان ذا قرى وانما القرابة بين المسلمين الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم من العرب وبين أهل الأوثان لا بينهم وبين أهل الذمة وقول الله تبارك وتعالى ولا نكتم شهادة الله إنا أنذا لمن الآمين فاعلموا أنهم من كتمان الشهادة للمسلمين المسلمون لأهل الذمة قال فإنا نقول هي على غير أهل دينكم قلت له فأنتم ترك ما تأولت قال وأين قلت أفتحيز شهادة غير أهل ديننا من المشركين غير أهل الكتاب قال لا قلت ولم وهم غير أهل ديننا هل تجد في هذه الآية أو في خبر يلزم مثله أن شهادة أهل الكتاب جائزة وشهادة غيرهم غير جائزة وأريت لو قال لك قائل أراك قد خصصت بعض المشركين دون بعض فأحيز شهادة غير أهل الكتاب لأنهم ضلوا عما وجدوا عليه آباءهم ولم يبدلوا كتابا كان في أيديهم وأرد شهادة أهل الذمة لأن الله عز وجل أخبرنا أنهم بدلوا كتابه قال ليس ذلك وفيهم قوم لا يكذبون قلنا وفي أهل الأوثان قوم لا يكذبون قال فإلنا من جمعة معون على أن لا يحيزوا شهادة أهل الأوثان قلنا الذين تحتج بأجاعتهم معك من أصحابنا لم يردوا شهادة أهل الأوثان إلا من قول الله عز وجل وذوى عدل منكم والآية معها وبذلك ردوا شهادة أهل الذمة فإن كانوا أخطوا فلا تحتج بأجاعتهم المخطئين معك وإن كانوا أصابوا فاتبعهم فقد اتبعوا القرآن فلم يحيزوا شهادة من خالف دين الإسلام قال فإن شريحا أجاز شهادة أهل الذمة فقلت له وخالف شريحا غيره من أهل دار السنة والهجرة والنصرة فأبوا إجازة شهادتهم ابن المسيب وأبو بكر بن خزم وغيرهما وأنت تخالف شريحا فيما ليس فيه كتاب برأيك قال إني لأفعل قلت ولم قال لا لأنه لا يلزم مني قوله قلت فإذا لم يلزم قوله فيما ليس فيه كتاب فقله فيما فيه خلاف الكتاب أولى أن لا يلزمك قال فإذا لم أجز شهادتهم أضرت بهم قلت أنت لم تضربهم لهم أحكام ولم يرأوا إيسألون ذلك منهم ولا نكتمهم من حكاهم وإذا حكمنا لم نحكم إلا بحكم الله من إجازة شهادة المسلمين وقلت له أريت عبيدا أهل فضل ومروءة وأمانة يشهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت لا يخلطهم غيرهم في أرض رجل أو وضعتهم قتل وطلاق وحقوق وغيرها ومتى ردت شهادتهم بطلت دماءهم وحقوقهم قال فأنالهم أبطلها وإنما أمرت بإجازة شهادة الأحرار العدول المسلمين قلت وهكذا أعراب كثير في موضع لا يعرف عدلهم وهكذا أهل سجن لا يعرف عدلهم ولا يخلط هؤلاء هؤلاء أحد يعدل أبطل الدماء والأموال التي بينهم وهم أحرار مسلمون لا يخلطهم غيرهم قال نعم لأنهم ليسوا ممن شرط الله قلنا ولا أهل الذمة ممن شرط الله بل هم أبعد ممن شرط الله من عبيد عدول لو اعتقوا إجازت شهادتهم من غدو لو أسلم دمي لم تجز شهادته حتى نختبر إسلامه وقلت له إذا احتججت بأثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم أفتحيزها على وصية المسلم حيث ذكرها الله عز وجل قال لا لأنهم منسوخة قلنا أفنتسخ فيما نزلت فيه وثبتت في غيره لو قال هذا غيرك كنت شبهها أن تخرج من جوابه إلى شتمه قال ما قلنا فيها إلا الآن أصحابنا قالوه وأردنا الرفق بهم قلنا الرفق بالعبيد المسلمين العدول والأحرار من الأعراب وأهل السجن كان أولى بك وألزم لك من الرفق بأهل الذمة فلم ترفق بهم لأن شرط الله في الشهود غيرهم وغير أهل الذمة فكيف جاوزت شرط الله تعالى في أهل الذمة للرفق بهم ولم تجاوز في المسلمين للرفق بهم وقلت أيضا على هذا المعنى إذا اتحاكموا اليانوق قد زنى منهم ثيب رجلاه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجمهم ودين زنيا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى هذا القول وقال أربهم ما إذا زنيا إلا

هذا أبدا وهذا العدل قلت وهكذا كل من فوقه ممن في الحديث لأنك تحتاج في كل واحد منهم إلى صدق وحفظ قال أجل فقلت وهكذا تصنع في الشهود ولا تقبل شهادة رجل في شيء وتردها في مثله قال أجل وقلت له لو صرت إلى غير هذا قال لك من خالفك مذهبه من أهل الكلام إذا جازك رد حديث واحد وسى رجلا ورجالا فوقه بلا حجة في رده جازي رد جميع حديثه لأن الحجة بصدقه أو تهمة بلاد له في واحد الحجة في جميع حديثه مالم يختلف حاله في حديثه واختلافها أن يحدث مرة ما لا يخالف له فيه ومرة ما لا فيه مخالف فاذا كان هذا هكذا اختلف حاله في حديثه بخلاف غيره له ممن هو في مثل حاله في حديثه كما تقبل شهادة الشهود ويقضى بما شهدوا به على الكمال فاذا اختلفهم غيرهم حال الحكم بخلاف غيرهم لهم عندنا كانوا شهدوا غير مخالفين لهم في الشهادة فقال من قلت

ذلك حكم الاسلام وأقام بعضهم على أن لا يرجع ما إذا زنيا وقالوا جميعا في الجملة تحكم عليهم بحكم الاسلام
فقلت لبعضهم أرايت اذا أربوا فيما بينهم والربا عندهم حلال قال أربا بالانه حرام عندنا قلت ولا تلتفت الى
ما عندهم من احلاله قال لا قلت أرايت ان اشترى مجوسى منهم بين يديك غنما بألف ثم وقدها كلها اليه بها
فباع بعضها موقودا برمج وبقى بعضها فخرتها عليه مسلم أو مجوسى فقال هذا مالى وهذا ذكاته عندي وحلال
في ديني وقد نقدت ثمنه بين يديك وبعث بعضهم برمج والباقي كنت بآئنه برمج ثم حرقه هذا قال فليس لك عليه
شيء قلت فان قال لك ولم قال لانه حرام قلت فان قال لك حرام عندك أو عندى قال أقول له عندى
قلت فقال هو حلال عندى قال وان كان حلالا عندك فهو حرام عندى على وما كان حراما على فهو حرام
عليك قلت فان قال فانت تقرني على أن آكله أو أبيعوه أو أفي دار الاسلام وتأخذ منى عليه الجزية قال فان
أقرتلك عليه فأقرارك عليه ليس هو الذي يوجب لك على أن أصيرك شريكا بأن أحكم لك به قلت فما تقول
ان قتل له خنزيرا أو أراق له نجرا قال يضمن ثمنه قلت ولم قال لانه مال له قلت أحرام عليك أم غير حرام
قال بل حرام قلت أفقتضى له بقيمة الحرام ما فرق بينه وبين الربا وعن الميتة لليته كانت أولى أن يقضى له
بثمنها لان فيها أخطا قد يسألها فبذبحها فقتل له وليس في الخنزير عندك ما يحل (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى قلت له ما تقول في مسلم أو ذمي سأل جلوده ميتة ليدفعها فخرق تلك الجلود عليه قبل الدباغ مسلم أو ذمي
قال لا ضمان عليه قلت ولم وقد تبغ فتصير تسوى مالا كثيرا ويحل بيعها قال لانها حرق (١) في وقت فلما
اتلفت في الوقت الذي ليست فيه حالالا لم أضمنها قلت والخنزير شرأ وهذه قال بل الخنزير قلت فظلم المسلم
والمعاهد أعظم أم ظلم المعاهد وحده قال بل ظلم المسلم والمعاهد معا قلت فلا أسعك الا ظلمت المسلم والمعاهد
أو أحدهما حين لم تقض للمسلم بثن الا هب وقد تصير حالالا وعن الساعة له مال لو غصبه اياها انسان لم يحل له
وكان عليك ردّها اليه وظلمت المعاهد حين لم تضمن ثمن أهبه وثن ميتته أو وظلمته حين أعطيته ثمن الحرام من
الخنزير والخنزير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولهذا كتاب طويل هذا المختصر منه وفيما كتبنا بيان مما
لم نكتب ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله تبارك وتعالى انما الصدقات للفقراء
والمساكين قرأ الربيع الآية فقلنا بما قال الله عز وجل اذا وجد الفقراء والمساكين والرقاب والغارم
وابن السبيل أعطوا منها كلهم ولم يكن للامام أن يعطى صنفا منهم هم ويحرم منها صنفا يمجدهم لان حق كل واحد
منهم ثابت في كتاب الله عز وجل فقال بعض الناس ان كانوا موجودين فله أن يعطيها صنفا واحدا ويمنع من
بقي معه فقيل له عن أخذت هذا فذكر بعض من ينسب الى العلم لا أحفظه قال فقال ان وضعها
في صنف واحد (٢) وهو يحد الأصناف أجزاء قلنا فلو كان قول هذا الذي حكيت عنه هذا مما يلزم لم يكن
لك فيه حجة لانه لم يقل فان وضعها والاصناف موجودون أجزاء وانما قال الناس اذا لم يوجد صنف منها رد
حصته على من معه لانه مال من مال الله عز وجل لا يحد أحدا أحق به ممن ذكره الله في كتابه معه فأما
والاصناف موجودة فنفع بعضهم ماله لا يجوز ولو جاز هذا أجاز أن يأخذه كله فيصرفه الى غيرهم مع أننا نعلم
أحدا قال هذا القول قط يلزم قوله ولو لم يكن في هذا كتاب الله وكيف نتج على كتاب الله بغير سننه ولا أمر
يجتمع عليه ولا أمرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد ذكرنا من الحجة على من خالف البين مع الشاهد
أكثر مما كتبنا كتنفاء بعض ما كتبنا ونسأل الله تعالى التوفيق والعصمة وقد بينا ان شاء الله تعالى أنهم
لم يحتجوا في ابطال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالبين مع الشاهد بشي زعموا أنه يخالف
ظاهر القرآن الا وقد بينا أنهم خالفوا القرآن بلا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكونوا قالوا بقول
(١) لعله في وقت لا تحل فيه تأمل (٢) قوله وهو يحد الاصناف كذا في النسخ هنا وعبارته في كتاب
قسم الصدقات قال ان جعلت في صنف واحد أجزاء ورد الامام عليه بما شئت فتنبه كتبه معصية

له هذا من أجل العلم
هذا عكذا وقلت
لبعضهم ولم جازك غير
ما وصفت جاز لغيرك
عليك أن تقول أجعل
نفسى بالخيار فأرد من
حديثه ما قبلت وأقبل
من حديثه ما رددت
بلا اختلاف لحاله في
حديثه وأسأل في ردّها
طريقك فيكون لي ردّها
كلها لأنك قد رددت
منها ما شئت فشتت أنا
ردّها كلها وطلب العلم
من غير الحديث ثم أعتل
فيها معنى عتلت ثم لعله
أن يكون ألحن بحجته
منك قال ما يجوز هذا
لأحد من الناس وما
القول فيه الا أن يقبل
حديثهم كما وصفت
أولا مالم يكن له مخالف
أو يختلف حالهم فيه
وقلت له والحق على من
تأول بلا دلالة كتابا أو
سنه على غير ظاهرهما
وعومهما وان احتملا
الحجة لك على من خالف
مذهبك في تأويل
القرآن والحديث فقال
ما سمعنا منهم أحدا
تأول شيأ الا على ما يحتمله
احتمالا حائرا في لسان
العرب وان كان ظاهره

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما آتانا وننتهي عما نهانا ولم يجعل لاحد بعده ذلك وبيننا هم تركوا ظاهر القرآن ومعه قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بظاهر القرآن في غير موضع أيضا فأى جهل أبين من أن يكون قوم يحتجون بشئ يلزمهم أكثر منه لا يرونه حجة لغيرهم عليهم والله تعالى الموفق

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من ادعى مالا فأقام عليه شاهدا أو ادعى عليه مال فكانت عليه عين نظري قيمة المال فان كان عشرين دينارا فصاعدا وكان الحكم بمكة أحلف بين المقام والبيت على ما يدعى ويدعى عليه وان كان بالمدينة حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان عليه عين لا يحلف بين المقام والبيت فقال بعض أصحابنا اذا كان هذا هكذا حلف في الجحر فان كانت عليه عين في الجحر أحلف عن عين المقام ويكون أقرب إلى البيت من المقام وان كان ما يحلف عليه أقل من عشرين دينارا أحلف في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا اذا كان ما يحلف عليه من أرض جناية أو غيرهما من الأموال كلها ولو قال قائل يجبر على اليمين بين البيت والمقام وان حث كما يجبر على اليمين لوزمته وعليه عين أن لا يحلف كان مذهبا ومن كان ببلد غير مكة والمدينة أحلف على عشرين دينارا أو على العظيم من الدم والجراح بعد العصر في مسجد ذلك البلد ويتلى عليه ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف على الطلاق والحدود كلها وجراح العمد صغرت أم كبرت بين المقام والبيت وعلى جراح الخطأ التي هي أموال اذا بلغ أرشها عشرين دينارا فان لم تبلغ لم يحلف بين المقام والبيت وكذلك العبد يدعى العتق ان بلغت قيمته عشرين دينارا حلف سيده والام يحلف قال وهذا قول حكام المسلمين ومفتيهم ومن ختمهم فيه اجماعهم أن مسلم بن خالد والقداح أخبرا عن ابن جريح عن عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال أفعلني عظيم من الأمر فقالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهبوا إلى أن العظيم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة قال كتبت إلى ابن عباس من الطائف في جاريتين ضربت احدهما الأخرى ولا شاهد عليهما فكتب إلي أن احبسهما بعد العصر ثم اقرأ عليهما ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلا ففعلت فاعترفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مطرف بن مازن باسناد لا أعرفه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المحضف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مطرفا يصنعاء يحلف على المحضف قال ويحلف اليمينون في بيعتهم وحيث يعظمون وعلى التوراة والانجيل وما عظموا من كتبهم قال ومن أحلف على حد أو جراح عمد قل أرشها أو كثر أو زوج لآعن فهذا أعظم من عشرين دينارا فيحلف عليه كما وصفنا بين المقام والبيت وعلى المنبر وفي المساجد وبعد العصر ومما توثق به الايمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أخطأ الخاتم في رجل عليه عين بين المقام والبيت فأحلفه ولم يحلفه بين المقام والبيت فالقول في ذلك واحد من قولين أحدهما أنه اذا كان من ليس بمكة ولا المدينة ممن عنده ما كم لا يجلب إلى المدينة ولا مكة فيحلف ببلده فحلفه في حرم الله وفي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم من حلفه في غيره ولا تعاد عليه اليمين والآخر أنه اذا كان من حقه أن يحلف بين المقام والبيت وعلى المنبر والناس اليمين بين البيت والمقام وعلى المنبر أهيب فتعاد اليمين عليه حتى يؤخذ منه ما عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجلب أحد من بلده ما كم يجوز حركه

على غير ما تأوله عليه لسبعة لسان العرب وبذلك صار من صار منهم إلى استحلال ما كرهنا نحن وأنت استحلاله وجهل ما كرهنا لهم جهله قال أجل وقت له قدر وينا ورويت أن رسول الله أمر امرأه أن تحج عن أبيها ورجلا أن يحج عن أبيه فقلنا نحن وأنت به وقلنا نحن وأنت معالا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فذهب بعض أصحابنا إلى أن ابن عمر قال لا يحج أحد عن أحد أفرايت ان احتج له أحد ممن خالفنا فيه فقال الحج عمل على البدن كالصلاة والصوم فلا يجوز أن يعمل المرء الا عن نفسه وتأول قول الله عز وجل وأن ليس للانسان الاماسعي وتأول فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل ذرة شرا يره وقال السعي العمل والمحبوج عنه غير عامل فهل الحجة عليه الا أن الذي روى هذا الحديث عن رسول

في الغنيم من الامور الى مكة والى المدينة والى موضع الخليفة ويحكم عليه كما حكم باليمين ببلد فان كان
 المحكوم عليه يتوهم حاكم بلده بجهنم أو عز فسأل الطالب الخليفة رقه اليد رأيت رفعه ان لم يكن حاكم يتقوى
 عليه غيره وان كان يتقوى عليه كما غيره وهو أقرب اليه من الخليفة رأيت أن يرفع الى الذي هو أقرب اليه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والمسلمون بالقون رجائهم ونسأؤهم وبما ليكمهم وأحرارهم سواء في الأيمان
 يحلفون كما رصفنا والمتركون من أهل الذمة والمستأمنون في الأيمان كما وصفنا يحلف كل واحد منهم بما
 يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع بما يعرف المسلمون مما يعظم المستخلف منهم مثل قوله بالله الذي
 أنزل التوراة على موسى وبالله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا بما يعرفه المسلمون وان كانوا
 يعظمون شيئا يحبونه المسلمون اما يحبون لسانهم فيه واما يشكون في معناه لم يحلفوهم به ولا يحلفونهم أبدا
 الا بما يعرفون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف الرجل في حق نفسه على البت وفيما عليه نفسه على
 البت وذلك مثل أن يكون له أصل الحق على الرجل فيدعي الرجل منه البراءة فيحلف بالله ان هذا الحق ويسميه
 لثابت عليه ما اقتضاه ولا شأنا منه ولا اقتضاه ولا شأنا منه مقتض بأمره ولا أقال به ولا يشي منه على أحد ولا
 أبرأ فلانا المشهود عليه منه ولا من شيء منه بوجه من الوجود وانه عليه لثابت الى يوم حلفت هذه اليمين فان
 كان الحق لا يسه عليه فورث أباه أحلف على البت في نفسه كما وصفت وعلى علمه في أبيه ما علم أباه اقتضاه ولا شأنا
 منه ولا أبرأه منه ولا من شيء منه بوجه من الوجود ثم أخذه فان كان شهد له عليه شاهد قال في اليمين ان
 ما شهد به فلان بن فلان بن فلان بن فلان لحق ثابت عليه على ما شهد به ثم ينسق اليمين كما وصفت لك ويحفظ
 الذي يحلفه فيقول له قل والله الذي لا اله الا هو وان وجبت اليمين لرجل بأخذها أو على أحد يبرأها فسواء
 في الموضع الذي يحلف فيه وان بدأ الذي له اليمين أو الذي هي عليه خاف عند الخا كما وفي موضع اليمين على
 ما ادعى وادعى عليه لم يكن للحاكم أن يقبل عينه ولكن اذا خرج له الحكم باليمين أو عليه أحلفه فان قال
 قائل ما الحجة في ذلك فالجواب فيه أن محمد بن علي بن شافع أخبرنا عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير
 ابن عبد ربه أن ركانة بن عبد ربه يدطلق امرأته البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني طلقت
 امرأتى البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة
 والله ما أردت الا واحدة فردها اليه قال فقد حلف ركانة قبل نزول الحكم فلم يدع النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم أن أحلفه غسل ما حلف به فكان في ذلك دلالة على أن اليمين انما تكون بعد خروج الحكم فاذا كانت
 بعد خروج الحكم تعد ثانية على صاحبها واذا حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ركانة في الطلاق فهذا يدل
 على أن اليمين في الطلاق كما هي في غيره واذا كانت اليمين على الأرت أوله أحلف وكذلك ان كانت على من
 بلسانه خبل ويفهم بعض كلامه ولا يفهم بعض فان كانت على آخرس فكان يفهم بالاشارة ويفهم عنه بها
 أشير اليه وأحلف له وعليه فان كان لا يفهم ولا يفهم عنه أو كان مغتوها أو مجنونا فكانت اليمين له وقفت له حقه
 حتى يشفى فيحلف أو يموت فيحلف وارثه وان كانت عليه فيل مدعيه انتظر حتى يفيق ويحلف فان قال بل
 أحلف وأخذ حتى قيل له ليس ذلك انما يكون ذلك اذا رد اليمين وهو لم يردا وان أحلف الوالي
 رجلا فلما فرغ من عينه استثنى فقال ان شاء الله أعاد عليه اليمين أبدا حتى لا يستثنى قال والحجة فيما وصفت
 من أن يستخلف الناس فيما بين البيت والمقام وعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد العصر قول الله
 عز وجل تجلسونهم من بعد الصلاة فيقيمهم الله وقال المفسرون هي صلاة العصر وقول الله عز وجل
 في المتلاعنين فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من
 الكاذبين فاستدل للكتاب الله عز وجل على تأكيده اليمين على الخالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين بعد
 الصلاة وعلى الخالف في اللعان بتكرير اليمين وقوله أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وسنة رسول الله

انه ممن ثبت أحصل الحديث حديثه وان
 انه قرئ بطاعة رسول
 وأبليس لاخذ خلافه
 ولا تأول معسه لانه
 المأذول عليه الكتاب
 الميز عن الله معناه وأن
 الله جعل تناويع على
 خذاه بنفسه ما ليس
 لهم وأن ليس في أحد
 من أصحاب النبي لوقال
 بخلافه حجة وأن عليه
 أن لا يعلم هذا عن رسول
 الله اتباعه قال هذه
 الحجة عليه قلت وروينا
 ورويت أن رسول الله
 قال من أعرى عري له
 ولعقبه فهي للذي
 يعطاها فأخذنا نحن
 وأنت به وخالفنا بعض
 أهلنا فاحتنا أفرأيت
 ان احتج له أحد فقال
 قدر روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه
 قال المسلمون على
 شروطهم فلا يؤخذ مال
 رجل الا بما شرط أهل
 الحجة عليه الا أن قول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ان كان قاله المسلمون
 على شروطهم جملة فلا
 يرد بانجملة نص خبر
 عن رسول الله فلا ترد
 الجملة نص خبر يخرج
 من الجملة ويستدل على
 أن الجملة على غير ما أراد

رسول الله مما يخالف
جلتها وأن في الحديث
الذي روى عن النبي
المسلمون على شروطهم
أن قال النبي الاشرط
أحصل حراما أو حرم
حلالا وهذا من تلك
الشروط وقد شرط أهل
بريرة على عائشة أن تعتق
بريرة ولهم ولا بريرة
بفعل النبي الولاء لمن
أعنت قال في هذه الحجة
عليه وكفى بهذه حجة
وقلت فإن احتج بان
القاسم بن محمد قال في
العمري ما أدركت الناس
الا على شروطهم قال
هذا مذهب ضعيف
ولا حجة في أحد خالف
ما نبهت عن رسول الله
بحال وذكر له بعض
مارونا ورووا من
الحديث وخالفه بعض
أهل ناحيتنا واحتجبت
عليه بعمان شبيهة بما
وصفت واحتج بخو
ما ذكرت فقلت له
فما قلت فيمن قال
هذا من أهل ناحيتنا
قال قلت له خالف السنن
فماذا كانوا وكان أقل
عذر الماخالف فيهم من
الذين أصل دينهم طرح
الحديث ولم يدخل
أهل الرد للحديث في

صلى الله عليه وسلم في الدم بخمسين عينا العطاء وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المنبر وفعل
أصحابه وأهل العلم بلدنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك (١) عن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص
عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين
أئمة تروا مقعد من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عن الفخالة بن عثمان الخزاعي عن نوفل بن
مساحق العامري عن المهاجرين أبي أمية قال كتب إلى أبو بكر الصديق أن ابعت إلى نفيس بن مكشوح
في وثاق فأحلفه نجسين يميناً عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتل (٢) زادوري (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أنه سمع أبا غطفان بن طريف المازني قال اختصم زيد بن ثابت
وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد أحلف له مكافئ فقال
مروان لا والله الا عند منبري ففعل زيد يحلف ان حقه حق ويأبى أن يحلف على المنبر ففعل مروان
يعجب من ذلك قال مالك كره زيد صبر اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه حلف على المنبر في خصومة كانت بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فأتاها
واقصدى منها وقال أخاف أن يوافق قدر بلاء فيقال بيمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واليمين على المنبر مما
لا اختلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث علمته

(الخلاف في اليمين على المنبر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعاب علينا اليمين على المنبر بعض الناس فقال وكيف تختلف الأيمان فيحلف
من بالمدينة على المنبر ومن بمكة بين البيت والمقام فكيف يصنع من ليس بمكة ولا بالمدينة أيجلب اليهما أم
يحلف على غير منبر ولا قرب بيت الله قال فقلت لبعض من يقول هذا القول كيف أحلفت الملاء عن أربعة
أيمان وخامسة وهو قاذف لامرأته وأحلفت القاذف لغير امرأته يميناً واحدة وكيف أحلفت في الدم نجسين
وأحلفت في الحقوق غيره وغير الأيمان يميناً واحدة وكيف أحلفت الرجل على فعله ولم تحلفه على غيره فعله
ثم أحلفته في القسامة على فعله وما علم فعل غيره قال أتبعنا في بعض هذا كتاباً وفي بعضه أثر وفي بعضه قول
الفقهاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ونحن اتبعنا الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والآثار عن أصحابه واجتماع أهل العلم بلدنا فكيف عبت علينا اتباع ما هو أكرم من اختلاف في القسامة
ما قتل ولا علمت قال فإن صاحبنا قال إنما أخذ أهل المدينة اليمين على المنبر عن مروان وخالفوا زيدا
فذكرت له ما كتبت في كتابي من قول الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر
وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم فقال لم يذكروا صاحبنا هذا وقال أن زيدا أنكر اليمين على المنبر فقلت له
فصاحبك إن كان علم سنة فسكت عنها فلم يصف وإن كان لم يعلمها فقد عجل قبل أن يعلم فقلت له زيد من
أكرم أهل المدينة على مروان وأحرامهم أن يقول له ما أراد ويرجع مروان إلى قوله (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك أن زيدا دخل على مروان فقال أيجلس بيع الربا فقال مروان أعوذ بالله قال فالتاس
يتبايعون الصكوك قبل يقبضونها فبعث مروان حرساً يردونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما لم يعرف
زيد أن اليمين عليه لقال لمروان ما هذا على وكيف تشهر يميني على المنبر ولكن كان عنده مروان لزيد أن لا يضي
عليه ما ليس عليه لو عزم على أن يرضيه لقال زيد ليس هذا على قال فلم حلف زيد ان حقه حق قلنا أو ما
يحلف الرجل من غير أن يستحلف فإذا شهرت يمينه كره أن تصبر يمينه وتشهر قال بلى قلنا ولم يكن على
(١) قوله عن هاشم بن عتبة الذي في الخلاصة هاشم بن هاشم بن عتبة ووقع في الموطأ المطبوع هشام بن
هشام بن عتبة وهو تحريف فتنه (٢) كذا في نسخة وفي أخرى زادوري ولم نعر عليه خبر كتبه مع صحبه

أن يقتل ولكن أستحسن فأحبسه حتى يقر فيقتل أو يحلف فيبرأ وقال صاحبك بل أجعل عليه الدية ولا أحبسه وأحلتما جميعا في العمد وهو عندك لاديه فيه فقال أحدهما هو حكم الخطأ وقال الآخر أحبسه وخالفهما أصل قولكما إن النكول يقوم مقام الاقرار فكيف زعمتم أنكم إن لا عنتم بين زوجين فالتعن الزوج وأبت المرأة تلتعن حبستموها ولم تحذوها والقرآن يدل على إيجاب الحد عليها لأن الله عز وجل يقول ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله فيبين والله تعالى أعلم أن العذاب لازم لها إذا التعن الزوج الآن تشهد ونحن نقول تحذيان لم تلتعن وخالفتم أصل مذهبكم فيه فقال فكيف لم تجعلوا النكول بحق الحق للبدعي على المدعي عليه وجعلتم بين المدعي بحقه عليه فقالت له حكم الله فيمن زنى امرأة برئاً أن يأتي بأربعة شهادات أو يحد بفعل شهود الزنا أربعة وحكم بين الزوجين أن يلتعن الزوج ثم يبرأ من الحد ويلزم المرأة الحد إلا بأن تحلف فإن حلفت برئت وإن نكحت لزمها ما نكحت عنه وليس بنكولها فقط لزمها ولكن بنكولها مع عينته فلما اجتمع النكول وعين الزوج لزمها الحد وجدنا السنة والخبر برد اليين فقلنا إذا لم يحلف من عليه مبتدأ اليين رددناها على الذي يخالفه فإن حلف واجتمع أن نكل من ادعى عليه وحلف هو أخذ حقه وإن لم يحلف لم يأخذ حقه لأن النكول ليس باقرار ولم نجد السنة ولا الأثر بالنكول فقط اقراراً وجدنا حكم القرآن كما وصفت من أن يقام الحد على المرأة إذا نكحت وحلف الزوج لا إذا نكحت فقط اتباعاً وقياساً بل وجدتم في الاختلاف الناس في أن لا حد عليهم إلا بينة تقوم أو اعتراف وأن لو عرضت عليهم اليين فلم تلتعن لم تحذ بترك اليين وإذا حلف الزوج قبلها ثم لم تحلف واجتمعت عين الزوج المدافع عن نفسه الحد والولد الذي هو خصم يلزمه دون الأجنبية ونكولها عما ألزمها التعانة وهو عينته حدثت بالدلالة لقول الله عز وجل ويدراً عنها العذاب

(في حكم الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما أنا بشر وانكم تحتصمون الى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا القول وفي هذا البيان الذي لا اشكال معه بحمد الله تعالى ونعمته على عالم فنقول ولي السرائر الله عز وجل فالحد والحرام على ما يعلمه الله تبارك وتعالى والحكم على ظاهر الامر وافق ذلك السرائر وأخالفها فلو أن رجلاً زور بینه على آخرفش هدا وأن له عليه مائة دينار فقاضى بها القاضى لم يحل للمقضى له أن يأخذها إذا علمها باطلا ولا يحل حكم القاضى علم المقضى له والمقضى عليه ولا يجعل الحلال على واحد منهم ما حراماً ولا الحرام على واحد منهم ما حلالاً فلو كان حكم أبايزيل علم المقضى له وعليه حتى يكون ما علمه أحدهم محرماً عليه فأباحه القاضى أو علمه حلالاً فحرمه عليه القاضى بالظاهر عنده حائلاً بحكم القاضى عن علم الخصمين كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الاحكام أن يكون هكذا فقد أعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحكم بينهم بالظاهر وأن حكمه لا يحل لهم ما حرم الله تعالى عليهم فأصل هذا ما وصفت لك من أن تنظر ما حل لك فان حكمك لك به أخذه وما حرم عليك فحكمك لك به لم تأخذه ولو طلق رجل امرأته ثلاثاً ثم جدد فأحلفه الحاكم ثم قضى له بحبسها لم يحل له إصابتها ولها أن تدعه يصيبها وعليها أن تمتنع منه بأكثر ما تقدر عليه ويسعها إذا أرادها ضرب به وإن أتى الضرب على نفسه ولو شهد شاهداً زوراً على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً ففرق القاضى بينهما لم يحل لها أن تنكح أبداً إذا علمت أن ما شهد به باطل ولم يحل له أن ينكح أختها ولا أباً بعاسواها وكان له أن يصيبها حيث قدر عليها إلا أن نكحها

من خالفك منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره والعمرى بالبدعة وخلاف السنة ورداهم ضعف العقول فاجتمع قولك وقولهم على أن عاوبك بما خالف من الحديث وعيبتهم بما خالفوا منه وعامة ما خالفوا وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين ولا يجوز عليك ولا عليهم إذا عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه من حديث الانفراد إلا أن يكون العائب لغيره بخلاف حديث الانفراد مصيباً فيكون شاهداً على نفسه بالخطأ في تركه ما ثبت مثله من حديث الانفراد أو مخطئاً بغيره ترك حديث الانفراد فيكون مخطئاً في أخذه في بعض الحالات بحديث الانفراد وعيب من خالفه وقلت له وهكذا قال البصريون فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم والكوفيون سواكم فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم ففسهوا من خالف

أن يفعل خوفاً أن يعد زانيا فيجد ولم يكن لها أن تمتنع منه وكان لكل واحد منهما ما مات صاحبه قبله أن يرثه ولم يكن لورثته أن يدفعوه عن حقه في ميراثه إذا علم أن الشهود كاذبون وإن كان الزوج الميت فعلى المرأة العدة منه واليوسع مجامعته ما وصفنا من الطلاق في الأصل وقد تختلف هي وفي التصريف فيحتل أن يكون معناه ما لا يسترقان الاجتماع في الأصل ويحتمل أن يفرق بينهما حيث يفترقان ونسأل الله تعالى التوفيق بقدرته ولو باع رجل من رجل جارية بثمن جدد البيع خلف كان ينبغي للقاضي أن يقول للمشتري بعد المين إن كنت اشتريت منه فأشهد أنك قد فسخت البيع ويقول البائع أشهد أنك قد قبلت الفسخ ليحل البائع فرجها بانفساخ البيع فإن لم يفعل ففيها أقاويل أحدها لا يحل فرجها للبائع لأنها في ملك المشتري وهذا قياس الطلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن جدد البيع وحلف يحل البائع ويقطع عنها ملك المشتري وأن يقول هذا ربيع إن شاء البائع حلت له بأن يقبل الرد كان مذهباً ولو ذهب مذهباً آخر نالنا وقال وجدت السنة إذا فليس يتمها كان البائع أحق به من الغرماء فلما كانت البيوع ثلاثاً بأخذ العوض فبطل العوض عن صاحب الجارية رجعت إليه بالمال الأول كان مذهباً أيضاً والله تعالى أعلم وهكذا القول في البيوع كلها ينبغي بالاحتياط للقاضي أن أحلف المدعي عليه الشراء أن يقول له أشهد أنه إن كان بينك وبينه بيع فقد فسخته ويقول للبائع أقبل الفسخ حتى يعود ملكه اليك بحاله الأولى وإن لم يفعل الحاكم فينبغي للبائع أن يقبل فسخ البيع حتى يفسخ في قول من رأى الجدد والشراء فسخ البيع وقول من لم يرد وكذلك لو ادعت امرأة على رجل أنه نسكحها بشهود وعابوا وماتوا فجحد وحلف كان ينبغي للقاضي أن يبطل دعواها ويقول له أشهد أنك إن كنت نسكحتهم فافهمي طالق إن كان لم يدخل بها وإن كان دخل بها أعطاه شيئاً قليلاً على أن يطلقها واحدة ولا يملك رجعتها وإن ترك ذلك القاضي ولم يقبل ذلك المدعي عليه النكاح والمرأة والرجل يعلمان أن دعواها حق فلا تحل لغيره ولا يحل له نكاح أختها حتى يحدث لها طلاقاً قال وهما زوجان غير أنا نكرده إصابتها خوفاً من أن يعد زانيا بقاء عليه الحد ولها هي منعه نفسها التبرك إعطاءها الصداق والنفقة فإن سلم ذلك اليها ومنعته نفسها حتى يقرها بالنكاح خوف الحبل وأن تعد زانية كان لها أن شاء الله تعالى لأن حالها في ذلك مخالفة حاله هو إذا ستر على أن يؤخذ في الحال التي يصيبها فهم ليخف وهي تخاف الحبل أن تعد باصابتها أو باصابتها غير زانية متحد وحالها مخالفة حال الذي يقول لم أطلق وقد شهد عليه بزور والقول في البعير يباع فيجحد البيع والدار فيجحد المشتري البيع ويحلف كالفعل في الجارية وأحب للوالي أن يقول له افسخ البيع والبائع أقبل الفسخ فإن لم يفعل فللبائع في ذلك القول يقبل الفسخ فإن لم يفعل ولم يعمل بالوجه الآخر من أنه كالفلس فله إجارة الدار حتى يستوفي ثمنها ثم عليه تسليمها إليه أو إلى وارثه وكذلك يصنع بالبعير وإن وجد ثمن الدار أو البعير من مال المشتري كان له أخذه وعليه تسليم ما باعه إليه إذا أخذ ثمنه فعلى هذا الباب كله وقياسه في النكاح والبيع وغير ذلك ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وكان الرجل يعلم أنهما كاذبان وفرق القاضي بينهما وسعه أن يصيم إذا قدر وإن كانت تعلم أنهما كاذبان لم يسعها الامتناع منه وتستبرج به ثلاثاً تعد زانية وإن كانت تسك ولا تدرى أصداقاً أم كذبا لم يسعها ترك الزوج الذي شهدا عليه أن يصيبها وأحبب لها الوقوف عن النكاح وإن صدقتهما جاز لها أن تسكح والله وليها ما العالم بصدقهما وكذبهما ولو اختصم رجلان في شيء فحكم القاضي لأحدهما فكان يعلم أن القاضي أخطأ لم يسعه أخذ ما حكم به له بعد علمه بخطئه وإن كان ممن يشك ذلك علمه أحببت أن يقف حتى يسأل فإن رأه أصاب أخذه وإن كان الأمر مشكلاً في قضائه فالورع أن يقف لأن تركه وهوله خير من أخذه وليس له والمقضي عليه بعمل المقضي له أن علم أن القاضي أخطأ عليه وسعه حبسه وإن أشكل عليه أحببت له أن لا يحبسه ولا يسعه حبسه حتى يعلم أن القاضي أخطأ عليه فعلى هذا الباب كله وقياسه

حديثنا أخذوا به عن رسول الله إلى الجبل إذا جهله وقالوا كان عليه أن يتعلم وإلى البدعة إذا عرفه فتركه وهكذا كل أهل بلد فيها علم فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلها مجتمعة على عيب من خالف الحديث المنفرد ولم يكن في تنبئ الحديث المنفرد حجة إلا ما وصفت من هذا كان تنبئه من أقوى حجة في طريق الخاصة لتتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها وقلت له سمعت من أهل الكلام من يسرف ويحتج في عيب من خالفه منكم بأن يأخذ من خالفه منكم بحديث ويترك مثله لأن ذلك عنده داخل في معناه وذلك كما قال فقال هذا كما وصفت والحجة بهذا ثالثة لكل من صحح الأخذ بالحديث ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً ولكن من أصحبا من ذهب إلى شيء من التأويل فما الجنب عليه قلت فسند كرم من التأويل

وعندما مثل أن يشهد رجلان أن فلانا توفي وأوصى له بألف ويحسد الوارث فإن صدقهما وسعه أخذها وإن كذبهم مالم يسعه أخذها وإن شك أحبت له الوقوف وفي مثل هذا أن يشهد له رجلان أن فلانا قد فقه صدقه ما وسعه أن يحده وإن كذبهم مالم يسعه أن يحده وإن شك أحبت له أن يقف وحاله فيما عاب عنه من كل ما شهد به هكذا ولو أقر له رجل بحق لا يعرفه ثم قال من حث فإن صدقه بأنه مزاح لم يحل له أخذه وإن كذبه وكان صادقا بالقرار الأول عنده وسعه أخذ ما أقر له به وإن شك أحبت له الوقوف فيه

(الخلاص في قضاء القاضي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإلنا بعض الناس في قضاء القاضي فقال قضاؤه محيل الأمور عما هي عليه فلو أن رجلين عمدا أن يشهدا على رجل أنه طلق امرأته وهما يعلمان أنهم ما شهدا به زور ففرق القاضي بينهما وسع أحدهما فيما بينهما وبين الله أن ينكحها (قال الشافعي) ويدخل عليه أن لو شهد له رجلان زور أن فلا تقتل ابنه وهو يعلم أن ابنه لم يقتل أو لم يكن له ابن فحكم له القاضي بالقول أن يقتله ولو شهد له على امرأته أنه تزوجها بولي ودفع إليها المهر وأشهد على النكاح أن يصيبها ولو ولدت له جارية فبجدها فأحلفه القاضي وقضى بابتها جارية له جازله أن يصيبها ولو شهد له على مال رجل ودمه بباطل أن يأخذ ماله ويقتله وقد بلغنا أنه سئل عن أشنع من هذا وأكفر فقال فيه عما ذكرناه أنه يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم حكى لنا عنه أنه يقول في موضع آخر خلاف هذا القول يقول لو علمت امرأته أن زوجها طلقها فبجدها وحلف وقضى القاضي بأن تفر عنه لم يسعها أن يصيبها وكان لها إذا أراد أصابته يقتله وهذا القول بعيد من القول الأول والقول الأول خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يعرفه أهل العلم من المسلمين قال نخالفه صاحبه في الزوجة يشهد الرجلان زور أن زوجها طلقها ففرق الحاكم بينهما فقال لا يحل لأحد الشاهدين أن ينكحها ولا يحل القضاء ما حرم الله قال ثم عاد فقال ولا يحل للزوج أن يصيبها فقبل أن نكره له ذلك لثلاثا بقاء عليه الحد فمن نكره أم لا غير ذلك قال كذلك ولغيره فلما أي غير قال قد حكم القاضي فهو يحل لغيره تزويجها وإذا حل لغيره تزويجها حرم عليه هو أصابته فقبل له أو لبعض من يقول قوله رأيت قوله يحل لغيره تزويجها يعني من جهل أن حكم القاضي إنما كان بشهادة زور فترأى أن حكمه بحق يحل له نكاحها فهو لا يحرم هذا عليه على الظاهر ويحرم عليه أن يعلم بطلان الزوج وكذلك لا يحرم عليه في الظاهر لو نكح امرأته في عدتها وقد قالت له ليست على عدة أم يعني أنه لو علم ما علم الزوج والمرأة أن الشاهدين شهدا بباطل حل له أن ينكحها فهذا الذي عبت على صاحب خلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحفظ عنه في هذا جوابا أبان أكثر مما وصفت

(الحكم بين أهل الكتاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي أحفظ من قول أصحابنا وقياسه أنهم لا يتظرون فيما بين أهل الكتاب ولا يكسفونهم عن شيء من أحكامهم فيما بينهم وأنهم لا يلزمون أنفسهم الحكم بينهم إلا أن يتدارواهم والمسلمون فإن فعلوا فلا يجوز أن يحكم المسلم ولا عليه إلا المسلم فهذا الموضع الذي يلزمون أنفسهم النظر بينهم فيه فإذا نظروا بينهم وبين مسلم حكموا بحكم المسلمين لا خلاف في شيء منه بحال وكذلك لو تدارواهم ومستأمن لا يرضى حكمهم وأهل مله وملة أخرى لا ترضى حكمهم وإن تداعوا إلى حكمنا فإلنا المتنازعون معامتراضين وألحناكم بالخيار إن شاء حكمكم وإن شاء لم يحكمكم وأحب إلينا أن لا يحكمكم فإن أراد الحكم بينهم قال لهم قبل أن ينظر فيه إني إنما أحكم بينكم بحكمي بين المسلمين ولا أجيز بينكم الشهادة بالعدول المسلمين وأحرم بينكم ما يحرم في الإسلام من الربا ونحوه والخمر والخنزير وإذا حكمت في الجنايات حكمت بها على عواقلكم وإذا كانت جنائية

إن شاء الله ما يدل على أن الحجة فيه وبأسلاف فيه سائر سر يقاضه ألف السبق عندنا كان أشبه أن يشبهه ٣ على كل من يسعه ملك من أصحابك لانكم نتم ولكم علم عذاب الناس وبيان العقول وكلته وغيره ممن سلك طريقه فيما تأولوا ورأيتهم غلطوا فيه وغلطوا بوجود شتى أمثل ما حضرنى منها مثلا يدل على ما رواها إن شاء الله ونسأل الله العصمة والتوفيق (قال الشافعي) أبان الله جل ثناؤه خلقه أنه أنزل كتابه بلسان نبيه وهو لسان قومه العرب فخطبهم بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وكانوا يعرفون من معاني كلامهم أنهم يلفظون بالشئ عاما يريدون به العام وعاما يريدون به الخاص ثم دلهم على ما أراد من ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه وأبان لهم أن ما قبلوا عن نبيه فعند جل ثناؤه قبلا وما فرض من طاعة رسوله في غير موضع من كتابه منها من يطع الرسول فقد أطاع الله وقوله فلا وربك

لا يؤمنون حتى يحكموا
فيما شجر بينهم ثم
لا يجردوا في أنفسهم
حرجا مما قضيت ويسلموا
تسليما قال وقد
اختصرت من تمثيل
ما يدل الكتاب على أنه
نزل من الأحكام عاما
أريد به العام وكتبته في
كتاب غير هذا وهو الظاهر
من علم القرآن وكتبت
معه غيره مما أنزل عاما
يراد به الخاص وكتبت
في هذا الكتاب مما نزل
عام الظاهر ما دل الكتاب
على أن الله أراد به الخاص
لابانة الخجة على من تأول
مارأى به مخالفا فيه
طريق من رضىنا مذهبه
من أهل العلم بالكتاب
والسنة من ذلك قال الله
جبل ثناؤه فاذا انسخ
الاشهر الحرم فاقتلوا
المشركين حيث
وجدوهم الآية وقال
وقاتلوهم حتى لا تكون
فتنة ويكون الدين كله
لله فكان ظاهره ج
هذا عاما على كل مشرك
فأنزل الله قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا
باليوم الآخر ولا يحرم
ما حرم الله ورسوله ولا
يدينون دين الحنث من
الذين أوتوا الكتاب حتى

تكون على العاقلة لم يحكم بها الا برضا العاقلة فان رضوا بهذا حكمهم به ان شاءوا وان لم يرضوا لم يحكم فان رضى
بعضهم وامتنع بعض من الرضا لم يحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل ما الخجة في أن لا يحكم
بينهم الخاكم حتى يجتمعوا على الرضا فيكون بالخيار ان شاء حكمهم وان شاء لم يحكم فقلت له قول الله عز وجل
لنبيه فان جازل فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان جازل وجازل كأنها
على المتنازعين لا على بعضهم دون بعض وجعل له الخيار فقال فاحكم بينهم أو أعرض عنهم قال فاننا نزع
أن الخيار منسوخ لقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله فقلت له فاقرا الآية ولا تتبع أهواءهم
واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمعت من
أرضي عليه يقول وأن احكم بينهم ان حكمت على معنى قوله فاحكم بينهم أو أعرض عنهم فقلت مفسرة وهذه جملة
وفي قوله فان تولوا دلالة على أنهم ان تولوا لم يكن عليه الحكم بينهم ولو كان قوله وأن احكم بينهم الزامامنه
للحكم بينهم ألزمهم الحكم متولين لانهم انما تولوا بعد الايمان فاما ما لم يأولوا فلا يقال لهم تولوا وهم المسلمون اذا
لم يأولوا بها كون لم يحكم بينهم الا أنه يتفقد من المسلمين ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم فيغير عليهم وان كان
أهل الذمة دخلا بقول الله عز وجل وأن احكم بينهم في معنى المسلمين انبغى للوالى أن يتفقد منهم ما أقاموا
عليه مما يحرم عليهم وان تولوا عنه زواج على حرام ردهما حتى يفرق بينهما كما يرد زوجين من المسلمين لتوليها
عنه وهما على حرام حتى يفرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والدلالة على ما قال أصحابنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة وبها يهود وبخبر وفلك ووادى القرى وباليمن كانوا في زمان
أبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى أجلاهم وكانوا بالشام والعراق واليمن ولاية عمر بن الخطاب وعثمان
وعلى رضى الله تعالى عنهم ولم يسع لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم بحكم الاربعه يهوديين موادعين تراضيا
بحكمه بينهم ولا لأبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على وهم بشر يتظالمون ويتدارؤون ويختلفون ويحدثون فلولزم
الحكم بينهم لزوم الحكم بين المسلمين تفقد منهم ما يتفقد من المسلمين ولولزم الحكم بينهم اذا جاء الطالب كان
الطالب اذا كان له في حكم المسلمين ما ليس له في حكم حكامه لحأ وبأ المطالب اذا رجا الفرج عند المسلمين ولأوا
في بعض الحالات مجتعيين ان شاء الله تعالى ولو حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد من أئمة
الهدى بعده لحفظ بعض ذلك ان لم يحفظ كله فالدلالة على أن لم يحكموا بما وصفت بينة ان شاء الله تعالى
وقلت له لو كان الأمر كما تقول فكانت إحدى آيتين ناسخة للآخرى ولم تكن دلالة من خبر ولا في الآية
جاز أن يكون قول الله عز وجل فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ناسخا لقوله وأن احكم بينهم وكانت عليها دلالة بما
وصفنا في التنزيل قال فما تحتك في أن لا تجيز بينهم الشهادة المسلمين قلت قول الله عز وجل وان حكمت
فاحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله الذي أنزل على نبيه وقول الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله
والذي أنزل الله حكم الاسلام فحكم الاسلام لا يجوز الا بشهادة العدول المسلمين وقد قال الله وأشهدوا ذوي
عدل منكم وقال تعالى حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فلم يختلف المسلمون أن شرط الله في الشهود المسلمين
الاحرار العدول اذا كانت المعاني في الخصومات التي يتنازع فيها الأدميون معينة وكان فيما تداعوا الدماء
والأموال وغير ذلك لم ينبغ أن يباح ذلك الا بغير شرط الله من البيعة وشرط الله المسلمين (١) أو بسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع من المسلمين ولم يستن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمناه ولا أحد من أصحابه
ولم يجمع المسلمون على اجازة شهادتهم بينهم وقلت له أرايت الكذاب من المسلمين أتجيز شهادته عليهم قال لا
ولا أجيز عليهم من المسلمين الا شهادة العدول التي تجوز على المسلمين فقلت له فقد أخبرنا الله تبارك وتعالى أنهم
بدلوا كتاب الله وكتبوا الكتب بأيديهم وقالوا هذان عند الله ليشترا به ثمننا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم

(١) أى أو الابسة الخ أى انه لا يباح الدم وغيره الا بشهادة من شرط الله الخ أو بسنة رسول الله الخ تأمل

روى أبو إسحاق السبكي قال قال الكذاب من المسلمين على آدميين أخفى الكذب ذنباً من العاقلة الكذب
على أنه تعالى بلا شبهة فأول ما أدركه من المؤمنين خير من المشركين فكيف ترد عنهم شهادة من خير منهم بكتب
وتبليغهم وهم يكرهون الكذب أعظم منه والله أعلم

(الشهادات)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال قال الله تبارك وتعالى لولا جاءوا عليه
بأربعة شهود فأنذرتهم أن يشهدوا فأولئك عند الله هم الكاذبون وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم
والشهودا عليهن أربعة معكم وقال الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
فاجلدوهم ثمانين جلدة أخبرنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعدا قال يا رسول الله أ رأيت أن
وجدت مع امرأتي رجلاً أمته حتى آتت بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي)
رحمته الله تعالى ذلك كذب والسنة يدل على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة والكاتب يدل على أنه لا يجوز
شهادة غيره عدل قال والابجاع يدل على أنه لا يجوز الاثبات عدل حراً بالغ عاقل لما يشهد عليه قال وسواء
أى زماناً كان زنا حراً أو عبداً أو مشركين لأن كلهم زنا ولو شهد أربعة على امرأة الزنا أو على رجل أو عليها
معام ينبغي الحكم أن يقبل الشهادة لأن اسم الزنا يقع على ما دون الجماع حتى يصف الشهود الأربعة الزنا
إذا قالوا رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منه دخول المرد في المكحلة فأنتموه حتى تغيب الحشفة فقد وجب
الحكم ما كان الحد رجلاً أو جلداً وإن قالوا رأينا فرجه على فرجها ولم تثبت أنه دخل فيه فلا حد ويغزر فإن
شهدوا على أن ذلك دخل في دبرها فقد وجب الحد كوجوبه في القبل فإن شهدوا بذلك على امرأة فأنكرت
وقالت أنا عذراء أو رتقا أو ربيها النساء فإن شهد أربعة حرائر عدول على أنها عذراء أو رتقا فلا حد عليها لأنها
لم يزن بها إذا كانت كذلك الزنا الذي يوجب الحد ولا حد عليهم من قبل أنا وإن قبلنا شهادة النساء فيما يزن
على ما يخرن عليه فأنالنا نحدهم بشهادة النساء وقد يكون الزنا فيما دون هذا فإن ذهبنا إلى أن عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (١) فقد قال عمر ذلك فيما بلغنا
وقال ما ذنبهم إن جاء العجز من قبلكم فأخبر أن الصداق يجب بالميس وإن لم يكن أرخت سترا ويجب بارء الستر
وإن لم يكن ميسر وذهب إلى أنها إذا خلعت بينه وبين نفسها فقد وجب لها الصداق وجعل ذلك كالقبض
في البيوع الذي يجب بالنكاح وهو لا غلق عليها باباً أو أرخت سترا أو أقام معها حتى تبلى ثيابها وتلبث سنة ولم يقر
بالإصابة ولم يشهد عليه بها لم يكن عليه حد عند أحد والخديس من الصداق بسبيل الصداق يجب بالعقدة
ولو عقد رجل على امرأة عقدة نكاح ثم مات أو ماتت كان لها الصداق كاملاً وإن لم يرها وليس معنى الصداق
من معنى الحد وبديل قال وإذا شهد أربعة على محسن أنه زنى بذمية هذا المسلم ودفعت الذممة إلى أهل
دينه في قول من لا يحكم عليهم إلا أن يرضوا فأما من قال نحكمهم عليهم رضوا أو لم يرضوا فيحدوا حد هذا إن
كانت كراهة ونفي عام وإن كانت ثيباً فالرجم قال وإذا شهد أربعة على رجل أنه وطئ هذه المرأة
فقال هي امرأتى وقالت ذلك أرفال هي جارية فالقول قولهما ولا يكشفاً في ذلك ولا يحلفان فيه إلا أن
يخبرهما من يعلم غيرهما قال وتثبت عليه الشهادة أو يقران بعد بخلاف ما دعي فلا يجوز إلا ما وصفت
من قبل أن الرجل قد ينكح المرأة بلادغربة وينقل بها إلى غيرها وينكحها بالشاهدين والثلاثة فيغيبون
ويعترفون ويشتري الحاربة بغير بينة وبينة فيغيبون فتكون الناس أمناً على هذا لا يحدون وهم رعمون
أنهم أتوا ما أحل الله تعالى لهم ونحن لا نعلمهم كاذبين ولا يجوز أن نقول يحسد كل من وجدناه يجامع
(١) لعل هذا هو جواب قوله فإن ذهب وغرض الامام إنباء الفرق بين الصداق والحد فلا يقاس أحدهما

بالآخر فتأمل كتبه متحججه

يعتبر من الكذب من المسلمين على آدميين أخفى الكذب ذنباً من العاقلة الكذب
وهم يكرهون الكذب أعظم منه والله أعلم
أمرهم بكتب وتبليغهم وهم يكرهون الكذب أعظم منه والله أعلم
بشأن المشركين من
أهل الكذب حتى
يؤمر أن يقر على أنه
الكاذب يأتين
أمرهم بكتب المشركين
حيث وجدوا حاشي
يشهدوا بالسادة وأن
يتنزلوا من لا تكون
قننة ويكون الدين كله
له من مخالف أهل
الكذب من المشركين
وذلك دلل سمة
رسول الله على قتال
أهل الأوثان حتى
يسلموا وتسلم أهل
الكذب حتى يعطوا
أبواباً فهذا من العام
الذي دل الله على أنه إذا
أراد به الحساس لأن
واحدة من الآيتين
ناجزة الأخرى لأن
لاعتما هما معا رجها
باب كان كل أهل
المشرك صنفين صنف
أهل الكذب وصنف
غير أهل الكذب وليذا
في التمران فظاهر في
السنة مثل هذا قال
والشيخ من القرآن
أمرهم بكتب الله من بعد
أمرهم بكتب الله من بعد

القبلة قال فلنوا
قبلة ترضاها و
سيعول السفهاء
الناس ما ولاهم
قبلتهم التي كانوا
وأشبه له كثيرة في غير
موضع قال ولا ينسخ
كتاب الله الا كتابه لقول
الله ما ننسخ من آية
أو ننسها نأت بخير منها
أرمله أو قوله وإذا
بدلنا آية مكان آية والله
أعلم بما ينزل قالوا انما
أنت مفتر فأبان أن نسخ
القرآن لا يكون الا
بقرآن مثله وأبان الله
جل ثناؤه أنه فرض على
رسوله اتباع أمره فقال
اتبع ما أوحى إليك من
ربك وشهد له باتباعه
فقال جل ثناؤه وانك
لتهدي الى صراط
مستقيم صراط الله
فأعلم الله خلقه أنه
يهديهم الى صراطه قال
فقام سنة رسول الله
مع كتاب الله جل ثناؤه
مقام البيان عن الله عدد
فرضه كيان ما أراد
أنزل عاما ألعام أراد
أو الخاص وما أنزل
فرضا وأدبا وأباحة
وارشاد الآن شيأ من
سنة رسول الله يخالف

الا أن يقيم بينة على نكاح أو شراء وقد يأخذ الفاسق الفاسقة فيقول هذه امرأتى وهذه جاريتى فان كنت
أدرا عن الفاسق بأن يقول جيرانه رأيتاه يدعى أنها زوجته وتقر بذلك ولا يعلمون أصل نكاح درأت عن
الصالح الفاضل يقول هذه جاريتى لانه قد يشتريها بغير بينة ويقول هذه امرأتى على أحد هذه الوجوه ثم
كان أولى أن يقبل قوله من الفاسق وكل لا يحد اذا ادعى ما وصفت والناس لا يحدون الا باقرارهم أو بينة
تشهد عليهم بالفعل وأن الفعل محرم فأما بغير ذلك فلا يحد قال وهكذا لو وجدت ماملا فادعت تزويجا
أو اكرها لم يحد فون ذهب ذاعب في الحامل خاصة الى أن يقول قال عمر بن الخطاب الرجيم في كتاب الله عز
وجل حق على من زنا اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف فان مذهب عمر فيه بالبيان عنه بالخبر أنه
يرجم بالحبل اذا كان مع الحبل اقرارا بالزنا أو غير ادعاء نكاح أو شبهة يدبرها الحلد

(باب اجازة شهادة المحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتقبل شهادة المحدودين في القذف وفي جميع المعاصي اذا اتابوا فأما من أتى
محرم ما حد فيه فلا تقبل شهادته الا بعدة أشهر يختبر فيها بالانتقال من الحال السيئة الى الحال الحسنة والعفاف
عن الذنب الذي أتى وأما من قذف محصنة على موضع الشتم وغيره من غير مواضع الشهادات فلا تقبل
شهادته حتى يختبر هذه المدة في الانتقال الى أحسن الحال والكف عن القذف وأما من حد في أنه شهد
على رجل بالزنا فلم تتم الشهادة فان كان عدلا يوم شهد فساعة يقول قد تاب وكذب نفسه تقبل شهادته
مكانه لا ناوان حددناه حد القاذف فلم يكن في معاني القذف الا ترى أنهم انا كانوا أربعة لم يحدوهم ولو كانوا
أربعة شاتين حددناهم والخبرة في قبول شهادة القاذف أن الله عز وجل أمر بضربه وأمر أن لا تقبل
شهادته وسماه فاسقا ثم استثنى له الا أن يتوب والاستثناء في سياق الكلام على أول الكلام وأخره في جميع
ما يذهب اليه أهل الفقه الا أن يفرق بين ذلك خبر وليس عندهم من زعم أنه لا تقبل شهادته وأن الشيا له انما
هي على طرح اسم الفسق عنه خبر الا عن شريح وهشيم والخلفون شريح الراي أنفسهم وقد كلني بعضهم
فكان من يجته أن قال ان بابكره قال لرجل أراد أن يستشهده واستشهد غيري فان المسلمين فسقوني فقلت
له لو لم تكن عليك حجة الا هذه كنت قد أحسنت الاحتجاج على نفسك قال وكيف قلت أرايت بابكره
هل تاب من تلك الشهادة التي حد بها قال فان قلت نعم قلت فلم يطرح المسلمون عنه اسم الفسق فأى شيء
استثنى له بالتوبة قال فان قلنا لم يتب قلت فمتن لا يتخالف في أن من لم يتب لم تقبل شهادته قال فماتوبته
اذا كان حسن الحال قلت ا كذابه لنفسه كما قال صاحبكم الشعبي قال فهل في هذا خبر قلت ما محتاج
مع القرآن الى خبر ولا مع القياس اذا كنت تقبل شهادة الزاني والقاتل والمحدود في النحر اذا تاب وشهادة
الزنديق اذا تاب والمشرع اذا أسلم وقاطع الطريق والمقطوع اليد والرجل اذا تاب لا تقبل شهادة شاهد الزنا فلم
تتم الشهادة ففعل قاذفا قال فهل عندك أثر قلت نعم أخبرنا سفيان أنه سمع الزهري يقول زعم أهل
العراق أن شهادة القاذف لا تجوز وأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى
عنه قال لا يبي بكرة تب تقبل شهادته وان تب قبلت شهادته قال سفيان فذهب على حفظي الذي سماه
الزهري فسألت من حضرني فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب قال الشافعي رحمه الله تعالى فقلت
لسفيان فهو سعيد قال نعم الا أني شككت فيه فلما أخبرني لم أشك ولم أثبت عن الزهري حفظا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني عن ابن عباس أنه كان يجيز شهادة القاذف اذا تاب وسئل الشعبي عن
القاذف فقال أيقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح في القاذف اذا تاب
قبلت شهادته وقال كلنا يقول عطاء وطاوس ومجاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاذف قبل أن
يحد مثله حين يحد لا تقبل شهادته حتى يتوب كما وصفت بل هو قبل أن يحد شر حال منه حين يحد لان

الحدود كفارات لتتوب فهو بعد ما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه فلا أرد شهادته في خيره عليه
وأجيز شافي سر حاله وتمام دهره ما يلائم له فلا أقبل يا حبيبي ما يقتل عنها وهذا القاذف فأما الشاهد
بأننا نأخذها كقدر بحرنا كبحرنا وشبهه ذلك كذا كذا لا يبرم شهادته كذب نفسه قبلت شهادته مكانه
لأنه ليس في معاني القذف

(باب شهادة الأعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا رأى الرجل فأثبت وهو بصير ثم شهد وهو أعمى قبلت شهادته لأن الشهادة
انما وقعت وهو بصير لأنه بين وهو أعمى عن شيء وهو بصير ولا علة في رد شهادته فإذا شهد وهو أعمى على شيء
قال آية الله كما ثبت كل شيء بالصوت أو بالحس فلا تجوز شهادة لأن الصوت يشبه الصوت والحس يشبه الحس
فإن قال قائل فالأعمى يلاعن امرأته فأجل انما حاد الله في القذف غير الأزواج إذا لم يأت بأربعة شهود
فإذا جاءهم خرجوا من الحد وحبس الأزواج إلا بأن يخرجوا بالالتصان ففرق بين الأزواج والأجنبيين في هذا
المعنى وجمع بينهم في أن يحدوا معاً لأنهم يأتون شراً لا يأتون بالالتصان أو يئسوا وسواء قال الزوج رأيت
امرأتى ترى أو لم يقله كسواء أن يقول الأجنبيون رأينا شاترى أو حى زانية لافرق بين ذلك فأما إصابة الأعمى
أعلمه بجاريته فذلك أمر لا يشبه الشهادات لأن الأعمى وإن لم يعرف امرأته معرفة البصير فقد يعرفها معرفة
يكفي بها وتعرفه حتى معرفة البصير وقد يصيب البصير امرأته في الظامة على معنى معرفة من سمعها وحسها
ولا يجوز له أن يشهد على أحد في الظامة على معرفة المحسة والمنجوع وقد يوجد من شهادة الأعمى بدل لأن أكثر
الناس غير عرى فإذا أبطلنا شهادته في نفسه فحين لم يدخل عليه ضرر أو ليس على أحد ضرر غيره وعلم به
ضرر ورده نفسه فيه ومضطر إلى الجماع الذي يحل لأنه لا يجحد أكثر من هذا ولا يصبر أبداً وليس بمضطر إلى
الشهادة ولا غيره مضطر إلى شهادته وهو يحل له في ضرر ورده نفسه ما لا يحل لغيره في ضرر ورده ألا ترى أنه
يجوز له في ضرر ورده الميتة ولو حجه من لا ضرر ورده كضرر ورده لم يحل له الميتة ألا ترى أنه يجوز له اجتهاده
في نفسه ولا يجوز له اجتهاده في غيره من أهل زمانه فأما عائشة ومن روى عنها الحديث فالحديث انما قبل
على صدق الخبر وعلى الأغلب على القلب وليس من الشهادات بسبيل ألا ترى أننا قبل في الحديث حديثي
فلان عن فلان بن فلان ولا نقبل في الشهادة حديثي فلان عن فلان حتى يقول أشهد لسمعت فلانا ونقبل
حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادتها وحدها على شيء ونقبل حديث العبد الصادق
ولا نقبل شهادته ونرد حديث العدل إذا لم يضبط الحديث ونقبل شهادته فيما يعرف فالحديث غير الشهادة

(باب شهادة الراد والراد والوالد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عليه لا تجوز شهادة الراد والوالد والابن بنيه ولا ابنته وإن تسفلوا ولا
أبائهم وإن بعدوا لأنه من آباءه وانما شهد شيء شرمته وإن بنيه منه فكأنه شهد لبعضه وهذا ما لا أعرف
فيه خلافاً ويجوز بهد شهادته لكل من لبس منه من أخ وذو رحم وزوجة لاني لا أجد في الزوجة ولا في الأخ
علة أرد بها شهادته خبراً ولا قياساً ولا معقولاً ولا في لو رددت شهادته لزوجه لأنه قد رثها وترثه في حال رددت
شهادته لمولاه من أسفل إذا لم يكن له ولد لأنه قد رثه في حال ورددت شهادته لعصبته وإن كان بنيه وبينهم
مائة أب ولست أجده على مال امرأته ولا على مالها فيكون يحجر إلى نفسه بشهادته ولا يرفع عنها وهكذا
أجد في أخيه ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابة رددتها لابن عمه لأنه ابن جده الأدنى ورددتها لابن جده الذي
يليه ورددتها لابن الجد الذي فوق ذلك حتى أرد على مائة أب أراً أكثر قال ولو شهد أخوان لأخ يحق

كسب الله في حال لأن
الله جل ثناؤه قد أعلم
خلقه أن رسوله صلى
إلى صراط مستقيم
صراط الله ولا أن شياً
من سائر رسول الله ناسخ
لكتاب الله لأنه قد أعلم
خلقه أنه انما ينسخ
القرآن بقراءته مثله
والسنة تبع للقرآن
وقد اختصرت من إبانة
السنة عن كتاب الله
بعض ما حضرني مما
يدل على ما في مثل
معنا ان شاء الله قال
الله جل ثناؤه ان الصلاة
كانت على المؤمنين كتاباً
موقوتة فدل رسول الله
على عدد الصلاة ومواقعها
والعمل بها او فيها ودل
على أنها على العامة
الاحرار والمماليك من
الرجال والنساء الا
الحيض فأبان منها
المعاني التي وصفت
وأنها مرفوعة عن
الحيض وقال الله جل
ثناؤه اذا قمتم إلى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم
وأيديكم إلى المرافق
وأرجلكم إلى الكعبين
على أن على كل قائم
إلى الصلاة الوضوء فدل
رسول الله على أن فرض
الوضوء على القائم إلى

أو شهد عليه أحد بحق فزجأه قببات شهادتهم ما ولو رددتهم في إحدى الخالين لرددتهما في الأخرى قال وكذلك لو شهدوا له وهو ملوك أنه أعتق وكذلك لو جرحوا شاهدين شهدا عليه بحد قبلتهم لأن أصل الشهادة أن تكون مقبولة أو مردودة فإذا كانت مقبولة لا لاخ قبلت في كل شيء فان قال قائل فقد يجزى عن اليمين أنهم الميراث اذا صار حرا قيل له أفرايت ان كان له ولد أحرار أو رأيت ان كان ابن عم بعيد النسب قد يرثونه ان مات ولا ولده أو رأيت ان كان رجل من أهل العشيرة مترابطة النسب أترد شهادتهم له في الحد يدفعونه بجرح من شهدوا على جرحه من شهد عليه أو بعتقه فان قال نعم قيل أفرايت ان كانوا حلفاء فكانوا يعيرون بما أصاب حليفهم أو كانوا أصهارا فكانوا يعيرون بما أصاب صهرهم وان بعد صهره وكان من عشيرة صهرهم الأدنى أو رأيت ان كانوا أهل صناعة واحدة يعاونون معا ويمدحون معان علم أو غيره فلو ردد شهادتهم لم يخل الناس من أن يكون هذا ففهم وان أجازها في هذا فقد أجازها وفيها العلة التي أبطلها بها قال ولا تجوز شهادة أحد غير الأحرار المسلمين البالغين العدول

((شهادة الغلام والعبد والكافر))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الغلام قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم لرجل بشهادة فليس للقاضي أن يجيزها ولا عليه أن يسمعها أو يسمعها منه تكلف فإذا بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وكانوا عدولا فشهدوا بها قبلت شهادتهم لأنهم نردوها في العبد والصبي بعتقه في أعمالهما ولا كذبهم ما ولا بحال سيئته في أنفسهما ولا انتقلا عنهما وهما بحالهما ما قبلناهما انما رددناها لأنهما ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بأجازة شهادتهم ألا ترى أن شهادتهم ما وسكتها ما في حالهما تلك سواء وأنا لا نسأل عن عدلها ما ولو عرفنا عدلها ما كان مثل جرحهما ما في أن لا تقبل شهادتهما في أن هذا لم يبلغ وأن هذا مملوك وفي الكافر وان كان ما مونا على شهادة الزور في أنه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معا وكانوا كمن لم يشهد إلا في تلك الحال فأما الحر المسلم البالغ ترد شهادته في الشيء ثم تحسن حاله فيشهد بها فلا نقبلها لأننا قد حكمنا بإبطالها لأنه كان عندنا حين شهد في معنى الشهود الذين يقطع بشهادتهم حتى اختبرنا أنه مجروح فيه ما يعمل شيء أو كذب فاختر فرددنا شهادته فلا نجيزها وليس هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر أولئك كانوا عدولا أو غير عدول ففهم علة أنهم ليسوا من الشرط وهذا من الشرط إلا بأن يختبر عمله أو قوله والله تعالى الموفق

((شهادة النساء))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز من شهادتهن شيء وان كثرن الاو معهن رجل شاهد ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعدا ولا نجيز اثنتين ويحلف معهما لا بشرط الله عز وجل الذي أجازها فيه مع شاهد يشهد بعقل شهادتهم ما لغيره قال الله عز وجل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فأما رجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب الإيمن مع الشاهد والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فانهم يجوزون فيه منفردات ولا يجوز منهن أقل من أربع اذا انفردن قياسا على حكم الله تبارك وتعالى فيهن لأنه جعل اثنتين تقومان مع رجل مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين أو شاهدا وامرأتين فان انفردن فقام شاهدين أربع وهكذا كان عطاء يقول أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الكلاب ولا الوصية ولا ماعدا ما وصفت من المال وما لا يطاع عليه الرجال من النساء أقل من

الصلاة في حال دون حال لانه صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد وقد قام الى كل واحدة منهن وذهب أهل العلم بالقرآن الى أنها على القائمين من النوم ودل رسول الله على أشياء توجب الوضوء على من قام الى الصلاة وذكر الله غسل القدمين فسخ رسول الله على الخفسين فدل على أن الغسل على القدمين على بعض المتوضئين دون بعض وقال الله جل ثناؤه لمن يخدم من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فكان ظاهرا مخرج الآية بالزكاة عاما يراد به الخاص بدلالة سنة رسول الله على أن من أموالهم ما ليس فيه زكاة وأن منها ما فيه الزكاة ما لا يجب فيه الزكاة حتى يبلغ وزنا أو كيلا أو عددا وإذا بلغه كانت فيه الزكاة ثم دل على أن من الزكاة شيئا يؤخذ بعدد شيئا يؤخذ بكيل شيئا يؤخذ بوزن وأن منها ما زكاته نجس

أخذوا كفارات لذنوب فهو بعد ما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه فلا أورد شهادته في خير حاله وأجيز شافي نرحاله راءه رددتها بأعلانه ما لا يحل له فلا أقبلها حتى يتقبل عنها وهذا القاذف فأما الشاهد بأمرنا عند الحاكم فلا يجوز الحاكم لمجابهة أو شبهة فإذا كان عدلا يوم شهدتم أ كذب نفسه قبلت شهادته مكانه لا زل ليس في معاني القذف

(باب شهادة الاعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا رأى الرجل فأثبت وهو بصير ثم شهد وهو أعمى قبلت شهادته لان الشهادة انما وقعت وهو بصير الا أنه بين وهو أعمى عن شيء وهو بصير ولا علة في رد شهادته فإذا شهد وهو أعمى على شيء قال أمته كما ثبت كل شيء بالصوت أو بالحس فلا يجوز شهادة لان الصوت يشبه الصوت والحس يشبه الحس فان قال قائل فالأعمى يلاعن امرأته فأجل انما حشد الله في القذف غير الأزواج اذا لم يأتوا بأربعة شهداء فإذا جأؤا بهم خرجوا من الحد وحده لا زواج الا بان يخرجوا بالالة معان ففرق بين الأزواج والأجنبيين في هذا المعنى وجمع بينهم في أن يحدوا مع الديات هؤلاء بينة وهو لا بالالة معان أو بينة وسواء قال الزوج رأيته امرأتى ترى أو لم يقله كما سوا. أن يقولوا لا يجنبون رأينا ما ترضى أو هي زانية لا فرق بين ذلك فأما اصابه الأعمى أهله وجاريتة فذلك أمر لا يشبه الشهادات لان الأعمى وان لم يعرف امرأته معرفة البصير فقد يعرفها معرفة يمكن في بها وتعرفه حتى معرفة البصير وقد يصيب البصير امرأته في الظلمة على معنى معرفة منتهجها ومحسنتها ولا يجوز له أن يشهد على أحد في الظلمة على معرفة المجسمة والمنجوع وقد يوجب من شهادة الأعمى بذلك أن أكثر الناس غير أعمى فإذا أبطلنا شهادته في نفسه فحين لم ندخل عليه ضرر أو ليس على أحد ضرر وغيره وعليه ضرر ونفسه فهو مضطر الى الجماع الذي يحل له لا لا يجحد أكثر من هذا ولا يصبر أبدا وليس مضطرا الى الشهادة ولا غير مضطر الى شهادته وهو يحل له في ضرر ورته لنفسه ما لا يحل لغيره في ضرر ورته ألا ترى أنه يجوز له في ضرر ورته الميتة ولو صحبه من لا ضرر ورته كضرر ورته لم تحل له الميتة ألا ترى أنه يجوز له اجتهاده في نفسه ولا يجوز له اجتهاده في غيره من أهل زمانه فأما عائشة ومن روى عنهم الحديث فالحديث انما قبل على صدق الخبر وعلى الاغلب على القلب وليس من الشهادات بسبيل ألا ترى أننا قبل في الحديث حديثي فلان عن فلان بن فلان ولا نقبل في الشهادة حديثي فلان عن فلان حتى يقول أشهد لسمعت فلانا ونقبل حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادتها وحدها على شيء ونقبل حديث العبد الصادق ولا نقبل شهادته ونزد حديث العدل اذا لم يضبط الحديث ونقبل شهادته فيما يعرف فالحديث غير الشهادة

(باب شهادة الوالد والوالدة والولد والوالدة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عليه لا يجوز شهادة الوالد والوالدة والابن بنيه والابن بناته وان تسفلوا ولا لآبائه وان بعدوا لانه من آبائه وانما شهد بشيء هو منه وان بنيه منه فكذا نه شهد لبعضه وهذا مما لا أعرف فيه خلافا ويجوز بعد شهادته لكل من ليس منه من أخ وذو رحم وزوجة لاني لا أجحد في الزوجة ولا في الاخ علة أربها شهادته خبرا ولا قياسا ولا معقولا وانى لو رددت شهادته لزوجته لانه قد يرثها ورثته في حال رددت شهادته لم ير له من أسفل اذا لم يكن له ولد لانه قد يرثه في حال ورددت شهادته لعصبته وان كان بينه وبينهم مائة أب وليست أجده عال مال امرأته ولا تملك ماله فيكون يجر الى نفسه بشهادته ولا يدفع عنها وهكذا أجده في أخيه ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابة رددتها لابن عمه لانه ابن جده الأدنى ورددتها لابن جده الذي يليه ورددتها لابن الجد الذي فوق ذلك حتى أرددنا على مائة أب أو أكثر قال ولو شهد أخوان لأخ بحق

كذب الله في حل لأن الله جل ثناؤه قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي الى صراط مستقيم صراط الله ولا أن شيئا من منزلة رسول الله ناسخ لكتاب الله لانه قد أعلم خلقه أنه انما ينسخ القرآن بقرآن مثله والسنة تبع القرآن وقد اختصرت من ابانة السنة عن كتاب الله بعض ما حضر في ما يدل على ما في مثل معناه ان شاء الله قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فدل رسول الله على عدد الصلاة ومواقفها والعمل بها وفيها ودل على أنها على العامة الاحرار والمساكين من الرجال والنساء الا الحميم فابان منها المعاني التي وصفت وأنما مرفوعة عن الحميم وقار الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاتمسكوا وجوهكم وأيديكم الآيات وكان ظاهرا يخرج الآيات على أن على كل قائم الى الصلاة الوضوء فدل رسول الله على أن فرض الوضوء على القائم الى

الشهادة عليه أحد بحق فخره قبلت شهادتهم وأولورددتهم في إحدى الخالين لرددتهم في الأخرى قال وكذلك لو شهدوا له وهو أولك أنه أعنتق وكذلك لو جرحوا شاهدين شهدا عليه بمحمد قبلتهم لأن أصل الشهادة أن تكون مقبولة أو مردودة فإذا كانت مقبولة لا لاخ قبلت في كل شيء فإن قال قائل فقد يجزىون إلى أنفسهم الميراث إذا صاروا قبل له أفرايت أن كان له ولد أحرار أو رأيت أن كان ابن عم بعيد النسب قد يرثونه إن مات ولا ولده أو رأيت أن كان رجل من أهل العشيرة متراخي النسب أترد شهادتهم له في الحد يدفعونه بجرح من شهدوا على جرحه من شهد عليه أو بعتقه فإن قال نعم قيل أفرايت أن كانوا حلفاء فكانوا يعيرون بما أصاب حلفهم أو كانوا أصهارا فكانوا يعيرون بما أصاب صهرهم وإن بعد صهره وكان من عشيرة صهرهم الأدنى أو رأيت أن كانوا أهل صناعة واحدة يعاونون معا ويمدحون معان علم أو غيره فإن رد شهادتهم لم يخل الناس من أن يكون هذا فهم وإن أجازها في هذا فقد أجازها وفيها العلة التي أبطلها بها قال ولا تجوز شهادة أحد غير الأحرار المسلمين البالغين العدول

(شهادة الغلام والعبد والكافر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الغلام قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم لرجل بشهادة فليس للقاضي أن يجيزها ولا عليه أن يسمعه أو يسماعها منه تكلف فإذا بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وكانوا عدولا فشهدوا به قبلت شهادتهم لأنهم تردوا في العبد والصبي بعلة منخطف في أعمالهما ولا كذبهم ما ولا بحال سيئة في أنفسهم ما ولا انتقلا عنهما وهما بحالهما ما قبلناهما انما ردناهما لأنهم ما ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بأجازة شهادتهم ألا ترى أن شهادتهم ما وسكتاها في حالهما تلك سواء وأما لا تسأل عن عدلهما ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهم في أن هذا لم يبلغ وأن هذا مملوك وفي الكافر وإن كان ما مؤنعا على شهادة الزور في أنه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معا وكانوا كمن لم يشهدوا في تلك الحال فأما الحر المسلم البالغ ترد شهادته في الشيء ثم تحسن حاله فبشهادته فلا نقبلها لأننا قد حكمنا بإبطالها لأنه كان عندنا حين شهد في معنى الشهود الذين يقطع شهادتهم حتى اختبرنا أنه مجروح فبما يعمل شيء وكذب واختبر فردنا شهادته فلا يجيزها وليس هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر أولئك كانوا عدولا أو غير عدول ففهم علة أنهم ليسوا من الشرط وهذا من الشرط إلا بأن يختبر عمله أو قوله والله تعالى الموفق

(شهادة النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز من شهادتهن شيء وإن كثرت الأروعهن رجل شاهد ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعدا ولا يجزى اثنتان ويحلف معهما لا بشرط الله عز وجل الذي أجازهما فيه مع شاهد يشهد بعقل شهادتهما ما لا يغيره قال الله عز وجل فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فأما رجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب الدين مع الشاهد والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فانهن يجزىن فيه منفردات ولا يجوز منهن أقل من أربع إذا انفردن قياسا على حكم الله تبارك وتعالى فيهن لأنه جعل اثنتين تقومان مع رجل مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين أو شاهدا وامرأتين فإن انفردن فقمام شاهدين أربع وهكذا كان عطاء يقول أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية ولا ما عدا ما وصفت من المال وما لا يطلع عليه الرجال من النساء أقل من

وعشر ورابع عشر روي
بعدد وقال الله والله على
الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا الآية
فدل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على
مواقيت الحج وما يدخل
بديه وما يخرج منه
وما يعمل فيه بين الدخول
والخروج وقال الله
جبل ثناؤه والسارق
والسارقة فاقطعوا
أيديهم وقال الزانية
والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة
وكان ظاهر مخرج هذا
عاما فدل رسول الله
على أن الله جل
ثناؤه أراد بهذا بعض
السارقين بقوله تقطع
اليدين في ربع دينار
فصاعدا ورجم الحرين
الزانيين الثيبين ولم
يجلد هما فدل السنة
على أن القطع على بعض
السراق دون بعض
والجلد على بعض الزناة
دون بعض فقصديكون
سارقا من غير حرز
فلا يقطع وسارقا لا تبلغ
سرقته ربع دينار
فلا يقطع ويكون
زانيا ينفلا يجلد
مائة فوجب على كل
عالم أن لا يشك أن سنة
رسول الله إذا قامت

شاهدين ولا يجوز في العتق والولاة ويحلف المدعي عليه في الطلاق والحدود والعتاق وكل شيء بغير شاهد
وبشاهد فان نكل رددت اليه على المدعي وأخذت له بحقه وان لم يحلف المدعي لم آخذله شيئا ولا أفرق بين
حكم هذا وبين حكم الأموال

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان القاضي عدلا فأقر رجل بين يديه
(شهادة القاضي) أن يشهد عنده أثبت من أن يشهد عنده كل من يشهد لانه قد يمكن أن يشهد واعنده بزور والاقرار
عنده ليس فيه شك وأما القضاة اليوم فلا أحب أن أتكلّم بهذا كراهية أن أجعل لهم سبيلا إلى أن يجوزوا
على الناس والله تعالى الموفق

(رؤية الهلال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يلزم الامام الناس أن يصوموا الا بشهادة
عدين فأكثر وكذلك لا يفطرون وأحب إلى لو صاموا بشهادة العدل لانهم لا مؤنة عليهم في الصيام ان كان من
رمضان أدّوه وان لم يكن رجوت أن يؤخر وابه ولا أحب لهم هذا في الفطر لان الصوم عمل بر والفطر ترك عمل
أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين رضي الله تعالى عنه
أن شاهد اشهد عند علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال شهر رمضان فصام أحسبه قال وأمر
الناس بالصيام وقال أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان أحسبه «شك الشافعي»
قال الربيع رجع الشافعي بعد فقال لا يصام الا بشاهدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كان على
رضي الله تعالى عنه أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشورة لا على معنى الإلزام والله تعالى أعلم

(شهادة الصبيان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة الصبيان في حال من
الأحوال لانهم ليسوا بمن نرضى من الشهداء وانما أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من نرضى ومن قبلنا
شهادته قبلنا اذ حين يشهد بها في الموقف الذي يشهد بها فيه وبعد وفي كل حال ولا أعرف مكان من
تقبل شهادته قبل أن يعلم ويجرب ويفارق موقفه اذا علمنا أن عقل الشاهد هكذا فنأجاز لنا أن نقبل
شهادته من لا يدري ما لله تبارك وتعالى اسمه عليه في الشهادة وليس عليه فرض فان قال قائل فان ابن الزبير
قبلها قيل فابن عباس ردها والقرآن يدل على أنهم ليسوا بمن نرضى أخبرنا سفيان عن عمرو بن أبي
مليكة عن ابن عباس

(الشهادة على الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الشهادة ولا
يجوز أن يشهد على شهادة الرجل ولا المرأة حيث تجوز الارجلان ولا يجوز أن يشهد على واحد منهما نساء
مع رجل وان كان ذلك في مال لانهم لا يشهدون على أصل المال انما يشهدون على تثبيت شهادة رجل أو امرأة
واذا كان أصل مذهبا نالنا نخير شهادة النساء الا في مال أو فيما لا يراد الرجال لم يجز لنا أن نجيز شهادتهن على
شهادة رجل ولا امرأة

(الشهادة على الجراح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أقام رجل شاهدا على جرح
خطأ أو عدا مما لا قصاص فيه بحال حلف مع شاهده عينا واحدة وكان له الأرض وان كان عدا فيه قصاص
بحال لم يحلف ولم يقبل فيه الا شاهدان ولو أجزنا اليه مع الشاهد في القصاص أجزنا في القتل وأجزنا في
الحدود ووضعناها الموضع الذي لم توضع فيه وسواء كان ذلك في عبد قتله حر أو نصراني قتله حر مسلم أو حر
قال وشهادة النساء فيما كان خطأ من الجراح وفيما كان عدا لا قصاص فيه بحال جائزة مع رجل ولا يجز أن
انفردن ولا يمين لطالب الحق معهن وحدهن (١) فان ذهب ذاهب إلى أن يقول ان القسامة تجب بشاخص في
النفس فيقتل ولي الدم فالقسامة تجب عنده بدعوى المقتول أو القوت من البينة ولا يجوز له إلا أن يزعم أن
الجرح الذي فيه القود مثل النفس فيقتضى فيه بالقسامة ويجعلها أحسن عينا ولا يفرق بينه وبين القسامة

(١) قوله فان ذهب الخ كذا في النسخ وتأمله

هذا المقام مع كتاب الله
في أن الله أحكم فرضه
بكتابه وببين كيف
ما فرض على لسان
نبيه وأبان على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
ما أراد به العام والخاص
كانت كذلك سنته في
كل موضع لا تختلف
وأن قول من قال تعرض
السنة على القرآن فان
وافقت ظاهره والا
استعملنا ظاهر القرآن
وتركنا الحديث جهل
لما وصفت فأبان الله لنا
أن سنن رسوله فرض
علينا بأن تنتهي اليها
لأن لنا معها الامر
شيأ الا التسليم لها واتباعها
ولأنها تعرض على
قياس ولا على شيء غيرها
وأن كل ما سواها من
قول الاكديمين تبع لها
قال فذكرت ما قلت
من هذا لعدد من أهل
العلم بالقرآن والسنة
والآثار واختلاف الناس
والقياس والمعقول
فكلهم قال هذا مذهبا
ومذهب جميع من
رضينا من اقينا وحكي
لنا عنه من أهل العلم
فقلت لأحسن من
خبرت منهم عندي
بحجة وأكبرهم علما

في النفس بحال أو يزعم أن القسامة لا تكون الا في النفس فأصل حكم الله تعالى في الشهادة شاعداً أو شاهداً
وامراً ثان في المال وأصل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا أنه حكم باليمين مع الشاهد في الأموال
والقصاص ايس بحال قال فلا ينبغي الا أن لا يجاز على القصاص الا شاعداً الا أن يقول قائل في الجراح ان
فيها قسامة مثل النفس فاذا أبي من يقول هذا أن يقبل شاعداً وامراًتين ثم يقتص كان ينبغي أن يكون لان
يقبل عينا وشاهداً أشدأه

﴿شهادة الوارث﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا شهد وارث وهو عدل لرجل أن أباه أوصى له بالثلث وجاء آخر بشاهدين
يشهدان له أن أباه أوصى له بالثلث فهو مثل الرجلين يقيم أحدهما شاهدين على الدار بأبائه وقيم الآخر
شاهداً أن أباه لا اختلاف بينهما فمن رأى أن يسوي بين شاهدين في هذا وبين شاهدين أحلف هذا مع
شاهده وجعل الثلث بينهما منصفين ومن لم يرد ذلك لان الشهادة لم تتم حتى يكون المشهود له مستغنياً عن أن
يحلف جعل الثلث لصاحب الشاهدين وأبطل شهادة الوارث اذا كان وحده ولو كان معه وارث آخر
تجوز شهادته أو أجنبي كان الثلث بينهما منصفين في القولين معا قال ولو أن الوارث شهد أن أباه رجع عن
وصيته للمشهود له وصيره الى هذا الآخر حلف مع شاهده وكان الثلث له وهذا يخالف المسئلة الأولى لأنهما
في المسئلة الأولى مختلفان وهذا يثبت ما يثبت أن أباه رجع فيه قال ولو مات رجل وترك بنين
عدداً فاقسموا أولم يقتسموا ثم شهد أحد الورثة لرجل أن أباه أوصى له بالثلث فان كان عدلاً حلف مع
شاهده وأخذ الثلث من أيديهم جميعاً وان كان غير عدل أخذ ثلث ما في يديه ولم يأخذ من الآخرين شيئاً
وأحلفوا له وهكذا لو كان الشاهد امرأتين من الورثة أو عشرين من الورثة لا رجل معهن أخذ ثلث ما في
أيديهن ولم تجز شهادتهن على غيرهن ممن لم يقر ولم يحلف المشهود له مع شهادتهن قال ولو كان الميت
ترك ألقاً نقداً وألقاً ديناً على أحد الوارثين فشهد الذي عليه الدين لرجل أنه أوصى له بالثلث فان كان عدلاً
أعطاه ثلث الألف التي عليه لانها من ميراث الميت وأعطى الآخر ثلث الألف التي أخذها حلف (١) وان
كان مفلساً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الوارث بدين على أبيه ثم أقر عليه بدين بعده فسواء
الاقرار الأول والاقرار الآخر لان الوارث لا يعد وأن يكون اقراره على أبيه يلزمه فيما صار في يديه من ميراث
أبيه كما يلزمه ما أقر به في مال نفسه وهو لو أقر اليوم لرجل عليه بدين وغداً لا خسر لزمه ذلك كله ويتحاصن
في ماله أو يكون اقراره ساقطاً لانه لم يقر على نفسه فلا يلزمه واحد منهما وهذا مما لا يقوله أحد علمته بل هما
لازمان معا ولو كان معه وارث وكان عدلاً حلف مع شاهدهما ولو لم يكن عدلاً كانت المسئلة الأولى
ويلزمه ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره قال واذا مات رجل وترك وارثاً أو ورثة فأقر أحد الورثة في
عبد تركه الميت أنه لرجل بعينه ثم عاد بعد فقال بل هو لهذا الآخر فهو للأول وليس للآخر فيه شيء ولا غرم
على الوارث قال وكذلك لو وصل الكلام فقال هو لهذا بل هو لهذا كان للأول منهما وذلك أنه حينئذ
كالمقر في مال غيره فلا يصدق على ابطال اقراره قطعه لا خسر بأن يخرج به الى آخر وليس في معنى الشاهد
الذي شهد بما لا يعلل لرجل ثم يرجع قبل الحكم فيشهد به لا خسر قال واذا مات الميت وترك ابنين فشهد
أحدهما لرجل بدين فان كان ممن تجوز شهادته أخذ الدين من رأس المال مما في يدي الوارثين جميعاً اذا
حلف المشهود له وان كان ممن لا تجوز شهادته أخذ من يدي الشاهد له من دينه بقدر ما كان يأخذ منه
لو جازت شهادته لان موجودا في شهادته أنه انما له في يدي المقر حق وفي يدي الجاحد حق فأعطيته من المقر

(١) أي وإن كان الآخر مفلساً لان عين مال الميت عنده وقد استحق الموصى له منها ثلثها تأمل

ولم أعنه من المباحدين ليس هذا كخبرك من مال الميت ذلك كالم يترك الأثرى أنه لو ترك ألفين فهلكت
أحداهما وبنت عليه دين أنت أخذت الألف وكذلك لو ترك رجل وصية بالثلث أخذت الألف وكانت
له السكة كذا يترك وتقسيم الورثة ماله سبع أهل الدين وأهل الرصية كل وارث بما صار في يديه حتى يأخذوا
من يديه بقدر ما صار لهم ولو أفلسوا فأعطى أهل الدين دينهم من لم يفسد رجوعه على من أفلس
وهذا الشاهد لا يرجع أبداً على أخيه بشئ إنما هو أقرب قال ولو ترك الميت رجلاً وارثاً واحداً فأقر رجل
أن له هذا العبد بعينه ثم أقرب به بعد ذلك فإقراراً ولا يضمن إلا خرساً وسواء دفع العبد إلى المقر له الأول
أو لم يدفعه لا فرق بينهما ولو زعت أنه إذا دفعه إلى الأول ثم أقرب به إلا خرساً من إلا خرساً العبد لأنه
قد استملكه بدفعه إلى الأول قلت كذا لم يدفعه (١) من قبل أنى إذا خرب إقراره الأول ثم أردت أن أخرج
ذلك من يدى الأول إلى الآخر بأقرار كنت أقدرت في مال غيرى فلا كون ضامناً لذلك وسواء كان
الوارث إذا كان منفرداً بالميراث من تجوز شهادته أو لا تجوز في هذا الباب من قبل أن لا أقبل شهادته في شئ
قد أقرب به رجل وخرج من ملكه إليه قال وهكذا لو أقرب أباً أو وصى لرجل بثلث ماله ثم قال بل أوصى به
له نالم أقبل قوله من قبل أنى قد أزمته أن أخرج من يديه ثلث مال أبيه إليه فإذا أراد إخراجه إلى غيره جعلته
خصماً الذى استحقه أو لا بأقراره فلا أقبل شهادته فيما هو فيه خصمه له قال ولو أقسم الورثة ثم لى
الميت دين أو وصية بشهادة وارث أو غير وارث فذلك كله سواء ويقال للورثة ان تطوعتم أن تؤدوا على
هذا دينه وتثبتون على القسم فذلك وإن أبيت بعنا لهذا فى أحضر ماترك الميت ونقضنا القسم بينكم ولم ينبع
على كل واحد منهم بقدر الدين ولا بقدر الرصية ألا ترى أنه لو ترك داراً وأرضاً وريقاً وثياباً ودرهماً وترك ديناً
أعطينا صاحب الدين من الدراهم الحاضرة ولم نجبه على غائب يباع ولم نبع له مال الميت كله وبعنا له من
مال الميت بقدر دينه أو وصيته

(الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وتجوز الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى فى كل حق للأدمين من مال
أوحد أو قصاص وفى كل حد لله تبارك وتعالى قولاً أو أحدهما أنها تجوز والآخرة لا تجوز من قبل درء الحدود
بالشبهات فمن قال تجوز فشهد شاهدان على رجل بالزنا أو أربعة على شهادة آخرين بالزنا لم تقبل الشهادة حتى
يصفوا زنا واحداً وفى وقت واحد ويثبت الشاهدان على رؤية الزنا وتغيب الفرج فى الفرج وتثبت اليهود
على الشاهدین مثل ذلك ثم يقام عليه الحد قال وهكذا كل شهادة زناً لا يقبلها الحاكم فيحدها حتى يشهدوا
بها على زنا واحد فان شهدوا فأبهمه أو لم يصفوا أنهم أروية واحدة ثم مات أحدهم أو ماتوا أو غاب أحدهم
أو غابوا لم يحدده ولم يحددهم من قبل أنهم لم يثبتوا عليه ما يوجب عليه الحد قال وهكذا لو شهد ثمانية على
أربعة فى هذا القول أقيم عليه الحد قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان ألف
درهم ولم يقل له ما شهد أفليس عليه ما أن يقوم به هذه الشهادة فان قاما به فليس للقاضى أن يحكم بها لأنه
لم يسترعهما الشهادة فيكونانما شهد بحق ثابت عنده وقد يجوز أن يقول أشهد أن فلان عليه ألف درهم
وعداهاها أو من وجه لا يجب لانه غير مأخوذ بها فإذا كان مؤدباً إلى القاضى أو يسترعى من يؤدبها إلى
القاضى لم يكن ليفعل الا وحى عنده واجبة وأحب للقاضى أن لا يقبل هذا منه وإن كان على الصحة حتى
يسأله من أين هى له عليه فان قال بأقراره منه أو يبيع حضرته أو سلف أجازه فان قال هذا ولم يسأله
القاضى كان موضع غمياً ورأيت جازراً من قبل انه انما شهد بها على الصحة قال وان شهد شاهد على شهادة
غيره فعليه أن يؤدبها وليس للقاضى أن يقبلها حتى يكون معه غيره قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول رجل

(١) هذا تعليل لنفى الضمان فتنه

فيما عرفت أو أريت ان
زعمنا من وأنت أن
الحق بغيره في أمر فقول
يبرر زنا زنا تبارك لا قلت
وجئتنا جئت على من
رداؤه حديث واستعمل
فلا حصر القرآن فنقطع
السارق فى كل شئ
لان اسم السرقة يلزمه
وأبطل الرجيم لان الله
يقول الزانية والزانى
فاحلوا كل واحد
منهما مائة جلدة وعلى
من استعمل بعض
الحديث مع حذراً وقال
لا يمسح على الخفین
لان الله قبيد القديسين
بغسل أرمسح وعلى
آخرين من أهل الفقه
أحلوا كل ذى روح لم
ينزل تحريمه فى القرآن
لقول الله قل لا أجد فيها
أوحى الى محمداً على
طاعم يطعمه الآن
يكون ميتة أو دما
مسفوحاً أو لحم خنزير
وقالوا قال بما قلنا من
أصحاب رسول الله من
شوا وأعلم به من أبى
تعلية فخرنا كل ذى
ناب من السباع ينجس من
نقسه عن أبى نعلبة عن
النبي قال نعم هذه نجسنا
وكفى بها نجاسة ولا نجاسة
فى أحد مع رسول الله

بما وصف ذلك من غصب أو بيع أو لم يصف ولم يشهد المقرر فلازم له أن يؤديها وعلى القاضي أن يقبله وذلك أن إقراره على نفسه أصدق الأمور عليه قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان حقاً لم يلزم فلا نالناه لم يقربه وإقراره عليه لا يلزمه ولا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يكون شاهداً عليه والشهادة عليه أن يقوم بها عند الخاك أو يستريحها شاهداً فأمّا أن ينطق بها وهي عنده كالمرح فسمع منه ولا يستريحها فهذا بين أن ما أقربه على غيره ولا يلزم غيره إقراره ولم يكن شاهداً به فيلزم غيره شهادته قال وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قد سرق ما لا لرجل فوصفاً للمال ولم يصفاه من حيث سرقة أو وصفاً من حيث سرقة ولم يصفاه للمال فلا قطع عليه لأنه قد يكون سارقاً لا قطع عليه وذلك أن يختلس أو يسرق من غير حرز أو يسرق أقل من ربع دينار فإن مات الشاهدان أو غابا لم يقطع وإذا ماتا تخلى بعد أن يحلف فاذا غابا حبس حتى يحضرا ويكتب إلى قاضي البلد الذي هما فيه فيقفهما ثم يقبل ذلك من قبل كتاب القاضي في السرقة ومن لم يقبل كتاب القاضي في السرقة لم يكتب وإن كانا ووصفاً السرقة ولم يصفاه الحرز أغرمها السارق ولم يقطع قال وإذا شهد شهود الزنا على الزنا لم يقم الحد حتى يصفوا الزنا كما وصفت فإن فعلوا أو أقیم الحد وان لم يفعلوا حتى غابوا (١) أو ماتوا أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه فإن مات أحدهم خلى سبيله ولا يقيم الحد عليه أبداً حتى يجتمع أربعة يصفون زنا واحد فيجب بمثله الحد أو يحلفه ويخلى ويكون فيما يسأل الإمام الشهود عليه أربى بأمرأة لأنهم قد يعدون الزنا وقع على بهيمة وأما لهم أن يعدوا الاستمنا زناً فلا نجده أبداً حتى يثبتوا الشهادة وبينوا حاله فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا فأثبتوه فقال الرابع رأيت نال منها ولا أدري أغاب ذلك منه في ذلك منها فذهب أكثر المفتين أن يحمد الثلاثة ولا يحمد الرابع ولو كان الرابع قال أشهد أنه زان (٢) ثم قال هذا القول انبغى أن يحمد في قولهم لأنه قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ولم يحدوا وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة فلم يثبتوا ولم يحدوا ولو قالوا رأينا هذه المرأة ثم لم يثبتوا حدوا بالقذف لأنهم قد قد لم يخرجوا بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام أن يلقنه الجسمة وذلك أنه لو جحد قطع ولكن لو ادعت عليه السرقة ولم تقم عليه بينة فكان من أهل الجهالة بالحد إما بأن يكون مسلماً بحضرة سرقة جاءه من بلاد حرب وإيماناً يكون جافياً بادية أهل جفاء لم أر بأساً بأن يعرض له بأن يقول لعله لم يسرق فأمّا أن يقول له اجحد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على سرقة فاختلغا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذه الدار كبش الغلان وقال الآخر بل سرقة من هذه الدار أو شهد بالروية معارفاً للمعاصرة من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عشيّة أو قال أحدهما سرق الكبش وهو أبيض وقال الآخر سرقه وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرن وقال الآخر أجم غير أقرن أو قال أحدهما كان كبشاً وقال الآخر كان نجة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للسروق منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما شئت واحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كبشاً ووصف بكرة وقال الآخر سرق كبشاً ووصف عشيّة فلم يدع السروق إلا كبشاً حلف على أي الكبشين شاء وأخذته أو غنمه أن قال وان ادعى كبشين حلف مع شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يمسكونا وصفاً أن السرقة واحدة واختلفا في صفتهما فهذه سرقتان يحلف مع كل واحد منهما ما يؤخذ قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب خمر اليوم وشاهد آخر أنه شرب خمر أمس لم يحمد من قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا وشهد آخر أن زنى بها في بيت غيره فلا حد على المشهود عليه ومن حد الشهود إذا لم يتوارأ أربعة حددهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلاً اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا يحمد من قبل أنه

ولا في أحدر حديث رسول الله بل حديث مثله عن رسول الله وقد يخفى على العالم رسول الله الشيء من سنته يعمله من ليس مثله في العلم وهؤلاء وأن أخذوا ببعض الحديث فقد سلكوا في ترك تحريم كل ذي ناب من السباع ورك المسح على الخفين طريق من رد الحديث كله لأنهم إذا استعملوا بعض الحديث وتركوا بعضه لا يخالفه عن النبي فقد عطلوا من الحديث ما استعملوا مثله وقلت ولا حجة لهم بتوهين الحديث إذا ذهبوا إلى أنه يخالف ظاهر القرآن وعمومه إذا احتمل القرآن أن يكون خاصاً وقولهم لمن قال بالحديث في المسح وتحريم كل ذي ناب من السباع وغيره إذا كان القرآن تحت إلا أن يكون عاماً يراد به الخاص خالف القرآن ظلم قال نعم قلت ولا تقبل حججهم بأن أنكر على بن أبي طالب رضي الله عنه المسح على الخفين وابن عباس

(١) قوله أو ماتوا لعله مقدم من تأخير والأفلا ماتوا قبل الوصف خلى سبيل المشهود عليه (٢) لعله ثم قالوا تأمل

ليس ثم اثنان يشهدان على قذف واحد وهكذا لو شهدا عليه بالطلاق فقال أحدهما قال لامرأته أمس أنت طالق وقال الآخر قال لها اليوم أنت طالق فلا طلاق من قبل أن طلاق أمس غير طلاق اليوم وشهادتهما على ابتداء القول الذي يقع به الآن الحدا والطلاق أو العتق كشهادتهما على الفعل وليس هذا كما يشهدان عليه بأنه أقرب شيء مضى منه قال ويخلف في كل شيء من هذا إذا أبطلت عنه الشهادة استحلفته ولم يكن عليه شيء قال وهكذا لو قال أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار فدخلتها وقال الآخر أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق إن ركبت الدابة فركبتها لم تطلق امرأته لأن كل واحد منهما يشهد عليه بطلاق غير طلاق الآخر قال وإذا سرق السارق السرقة فشهد عليه أربعة فشهد اثنان أنه ثوب كذا وقيمته كذا وشهد الآخر أن أنه ذلك الثوب بعينه وقيمته كذا فكانت إحدى الشهادتين يجب فيها القطع والأخرى لا يجب بها القطع فلا قطع عليه من قبل أن ندرأ الحدود بالشبهة وهذا أقوى ما يدبرأ به الحدونأخذ بالآقل من القيمتين في الغرم لصاحب السرقة وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان رجل بألف والآخر بألفين من قبل أنه قد يكون لذلك ألف من وجهه وألفان من وجهه وهذا لا يكون إلا عن ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه وليس شهود الزيادة بأولى من شهود النقص وأخلفه مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة اللذين شهدا على أكثر القيمتين قال ومن شهد على رجل بغير الزنا فلم تتم الشهادة فلا حد على الشاهد ولا بأس أن يفرق القاضي بين الشهود إذا خشي عبثهم أو جهلهم عما يشهدون عليه ثم يوقفهم على ما شهدوا عليه وعلى الساعة التي يشهدون فيها وعلى الفعل والقول كيف كان وعلى من حضر ذلك معهم وعلى ما يستدل به على صحة شهادتهم وشهادته من شهد معهم قال وهكذا إذا اتهمهم بالتحامل أو الخيف على المشهود عليه والتحامل لمن يشهدون له أو الخيف له فإن صححو الشهادة قبلها وإن اختلفوا فيها اختلافا يفسد الشهادة ألغها قال وإذا أثبت الشهود الشهادة على أي حذما كان ثم غابوا أو ماتوا قبل أن يعدلوا ثم عدلوا أقيم عليه الحد وهكذا لو كانوا عدولا ثم غابوا قبل أن يقام الحد أقيم وهكذا لو خرسوا أو عموا قال وإذا كان الشهود عدولا أو وعدوا عند الحاكم أطرد المشهود عليه جرحهم وقبلها منه على من كان من الناس لا فرق بين الناس في ذلك لا يترد شهادة أفضل الناس بالعداوة والجر إلى نفسه والدفع عنها ولا تقبل الجرح من الخارج إلا بتفسير ما يجرح به الخارج الجرح وح فان الناس قد يجرحون بالاختلاف والأشياء ويكفر بعضهم بعضا ويضل بعضهم بعضا ويجرحون بالتأويل فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله يجرح كان الخارج فقيها أو غير فقيه لما وصفت من التأويل قال وإذا شهد شهود على رجل بحد ما كان أو حق ما كان فقال المشهود عليه هم عبيد أو بقره فحق على الحاكم أن لا يقبل شهادة أحد منهم حتى يثبت عنده بخبره منه بهم أو بينة تقوم عنده أنهم أحرار بالغون مسلمون عدول فإذا ثبت هذا عنده أخبر المشهود عليه ثم أطرده جرحهم فإن جاء بها قبلها منه وإن لم يأت بها أنفذ عليه ما شهدوا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس من الناس أحد نعله إلا أن يكون قليلا يحض الطاعة والمروءة حتى لا يخلطها بشيء من معصية ولا ترك مروءة ولا يحض المعصية ويترك المروءة حتى لا يخلطها بشيء من الطاعة والمروءة فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة رددت شهادته وكل من كان مقبلا على معصية فها حذوا وحذوا فلا تجوز شهادته وكل من كان منكشفا للكذب مظهره غير مستتر به لم تجز شهادته وكذلك كل من جرح بشهادة زور وإن كان غير كذاب في الشهادات ومن كان انما يظن به الكذب وله مخرج منه لم يلزمه اسم كذاب وكل من تأول فأتى شيئا مستحلا كان فيه حذوا ولم يكن لم ترد شهادته بذلك ألا ترى أن ممن جل عنه الدين ونصب علما في البلدان من قد يستحل المتعة فيفتي بان ينكح الرجل المرأة أو ما بدراهم مسماة وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من يستحل الديار

وعائشة وأبو هريرة وهم أعلم بالحديث وأزعم للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب منه وأحفظ عنه وإن بعضهم ذهب إلى أن المسخ منسوخ بالقرآن وأنه انما كان قبل نزول سورة المائدة وإن لم يزل في الناس الحديث اليوم من يقول ويقولهم قال لا أقبل من هذا شيئا وإن في أحد رديخا عن رسول الله بلا خبر عنه حجة قلت له وانما كانت الخبة في الرد لو أوردوا أن رسول الله مسح ثم قال بعد مسحه لا تمسحوا قال نعم قلت ولا يقبل أن يقال لهم إذا قال قائلهم لم يمسح النبي بعد المائدة فانما قاله بعلم أن المسخ منسوخ قال ولا قلت وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال إن النبي لم يمسح بعد المائدة إذا لم يرد ذلك عن النبي قلت له ويجوز أن ينسخ القرآن السنة إلا أحدث رسول الله سنة تنسخها قال أما هذا فأحب أن تبينه لي قلت أ رأيت لو جاز أن يكون رسول الله سن فلزمه ناسخه ثم نسخ الله

بعشرة ذنابير يدابيد وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من قد تأول فاستحل سفك
الدماء ولا نعلم شيئا أعظم من سفك الدماء بعد الشرك ومنهم من تأول فشرب كل مسكر غير الخمر وعاب على من
حرمه وغيره يحرمه ومنهم من أحل اتیان النساء في أدبارهن وغيره يحرمه ومنهم من أحل بيوعا محرمة عند
غيره فإذا كان هؤلاء مع ما وصفت وما أشبهه أهل ثقة في دينهم وقناعة عند من عرفهم وقد ترك عليهم ما تأولوا
فاخطوا فيه ولم يحرجوا بعظيم الخطا إذا كان منهم على وجه الاستحلال كالجميع أهل الأهواء في هذه المنزلة
فإذا كانوا هكذا فاللاعب بالشر نرج وان كرهنا حاله وبالجام وان كرهنا حاله أخف حالا من هؤلاء بما لا يحصى
ولا يقدر فأما من قام رجل بالجام أو بالشر نرج رددنا بذلك شهادته وكذلك لو قام بغيره فقامر على أن
يعادى إنسانا أو يسابقه أو يناضه وذلك أننا نعلم أحدا من الناس استحل القمار ولا تأوله ولكنه لو جعل فيها
سبقاما ولا كالسبقي في الرمي وفي الخيل قيل له قد أخطأت خطأ فاحشا ولا ترد شهادته بذلك حتى يقيم عليه
بعد ما بين له وذلك أنه لا غفلة في هذا على أحد وأن العامة مجتمعة على أن هذا محرم قال وبائع الخمر مردود
الشهادة (١) لأنه لا فرق بين أحد من المسلمين في أن بيعه محرم فأما من عصر عتبا فباعه عصيرا فهو في الحال التي
باعه فيها أحلال كالغيب يشتره كإيا كل العنب وأحب إلى أن يحسن التوقي فلا يبيعه ممن يراد يتخذ
نجرافان فعل لم أفسح البيع من قبل أنه باعه حلالا وتبعية صاحبه في أحداث الحرم فيه لا تحرم الحلال ولا ترد
شهادته بذلك من قبل أنه قد يعقد رباو يتخذ خلا فإذا كانت الحال التي باعه فيها حلالا لا يحل فيها بيعه وكان
قد يتخذ حلالا وحراما فليس الحرام بأولى به من الحلال بل الحلال أولى به من الحرام وبكل مسلم قال وإذا
شهد الشهود بشي فلم يحكم به الحاكم حتى يحدث للشهود حال ترد بها شهادتهم لم يحكم عليه ولا يحكم عليه
حتى يكونوا عدولا ولا يوم يحكم عليه ولكنه لو حكم بشهادتهم وهم عدول ثم تغيرت حالهم بعد الحكم لم يرد الحكم
لأنه إنما ينظر إلى عدلهم يوم يقطع الحكم بهم قال وإذا شهد الشهود على رجل فادعى جرحهم أجل
في جرحهم بالمصر الذي هو به وما يقاربه فإن جاء بها أو أنفذ عليه الحكم ثم إن جرحهم بعد لم يرد عنه
الحكم وإن جاء ببعض ما يجرحهم مثل أن يأتي بشاهد واستأجل في آخر رأيت أن يضرب له أجلا يوسع
عليه فيه حتى يجرحهم أو يعوزه ذلك فيحكم عليه قال وإذا شهد الرجل بشهادة ثم رجع إلى الحاكم فشد
فيها أو قال قد بان لي أني قد غلطت فيها لم يكن للحاكم أن ينفذها ولا يناله بعقوبة لأن الخطأ موضوع عن بني آدم
فيما هو أعظم من هذا وقال له لقد كنت أحب أن تثبت في الشهادة قبل أن تثبت عليها فإن قال قد غلطت
على المشهود عليه الأول وهو هذا الآخر طرحتا عن الأول ولم أجزها على الآخر لأنه قد أطلعني على أنه قد شهد
فغلط ولكن لم يرجع حتى يعرضي الحكم بها ثم يرجع بعد مضى الحكم لم أورد الحكم وقد مضى وأغرمهم ما إن
كانا شاهدين على قطع دية يد القطوع في أموالهما حاله لانهما قد أخطأ عليه وإن قال اعدنا أن نشهد عليه
ليقطع وقد علمنا أنه سيقطع إذا شهدنا عليه جعلنا للقطوع الخيار إن شاء أن يقطع يديهما فقصا صاوان شاء أن
يأخذ منهما دية يده أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه قال وإذا كان
الراجع شاهدا واحدا بعد مضى الحكم فالقول فيه كالقول في الأول يضمن نصف دية يده وإن عمد قطعت
يده هو فأما إذا أقر بعد شهادة الزور في شيء ليس فيه قصاص فاني أعاقبهم مادون الحد ولا تجوز شهادتهم ما على
شيء بعد حتى يختبرا ويجعل هذا حدا منهم ما يحتاج إلى اختبارهما بعده إذا بينا أنهما أخطأ على من شهدا
عليه فأما لو شهدا ثم قال لا ننفذ شهادتنا فانا قد شككنا فيهما لننفذها وكان له أن ينفذ شهادتهما في غيرها
لأن قولهما ما قد شككنا ليس هو قولهما أخطأنا قال وإذا شهد الشهود رجل بحق في قصاص أو ذنف
أموال أو غيره فأكذب الشهود المشهود له لم يكن له بعد كذا بهم مرة أن يأخذ بشي من ذلك الذي شهدوا
له به وهو أولى بحق نفسه وأحرى أن يبطل الحكم به إذا كذب الشهود وانما له شهدوا وهو على نفسه أصدق

(١) اعلمه لا خلاف أو نحو ذلك تأمل كتبه صحيحه

أن الأولى منسوخة والآخر
 دخل هذا كله وكان
 فيه تعطيل الأحاديث
 قلت وكذلك لا يجوز
 أن يقبل قول من قال
 إن النبي لم مسح على
 الخفين بعد المائدة اذالم
 يرو ذلك خبرا عن النبي
 لأنه انما قاله على علمه
 وقد يعلم غيره أنه مسح
 بعدها ولا يرد عليه قول
 غيره لم يمسح بعدها
 اذ لم يرو عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 لأن هذا الواجواز أن
 يقال لا يقبل أبدا أن
 رسول الله قال شيئا مثل
 هذا الا بان يقال قال
 رسول الله ويجعل
 القول قول صاحبه دون
 قول النبي ولا نجعل في
 قوله حجة وان وافق
 ظاهر القرآن اذالم يعزه
 الى النبي بخبر يخالفه
 قال نعم قلت ان هذا هو
 حازاز أن يقال ان
 النبي انما قال تقطع يد
 السارق في ربع دينار
 فصاعدا ورجم الثيبين
 ثم نزل والسارق والسارقة
 فاقطعوا أيديهما ونزل
 الزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة
 جلدة ففسخ روجه بالجلد
 ودلالة أن لا يقطع الا

ولم يكذب الشهود ولكنهم رجعوا وقد شهدوا له بقضائه شيء منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الرجوع عن الشهادة قربان وذات عهد الشاهدان أو الشهود على رجل بشيء يتلف من يده أو ينال مثل قطع أو جلد أو قصاص في قتل أو جرح أو فعل ذلك به ثم رجعوا فقالوا عهدنا أن ينال ذلك منه بشهادة تنافي بين الجناية عليه ما كان فيه من ذلك قصاص خير بين أن يقتص أو يأخذ العقل وما لم يكن فيه من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعزروا دون الحد ولو قالوا عهدنا الباطل ولم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا وأخذ منهم العقل وكان هذا عداً بسبب الخطأ فيما يقتص منه وما يقتص منه ولو قالوا أخطأنا أو شككنا لم يكن في شيء من هذا عقوبة ولا قصاص وكان عليهم فيه الأرش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهدوا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً ففرق بينهم الحاكيم ثم رجعوا أغرمهم الحاكيم صدقاً مثلها كان دخلها وإن لم يكن دخلها أغرمهم نصف صدقاً مثلها لأنهم حرموها عليه ولم يكن لها قيمة إلا مهر مثلها ولا ألقت إلى ما أعطى قبل أو كثر إنما ألقت إلى ما تلفوا عليه فأجعل له قيمته (قال) وإذا كثر التماسه على الرجل بمال يملك فأخرجوه من يديه بشهادتهم إلى غير دعائهم على عهد شاهد الزور ولم أعاقبهم على الخطأ ولم أغرمهم من قبل أني لم ألقيت قولهم الآخر وكانوا شهدوا على دارقائه أخرجته فرددته إليه لم يجوز أن أغرمهم شيئاً فأما بعينه قد أخرجته من ماله مالكة وقد قال بعض البصريين إنه ينقض الحكم في هذا كله فترددنا إلى الذي أخرجنا من يديه أولاً (١) وإنما منعنا من هذا أننا جعلناه عدلاً بالاول فأما مناه الحكم ولم يرجع قبل مضيه أننا نقضناه بعد ثلث إلا سخر في غير موضع عدالة فيخبر بشهادته على الرجوع ولم يكن ألتف شيئاً لا يرجع إنما أخرج من يدي رجل شيئاً فكان الحكم أن ذلك حق في الظاهر فلما رجع كان كبت شدي شهادة لا تجوز شهادته رهولاً يأخذ شيئاً نفسه فأنزعه من يديه ولم يفت شيئاً لا يتفع به من آفته وإنما شهد بشيء انتفع به غيره فلم أغرمه ما أقر به يدي غيره قال وإذا شهد الرجل أرا لثان على رجل أنه أعتق عبده أو أن هذا العبد حر الأصل فرددت شهادتهما ما هم ملكاً وأحدهما عتق عليهما وعلى المالك أنه منهما لأنه أقر بأنه حر لا يحل لأحد ملكه ولا أقبل منه أن يقول شهدت أولاً بالباطل قال وهكذا لو قال لعبد لأميه قد أعتقه أمي في وصية وهو يخرج من الثلث ثم قال كذبت لم يكن له أن يملك منه شيئاً لأنه قد أقر له بالحرية قال وإذا شهد الرجلان على رجل بشهادة فأجازها القاضي ثم علم بعد أنهما عبادان أو مشركان أو أحدهما فعليه رد الحكم ثم يقضى بين وشاهدان كان أحدهما عدلاً وكان مما يجوز فيه البين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو علم أنهم ما يرميهم شهدا كانا غير عدلين من جرح بين في أديانهم أو في أديانهم لا أجد بينهما وبين العبد فرقاً في أنه ليس لواحد منهما شهادة في هذه الحال فإذا كانوا بشيء ثابت في أنفسهم من فسق أو عبودية أو كفر لا يحل ابتداء القضاء بشهادتهم فقصيها كان القضاء نفسه خطأ بنا عند كل أحد ينبغي أن يرد القاضي على نفسه ويرد على غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أبين خطأ من القاضي بشهادة العبد وذلك أن الله عز وجل قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء وليس الفاسق واحداً من هذين فمن قضى بشهادة فقد خالف حكم الله عز وجل وعليه رد قضائه ورد شهادة العبد إنما هو تأويل ليس بين واتباع بعض أهل العلم ولو كانا شهدا على رجل بقصاص أو قطع فأنفذ القاضي ثم بان له لم يكن عليهما شيء لا ينافي مع ما كان في الظاهر وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فهذا خطأ من القاضي تحمله عاقلة فيكون للقاضي عليه بالقصاص أو بالقطع أرش يده إذا كان جاء ذلك بخطأ فان أقر أنه جاء ذلك عداً وهو يعلم أنه ليس ذلك له فعليه بالقصاص فيما فيه قصاص وهو غير محمود قال وإذا مات الرجل وترك سائر أهله وأورثه غير فأقر أن هذا ألف الدرهم لهذا الرجل وحشي ثلث مال أبيه أو أكثر دفننا له

(۱) قوله وانما منعنا الى قوله بيدى غيره كذا في التفسير وتأمل

مسلم أن يشك في هذا قلت ولا يقال لا يعزب عن عمر العلم بعلمه من ليست له حجة ولا عن الأكثر من أصحاب النبي قال لا تأخذوا بحدناه عزب قلت له أعطيت عندنا بحجة هذا القول النصفة ولم تملك الحجة مع جماعة أهل العلم ومتفردا بما علمت من هذا وعلمت بموضع الحجة وأن كثيرا قد غلط من هذا الوجه بالحيالة بكثير مما يلزمه من العلم فيه قال أجل قلت فقد وجدت لك أقاويل توافق هذا ففسدتها وأقاويل تخالف هذا فلا يجوز أن أجده على خلاف ما جددت عليه ولا يجوز لك إلا أن تنقل عما أثبت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه قال ذلك الواجب على فهل تعلم شيئا أثبت عليه من خلاف هذا قلت نعم حديث الرسول الله تركته بأضعف من حجة من احتجبت له في رد المسح على الخفين وغيره قال فاذكر من ذلك شيئا قلت له قلنا إن رسول الله قضى باليمين مع الشاهد

أو التعزير إن كان تعزيرا قال ولا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي حتى يشهد عليه شاهدان بالكتاب بعد ما يقرأ القاضي عليهم ما يعرفونه وكتبه إليه كأصكوك للناس على الناس لأقبلها محتومة وأن شهد الشهود أن ما فيها حق وكذلك إن شهد الشاهدان أن هذا كتاب القاضي دفعه اليه وأقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان لم أقبله حتى يقرأ عليهم وهو يسمعه ويرى ثم لا يأتي كان عليه خاتم أولم يكن فأقبله قال وقد حضرت قاضيا أتاه كتاب من قاض وشهود عدد عدول فقال الشهود نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان دفعه اليه وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان فقبله وفتحته فأنكر المكتوب عليه ما فيه وجاء بكتاب منه يخالفه فوقف القاضي عنه وكتب اليه بنسخته ما كتب اليه يخبره أن أحدهما صحيح وأن الآخر وضع في مكان كتاب صحيح فدفعه وهو يرى أنه أباه وذكر المشهود عليه أن ذلك من قبل بعض كتابه أو أعوانه فإذا أمكن هذا هكذا لم ينبغ أن يكون مقبولا حتى يشهد الشهود على ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقبل إلا كتاب قاض عدل وإذا كتب الكتاب وأشيد عليه ثم مات أو عزل انبغ للمكتوب اليه أن يقبله قال وكذلك لو مات القاضي المكتوب اليه انبغ للقاضي الوالي بعده أن يقبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ذهب إليه أن لا يجيز شهادة خصم على خصمه لأن الخصومة موضع عداوة سيما إذا كان الخصم يطلبه بستم قال ولو أن رجلا قذف رجلا أو جماعة فشهدوا عليه برئ أو بحد غير ذلك أخر شهادة المقدوف لأنه خصم له في طلب القذف وحددت المشهود عليه بالقذف بشهادة غيره من قذفه ولو كانوا شهدوا عليه قبل القذف ثم قذفهم كانت الشهادة ما كانت أنفذتها لانها كانت قبل أن يكون نواله خصما ولكنهم لو زادوا عليه قيم بعد القذف لم أقبل الزيادة لانها كانت بعد أن كانوا خصما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف رجل رجلا وكان المقدوف عبدا فأقام شاعدين أن سيده أعتقه قبل قذف هذا باساعة أو أكثر حد قذفه وكذلك لو جنى عليه أو جنى هو كانت جنائيه واجنائة عليه جنائة حر قال وكذلك لو أصاب هو حدا كان حد حده حر وطلاقه طلاق حر لا في انما أنظر إلى العتق يوم يكون الكلام ولا أنظر إليه يوم يقع الحكم ولو جده سيده العتق سنة أعتقه يوم أعتقه السيد وحكمت له بأحكام الحر يرثه ورده على السيد باجارة مثله بما استخذه به وهكذا نقول في الطلاق إذا جده الزوج وقامت به بينة الطلاق من يوم قامت البينة لا من يوم وقع الحكم وهكذا نقول في الفرقة وقيم العيسد قيمتهم يوم يقع العتق وهكذا نقول في عتق من الثلث قيمتهم يوم مات المعتق لأنه يومئذ وقع العتق ولا أنفقت إلى وقوع الحكم فأما أن يتحكم متحكم فيزعم مرة أنه انما ينظر إلى يوم تكون البينة لا يوم يقع الحكم ومررنا إلى يوم يقع الحكم فلو شاء قائل أن يقول له بخلاف قوله (١) فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق لم يكن عليه حجة ولا يجوز فيه إلا ما قلناه من أن يكون الحكم من يوم وقع العتق ويوم قامت البينة قال وإذا أقام شاعدا على رجل أنه غصبه جارية وشاعدا أنه أقر أنه غصبه ياها فبهذه شهادة مختلفة ويخلف مع أحد شاعديه وبأخذها قال وكذلك لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنه أقر أنه غصبه ياها قال وإذا شهد شاهدان على رجل أنه غصب رجلا جارية وقد وطئها وولدت له أولا دافله الجارية وما نقص منها ومهرها أو ولد ذر رقيق فإن أقر أنه غصبها ووطئها أحد ولا يلحق به الولد وإن زعم أنها له وأن الشهود وشهدوا عليه بباطل فلا حد عليه ويلحق به الولد ويقرمون وليس في شهادة الشهود عليه في الجارية أنه غصبها (٢) مسلمة في الحد عليه لانهم لم يشهدوا عليه برئانها منه بدوا عليه بغصب وإذا شهد الشهود على

(١) قوله فيجعل ما جعل يوم كانت البينة الخ كذا في الأصل ولعل فيه سقطا والأصل فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق يوم كان الحكم ويجعل ما جعل يوم كان الحكم يوم كانت البينة أو كان العتق تأمل (٢) لعله مسكة تأمل كتبه متحججه

رجل أنه غصبه جارية لا يعرفون قيمتها وقد هلك الجار يلم يقض عليه بقيمة سفة حتى يثبتوا على قيمتها
ويقال لهم اشهدوا أن أثبتهم على أن قيمتها دينار أو أكثر فلا تأمروا إذا شهدتم بما أحطتم به علماء ووقفتم عما
لا تحيطون به علماء فان ما توالم يثبتوا قيل للعاصب قل ما شئت في قيمتها مما يحتمل أن يكون عن شر ما يكون
من الجوارى وأقله ثمنوا وحلف عليه وليس عليك أكثر منه فان قال لا قيل للعاصب ادع واحلف فان فعل
فهو له وان لم يفعل فلا شيء له قال ولو شهدوا أنه أخذ من يد جارية ولم يقولوا هي له قضينا عليه بردها اليه
وكذلك كل ما أخذ من يديه قضى عليه برده عليه لأنه أولى بما في يديه من غيره قال ولو شهد شاهدان على
رجل بغصب بعينه وقام عليه الغرماء حيا وميتا فالسبعة التي شهدوا بها بعينها للعاصب له ما كان عبدا أو ثوبا
أو دنانير أو دراهم قال وإذا أقام رجل شاهدين على دابة أنها له زادوا ولا يعلمونه باع ولا وهب أو لا قضيت
له بها لانهم لم يشهدوا أنها له الا هو لم يبع ولم يهب ولم يخرج من ملكه ولكنه ان دفعه المشهود عليه عنها
أحلفته له انها التي ملكه ما خرجت منه بوجه من الوجوه قال وإذا أقام رجل شاهدين أن هذا الميت مولى له
أعتقه ولا ورث له غيره قضى له بغيره وليس على أحد قضى له بيعة تقوم له أن يؤخذ منه كفيل انما الكفيل
في شيء ذهب اليه بعض الحكماء يسأله المقتضى له فيستوعب به احتياط الشيء ان كان وان لم يأت بكفيل قضى له
به قال (١) ولو أقام رجل بعد هذا بيعة على أنه مولاه أعتقه هو وكانت البيعة شاهدين وأكثروا إذا
كانا شاهدين تجوز شهادتهما ما من هو أكثر منهما وأعدل لاني أحكم بشهادة هذين كما أحكم بشهادة
الجماعة التي هي أعدل وأكثر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد
شاهدان أن رجلا أعتق عبدا له في مرضه الذي مات فيه عتق ببات وهو يخرج من الثلث فهو حر كان
الشاهدان وارثين أو غير وارثين إذا كانا عدلين قال ولو جاء أجنبيان فشهدا لا آخر أنه أعتقه عتق ببات
شلا عن الوقت الذي أعتقه فيه والشاهدان الآخران عن الوقت الذي أعتق العبد فيه فأى العتقين كان أولا
قدم وأبطل الآخر وان كانا سواء وكانوا لا يعرفون أى ذلك كان أولا أقرع بينهما وان كان أحدهما عتق
ببات والاخر عتق وصية كان البات أولى فان كانا جميعا عتق وصية أو عتق بتدبير فكله سواء يقرع بينهما
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان أجنبيان لعبدا أنه أعتقه وهو الثلث في وصية وشهد شاهدان
وارثان لعبد غيره أنه أعتقه في وصية وهو الثلث فسواء الأجنبيان والوارثان لان الوارثين إذا شهدا على
ما يستوطف الثلث فليس ههنا في الثلث موضع في أن يوفرا على أنفسهما فيعتق من كل واحد منهما نصفه
« قال الربيع » قول الشافعي في غير هذا الموضع أن العبدان إذا استويا في الدعوى والشهادة ولم يدريا أيهما
عتق أولا فاستوطف به الثلث أنه يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولو أنهما شهدا أنه رجع عن عتق الاول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما إذا كان الثلث وانما أردت شهادتهما
فيما جارا الى أنفسهما التوفير فأما اذا لم يجرا الى أنفسهما فلا قال ولو شهد أجنبيان لرجل أنه أوصى له
بالثلث أو بعبد هو الثلث وشهد الوارثان أنه رجع عن الوصية لهذا المشهود له وأوصى بهما لغيره وهو غير وارث
أو أعتق هذا العبد أجزت شهادتهما لانهما مخرجان الثلث من أيديهما فاذا لم يخرجاهما شيء يعود عليهما منه
ما على كان ملك الأموال لم أردت شهادتهما فأما الولاء فلا يملك الأموال وقد لا يصير في أيديهما من الولاء
شيء ولو كان بطلها بانهم ما قدر ثمن المولى يوما ان مات ولا وارث له غيرهما أبطلناها الذوى أرحامهما وعصيتهما
ولكنها لا تبطل في شيء من هذا والشهادة في الوصية مثلها في العتق تجوز شهادة الوارثين فيها كما تجوز شهادة
الأجنبيين فان شهد الأجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث وشهد الوارثان لرجل أنه أوصى له بالثلث كان

فرددتها وما رأيت - ك
جعت بحجة على شيء
بحكمه على من قال بها
وسلكت سبيل من رد
خبر المنفرد عن رسول
الله بتأول القرآن
ونسبت من قال بها الى
خلاف القرآن وليس
فيها من خلاف القرآن
شيء ولا في شيء يثبت
عن النبي وأما ثبت
الشهادة على غيره
بالخطا فيما وصفت من
رد المسخ وكل ذي ناب
من السباع بمثل ما رددت
به اليمين مع الشاهد بل
يحتك فيها أضعف
فقال بعض من حضره
قد علمنا أن لا حجة له فيما
احتج به من القرآن ورد
اليمين مع الشاهد لا
أن لا يكون له حجة على من
ترك المسخ على الخفين
وأحل أكل كل ذي
ناب من السباع وقطع
كل من لزمه اسم سرقة
وعطل الرجم ان كان
من حديث بها ممن
يثبت أهل الحديث
حديثه أو حديث
مثله بصحة اسناده واتصاله
وقال هو وهم وانكنا
رويت فيما علمنا من
حديث منقطع ونحن
لا تثبته فقلت له

(١) ولو أقام رجل بعد هذا بيعة الخ أى لا يحكم له بها ولو كانت أكثر من الأولى وأعدل لاني أحكم الخ فتدبر

فقد كنت لك كناية
تصدق بها وتنصف
وتكون لنا الحجة في ردّها
لوقلت انها رويت من
حديث منقطع لانا
وابناء وأهل الحديث
لأنيت حديثا منقطعا
بنفسه بحال فكيف
خبرنا بانها خلاف
القرآن فزعمت أنك
تردها ان حكم بها حكم
وأنت لا ترد حكمها حكم
برأيه وان رأيت أنه أنت
جورا قال فدع هذا
فقلت نعم بعد علم بانك
أغفلت أو عمدت أنك
تسنع على غيرك بما
تعلم أن ليست لك عليه
فيه حجة وهذا طريق
غفلة أو ظلم قال فهل
ثبت عن النبي صلى
الله عليه وسلم ما سناد
متصل فأنما عرفنا
فيها حديثا منقطعا
وحديثا يروى عن
سهيل بن أبي صالح
متصلا فيذكره سهيل
ويرويه رجل ليس
بالحافظ فيحتمل له مثل
هذا قلت ما أخذنا بالبين
مع الشاهد من واحد
من هذين ولكن عندنا
فيها حديث متصل عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال فاذكره قلت أخبرنا

بينهم سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذ شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه في وصية وشهد وارثان لعبد
أنه أعتقه في وصية ورجع عن العتق الآخر وكلاهما الثلث فشهادة الوارثين جائزة (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذ شهد أجنبيان بان الميت أوصى لرجل بعبد بعينه وهو الثلث وشهد وارثان أنه أوصى بذلك العبد
بعينه لا آخر ورجع في وصيته الأولى فشهادتهما جائزة والوصية لمن شهد الله وكذلك لو شهدا بعبد آخر
غيره فقيمة مثل قيمته جازت شهادتهما ولو كانت أقل من قيمته رددت شهادتهما من قبل أنهما يجزآن إلى
أنفسهما ففضل ما بين قيمة من شهد أنه أوصى به وقيمة من شهد أنه رجع عن الوصية به فلا أرذن من شهادتهما
الا ما ردد عليهما الفضل ولو كانت له مع هذا وصايا بغير هذين تستغرق الثلث أجزت شهادتهما من قبل أن
الثلث خارج لا محالة فلا يسارذان على أنفسهما من فضل ما بين قيمتهما شيئا لأن ذلك الشيء لغيرهما من الموصي
لهم به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ شهد أجنبيان لعبد أن مولاه أعتقه من الثلث في وصيته وشهد
وارثان لعبد آخر أنه رجع في عتق هذا المشهد وله وأعتق هذا الآخر وهو سدس مال الميت أبطلت شهادتهما
عن الأول لانهما يجزآن إلى أنفسهما ففضل قيمة ما بينهما وأعتقت الأول بغير قرعة وأبطلت حقهما من هذا
الآخر لانهما يشهدان أنه حر من الثلث ولولم يزيدا على أن يقولوا لشهده على أنه أعتق هذا أجزت شهادتهما
وأقرعت بينهما حتى استوفى الثلث واذ شهد أجنبيان لرجل حي أن ميتا أوصى له بثلث ماله وشهد وارثان
أن أباهما أعتق هذا العبد من عبيده عتق بثبات في مرضه فعتق البتات يبدأ على الوصية (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وتجوز شهادة الوارثين وليس في هذا شيء ترد به شهادة واحد منهما إذا كانوا عدولا ولو كان
العتق عتق وصية فن بدأ العتق على الوصية بدأ هذا العبد ثم ان فضل منه شيء أعطى صاحب الثلث وان
لم يفضل منه شيء فلا شيء له ومن جعل الوصايا والعتق سواء أعتق من العبد بقدر ما يصيبه وأعطى الموصي له
بالثلث بقدر ما يصيبه وشهادة الورثة وشهادة غيرهم فيما أوصى به الميت إذا كانوا عدولا سواء علم باليقر وإلى
أنفسهم بشهادتهم أو يدفعوا عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ شهد شاهدان لرجل أن الميت
أوصى له بالثلث وشهد شاهدان من الورثة لاخر غيره أن الميت أوصى له بالثلث فشهادتهما سواء ويقسمان
الثلث نصفين في قول أكثر المفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد وارث واحد أنه أوصى له بالثلث
وشهد أجنبيان لاخر أنه أوصى له بالثلث كان حكم الشاهدين أن المشهود له يأخذ بهما بغير عيب والشاهد
أنه لا يأخذ بالبين وكانا حكيمين مختلفين والقياس يحتمل أن يعطى صاحب الشاهدين من قبل أنه أقوى
سببا من صاحب الشاهد والبين وذلك أنه يعطى باليمين وقد يحتمل أن يقال إذا أعطيت بشاهد وعين كما
تعطى بشاهدين فاجعل الشاهد والبين يقوم مقام الشاهدين فيما يعطى بشاهد وعين فأما أربعة شهود
وشاهدان وأكثر من أربعة وشاهدان وأعدل فسواء من قبل أن نعطى بها عطاء واحد باليمين (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذ شهد أجنبيان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد وارثان لاخر أنه رجع في الوصية
بالثلث لفلان وجعله لفلان فشهادتهما مجازة والثلث لا آخر وأصل هذا أن شهادة الوارثين إذا كانا عدلين
مثل شهادة الأجنبيين فيما لا يجزآن إلى أنفسهما ولا يدفعان به عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ شهد
شاهدان أن الميت أوصى لرجل بالثلث وشهد وارثان أنه أنترعه منه وأوصى به لا آخر وشهد أجنبيان أنه
انترعه من الذي شهد له الوارثان وأوصى به لا آخر غيرهما جعلت الأول المتترع عنه لاشي له بشهادة الوارثين
أنه رجع في الوصية للأول ثم انترعه أيضا من الذي شهد له الوارثان بشهادة الأجنبيين أنه انترعه من الذي
أوصى له به وأوصى به لا آخر ثم هكذا كلما ثبتت الشهادة لواحد فشهد آخر أنه انترعه منه وأعطاه آخر
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ شهد شاهدان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد شاهدان أنه أوصى
به لا آخر وشهد شاهدان أن الميت رجع عن أحدهما ولا يدري من هو فشهدا بباطلة وهو بينهما نصفان

عبدالله بن اسرث عن
 سفيان بن عيينة عن
 قيس بن سعد عن عمرو
 ابن دينار عن ابن عباس
 أن النبي قضى باليمين مع
 الشاهد وأخبرنا إبراهيم
 ابن محمد عن ربيعة بن
 عثمان عن معاذ بن عبد
 الرحمن عن ابن عباس عن
 النبي مثله قال ما عتد
 قبل ذكره الآن فأت
 أثبت نحن وأنت مثله
 قال نعم قلت فلزمك أن
 ترجع إليه قال فزادها
 من وجه آخر وهو أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال البيعة على من ادعى
 واليمين على المدعى عليه
 وقد كتبت هذا في
 الأحاديث الجسلة
 والمفسرة وكلته فيه بما
 علم من حضر بآله لم
 يحتاج فيه بشئ وقد
 وصفت في كتابي هذا
 المواضع التي غلط
 فيها بعض من غفل
 بالكلام في العلم قبل
 خبرته وأسأل الله التوفيق
 والحديث عن رسول الله
 كلام عربي ما كان منه
 عام المخرج عن رسول الله
 كما وصفت في القرآن
 يخرج عاماً وهو يراد به
 العام ويخرج عاماً وهو
 يراد به الخاص والحديث

قال وإذا شهد شاهدان أن فلاناً قاتل فلاناً فقلنا ان قتل فلان حر وشهد رجلان على قتله وآخران على أنه
 قدامات مرتين فغير قتل في قياس من زعم أنه يقتل به فإنه يثبت العتق للعبد ويقتل القاتل وهذا قياس يقول
 بدأ كسر المقتولين ومن قال لا أجعل الذين أتبعوا القاتل أولى من الذين طرحو القاتل عن القاتل ولا أخذ
 القاتل بثمنه لأن شهادتهما يبرئ من قتله وأجعل اليمينتين إترا لا يعق العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وإذا نال رجلان من موت في مريض هذا أو في مرضي هذا أو متي هذا أو بلد كذا وكذا فخر في الموت في قت
 من الأول أو في بلد من البلدان فغلاي فلان حر فلم يمت في ذلك الوقت ولا في ذلك البلد ومات بعد قبل أن
 يحدث وصية ولا رجعة في هذا العتق فلا يعق هذا العبد لأنه اعتقه على شرط فلم يكن الشرط فلا يعق (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان أن رجلاً قال إن مت في رمضان ففلان حر وإن مت في شوال
 ففلان غير حر فشهد شاهدان أنه مات في رمضان وآخران أنه مات في شوال (١) فينبغي في قياس من زعم
 أنه ثبت الشهادة للأول وتبطل للأخر لأنه إذا ثبت الموت أولاً لم يمت ثانياً وفي قول من قال أجعلها ما ترا
 فنبطل الشهادتين معا ولا يثبت الحق لواحد منهما معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نال رجلان
 فقال أحدهما قال ما لك من موت من مرضي هذا فأت حر وقال الآخر قال إن برأت من مرضي هذا فأت
 حر وادعى الأول أنه مات من مرضه والثاني أنه مات بعد برئه فالشهادة متضادة شهادة الورثة وغيرهم
 سواء إن كانوا عدواً ولا فإن شهدوا الواحد بدعواه عتق وورق الآخر قال وإن شهد الورثة لواحد وشهد
 الأجانب لآخر فالحق ما وصفت أولاً لأن الذي شهد له الوارث يعق نصيب من شهد له بالعق منهم
 على كل حال لأنه يقر أن لارقه عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لعبد أن سيده قال
 إن مت من مرضي هذا فأت حر فقال العبد مات من مرضه ذلك وقال الوارث لم يمت منه فالقول قول الوارث مع
 عينه إلا أن يأتي العبد بينة أنه مات من ذلك المرض

(الأيمان والنذور والكفارات في الأيمان)

« أخبرنا الربيع » قال سئل الشافعي فقيل أنا نقول إن الكفارات من أمرين وهما قولك والله لأفعلن
 كذا وكذا فتكون مخيراً في فعل ذلك إن كان جائزاً ففعله وفي أن تكفر وتدعه وإن كان مما لا يجوز ففعله فإنه
 يؤمر بالكفارة وينبى عن البر وإن فعل (٢) ما يجوز له من ذلك بر ولم تكن عليه كفارة والثاني قولك والله لأفعلن
 كذا وكذا فتكون مخيراً في فعل ذلك وعليك الكفارة إن كان مما يجوز لك ففعله ومخيراً في الإقامة على تركه
 ذلك ولا كفارة عليك إلا أن يكون ما حلف عليه ما عذرت عنه عز وجل فيؤمر بفعله ويكفر عن عينه ونقول إن
 قوله بالله وتالله وأشهد بالله وأقسم بالله وأعزم بالله أو قال وعز بالله أو وقدر بالله أو وكبرياء الله أن عليه في ذلك
 كاه كفارة مثل ما عليه في قوله والله ونقول أنه إن قال أشهد ولم يقل بالله أو أقسم ولم يقل بالله أو أعزم
 ولم يقل بالله أو قال الله أنه إن لم يكن أراد به عينا في ذلك كاه أنه لا حنث عليه وإن أراد به عينا فمثل قوله والله
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالله أو باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة ومن حلف بشئ
 غير الله جمل وعزم مثل أن يقول الرجل والكعبة وأبي وكذا وكذا ما كان حنث فلا كفارة عليه ومثل ذلك
 قوله لعمرى لا كفارة عليه وكل عين بغير الله فهي مكروهة منه في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إن الله إنما كم أن تحلفوا بأبيكم ومن كان حالفاً فليحلف بالله أو لا يكت : أخبرنا ابن عيينة قال حدثنا
 الزهري قال حدثنا سالم عن أبيه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم عري يحلف بأبيه فقال ألا إن الله إنما كم

(١) كذا في النسخ ولا يخلو من سقط والمراد ظاهره فتأمل (٢) لعله ما لا يجوز فتأمل كتبه مصححه

عن رسول الله على
عمومه ونهيه حتى
تأتي دلالة عن النبي
صلى الله عليه وسلم
بأن أراد به خاصا دون
عام ويكون الحديث
العام المخرج مستملا
معنى الخصوص بقول
عزم أهل العلم فيه أو
من أجل الحديث سمعا
عن النبي صلى الله عليه
وسلم بمعنى يدل على
أن رسول الله أراد به
خاصا دون عام ولا يجعل
الحديث العام المخرج
عن رسول الله خاصا
بغير دلالة ممن لم يحمله
ويستعمله لأنه يمكن فهم
جمله أن لا يكونوا علموه
ولا بقول خاصة لأنه
يمكن فهم جهله ولا يمكن
فهم علمه وسمعه ولا في
العامته جهل ماسمع وجاء
عن رسول الله وكذلك
لا يحتمل الحديث زيادة
ليست فيه دلالة بها
عليه وكما احتمل حديثان
أن يستملا معا استعمالا
معا ولم يعطل واحد
منهما الآخر كما وصفت
في أمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
وما أمر به من قتال
أهل الكتاب من المشركين
حتى يعطوا الجزية

أن تحلفوا بأيمانكم قال عمر رضي الله تعالى عنه والله ما حلفت بها بعد ذلك (١) ذا كراولا آثرا (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فكل من حلف بغير الله كرهته وخشيت أن تكون عينة معصية وأكره الأيمان بالله على
كل حال إلا فيما كان لله طاعة مثل البيعة على الجهاد وما أشبه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن
حلف على عين فرأى خيرا من أن يوسع له وأختر له أن يأتي الذي هو خير وليكفر عن عينة لقول النبي صلى الله
عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير خيرا من أن يفلت الذي هو خير وليكفر عن عينة ومن حلف عامدا
للكذب فقال والله لقد كان كذا وكذا ولم يكن أو والله ما كان كذا وقد كان كذبا وقد أثم وأساء حيث
عمد الحلف بالله باطلا فإن قال وما الحجة في أن يكفر وقد عمد الباطل قبل أن يقرها قول النبي صلى الله عليه
وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينة فقد أمره أن يعمد الحنث وقول الله عز وجل ولا تأكل أولوا الفضل
منكم والسعة أن يؤثروا أولى القربى زلت في رجل حلف أن لا ينفع رجلا فأمره الله عز وجل أن ينفعه
وقول الله عز وجل وأنهم ليفعلون منكرا من القول وزورا ثم جعل في الكفارة ومن حلف وهو يرى
أنه صادق ثم وجد كذبا فعليه الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقول الرجل أقسم فليس بين
فان قال أقسم بالله فان كان يعني حلف قديما عينا بالله فليست بين حادثة وانما هو خير عن عين ماضية
وان أراد بها عينا فهي عين وان قال أقسم بالله فان أراد بها إيقاع عين فهي عين وان أراد بها موعدا أنه
سيقسم بالله فليست بين وانما ذلك كقوله سأحلف أو سوف أحلف وان قال لعمر الله فان أراد اليمين فهي
يمين وان لم يرد اليمين فليست بين لانها احتمل غير اليمين لان قوله لعمري انما هو لحق فان قال وحق الله وعظيمة
الله وجلال الله وقدره الله يريد بهذا كله اليمين أو لا يذله فهي عين وان لم يرد اليمين فليست بين لانه
يحتمل وحق الله واجب على كل مسلم وقدره الله ماضية عليه لأنه عين وانما يكون عينا بأن لا ينوي ساء
أو بأن ينوي عينا واذا قال بالله أو بالله في عين فهو كما وصف ان نوى عينا أو لم تكن له نية وان قال (٢) والله
لا فعلن كذا وكذا لم يكن عينا إلا بأن ينوي عينا لان هذا ابتداء كلام لا عين إلا بأن ينويه واذا قال أشهد بالله
فان نوى اليمين فهي عين وان لم ينو عينا فليست بين لان قوله أشهد بالله يحتمل أشهد بأمر الله واذا قال
أشهد لم يكن عينا وان نوى عينا فلا شيء عليه ولو قال أعزم بالله ولا نية له فليست بين لان قوله أعزم بالله انما
هي أعزم بقدره الله أو أعزم بعون الله على كذا وكذا واستحلفه لصاحب لا عينة هو مثل قولك للرجل
أما لك بالله أو أقسم عليك بالله أو أعزم عليك بالله فان أراد المستحلف بهذا عينا فهو عين وان لم يرد به عينا فلا
شيء عليه فان أراد بقوله أعزم بالله أو أقسم بالله أو أما لك بالله عينا فهي عين وكذلك ان تكلم بها وان لم ينو
فلا شيء عليه واذا قال على عهد الله وميثاقه وكفالاته ثم حنث فليس بين الآن ينوي بها عينا وكذلك ليست
بين لو تكلم بها لا ينوي عينا فليس بين بشئ من قبل أن الله عليه عهدا أن يؤدي فرائضه وكذلك الله عليه
ميثاق بذلك وأمانة بذلك وكذلك الذمة والكفالة

(الاستثناء في اليمين)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فاننا نقول في الذي يقول والله لا أفعل كذا وكذا ان شاء الله انه ان كان أراد بذلك
الشيء فلا عين عليه ولا كفارة ان فعل وان لم يرد بذلك النية وانما قال ذلك لقول الله عز وجل ولا تقولن لشيئ
إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله أو قال ذلك سهوا أو استهتارا فانه لا نية عليه الكفارة ان حنث وهو قول
(١) أي متكاما بها عن نفسي ولا مخبرا بها عن غيري كما يؤخذ من لسان العرب فانظروا (٢) كذا في النسخ
بالواو والنظائر اسقاطها أو يقرأ بالرفع كما يشير إليه قوله ابتداء كلام تأمل كتبه مصححه

مالك رحمه الله تعالى وإنه ان حلف فلما فرغ من عيئه نسق الثياب أو تدارك المين بالاستثناء بعد انقضاء عيئه ولم يصل الاستثناء بالمين فإنه ان كان نسقا بها تباعا فلا إله استثناء وان كان بين ذلك صمات فلا استثناء له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قال والله أو حلف بيمين ما كانت بطلاق أو عتاق أو غيره أو واجب على نفسه شيئا ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى ولم يقع عليه شيء من المين وان حنث والوصل أن يكون كلامه نسقا وان كان بينه سكتة كسكتة الرجل بين الكلام للتذكروا والي أو النفس أو انقطاع الصوت ثم وصل الاستثناء فهو موصول وانما القطع أن يحلف ثم يأخذ في كلام ليس من المين من أمر أو نهي أو غيره أو يسكرت السكات الذي يبين أنه يكون قطعاً فإذا قطع ثم استثنى لم يكن له الاستثناء فان حلف فقال والله لأفعلن كذا وكذا الآن يشاء فلان فله أن يفعل ذلك الشيء حتى يشاء فلان فان مات أو خرس أو غاب لم يفعل وان قال لا أفعل كذا وكذا الآن يشاء فلان فليس له أن يفعل ذلك الشيء إلا أن يشاء فلان فان مات فلان أو خرس لم يكن له أن يفعل ذلك الشيء حتى يعلم أن فلا نشاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان حلف فقال والله (١) لأفعلن كذا وكذا الآن يشاء فلان لم يحنث ان شاء فلان وان مات فلان أو خرس أو غاب عنا معنى فلان حتى مضى وقت عيئه حنث لانه انما يخرج من الحنث مشيئة فلان ولو كانت المسئلة بحالها فقال والله لا أفعل كذا وكذا الآن يشاء فلان لم يفعل حتى يشاء فلان وان غاب عنا معنى فلان فلم يعرف شاء أو لم يشاء لم يفعل فان فعله لم أحسنه من قبل أنه يمكن أن يكون فلان شاء

(لغو المين)

قيل للشافعي رحمه الله تعالى فإنا نقول ان المين التي لا كفارة فيها وان حنث فيها صاحبها انها مين واحدة إلا أن لها وجهين وجهه بعذبه صاحبها ويرجى له أن لا يكون عليه فيها آثم لانه لم يعقد فيها على آثم ولا كذب وهو أن يحلف بالله على الأمر فقد كان ولم يكن فإذا كان ذلك جهده ومبلغ علمه فذلك اللغو الذي وضع الله تعالى فيه المؤنة عن العباد وقال لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان والوجه الثاني انه ان حلف عامدا للكذب استخفا فابالمين بالله كاذبا فهذا الوجه الثاني الذي ليست فيه كفارة لان الذي يعرض من ذلك أعظم من أن يكون فيه كفارة وإنه ليقال له تقرب الى الله بما استطعت من خير أخبرنا سفيان قال حدثنا عمر بن دينار وابن جريح عن عطاء قال ذهبت أنا وعبيد بن عمير الى عائشة وهي معتكفة في شيرفأناها عن قول الله عز وجل لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت هو لا والله وبلى والله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولغو المين كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها والله تعالى أعلم قول الرجل لا والله وبلى والله وذلك اذا كان على اللجاج والغضب والعجالة لا يعقد على ما حلف عليه وعقد المين أن يشبها على الشيء بعينه أن لا يفعل الشيء فيفعله أو ليفعلنه فلا يفعله أو لقد كان وما كان فهذا آثم وعليه الكفارة لما وصفت من أن الله عز وجل قد جعل الكفارات في عمد المأثم فقال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقال ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الى بالغ الكعبة ومثل قوله في الظهار وأنهم ليقولون منكرا من القول وزورا ثم أمر فيه بالكفارة ومثل ما وصفت من سنة النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على عين فرأى غير ما حذر منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عيئه

(الكفارة قبل الحنث وبعده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن حلف بالله على شيء فأراد أن يحنث فأحب اليه أن يكفر حتى يحنث وان (١) لعل فيه سقطا وعبارة المختصر لأفعلن كذا وكذا لوقت الآن يشاء الخ وقال المزني في آخر الكلام قال بخلافه في جامع الايمان تأمل كتبه متحججه

وفي الحديث ناسخ ومنسوخ كما وصفت في القبلة المنسوخة باستقبال المسجد الحرام فإذا لم يحتمل الحديثان الا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ الا بخبر عن رسول الله ﷺ أو بقول أو بوقت يدل على ان أحدهما بعد الآخر فإخبرني علم أن الآخر هو الناسخ أو بقول من سيع الحديث أو العامة كما وصفت أو بوجه آخر لا يبين فيه الناسخ والمنسوخ وقد كتبت في كتابي وما ينسب الى الاختلاف من الاحاديث ناسخ ومنسوخ فيصار الى الناسخ دون المنسوخ ومنها ما يكون اختلافا في الفعل من جهة أن الامر من مباحان كاختلاف القيام والقعود وكلاهما مباح ومنها ما يختلف ومنها ما لا يتخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنة النبي صلى الله عليه وسلم مما سوى (٣) لعله وأند من الناسخ

كفر قبل الخنث بالطعام رجوت أن يجرى عنه وإن كفر بصوم قبل الخنث لم يجر عنه وذلك أننا نرغم أن الله تبارك وتعالى حقا على العباد في أنفسهم وأموالهم فالخلق الذي في أموالهم إذا قدموه قبل محله أجزأهم وأصل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسلمين قد قدموا صدقة الفطر قبل أن يكون الفطر فعملنا الحقوق التي في الأموال قياسا على هذا فأما الأعمال التي على الأبدان فلا تجزى إلا بعد موافقتها كالصلاة التي لا تجزى إلا بعد الوقت والصوم لا يجزى إلا في الوقت أو قضاء بعد الوقت والجماع الذي لا يجزى إلا بعد الوضوء الصغير من حجة الإسلام لانهما أحق قبل أن يجب عليهما

(من حلف بطلاق امرأته أن تزوج عليها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال لامرأته أنت طالق أن تزوجت عليك فطلقها تطليقة عليك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلق بالخنث والطلاق الذي أوقع وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا لم تزوج عليك فسمى وقتا فإن جاء ذلك الوقت وهي زوجته ولم يتزوج عليها فهي طالق ثلاثا ولو أنه طلقها واحدة أو اثنتين ثم جاء ذلك الوقت وهي في عدتها وقعت عليها التطليقة الثالثة وإن لم يوقت وكانت المسئلة بحالها فقال أنت طالق ثلاثا لم تزوج عليك فهذا على الأبد لا يحنث حتى يموت أو تموت قبل أن يتزوج عليها وما تزوج عليها من امرأة تشبهها ولا تشبهها خرج بها من الخنث دخل بها ولم يدخل ولا يخرجها من الخنث إلا تزوج صحيح يثبت فاما تزويج فاسد فليس بشكاح يخرجها من الخنث وإن ماتت لم يرثها وإن مات هو ورثته في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعد لا ترث المبتوتة وهو قول ابن الزبير « قال الربيع » صار الشافعي إلى قول ابن الزبير وذلك أنهم أجعوا أن الله عز وجل إنما ورث الزوجات من الأزواج وأنه أب آلى من المبتوتة فلا يكون عليه إيلاء وإن ظاهر فلاظهار عليه وإن فذهلم يكن له أن يلاعن ولم يبرأ من الحد وإن ماتت لم يرثها فلما زعموا أنها خارجة في هذه الأشياء من معاني الأرواح وإنما ورث الله تعالى الزوجات لم نورثها والله تعالى الموفق

(الاطعام في الكفارات في البلدان كلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجزى في كفارة البين مذهب النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة ولا يجزى أن يكون دقيقا ولا سويفا وإن كان أهل بلد يقاتون الذرة أو الأرز أو التمر أو الزبيب أجزأ من كل جنس واحد من هذا مذهب النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قلنا يجزى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعرق تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعا وذلك ستون مدا فلكل مسكين مدا وإن قال قائل فقد قال سعد بن المسيب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه خمسة عشر صاعا أو عشرين صاعا قيل فأكثر ما قال ابن المسيب مدور ربع أو ثلث وإنما هذا شك أدخله ابن المسيب والعرق كما وصفت كان يقدر على خمسة عشر صاعا والكفارات بالمدينة وبمصر والقيروان والبلدان كلها سواء ما فرض الله عز وجل على العباد فرضين في شيء واحد قط ولا يجزى في ذلك إلا المكيلة الطعام وما أرى أن يجزئهم دراهم وإن كان أكثر من قيمة الطعام وما يقات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويجزى أهل البادية مدا قط وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أدامدا بما يقات أقرب البلدان إليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى الكفارات والزكاة كل من لا تلمه نفقته من قرابته وهم من عدا الوالد والوالدة والزوج إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق به من غيرهم وإن كان ينفق عليهم متطوعا أعطاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس له إذا كفر بالطعام أن يطعم أقل من عشرة وإن أطعم تسعة وكسا واحدا كان عليه أن يطعم عاشر أو يكسو تسعة لأنه إنما جعل له أن يطعم عشرة أو يكسوهم وهو لا يجزئ

الحديثين المختلفين أو أشبهه بالقياس فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاها عندنا أن يصار إليه ومنها ما عده بعض من ينظر في العلم مختلفا بأن الفعل فيه اختلاف أو لم يختلف الفعل فيه الاختلاف حكمه أو اختلف الفعل فيه بأنه مباح فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به ومنها ما جاء جملة وآخر مفسرا وأداجعت الجملة على أنها عامية عليه روي بخلاف المفسر وليس هذا اختلافا إنما هما وصفت من سعة لسان العرب وأنها تنطق بالشيء منه عامات يديه انخاص وهذا يستعملان معا وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله فإذا كان الحديث مجهولا أو مرغوبا عن جملة كان كالم يأت لأنه ليس بثابت

((باب الاختلاف من
جبهة المباح))

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن ابن
عباس أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
وضأ وجهه ويديه
ومسح برأسه مرة مرة
* أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان بن عيينة
عن هشام بن عروة عن
أبيه عن جمران مولى
عثمان بن عفان أن
النبي صلى الله عليه وسلم
توضأ ثلاثاً ثلاثاً * أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا
مالك عن عمرو بن يحيى
المازني عن أبيه أنه
سمع رجلاً يسأل عبد الله
ابن زيد هل تستطيع
أن ترى كيف كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يتوضأ فدعا جماعة
ثم ذكر أنه غسل وجهه
ثلاثاً وبديه مرتين مرتين
ومسح برأسه وغسل
رجليه (قال الشافعي)
ولا يقال شئ من هذه
الاحاديث مختلف مطلقاً
ولكن الفعل فيها يختلف
من وجه أنه مباح لا
اختلاف الحلال والحرام

أن يكسو وتسعة ويطعم واحداً لأنه حينئذ لا أطعم عشرة ولا كساخم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن
رجلاً كانت عليه ثلاثة أيمان مختلفة فغنت فيها فاعتق وأطعم وكسا بنوى الكفارة ولا بنوى عن أيم العتق ولا
عن أيم الأطعام ولا عن أيم الكسوة أجزأه نية الكفارة وأيمها شاء أن يكون عتقاً وأطعاماً أو كسوة كان
وما لم يشأه لنية الأثرى تجزئه فان أعتق وكسا وطعم ولم يستكمل الأطعام أكمله وفواه عن أى لكفارات شاء
ولو كانت المسئلة بجهاها فكسا وأعتق وأطعم ولم ينز الكفارة ثم أراد أن ينوى كفارة لم يكن كفارة لا تجزئه
حتى يقدم النية قبل الكفارة أو تكون معها وأما ما كان عمله قبل النية فهو تطوع لا يجزئه من الكفارة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل الرجل أن يكفر عنه من مال المأموراً واستأذن الرجل الرجل
أن يكفر عنه من ماله فأذن له أجزأت عنه الكفارة وهذه هبة مقبوضة لأن دفعه إياها إلى المسكين بأمرة
قبض وكيله لهبة وهبها له وكذلك إن قال أعتق عني فهي هبة فاعتقه عنه كقبضه ما رهبه له ولاؤه للعتق
عنه لأنه قد ملكه قبل العتق وكان العتق مثل القبض كالمواشاة فلم يمتعه حتى أعتقه كان العتق مثل القبض
ولو أن رجلاً تطوع فكفر عن رجل باطعام أو كسوة أو عتق ولم يتقدم في ذلك أمر من الخالف لم يجزئه
وكان العتق عن نفسه لأنه هو المعتق لما عاك ما لم يهب لغيره فيقبله وكذلك الرجل يعتق عن أبيه بعد
الموت فالولاء له إذا لم يكن ذلك بوصية منه ما ولائى من أ. والهما ولو أن رجلاً صام عن رجل بأمره لم يجزه الصوم
عنه وذلك أنه لا يعمل أحد عن أحد عمل الأبدان لأن الأبدان تعبدت بعمل فلا يجزئ عنها أن يعمل غير هاليس
النج والعمر بالخبر الذي جاع عن النبي صلى الله عليه وسلم وبأن فيه ما نفقة وأن الله فرضهما على من وجدتهما
السبيل والسبيل بالمال

((من لا يطعم من الكفارات))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجزئ أن يطعم في كفارات الأيمان إلا حراماً محتاجاً فإن أطعم منها ذمياً
محتاجاً أو رامساً غير محتاج أو عبد رجل محتاج لم يجزه ذلك وكان حكمه حكم من لم يفعل شيئاً وعليه أن يعبد
وهكذا لو أطعم غنياً وهو لا يعلم ثم علم غناه كان عليه أن يعبد وهكذا لو أطعم من تلزمه نفقته ثم علم أعاد (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان له مسكن لا يستغنى عنه هو وأهله ونادم أعطى من كفارة اليمين والصدقة
والزكاة ولو كان له مسكن يفضل عن حاجته وحاجة أهله الفضل الذي يكون مثله غنياً لم يعط

((ما يجزئ من الكسوة في الكفارات)) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأقل ما يكفي من
الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار أو مقنعة وغير ذلك للرجل والمرأة لأن ذلك
كله يقع عليه اسم كسوة ولو أن رجلاً أراد أن يستبدل بما تجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة
المساكين جاز لغيره أن يستبدل بما يكفيه في الشتاء أو في الصيف أو في السفر من الكسوة ولكن لا يجوز
الاستدلال عليه بشئ من هذا وإذا أطلقه الله فهو مطلق ولا بأس أن يكسو رجلاً ونساء وكذلك يكسو
الصبيان وإن كسا غنياً وهو لا يعلم رأيت عليه أن يعبد الكسوة

((العتق في الكفارات)) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأعتق في كفارة اليمين أو في شئ
وجب عليه العتق لم يجزه الأرقبة مؤمنة ويعتق فيها الأسود والأحر والسوداء والحرأ وأقل ما يقع به اسم
الإيمان على العبيد أن يصف بالإيمان إذا أمر بصفته ثم يكون به مؤمناً ويجزئ فيه الصغير إذا كان أبواه أو
أحداهما مؤمناً لأن حكمهم حكم الأيمان ويجزئ في الكفارات ولدا الزنا وكذلك كل ذى نقص بعيب لا يضر
بالعمل ضرراً ينافي العرج الخفيف والعور وشلل الخنصر والعيوب التي لا تضر بالعمل ضرراً ينافي ويجزئ

فيه العرج الخفيف ولا يجزى المقعد ولا الأعرج ولا أشل الرجل بإسهم ولا اليد بإسهم ولا يجزى الأصم
والخصى المحبوس وغير المحبوس ويجزى المريض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل وما أشبهه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الحاربة حاملا من زوجها ثم اشتراها زوجها فأعتقها في كفارة أخت
عنه وإنما تجزى في قول من لا يبيع أم الولد إذا ولدت بعد شرائه أياها ووضعها الستة أشهر فصاعدا لأنها
تكون بذلك أم ولد فأما ما كان قبل ذلك فلا تكون به أم ولد قال ومن كانت عليه رقبة واجبة فأراد أن
يشترى رقبة تعتق عليه إذا ملكها بغير عتق فلا تجزى عنه وما كان يجوز له أن يملكه بحال أجزأ عنه
ولا يعتق عليه إلا آباءه وإن بعدوا والبنون وإن سفلوا والدون كلهم أو مولودون وسواء ذلك من قبل البنات
والبنين لأن كلهم ولد ووالد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشترى رقبة بشرط عتقها لم تجز عنه من رقبة
واجبة عليه قال ويجزى المدبر في الرقاب الواجبة ولا يجزى عنه المكاتب حتى يعجز فعود رقيقا فيعتقه
بعد العجز ويجزى المعتق إلى سنين وهو في أضعف من حال المدبر ومن اشترى عبدا فأعتقه وهو من لا يجزى
في الرقاب الواجبة فالتعتق ماض ويعود لرقبة تامة فإن كان الذي باعه دلس له بعب عاده فإخذه منه قيمة
ما بينه وبينها ومعيها من الثمن وإن كان معيها يجزى مثله في الرقاب الواجبة أجزأ عنه وعاد على
صاحبه الذي باعه بقيمة ما بين العيب والصحة ولم يكن عليه أن يتصدق بقيمة العيب إذا أخذه من البائع
وهو مال من ماله

(الصيام في كفارات الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل من وجب عليه صوم ليس
بمسرور في كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعاً أجزأه أن يكون متفرقا فيأصوم على قول الله عز وجل في قضاء
رمضان فعدة من أيام أخر والعدة أن يأتي بعد الصوم لأولاه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان
الصوم متتابعاً فطريقه الصائم والصائغة من عذر وغير عذر استأنفا للصيام إلا الحائض فإنها لا تستأنف

(من لا يجزى به الصيام في كفارة اليمين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي يجب عليه من
الكفارة إلا طعام أو الكسوة أو العتق من كان غنيا فليس له أن يأخذ من الصدقة شيئا فأما من كان له أن
يأخذ من الصدقة فإنه أن يصوم وليس عليه أن يتصدق ولا يعتق فإن فعل أجزأ عنه وإن كان غنيا وكان ماله
غائبا عنه لم يكن له أن يكفر بصوم حتى يحضره ماله أو يذهب المال إلا بطعام أو كسوة أو عتق

(من حنت معسرا ثم أيسر أو حنت موسرا ثم أعسر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
حنت الرجل موسرا ثم أعسر لم يكن له أن يصوم ولا يرى الصوم يجزى عنه وأمرته احتياطاً أن يصوم فإذا
أيسر كفر وإنما أنظر في هذا إلى الوقت الذي يحنت فيه ولو أنه حنت معسرا ثم لم يصم حتى أيسر أحببت له
أن يكفر ولا يصوم من قبل أنه لم يكفر حتى أيسر وإن صام ولم يكفر أجزأ عنه لأن حكمه حين حنت الصيام
« قال الربيع » وللشافعي قول آخر أنه إنما ينظر إلى الكفارة يوم يكفر فإذا كان معسرا كان له أن يصوم
وإن كان موسرا كان عليه أن يعتق قال ولا يصام في كفارة اليمين ولا في شيء وجب عليه من الصوم
بإيجاب يوم من رمضان ولا يوم لا يصلح صومه متطوعاً مثل يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق ويصام ما سواها
من الأيام

(من أكل أو شرب ساهيا في صيام الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويفسد صوم
التطوع وصوم رمضان وصوم الكفارة والنذر ما أفسد الصوم ولا خلاف بين ذلك فمن أكل فيها أو شرب ناسيا
فلا قضاء عليه ومن أكل أو شرب عامدا أفسد الصوم عليه لا يختلف إلا في وجوب الكفارة على من جامع
في رمضان وسقوطها عن جامع في صوم غيره تطوعاً أو واجبا فإذا كان الصوم متتابعاً فأنظر فيه الصائم من
عذر وغير عذر والصائغة استأنفا للصيام إلا الحائض فإنها لا تستأنف

والأمر والنهي ولكن
يقال أقل ما يجزى
من الوضوء مرة وأكمل
ما يكون من الوضوء
ثلاث أخبرنا الشافعي
أخبرنا عبد الله بن نافع
عن داود بن قيس عن
زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن أسامة بن
زيد عن بلال أن رسول
الله توفياً ومسح على
الخفين (قال الشافعي)
ولا يقال لمسح رسول الله
على الخفين خلاف
غسل رجله على المصلي
انما يقال الغسل كمال
والمسح رخصة وكال
وأيهما شاء فعل

(باب القراءة في الصلاة)

أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
مسعر عن الوليد بن
سريع عن عمرو بن
حريث قال سمعت النبي
يقرأ في الصبح والمثل إذا
عسعس قال الشافعي
يعني يقرأ في الصبح
إذا الشمس كورت

أخبرنا سفيان عن زياد
ابن علاقة عن عمار قال
سمعت النبي عليه
السلام في الصبح يقرأ
والتخل بالسفات قال
الشافعي يعني بقاف

(الرخصة بكفارة الأيمان وبإزكاة من تصدق بكفارة ثم اشتراها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لزمه حتى للمساكين في زكاة مال أو لزمه حج أو لزمته كفارة عين فذلك كله من رأس المال يحاسب به دين الناس ويخرج عنه في ذلك أقل ما يمكن في مثله فإن أوصى بعقوبة كفارة ولم يكن في رأس المال إلا الطعام فإن جمل ثلثه العتق أو عتق عنه من الثلث وإن لم يملكه أطعم عنه من رأس المال وإذا عتق عنه من الثلث لم يطعم عنه من رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كفر الرجل بالطعام أو بالكسوة ثم اشتري ذلك فدفعه إلى أهله ثم اشتراه منهم فالبيع جائز ولو تنزه عن ذلك كان أحب إلى

(كفارة عين العبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنث العبد فلا يجزيه إلا الصوم لأنه لا يملك شيئاً وإن كان نصفه عبداً ونصفه حراً وكان في يديه مال لنفسه لم يجزه الصيام وكان عليه أن يكفر عما في يديه من المال مما يصيبه فإن لم يكن في يديه مال لنفسه صام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنث العبد ثم عتق وكفر كفارة حراً جزأت عنه لأنه حينئذ مالك ولو صام آخر أعز عنه لأنه يوم حنث كان حكمه حكم الصيام

(١) (من نذر أن يعشي إلى بيت الله عز وجل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن نذر تبرراً أن يعشي إلى بيت الله الحرام لزمه أن يعشي إن قدر على المشي وإن لم يقدر ركب وأهراق دماً احتياطاً لأنه لم يأت بما نذر كما نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطق شيئاً سقط عنه كمن لا يطيق القيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعداً ولا يطيق القعود فيصلي مضطجعا وإنما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصلحوا أمر الحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يعشي أحد إلى بيت الله إلا حاجاً أو معتمراً لا بدله منه « قال الربيع » وللشافعي رحمه الله تعالى قول آخر أنه إذا حلف أن يعشي إلى بيت الله الحرام حنث فكفارة عين تجزيه من ذلك إن أراد بذلك الميمن « قال الربيع » وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلاً فقال هذا قولك يا أبا عبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالمشي إلى بيت الله ففيها قولان أحدهما معقول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عمرة فكفارته كفارة عين إذا حنث ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون إلا بفرض يؤديه من فرض الله عليه أو تبريراً يريد الله به فأما على غلق الأيمان فلا يكون تبرراً وإنما يعمل التبرر لغير الغلق وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه إذا نذر متبرراً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتبرر أن يقول لله على أن شئ فلانا أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديناً أو كان كذا أن أحج له نذراً فهو التبرر فأما إذا قال إن لم أفضل حقت فعلى المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا من معاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاء ولا كفارة فهذا يوافق السنة وذلك أن يقول لله على أن شئني أو شئ فلانا أن أنحرأبني أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شئ عليه فيه وفي السائبة وإنما بطل الله عز وجل النذر في البجيرة والسائبة لأنها معصية ولم يذكروا في ذلك كفارة وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية لله عز وجل أن لا يفي ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة * « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله

(١) قد تقدم في نسخة البلقيني جمل من هذا الباب في أواخر الجزء الثاني في أبواب عقدها هو على حسب المناسبات مع ترك بعض منه ولكنه بتمامه في الأصول بهذا الموضع فأثبتناه بتمامها

* أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريح قال أخبرنا محمد بن عباد بن جعفر قال أخبرنا أبو سلمة بن سفیان وعبد الله بن عمرو العائذي عن عبد الله ابن السائب قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى إذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى

أخذت النبي سعة فحذف فركع قال وعبد الله بن السائب حاضر ذلك قال الشافعي وليس أعدي شيئاً من هذا اختلافاً لأنه قد صلى الصلوات عمره فيحفظ الرجل قراءته يوماً والرجل قراءته يوماً غيره وقد أباح الله في القرآن بقراءة ما تيسر منه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ بأم القرآن وما تيسر فدل على أن اللازم في كل ركعة قراءة أم القرآن وفي الركعتين الأولين ما تيسر معها

(باب في التشهد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد

الذي يرتجى فيه البر وذلك المسجد الحرام وأحب إلى أن يمشى إلى مسجد المدينة أن يمشى إلى مسجد
بيت المقدس أن يمشى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام
ومسجدى هذا ومسجد بيت المقدس ولا يبين لي أن أوجب المشى إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
ومسجد بيت المقدس كما يبين لي أن أوجب المشى إلى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله تعالى فرض
والبر باتيان هذين نافذة وإذا نذر أن يمشى إلى بيت الله ولا ينفذه فلا خيار أن يمشى إلى بيت الله الحرام ولا يجب
ذلك عليه إلا بأن ينوبه لأن المساجد بيوت الله وهو إذا نذر أن يمشى إلى مسجد مصر لم يكن عليه أن يمشى إليه
ولو نذر بر أمر ناه بالوفاء به ولم يجبر عليه وليس هذا كما يؤخذ لا كسبين من الآدميين هذا عمل فيما بينه وبين
الله عز وجل لا يلزمه إلا بالجماع على نفسه بعينه وإذا نذر الرجل أن ينحر بكمكة لم يجزه الآن ينحر بكمكة وذلك
أن النحر بكمكة بر وأن نذر أن ينحر بغيره يصدق لم يجزه أن ينحر إلا حيث نذر أن يتصدق وأنما وجبته وليس
في النحر في غير هار لأنه نذر أن يتصدق على مسكين ذلك البلد فإذا نذر أن يتصدق على مسكين بلده فعليه
أن يتصدق عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غلامي حر إلا أن يبدولي في ساعتى هذه
أو في يومى هذا أو أشاء أو يشاء فلان أن لا يكون حراً أو أمر أنه طالق إلا أن أشاء أن لا تكون طالق في يومى
هذا أو يشاء فلان فشاء أو شاء الذي استثنى مشيئته لم يكن العبد حراً ولا المرأة طالقاً (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا قال الرجل أنا أهدي هذه الشاة نذراً أو أمشي نذراً فعليه أن يهديها وعليه أن يمشى إلا أن يكون
أراد أني سأحدث نذراً أو أني سأهديها فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغيره يجب أن نذر الرجل أن يأتي موضعاً
من الحرم ما شياً أو راكباً فعليه أن يأتي الحرم حاجاً ومعتبراً ولو نذر أن يأتي عرفة أو مراً أو موضعاً غيرهما من
الحرم ليس بالحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذر في غير طاعة وإذا نذر الرجل حجاباً ولم يسم وقتاً فعليه حج يحرم به
في أشهر الحج متى شاء وأن قال على نذري أن شاء فلان فليس عليه شيء ولو شاء فلان أنما النذر ما أرى به الله عز
وجل به ليس على معاني الغلق ولا مشيئة غير الناذر وإذا نذر أن يهدي شيئاً من النعم لم يجزه إلا أن يهديه وإذا
نذر أن يهدي متاعاً لم يجزه إلا أن يهديه أو يتصدق به على مسكين الحرم فإن كانت نيته في هذه أن
يلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نوى ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين
والدور باع ذلك فأهدى عنه وبلى الذي نذر الصدقة بذلك وتعلقه على البيت وتطيبه به أو يوكل به ثقة
بلى ذلك له وإذا نذر أن يهدي بدنة لم يجزه فيها إلا الشيء من الإبل أو ثنية وسواء في ذلك الذكر والأنثى والخصى
وأكثرهما غنماً أحب إلى وإذا لم يجد بدنة أهدي بقرة ثنية فصاعداً وإذا لم يجد بقرة أهدي سبعاً من الغنم
ثنية فصاعداً إن كن معزى أو جذا فصاعداً إن كن ضأناً وإن كانت ثنية على بدنة من الإبل دون البقرة فلا
يجزيه أن يهدي مكانها من البقر والغنم الأبقية منها وإذا نذر الرجل هدياً ولم يسم الهدى ولم ينو شيئاً فأحب
إلى أن يهدي شاة وما أهدي من مذحطة أو ما فوقه أجزأه لأن كل هذا هدى وإذا نذر أن يهدي هدياً ونوى
به جهمة جدياً رضيعاً أهدها أنما معنى الهدى هدية وكل هذا يقع عليه اسم هدى (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا نذر أن يهدي شاة عوراء أو عجماء أو عرجاء أو مالا يجوز أخيه أهدها ولو أهدي تاماً كان أحب
إلى لأن كل هذا هدى ألا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به
ذوا عدل منكم هدياً فقد يقتل الصيد وهو صغير وأعرج وأعمى وأنما يجزيه بعثله ألا ترى أنه يقتل الجراد
والعصفور وهما من الصيد فيجزي الجراد بتمرة والعصفور بقميئة ولعله قبضة وقد سمي الله تعالى هذا كله
هدياً وإذا قال الرجل شاتي هذه هدى إلى الحرم أو ببقعة من الحرم أهدي وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزه إلا
بكمكة فإذا سمي موضعاً من الأرض ينحره ففيه أجزأه وإذا نذر الرجل عدداً صامه أن شاء متفرقاً وإن
شاء متتابعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر صيام أشهر فصام منها بالأهلة صامه عدداً متتابعين

(باب في الوتر)

حدثنا الربيع قال قال
الشافعي وقد سمعت أبا

(فمين حلف على سكنى دار لا يسكنها)

(سئل الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل له فإنا نقول فمين حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن انه يؤمر بالخروج من ساعة حلف ولا نرى عليه حنثا في أقل من يوم وليلة إلا أن يكون له نية في تعجيل الخروج قبل يوم وليلة فإنه حانث إذا أقام يوما وليلة أو يقول نويت أن لا أعجل حتى أجد منزلا فيكون ذلك له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن الدار وهو فيها ساكن أخذ في الخروج مكانه فإن تخلف ساعده وهو يمكنه الخروج منها حنث ولكنه يخرج منها ببدنه متحول ولا يضرد أن يتردد على محل متاعه منها وانخرج أهله لأن ذلك ليس بسكن قال فإنا نقول في الرجل يحلف أن لا يسكن الرجل وحماني دار واحدة ليس لها مقاصير كل بيت يدخله ساكنه أو كانت لها مقاصير يسكن كل مقصورة منها ساكنها وكان الحالف مع المخاوف عليه في بيت منها أو في مقصورة من مقاصيرها أو في حجرة المقصورة ودون البيت وصاحبه المخوف عليه في البيت انه يخرج مكانه حين حلف أنه لا يسكنه في البيت إلى أي بيوت الدار شاء وليس له أن يسكنه في المقصورة التي كانت فيها اليمين وإن كان معه في البيت وليس له مقصورة أو له مقصورة أو كان في مقصورة ودون البيت والآخر في البيت دون المقصورة انه إذا أقام في البيت أو في المقصورة يوما وليلة كان حانثا وإن أقام أقل من ذلك لغير المسكنة لم يكن عليه حنث إذا خرج إلى أي بيوت الدار ومقاصيرها شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن الرجل وهو ساكن معه فمضى كالمسئلة قبلها يخرج منها مكانه أو يخرج الرجل مكانه فإن أقاما جميعا ساعة بعدما مسكنه أن يتحول عنه حنث وإن كانا في بيتين فجعل بينهما حاجزا ولكل واحد من الجزئين باب فليست هذه مسكنة وإن كانا في دار واحدة والمسكنة أن يكونا في بيت أو بيتين حجرتهم ما ودمخلهما واحد فأما إذا افترق البيتان والجزرتان فليست مسكنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما جوابنا في هذه الأعيان كلها إذا حلف لانية له انما خرجت اليمين منه بلانية فأما إذا كانت اليمين نية فاليمين على ما نوى قال فإنا نقول إذا نقل أهله وعياله وترك متاعه فإنا نستحب له أن ينتقل بجميع متاعه وأن لا يخلف شيئا من متاعه وإن خلف شيئا منه أو خلفه كله فلا حنث عليه فإن خلف أهله وولده فهو حانث لأنه ساكن بعد والمسكنة التي حلف عليها هي المسكنة منه ومن عياله لمن حلف أن لا يسكنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنقطة والمسكنة على البدن دون الأهل والمال والولد والمتاع فإذا حلف رجل لينتقل فانتقل ببدنه وترك أهله وولده وماله فقد بر وإن قال قائل ما الحجة قيل رأيت إذا سافر يبدنه أي يقصر الصلاة ويكون من أهل السفر وأريت إذا انقطع إلى مكة ببدنه أي يكون من حاضري المسجد الحرام الذين انقطعوا لم يكن عليهم دم فإذا قال نعم قيل فاعما النقطة والحكم على البدن لا على مال ولا على ولد ولا على متاع قال فإنا نقول فمين حلف أن لا يسكن هذا الثوب وهو لا يسه فتركه عليه بعد اليمين انما أراد حانثا لأنه قد لبسه بعد عينه وكذلك نقول فيه ان حلف لا يركب هذه الدابة وهو عليها فإن نزل مكانه والا كان حانثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يلبس الثوب وهو لا يسه فقتل المستثنين الأوليين ان لم يترعه من ساعته إذا أمكنه نزع حنث وكذلك ان حلف أن لا يركب دابة وهو راكبها فإن نزل مكانه والاحنث وهكذا كل شيء من هذا الصنف قيل فإنا نقول فمين حلف أن لا يسكن بيتا ولا نية له وهو من أهل الحضارة فسكن بيتا من بيوت الشعر فإنه ان كان ليمينه معنى يستدل عليه بالأمر الذي له حلف مثل أن يكون سمع يقوم انهم عليهم بيت فمعهم تراب فلا شيء عليه في سكنه في بيت شعر وان لم يكن له نية حين حلف وإن كان انما وجد عينه أنه قيل له ان الشمس محتجبة وان السكنى في السطوح والخروج من البيوت محضة وبسرة خلف أن لا يسكن بيتا فإنا نراه حانثا ان سكن بيت شعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان حلف الرجل أن لا يسكن بيتا وهو من أهل البادية أو أهل القرية ولا نية له فأى

ابن عبد الله بن قسيط
عن عطاء بن يسار عن
زيد بن ثابت أنه قرأ
عند رسول الله بالنجم
فلم يسجد فيها (قال
الشافعي) وفي هذين
الحديثين دليل على أن
سجود القرآن ليس بحتم
ولكنه يجب أن لا يترك
لأن النبي عليه السلام
سجد في النجم وترك
حدثنا الربيع بن سليمان
قال الشافعي وفي النجم
سجدة ولا أحسب أن يدع
شيئا من سجود القرآن
وان تركه كرهته له
وليس عليه قضاء لأنه
ليس بفرض فان قال
قائل ما الدليل على أنه
ليس بفرض قيل
السجود صلاة وقد قال
الله تعالى ان الصلاة
كانت على المؤمنين كتابا
موقوتا فكان الموقوت
يحتمل موقوتا بالعدد
وموقوتا بالوقت فأبان
رسول الله أن الله جل
ثناؤه فرض نجس
صلاوات فقال رجل
يا رسول الله هل على
غيرها قال لا الآن تطوع
فلما كان سجود القرآن
خارجا من الصلوات
المكتوبات كان سنة
اختيار وأحب البنا أن

بيت شعر أو أدم أو خيمة أو ما وقع عليه اسم بيت أو جارة أو مدر سكن حث قال فانا نقول فيمن حلف أن لا يسكن دار فلان فسكن دارا بينه وبين رجل آخر له يحث وكذلك أن كانت الدار كلها فسكن منها بيتا حث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن دارا فلان ولم ينو دارا بعينه فسكن دارا له فيها شركا كثيرا أو أقلها لم يحث ولا يحث حتى تكون الدار كلها خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاشترى فلان وأخر معه طعاما ولا نية له لم يحث ولا أقول بقولكم انكم تقولون فيمن حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان وأخر معه انكم تحثونه ان أكل منه قبل أن يقتسمه وزعمنا وزعم آتهم ان اقتسمه فأكل الحلف مما صار الذي لم يحلف عليه لم يكن عليه حث والقول فيها على ما اجتعل في صدر المسئلة قال فانا نقول من حلف أن لا يسكن دار فلان فباعها فلان انه ان كان عقد عينه على الدار لانها داره لا يحث ان سكنها وهي لغيره وان كان انما عقده عينه على الدار وجعل تسميته صاحبها صفة من صفاتها مثل قوله هذه الدار المروقة فذهب تزويقها فأراد حثنا ان سكنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن دار فلان فباعها بغيره وباعها فلان فان كانت نيته على الدار حث بأي وجه سكنها وان ملكها هو وان كنت نيته ما كانت فلان لم يحث اذا خرجت من ملكه وان لم يكن له نية حث اذا قال دار فلان هذه

(فيمن حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت فغير عن حاله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فانا نقول لو أن رجلا حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت طريقا أو حربة يذهب الناس فيها ذاهبين وجائين انه ان كان في عينه سبب يستدل به على شيء من نيته وما أراد في عينه جل على ما استدلل به وان لم يكن كذلك سبب يستدل به على شيء من نيته فانا لا نرى عليه حثا في دخولها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل هذه الدار فانه دمت حتى صارت طريقا ثم دخلها لم يحث لانها ليست بدار قال فانا نقول فيمن قال ولله لا أدخل من باب هذه الدار فدخل بابه فدخل من بابه اخذ المحدث انه حاث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل من باب هذه الدار ولانية له فدخل بابه الى موضع آخر فدخل منه لم يحث وان كنت له نية فتوى من باب هذه الدار في هذا الموضع لم يحث قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو نوى أن لا يدخل الدار حث قال فانا نقول فيمن حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو قيص فقطعه فباء أو سراويل أو جبة انما حثنا الا أن تكون له نية يستدل بها على أنه لا حث عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا أو خورداء فقطعه فباء أو تزر به أو ارتدى به أو قطعه فلانس أو تباين أو حلف أن لا يلبس سراويل فارتدى بها أو قيصا فارتدى به فهذا كله لبس وهو يحث في هذا كله اذا لم تكن له نية فان كانت له نية لم يحث الاعلى نيته ان حلف أن لا يلبس القميص كما نلبس القمص فارتدى به لم يحث وكذلك ان حلف أن لا يلبس الرداء كما نلبس الأردية فلبس قيصا لم يحث وإذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا امر أنه وقد كانت منته بالثوب عليه أو ثوب رجل من عليه فأصل ما أبى عليه أن لا ينظر الى سبب عينه أبدا وانما انظر الى مخرج العين ثم أحث صاحبها أو أبرد على مخرجها وذلك أن الاسباب متقدمة والأيمان محدثة بعد حثنا فحدث على مثالها وعلى خلاف مثالها فلما كان هكذا لم أحثه على سبب عينه وأحثه على مخرج عينه أرايت لو أن رجلا قال لرجل قد نكحك داري أو قد وجعتك مالي خلف لي ضربته أما لم يحث ان لم يضربه وليس حلفه ليضربه يشبه سبب ما قال له فإذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب لثوب امر أنه فوجهته له أو باعته فاشترى بثمنه ثوبا أو انتفع به لم يحث ولا يحث أبدا الا بلبسه قال فانا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان ففرق على ظهر بيته انه يحث لانه دخلها من ظهرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان ففرق فوقها فلم

لا يدعه ومن تركه تركه فضلا لا فرضا وانما سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في النجم لان فيها سجودا في حديث أبي هريرة وفي سجود النبي صلى الله عليه في النجم دليل على ما وصفت لأن الناس سجدوا معه الارجلين والرجلان لا يدعان ان شاء الله الفرض ولو تركاه امرهما رسول الله باعادته (قال الشافعي) وأما حديث زيد أنه قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد ففو والله أعلم أن زيدا لم يسجد وهو القارئ فلم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن عليه فرضا فأمره النبي به «حدثنا الربيع» أخبرنا الشافعي أخبرنا ابراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قرأ عند النبي السجدة فسجد فسجد النبي ثم قرأ آخر عنده السجدة فلم يسجد فلم يسجد النبي فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت عندك السجدة فلم تسجد فقال

يدخلها وانما دخوله أن يدخل بيتا منها أو عرصتها قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل بيت فلان فدخل بيت فلان المحلوف عليه وانما فلان ساكن في ذلك البيت بكرائه يحنث لانه بيته مادام ساكنا فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل بيت فلان وفلان في بيت بكرائه يحنث لانه ليس بيت فلان الا أن يكون أراد مسكن فلان ولو حلف أن لا يدخل مسكن فلان فدخل عليه مسكنا بكرائه حنث الا أن يكون نوى مسكنا عليه فملكه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتمله انسان فأدخله قهرا فانه ان كان غلبه على ذلك ولم يتراخ فلا حنث عليه ان كان حين قدر على الخروج خرج من ساعته فأما ان أقام ولو شاء أن يخرج فخرج فان هذا حانث « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل فادخلها لم يحنث الا أن يكون هو أمرهم أن يدخلوه تراخي أولم يتراخ قال فاننا نقول فيمن حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان فقال انما حلفت أن لا أدخلها ونويت شهرا ان انزري عليه أنه ان كانت عليه في يمينه بيته فانه لا يصدق بنبته وان دخلها حنث وان كان لا يمينه عليه في يمينه قبل ذلك منه مع يمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل بطلاق امرأته أن لا يدخل دار فلان فقال نويت شهرا أو يوما فهو كذلك فيما بينه وبين الله عز وجل وعليه اليمين فاما في الحكم فتدخلها فهي طالق قال فاننا نقول فيمن قال والله لا أدخل على فلان بيتا فدخل عليه فلان ذلك بيتا نازاه حائثا ان أقام معه في البيت حين دخل عليه وذلك أنه ليس يراد باليمين في مثل هذا الدخول ولكن يراد به المجالسة الا أن تكون نيته يوم حلف أن لا يدخل عليه وانه ان كان هو في البيت أولا ثم دخل عليه الآخر فلا حنث عليه واذا كان هذا هكذا نيته يوم حلف فاننا انزري عليه حنثا اذا كان المحلوف عليه هو الداخل عليه بعد دخوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتا فدخل عليه آخر بيته فأقام معه لم يحنث لانه لم يدخل عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل على جاره بيته فاذا قلنا المحلوف عليه في بيت جاره انه يحنث لانه داخل عليه وسواء كان البيت له أو لغيره وانه ان دخل عليه مسجدا لم يحنث الا أن يكون نوى المسجد في يمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتا فدخل على رجل غيره بيتا فوجده ذلك المحلوف عليه في ذلك البيت لم يحنث من قبل أنه ليس على ذلك دخل « قال الربيع » والشافعي قول آخر انه يحنث اذا دخل عليه لانه قد دخل عليه بيتا كما حلف وان كان قد قصد بالدخول على غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان علم أنه في البيت فدخل عليه حنث في قول من يحنث على غير النية ولا يرفع الخطأ فاما اذا حلف أن لا يدخل عليه بيتا فدخل عليه المسجد لم يحنث بحال

(من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما ففعل أحدهما)

قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين فكساهما أحدهما انه حانث الا أن يكون نوى في يمينه أن لا يكسوها اياهما جميعا لاحتجته الى أحدهما أولا ثم لاحتجته لهما جميعا فقال أنت طالق ان فعلت فتكون له نيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين أو هذه الاثواب الثلاثة فكساهما أحد الثوبين أو أحد الثلاثة أو كساهما من الثلاثة اثنين وترك واحد لم يحنث وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذين القرصين فأكلهما الا قليلا لم يحنث الا أن يأتي على الشئتين اللذين حلف عليهما الا أن يكون نوى أن لا يكسوها من هذه الاثواب شيئا أولا يأكل من هذا الطعام شيئا فيحنث واذا قال والله لا أشرب ماء هذا الاداة ولا ماء هذا النهر ولا ماء هذا البحر كله فكل هذا سوء ولا يحنث الا أن يشرب ماء الاداة كله ولا سبيل الى أن يشرب ماء النهر كله ولا ماء البحر كله ولكنه لو قال لا أشرب من ماء هذا الاداة

التي عليه السلام كنت اماما فلو سجدت سجدت معك قال الشافعي اني لأحسبه زيد بن ثابت لانه يحكي أنه قرأ عند النبي التجم فلم يسجد وانما روى الحديثين معاطاء بن يسار قال وأحب أن يبدأ الذي يقرأ السجدة فيسجد ويسجد وامعه فان قال قائل ففعل أحدهذين الحديثين نسخ الآخر قيل فلا يدعي أحد أن السجود في التجم منسوخ الاجاز لغيره أن يدعي أن ترك السجود منسوخ والسجود ناسخ ثم يكون أولى لان السنة السجود لقول الله فاسجدوا لله واعبدوا ولا يقال لواحد من هذين ناسخ ولا منسوخ ولكن يقال اختلاف من جهة المباح

(باب القصر والاعتام في السفر في الخوف وغير الخوف)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة الا بية قال الشافعي وكان بيننا

في كتاب الله أن
التسفر في السفر في
الخوف وغير الخوف
معارضة من الله لأن
الله فرض أن تقصروا
كما كان ينبغي كتاب الله
أن قوله لا جناح عليكم
انطلقتم النساء ما لم
تسهرن رخصة لأن
حتماً من الله أن
يطلقوهن من قبل أن
يسوهن وكما كان
ينبغي كتاب الله ليس
عليكم جناح أن تأكلوا
من بيوتكم أو بيوت
آبائكم إلى جميعاً وأشتاتا
رخصة لأن الله تعالى
حتم عليهم أن يأكلوا
من بيوتهم ولا من
بيوت آبائهم ولا جميعاً
ولا أشتاتا وإذا كان
القصر في الخوف
والسفر رخصة من الله
كان كذلك القصر في
السفر بلا خوف فمن
قصر في الخوف والسفر
قصر بكتاب الله ثم بسنة
رسول الله ومن قصر
في سفر بلا خوف قصر
نص السنة وإن
رسول الله أخبر أن
الله تصدق بها على
عباده فإن قال قائل
فأين الدلالة على
ما وصفت قيل أخبرنا

ولا من ماء هذا النهر ولا من ماء هذا البحر فشرب منه شيئاً حنث إلا أن تكون له نية فيحنث على قدر نيته
وإذا قال والله لا أكلت خبزاً وزيتاً فأكل خبزاً وزيتاً لم يحنث وكذلك كل شيء أكله مع الخبز سوى الزيت وكل
شيء أكل به الزيت سوى الخبز فإنه ليس بحنث وكذلك لو قال لا آكل زيتاً ولم يأك ذلك كل ماء أكل مع اللحم
سوى الزيت قال فإنا نقول لمن قال لا أمتعه أو امرأته أنت طالق أو أنت حر فإن دخلت هاتين الدارين
فدخلت أحدهما لم تدخل الأخرى أنه حانث وإن قال إن لم تدخله ما فأنت طالق أو أنت حر فإنا لا نخرجه
من يمينه إلا بدخوله ساجعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لا امرأته أنت طالق إن دخلت هاتين
الدارين أو لا أمتعه أنت حر فإن دخلت هاتين الدارين لم يحنث في واحدة منهما إلا بان تدخلهما معاً وكذلك كل
يمين حلف عليها من هذا الوجه قال فإنا نقول فيمن قال لعبد له أمتاحران أن شئتما فإن شاء جميعاً الحرية
فهما حران وإن شاء جميعاً الرق فهما رقيقان وإن شاء أحدهما الحرية وشاء الآخر الرق فالذي شاء الحرية منهما
حر ولا حرية بعينه هذا الذي لم يشأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبد له أمتاحران
أن شئتما لم يعتق إلا بأن يشأ معا ولم يعتق بأشأ أحدهما دون الآخر وكذلك إن قال أمتاحران أن شأ
فلان وفلان لم يعتق إلا أن يشأ فلان وفلان ولم يعتق بأشأ أحدهما دون الآخر ولو كان قال لهما أياكما
شاء العتق فهو حر فأيهما شاء فهو حر شاء الآخر أو لم يشأ قال فإنا نقول في رجل قال والله لئن قضيتني حتى
في يوم كذا وكذا لأفعلن بك كذا وكذا ففقه بعض حقه أنه لا يلزمه اليمين حتى يقضيه حقه كله لأنه أراد به
الاستقصاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل على رجل حق خلف لئن قضيتني حتى في يوم
كذا وكذا لأهين لك عبداً من يومك ففقه حقه كله إلا درهماً أو فلساً في ذلك اليوم كله لم يحنث ولا يحنث
الأبأن يقضيه حقه كله قبل أن يمر اليوم الذي قضاه فيه آخر حقه ولا يهب له عبداً

(من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه)

« أخبرنا الربيع » قال قيل للشافعي فإنا نقول فإن حلف أن لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه ففقر
منه أو أفلس أنه حانث إلا أن تكون له نية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يفارق
غريمه حتى يأخذ حقه منه ففقر منه غريمه لم يحنث لأنه لم يفارقه هو ولو كان قال لا أفترق أنا وهو حنث في قول
من لا يطرح الخطأ والغلبة عن الناس ولا يحنث في قول من طرح الخطأ والغلبة عن الناس فأما من حلف
لا يفارقه حتى يأخذ منه حقه فأفلس فيحنث في قول من لا يطرح الغلبة عن الناس والخطأ ولا يحنث في قول
من طرح الخطأ والغلبة عنهم قال فإنا نقول فيمن حلف لغريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه
فأحاله على غريمه آخر أنه ان كان فارقاً بعد الجمالة فإنه حانث لأنه حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي ففارقه
ولم يستوف لما أحاله ثم استوفاه بعد « قال الربيع » الذي يأخذ به الشافعي إنه إن لم يفرط فيه حتى فرمه
فهو مكره فلا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يفارق الرجل حتى يستوفي
منه حقه فأحاله بعد على رجل غيره فأبرأ ثم فارقته حنث وإن كان حلف أن لا يفارقه وله عليه حق لم يحنث
لأنه وإن لم يستوف أولاً بالجمالة فقد برئ بالحوالة قال فإنا نقول فيمن حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى
يستوفي حقه منه فاستوفاه فلما افترقا أصاب بعضها نحاساً أو رصاصاً ونقصا بينهما نقصانه أنه حانث لأنه فارقته
ولم يستوف وأنه ان أخذ بحقه عرضاً فإن كان يسوى ما أخذ به وهو قيمته لو أراد أن يبيعه بأعنه ولم يحنث
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه فأخذ منه حقه فيما يرى ثم
وجد دنانيره زجاجاً ونحاساً حنث في قول من لم يطرح عن الناس الخطأ في الأيمان ولا يحنث في قول من
يطرح عن الناس ما لم يعدر عليه في الأيمان لأن هذا لم يعد أن يأخذ إلا وفاء حقه وهو قول عطاء أنه
يطرح عن الناس الخطأ والنسيان ورواه عطاء فإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه فأخذ بحقه عرضاً

فان كان العرض الذي أخذ قيمته ماله عليه من الدنانير لم يحنث وإن كان قيمته أقل مما عليه من الدنانير حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لغريمه والله لا أؤلفك حتى أخذ حتى فإن كانت نيته حتى لا يبقى عليك من حتى شيء فأخذ منه عرضا يسوي أو لا يسوي برئ ولم يحنث لأنه قد أخذ شيئا ورضيه من حقه وبرئ الغريم من حقه وكذلك إن كانت نيته حتى أستوفي ما أرضى به من جميع حتى وكذلك إن قال رجل لرجل والله لأقضيئك حقل فوهب صاحب الحق حقه للخالف أو تصدق به عليه أو دفع به إليه سلعة لم يحنث إن كانت نيته حين حلف أن لا يبقى على شيء من حقل لأنه دفع إليه شيئا رضيه فقد استوفي فإن لم تكن له نية فلا يبرأ أبدا إلا بأن يأخذ حقه ما كان إن كانت دنانير فدنانيرا ودراهم فدراهم لأن ذلك حقه ولو أخذ فيه أضعاف عنه لم يبرأ لأن ذلك غير حقه وحد الفراق أن يتفرقا من مقامهما الذي كانا فيه ومجلسهما

﴿من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل﴾

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل بمال أبدا فتكفل بنفس رجل أنه إن استثنى في جماله أن لا مال عليه فلا حنث عليه وإن لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبدا فتكفل بنفس رجل لم يحنث لأن النفس غير المال قال فإنا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبدا فتكفل لو كفل له بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه وكيل الذي حلف عليه فإنه إذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكلائه وحشمه ولم يعلم أنه من سببه فلا حنث عليه وإن كان ممن علم ذلك منه فإنه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة يكون له عليه فيه أسبيل لنفسه فان نوى هذا فتكفل لو كفل له في مال للمحلو فحنث وإن كان كفل في غير مال المحلو لم يحنث وكذلك إن كفل لوالده أو زوجته أو ابنه لم يحنث

﴿من حلف في أمر أن لا يفعله غدا ففعله اليوم﴾ (قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول في رجل قال لرجل والله لأقضيئك حقل غدا ففقه اليوم أنه لا حنث عليه لأنه لم يرد يمينه الغدا إنما أراد وجه القضاء فإذا خرج الغد عنه وليس عليه فقدر وهو قول مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لرجل والله لأقضيئك حقل غدا فجعل له حقه اليوم فإن لم تكن له نية حنث من قبل أن قضاء غدا غير قضاءه اليوم كما يقول والله لا أكلنك غدا فكله اليوم لم يبر وإن كانت نيته حين عقد اليمين أن لا يخرج غد حتى أقضيك حقل فقضاء اليوم بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال والله لا أكلن هذا الرغيف اليوم فأكل بعضه اليوم وبعضه غدا أنه حانث لأنه لم يأكله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والبسط محال وإنما يقال السبب بساط اليمين عند أصحاب مالك كأنه حلف أن لا يلبس من غزل أمر أنه فباع الغزل واشترت طعاما فأكله فهو عندهم حانث لأن بساط اليمين عندهم أن لا ينتفع بشيء من غزلها فإذا أكل منه فقد انتفع به وهو عند الشافعي محال «قال الربيع» قد حرق الشافعي البساط وحرقه بالنار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل فقال والله لا أكلن هذا الطعام غدا أو لا لبس هذه الثياب غدا أو لا ركب هذه الدواب غدا فانت الدواب وسرق الطعام والثياب قبل الغد فن ذهب إلى طرح الأكره عن الناس طرح هذا قياسا على الأكره فإن قيل فما يشبهه من الأكره قيل لما وضع الله عز وجل عن الناس أعظم ما قال أحد الكفر به أنهم إذا أكرهوا عليه فجعل قولهم الكفر مغفورا لهم مرفوعا عنهم في الدنيا والآخرة وذلك قول الله عز وجل من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره الآية وكان المعنى الذي عقننا أن قول المكره كما لم يقل في الحكم وعقننا أن الأكره هو أن يغلب بغير فعل منه فإذا تلف ما حلف ليقعلن فيه شيئا فقد غلب بغير فعل منه وهذا في أكثر من معنى الأكره ومن أكره من أكرهه ولم يرفعها عنه كان حانثا في هذا كله (قال الشافعي)

مسلم وعبد المجيد بن عبد العزيز بن ابن جريح قال أخبرني ابن أبي عمير عن عبد الله بن بابويه عن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب إنما قال الله أن تقصروا من الصلاة إن خفت أن يفتنكم الذين كفروا فقد أمان الناس فقال عمر عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فسئل رسول الله على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصروا ودلت على أن يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر وإن عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر «حدثنا الربيع» أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال سافر رسول الله من مكة إلى المدينة آمنا لا يخاف إلا الله فصلى ركعتين «حدثنا الربيع»

رجه الله تعالى وكذلك لحلف ليعطيه حقه غدا فأت من الغد بعله أو بغير علمه لم يحث (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وكذلك الإيمان بالطلاق والعاقب والأيمان كهما مثل اليمين بالله (قال الشافعي) رجحه الله تعالى أصل ما ذهب إليه أن بين المكر وغير ثابت عليه لما احتجبت به من الكتاب والسنة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف ليقضين رجلا حقه إلى أجل يسميه إلا أن يشاء أن يؤخره فأت صاحب الحق أنه لا حث عليه ولا يمين عليه لو رثة الميت من قبل أن الحث لم يكن حتى مات المحلوف ليقضينه وكذلك لو حلف ليقضينه حقه إلى أجل ستمائة إلا أن يشاء فلان فأت الذي جعل المشيئة إليه قال فأتنا نقول فيمن حلف ليقضين فلان ماله رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إذا استهل الشهر أو إلى استهلال الهلال إن له ليلة يهل الهلال ويومها حتى تغرب الشمس وكذلك الذي يقول إلى رمضان إن له ليلة الهلال ويومه وكذلك إذا قال إلى رمضان أو إلى هلال شهر كذا وكذا فله حتى يهل هلال ذلك الشهر فإن قال له إلى أن يهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف ليقضينه حقه إلى رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إلى استهلال الهلال أو عند استهلال الهلال وجب عليه أن يقضيه حين يهل الهلال فإن حلف ليقضينه ليلة يهل الهلال فخرجت الليلة التي يهل فيها الهلال حث كما يحث لو حلف ليقضينه حقه يوم الاثنين فغابت الشمس يوم الاثنين حث وليس حكم الليلة حكم اليوم ولا حكم اليوم حكم الليلة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا قال والله لأقضينك حقل إلى رمضان فلم يقضه حقه حتى يهل هلال رمضان حث وذلك أنه حث بالهلال كما تقول في ذكر حتى فلان على فلان كذا وكذا إلى هلال كذا وكذا فإذا هلك الهلال فقد حل الحق قال فأتنا نقول فيمن قال والله لأقضينك حقل إلى حين أو إلى زمان أو إلى دهر إن ذلك كله سواء وإن ذلك سنة سنة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا قال والله لأقضينك حقل إلى حين فليس في الحين وقت معلوم يبر به ولا يحث وذلك أن الحين يكون مدة الدنيا كلها وما هو أقل منها إلى يوم القيامة والفتيان قال هذا أن يقال له إنما حلفت على ما لا تعلم ولا تعلم فنصيرك إلى علمنا والورع لك أن تقضيه قبل انقضاء يوم لان الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحث أبدا لأنه ليس للحين غاية وكذلك الزمان وكذلك الدهر وكذا كل كلمة منفردة ليس لها ظاهر يدل عليها وكذلك الأحقاب

(من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله)

(قيل للشافعي) رجحه الله تعالى فأتنا نقول فيمن حلف أن لا يشتري عبدا فأمر غيره فاشترى له عبدا أنه حث لأنه هو المشتري إذا أمر من يشتري له إلا أن يكون له في ذلك نية أو يكون عينه على أمر قد عرف وجهها أنه إنما أراد أن لا يشتريه خوفاً لأنه قد عيّن غيره في اشتراؤه فإذا كان كذلك فليس يحث وإذا كان إنما كره شراء العبد أصلاً فأمره حثاً وإن أمر غيره وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها أنه يحث إلا أن تكون له نية (قال الشافعي) رجحه الله تعالى إذا حلف أن لا يشتري عبداً فأمر غيره فاشترى له عبداً لم يحث إلا أن يكون نوى أن لا يشتريه ولا يشتري له لأنه لم يكن ولي عقده شرائه والذي ولي عقده شرائه غيره وعليه العهدة ألا ترى أن الذي ولي عقده شرائه لو زاد في ثمنه على ما يباع به مثله ما لا يتغابن الناس فيه أو يرى من عيب لزمه البيع وكان اللازم أن لا يأخذ لشراء غيره غير شرائه (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يظن امرأته فجعل أمرها بيد حافظ لثقت نفسها لم يحث إلا أن يكون جعل الهياطلاقتها وكذلك لو جعل أمرها إلى غير حافظ لثقتها (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف ليضربن عبده فأمر غيره فضربه لم يبر إلا أن يكون نوى ليضربن بأمرة وهكذا لو حلف أن لا يضربه فأمر غيره فضربه لم يحث إلا أن يكون نوى أن لا يأمر غيره بضربه « قال الربيع » للشافعي في مثل هذا قول في موضع آخر فإذا حلف ليضربن عبده فإن كان ممن يلى الأشياء بيده فلا يبرخي يضرب بيده فإن كان مثل الوالي أو ممن لا يلى الأشياء بيده فلا تغلب

حدثنا الشافعي أخبرنا
ابرااهيم عن أبي يحيى
عن طاحته بن عمرو عن
عطاء عن عائشة قالت
كل ذلك قد فعل رسول
الله أتى في السفر وقصر
(باب الخلاف في ذلك)

أخبرنا الربيع قال قال
الشافعي رضى الله عنه
قال لي بعض الناس من
أتى في السفر فسدت
صلاته لأن أصل فرض
الصلاة في السفر ركعتان
إلا أن يجلس قدر التشهد
في مشى فيكون ذلك
كالقطع للصلاة أو يدرك
مقيماً يأتي به في صلاته
قبل أن يسلم منها فيتم
قال يقال له ما قلت
للسافر أن يتم ولا يصحح

عليه قولك أن يقصر
قال فكيف قلت أ رأيت
لو كان المسافر إذا صلى
أربعاً كانت التثان منها
نافلة أ كان له أن يصلي
خلف مقيم لقد كان
يلزمك في قولك أن
لا يصلي خلف مقيم أبداً
الافسدت صلاته من
وجهين أحدهما أنه
خلط عندك نافلة
بفريضة والآخرا أنك
تقول إذا اختلفت
نية الإمام والمأموم

فسدت صلاة المأموم
ونبته الامام والمأموم
مختلفة ههنا في أكبر
الاشياء وذلك عـدد
الصلاة قال اني أقول
اذا دخل خلف المقيم
حال فرضه قلت بانه

يصير مقيما أو هو
مسافر قال بل هو
مسافر قلت فمن
أين يحول فرضه قال
قلنا اجماع من الناس
أن المسافر اذا صلى
خلف مقيم أتم قلت
وكان ينبغي أن لو لم تعلم
في أن للمسافر أن يتم
شاء كتابا ولا سنة أن
يدلك هذا على أن له أن
يتم وقلت له قلت فيه
فوقلا بحال قال وما هو قلت
أرأيت المصلي المقيم
اذا جلس في مشى من
صلاته قدر التشهد
أيقطع ذلك صلاته قال
لا ولا يقطعها الا
السلام أو الكلام أو
العمل الذي يفسد
الصلاة قلت فلم زعمت
أن المسافر اذا جلس
في مشى قدر
التشهد وهو ينوي حين
دخل في الصلاة في كل
حال أن يصلي أربعاً
فصلى أربعاً ثم صلاته
الأن الاولتين الغرض

أنه انما يأمر فاذا أمر فضرب فقد بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئاً
فدفع المحلوف عليه سلعة الى رجل فدفع ذلك الرجل السلعة الى الخالف فباعها لم يحنث لأنه لم يبيعها الذي حلف
أن لا يبيعها الا أن يكون نوى أن لا يبيع سلعة على كذا فلان فيحنث فلو حلف أن لا يبيع له رجل سلعة
فدفعها الى غيره لبيعها فدفع ذلك الغير الى الذي حلف أن لا يبيع له السلعة لم يحنث الخالف من قبل ان يبيع
الثالث غير جائز لأنه اذا وكل رجلاً ببيع له فليس له أن يوكل بالبيع غيره ولو كان حين وكله أجاز له أن يوكل
من رآه فدفعها اليه فباعها لأن كان نوى أن لا يبيع لي بأمرى لم يحنث وان كان نوى أن لا يبيعها بحال حنث
لأنه قد باعها

(من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذني ثم قال لها قبل أن
تسأله الاذن أو بعد ما سأله اياه قد أذنت لك فخرجت لم يحنث ولو كانت المسئلة بحالها فأذن لها ولم تعلم وأشهد
على ذلك لم يحنث لانها قد خرجت باذنه فان لم تعلم فأحب الى في الورع أن لو حنث نفسه من قبل أنهم اعاصية
عند أنفسهم حين خرجت بغير اذنه وان كان قد أذن لها فان قال قائل كيف لم تحنث وهي عاصية ولا تجعله
بارا الا أن يكون خروجهما بعلمها باذنه قيل أرأيت رجلاً غصب رجلاً حقة أو كان له عليه دين فخله الرجل
والغاصب المحلل لا يعلم أم يبرأ من ذلك أرأيت أنه لو مات وعليه دين فخله الرجل بعد الموت أم يبرأ قال
فاننا نقول فيمن قال لامرأته ان خرجت الى موضع الاباذني فأنت طالق ثم قال لها اخرجي حيث شئت فخرجت
ولم يعلم فانه سواء قال لها في عينة ان خرجت الى موضع الاباذني أو لم يقل لها الى موضع فهو سواء ولا حنث عليه
لأنه اذا قال ان خرجت ولم يقل الى موضع فأنما هو الى موضع وان لم يقله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل
ذلك كله أقول لا حنث عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج الا في عيادة مريض
فأذن لها في عيادة مريض ثم عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها فانه اذا أذن لها الى
عيادة مريض فخرجت الى غير ذلك لم يحنث لانها ذهبت الى غير المريض بغير اذنه فلا حنث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى مثل ذلك أقول انه لا حنث عليه قال فانا (١) نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته بالخروج
الا لعيادة مريض فخرجت من غير أن يأذن لها الى حمام أو غير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال
الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذني أو ان خرجت الى مكان أو الى موضع الاباذني فالبين على مرة
فان أذن لها مرة فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث لأنه قد بر مرة فلا يحنث ثانية وكذلك ان قال لها أنت
طالق ان خرجت الا ان أذن لك فأذن لها فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث ولكنه لو قال لها أنت طالق كلما
خرجت الاباذني أو طالق في كل وقت خرجت الاباذني كان هذا على كل خرجة فأى خرجة خرجت بغير اذنه
فهو حانث ولو قال لها أنت طالق متى خرجت كان هذا على مرة واحدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا
حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان الا أن يأذن له فأتى الذي حلف على اذنه فدخلها حنث ولو لم يحنث والمسئلة
بحالها فأذن له ثم رجع عن الاذن فدخل بعد رجوعه لم يحنث لأنه قد أذن له مرة قال فانا نقول فيمن
حلف بعق غلامه ليضرب به انه يحال بينه وبين بيعه لأنه على حنث حتى يضربه (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى يبيعه ان شاء ولا يحال بينه وبين بيعه لأنه على بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من حنث بعق وله
مكاتب وأمهات أو لادومدبرون وأشخاص من عبيد يحنث فيهم كلهم الا في المكاتب فلا يحنث فيه الا بأن
ينويه في محالها لان الظاهر من الحكم أن مكاتبه خارج عن ملكه بمعنى داخل فيه بمعنى فهو يحال بينه وبين

أخذ ماله واستخدمه وأرض الجناية عليه فلا يكون عليه زكاة مال المكاتب ولا يكون عليه زكاة الفطر فيه
وليس هكذا أم وأبيه ولا مدبره كل أولئك داخل في ملكه له أخذ أموالهم وله أخذ أرض الجناية عليهم وتكون
عليه الزكاة في أموالهم لأنه ماله فان ذهب ذاعب إلى أن يقول المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم فأعما
يعني عبدا في حال دون حال لأنه لو كان عبدا بكل حال كان مسلطا على بيعه وأخذ ماله وما وصفت من أنه
يحال بينه وبينه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل بعتق غلامه ليضرب به عدا فباعه
اليوم فلما مضى عده اشتراه فلا يحنث لأن الحنث إذا وقع مرة لم يعد ثانية وهذا قد وقع حنثه مرة فهو لا يعتق
عليه ولا يعود عليه الحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يأكل الرأس وأكل
رأس الختان أو رأس الجراد أو رأس الطير أو رأس شيء يخاف رؤس البقر والغنم أو الأبل لم يحنث من
قبل أن الذي يعرف الناس إذا خطبوا بأكل الرأس أنهم الرأس التي تعمل متميزة من الأجساد يكون لها سوق
كما يكون للحم سوق فان كانت بلادها صيد ويكثر كما يكثر لحم الانعام وغير الخها من رؤسها فتعمل كما تعمل
رؤس الانعام فيكون لها سوق على حدة وللحمها سوق على حدة فحلف حنث بها وهكذا ان كان ذلك يصنع
بالختان والجواب في هذا اذا لم يكن للمالفة نية فإذا كان له نية حنث وبر على نيته والورع أن يحنث بأي
رأس ما كان والبيض كما وصفت هو بيض الدجاج والاوز والنعام فاما بيض الختان فلا يحنث به الا بنية
لأن البيض الذي يعرف هو الذي يراى بل بئضه فيكون مأكولا وبائضه حيا فاما بيض الختان فلا يكون
هكذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يأكل لحم الخنثى بلحم الأبل والبقر والغنم
والوحوش والطير كله لأنه كله لحم ليس له اسم دون اللحم ولا يحنث في الحكم بلحم الحيتان لأن اسمه غير اسمه
فالأغلب عليه الحوت وان كان يدخل في اللحم ويحنث في الورع به (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا
حلف أن لا يشرب سويفافا كله أو لا يأكل خبثا فانه فشر به لم يحنث لأنه لم يفعل الذي حلف أن لا يفعله
واللبن مثله وكذلك ان حلف أن لا يأكله فشر به أو لا يشربه فأكله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
حلف أن لا يأكل سمنا فأكل السمن بالخبز أو بالعصيدة أو بالسويق حنث لأن السمن هكذا لا يؤكل إنما
يؤكل بغيره ولا يكون مأكولا الا بغيره الا أن يكون جامدا فيقدر على أن يأكله جامدا منفردا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل هذه التمرة فوقعت في التمر فأكل كل التمر كله حنث لأنه قد
أكلها وان بقي من التمر كله واحدة أو هلك من التمر كله واحدة لم يحنث الا أن يكون يستيقن أنهم أفيما كل
وهذا في الحكم والورع أن لا يأكل منه شيئا الا حنث نفسه ان أكله وان حلف أن لا يأكل هذا الدقيق
ولا هذه الحنطة فأكله حنطه أو دقيقا حنث وإذا خبز الدقيق أو عصده فأكله أو طحن الحنطة أو خبزها
أو قلاها ففعلها سويفاقا لم يحنث لأن هذا لم يأكل دقيقا ولا حنطه إنما كل شيئا قد حال عنه ما صنعت حتى
لا يقع عليه اسم واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل لحما فأكل لحمه أو
لا يأكل لحمه فأكل لحمه لم يحنث في واحد منهما لان كل واحد منهما غير صاحبه وكذلك ان حلف أن
لا يأكل رطباً فأكل تمرأ أو لا يأكل بسرأ فأكل رطباً أو لا يأكل لحماً فأكل بسرأ أو لا يأكل طلعاً فأكل لحماً
لان كل واحد من هذا غير صاحبه وان كان أصله واحدا وهكذا ان قال لا آكل زبدافاً أو لبناً أو قال
لا آكل خلاناً أو مرقافيه خل فلا حنث عليه لأن الخل مستهلك فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا حلف أن لا يشرب شياً فذاقه ودخل بطنه لم يحنث بالذوق لأن الذوق غير الشرب (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا حلف أن لا يكلم فلان فاسلم على قوم وهو وفيهم لم يحنث الا بأن ينويه فبين سلم عليهم « قال الربيع »
وله قول آخر فيما أعلم أنه يحنث الا أن يعزله بقلبه في أن لا يسلم عليه خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا أمر عليه فسلم عليه وهو عامد بالسلام عليه وهو لا يعرفه فقيم أقولان فاما قول عطاء فلا يحنثه فانه يذهب إلى

والآخرتين نافلة وقد
وصلهما قال كان له أن
يسلم منهما قلت وقولك
كان له يصيره في حكم
من سلم منهما أو لا يكون
في حكمه الا بالسلام فما
علمته زاد على أن قال فأنا
أضيق عليه ان قلت
تفسد قلت فقد ضيقت
ان سها فلم يجلس في
مثنى وصلى أربعاً فرغت
أن صلاته تفسد لأنه
يخلط نافلة بغيرضة
فباعلمك وافقت قولاً
ماضياً ولا قياساً صحيحاً
وما زدت على أن
اخترعت قولاً أحدثته
مخالفاً لقال فدع هذا
ولكن لم تقبل أنت ان
فرضه ركعتان قلت أقول
له أن يصلى ركعتين
بالرخصة لأن اجتماعه
أن يصلى ركعتين في
السفر كما قلت في المسح
على الخفين له أن يغسل
رجليه وله أن يمسح على
خفيه قال فكيف
قالت عائشة قلت
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عروة عن
عائشة قالت أول
ما فرضت الصلاة
ركعتين ركعتين فزيد
في صلاة الحضر وأقرت
صلاة السفر قال الزهري

قلت فاشأن عائشة
كانت تتم الصلاة قال
انها تأولت ما تأول
عثمان قال الشافعي
فقال فأتقول في قول
عائشة قلت أقول ان
معناه عندى على غير
ما أردت بالدلالة عنها
قال ومما معناه قلت ان
صلاة المسافر أقرت
على ركعتين ان شاء
قال وما دل على أن هذا
معناه عندها قلت انها
أتمت في السفر قال فما
قول عروة إنها تأولت
ما تأول عثمان قلت
لا أدري أتأولت أن لها
أن تتم وتقصّر فاخترت
الانعام وكذلك روت
عن النبي وما روت عن
النبي وقالت بعثله أولى
بها من قول عروة انها
ذهبت اليه لو كان
عروة ذهب الى غير هذا
وما أعرف ما ذهب اليه
قال فلعله حكاه عنها
قلت فاعلمته حكاه عنها
وان كان حكاه فقد
يقال تأول عثمان أن
لا يقصر الا خائف وما
نقف على ما تأول
عثمان خبر اصحها قال
فلعلها تأولت أنها أم
المؤمنين قلت لم تزل
للمؤمنين أما وهى تقصر

أن الله جل وعز وضع عن الامّة اخطأ والنسيان وفي قول غيره يحتث فاذا حلف أن لا يكلم رجلا فأرسل
اليه رسولا أو كتب اليه كتابا فالورع أن يحتث ولا يبين لي أن يحتث لأن الرسول والكتاب غير الكلام
وان كان يكون كلاما في حال ومن حنثه ذهب الى أن الله عز وجل قال وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا
أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء الآية وقال ان الله عز وجل يقول في المنافقين قل
لا تعتذروا اني نؤمن لكم قد نبأنا الله من أخباركم وانما نبأهم بأخبارهم بالوحي الذي ينزل به جبريل على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بروح الله ومن قال لا يحتث قال ان كلام الآدميين
لا يشبه كلام الله تعالى كلام الآدميين بالمواجهة ألا ترى لو هجر رجل رجلا كانت الهجرة محرمة عليه فوق
ثلاث فكتب اليه أو أرسل اليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج منه هذا من هجرته التي يأثم بها (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لقاض أن لا يرى كذا وكذا الارفعه اليه فأت ذلك القاضى فرأى ذلك الشيء
بعد موته لم يحتث لانه ليس ثم أحد يرفع اليه ولو رآه قبل موته فلم يرفع اليه حتى مات حنث ولو أن قاضيا
بعده لم يرفع اليه لم يبر لانه لم يرفع اليه القاضى الذى أحلفه ليرفعه اليه وكذلك اذا عزل ذلك القاضى لم يكن
عليه أن يرفع اليه القاضى الذى خلف بعده لانه غير المحلوف عليه ولو عزل ذلك القاضى فان كانت نيته
ليرفعه اليه ان كان قاضيا فرأى ذلك الشيء وهو غير قاض لم يكن عليه أن يرفع اليه ولو لم تكن له نية خشيت
أن يحتث ان لم يرفع اليه وان رآه فحجب ليرفعه ساعة أم مكنته رفعه فأت لم يحتث ولا يحتث الا بأن يمكنه رفعه
فيفتر حتى يموت وان علمه جميعا فعليه أن يخبره وان كان ذلك مجلسا واحدا واذا حلف الرجل ماله مال وله
عرض أو دين أو هما حنث لأن هذا مال الأمان يكون نوى شيئا فلا يحتث الا على نيته (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا حلف الرجل ليضرب بن عبده مائة سوط بجمعها فضربه بها فان كان يحيط العلم أنه اذا ضربه بها
ماسته كلها فقد بر وان كان يحيط العلم أنها لا تمامه كلها لم يبر وان كان العلم مغيبا فقد تمامه ولا تمامه
فضربه بها ضربه لم يحتث في الحكم ويحتث في الورع فان قال قائل فما الحجة في هذا قيل معقول أنه اذا
ماسته أنه ضار به بها مجموعة أو غير مجموعة وقد قال الله عز وجل وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تحنث وضرب
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا نضوا في الزنا بانكالك النخل وهذا شيء مجموع غير أنه اذا ضربه بها ماسته
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل ليضرب بن عبده مائة ولم يقل ضربا شديدا فأى ضرب ضربه
إياه خفيفا أو شديدا لم يحتث لانه ضار به في هذا كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل لئن
فعل عبده كذا ليضرب به العبد وضربه السيد ثم عاد ففعله لم يحتث ولا يكون الحنث الا مرة واحدة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يهب الرجل هبة فتصدق عليه بصدقة فهي هبة وهو حانث
وكذلك لو حله فالحل هبة وكذلك ان أعمره لانها هبة فاما ان أسكنه فلا يحتث انما السكنى عارية لم يملكه
اياها وله متى شاء أن يرجع فيها وكذلك ان حبس عليه لم يحتث لانه لم يملكه ما حبس عليه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث وان حلف أن لا يركب
دابة العبد فركب دابة العبد لم يحتث لانها ليست للعبد ألا ترى أنه انما اسمها مضاف اليه كما يضاف اسمها
الى سائرها وان كان حرا أو يضاف الغلمان الى المعلم وهم أحرار فيقال غلمان فلان وتضاف الادار الى القيم
عليها وان كانت لغيره « قال الربيع » قلت أنا ويضاف للجمام الى الدابة والسرجه الى الدابة فيقال الجمام
الحمار وسرج الحمار وليس ذلك الدابة للجمام ولا السرج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف العبد
بالله فحنث أو أذن له سيده فخرج فأصاب شيئا مما عليه فيه فدية أو تظاها أو آلى فحنث فلا يجزى به في هذا كله
أن يتصدق ولو أذن له سيده من قبل أنه لا يكون مال الكمال وأن لما لك أنه يخرج من يديه وهو مخالف للحر

يؤهبه الشئ فيصدق به لان الحر عليه قبل أن يتصدق به وعليه الصيام في هذا كله (١) فان كان هذا شئ
منه باذن مولاه فليس له أن يمنع منه وان كان منه بغير اذن مولاه فان كان الصوم يضرب بعلم المولى كان له
أن يمنع فان صام بغير اذن مولاه في الحال التي له أن يمنع فيها أجزأه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يحث
الناس في الحكم على الظاهر من أعيانهم وكذلك أمرنا الله تعالى أن نحكم عليهم بما ظهر وكذلك أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أحكام الله وأحكام رسوله في الدنيا فأما السرائر فلا يعلمها الا الله فهو
يدين بها ويجزي ولا يعلمها دونه مالك مقرب ولا نبي مرسل الا ترى أن حكم الله تعالى في المنافقين أنه يعلمهم
مشركون فأوجب عليهم في الآخرة جهنم فقال عز وجل إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وحكم
لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحكام الاسلام بما أظهر وامنه فلم يسفل لهم دما ولم يأخذ لهم مالا ولم يمنعهم
أن يناكحوا المسلمين وينكحوههم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفهم بأعيانهم بآية الوحي ويسمع ذلك
منهم ويبلغه عنهم فيظهرون التوبة والوحي يأتيهم بأنهم كاذبون بالتوبة ومثل ذلك قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في جميع الناس أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم
وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحدود فأقام على رجل
حدائم قام خطيبا فقال أيها الناس قد أن لكم أن تنهوا عن محارم الله فمن أصاب منكم من هذه القاذورات
شيئا فليست بستر الله فانه من يبدلنا صفحته نقم عليه كتاب الله وروى عنه أنه قال تولى الله منكم السرائر
ودرأ عنكم بالبينات وحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال انما أنا نبأ بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضهم
أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه
فانما أقطع له قطعة من النار ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجلائي وامرأته وقذفها برجل بعينه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به كذا فهو للذي يتهمة وان جاءت به كذا فلا آراءه
الا قد كذب عليها فإفأت به على النعت المذكور وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان امرأه لبين لولا
ما حكم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لأحد من الخلق أن يحكم على خلاف الظاهر ما كان ذلك
لأحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يأتي به الوحي وبما جعل الله تعالى في نفسه مما يجعل في غيره من
التوفيق فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتول أن يقضى الاعلى الظاهر والباطن يأتيه وهو يعرف
من الدلائل بتوفيق الله اياه ما لا يعرف غيره فغيره أولى أن لا يحكم الاعلى الظاهر وانما جوابنا في هذه الأيمان
كلها اذا حلف الرجل لآية له فأما اذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما نوى قيل للربيع كل ما كان في هذا
الكتاب فانا نقول فهو قول مالك قال نعم والله أعلم

(باب الاشهاد عند الدفع الى التامح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وابتلوا الليثي حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا
فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها سرا فلو دارا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا
فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية معنيان
أحدهما الأمر بالشهاد وهو (٢) في مثل معنى الآية قبله والله تعالى أعلم من أن يكون الأمر بالشهاد دلالة
لاحتما وفي قول الله عز وجل وكفى بالله حسيبا كالذي لعل على الارخاص في ترك الاشهاد لأن الله عز وجل

- (١) لعله فان كان هذا أو شئ منه أي ان كان ماوجب فيه الفدية والحنث أو شئ الخ تأمل
(٢) قوله وهو في مثل معنى الآية قبله هي قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعدتم وقد كان قبل هذا الباب باب
الشهادة في البيوع فنقله السراج البلقيني الى كتاب البيوع في الجزء الثالث فارجع اليه كتبه معججه

ثم أعت بعد وحالها في
أنها أم المؤمنين قبل
القصر وبعده سواء
وقد قصرت بعد رسول
الله وأعت قال أما إن
ليست لي عليك مسألة
بأن أصل ما أذهب اليه
وتذهب اليه أن ليس في
أحد مع رسول الله
حجة وانك تذهب الى أن
فرض القرآن أن
القصر رخصة لاحتم
وكذلك روايتك في
السنة قلت ما خفي على
ذلك ولكني أحببت
أن تكون على علم
من أي لم أرك سلكت
طريقا في صلاة السفر
الا أخطأت في ذلك
الطريق فتكون أو هن
لجميع قولك قال فقد
عاب ابن مسعود على
عثمان اتماه عني
قلت وقام فصلى بأصحابه
في منزله فأتم فقبل له
عبت على عثمان الاتام
وأتممت قال الخلاف
شر قال نعم قلت
وهذا مما وصفت من
احتجاجك بما عليك
قال وما في هذا مما على
قلت أرى أن ابن مسعود
كان يتم وهو يرى الاتام
ليس له قال ما يجوز أن
يكون ابن مسعود أتم

يقول وكفى بالله حيباً أي إن لم تشهدوا والله تعالى أعلم والمعنى الثاني أن يكون ولي اليتيم المأمور بالدفع اليه ماله والأشهاد به عليه يبرأ بالأشهاد عليه إن جحد اليتيم ولا يبرأ بغيره أو يكون مأموراً بالأشهاد عليه على الدلالة وقد يبرأ بغير شهادة إذا صدق اليتيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يدعى محتملة المعنيين معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في واحدة من هاتين الآيتين تسمية شهود وتسمية الشهود في غيرهما وذلك التسمية تدل على ما يجوز فيه ما وفي غيرهما وتدل معهما السنة ثم ما لا أعلم أهل العلم اختلفوا فيه وفي ذكر الله عز وجل الشهادات دلالة على أن للشهادات حكماً وحكماً والله تعالى أعلم أن يقطع بها بين المتنازعين بدلالة كتاب الله تعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إجماع سننهم في موضع قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا الآية فسمي الله في الشهادة في الفاحشة والفاحشة ههنا والله تعالى أعلم الزنا وفي الزنا أربعة شهود ولا تتم الشهادة في الزنا إلا بأربعة شهود لا امرأه ففهم لأن الظاهر من الشهداء الرجال خاصة دون النساء ودلت السنة على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة شهود وعلى مثل ما دل عليه القرآن في الظاهر من أنهم رجال محضون فإن قال قائل الفاحشة تحتل الزنا وغيره فإدال على أنها في هذا الموضع الزنا دون غيره قيل كتاب الله ثم سنة نبي صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم عالماً خالف فيه في قول الله عز وجل في اللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم يمكن حتى يجعل الله لهن سبيلاً ثم نزلت الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ودل الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أن هذا الحد إنما هو على الزناة دون غيرهم لم أعلم في ذلك مخالفاً من أهل العلم فإن قال قائل ما دل على أن لا يقطع الحكم في الزنا بأقل من أربعة شهود قيل له الآيتان من كتاب الله عز وجل يدلان على ذلك قال الله عز وجل في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فاذلم يأتوا بالشهادة فافوا ولئن عند الله هم الكاذبون يقول لولا جاءوا على من قذفوا بالزنا بأربعة شهداء بما قالوا وقول الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فأجلدوهم ثمانين جلدة ودل على ذلك مع الإكفاء بالتزويل السنة ثم الأثر ثم الإجماع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن سعداً قال يا رسول الله أ رأيت لو وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتله فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته وشهد ثلاثة على رجل عند عمر بالزنا ولم يثبت الرابع فخذ الثلاثة ولم أعلم الناس اختلفوا في أن لا يقيم الحد في الزنا بأقل من أربعة شهداء

(باب ما جاء في قول الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم حتى ما يفعل بهن من الحبس والأذى)

قال الله جل ثناؤه واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت فيه دلالة على أمور منها أن الله عز وجل سماهن من نساء المؤمنين لأن المؤمنين المخاطبون بالقراءن يجمع هذا أن لم يقطع العصمة بين أزواجهن وبينهن في الزنا وفي هذه الآية دلالة على أن قول الله عز اسمه الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زاناً أو مشركاً كما قال ابن المسيب إن شاء الله تعالى منسوخة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال قال ابن المسيب نسختها وأنكحوا الأيما منكم فهن من أيما المسلمين وقال الله عز وجل فأمسكوهن في البيوت يشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون إذا لم تقطع العصمة بالزنا فالمرأة بأحكام الإسلام ثابتة عليها وإن زنت

ويل اذا تم تقطع العصمة بينهما وبين زوجها بالزنا لا بأس أن ينكح امرأة وان زنت إن ذلك لم يكن يحرم نكاحها
قطعت العصمة بين المرأة تزني تتدبر زوجها وبينه وأمر الله عز وجل في اللائي يأتين الفاحشة من النساء
بأن يجلسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا منسوخ بقول الله عز وجل الزانية والزاني
في كتاب الله ثم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل فأين ما وصفت من ذلك قيل ان شاء الله
تعالى رأيت اذا أمر الله في اللائي يأتين الفاحشة أن يجلسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن
سبيلا ليس ينأ أن أول ما أمر به في الزانية فان قال هذا وان كان هكذا عندى فقد يحتمل أن يكون
عندى حد الزاني القرآن قبل هذا ثم خفف وجعل هذا مكانه الآن يدل عليه غير هذا قيل له ان شاء الله
تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن
عبادة بن الصامت في هذه الآية حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا قال كانوا يسكنونهن حتى نزلت
آية الحدود فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة
والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا أدري أسقط من كتابي حطان الرقاشي
أم لا فان الحسن حدثه عن حطان الرقاشي عن عبادة بن الصامت وقد حدثني غير واحد من أهل العلم عن
الثقة عن الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وهذا حديث يقطع الشك ويبين أن حد الزانيتين كان الحبس أو الحبس والأذى فكان الأذى
بعدها الحبس أو قبله وأن أول ما حد الله به الزانيتين من العقوبة في أبدانهم ما بعد هذا عند قول النبي صلى الله
عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة عام والحد على الزانيتين الثيبين منسوخ
بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ماعز بن مالك ولم يجلده ورجم المرأة التي بعث اليها أن يسأولم يجلدها
وكانا ثيبين (١) فان قال قائل ما دل على أن هذا منسوخ قيل له رأيت اذا كان أول ما حد الله به الزانيتين
الحبس أو الحبس والأذى ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر
بالبكر جلد مائة والتغريب والثيب بالثيب الجلد والرجم ليس في هذا دلالة على أن أول ما حد الله به من
العقوبة في أبدانهم الحبس والأذى فان قال بلى قيل فاذا كان هذا أولا فلا نجد ثانيا أبدا الا بعد الاول
فاذا حدثان بعد الاول خفف من حد الاول شي فذلك دلالة على ما خفف الاول منسوخ عن الزاني

(باب الشهادة في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن
بمعروف وأشهدوا ذوى عدل منكم (قال الشافعي) فأمر الله عز وجل في الطلاق والرجعة بالشهادة وسبى
فيها عدد الشهادة فانتهى الى شاهدين فدل ذلك على أن كمال الشهادة على الطلاق والرجعة شاهدان فاذا كان
ذلك كمالها لم يجز فيها شهادة أقل من شاهدين لان ما كان دون الكمال مما يؤخذ به الحق لبعض الناس من
بعض فهو غير ما أمر بالأخذ به ولا يجوز أن يؤخذ به غير ما أمرنا بالأخذ به وكذلك يدل على ما دل عليه
ما قبله من نفي أن يجوز فيه ذلك رجال لان النساء معهم لان شاهدين لا يحتمل بحال أن يكونا لرجلين
فاحتل أمر الله عز وجل بالشهادة في الطلاق والرجعة ما احتل أمره بالشهادة في البيوع ودل ما وصفت من
أنى لم ألق مخالفا حفظت عنه من أهل العلم أن حراما أن يطلق بغير بينة على أنه والله تعالى أعلم دلالة اختيار
لا فرض يعصى به من تركه ويكون عليه أداؤه فان في موضعه واحتملت الشهادة على الرجعة من هذا
ما احتمل الطلاق وبشبهه أن تكون في مثل معناه لانها اذا تصادقا على الرجعة في العدة تثبت الرجعة

(١) قوله فان قال قائل الحج الباب كذا في غير نسخة ولا تحالوا العبارة من سقط أو تحريف وحرر

عنه وقد اجترأت على
قوله أولا وهو خلاف
الكذب والسنة
وخلافها أنشئ عليك
من خلاف من امتنع
من أن تعطى خلافه
قال فتقول ماذا قلت
ما وصفت من أنهم
معيبون بالانعام
بأصل الفرض ومعيبون
بالقصر بقبول الرخصة
كما أقول في كل رخصة
وأن لا موضع لعب
الانعام الا أن يتم رجل
يرغب عن قبول الرخصة

(باب الفطر والصوم في السفر)

حدث الربيع قال قال
الشافعي قال الله جل
تناو في فرض الصوم
شهر رمضان الذي أنزل
فيه القرآن هدى
للناس وبينات من الهدى
والفرقان فمن شهد
منكم الشهر فليصمه
ومن كان مريضا أو على
سفر فعدة من أيام أخر
فكان بينا في الآية أنه
فرض عليهم عدة
بفعل لهم أن يفطروا
فيها مرضى ومساافرين
ويحصى واحتى يكملوا
الععدة وأخبر أنه

وان أنكرت المرأة فالقول قولها كما اذا تصادقا على الطلاق يثبت وان أنكر الرجل فالقول قوله والاختيار في هذا وفي غيره مما أمر فيه بالشهادة والذي ليس في النفس منه شيء الشهادة

(باب الشهادة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا تدانتم بين الدين الى أجل مسمى فاكتبوا الآية والتي بعدها وقال في سياقتها واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فخذ كراهما الاخرى الآية فذكر الله عز وجل شهود الزنا وذكر شهود الطلاق والرجعة وذكر شهود الوصية فلم يذكر معهم امرأة فوجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لا مال وشهود الطلاق والرجعة يشهدون على تحرير بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال في واحد منهما وذكر شهود الوصية ولا مال للشهود له أنه وصي ثم لم أعلم أحدا من أهل العلم خالف في أن لا يجوز في الزنا الا الرجال وعلمت أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة اذا تناكر الزوجان وقالوا ذلك في الوصية وكان ما حكيت من أقاويلهم دلالة على موافقة ظاهر كتاب الله عز وجل وكان أولى الأمور أن يصار اليه ويقاس عليه وذكر الله شهود الدين فذكر فيهم النساء وكان الدين أخذ مال من المشهود عليه والأمر على ما فرق الله بينه من الأحكام في الشهادات أن ينظر كل ما شهد به على أحد فكان لا يؤخذ منه بالشهادة نفسها مال وكان انما يلزم به الحق غير مال أو شهد به لرجل وكان لا يستحق به ما لا لنفسه انما يستحق به غير مال مثل الوصية والوكالة والقصاص والحد وما أشبه فلا يجوز فيه الا شهادة الرجال لا يجوز فيه امرأة وينظر كل ما شهد به مما أخذ به المشهود له من المشهود عليه ما لا فتجوز فيه شهادة النساء مع الرجال لانه في معنى الموضع الذي أجازهن الله فيه فيجوز قياسا لا يختلف هذا القول فلا يجوز غيره والله تعالى أعلم ومن خالف هذا الأصل تركه عندي ما ينبغي أن يلزمه من معنى القرآن ولا أعلم لاحدا خالفه حجة فيه بقياس ولا خبر لازم وفي قول الله عز وجل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فخذ كراهما الاخرى دلالة على أن لا تجوز شهادة النساء حيث نجيزهن الامع رجل ولا يجوز منهن الا امرأتان فصاعدا لان الله عز وجل لم يسم منهن أقل من اثنتين ولم يأمر بهن الله الامع رجل

(باب الخلاف في هذا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خالفنا أحد فقال ان شهدت امرأتان لرجل حلف معهما فقد خالفه عدد أحفظ عنهم ذلك من أهل المدينة وغيرهم وهذا اجاز النساء بغير رجل ويلزمه في أصل مذهبه أن يجيز أربعاً فيعطى بهن حقا على مذهبه فيكون خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب فان قال اني أنما أجزت شهادتهما أنهم ما مع عين رجل فينبغي أن لا يخلف امرأة ان أقامت شاهدا والذي يستحق به الرجل هو الذي تستحق به المرأة الحق لا فرق بينهما وهكذا ينبغي أن لا يخلف مشرك ولا عبد ولا حر غير عدل مع أنه خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب والله تعالى أعلم وهذا قول لا يجوز لا حد أن يغلط اليه فان قال اني أعطى باليمين كما أعطى بشاهد فذلك بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي لزمنا أن نقول بما حكم به لا أنهم من جهة الشهادات ولو كانت من جهة الشهادات ما أحلفنا الرجل وهو شاهد ولا أجزنا شهادته لنفسه ولو جاز هذا ما جاز لغير عدل ولا جاز أن تخلف امرأة ولا عبد ولا كافر ولا غير عدل فان قال قائل فيما هي قيل عين أعطى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطيناها كما كانت عينا في المتلاعنين والنبي صلى الله عليه وسلم سنة في المدعى عليه فأحلفنا في ذلك المرأة أو الرجل والحر العدل وغير العدل والعبد والكافر لا أنهم من الشهادات بسبيل

أراد بهم اليسر (قال الشافعي) وكان قول الله ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يحتمل معنيين أحدهما أن لا يجعل عليهم صوم شهر رمضان مرضى ولا مسافرين ويجعل عليهم عددا اذا مضى المرض والسفر من أيام أخر ويحتمل أن يكون انما أمرهم بالفطر في هاتين الحالتين على الرخصة ان شأوا لئلا يجرحوا ان فعلوا وكان فرض الصوم والامر بالفطر في المرض والسفر في اية واحدة ولم أعلم مخالفا أن كل آية انما أنزلت متباعدة لا متفرقة وقد تنزل الآيتان في السورة مفترقتين فأما آية فلا لأن معنى الآية انها كلام واحد غير منقطع يستأنف بعده غيره فلم يختلفوا كما وصفت أن آية لم تنزل إلا معالا مفترقة فدللت سنة رسول الله على أن أمر الله المريض والمسافر بالفطر ان خالصا لهما مثلا يجرحا ان فعلا لا لهما (٣) لعلة لا أنهما لا يجزيهما تأمل

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد حكيت بما ذكر الله عز وجل في كتابه من الشهادات وكان الكتاب كالدليل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير عين على من كانت له تلك الشهادات وكانت على ذلك دلالة السنة ثم إننا وما لا أعلم بين أحد لقيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفا قال وقد ذكر الله عز وجل في الزنا ربعة ذكر في الطلاق والرجعة والوصية اثنين ثم كان القتل والجراح من الحقوق التي لم يذكر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الطلاق وما بينهما معه فلما احتمل المعنيين معانهم لم أعلم مخالفا لقيته من أهل العلم الا واحد في أنه يجوز فيما سوى الزنا شاهدان فكان الذي عليه أكثر من اقيمت من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرفه متقدما اذا احتمل القياس خلاف قوله وان احتمل القياس قوله وكذلك شهادة الشهود على النحر وغير ذلك وكذلك الشهادة على الغذف فان قال قائل فان الله عز وجل يقول في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء الآية وقالوا الذين يرمون المحصنات ثم يأتيوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قيل له هذا كما قال الله عز وجل لان الله حكم في الزنا بأربعة فاذن ف رجل رجلان لم يخرجهم من الحد الا أن يقيم عليه بينة بأنه زان ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة وما لم يتوا بأربعة فهو قاذف بخلاف ما عاير به بالاربعة أن يثبت عليه الزنا فيخرج من ذلك القاذف ويحد المشهود عليه المقذوف وحكمهم معاهم شهود الزنا الذين شهدا على الزنا لا على القذف فاذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلا حدلانه لم يذكر غده شهود القذف فكان قياسا على الطلاق وغيره مما وصفت ولا يخرج من أن يحدله الأربعة شهداء يثبتون الزنا على المقذوف فيحد ويكون هذا صادقا في الظاهر والله تعالى الموفق

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي فأكثر ما جعل الله عز وجل من الشهود في الزنا أربعة وفي الدين رجلان أو رجل وأمرأتان فكان تفريق الله عز وجل بين الشهادات على ما حكم الله عز وجل من أنها مفترقة واحتمل اذا كان أقل ما ذكر الله من الشهادات شاهدين أو شاهدا وأمرأتين أن يكون أداما تميته الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود له عين اذا أتى بكامل الشهادة فيعطي بالشهادة دون يمينه لأن الله عز وجل حتم أن لا يعطى أحد بأقل من شاهدين أو شاهدا وأمرأتين لأنه لم يحرم أن يجوز أقل من ذلك نضافي كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا نقول لان عليه دلالة السنة ثم إننا وبعض الاجماع والقياس فقلنا يقضي باليمين مع الشاهد فسالنا سائل ما رويت منها فقلنا أخبرنا عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو وفي الأموال (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا لا أحفظ اسمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي أفضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على رضى الله تعالى عنه بين أظهرهم قال مسلم وقال جعفر في حديثه في الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في كتابنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواها وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد أجزا فيه شهادة النساء مع الرجال وما لم يحكم فيه باليمين مع الشاهد لم يحز فيه شهادة النساء مع الرجال استدلنا لا معنى كتاب الله عز وجل الذي وصف في شهادتهم قتل هذا

يخبر بهما أن يسوما في تذل الخالين شهر رمضان لان القبط رضى السفر لو كان غير رخصة لمن أراد القبط فيه لم يصم رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عثمان بن عفان عن محمد بن عبد الرحمن أن عبد الله بن سعد بن معاذ قال قال جابر بن عبد الله كذا مع رسول الله زمان غزوة تبوك ورسول الله يسير بعد أن أضحى اذا هو بجميعا عتي في ظل شجرة فقال من هذه الجماعة قالوا رجل اصائم أجهد الضوم أو كلمة نحو هذه فقال

(باب الخلاف في اليمين مع الشاهد)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى نخالفنا بعض الناس في اليمين مع الشاهد خلاف أسرف فيه على نفسه فقال أردحكم من حكمهم إلا أنها خلاف القرآن فقلت لأعلى من لقيت من خالفنا فيها علما أمر الله بشاهدين أو شاهداً وامرأتين فقال نعم فقلت ففيه أن ختمنا من الله عز وجل أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهداً وامرأتين فقال فإن قلته قلت له فقله فقال فقد قلته فقلت وتجد من الشاهدان اللذان أمر الله عز وجل بهما فقال حران مسلمان بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم قلت له إن كان كما زعمت فقد خالفتم حكم الله عز وجل قال وأين قلت أذا جرت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله جل وعز أن تجوز شهادتهم وأجرت شهادة القابلة وحدها على الولادة وهذان وجهان أعطيت بهما من جهة الشهادة ثم أعطيت بغير شهادة في القسامة وغيرها قال فتقول ماذا قلت أقول إن القضاء باليمين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الله عز وجل بل بحكم الله حكمت باليمين مع الشاهد ففرض الله طاعة رسوله فاتبعته رسوله فعن الله قبلت كما قبلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي وصفت من أن اتباع أمره فرض ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه قد قالوا فيه وقتنا وأكثرتنا قال أفتوجدني لها نظير في القرآن قلت نعم أمر الله عز وجل في الوضوء بغسل القدمين أو مسحهما فسخنا ومسحت على الخفين بالسنة وقول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي تحريماً فخر من أنحن وأنت كل ذي ناب من السباع بالسنة وقول الله عز وجل كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم فخر من أنحن وأنت أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها بالسنة قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ودلت السنة على أنه أعما يقطع بعض السراق دون بعض ويجلد مائة بعض الزناة دون بعض فقلنا نحن وأنت به وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم الميمن عن الله عز وجل معنى ما أرادنا خاصاً وعاماً فكذلك اليمين مع الشاهد تلزمك من حيث لزمك هذا فإن كنت مصيباً باتباع ما وصفنا من السنة مع القرآن لم تسلم من أن تكون مخطئاً بترك اليمين مع الشاهد وإن كنت مصيباً بترك اليمين مع الشاهد لم تسلم من أن يكون عليك ترك المسح على الخفين وترك تحريم كل ذي ناب من السباع وقطع كل سارق فقد خالفنا في هذا كله بعض أهل العلم ووافقنا في اليمين مع الشاهد عوام من أصحابنا ومنهم من خالف أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هي أثبت من اليمين مع الشاهد وإن كانت اليمين ثابتة لعله أضعف من كل علة اعتل بها من رد اليمين مع الشاهد فإن كانت لنا وله بهذا جدي على من خالفنا كانت عليه فيما خالف من الأحاديث

(باب شهادة النساء لرجل معهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الولاد وعيوب النساء مما لم أعلم مخالف القبيته في أن شهادة النساء فيه جائزة لرجل معهن وهذا حجة على من زعم أن في القرآن دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهداً واحد وامرأتين لأنه لا يجوز على جماعة أهل العلم أن يخالفوا الله حكماً ولا يجملوه فيه دلالة على أن أمر الله بشاهدين أو شاهداً وامرأتين حكم لا يمين على من جاء به مع الشاهد والحكم باليمين مع الشاهد حكم بالسنة لا مخالف للشاهدين لأنه غيرهما ثم اختلفوا في شهادة النساء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يجوز في شهادة النساء لرجل معهن في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أناخذ فإن قال قائل فكيف أخذت به قلت لما ذكر الله عز وجل شهادة النساء بفعل امرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهم الله تعالى فيه وكان أقل

رسول الله ليس من البر أن تصوموا في السفر أخبرنا سفيان عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري أن رسول الله قال للصائم في السفر ليس من البر أن تصوموا في السفر أخبرنا مالك عن سبي مولى أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله أن النسبي أمر الناس في سفر عام الفتح بالفطر وقال تقووا للعدو وصام النبي قال أبو بكر قال الذي حدثني لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب فوق رأسه الماء من العطش أو من الحرق فيل يارسول الله إن طائفة من الناس قد صاموا حين صمت فلما كان رسول الله بالكديد دعا بقدر فشرب فأفطر الناس أخبرنا عبد العزيز ابن محمد عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة

ما انتهى اليه من عدد الرجال رجلين في الشهادات التي تثبت بها الحقوق ولا يحلف معها المشهود له شاهدين أو شاهد أو امرأتين لم يجز والله تعالى أعلم إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن يجوز منهن الأربع عدول لأن ذلك معنى حكم الله عز وجل

(الخلافة في إجازة أقل من أربع من النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس تجوز شهادة امرأة وحدها كما يجوز في الخبر شهادة واحد عدل وليس من قبل الشهادات أجزائها وإن كان من قبل الشهادات أجزائها لم أجز إلا ما ذكرنا من أربع أو شاهد أو امرأتين فقبل لبعض من يقول هذا القول وأين الخبر من الشهادة قال وأين يفترون قلت تقبل في الخبر كما قلت امرأة واحدة ورجلا واحدا وتقول فيه أخبرنا فلان عن فلان أفتقبل هذا في الشهادات فقال لا قلت والخبر هو ما استوى فيه الخبر والمخبر والعامة من حلال وحرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منها خليا والعامة وانما تلزم المشهود عليه قال نعم قلت أفترى هذا يشبه هذا قال أعما في هذا فلا قلت أفرايت لو قال لك قائل إذا قبلت في الخبر فلان عن فلان فأقبل في أن تخبرك امرأة عن امرأة أن امرأه رجل ولدن هذا الولد قال ولا أقبل هذا حتى أفق التي شهدت أو يشهد عليهما من تجوز شهادة به أمر فاطع قلت وأترنسه منزلة الخبر قال أعما في هذا فلا قلت ففي أي شيء أترنسه منزلة الخبر هل عدوت بهذا أن قلت هو بمنزلة الخبر ولم تقسه في شيء غير الأصل الذي قلت فاستعمل إذا نضع الأصول لنفسك قال فمن أختار من قال لا يجوز أقل من شهادة امرأتين قلت له هل رأيته أذ كرأك قولاً لا تقول به قال لا قلت فكيف ذكرت لي ما أقول به قال فإلى أي شيء ذهب (١) من ذهب إلى ما ذهبنا إليه من أنه خير لا شهادة ولا إلى ما ذهبنا إليه من أن نقول به على معنى كتاب الله وما أعرف له متقدما يلزم قوله فقلت له أن نتقبل عن قولك الذي يلزم فيه عندي أن نتقبل عنه أولى بك من ذكر قول غيرك فهذا أمر لم نكف عنه نحن ولا أنت ولولا عرضك بترفع قولك وتخطئه من خالفك كنا شبيها أن ندع حكاية قولك قال فان شيد على شيء من ذلك رجلان أو رجل وامرأتان قلت أجز الشهادة وتكون أو تثنى عندي من شهادة النساء لرجل معين قال وكيف لم تعدهم بالشهادة فساو ولا تجيز شهادتهم قلت الشهادة غير الفسق قال فإدلتني على ما وصفت قلت قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن عباد قال له أميئة حتى أتى بأربعة شهداء قال نعم والشهود على الزنا ينظر وامرأة المرأة المحرم ومن الرجل المحرم فلو كان النظر لغير إقامة شهادة كان حراما فلما كان لإقامة شهادة لم يجز أن يأمر الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم الإباح لا يحرم فكل من نظر ليثبت شهادته لله وللناس فليس يحرج ومن نظر لئذ وغير شهادة عامدا كان حراما إلا أن يعفو الله عنه

(باب شرط الذين تقبل شهادتهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اثنتان ذوا عدل منكم وقال عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الذي يعرف من خطوب بهذا أنه أريد به الأحرار المرضيون المسلمون من قبل أن رجالنا ومن رضاه أهل ديننا لا المشركون لقطع الله الولاية بيننا وبينهم بالدين ورجالنا أحرارنا والذين نرضى أحرارنا (١) لعل من محرقة عن ما النافية أي ما ذهب إلى ما ذهبنا إليه في خبر الواحد ولا إلى ما ذهبنا أنت إليه فلا يجز أقل من أربع تأمل كتبه صحيحه

عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغيم فصام الناس معه فقبل له يارسول الله إن الناس قد شق عليهم الصيام فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس يتظرون فأفطر بعض الناس وصام بعضهم فبلغه أن ناسا صاموا فقال أولئك العصاة وفي حديث الثقة غير الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر نفي رسول الله عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال تقفوا بعددكم على عدوكم فقبل له إن الناس أبوا أن يفطروا حين صمت فدعا بقدر من ماء فشربه ثم ساق الحديث أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن حميد عن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنا الصائمون وما المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم أخبرنا مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسدي قال يارسول الله

أصوم في السفر وكان
 كثير الصيام فقال رسول
 الله ان شئت فصم وان
 شئت فأفطر (قال
 الشافعي) رحمه الله
 فقال قائل من أهل
 الحديث ما تقول في
 صوم شهر رمضان
 والواجب غيره والتطوع
 في السفر والمرض قلت
 أحب صوم شهر
 رمضان في السفر
 والمرض ان لم يكن
 يجهد المريض ويزيد
 في مرضه والمسافر
 فيخاف منه المرض
 فلهما معا الرخصة فيه
 قال فما تقول في قصر
 الصلاة في السفر
 واتمامها فقلت قصرها
 في السفر والخوف
 رخصة في الكتاب والسنة
 وقصرها في السفر بلا
 خوف رخصة في السنة
 أخبرنا واللسافر اتمامها
 فقال أما قصر الصلاة
 فبين أن الله انما جعله
 رخصة لقول الله واذا
 ضربتم في الارض
 فليس عليكم جناح أن
 تقصروا من الصلاة
 ان خفتم أن يفتكم
 الذين كفروا فلما كان
 انما جعل لهم أن
 يقصروا خائفين

لأما ليكن الذين يعلمهم من علمهم على كثير من أمورهم وأتالوا ترضى أهل الفسق منا وأن الرضا انما يقع على
 العدل منا ولا يقع الا على البالغين لانه انما خوطب بالفرائض البالغون دون من لم يبلغ فاذا كانت الشهادة
 ليقطع بها المجزأ أن يتوهم أحده أنه يقطع عن لم يبلغ أكثر الفرائض فاذا لم يلزمه أكثر الفرائض في نفسه لم يلزم
 غيره فربما بشهادته ولم أعلم بخالفه قيمته في أنه أريد بها الأحرار العدل في كل شهادة على مسلم غير أن من
 أصحابنا من ذهب الى أن يجزئ شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفرقوا فاذا تفرقوا لم تجزئ شهادتهم عنده وقول
 الله تبارك وتعالى من رجالكم يدل على أن لا تجوز شهادة الصبيان والله أعلم في شيء فان قال قائل أجازها ابن
 الزبير قيل فان ابن عباس ردها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي
 مليكة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن
 ابن عباس لأن الله عز وجل قال من ترضون من الشهداء قال ومعنى الكتاب مع ابن عباس والله تعالى أعلم
 فان قال أردت أن تكون دلالة قيل وكيف تكون الدلالة بقول صبيان منفردين اذا تفرقوا لم يقبلوا انما
 تكون الدلالة بقول البالغين الذين يقبلون بكل حال فأشبه ما وصفت أن يكون دليلا على أن حكم الله فيمن تجوز
 شهادته هو من وصفت من يشبه أن تكون الآية دلت على صفته ولا تجوز شهادة مملوك في شيء وان قل
 ولا شهادة غير عدل

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
 فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فأمر الله عز وجل أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبدا وسماه فاسقا الا أن يتوب فقلنا
 يلزم أن يضرب ثمانين وأن لا تقبل له شهادة وأن يكون عندنا في حال من سمي بالفسق الا أن يتوب فاذا تاب
 قبلت شهادته وخرج من أن يكون في حال من سمي بالفسق قال وتوبته كذابه نفسه فان قال قائل فكيف
 تكون التوبة الا كذاب قيل له انما كان في حد المذنبين بان نطق بالقذف وترك الذنب هو أن يقول القذف
 باطل وتكون التوبة بذلك وكذلك يكون الذنب في الردة بالقول بها والتوبة الرجوع عنها بالقول فيها بالايمان
 الذي ترك فان قال قائل فهل من دليل على هذا فافهم ما وصفت كفاية وفي ذلك دليل عن عمر بن عبد الله
 موضعه فان كان القاذف يوم قذف من تجوز شهادته فخذ قيل له مكانه ان ثبت قبلت شهادته واذا كذب
 نفسه قبلت شهادته وان لم يفعل لم تقبل حتى يفعل لأن الذنب الذي ردت به شهادته هو القذف فاذا كذب
 نفسه فقد تاب وان قذف وهو ممن لا تجوز شهادته ثم تاب لم تقبل شهادته من قبل أن ردها كان من وجهين
 أحدهما سوء حاله قبل أن يقذف والآخر القذف فاذا خرج من أحد الوجهين لم يخرج من الوجه الآخر ولكن
 يكون خارجا من أن يكون فيه علة رد الشهادة بالقذف فاذا كذب نفسه وثبت عليه علة رد الشهادة بسوء
 الحال حتى تختبر حاله فاذا ظهر منه الحسن قبلت شهادته وهكذا لو حذو حسن الحال فأسلم لم تقبل شهادته الا با كذابه نفسه في
 شهادته الا با كذابه نفسه في القذف وهكذا لو حذو حسن الحال فأسلم لم تقبل شهادته الا با كذابه نفسه في
 القذف فقال لي قائل أفتدكر في هذا حديثا فقلت ان الآية لم تكن فيهما من الحديث وان فيه حديثا «أخبرنا
 الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة
 القاذف لا تجوز فأشهد لا أخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لأبي بكر تب
 تقبل شهادتك أو ان ثبت قبلت شهادتك قال سفيان شككت بعدما سمعت الزهري يسمي الرجل فسألت
 فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقيل لسفيان شككت في خبره فقال لا هو سعيد ان شاء الله تعالى
 (قال الشافعي) وبلغني عن ابن عباس مثل هذا المعنى «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال

سنا سجيل بن ابراهيم بن ابي نعيم - قال في التلخيص ان تاب قبلت شهادته وقال كنا نقوله فقلت
من تاب عما مضى ورجع الى الله

(باب التلخيص في اجازة شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد اختلف بعض الناس في القاذف فقال اذا ضرب الحد ثم تاب لم يرض به اذ
اراد ان لم يضرب الحد او ضرب به ولم يوق به جازت شهادته فذكرت ما ذكر من معنى القرآن والآثار
فقال قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقبلوا اليوم شهادة ابراهيم وأرسلتم الفاسقون الا الذين تابوا فقلنا طرح
عنهم اسم الفسق ولا تقبل ايهم شهادة فقلت لقائل هذا او تجدد الأحكام عندك فيما يستثنى على ما وصفت
فيكون من جازت حديثهم في القاذف أم لا أحكام عندك في الاستثناء على غير ما وصفت فقال أوضع هذا لي قلت
أرأيت رجلا قال والله لا أكمل أبدا ولا أدخل لك بيتا ولا أكل لك طعاما ولا أخرج معك سفرا وانك
لغير جيد عندي ولا أكسوك ثوبا ان شاء الله تعالى أي يكون الاستثناء واقعا على ما بعد قوله أبدا أو على ما بعد
غير جيد عندي أو على الكلام كله قال بل على الكلام كله قلت فكيف لم توقع الاستثناء في الآية على
الكلام كله وأوقعته في هذا الذي هو أكثر في البين على الكلام كله « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي
قال محمد بن الحسن ان أبا بكر قال لرجل أراد استناده استشهد غيري فان المسلمين فسقوني قلت فالرجل
الذي وصفت امتنع من أن يترب من القذف وأقام عليه وهكذا كل من امتنع أن يتوب من القذف ولو لم يكن
لشافعي هذا حاجة الا ما رويت كان حقه عليك قال وكيف قلت ان كان الرجل عندك ممن تاب من القذف
بارجوع عنه فقد أخبر عن المسلمين أنهم فسقوه وأنت تزعم أنه اذا تاب سقط عنه اسم الفسق وفيما قال دلالة
على أن المسلمين لا يلزمونه اسم الفسق الا وشهادته غير جائزة قلت ولا يجوزون شهادته الا وقد أسقطوا عنه
اسم الفسق لانهم لا يفرقون بين اسقاط اسم الفسق عنه بالتوبة واجازة شهادته بسقوط الاسم عند كما تفرق
بينه واذا كنت تقبل شهادة القائل والراي والمستتاب من الردة اذا تاب فكيف خصصت بها القاذف وهو
أبسر ذنب من غيره قال تأملت فيه القرآن قلت تأولك خطأ على لسانك قال قاله شريح قلت أفجعل
شريح حاجة على كذب الله وقول عمر بن الخطاب وابن عباس ومن سميت وغيرهم والا أكثر من أهل المدينة
ومكة وكيف زعمت ان لم يظهر بالحد قبلت شهادته واداطلهم بالحد لم تقبل شهادته اذا كان تابا في الحالين
والله تعالى أعلم

(باب التحفظ في الشهادة)

قال الله عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وقال الله عز
وجل الا من شهد بالحق وهم يعلمون « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وحكى أن اخوة يوسف وصفوا أن
شهادتهم كما ينبغي لهم خشى أن كبيرهم قال ارجعوا الى أبيكم فقولوا يا ابا ان ابنك سرق وما شهدنا الا بما علمنا وما
كذلك حافظين قال ولا يسع شاعدا أن يشهد الا بما علم والعلم من ثلاثة وجوده ما عاينه الشاهد فيشهد
بالمعاينة ومنها ما سمع فيشهد ما أثبت سمع من المشهود عليه ومنها ما تناظر به الاخبار مما لا يمكن في
أكثره العيان وتثبت معرفته في القلوب فيشهد عليه بهذا الوجه وما شهد به رجل على رجل أنه فعله أو اقتربه
لم يجز إلا أن يجمع أمرين أحدهما أن يكون يثبت به عاينه والاخر أن يكون يثبت به سمع مع اثبات بصري
يكون الفعل وبهذا قلت لا تجوز شهادة الأعمى الا أن يكون أثبت شيئا معاينة أو سمع ما سمع عي فنجوز
شهادته لان الشهادة انما تكون بكون الفعل الذي يراه الشاهد أو القول الذي أثبت به سمعا وهو يعرف وجهه

مسافر في يومه ففسدوا
مسافر في يومه ففسدوا
من السنة أو ان
يكون تفسيرا سنة
لا تخفى ان يتصرفوا
ان قول الله فلا يس عليكم
جناح ان تفسروا من
الله ان شئتم ان
يشتكم الذين كفروا
وخمس بينة وظاهر
الآية في الصوم أن الفطر
في المرض والسفر عزم
لقول الله ومن كان
مرضا أو على سفر
فعدة من أيام أخر كيف
لم يذهب الى أن الفطر
عزم وأنه لا يجزى شهر
رمضان من صام مريضا
أو مسافرا مع الحديث
عن النبي صلى الله عليه
وسلم ليس من البر الصيام
في السفر ومع أن الآخر
من أمر رسول الله ترك
الصوم وأن عمر أمر
رجلا صام في السفر أن
يقضى الصيام قال
خشيت له قلت في قول
الله في شهد منكم الشهر
فليصمه ومن كان
مرضا أو على سفر
فعدة من أيام أخر انما
آية واحدة وأن ليس
من أهل العلم بالقرآن
أحد يختلف في أن
الآية الواحدة كلام

واحد وأن الكلام الواحد لا ينزل الاجتماع وانزلت الآيات في السورة مفترقتين لأن معنى الآية معنى قطع الكلام قال أجل قلت فإذا صام رسول الله في شهر رمضان وفرض شهر رمضان انما أنزل في الآية أليس قد علمنا أن الآية بفطر المريض والمسافر رخصة قال بلى فقلت له ولم يبق شيء يعرض في نفسك إلا الأحاديث قال نعم ولكن الآخر من أمر رسول الله أليس الفطر قال فقلت له الحديث بين أن رسول الله لم يفطر لعني نسخ الصوم ولا اختيار الفطر على الصوم ألا ترى أنه يأمر الناس بالفطر ويقول تقووا وعدوكم ويصوم ثم يخبر بأنهم أو أن بعضهم أي أن يفطر اذ صام فأفطر ليفطر من تخلف عن الفطر لصومه بفطره كما صنع عام الحديبية فانه أمر الناس أن ينصروا ويحلّقوا فأبوا فانطلق فتحسروا حلّقوا ففعلوا قال فأقوله ليس من البر الصيام في السفر

صاحبه فإذا كان ذلك قبل يعي ثم شهد عليه حافظه بعد العي جاز وإذا كان القول والفعل وشوأي لم يجر من قبل أن الصوت يشبه الصوت وإذا كان هذا هكذا كان الكتاب أخرى أن لا يحل لأحد أن يشهد عليه والشهادة في ملك الرجل الدار أو الثوب على قنطرة الأخبار بأنه مالك الدار وعلى أن لا يرى منازعته في الدار والثوب فيثبت ذلك في القلب فيسمع الشهادة عليه وعلى النسب إذا سمعه ينتسب زماناً أو سمع غيره ينتسب إليه نسبه ولم يسمع دافعا ولم ير دلالة يرتاب بها وكذلك يشهد على عين المرأة ونسبها إذا نظرت له أخبار من يصدق بأنهم أفلاذنه وبراهمه بعد مرة وهذا كله شهادة بعلم كما وصفت وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه الوجوه فيما أخذه مع شاهد وفي رد البين وغير ذلك والله تعالى الموفق

(باب الخلاف في شهادة الأعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في شهادة الأعمى فقال لا تجوز حتى يكون بصيرا يوم شهد ويوم رأى وسمع أو رأى وإن لم يسمع إذا شهد على رؤية فسألناهم فهل من حجة كتاب أو سنة أو أثر يلزم فلم يذكر ومن ذلك شيئا وكنت حجتهم فيه أن قالوا انا احتجنا إلى أن يكون يرى يوم شهد كما احتجنا إلى أن يكون يرى يوم عاين الفعل أو سمع القول من المشهود عليه ولم تكن واحدة من الخالين أو لى به من الأخرى فقلت له أ رأيت الشهادة أليست بيوم يكون القول أو الفعل وإن يقيمها بعد ذلك بدهر قال بلى قلت فإذا كان القول والفعل وهو بصير سمع مثبت ثم شهد به بعد عاقلا أعمى لم تجز شهادته قال فأقول بغير الأول لا يجوز إلا بأمرين قلت أفيجوز أن يشهد على فعل رجل حتى يموت الرجل فيقوم بالشهادة وهو لا يرى الرجل ويقوم بالشهادة على آخر وهو غائب لا يراه قال نعم قلت فما علمت تثبت لنفسك حجة الإخافتها ولو كنت لا تجيزها إذا أثبت بصيرا وشهد بها أعمى لانه لا يعاين المشهود عليه لان ذلك حق عندك لزمك أن لا تجيزها بصيرا على ميت ولا غائب لانه لا يعاين واحدا منهما أما الميت فلا يعاينه في الدنيا وأما الغائب بلد فأنت تجيزها وهو لا يراه قال فإن رجعت في الغائب فقلت لا أجيزها عليه فقلت أقترج ع في الميت وهو أشد عليك من الغائب قال لا قال فإن من أحسبك من يجيز شهادة الأعمى بكل حال إذا أثبت كما ثبت أهلها فقلت إن كان هذا صوابا فهو أبعدك من الصواب قال فلم تقل به قلت ليس فيه أثر يلزم فأتبعه ومعنا القرآن والمعقول بما وصفت من أن الشهادة فيما لا يكون إلا بعين أو عيان وإثبات سمع ولا يجوز أن تجوز شهادة من لا يثبت بعين لان الصوت يشبه الصوت قال ويحلفونك في الكتاب قلت وذلك أبعد من أن تجوز الشهادة عليه وقولهم فيه مبتدأ وزعمون أنه لا يحل لي لو عرفت كتابي ولم أذكر الشهادة أن أشهد إلا وأنا ذا كرو وزعمون أي أن عرفت كتاب ميت حل لي أن أشهد عليه وكتابي كان أولى أن أشهد عليه من كتاب غيري ولو جاز أن أفرق بينهما جاز أن أشهد على كتابي ولا أشهد على كتاب غيري ولا يجوز واحد منهما لما وصفت من معنى كتاب الله عز وجل قال فاما نحتاج عليك في أنك تعطى بالقسامة وتخلف الرجل مع شاهده على ما غاب بأنهم قد يحلفون على ما لا يعلمون قلت يحلفون على ما يعلمون من أحد الوجوه الثلاثة التي وصفت لك قلت فإن قال لا يكون الامن المعينة والسماع فقلت له أترك هذا القول اذا سئلت قال وإذا كرك ذلك قلت أ رأيت الشهادة على النسب والمالك أتقبلها من الوجوه التي قبلناها منها قال نعم قلت وقد يمكن أن ينتسب الرجل إلى غير نسبه لم يراه يقر به ويمكن أن تكون الدار في يدي الرجل وهو لا يملكها قد غصبها أو أعارها ياها غائب ويمكن ذلك في الثوب والعبد قال فقد أجمع الناس على إجازة هذا قلنا وان كانوا أجمعوا ففيه دلالة لك على أن القول كما قلنا دون ما قلت أو رأيت عبد ابن نجسين ومائة سنة ابتاعه ابن نجس عشرة سنة ثم باعه وأبقى عند المشتري فخاصمه فيه فقال أحلفه لقد باعته يا ابن الأباقي فقلت وقال لك هذا ولد بالشرق وأنا بالمغرب ولا يمكنني المسئلة عنه لانه ليس هاهنا أحد من أهل بلده أتق به قال

يختلف على الميت والسير جمع في ذلك إلى قوله قلت ربيعك ذلك وبيع الشافعي قال نعم قلت أرايت فرما
قتل يرفع فأمسكهم أن يعرفوا القتلى أو يعرفوا أوتدبرهم من عاينته من مات أو غاب من يصدق عندهم
ولا تجوزهم عنهم عندي أن يفسدوا من صاحب العبد الذي وصفها أن يختلف والله تعالى أعلم

(باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهادة بالحق
ولا تجزئكم شئ من قرم على أن لا تعدلوا وعدلوا مع أقرب للتقوى وقال يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين
بالحق شهادة لله إلى آخر الآية وقال وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وقال والذين هم بشهاداتهم قاتنون
وقال عز وجل ولا تكسروا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم وقال وأقيموا الشهادة لله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في
الشاهد وقدر منه الشهادة وأن فرضا عليه أن يقوم بها على والديه وواده والقريب والبعيد والبعوض
القريب والبعيد ولا يكتم عن أحد ولا يجاني بها ولا يمنعها أحدا قال ثم تفرع الشهادات فيجتمعون
ويشهدون فيما يلزم منها وما لا يلزم ولهذا كتاب غير هذا

(باب ما على من دعي يشهد بشهادة قبل أن يستلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله
عز وجل إذا دعيكم بين أيديكم إلى أجل مسمى فكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب الشهداء
إذا ما دعوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول الله عز وجل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله دالة
على أن عليه فيما علمه الله من الكتاب حق في منفعة المسلمين ويحتمل ذلك الحق أن يكون كلما دعي حتى
كتبه لا بد ويحتمل أن يكون عليه وعلى من هو في مثل حاله أن يقوم منهم من يكتفي حتى لا تكون الحقوق
معطلة لا يرجع لها في الابتداء من يقوم بكفائتها والشهادة عليها فيكون فرضا لازما على الكفاية فإذا قام بها
من يكتفي أخرج من يتخلف من المأثم والفضل للكافي على المتخلف فإذا لم يقم به كان حرج جميع من دعي إليه
فتختلف بلا عذر كما كان الجهاد والصلاة على الخنازير ورد السلام فرضا على الكفاية لا يخرج المتخلف
إذا كان فبين يقوم بذلك كفاية فلما احتمل هذين المعنيين معا وكان في سياق الآية ولا يأب الشهداء
إذا ما دعوا كان فيها كالدليل على أنه نهى الشهداء المدعون كلهم أن يأبوا قال ولا يضار كاتب ولا شهيد
فأشبه أن يكون يخرج من ترك ذلك ضارا أو فرض القيام بها في الابتداء على الكفاية وهذا يشبه والله تعالى
أعلم ما وصفت من الجهاد والخنازير ورد السلام وقد حفظت عن بعض أهل العلم قريبا من هذا المعنى ولم أحفظ
خلافه عن أحد أذكره منهم

(الدعوى والبيئات) «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن
جريح عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعي

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين
الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد عما نسوا يوم
الحساب وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب وإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم إلى وإن حكمت
فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين وقال وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم
أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك وقال وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل (قال الشافعي)

قلت مسلم في باب جابر
مفسر في كتابه لا
يؤيده المصنف فليعلم
الشافعي قال ليس من
البراءة قيام في السفر
والموت ليس من البراءة
يبلغ من رجل بنفسه
في أربعة مصروف ولا
ثلاثة وقد أرخص الله
له وهو صحيح أن يفتر
فليس من البراءة يبلغ
شهادة بنفسه ويحتمل
ليس من البراءة المرفوض
التي من خلفه ثم قال
فكعب بن عاصم لم يزل
هذا قلت كعب روى
حرفا واحدا وجابر ساق
الحديث وفيه عدم النبي
دلالة على ما وصفت
وكذلك في أمر جرزة بن
عمر وإن شاء صام وإن
شاء أفتر في قول أنس
سافرنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فمنا
الصائم ومنا المفطر فلم
يعب الصائم على المفطر
ولا المفطر على الصائم
قال فقد روى سعيد
أن النبي قال خياركم
الذين إذا سافروا أفطروا
وقصروا الصلاة قلت
وهذا مثل ما وصفت
خياركم الذين يقبلون
الرخصة لا يذعن بها
رغبة عنها لأن قبول

رحمه الله، فأعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن فرضا عليه وعلى من قبله والناس إذا حكموا أن يحكموا بالعدل والعدل اتباع حكم المنزل قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ووضع الله نبيه صلى الله عليه وسلم من دينه وأهل دينه موضع الإبانة عن كتاب الله عز وجل معنى ما أراد الله وفرض طاعته فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما نجر بينهم الآية وقال وليحذر الذين يخالفون عن أمره الآية فعلم أن الحق كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس لغف ولا لحاكم أن يفتر ولا يحكم حتى يكون عالما بما ولا أن يخالفهما ولا واحد منهما بحال فإذا خالفهما فهو عاص لله عز وجل وحكمه مردود فإدالم يوجد منصوصين فالاجتهاد بأن يطلب كما يطلب الاجتهاد بأن توجه إلى البيت وليس لأحد أن يقول مستحسنا على غير الاجتهاد كإليس لأحد إذا غاب البيت عنه أن يصلي حيث أحب ولكنه يجتهد في التوجه إلى البيت وهذا موضوع يكمله في كتاب جماع علم الكتاب ثم السنة

(باب في اجتهاد الحالك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرت إذ نفشت فيه غنم القوم وكذا لحكمهم شاهدين ففهمنا هاسلين وكلا آتينا حكمنا وعلمنا قال الحسن بن أبي الحسن لولا هذه الآية لرايت أن الأحكام قد هلكوا ولكن الله جدد هذا الصواب وأثنى على هذا الاجتهاده «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدارودي عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بشر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحالك فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة ومن أمر أن يجتهد على مغيب فأنما كاف الاجتهاد ويسعه فيه الاختلاف فيكون فرضا على المجتهد أن يجتهد برأى نفسه لا برأى غيره وبين أنه ليس لأحد أن يقلد أحدا من أهل زمانه كما لا يكون لأحد له علم بالتوجه إلى القبلة يرى أنها في موضع أن يقلد غيره أن رأى أنها في غير ذلك الموضع وإذا كافوا الاجتهاد فيبين أن الاستحسان بغير قياس لا يجوز (١) كلف لأحد قال والقياس قياسا أحدهما يكون في مثل معنى الأصل فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه ثم قياس أن ينسبه الشيء بالشيء من الأصل والشيء من الأصل غير فيشبه هذا الأصل ويشبهه غيره بالأصل غيره (قال الشافعي) وموضع الصواب فيه عندنا والله تعالى أعلم أن ينظر فأيهما كان أولى بشبهه صيره إليه أن أشبه أحدهما في خصلتين والآخر في خصلة ألحقه بالذي هو أشبه في خصلتين ومن اجتهد من الأحكام ثم رأى أن اجتهاده خطأ أو قد خالف كتابا أو سنة أو إجماعا أو شيئا في مثل معنى هذا رده ولا يسعه غير ذلك وإن كان مما يحتمل ما ذهب إليه ويحتمل غير لم يرد من ذلك أن على من اجتهد على مغيب فاستيقن الخطأ كان عليه الرجوع ولو صلى على جبل من جبال مكة لداقتاخي البيت ثم أبصر فرأى البيت في غير الجهة التي صلى إليها أعاد وإن كان بموضع لا يراه لم يعد من قبل أنه رجع في المرة الأولى من مغيب إلى يقين وهو في هذه المرة يرجع من مغيب إلى مغيب وهذا موضوع في كتاب جماع العلم من الكتاب والسنة وكتاب القضاء والحق في الناس كلهم واحد ولا يحل أن يترك الناس يحكمون بحكم بلدانهم إذا كانوا يختلفون فيما فيه كتاب أو سنة أو شيء في مثل معناه حتى يكون حكمهم واحدا إنما يفرقون في الاجتهاد إذا احتمل كل واحد منهم الاجتهاد وأن يكون له وجه

(١) قوله لا يجوز كلف لأحد كذا في النسخ وتأمل

الرخصة حتم بأمر به من تركه قال فإما أمر عمر رجلا صام في السفر أن يعبد قلت لا عرفه عنه وإن عرفته فالجدة ثابتة بما وصفت لك وأصل ما ذهب إليه أن ما ثبت عن رسول الله فالجدة لازمة للخلق به وعلى الخلق اتباعه وقلت له من أمر المسافر أن يقضى الصوم فذهب به والله أعلم أنه رأى الآية حتما بفطر المسافر والمرضى ومن رآها حتما قال المسافر منهي عن الصوم فإذا صامه كان صيامه منهي عنه فيعيده كالمصام يوم العيد من وجب عليه كفارة وغيرها أعادها فقد بئنا دلالة السنة أن الآية رخصة لا حتم قال فاقول ابن عباس يؤخذ بالآخر فلا يخفى من أمر رسول الله فقلت روى أنه صام وأفطر فقال ابن عباس أو من روى عن ابن عباس هذا برأيه وجاء غيره في الحديث بما لم يأت به من أن فطره كان لامتناع من أمره بالفطر من الفطر حتى أفطر وجاء

((باب التثبت في الحكم وغيره))

غيره بما وصفت في حجة
ابن عمرو وهذا ما
وصفت أن الرجل
يسمع الشيء فيتأوله
ولا يسمع غيره ولا يمتنع
من علم الأمرين أن
يقول به ما دعا

((باب قتل الاسارى
والمقاتلة بهم والمن
عليهم))

حدثنا الربيع أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن
أيوب عن أبي قلابة عن
أبي المهلب عن عمران بن
حصين قال أسرا أصحاب
رسول الله رجلا من بني
عقيل وكانت ثقيف
قد أسرت رجلين من
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فقد أدا النبي
بالرجلين اللذين
أسرتهم ما ثقيف قال
وقد روى عن محمد بن
مجلان عن سعيد بن أبي
سعيد المقبري لا يحضرني
ذكر من فوقه في الاسناد
أن خيلا للنبي صلى الله
عليه وسلم أسرت ثمانية
ابن أمال الحنفي فأتى
به مشركا فربطه النبي
صلى الله عليه وسلم إلى
سارية من سوارى
المسجد ثلاثا ثم من عليه

((قال الشافعي)) رحمه الله تعالى قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية وقال اذا
ضر بتم في سبيل الله فتبينوا ((قال الشافعي)) رحمه الله تعالى فأمر الله من يعصى أمره على أحد من عباده أن
يكون مستبينا قبل أن يعضيه ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم خاصة أن لا يحكم الحاكم وهو
غضبان لأن الغضبان مخوف على أمرين أحدهما قلة التثبت والآخر أن الغضب قد يغير معه العقل ويتقدم به
صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه لو لم يكن غضب « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم
الحاكم أولا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان ((قال الشافعي)) ومعقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم
هذا أنه أراد أن يكون القاضى حين يحكم في حال لا تغير خلقه ولا عقله والحاكم أعلم بنفسه فأى حال أتت عليه
تغير خلقه أو عقله انبغى له أن لا يقضى حتى تذهب وأى حال صيرت اليه سكون الطبيعة واجتماع العقل انبغى
له أن يتعاهد هاف يكون حاكما عندها وقد روى عن الشعبي وكان قاضيا أنه رأى أنه يأكل خبز الجبن فقيل
له فقال آخذ حكى كنهه يريد أن الطعام يسكن حر الطبيعة وأن الجوع يحرك حرها وتتوق النفس إلى الماء أكل
فبستغل عن الحكم وإذا كان (١) مريضاً شقيحاً وتعباً شقيحاً فكل هذا في حال الغضب في بعض أمره
أو أشد يتوق الحكم ويتوق على الملاة فإن العقل بكل مع الملاة وجاعه ما وصفت

((باب المشاورة)) ((قال الشافعي)) قال الله تبارك وتعالى وشاورهم في الأمر « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري قال قال أبو هريرة ما رأيت أحداً أكثر
مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله عز وجل وأمرهم شورى بينهم ((قال الشافعي))
قال الحسن إن كان النبي صلى الله عليه وسلم لغضبا عن مشاورتهم ولكنه أراد أن يستنبط ذلك الحكم بعده
أذا نزل بالحاكم الأمر يحتمل وجوهاً أو مشكل انبغى له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور رجلاً لانه لا معنى
لمشاورة ولا عالم غير أمين فانه ربما أضل من يشاوره ولكنه يشاور من جمع العلم والأمانة وفي المشاورة
رضا الخصم والجنة عليه

((باب أخذ الولي بالولي)) ((قال الشافعي)) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ألم ينبأ عباق
صحف موسى وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى ((قال الشافعي)) أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك
ابن أبيجر عن أبان بن لقيط عن أبي رزمة قال دخلت مع أبي على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم من هذا قال ابني يا رسول الله أشهد به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أما انه لا يجنى عليك ولا تجنى
عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال
كان الرجل يؤخذ بذنوبه غيره حتى جاء إبراهيم فقال الله عز وجل وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى
((قال الشافعي)) رحمه الله والذي سمعت والله أعلم في قول الله تعالى أن لا تزر وازرة وزر أخرى أن لا يؤخذ
أحد بذنوب غيره وذلك في بدنه دون ماله وإن قتل أو كان حذالم يقتل به غيره ولم يؤخذ ولم يحد بذنوبه فيما بينه
وبين الله تعالى لأن الله جل وعز إنما جعل جزاء العباد على أعمال أنفسهم وعاقبتهم عليها وكذلك أموالهم لا يجنى
أحد على أحد في ماله إلا حيث خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن جناية الخطأ من الحر على الأديمين
على عاقلة فأما ما سواها فأموالهم ممنوعة من أن تؤخذ بجناية غيرهم وعليهم في أموالهم حقوق سوى هذا من
ضيافة وزكاة وغير ذلك وليس من وجه الجناية

(١) قوله مريضاً شقيحاً الشقيح الناقه من المرض انه كته متعججه

وهو مشرك فأسلم بعد
 (قال الشافعي) وأخبرني
 عدداً من أهل العلم من
 قرش وغيرهم من أهل
 المغازي أن رسول الله
 أسرى النضر بن الحارث
 العبدري يوم بدر وقتله
 بالبادية أو بين البادية
 والأثيل صبرا . حدثنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال وأخبرني
 عدداً من أهل العلم أن
 رسول الله أسرى عتبة بن
 أبي معيط يوم بدر فقتله
 صبرا وأن رسول الله
 أسرى سهل بن عمرو وأبا
 وداعة السهمي وغيرهما
 فقتلهم بأربعة
 آلاف أربعة آلاف
 وفادى بعضهم بأقل وأن
 رسول الله أسرى أبا عزة
 الجحفي يوم بدر فقتله
 ثم أسره يوم أحد فقتله
 صبرا (قال الشافعي)
 فكان فيما وصفت من
 فعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما يدل على
 أن للإمام إذا أسرى رجلاً
 من المشركين أن يقتل
 أو أن يئس عليه بلا شيء
 أو أن يفسد أدي بعمال
 يأخذ منهم أو أن يفادي
 بأن يطلق منهم على أن
 يطلق له بعض أسرى
 المسلمين لأن بعض

(باب ما يجب فيه اليمين) (قال الشافعي) كل من ادعى على امرئ شيئاً ما كان من مال
 وقصاص وطلاق وعتق وغيره أحلف المدعى عليه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعى
 فإن حلف استحق وإن لم يحلف لم يستحق ما ادعى ولا يقوم النكول مقام اقرار في شيء حتى يكون مع النكول
 عين المدعى فإن قال قائل فكيف أحلفت في الحد ودوا الطلاق والنسب والأموال وجعلت الأيمان كلها
 تجب على المدعى عليه وتجمع عليها كلها ترد على المدعى قيل له إن شاء الله تعالى قلت استدلالاً بكتاب الله ثم سئله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدرى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فأن قال وأين الدلالة من
 الكتاب قيل له إن شاء الله قال الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فخذ
 الراحي بالزنا ثمانين وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم إلى قوله أن غضب
 الله عليهم إن كان من الصادقين فحكم الله عز وجل على الفاذ غير الزوج بالحد ولم يجعل له مخرجاً منه إلا بأن
 يأتي بأربعة شهداء وأخرج الزوج من الحد بأن يحلف أربعة أيمان ويلتعن بخامسة ويسقط عنه الحد
 ويلزمه إن لم يخرج بأربعة أيمان والتعانه وسئل أن ينفي الولد (١) والتعانه وسئل
 بينمما الفرقة ودرأ الله تعالى عنها الحد بالأيمان مع التعانه وكانت أحكام الزوجين إذا خالفت أحكام الأجنبية
 في شيء فهي مجامعة له في غيره وذلك أن اليمين فيه قد جعت درأ الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فمكان
 الحد والطلاق والنفي معاد اخلافها ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها إلا بيمين الزوج وتسكن عن اليمين ألا
 ترى أن الزوج لو لم يلتعن حد بالقذف وترك الخروج باليمين منه ولم يكن على المرأة حد ولم يلتعن أولاً
 رى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للانصار يبين تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فلما لم يحلفوا رد
 الأيمان على اليهود ليسبروا فيها فلما لم يقبلها الانصار يرون تركوا حقهم أولاً ترى أن عمر بن الخطاب رضى الله
 تعالى عنه بدأ بالإيمان على المدعى عليهم فلما لم يحلفوا ردته على المدعين والله أعلم

(هذا كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمهم الله تعالى)

(قال) إذا أسلم الرجل إلى الخياط ثوباً فخطه قباء فقال رب الثوب أمرتك بقميص وقال الخياط أمرتني بقباء
 فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قبة الثوب وبه يأخذ «يعنى
 أبو يوسف» وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك «ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط ولم يختلف
 رب الثوب والخياط في عمله فإن أبا حنيفة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من العمال
 إلا فيما جنت أيديهم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن
 أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم وإن لم تجن أيديهم فيه قال أبو يوسف هم ضامنون إلا أن يجيء
 شيء غالب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ضاع الثوب عند الخياط أو الصباغ أو أجزأ أمر ببيع
 أو حمال استؤجر على تبليغه وصاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه من غرق أو حرق أو سرق ولم يجن فيه
 واحد من الأجزاء أو غير ذلك من وجود الضيعة فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه إلا واحد من قولين أحدهما
 أن من أخذ أجزأ على شيء ضمنه ومن قال هذا أقاسه على العارية تضمن وقال إنما تضمنت العارية لمنفعة فيها
 للستعير فهو ضامن لها حتى يؤذيها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له إن العارية
 مأذون لك في الانتفاع بها بلا عوض أخذه منك المعير وهي كالسلف وهذا كله غير مأذون لك في الانتفاع به
 وإنما منفعتك في شيء تعلمه فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدتك تعطى الدابة بكرة فتنتفع منها بعوض
 يؤخذ منك فلا تضمن إن عطبت في يديك وقد ذهب إلى تضمين القصار شريح فضمن قصاراً حرق بيته فقال
 تضمنني وقد احترق بيتي فقال شريح أرأيت لو احترق بيتي كنت تترك له أجزأته (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى أخبرنا عنه ابن عيينة بهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز إذا ضمن الصانع الأجزاء أن يضمن

من من أخذ على شيء أجزأ ولا يتخلو ما أخذ عليه الأجر من أن يكرن مضرة والمؤمن ضامن بكل حال والقول
لا حرج أن لا يكون منه حرج فلا يرد من بحال كما لا تضمن الردية بحال وقدر روى من وجه لا يثبت أهل الحديث
مشروقة على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فمن الغسل والغسل لا يصلح الناس الا ذلك أخبرنا ذلك
ابراخيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً رضي الله تعالى عنه قال ذلك ويرى عن عمر قاضي
بعض الصناع من وجه أضعف من هذا ولا تعلم واحداً منهم ما يثبت وقدر روى عن علي بن أبي طالب أنه كان
لا يظن أحداً من الأجراء من وجه لا يثبت مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وثابت عن عطاء بن أبي رباح
أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجير فأما ما جئت أرى الأجراء والصناع فلا ضمان فيه وهم ضامنون كما
يضمن المستودع ما جئت به واخناية لا تبطل عن أحد وكذلك لو تعدوا ضمنتوا «قال الربيع» الذي يشوب
إليه الشافعي فيما رأيته أنه لا ضمان على الصناع إلا ما جئت أيديهم ولم يكن يبرح بذلك خوفاً من الصناع

(باب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل بخارية فباعها وأعتقها المشتري فإن أبا حنيفة رضي
الله تعالى عنه كان يقول البيع والعق فيها باطل لا يجوز لأنه باع ما لا يملك وأعتق ما لا يملك وبهذا يأخذ
ابن أبي ليلى يقول عتق جائز وعلى الغاصب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل
بخارية فاعتقها أو باعها ممن أعتقها أو اشتراها شراء فاسداً فاعتقها أو باعها ممن أعتقها فالبيع باطل وإذا
بطل البيع لم يجز عتق المبتاع لأنه غير مالك وهي مملوكة للمالك الأول البائع بيعاً فاسداً ولو تناحها لاثنتين
مشترياً فأكثر وأعتقها أيهم شاء إذ لم يعتقها البائع الأول فالبيع كله باطل ويرادون لأنه إذا كان بيع
المالك الأول الصحيح المالك فاسداً فباعها الذي لا يملك كيف لا يجوز بيعه فيه بحال ولا بيع من باع بالمالك عنه
والبيع إذا كان فاسداً لم يملك به ومن أعتق ما لا يملك لم يجز عتقه وإذا اشترى الرجل بخارية فوطئها ثم أطلع
المشتري على عيب كان بهادله البائع له فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس له أن يردّها بعد
الوطء وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولكنه يقول يرجع
عليه بفضل ما بين الصحة والعيب من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد معها مهر مثلاً والمهر
في قوله يأخذ العشر من قيمته أرصاف العشر فيجعل المهر نصف ذلك ولو أن المشتري لم يبطأ بخارية ولكنه
حدث بها عيب عنده لم يكن له أن يردّها في قول أبي حنيفة ولكنه يرجع بفضل ما بين العيب والصحة وبه
يأخذ صاحبنا وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد منها نقص العيب الذي حدث عنه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا اشترى الرجل بخارية ثيباً فأصابها ثم طهر منها على عيب كان عند البائع كان له ردّها لأن الوطء
لا ينقصها شيئاً وأما ردّها على الخلل التي أخذها بها وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخارج بالضممان
ورأينا الخدمة كذلك كمن الوطء أقل ضرراً عليها من خدمة أو خراج لو أدته بالضممان وإن كانت بكرًا
فأصابها فيمادون الفرج ولم يفتضها فكذلك وإن اقتضها لم يكن له ردّها من قبل أنه قد نقصها بازدياد العترة
فلا يجوز له أن يردّها فاقصة كالم يكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع عما نقصها العيب الذي دلس له
من أصل الثمن الذي أعطى فيها أنه أن يشاء البائع أن يأخذها ناقصة فيكون ذلك له إلا أن يشاء المشتري أن
يحبسها مبيعة ولا يرجع بشئ من العيب ولا نعلم ثبت عن عمر ولا على ولا خلا فيه ما أنه قال خلاف هذا
القول وإذا اشترى بخارية فوطئها فاستحقها رجل فقضى به بالقاضي فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان
يقول على الواطئ مهر مثله على مثل ما يترجى به الرجل مثلياً يحكم به ذو العدل ويرجع بالثمن على الذي
باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرت من قوله ويرجع

شأنه من بعض ولا
شأنه من بعض
أباحه ولا يثبت
من الإحصاء
مما لا يزال كما
حذر ولا كما
ما لا يثبت
مباح وكمن صنع فيه
شيأ وإن خلت ففعل
صاحبه فهو فاعل
ما يجوز به كما يكون
الناظم من الفاعل فاعل
والناظم من الفاعل
وكمن ذلك مباح لأن
حتماً على المائي أن
يقسوم ولا على الناقم
أن يقعد

(باب الماء من الماء)

حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا غير واحد من
ثقات أهل العلم عن
شمام بن عروة عن أبيه
عن أبي أيوب عن أبي
ابن كعب قال قلت
يا رسول الله إذا جامع
أحدنا فأكسل فقال له
النبي صلى الله عليه
وسلم يغسل مامس
المرأة منه وليتوضأ ثم
يغتسل (قال الشافعي)
وهذا من أقبح أسناد
أما من الماء أخبرنا
ما عن يحيى بن سعيد

عن سعيده بن المسيب أن
 أبا موسى الأشعري أتى
 عائشة أم المؤمنين فقال
 لقد شق على اختلاف
 أصحاب محمد في أمر إني
 لأعظم أن أسئمت قبلك
 به فقالت ما هو ما كنت
 سائل عنه أملك فلسي
 عنه فقال لها الرجل
 يصب أهله ثم يكسل
 ولا ينزل فقالت اذا
 جاوز الختان الختان فقد
 وجب الغسل فقال أبو
 موسى لا أسأل عن هذا
 أحد ابعدك أبدا
 حدثنا الربيع أخبرنا
 الشافعي قال أخبرني
 ابراهيم بن محمد عن
 محمد بن يحيى بن زيد
 ابن ثابت عن خارجة
 ابن زيد عن أبيه
 عن أبي بن كعب أنه
 كان يقول ليس على من
 لم ينزل غسل ثم نزع عن
 ذلك أي قبل أن يموت
 (قال الشافعي) وانما بدأت
 بحديث أبي في قوله
 الماء من الماء ونزوعه
 أن فيه دلالة على أنه
 سمع الماء من الماء
 عن النبي ولم يسمع
 خلافه فقال به ثم لا
 أحسبه تركه إلا لأنه
 ثبت له أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

على البائع بالثمن والمهر لانه قد غتره منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما
 أحدث وهو الذي وطئ أريت لو باعه ثوبا بخرقه أو أهلكه فاستحقه رجل وضمنه بالقيمة أليس انما يرجع على
 البائع بالثمن وان كانت القيمة أكثر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل الجارية فوطئها
 ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها الا ما ينكح به مثلها ويرجع المشتري على
 البائع بثلث الجارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذ به الجارية منه لانه كشي استهلكه هو فان
 قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن وليها أن
 نكاحها باطل وأن لها أن أصيب المهر كانت الاصابة بشبهة توجب المهر ولا يكون للمصيب الرجوع على
 من غتره لانه هو الآخذ للاصابة ولو كان يرجع به على من غتره لم يكن للمرأة عليه مهر لانها قد تكون غارت له
 فلا يجب لها ما يرجع به عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل الجارية فندلس له فيها
 بعيب علمه البائع أو لم يعلمه فسواء في الحكم والبائع آثم في التدليس ان كان عالما فان حدث بها عند المشتري
 عيب ثم اطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له ردّها وان كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق
 واذا كان مشتريا فكان له أن ردّها بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في معيب إلا أن يشاء فكذلك عليه
 للبائع مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كالم يمكن
 للبائع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن
 يرد العبد بالعيب وللمشتري اذا حدث العيب عنده أن يرجع بما نقصها العيب الذي دلس له البائع ورجوعه
 به كما أنصف للأن تقوم الجارية سالمة من العيب فيقال قيمتها مائة ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون
 وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع لانه يومئذ تم البيع ثم يقال له ارجع بعشر ثمنها على البائع كأنما كان
 قل أو كثر فان اشترىها بعشرين رجوع بعشرين وان كان اشترىها بخمسين رجوع بخمسة إلا أن يشاء البائع
 أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذها من المشتري فيقال للمشتري سلها ان شئت وان شئت فأمسكها ولا ترجع بشيء
 وإذا اشترى الرجل جارية فوجد بها عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فان أباحنيقة رضى الله
 تعالى عنه كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يجتهد على الرديعيا وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما
 أن يرد حصته وان رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجلان
 الجارية صفقة واحدة من رجل فوجد بها عيبا فأراد أحدهما الرد والآخر التمسك فلا بد أن أراد الرد والآخر
 أراد التمسك التمسك لأن وجودا في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد
 كالكل لو باعه كالم باع لأحدهما نصفها والآخر نصفها ثم وجد بها عيبا كان لكل واحد منهما ردّة
 النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وان ردّ صاحبه واذا اشترى
 الرجل أرضا فيها نخل وفيه ثمر ولم يشترط شيئا فان أباحنيقة رضى الله تعالى كان يقول الثمر للبائع إلا أن يشترط
 ذلك المشتري وكذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى نخلا له ثمره ثم رفرقه
 للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري ومن اشترى عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط ذلك المشتري وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة للمشتري وان لم يشترط لان ثمرة النخل من النخل (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى واذا اشترى الرجل من الرجل النخل قد أبرت ثمرتها للبائع إلا أن يشترط ذلك المبتاع وان كانت
 لم تفرق ثمرتها للمشتري لان ثمرها غير منكشف إلا في وقت الابار والابار حين يبدوا الانكشاف وما لم يبد
 الانكشاف في الثمر فهو كالجنين في بطن أمه يملكه من ملك أمه واذا بداه منه الانكشاف كان كالجنين قد زایل
 أمه وهذا كله في معنى السنة فان اشترى عبدا أو تينا أو غرا أي غرما كان بعد ما يطلع صغيرا كان أو كبيرا
 فالثمره للبائع وذلك أنهم انكشفوا لحائل دونها في مثل معنى النخل المؤبر وهكذا اذا باع عبدا له مال فإله للبائع
 إلا أن يشترط المبتاع وهذا كله مثل السنة نصا وأوشيه بعناها لا يخالفه

باب الاختلاف في العيب

قوله بعد ما نقله
أخبرنا الثقة عن
يونس عن الزهري
عن سهل بن سعد
السعدي قال بعضهم
عن أبي بن كعب
ورفعه بعضهم على
سهل بن سعد قال كان
الماء من الماء في أول
الاسلام ثم ترك ذلك
بعد وأمروا بالغسل
ادامس الختان اثنان
أخبرنا صفيان عن
علي بن زيد بن جعدة
عن سعيد بن المسيب
أن أبا موسى سأل عائشة
عن التقاء الختانين
فقالت عائشة قال النبي
صلى الله عليه وسلم
إذا التقى الختانان أو
مس الختان اثنان
فقد وجب الغسل
أخبرنا السجستاني عن
ابراهيم قال حدثنا علي
ابن زيد بن جعدة
عن سعيد بن المسيب
عن عائشة قالت قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قعد بين الشعب
الأربع ثم ألقى الختان
بالختان فقد وجب
الغسل .. أخبرنا الثقة
عن الأوزاعي عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه أو عن يحيى بن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الرجل من الرجل الخارية أو أمانة أو ثوب أو غير ذلك فوجد
المشتري به عيباً وقال بعته ورجع العيب به فأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البيعة وإن لم تكن له بيعة فعلى البائع
اليمين بانه لم يباعه ولا أخذ العيب به وإن قال البائع أنا أردت بيمين عليه فإن أباحنيته رضي الله تعالى عنه كان
يقول لا أرد بيمين عليه ولا يجر لها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن
أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنه إذا اتهم المدعي بيمين عليه فيقال أحسن وردنا وإن
أبى أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الرجل الدابة أو الثوب
أو أي بيع ما كنت فوجد المشتري به عيباً واختلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل
عندك قال كان عيباً يحدث مثله حال ذلك القول قول البائع مع عيبه على البت بانه لم يباعه وما أشد العيب به
الآن يأتي المشتري على دعواه بيعة فذكر البيعة أو من اليمين وإن نكح البائع رددنا اليمين على المشتري
إتم منه أو لم تهسه فإن حلف رددنا عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن اليمين لم يرددها عليه ولم نعطه بشكول
صاحبه فقط اتما نعطيته ولكنك إذا كان مع الشكول يمينه فإن قال قائل ما دل على ما ذكرت قيل قضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم للأَنْصار بين الأَيمَان يستحقون به أدم صاحبهم فنكحوا وردوا الأيمان على
هم وديرونهاهم رأى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الأَيمَان على المدعي عليهم أدم يرون بها فذكروا
فرددنا على المذعن ولم يعطهم بالشكول شيئاً حتى ردوا الأيمان وسند رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة
تدل على سنه الحجة وكذلك قرر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على
المدعي واليمين على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ذلك جلة دل عليها نص حكم كل
واحدة منهم ما الذي قال لا يعدو باليمين المدعي عليهم يخالف هذا فيكثر ويحمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا
هذا في كتاب الأحكام واليمين بين المتبايعين على البت فيما يبايعافيه وإذا باع الرجل بيعاً فبرئ من كل عيب
فإن أباحنيته رضي الله تعالى عنه كان يقول البراءة من كل ذلك جائزة ولا يستطيع المشتري أن يردده بعيب كأننا
ما كننا ألا ترى أنه لو أبرأ من الشجاج برئ من كل شجرة ولو أبرأ من القروح برئ من كل فرجة وبه نقا
يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يسي العيوب كلها بأسمائها لم يذكر أن يضع يده عليها
(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا باع الرجل العبد أو شيئاً من الحيوان بالبرائة من العيوب فذلك الذي يذهب
اليه والله تعالى أعلم قضاء عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه برئ من كل عيب لم يعلمه ولم يبرأ من عيب
عليه ولم يسه البائع وبقعه عليه وأما زينة التي هذا تقليد أو أن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سراه
وذلك أن سائر كات فيه الحياة فكان تغذي بالحقه وأنسقم وتحول طبايعه قلباً يبرأ من عيب يخفى أو يظهور
فإذا خفي على البائع أبرأ منه فإلا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على مائته بقل ويكثر ويصغر
ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرأ منه إلا أن يقعه عليه وإن أصبح في القياس لا لا التقليد وما وصفنا
من تفرق الحيوان غير ذلك لا يبرأ من عيب كانه لم يرد صاحبه ولكن التقليد وما وصفنا أولى بما وصفناه
وإذا اشتري الرجل دابة أو خادماً أو داراً أو ثوباً أو غير ذلك فوجد عيباً فبرئ من كل عيب لم يكن للذمي على دعواه بيعة
فأراد أن يستحلف المشتري الذي في يده ذلك المبيع على دعواه فإن أباحنيته رحمه الله تعالى كان يقول اليمين
عليه البيعة بانه ما لوذا فيه حتى وبه هذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أن يحلف بانه ما يعلم أنه له ذاقه
حقاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إلى اليمين عليه بانه ما له ذاقه حتى ويسعه ذلك إذا لم يكن يعلم له ذاقه
حقاً وبكافة أمانة الأيمان والشهادات وإذا اشتري المشتري ببيعاً على أن البائع بالخيار شهر أو على أن المشتري
بالخيار شهر فإن أباحنيته رضي الله تعالى عنه كان يقول البيع فاسد ولا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظر من ثلاثة أيام
 ان شاء ردها وردها معاصا من تمر أو صاعا من شعير بفعل الخيار كماه على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ابن أبي ليلى يقول الخيار جائز شهرا كان أو سنة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى
 الرجل العبد أو أي سلعة ما اشترى على أن البائع بالخيار أو المشتري أوهما معا إلى مدة يصفانها فإن كانت
 المدة ثلاثا أو أقل فالبيع جائز وإن كانت أكثر من ذلك بطرفة عين فأكثر فالبيع منتقض فإن قال قائل
 وكيف جاز الخيار ثلاثا ولم يجز أكثر من ثلاث قيل لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاز أن يكون
 الخيار بعد تفرق المتبايعين - أعلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل لهما الخيار إلى أن يتفرقا وذلك
 أن رجلا لا يجوز أن يدفع ماله إلى البائع ويدفع البائع جاريته للمشتري فلا يكون للبائع الانتفاع بثمن سلعته
 ولا للمشتري أن يتفجع بجاريته ولو زعمنا أن لهما أن يتفعا زعمنا أن عليهما أن شاء أحدهما أن يرد - فإذا كان
 من أصل مذهبن أن لا يجوز أن يبيع الخيارية على أن لا يبيعها صاحبها لاني إذا شرطت عليه هذا فقد نقصته
 من المالك شيئا ولا يصلح أن أملكه بعوض آخذه منه إلا مملوكة عليه تام فقد نقصته بشرط الخيار كل المالك
 حتى حظرته عليه وأصل البيع على الخيار لولا الخبر كان ينبغي أن يكون فاسدا لا تافسدا لاني لا تفسد البيع بأقل منه
 مما ذكرنا فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة خيار ثلاث بعد البيع وروى عنه عليه
 الصلاة والسلام أنه جعل (١) لحبان بن منقذ خيار ثلاث فيما ابتاع انتمينا إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الخيار ولم يجاوز ذلك ولم يجاوز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أمره به يشبه أن يكون كالخذ
 لغايته من قبل أن المصراة قد تعرف تصيرتها بعد أول حلبة في يوم وليلة وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان
 الخيار انما هو ليعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له الخيار حتى يعلم أنها مصراة طال ذلك أو قصر كما
 يكون له الخيار في العيب إذا علمه بالوقت طال ذلك أو قصر ولو كان خيار حبان انما كان لاستشارة غيره
 أمكنه أن يستشير في مقامه وبعده بساعة وأمكن فيه أن يدع الاستشارة دهرًا فكان الخبر دل على أن
 خيار ثلاث أقصى غاية الخيار فلم يجز لنا أن نجاوزه ومن جاوزه كان عندنا مشروطا ببيع فاسدا (قال) وإذا
 اشترى الرجل ببيع على أن البائع بالخيار يوما وقبضه المشتري فهل عنه فان أباحني فة رضى الله تعالى عنه
 كان يقول المشتري ضامن بالقيمة لأنه آخذه على بيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو أمين في ذلك
 لا شيء عليه فيه ولو أن الخيار كان للمشتري فهل عنه فهو عليه بثمنه الذي اشتراه به في قولهما (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل العبد بالخيار ثلاثا أو أقل وقبضه فمات العبد في يدي المشتري فهو ضامن
 لقيمته وانما منعنا أن نضمنه ثمنه أن البيع لم يتم فيه ومنعنا أن نطرح الضمان عنه أنه لم يأخذ إلا على بيع
 يأخذ من المشتري به عوضا فلا يجعل البيع المضمونا ولا وجه لأن يكون أمينا فانه انما يكون الرجل أمينا
 فيما لا يملك ولا يتفجع به منفعة عاجلة ولا آجلة وانما يملكه منفعة ربه لا منفعة نفسه (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وسواء في ذلك كان الخيار للبائع أو للمشتري لأن البيع لم يتم فيه حتى مات وإذا اشترى الرجل الخيارية
 فباع نصفها ولم يبيع النصف الآخر ثم وجد بها عيبا قد كان البائع دلسه له فان أباحني فة رضى الله تعالى عنه
 كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا يرجع عما نقصه العيب ويقول رد الخيارية كلها كما أخذتها
 والأفلاحيك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها
 وكذلك قولهما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل من الرجل
 الخيارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها على عيب دلسه البائع لم يكن له أن يرد النصف
 بخصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشيء من نقص العيب من أصل الثمن ويقال له ردها كما هي
 أو احبس وانما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الخيارية أو اعتقت فصارت لا ترد بحال أو حدث

(١) هو بفتح الحاء المهملة وشدة الباء الموحدة وتقدم في الجزء الثالث حبان بن سعد وهو خطأ فتنه

سعيد عن القاسم عن عائشة قالت إذا التقي الختانان فقد وجب الغسل ففعلته أنا ورسول الله فاعتسلنا وحديث الماء من الماء ثابت الاسناد وهو عندنا منسوخ بما حكيت فيجب الغسل من الماء ويجب اذا غيب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يوارى حشفته

(باب الخلاف في أن الغسل لا يجب الا بخروج الماء)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض أصحاب الحديث من أهل ناحيتنا وغيرهم فقالوا لا يجب على الرجل اذا بلغ من امرأته ما شاء الغسل حتى يأتي منه الماء الدافق واحتج فيه بحديث أبي بن كعب وغيره بما وافقه وقال أما قول عائشة فعلته أنا ورسول الله فاعتسلنا فقد يكون تطوعا منهما بالغسل ولم نقل ان النبي عليه السلام قال عليه الغسل (قال الشافعي) فقلت له الأغلب أن عائشة لا تقول اذا مس

بها عنده عيب فصار ليس له أن يردّها عليه بحال فأما إذا باعها أو باع بعضها فقد يمكن أن يردّها وإذا أمكن أن يردّها فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يردّها ويرجع بنقص العيب كما لا يكون له أن يسكنها بيده ويرجع بنقص العيب (١) * (قال) وإذا اشترى الرجل عبدا واشترط فيه شرطا أن يبيعه من فلان أو يهبه لفلان أو على أن يعتقه فإن أباحه رجه الله تعالى كان يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نحو من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن لا يبيعه من فلان أو على أن لا يستخذه أو على أن يتفق عليه كذا أو على أن يخارجه فالبيع فيه كله فاسد لأن هذا كله غير تمام مالم ولا يجوز الشرط في هذا إلا في موضع واحد وهو العتق اتباعا للسنة ولفراق العتق لما سواه فنقول إن اشتراه منه على أن يعتقه فأعتقه فالبيع جائز فإن قال رجل ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لى نصف العبد فأعياه وأبيعه وأصنع فيه ما شئت غير العتق فلا يلزم في ضمان نصيب شريك فيه ولا يخرج نصيب شريك من يده لأن كلاما لملأ ملك فإن أعتقه وأناموسرعت على نصيب شريك الذي لا أملك ولم أعتق وضمت قيمته وخرج من يدى شريك بغير أمره وأعتق الحمل فتدله لأقل من ستة أشهر فيقع عليه العتق ولو بعته لم يجز البيع مع خلافه لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب وما سواهما * (قال) وإذا كان لرجل على رجل مال من بيع حقل المال فأخره عنه إلى أجل آخر فإن أباحه رضى الله تعالى عنه كان يقول تأخير جائز وهو إلى الأجل الآخر الذي أخره عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك إلا أن يكون ذلك على وجه البيع منهما (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من بيع أو أي وجه كان فأنظره صاحب المال بالمال إلى مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها ليست بانخراج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئا أخذ منه به عوضا فلزمه إيداء العوض الذي يأخذه منه أو نفسه ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع إلا أن يتفاحى البيع والمبيع قائم فيجعل له بيا غير بنظرة أو يتداعيان فيه دعوى فيصيرانه بيعا مستأنفا إلى أجل فيلزمهما البيع الذي أحدهما * ولو أن رجلا كان له على رجل مال فتعيب عنه المطلوب حتى حط عنه بعض ذلك المال على أن يعطيه بعض ثم ظهر له بعد فإن أباحه رضى الله تعالى عنه كان يقول ما حط عنه من ذلك المال فهو جائز. وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع فيما حط عنه لأنه تعيب عنه وبه يأخذ ولو أن الطالب قال ان طهر لي فله مناع عليه كذا وكذا لم يكن قوله هذا يوجب عليه شيئا في قولهم جميعا (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا تعيب الرجل عليه الدين من الرجل حط عنه وهو متعيب شيئا وأخذ منه البقية ثم قال انما حطت عنه للتعيب فليس له أن يرجع فيما حط عنه ولا يكون هذا من معاني الإكراه التي نظر بها عن الإكراه لأن الإكراه موضوع عن العبد فيما بينه وبين الله وفي الحكم وليس هذا إكراه فقد كان يظهر له بعد التعيب ويعدى عليه في التعيب ويظن أنه غاب عنه ولم يغيب ولو قال الطالب ان طهر لي فله وضع كذا فظهر له لم يكن له وضع

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

« قال الربيع » إذا بعث عبد على أن لا يبيعه أو شيئا سواه أو بشرط عليك فيه شرط ليس يلزم في عتقه إلا أن تشاء فالبيع فيه باطل من قبل أنى إذا ملكك عليك العوض منه فلك أن تملكه كما كنت أنا لما ملكه وإذا بعثت على أن لا يبيعه فقد نقصت مما كنت أملكه لأنه كان لي أن أبيع وأصنع به ما شئت وإذا نقصت مما كنت أنا أملك فيه فلم تملكه ملكا تاما كما كنت أنا لما ملكه الإعتاق وحده بحديث بريرة فإن هذا خاص مستخرج من العام ألا ترى أنى لو وهبت لك نصف عبد لم يكن على لك أن أهب لك النصف الآخر وإذا أعتقت نصف عبد لي قوم على عتق الباقي إذا كنت موسرا فالعتق خلاف غيره من جميع الأشياء اهـ

الختان الختان أو جاور الختان الختان فقد وجب الغسل وتقول فعلته أنا ورسول الله فاغتسلنا الا خبرا عن رسول الله بوجوب الغسل منه قال فيحتمل أن تكون لما رأت النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل اغتسل وراثته واجبا ولم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم إيجابه فقلت نعم قال فليس هذا خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت الأغلب أنه خبر عنه قال وأما أحدث على بن زيد فليس مما يثبت أهل الحديث وهو لا تقوم به الحجة فقلت له فإن أبي بن كعب قد رجع عن قوله الماء من الماء بعد قوله به عمرا من عمره وهو يشبه أن لا يكون رجوع الانحياز يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا لأقوى فيه من غيره وما هو بالبين وقلت له ما أعلم عندنا من جهة الحديث شيئا أكبر من هذا قال فن جهة غير الحديث فقلت نعم قال الله جل ثناؤه لا تقر بوا الصلاة وأنتم

لأنه عطيت مخاطرة * واذا باع الرجل الرجل بيعاً إلى العطاء فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك البيع فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال الـ وكذلك قوله ما في كل مبيع إلى أجل لا يعرف فإن استهلك المشتري فعلية القيمة في قول أبي حنيفة وإن حدث به عيب رده ورد ما نقصه العيب وإن كان قائماً بعينه فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أنقذ لك المال جاز ذلك له في هذا كما في قول أبي حنيفة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل بيعاً إلى العطاء والبيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أذن بالدين إلى أجل مسمى والمسمى الموقت بالأهلة التي سمي الله عز وجل فانه يقول يسألونك عن الأهلة قل هي موافقت للناس والنج والأهلة معرفة الموافقة وما كان في معناها من الأيام المعلومات فانه يقول في أيام معلومات والسنين فانه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن قط فيما علمت ولا نرى أن يكون أبداً إلا يتقدم ويتأخر ولو اجتهد الامام غاية جهده لدخله التقدم والتأخر « أخبرنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس قال لا تباعوا إلى العطاء ولا إلى الأند ولا إلى العصور (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن هلكت السلعة التي ابتعت إلى أجل غير معلوم في يد المشتري رد القيمة وإن نقصت في يديه بعيب ردها وما نقصها العيب فإن قال المشتري أنا أرضى السلعة بثن حال وأبطل الشرط بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فاسد لم يكن لاحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة رأيت أن اذاعت أن البيع فاسد حتى صلح فإن قال صلح باطل هذا شرطه قيل له فلهذا أن يكون بائعاً مشترياً أو انما هذا مشتري ورب السلعة بائع فإن قال بل رب السلعة بائع قيل له فهل أحدث رب السلعة بيعاً غير البيع الأول فإن قال لا قيل فقولك متناقض تزعم أن بيعاً فاسداً حكمه كالم يصرفه بيع يصير بيعاً من غير أن يبيعه ماله

(باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وإذا اشترى الرجل ثماراً قبل أن يبلغ من أصناف الغلة كلها فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال إذا لم يشترط ترك ذلك الثمر إلى أن يبلغ فإن البيع جائز لا ترى أنه لو اشترى قصباً يقصله على دوابه قبل أن يبلغ كان ذلك جائزاً قال ولو اشترى شيئاً من الطلع حين يخرج فقطعه كان جائزاً وإذا اشتراه ولم يشترط تركه فعلية أن يقطعه فإذا استأذن صاحبه في تركه فأذن له في ذلك فلا بأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا خير في بيع شيء من ذلك حتى يباع ولا بأس إذا اشترى شيئاً من ذلك قد بلغ أن يشترط على البائع تركه إلى أجل وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول لا خير في هذا الشرط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل أصنافاً من الثمار قبل أن يبدو صلاحها فالبيع فاسد لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ولو اشتراه ولم يسم قطعه ولا تركه قبل أن يبدو صلاحها كان البيع فيه فاسداً لأنه انما يشترى ثم يترك إلى أن يبلغ أباه ولا يحل بيعه منفرداً حتى يبدو صلاحها الآن يشترى منه شيئاً يراد بعينه على أن يقطع مكانه فلا يكون به بأس كما لا يكون به بأس إذا كان موضوعاً بالارض فليس هذا من المعنى الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثمرة أن تباع حتى يبدو صلاحها وقال رأيت أن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى تحوم من العاهة وانما يمنع من الثمرة ما يترك إلى المدة يكون المنع دونها وكذلك انما تأتي العاهة على ما يترك إلى المدة تكون العاهة دونها فاما ما يقطع مكانه فهو كالموضوع بالارض * وإذا اشترى الرجل أرضاً فيها نخل فيها حل فلم يذكر النخل ولا الجبل فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول

سكارى إلى قوله حتى تغسلوا فكان الذي يعرفه من خوطب بالجناية من العرب أمها الجماع دون الانزال ولم تختلف العامة أن الزنا الذي يجب به الحد الجماع دون الانزال وأن من غابت حشفته في فرج امرأة وجب عليه الحد وكان الذي يشبه أن الحد لا يجب الاعلى من أجنب من حرام وقلت له قد يحتمل أن يقال حديث أبي إذا جامع أحدنا فأكسل أن ينزل أن يقول إذا صار إلى الجماع ولم يغيب حشفته فأكسل فلا يكون حديث الغسل إذا التقي الختانان مخالفاً له قال أفنقول به هذا فقلت ان الأغلب أنه إذا بلغ أن يلتقي الختانان ولم ينزل وكذلك والله أعلم الأغلب من قول عائشة فعلته أنا والنبي صلى الله عليه وسلم فاعتسلنا على إيجاب الغسل لأنها توجب الغسل إذا التقي الختانان قال فإذا التقاء الختانين قلت إذا صار الختان حذو الختان وإن لم يتماسا قال

و قد جاء في إمامنا قس
غير أن يتركه ليل اتق
الله تعالى أن أيسر
به حتى رأتوا فصار
أحدنا وجه الآخر
أو اختلعت دراهمها
فصار أحدهما رجلين
وجاء صاحبها ويقال
إذا باؤا وبين أحدهما
بين صاحبه قد خلف
الفارس الفارس قال
بلى قلت ويقال إذا
تساوى النسيئة لأنه أقرب
البناء وبه مضى الفاء أقرب
مسن بعض قال ان
الناس يقولون قلت
وهذا كله صحيح جائز
في لسان العرب فأنما
يراد بهذا أن تعيب
الخشفة في الفرج حتى
يغير الختان الذي
خلف الخشفة حذو
ختان المرأة وأنما يجنب
هذا من جهل لسان
العرب

(باب التيمم)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه تزنت آية التيمم
في غزوة بني المصطلق
انزل عندنا عشاء فأقام
الناس على التماسه مع
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأيسر إلى

المخل بالاشترى بغير الارض وانسرقا بائع الا أن يشترط المشتري بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن قال من اشترى مني لا مبراً فتمت ببيعته الا أن يستغني المشتري به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول انما
لاشترى (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل أرضاً فمخل وفي المخل ثمة فالتمه له الباع
إذا كان قد أبر وان لم يؤثر فهو لا يشترى والارض بائع للمشتري (قال) وإذا اشترى الرجل مائة ذراع
مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة فإن أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان
يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لأنه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من الارض وأين موضعه
من الدار والارض وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو جاز في البيع وبه يأخذ وإن كانت
الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار إن شاء ردها وإن شاء رجع عما نقصت الدار على البائع في قول ابن
أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثاً أو ربعاً أو عشرة أسهم من مائة
سهم من جميعها فالبيع جائز وهو مبرك فيهما بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا إذا اشترى نصف عبد
أو نصف ثوب أو نصف خشبة ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة ولم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل
أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو أقل فيكون قد اشترى شيئاً غير محدود ولا محسوب معروف كم قدره
من الدار فنجيزه ولو سمي ذرع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزاً من قبل أن هذا منها سهم معلوم
من جميعها وهذا مثل شرائه سهمين من أسهمها ولو قال اشترى مثلاً مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت
كان البيع وسداً وإن كانت الآجام محظورة وقد حظر فيها سهماً واشترى رجل من الدار ثلثاً أو ربعاً أو عشرة أسهم من مائة
تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك بلغنا عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال لا تشتر والسهل في الماء فإنه
غرر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وأبراهيم النخعي وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
في هذا شر أو جاز لا بأس به وكذلك بلغنا عن عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان
السهل في بئر (أ) أو ما جمل أو أجنة محظورة وكان البائع والمشتري يرانه فباعه مالكة أو شيئاً منه يراه بعينه وهو
لا يؤخذ حتى يصاد فالبيع فيه باطل من قبل أنه ليس ببيع صفقة مضمونة ولا بيع عين مقدور علمها حين تباع
في دفع وقد يمكن أن يموت فينت قبل قبض فيكون على مشتريه في موته المخاطرة في قبضه ولكنه لو كان
في عين ماء لا يمتنع فيه ويؤخذ باليد مكانه جاز بيعه كما يجوز إذا أخرج فوضع على الارض وإذا حبس
الرجل في الدين وفسله القاضي فباع في السجن واشترى وأعتق أو صدق بصدقة أو وهب هبة فإن أباح خيفة
رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شيء من ماله في الدين وليس بعد التفليس شيء ألا ترى
أن الرجل قد يفلس اليوم ويصيب غداً مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عقده
ولا هبته ولا صدقته بعد التفليس فيبيع ماله ويقضيه الغرماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مثل قول ابن
أبي ليلى ما خلا العتاقة في الحجر وليس من قبيل التفليس ولا نجيز شيئاً سوى العتاقة من ذلك أبداً حتى يقضى
دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز بيع الرجل وجميع ما أحدث في ماله كان ذا دين أو غير ذي
دين وذا رفاة أو غير ذي رفاة حتى يستعدي عليه في الدين وإذا استعدي عليه فثبت عليه شيء أو أقر منه بشيء
انبغي إقاضي أن يجبر عليه مكانه ويقول قد جرت عليه حتى أقضى دينه وفسلته ثم يحصى ماله ويأمره
بأن يجتهد في التسوم ويأمر من يسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا
لم يبق عليه دين أحضر فأطلق الحجر عنه وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين
غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي جبرها عليه ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود وإذا أعطى
الرجل الرجل متاعاً يبعه ولم يسم بالثمن ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة وإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول
هو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأمور من القيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع

(١) الماحل كل ما في أصل جبل أو واد والأجنة الشجر الملتف فتنه كتبه ومحدده

ماء وليس معهم ماء فانزل
 الله آية التيمم أخبرنا
 بذلك عدد من أهل
 العلم بالمغازي وغيرهم
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا مالك عن
 عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه عن عائشة
 قالت كما مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في
 بعض أسفاره فاقطع
 عقدي فأقام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على
 التماسه وليس معهم ماء
 فنزلت آية التيمم أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 سفيان عن الزهري عن
 عبيد الله بن عبد الله بن
 عتبة عن أبيه عن عمار
 ابن ياسر قال فقيمهنا مع
 رسول الله إلى المناكب
 قال الشافعي ولا أعلم
 بنص خبر كيف تيمم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حين نزلت آية التيمم
 أخبرنا الثقة عن معمر
 عن الزهري عن عبيد
 الله بن عبد الله عن
 أبيه عن عمار بن ياسر
 قال كما مع النبي صلى
 الله عليه وسلم في سفر
 فنزلت آية التيمم فقيمهنا
 مع النبي صلى الله عليه
 وسلم إلى المناكب (قال
 الشافعي) فلو كان لا يجوز

ولذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من
 القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقل بتقد ولا بنسيئة ولا بمرأيت من نقد أو نسيئة
 والبيع على النقد فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بنقد فإن
 فاتت فالبائع ضامن لقيمتها وإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن
 ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ رب السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يؤخذ منه إلا ما لزمه
 من قيمة السلعة التي ألتفها إذا كان البيع فيها لم يتم (قال) وإذا اختلف البيعان فقال البائع بعته وأنا
 بالخيار وقال المشتري بعته ولم يكن لك خيار فإن أباحني فخرى الله عنه كان يقول القول قول البائع مع
 عينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تابع
 الرجلان عبدا وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعته على أني بالخيار ثلاثا وقال المشتري بعته ولم
 تشتط خيارا تحالفا وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون البائع بالخيار وهذا والله تعالى أعلم
 كاختلافهما في الثمن نحن نقض البيع باختلافهما في الثمن وننقضه بادهاء هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يقر
 بالبيع إلا بخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا (قال) وإذا باع الرجل جارية تجارية
 وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فإن أباحني فخرى الله تعالى كان يقول
 يردّها وبأخذ الجارية لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها وبأخذ قيمتها صحجة
 وكذلك قولهم في جميع الرقيق والحيوان والمروض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل
 الرجل جارية تجارية وتقبضاه ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا يردّها وبأخذ الجارية التي باع بها
 وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من
 العروض وإن ماتت الجارية في يدي أحدهما الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية الحية يردّها وبأخذ قيمة الجارية
 الميتة لأنهما هي الثمن الذي دفع كما يردّها وبأخذ الثمن الذي دفع * وإذا اشترى الرجل بيعا غيره بأمره فوجد به
 عيبا فإن أباحني فخرى الله تعالى عنه كان يقول يخاصم المشتري ولا نبالي أحضر أم لا ولا نكلف
 المشتري أن يحضر الأمر ولا نرى على المشتري عينا إن قال البائع الأمر قد رضى بالعيب وبه يأخذ وكان
 ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيحلف ما رضى
 بالعيب ولو كان غائبا بغير ذلك البلد وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلادا يتجر فيها بذلك المال فإن
 أباحني فخرى الله تعالى عنه كان يقول ما اشترى من ذلك فوجد به عيبا فله أن يردّه ولا يستحلف على رضا
 الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر رب
 المال فيحلف بالله ما رضى بالعيب وإن لم يرد المتاع وإن كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا ببيع متاع أو سلعة
 فوجد المشتري به عيبا يخاصم البائع في ذلك أو نكلفه أن يحضر الأمر رب المتاع ألا ترى أن خصمه
 في هذا البائع ولا نكلفه أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه فكذلك إذا أمره فاشترى له فهو مثل أمره
 بالبيع أرايت لو اشترى متاعا ولم يره كان للمشتري الخيار إذا أراد أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر
 أرايت لو اشترى عبدا فوجده أعشى قبل أن يقبضه فقال لأحاجة لي فيه أما كان له أن يردّه بهذا حتى يحضر
 الأمر بلى له أن يردّه ولا يحضر الأمر (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا وكل الرجل الرجل أن
 يشتري سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع إليه مالا فاشترى به تجارة فوجد به عيبا كان له أن يرد ذلك دون
 رب المال لأنه المشتري وليس عليه أن يحلف بالله ما رضى رب المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى
 لرب المال ألا ترى أن رب المال لو قال لأرضى بما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشترى

شيئا خفي فيه لم ينتقض البيع وكانت التباعة لرب المال على الركيل لأعلى المشتري منه وكذلك تكون
 التباعة للمشتري على البائع دون رب المال فإن ادعى البائع على المشتري رضارب المال حلف على علمه لأعلى
 البت . وإذا باع الرجل ثوبا مباحة على شيء مسمى فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قد خداه في المراجعة
 وزاد عليه في المراجعة فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقبل البيع جائزا لأنه قد باع الثوب ولو كان
 عنده الثوب كان له أن يردده يأخذ ما نقدان شاء ولا يحطه شيئا وكان ابن أبي ليلى يقول يحط عنه تلك الخيانة
 وحصتها من الربح وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوبا مباحة فباعه ثم وجد البائع
 الأول الذي باعه مباحة قد خداه في الثمن فقد قبل تحط عنه الخيانة بحصتها من الربح ويرجع عليه به ولو كان
 الثوب قاعا لم يكن له أن يردده وإنما منعنا من إفساد البيع وأن يردده إذا كان قاعا ويحجبه بالقيمة إذا كان
 ذلتا أو البيع لم ينقد على محرم عليهم ماعا وإنما انعقد على محرم على الخائن منهما فإن قال قائل ما يشبه هذا
 مما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيد غار قيل يدل على الرجل الرجل العيب فيكون التدليس محرم عليه وما
 أخذ من ثمنه محرما كما كان ما أخذ من الخيانة محرما ولا يكون البيع فاسدا فيه ولا يكون البائع الخيار في رده
 وقيل للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمي له أو فسخ البيع لأنه لم ينقد إلا بثن مسمى فإذا وجد غيره فم
 يرض به المشتري فسد البيع لأنه يرد إلى ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع . وإذا اشترى الرجل للرجل
 سلعة فظهر فيها عيب قبل أن ينقد الثمن فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول له أن يردّها إن أقام البيّنة
 على العيب وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا أقبل شهودا على العيب حتى ينقد الثمن (قال
 الشافعي) وإذا اشترى الرجل السلعة وقبضها ونقد ثمنها أو لم ينقد حتى ظهر منها على عيب يقربه البائع أو يرى
 أو يشهد عليه فله الرد قبل النقد كما له الرد بعد النقد . وإذا باع الرجل على ابنه وهو كبير دار أو متاعا من
 غير حاجة ولا عذر فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك على ابنه وبه يأخذ . وكان ابن أبي
 ليلى يقول يبعه عليه جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل يلى مال نفسه فباع أبوه عليه
 شيئا من ماله بأكثر مما يسوى أضعافا أو بغير ما يسوى في غير حاجة أو حاجة تزالت بأبيه فالبيع باطل وهو
 كالأجنبي في البيع عليه ولا حق له في ماله إلا أن يحتاج في حاجة فحق عليه بالمعروف وكذلك ما استهلك من ماله
 . وإذا باع الرجل متاعا للرجل والرجل حاضر ساكت فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز
 ذلك عليه وليس سكوتة إقرارا بالبيع وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول سكوتة إقرارا بالبيع (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل ثوبا للرجل أو خادما أو الرجل المبيع ثوبه أو خادمه حاضر البيع لم يוכל البائع
 ولم ينه عن البيع ولم يسله فله ذلك البيع ولا يكون صمته رضا بالبيع أعمايكون الصمت رضا بالبكر وأما
 الرجل فلا . (قال) وإذا باع الرجل نصيبا من داره ولم يسم ثلثا أو ربعا ونحو ذلك أو كذا وكذا اسمها فإن
 أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز البيع على هذا الوجه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له الخيار
 إذا علم أن شاء أخذ وان شاء ترك . وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول إذا كانت الدارين اثنين أو ثلاثة
 أجزت بيع النصيب وإن لم يسم وإن كانت أسهما كثيرة لم يجز حتى يسمي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وإذا كانت الدارين بين ثلاثة فقال أحدهم لرجل بعثك نصيبا من هذه الدار ولم يقل نصيب فالبيع باطل من قبل
 أن النصيب منها قد يكون سهمان ألف سهم وأقل ويكون أكثر الدار فلا يجوز حتى يكون معلوما عند البائع
 والمشتري ولو قال بعثك نصيب لم يجز حتى يتصاذا قبا بأنهما قد عرفا نصيبه قبل عقد البيع . وإذا ختم الرجل
 على شراء فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول ليس ذلك بتسليم البيع حتى يقول سلمت وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول ذلك تسليم البيع (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أنى الرجل
 بكتاب فيه شراء باسمه وختم عليه ولم يتكلم ولم يشهد ولم يكتب فأنتم ليس باقرارا عما يكون الاقرار بالكلام

أن يكون تيم عمار إلى
 المناصب الأيا ممر النبي
 عليه السلام مع التنزيل
 كان منسوخا لأن عمارا
 أخبر أن هذا أول
 تيم كان حين نزلت آية
 التيم فمكّل تيمهم كان
 للنبي صلى الله عليه وسلم
 بعده من الله فهو راسخ
 له . أخبرنا الربيع أخبرنا
 الشافعي أخبرنا إبراهيم
 ابن شمعون أبي الحوثر
 عبد الرحمن بن معاوية
 عن الأعرج عن ابن
 الصمة قال مررت بالنبي
 صلى الله عليه وسلم وهو
 يقول فسخ بجدار ثم
 يعم وجهه وذراعيه (قال
 الشافعي) وابن الصمة
 وبنو الصمة معروفون
 بدريرين وأحدسون
 وأهل غناء في الاسلام
 ومكان منه والأعرج
 وأبو الحوثر ثقة ولو
 كان حديث ابن الصمة
 مخالفا لحديث عمار
 ابن ياسر غير بين أنه
 فسخه كان حديث ابن
 الصمة أولا هـ ما أن
 يؤخذ به لأن الله جل
 ثناؤه أمر في الرضوء
 بغسل الوجه واليدين
 إلى المرفقين ومسح
 الرأس والرجلين ثم ذكر
 التيم فعمّا جل ثناؤه

، وإذا بيع الرقيق والمتاع في عسكر الخوارج وهو متاع من متاع المسلمين أو رقيق من رقيقهم قد غلبوهم عليه فان أباحني فقه رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ويرد على أهله وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وان كان المتاع قائما بعينه والرقيق قائما بعينه وقتل الخوارج قبل أن يبعوه ورد على أهله في قولهم جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر الخوارج على قوم فأخذوا أموالهم مستحلين فباعوها ثم ظهر الأمام على من همى في يديه أنخرجها من يديه وفسخ البيع وردته بالثمن على من اشتري منه . وإذا باع الرجل المسلم الدابة من النصراني فادعاه نصراني آخر وأقام عليها بينة من النصارى فان أباحني فقه رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز شهادتهم من قبل أنه يرجع بذلك على المسلم . وكان ابن أبي ليلى يقول شهادتهم جائزة على النصراني ولا يرجع على المسلم شيء وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز شهادة أحد خالف الاسلام ولا تجوز الشهادة حتى يجمع الشاهدان أن يكونا من مسلمين بالغين عاقلين غير ظنينين فيما يشهدان فيه بين المشركين ولا المسلمين ولا لأحد ولا على أحد . وإذا باع الرجل ببعاء من بعض ورثته وهو مريض فان أباحني فقه رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز بيعه ذلك إذا مات من مرضه . وكان ابن أبي ليلى يقول بعه جائز بالقيمة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل المريض ببعاء من بعض ورثته بثل قيمته أو بما يتغابن الناس به ثم مات فالبيع جائز والبيع لاهبة ولا وصية فيرد . وإذا استهلك الرجل مالا لولده وولده كبير والرجل غني فان أباحني فقه رضى الله تعالى عنه كان يقول هو دين على الأب وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون له دين على أبيه وما استهلك أبوه من شيء لابنه فلا ضمان عليه فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استهلك الرجل لابنه مالا ما كان من غير حاجة من الأب رجوع عليه الابن كما يرجع على الأجنبي ولو أعتق له عبد لم يجز عتقه والعتق غير استهلاك فلا يجوز بحال عتق غير المالك . وإذا اشترى رجل بارية بعبد وزاد معه مائة درهم ثم وجد بالعبد عيبا وقدمت الجارية عند المشتري فان أباحني فقه رضى الله تعالى عنه كان يقول يرد العبد . يأخذ منه مائة درهم وقيمة الجارية تحمجة فان كانت الجارية هي التي وجد بها العيب وقدمت العبد رد الجارية وقسم قيمة العبد على المائة الدرهم وعلى قيمة الجارية فيكون له ما أصاب المائة الدرهم ويرد (١) ما أصاب العبد من قيمة الجارية وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا ان وجد بالعبد عيبا رده وأخذ قيمته صحيحا وكذلك الدراهم التي هي في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل جارية بعبد وزاد مع الجارية مائة درهم فباعها ثم ماتت الجارية فوجد بالعبد عيبا فله رد العبد وقبض المائة الدرهم التي دفع وقيمة الجارية التي دفع وانما جعلنا قيمتها على القابض من قبل أنها لو كانت قائمة رددناها بعينها لانها من العبد هي والمائة الدرهم وكذلك ان مات العبد وجد بالجارية العيب ردها والمائة الدرهم وأخذ قيمته لانه لو كان قائما لأخذه فإذا فاتت قيمته تقوم مقامه وكل من ابتاع بيجا فأصاب عيبا رده ورجع عما أعطى في ثمنه . وإذا اشترى الرجل ثوبين من رجل وقبضهما فهلك واحد وجد بالثوب الآخر عيبا فأراد رده فاختلغا في قيمة الهالك فان أباحني فقه رضى الله تعالى عنه كان يقول القول قول البائع مع يمينه وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل ثوبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده وجد بالآخر عيبا فاختلغا في ثمن الثوب فقال البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته خمسة فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري والمشتري ان أراد رد الثوب رده بأكثر الثمن أو أراد الرجوع بالعيب رجع به بأكثر الثمن فلا نعطيه بقوله الزيادة « قال الربيع » وفيه قول آخر للشافعي أن القول قول المشتري من قبل أنه المأخوذ منه الثمن وهو أصح القولين

(١) لعله ما أصاب الجارية من قيمة العبد تأمل كتبه معججه

عن الرأس والرجلين وأمر بأن نيم الوجه واليدين وكان اسم اليدين يقع على الكفين والذراعين وعلى الذراعين والمرفقين فلم يكن معنى أولى أن يؤخذ به مما فرض الله في الوضوء من غسل الذراعين والمرفقين لان التيمم بدل من الوضوء والبدل انما يؤتى به على ما يؤتى به في المبدل عنه (قال الشافعي) وروى عن عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن ييم وجهه وكفيه قال فلا يجوز على عمار اذا كان ذكرا تيمم مع النبي عند نزول الآية الى المناكب ان كان عن أمر النبي الا أنه منسوخ عنده اذ روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتيمم على الوجه والكفين أو يكون لم يرو عنه الا تيمما واحدا فاختلفت روايته عنه فتكون رواية ابن الصمة التي لم تختلف أنبت فإذا لم تختلف فأولى أن يؤخذ بها لأنها أوفق لحكاية الله من الروايتين اللتين رويتا مختلفتين أو يكون انما سمع آية التيمم عند

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى ثوبين أو شيئين في صفقة واحدة فبها أحدهما أو وجد بالآخر عيبا فليس إلى الرد سبيل ويرجع بنسبة العيب لأنه اشترى أصنافا واحدة فليس له أن ينقضها

(باب المضاربة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعطى الرجل الرجل ثوبا يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فينبه ما نصفان أو أعطاه دارا بينهما أو أجزعا على أن أجزع بينهما ما نصفان فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول في ذلك كله فاسد ولا يذى باع أجزعه على رب الثوب ولباني الدار أجزعه على رب الدار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز والأجر والربح بينهما ما نصفان وكان ابن أبي ليلى يجعل هذا جتزئة الأرض للزراعة والنخل للمعاملة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ثوبا أو سلعة يبيعهها بكذا فمأزاد فهو بينهما ما نصفان أو بقعة بينهما على أن يكرها والكراء بينهما ما نصفان فهذا فاسد فإن أدرك قبل البيع والبناء نقض وإن لم يدرك حتى يكون البيع والبناء كان للبائع والباني أجزعه وكان ثمن الثوب كله لرب الثوب والدار لرب الدار وإذا كان مع الرجل مال مضاربة فأدانه ولم يأمره بذلك رب المال ولم ينهه يعني بقوله فأدانه اشترى به وباع بنسيئة ولم يقرضه ولو أقرضه ضمن فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا ضمان على المضارب وما أدان من ذلك فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المضارب ضامن إلا أن يأتي بالبينة أن رب المال أذن له في النسيئة ولو أقرضه قرضا ضمن في قوله ما جعلا للقرض ليس من المضاربة أبو حنيفة عن جدي بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه أعطى مال يتيم مضاربة فكان يعمل به في العراق ولا يدري كيف قاطعه على الربح أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن عبد الله بن علي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه أن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه أعطى مالا مقارضة يعني مضاربة أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه أعطى زيد بن خليفة مالا مقارضة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة ولم يأمره ولم ينهه عن الدين فأدان في بيع أو شراء أو سلف ففساد ذلك كله هو ضامن إلا أن يقر له رب المال أو تقوم عليه بينة أنه أذن له في ذلك

(باب السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل طعام أسلم اليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنه ما أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكيالة طعام موصوف إلى أجل معلوم فخل الأجل فتراضيا أن يتفاسخا البيع كله كان جائزا وإذا كان هذا جائزا إجازا أن يتفاسخا نصف البيع ويثبتا نصفه وقد سئل عن هذا ابن عباس فلم يره بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وخالفه فيه غيره (قال) وإذا أسلم الرجل في اللحم فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا خير فيه لأنه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى وقال إذا بين مراضع اللحم فقال أخفأه وجنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع ومن سن معلوم وسمى ذلك الشيء فالسلف جائز

حضور الصلاة فتيهوا واحتاطوا فثبوا على غاية ما يقع عليه اسم البدلان ذلك لا يضرهم كما لا يضرهم لرفع لونه في الرضوء فباساروا إلى مسألة النبي أخبرهم أنه يجزئهم من التيمم أقل مما فعلوا وهذا أولى المعاني عندى برواية ابن شهاب من حديث عمار بما وصفت من الدلائل قال وإنما منعنا أن نأخذ برواية عمار في أن نيسم الوجه والكفين ثبوت الخبر عن رسول الله أنه مسح وجهه وذراعيه وأن هذا التيمم أشبه بالقرآن وأشبهه بالقياس بان البدل من الشيء إنما يكون مثله

(باب صلاة الامام جالساً ومن خلفه قياماً)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي إذا لم يقدر الامام على القيام فصلي بالناس جالساً صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياماً كما يصلي هو قائماً ويصلي من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جالساً فيصلي كل فرضه وقد روى عن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تزوجت امرأة على شقة من دار فان أباحني فشفعة رحمه الله تعالى كان يقول لا شفعة في ذلك لأحد وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كيف يكون ذلك وليس هذا شراء يكون فيه شفعة انما هذا انكاح أرايت لو طلقها قبل أن يدخل بها كم للشفيع منها وبه يأخذ بالقيمة أو بالمهر وكذلك اذا اختلعت بشقة من دار في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل المرأة بنصيب من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها بقيمة مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان الزوج الرجوع بنصف عن الشفعة وكذلك لو اختلعت بشقة من دار ولا يجوز أن يتزوجها بشقة الا أن يكون معلوما محسوبا في تزوجها بما قد علمت من الصداق فان تزوجها على شقة غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة لانه مهر مجهول فيثبت النكاح وينسخ المهر ويرد الى ربه ويكون لها صداق مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل دارا وبني فيها بناء ثم جاء الشفيع يطلبها بالشفعة فان أباحني فشفعة رضي الله تعالى عنه كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب البناء النقص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار والبناء للشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وعن الدار الذي اشتراها به صاحب البناء والا فلا شفعة له (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا اشترى الرجل نصيبا من دار ثم قاسم فيه وبني ثم طلبه الشفيع بالشفعة قيل له ان شئت فأذا الثمن الذي اشتراه به وقيمة البناء اليوم وان شئت فدفع الشفعة لا يكون له الا هذا لأنه بنى غير متعد فلا يكون عليه هدم ما بنى * واذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فان أباحني فشفعة رحمه الله تعالى كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم فان طلب الشفعة والا فلا شفعة له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا بيع شقة من الدار والشفيع حاضر عالم فطلب مكانه فله الشفعة وان أخر الطلب فذكر عذرا من مرض أو أواه متناع من وصول الى السلطان أو حبس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعه ولا وقت في ذلك الا أن يمكنه وعليه المين ما ترك ذلك رضي بالتسليم للشفعة ولا تترك لحقه فيه فان كان غائبا فالقول فيه كقول في معنى الحاضر اذا أمكنه الخسرج أو التوكيل ولم يكن له جاس فان ترك ذلك انقطعت شفيعته * واذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونقده الثمن فان أباحني فشفعة رضي الله تعالى عنه كان يقول العهد على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول العهد على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه فاذا أخذ الرجل الشقة بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذ منه وعهدته المشتري على بائعه انما تكون العهد على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الاول ليس بمالك ولو أبرأ الآخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان تبرأ الى المشتري منه من عيب لم يعلم به المستشفع فان علم المستشفع بعد أخذه بالشفعة كان له رده * واذا كانت الشفعة لليتيم فان أباحني فشفعة رحمه الله تعالى كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعته اذا أدرك فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس لليتيم شفعة اذا أدرك وكذلك الغلام اذا كان أبوه حيا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي بعده للشريك الذي قاسم والطريق واحدة بينهما وهي بعده للجبار الملاصق واذا اجتمع الجيران وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول يقول أبي حنيفة حتى كتب اليه أبو العباس أمير المؤمنين يأمره أن لا يقضي بالشفعة الا للشريك

النبي عليه السلام فيما قلت شيئا منسوخ وناسخ : أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ركب فرسا فصرع فحشش شقه الأيمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد ففصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قياما واذا صلى جالسا فصلوا جالسا أجمعون (قال الشافعي) وهذا ثابت عن رسول الله منسوخ بسنته وذلك أن أنس راوى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالسا من سقطة من فرس في مرضه وعائشة تروى ذلك وأبو هريرة يوافق روايتهم وأمر من خلفه في هذه العلة بالجلوس اذا صلى جالسا ثم تروى عائشة أن النبي صلى في مرضه الذي مات فيه جالسا والناس خلفه قياما قال وهي آخر صلاة صلاحها بالناس حتى لقي الله تعالى وهذا لا يكون إلا ناسخا : أخبرنا الثقة يحيى بن حسان

الذي لم يقاسم فأخذ ذلك وكان لا يقضى الا للشرى الذي لم يقاسم وهذا قول أهل الجواز وكذلك بلغنا عن علي
وابن عباس رضي الله تعالى عنهما (١) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا بيع الشقص من الدار
وللتيم فيه شفعة أو الغلام في حجر أبيه فلولي التيم والأب أن يأخذها للذي يليان بالشفعة إن كانت غبطة
فإن لم يفعلوا فلا بلغا أن يلبا أموالهما كان لهما الأخذ بالشفعة وإذا علم بعد البلوغ فتركا التيم الذي
لو أحدث البيع في تلك الحال فتركا ما انقطعت شفعتهم ما فقد انقطعت شفعتهم ما ولا شفعة الا فيما لم يقسم فإذا
وقعت الحدود فلا شفعة وكذلك لو اقتسموا الدار والأرض وتركوها بينهم طريقا أو تركوا بينهم مشربا لم تكن
شفعة ولا نوجب الشفعة فيما قسم بشرط في طريقين ولا ماء وقد ذهب بعض أهل البصرة إلى جملة قولنا
فقالوا لا شفعة الا فيما بين القوم الشركاء فلا بقيت بين القوم طريق مملوكه لهم أو مشرب مملوكه لهم فإن
كانت الدار والأرض مقسومة ففيها شفعة لانهم شركاء في شيء من الملك ورووا حديثا عن عبد الملك بن أبي
سليمن عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم شبيهاهم بهذا المعنى أحسبه يحتمل شبيهاهم بهذا المعنى
ويحتمل خلافه قال الجار أحق بسبقه إذا كانت الطريق واحدة وانما منعتنا من القول بهذا أن أباهما
وأبائهم يبرهنون جابرا وأن بعض سخاير ينابروى عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة
شيئا ليس فيه هذا وفيه خلافه وكان اثنان إذا اجتمعا على الرواية عن جابر وكان الثالث يوافقهما ما ولي بالتثبت
في الحديث إذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به منعنا الشفعة فيما قسم قائما في هذا المقسوم ألا ترى
أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ولا يجحد أحد قال
بهذا القول مخرجا من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود فإن قال فإني انما جعلتها فيما
وقعت فيه الحدود لانه قد بقي من الملك شيء لم تقع فيه الحدود قيل فيحتمل ذلك الباقي أن يجعل فيه الشفعة
فإن احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد اتبعت الخبر وإن لم يحتمل فلا تجعل
الشفعة في غيره وقال بعض المشرقيين الشفعة للجار والشرى إذا كان الجار ملاصقا أو كانت بين الدار
المبيعة والدار التي له فيها الشفعة رحبة ما كانت إذا لم يكن فيها طريق نافذة وإن كان فيها طريق نافذة وإن
ضاققت فلا شفعة للجار قلنا بعض من يقول هذا القول على أي شيء اعتمدتم قال على الأثر أخبرنا سفيان بن
عيينة عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار
أحق بسبقه فقبل له فهذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا جلة وحيد ينما مفسر قال وكيف لا يخالف
حديثكم قلنا الشرى الذي لم يقاسم يسمى جارا ويسمى المقاسم ويسمى من يملك وبينه أو بعون دارا
فلم يجز في هذا الحديث الا ما قلنا من أنه على بعض الخبران دون بعض فإذا قلنا لم يجز ذلك لنا على غيرنا لا بد لانه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت
الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجملة الجار أحق بسبقه على بعض الخبران دون بعض وأنه الجار
الذي لم يقاسم فإن قال وتسمى العرب الشرى جارا قيل نعم كل من قارب بدين صاحبه قيل له جار قال
فادلتني على هذا قيل له قال جل بن مالك بن النابغة كنت بين جارتين لي فضربت احداهما الأخرى

أخبرنا حماد بن سلمة عن
هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة أن
رسول الله كان وجعا
فأمر أبا بكر أن يصلي
بالناس فوجد النبي خفة
فخاف ففقد إلى جنب أبي
بكر فأمر رسول الله أبا
بكر وهو قاعد وأم أبو
بكر الناس وهو قائم
وذكر ابراهيم عن الاسود
عن عائشة عن النبي
مثل معناه أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن
يحيى بن سعيد عن ابن أبي
مليكة عن عبيد بن عمير
عن النبي مثل معناه
لا يخالفه (قال الشافعي)
وفي حديث أصحابنا
مثل ما في هذا وإن ذلك
في مرض النبي صلى الله
عليه وسلم الذي مات
فيه فخصن لم يخالف
الأحاديث الاولى الا بما
يجب علينا من أن
نصير إلى الناسخ الأولى
كانت حقا في وقتها ثم
سخت فكان الحق
فيما نسخها وهكذا كل
منسوخ يكون الحق
ما لم ينسخ فإذا نسخ كان
الحق في ناسخه وقد روى
في هذا الصنف شيء يغلط
فيه بعض من يذهب
إلى الحديث وذلك أن

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

(قال الشافعي) عن عبد الله بن محمد بن عباد عن العوام عن يحيى بن سعيد عن عوف بن أبي رافع عن
عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب إذا وقعت الحدود فلا شفعة أخبرنا الشافعي عن
عبيد الله بن ادریس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن جرير عن أبان بن عثمان قال إذا وقعت الأربعة فلا
شفعة والأربعة الحدود (قال الشافعي) أخبرنا معلى بن أسد قال حدثنا عبد الواحد بن زياد عن حجاج عن
الحكم قال قال إذا وقعت الحدود فلا شفعة

عبد الوهاب أخبرنا
عن يحيى بن سعيد عن
أبي الزبير عن جابر أنهم
خرجوا يشيعونه وهو
مريض فجلس جالساً
وصلوا خلفه جالوساً
* أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
عبد الوهاب عن يحيى
ابن سعيد أن أسيد بن
خضير فعل ذلك قال
الشافعي وفي هذا ما يدل
على أن الرجل يعلم
الشيء عن رسول الله
لا يعلم خلافه عن رسول
الله فيقول بما علم ثم
لا يكون في قوله بما علم
وروى حجة على أحد علم
أن رسول الله قال قولا
أو عمل عملاً ينسخ العمل
الذي قال به غيره وعلمه
كالم يكن في رواية من
روى أن النبي صلى جالساً
وأمر بالجلوس وصلى
جابر بن عبد الله وأسيد
ابن الحضير وأمرهما
بالجلوس وجالوس من
خلفهما بحجة على من
علم عن رسول الله شيئاً
ينسخه وفي هذا دليل
على أن علم الخاصة يوجد
عند بعض ويعزب
عن بعض وأنه ليس
كعلم العامة الذي لا يسع
جهله ولهذا أشباه كثيرة

(١) بسطح فألقت جنبنا ميتاً فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره وقال الاعشى لامرأته
أجار تبايني فانك طالقة * فقيل له فأنت إذا قلت هو خاص على بعض الجيران دون بعض لم تأت
فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تجعله على من لم ند اسم الحوار وحديث إبراهيم بن ميسرة
لا يحتمل إلا أحد المعنيين وقد خالفهما معاً ثم زعمت أن الدار باع وبينها وبين دار الرجل رحبة فيها ألف
ذراع فأكثر إذا لم يكن فيها طرقي نافذة فيكون فيها الشفعة وإن كانت بينهما طرقي نافذة عرضها ذراع
لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الجارين ومنعتها أقربهما وزعمت أن من أوصى لجيرانه قسمت
وصيته على من كان بين داره وداره أربعون داراً فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية إذا خالفت
حديثنا وحديث إبراهيم بن ميسرة الذي احتججت به قال فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قلنا نعم ولا يضرنا بعد أثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول به أحد قال فن قال به
قيل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعثمان رضي الله تعالى عنه وقال به من التابعين عمر بن عبد العزيز
رحمة الله تعالى عليه وغيره * وإذا اشترى الرجل الدار وسمى أكثر مما أخذها به فسلم ذلك الشفيع ثم علم
بعد ذلك أنه أخذها بدون ذلك فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو على شفعته لأنه انما سلم بأكثر
من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا شفعة له لأنه قد سلم ورزى (٣) أخبرنا الحسن بن
عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس وعن الحكم عن يحيى عن علي أنهم قالوا لا شفعة إلا للشريل لم يقاسم
الجار أحق بسبقه ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن المسور بن مخرمة وأعن سعد بن مالك قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسبقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل النصيب من
الدار فقال أخذته بمائة فسلم ذلك الشفيع ثم علم الشفيع بعد أنه أخذ به بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة
وليس تسليمه بقاطع شفعته انما سلمه على ثمن فلما علم ما هو دونه كان له الأخذ بالشفعة ولو علم بعد أن الثمن
أكثر من الذي سلم به لم يكن له شفعة من قبل أنه إذا سلمه بالأقل كان لا أكثر وأولى أن يسلم به

(باب المزارعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعطى الرجل الرجل أرضاً مزارعة بالنصف أو الثلث أو الربع أو أعطى
نخلًا أو شجراً معاملة بالنصف أو أقل من ذلك أو أكثر فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله
باطل لأنه استأجره بشيء مجهول يقول رأيت لولم يخرج من ذلك شيء أليس كان عمله ذلك بغير أجر وكان
ابن أبي ليلى يقول ذلك كله جائز بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعطى خيبر بالنصف فكانت كذلك
حتى قبض وخلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه وعامة خلافة عمر وبه يأخذ وانما قياس هذا عندنا مع الأثر
الآتري أن الرجل يعطي الرجل مالا مضاربة بالنصف ولا بأس بذلك وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه وعن عبد الله بن مسعود وعن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنهم أعطوا مالا مضاربة
وبلغنا عن سعد بن أبي وقاص وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم ما أنهما كانا يعطيان أرضهما بالربع
والثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل النخل أو العنب يعمل فيه على أن للعامل
نصف الثمرة أو ثلثها أو ما تشارط عليه من جزئها فهذه المساقاة الحلال التي عامل عليها رسول الله صلى الله
عليه وسلم أهل خيبر وإذا دفع الرجل إلى الرجل أرضاً يضاء على أن يزرعها المدفوعة اليه فأخرج الله منها من
شيء فله منه جزء من الأجزاء فهذه المحاقلة والمخابرة والمزارعة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم

وفي هذا دليل على ما في
معناه منها

(باب الصوم يوم
عاشوراء)

حدثنا الربيع

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا ابن أبي فديك

عن ابن أبي ذئب

عن الزهري عن عروة

عن عائشة قالت كان

رسول الله يصوم يوم

عاشوراء وأمر بصيامه

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن هشام

ابن عروة عن أبيه عن

عائشة أنها قالت كان

يوم عاشوراء يوما تصومه

قريش في الجاهلية

وكان النبي يصومه في

الجاهلية فلما قدم النبي

صامه وأمر بصيامه

فلما فرض رمضان كان

هو الفريضة وترك يوم

عاشوراء في شاء صامه

ومن شاء تركه أخبرنا

سفيان عن الزهري عن

حميد بن عبد الرحمن

ابن عوف قال

سمعت معاوية بن أبي

سفيان يوم عاشوراء

وهو على المنبر منبر

رسول الله وقد أخرج

قصة من شعر يقول

فأحلنا المعاملة في النخل خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرمتنا المعاملة في الأرض البيضاء خبرا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن يحرم ما حرمتنا بأوجب علينا من إحلال ما أحلنا ولم يكن لنا أن
نطرح بأحد سنته الأخرى ولا نحرم بما حرم ما أحل كما لا نحل بما أحل ما حرم ولم أر بعض الناس سلم
من خلاف النبي صلى الله عليه وسلم من واحد من الأمرين لا الذي أحلهم ما جعلا ولا الذي حرمهم ما جعلا فاما
ما روي عن سعد وابن مسعود أنهم صدقوا أرضهم ما فرعة فلا يثبت هو مثله ولا أهل الحديث ولو ثبت
ما كان في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وأما قياسه وما أجاز من النخل والأرض على المضاربة
فعهدنا بأهل الفقه يقيسون ما جاء عن دون النبي صلى الله عليه وسلم على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأما أن يقاس سنة النبي صلى الله عليه وسلم على خبر واحد من الصحابة كأنه يلتمس أن يشبهه بأن توافي الخبر
عن أصحابه فهذا جهل انما جعل الله عز وجل للخلق كلهم الحاجة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أيضا
يغلط في القياس انما أجزنا نحن المضاربة وقد جاءت عن عمر وعثمان أنها كانت قياسا على المعاملة في النخل
فكانت تبعافياسا لا متبوعة مقياسا عليها فان قال قائل فكيف تشبه المضاربة المساقاة قيل النخل
قائم الرب المال دفعها على أن يعمل فيها المساقاة لا يرجي به صلاح ثم راعى أن له بعضها فلما كان المال
المدفوع قائم الرب المال في يد من دفع اليه يعمل فيه عملا يرجو به الفضل جاز له أن يكون له بعض ذلك
الفضل على ما أشار طاعليه وكان في مثل معنى المساقاة فان قال فلم لا يكون هذا في الأرض قيل الأرض
ليست بالتي تصلح فيؤخذ منه الفضل انما يصلح فيها شيء من غيرها وليس بشيء قائم ببيع ويؤخذ بفضل
المضاربة ولا شيء ثم بالبع فيؤخذ ثمرة كالنخل وانما هو شيء يحدث فيها ثم يتصرف لافي معنى واحد من
هذين فلا يجوز أن تكون قياسا عليه او هو مفارق لها في المبتدأ والمتعقب ولو جاز أن يكون قياسا ما جاز أن
يقاس شيء منه على النبي صلى الله عليه وسلم فيعمل به شيء حرمه كما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المفسد للصوم بالجماع رقبة فلم يقس عليه المفسد للصلاة بالجماع وكل أفسد فرضا بالجماع

(باب الدعوى والصلح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل الدعوى قبل رجل في دار أو دين أو غير ذلك فأنكر ذلك
المدعى عليه الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر لذلك فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول في هذا جائز
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الإنكار وكان أبو حنيفة يقول كيف لا يجوز هذا وأجوز ما
يكون الصلح على الإنكار واذا وقع الإقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ادعى الرجل
على الرجل دعوى فأنكر المدعى عليه ثم صالح المدعى من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح
باطلا من قبل أن لا يجيز الصلح إلا بما تجوز به البيوع من الأثمان الحلال المعروفة فاذا كان هذا هكذا عندنا
وعند من أجاز الصلح على الإنكار كان هذا دعوا وضوا والعوض كله ممن ولا يصلح أن يكون العوض إلا بما تصادقا
عليه المعوض والمعوض إلا أن يكون في هذا أثر يلزم فيكون الأثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثرا
يلزم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول واذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب
متغيب فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح
مردود لأن المطلوب متغيب عن الطالب وكذلك لو أخر عنه دين عليه وهو متغيب كان قولهم ما جعلا على
ما وصفت لك (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا صالح الرجل عن الرجل والمصالح عنه غائب أو أنظره
صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا يبطل بالتغيب شيئا أجيزه في الحضور لأن هذا ليس من معاني
الأكراه الذي أوردته واذا صالح الرجل الرجل أو باع بعبا أو أقر بدين فأقام البينة أن الطالب أكرهه

على ذلك فان أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول ذلك كالمجاز ولا أقبل منه بينة أنه أكرهه وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل البينة على الاكراه وأرد ذلك عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان
الاكراه في موضع أبطل فيه الدم قبلت البينة على الاكراه وتفسير ذلك أن رجلا لو شمر على رجل سيفا فقال
لتقرن أو لا تقتلن فقال أقبل منه البينة على الاكراه وأبطل عنه ذلك الاقرار (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا أكره الرجل الرجل على بيع أو اقرار أو صدقة ثم أقام المكروه البينة أنه فعل ذلك كاه وهو مكروه
أبطلت هذا كاه عنه والا كراهه من كان أقوى من المكروه في الحال التي يكرهه فيها التي لا مانع له فيها من
اكراهه ولا يمنع هو بنفسه سلطانا كان أو لصا أو خارجيا أو رجلا في صحراء أو في بيت مغلق على من هو أقوى
منه وإذا اختصم الرجلان الى القاضي فأقرأ أحدهما بحق صاحبه بعد ما قاما من عند القاضي وقامت
عليه بذلك بينة وهو يجحد ذلك فان أباحيفه رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا اقرار لمن خاصم الا عندى ولا صلح لهما الا عندى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا
اختصم الرجلان الى القاضي فأقرأ أحدهما عند القاضي في مجلس الحكم أو غير مجلسه أو علم القاضي فان ثبت
لأحدهما على الآخر حق قبل الحكم أو بعده فالقول فيه واحد من قرينين من قال يقضى القاضي بعلمه لانه
انما يقضى بشاهدين على أنه عالم في الظاهر أن ما شهد به كل شاهد اقضى بهذا وكان علمه أولى من شهادة شاهدين
وشهود كثيرة لانه لا يشك في علمه ويشك في شهادة الشاهدين ومن قال القاضي كرجل من الناس قال
ان حكم بينهما لم يكن شاهدا وكلف الخصم شاهدين غيره وكان حكمه حكم من لم يسمع شيئا ولم يعلمه وهذا قول
شريح قد جاءه رجل يعلم له حقا فسأله أن يقضى له به فقال ائتني بشاهدين ان كنت تريد أن أقضى لك قال
أنت تعلم حقى قال فاذهب الى الأمير فأشهدك ومن قال هذا قال ان الله عز وجل تعبد الخلق بأن تؤخذ
منهم الحقوق اذا تجادوا بعد بينة فلا تؤخذ بأقل منها ولا تبطل اذا جأوا بها وليس الحكم على يقين من أن
ما شهدت به البينة كما شهدت وقد يكون ما هو أقل منها عددا أركى فلا يقبل وماتم العدد أنقص من الزكاة
فيقبولون اذا وقع عليهم أدنى اسم العدل ولم يجعل للحاكم أن يأخذ بعلمه كالم يجعل له أن يأخذ بعلم واحد غيره ولا أن
يكون شاهدا كما في أمر واحد كالم يكن له أن يحكم لنفسه لو علم أن حقه حق « قال الربيع » الذي
يذهب اليه الشافعي أنه يحكم بعلمه لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة اليه وانما كره اظهارة ذلك
لثلاث يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس وإذا اصطاح الرجلان على حكم يحكم بينهما ففضى
بينهما بقضاء مخالف لراى القاضي فارتفع الى ذلك القاضي فان أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول ينبغي
لذلك القاضي أن يبطل حكمه ويستقبل الحكم بينهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول حكمه عليهم مجاز
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اصطاح الرجلان على أن يحكم الرجل بينهما في شيء يتنازعان فيه
فحكم لأحدهما على الآخر فارتفع الى القاضي فرأى خلاف ما يرى الحكم بينهما فلا يجوز في هذا الواحد
من قولين اما أن يكون اذا اصطاح جميعا على حكمه ثبت القضاء وافق ذلك قضاء القاضي أو خالفه فلا يكون
للقاضي أن يرد من حكمه الا ما ردم من حكم القاضي غيره من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو شيء داخل في
معناه واما أن يكون حكمه بينهما كالتفتيا فلا يلزم واحد منهما شيء فيبتدىء القاضي النظر بينهما كما يبتدئه
بين من لم يحاكم الى أحد

(باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وهبت المرأة لزوجها هبة أو صدقة أو تزكته من مهرها ثم قالت
أكرهني وجاءت على ذلك بينة فان أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل بينتها وأمنى عليها ما فعلت

أين علمائكم يا أهل
المدينة سمعت رسول
الله ينهى عن مثل هذه
ويقول انما هلك
بنو اسرائيل حين
اتخذها نسائهم ثم قال
سمعت رسول الله يقول
في مثل هذا اليوم انى
صائم فمن شاء منكم فليصم
* أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن حميد بن
عبد الرحمن أنه سمع
معاوية عام حج وهو على
المنبر يقول يا أهل
المدينة أين علمائكم
سمعت رسول الله يقول
له هذا اليوم هذا يوم
عاشوراء ولم يكتب الله
عليكم صيامه وأنصائم
فمن شاء منكم فليصم ومن
شاء فليفطر * أخبرنا
الثقة يحيى بن حسان
عن الليث بن سعد عن
نافع عن ابن عمر قال
ذكر عند رسول الله يوم
عاشوراء فقال النبي
كان يوما يصومه أهل
الجاهلية فمن أحب
منكم أن يصومه فليصمه
ومن كرهه فليدعه
* أخبرنا سفيان أنه
سمع عبيد الله بن أبي زيد
يقول سمعت ابن عباس
يقول ما علمت رسول

من ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول أقبل بينهما على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صدقت المرأة على زوجها بئس أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت البيعة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للراءة أبطلت ذلك عنها كله - وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوب له وهي دار فبناها بناء وأعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فأصلحها أو صنعها حتى شبت وأدركت فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يرجع الواهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيرا ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوب له شيء لم يكن في ملك الواهب أرايت أن ولدت الجارية وإذا كان الواهب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله وفي الراد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل الرجل جارية أو دارا فزادت الجارية في يده أو بني الدار فليس الواهب الذي ذكر أنه وهب الثوب ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيرا أو نقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية فزادت في يدها ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار فإني أعني ما لا يكون له أن يبطل بناءه ولا يهدمه ويقال له إن أعطيت قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة يعني فيها صاحبها ولا يرجع بنصفها كما لو أصدقها دارا فبنتها لم يرجع بنصفها لانه مبنيا كقيمة منه غير بني ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوب له لانه حدث في ملكه بئس منها كباينة الخراج والخدمة لها كما لو ولدت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للراءة ويرجع بنصف الجارية إن أراد ذلك - وإذا وهب الرجل جارية لابنه وابنه كبير وهو في عياله فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عياله أبيه وإن كان قد أدرك فهذه الهبة جائزة وكذلك الرجل إذا وهب لامرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فإن كان الابن بالغًا لم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن وكذلك روى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يحوز لولده ما كانوا أصغارا وهذا يدل على أنه لا يجوز لهم إلا في حال الصغر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل هبة ونحلة وصدقة غير محرمة فينبى كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم إلا قبض المعطى - وإذا وهب الرجل دارا لرجلين أو متاعا وذلك المتاع مما يقسم فقبض الجميع فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد منهم ما حصه وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ وإذا وهب اثنان لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم أو طعاما أو ثيابا أو عبدا لا تقسم فقبض الجميع الهبة والهبة جائزة كما يجوز البيع وكذلك لو وهب اثنان دارا بينهما تقسم أو لا تقسم أو عبدا لرجل وقبض جازت الهبة - وإذا كانت الجارية لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا تجوز وبه يأخذ ومن حجة في ذلك أنه قال لا تجوز الهبة إلا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها جذاذ عشرين وسقًا من نخل له بالعيبة فلما حضره الموت قال لعائشة انك لم تكوني قبضته وإنما هو مال الوارث فصار بين الورثة لأنها لم تكن قبضته وكان إبراهيم يقول لا تجوز الهبة إلا مقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه الهبة وهذه معلومة وهذه جائزة وإذا وهب الرجلان دارا لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد الهبة أنها كانت لاثنتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه

الله صام يوما يتصمر صيامه فضله على الأيام الاخذ اليوم يعني يوم عاشوراء (قال الشافعي) وليس من هذه الاحاديث شيء مختلف عندنا والله أعلم الا شيئا ذكر في حديث عائشة وهو ما وصفت من الاحاديث التي يأتي بها المحدث ببعض دون بعض فحديث ابن أبي ذئب عن عائشة كان رسول الله يصوم يوم عاشوراء ويأمر ناصيامه لو انفرد كان ظاهرا أن عاشوراء كان فرضا وذكر مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صامه في الجاهلية وأمر بصيامه فلما نزل رمضان كان الفريضة وترك عاشوراء قال الشافعي لا يحتمل قول عائشة ترك عاشوراء معنى يصح الترك إيجاب صومه اذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه وأبان لهم ذلك رسول الله وترك إيجاب صومه وهو أولى الأمور عندنا لان حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله أن الله لم يكتب صوم

يوم عاشوراء على الناس
وأعل عاشته ان كانت
ذهبت الى أنه كان واجبا
ثم نسخ قائله لانه يحتمل
أن تكون رأت النبي
لمصامه وأمر بصومه
كان صومه فرضا ثم نسخ
ترك أمره فمن شاء أن
يدع صومه ولا أحسبها
ذهبت الى هذا ولا
ذهبت الا الى المذهب
الاول لان الاول هو
موافق القرآن ان الله
فرض الصوم فابان انه
شهر رمضان ودل
حديث ابن عمر
ومعاوية عن النبي
صلى الله عليه وسلم
على مثل معنى القرآن
بأن لا فرض في الصوم
الا رمضان وكذلك

قول ابن عباس ما علمت
رسول الله صام يوما
يتحرى فضله على الايام
الا هذا اليوم يعني يوم
عاشوراء كأنه يذهب
يتحرى فضله في التطوع
بصومه

(باب الطهارة بالماء)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه قال الله تعالى
وأزلفنا من السماء ماء
طهورا وقال في الطهارة

فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يدي الواهب فصارت في يدي الموهوب له لا وكيل معه
فيها أو يسلمها ربه أو يخلي بينه وبينه حتى يكون لاحال دونها هو ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا
والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم
يكن قبضا في الهبة وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوضه به بذلك منها عوضا وقبض
الواهب فإن أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز ولا يكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا
بمثلة الشراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء وبأخذ الشفيع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع
الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولها ما جعما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل
الرجل شقة من دار فقبضه ثم عوضه الموهوب به شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فإن قال وهبت له الثوب
كان قيم الشفعة وإن قال وهبت له الثوب لم يكن فيه شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول
من قال للواهب الثوب إذا قال أردته فأما من قال لا ثوب للواهب أن لا يشترطه في الهبة فليس له الرجوع
في شيء وهبه ولا الثوب منه « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا وهب واشترط الثوب فالهبة باطلة من
قبل أنه اشترط عوضا مجحولا وإذا وهب لغير الثوب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو
معنى قول الشافعي وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوب له حتى مات الواهب فإن
أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة لا تجوز وبه يأخذ قال ولا تكون له وصية إلا أن
يكون ذلك في ذكر وصيته وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوب له حتى مات لم يكن للموهوب به شيء وكانت الورثة الخاجين
أرطاة عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال لا تجوز الصدقة المقبوضة إلا عيش
عن إبراهيم قال الصدقة إذا علمت جازت والهبة لا تجوز إلا مقبوضة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ
بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس
لواهب أن يرجع في الهبة إذا قبض منها عوضا قل أو كثر

(باب في الوديعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها الى فلان
فدفعها اليه قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وهذا يأخذ
يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه الميم (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فتصادق عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع
الوديعة الى رجل فدفعها اليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البينة بما ادعى
وإذا استودع الرجل رجلا وديعة ففأخر يدعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه
الوديعة وأبي أن يحلف لهما أو يسألوا أحدهما بینه فإن أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يعطيهما تلك
الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه ألتف ما استودع بجهاتيه ألا ترى أنه لو قال هذا
استودعنيها ثم قال أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى الذي أقر له بها أولا ويضمن الآخر
مثل ذلك لأن قوله ألتفه وكذلك الاول انما ألتفه هو بجهاله وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الاول
ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي الرجل
وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنهما هي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعية والدار فقال هي لأحدكما
ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بعينه فإن قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أحلف بالله

لا يدري لأيهما هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصلح أحدهما أو يقيم كل واحد منهما البيعة على صاحبه أنه له
دونه أو يحلفا وأن نكل أحدهما وحلف الآخر كأن له وإن نكلا معافه وموقوف بينهما وفيها قول آخر
يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة ثم يخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصلح
عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فأقسم بينهما والذي هو في يديه برغم أنه لأحدهما لهما
: وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول هو ضامن لأنه
خالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أودع الرجل
الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت لأن المستودع رضي بأمانته لأمانته غيره ولم يسلطه على أن
يودعها غيره وكان متعديا ضمنا إن تلفت : وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبلة وديعة بغير عينها فإن
أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالحصص وبهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول هي للغرماء وليس لصاحب الوديعة لأن الوديعة شيء مجهول ليس بشيء بعينه وقال
أبو حنيفة فإن كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة إذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن
حماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين أنهم يتحصنون الغرماء وأصحاب الوديعة
الحاج بن أرقط عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحاج عن الحكم عن إبراهيم مثله (قال الشافعي) رضي
الله تعالى عنه وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليه بيعة وعليه
دين محبط بماله كانت الوديعة لصاحبها فإن لم تعرف الوديعة بعينها بيعة تقوم ولا أقرار من الميت وعرف لها
عدد أو قيمة كان صاحب الوديعة كغيرهم من الغرماء

(باب في الرهن)

« أخبرنا الربيع » قال (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو ارتهن الرجل رهنا فوضعه على يدي عدل
برضا صاحبه فهل من عند العدل وقيمه والدين سواء فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول الرهن بما فيه
وقد بطل الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كما هو والرهن من ماله لأنه لم يكن في يدي
المرتهن وإنما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا ارتهن الرجل الرهن فقبضه
منه أو قبضه عدل رضاه فهل الرهن في يديه أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين كما هو لا ينقص
منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا : وإذا مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي عدل فإن أباحنيقة
رضي الله تعالى عنه كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
الرهن بين الغرماء والمرتهن بالحصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من
الغرماء وقولهم ما جميعا فيه واحد (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا مات الراهن وعليه دين وقد
رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء المرتهن أحق بثمن هذا الرهن حتى يستوفي حقه
منه فإن فضل فيه فضل كان الغرماء شرعا فيه وإن نقص عن الدين حاص أهل الدين بما يسبق له في مال
الميت : وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها شقص وقد قبضها المرتهن فإن أباحنيقة رجه الله تعالى
كان يقول الرهن باطل لا يجوز وبهذا يأخذ حفظي عنه في كل رهن فاسد وقع فاسد فصاحب المال
أحق به حتى يستوفي ماله ببيع دينه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة
رضي الله تعالى عنه وكيف يكون ذلك وإنما كان رهنه نصيبا غير مقسوم (قال الشافعي) رضي الله تعالى
عنه وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان ما سبق من الدار رهنا بجميع
الدين الذي كانت الدار به رهنا ولو ابتدأ نصيب شقص معلوم مشاع جاز ما جاز أن يكون بيعا جاز أن يكون رهنا

فلم تجددوا ما فقيموها
صعيدا طيبا فدل على
أن الطهارة بالماء كاه
: حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي حدثنا
الثقة عن ابن أبي ذئب
عن الثقة عنده عن
حدثه أو عن عبيد
الله بن عبد الرحمن
العدوي عن أبي سعيد
الخدري أن رجلا سأل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال إن بربضاعة
يطرح فيها الكلاب
والخيز فقال النبي إن
الماء لا ينجسه شيء

: أخبرنا الثقة من
أصحابنا عن الوليد بن
كثير عن محمد بن عباد بن
جعفر عن عبد الله بن
عبد الله بن عمر عن أبيه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا كان
الماء قلتين لم يحمل
نجسا : أخبرنا شفيان
عن أبي الزناد عن موسى
ابن أبي عثمان عن أبيه
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يبولن أحدكم في
الماء الدائم ثم يغتسل
منه وبه عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

والقبض في الرهن مثل القبض في البيع لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن . وإذا وضع الرجل الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لأبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء وللسلطان أن يبيع في مرض الراهن ويكون للرهن خاصة في قياس قوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له أن يبيعه ما كان الراهن حيا فإذا مات لم يكن له البيع إلا بامر السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وإن رضى بأمانته في بيع الرهن فقد تحول ملك الرهن لغيره من الورثة الذين لم يرضوا بأمانته والرهن بحاله لا يفسخ من قبل أن الورثة أنعموا بملكوا من الرهن ما كان له الراهن مالكا فإذا كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث والوكالة يبيعه غير الرهن ولو كالة لم يطلت لم يطل الرهن وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أجرة لها بذن الراهن فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يؤجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والغلبة للرهن قضاء من حقه (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا رهن الرجل الرجل دارا ودفعها إلى المرتهن أو عدل وأذن بكرائها فأكرت كان الكراء للراهن لأنه مال الدار ولا يخرج به من الرهن وإنما منعنا أن نجعل الكراء رهنا أو قصاصا من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس هو المرهون ألا ترى أنه لو باعه دارا فسكنها واستغلها ثم ردها بغير كان السكن والغلبة للشري ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن يردّها لأن ما أخذ من الدار من أصل البيع والكراء والغلبة ليس أصل البيع فلما كان الراهن أنعمه رهن رقبته الدار وكانت رقبته الدار للراهن إلا أنه بشرط للرهن فيها حق المجر أن يكون البناء من الكراء والسكن إلا للراهن المالك الرقبه كما كان الكراء والسكن للمشتري المالك الرقبه في حينه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتهن الرجل ثلث دار أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبضا في البيع جاز أن يكون رهنا وقبضا في الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها المرتهن فأذن له رب الدابة أو الدار أن ينفع بالدار والدابة فانتفع به لم يكن هذا انحراجه من الرهن وما لهذا وانحراجه من الرهن وإنما هذا منفعة للراهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء يملكه الراهن دون المرتهن وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض المرتهن الأصل ثم أذن له في الانتفاع بما لم يرهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار وخراج العبد للراهن

(باب الحوالة والكفالة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به غيره رجل فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول للطالب أن يأخذ أي مائة فإن كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي أحاله لأنه قد أبرأه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الأصل فيه ما جمعا لأنه حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأه من المال الآن يكون المال قد توى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه الأصل وإن كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه كان له أن يأخذ أي مائة في قوله ما جمعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل المال وكفل به آخر فإبى المال أن يأخذهما وكل واحد منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفى ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإن كانت الكفالة بشرط كان للغير أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له ولو كانت حوالة والحوالة معقول فيها أنها تحول حق على رجل إلى غيره فإذا تحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه الابتعاد عودته عليه ويأخذ المال

قال إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي بئله إلا أن مالكا جعل مكان ولغ شرب أخبرنا سفیان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله قال إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات أو لا هـ ن أو احداهن بالتراب (قال الشافعي) فهذه الأحاديث كلها نأخذ وليس منها واحد يخالف عندنا واحدا أما حديث بئر بضاعة فإن بئر بضاعة كثيرة الماء واسعة كان يطرح فيها من الأنجاس ما لا يغير لها لونا ولا طعما ولا يظهر له فيها ريح فقيل للنبي صلى الله عليه وسلم نتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يطرح فيها كذا فقال النبي والله أعلم بحبب الماء لا ينجسه شيء وكان جوابه محتملا كل ماء وان قل وبئنا أنه في الماء مثلها إذا كان محببا عليها

عليه دون المحيل بكل حال * وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيل بنفسه ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فإن
 أباحنيقة رجه الله كان يقول هما كفيلان جميعا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول قد برئ الكفيل الأول
 حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيل بنفسه ثم أخذ منه كفيل آخر
 بنفسه ولم يبرئ الأول فكلاهما كفيل بنفسه * وإذا كفّل الرجل للرجل بدين غير مسمى فإن أباحنيقة
 رضى الله تعالى عنه كان يقول هو له ضامن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
 في ذلك لأنه ضمن شيئا مجهولا غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل أضمن ما قضى لك به القاضي عليه من شيء
 وما كان لك عليه من حق وما شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) رجه الله تعالى
 وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان أو شهد لك به عليه شهودا وما أشبه هذا فأنا له ضامن لم
 يكن ضامنا لشيء من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجوده فلما
 كان هذا هكذا لم يكن هذا ضامنا أو انما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة
 * وإذا ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماه ولم يترك الميت وفاء ولا شيئا ولا قايلا ولا كثيرا فإن أباحنيقة
 رجه الله تعالى كان يقول لا ضمان على الكفيل لأن الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن
 وبه يأخذ وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى إن ترك شيئا ضمن الكفيل بقدر ما ترك وإن كان تركه وفاء فهو ضامن
 لجميع ما تكفل به (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو
 فالضمان له لازم ترك الميت شيئا أو لم يترك * وإذا كفّل العبد المأذون له في التجارة فإن أباحنيقة رجه
 الله تعالى كان يقول كفالته باطلة لأنهم معروف وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
 كفالته جائزة لأنهم من التجارة * وإذا أفلس المحتال عليه فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لا يرجع
 على الذي أحاله حتى يموت المحتال عليه ولا يترك مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إذا أفلس وبهذا
 يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى الحوالة تحوّل حق فليس له أن يرجع (قال الشافعي) رجه الله
 تعالى وإذا كفّل العبد المأذون له في التجارة بكفالة أو الكفالة باطلة لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب
 مال وإذا كان منعه أن يستهلك من ماله شيئا قل أو كثر فكذلك منعه أن يتكفل فيعزم من ماله شيئا قل أو كثر
 * وإذا وكل الرجل رجلا في شيء فأراد الوكيل أن يوكّل بذلك غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول ليس
 له ذلك إلا أن يكون صاحبه أمرا أن يوكّل بذلك غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يوكّل غيره إذا
 أراد أن يغيب أو مرض فأما إذا كان صحيحا حاضرا فلا قال أبو حنيفة رجه الله تعالى وكيف يكون له أن
 يوكّل غيره ولم يرض صاحبه بخصومة غيره وانما رضى بخصومته (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا وكل
 الرجل الرجل بوكالة فليس الوكيل أن يوكّل غيره مرض الوكيل أو أراد الغيبة أو لم يردّها لأن الموكل له رضى
 بوكالته ولم يرض بوكالة غيره فإن قال وله أن يوكّل من رأى كان ذلك له برضا الموكل * وإذا وكل رجلا
 بخصومة وأثبت الوكيله عند القاضي ثم أقر على صاحبه الذي وكّاه أن تلك الخصومة حق لصاحبه الذي
 يخصمه أقر به عند القاضي فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول إقراره جائز وبه يأخذ قال وإن
 أقر عند غير القاضي وشهد عليه الشهود وإقراره باطل ويخرج من الخصومة وقال أبو يوسف إقراره عند
 القاضي وعند غيره جائز عليه وكان ابن أبي ليلى يقول إقراره باطل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا
 وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل في الوكالة أنه وكّاه بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فليس له أن يقر
 ولا يبرئ ولا يهب ولا يصالح فإن فعل فافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكّله به فلا يكون وكّلا فيما لم يوكّله
 * وإذا وكل رجلا رجلا في قصاص أو وحد فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تقبل في ذلك وكالة

فلما روى أبو هريرة
 عن النبي أن يغسل الأناة
 من ولوغ الكلب سيعا
 دل على أن جواب رسول
 الله في بربضاعة عليها
 وكان العلم أنه على مثلها
 وأكثرت منها ولا يدل
 حديث بربضاعة
 وحده على أن مادونها
 من الماء لا ينجس وكانت
 آنية الناس صغارا
 انما هي صحنون وحفاف
 ومخاضب الحجارة وما
 أشبه ذلك مما يجب
 فيه ويشرب ويتوضأ
 وكثيرا ينتهم ما يجب
 ويشرب فيه فكان
 في حديث أبي هريرة
 عن النبي إذا ولغ الكلب
 في أناء أحدكم فليغسله
 سبع مرات دليل على
 أن قدر ماء الأناة ينجس
 بمخالطة النجاسة وإن
 لم تغير له طعما ولا ريحا
 ولا لونا ولم يكن فيه بيان
 أن ما يجاوزه وإن لم
 يبلغ قدر ماء بربضاعة
 لا ينجس فكان البيان
 الذي قامت به الحجة على
 من علمه في الفرق
 بين ما ينجس وبين مالا
 ينجس من الماء الذي لم
 يتغير عن حاله وانقطع
 به الشك في حديث

وبه يأخذ وروى أبو يوسف أن أباحيفه قال أقبل من الوكيل البينة في الدعوى في الحد والقصاص ولا أقبل
الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعى وقال أبو يوسف لا أقبل البينة إلا من المدعى ولا أقبل في ذلك وكيلاً
وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل في ذلك الوكيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل
بطلب حد له أو قصاص له على رجل قبلت الوكيله على تبييت البينة وإذا حضر الحد والقصاص لم أحده ولم
أقص حتى يحضر المحدود له والمقتص له من قبل أنه قد يقر له فيبطل الحق ويكذب البينة فيبطل القصاص
ويعفو . وإذا كانت في يدي رجل دار فادعاه رجل فقال الذي هي في يديه وكافي بها فلان لرجل غائب
أقوم له عليها فإن أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول لا أصدقه إلا أن يأتي على ذلك بيينة وأجعله خصماً
وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله بعد أن كان متهماً أيضاً لم أقبل منه بيينة وجعلته خصماً إلا أن يأتي بشهود
أعرفهم وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل منه وأصدقه ولا تجعل بينهما خصومة وكان ابن أبي ليلى بعد ذلك
يقول إذا اتهمته سألت البينة على الوكيله فإن لم يقيم البينة جعلته خصماً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وان كانت الدار في يدي رجل فادعاه رجل فقال الذي هي في يديه ليست لي هي في يدي وديعة أو هي على بكراء
أو أنا فيها وكيل فمن قضى على الغائب سمع من المدعى البينة وأحضر الذي هي في يديه فإن أثبت وكالته قضى
عليه وإن لم يثبتها قضى بها الذي أقام عليه البينة وكتب في القضاء في قضيت بها ولم يحضر في فيها خصم وزعم
فلان أنها ليست له ومن لم يقض على الغائب سأل الذي هي في يديه البينة على ما يقول فإن جاء بها على أنها
في يديه بكراء أو وديعة لم يجعله خصماً فإن جاءها البينة على الوكيله جعلته خصماً « قال الربيع » وحفظني
عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه يقضى على الغائب * قال وإذا كان للرجل على الرجل مال بخاءه رجل فقال
قد وكاني بقبضه منك فلان فقال الذي عليه المال صدقت فإن أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول أجبره
على أن يعطيه إياه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لأجبره على ذلك إلا أن يقيم بيينة عليه وأقول أنت أعلم
فإن شئت فأعطه وإن شئت فاتركه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان للرجل على الرجل مال وهو عنده
بخاءه رجل فذكر أن صاحب المال وكله به وصدقه الذي في يديه المال لم أجبره على أن يدفعه إليه فإن دفعه
لم يبرأ من المال إلا أن يقر رب المال بأنه وكله أو تقوم عليه بيينة بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكيله
ديناً على رب المال لم يجبر الذي في يديه المال على أن يعطيه إياه وذلك أن إقراره إياه إقراره منه على غيره
فلا يجوز إقراره على غيره . وإذا وكل الرجل رجلاً في شيء فإن أباحيفه رضي الله تعالى عنه كان يقول لا تثبت
وكالته إلا أن يأتي معه بخصم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل بيئته على الوكيله وتثبت له وليس معه
خصم وقد كان أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا جاءه رجل قد عرفه يريد أن يغيب فقال هذا وكيل في كل
حق لي يخاصم فيه قبل ذلك وأثبت وكالته وإذا غيب الخصم وكل له وكيله وقضى عليه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشيء أثبت القاضي بيئته على الوكيله وجعله وكيله وأحضر
معه خصم أو لم يحضر وليس الخصم من هذا سبيل وإنما أثبت له الوكيله على الموكل وقد تثبت له الوكيله
ولا يلزم الخصم شيء وقد يقضى للخصم على الموكل فتكون تلك الشهادة ما هي شهادة للخصم تثبت له حقاً على
الموكل * وإذا وكل رجل رجلاً بكل قليل وكثير فإن أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه
لأنه لم يوكله بالبيع إلا أن يقول ما صنعت من شيء فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا وكله في
كل قليل وكثير فباع داراً أو غير ذلك كان جائزاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله
بكل قليل وكثير لم يرد على هذا قالوا كاله على هذا غير جائزة من قبل أنه قد يوكله ببيع القليل والكثير ويوكله
بحفظ القليل والكثير لا غيره ويوكله بدفع القليل والكثير لا غيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز

الوليدين كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج بأسناد لا يحضرني ذكره أن رسول الله قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً وفي الحديث بقلال هجر قال ابن جريج وقد رأيت قلال هجر والقلة تسع قربتين أو قربتين وشياً (قال الشافعي) وقرب الخجاز قديماً وحديثاً كبار لعزم الماء بها فإذا كان الماء خمساً قرب كبار لم يحمل نجساً وذلك قلتان بقلال هجر وفي قول النبي إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً دلالتان أحدهما أن ما بلغ قلتين فأكثر لم يحمل نجساً لأن القلتين إذا لم تنجس لم ينجس أكثر منهما وهذاوافق جملة حديث بربضاعه والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلتين حمل النجاسة لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل النجاسة دليل على أنه

إذا لم يكن كذلك لاجل التجاسة
وإدراك الفلتان موافق
جدة حديث أبي هريرة
أن يغسل الأثام من
شرب المكب فيه وآنفة
القوم أو أكرأ نية
الناس اليوم صغار
لا تسع بعض قرية فأما
حديث مرسى بن أبي
عثمان لا يزلن أحدكم
في الماء الدائم ثم يغسل
فيه فالإدلة فيه على
شيء يخالف حديث بئر
بضاعة ولا إذا كان
الماء قليلاً لم يحمل
نجسا ولا إذا وقع الكلب
في ثاء أحدكم فيغسله
سبع مرات لأنه إن
كان يعني به الماء الدائم
الذي يحمل التجاسة
فهو مثل حديث الوليد
ابن كشير وأبي هريرة
وان كان يعني به كل
ماء دائم دلت السنة في
حديث الوليد بن كثير
وحديث بئر بضاعة على
أنه إنما هي عن البول
في كل ماء دائم يشبه
أن يكون على الاختيار
لا على أن البول ينجسه
كما ينهى الرجل أن
يتغوط على طريق الطريق
والظل والمواضع التي
ياوى إليها الناس لما

أن يكون وكذا لا حتى بين أو كلات من بيع أو مراء أو ودعة أو خصومة أو عمارة أو غير ذلك وإذا وكلت
المرأة وكذا لا بالخصومة وهي حاضرة فإن أباحيفه رحمه الله كان يقول لا أقبل إلا أن يرضى الخصم وكان
ابن أبي ليلى يقول نقبل ذلك ونجيزه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وأقبل الوكالة من الخضر من
النساء والرجال في العذر وغيره وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر
وعلي بن أبي طالب حاضر فقبل ذلك عثمان رضي الله عنه وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب
ولا أحسبه أنه كان يوكله إلا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولعل عند أبي بكر رضي الله عنه (قال
الشافعي) رحمه الله وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول إن لخصومة عقما وإن الشيطان يحضرها

(باب في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على الرجل دين وكان عنده ودعة غير معلومة بعينها فإن أباحيفه رحمه
الله تعالى كان يقول ماترك الرجل فيوي بين الغراء وأصحاب الودعة بالخصص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول ليس لصاحب الودعة شيء إلا أن يعرف وديعته بعينها فتكون له خاصة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
هي دين في ماله ما لم يقبل قبل الموت قد خلكت ألا ترى أنه لم يعلم لها سبيل ذهب فيه وكذلك كل مال أصله
أمانة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان عند الرجل ودعة بعينها وكانت عليه ديون
فألودعة قرب الودعة لا تدخل عليه الغراء فيها ولو كانت بغير عينها مثل دينار ودرهم وما لا يعرف بعينه خاص
رب الودعة الغراء إلا أن يقول المستودع الميت قبل أن يموت قد خلكت الودعة فيكون القول قوله لأنه
أمين وإذا أقر الرجل في مرضه الذي مات فيه دين وعليه دين بشئ وفي حكمة وليس له وفاة فإن أباحيفه
رضي الله تعالى عنه كان يقول يبدأ بالدين المعروف الذي في حكمة فإن فضل عنهم شيء كُن للذين أقر لهم
في المرض بالخصص ألا ترى أنه حين مرض أنه ليس يملك من ماله شيئا ولا يتجوز وصيته فيه لما عليه من الدين
فكذلك أقراره له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مصدق فيما أقر به والذي أقره في الصحة والمرض
سواء (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت على الرجل ديون معروفين ببوع أو جبايات أو شيء استملكه
أو شيء أقر به وشذ ذلك في الصحة ثم مرض فأقر بحق لئسان فذلك كله سواء ويتحصون معاً لا يقدم واحد
على الآخر ولا يجوز أن يقال فيه إلا أخذوا الله تعالى أعلم أو أن يقول رجل إذا مرض وأقراره باطل كقرار
المحجور عليه فأما أن يزعم أن أقراره يلزمه ثم لا يحاص به غراماً وهذا تحكم وذلك أن يبدأ بدين الصحة وأقرار
الصحة وإن كان عليه دين في المرض بينة خاص وإن لم يكن بينة لم يحاص وإذا فرغ الرجل أهل دين الصحة
ودين المرض بالبينة لم تجزئه وصية ولم يورث حتى يأخذ هذا حقاً فيدين مرة يبدأ على الموارث والوصايا
وغير دين إذا صار لا يحاص به وإذا استدان المرأة وزوجها غائب فإن أباحيفه رضي الله تعالى عنه كان
يقول أقرض له أعلى زوجها نفقة مثلثاً في غيبته ثم رجع عن ذلك فقال لاشئ لها وهي متطوعة فيما أنفقت
والدين عليها خاصة وكان ابن أبي ليلى لا يقرض لها نفقة إلا فيما يستقبل وكذلك بلغنا عن شريح وهذا يأخذ
(قال الشافعي) رحمه الله وإذا غاب الرجل عن امرأته فلم ينق عليه أقرضت عليه النفقة لما مضى منذ ترك
النفقة عليها إلى أن أنفق ولا يجوز أن يكون لو كان حاضراً أقرضت عليها نفقة ما مضى منها أو
يمنعها النفقة ولا يجعل لها عليه ديناً لأن الظلم إذا قطع الحق الثابت والظلم لا يقطع حقا والذي يزعم أنه
يفرض عليه نفقة في الغيبة يزعم أنه لا يقضى على غائب إلا زوجها فإنه يفرض عليه نفقة ما هو غائب
فيخرجها من ماله فيدفعها إليها فيجعلها أو كد من حقوق الناس مرة في هذا ثم يطرحها بغيته إن لم تقم عليه
وهو لا يطرح حقاً بترك صاحبها القيام عليه ويجب من قول أصحابنا في الحيازة يقول الحق جديد والترك غير

خروج من الحق ثم يجعل الحيازة في النفقة : أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم بأن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) رحمه الله وخمسة يرفعون أنهم لا يخالفون الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفوا حكم عمر ويرفعون أنهم لا يقبلون من أحد ترك القياس وقد تركوه وقالوا فيه قولاً متناقضاً : وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو قصاص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون قصاصاً إلا أن يتراضيا به فإن كان لأحدهما على صاحبه مال يخالف لذلك لم يكن ذلك قصاصاً في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله لا يختلفان في وزن ولا عدد وكانا حاليين معافيه وقصاص لم يكن قصاصاً بالابتراض ولم يكن التراضي جائزاً إلا بما تحل به اليسوع * وإذا أقر وارث بدين وفي نصيبه وفاء بذلك الدين فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول يستوفي الغريم من ذلك الوارث المقر جميع ماله من نصيبه لأنه لا ميراث له حتى يقضى الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أغايدخل عليه من الدين بقدر نصيبه من الميراث فإن كان هو وأخ له دخل عليه النصف وإن كانوا ثلاثة دخل عليه الثلث والشاهد عندهم وحده بمنزلة المقر وإن كانا اثنين جازت شهادتهما في جميع الميراث في قولهما جميعاً إذا كانا عدلين فإن لم يكونا عدلين كان ذلك في أنصباهم ما على ما فسرنا من قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه إذا مات الرجل وترك ابنتين غير عدلين فأقر أحدهما على أبيه بدين فقد قال بعض أصحابنا للغريم المقر له أن يأخذ من المقر مثل الذي كان يصيبه مما في يديه لو أقربه الآخر وذلك النصف من دينه مما في يديه وقال غيرهم يأخذ جميع ماله من هذا حتى أقر له الآخر رجوع المأخوذ من يديه على الوارث معه فيقاسمه حتى يكونافي الميراث سواء * وإذا كتب الرجل بقرض في ذكر حق ثم أقام بينة أن أصله كان مضاربة فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول أخذه به وأقراره على نفسه بالقرض أصدق من دعواه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أبطله عنه وأجعله عليه مضاربة وهو فيه أمين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أن للرجل عليه ألف درهم سلفاً ثم جاء بالبينة أنهم مقارضة سئل الذي له السلف فإن قال نعم هي مقارضة أردت أن يكون له ضامناً أبطلنا عنه السلف وجعلناها مقارضة وإن لم يقر بهما ربح المال وأدعاهما المشهود له أحلفناه فإن حلف كانت له عليه ديناً وكان إقراره على نفسه أو لى من شهود وشهدوا له بأمر قد يمكن أن يكونوا صدقوا فيه ويكون أصلها مقارضة تعدى فيها فاضن أو يكونوا كذبوا * وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بمال في ذكر حق من شيء جائز فأقام الذي عليه الدين البينة أنه من ربا وأنه قد أقر أنه قد كتب ذكر حق من شيء جائز فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا أقبل منه المخرج ويلزمه المال بإقراره أنه من شيء جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبل منه البينة على ذلك ويرده إلى رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بألف درهم فأقام الذي عليه الألف البينة أنها من ربا فإن شهدت البينة على أصل بيع رباسئل الذي له الألف هل كان ما قالوا من البيع (١) فإن قالوا لم يكن بينه وبينه بيع رباقط ولا له حق عليه من وجه من الوجوه إلا هذه الألف وهي من بيع صحيح قبلت البينة عليه وأبطلت الربا كأننا ما كان وردته إلى رأس ماله وإن امتنع من أن يقر بها أحلفته له فإن حلف لزمته الغريم الألف وهي في مثل معنى المسئلة قبلها لأنه قد يمكن أن يكون أربى عليه في الألف ويكون له ألف غيرها * وإذا أقر الرجل بمال في ذكر حق من بيع ثم قال بعد ذلك لم أقبض المبيع ولم تشهد عليه بنية بقبضه فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول المال له لازم ولا ألقت إلى قوله

(١) قوله فإن قالوا لم يكن إلى آخره فرع كذا في النسخ وتأمله

يتأذى به الناس ممن ذلك لأن الأرض ممنوعة ولا لأن التغوط محرم ولكن من رأى رجلاً يبول في ماء نافع قدر الشرب منه والوضوء به فإن قال قائل فإن جعلت حديث موسى بن أبي عثمان يضاد حديث بئر بضاة وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول نجس كل ماء دائم قيل فعليك حجة أخرى مع الحجة بما وصفت فإن قال وما هي قيل أرايت رجلاً يبول في البحر أيفس بوله ماء البحر وإن قال لا قيل ماء البحر دائم وقيل له أفتنجس المصانع الكبار فإن قال لا قيل فهي ماء دائم وإن قال نعم دخل عليه ماء البحر فإن قال وماء البحر ينجس فقد خالف قول العامة مع خلافة السنة وإن قال لا هذا كثير قيل له فقل ينجس فإن حددته بأقل ما يخرج من التجاسة قيل لك فإن كان أقل منه بقدر حماء فإن قلت ينجس قيل فيعقل أبداً

وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكرك
الحق وقال أبو يوسف رحمه الله أسأل الله الذي له الحق أبعث هذا وإن قال نعم قلت فأقم البينة على أنك قد وفيت
متاعه فان قال الطالب لم أبعه شيأ لزمه المال (قال الشافعي) رحمه الله وإذا جاء بك كرحق وبنه على رجل
أن عليه ألف درهم من ثمن متاع أو ما كان فقال الذي عليه البينة أنه باعني هذا المتاع ولم أقبضه كفت الذي
له الحق بيته أنه قد قبضه أو أقر بقبضه فان لم يأت بها ألحقت الذي عليه الحق ما قبضت المتاع الذي هذه
الألف ثمنه ثم أبرأته من هذه الألف وذلك أن الرجل يشتري من الرجل الشيء فيجب عليه ثمنه بتسليم البائع
ما اشتري منه ويسقط عنه الثمن بهلاك الشيء قبل أن يقبضه ولا يلزمه أن يكون دافعا للثمن إلا بان يدفع
السلعة إليه ولو كان الذي له الألف أتى بك كرحق وبشاهدين يشهدان أن عليه ألف درهم من ثمن متاع
اشتراه منه ثم قال المشهود عليه لم أقبضه سئل المشهود له بالألف فان قال هذه الألف من ثمن متاع
بعته أياه وقبضه كلف البينة على أنه قبضه وكان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها وان قال قد أقر لي
بالألف فخذني باقراره أخذته له به وألحقت على دعوى المشهود عليه * وإذا ادعى الرجل على الرجل
ألف درهم وجاء عليه بالبينة فشهد أحد شاهديه بالألف وشهد الآخر بألفين فان بأخيفة رضي الله عنه
كان يقول لاشهادته لهما لانهما قد اختلفا وكان ابن أبي ليلى يجيز من ذلك ألف درهم ويقضي بها الطالب
وبه يأخذ ولو شهد أحدهما بألف وشهد الآخر بألف ونجسمائة كانت الألف جائزة في قوله ما جعلا
وانما أجاز هذا أبو حنيفة لانه كان يقول قد سمى الشاهدان جميعا ألفا وقال الآخر نجسمائة فصارت هذه
مفصلة من الألف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بشاهدين
شهد له أحدهما بألف والآخر بألفين سألتهما فان زعم أنهما شهدا بها عليه باقراره أو زعم الذي شهد بألف
أنه شل في الألفين وأثبت الألف فقد ثبت عليه الألف بشاهدين ان أراد أخذها بلا يعين وان أراد الألف
الأخرى التي له عليها شاهد واحد أخذها بعين مع شاهد وان كانا اختلفا فقال الذي شهد بالألفين شهدت
بهما عليه من ثمن عبد قبضه وقال الذي شهد عليه بألف شهدت بها عليه من ثمن ثياب قبضها فقد ينأ أن
أصل الحقين مختلف فلا يأخذ إلا بعين مع كل واحد منهما فان أحب حلف معهما وان أحب حلف مع
أحدهما وترك الآخر اذا ادعى ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء ألفين أو ألفا ونجسمائة
. وإذا شهد الرجل على شهادة رجل وشهد آخر على شهادة نفسه في دين أو شراء أو بيع فان بأخيفة رضي
الله عنه كان يقول لا تجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد ولا يقبل عليه الا شاهدان وكذلك بلغنا عن علي بن
أبي طالب رضي الله تعالى عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادة شاهد على شهادة شاهد
وكذلك بلغنا عن شريح وبراء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهد لم أقبل
على كل شاهد الا شهادة شاهدين معا «قال الربيع» من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم
بهما الحاكم الا بشاهد آخر فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا انما جارا الى أنفسهما اجازة شهادتهما
الأولى التي أبطلها الحاكم فلم تجز الا شهادة شاهدين على كل شاهد . وإذا شهد الشهود على دار أو ثمن الفلان
مات وتر كهما ميراثا بين فلان وفلان فان بأخيفة رضي الله عنه كان يقول ان شهدوا أنهم لا يعلمون له وارثا
غير هؤلاء جازت الشهادة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادتهم اذا قالوا لا نعلم له وارثا غير
هؤلاء حتى يثبتوا ذلك فيقولوا لا وارث له غيرهم . وإذا وارث غيرهم بينة أدخله معهم في الميراث ولم تبطل شهادة
الأوليين في قولهما (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا شهد الشهود أن هذه الدار دار فلان مات وتر كها
ميراثا لا يعلمون له وارثا الا فلان وفلان قبل القاضي شهادتهم فان كان الشاهدان من أهل المعرفة بالباطنة

أن يكون ما أن
تخالطهما نجاسة
واحدة لا تغير منهما شيأ
ينجس أحدهما ولا
ينجس الآخر الا بخبر
لازم تعبد العباد باتباعه
وذلك لا يكون الا بخبر
عن النبي والخبر عن
النبي بما وصفت من أن
ينجس ما دون نجس
قرب ولا ينجس نجس
قرب فما فوقها فأمثلي
سوى ما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم
فلا يقبل فيه أن ينجس
ماء ولا ينجس آخرهما
لم يتغيرا إلا أن يجمع
الناس فلا يختلفون
فنتبع اجماعهم وإذا
تغير طعم الماء أولونه أو
ريحه محرم بخالطه
لم يطهر الماء أبدا حتى
ينزح أو يصب عليه
ماء كثير حتى يذهب
منه طعم المحرم ولونه
وريحته فإذا ذهب
فعد بخاله التي جعله
الله بها طهورا ذهب
نجاسته وما قلت من أنه
إذا تغير طعم الماء أو ريحته
أولونه كان نجسا يروى
عن النبي صلى الله عليه
وسلم من وجه لا يثبت
مثله أهل الحديث
وهو قول العامة لا أعلم

بينهم فيه اختلافاً
ومعقول أن الحرام
إذا كان جزءاً في الماء
لا يتميز منه كان الماء
نجساً وذلك أن الحرام
إذا ما ساء الحسد فعليه
غسله فإذا كان يجب عليه
غسله بوجوده في الحسد
لم يجر أن يكون موجوداً
في الماء فيكون الماء
طهوراً والحرام قائم
موجود فيه وكل ما وصفت
في الماء الدائم وهو
الراكد فأما الجاري فإذا
خالطه النجاسة بغيره
فلا ينجس به ما لم يخالطه
النجاسة فهو لا ينجس
* وإذا تغير طعم الماء أو
ريحه أو لونه أو جميع
ذلك بلا نجاسة خالطته
لم ينجس إنما ينجس
بالحرم فأما غير المحرم
فلا ينجس به وما وصفت
من هذا في كل ما لم
يصب على النجاسة يريد
إزالتها فإذا صب على
نجاسة يريد إزالتها
فإنه غير ما وصفت
استدلالاً بالسنة وما لم
أعلم فيه مخالفاً وإذا
أصاب الثوب أو البدن
النجاسة فصب عليها
الماء ثلاثاً وذلك
بالماء طهر وإن كان
ما صب عليها من الماء

به قضى لهم بالميراث وإن جاء ورثة غيرهم أدخلتهم عليهم وكذلك لوجاء أهل وصية أو دين فإن كانوا من غير أهل
المعرفة الباطنة بالميت احتاط القاضي فساءل أهل المعرفة فقال هل تعلمون له وارثاً غيرهم فإن قالوا نعم قبلنا
فإننا لا نقسم الميراث حتى نعلم كم هم فنقسمه عليهم وإن تطاول أن يثبت ذلك دعا القاضي الوارث بكفيل بالمال
ودفعه إليه ولم يجبره أن يأت بكفيل ولو قال الشهود لا وارث له غيرهم قبلته على معنى لا نعلم ولو قالوا ذلك
على الاحتاط لم يكن هذا صواباً منهم ولم يكن فيه مارد شهادتهم لأن الشهادة على الميت تؤول إلى العلم وإذا
شهد الشهود على زنا قديم أو سرقة قديمة فإن أباحنيضة رضى الله عنه كان يقول يدرأ الحد في ذلك ويقضى
بالمال وينظر في المهر لانه قد وطئ فإذا لم يقم الحد بالوطء فلا بد من مهر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال
أعيا قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرة ذلك فأعماشهم وأعلى ضغن فلا شهادة لهم وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادتهم وأمضى الحد فأما السكران فإن أتى به وهو غير سكران فلا حد عليه
وإن كان أخذ وهو سكران فلم يرتفع إلى الوالي حتى ذهب السكر عنه إلا أنه في يدي الشرط أو عامل الوالي فإنه
يحد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الشهود على حد لله أو للناس أو حد فيه شيء لله عز وجل وللناس
مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر وأتبعوا الشهادة على المشهود عليه أنها بعد بلوغه في حال يعقل فيها أقيم عليه
ذلك الحد إلا أن يحدث بعد توبة فيلزمه ما للناس ويسقط عنه ما لله قياساً على قول الله عز وجل في المحاربين
الذين تابوا من قبل أن تقدر وأعلمهم الآية فما كان من حد لله تاب صاحبه من قبل أن يقدر عليه سقط
عنه والتوبة مما كان ذنباً بالكلام مثل القذف وما أشبه الكلام بالرجوع عن ذلك والنزوع عنه والتوبة مما
كان ذنباً بالفعل مثل الزنا وما أشبهه فبترك الفعل مدة يختبر فيها حتى يكون ذلك معروفاً وأعماشهم رجوع من
الشيء بترك الذي دخل به فيه « قال الربيع » الشافعي فيها قول آخر أنه يقام عليه الحد وإن تاب لأن
الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالحد لم يأت به إن شاء الله تعالى إلا تاباً وقد أمر النبي صلى الله عليه
وسلم برجمه وليس طرح الحدود التي لله عز وجل إلا في المحاربين خاصة فأما ما كان للآدميين فأنهم إن كانوا
قتلوا فأولياء الدم بخير من قتلهم أو أخذ الدية أو أن يعفوا وإن كانوا أخذوا المال أخذ منهم (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا شهد الشهود عند القاضي بشهادة فادعى المشهود عليه أنهم شهدوا بزرور وقال أنا
أجرهم وأقيم البينة أنهم استوخوا وأنها قوم فساد فإن أباحنيضة رضى الله عنه كان يقول لأقبل الجرح
على مثل هذا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبله فأما غير ذلك من محدود في قذف أو شريك أو عبد فلهما يقبلان
في هذا الجرح جميعاً وحفظي عن أبي يوسف أنه قال بعد يقبل الجرح إذا شهد من أعرفه وأثنى به (قال
الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الشهود على الرجل بشهادة فعذوا النبي للقاضي أن يسميهم وما شهدوا به
على المشهود عليه ويمكنه من جرحهم فإن جاء بجرحهم قبلها وإن لم يأت بها أمضى عليه الحق ويقبل
في جرحهم أن يكونوا له مهاجرين في الحال التي شهدوا فيها عليه وإن كانوا عدولاً ويقبل جرحهم بما
تجرح به الشهود من الفسق وغيره وينبغي أن يقف الشهود على جرحهم ولا يقبل منهم الجرح إلا أن
ينبوا ما يجرحون به مما يراه هو جرحاً فإن من الشهود من يجرح بالتأويل وبالأمر الذي لا جرح في مثله فلا
يقبل الجرح حتى يثبت ما يراه هو جرحاً كل الجرح من شاء أن يكون في فقه أو فضل * وإذا شهد الوصي
للوارث الكبير على الميت بدين أو صدقة في دار أو هبة أو شراء فإن أباحنيضة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز ذلك
وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل فأوصى إلى
رجل فشهد الوصي لمن لا يلي أمره من وارث كبير رشيد أو أجنبي أو وارث يليه غير الوصي فشهادة جائزة
وليس فيها شيء تردده وكذلك إذا شهد لمن لا يلي أمره على أجنبي * وإذا شهد الوصي على غير الميت للوارث
الكبير بشيء له خاصة فشهادته جائزة في قولها جميعاً (قال الشافعي) وكذلك إذا شهد لمن لا يلي أمره على

أجنبي * وإذا ادعى رجل ديناً على ميت فشهد له شاهدان على حقه وشهد هو وأخوه على وصية ودين لرجل عليه فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول شهادتهم جائزة لان الغريم يضر نفسه بشيئائه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادته وإذا شهد أصحاب الرضا يا بعضهم لبعض لم تجز لأشهادهم شركاء في الوصية الثلث بينهم وقال أبو يوسف أصحاب الرضا يا بعضهم لبعض لا تجوز شهادتهم لبعض (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان لرجل دين بينة على ميت ثم شهد هو وأخوه مع رجل بوصية فشهادتهم باجائزة ولا شيء فيها ما ترد له انما ترد بان يجزى الى أنفسهما وهذا لم يجز الى أنفسهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أصحاب الرضا يا بعضهم لبعض لم يجز لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم وإذا شهد الرجل لامرأته فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا تجوز شهادته لها وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته لها جائزة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ترد شهادته الرجل لوالديه وأجداده وإن بعدوا من قبل أبيه وأمه ولولده وإن سفوا ولا ترد لأحد سواهم زوجة ولا أخ ولا عم ولا خال وإذا شهد الرجل على شهادته وهو صحيح البصر ثم عي فذهب بصره فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز شهادته تلك إذا شهد بها بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه رد شهادته أعى شهد عنه وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته جائزة وبه يأخذ إذا كان شيء لا يحتاج أن يقف عليه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الرجل وهو بصير ثم أدى الشهادة وهو أعى جازت شهادته من قبل أن أكثر ما في الشهادة السمع والبصر وكلاهما كان فيه يوم شهد فان قال قائل ليس فيه يوم شهد قيل انما احتجنا الى الشهادة يوم كانت فاما يوم تقام فاعا عسى تعاد بحكم شيء قد أثبت بصيرا ولو ردنا هذا لم يكن بصيرا لانه لا يرى المشهود عليه حين يشهد له نأنا لا نجيز شهادته بصيرا على ميت ولا على غائب لأن الشاهد لا يرى الميت ولا الغائب والذي يزعم أنه لا يجيز شهادته بعد العي وقد أثبت بصيرا بحيز شهادته البصير على الميت والغائب * وإذا أقر الرجل بالزنا أربع مرات في مقام واحد عند القاضي فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هذا عند عدي بن زياد مرة واحدة ولا حد عليه في هذا وبه يأخذ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ماعز بن مالك أتاه فأقر عنده بالزنا فرددته ثم أتاه الثانية فأقر عنده فرددته ثم أتاه الثالثة فأقر عنده فرددته ثم أتاه الرابعة فأقر عنده فسال قومه هل تشكرون من عقله شيئا قالوا لا فأمر به فرجم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقيم الحد إذا أقر أربع مرات في مقام واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالزنا وصفه الصفة التي توجب الحد في مجلس أربع مرات فسواء هو والذي أقر به في مجالس متفرقة ان كذا انما احتجنا الى أن يقر أربع مرات قياسا على أربعة شهود والذي لم يقر عليه في أربع مرات في مقام واحد وأقامها عليه في أربع مرات في مقامات متفرقة ترك أصل قوله لانه يزعم أن الشهود الاربعة لا يقبلون الا في مقام واحد * (قال) ولو تفرقوا واحداهم فكان ينبغي له أن يقول الاقرار أربع مرات في مقام أثبت منه في أربعة مقامات فان قال انما أخذت بحديث ماعز فليس حديث ماعز كما وصف ولو كان كما وصف أن ماعزا أقر في أربعة أماكن متفرقة أربع مرات ما كان قبول اقراره في مجلس أربع مرات خلا فلهذا لاننا لم ننظر الى المجالس انما نظرنا الى اللفظ وليس الامر كما قالوا جميعا واقراره مرة عند الحاكم يوجب الحد إذا ثبت عليه حتى يرحم ألا ترى الى قول النبي صلى الله عليه وسلم اغديا نيس الى امرأته هذا فان اعترفت ذارحيا وحديث ماعز يدل حين سأل أبيه جنة أنه رده أربع مرات لانكار عقلة * وإذا أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان لا يرى ذلك شيئا ولا يحده وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا قامت عليه الشهود بذلك أحده (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا أقر الرجل عند غير قاض بالزنا فنبغي للقاضي أن لا يرحمه حتى يقر عنده وذلك أنه يقر عنده ويقضى برجه فيرجع فيقبل رجوعه فانما كان أصل القول في الاقرار هكذا

قليل فلا نجس الماء بماسة النجاسة اذا أريد به ازالها عن الثوب لانه لو نجس بماساتها بهذه الحال لم يطهر وكان اذا غسل القعدة الاولى نجس الماء ثم كان في الماء الثاني عماس ماء نجس فينجس والماء الثالث عماس ماء نجس فينجس ولكنها تظهر بما وصفت ولا يجوز في الماء غير ما قلت لأن الماء يزيل الأنجاس حتى يظهر منها ما ماسه ولا نجده ينجس الا في الحال التي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الماء ينجس فيها والدلالة عن رسول الله بخلاف حكم الماء المغسول به النجاسة أن النبي قال اذا ولسغ الكلب في اناء أحذكم فليغسله سبع مرات وهو يغسل سبعا بأقل من قدح ماء وفي أن النبي أمر بدم الحية يقرص بالماء ثم يغسل وهو يقرص بماء قليل وينضح فقال بعض من قال قد سمعت قولك في الماء فلو قلت لا ينجس الماء بحال للقياس على ما وصفت

لم ينبغ أن يرجمه حتى يقر عنده وينبغي إذا بعث به ليرجم أن يقول لهم متى رجعت فأتروا كوه بعد وقوع الجارة وقبلها وما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ما عرفت فلا تتركوه إلا بعد وقوع الجارة ، وإذا رجع الرجل عن شهادته بالزنا وقد رجم صاحبه بها فإن أباحني فترضى الله عنه كان يقول يضرب الحد ويغرم ربع الدية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبله فإن رجعوا أربعتهم قتلهم ولا تغرمهم الدية فإن رجع ثلاثة في قول أبي حنيفة رجمه الله تعالى ضربوا الحد وغرم كل واحد منهم ربع الدية (قال الشافعي) رجمه الله وإذا شهد أربعة على رجل بالزنا فرجم فرجع أحدهم عن شهادته سأله القاضي عن رجوعه فإن قال عمدت أن أشهد بزور قال له القاضي علمت أنك إذا شهدت مع غيرك قتل فإن قال نعم دفعه إلى أولياء المقتول فإن شأوا قتلوا وإن شأوا عفوا فإن قالوا تركوا القتل وتأخذ الدية كان لهم عليه ربع الدية وعليه الحد في هذا كله وإن قال شهدت ولا أعلم ما يكون عليه القتل أو غيره أحلف ما عمد القتل وكان عليه ربع الدية والحد وهكذا الشهود معه كلهم إذا رجعوا . وإذا شهد الشهود عند القاضي على عبد وحلوه ووصفوه وهو في بلدة أخرى فكاتب القاضي شهادتهم على ذلك فإن أباحني فترضى الله عنه كان يقول لا أقبل ذلك ولا أدفع إليه العبد لأن الخلية قد توافق الخلية وهو يتدفع بالعبد حتى يأتي به إلى القاضي الذي كتب له أرايت لو كانت جارية جميلة والرجل غير أمين أكنت أبعث بها معه وكان ابن أبي ليلى يختم في عنق العبد ويأخذ من الذي جاء بالكتاب كفيلا ثم يعثبه إلى القاضي فإذا جاءه العبد والكتاب الثاني دعا الشهود فإن شهدوا أنه عبده أبرأ كفيله وقضى بالعبد أنه له وكتب له بذلك كتابا إلى القاضي الذي أخذ منه الكفيل حتى يبرئ كفيله وبه يأخذ (قال الشافعي) رجمه الله وإذا شهد الشهود لرجل على دابة غائبة فوصفوها وحلوا فالقياس أن لا يكلف صاحب الدابة أن يدفعها من قبل أن الخلية قد تشبه الخلية وإذا ختم القاضي الذي هو ببلدة في عنقها وبعث بها إلى القاضي المشهود عنده فإن زعم أن ضمانها من الذي هي في يديه فقد أخرجها من يديه ولم يبرئه من ضمانها ويقطع عنه منفعتها إلى البلد الذي تصير إليه فإن لم يثبت عليه الشهود أو ماتوا قبل أن تصل إلى ذلك البلد فردت إليه كان قد انقطعت منفعتها عنه ولم يعط لها جارة عوضت تلفا غير مضمون له ولو جعل ضمانها من المدفوعة له وجعل عليه كراءها في مغيبها ان ردت كان قد ألزم ضمانها وانما يضمن المتعدى وهذا لا يتعد وانما ذهب ابن أبي ليلى وغيره من ذهب مذهبه إلى أن قال لا سبيل إلى أخذ هذه الدابة إلا بأن يؤتى بها إلى الشهود أو يذهب بالشهود إليهم أو ليس على الشهود أن يكافؤوا الذهاب من بلدانهم والأتان بالدابة أخف ولرب الدابة في الدابة مثل مال الشهود في أنفسهم من أن لا يكلف الخروج بشئ لم يستحق عليه وهكذا العبد مثل الدابة وجميع الحيوان . وإذا شهد الرجل من أهل الكوفة شهادة فعدل بمكة وكتب بها قاضي مكة إلى قاضي مصر في مصر غير مصره الشهادة وزكى هناك وكتب بذلك إلى قاضي الكوفة فشهد قوم من أهل الكوفة أن هذا الشاهد فاسق وإن أباحني فترضى الله عنه كان يقول شهادتهم لا تقبل عليه أنه فاسق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ترد شهادته ويقبل قولهم وقال أبو حنيفة رضى الله عنه لا ينبغي للقاضي أن يفعل ذلك لأنه قد غاب عن الكوفة سنين فلا يدري ما أحدث ولعله قد تاب (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الرجلان من أهل مصر بشهادة فعدل بمكة وكتب قاضي مكة إلى قاضي مصر فسأل المشهود عليه قاضي مصر أن يأتيه بشهود على جرحهما فإن كان جرحهما بعد أوبة أو طئنة أو مات رده بشهادة العدل قبل ذلك منه ورددهما عنه وإن جرحهما بسوء حال في أنفسهما نظر إلى المدة التي قد زالا فيهما مصر وصارها إلى مكة فإن كانت مدة تتغير الحال في مثلها التغير الذي لو كانا بمصر هما مجروحين فتغير إليها قبلت شهادتهما قبل القاضي شهادتهما ولم يلتفت إلى الجرح لأن الجرح متقدم وقد حدثت لهما حال بعد الجرح صارها غير مجروحين وإن لم تكن أنت عليهما مائة تقبل فيها شهادتهما إذا تيسر أقبل عليهما الجرح وكان أهل بلدهما

أن الماء من يبل الانجاس كان قولاً لا يستطيع أحدهم ولكنه زعمت أن الماء الذي يظهر به ينجس بعضه فقلت له اني زعمته بالعرض من قول رسول الله الذي ليس لأحد فيه الاطاعة الله بالتسليم له فأدخل حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فأدخلت عليه ما وصفت من أجماع الناس فيما علمته على خلاف ما ذهب إليه من ماء المصانع الكبار والبحر فلم يكن عنده فيه حجة حدثنا الربيع قال قال الشافعي وقلت له ما علمتكم اتبعتم في الماء سنة ولا أجماع ولا قياسا ولقد قلتم فيه أقول لعله لو قيل لعاقل تخطأ فقال ما قلتم لكان قد أحسن التخطأ ثم ذكرت فيه الحجج بما ذكرت من السنة وقلت له أفى أحدمع النبي حجة فقال لا وقلت أليست تثبت الأحاديث التي وصفت فقال أما حديث الوليد ابن كثير وحديث ولوغ

الكتاب في الماء وحديث
موسى بن أبي عثمان
فتثبت بالسنادها
وحديث بئر بضاعة
فيثبت بشهرته وأنه
معروف فقلت له لقد
خالفتها كما هو قلت قولا
اخبرته مخالفا للاخبار
خارجا من القياس
فقال وما هو قلت
اذكر القدر الذي اذا
بلغه الماء الراكد لم
ينجس واذا نقص منه
الماء الراكد نجس
قال الذي اذا حرك
أدناه لم ينجس أقصاه
فقلت أقلت هذا خبرا
قال لا قلت فقياسا قال
لا ولكن مع قول أنه
يختلط بتسربك
الآدميين ولا يختلط
قلت أ رأيت ان حركته
الريح فاختلط قال ان
قلت انه ينجس اذا
اختلط ما تقول قلت
أقول أ رأيت رجلا
من البحر تضرب
أمواجها فتأتي من
أقصاها الى أن تفيض
على الساحل اذا
هاجت الريح اختلط
قال نعم فقلت أفتنجس
تلك الرجل من البحر
قال لا ولو قلت تنجس
تفاحش على قلت فن

أعلمهم ما من عدل ما غريباً أو من أهل بلد ما لان الجرح أولى من التعديل (قال الشافعي) رحمه الله
قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه قال عدلان حران مسلمان ثم لم أعلم من أهل
العلم مخالفاً في أن هذا معنى الآية وإذا لم يختلفوا فقد زعموا أن الشهادة لا تتم إلا بأربع أن يكون الشاهدان
حرين مسلمين عدلين بالغين وأن عبد الوكان مسلماً عدلاً لم تجز شهادته بأنه ناقص الحرية وهي أحد الشروط
الأربعة وإذا زعموا هذا فنقص الإسلام أولى أن لا تجوز مع الشهادة من نقص الحرية فإن زعموا أن هذا الآية
التي جعت هذه الأربع الحاصل حتم أن لا يجوز من الشهود إلا من كانت فيه هذه الحاصل الأربع المجتمعة فقد
خالفوا ما زعموا من معنى كتاب الله حين أجازوا شهادة كافر بحال وان زعموا أنهم أدلة وأنها غير مانعة أن
يجوز غير من جع هذه الشروط الأربع فقد ظلموا من أجازوا شهادة العبد وقد سألتهم فكان أعلى من زعموا
أنه أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض شريح وقد أجاز شريح شهادة العبد فقال له المشهود عليه أن يجز
على شهادة عبد فقال قم فكلكم سواء عبيد وإماء فان زعم أنه يخالف شريحاً لقول أهل التفسير أن الآية
شروط الحرية فليس في الآية بعين بيان الحرية وهي محتلة لها وفي الآية بيان شرط الإسلام فلم وافق شريحاً
مرة وخالفه أخرى وقد كتبنا هذا في كتاب الاقضية ولا تجوز شهادة ذكر ولا أنثى في شيء من الدنيا لأحد
ولا على أحد حتى يكون بالغاً عاقلاً حراً مسلماً عدلاً ولا تجوز شهادة ذمي ولا من خالف ما وصفنا بوجه من الوجوه
وإذا شهد الشاهدان من اليهودي وعلى رجل من النصارى وشهد شاهدان من النصارى على رجل من اليهود
فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز لأن الكفر كله ملة واحدة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
لا يجيز ذلك ويقول لانهما ملتان مختلفتان وكان أبو حنيفة يورث اليهودي من النصراني والنصراني من
اليهودي ويقول أهل الكفر بعضهم من بعض وان اختلفت ملتهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورث
بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نكحكم أهل المال بيننا فكمنا بينهم لم نورث مسلماً
من كافر ولا كافر من مسلم وورثنا الكفار بعضهم من بعض فنورث اليهودي النصراني والنصراني اليهودي
ونجعل الكفر ملة واحدة كما جعلنا الإسلام ملة لأن الأصل انما هو إيمان أو كفر وإذا شهد الشهود عند
قاضى الكوفة على عبد وحوه ووصفه أنه لرجل فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا لأكتبه وقال ابن
أبي ليلى أكتب شهادتهم الى قاضى البلد الذي فيه العبد فيجمع القاضى الذي العبد في بلده بين الذي جاء
بالكتاب وبين الذي عنده العبد فان كان للذي عنده العبد حجة والابعث بالعبد مع الرجل الذي جاء بالكتاب محتموماً
في عنقه وأخذ منه كفيلاً بقيمته ويكتب الى القاضى بجواب كتابه بذلك فيجمع قاضى الكوفة بين البيعة وبين
العبد حتى يشهدوا عليه بعينه ثم يرد مع الذي جاء به الى قاضى البلد الذي كان فيه العبد حتى يجمع بينه
وبين خصمه ثم يعرض عليه القضاء ويبرأ كفيلاً وبه يأخذ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما لم تنجس تهمه
أو أمر يستريبه من الغلام وإذا سافر الرجل المسلم فحضر الموت فأشهد على وصيته رجلين من أهل الكتاب
فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز شهادتهما وبه يأخذ لقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي
عدل منكم وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سافر المسلم فأشهد على
وصيته ذميين لم يقبلهما ما وصفنا من شرط الله عز وجل في الشهود وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى
على شاهد الزور تعزير غير أنه يبعث به الى سوقه ان كان سوقياً الى مسجد قومته ان كان من العرب فيقول
القاضى يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهداً ورؤنا هذا وهو حذر وه الناس وذكر ذلك أبو حنيفة
عن القاسم عن شريح وكان ابن أبي ليلى يقول عليه التعزير ولا يبعث به ويضربه خمسة وسبعين سوطاً قال
أبو يوسف رحمه الله أعزره ولا أبلغ به أربعين سوطاً وإطاف به وقال أبو يوسف بعد ذلك أبلغ به خمسة وسبعين

كافلك قولاً يخاف
السنة والقياس
ويتفاحس عليك فلا
تقوم منه على شيء أبداً
قال فان قلت ذلك قلت
فيقال لك أيجوز في
القياس أن يكون ما أن
خالطتهما نجاسة لم تغير
شيئاً لا ينجس أحدهما
وينجس الآخران كان
أقل منه بقدر قال لا
قلت ولا يجوز إلا أن
لا ينجس شيء من الماء
إلا بان يتغير بحرام
خالطه لأنه يزيل
الأنجاس أو ينجس
كله بكل ما خالطه قال
ما يستقيم في القياس إلا
هذا ولكن لا قياس مع
خلاف خبر لازم قلت
فقد خالفت الخبر اللازم
ولم تقل معقولاً ولم تقس
وزعت أن فارة لو وقعت
في بئر فانتزح منها
عشرون أو ثلاثون
دلو ثم طهرت البئر فان
طرحت تلك العشرون
أو الثلاثون دلو في بئر
أخرى لم ينزح منها إلا
عشرون أو ثلاثون
دلو وإن كانت ميتة
أكبر من ذلك نزح
منها أربعون أو ستون
دلو فما وقتك هذا
في الماء الذي لم يتغير

سوطاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل بأن قد شهد بزر أو علم القاضي يقيناً أنه قد شهد بزر وعززه
ولا يبلغ به أربعين ويشهر بأمره فإن كان من أهل المسجد وقفه في المسجد وإن كان من أهل القبلة وقفه
في قبيلته وإن كان سوقياً وقفه في سوقه وقال أنا وجدنا أخذنا شاهد بزر وقاع فودوا حذروه وإذا أمكن
بالحال أن لا يكون شاهد بزر أو شبه عليه بما يغلط به مثله قيل له لا تقدم من على شهادة إلا بعد اثبات ولم يعززه
وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق فأكذبهم المشهود له ردت شهادتهما لأنه أبطل حقه في شهادتهما ولم
يعززوا ولا واحد منهما إلا أن لا ندري أيهما الكاذب فأما الأولان فقد يمكن أن يكونا صادقين والذي أكذبهما
كاذب فإذا أمكن أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر لم يعزز واحد منهما من قبل أن لا ندري أيهما الكاذب
(قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو شهد رجلان لرجل بأكثر مما ادعى لم يعزز لأنه قد يمكن أن يكونا صادقين
وإذا اختلف الشاهدان في الموطن الذي شهدا فيه فإن أباحني فخره رضي الله عنه كان يقول لا نعززهما
ويقول لاني لا أدري أيهما الصادق من الكاذب إذا كانا شهدا على فعل فإن كانا شهدا على اقرار فإنه كان
يقول لا أدري لعلهما صادقان جميعاً وإن اختلفا في الاقرار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يرد الشاهدين وربما
ضربهما وعاقبهما وكذلك لو خالف المدعي الشاهدين في قول أبي حنيفة رحمه الله فشهدا بأكثر مما ادعى
فإن أباحني فخره رضي الله عنه كان يقول لا نعززهما لأنهما المدعى عليهما وكان ابن أبي ليلى ربما عززهما وضربهما
وربما لم يفعل (قال الشافعي) رضي الله عنه لا نعززهما إذا أمكن صدقهما وإذا لم يطعن الخصم في الشاهد
فإن أباحني فخره رضي الله عنه كان يقول لا يسأل عن الشاهد وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وبهذا يأخذ
وكان أبو حنيفة رحمه الله لا يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجيز شهادة
الصبيان بعضهم على بعض (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقبل القاضي شهادة شاهد حتى يعرف عدله طعن
فيه الخصم أو لم يطعن ولا تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غير هاقبل أن يتفرقوا ولا بعد
أن يتفرقوا لأنهم ليسوا من شرط الله الذي شرطه في قوله ممن ترضون من الشهداء وهذا قول ابن عباس رضي
الله عنهما وخالفه ابن الزبير وقال يجيز شهادة من أدام بقره قوا وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه بالقرآن
والقياس لا أعرف شاهداً يكون مقبولا على صبي ولا يكون مقبولا على بالغ ويكون مقبولا في مقامه ومردوداً
بعد مقامه والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب في الإيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى وجاء بالبينه فإن أباحني فخره رضي الله عنه
كان يقول لا نرى عليه بيناً مع شهوده ومن حجه في ذلك أنه قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
اليمين على المدعي عليه واليمين على المدعي فلا تجعل على المدعي ما لم يجعل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تحول اليمين عن الموضع الذي وضعها عليه النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على
المدعي اليمين مع شهوده وإذا لم يكن له شهود لم يستحلفه وجعل اليمين على المدعي عليه فإن قال المدعي عليه أنا
أرد اليمين عليه فإنه لا يرد اليمين عليه إلا أن يثمه فيرد اليمين عليه إذا كان كذلك وهذا في الدين (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا جاء الرجل بشاهدين على رجل بحق فلا يمين عليه مع شهادته ولو جعلنا عليه اليمين مع شهادته
لم يكن لإحلافنا مع الشاهد معنى وكان خلافاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على
المدعي عليه وإذا ادعى رجل على رجل دعوى ولا بينة له أحلفنا المدعي عليه فإن حلف برئ وإن نكل قلنا
لصاحب الدعوى لستنا نعطيكَ بنكوله شيئاً إلا أن تحلف مع نكوله فإن حلفت أعطيناك وإن امتنع لم نعطك
ولهذا كتاب في كتاب الأفضية وإذا ورت الرجل ميراثاً داراً أو أرضاً أو غير ذلك فادعى رجل فيه ادعى

ولم تكن له بينة فأراد أن يستخلف الذي ذلك في يديه فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول اليمين على علمه أنه لا يعلم لهذا فيه حقا وكذلك كان ابن أبي ليلى يقول أيضا وإنما جعل أبو حنيفة رضى الله عنه على هذا اليمين على علمه لأن الميراث لزمه إن شاء وأن أبي والبيع لا يلزمه إلا بقبول وإذا كان الشيء لا يلزمه إلا بقبوله وقبول منه مثل البيع واليعة والصدقة فاليمين في ذلك البتة والميراث لو قال لأقبله كان قوله ذلك باطلا وكان الميراث له لازما فلذلك كانت اليمين على علمه في الميراث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اليمين عليه على علمه في جميع ما ذكرت لك من بيع وغير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ورث الرجل دارا أو غيرها فادعى رجل فيها دعوى سألتناه عن دعواه فإن ادعى شيئا كان في يدي الميت أحلفنا الوارث على علمه ما يعلم له فيها حقا ثم أبرأناه وإن ادعى فيها شيئا كان في يدي الوارث أحلفناه على البتة بخلفه في كل ما كان في يديه على البتة وما كان في يدي غير فوريته على العلم وإذا استخلف المدعى عليه على دعواه خلفه القاضي على ذلك ثم أتى بالبينه بعد ذلك على تلك الدعوى فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقبل منه ذلك لأنه بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وشريح أنهم كانا يقولان اليمين العاجزة حتى أن ترد من البيعة العادلة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لأقبل منه البيعة بعد اليمين وبعد فصل القضاء (قال الشافعي) وإذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى ولم يأت عليه بينة وأحلفه القاضي خلف ثم جاء المدعى بينة قبلتها وقضيت له بها ولم أمنع البيعة العادلة التي حكم المسلمون بالاعطاء بها باليمين العاجزة

(باب الوصايا)

وإذا أوصى الرجل للرجل بسكنى دارا وبخدمة عبدا وبغلة بستان أو أرض وذلك ثلثة أو أقل فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ذلك جائزا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك والوقت في ذلك وغير الوقت في قول ابن أبي ليلى سواء (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا أوصى الرجل للرجل بغلة داره أو ثمرة بستانه والثلث يحمله فذلك جائز وإذا أوصى له بخدمة عبده والثلث يحمله العبد فذلك جائز وإن لم يحمل الثلث العبد جاز له منه ما حل الثلث ورد ما لم يحمل وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلثة فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز عليهم تلك الوصية ولهم أن يردوها لأنهم أجازوا وهم لا يملكون إلا جازة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وشريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أجازت لهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن يرجعوا إلى شيء منها ولو أجازوها بعده وموت ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم وكانت أجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع فيه بعد أن مات فذلك جائز لهم لأنهم أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوها بعد موته ثم أرادوا الرجوع قبل القسم لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ما لم يملكوا فإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع لأنهم في الحالين جميعا غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا (قال) وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبماله كله لا خرف ذلك الورثة كله إلى الثلث فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من المال وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم واحد وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوصى الرجل لرجل بثلث ماله ولا خرف ماله كله ولم يجز ذلك الورثة أن يقسم الوصية على أربعة أسهم لصاحب الكل ثلاثة ولصاحب الثلث واحد قياسا على قول الفرائض ومعقول في الوصية أنه أراد هذا بثلاثة وهذا بواحد

بضم حرام ولا لونه ولا ربحه أن ينجنس بعض الماء دون بعض أي ينجنس بعضه أم ينجنس كله قال بل ينجنس كله قلت أفرأيت شيئا قط ينجنس كله فيخرج بعضه فتذهب النجاسة من الباقي منه أتقول هذا في سمن ذائب أو غيره قال ليس هذا بقياس ولكننا اتبعنا فيه الأثر عن علي وابن عباس رضى الله عنهم ما قلت أفختلف ما جاء عن رسول الله إلى قول غيره قال لا قلت فقد فعلت وخالفت مع ذلك عليا وابن عباس رضى الله عنهما أن عليا قال إذا وقعت الفأرة في بئر تزح منها سبعة أو خمسة دلاء وزعمت أنها لا تطهر إلا بعشرين أو ثلاثين وزعمت أن ابن عباس تزح زمزم من زمجي وقع فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون دلوا قال فعل البئر تغيرت بدم قلت فتحن نقول إذا تغيرت بدم لم تطهر أبدا حتى لا يوجد فيها طعم دم ولا لونه ولا ربحه وهذا لا يكون في زمزم ولا

فما هو أكثر ما منها
وأوسع حتى ينزح فليس
لأن في هذا شيء وهذا عن
علي وابن عباس غير
ثابت وقد خالفتم ما لو
كان نابتا وزعت لوان
رجلا كان جنبا فدخل
في بئر ينوي الغسل من
الجنابة نجس البئر ولم
يطهر ثم هكذا ان دخل
ثانية ثم يطهر الثالثة
فاذا كان ينجس أولا
ثم ينجس ثانية وكان
نجسا قبل دخوله أولا
ولم يطهر برها ولا ثانية
أليس قد ازداد في قولك
نجاسة فانه كان نجسا
بالجنابة ثم زاد نجاسة
بعماسة الماء النجس
فكيف يطهر بالثالثة
ولم يطهر بالثانية قبلها
ولا بالاولى قبل الثانية
قال ان من أصحابنا من
قال لا يطهر أبدا
قلت وذلك يلزمك قال
يتفاحش ويتفاحش
ويخرج من أقاويل
الناس قلت فن كاذب
خلاف السنة وما
يخرج من أقاويل
الناس وقلت له وزعت
أنك ان أدخلت يدك
في بئر تنوي بها أن
توضئها نجس البئر
كلها لانه ماء توضئ به

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وترك أخاه لأبيه وأمه وجدته فان
أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر
الصادق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين وعن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم أنهم
كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب اذا لم يكن له أب وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد يقول علي بن أبي طالب رضي الله
عنه لا أخ النصف وللجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لأبيه وأمه فالمال بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن
ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان رضي الله عنهم وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه
بفضل المال للجد وقالته مع عائشة وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رضي الله عنهم وهو مذهب أهل
الكلام في القرائن وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحدا من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد
أبعد من القياس من إثبات الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ بالجد لثلاث
خصال أنتم مجتمعون معنا عليها أنكم تتجربون به بنى الام وكذلك منزلة الاب ولا تنقصونه من السدس وكذلك
منزلة الاب وانكم تسمونه أبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت انما يجنبنا به بنى الام خبرا لا قياسا على
الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نوجب بنى الام بنت ابن ابن متسلسلة وهذه وان وافقت منزلة الاب في
هذا الموضع فلم نحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره واذا وافقة في معنى وان خالفة في غيره
وأما أن لا تنقصه من السدس فانما لم تنقصه خبرا ونحن لا تنقص الجدة من السدس أفرا يتناويناك أفناهما مقام
الأب أن وافقت في معنى وأما اسم الابوة فنحن وأنت نلزم من يتناوينا آدم اسم الابوة واذا كان ذلك ودون
أحدهم أب أقرب منه لم يرث وكذلك لو كان كافرا والموروث مسلما أو كافلا والموروث مقتولا أو كان الموروث
حر والاب مملوكا فلو كان انما ورثنا باسم الابوة فقط ورثناه ولأولئك الذين حرمتناهم كلهم ولكننا انما ورثناهم
خبرنا بالاسم قال فأى القولين أشبه بالقياس قلت ما فيه ما قياس والقول الذي اخترت أبعده من القياس
والعقل قال فأين ذلك قلت أرايت الجد والأخ اذا طلبا ميراث الميت أيديان بقراءة أنفسهما أم بقراءة
غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الأخ أنا ابن أبي الميت قال بلى
قلت بقراءة أبي الميت أيديان معالي الميت قلت فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه أبنه
أو أبوه قال بل ابنه لان له خمسة أسداس ولأبيه السدس قلت فكيف يجب الأخ بالجد والأخ اذا مات
الاب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجبا أحدهما بالأخر انبغى أن يحجب الجد بالأخ قال وكيف
يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس فيهما معا يجوز ولو كان له معنى انبغى أن يجعل للأخ أبا حيث
كان مع الجد خمسة أسداس وللجد السدس وقلت أرايت الاخوة أمثلي القرض في كتاب الله قال نعم
قلت فهل للجد في كتاب الله فرض قال لا قلت وكذلك السنة هم مثبتون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضا
الامن وجه واحد لا يثبت أهله الحديث كل التثبيت فلا أعلمك الا طرحت الأقوى من كل وجه بالضعف
* واذا أقرت الأخت وهي لأب وأم وقد ورثت معها العصبية بأخ لأب فان أبا حنيفة رضي الله عنه كان
يقول نعطيه نصف ما في يدها لانها أقرت أن المال كله بينهما نصفان فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطيه مما في يدها شيئا لانها أقرت بما في يدي العصبية (١) وهو سواء
في الورثة كلهم ما قالوا جميعا (قال الشافعي) واذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمه وعصبته فاقرت الأخت
بأخ فالقياس انه لا يأخذ شيئا وهكذا كل من أقر به وهو وارث فكان اقراره لا يثبت نسبته فالقياس أن
لا يأخذ شيئا من قبل انه انما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لانه اذا كان وارثا بالنسب كان
(١) لعل مراده وهكذا الحكم في الورثة كلهم على ما قالنا من الاعطاء مما في يديها وعنده تدبر

ولا تظهر حتى تنزع كلها
 وإذا سقطت فيها ميتة
 طهرت بعشرين دلوًا
 أو ثلاثين دلوًا فرغت أن
 البئر بدخول اليد التي
 لا نجاسة فيها تنجس
 كلها فلا تظهر أبدًا وأنها
 تطهر من الميتة بعشرين
 دلوًا أو ثلاثين هل رأيت
 أحدا قط زعم أن يد
 مسلم تنجس أكثر مما
 تنجس الميتة وزعمت
 أنه إن أدخل يده ولا
 ينوي وضوءًا طهرت يده
 للوضوء ولم تنجس البئر
 أو رأيت أن لو ألقى فيها
 جيفة لا ينوي تحميمها
 أو ينويه أو لا ينوي شيئًا
 أذلك سواء قال نعم
 النجاسة كلها سواء ونيت
 لا تصنع في الماء شيئًا
 قلت وماذا لظنه أما
 طاهر وأما نجس قال
 نعم قلت فلم زعمت أن
 نيت في الوضوء تنجس
 الماء إن أحسنكم لو
 قال هذا غيركم بلغتم به
 إلى أن تقولوا القلم عنه
 مرفوع فقال لقد سمعت
 أبا يوسف يقول قول
 الجازيين في الماء
 أحسن من قولنا وقولنا
 فيه خطأ قلت وآقام
 عليه وهو يقول هذا فيه

موروثاته وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاته لم يجز أن يكون وارثاته وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره
 من رجل بألف فجدده المقر له بالبيع لم نعطه الدار وإن كان بائعها قد كان أقرب بأنها قد صارت ملكا له وذلك
 أنه لم يقر أنها كانت ملكا له إلا وهو مملوك عليه بها شيء فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الاقرار له
 وذلك مثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في ثمنه وقد تصاد قاعلي أنه قد خرج من ملك المالك إلى ملك
 المشتري فلما لم يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت للمقر له بالنسب حق وقد
 أخطأ أنه لم يقر له به من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الميراث الذي إذا ثبت له ثبت أن يكون موروثاته
 وإذا لم يثبت له أن يكون موروثا بالنسب لم يثبت له أن يكون وارثاته وإذا مات الرجل وترك امرأة وولدها
 ولم يقر بجبل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فإن أباحني فرحه الله تعالى
 كان يقول لأقبل هذا ولا أثبت نسبه ولا ورثته بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأورثته
 بشهادتهم وحدها وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك ولدا ووزوجة فولدت
 فأكرأه ولدها فجاءت بأربع نسوة يشهدن بأنها ولادته كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا أقبل فيه أقل من
 أربع نسوة قياسا على القرآن لأن الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهدا وامرأتين فأقام امرأتين حيث
 أجازهما مقام رجل فلما أجزأ النساء فيما يغيب عنه الرجال لم يجز أن يجيز منهن إلا بأربع قياسا على ما وصفت
 وجعله هذا القول قول عطاء بن أبي رباح * وإذا كان للرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة
 فأقر في صحته أن أحدهما ابنه ثم مات ولم يبين ذلك فإن أباحني فرحه الله تعالى كان يقول لا يثبت نسب
 واحد منهما ولو يعتق من كل منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
 يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل أمتان لزوج واحدة منهما فولدتا ولدين فأقر السيد بأن أحدهما
 ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب فأنازرهما القافة فإن ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمة
 أم ولد تعتق بموته وأرققنا الآخر وإن لم تكن قافة أو كانت فأسكل عليهم لم نجعل ابنه واحدا منهما وأقرعنا
 بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه وأمه بأنها أم ولد وأرققنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق
 * وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه له البيعة أنها دار جدتهما والذي هي في يديه مترك ذلك فإن
 أباحني فرضي الله عنه كان يقول لا أقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الحدرت كهما ميراثا لبيته ولا يبي صاحب
 لا يعلمون له وارثا غيرهما ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منهما ميراثا لهذا لا يعلمون له وارثا غيره وكان ابن أبي ليلى
 يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم البيعة على الموارث
 كما وصفت لك في قول أبي حنيفة ولا يقولان لا تعلم في قول ابن أبي ليلى لكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول
 ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه ولا يقتسمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي
 الرجل فأقام ابن عمه البيعة أنها دار جدتهما أبي أبيهما ولم نقل البيعة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار ينكر
 قضيت بهادار الجدتهما ولم أقسمهما بينهما حتى تثبت البيعة على من ورث جدتهما ومن ورث أباهما لاني لأدري
 لعل معهما ورثة أو أصحاب دين أو وصايا وأقبل البيعة إذا قالوا مات جدتهما وترك كهما ميراثا لا وارث له غيرهما
 ولا يكونون بهذا شهودا على ما لا يعلمون لانهم في هذا كله أعيا يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب
 وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على العدل ولا أقبلهم إذا قالوا لا تعلم وارثا غير فلان وفلان إلا أن يكونوا من
 أهل الخبرة بالشهود عليه الذي يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان له وذلك أن يكونوا ذوي
 قرابة أو موته أو خطبه أو خبرة بجوار أو غيره فإذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لان معنى البت معنى العلم ومعنى
 العلم معنى البت * وإذا توفي الرجل وترك امرأة وترك في بيته متاعا فإن أباحني فرضي الله عنه كان

يحدث عن حماد عن ابراهيم أنه قال ما كان الرجل من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف ثم قال بعد ذلك لا يكون للمرأة الا ما يجزيه مثلها في ذلك كله لانه يكون رجل باخر عنده متاع النساء من تجارته أو سابع أو تكون رهونا عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فتاع البيت كله متاع الرجل الا الدرع والخمار وشبهه الا أن تقوم لاحدهما بينة على دعواه ولو طلقها في دارها كان أمرهما على ما وصفت في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للمرأة والرجل أو بعد ما عوتان واختلفت في ذلك ورثتهما بعدهم وتما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فن أقام البيئته على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بيئته فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالغفلة عنه على الاجماع أن هذا المتاع في أيديهما معا فهو بينهما نصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل فكيف يكون الرجل النضوح والخلو والدرع والخمر ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قد علمك الرجل متاع النساء والنساء متاع الرجال أرايت لو أقام الرجل البيئته على متاع النساء والمرأة البيئته على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البيئته فاذا قال بلى قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشيء في أيدي المتنازعين تثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما تثبت له البيئته فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهى في أيديهما فان استعملت عليهما الظنون وتركت الظاهر قيل لك فإنا نقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعيا معا فان زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فإنا نقول في رجل غير وسر ورجل موسر تداعيا بقوتنا وأولوا فان زعمت أنك تجعله للوسر وهو بأيديهما معا خالفنا مذهب العامة وان زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة (قال) واذا أسلم الرجل على يدى الرجل ووالاه وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ميراثه بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن ابن مسعود رضى الله عنه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه شيئا مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا لذي نعمة الليث بن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سئل عن الرجل يسلم على يدى الرجل فيموت ويترك ما لا فهو له وان أبي فليت المال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن ابراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الارض والى ابن عم له فمات وترك ما لا فهو لأولاه ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل على يدى رجل ووالاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعماله الولاء أعني وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون الا لمن أعنت والآخرة لا يتحول الولاء عن أعنت وهذا مكتوب في كتاب الولاء

(باب في الأوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو أن رجلا أوصى الى رجل فمات الموصى اليه فأوصى الى آخر فان أباحنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعا وبهذا يأخذ وكذلك بلغنا عن ابراهيم وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى اليه ولا يكون وصيا لا أول الا أن يكون الآخر أوصى اليه بوصية الاول فيكون وصيهما جميعا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد لا يكون وصيا لا أول الا أن يقول الثاني قد أوصيت اليك في كل شيء أو يذكر وصية الآخر (قال الشافعي) رحمه الله

واذا أوصى الرجل الرجل ثم حضرت الرضى الوفاة فأوصى بجاه وولده ووصية الذي أوصى إليه إلى رجل آخر
فلا يكون إلا بوصية الأوسط وصي الأول ويكون وصي الأوسط وصي الأول وصي الأول وصي الأول
بأمانة الأوسط ولم يرض أمانة الذي بعده والرصى أضعف حالاً في أكثر أمره من الوكيل ولأن رجلاً وكل
رجل بشئ لم يكن لو كبل أن يترك غير الذي وكله به ليس تجب الحق ولو كان الميت الأول أوصى إلى
الرصى أن لا أن ترضى بما أوصيت به إلا إلى من رأيت فأوصى إلى رجل بركة نفسه لم يكن وصي الأول ولا
يكون وصي الأول حتى يقول قد أوصيت إليك بركة فلان فيكون حينئذ وصي الله ولأن وصي الأيتام
تجربتهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك
عن إبراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز عليهم والرصى ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على
الشافعي أن كذا في أمر الله فان أذاها الوصى عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ليس على يقيم
زكاة حتى يبلغ ألا ترى أنه لا صلاح عليه ولا فريضة عليه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رضى الله عنه
وإذا كان الرجل وصي بركة ميت بلى أموالهم كان أحب إلى أن يتجرلهم بها لم تكن التجارة بها عندي تعدياً
وإذا لم تكن تعدياً لم يكن ضامناً تلفت وقد تجر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمال يقيم كان يليه وكانت
عائشة رضى الله تعالى عنها تبضع بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام وتلبسهم وتؤدي منها الزكاة
وعلى ولي اليتيم أن يؤدي الزكاة عنه في جميع ماله كما يؤديها عن نفسه لافرق بينه وبين الكبير البالغ فيما
يجب عليهم كما على ولي اليتيم أن يعطى من مال اليتيم ما لزمه من جناية لو جناحاً أو نفقة له من صلاحه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الحميد بن عبد العزيز عن معمر بن راشد عن أيوب بن أبي تميمة عن
شعبة بن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لرجل ان عندنا مال اليتيم قد أسرع في الزكاة وذكر
أنه دفعه إلى رجل يتجر فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إما قال مضاربة وإما قال بضاعة وقال بعض
الناس لا زكاة في مال اليتيم الناض وفي زرع الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدي عنه وجنايته التي تلزم من ماله
واحتمج بأنه لا صلاح عليه وأنه لو كان سقوط الصلاة عنه يسقط عنه الزكاة كان قد فارق قوله اذ زعم أن عليه
زكاة الفطر وزكاة الزرع وقد كتب هذا في كتاب الزكاة (قال) ولو أن وصي ميت ورثته كبار وصغار
ولادين على الميت ولم يوص بشئ باع عقاراً من عقار الميت فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك
بيعه جائز على الصغار والكبار وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار والكبار إذا كان ذلك مما لا بد منه
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبيعه على الصغار جائز في كل شيء كان منه بدأ ولم يكن ولا يجوز على الكبار في
شئ من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشئ يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ولأن رجلاً مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشد وصغاراً ولم يوص بوصية ولم يكن
عليه دين فباع الوصى عقاراً وترك الميت كان بيعه على الكبار باطلاً ونظر في بيعه على الصغار فإن كان باع
عليهم فيما لا صلاح لمعاشهم إلا به أو باع عليهم نظر الله بيع غبطة كان بيعاً جائزاً ولم يبيع في واحد من
الوجهين ولا أمر لزمهم كان بيعه مردوداً وإذا أمرناه إذا كان في يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذي
هو خير لهم من الناض لم يجز له أن يبيع العقار إلا ببعض ما وصفت من العذر

(باب في الشركة والعق و غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة ولا أحدهما ألف درهم ولا آخر أكثر
من ذلك فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليست هذه مفاوضة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
هذه مفاوضة جائز والمال بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشركة المفاوضة باطلة ولا أعرف

قولكم في الماء قنت
أفترجع إلى الحسن
فأعلمته رجع إليه ولا
غيره ثم ترأس منهم
بل علمت من ازداد من
قولنا في الماء بعد
نقلنا إذا وقعت فأردفني
بئرهم فله رأبدا الإبان
بمنه رخصتها برفيض
ماؤها فيها وينقل
طينها وينزع باؤها
وتغسل مرات وهكذا
ينبغي لمن قال قوله
هذا في شئ من خلاف
السنة وقول أهل العلم
ما لا يجتهد به عالم وقد
خالقنا بعض أهل ناحيتنا
فذهب إلى بعض قولهم
في الماء والنجاسة عليه النجاسة
عليهم وخالفنا بعض
الناس فقال لا يغسل
الاناء من الكلب سبعا
ويكفي فيه دون سبع
فالجدة عليه بثبوت الخبر
عن رسول الله ووافقنا
بعض أهل ناحيتنا في
غسل الاناء إذا ولغ
الكلب فيه وأن يهرق
الماء ثم عاد فقال ان
ولغ الكلب بالبادية في
اللين شرب اللين وأكل
وغسل الاناء لأن
الكلاب لم تزل بالبادية
فشغلنا العجب من هذا

شيأ من الدنيا يكون باطلا ان لم تكن شركة المفاوضة باطلة الا أن يكونا شرعيين بعد ان المفاوضة خلط المال بالمال والعمل فيه واقتسام الربح فهذا لا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشركين لها شر كة عنان فاذا اشتركا مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة ومارزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه معان تجارية أو اجارة أو كتر أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وان زعما بان المفاوضة عندهما بان يكونا شرعيين في كل ما أقادا بوجه من الوجود بسبب المال وغيره فالشركة فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشترك الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كترًا فيكون بينهما أرأيت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا على أن يجوز فان قال لا يجوز لانه عطية مالم يكن للعطى ولا للعطى ومالم يعلمه واحد منهما أفخيزه على مائتي درهم اشتركا بها فان عدوه بيعا فيبيع مالم يكن لا يجوز أرأيت رجلا وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأقدم الما من عمل أو هبة أي يكون الآخر فيها شريكا لقد أنكر وأقل من هذا (قال) ولو أن عبد ابن رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر كان الخيار لا خرف في قول أبي حنيفة رضي الله عنه فان شاء أعتق العبد كما أعتق صاحبه وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته فيكون الولاء بينهما وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته ويرجع الشريك بما ضمن من ذلك على العبد ويكون الولاء للشريك كله وهو عبد ما بقي عليه من السعاية شيء وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو حر كله يوم أعتقه الأول والأول ضامن لنصف القيمة ولا يرجع بها على العبد وله الولاء ولا يخير صاحبه في أن يعتق العبد أو يستسعيه ولو كان الذي أعتق العبد معسرا كان الخيار في قول أبي حنيفة للشريك الآخر ان شاء ضمن العبد نصف قيمته يسعي فيها والاولا بينهما وان شاء أعتقه كما أعتق صاحبه والاولا بينهما وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان معسرا سعى العبد للشريك الذي لم يعتق في نصف قيمته ويرجع بذلك العبد على الذي أعتقه والولاء كله للذي أعتقه وليس للآخر ان يعتق منه شيأ وكان يقول اذا أعتق شتصافي مملوك فقد أعتقه كله ولا يتبع بعض العبد فيكون بعضه رقيقا وبعضه حرا وبه يأخذ أرأيت ما أعتق منه أي يكون رقيقا فان كان ما أعتق منه يكون رقيقا فقد عتق فكيف يجتمع في معتق واحد عتق ورق ألا ترى أنه لا يجتمع في امرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق وبعضها امرأه للزوج على حالها وكذلك الرقيق وبهذا يأخذ الاخيلة لا يرجع العبد بما سعى فيه على الذي أعتقه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق بعضه وبعضه رقيق وهذا كله بمنزلة العبد مادام منه شيء رقيق أو يسعي في قيمته أرأيت لو أن الشريك قال نصيب شريكي منه حر وأما نصيبي فلا هل كان يعتق منه ما لا يملك واذا أعتق منه ما يملك فكيف يعتق منه ما لا يملك وهل يقع عتق فيما لا يملك الرجل (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان العبد بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه منه فان كان موسرا بان يؤدى نصف قيمته فالعبد حر كله والولاء للمعتق الأول ولا خيار لسيد العبد الآخر وان كان معسرا فالنصف الأول حر والنصف الثاني لما لكه ولا سعاية عليه وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه انا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حجبهم كان مما احتجوا به في هذا الكتاب أن قال قائلهم كيف تكون نفس واحدة بعضها حر وبعضها مملوك لا يكون كما لا تكون المرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق فان زعم أن العبد يكون فيه الرق والحرية قياسا على المرأة قيل له يجوز للرجل أن يسكن بعض امرأة فان قال لا لا تكون الامسكوحة كلها أو غير من كوحته قيل له أفيجوز أن يشتري بعض عبد فان قال نعم قيل له فأي العبد من المرأة وقيل له أيجوز له أن يكتتب المرأة على الطلاق ويكون ممنوعا حتى تؤدي الكتابة أو تعجز فان قال لا قيل أفيجوز هذا في العبد فان قال نعم قيل فلم يجتمع بينهما فان قال لا يجتمعان قيل وكذلك لا يجتمعان حيث جعت بينهما ويقال له أيضا أن تكون المرأة لاثنين كما يكون العبد مملوكا لاثنين ويكون لزوج المرأة أن يهب الرجل فتكون زوجة له

القول عما وصفنا من قول غيره أرأيت اذ زعم أن الكلب يلعغ في اللبن فينجس الاناء بمساسة اللبن الذي ماسه لسان الكلب حتى يغسل فكيف لا ينجس اللبن واذا نجس اللبن فكيف يؤكل أو يشرب فان قال لا ينجس اللبن فكيف ينجس الاناء بمساسة اللبن واللبن غدير ينجس أو رأيت قوله ما زالت الكلاب بالبادية فن أخبرها أنها اذا كانت بالبادية لا ينجس واذا كانت بالقرية ينجس أترى أن البادية تطهرها أرأيت اذا كان الفأر والوزغان بالقرية أكثر من الكلاب بالبادية وأقدم منها أو في مثل قدمها أو أخرى أن لا يمتنع منها أفرأيت اذا وقعت فارة أو وزغ أو بعض دواب البيوت في سمن أولبن أو ماء قليل أينجسه قال فان قال لا ينجسه في القرية لانه لا يمتنع أن يموت في بعض أنيتهم وينجسه في البادية فقد سوى بين قوله وزاد في الخطأ وان قال ينجسه قيل

كما يكون العبد اذا وهبه صار عبد الممن وهبه له فان قال لا قيل فبال المرأة تقاس على المملوك ويقال له
 أرايت العبد اذا عتق مرة أيا يكون لسيده أن يسترقه كما يكون له اذا طلق المرأة مرة أن يكون له رجعتها فان
 قال لا قيل فانه لم يشأ أبعد مما قاله به منه (قال) ولو أن عبدان رجلين كاتبه أحدهما بغير إذن
 صاحبه ولا رضاه فأنكر ذلك صاحبه قبل أن يؤدي المكاتب شيئا فان أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان
 يقول المكاتب باطلا ولصاحبه أن يردها لانها منفعة تصل اليه وليس ذلك له دون صاحبه وبه يأخذ وكان ابن
 أبي ليلى يقول المكاتب جائزة وليس للشريك أن يردها ولو أن الشريك أعتق العبد كان العتق باطلا في قول
 ابن أبي ليلى حتى ينظر ما يصنع في المكاتب فان أذاها الى صاحبه أعتق وكان الذي كاتب ضامنا لنصف القيمة
 والولاء كله له وكان أبو خنيفة رحمه الله تعالى يقول عتق ذلك جائز ويخبر المكاتب فان شاء ألغى الكتابة وعجز
 عنها وان شاء سعى فيها وان عجز عنها كان الشريك الذي كاتب بالخيار ان شاء ضمن الذي أعتق ان كان موسرا وان
 شاء استسعى العبد في نصف قيمته وان شاء أعتق العبد فان ضمن الذي أعتق كان له أن يرجع على العبد ما
 ضمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبدان رجلين فكاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه
 فالكتابة مفسوخة وما أخذ منه بينهما نصفان ما لم يؤد جميع الكتابة فان أدى جميع الكتابة عتق نصف
 المكاتب وكان ممن ابتدأ العتق في عبد بينه وبين رجل ان كان موسرا عتق عليه كله وان كان معسرا عتق
 منه ما عتق ولوردت الكتابة قبل الاداء كان مملوكا بينهما ولو أعتقه مالك النصف الذي لم يكاتبه قبل الاداء
 كان نصفه منه حرا فان كان موسرا ضمن نصفه الباقي لان الكتابة كانت فيه باطلة ولا أخيرا العبد لان عقد
 الكتابة كان فاسدا وان كان معسرا عتق منه ما عتق وكانت الكتابة بينهما باطلة الا أن يشاء مالك العبدان
 يحددها (قال) ولو أن مملوكين اثنين دبره أحدهما فان أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول ليس للآخر
 أن يبيعه لما دخل فيه من العتق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يبيع حصته واذا ورث أحد
 المتفاوضين ميراثا فان أباح خيفة رحمه الله كان يقول هو له خاصة وبه يأخذ قال وتنقض المفاوضة اذا
 قبض ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول هو بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبدان
 رجلين فدبره أحدهما فلا خير بيع نصيبه لان التدبير عندى وصية وكذلك الذي دبره أن يبيعه وهذا مكتوب
 في كتاب المدبر ومن زعم أنه ليس للمدبر أن يبيع المدبر لزمه أن يزعم أن على السيد المدبر نصف القيمة
 لشريكه ان كان موسرا ويكون مدبرا كله كما يلزمه هذا في العتق اذا جعل هذا عتقا يكون له بكل حال
 فان قال فالعتق الذي ألزمته فيه نصف القيمة عتق واقع مكانه قيل فأنتم تزعم في الجارية بين الرجلين يطوؤها
 أحدهما فتلد أنهما أم ولد وعليه نصف القيمة وهذا عتق ليس واقع مكانه انما هو واقع بعد مدة عتق المدبر
 يقع بعد مدة * وان كان العبدان اثنين فدبره أحدهما ثم أعتقه الآخر البتة فان أباح خيفة رضى الله تعالى
 كان يقول الذي دبره بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته مدبرا وان شاء ضمن الميعتق
 نصف قيمته مدبرا ان كان موسرا ويرجع به الميعتق على العبد والولاء بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يقول
 التدبير باطل والعتق جائز والميعتق ضامن لنصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعى فيه العبد
 ثم يرجع على الميعتق والولاء كله للميعتق وقال أبو يوسف اذا دبره أحدهما فهو مدبر كله وهو ضامن نصف قيمته
 وعتق الآخر باطل لا يجوز فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبدان اثنين فدبر أحدهما
 نصيبه وأعتق الآخر بئنا فان كان موسرا فالعبد حر كله وعليه نصف قيمته وله ولأولاه وان كان معسرا فنصيبه
 منه حر ونصيب شريكه مدبر ومن زعم أنه لا يبيع المدبر فيلزمه أن يبطل العتق الآخر ويجعله مدبرا كله
 اذا كان المدبر الأول موسرا لا تدبير الأول عتق والعتق الأول أولى من الآخر قال وهكذا قال أهل القياس
 الذين لم يبيعوا المدبر

فكيف لم يقل هذا في
 الكلب في البادية وأهل
 البادية يضبطون أو عيتمهم
 من الكلاب ضبطا
 لا يقدر عليه أهل
 القرية من الفارة
 وغيرها لانهم يروكون
 على ألبانهم القرب
 ويقل حبسه عندهم
 لانه لا يسبق لهم ولا
 يقونه لانه مما لا يدخر
 ويكفون عليه الأنية
 ويرجون الكلاب عن
 مواضعه ويضربونها
 فتزجر ولا يستطيع شئ
 من هذا في الفارة ولا
 دواب البيوت بحال
 وأهل البيوت يدخرون
 إدامهم وأطعمتهم
 للسنة وأكثر فكيف
 قال هذا في أهل البادية
 دون أهل القرية وكيف
 جازلن قال ما أحكى أن
 يعيب أحدا بخلافه
 الحديث عن النبي عيا
 يجاوز فيه القدر والذي
 عابه لم يعد أن رد الاخبار
 ولم يدع من قبولها
 ما يكثر شبه على قائله
 أو آخر استتر من رد
 الاخبار ووجهها وجوها
 تحتملها أو تشبه بها
 فعينا مذهبهم وعابه
 ثم شركهم في بعض

(باب في المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل المكاتب على نفسه فإن أباح خيفه رحمه الله كان يقول ماله لمولاه إذا لم يشترط المكاتب ذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب له المال وإن لم يشترط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده وبه العبد مال فالملك للسيد لأنه لا مال للعبد إلا أن يشترط المكاتب على السيد ماله فيكون له بالشرط وهذا معنى السنة نصا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ولا يبعد والمكاتب أن يكون مشتر بالثمن فرب المكاتب بائع وقد جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم المال أو يكون غير خارج من ملك مولاه فيكون معه كالمعتق فذلك أحرى أن لا يملك على مولاه مالا كان لمولاه قبل الكتابة والمشتري الذي أعطى ماله في العبد أولى أن يكون ماله كالملك للعبد بشرائه العبد لأنه لو مات مكانه مات من ماله من المكاتب الذي لو مات لم يلزمه شيء وإذا قال المكاتب قد عجزت وكسر مكاتبته ورده مولاه في الرق فإن أباح خيفه رحمه الله كان يقول ذلك جائز وبهذا يأخذ وقد بلغنا عن عبد الله بن عمر أنه رد مكاتبه حين عجز وكسر مكاتبته عند غير قاض وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك إلا عند قاض وكذلك لو أتى القاضي فقال قد عجزت فإن أباح خيفه رضي الله عنه كان يرده وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أرد حتى يجمع عليه نجمان قد حلا عليه في يوم خاصم إليه ثم قال أبو يوسف بعد لا أرد حتى أفقر فإن كان نجمه قريبا وكان يرجي لم يعمل عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال المكاتب قد عجزت عند محل نجم من نجومه فهو كإقال وهو كمن لم يكاتب ببيع سيدة ويصنع به ما شاء كان ذلك عند قاض أو لم يكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقفى وابن علية عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه رد مكاتبه بعجز في الرق قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة أنه شهد بشري حاردمكاتب بعجز في الرق وإذا تزوج المكاتب أو وهب هبة أو أعتق عبدا أو كفل بكفالة أو كفل عنه رجل لمولاه بالذي عليه فإن أباح خيفه رحمه الله تعالى كان يقول هذا كله باطل لا يجوز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نكاحه وكفاله باطل ومات كفل به رجل عنه لمولاه فهو جائز وأما عتقه وهبته فهو موقوف فإن عتق أمضى ذلك وإن رجع مملوكا فذلك كله مردود وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كيف يجوز عتقه وهبته وكيف يجوز الكفالة عنه لمولاه رأيت رجلا كفل لرجل عن عبده كفالة أليست باطلا فكذلك مكاتبه وبهذا يأخذ وبلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال لا يجوز أن يكفل الرجل للرجل عبدا لأنه عبده وإنما كفل له بماله وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان له مال حاضر فقال أؤديه اليوم أو غدا فإنه كان يقول يؤجله ثلاثة أيام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المكاتب أو وهب أو أعتق أو كفل عن أحد بكفالة فذلك كله باطل لأن في هذا اتلاف للماله وهو غير مسلط على المال أما التزوج فأبطلناه بالعبودية التي فيه أنه لا يكون للعبد أن ينكح إلا بذن سيده ولو كفل رجل لرب المكاتب بالكتابة كانت الكفالة باطلة من قبل أنه إنما كفل له بماله عن ماله

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبده إن بعثت فأنت حر ثم باعه فإن أباح خيفه رحمه الله كان يقول لا يعتق لأن العتق إنما وقع عليه بعد البيع وبعد ما خرج من ملكه وصار لغيره وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع العتق من مال البائع ويرد الثمن على المشتري لأنه حلف يوم حلف وهو في ملكه وكذلك لو قال البائع إن كنت فلانا فأنت حرة ساعة ثم كلف فلانا فإن أباح خيفه رحمه الله تعالى كان يقول لا يعتق ألا ترى أنه قد خرج من ملك البائع الخالف رأيت لو أعتقه المشتري أيرجع إلى الخالف وقد صار مولى للمشتري

أمورهم فرد هذا من
الأخبار بلا وجه تدلله
وزاد أن ادعى الأخبار
وشوينا فيها (١) وفي رد
من ترك أسوأ السر
والعلاينة مالا يشكل
على من سمعه

(باب الساعات التي
تكره فيها الصلاة)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن محمد
ابن يحيى بن حبان عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله نهى عن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وعن
الصلاة بعد الصبح حتى
تطلع الشمس أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا تعزى
أحدكم فيصلي عند
طلوع الشمس ولا عند
غروبها أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك
عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن
الصنابحي أن رسول الله
قال إن الشمس تطلع
(١) كذا في النسخ وتأمل

ومعها قرن الشيطان
فاذا ارتفعت فارقتها
فاذا استوت قارنها فاذا
زالت فارقتها فاذا دنت
للعروب قارنها فاذا
غربت فارقتها ونهى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة
في تلك الساعات وروى
عن اسحق بن عبد الله
عن سعيد بن أبي سعيد
عن أبي هريرة أن رسول
الله نهى عن الصلاة
نصف النهار حتى تزول
الشمس الا يوم الجمعة
* أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن ابن المسيب
أن رسول الله نام عن
الصبح فصلاها بعد أن
طلعت الشمس ثم قال
من نسي صلاة فليصلها
إذا ذكرها فان الله عز
وجل يقول أقم الصلاة
لذكرى * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن نافع بن جبير
عن رجل من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
قال كان رسول الله في سفر
فعرس فقال ألا رجل
صالح يكلؤنا الليلة لا نترد
عن الصلاة فقال بلال

أرأيت لو أن المشتري ادّعى أنه ابنه فأثبت القاضى نسبه وهو رجل من العرب وجعله ابنه ثم كرم
البياع ذلك الرجل الذي حلف عليه أن لا يكلمه أبطل دعوى هذا ونسبه ورجع الولاء الى الأول وكان
ابن أبي ليلى يقول في هذا يرجع الولاء الى الأول ويرد الثمن ويبطال النسب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا قال الرجل لعبد ان يعتك فأنت حرفاءه بيعا ليس يبيع خيار بشرط فهو حر حين عقد البيع وإنما
زعمت أنه يعتق من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي)
وتفرقهما انفرتي ماعن مقامهما الذي تبايعا فيه فلما كان لما لك العبد الخالف بعتقه اجازة البيع ورده
كان لم ينقطع ملكه عنه الانقطاع كله ولو ابتدأ العتق في هذه الحال لعبد الذي باعه عتق فعتق بالحنث
ولو كان باعه بيع خيار كان هكذا عندى لأنى أزعم أن الخيار انما هو بعد البيع ومن زعم أن الخيار يجوز
مع عقد البيع لم يعتق لان الصفة أخرجت من ملك الخالف خروجا لا خيار له فيه فوقع العتق عليه وهو خارج
من ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو قال رجل لعلامة أنت حر لو كلفت فلانا ودخلت الدار
فباعه وفارق المشتري ثم كلف فلانا ودخل الدار لم يعتق لان الحنث وقع وهو خارج من ملكه * وإذا قال
الرجل لامرأته أنت طالق ان كلفت فلانا ثم طلقها واحدة بائة أو واحدة بمالك الرجعة وانقضت عدتها ثم كلف
فلانا فان أباحني فله الله تعالى كان يقول لا يقع عليه الطلاق الذي حلف به لانها قد خرجت من ملكه
ألا ترى أنها لو تزوجت بغيره ثم كلف الأول فلانا وهي عند هذا الرجل لم يقع عليها الطلاق وهي تحت غيره
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق لانه حلف بذلك وهي في ملكه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق ان كلفت فلانا ثم طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كلف فلانا لم يقع عليها الطلاق لان الطلاق
وقع وهي خارجة من ملكه وهكذا لو طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كلف فلانا لم يقع عليه الطلاق لان الطلاق
لا يقع الا على زوجة وهي ليست بزوجة ولو تكهنا نكاحا جديدا لم يحنث بهذا الطلاق وان كلفه كلاما
جديدا إلا أن الحنث لا يقع الا مرة وقد وقع وهي خارجة من ملكه * (قال) وإذا قال الرجل كل امرأه
أترؤجها أبدا فهي طالق ثلاثا وكل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله تعالى فاشترى مملوكا وتزوج امرأه فان
أباحني فله الله تعالى كان يقول يقع العتق على المملوك والطلاق على المرأة ألا ترى أنه طلق بعد ما ملك
وأعتق بعد ما ملك وقد بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول لا طلاق الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد ملك
فهذا انما وقع بعد الملك كله ألا ترى أنه لو قال اذا تزوجتها أو ملكتها فهي طالق صارت طالق وهذا يأخذ
ألا ترى أن رجلا لو قال لأمتي كل ولد تلده فهو حر ثم ولدت بعد عشرين سنين كان حرا فهذا عتق ما لم يملك
ألا ترى أن رجلا لو كانت عنده امرأة فقال لها ان تزوجت فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة بائة ثم تزوجها
في العدة أو بعدها أن ذلك واقع عليها لانه حلف وهو عليها ووقع الطلاق وهو عليها أرأيت لو قال لعبد
ان اشتريتك فأنت حرفاءه ثم اشتراه أما كان يعتق وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق الا
أن يوقت وقتا فان وقتا في سنين معلومة أو قال ما عاش فلان أو فلانة أو وقت مصر من الأمصار أو مدينة
أو قبيلة لا يتزوج ولا يشتري منها مملوكا فان ابن أبي ليلى يوقع على هذا الطلاق وأما قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى فانه يوقع في الوقت وغير الوقت وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا وقت
وقتا أو قبيلة أو ما عاشت فلانة وقع * وإذا قال الرجل ان وطئت فلانة فهي حرة فاشترها فوطئها فان أباح
حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا يعتق من قبل أنه حلف وهو لا يملكها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله
تعالى يقول تعتق فان قال ان اشتريتك فوطئتك فأنت حرة فاشترها فوطئها فهي حرة في قولها ما جيعا
« قال الربيع » الشافعي رحمه الله تعالى ها هنا جواب

(باب في العارية وأكل الغلة)

أنا يا رسول الله قال قال
فاستند بلال إلى راحلته
واستقبل الفجر قال فلم
يفزعوا إلا بحر الشمس
في وجوههم فقال
رسول الله يا بلال فقال
بلال يا رسول الله أخذ
بنفسي الذي أخذ
بنفسي قال فتوضأ
رسول الله ثم صلى ركعتي
الفجر ثم اقتادوا
رواحلهم شيئاً ثم صلى
الفجر قال الشافعي
وهذا يروى عن النبي
متصلاً من حديث
أنس وعمران بن حصين
عن النبي ويزيد أحدهما
عن النبي من نسي
الصلاة أو نام عنها
فليصلها إذا ذكرها ويزيد
الآخر أي حين ما كانت
حدثاً الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن أبي
الزبير المكي عن عبد الله
ابن باباه عن جبير بن
مطعم أن رسول الله قال
يا بني عبد مناف من ولي
منكم من أمر الناس
شيئاً فلا يمنع أحدنا
طاف بهم البيت
وصلى أية ساعة شاء من
ليل أو نهار . أخبرنا
مسلم وعبد المجيد عن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً بقي فيها ولم يوقت وقتاً ثم بدله أن يخرج به بعد ما بقي فإن أباح حنفية رحمه الله تعالى كان يقول يخرج به ويقال للذي بني انقض بئاءك وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقيمة البنيان والبناء للعير وكذلك بلغنا عن شريح فإن وقت له وقتاً فأخرج به قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يبني فيها بناءً فبناه لم يكن لصاحب البقعة أن يخرج به من بنيه حتى يعطيه قيمته قائماً يوم يخرج به ولو وقت له وقتاً وقال أعرتكها عشر سنين وأذنت لك في البناء مطلقاً كان هكذا ولكنه لو قال فإن انقضت العشر السنين كان عليه أن تنقض بئاءك كان ذلك عليه لأنه لم يغير إنما هو غتر نفسه (قال) وإذا أقام الرجل البيعة على أرض ونخل أنما له وقد أصاب الذي هي في يديه من غلة النخل والأرض فإن أباح حنفية رحمه الله تعالى كان يقول الذي كانت في يديه ضامن لما أخذ من الثمرة به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النخل والأرض في يدي الرجل فأقام رجل عليها البيعة أنما له منذ عشر سنين وقد أصاب الذي هي في يديه ثم هارم منذ عشر سنين أخرجه من يديه وضمت ثم هارم أصاب منها من شيء فدفعه إلى صاحب البيعة فإن كانت الأرض تزرع فزرعها فالزرع للزارع وعليه كراء مثل الأرض وإن كان لم يزرعها فعليه كراء مثل الأرض (قال) وإذا زرع الرجل الأرض فإن أباح حنفية رحمه الله تعالى كان يقول الزرع للذي كانت في يديه وهو ضامن لما نقص الأرض في قول أبي حنيفة ويتصدق بالفضل وكان ابن أبي ليلى يقول لا يتصدق بشيء وليس عليه ضمان (قال) وإذا أخذ الرجل أرض رجل أجارة سنة وعملها وأقام فيهما سنتين فإن أباح حنفية رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن لما نقص الأرض في السنة الثانية ويتصدق بالفضل ويعطى أجر السنة الأولى وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أجر مثلها في السنة الثانية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكارى الرجل الأرض ليزرعها سنة فزرعها سنتين فعليه كراءها الذي تشارط عليه في السنة الأولى وكراء مثلها في السنة الثانية ولو حدثت عليها في السنة الثانية حدث بنقصها كان ضامناً وهكذا الدور والعبيد والدواب وكل شيء استؤجر به (قال) وإذا وجد الرجل كنزاً قديماً في أرض رجل أو داره فإن أباح حنفية رضي الله عنه كان يقول هو لرب الدار وعليه الخمس وليس للذي وجده منه شيء وكان ابن أبي ليلى يقول هو للذي وجده وعليه الخمس ولا شيء لصاحب الدار والأرض فيه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد الرجل كنزاً جاهلياً في دار رجل فالكنز لرب الدار وفيه الخمس وإنما يكون الكنز لمن وجده إذا وجدته في موضع لا يملكه أحد وإذا كان الكنز إسلامياً ولم يوجد في ملك أحد فهو لقطعة يعرفه سنة ثم هو له

(باب في الأجير والاجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الأجير والمستأجر في الاجارة فإن أباح حنفية رضي الله عنه كان يقول القول قول المستأجر مع عيمه إذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الأجير فيما بينه وبين أجر مثله إلا أن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه إياه وإن لم يكن عمل العمل تحالفاً وتراد في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد إذا كان شيء متقارب قبلت قول المستأجر وأحلفته وإذا تناقروا لم أقبل وأجعل للعامل أجر مثله إذا اختلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل أجيراً فتصادق على الاجارة واختلفا كم هي فإن كان لم يعمل تحالفاً وتراد الاجارة وإن كان عمل تحالفاً وتراد أجر مثله كان أكثر مما ادعى وأقل مما أقر به المستأجر إذا أبطلت العقدة وزعمت أنها مفسوخة

لم يجز أن أستدل بالمفسوخ على شيء ولو استدلت به كنت لم أعمل المفسوخ ولا الصحيح على شيء * (قال)
 وإذا استأجر الرجل بيتا شهرًا يسكنه فسكنه شهرين أو استأجر دابة إلى مكان فجاوز ذلك المكان فإن أباحنيقة
 رحمه الله تعالى كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له فيما لم يسم لأنه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع
 عليه الضمان والأجرة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالف إن سلم وإن لم يسلم
 ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف إذا ضمنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكارر الرجل
 الدابة إلى موضع فخارزه إلى غيره فعليه كراء الموضع الذي تكارراه إليه الكراء الذي تكارراه به وعليه من حين
 تعدى إلى أن ردّها كراء مثلها من ذلك الموضع وإذا عطيته لزمه الكراء إلى الموضع الذي عطيته فيه وقيمتها
 وهذا مكتوب في كتاب الأجرات : (قال) وإذا تكارر الرجل دابة ليحمل عليها عشرة مخاضيم فحمل عليها
 أكثر من ذلك فعطبت الدابة فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن قيمة الدابة بحساب ما زاد عليها
 وعليه الأجر تاما إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قيمتها تامة ولا أجر عليه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكارر الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكاييل مسماة فحمل
 عليها أحد عشر مكيلًا فعطبت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 يجعل عليه الضمان بقدر الزيادة كأنه تكارراه على أن يحمل عليها عشرة مكاييل فحمل عليها أحد عشر
 فيضمنه سهمًا من أحد عشر سهمًا ويجعل الواحد عشر كلها قتلها ثم يزعم أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه
 تكارراه مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلًا أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل
 قوله أن يجعل المائة والزيادة على المائة قتلها فيضمنه بقدر الزيادة لأنه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى
 بها حتى يردّها ولو كان الكراء مقبلا ومدبرًا فانت في المائة الميل وإذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها
 وقد جملها بأجر فغرق من مدده أو معالجته السفينة فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن وبه
 يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في المدخالة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فعل من ذلك الفعل
 الذي يفعل بمثلها في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب القسمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار صغيرة بين اثنين أو شقص قليل في دار لا يكون بيتا فإن
 أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول أمهما طلب القسمة وأبي صاحب قسمة له ألا ترى أن صاحب القليل
 ينتفع بنصيب صاحب الكثير وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقسم شيء منها (قال الشافعي) وإذا
 كانت الدار والبيت بين شركاء فسأل أحدهم القسمة ولم يسأل ذلك من بقي فإن كان يصل إليه بالقسم شيء
 ينتفع به وإن قلت المنفعة قسم له وإن كره أصحابه وإن كان لا يصل إليه منفعة ولا إلى أحد لم يقسم له

(باب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى الرجل إلى الامام في أيام التشريق وقد سبقه ركعة فسلم الامام
 عند فراغه فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول يقوم الرجل فيقضي ولا يكبر معه لأن التكبير ليس
 من الصلاة أعما هو بعدها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يكبر ثم يقوم فيقضي (قال) وإذا صلى الرجل
 في أيام التشريق وحده أو المرأة فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا تكبير عليه ولا تكبير على من صلى في
 جماعة في غير مضر جامع ولا تكبير على المسافرين وكان ابن أبي ليلى يقول عليهم التكبير أبو يوسف عن
 عبيدة عن إبراهيم أنه قال التكبير على المسافرين وعلى المقيمين وعلى الذي يصلي وحده وفي جماعة وعلى المرأة
 وبه يأخذ مجالدة عن عامر مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبق الرجل بشيء من الصلاة في أيام

ابن جريج عن عطاء
 عن النبي مثله أو مثل
 معناه لا يخالفه وزاد
 عطاء يا بني عبد المطلب
 أو يا بني هاشم أو يا بني
 عبد مناف : أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 سفيان عن عبد الله بن
 أبي ليلى قال سمعت أبا
 سلمة قال قدم معاوية
 المدينة فيينا هو على
 المنبر إذ قال يا كثير بن
 الصلت اذهب إلى
 عائشة أم المؤمنين
 فسلها عن صلاة النبي
 صلى الله عليه وسلم
 الركعتين بعد العصر
 فقال أبو سلمة فذهبت
 معه وبعث ابن عباس
 عبد الله بن الحرث بن
 نوفل معنا فقال اذهب
 واستمع ما تقول أم
 المؤمنين قال لا لها
 فسألها فقالت له عائشة
 لا أعلم لي ولكن اذهب
 إلى أم سلمة فسألها قال
 فذهبتا معه إلى أم سلمة
 فقالت دخل على
 رسول الله ذات يوم بعد
 العصر فصلى عندي
 ركعتين لم أكن أراه
 يصلهما فقلت يا رسول
 الله لقد صليت صلاة

التشريق فسلم الامام وكبر لم يكبر المسبوق بشئ من الصلاة وقضى الذي عليه فاذا سلم كبر وذلك أن التكبير أيام التشريق ليس من الصلاة انما هو ذكر بعد ها وانما يتبع الامام فيما كان من الصلاة وهذا ليس من الصلاة ويكبر في أيام التشريق المرأة والعبد والمسافر والمصلي منفردا وغير منفرد والرجل قائما وقاعدا ومضطجعا وعلى كل حال . واذا أدرك الامام وهو راكع فكبر معه ثم لم يركع حتى رفع الامام رأسه فان أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول يسجد معه ولا يعتد بذلك الركعة . أخبرنا بذلك عن الحسن عن الحكم عن ابراهيم وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول يركع ويسجد ويحتسب بذلك من صلاته * وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينهى عن القنوت في الفجر وبه يأخذ . ويحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت إلا شهر واحد حارب حيامن المشركين فقتل يدعو عليهم . وأن أبا بكر رضى الله عنه لم يقنت حتى لحق بالله عز وجل . وأن ابن مسعود رضى الله عنه لم يقنت في سفر ولا في حضر . وأن عمر بن الخطاب لم يقنت . وأن ابن عباس رضى الله عنه لم يقنت . وأن عبد الله بن عمر رضى الله عنه لم يقنت . وقال يا أهل العراق أنبت أن إمامكم يقوم لا قارئ قرآن ولا راكع . يعني بذلك القنوت . وأن عليا رضى الله عنه قنت في حرب يدعو على معاوية فأخذ أهل الكوفة عنه ذلك . وقت معاوية بالسام يدعو على علي رضى الله عنه فأخذ أهل الشام عنه ذلك . وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يرى القنوت في الركعة الآخرة بعد القراءة وقبل الركوع في الفجر ويرى ذلك عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قنت بهاتين (٣) السورتين اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق . وكان يحدث عن ابن عباس رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه بهذا الحديث ويحدث عن علي رضى الله عنه أنه قنت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى . ومن أدرك الامام راكعا فكبر ولم يركع حتى رفع الامام رأسه سجد مع الامام ولم يعتد بذلك السجود لانه لم يدرك ركوعه ولو ركع بعد رفع الامام رأسه لم يعتد بتلك الركعة لانه لم يدركها مع الامام ولم يقرأ لها فيكون صلى لنفسه فقرأ ولا صلى مع الامام فيما أدرك مع الامام . ويقنت في صلاة الصبح بعد الركعة الثانية قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك علمنا القنوت في الصبح قط وانما قنت النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه قتل أهل بئر معونة خمس عشرة ليلة يدعو على قوم من المشركين في الصلوات كلها ثم ترك القنوت في الصلوات كلها فأما في صلاة الصبح فلا أعلم أنه تركه بل نعلم أنه قنت في الصبح قبل قتل أهل بئر معونة وبعد . وقد قنت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعلي بن أبي طالب رضى الله عنهم كلهم بعد الركوع وعثمان رضى الله عنه في بعض إمارته ثم قدم القنوت على الركوع وقال ليدرك من سبق بالصلاة الركعة

((باب صلاة الخوف))

(قال) وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في صلاة الخوف يقوم الامام وتقوم معه طائفة فيكبر ون مع الامام ركعة وسجدتين ويسجدون معه فيفتلون من غير أن يتكلموا حتى يقفوا بازاء العدو ثم تأتي الطائفة التي كانت بازاء العدو فيسجدون التكبير ثم يصلي بهم الامام ركعة أخرى وسجدتين ويسلم الامام فيفتلون هم من غير تسليم ولا يتكلموا فيقوموا بازاء العدو وتأتي الأخرى فيصلون ركعة وحدا ثم يسلمون وذلك لقول الله عز وجل ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس و ابراهيم النخعي . وكان ابن أبي ليلى يقول يقوم الامام والطائفتان جميعا اذا كان العدو بينهما وبين القبلة فيكبر ويكبر ون ويركع ويركعون جميعا ويسجد الامام والصف الاول ويقوم الصف الآخر في وجوه العدو فاذا

لم أكن أراك تصليها
قال اني كنت أصلي
ركعتين بعد الظهر وانه
قدم على وفد بني عيم
أو صدقة فشغلوني
عنهما فهما هاتان
الركعتان . أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن ابن قيس
عن محمد بن ابراهيم
التميمي عن جده قيس
قال رأى النبي صلى الله
عليه وسلم وأنا أصلي
ركعتين بعد الصبح
فقال ما هاتان الركعتان
يا قيس فقلت اني لم أكن
صليت ركعتي الفجر
فسدت عن النبي صلى
الله عليه وسلم (قال
الشافعي) وليس بعد هذا
اختلافا في الحديث
بل بعض هذه الاحاديث
يدل على بعض فإما
نهى النبي صلى الله
عليه وسلم والله أعلم
عن الصلاة بعد الصبح
حتى تطلع الشمس وبعد
ما تبدو حتى تبرز وعن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وبعد
مغيب بعض ما حتى
يغيب كلها وعن الصلاة
نصف النهار حتى تزول

رفع الامام رفع الصف الأول رؤسهم وقاموا وسجد الصف المؤخر فاذا فرغوا من سجودهم قاموا ثم تقدم
 الصف المؤخر ويتأخر الصف الأول فيصلي بهم الامام الركعة الاخرى كذلك ويحدث بذلك ابن أبي ليلى عن
 عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان العدو
 في دبر القبلة قام الامام وصف معه مستقبل القبلة والصف الآخر مستقبل العدو ويكبر ويكبرون جميعا
 ويركع ويركعون جميعا ثم يسجد الصف الذي مع الامام سجدتين ثم ينقلون فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون
 فيسجدون ويصلي بهم الامام الركعة الثانية فيركعون جميعا ويسجد معه الصف الذي معه ثم ينقلون
 فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون فيسجدون ويفرغون ثم يسلم الامام وهم جميعا (قال الشافعي) واذا صلى
 الامام صلاة الخوف مسافرا جعل طائفة من أصحابه بينه وبين العدو وصلى بطائفة ركعة ثم ثبت قائما يقرأ
 وصلوا لأنفسهم الركعة التي بقيت عليهم وتشهدوا وسلموا ثم انصرفوا وقاموا بآراء العدو وجاءت الطائفة التي
 كانت بازا العدو فكبروا لأنفسهم وصلى بهم الركعة التي كانت بقيت عليه فاذا جلس في التشهد قاموا فاصلوا
 الركعة التي بقيت عليهم ثم جلسوا فتشهدوا فاذا رأى الامام أن قد قضاوا تشهدهم سلم بهم وبهذا المعنى
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع وقد روى عنه في صلاة الخوف خلاف هذا وهذا
 مكتوب في كتاب الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العدو بينه وبين القبلة لاحتل بينه
 وبينهم ولا ستره وحيث لا يناله السيل وكان العدو قليلا مؤمنين وأصحابه كثيرا وكانوا بعيدا منه لا يقدر
 في السجود على الغارة عليه قبل أن يصيروا الى الركوب والامتناع صلى بأصحابه كلهم فاذا ركع ركعوا كلهم
 واذا رفع رفعوا كلهم واذا سجد سجدوا كلهم الا صفا يكونون على رأسه قياما فاذا رفع رأسه من السجدة
 فاستوى قائما أو قاعدا في مثني اتبعوه فسجدوا ثم قاموا بقيامه وقعدوا بقعوده وهكذا صلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في غزاة الحديبية بعسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة وكان خالد في مائتي فارس متبذرا
 من النبي صلى الله عليه وسلم في صحراء ملاء ليس فيها جبل ولا شجر والنبي صلى الله عليه وسلم في ألف
 وأربعمائة ولم يكن خالد في مائة يطعم بقتالهم وانما كان طليعة يأتي بخبرهم (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى واذا جهز الامام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة عدا فان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول قد أساء
 وصلاته نامة وكان ابن أبي ليلى يقول يعيد بهم الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جهز الامام
 في الظهر أو العصر أو خافت في المغرب أو العشاء فليس عليه إعادة وقد أساء ان كان عدا واذا صلى الرجل
 أربع ركعات بالليل ولم يسلم فيها فان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا بأس بذلك وكان ابن أبي ليلى
 يقول أكره ذلك له حتى يسلم في كل ركعتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى صلاة الليل والنهار
 من النافلة سواء يسلم في كل ركعتين وهكذا جاء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وقدر روى عنه
 خبر ثبت أهل الحديث مثله في صلاة النهار ولو لم يثبت كان اذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل
 أن يسلم من كل ركعتين كان معقولا في الخبر عنه أنه أراد والله تعالى أعلم الفرق بين الفريضة والنافلة ولا
 تختلف النافلة في الليل والنهار كما لا تختلف المكتوبة في الليل والنهار لأنهما موصولة كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ينبغي أن تكون النافلة في الليل والنهار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتكبير على الخنائر أربع وماعلمت
 أحد أحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه ثبت مثله أنه كبر الأربعة وكان أبو خنيفة يكبر على
 الخنائر أربعة وكان ابن أبي ليلى يكبر نجسا على الخنائر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويسجد في الصلاة بسم الله الرحمن
 الرحيم قبل أم القرآن وقبل السورة التي بعدها فان جمع في ركعة سوراهما بسم الله الرحمن الرحيم قبل
 كل سورة وكان أبو خنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان ابن أبي ليلى يقول
 اذا جهزت فحسن واذا أخفيت فحسن قال وذكر عن ابن أبي ليلى عن رجل توشأ ومسح على خفيه من
 حدث ثم نزع الخفين قال يصلي كما هو وحدث بذلك عن الحكم عن ابراهيم وذكر أبو خنيفة رحمه الله تعالى

الشمس الا يوم الجمعة ليس على كل صلاة لم تزل
 المصلي بوجه من الوجوه أو تكون الصلاة
 مؤكدة فأمر بها وان لم تكن فرضا أو صلاة
 كان الرجل يصلها فأغفلها فاذا كانت
 واحدة من هذه الصلوات صليت في هذه الاوقات
 بالدلالة عن رسول الله ثم اجتمع الناس في
 الصلاة على الخنائر بعد الصبح والعصر
 (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل فآين
 الدلالة عن رسول الله قيل في قوله من نسي
 صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله
 يقول أقم الصلاة لذكري وأمره أن لا يمنع أحد
 طاف بالبيت وصلى أى ساعة شاء وصلى المسلمون
 على جنازتهم بعد العصر والصبح (قال الشافعي)
 وفيما روت أم سلمة من أن النبي صلى في بيتها
 ركعتين بعد العصر كان يصلهما بعد الظهر
 فشغل عنهما بالوفد فصلاهما بعد العصر
 لانه كان يصلهما بعد الظهر فشغل عنهما قال
 وروى قيس جديحي

عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يصلي حتى يغسل رجله وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صلى الرجل وقد مسح على خفيه ثم نزعهما أحيت له أن لا يصلي حتى يستأنف الوضوء لأن الطهارة إذا انتقضت عن عضو احتملت أن تكون على الأعضاء كلها فإذا لم يزد على غسل رجله أجزأه وقد روى عن ابن عمر أنه توضع أو خرج إلى السوق ثم دعي لجنادة فسح على خفيه وصلى وذكر عن الحكم أيضا عن إبراهيم أنه قال لا بأس بعد الآي في الصلاة * قال ولو تركه عذ الآي في الصلاة كان أحب إلى وإن كان أعيا بعد ذلك عقد ولا يلفظ بعد ذلك الفظالم يكن عليه شيء وإن لفظ بشيء من ذلك لفظا فقل واحدة وثنتان وهوذا كر لصلاته انتقضت صلاته وكان عليه الاستئذان . قال وإذا توضأ الرجل بعض وضوئه ثم لم يته حتى جف ما قد غسل فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول يتم ما بقى ولا يعيد على ما مضى وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إن كان في طلب الماء أو في الوضوء فإنه يتم ما بقى وإن كان قد أخذ في عمل غير ذلك أعاده على ما جف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت المسلمين جأوا بالوضوء متتابعين على مثل ما توضأ به النبي صلى الله عليه وسلم فن جاء به كذلك ولم يقطع لغير عذر من انقطاع الماء وطلبه بنى على وضوئه ومن قطعه بغير عذر حتى يتناول ذلك فيكون معروفا أنه أخذ في عمل غيره فأحب إلى أن يستأنف وإن أتم ما بقى أجزأه . ابن أبي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لا مسح وجهه من التراب في الصلاة حتى يتشهد ويسلم وبه يأخذ . أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه كان يمسح التراب عن وجهه في الصلاة قبل أن يسلم وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بذلك بأسا وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ترك المصلي مسح وجهه من التراب حتى يسلم كان أحب إلى فإن فعل فلا شيء عليه

(باب الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على رجل دين ألف درهم وله على الناس دين ألف درهم وفي يده ألف درهم فإن أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس عليه زكاة فيما في يديه حتى يخرج دينه فيزكبه وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيما في يديه الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي رجل ألف درهم وعليه مثلها فلا زكاة عليه وإن كانت المسئلة بمجالها وله دين ألف درهم فلو عجل الزكاة كان أحب إلى وله أن يؤثرها حتى يقبض ماله فإن قبضه زكى مما في يديه وإن تلف لم يكن عليه فيه زكاة «قال الربيع» آخر قول الشافعي إذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة «قال الربيع» من قبل أن الذي في يديه أن تلف كان منه وإن شاء وهبها وإن شاء تصدق بها فلما كانت في جميع أحكامها مالا من ماله وقد قال الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة كانت عليه فيها الزكاة * قال وكان ابن أبي ليلى يقول زكاة الدين على الذي هو عليه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بل هي على صاحبه الذي هو له إذا خرج كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) وإذا كان للرجل دين على الناس فإن كان حالا وقد حال عليه الحول في يدي الذي هو عليه أو أكثر من حول فإن كان يقدر على أخذه منه فتركه فعليه فيه الزكاة وهو كمال له ودية في يدي رجل عليه أن يزكبه إذا كان قادرا عليه وإن كان لا يدرى لعله سيفلس له به أو كان متغيبا عنه فعليه إذا كان حاضرا طلبه منه بأخ ما يقدر عليه وإذا انض في يديه فعليه الزكاة لما مضى في يديه من السنين فإن تلف قبل أن يقبضه فلا زكاة عليه فيه وهكذا إذا كان صاحب الدين متغيبا عنه . قال وإذا كانت أرض من أرض الخراج فإن أباح خيفة رحمه الله كان يقول ليس فيها عشر لا يجتمع عشر وخراج وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيها العشر مع الخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا زرع الرجل أرضا من أرض الخراج فعليه في زرعها العشر

ابن سعيد بن قيس أن النبي راه يصلي ركعتين بعد الصبح فسأله فأخبره بأنهم ماركتا الفجر فأقره لأن ركعتي الفجر مؤكدتان وأمر بهما فلا يجوز إلا أن يكون نهيهم عن الصلاة في الساعات التي نهى عنها على ما وصفت من كل صلاة لا تلزم فأما كل صلاة كان يصليها صاحبها فأغفلها أو شغل عنها وكل صلاة أكدت وإن لم تكن فمرضا كركعتي الفجر والكسوف فيكون نهى النبي فيما سوى هذا نابتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ونصف النهار ومثله إذا غاب حاجب الشمس وبرز باختلاف فيه لأنه نهى واحد قال وهذا مثل نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة لأن من شأن الناس التهجير للجمعة والصلاة إلى خروج الامام وهذا مثل الحديث في نهى

في هذه الساعات (قال الشافعي) فمن علم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كما نهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلت من أنه إنما نهى عنها فيما لا يلزم ومن روى فعلم أن النبي صلى بعد العصر ركعتين كان يصلينها بعد الظهر فشغل عنهما وأقر قيسا على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم ولم ينه الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة النافلة وفيما يؤكدها ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به أو ينهى عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر بكل حال (قال الشافعي) وذهب أيضا إلى أن لا يصلي أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج

كامل من الأخرى أو جبت فيه الزكاة وكذلك لو كان نصف من هذا ونصف من هذا ففيه الزكاة فيضيف بعضه إلى بعض ويخرجه دراهم أو دنانير وإن شاء زكى الذهب والفضة بمحضهما أي ذلك فعل أجزاء ولو كان له مائتا درهم وعشرة مثاقيل زكى المائتي الدرهم بخمسة دراهم وزكى العشرة المثاقيل ربع مثقال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فالعلم الحول فلا زكاة فيها ولا يضم الذهب إلى الورق وهو نصف غيرهما يحل الفضل في بعضها على بعض بدائيد كما لا يضم التمر إلى الزبيب والتمر بالزبيب أشبهه من الفضة بالذهب وأقرب ثمنها بعضه من بعض وكما لا يضم الابل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم قال ولو أن رجلا له مائتا درهم وعشرة مثاقيل ذهبا فإن أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول إذا حال عليها الحول يضيف بعضه إلى بعض ويركبه كله وقال ابن أبي ليلى هذان مالان مختلفان تجب الزكاة على الدراهم ولا تجب على الذهب وقال أبو يوسف فيه الزكاة كله ألا ترى أن التاجر يكون له المتاع للتجارة وهو مختلف فيقومه ويضيف بعضه إلى بعض ويركبه وكذلك الذهب والفضة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أمر رجلا تاجرا أن يقوم تجارتها عند الحول فيزكها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان له مائتا درهم وتسعة عشر مثقالا زكى المائتين ولم يركب التسعة عشر مثقالا كما يكون له خمسة أوسق تمر وخمسة أوسق زبينا الأصاغ فيزكى التمر ولا يركب الزبيب

(باب الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا اكتمل الرجل في شهر رمضان أو غير رمضان وهو صائم فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لأبأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك ويكره أن يدهن شارب به بادهن يجدد طعمه وهو صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأبأس أن يكتحل الصائم ويدهن شارب به ورأسه ووجهه وقدميه وجميع بدنه بأي دهن شاء غالية أو غير غالية وإذا صام الرجل يوما من شهر رمضان فشكل أنه من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك أنه من رمضان فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى قال يجزيه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزيه ذلك وعليه قضاء يوم مكناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصبح الرجل يوم الشك من رمضان وقد ثبت الصوم من الليل على أنه من رمضان فهذه نية كاملة له تؤدي عنه ذلك اليوم إن كان من شهر رمضان وإن لم يكن من شهر رمضان أفطر « قال الربيع » قال الشافعي في موضع آخر لا يجزيه لأنه صام على الشك وإذا أفطرت المرأة يوما من رمضان متعده ثم حاضت من آخر النهار فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليس عليها كفارة وعليها القضاء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الكفارة وعليها القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل امرأة في شهر رمضان ثم مرض الرجل في آخر يومه فذهب عقله أو حاضت المرأة فقد قيل على الرجل عتق رقبة وقيل لا شيء عليه فأما إذا سافر فإن عليه عتق رقبة وذلك أن السفر شيء يجذبه فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشئ يجذبه قال وإذا وجب على الرجل صوم شهرين من كفارة أفاطر من رمضان فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذانك الشهران متتابعان ليس له أن يصومهما الالمتابعين وذكر أبو حنيفة نحوه من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس بمتتابعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا لم يجد المجامع في شهر رمضان عتقا فصام لم يجز عنه الأشهران متتابعان وكفارته كفارة الظهار ولا يجزى عنه الصوم ولا الصدقة وهو يجده عتقا قال وإذا توضع الرجل للصلاة المكتوبة فدخل الماء حلقه وهو صائم في رمضان ذاكر لصومه فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول إن كان ذاكرة لصومه حين توضع فدخل الماء حلقه فعليه القضاء وإن كان ناسيا لصومه فلا قضاء عليه وذكر ذلك أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم وكان ابن

أبي ليلى يقول لا قضاء عليه إذا تروا صلاة مكتوبة وإن كان ذا كرا الصومه وقد ذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا تروا صلاة مكتوبة وهو صائم فدخل الماء حلقة فلا شيء عليه وإن كان تروا صلاة تطرق فعليه القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تروا الرجل للصلاة وهو صائم فتمضمض ودخل الماء جوفه وهو ناس لصومه فلا شيء عليه ولو شرب وهو ناس لم ينقض ذلك صومه وإذا كان ذا كرا الصومه فدخل الماء جوفه فأحب إلى أن يعيد الصوم احتياطاً وأما الذي يلزمه فلا يلزمه أن يعيد حتى يكون أحدث شيئاً من الزرداد أو فعل فعلا ليس له دخل به الماء جوفه فأما إذا كان أتما أراد المضمضة فسبقه شيء في حلقة فلا إحداث الزرداد تعبد به الماء إلا إذا حال النفس وإخراجه فلا يجب عليه أن يعيد الصوم وهذا خطأ في معنى النسيان أو أخف منه

(باب في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا تشعر البدن ويقول الأشعار مثله وكان ابن أبي ليلى يقول الأشعار في السنام من الجانب الأيسر وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتشعر البدن في أستمهاز البقر في أستمهاز الأسمه ولا تشعر الغنم والأشعار في الصفحة اليمنى وكذلك أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أشعر في الشق الأيمن وبذلك تركه قول من قال لا يشعر إلا في الشق الأيسر وقد روى أن ابن عمر أشعر في الشق الأيسر أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان لا يبالي في أي الشقين أشعر في الأيمن أو الأيسر قال وإذا أهل الرجل بعمرة فأنفسدها فقدم مكة وقضاهما فإن أباح حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يجزيه أن يقضيهما من التمتع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزيه أن يقضيهما إلا من ميقات بلاده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أهل الرجل بعمرة من ميقات فأنفسدها فلا يجزيه أن يقضيهما إلا من الميقات الذي ابتدأ منه العمرة التي أفندوها ولا نعلم القضاء في شيء من الأعمال إلا بعمل مثله فإما عمل أقل منه فيبدأ قضاء بعض دون الكل وإنما يجزى قضاء الكل لا البعض ومن قال له أن يقضيهما خارجاً من الحرم دخل عليه خلاف ما وصفتنا من القياس وخلاف الآثار وقد ظننت أنه إنما ذهب إلى أن عائشة رضي الله تعالى عنها إنما كانت مهله بعمرة وأنهما رفضت العمرة وأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بأن تقضيهما من التمتع وهذا ليس كروى إنما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدخل الحج على العمرة فكانت قارئة وإنما كانت عمرتها شيئاً استحبته فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها فاعتبرت لأن عمرتها كانت قضاء وإذا أصاب الرجل من صيد البحر شيئاً سوى السمك فإن أباح حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير في شيء من صيد البحر سوى السمك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس بصيد البحر كله (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولا بأس بأن يصيد الحرم جميع ما كان معاشه في الماء من السمك وغيره قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم والسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فقال بعض أهل العلم بالتفسير طعامه كل ما كان فيه وهو يشبه ما قال والله تعالى أعلم وقال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حشيش الحرم فقال أكره أن يرعى من حشيش الحرم شيئاً أو يحش منه قال وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال لا بأس أن يحش من الحرم ويرعى منه قال وسألت الحاج بن أرطاة فأخبرني أنه سأله عطاء بن أبي رباح فقال لا بأس أن يرعى وكره أن يحش وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يرعى نبات الحرم شجرة ورمعه ولا خير في أن يحش منه شيء لأن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة أن يحتل خلاها إلا الأذن

بأن عمر بن الخطاب طاب بعد الصبح ثم نظروا في الشمس طغت فركب حتى أناخ بذي طوى فصلى (قال الشافعي) رحمه الله فإن كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو مثل مذهب ابن عمر وذلك أن يكون علم أن رسول الله نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فقرأ في نهيه مطلقاً فترك الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول لا صلاة في جميع الساعات التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فائتة وذلك من حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس وحين يصلي العصر إلى أن يتام مغيبها ونصف النهار إلى أن تزول الشمس (قال الشافعي) وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الأنصاري سمع النبي ينهاي أن تستقبل القبلة أو بيت المقدس بحاجة الإنسان قال

والاختلاء الاحتشاش نقا و قطع او حرم أن يعصده شجرها ولم يحرم أن يرعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رضي الله عنه قال لا بأس أن يخرج من تراب الحرم ويجارته إلى الحل وبه يأخذ قال وسمعت ابن أبي ليلى يحدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم سألهم ما كره أن يخرج من تراب الحرم ويجارته إلى الحل شيئا وحديثنا شيخ عن رزين مولى علي بن عبد الله بن عباس أن علي بن عبد الله كتب إليه أن يبعث إليه بقطعة من المروة يتخذها مصلى يسجد عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا خير في أن يخرج من بجارة الحرم ولا ترابه شيئا إلى الحل لأن له حرمة ثبتت بين بهامه مساوئها من البلدان ولا أرى والله تعالى أعلم أن جائزا لأحد أن يزيله من الموضع الذي يابن به البلدان إلى أن يصير كغيره (قال الشافعي) وقد أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر قال قدمت مع أبي أوقال جدتي مكة فأتتها صفيية بنت شيبه فأكرمتها ووفعت بها فقلت صفيية ما أدري ما كلفها به فأرسلت إليها بقطعة من الركن فخرجت بها ففترنا أول منزل فذكر من مرضهم وعلتهم جميعا قال فقالت أبي أوجدتي ما أرا أنا أيننا إلا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم فقالت لي وكنت أمثلهم انطلق بهم هذه القطعة إلى صفيية فردتها وقل لها إن الله جل وعلا وضع في حرمة شيئا فلا ينبغي أن يخرج منه قال عبد الأعلى علي فقالوا لي فاعوا إلا أن يخرجنا دخول الحرم فكانت أنا أنشطنا من عقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غير واحد من أهل العلم لا ينبغي أن يخرج من الحرم شيء إلى غيره وإذا أصاب الرجل حماما من حمام الحرم فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول عليه قيمته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه شاة وسمعت ابن أبي ليلى يقول في حمام الحرم عن عطاء بن أبي رباح شاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل بمكة حماما من حمامها فعليه شاة اتباعا لعمرو وعثمان وابن عباس وابن عمر ونافع ابن عبد الحارث وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقد زعم الذي قال فيه قيمة أنه لا يخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف أربعة في حمام مكة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الحرم يصيب الصيد فيمك عليه فيه عناق أو جفرة أو شبه ذلك فقال لا يجوز في هدى الصيد إلا ما يجوز في هدى المتعة الجذع من الضأن إذا كان عظيما أو التي من المعز والبقر والأبل فافوق ذلك لا يجوز ما دون ذلك ألا ترى إلى قول الله عز وجل في كتابه في جزاء الصيد هدايا بالغ الكعبة * وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال يبعث به وإن كان عناقا أو جملا قال أبو يوسف رحمه الله أخذ بالأثر في العناق والجفرة وقال أبو حنيفة رحمه الله في ذلك كله قيمته وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل صيدا صغيرا فداه بشاة صغيرة لأن الله عز وجل يقول مثل والمثل مثل الذي يفدى فإذا كان كبيرا كان كبيرا وإذا كان الذي يفدى صغيرا كان صغيرا ولا أعلم من قال لا يجوز أن يفدى الصيد الصغير بصغير مثله من الغنم إلا خاف القرآن والآثار والقياس والمعقول وإذا كان يزعم أن الصيد محرم كله فزعم أنه تفدى الجرادة بتمرة أو أقل من تمره لصغرها وقلة قيمتها وتفدى بقرة الوحش بقرة لكبرها فكيف لم يزعم أنه يفدى الصغير بالصغير وقد يفدى الصغير بصغير والكبير بكبير وقد قال الله عز وجل جزاء مثل ما قتل من النعم وانما رفع وخفض بالمثل عند فكيف يفدى بتمرة ولا يفدى بعناق وما للضحايا وهدى المتعة وجزاء الصيد هل رأه قياس جزاء الصيد حين أصاب الحرم البقرة بأن قال يكفیه شاة كما يكفي المتع أو النخعي أو فاسه حين أصاب الحرم جرادة بأن قال لا يجوز الحرم إلا شاة كما لا يجوز النخعي والمتع إلا شاة فان قال لا قيل ألا أن جزاء الصيد كما قال الله تبارك وتعالى مثل وانما المثل صغيرا أو كبيرا على قدر المصاب فان قال نعم قيل فما أضالك عن الجفرة إذا كانت مثل ما أصيب وإن كنت تقلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده في أقضية لأجدة لك في شيء منها الاتقليد فكيف خالفته ومعه القرآن والقياس

أبو أيوب فقد هلك الشام فوجدها من أحرار حض قد صنعت فنحرف ونستغفر الله وعجب ابن عمر من يقول لا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس بحاجة الإنسان وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) رحمه الله علم أبو أيوب النهي فرآه مطلقا وعلم ابن عمر استقبال النبي صلى الله عليه وسلم بحاجته ولم يعلم النهي فرد النهي ومن علمهما معا قال النهي عن استقبال القبلة وبيت المقدس في الصحراء التي لا ضرورة على ذهاب فيها ولا ستر فيها إذا ذهب لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلى أو يستدبره فترى عورته إن كان مقبلا أو مدبرا وقال لا بأس بنا في البيوت لضيقها وحاجة الناس إلى المرفق فيها وسترها وإن بدا لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل أو يشرف عليه (قال الشافعي)

والمعقول وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد قضى عمر رضي الله عنه في الارب بعناق وفي
اليربوع بجفرة وقضى في الضب بجدي قد جمع الماء والشجر وقضى ابن مسعود رضي الله عنه في اليربوع
بجفرة أو جفر وقضى عثمان رضي الله عنه في أم حنين بحلان من الغنم يعني حلالا وذ كر عن خفيف
الخرزى عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال في بيض النعامة يصيبه المحرم ثمنه داود بن أبي هند عن
عامر مثله وسمعت ابن أبي ليلى يقول عن عطاء بن أبي رباح في البيضة درهم وقال أبو حنيفة رحمه الله قيمتها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب المحرم بيض نعام أو بيض حمام أو بيض من الصيد ففيه قيمته
فيا ساعلي الجردة وعلى ما لم يكن له مثل من النعم

(باب الديات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا أو لقتول ورثة صغار وكبار فإن أباحنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول للكبار أن يقتلوا صاحبهم إن شأوا وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لهم أن يقتلوا حتى
يكبر الا صغره وبه يأخذ حدثنا أبو يوسف عن رجل عن أبي جعفر أن الحسن بن علي رضي الله عنهما قتل
ابن ملجم بعلي وقال أبو يوسف وكان لعلي رضي الله عنه أولاد صغار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
قتل الرجل الرجل عمدا وله ورثة صغار وكبار أو كبر غيب فليس لأحد منهم أن يقتل حتى تبلغ الصغار ويحضر
الغيب ويجتمع من له سهم في ميراثه من زوجة أو أم أو جد على القتل فإذا اجتمعوا كان لهم أن يقتلوا فإذا لم
يجمعوا لم يكن لهم أن يقتلوا وإذا كان هذا هكذا فلائيمهم شاء من البالغين الحضور أن يأخذ حصته من
الدية من مال الجاني بقدر ميراثه من المقتول وإذا فعل كان لأولياء الغيب وعلى أولياء الصغار أن يأخذوا
لهم حصصهم من الدية لأن القتل قد حال وصار ما لا فلا يكون لولي الصغير أن يدعه وقد أمكنه أخذه فإن
قال قاتل كفف ذهبت إلى هذا دون غيره من الأقاويل وقد قال بعض أهل العلم أي ولادة الدم قام به قتل
وان عفا الآخرون فأنزله بمنزلة الحد وقال غيره من أهل العلم يقتل البالغون ولا ينتظرون الصغار وقال
غيره يقتل الولد ولا ينتظرون الزوجة قيل ذهبت إليه أنه السنة التي لا ينبغي أن تخالف أو في مثل معنى السنة
والقياس على الإجماع فإن قال فأن السنة فيه قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا
فأهله بين خيرتين إن أحبوا أخذوا القصاص وإن أحبوا فالدية فلما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن ولادة الدم أن يقتلوا ولهم أن يأخذوا المال وكان إجماع المسلمين أن الدية مورثة لم يحل لو ارث أن
ينعم الميراث من ورث معه حتى يكون الوارث يمنع نفسه من الميراث وهذا معنى القرآن في قول الله عز وجل
فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان وهذا مكتوب في كتاب الديات ووجدنا ما نقله
من الأقاويل لاجته فيه لما وصفت من السنة بخلافهم ووجدت مع ذلك قولهم متناقضا أذرعوا أنهم امتنعوا
من أن يأخذوا الدية من القاتل لأنه انما عليه دم لا مال فلوزعوا أن واحدا من الورثة لو عفا حال الدم لا
ما لزموا قولهم ولقد نقضوه فأما الذين قالوا هو كالحد يقوم به أي الورثة شاءوا عفا غيره فقد خالفوا بينه
وبين الحد من أجل أنهم يزعمون أن للورثة العفو عن القتل ويزعمون أنه لا عفو لهم عن الحد ويزعمون أنهم
لو اصطالحوا في القتل على الدية جاز ذلك ويزعمون أنهم لو اصطالحوا على مال في الحد لم يجز وإذا قتل
القوم فأنجوا عن قتل لم يدريهم أصابه فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو على عاقلة القبيلة التي
وجد فيها إذا لم يدع ذلك أولياء القتل على غير أولئك وهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
اقتلوا جميعا إلا أن يدعى أولياء القتل على غير أولئك وهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
اقتل القوم فأنجوا عن قتل فادعى أولياءه على أحد بعينه أو على طائفة بعينها أو قالوا قد قتلته احدي

وفي هذا المعنى أن
أسيد بن حضير وجابر
ابن عبد الله صليبا
مريضين قاعدين يقوم
أصحاء فأمرهم بالقعود
معهم ما وذلك أنهم ما والله
أعلم علما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى
جالسا وصلى وراءه يقوم
قياما فأمرهم بالجلوس
فأخذ به وكان حقا
عليهما ولا شك أن قد
عرب عليهما أن النبي
صلى في مرضه الذي
مات فيه جالسا وأبو بكر
إلى جنبه قائما والناس
من وراءه قياما فتنسخ
هذا أمر النبي بالجلوس
وراءه أذ صلى شاكيا
جالسا وواجب على كل
من علم الأمرين معان
يصير إلى أمر النبي
الآخذ كان نامخا
للأول وأولى أمر النبي
الدال بعضه على بعض
(قال الشافعي) وفي مثل
هذا المعنى أن علي بن
أبي طالب خطب
الناس وعثمان بن عفان
محصور فأخبرهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن امسالك لحوم
الضحايا بعد ثلاث وكان
يقول به لأنه سمعه من

الطائفتين لا يدري أيتهما قتله قيل لهما ان جئتم بما يوجب القسامة على إحدى الطائفتين أو بعضهما
أو واحد بعينه أو أكثر قيل لكم أقسموا على واحد فان لم تأتوا بذلك فلا عقل ولا قود ومن شئتم ان نخلفه لكم على
قتله أحلفناه ومن أحلفناه أبرأناه وهكذا ان كان جريحاً ثم مات ادعى على أحد أو لم يدع عليه اذا لم أقبل دعواه
فيما هو أقل من الدم لم أقبلها في الدم وما أعرف أصلاً ولا فرعاً للقول من قال يجب القسامة بدعوى الميت
ما القسامة التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن سهل الاعلى خلاف ما قال فيها دعوى
ولا لوث من بيته * واذا أصيب الرجل وبه جراحة فاحتمل فلم يزل مريضاً حتى مات فان أباحنيقة رضى الله
عنه كان يقول ديت على تلك القبيلة التي أصيب فيهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس عليهم شيء
* وكان أبوحنيقة رحمه الله تعالى يقول القصاص لكل وارث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل لكل وارث
قصاصاً الا الزوج والمرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الزوج والمرأة الحرة والخدمة وبنت الابن وكل
وارث من ذكر أو أنثى فله حق في القصاص وفي الدية * واذا وجد القاتل في قبيلة فان أباحنيقة رحمه الله
تعالى كان يقول القسامة على أهل الخطية والعقل عليهم وليس على السكان ولا على المشتريين * وبه يأخذ
ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد على المشتري والسكان وأهل الخطية وكان ابن أبي ليلى يقول الدية
على السكان والمشتريين معهم وأهل الخطية وكذلك اذا وجد في الدار فهو على أهل القبيلة قبيلة تلك الدار
والسكان الذين فيها في قول ابن أبي ليلى وكان أبوحنيقة رحمه الله تعالى يقول على عاقلة أو باب الدار خاصة
وان كانوا مشتريين وأما السكان فلا وبهذا يأخذ « رجع أبو يوسف رحمه الله الى قول ابن أبي ليلى وقول
أبي حنيفة المعروف ما بقي من أهل الخطية رجل فليس على المشتري شيء » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا وجد الرجل قتيلاً في دار رجل أو أهل خطية أو سكان أو صحراء أو عسكر فكلهم سواء لا عقل ولا قود
الا بيئته تقوم أو بما يوجب القسامة فيقسم الاولياء فاذا ادعى الاولياء على واحد أو ألف أحلفناهم وأبرأناهم
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نصارى بين قتلهم وبينكم وبينكم يميناً فلما أبوا أن يقبلوا أيمانهم لم يجعل
على يهود شيأ وقد وجد القاتل بين أظهرهم ووداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده متطوعاً * واذا قطع
رجل يدا امرأة أو امرأة يدرجل فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ليس في هذا قصاص ولا قصاص
فيما بين الرجال والنساء فيما دون النفس ولا فيما بين الاحرار والعبيد فيما دون النفس ولا قصاص بين الصبيان
في النفس ولا غيرها وكذلك حدثنا أبوحنيقة عن حماد عن ابراهيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
القصاص بينهم في ذلك وفي جميع الجراحات التي يستطيع فيها القصاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
القصاص بين الرجل والمرأة في الجراح وفي النفس وكذلك العبيد بعضهم من بعض واذا كانوا يقولون
القصاص بينهم في النفس وهي الاكثر كان الجرح الذي هو الأقل أولى لان الله عز وجل ذكر النفس
والجراح في كتابه ذكر واحد وأما الصبيان فلا قصاص بينهم * واذا قتل الرجل رجلاً بعضاً أو بجرح
فضر به ضربات حتى مات من ذلك فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قصاص بينهما وكان ابن
أبي ليلى يقول بينهما القصاص وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصاب الرجل الرجل
بحدية تموراً أو بشيء مما يورثه فمورانه الحديد فمات من ذلك ففيه القصاص واذا أصابه بعضاً أو بجرح
أو ما لا يورثه السلاح فأصله شيئاً ان كان ضربه بالبحر العظيم والخشب العظيمة التي الأغلب منها
أنه لا يعاش من مثلها وذلك أن يشدخ به رأسه أو يضرب بها جوفه أو خاصرته أو مقتل من مقاتله أو جل
عليه الضرب بشيء أخف من ذلك حتى بلغ من ضربه ما الأغلب عند الناس أن لا يعاش من مثله قتل به وكان
هذا عمداً القتل وزيادة أنه أشد من القتل بالحديد لان القتل بالحديد أوحى وان ضربه بالعصا والوسط
أو بالحجر الضرب الذي الأغلب منه أنه يعاش من مثله فهذا الخطأ شبه العمد ففيه الدية مغلظة ولا قود فيه

النبي وعبد الله بن واقد
قد رواه عن النبي
وغيرهما فلما روت
عائشة أن النبي نهى
عنه عند الدافة ثم قال
كلوا وترزقوا وادخروا
وتصدقوا وروى جابر
ابن عبد الله عن النبي
أنه نهى عن لحوم
النخايا بعد ثلاث ثم قال
كلوا وترزقوا وتصدقوا
كان يجب على كل من
علم الامرين معاً أن يقول
نهى النبي عنه لمعنى
فاذا كان مثله فهو منهى
عنه واذا لم يكن مثله
لم يكن منهياً عنه أو يقول
نهى النبي عنه في وقت
ثم أخص فيه بعده
والآخر من أمره ناسخ
للاول (قال الشافعي)
وكل قال بما سمعه
من رسول الله وكان
من رسول الله ما يدل
على أنه قاله على معنى
دون معنى أو نسخه فعلم
الاول ولم يعلم غيره فلو
علم أمر رسول الله فيه
صار اليه ان شاء الله
(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولهذا أشبه
كثيرة في الاحاديث وانما
وضعت هذه الجملة لتدل
على أمور غلط فيها

بعض من نظري العلم
ليعلم من علمه أن من
متقدمي الصحبة وأهل
الفضل والدين والأمانة
من يعزب عنه من سنن
رسول الله الشيء بعلمه
غيره من أجله لا يقاربه
في تقدم صحبته وعلمه
ويعلم أن علم خاص
السنن إنما هو علم خاص
عن فتح الله عليه لأنه
عام مشهور وكشيرة
الصلاة وجل الفرائض
التي كلفها العامة ولو
كان مشهوراً شهرة جل
الفرائض ما كان الأمر
فيما وصفت من هذا
وأشباخه كما وصفت
ويعلم أن الحديث إذا
رواه الثقات عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذلك ثبوته وإن لا نعول
على حديث ليثبت أن
وافقه بعض أصحاب
رسول الله ولا يردلان
عمل بعض أصحاب
رسول الله عملاً يخالفه
لأن بأصحاب رسول الله
والمسلمين كلهم حاجة
إلى أمر رسول الله
وعلمهم اتباعه لأن
شيئاً من أقوالهم يتبع
ما روى عنه ووافقه
يزيد قوله شدة ولا شيئاً

* وإذا عض الرجل يد الرجل فانتزع العضوض يده فقلع سنان العاض فإن أباح خيفة رجه الله تعالى كان يقول لاضمان عليه في السن لأنه قد كان له أن ينزع يده من فيه وبه يأخذ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً عض يد رجل فانتزع يده من فيه فترع نتيته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيعض أحدكم أخاه عض الفحل وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن لدية السن وهما يتفقان فيما سوى ذلك مما يجني في الجسد سواء في العظام (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا عض الرجل يد الرجل أو رجله أو بعض جسده فانتزع العضوض ما عض منه من في العاض فسقط بعض ثغره أو كله فلا نتي عليه لأنه كان للعضوض أن ينزع يده من في العاض ولم يكن متعدياً بالانتزاع فيضمن وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن رجلاً عض يد رجل فانتزع العضوض يده من في العاض فسقطت نتيته أو ثنيته فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيدع يده في فحل فتقضها كأنها في فحل وإذا نفخت الدابة برجلها وهي تسير فإن أباح خيفة رجه الله تعالى كان يقول لاضمان على صاحبها لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرجل جبار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن في هذا لما أصابت (قال الشافعي) رجه الله تعالى يضمن قائد الدابة وسائقها وراكبها ما أصابت يده أو فم أو رجل أو ذنب ولا يجوز إلا هذا (١) ولا يضمن شيئاً إلا أن يحملها على أن تطأ شيئاً فيضمن لأن وطأها من فعله فتكون حينئذ كإدائه من أدائه حتى بها فأما أن نقول يضمن عن يدها ولا يضمن عن رجلها فهذا تحكم فان قال لا يرى رجلها فهو وإذا كان سائقاً لا يرى يدها فينفي أن يقول في السائق يضمن عن الرجل ولا يضمن عن اليد وليس هكذا يقول فأما ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو والله تعالى أعلم غلط لأن الحفاظ لم يحفظوا هكذا * وكان أبو حنيفة رجه الله يقول في الرجل إذا قتل العبد إن قيمته على عاقلة القاتل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تعقله العاقلة ثم رجع أبو يوسف فقال هو مال لا تعقله العاقلة وعلى القاتل قيمته ما بلغ حالا (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا قتل الرجل العبد خطأ عقلته عاقلته لانهما تعقل جناية حر في نفس محرمة فديكون فيها القود قال ويكون فيها الكفارة كما تكون في الحر بكل حال فهو بالنفوس أشبه منه بالاموال هو لا يجامع الاموال في معنى الا في أن دية قيمته فأما ما سوى ذلك فهو ومفارق للاموال مجامع للنفوس في أكثر أحكامه والله تعالى التوفيق

(باب السرقة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة والسرقة تساوي عشرة دراهم فصاعداً فإن أباح خيفة رجه الله كان يقول أقطعه ويقول إن لم أقطعه جعلته عليه ديناً ولا قطع في الدين وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقطعه حتى يقر مرتين وبهذا يأخذ ثم رجع إلى قول أبي حنيفة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة وثبت على الإقرار وكانت ثمانية قطع فيه اليد قطع وسواء أقر مرة أو أكثر فإن قال قائل كالأقطعه إلا بشاهدين فهو إذا شهد عليه شاهدان قطعته ولم يلتفت إلى رجوعه لو كان أقر وهو لو أقر عنده مائة مرة ثم رجع لم يقطعه فإن قال قائل فكذلك لو رجعت الشهود لم يقطعه قيل لو رجعت الشهود عن الشهادة عليه ثم عادوا فشهدوا عليه عار جوعا عنه لم تقبل شهادتهم ولو أقر ثم رجع ثم أقر قبل منه فالأقرار مخالف للشهادات في البدء والمعتقب * وإن كان المروق منه غائباً فإن أباح خيفة رجه الله تعالى قال لا أقطعه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقطعه إذا أقر مرتين

(١) قوله ولا يضمن شيئاً الخ هذا تنقيح للضمان قبله أي إن ضمانه لا يكون إلا في هذه الحالة تأمل

وان كان المسروق منه غائباً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان المسروق منه غائباً بحبس السارق حتى يحضر المسروق منه لأنه لعله أن يأتي به بخروج يسقط عنه القطع أو القطع والضمان * وان كانت السرقة تساوي نجسة دراهم فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قطع فيها بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه وعن ابن مسعود أنهم قالوا لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع اليد في نجسة دراهم ولا تقطع في دونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عمارة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما ما ذهب إليه أبو حنيفة من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم التي تخالف هذا فانهم ليست من وجه ثبت مثله لو انفرد وأما ما روى عن علي رضي الله عنه وابن مسعود فليست في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة ولا أعلمه ثابتاً عن واحد منهما وقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن جسد الطويل أنه سمع قتادة يسأل أنس بن مالك رحمه الله تعالى عنه عن القطع فقال حضرت أبابكر الصديق رضي الله عنه قطع سارقاً في شيء ما يسوي ثلاثة دراهم أو قال ما يسرني أنه لي بثلاثة دراهم وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت القطع في ربع دينار فصاعداً وهو مكتوب في كتاب السرقة قال واذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة والمسروق منه غائب فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل الشهادة والمسروق منه غائب أ رأيت لو قال لم يسرق مني شيئاً كنت أقطع السارق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل الشهادة عليه وأقطع السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان على رجل بسرقة والمسروق منه غائب قبلت الشهادة وسألت عن الشهود وأخرت القطع الى أن يقدم المسروق منه * قال واذا اعترف الرجل بالسرقة مرتين وبالزنا أربع مرات ثم أنكر بعد ذلك فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول نذر أعنه الحد فيهما جميعاً ونضمنه السرقة وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اعترف عنده ما عزم من مال وأمر به أن يرجع هرب حين أصابته الحجارة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل اخليت سبيله حد ثابته ذلك أبو حنيفة رحمه الله يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل رجوعه فيهما جميعاً وأمضي عليه الحد (قال الشافعي) واذا أقر الرجل بالزنا أو شرب الخمر أو بالسرقة ثم رجع قبلت رجوعه قبل أن تأخذه السياط أو الحجارة أو الحد يدو بعد جاء بسبب أول ما يأتي به غير أول ما يعير قياساً على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ما عرّفه لا تركتموه وهكذا كل حد لله فأما ما كان لا دميين فيه حق فلزمه ولا يقبل رجوعه فيه وأغرمة السرقة لانها حق لا دميين واذا دخل الرجل من أهل الحرب النيا بأمان فسرقت عندنا سرقة فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول ضمن السرقة ولا يقطع لأنه لم يأخذ الا ما ن تجرى عليه الاحكام وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع يده وبه يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحرب دار الاسلام بأمان فسرقت ضمن السرقة ولا يقطع ويقال له تنبذ اليك عهدك ونبذت ما منك لان هذه دار لا يصلح أن يقيم فيها الا من يجرى عليه الحكم « قال الربيع » لا يقطع اذا كان جاهلاً فان كان عالماً قطع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ينبغي لأحد أن يعطي أحداً أمانة على أن لا يجرى عليه حكم الاسلام مادام مقيماً في دار الاسلام

(باب القضاء)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا أثبت القاضي في ديوانه الاقرار وشهادة الشهود ثم رفع اليه ذلك وهو لا يذكره فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا ينبغي له أن يجيزه وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يجيز ذلك وبه يأخذ

خالفه من أقوالهم يوهن ما روى عنه الثقة لان قوله المفروض اتباعه عليهم وعلى الناس وليس هكذا قول بشر غير رسول الله (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل أنهم الحديث المروى عن النبي اذا خالفه بعض أصحابه جازله أن يتهم الحديث عن بعض أصحابه بخلافه لان كلا روى خاصة معاون يتهمان روى عن النبي أو أن يصار اليه ومن قال منهم قولاً لم يروه عن النبي لم يجز لأحد أن يقول انما قاله عن رسول الله لما وصفت من أنه يعزب عن بعضهم بعض قوله ولم يجز أن نذكره عنه الا رأياه ما يقوله عن رسول الله فاذا كان هكذا لم يجز أن نعارض بقول أحد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال قائل لا يجوز أن يكون الا عن رسول الله لم يحل له خلاف من وضعه هذا الموضع وليس من الناس أحد بعد رسول الله الا وقد

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كتابه كره ولم يشته عنده أجازة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزئ
حتى يشته عنده وان ذكره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وجد القاضي في ديوانه خطا لا يشك أنه نسخة
أوشك كاتبه باقرار رجل لا تخار وثبت حق عليه بوجه لم يكن له أن يقضى به حتى يكتمه أو يشهد به
عنده لا يجوز إذا عرف خطه ولم يكر الشهادة أن يشهد به وإذا جاء رجل بكتاب قاض إلى ناض
وانقاضي لا يعرف كتابه ولا خاتمه فان أباح حنيفة رحمه الله كان يقول لا ينبغي للقاضي الذي أتاه الكتاب أن
يقبله حتى يشهد شاهد عدل على خاتم القاضي وعلى ما في الكتاب كله إذا فرأى عليه عرف القاضي الكتاب
والخاتم أو لم يعرفه ولا يقبله إلا بشاهدين على ما وصفت لانه حق وهو مثل شهادة على شهادة ثم رجع
أبو يوسف رحمه الله وقال لا يقبل الكتاب حتى يشهد الشهود أنه قرأه عليهم وأعطاهم نسخة معهم
يحضرونه وإذا القاضي مع كتاب القاضي وكان ابن أبي ليلى يقول إذا شهدوا على خاتم القاضي قبل ذلك
منهم وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على كتاب القاضي إلى القاضي عرف
المكتوب اليه كتاب القاضي وخاتمه أو لم يعرفه فهو سواء في الحكم ولا يقبل إلا بشاهدين يشهدان أن هذا
كتاب فلان قاضي بلد كذا إلى فلان قاضي بلد كذا ويشهدان على ما في الكتاب إما بحفظه وإما بنسخة
معه ما توافق ما فيه ولا أرى أن يقبله محتوما وهما يقولان لا ندري ما فيه لان الخاتم قد يصنع على الخاتم
ويبدل الكتاب * وإذا قال الخصم للقاضي لا أقر ولا أنكر فان أباح حنيفة رحمه الله كان يقول لأجبره
على ذلك ولكنه يدعو المدعي بشهوده وبهذا يأخذ * قال وكان ابن أبي ليلى لا يدعه حتى يقرأ أو ينكر
وكان أبو يوسف إذا سكت يقول له احلف مرارا فان لم يحلف قضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا تنازع الرجلان وادعى أحدهما على الآخر دعوى فقال المدعي عليه لا أقر ولا أنكر قيل للمدعي ان أردت
أن تحلفه عرضنا عليه البين فان حلف برئ الآن تأتي بينة وان نكل قلنا لك احلف على دعوالك وخذ فان
أبيت لم نعطك بنكوله شيأ دون عينك مع نكوله * وإذا أنكر الخصم الدعوى ثم جاء بشهادة الشهود على
المخرج منه فان أباح حنيفة رحمه الله كان يقول أقبل ذلك منه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
لا أقبل منه بعد الانكار مخبريا وتفسير ذلك أن الرجل يدعي قبل الرجل الدين فيقول ماله قبلي شيء فيقيم
الطالب البينة على ماله ويقيم الآخر البينة أنه قد أوفاه إياه وقال أبو حنيفة المطلوب صادق بما قال ليس قبلي
شيء وليس قوله هذا با كذاب لشهوده على البراءة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل
دينا فأنكر المدعي عليه فأقام عليه المدعي بينة بخفاء المشهود عليه بخبر مما شهد به عليه قبلته منه وليس
انكاره الدين ا كذابا للبينة فهو صادق أنه ليس عليه شيء في الظاهر إذا جاء بالخبر منه ولعله أراد أن يقطع
عنه المأثرة * وإذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فقال عندى المخرج فان أباح حنيفة رحمه الله كان يقول
ليس هذا عندى باقرارا بما يقبل عندى البراءة وقد تكون عند البراءة من الحق ومن الباطل وبهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقرار فان جاء بخبر والآخر المدعى وأبو حنيفة يقول ان لم يأت بالخبر
لم تازمه الدعوى الابينة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل حقا فقال المدعي عليه
عندى من المخرج فسأل المدعي القاضي أن يجعل هذا اقرارا يأخذه به إلا أن يجي عنه بالخبر فليس هذا
باقرارا لانه قد يكون عنده المخرج بأن لا يقربه ولا يوجد عليه بينة ولا يأخذ المدعي الابينة يشتهها ويقبل من
المدعي عليه المخرج وان شهد عليه * قال وإذا أقر الرجل عند القاضي بشيء فلم يقض به القاضي عليه ولم
يشته في ديوانه ثم خاصمه اليه فيه بعد ذلك فان أباح حنيفة رحمه الله قال اذا ذكر القاضي ذلك أمضاه عليه
وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يمضي ذلك عليه وان كان ذا كراهة حتى يشته في ديوانه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل عند الحاكم فأنبت الحاكم اقراره في ديوانه أو كان ذا كراهة

أما من قوله وترث
ثم من غيره من أصحاب
رسول الله ولا يشترط
قول رسول الله أن يرد
القول أنه غيره فان
قال ذاك لا تترك في
شهادة ما يدل على ما
وصفت فيه قيل
له ما وصفت في
هذا الباب وغيره
مشرطاً وجعله ومنه أن
عمر بن الخطاب امام
المسلمين والمقدم في
المروءة والفضل وقدم
الخصبة والورع والفتنة
والثبوت والمبتدئ بالعلم
قيل أن يسهله والكاشف
عنه لان قوله حكم
يلزم كان يقضى بين
المهاجرين والانصار أن
الدية للعاقلة ولا ترث
المرأة من دية زوجها
شيأ حتى أخبره أو كتب
اليه الخصال بن سفيان
أن النبي كتب اليه أن
يوزن امرأة أشيم الضبابي
من دية فرجع اليه
عمر ورث قوله وكان
عمر يقضى أن في
الابهام خمس عشرة
والرسم طي والمسجة
عشر أعشراً وفي التي
تلي الخمسة تسعاً وفي
الخمس ستاً حتى وجد
كتاب عند أن عمرو بن خرم

الذي كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الابل فتركه الناس قول عمر وصاروا الى كتاب النبي ففعلوا في ترك امر عمر لامر النبي فعل عمر في فعل نفسه في أنه ترك فعل نفسه لامر النبي صلى الله عليه وسلم وذلك الذي أوجب الله عليه وعليهم وعلى جميع خلقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا دلالة على أن ما حكمهم كان يحكم برأيه فيما لرسول الله فيه سنة لم يعلموا ولم يعلمها أكثرهم وذلك يدل على أن علم خاص بالإحكام خاص على ما وصفت لأعام كعام جبل القرائض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقسم أبو بكر حتى لقي الله فسوى بين الحر والعبد ولم يفضل بين أحد بسابقة ولا نسب ثم قسم عمر فألغى العبيد وفضل بالنسب والسابقة ثم قسم على فألغى العبيد وسوى بين الناس وهذا أعظم ما يلى الخلفاء وأعمه وأولاه أن لا

لاقراره ولم يثبت في ديوانه فسواء كان ممن يأخذ بالاقرار عنده أخذه به ولا معنى للديوان الا الذكر وإذا كان القاضي ذا كرافسواء كان في الديوان أو لم يكن « قال الربيع » وكان الشافعي يجيز الاقرار عند القاضي وإنما كره أن يتكلم بإجازته لحال ظلم بعض القضاة

(باب الفرقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي أو لست من بني فلان لقبيلة فإن بأخنيقة رحمه الله كان يقول لاحد عليه في ذلك وإنما قوله هذا مثل قوله يا كوفي يا بصري يا شامي حدثنا أبو يوسف عن حدثه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بذلك وأما قوله لست من بني فلان فهو صادق ليس هو من ولد فلان لصلبه وإنما هو من ولد الولدان القذف ههنا إنما وقع على أهل الشرك الذين كانوا في الجاهلية وبهمذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول فيهم ما جيعا الحبد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي وقفته فإن قال غنيت بنطي الدار أو بنطي اللسان أحلفت بالله ما أراد أن ينفيه وينسبه الى النبط فإن حلف نهيته عن أن يقول ذلك القول وأدبته على الأذى وإن أبي أن يحلف أحلفت المقول له لقد أراد نفيك فإذا حلف سألت القائل عن نفي فإذا قال ما نفيته ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعا على أم المقول له فإن كانت حرة مسلمة حددته أن طلبت الحد فإن عفت فلا حد لها وإن كانت ميتة فلا ينالها القيام بالحد وإن قال غنيت بالقذف الأب الجاهلي أحلفت ما عني به أحد من أهل الاسلام وعزته ولم أحده وإن قال لست من بني فلان لحدته ثم قال إنما غنيت لست من بني لصلبه إنما أنت من بني بنيه لم أقبل ذلك منه وجعلته قاذفا لأنه فإن طلبت الحد وهي حرة كان لها ذلك إلا أن يقول نفي الحد الأعلى الذي هو جاهلي فأعززه ولا أحده لأن القذف وقع على مشركة * وإذا قال الرجل لرجل لست ابن فلان وأمه أمة أو نصرانية وأبوه مسلم فإن بأخنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لاحد على القاذف إنما وقع القذف ههنا على الأم ولا حد على قاذفها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في ذلك عليه الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نفي الرجل الرجل من أبيه وأم المنى ذمية أو أمة فلا حد عليه لأن القذف إنما وقع على من لا حد له ولكنه ينكح عن أذى الناس بتعزير لا حد * قال وإذا قذف رجل رجلا فقال يا ابن الزانية وقد مات الابوان فإن بأخنيقة رحمه الله تعالى كان يقول إنما عليه حد واحد لأنها بكلمة واحدة وبهمذا يأخذ قلت إن فرق القول أو جمعه فهو سواء وعليه حد واحد وكان ابن أبي ليلى يقول عليه حدان ويضربه الحدين في مقام واحد وقد فعل ذلك في المسجد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل الرجل يا ابن الزانية وأبواه حران مسلمان ميتان فعليه حدان ولا يضربهما في موقف واحد ولكنه يحكم ثم يحبس حتى إذا برأ جلده حد حدان ثانيا وكذلك لو فرق القول أو جمعه أو قذف جماعة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فلكل واحد منهم حده ألا ترى أنه لو قذف ثلاثة بالزنا فلم يطلب واحد الحد وأقرأ خبر بالزنا حد الطالب الثالث حدان أما ولو كانوا شر كافي الحد ما كان ينبغي أن يضرب الاثنتي حدان لأن حدين قد سقطا عنه أحدهما باعتراض صاحبه والآخر بترك صاحبه الطلب وعفوه وإذا كان الحد حقا لمسلم فكيف يبطل بحال أرايت لو قتل رجل ثلاثة أو عشرة معاً ما كان عليه لكل واحد منهم دية إن قتلهم خطأ وعليه القودان قتلهم عداودية لكل من لم يقدم منه لانهم لا يجدون الى القود سبيلا * وإذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية أو قالت المرأة للرجل يا ابن الزانية والابوان حيان فإن بأخنيقة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كانا حيين بالكوفة لم يكن على قاذفهما الحد إلا أن يأتيا بطلبان ذلك ولا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وإن جاء عليه جميعا وبه يأخذ * قال ولا يكون في هذا أحد الا حد واحد وكان ابن أبي ليلى يضربهما جميعا حدين في مقام واحد

ويضرب المرأة قائمة ويضربها ماحدين في كلمة واحدة ويقيم الحدود في المسجد أنظن أباحنيفة رحمه الله تعالى قال لا ولا يكون على من قذف بكلمة واحدة أو كلمتين أو جماعة أو فرادى الا حد واحد فان أخذ بعضهم فحده كان لجميع ما قذف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وقال لا تقام الحدود في المساجد (قال الشافعي) ولا يقام على رجل حدان وجبا عليه في مقام واحد ولكنه يحده أحدهما ثم يحبس حتى يبرأ ثم يحده الآخر ولا يحده في مسجد ومن قذف أباً رجلاً وأبوه حتى لم يحده حتى يكون الأب الذي يطلب وإذا مات كان لابن أن يقوم بالحد وإن كان له عدد بنين فأبهم قام به حده وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وجبا عليه جميعاً ولكنه يقيم عليه أحدهما ثم يحبس حتى يخف الضرب ثم يضرب الحد الآخر وأما الحدان في شرب وقذف أو زنا وشرب فأما قذف كاه وشرب كاه مراراً أو زنا مراراً فأما عليه حد واحد قال ولو كان الابن المقذوفان حين كانا بمنزلة الميتين في قول ابن أبي ليلى وأما في قول أبي حنيفة فلا حق للولد حتى يجيء الوالدان أو أحدهما يطلب قذفه وأما عليه حد واحد في ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتضرب الرجال في الحدود قسماً ما في التعزير وترك لهم أيديهم يتقون بها ولا تربط ولا يحدون وتضرب النساء جلوساً وتضم عليهن ثيابهن ويربطن لثلاثين كشفن ويلين رباط ثيابهن أو تلبسه منهن امرأة وإذا قذف الرجل رجلاً ميتاً فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يأخذ بحده الميت الا الولد أو الوالد بهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يأخذ أيضاً الاخ والاخت وأما غير هؤلاء فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يأخذ حد الميت وادعه وعصبته من كانوا وإذا قذف الرجل امرأته وشهد عليه الشهود بذلك وهو يجحد فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا رفع الى الامام خبره حبسه حتى يلاعن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا جحد ضربه الحد ولا أجبره على اللعان منها إذا جحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قذف امرأته مسألة وطلبت أن يحدها ويحد شهادتهما قيل له ان لا عنت خرجت من الحدود وان لم تلاعن حددناك

(باب النكاح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المرأة بغير مهر مسعى فدخل بها فإن لها مهر مثلها من نساءها لاوكس ولا شطط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى نساؤها أخواتها وبنات عمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نساؤها أمهاتها وأخواتها (قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة بغير مهر فدخل بها فلها صداق مثلها من نساءها ونساؤها نساء عصبته الأخوات وبنات المم وليس الأم ولا الأخوات إذا لم يكن بنات عصبته من الرجال ونساؤها اللاتي يعتبر عليهن من كان مثلها من أهل بلدها وفي سنها وجمالها وماله وأدبها وصراحتها لان المهر يختلف باختلاف هذه الحالات وإذا تزوج الرجل ابنته وهي صغيرة ابن أخيه وهو صغير يتم في حجره فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول النكاح جائز وله الخيار إذا أدرك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك عليه حتى يدرك ثم رجع أبو يوسف وقال إذا تزوج الولي فلا خيار وهو مثل الأب (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز نكاح الصغار من الرجال ولا من النساء إلا أن يزوجهن الاباء والأجداد إذا لم يكن لهن أباء فانهن أباء وإذا زوجهن أحدسواهم فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثن فيه وإن كبرا فإن دخل عليها فأصابها فلها المهر ويفرق بينهما ولو طلقها قبل أن يفسخ النكاح لم يقع طلاقه ولا طهاره ولا إيلائه لانها لم تكن زوجة قط وإذا تزوج الرجل المرأة وامراً أدبها فإن أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو جائز بلغنا ذلك عن عبد الله بن جعفر أنه فعل ذلك وبه يأخذ تزوج عبد الله بن جعفر امرأة على رضي الله عنه وابنته جميعاً وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز النكاح وقال كل امرأتين

يختلفوا فيه وأما هل جل وعز في المال ثلاثة أقسام قسم التي وقسم الغنمة وقسم الصدقة فاختلف الأئمة فيها ولم يتبع أحد من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي وفي هذا دلالة على أنهم يسلون لحاكمهم وإن كان رأيهم خلاف رأيهم وأن كان حاكمهم قد يحكم بخلاف آرائهم لأن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم وفيه ما يرد على من ادعى أن حكم حاكمهم إذا كان بين أظهرهم ولم يردوه عليه فلا يكون الا قدراً وأما رأيهم قبل أنهم لو رأوا رأيهم فيه لم يخالفوه بعده فإن قال قائل قد رأوه في حياته ثم رأوا خلافه بعده قيل له فيدخل عليك في هذا أن كان كما قلت أن إجماعهم لا يكون حجة عندهم إذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر ثم يجمعوا على قسم عمر ثم يجمعوا على قسم علي وكل واحد منهم يخالف صاحبه وإجماعهم إذا ليس بحجة عندهم أولاً ولا آخراً وكذلك

لو كانت احداهما رجلا لم يحل لهما نكاح صاحبتها فلا ينبغي للرجل أن يجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا بأس أن يجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها (قال الشافعي) فان قال قائل لم زعمت أن الآباء يزوجون الصغار قيل زوج أبو بكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست أو سبع وبنى بها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت تسع فالحالان اللذان كان فيهما النكاح والدخول كانا وعائشة صغيرة ممن لا أمر لهما في نفسها وزوج غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته صغيرة فان قال قائل فاذا أجزت هذا الآباء ولم تلتفت الى القياس في أنه لا يجوز أن يعقد على حرة صغيرة نكاح ثم يكون لها الخيار لان أصل النكاح لا يجوز أن يكون فيه خيار الا في الاماء اذا تحولت حالهن والحرائر لا تحول حالهن ولا يجوز أن يعقد عليهن ما لهن منه بد ثم يلزمهن فكيف لم يجعل الأولياء قياسا على الآباء قيل لا فتراق الآباء والأولياء وأن الأب عاك من العقد على ولده ما لا يملكه منه غيره ألا ترى أنه يعقد على البكر بالغا ولا يردها وان كرهت ولا يكون ذلك للام واللا أخ ولا ولي غيره فان قال قائل فاننا لا نجيز إلا أن يعقد على البكر بالغ أو نجعله فيها وفي الثيب مثل غيره من الأولياء قيل فأنت تجعل قبضه لمهر البكر قبضا ولا تجعل ذلك لولي غيره الا وصى بامال وتجعل عقده عليها صغيرة جائزا لا خيار لها فيه وتجعل لها الخيار ان عقد عليها ولي غيره ولو كان مثل سائر الأولياء ما كنت قد فرقت بينه وبين الأولياء وهذا مكتوب في كتاب النكاح ، واذا نظر الرجل الى فرج المرأة من شهوة فان أباحني فقه رحمه الله كان يقول تحرم على ابنه وعلى أبيه وتحرم عليه أمها وابنتها يلغنا ذلك عن ابراهيم وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه خال لبجارية له بخرداها وأن ابنه استوهبها منه فقال له انها لا تحل لك وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ملعون من نظر الى فرج امرأة وأمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحرم من ذلك شيء ما لم يلبسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا لمس الرجل الجارية حرمت على أبيه وابنه ولا تحرم عليه بالنظر دون اللس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يزوج الرجل ابنة الرجل وامرأة الرجل فيجمع بينهما لان الله عز وجل انما حرم الجمع بين الاخنتين وهاتان ليستا بأختين وحرمان الام والبنت احدهما بعد الاخرى وهذه ليست بأم ولا بنت وقد جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة علي رضي الله عنه وابنته وعبد الله بن صفوان بين امرأة رجل وابنته ، واذا نظر الرجل الى فرج أمته من شهوة فان أباحني فقه رحمه الله تعالى كان يقول لا تحل لابيه ولا لابنه ولا تحل له أمها ولا بنتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رضي الله عنه يقول هي له حلال حتى يلبسها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا نال الرجل بالمرأة فلا تحرم عليه هي ان أراد أن ينكحها ولا أمها ولا ابنتها لان الله عز وجل انما حرم بالحلل والحرام ضد الحلل وهذا مكتوب في كتاب النكاح من أحكام القرآن ، واذا تزوج الرجل المرأة بشاهدين من غير أن يزوجهما ولي والزوج كفؤا لها فان أباحني فقه رحمه الله كان يقول النكاح جائز ألا ترى أنها لو رفعت أمرها الى الحاكم وأبى وليها أن يزوجهما كان للحاكم أن يزوجهما ولا يسعه الا ذلك ولا ينبغي له غيره فكيف يكون ذلك من الحاكم والولي جائزا ولا يجوز ذلك منها وهي قد وضعت نفسها في الكفاءة بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن امرأة زوجت ابنتها بأم أولياء وأنها خصموا الزوج الى علي رضي الله تعالى عنه فأجاز على النكاح وكان ابن أبي ليلى لا يجيز ذلك وقال أبو يوسف هو موقوف وان رفع الى الحاكم وهو كفؤا أجزت ذلك كأن القاضي هاشمناولي بلغه أن ابنته قد تزوجت فأجاز ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل نكاح بغير ولي فهو باطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم أعيان امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا ، واذا تزوج الرجل المرأة فأعلن المهر وقد كان أسر قبل ذلك مهر أو شهد شهودا عليه وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهره فهو كذا وكذا سمعة يسمع بها القوم وأن أصل المهر هو كذا وكذا الذي في السر ثم تزوج فأعلن الذي قال فان أباحني فقه

لا يجوز اذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة فان قال قائل فكيف تقول قلت لا يقال شيء من هذا اجماع ولكن ينسب كل شيء منه الى فاعله فينسب الى أبي بكر فاعله والى عمر فاعله والى علي فاعله ولا يقال لغيرهم من أخذ منهم موافق لهم ولا يخالف ولا ينسب الى ساكت قول قائل ولا عمل عامل انما ينسب الى كل قسوله وعمله وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الاجماع في كثير من خاص الاحكام ليس كما يقول من يدعيه فان قال قائل أفخذ مثل هذا قلنا انما ادنا به لأنه أشهر ماصنع الأئمة وأولى أن لا يختلفوا فيه وأن لا يجهله العامة ونحن نجد كثيرا من ذلك أن أبا بكر جعل الخدا بأثم طرح الاخوة معه ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلى ومن ذلك أن أبا بكر رأى علي بعض أهل الردة فداء وسبوا وجسمهم بذلك فأظاقهم عمرو قال لاسبي ولا فداء

رضي الله عنه كان يقول المهر هو الاول وهو المهر الذي في السر والسمعة باطل الذي أظهر للقوم وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول السمعة هي المهر والذي أسر باطل أبو يوسف عن مطرف عن عامر قال اذا أسر
 الرجل مهر أو أعلن أكثر من ذلك أخذ بالعلانية * أبو يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن شريح
 وإبراهيم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تزوج الرجل امرأة بمهر علانية وأسر قبل ذلك مهرها
 أقل منه فالمهر مهر العلانية الذي وقعت عليه عقدة النكاح إلا أن يكون شهود المهرين واحدا فيثبتون
 على أن المهر مهر السر وأن المرأة والزوج عقد النكاح عليه وأعلنا الخطبة بمهر غيره أو يشهدون أن
 المرأة بعد العقد أقربت بأن ما شهدا به منه سمعة لا مهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز
 النكاح الا بولي وشاهدي عدل ورضا المنكوحه والنكاح الا في الامة فان سيدها وزوجها والبكر وان أباهما
 يزوجهما ومن لم يبلغ فان الآباء يزوجهنهم وهذا مكتوب في كتاب النكاح . قال واذا تزوج الرجل ابنته
 وقد أدركت فان أباحني فترحمه الله تعالى كان يقول اذا كرهت ذلك لم يجر النكاح عليها لانها قد أدركت
 وملكت أمرها فلا تكرر على ذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال البكر تستأمر في نفسها
 واذا نكحها فلها فلو كانت اذا كرهت أجبرت على ذلك لم تستأمر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول النكاح
 جائز عليها وان كرهت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى انكاح الأب خاصة جائز على البكر بالغة وغير بالغة
 والدلالة على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما فجعل الأيم أحق بنفسها وأمر في هذه بالمؤامرة والمؤامرة قد
 تكون على استطابة النفس لانه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وأمر والنساء في بناتهن ولقول الله
 عز وجل وشاورهم في الأمر ولو كان الأمر فيهن واحد القال الأيم والبكر أحق بنفسهما وهذا كله
 مستقصى بحججه في كتاب النكاح واذا تزوج الرجل المرأة ثم اختلفا في المهر فدخل بها وليس بينهما
 بنسبة فان أباحني فترحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها مهر مثلها إلا أن يكون ما ادعت أقل من ذلك
 فيكون لها ما ادعت وكان ابن أبي ليلى يقول انما لها ما سمي لها الزوج وليس لها شيء غير ذلك وبه يأخذ ثم
 قال أبو يوسف بعد ان أقر الزوج بما يكون مهر مثلها أو قرى بامنه قبل منه والام يقبل منه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى واذا تزوج الرجل المرأة فدخل بها أو لم يدخل بها فاختلعا في المهر تخالفا وكان لها مهر
 مثلها كان أقل مما ادعت أو أقل مما أقربه الزوج أو أكثر كالقول في البيوع الفاتية إلا أن لا ترد العقد
 في النكاح عما يرد به العقد في البيوع ونحكم له حكم البيوع الفاتية لأن البيوع الفاتية يحكم فيها بالقيمة
 وهذا يحكم فيه بالقيمة والقيمة فيه مهر مثلها كما هي في البيوع قيمة مثل السلعة . واذا أعتقت الامة
 وزوجهها فان أباحني فترحمه الله تعالى كان يجعل لها الخيار ان شاءت اختارت نفسها وان شاءت أقامت
 مع زوجها وكان ابن أبي ليلى يقول لا خيار لها ومن حجة ابن أبي ليلى في بريرة أنه يقول كان زوجها عبدا
 ومن حجة أبي حنيفة في ذلك أنه يقول ان الامة لا تملك نفسها ولا نكاحها وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه خير بريرة حين عتقت وقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان حرا (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أعتقت الامة فان كانت تحت عبدا فلها الخيار وان كانت تحت حرا فلا خيار
 لها وذلك أن زوج بريرة كان عبدا وهذا مكتوب في كتاب النكاح . واذا تزوجت زوجها غائبا كان
 قد نعي إليها فولدت من زوجها الآخر ثم جاء زوجها الاول فان أباحني فترحمه الله تعالى عنه كان يقول الولد
 للاول وهو صاحب الفراش وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الولد للفراش وللعاهر الحجر
 وكان ابن أبي ليلى يقول الولد للاخر لانه ليس بعاهر والعاهر الزاني لانه متزوج وكذلك بلغنا عن
 ابن أبي طالب رضي الله عنه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله واذا بلغ المرأة فوافر زوجها فاعتدت

مع غير هذا مما استكتنا عنه ونكتني بهذامنه * حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن
 خالد عن ابن جريح عن هشام بن عروة عن
 أبيه أن يحيى بن حاطب حدثه قال توفي حاطب
 فأعتق من صلي من رقيقه وصام وكانت
 له أمة توبية قد صلت وصامت وهي أعجمية
 لم تنقه فلم ترعه الا بحملها وكانت ثيبا فذهب الى
 عمر فحدثه فقال له عمر لانت الرجل الذي
 لا يأتي بخير فأفرغه ذلك فأرسل اليها عمر فقال
 أحببت فقالت نعم من مر عرس بدرهمين فإذا
 هي تستهل بذلك ولا تكتمه قال وصادف
 عليا وعمان وعبد الرحمن ابن عوف فقال أشيروا
 علي قال وكان عثمان جالسا فاضطجع فقال
 علي وعبد الرحمن قد وقع علم الحسد فقال أشير
 علي يا عثمان فقال قد أشير عليك أخواك
 فقال أشير علي أنت قال أراها تستهل به كأنها
 لا تعلمه وليس الحدالا على من علمه فقال عمر

قال أبو يوسف عن الأشعث بن سوار عن الحكم عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه كان يقول في الحرام أن
نوى عينا فمين وإن نوى طلاقا فطلاق وهو ما نوى من ذلك * وإذا قال الرجل كل حل علي حرام فإن أباحنيقة
رحمه الله تعالى كان يقول القول قول الزوج فإن لم يعن طلاقا فليس بطلاق وإنما هي عين يكفرها وإن
عنى الطلاق ونوى ثلاثا فواحدة فواحدة بآئنة وإن نوى طلاقا ولم ينو عدد ففيه واحدة بآئنة
وكذلك إذا قال لامرأته هي علي حرام وكذلك إذا قال لامرأته خلية أو برة أو بان أو بنة فالقول قول الزوج
وهو ما نوى إن نوى واحدة ففيه واحدة بآئنة وإن نوى ثلاثا فثلاث بلغة ذلك عن شريح وإن نوى اثنتين ففيه
واحدة بآئنة وإن لم ينو طلاقا فليس بطلاق غير أن عليه المين ما نوى طلاقا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
في جميع ما ذكرته هي ثلاث تطليقات لا دينة في شيء منها ولا يجعل القول قوله في شيء من ذلك (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي حرام فإن نوى طلاقا فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق
والقول في ذلك قوله مع عينه وإن لم يرد طلاقا فليس بطلاق ويكفر كفارة عین قياسا على الذي يحرم أمته
فيكون عليه فيها الكفارة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم أمته فأمر الله عز وجل لم تحرم ما أحل
الله لا تبغي مرضاة أزواجك وجعلها الله عينا فقال قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم * وإذا قال الرجل
لامرأته أمرك في يدك فقالت قد طلقت نفسي ثلاثا فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كان
الزوج نوى ثلاثا ففيه ثلاث وإن كان نوى واحدة ففيه واحدة بآئنة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
هي ثلاث ولا يسئل الزوج عن شيء (قال الشافعي) وإذا خير الرجل امرأته أو ملكها أمرها فطلعت
نفسها تطليقة فهو ملك الرجعة فيها كما عداها لو ابتدأ طلاقها وكان أبو حنيفة يقول في الخيار إن اختارت
نفسها فواحدة بآئنة وإن اختارت زوجها فلا شيء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إن اختارت نفسها
فواحدة عاك بها الرجعة وإن اختارت زوجها فلا شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل
لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق طلقت بالثلاثة الأولى ولم يكن عليها عدة فتلزمها الثنتان وإنما
أحدث كل واحدة منهما ما هو به بائن منه حلال لغيره وهكذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام
* وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق طلقت بالثلاثة الأولى ولم يقع
عليها التطليقتان الباقيتان وهذا قول أبي حنيفة بلغة عن عمر بن الخطاب وعن علي وعبد الله بن مسعود
وزيد بن ثابت وإبراهيم بن ذلك لأن امرأته ليست عليها عدة فقد بانت منه بالتطليقة الأولى وحلت للرجل
الآخر أن يزوجها بعد التطليقة الأولى قبل أن يتكلم بالثانية زوجها كان نكاحها جائزا فكيف يقع
عليها الطلاق وهي ليست بامرأته وهي امرأته غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الثلاث التطليقات
إذا كانت من الرجل في مجلس واحد على ما وصفت لك * وإذا شهد شاهد على رجل أنه طلق امرأته واحدة
وشهد آخر أنه طلقها اثنتين فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول شهادتهما باطلة لأنهما قد اختلفا
وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليهما من ذلك تطليقة لأنهما قد اجتمعا عليهما وبهذا يأخذ (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا شهد الرجل أنه سمع رجلا يقول لامرأته أنت طالق واحدة وشهد آخر أنه سمعه يقول
لها أنت طالق ثنتين فهذه شهادة مختلفة فلا تجوز ولو شهدا اتفاقا لشهد أنه طلق امرأته وقال أحدهما قد

صدقت صدقت
والذي نفسي بيده ما
الحد الأعلى من علمه
بجلدها عـ مائة
وغربها عـ (قال
الشافعي) يخالف
علياً وعبد الرحمن فلم
يحدّها حدّها عندهما
وهو الرجم وخالف
عثمان أن لا يحدّها
بحال وجلدها مائة
وغربها عـ فلم يرو
عن أحد منهم من
خلافه بعد حدّه أياها
حرف ولم يعلم الخلاف
له إلا بقواهم المتقدم قبل
فعله قال وقال بعض
من يقول ما لا ينبغي له
اذ قيل حد عمر مولاة
حاطب كذا لم يكن
ليجلدها إلا بإجماع
أصحاب رسول الله
جهالة بالعلم وحرارة
على قول ما لا يعلم ومن
اجترأ (١) على أن يقول
إن قول رجل أو علمه
في خاص من الأحكام
مالم يحلّ عنه وعنهم
قال عندنا ما لم يعلم
(قال الشافعي) وقضى
عمر أن لا تباع أمهات
الأولاد وخالفه عليّ

(١) اعله على أن يقول
في قول رجل الخ تأمل

وغيره وقضى عمرى
الضرس بجعل خالفه
غيره بجعل الضرس
سنافيه من الابل
وقال عمر وعلى وابن
مسعود وأبو موسى
الاشعري وغيرهم الرجل
على امرأته الرجعة
حتى تظهر من الحيضة
الثالثة وخالفهم غيرهم
فقال اذا طغت في
الدم من الحيضة الثالثة
فقد انقطعت رجعت
عنهم أشياء أكثر مما
وصفت فدل ذلك على
أن قائل السلف يقول
برأيه ويخالفه غيره
ويقول برأيه ولا يروى
عن غيره فيما قال به شيء
فلا ينسب الذي لم يرو
عنه شيء الى خلافه ولا
موافقه لانه اذا لم يقل
لم يعلم قوله ولو جاز أن
ينسب الى موافقه جاز
أن ينسب الى خلافه
ولكن كذا كذب اذا لم
يعلم قوله ولا الصدق فيه
الآن يقال ما يعرف
اذا لم يقل قولاً وفي هذا
دليل على أن بعضهم
لا يرى قول بعض حجة
تلزمه اذا رأى خلافها
وأنهم لا يرون اللازم
الا الكتاب أو السنة

أثبت الطلاق ولم أثبت عدده وقال لا يخرج قد أثبت الطلاق وهو ثلثان لزمت واحدة لانهم ما يجتمعان عليها
واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وقد دخل بها فإن أباحنيته رجه الله تعالى كأن يقول في ذلك لها السكني
والنفقة حتى تنقضي عذتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها السكني وليس لها النفقة وقال أبو حنيفة
لم وقد قال الله عز وجل في كتابه فانفقوا عليهن حتى يرضعن جملهن وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه أنه جعل للنفقة ثلاثاً السكني والنفقة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً
ولا جليلها فلها السكني وليس لها نفقة وهذا مكتوب في كتاب الطلاق * واذا آلى الرجل من امرأته
خفاف لا يقربها شهراً أو شهرين أو ثلاثاً لم يقع عليه بذلك ايلاء ولا طلاق لان عينه كانت على أقل من أربعة
أشهر حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن عامر الأحمول عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو
قول أبي حنيفة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مول منها ان تركها أربعة أشهر بانت بالايلاء والايلاء
تطبيقاً بئس (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يطأ امرأته أربعة أشهر أو أقل لم يقع عليه
حكم الايلاء لان حكم الايلاء انما يكون بعد مضي الأربعة الأشهر فيوم يكون حكم الايلاء يكون الزوج لا عين
عليه واذا لم يكن عليه عين فليس عليه حكم الايلاء وهذا مكتوب في كتاب الايلاء واذا حلف الرجل
لا يقرب امرأته في هذا البيت أربعة أشهر فتركها أربعة أشهر فلم يقربها فيه ولا في غيره فإن أباحنيته رجه
الله كان يقول ليس عليه في هذا ايلاء ألا ترى أن له أن يقربها في غير ذلك البيت ولا يجب عليه
الكفارة وانما الايلاء كل عين تمنع الجماع أربعة أشهر لا يستطيع أن يقربها إلا أن يكفر عينه وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا هو مول ان تركها أربعة أشهر بانت بالايلاء والايلاء تطبيقاً بئس (قال
الشافعي) رجه الله واذا حلف الرجل لا يقرب امرأته في هذا البيت أو في هذه الغرفة أو في موضع بسمه
فليس على هذا حكم الايلاء انما حكم الايلاء على من كان لا يصل الى أن يصيب امرأته بحال الا لزمه الحنث
فأما من يقدر على اصابة امرأته بلا حنث فلا حكم للايلاء عليه واذا طاهر الرجل من امرأته فقال أنت
على كظهر أمي يوماً أو وقتاً كثيراً من ذلك فإن أباحنيته رضى الله عنه كأن يقول هو مظاهر منها
لا يقربها في ذلك الوقت حتى يكفر كفارة الظهار فاذا مضى ذلك الوقت سقطت عنه الكفارة وكان له أن
يقربها بغير كفارة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مظاهر منها أبداً وان مضى ذلك الوقت فهو مظاهر
لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار (قال الشافعي) رجه الله واذا طاهر الرجل من امرأته يوماً فأراد
أن يقربها في ذلك اليوم كفر كفارة الظهار وان مضى ذلك اليوم ولم يقربها فيه فلا كفارة للظهار عليه كما
قلنا في المسئلة في الايلاء اذا سقطت اليمين سقط حكم اليمين والظهار عين لا طلاق * واذا ارتد الزوج عن
الاسلام وكفر فإن أباحنيته رجه الله كأن يقول بانت منه امرأته اذا ارتد لا تكون مسلمة تحت كافر
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي امرأته على حالها حتى يستتاب فإن تاب فهي امرأته وإن أبى قتل
وكان لها ميراثها منه (قال الشافعي) رجه الله واذا ارتد الرجل عن الاسلام فنكاح امرأته موقوف
فان رجع الى الاسلام قبل أن تنقضي عذتها فمعا على السكاح الاول وان انقضت عذتها فقبل رجوعه الى
الاسلام فقد بانت منه واليمين ففسخ بالطلاق وان رجع الى الاسلام فخطبها لم يكن هذا طلاقاً وهذا مكتوب
في كتاب المرتدة قال واذا رجعت المرأة من أهل الاسلام الى الشرك كان هذا الباب الاول سواء في
قولها ما جعاً غير أن أباحنيته كان يقول يعرض على المرأة الاسلام فان أسلمت خلى سبيلها وإن أبى
حبست في السجن حتى تتوب ولا تقتل بلغنا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وكان ابن أبي ليلى يقول
ان لم تب قتلت وبه يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة وكيف تقتل وقد نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن قتل النساء في الحروب من أهل الشرك فهذه مثلهم (قال الشافعي) رجه الله واذا ارتدت المرأة

وأمرهم لم يذهبوا فإني
 شاء الله أن يكون
 خاص الأحكام كلها
 أجماعا كاجتماعهم
 على الكتاب والسنة
 وجعل الفرائض وأمرهم
 كانوا إذا وجدوا كتابا
 أو سنة أتبعوا كل واحد
 منها فإذا تواروا لما يمتثل
 فقد يختلفون وكذلك
 إذا قالوا فيما لم يعلموا
 فيه سنة اختلفوا (قال
 الشافعي) رضى الله عنه
 وكفى حجة على أن دعوى
 الإجماع في كل
 الأحكام ليس كما ادعى
 من ادعى ما وصفت من
 هذا ونظائر له أكثر منه
 وجملة أنه لم يدع الإجماع
 فيما سوى جمل الفرائض
 التي كافتها العامة أحد
 من أصحاب رسول الله
 ولا التابعين ولا القرن
 الذين من بعدهم ولا
 القرن الذين يلونهم
 ولا عالم علمه على ظهر
 الأرض ولا أحد نسبته
 العامة إلى علم الأئمة
 من الزمان فان قائلا
 قال فيه بمعنى لم أعلم
 أحدا من أهل العلم
 عرفه وقد حفظت عن
 عدد منهم إبطاله ومتى
 كانت عامة من أهل

عن الإسلام فلا فرق بينهما وبين الرجل تستتاب وإن تاب ولا تقتل كما يصنع بالرجل خفا فإني هذا بعض
 الناس فقال يقتل الرجل إذا ارتد ولا تقتل المرأة واحتج بشيء رواه عن ابن عباس لا يثبت أهل الحديث مثله
 وقدرى شبيه بذلك الاستناد عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قتل نسوة ارتدن عن الإسلام فلم نر أن
 نحتج به إذا كان استناده لا يثبت أهل الحديث واحتج من خالفنا بان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن قتل النساء في دار الحرب وقال إذا نهى عن قتل المشركات اللاتي لم يؤمنن فالمؤمنة التي ارتدت عن
 الإسلام أولى أن لا تقتل قيل لبعض من يقول بهذا القول قد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن قتل الكبير الفاني وعن قتل الاجير وروي أن أبا بكر الصديق نهى عن قتل الرهبان أفرايت ان
 ارتد شيخ فان أو اجير أندع قتلهما أو ارتد رجل راحب أندع قتله قال لا قيل ولم لأن حكم القتل على الردة
 حكم قتل حد لا يسع الوالي تعطيله مخالف حكم قتل المشركين في دار الحرب قال نعم قلت فكيف احتجبت
 بحكم دار الحرب في قتل المرأة ولم ترد حجة في قتل الكبير الفاني والاجير والرايح ثم قلت لنساء نزع أهل
 الحرب بعد القدرة عليهم ولا تقتلهم وليس لنا أن ندع مرتدا فكيف ذهب عليك إقرارهم في المرأة فان
 المرأة تقتل حيث يقتل الرجل في الزنا والقتل * وإذا قال الرجل كل امرأة أتزوجها نهى طالق فان
 أباحنفة كان يقول هو كما قال وأي امرأة أتزوجها نهى طالق واحدة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى
 يقول لا يقع عليه الطلاق لأنه عم فقال كل امرأة أتزوجها فإذا سمي امرأة مميأة أو مصرية بعينه أو جعل ذلك
 إلى أجل فقوله ما فيه سواء ويقع به الطلاق «قال الربيع» للشافعي فيه جواب * قال وإذا قال الرجل
 لا امرأة أتزوجها فأنك طالق أو قال إذا تزوجت إلى كذا وكذا من الأجل امرأة فهى طالق أو قال كل
 امرأة أتزوجها من قرية كذا وكذا فهى طالق أو من بني فلان فهى طالق فهم جميعا كانوا يقولون إذا تزوج
 تلك فهى طالق وإن دخل بها فان أباحنفة كان يقول لها مهر ونصف مهر مهر بالدخول ونصف مهر
 بالطلاق الذي وقع عليه قبل الدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر وبقرق بينهما في
 قولهما جميعا * قال وإذا قذف الرجل امرأة وقد وطئت وطأ حراما قبل ذلك فان أباحنفة كان يقول
 لا حد عليه ولا لعان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد * ولو قذفها غير زوجها لم يكن عليه حد
 في قول أبي حنيفة وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد ينبغي في قول ابن أبي ليلى أن يكون مكان الحد اللعان
 (قال الشافعي) وإذا وطئت المرأة وطأ حراما ما يدركها الحد فيه ثم قذفها زوجها سئل فان قذفها حاملا
 وانتهى من وادها وعن بينهما لان الولد لا ينفى الابلعان وان قذفها غير حامل بالوطء الاول أو برتا غير فلاحد
 عليه وعليه التعزير وكذلك ان قذفها بأجنبي فقال عنت ذلك الوطء الذي هو محرم فلاحد عليه وعليه التعزير
 * وإذا قال الرجل لا امرأة لأحاجة لي فيك فان أباحنفة كان يقول ليس هذا بطلاق وإن أراد به الطلاق
 وبه يأخذ وقال أبو حنيفة وكيف يكون هذا طلاقا وهو بمنزلة لا أستهيك ولا أريدك ولا أهواك ولا أحبك
 فليس في شيء من هذا طلاق (قال الشافعي) وإذا قال الرجل لا امرأة لأحاجة لي فيك فان قال لم أرد طلاقا
 فليس بطلاق وإن قال أردت طلاقا فهو طلاق وهي واحدة لا أن يكون أراد أكثر منها ولا يكون طلاقا
 إلا أن يكون أراد به إيقاع طلاق فان كان إنما قال لأحاجة لي فيك سأوقع عليك الطلاق فلا طلاق حتى
 يوقعه بطلاق غير هذا * وإذا قذف الرجل وهو عبد أمر أنه وهى حرة وقد أعق نصف العبد أحد الشر يكتن
 وهو يسعى لا تحرق نصف قيمته فان أباحنفة رضى الله تعالى عنه كان يقول هو عبد ما بقي عليه شيء من
 السعاية وعليه حد العبد وكان ابن أبي ليلى يقول هو حر وعليه اللعان وبه يأخذ وكذلك لو شهد شهادة
 أبطلها أبو حنيفة وأجازها ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحد العبد والأمة في كل شيء
 حد العبد والأمة حتى تكمل فيهما جميعا الحرية ولو بقي سهم من ألف سهم فهو رقيق (قال الشافعي)

العلم في دهر بالبلدان
على شئ وعامة قبلهم
قيل يحفظ عن فلان
وفلان كذا ولم يعلم لهم
مخالفاً وأخذ به ولا نزع
أنه قول الناس كلهم
لأننا لا نعرف من قاله
من الناس الامن
سمعه منه أو عنه قال
وما وصفت من هذا
قول من حفظت عنه
من أهل العلم نصا
واستدللا (قال
الشافعي) رضى الله
عنه والعلم من وجهين
اتباع واستنباط
والاتباع اتباع كتاب
فان لم يكن فسنه فان لم
تكن فنقول عامة من
سلفنا لا نعلم له مخالفا
فان لم يكن فقياس على
كتاب الله عز وجل فان
لم يكن فقياس على
سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فان لم
يكن فقياس على قول
عامة سلفنا لا مخالف له
ولا يجوز القول الا
بالقياس واذا قاس من
له القياس فاختلفوا
وسع كلاً أن يقول ببلغ
اجتهاده ولم يسعه
اتباع غيره فيما أدى

وكذلك لا يحسد له حتى تكمل فيه الحرية ولا يقص له من جرح حتى يستكمل العبد الحرية ولو قذف رجل
هذا العبد الذي يسعى في نصف قيمته لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة لأنه بمنزلة العبد وكان على قاذفه الحد
في قول ابن أبي ليلى وبه يأخذ . ولو قطع هذا العبد بـ رجل متعبد لم يكن عليه القصاص في قول أبي حنيفة
وبه يأخذ وهو بمنزلة العبد وكان عليه القصاص في قول ابن أبي ليلى وهو بمنزلة الحر في كل قليل أو كثيراً وحده
أو شهادة أو غير ذلك وهو في قول أبي حنيفة بمنزلة العبد مادام عليه درهم من قيمته وكذلك هو في قولهما
جميعاً لو اعتق جزء من مائة جزء أو بقي عليه جزء من مائة جزء من كتابته ان شاء الله تعالى * واذا كانت أمة
بين اثنين ولها زوج عبد أعتقها أحدهم وليها وقضى عليها بالسعاية إلا آخر لم يكن لها خيار في النكاح في
قول أبي حنيفة حتى تفرغ من السعاية وتعتق وكان لها الخيار في قول ابن أبي ليلى يوم يقع العتق عليها وبه
يأخذ . ولو طلقت يومئذ كانت عدتها وطلاقها في قول أبي حنيفة عدتها أمة وطلاق أمة وكانت عدتها
وطلاقها في قول ابن أبي ليلى عدتها حرة وطلاق حرة ولو لم يكن لها زوج وأرادت أن تتزوج لم يكن لها ذلك
حتى يأذن الذي له عليها السعاية فهي في قول أبي حنيفة بمنزلة الأمة وفي قول ابن أبي ليلى بمنزلة الحرة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت أمة تحت عبد لم يكن لها الخيار حتى تكمل فيها الحرية في يوم تكمل فيها
الحرية فلهما الخيار فان طلقت وهي لم تكمل فيها الحرية كانت عدتها عتدها أمة وحكمها في كل شئ حكم أمة
. واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء فلان وفلان غائب لا يدري أحي هو أم ميت أو فلان ميت
قد علم بذلك فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليها الطلاق وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق قال أبو حنيفة وكيف يقع عليها الطلاق ولم يشأ فلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء فلان وفلان ميت قبل ذلك أو مات فلان بعدما قال ذلك وقبل أن
يشاء فلا تكون طالقاً أبداً بهذا الطلاق اذ لو كان فلان حاضراً حياً ولم يشأ لم تطلق وانما يتم الصاق بعشيتها
فادامات قبل أن يشاء علمنا أنه لا يشاء أبداً ولم يشأ قبل فتطلق بعشيتها . واذا قذف الرجل امرأته وقامت لها
الدينه وهو بحد فان أبا حنيفة كان يقول يلاعن وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلاعن ويضرب
الحد . واذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فان أبا حنيفة كان يقول ليس هذا باقرار
بالنكاح انما أمره بأن يفارقها فكيف يكون هذا اقراراً بالنكاح وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول هذا
اقرار بالنكاح (قال الشافعي) واذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فليس هذا باقرار
بالنكاح من مولاه في قول من يقول ان أجاز له مولاه فالتكاح يجوز وأما في قولنا فلو أجاز له المولى لم يجز لان
أصل ما نذهب اليه أن كل عقدة نكاح وقعت والجماع لا يحل أن يكون فيها أو لا حد فسحقها فهي فاسدة
لا يجزها إلا أن تجدد ومن أجازها بإجازة أحد بعدها فان لم يجزها كانت مفسوخة دخل عليه أن يجزها أن
ينكح الرجل المرأة على أنه بالخيار وعلى أنها بالخيار لا يجوز عنده في النكاح كما يجوز في البيوع
. واذا طلق الرجل امرأته تطليقة بائة وأراد أن يتزوج في عدتها خامسة فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى
كان يقول لا أحيز ذلك وأكرهه . وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى واذا فارق الرجل امرأته بخلع أو فسخ نكاح كان له أن ينكح أربعا وهي في العدة وكان له ان كان
لا يجد طولاً لحرته وخاف العنت على نفسه أن ينكح أمة مسلمة لان المفارقة التي لاربعة له عليها غير زوجة
. واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مريض فان أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول ان مات بعد
انقضاء العدة فلا ميراث لها منه وبه يأخذ . وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث ما لم تتزوج (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً أو تطليقة لم يكن بقي له عليها غير ها وهو مريض ثم مات بعد
انقضاء عدتها فان عامة أصحابنا يذهبون الى أن لها منه الميراث ما لم تتزوج . وقد خالفنا في هذا بعض الناس

اليه اجتهاده بخلافه
والله أعلم

(باب أكل الضب)

« حدثنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم سئل عن
الضب فقال لست
بأكله ولا يحرمه
أخبرنا سفيان بن عيينة
عن عبد الله بن دينار عن
ابن عمر عن النبي نحوه
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أبي أمامة
سهل بن حنيف عن ابن
عباس « قال الشافعي
أشك » قال مالك عن
ابن عباس عن خالد بن
الوليد أوعن ابن عباس
وخالد بن الوليد
أنهما دخلا مع النبي
صلى الله عليه وسلم
بيت ميمونة فأتى بضب
محمود فأهوى اليه
رسول الله بيده فقال
بعض النسوة اللاتي
في بيت ميمونة أخبروا
رسول الله ما يريد أن
يأكل فقالوا هو ضب
يارسول الله فرفع رسول
الله يده فقلت أحرام هو

بأقويل فقال أحدهم لا يكون لها الميراث في عدة ولا في غير عدة وهذا قول ابن الزبير وقال غيره هي ترثه
مالم تنقض العدة ورواه عن عمر باسناد لا يثبت مثله عند أهل العلم بالحديث وهو مكتوب في كتاب الطلاق
وقال غيره ترثه وإن تزوجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ترث مبتوتة في عدة كانت أو غير عدة وهو قول
ابن الزبير وعبد الرحمن طلق امرأته أن شاء الله على أنها لا ترث وأجمع المسلمون أنه إذا طلقها ثلاثا ثم آلى
منها لم يكن موليا وإن أظاها لم يكن متظاهرا وإذا فذقها لم يكن له أن يلاعنها ويبرأ من الحد وإن ماتت
لم يرثها فلما أجمعوا جميعا أنها خارجة من معاني الأزواج لم ترثه وإذا طلق الرجل امرأته في حتمه ثلاثا
فخج ذلك الزوج وأدعته عليه المرأة ثم مات الرجل بعد أن استخلفه القاضي فإن أباح خيفة رضى الله
عنه كان يقول لا ميراث لها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث إلا أن تقر بعد موته أنه كان طلقها
ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت المرأة على زوجها أنها طلقها ثلاثا البتة فأخلفه القاضي بعد
انكهاره ردها عليه ثم مات لم يحل لها أن ترث منه شيئا كان تعلم أنها صادقة ولا في الحكم بحال لانها تقر
أنها غير زوجة فإن كانت تعلم أنها كاذبة حل لها فيما بينهما وبين الله أن ترثه وإذا خلا الرجل بامرأته
وهي حائض أو وهي مريضة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لها نصف
المهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها المهر كاملا وإذا قال الرجل لامرأته ان ضمت إليك امرأه
فأنت طالق واحدة فطلقها فبانت منه وانقضت العدة ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج تلك المرأة التي حلف
عليها فإن أباح خيفة كان يقول لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه لم يضمها إليها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته ان ضمت إليك امرأة
فأنت طالق ثلاثا فطلقها وانقضت عدها ثم نكح غيرها ثم نكحها بعد ذلك فإلا طلاق عليها وهو لم يضم
إليها امرأة إنما ضمها هي إلى امرأة وإذا قال الرجل ان تزوجت فلا نفقة في طالق فتر وجهها على مهر مسي
ودخل بها فإن أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان يقول هي طالق واحدة بائة وعليها العدة ولها مهر ونصف
نصف من ذلك بالطلاق ومهر بالدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر بالطلاق وليس
لها بالدخول شيء ومن حتمه في ذلك أن رجلا آلى من امرأته فقدم بعد أربعة أشهر فدخل بامرأته ثم أتى
ابن مسعود فأمره أن يخطبها فخطبها وأصدقها صداقا مستقبلا ولم يبلغنا أنه جعل في ذلك الوطء صداقا ومن
حجة أبي حنيفة أنه قال قد وقع الطلاق قبل الجماع فوجب لها نصف المهر وجامعها بشبهة فعليه المهر ولو لم
أجعل عليه المهر جعلت عليه الحد وقال أبو حنيفة كل جماع يدرأ فيه الحد فيه صداق لا بد من الصداق إذا
درأت الحد وجب الصداق وإذا لم أجمع الصداق فلا بد من الحد قال أبو يوسف حدثني محمد بن حماد
عن إبراهيم أنه قال فيه لها مهر ونصف مهر مثل قول أبي حنيفة وإذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار
فأنت طالق ان شاء الله فدخلت الدار فإن أباح خيفة وابن أبي ليلى قال لا يقع الطلاق ولو قال أنت طالق ان شاء
الله ولم يقل ان دخلت الدار فإن أباح خيفة رضى الله عنه قال لا يقع الطلاق وقال هذا الأول سواء وبه
يأخذ أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في ذلك لا يقع الطلاق ولا العتاق وأخبرنا عبد الملك بن
أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يقع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل
لامرأته أنت طالق ان شاء الله تعالى فلا طلاق ولا عتاق وإذا طلق الرجل امرأته واحدة فانقضت عدها
فترزوجت زواجا ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها الأول فإن أباح خيفة قال هي على الطلاق كله وبه يأخذ
وقال ابن أبي ليلى هي على ما بقى (قال الشافعي) وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فانقضت عدها
ونكح حرة أو غيرها ثم أصابها ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عدها فانكحت الزوج الأول فهي عنده على
ما بقى من الطلاق يهدم الزوج الثاني والثالث ولا يهدم الواحد ولا الثنتين وقولنا هذا قول عمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه وعدد من كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفنا في بعض هذا بعض الناس فقال
إذا هدم الزوج ثلاثاً هدم واحدة واثنين واحد يقول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وسألنا فقال من أين
زعمتم أن الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم ما هو أقل منها قلنا زعمنا بما لا ينبغي لأحد أن يدفعه قال
وما هو قلنا حرهما الله بعد الثلاث حتى تتكحل زواجره وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل
أن النكاح الذي أحله الله به بعد الثلاث أصابه الزوج وكانت محرمة قبل الزوج لا تحل بحال إلا بالزوج
فكان للزوج حكم هدم الثلاث لهذا المعنى وكانت في الواحدة والثنتين حلالاً فلم يكن للزوج حاشا حكم
فرعنا أنه يهدم حيث كانت لا تحل له إلا به وكان حكمه قائماً ولا يهدم حيث لا حكم له وحيث كانت حلالاً
بغيره وكان أصل المعقول أن أحد الإيجل له بفعل غير شيء فلما أحل الله له بفعل غير ذلك أحلنا له حيث أحل
الله له ولم يجز أن نقس عليه ما خالفه لو كان الأصل للمعقول فيه وقد رجع إلى هذا القول محمد بن الحسن
بعد ما كان يقول يقول أبي حنيفة والله أعلم

(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقيم الحد على البكر وجلد مائة جلدة فإن أباحنيفة رحمه الله
تعالى كان يقول لا أنفيه من قبل أنه بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه نهى عن ذلك وقال كفى بالنبي قتلة وبه
يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول بنى سنة إلى بلد غير البلد الذي خبره وروى ذلك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعن أبي بكر وعلى رضي الله عنهما (قال الشافعي) وينسئ الزانيان اليكران من موضعهما
الذي زني به إلى بلد غير بعد ضرب مائة وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم الزاني ونفي أبو بكر وعمر وعثمان
وعلى رضي الله تعالى عنهم وقد خالف هذا بعض الناس وهذا مكتوب في كتاب الحدود بحججه وإذا نفي
المشركان ودما ثيبان فإن أباحنيفة رضي الله عنه قال ليس على واحد منهما الرجم وكان ابن أبي ليلى يقول
عليهما الرجم ويروي ذلك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
رجمهم هودياً وهودية وبه يأخذ أبو يوسف قال أبو حنيفة لا تقام الحدود في المساجد وروى ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نقيم الحدود في المساجد وقد فعل ذلك
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تخلى كالمسافر أهل الكتاب ورضوا أن يحكم بينهم فترافعوا في الزنا وأقروا
به رجعنا إليهم وضربنا البكر مائة ونفينا سنة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم هوديين زنياً وهو
معنى كتاب الله تبارك وتعالى فإن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط
وقال وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من الدنيا إلا بحكم المسلمين لأن حكم الله
واحد لا يختلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تقام الحدود في المساجد وإذا وطئ الرجل جارية
أمة فقال ظننت أنها تحل لي فإن أباحنيفة كان يقول يدرأ عنه الحد فإذا أقرب ذلك في مقام واحد أربع
مرات لم يحد وبه يأخذ وعليه المهر وقال ابن أبي ليلى وأنا أسمع أقر عتدي رجل أنه وطئ جارية أمة فقال له
أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم قال له الرابعة ووطئتها قال نعم قال ابن أبي
ليلى فأمرت به بخلد الحد وأمرت بالجلد فأخذ بيده فأخرجه من باب الحسرة نفي (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا أصاب الرجل جارية أمة وقال ظننتها تحل لي أحلف ما ووطئها إلا وهو يراها حلالاً ثم درى عنه الحد
وأغرم المهر فإن قال قد علمت أنها حرام على قبل الوطء ثم ووطئها أحد ولا يقبل هذا إلا من أمكن فيه أنه
يجعل مثل هذا فأما من أهل الفقه فلا قال أبو حنيفة ليس ينبغي للحاكم أن يقول له أفعلت ولا نوجب عليه
الحد بأقرار أربع مرات في مقام واحد ولو قال ووطئتها جارية أمة في أربعة مواضع لم يكن عليه حد لأن
الوطء قد يكون حلالاً وحراماً فم يقر هذا بالزنا والله أعلم

قال لا ولكنه لم يكن
بأرض قومي فأجدي
أعاقه قال خالد فاجترته
فأكته ورسول الله صلى
الله عليه وسلم ينظر
(قال الشافعي) وحديث
ابن عباس موافق
لحديث ابن عمر أن
رسول الله امتنع من
أكل الضب لأنه عاقه
لأنه حرمة وقد امتنع
من أكل البقول ذوات
الريح لأن جبريل
يكلمه ولعله عاقها لا محرماً
لها وقول ابن عمر إن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لست بأكله يعني
نفسه وقد نفي ابن عباس
أنه عاقه وقال ابن عمر
إن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ولا محرمة قال
بخاء يعني ابن عباس بينا
وإن كان معنى ابن عمر
أبين منه قال لست
أحرمه وليس حراماً
ولست آكله تفسير
وأكل الضب حلال
وإذا أصابه المحرم فدهاه
لأنه صيد يؤكل

(باب الحمل والمفسر)

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي قال
الله عز وجل فإذا انسلخ

(اختلاف على وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما)

(أبواب الوضوء والغسل والتيمم)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سأل رجل علياً رضي الله عنه عن الغسل فقال اغتسل كل يوم إن شئت فقال لا الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وهم لا يرون شيئاً من هذا واجباً : أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن خالد عن أبي إسحق أن علياً رضي الله عنه قال في التيمم ضرباً للوجه وضرباً للكفين هكذا يقولون ضرباً للوجه وضرباً لليدين إلى المرفقين

(باب الوضوء)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي السوداء عن ابن عبد خير عن أبيه قال توضأ على رضي الله تعالى عنه فغسل ظهر قدميه وقال لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح ظهر قدميه لظننت أن باطنهما أحق أبو معاوية عن الأعمش عن أبي ظبيان قال رأيت علياً رضي الله عنه بال ثم توضأ ومسح على النعلين ثم دخل المسجد فخلع نعليه وصلى ابن مهدي عن سفيان عن حبيب عن زيد بن وهب أنه رأى علياً رضي الله عنه فعل ذلك ابن مهدي عن سفيان عن الزبير بن عدي عن أنس بن سويد بن غفلة أن علياً رضي الله عنه فعل ذلك محمد بن عبيد عن محمد بن أبي اسمعيل عن معقل الخثعمي أن علياً فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولسنا ولا إياهم ولا أحد نعلمه يقول بهذا من الغتين خالين عبد الله الواسطي عن عطاء بن السائب عن أبي الجعدي عن علي رضي الله عنه في الفأرة تقع في البرث فتموت قال نزع حتى تغلبهم قال ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بما روي ناعن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً وأما هم فيقولون ينزع منها عشرون أو ثلاثون دلواً عمرو بن الهيثم عن شعبة عن أبي إسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي إن أبي قدماء قال اذهب فواره فقلت أنه مات مشركاً قال اذهب فواره فواره ثم أتته قال اذهب فاغتسل وهم لا يقولون بهذا هم يزعمون أنه ليس على من مس ميتاً مشركاً غسل ولا وضوء عمرو بن الهيثم عن الأعمش عن إبراهيم بن أبي عيسى عن عبد الله قال القبلة من اللس وفيها الوضوء عن شعبة عن مخارق عن طارق عن عبد الله مثله وهم يخالفون هذا فيقولون لا وضوء من القبلة ونحن نأخذ بأن في القبلة الوضوء وقال ذلك ابن عمر وغيره وعن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عبد الله أنه قال الماء من الماء (قال الشافعي) ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل وهذا القول كان في أول الإسلام ثم نسخ (قال الشافعي) أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال الجنب لا يتيمم وليسوا يقولون بهذا ويقولون لا نعلم أحداً يقول به ونحن نروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الجنب أن يتيمم ورواه ابن عليه عن عوف الأعرابي عن أبي رضاء عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلاً أصابته جنابة أن يتيمم ويصلي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي إسحق عن الحارث بن الأزعم قال سمعت ابن مسعود يقول إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي فلا يعمده غسلًا وليسوا يقولون بهذا يقولون ليس الخطمي بطهور وإن خاطه الماء الطهور أو الماء محضاً فامسح رأسه بالماء بعد الخطمي أو قبله فأما الخطمي فلا يظهر وحده

الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الآية وقال الله جل ثناؤه وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله - حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا بكر فبين منع الصدقة أليس قد قال رسول الله لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر هذا من حقها يعني منعهم الصدقة وقال الله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم

(أبواب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد عن عقيل عن ابن الحنفية أن علياً رضي الله تعالى عنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الرضوء وتحريرها التكبير وتحليلها التسليم وبهذا نقول نحن لا يحرم بالصلاة إلا بالتكبير وقال صاحبهم يحرم بها غير التكبير بالتسبيح ورجعوا إلى قولنا وقولنا لا تنقض الصلاة إلا بالتسليم فمن عمل علامة يفسد الصلاة فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم فقد أفسد حالاً فيما بين أن يكبر إلى أن يجلس قدر التشهد (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا وجد أحدكم في صلاته في بطنه رزاً أو قيأاً أو رعاءً فليصرف فليست وضوءاً أن تكلم باستقبال الصلاة وإن لم يكلم احتسب بما صلى وليسوا يقولون بهذا يقولون ينصرف من الرز وإن انصرف من الرعاء فصلاته تامة ويخالفونه في بعض قوله ويوافقونه في بعضه وإن كانوا يثبتون هذه الرواية فيلزمهم أن يقولوا في الرز ما يقولون في الرعاء لأنه لم يخالفه في لزغ غير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علمته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا شميم عن حصين قال حدثنا أبو ظبيان قال كان علي رضي الله عنه يخرج الينا ونحن ننظر إلى تباشير الصبح فيقول الصلاة الصلاة فإذا قام الناس قال نعم ساعة الوتر هذه فإذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم أقبلت الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال آتيت علياً رضي الله عنه وهو معسكر بدر أبي موسى فوجدته يطعم فقال ادن فكل فقلت إني أريد الصوم فقال وأنا أريد فدنوت فأكلت فلما فرغ قال يا ابن السباح أقم الصلاة وهذا خبران عن علي رضي الله عنه كلاهما يثبت أنه كان يغلس بأقصى غاية التغليس وهم يخالفونه فيقولون يسفر بالفجر أشد الأسفار ونحن نقول بالتغليس به وهو يوافق ما روينا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في التغليس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا شميم وغيره عن ابن حبان النخعي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال لا صلاة خارج المسجد إلا في المسجد قيل ومن جار المسجد قال من أسمعته المنادي ونحن وهم نقول يجب لمن لا عذر له أن لا يتخلف عن المسجد فإن صلى فصلاته تجزئ عنه إلا أنه قد ترك موضع الفضل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن زاذان أن علياً رضي الله عنه كان يغتسل من الحمامة ولسنا ولا يأمهم نقول بهذا (قال الشافعي) أخبرنا شريك عن عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد أن رجلاً من الخوارج قال لعلي رضي الله عنه ولقد أوحى إلي الذين من قبلك الآية فقال علي رضي الله عنه فاصبران وعد الله حق ولا يستغفلك الذين لا يوقنون وهو رآك وهم يقولون من فعل هذا يريد به الجواب فصلاته فاسدة (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال إذا ركعت فقلت اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت فقد تم ركوعك وهذا عندهم كلام يفسد الصلاة وهم يكرهون هذا وهذا عندى كلام حسن وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شبهه ونحن نأمر بالقول به وهم يكرهونه (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن خالد الحذاء عن عبد الله بن الحرث عن الحرث الهمداني عن علي رضي الله تعالى عنه كان يقول بين السجدةين اللهم اغفر لي وارحمني واخذني واجبرني وزاد ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق ونسي أسناده وهم يكرهون هذا ولا يقولون به (قال الشافعي) أخبرنا شميم عن مغيرة عن أبي رزين أن علياً رضي الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن شماله سلام عليكم سلام عليكم (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين عن علي رضي الله عنه مثله سواء وليسوا يأخذون به ويزيدون

الآخر ولا يختصمون ما حرم الله ورسوله الآية أخبرنا الثقة عن محمد بن أبيان عن علقمة ابن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال فإذا لقيت عدوً آمن المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال «شك علقمة» ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أن هم فعلوا أن لهم مالاً للهاجرين وأن عليهم ما عليهم فإن اختاروا المقام في دارهم فأخبرهم أنهم كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله كما يجري على المسلمين وليس لهم في الشيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك إلى الإسلام فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم وإن أبوا فاستمعن بالله وقاتلهم (قال الشافعي) وليست واحدة

من الآتين ناسخة
للأخرى ولا واحد من
الحديثين ناسخا للآخر
ولا مخالفه وإن كان أحد
الحديثين والآتين من
الكلام الذي يخرج منه
عام يراد به الخاص ومن
المجمل الذي يدل عليه
المفسر فأمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
والله تعالى أعلم أمره
بقتال المشركين من
أهل الأوثان وهم أكثر
من قاتل النبي صلى الله
عليه وسلم وكذلك
حديث أبي هريرة
عن النبي وذكر أبي بكر
وعمر إياهم عن النبي
صلى الله عليه وسلم
في المشركين من أهل
الأوثان دون أهل
الكتاب وفرض الله
قتال أهل الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون إن لم
يؤمنوا وكذلك حديث
ابن بريدة في أهل الكتاب
خاصة كما كان حديث
أبي هريرة في أهل
الأوثان خاصة قال
فالفرض في قتال من
دان وأبأوه دين أهل
الأوثان من المشركين
أن يقاتلوا إذا قدر

فيه ورحمة الله وبركاته (قال الشافعي) أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن معقل أن عليا رضي الله عنه قنت في المغرب يدعو على قوم باسمائهم وأشياءهم فقلنا آمين هشيم عن رجل عن ابن معقل أن عليا رضي الله عنه قنت بهم فدعا على قوم يقول اللهم العن فلانا بادئا وفلانا ناحتا حتى عدت نفرا وهم يفسدون صلاة من دعا الرجل باسمه أو دعا على رجل فسماه باسمه ونحن لانفسد بهم هذا صلاته لانه يشبه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن الحباب عن سفيان عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله عنه أن رجلا قال ائني صليت ولم أقرأ أقال أتممت الركوع والسجود قال نعم قال تمت صلاتك وهم لا يقولون بهذا ويرعون أن عليه إعادة الصلاة هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه قال أقرأ فيما أدركت مع الامام وهم لا يقولون بهذا يقولون اغمايقرأ فيما يقضي لنفسه فاما وهو وراء الامام فلا قراءة عليه ونحن نقول كل صلاة صليت خلف الامام والامام يقرأ فيما لا يسمع فيها يقرأ فيها هشيم ويزيد عن حجاج عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه في امام صلى بغير وضوء قال يعيد ولا يعيدون وهذا موافق للسنة وما روي عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار إليهم ثم رجع وعلي جلدته أثر الماء (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا حماد بن سلمة عن زبادة الأعمى عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن ابن عون عن ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال ائني كنت جنبا فنسيت (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن اسراييل عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال اذا أحدث في صلاة بعد السجدة فقد تمت صلاته ولسنا ولا يابهم نقول بهذا أما نحن فنقول انقضاء الصلاة بالتسليم للحديث الذي روي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون كل حدث يفسد الصلاة الا حدثا كان بعد التشهد أو أن يجلس مقدار التشهد فلا يفسد الصلاة (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن أحبابه عن أبي اسحق عن أبي الخليل عن علي رضي الله عنه كان اذا افتتح الصلاة قال لا اله الا أنت سبحانك ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيقا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وقدر وينا من حديثنا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول هذا الكلام اذا افتتح الصلاة وبهذا ابتداء يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وهم يخالفونه ولا يقولون منه بحرف يقولون ان سبحانك اللهم وبحمدك كلام « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي عن وكيع عن الأعمش عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه كان اذا شهد قال بسم الله وبالله وليسوا يقولون بهذا وقدر وى عن علي رضي الله عنه فيه كلام كثيرهم يكرهونه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن السدي عن عبد خير أن عليا رضي الله عنه قرأ في الصبح بسج اسم ربك الأعلى فقال سبحان رب الأعلى على موهم يكرهون هذا ونحن نستحبه وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء يشبهه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله عنه كره الصلاة في جلود الشعاب ولسنا ولا يابهم نقول بهذا بل نقول نحن وإياهم لا بأس بالصلاة

عليهم حتى يسلموا ولا يحل أن تقبل منهم جزية بدب الله وسنة نبيه قال والفرض في أهل الكتاب ومن دان قبل نزول القرآن كله دينهم أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية أو يسلموا وسوا كانوا عربا أو عجماء قال والله كتب نزلت قبل نزول القرآن المعروف منها عند العامة التوراة والإنجيل وقد أخبر الله أنه أنزل غيرهما فقال أم لم ينبا بما في صحف موسى وأبراهيم الذي وفي وليس تعرف تلاوة كتب إبراهيم وذكري زبور داود فقال وأنه لفي زبر الأولين قال والمجوس أهل كتاب غير التوراة والإنجيل وقد نسوا كتابهم وبدلوه فأذن رسول الله في أخذ الجزية منهم ، حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع بجالة يقول ولم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن النبي

في جلود الثعالب اذ ادبغت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن أيوب عن سعيد بن جبير عن علي رضي الله عنه في المستحاضة تعتدل لكل صلاة ولسنا ولا يا هم نقول بهذا ولا أحد علمته « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن منصور عن هلال عن وهب بن الأجدع عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا الشمس مرتفعة ولسنا ولا يا هم ولا أحد علماء يقول بهذا بل نكروه جميعا الصلاة بعد العصر والصبح نافلة ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي دبر كل صلاة ركعتين إلا العصر والصبح وهذا يخالف الحديث الأول « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة قال كنا مع علي رضي الله تعالى عنه في سفر فصرى العصر ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين وهذا الأحاديث يخالف بعضها بعضا إذا كان علي يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي بعد العصر ولا الصبح فلا يشبه هذا أن يكون صلى ركعتين بعد العصر وهو يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصليهما

(باب الجمعة والعيدين)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب نصف النهار يوم الجمعة ولسنا ولا يا هم نقول بهذا نقول لا يخطب إلا بعد زوال الشمس وكذلك رونا عن عمرو بن غيره « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جند ابن عبد الرحمن الرؤاسي عن الحسن بن صالح عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب يوم الجمعة ثم لم يجلس حتى فرغ ولسنا ولا يا هم نقول بهذا نقول يجلس الإمام بين الخطبتين ونقول يجلس على المنبر قبل الخطبة وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن العباس بن ذريح عن الحرث بن ثور أن عليا رضي الله عنه صلى الجمعة ركعتين ثم التفت إلى القوم فقال آتموا ولسنا ولا يا هم ولا أحد يقول بهذا ولست أعرف وجه هذا إلا أن يكون يرى أن الجمعة عليه هور كعتان لأنه يخطب وعليهم أربع لأنهم لا يخطبون فإن كان هذا مذهبه فليس يقول بهذا أحد من الناس « قال الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله عنه قال من كان منكم مصابيا بعد الجمعة فليصل بعدها ست ركعات ولسنا ولا يا هم نقول بهذا أما نحن فقول يصلي أربع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن منهل عن عباد بن عبد الله أن عليا كان يخطب على منبر من آخر جلاء الأشعث وقد امتلأ المسجد وأخذوا يجالسهم فجعل يخطي حتى دنا وقال غلبتنا عليك هذه (١) الجراء فقال علي ما بال هذه الضباطرة يتخلف أحدكم ثم ذكر كلاما وهم يكرهون للإمام أن يتكلم في خطبته ويكرهون أن يتكلم أحد والامام يخطب وقد تكلم الأشعث ولم ينهه علي رضي الله عنه وتكلم علي وأحسبهم يقولون يندى الخطبة ولسنا نرى بأسا بالكلام في الخطبة تكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن محمد بن النعمان عن أبي قيس الأودي عن هذيل أن عليا رضي الله عنه أمر رجلا أن يصلي بضعة الناس يوم العيد أربع ركعات في المسجد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو جند عن سفيان عن أبي قيس الأودي عن هذيل عن علي مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية

(١) المراد بهم الفرس والضباطرة جمع ضيطر وهو الخنم انظر اللسان

صلى الله عليه وسلم
أخذها من مجوس
هجر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ودان
قوم من العرب دين
أهل الكذب قبل نزول
القرآن فأخذ رسول الله
من بعضهم الجزية فدل
ذلك على أن أهل
الكتاب الذين أمرنا

بقتالهم حتى يعطوا
الجزية عن يد أهل
التوراة وأهل الإنجيل
(١) دون غيرهم فان قال
قائل هل حفظ أحد
أن المجوس كانوا أهل
كتاب قلت نعم أخبرنا
سفيان عن أبي سعد
سعيد بن المرزبان
عن نصر بن عاصم
قال قال فروة بن نوفل
الاشجعي علام تؤخذ
الجزية من المجوس
وليسوا بأهل كتاب
فقام اليه المستورد
فأخذ بلبيه فقال يا عدو
الله تطعن على أبي بكر
وعمر وعلى أمير المؤمنين
يعني عليا وقد أخذوا
منهم الجزية فذهب به
إلى القصر فخرج على
علمهما فقال البسدا
فلما في ظل القصر
فقال علي أنا أعلم الناس
(١) لعل هنازيade أو
سقطا من الناس تأمل

عن ليث عن الحكم بن حنشل بن المعتز أن عليا رضى الله عنه قال صلا يوم العيد في المسجد أربع ركعات
ركعتان للسنة وركعتان للخروج « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن
سفيان عن أبي اسحق أن عليا رضى الله تعالى عنه أمر رجلا أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد في المسجد
ركعتين وهذان حديثان مختلفان ولست أؤاياهم نقول بواحد منهم ما يتولون الصلاة مع الإمام ولا
جماعة إلا حيث هو فان صلى قوم جماعة في موضع فليست بصلاة العيد ولا قضاء منها وهي كنافلة لو تطوع
بها رجل في جماعة ونحن نقول إذا صلاها أحدا صلاها وقرا وفعل كما يفعل الإمام فسكبر في الأولى سبعا
قبل القراءة وفي الآخرة تسع قبل القراءة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر
ابن عباس عن أبي اسحق عن علي رضى الله تعالى عنه في الفطر إحدى عشرة تكبيرة وفي الأضحية خمس وليسوا
يأخذون بهذا

(باب الوتر والقنوت والآيات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد الرحيم عن
زاذان أن عليا رضى الله تعالى عنه كان يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة تسع سور من المفصل وهم يقولون يقرأ
بسج اسم ربك الأعلى والثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة يقرأ بأفحة الكتاب وقل هو الله أحد وأما
نحن فنقول يقرأ فيها بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس يفصل بين كل ركعتين
والركعة بالتسليم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن السائب عن
أبي عبد الرحمن السلمي أن عليا رضى الله عنه كان يقنت في الوتر بعد الركوع وهم لا يأخذون بهذا يقولون
يقنت قبل الركوع فان لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه سجدت السهو « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن أبي عبد الرحمن أن عليا رضى الله تعالى عنه كان
يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن معقل
أن عليا رضى الله عنه قنت في صلاة الصبح وهم لا يرون القنوت في الصبح ونحن نراه السنة الثابتة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الصبح * أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن سعيد بن أبي هريرة رضى
الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح فقال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام
وعياش بن أبي ربيعة وذكر الحديث ونقول من أوتر أول الليل صلى مثنى مثنى حتى يصبح « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن أبي هريرة عن عطاء بن عبد الله قال قال
علي رضى الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر أول الليل أوتر ثم ان استيقظ فشاء أن يسفحها بركعة يصلي
ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعلى وان شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وان شاء أوتر آخر الليل
وهم يكرهون أن ينقض الرجل وتره ويقولون اذا أوتر صلى مثنى مثنى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن حماد بن عاصم عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضى الله عنه خرج
حين ثوب المؤذن فقال أين السائل عن الوتر نعم ساعة الوتر هذه ثم قرأ الليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس
وهم لا يأخذون بهذا ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا حماد بن عاصم الاحول عن قرعة عن علي رضى الله تعالى عنه انه صلى في زلزلة ست ركعات في أربع
سجدة خمس ركعات وسجدة في ركعة وركعة وسجدة في ركعة ولست أؤاياهم نقول بهذا نقول لا يصلي
في شيء من الآيات الا في كسوف الشمس والقمر ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن علي رضى الله تعالى عنه
لقلناه وهم يثبتونه ولا يأخذون به ويقولون يصلي ركعتين في الزلزلة في كل ركعة ركعة « أخبرنا الربيع »

﴿ الصيام ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عبيد بن عمرو أن علياً رضي الله تعالى عنه سمى عن القيلة الصائم فقال ما يريد إلى خلوف فيها ولسنا ولا يا هم نقول بهذا نقول لأبأس بقيلة الصائم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان وغيره عن اسمعيل عن أبي السفر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولسنا ولا يا هم ولا أحد علمناه يقول بهذا انما له نور قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر حرم الطعام والشراب على الصائم

﴿ أبواب الزكاة ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن أبي رافع أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يزكي أموالهم وهم أيتام في حجره وبهذا أخذ وهو موافق لما روينا عن عمر وابن عمر وعائشة في زكاة أموال اليتامى وهم يخالفونه فيقولون ليس على مال اليتيم زكاة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال في خمس وعشرين من الابل خمس من الغنم ولسنا ولا يا هم ولا أحد علمناه تأخذ بهذا والثابت عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وكان عمر يا هم بما بذلك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل وغيره عن حماد بن سلمة عن ثمامة عن أنس قال أعطاني أبي كتاباً كتبه له أبو بكر فقال هذه فريضة الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن فابن لبون ذكر « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال اذا زادت الابل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم وغيره عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله تعالى عنه وبهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل عن حماد بن سلمة عن ثمامة عن أنس عن (٣) أبي زكريا أنه كتب له السنة فذكر هذا وهم لا يأخذون بهذا يقولون اذا زادت على عشرين ومائة استقبل بالفرائض أولها وكان في كل خمس شاة الى أن يبلغ بها خمسين ومائة ثم في كل خمسين حقة وهذا قول متناقض لا أثر ولا قياس فيخالفون ما رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر والثابت عن علي عندهم الى قول ابراهيم وشيئ يغلط به عن علي رضي الله تعالى عنه ﴿ » « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن الحرث أن عثمان أهدى له جمل وهو محرم فأكل القوم الا علياً فإنه كره ذلك ولسنا ولا يا هم نقول بهذا أما نحن فنقول بحديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يأكلوا اللحم الصيد وهم حرم أخبرنا بذلك مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا

حين أمر الله أن يقاتل المشركون حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وأمر اذا انساخت الاشهر الحرم أن يقتل المشركون حيث وجدوا ويؤخذوا ويحصهوا ويقعد لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة خلى سبيلهم أما في هذا دلالة على أن في أمر الله أن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب دون أهل الأوثان وأن الفرض في أهل الكتاب غيره في أهل الأوثان قال أما القرآن فيدل على وصفت (قال الشافعي) وقلت له وكذلك السنة فان قال قائل ان حديث ابن بريده عام بأن يدعوا الى اعطاء الجزية فقد يحتمل أن يكون عني كل مشرك وثي أو غيره قلت له وحديث أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله عام المخرج فان قال جاهل بل هو على كل مشرك فلا تؤخذ الجزية من كتابي ولا

غيره ولا يقبل منه إلا
الإسلام أو أنقل هل
الجنة عليه إلا كشي
على من ذهب إلى جنة
حديث ابن بري
روى عن أن حديث أبي
حسرة نافع له قال ما
لواحد منهم ما في الحديثين
شي إلا كما لصاحبه مثله
لأنه يكن إلا الحديثان

(باب الخلاف)

فمن تؤخذ منه الجزية
وفمن دان دين أهل
الكتاب قبل نزل
القرآن

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس فقال
تؤخذ الجزية من أهل
الكتاب ومن دان دين
أهل الأوثان ما كان
الأنهم لا تؤخذ من
العرب خاصة إذا دانوا
دين أهل الأوثان فأما
الجمهم فتؤخذ منهم وإن
دانوا دين أهل الأوثان
قال فقلت لبعض من
يقول هذا القول
ومن أين قلت هذا
قال ذهب إلى أن
الذين أمر بقتالهم
حتى يسلموا العرب
قلت أفسرأبت العرب

الشافعي قال أخبرنا سفيان عن صالح بن كيسان عن أبي محمد عن أبي قتادة عن حماد بن عمار قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه فبين أصاب بعض
نعام قال يضرب بقدره من نوقا قيل له «ون أربع من ناقة قال فإن من البيض ما يكون ماراً ولسنا
ولا إياهم ولا أحد علمناه نأخذ بهذا نقول بغرم منه «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
ابن عليه عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي بن فمين يجعل عليه المني قال مشي فان عجز ركب وأهدى
بدنه وهم يقولون عني إن أحب وكل من مضى والار كعب وأهدى شاة ونحن نقول ليس لأحد أن يركب
وهو يستطيع أن يمشي بحال وإن عجز ركب وأهدى فإن مضى الذي ركب والذي مضى حتى أتى به
كما نذر «قال الربيع» وقد قال الشافعي غير هذا قال عليه كفارة ممين «أخبرنا الربيع» قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي في هذه الآية «وأتوا
الج والعرة لله قال أن يحرم الرجل من دويره أهله وهم يقولون أحب النساء يحرم من الميقات «أخبرنا
الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي مثله بهذا
نقول وهو موافق للسنة «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن ابن أبي نجيح
عن مجاهد عن علي رضي الله تعالى عنه في الضبع كبش «أخبرنا الشافعي» قال أخبرنا ابن أبي نجيح
سفيان عن سمك عن عكرمة أن علياً رضي الله تعالى عنه قضى في الضبع بكبش وبهذا نقول وهو موافق
ما ذكرنا عن عمر وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون بغرم قيمتها في الموضع
الذي أصابها فيه لا يجعلون فيها شيأ موقفاً

(أبواب الطلاق والنكاح)

«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن
سويد بن مقرن أنه وجدني كذب أبيه عن علي رضي الله تعالى عنه أن لا نكاح إلا بولي فإذا بلغ الحقائق
النص فالعصبة أحق وبهذا نقول لأنه موافق لما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما امرأه
لم ينكحها إلا بالزوجة فأنكحها باطل فان استجروا فالسلطان ولي من لا ولي له «أخبرنا بذلك الزنجي عن ابن
جريح عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وهم يقولون إذا كان
الزوج كفواً وأخذت صداقاً مثلها جاز النكاح وإن كان غير ولي «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سمك بن حرب عن حنش أن رجلاً تزوج امرأة فزنى بها
قبل أن يدخل بها فرفع إلى علي ففرق بينهما وجلده الحد وأعطاه نصف الصداق ولسنا ولا إياهم ولا أحد
علمناه يقول بهذا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن رجل عن
الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في رجل تزوج امرأة بها جنون أو جذام أو برص قال إذا لم يدخل بها
فرق بينهما وإن كان دخل بها فهي امرأته إن شاء طلقها وإن شاء أمسك وهم يقولون هي امرأته على كل
حال إن شاء طلق وإن شاء أمسك «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مطرف
عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في البصراني تسلم امرأته قال هو أحق بهما لم يخرجها من دار
البيعة ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضي الله تعالى عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم
موت ولم يدخل بها ولم يفرض ليا صداقاً قال ليا الميراث وعلما العدة ولا صداقاً لينا وبهذا نقول الآن ثبت

إذا دانوا دين أشمل
 الكتاب أنا خذ منهم
 الجزية قال نعم قلت
 ويدخلون في معنى الآية
 التي نزلت في أشمل
 الكتاب قال نعم قلت
 فقد تركت أصل قولك
 وزعمت أن الجزية على
 الدين لا على النسب
 قال فلا أقدر أن أقول
 الجزية وترك الجزية
 وأن يقاتلوا حتى يسلموا
 على النسب وقد أخذ
 النبي الجزية من بعض
 العرب فقلت له فلم ذهب
 أولا إلى الفرق بين
 العرب والعجم ولست
 تجد ذلك في كتاب
 ولا سنة قال فإن من
 أصحابك من قال تؤخذ
 الجزية من كل من دعا
 إليها ونحو أو غيره أو
 أعجمي أو عربي فقلت
 له أجدت قول من قال
 هذا قال لا وذلك أن
 أكثر من قاتل رسول
 الله العرب فلم يأخذ
 الجزية إلا من عربي
 دان دين أهل الكتاب
 وسأقوم لمن خالفنا وإياك
 من أصحابك بقوله فأقول
 إن النبي أخذ الجزية
 من المجوس ورأيت
 المسلمين لم يخضعوا في

حديث بروع وقدروا بناء عن ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهم يخالفونه ويقولون
 لها صادق نسائها «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن عباد عن حماد بن سلمة
 عن بديل عن ميسرة عن أبي الوضئ أن أخوين تزوجا أخيتين فأعهدت كل واحدة منهما إلى أخيه زوجها
 فأصابها فقضى على رضي الله عنه على كل واحد منهما صادق وجعله يرجع به على الذي غره وهم يخالفونه
 ويقولون لا يرجع بالصادق وبه يقول الشافعي لا يرجع بالصادق «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن جرير بن حازم عن عيسى عن عاصم الأسدي عن زاذان عن علي رضي الله
 عنه يقول في الخياران اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ولنا ولا يا هم نقول بهذا القول أما
 نحن فنقول إن اختارت زوجها فلا شيء ويرى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاختارناه فلم يعد ذلك طلاقا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن
 منصور عن الحكم عن إبراهيم أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في الخلية والبرية والحرام ثلاثا ثلاثا ولنا ولا
 يا هم نقول بهذا أما نحن فنقول إن نوى الطلاق فهو مانوي من الطلاق إن كانت واحدة فواحدة وإن
 أراد اثنتين فاثنتين وبذلك الرجعة وأما هم فيقولون إن نوى واحدة فواحدة وإن نوى اثنتين فلا يكون اثنتين
 «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن داود عن الشعبي عن علي رضي الله عنه
 في الحرام ثلاث ولنا ولا يا هم نقول بهذا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن
 يزيد ومحمد بن عبيد وغيرهما عن اسمعيل عن الشعبي عن رياش بن عدي الطائي قال أشهد أن عليا رضي الله
 عنه جعل البتة ثلاثا ولنا ولا يا هم نقول بهذا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
 هشيم وسفيان بن عيينة عن الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة أن عليا رضي الله عنه وقف المولى
 «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن الشيباني عن بكير بن الأخنس عن مجاهد
 عن عبد الرحمن بن أبي إيلي أن عليا رضي الله تعالى عنه وقف المولى «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ليث عن مجاهد عن مروان شهد عليا رضي الله عنه وقف المولى وهكذا
 نقول وهو موافق لما روينا عن عمرو بن عمر وعائشة وعثمان وزيد بن ثابت وبضعة عشر من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم وقفوا المولى وهم يخالفونه ويقولون لا يوقف إذا مضت أربعة أشهر برأيت
 منه «أخبرنا الشافعي» قال أخبرنا محمد بن عبيد عن اسمعيل عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه كان يوجل
 المتوفى عنها لا ينظر بها «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن
 فراس عن الشعبي قال نقل على رضي الله تعالى عنه أم كلثوم بعد قتل عمر بسبع ليال ولنا ولا يا هم نقول
 بهذا نقول بحديث فريسة ابنة مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ
 الكتاب أجله ونحن نقول بهذا وهم في المتوفى عنها والمبتوتة وهم يروون عن علي رضي الله عنه أنه نقل
 ابنته في عذتها من عمر «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الحكم
 عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله عنه قال العدة من يوم عوت أو يطلق وبهذا نقول
 ويقولون بقولنا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سمع الحكم يحدث عن أبي
 صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى عنها الها النفقة من جميع المال
 وليسوا يقولون بهذا وينكرون هذا القول فيقولون ما نقول بهذا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي النجبي عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى
 عنها زوجها تعد بآخر الأجلين وليسوا يقولون بهذا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
 مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة قال سألت ابن عباس وأبا هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل

فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبوهريرة إذا ولدت فقد حلت قال أبو سلمة فدخلت على أم سلمة فسألتها
عن ذلك فقالت ولدت سبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخري شيخ
فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا فبرجا إذا جاء أهلها أن يؤثروها بها فخاضت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فأنكحني من شئت فهذا يقولون ويقولون فيه وينكرون ما روى
عن علي رضي الله عنه ويخالفونه وعن صالح بن مسلم عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه قال في التي تزوج
في عدتها قال تتم ما بقي من عدتها من الأول وتستأنف من الآخرة جديده وكذلك تقول وهو موافق
لما روي عن عمر وهم يقولون عليها عدة واحدة وينكرون ما روى عن علي رضي الله عنه ويخالفونه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم وأبو معاوية ومحمد بن يزيد عن اسمعيل
عن الشعبي عن شريح أن رجلا طلق امرأته فذكرت أنها قد حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي رضي
الله عنه لشريح قل فيها فقال إن جاءت بينة من بطانة أهلها يشهدون صدقت فقال له علي قالون وقالون
بالرومية أصبت وهم لا يأخذون بهذا ويخالفونه أما بعضهم فيقول لا تنقضي العدة في أقل من أربعة
ونجسين يوما « قال الربيع » قول الشافعي أقل ما تنقضي العدة فيمن تحيض ثلاثة وثلاثين يوما لأن أقل
الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمس عشرة ليلة وقال بعضهم أقل ما تنقضي منه تسعة وثلاثين يوما (١) وأما
نحن فنقول بحدود ما روى عن علي رضي الله عنه لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يجعل
للحيض وقتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أنه لا تنقضي عدتها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوما « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني لأطهر أفأدع الصلاة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليست بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعسلي
عنك الدم وصلي فلم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لها وقتا في الحيضة فيقول كذا وكذا يوما ولكنه قال إذا
أقبلت وإذا أدبرت وروى عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود في العزل قال هو الوأد
الخفي ولست نأخذ بهذا الا يرون بالعزل بأسا وروى عن عمرو بن الهيثم عن شعبة عن عاصم عن زر عن
علي رضي الله عنه أنه كره العزل وليسوا يأخذون بهذا ولا يرون بالعزل بأسا ونحن نروى عن عدد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عنه فلم يذكر عنه نهيا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال كنا نعزل والقرآن ينزل « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن الأشعث عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي
رضي الله عنه قال اكهوا الصبيان النكاح فان كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه ولست نأخذ بهذا ونقول
لا طلاق لصغير حتى يبلغ ولا نجيز طلاق المعتوه ولا المبرسم ولا النائم وروى عن حماد بن سلمة عن حميد
عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قال لا طلاق لمكره وهم يخالفون هذا ويقولون طلاق المكره جائز
وحاد عن قتادة عن خلاص أن رجلا طلق امرأته فأشهد على طلاقها وراجعها وأشهد على رجعتها
واستكتم الشاهدين حتى انتهت عدتها فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه ففرق بينهما ولم يجعل له عليهما
رجعة وعزر الشاهدين وهم يخالفون هذا ويجعلون الرجعة ثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا هشيم عن داود عن سمك عن أبي عطية الأسدي أنه تزوج امرأة أخيه وهي ترضع ابن
أخيه فقال والله لا أقربها حتى تطفمه فسأل عليا رضي الله عنه عن ذلك فقال علي إن كنت إنما تريد
الإصلاح لا ولابن أخيك فلا يابلاء عليك وإنما يابلاء ما كان في الغضب والله أعلم

(١) كذا في النسخ وليتأمل

أن تؤخذ منهم الجزية
ولا تؤكل ذبائحهم
ولا تنكح نسائهم
وروى هذا عن النبي
وأهل الكتاب تؤكل
ذبائحهم وتنكح نسائهم
وفي هذا دليل على أن
المجوس ليسوا بأهل
كتاب (قال الشافعي)
فما كنت له قلت ان
المجوس ليسوا بأهل
كتاب مشهور عند
العامة باق في أيديهم
فهل من جهة في أن
ليسوا بأهل كتاب
كالعرب قال لا الا
ما وصفت من أن
لا تنكح نسائهم ولا
تؤكل ذبائحهم قلت
فكيف أنكرت أن
يكون النبي دل على
أن قول الله حتى يعطوا
الجزية من دان دين
أهل الكتاب قبل نزول
الفرقان وأن يكون
احلال نساء أهل
الكتاب احلال نساء
بنى اسرائيل دون أهل
الكتب سواء فهم فيكونون
مستوين في الجزية
مختلفين في النساء
والذبايح كما أمر الله
بقتال المشركين حتى
لا تكون فتنة ويكون

الدين كله لله وأمر
بقتال أهل الكتاب
حتى يعطوا الجزية
عن يدهم صاغرون
فستوى بينهم في الشرك
وخالف بينهم في القتال
على الشرك فقال أوقال
بعض من حضره ما في
هذا ما أنكره عالم (قال
الشافعي) قلت له لم
يذهب هذا المذهب
أحد له علم بكتاب الله
أو السنة قال ومن أين
قلت السنة لا تكون
أبدا إلا بالقرآن بمثل
معناه ولا يخالفه فإذا
كان القرآن نصا فهي
مثله وإذا كان جملة
أبانت ما أريد بالجملة
ثم لا تكون إلا بالقرآن
محتمل ما أبانت السنة
منه قال أجل قلت
فمن ذكر أن الجزية
تؤخذ من كل أحد
خرج من الأمرين معا
من الكتاب إلى غير كتاب
ومن السنة إلى غير السنة
وذهب في الجسوس إلى
أمر جهله فقال فيهم
بالجهالة قال أنه شبه
عليهم في أن لا تؤكل
ذبائحهم قلت لا ولا
ذبائح نصارى العرب
وتؤخذ الجزية منهم كما
وصفت بأن يجتمعوا
في جملة من أوتي الكتاب
والذين أمر بنسكاح

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن اسمعيل عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نختصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن نكح المرأة إلى أجل بالشئ وليسوا يأخذون بهذا ويخالفون ما روى عن عبد الله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني حسن وعبد الله ابنا محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن رضى الله عنه أنه قال لا ين عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة ولحوم الحمر الأهلية زمن خير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خير « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وهذا يقول الشافعي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مغيرة عن ابراهيم عن عبد الله قال بيع الأمة طلاقها وهم يثبتون مرسل ابراهيم عن عبد الله و يروون عنه أنه قال اذا قلت قال عبد الله فقد حدثني غير واحد من أصحابه وهم لا يقولون بقول عبد الله هذا ويقولون لا يكون بيع الأمة طلاقها وهكذا نقول ونحتاج بحديث بريرة أن عائشة رضى الله عنها اشتراها ولها زوج ثم أعتقها فجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم الخيار ولو كان بيعها طلاقها لم يكن للخيار معنى وكانت قد بانت من زوجها بالشراء وروى عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف أنهم سلموا لربايع الأمة طلاقها ، أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنهم سلموا لربايع الأمة طلاقها ، أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف اشتري من عاصم بن عدي جارية فأخبر أن لها زوجها فآفدها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن الحكم عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن ابن مسعود في الرجل يزوج امرأة ثم يتزوجها قال لا يزالان زانيين ولسنا ولا ياهم نقول بهذاهما آتمان حين زنيا ومصيان الحلال حين تناكحا غير زانيين وقد قال عمرو بن عباس نحو هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال اذا قال الرجل لامرأته استلحي بأهلك أو وهبها لأهلكا قبلوها فهي تطليقة وهو أحق بها وهذا نقول اذا أراد الطلاق وهم يخالفونه ويرفعون أنها تطليقة بآئنة ، عبد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن طلحة عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا يكون طلاق بائن الا خلع أو ايلاء وهم يخالفونه في عامة الطلاق فيجعلونه بائنا وأما نحن فنجعل الطلاق كله علك الرجعة الاطلاق الخلع وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في البتة أنها واحدة علك فيها الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ناعم بن محمد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عبيد عن ركانة أنه طلق امرأته البتة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أردت فقال والله ما أردت الا واحدة فردها اليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد عن المطلب قال قال لي عمر وطلقت امرأتى البتة أمسك عليك امرأتك فان الواحدة تبت وروى عن زيد بن ثابت في التمسك وطلقت نفسها واحدة علك الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي ومغيرة عن ابراهيم عن عبد الله في الخيار ان اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها وهكذا نقول نحن وهم يخالفونه ويروون الطلاق فيه بائنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص عن الأعشى عن ابراهيم في اختاري وأمرك بيدك سواء وهذا نقول وهم

نساهم من أهل الكلاب
وأكل ذبائحهم أهل
التوراة والانجيل
من بني إسرائيل
دون غيرهم

(باب في السرور بين
يدي المصلين)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي حدثنا
مالك عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس قال
أقبلت راكبا على أتان
وأنا يومئذ قد راهقت
الاحتلام ورسول الله

يصلي بالناس فررت بين
يدي بعض الصف فترت

فأرسلت جاري يرتع
ودخلت في الصف فلم

ينكر ذلك علي أحد

حدثنا الربيع

أخبرنا الشافعي أخبرنا

سفيان عن كثير بن

كثير عن بعض أهله

عن المطلب بن أبي

وداعة قال رأيت النبي

صلى الله عليه وسلم (١)

(١) كذا في النسخ ولم

يذكر من الحديث
والذي يؤخذ من بقية
الباب أنه في الصلاة إلى
السترة بل أنه يؤخذ
منه أن هناك أحاديث
أخر سقطت من هذا
المقام وكلها تتعلق
بالمرورين بين يدي المصلين
إلى سترة وغيرها فتنبه
وحرر كتبه متحججه

بيننا القوم فيفترقون بينهما أبو معاوية ويعلى عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق أن امرأة قالت لزوجها
لو أن الأمر الذي بيدك بيدى طالقت نفسي فقال قد جعلت الأمر المثل فطلقت نفسها ثلاثا فسأل عمر
عبد الله عن ذلك فقال شي واحد وهو أحق بها فقال عمر وأنا أرى ذلك وهذا نقول إذا جعل الأمر اليها
ثم قال لم أرد إلا واحدة فلقول قوله وهي تطليقة تلك الرجعة وهم يخالفون هذا فيجعلونها واحدة بانه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سيار أبي الحكم وأبي حيان عن الشعبي
أن رجلا قال من يذبح القوم شاة وأزوجه أول بنت تولد لي فذبح لهم رجل من القوم فأجاز عبد الله النكاح
ولسنا ولا يا هم ولا أحد من الناس علمته يقول بهذا يجعلون للذابح أجر مثله ولا يكون هذا كما « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن إبراهيم عن ابن مسعود قال بكرة أن
يطأ الرجل امرأته إذا خربت أو يطأها وهي مشركة وهم لا يقولون بهذا ويقولون لا بأس أن يطأها قبل
الفجور وبعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي
عن عبد الله في الحامل المتوفى عنها لها النفقة من جميع المال ولسنا ولا أحد يقول بهذا إذا مات الميت وجب
الميراث لأهله والله أعلم

(ما جاء في البيوع)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سميع عن الشعبي عن عبيدة قال قال علي رضي الله
عنه استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد فرأيت أنا وهو أنها عتيقة فقة ضي به عمر حباه وعثمان بعده فلما
وليت رأيت أمهات رفيق ولسنا ولا يا هم نقول يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلا
باع نجبية واشترط (١) ثيابا فرغب فيها فاختصم إلى عمر فقال اذهب إلى علي رضي الله عنه فقال علي
اذهب إلى السوق فاذا بلغت أقصى غمها فأعطوه حساب ثيابها من ثمنها وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم
بيع فاستدعى القوم أعلما ولا نعلم له مخالف في هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم يثبتون هذه الرواية عن
علي رضي الله عنه فإن يثبتوها فيلزمهم أن يقولوا به لأنه ليس له دافع عندهم ونحن نقول هذا فاسد « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن عثمان البتي عن الحسن أن عليا رضي الله عنه
قضى بالخلاص وليسوا يقولون بهذا يقولون أن استحق رد البائع الثمن الذي قبض ولم يكن عليه أن
يخلصها بئس ولا غير ذلك وليسوا يرون خلاف هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيلزمهم
إذا ثبتوا هذا في أصل قولهم أن يقولوا به « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة
عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال كسب الجمام من السمحت وليسوا
يأخذون بهذا ولا يرون بكسب الجمام بأسا ونحن لانرى بذلك بأسا ونروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
أعطى الجمام أجره ولو كان سمحتا لم يعطه إياه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم
وحفص وغيرهما عن الجراح عن ابن عمرو بن حريث عن أبيه أنه باع عليا رضي الله عنه درهما منسوجة بالذهب
بأربعة آلاف درهم إلى العطاء وليسوا يقولون بهذا عندنا بيع مفسوخ لأنه إلى غير أجل « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي رضي الله
عنه فبين اشترى ما أحرز العدو قال هو جائز وهم يقولون أن صاحبه إذا جاء بالخيار أن أحب أخذه بالثمن أخذه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه

(١) الثياب بالضم من الخرز والرأس والقوائم أي اشترط أن له رأسها وأرجلها - كتبه متحججه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس يعد شيء من هذا مختلفا وهو والله أعلم من الأحاديث المؤداة لم يتقص المؤدي لها أسبابها وبعضها يدل على بعض وأمر رسول الله المصلي أن يستتر بالثوب من السترة اختيار لأنه إن لم يفعل فسدت صلاته ولأن شيئا من بين يديه يفسد صلاته لأنه صلى الله عليه وسلم قدم صلى في المسجد الحرام والناس يطوفون بين يديه وليس بينه وبينهم سترة وهذه صلاة أفراد لا جماعة وصلى بالناس معنى صلاة جماعة إلى غير سترة لأن قول ابن عباس إلى غير جدار يعني والله أعلم إلى غير سترة ولو كانت صلاته تفسد بغير شيء بين يديه لم يصل إلى غير سترة ولا أحد وراءه يعلم وقد مر ابن عباس على أتان بين يدي بعض الصف الذي وراء رسول الله فلم ينكر ذلك عليه أحد وهكذا والله أعلم أمره بالخطف في الحراء اختيار وقوله لا يفسد الشيطان عليه صلاته أن يلهو

عن عبد الله قال لا بأس بالدرهم بالدرهمين ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بالأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الفضة بالفضة الأمثلة وعن الذهب بالذهب الأمثلة وعن عبد الله لقي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فنزوه فلما رجع قال ما أرى به بأسا وما أنا بفاعله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال من ابتاع مصراة فهو بالخيار إن شاء ردّها أو صاعا من طعام وهكذا نقول وبه إذا مضت السنة وهم يزعمون أنه إذا حلها فليس لردّها لأنه قد أخذ منها شيئا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله أنه قال في أم الولد تعتق من نصيب ولدها ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بحديث عمر أنه اعتق أمهات الأولاد إذا مات ساداتهن ويقولون جميعا تعتق من رأس المال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنه كره شراء المصاحف وبيعها وليسوا يقولون بهذا لا يرون بأسا ببيعها وشراؤها ومن الناس من لا يرى بشرائها بأسا ونحن نكره بيعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع أن عليا رضي الله عنه قال لا يحل أكل الثوم الأمطبوخا وليسوا يقولون بهذا بل ينكرونه ويقولون ما يقول بهذا أحد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مساجدا نأوي دينار يريح الثوم وهذا الذي نأخذ به

(باب الديات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال الخطأ شبه العمد بالخسبة والجر الخنم ثلاث حقاك وثلاث جذاع وثلاث ما بين نيسة إلى بازل عامها كلها خلفه وفي الخطا خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنت لبون ونحن زوى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شبه العمد أربعون خلفه في بطنونها أولادها وروى عن عمر أنه قضى به ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه وبهذا نقول وهم يقولون بخلاف هذا ويقولون في الجر الخنم والخسبة هذا عمد فيه القودو يعيرون مذهب صاحبهم بأنه يقول هو خطأ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الطنافسي عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق قال كنت عند علي رضي الله عنه فأتاه ثلاثة فشهدوا على اثنين أنهما غرقا صبيا وشهد الاثنان على الثلاثة أنهم غرقوه فقصي على رضي الله عنه على الثلاثة بخمسي الدية وقضى على الاثنين بثلاثة أنجاس الدية ولسنا ولا أحد علمناه يقول بهذا يقولون لولي الدم أن يدعى على أحدي الطائفتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جرير عن مغيرة عن الشعبي عن علي رضي الله عنه في الرجل يقتل المرأة قال إن أراد أولياء المرأة أن يقتلوا لم يكن ذلك لهم حتى يعطوا نصف الدية وليسوا يقولون بهذا يقولون بينهما القصاص في النفس وينكرون هذا القول ويقولون ما نعلم أحدا يقول « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا زيد بن هرون عن هشام عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قضى بالدية اثني عشر ألفا وهم يقولون الدية عشرة آلاف « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي زائدة عن مجاهد عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في القامصة والقارصة والواقصة جارية ركبت جارية فقهرمتها جارية فمقتت فوقعت المحمولة فاندق عنقه ففعلها أثلاثا وليسوا يقولون بهذا وينكرون الحكم به ويقولون ما يقول هذا أحد يزعمون أن ليس على الموقوفة شيء وأن دينها على العاقلة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن العوام

عن عمرو بن عامر عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه أن غلامين كانا يلعبان بقذبة فقال أحدهما لحذار
وقال الآخر حذار فأصابته فكسرتهم فرفع إلى علي رضي الله عنه فبعضته وهم يضمنون هذا ويخالفون
مارووا فيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاحد عن قتادة عن خلاص عن علي
قال إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلاً فأتاهم كسيفه أو سوطه يقتل المولى ويحبس العبد في السجن
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال
قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم غير ما في أبيي الناس قال لا إلا أن يؤتى الله
عبد فيهما في القرآن وما في الحليفة قلت وما في الحليفة قال العقل وفكك الأسير وأن لا يقتل مؤمن
بكافر وهم يخالفون هذا ويقولون يقتل المؤمن بالكافر ويخالفون ما رووا عن علي رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاحد بن سلمة عن سماعة بن
حرب عن عبيد بن القعقاع قال كنت رابع أربعة تشرب الخمر فتطاعنا بديعة كانت معنا فرفعنا إلى علي رضي
الله عنه فمحننا فمات منا اثنان فقال أوليا المتربين أقدمنا من الباقيين فسأل علي رضي الله عنه القوم
ما تقولون فقالوا نرى أن تقبدهما قال فاعمل أحدهما قتل صاحبه قالوا لا ندري قال وأنا لا أدري وسأل
الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما فقال مثل مقالة القوم فأجابهم بمثل ذلك بفصل دية المقولين على قبائل
الأربعة ثم أخذ دية جراح الباقيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاحد بن
سلمة عن سماعة بن حنبل عن المعتمر بن النعمان أن ناساً حضروا يوماً أسد فزادهم الناس عليه فتردى فيها رجل فعلق
برجل وتعلق الآخر بآخر فخرجهم الأسد فاستخرجوا منها فأتوا فاشترى وافي ذلك حتى أخذوا السلاح
فقال علي رضي الله تعالى عنه لم تقتلوا مائتين من أجل أن بعدت أروافنا فقتلوا بقتلهم بقتلهم وإن رضيتهم وإلا
فارتفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للآول ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع
الدية كاملة وجعل الدية على قبائل الذين ازدجوا على البئر فمنهم من رضي ومنهم من لم يرض فترفعوا إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصوا عليه القصة وقالوا إن علينا رضي الله تعالى عنه قضى بكذا وكذا فأضفى
قضاء علي رضي الله تعالى عنه وهم لا يأخذون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
مُتَعَبَة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله في جراحات الرجال والنساء تستوى في السن والموصنة وما خلا دية
النصف وهم يخالفون هذا فيقولون على النصف من كل شيء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا سعيد عن أبي
معشر عن إبراهيم عن عبد الله في الذي يقتص منه فيجوز قال على الذي اقتص منه الدية ويرفع عنه بقدر
جراحته وليسوا يقولون بهذا بل نقول نحن وهم لا شيء على المقتص لأنه فعل فعلاً كان له أن يفعله

(باب الأقضية)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الأجلح عن الشعبي عن علي رضي الله
عنه اختصم إليه ناس ثلاثة يدعون وإدأفألهم أن يسلم بعضهم لبعض فأبوا فقال أتم شركاء متشاكسون
ثم أفرع بينهم ففعله لواحد منهم خرج سهمه وقضى عليه بشئ الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال أصبت وأحسن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبه عن سلمة بن كهيل
قال سمعت الشعبي يحدث عن أبي الخليل أرباب الخليل أن ثلاثة تفرسوا في طهر فلم يدر لمن الولد فاختصموا
إلى علي رضي الله عنه فأمرهم أن يقتلعوا وأمر الذي أصابته القرعة أن يعطى للآخرين ثلثي الدية وليسوا
يقولون بهذا وهم يثبتون هذا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم يخالفونه والذي
يقولونه هم ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس لأحد أن يخالفه ولو ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه

بعض ما عسر بين يديه
فصبر إلى أن يحدث
ما يقصد المروور ما عسر
بين يديه وكذلك ما يكره
لما بين يديه ولعل
تشديه فيها أثاره
على تركهم فهمه عنه
والله أعلم وقوله إذا صلى
أحدكم إلى غير استرة فليس
عليكم جناح أن تمرؤا
بين يديه يدل على أن
ذلك لا يقطع على المصلي
صلاته ولو كان يقطع
عليه صلاته ما أباح
لمسلم أن يقطع صلاة
مسلم وهكذا من معنى
مرور الناس بين يدي
رسول الله وهو يصلي
والناس في الطواف
ومن مرور ابن عباس
بين يدي بعض من
يصلي معه بنى لم
ينكر عليه وفيه دليل
على أنه يكره أن يمر
بين يدي المصلي المستتر
ولا يكره أن يمر بين يدي
المصلي الذي لا يستتر
وقراه صلى الله عليه وسلم
في المستتر إذا مر بين
يديه فليقاتله يعنى
فليدفعه فإن قال قائل
فقد روى أن مرور
الكلب والجمار يفسد
صلاة المصلي إذا مر بين

وسلم قلناه ونحن نقول نسو القافله فان الحقوه بأحدهم فيؤاخذ وان الحقوه بكليهما أولم يلحقوه بأحدهم فلا يكون له ويوقف حتى يبلغ فيمنسب الى أيهم ساء ولا يكون له أبوان في الاسلام وهم يقولون دوابهم يرثهم ويرثونه وهو للباقي منهم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سماعة عن أبي عبيد بن الأبرص أن رجلا استأجر نجارا يضرب له مسبارا فانكسر المسبار فخاصمه الى علي رضي الله عنه فقال أعطه درهمامكسورا وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ونحن لا نقول به ومن ضمن الأجير ضمنه قيمة المسبار ولم يجعل له شيئا اذ لم يتم العمل فان تم العمل فله ما استأجره عليه ان كانت الاجارة صحيحة وان كانت الاجارة فاسدة فله أجر مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن عبد العزيز بن ربيع عن موسى بن طريف الأسدي قال دخل على رضي الله عنه بيت المال (١) فأضرب به وقال لا أمسى وفيلد ههم فأمر رجلا من بني أسد فقسمه الى الليل فقال الناس لو عوضته فقال ان شاء ولكنه سحت وهم يخالفون هذا ويقولون لا بأس بالعمل على القسم وهم يقولون قال علي سحت وهم يروون عن علي رضي الله عنه ان شاء أعطيته وهو سحت ونحن وهم يقولون لا يحل لأحد أن يعطى السحت كما لا يحل لأحد أن يأخذه ولا نرى عليا رضي الله عنه يعطى شيئا رآه سحتا ان شاء الله تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال أتى علي رضي الله عنه في بعض الأمر فقال ما أراه الاجورا ولولا أنه صلح لردته وهم يخالفون هذا ويقولون اذا كان جورا فهو مردود ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من اصطاح على شيء غير جائز فهو رد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن حنش أن عليا رضي الله عنه رأى الخلف مع البيعة وهم يخالفون هذا ولا يستخلفون أحدا مع بيئته وهم يروون عن شريح أنه استخلف مع البيعة ولا نعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافهما

(باب اللقطة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي قيس قال سمعت هذا يقول رأيت عبد الله أنه أهد رجل بصره مخنومة فقال قد عرفتها ولم أجدهم يعرفها فقال استمتع بها وهذا قولنا اذا عرفها سنة فلم يجد من يعرفها فله أن يستمتع بها وهكذا السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود أشبه بالسنة وقد خالفوا هذا كله ورو واحدنا عن عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشتري جارية فذهب صاحبها فقصده بثمنها وقال اللهم عن صاحبها فان كره فلي وعلى الغرم ثم قال هكذا نفعل باللقطة نخالفوا السنة في اللقطة التي لا حجة فيها وخالفوا حديث عبد الله ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحتجوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما هو فيه بعينه يقولون ان ذهب البائع فليس للمشتري أن يتصدق بثمنها ولكنه يحبس حتى يأتي صاحبها متى جاء

(باب الفرائض)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله عنه أنه كان يشرك بين الجد والاختوة حتى يكون سادسا وليسوا يقولون بهذا أما صاحبهم فيقول الجد أب فيطرح الاختوة وأما هم ونحن فنقول بقول زيد يقاسم الاختوة ما كانت المقاسمة خيرا له ولا ينقص من الثلث من رأس المال وهم ينكرون قول علي ويروون ما يقول هذا أحد « أخبرنا الربيع »

(١) أي استخف به وسخر منه انظر اللسان كتبه صححه

بيده قيل لا يجوز اذا روى حديث واحد أن رسول الله قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والجمار وكان مخالفا لهذه الاحاديث فكان كل واحد منها أثبت منه ومعها ظاهر القرآن أن يترا أن كان ثابتا الا بان يكون منسوخا ونحن لا نعلم المنسوخ حتى نعلم الآخر ولست نعلم الآخر أو يردهما يكون غير محفوظ وهو عندنا غير محفوظ لان النبي صلى وعائشة بينه وبين القبلة وصلى وهو حامل أمامة يضعها في السجود ويرفعها في القيام ولو كان ذلك يقطع صلاته لم يفعل واحد من الامرين وصلى الى غير ستره وكل واحد من هذين الحديثين يرد ذلك الحديث لانه حديث واحد وان أخذت فيه أشياء فان قيل فيأيدل عليه كتاب الله من هذا قبل قضاء الله أن لا تزور وزيره ولا غيره والله أعلم أنه لا يبطل عمل رجل عمل غيره وأن يكون

أنه أراد بدغير التحريم
وهو عام على مساجد
الله والعام عندك على
عمومه الابدالة عن
النبي أو عن جماعة لا
يمكن فيهم جهل ما جاء
عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه خاص فاتقول
في هذا الحديث أهو
عام فيكون تحريم أن
يمنع أحد اماء الله
مساجد الله بحال

أو خاص فيكون أهم
منعهم بعض المساجد
دون بعض فانه لا يحتمل
الا واحد من معنيين
قلت بل خاص عندي
والله أعلم قال ما دل على
أنه خاص عندك قلت
الاخبار الثابتة عن
النبي بما لا أعلم فيه
مخالفا قال فاذا كر ما جاء
عن النبي من الدليل
على ما وصفت قلت
« أخبرنا مالك عن
سعيد بن أبي سعيد عن
أبي هريرة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال لا يحل
لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر تسافر
مسيرة يوم وليلة الا مع
ذي محرم » حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي

تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاج عن يونس بن أبي اسحق عن
أبيه عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه يعتق من المكاتب بقدر ما أدى ويرث بقدر ما أدى وليسوا
يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن حماد عن قتادة عن
خلاس عن علي رضي الله تعالى عنه قال يستعفى المكاتب بعد العجز وليسوا ولا أحد من الناس يقول بهذا
انما نقول اذا عجز فهو رقيق وحدثنا أن عليا رضي الله تعالى عنه قال لا نهجر المكاتب حتى يدخل نجما
في نجمه وليسوا ولا أحد من المفتين يقول بهذا نحن وحم قول اذا حلت نجومه فان لم يجد فهو عاجز
رقيق ولا ينتظر بتجيز النجم الآخر وكذلك يقول مفتوا الناس لا أعلمهم يختلفون فيه « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حماد بن خالد الخياط عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن أبي الأحوص
قال قال عبد الله اذا أدى المكاتب قيمته فهو حر ونحن نروي عن زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة أنه عبد ما بقي
عليه شيء وبه نقول

(باب الحدود)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي
أن عليا رضي الله تعالى عنه جلد سراح يوم الخميس ورجعها يوم الجمعة وقال أجلد هابك بكتاب الله وأرجعها بسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا يقولون ترجم ولا تجلد والسنة الثابتة أن تجلد البكر ولا
ترجم وترجم الثيب ولا تجلد وقد ترجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزا ولم يجلد له وقال لا تبس اغد على
امرأة هذا فان اعترفت فأرجعها فعدا أنيس فاعترفت فرجعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن عليا رضي الله تعالى عنه جلد امرأة في الزنا
وعلمها درع قيل لي جديد وكذلك يقول المفتون ولا أعلمهم يختلفون في ذلك هشيم عن الشيباني عن
الشعبي أن عليا نفي إلى البصرة * ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن عليا رضي الله تعالى
عنه نفي إلى البصرة وليسوا يأخذون بهذا ويرعون أنه لافني على أحد وأما نحن فنأخذ به لانه موافق
لسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك
وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
للرجلين اللذين اختصما إليه لأقضي بينك بكتاب الله عز وجل على ابنك جلد مائة وتعريب عام ابن
مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن خليفه الثوري أن رجلا أقر عند علي بجدف عليه أن يخبره
ما هو فأبى فقال اضربوه حتى ينهكم وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ولا أعلمهم يروون عن أحد من أصحاب
النبي خلاف هذا فان كانوا يثبتون مثل هذه الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فيلزمهم أن يقولوا بهذا
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان واسرائيل عن عبد الأعلى
عن أبي جيلة عن علي رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقيموا الحدود على ما ملكت
أيما نكم وهم يخالفون هذا إلى غير فعل أحد علمته من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نقول به وهو
السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
بذلك مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن الأمة اذا زنت فقال اذا زنت أمة أحدكم فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها
في الرابعة ولو بضعف رجل قال ابن شهاب لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة والضفير الجبل « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد نحوه

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحدكم فتيبن زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن عادت فزنت فتيبن زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها فإن عادت فتيبن زناها فليبيعها ولو بصفير من شعر يعني الحبل وهم يخالفون ما رواه عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما رواه يثرب عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن جبر بن عنبس قال شهد رجلان على رجل عند علي رضي الله تعالى عنه أنه سرق فقال السارق لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا لكان علي رضي الله عنه يثرب به فبعضوا حتى اختلطوا ثم دعا الشاهدين فلم يأبيا فذرا الحد وليسوا يأخذون بهذا يقولون لا نسترهب اليهود يقولون نقف الشاهدين فإن شهدا وكنا عدا لئلا قطع وإن لم يكونا عدلين لم يحجز الشهادة وما علمت أحدا يأخذ بقولهم هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه قال لم أر السراق قط أكثر منهم في زمان علي رضي الله تعالى عنه ولا رأيت قطعه أحد منهم قلت وكيف كان يصنع قال كان يأمر اليهود أن يقطعوا وليسوا يأخذون بهذا يقولون إذا شهد الشهود فمن شاء إلحاكم أن يأمر بقطعه قطع ولا يأمر بذلك اليهود ونحن نقول بهذا ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ثمة بعده أمرا وشاهدين يقطع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي أن رجلين أتيا عليا رضي الله تعالى عنه فشهدا على رجل أنه سرق فقطع به ثم أتياه بأخر فقالا هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يحجز شهادتهما على الآخر وغيرهما يدان الأول وقالوا أعلمكمنا بعد ما قطعتمكم وبهذا نقول إذا فالأخطأنا على الأول وغيرهما يدان المقطوع وإن قالوا عمدنا أن نشهد عليه بباطل قطع أيديهما بيده قودا وهذا أشبه بالقياس إن كان يجوز أن يقتل اثنان بواحد فلم لا تقطع يدان بيد والسيد أقل من النفس وإذا جاز الكثير فلم لا يجوز القليل وهم يخالفون عليا رضي الله عنه في الشاهدين إذا تعدوا يقولون لا تقطع أيديهما بيده ولا تقطع يدان بيد وهم يقولون يقتل اثنان بواحد ولا تقطع يدان بيد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن رجل عن علي بن عبد الله عن أبيه عن أبي جحيفة أن عليا رضي الله عنه أتى بصبي قد سرق بيضة فشك في احتلامه فأمر به فقطعت بطون أنامله وليسوا ولا أحد علمته يقول بهذا يقولون ليس على الصبي حد حتى يحتمل أو يبلغ خمس عشرة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار أن عليا رضي الله تعالى عنه قطع من شطر القدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مغيرة عن الشعبي أن عليا كان يقطع الرجل من القدم ويدع العقب يعتمد عليه وليسوا ولا أحد علمته يقول بهذا القول بل يقولون تقطع الرجل من الكعب الذي فيه المفصل بين الساق والقدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن ابن حصين عن سويد بن غفلة أن عليا رضي الله عنه أتى برنادقة فخرج بهم إلى السوق فحفر لهم حفرا فقتلهم ثم رمى بهم في الحفرة فخرجهم بالنار وهم يخالفون هذا فيقولون لا يحرق بالنار أحد أمانحن فروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يعذب أحد بعذاب الله فقلناه ولا نحرق حيوا ولا ميتا ابن علية عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني أن رجلا نصر بعد إسلامه فأتى به إلى علي رضي الله تعالى عنه فجعل يعرض عليه فقال لا أدري ما تقول غير أنه يشهد أن المسيح ابن الله فوثب إليه علي رضي الله تعالى عنه فوطئه وأمر الناس أن يطؤوه ثم قال كفوا فكفوا عنه فآذاهم فدماء وهم لا يأخذون بهذا يقولون لا يقتل إلا ما أمم أحد هذه القتل ولا يقتل إلا بالسيف أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي الغيرة في قوم دخلوا على امرأة في دار قوم فخرج

قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله يخطب يقول لا يتخولن رجل بامرأة ولا يجل لامرأة أن تسافر إلا الا ومعها ذو محرم فقام رجل فقال يا رسول الله اني اكتب في غزوة كذا وكذا وإن امرأتني انطلقت حاجبة قال فانطلقوا حجج بامرأتك قال فقلت أفترى أن فرضا على قيمها أن يمنعها أكبر مساجد الله لأن أكبرها أو جها ومن كل سفر قال نعم قلت فمن أين قلته قال قلبه بالخبر عن رسول الله لأن سفرها مع غير ذي محرم معصية وفرض الله أن تمنع المعصية قلت فقد زعمت أن فرض الله والخبر عن رسول الله أن تمنع أكبر مساجد الله قال ما أجدم من هذا بدا وقال غيره أنا أكلك بغير ما أكلك به فأقول ليس لقيمها أن يمنعها أن تسافر إلى مسجد قلت ولا يمنعها الوالي ولا زوجها ولا وليها

اليهم بعض أهل الدار فقتلوه ثم فأصبحوا وقد جاءت عشايرهم إلى علي رضي الله تعالى عنه فرفعوههم إليه فقال
 علي رضي الله تعالى عنه وما جمع هؤلاء في دار واحدة ليلا وقال بيده فقلها ظاهرا لبطن ثم قال لصوص قتل
 بعضهم بعضا قوموا فقد أهدرت دماءهم فقال الحسن أنا أضمن هذه الدماء فقال أنت أعلم بنفسك وليسوا
 يقولون بهذا أما نحن فتروى عن علي رضي الله تعالى عنه أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله فسئل
 علي رضي الله تعالى عنه فقال ان لم يأت بأربعة شهداء فليعط ريمته أخبرنا بذلك مالك عن يحيى بن سعيد
 عن ابن المسيب وبهذا نقول نحن وهم الأنهم يقولون في اللص يدخل دار رجل فيقتله ينظر إلى المقتول
 فإن لم يكن يعرف بالوصفية قتل القاتل وإن كان يعرف بالوصفية درى عن القاتل القتل وكانت
 عليه الدية وهذا خلاف ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه ابن مهدي عن سفيان عن الشيباني عن
 بعض أصحابه أن رجلا أتى عليا رضي الله تعالى عنه برجل فقال ان هذا زاني عمه أنه احتلم على أم الآخر فقال
 أه في الشمس واضرب ظله وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا
 يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة عن أبي بشر عن شبيب بن أي روي أن رجلا كان تواعد جارية له مكافئ
 خلاء ففعلت جارية بذلك فأتته فحسبها جارية فوطئها ثم علم فأبى عمر فقال أنت عليا فأسأل عليا رضي الله تعالى
 عنه فقال أرى أن تضرب الحدف في خلاء وتعتق رقبة وعلى المرأة الحد وليسوا يقولون بهذا يقولون يدركه
 الحد بالشبهة فأما نحن فنقول في المرأة تتحد كإروا عن علي رضي الله تعالى عنه لأنها زنت وهي تعلم
 « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن جحيفة بن
 عدي قال كنت عند علي رضي الله تعالى عنه فأتته امرأة فقالت ان زوجي وقع على جارية فقال ان تكوني
 صادقة نرجسه وان تكوني كاذبة تجلدك وبهذا أخذ لان زناه بجارية أمر أنه كرتاه بغيرها إلا أن يكون ممن
 يعذر بالجهالة ويقول كنت أرى أنهم إلى حلال وهم يخالفون هذا ويدرون عنه الحد كان جاهلا أو عالما
 وعن عمرو بن شعيب قال رأيت رجلا يستقي على بئر فقطعت يده وتركت أباها معه فقلت من قطع فقال
 علي وهم يخالفون هذا ويقولون تقطع من مفصل الكف ويروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن سعيد بن عبد الله عن حنين بن المنذر أن عليا رضي
 الله تعالى عنه جلد الوليد في الخمر أربعين وهم يخالفون هذا ويقولون يجلد ثمانين ونحن نروي عن علي
 رضي الله تعالى عنه أنه جلد الوليد بالمدينة بسوط له طرفان أربعين فذلك ثمانون وبه نقول « أخبرنا
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن علي
 رضي الله تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن
 القاسم بن الوليد عن يزيد أراه من مذكور أن عليا رضي الله تعالى عنه رجم لوطيا وبهذا أخذ نرجم اللوطي
 محصنا كان أو غير محصن وهذا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب يقول السنة أن يرجم اللوطي أحسن
 أو لم يحصن « رجع الشافعي » فقال لا يرجم إلا أن يكون قد أحصن وعكرمة يرويه عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبهم يقول ليس على اللوطي حد ولو تلوط وهو محرم لم يفسد أحرامه ولا غسل
 عليه ما لم عن وقد خالفه بعض أصحابه فقال اللوطي مثل الزاني يرجم إن أحصن ويجلد إن لم يحصن ولا يكون
 اللوطي أشد حالا من الزاني وقد بين الله عز وجل فرقا بينهما فأباح جماع النساء بوجهين أحدهما النكاح
 والآخر ملك المملوك وحرمة هذا من كل الوجهة فمن أين يشتبهان « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال جاء رجل إلى علي رضي الله تعالى عنه فقال اني سرق فطرده ثم
 قال اني سرق ففقطعه يده وقال انك شهدت علي نفسك مرتين وهم يخالفون هذا ويقولون حتى يقول أربع
 مرات وانما تركنا نحن أن نقول الاعتراف بمنزلة الشهادة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسأل الأسلي

من كان قال لا قلت
 فقد أمرت بأن لا تمنع
 العصية بالسفر قال
 فان قلت فعلى ذي
 محرما أن يسافر معها
 لان في تركه السفر
 معها ما يوجب على
 الوالي منعها من السفر
 بلا محرمة قلت وان قيمها
 أخاها وهو موسر على
 من النفقة في السفر
 أعلمها أو على أخها قال
 فان قلت عليه نفقته
 وعليها نفقتها قلت فقد
 جعلت لها أن تكلفه
 انخراج شيء من ماله
 وأنت لا تجعل عليه أن
 ينفق عليها موسرة
 ولا معسرة صحيحة
 وتكفها المسئلة فأبى
 الامرين كان ألزم لك
 أن تنفق عليها معسرة
 صحيحة شريفة تستحي
 من المسئلة تحسنة دراهم
 في الشهر أو يكلف
 في سفر خمسمائة درهم
 قال فان قلت فنفقته
 عليها قلت فأقول لك
 فكانت محجورا عليها
 أن تنفق عليه من مالها
 قال بس لا تنفق على
 المحجور عليها إلا
 ما لا صلاح لها إلا به
 فكيف أنفق على آخر
 من مالها قلت فقد

أن يفسد على امرأة ذن أعنفوت ورجها ولم يقل أربع مرات ولو كان الاقرار يشبه الشهادة كان لو أقر
أربع مرات ثم رجع بطل عنه الحد وهم يقولون في انزنا لا يحد الزاني حتى يقرر بأربع أقسام على الشهادات
ويخالفون ما رووا عن علي رضي الله عنه ويقولون في السرقة اقراره مرة أو كثر سواء ويخالفون
ما رووا عن علي رضي الله عنه وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ويدعون القياس فيه . وكيع عن سفيان
الثوري عن سماعة عن قابوس بن حشارق أن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي يسأله عن مسلم زني بنصرانية
فكتب إليه أن أقم الحد على المسلم وادفع النصرانية إلى أهل دينها . وهم يقولون أيضا بإقام الحد على النصرانية
ويخالفون هذا الحديث * يزيد بن حرون عن أيوب عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه في حزن
بائع أحد هيا صاحبه فقتلوه على جيع ما رجم يخالفون هذا وينكرون القول فيه . أبو بكر بن عباس قال
حدثني أبو حصين عن عامر الكاهلي قال كنت عند علي رضي الله عنه إذ أتى رجل فقال ما شأن هذا فقالوا
يا أمير المؤمنين وجدناه تحت فراش امرأة فقال لقد وجدته وعلينا أن نأخذ لقوا به إلى نزل مثله فرغوه فيه
فرغوه في عذرة وخلي سبيله . وهم يخالفون هذا ويقولون بضرب ويرسل وكذلك قول المفتين لا يخالفون
في ذلك * سفيان عن مطرف عن الشعبي عن ابن مسعود أنه كان يقول لا نرى على الذي يصيب وليدنا أمره
هذا ولا نعقرا . رجل عن شعبة عن منصور عن ربعي بن خراش عن عبد الله أن رجلا أتاه فذكر أنه
أصاب جارية امرأة فقال استغفر الله ولا تعد . وهم يخالفون هذا ويقولون يعزر . وأما نحن فنقول إن كان
من أهل الجاهلية وقال قد كنت أرى أنهم أحلوا لي فأندرا عنه الحد وعزناه وإن كان عالما حدنا حد
الزاني . ابن مهدي عن سفيان عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قطع سارقا في قيمة نجدة دراهم ونحن نأخذ بهذا إلا أننا قطع في ربع دينار ونجسة دراهم في عهد
النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ربع دينار . وهم يخالفون هذا ويقولون لا قطع في أقل من عشرة دراهم
* رجل عن شعبة عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله أنه وجد امرأة مع رجل
في الحافها على فراشها ففرض به نجسين فذهبوا فشكلوا إلى عمر رضي الله عنه فقال لم فعلت ذلك قال لا نرى
أرى ذلك قال وأنا أرى ذلك وأصحابنا ذهبوا إلى أنه يبلغ بالتعزير هذا أو أكثر منه إلى ما دون الثمانين بقدر
الذنوب . وهم يقولون لا يبلغ بالتعزير في شيء أربعين فيخالفون ما رووا عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما
* يزيد بن حرون عن ابن أبي عروبة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله في أم الولاد ترني بعد موت سيدتها تجلد
وتنقى . وهم لا يقولون بهذا يقولون لا ينفي أحد زنا ولا غيره ونحن نقول ينفي الزاني بسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وما روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعمر
ابن عبد العزيز رضي الله عنهم كلهم قد رأوا النبي * جرير عن منصور عن زيد بن وهب أن عبد الله دخل
المسجد والامام راكع فركع ثم دب راكعا . ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن رجل عن مجاهد عن الشعبي
عن عمه قيس بن عبد عن عبد الله مثله وهكذا نقول نحن وقد فعل هذا يزيد بن ثابت وهم ينهون عن هذا
ويخالفونه . ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي عبيدة قال كان عبد الله يصلي الصبح نحو من صلاة أمير
المؤمنين يعني ابن الزبير وكان ابن الزبير بغلس * رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي عمر والشيباني
قال كان عبد الله يصلي بالصبح بسواد أو قال بغلس فيقرأ بسورتين وبهذا جاءت السنة وهو قولنا . وهم
يخالفونه ويقولون بل يسفر والذي أخذنا به أن سفيان أخبرنا عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله
عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء متلفعات بمر وطهن ما يعرفن
من الغلس * مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة مثله . ابن علية عن عوف عن سيار بن سلمة
أبي المنهال عن أبي برزة الأسلمي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح

منهم إذا أكثر مساجد
الله ذاك فكل ما قلت من
هذا فإني قول أهل العلم
قلت أجل وقد تركت
إبانة ذلك لتعرف أن
ما ذهبت إليه فيه كنه
على غير ما ذهبت إليه
وعل علمت مخالفا في أن
للرجل أن يمنع امرأته
مسجد عسيرة بها وإن
كان على بابها والجمعة
التي لا أوجب منها في
المصر قال وما علمته قلت
فلو لم يكن فيما نسألت
عنه حجة إلا ما وصفت
استدللت بأن أكثر
أهل العلم يقولون إذا
كان زواج المرأة وفيها
منعها من الجمعة
ومسجد عسيرة بها كان
معنى لا تمنعوا إماء الله
مساجد الله خاصا على
ما قلت لأن أكثرهم
لا يجهل معنى سنة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم (قال الشافعي)
فقال عامة من حضر
هذا كما قلت فيما أدخلت
على من ذهب إلى أن
ليس لأحد أن يمنع
امرأته شيئا من مساجد
الله وقد بنى عليه أن
تسل ما معنى لا تمنعوا
إماء الله مساجد الله

ثم ينصرف وما يعرف الرجل منا جلوسه وكان يقرأ بالسنتين الى المائة * ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ثم جفا قليل له زيد في الصلاة أو قال واصلت نجسا فاستقبل القبلة فسجد سجدتين * رجل عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وهذا ناخذ وهو يوافق ما روينا عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين وهم لا يأخذون بهذا ويرجمون أنه ان لم يكن جلس في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته * أبو معاوية وحفص عن الاعشى عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم ثم سجد سجدتي السهو بعد الكلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذلك لأنه انما ذكر السهو بعد السلام فسأل فلما استيقن أنه قد سهوا سجد سجدتي السهو ونحن ناخذ بهذا * مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر * ابن علقمة وهشيم عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي المهربل عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة وابن عمر في ركعتين وقال عمران في ثلاث فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أ كما يقول ذو اليمين فقالوا نعم فاستقبل القبلة فأتهم مابق من صلاته ثم سجد سجدتي السهو وهم يخالفون هذا كله ويقولون لا يسجد السهو بعد الكلام * رجل عن الاعشى عن عمار بن عبيد عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قط الا لو قتها الا بالزلفة فانه جمع بين المغرب والعشاء وصلى الصبح يومئذ قبل وقتها (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان صلاها بعد الفجر لم يقل قبل وقتها ولقال في وقتها الاول * ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يصلي الصبح بجمع ولو ان منسجرا تسحر لجاز ذلك (قال الشافعي) ولم يختلف أحد في أن لا يصلي أحدا الصبح غدا بجمع ولا في غيرها الا بعد الفجر وهم يخالفونه أيضا في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع الا بين المغرب والعشاء فيزعمون أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك نقوله نحن للسنة التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ذلك حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال فرأى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة حين زالت الشمس فخطب ثم صلى الظهر والعصر معا وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غير ذلك الموطن * مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جعل به السير يجمع بين المغرب والعشاء * مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في سفره الى تبوك * أخبرنا الليث عن عقيل بن خالد عن الزهري عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارتحل قبل أن تزل الشمس أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم ينزل فيصلح مامعا * أخبرنا أبو خالد الأجر عن ابن عجلان عن حسين بن عبد الله عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر واذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر حتى يصلح في وقت العصر وهذا موطن قد جمع النبي صلى الله عليه وسلم فيها غير عشية عرفة و ليلة جمع * ابن علقمة عن أيوب عن محمد بن عجلان أن ابن مسعود كان يقرأ في الآخرة بين بقاته الكتاب وبهذا نقول ولا يجزيه الا أن يقرأها فان نسي أعاد وهم يقولون ان شاء قرأ وان شاء لم يقرأ وان شاء سجد * محمد بن عبيد عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبد الله صلى الله عليه وسلم بعلقمة فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقال هكذا كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا ونحن معهم يكونان خلف الامام فاما نحن فنأخذ بحديث مالك عن

فقد علمنا أنه خاص فأى المساجد لا يجوز له أن يمنع ماء الله قلت لا يجوز له أن يمنعها مسجد الله الحرام لفريضة الحج وله أن يمنعها منه تطوعا ومن المساجد غيره قال فما دل على ما قلت قلت قال الله والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وروى عن النبي أنه قال السبيل الزاد والمركب فاذا كانت المرأة ممن يجدر كبا وزادا وتطبق السفر للحج فهي ممن عليه فرض الحج ولا يحل أن تمنع فريضة الحج كما لا تمنع فريضة الصلاة والصيام وغيرهما من الفرائض قال فهل على وليها أن يحجبها من مالها لو كانت محجورا عليها قلت نعم كما يؤدي الزكاة عنها قال فهل عليه أن يحج معها قلت لا والاختيار له أن يفعل وقل مسلم يدع ذلك ان شاء الله فان لم يفعل لم أجبره عليه واذا وجدت نسوة ثقات حجت معهن وأجبرت وليها على

اسحق بن عبد الله عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قومه إلا صلى لكم فقمتم إلى حضير فضجته
 بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا والتميم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى بنا ركعتين
 ثم انصرف * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه قال دخلت على عمر بالهجرة
 فوجدته يسبح فقامت وراءه فقربني حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء فأتأخرت فصصفنا وراءه
 * أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود قال دخلنا على عبد الله في داره فصلى بنا فلما ركع طبق
 بين كفيه فجعلهما بين يديه فلما انصرف قال كأي أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بين يديه وأقام أحدنا عن يمينه والآخر عن يساره وليسوا يقولون بهذا ولا نحن أمانحن فنأخذ
 بحديث رواه يحيى القطان عن عبد المجيد بن جعفر قال حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي جند الساعدي
 أنه سمع في عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا ركع وضع يديه على ركبتيه * أخبرنا ابن عليه عن محمد بن اسحق قال حدثني علي بن يحيى بن
 خالد الزرق عن أبيه عن عمر رفاعه بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل إذا ركعت فضع
 يديك على ركبتيك * أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال صلى عبد الله بأصحابه الجمعة
 فحكي وقال خشيت الحرج عليكم وليسوا يقولون بهذا ولا يقول به أحد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر
 وعمر وعثمان والأئمة بعد في كل جمعة بعد زوال الشمس * أخبرنا يحيى بن عباد عن شعبة عن إبراهيم بن
 مهاجر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عبد الله أنه كان يوتر بخمس أو سبع * سفيان عن الأعمش عن
 إبراهيم عن عبد الله أنه كان يكره أن يكون ثلاثاً وتراً ولكن نجساً أو سبعاً وليسوا يقولون بهذا يقولون
 صلاة الليل مثنى مثنى إلا التراتفان ثلاثاً موصلات لا يصلي التراتفان ثلاثاً وأمانحن فنقول بالسنة
 الثابتة * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة
 توتره ما قد صلى * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله * أخبرنا سفيان عن الزهري عن
 سالم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح
 فليوتر بها واحدة * سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله
 * هشيم وأبو معاوية وابن عليه وغير واحد عن ابن عون وعاصم عن ابن سيرين عن يحيى بن الحارث أن طه عن
 عبد الله أنه صلى وعلى بطنه فرث ودم وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا كان على بطنه مقدار درهم الكبير
 أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد ولم نعلم أحداً من مضي قال إذا كان الدم في الثوب أو على الحسد مقدار
 الدرهم أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد * أخبرنا هشيم عن حصين عن خارجة بن الصلت أن ابن مسعود ركع
 فرب به رجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن فقال عبد الله صدق الله ورسوله فلما قضى صلاته قيل له كان
 الرجل راكعاً قال أجل اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد
 طرقاً وحتى يسلم الرجل على الرجل للعرفة وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم نقض للصلاة إذا تكلم بمثل هذا
 حين يريد به الجواب وهم لا يروون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن مسعود
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكلام في الصلاة ولو كان هذا عنده من الكلام المنهي عنه
 لم يتكلم به * أخبرنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال رأيت ابن
 مسعود إذا أمر بين يديه رجل وهو يصلي التزمه حتى يردّه ونحن نقول بهذا وهو يوافق ما روينا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وهم لا يأخذون به وأحسبهم يقولون إن هذا ينقض الصلاة ولا يروون قولهم هذا عن
 أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعون قول عبد الله وهو موافق السنة * أخبرنا أبو معاوية

تركها وأجمع نسوة
 ثقات إذا كانت طريقها
 آمنه من كان ولها
 زوجها أو غيره قال فما
 معنى نهيا عن السفر
 قلت نهيا عن السفر
 فيما لا يلزمها قال فإدل
 على ما وصفت من أنها
 انما نهيت عن السفر
 فيما لا يلزمها قلت بين
 رسول الله عن الله أن
 حد الزانية البكرين
 جلده مائة وتغريب عام
 والتغريب سفر وقد
 نهى رسول الله أن
 يخلى بامرأة إلا مع ذي
 محرم وفي التغريب
 خلوة بهما مع غير ذي
 محرم وسفر فدل ذلك
 على أنه انما نهى عن
 سفرها فيما لا يلزمها
 ولم أعلم مخالفاً في أن
 امرأة لو كانت ببلد ناء
 لاحاً لم فيه فأحدثت
 حداً يكون عليها فيه
 حد أو حتى لمسه لم أو
 خصومة له جلبت إلى
 الحاكم فدل هذا على
 ما وصفت من أنها انما
 نهيت عن السفر فيما
 لا يلزمها فإذا قضت حجة
 الإسلام فلوليها من كان
 منعها من الحج ومن
 جميع المساجد الأشياء

عن الأعمش عن أبي اسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال إذا أدركت ركعة من الجمعة فأضف إليها أخرى
 وإذا فاتك الركوع فصل أربعاً وبهذا نقول لأنه موافق معنى ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد
 خالف هذا بعضهم فزعم أنه إذا لم يدرك الخطبة صلى أربعاً رجوع بعضهم إلى أن قال مثل قولنا وقال بعضهم
 إذا أدرك الإمام في شيء من الصلاة وإن كان جالساً صلى ركعتين خالف هذا الحديث والذي قبله . أخبرنا
 رجل عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن عامر بن عبدة قال قال عبد الله هيئت عظام ابن آدم للسجود
 فأسجد واحتي بالمرافق وليسوا يقولون بهذا ولا نعلم أحداً يقول بهذا فأمانحن فأخبرنا سفيان عن
 داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أقرم الخراعي عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالقاع من غمرة ساجداً فرأيت يبايضاً بطيه * أخبرنا سفيان قال أخبرنا عبد الله بن أخي يزيد بن الأصم عن
 عمه يزيد بن الأصم عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد لأرادت به حجة أن تمر من
 تحته لمرت مما يحافي . أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال خبط عبد الله الحصابية خطبة في المسجد
 فقال ليلى وسعيدك * رجل عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله
 نحوه وهذا عندهم فيما أعلم كلام في الصلاة يكرهونه وأمانحن فنقول كل شيء من الكلام خاطب به الله
 عز وجل ودعوته به فلا بأس به . وذلك لأن سفيان حدثنا عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
 رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الآخرة من صلاة الصبح قال اللهم
 أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على مضر
 واجعلها عليهم سنين كسني يوسف وهم يخالفون هذا كله ويقولون القنوت قبل الركوع . ابن مهدي
 عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عماره عن الأسود قال كان عبد الله لا يقصر الصلاة إلا في حج أو عمرة
 وهم يخالفون هذا ويقولون تقصر الصلاة في كل سفر بلغ ثلاثاً وغيرهم يقول كل سفر بلغ ليلتين . أخبرنا
 اسحق بن يوسف وغيره عن محمد بن قيس عن عمران بن غير مولى ابن مسعود عن أبيه قال سافرت مع ابن
 مسعود إلى ضيعة بالقادسية فقصر الصلاة بالنجف وليسوا ولا أحد علمته من المفتين يقول بهذا أما هم
 فيقولون لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاث ليال قواصد ولا أعلمهم يرون هذا عن أحد من مضى عن
 قوله حجة بل يرون عن حذيفة خلاف قولهم * رواه أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه
 قال استأذنت حذيفة من المدائن فقال آذن لك على أن لا تقصر حتى ترجع وهم يخالفون هذا ويقولون
 يقصر من الكوفة إلى المدائن وأمانحن فنأخذ في القصر بقول ابن عمر وابن عباس تقصر الصلاة في مسيرة
 أربعة برد * أخبرنا بذلك ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال تقصر الصلاة
 إلى عسفان وإلى الطائف وحجة وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحوهم من ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن
 سالم عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد وهم يخالفون روايتهم عن
 حذيفة وابن مسعود وروايتنا عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم . ابن مهدي عن سفيان الثوري عن
 قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال عبد الله لا تغير وبسوادكم فاعساودكم من كوفكم يعني لا تقصروا
 الصلاة إلى السواد وهم يقولون إن أراد من السواد مسيرة ثلاث قصر إليه الصلاة وهذه أحاديث يروونها
 في صلاة السفر مختلفة يخالفونها كلها . ابن مهدي عن سفيان عن أشعث بن سليم عن عبد الله بن زياد قال
 سمعت عبد الله يقرأ في الظهر والعصر وهذا عندنا لا يوجب سهواً ولا نرى بأساً أن تعمد الجهر بالقراءة ليعلم من
 خلفه أنه يقرأ وهم يكرهون هذا يكرهون أن يجهر بشيء من القراءة في الظهر والعصر ويوجبون السهو
 على من فعله ونحن نوافق هذا وهم يخالفونه . ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن الأسود أن عبد الله
 كان يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفه إلى صلاة العصر من يوم النحر . ابن مهدي عن سفيان الثوري عن

سأذ كره في العسدين
 إن شاء الله قال أفنجد
 على هذا دلالة قلت نعم
 ما وصفت لك من أن
 الله لم يفرض على أحد
 قط أن يسافر إلى مسجد
 غير المسجد الحرام للحج
 وأن الاسفار إلى
 المساجد نافذة غير
 السفر للحج وفي منع
 عمر بن الخطاب أزواج
 النبي الحج بقول رسول
 الله أنما هي هذه الحجة
 ثم ظهور الحصر قال
 وإن اتيان الجمعة فرض
 على الرجال إلا من عذر
 ولم نعلم من أمهات
 المؤمنين امرأة خرجت
 إلى الجمعة ولا جماعة في
 مسجد وأزواج رسول
 الله فكانهن من رسول
 الله أولى بأداء الفرائض
 فإن قيل فأنهن قد
 ضرب عليهن
 الحجاب قيل وقد كن
 لا حجاب عليهن ثم ضرب
 عليهن الحجاب فلم يرفع
 عنهن من الفرائض
 شيء ولم نعلم أحداً أوجب
 على النساء اتيان الجمعة
 كل روى أن الجمعة على
 كل أحد إلا امرأة أو
 مسافراً أو عبداً فإذا
 سقطت المرأة فرض

غيلان بن جامع عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله مثله وليسوا يقولون بهذا يقولون يكبر من صلاة
 الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق وأما نحن فنقول بما روى عن ابن عمر وابن عباس
 يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق فنترك قول ابن مسعود لقول
 ابن عباس وابن عمر وأما هم فيخالفون قول من سينا وما رواه عن ابن مسعود معا والذي قلنا أشبه الأقاويل
 والله تعالى أعلم بما يعرف أهل العلم وذلك أن التلبية وقتان تقضى إليه وذلك يوم النحر وإن التكبير إنما يكون
 خاف الصلاة وأول صلاة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلاة الظهر وأخر صلاة تكون في صلاة
 الصبح من آخر أيام التشريق ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق عن سليم بن حنظلة قال قرأت
 السجدة عند عبد الله فنظرت إليه فقال أنت أعلم فإذا سجدت سجدنا وبهذا نقول ليست السجدة بواجبة
 على من قرأ وعلى من سمع وأحب اليأس أن يسجد وإذا سجد القارئ أحببنا للسامع أن يسجد وقدرنا هذا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ورووا ذلك عن ابن مسعود وهم يخالفون هذا ويرغمون أنها واجبة
 على السامع أن يسجد وإن لم يسجد الإمام فيخالفون روايتهم عن ابن مسعود وروايتنا عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وعن عمر ابن عيينة عن عبدة عن زر بن حبیش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول
 إنما هي توبة نبي ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد
 وهم يخالفون ابن مسعود ويقولون هي واجبة ابن عليه عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن
 عبد الله في الصلاة على الخنائر لا وقت ولا عدد رجل عن شعبه عن رجل قال سمعت زر بن حبیش يقول
 صلى الله عليه وسلم على رجل ميت فكبر عليه فجاء ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر أربعاً
 ما لك عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على النجاشي أربعاً ولم
 يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قط أنه كبر على ميت إلا أربعاً وهم يقولون قولنا ونقول التكبير على
 الخنائر أربعاً بغيره لا يراد فيها ولا ينقص فيخالفوا ابن مسعود وقالوا في هذا روايتنا أخبرنا هشيم عن يزي بن
 أبي زياد عن أبي جيفة عن عبد الله أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات
 وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ونحن نستحب هذا ونقول به لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وهم يكرهون هذا كراهة شديدة أخبرنا إسحق بن يوسف الأزرق عن سفيان عن أبي إسحق
 عن علقمة عن عبد الله قال صلى العصر قدر ما يسير الراكب فرسخين وهم يقولون تؤخر العصر قدر ما يسير
 الراكب فرسخاً فيخالفون ما رواه ما لم يدخل الشمس صفرة وأما نحن فنقول يصلى العصر في أول وقتها
 لا تأخر وإنما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى العصر ثم يذهب الذهاب إلى قبائهم والشمس بيضاء نقية
 هشيم عن منصور عن الحسن عن رجل من هذيل أن ابن مسعود كان يقرأ بفاتحة الكتاب في الخنائر
 وهم يخالفون هذا ولا يقرؤون على الخنائر وأما نحن فنقول بهذا نقول يقرأ الإمام بفاتحة الكتاب
 أخبرنا بذلك إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على
 جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهرحى أسمعا فلما فرغ أخذت بيده فسألت عن ذلك فقال سنة وحق
 أخبرنا ابن عليه عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يحجر بفاتحة الكتاب على
 الخنائر ويقول إنما فعلت لتعلموا أنها سنة أخبرنا إسحق بن يوسف عن سفيان الثوري عن أبي إسحق عن
 أبي الأحوص عن عبد الله قال التكبير تحریم الصلاة وانقضاءها التسليم وليسوا يقولون بهذا يرغمون أن
 من جلس مقدار التشهد فقد تمت صلاته ولا شيء عليه وأما نحن فنقول تحریم الصلاة التكبير وانقضاءها
 التسليم لأنه يوافق ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن
 عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء

الجمعة كان فرض غيرها
 من الصلوات المكتوبات
 والنافلة في المساجد
 عنهن أسقط قال فقال
 وما فرض اتيان الجمعة
 الأعلى الرجال وليس
 هذا على النساء بفرض
 وما نحن في اتيان المساجد
 للجماعات كالرجال
 فقلت له إن الخطة
 لتقوم بأقل مما وصفت
 لك وعرفت بنفسك
 وعرف الناس معك
 وقد كان مع رسول
 الله نساء من أهل
 بيته وبناته وأزواجه
 ومولياته وخدمته
 وخدم أهل بيته فما
 علمت منهن امرأة
 خرجت إلى شهود الجمعة
 والجمعة واجبة على
 الرجال بأكثر من
 وجوب الجماعة في
 الصلوات غيرها ولا إلى
 جماعة غيرها في ليل
 أو نهار ولا إلى مسجد
 قضاء فقد كان النبي
 يأتيه راكبا ومشيا
 ولا إلى غيره من المساجد
 وما أشك أنهم كن على
 الخبير بمكانهم من
 رسول الله أحرص
 وبه أعلم من غيرهن
 وأن النبي لم يكن يسدع

وتحسر عنها التكبير وتحليلها التسليم وهكذا نقول لا يخرج من الصلاة حتى يسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل حدثا خروج منها التسليم فكل حدث كان يفسد الصلاة فيما بين التكبير الى التسليم فهو يفسدها لان من الدخول فيها الى الخروج منها صلاة فلا يجوز ان يكون في صلاة فيعمل ما يفسدها ولا يفسد .
 هشيم عن حميد قال اخبرني الهيثم انه سمع ابن مسعود يقول لا أنجلس على اترصف أحب الي من أن أتربع في الصلاة وهم يقولون قيام صلاة بالخالس التربع ونحن نكره ما يكره ابن مسعود من تربع الرجل في الصلاة وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون التربع في الصلاة . أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال صلى عثمان عني أربعا فقال عبد الله صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق قال الأعمش فحدثني معاوية ابن قرة أن عبد الله صلاها بعد أربعا فقبل له عبت على عثمان وتصلى أربعا قال الخلاف شر وهم يقولون لا يصلح للسافر أن يصلى أربعا فان صلى أربعا فلم يجلس في الثانية مقدار الشهد فسدت صلاته فيروون عن عبد الله أنه فعل ما إن فعله أحد فسدت صلاته . أخبرنا حفص عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يكره أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وهم يستحبون أن يقرأ في أقل من ثلاث . أخبرنا وكيع عن سفیان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال رأيت عبد الله يحل المعوذتين من المحفف ويقول لا تخطوا به ما ليس منه . وهم يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ بهم مافي صلاة الصبح وهما مكتوبتان في المحفف الذي جمع على عهد أبي بكر ثم كان عند عمر ثم عند حفصة ثم جمع عثمان عليه الناس وهما من كتاب الله عز وجل وأنا أحب أن أقرأهم مافي صلاتي . أخبرنا ابن مهدي وغيره عن سفیان الثوري عن أبي اسحق عن هبيرة بن (١) يريم قال كان عبد الله يعطينا العطاء في زبل صغار ثم يأخذ منها زكاة وهم يقولون لازكاذ في مال حتى يحول عليه الحال ولا تأخذ من العطاء ونحن نرى عن أبي بكر أنه كان لا يأخذ من العطاء زكاة وعن عمر وعثمان ونحن نقول بذلك . أخبرنا ابن عليه وابن أبي زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود أنه كان يقول لولي التيمم أحص ما مر من السنين فاذا دفعت اليه ماله قلت له قد أتى عليه كذا وكذا فان شاء زكى وان شاء ترك ولو كان ابن مسعود لا يرى عليه زكاة لم يأمره بالا حياء لان من لم تجب عليه زكاة لا يؤمر با حياء السنين كما لا يؤمر الصبي با حياء سنه في صغره للصلاة ولكن كان ابن مسعود يرى عليه الزكاة وكان لا يرى أن يزكيا الولي وكان يقول يحسب الولي السنين التي وجبت على الصبي فيها الزكاة فاذا بلغ الصبي ودفعت اليه ماله أعلمه ذلك وهم يقولون ليس في مال الصبي زكاة ونحن نقول يزكى لا تار وينا ذلك عن عمر وعلي وعائشة وابن عمر وروينا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم . أخبرنا بذلك عبد المجيد عن ابن جريح عن يوسف بن ماهك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في أموال الدنيا ثلاثا تذهبها أو تستهلكها الصدقة

(باب الصيام)

أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عبيد بن عمير أن علياً سئل عن القبلة للصائم فقال ما يريد إلى خلف فيها وليسوا يقولون بهذا يقولون لا بأس بقبلة الصائم . أخبرنا اسمعيل بن أبي خالد عن أبي السفر عن علي رضي الله عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يتبين لكم الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود وليسوا أولاً أحد علمنا يقول بهذا إنما السجود قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر فقد حرم الطعام والشراب على الصائم . أخبرنا راجل عن الشيباني عن أبي ماوية أن علياً رضي الله عنه خرج يستسقي

(١) برسم بالمشاة التحتية المفتوحة كتبه ممتدة

أن يأمر من بما يجب
 عليهم وعليه فيهن
 وما لهن فيه من خير
 وإن لم يجب عليهن كما
 أمرهن بالصدقات
 والسنن وأمر أزواجه
 بالحباب وما علمت أحدا
 من سلف المسلمين أمر
 أحدا من نسائه باتيان
 جمعة ولا جماعة من
 ليل ولا نهار ولو كان
 لهن في ذلك فضل
 أمر وهن به وأذنوا
 لهن اليه بل قدرى
 والله أعلم عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 أنه قال صلاة المرأة في
 بيتها خير من صلاتها
 في حجرها واصلتها في
 حجرتها خير من صلاتها
 في المسجد أو المساجد
 حدثنا الربيع
 أخبرنا الشافعي أخبرنا
 مالك عن يحيى بن
 سعيد عن أبي سلمة بن
 عبد الرحمن أنه سمع
 عائشة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم تقول
 إن كان ليكون عليّ
 الصوم من رمضان فما
 أستطيع أن أصوم
 حتى يأتي شعبان فزدني
 إذا استأذنت أحدكم
 امرأته لتشهد العشاء

يوم عاشوراء فقال من كان منك أصح صائماً فليتم صيامه ومن كان مفطراً فليأكل كل وليسوا يقولون بهذا يقولون من أصبح مفطراً فليصوم * أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي إسحق عن عبد الله بن مرة عن الحسن بن علي رضي الله عنه أنه كره صوم يوم الجمعة وهم يستحبون صوم يوم الجمعة فيقال لعلي رضي الله تعالى عنه * أخبرنا رجل عن شعبة عن منصور عن هلال بن يساف عن عبد الله أنه كره القبل للصائم وليسوا يأخذون بهذا وأما نحن فنروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل وهو صائم وعن غير واحد من أصحابه ونقول لأبأس أن يقبل الصائم * أخبرنا ابن مهدي وأبو إسحق الأزرق عن سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن المستورد بن الحنف قال جاء رجل فصلى معه الظهر فقال اني ظلمت اليوم لا صائم ولا مفطر كنت أتناهى غيري فماذا ترى قال ان شئت صمت وان شئت أفطرت * أخبرنا رجل عن بشر بن السري وغيره عن سفیان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أن حديثه بدله بعد ما زالت الشمس فقام وهم لا يرون هذا ويرغمون أنه لا يكون صائماً حتى ينوي الصوم قبل الزوال * أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال أحدكم بالخيار ما لم يأكل أو يشرب وأما نحن فنقول المتطوع بالصوم متى شاء نوى الصيام فأما من عليه صوم واجب فعليه أن ينويه قبل الفجر والله أعلم

(باب الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله قال الحج أشهر معلومات ليس فيها عمره وليسوا يأخذون بذلك ويرغمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمره في أشهر الحج وأما نحن فروينا أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا معه في حجة منهم من قرن الحج مع العمره ومنهم من تمتع بالعمره إلى الحج ومنهم من أفرد الحج * أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وأفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فبهذا قلنا لأبأس بالعمره في أشهر الحج وقد كان ابن مسعود فيمن شهد تلك الحجة فيما علمنا * أخبرنا ابن مهدي عن سفیان عن إبراهيم ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال قال لي عمر يا أبا أمية حج واشترط فإن لك ما شرطت ولله عليك ما شرطت وهم يخافون هذا ولا يرون الشرط شيئاً وأما نحن فنقول بشرط وله الشرط لأنه موافق لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بضاعة بنت الزبير بالشرط وما روي عن عائشة * أخبرنا سفیان عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضاعة بنت الزبير فقال أما تريدين الحج فقالت اني شاكية فقال حج واشترطي أن محلي حيث حبستني * أخبرنا سفیان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أخي هل تستني إذا حججت قلت ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فإن يسره فهو الحج وإن حبسني حبس فهي عمره * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه لي على الصفا في عرة بعد ما طاف بالبيت وليسوا ولا أحد من الناس علمناه يقول بهذا وإنما اختلف الناس عندنا فمنهم من قال يقطع التلبية في العمره إذا دخل الحرم وهو قول ابن عمر ومنهم من قال إذا استلم الركن وهو قول ابن عباس وهذا نقول * أخبرنا رجل عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وبه يقولون هم أيضاً فاما بعد الطواف بالبيت فلا يلي أحد * أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليك اللهم ليك ليك لا أشريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك وليسوا ولا أحد علمناه يقول هذا نفاقوه لأن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمين إلى اليوم زيادة على هذه التلبية والمك لا شريك لك * أخبرنا ابن مهدي عن

فلا يمنعها فاحتمل أن يجب عليهن واحتمل أن يكون على الاستحباب فلما كان ما وصفت من الاستدلال بان لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل وأن أوليها حبسها كان هذا اختياراً لا فرضاً على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء فقال ما علمت أحداً من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الاذن لامرأته إلى الجمعة ولا جماعة ولقد قال بعضهم ولا إلى حج لأنه لا يفوتها في عمرها فقلت في أن لم يختلف المفتون ان كان تكافلت دليل على أن لا يجهلوا معنى حديث رسول الله إذا كان معنى حديث رسول الله محتملاً ما قالوا قال ولقد قال بعضهم لزوجة المرأه أن يمنعها من الحج قلت أما هذا فلا لأنه إذا جازله أن يمنعها الفريضة فقد منعها مساجد الله كلها فإذا خالف الحديث فاذا قلت لا يمنعها الفريضة من

الج فلم أخالف الحديث
بل هو ظاهر الحديث
لا تمتنعوا إماء الله
مساجد الله كلها وفيه
والله أعلم دلالة على أن
لهم منعهن بعضها قال
وأجبر زوج امرأة
وولم من كان على أن
يدعها والفريضة من
الحج والعمرة في سفر ولا
أجبره على ما تطوعت

به منهم ما إذا أذن لها إلى
الحج فلم يمنعها مساجد
الله لأنه قد أذن لها في
الفرض إلى مسجده الله
الحرام قال وقدرى
حديث أن يترك النساء
إلى العيدين فإن كان
ثابتاً قلنا به

(باب غسل الجمعة)

« حدثنا الربيع قال
قال الشافعي قال الله
جل ثناؤه إذا قمتم إلى
الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى
المرافق وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم الآية قال
فدللت السنة على أن
الوضوء من الحدث
وقال الله جل ثناؤه
لاتقربوا الصلاة وأنتم
سكارى حتى تعلموا
ما تقولون ولا جنباً إلا

سفیان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن زيد أن عبد الله تنفل بين المغرب والعشاء بجمع وليسوا
يقولون بهذا بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاهما ولم يصل بينهما شيئاً أخبرنا الوليد بن مسلم عن
ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء ولم يتطوع
بينهما ولا على أثر واحدة منهما وهذا نقول أخبرنا ابن علية عن أبي حمزة ميمون عن إبراهيم عن الأسود عن
عبد الله قال نسكان أحب إلى أن يكون السكك واحد منها مشعث وسفر وهم يزعمون أن القرآن أفضل وبه
يقتون من استفتاهم وعبد الله كان يكره القرآن أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة
عن عبد الله أنه حكم في الربوع جفراً أو جفرة وهم يخالفونه ويقولون نحكم فيه بقيمة في الموضع الذي
يصاب فيه ولو بلغ أن يكون غير جفرة لم يهدأ الاثنى فصاعداً ما يكون أخفية فيخالفونه من وجهين
ولا يقولون علمته في قولهم هذا بقول أحد من السلف وأما نحن فنقول به لأنه مثل ما روينا عن عمرو وهو
قول عوام فقهاؤنا والله أعلم

(كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

« أخبرنا أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن صاحب الشافعي رحمه الله قال سألت الشافعي بأى شيء
ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد كتبت هذه الخجة في كتاب جماع العلم فقلت أعدم من هذا
مذهبك ولا تبال أن يكون فيه في هذا الموضع فقال الشافعي إذا حدثت الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تترك لرسول الله حديثاً أبداً
الأحد ثنا وجد عن رسول الله حديث يخالفه وإذا اختلفت الأحاديث عنه فالاختلاف فيها وجهان
أحدهما أن يكون بها نسخ ومنسوخ فنعلم بالناسخ ونترك المنسوخ والآخر أن تختلف ولادلالة على أيها
الناسخ فنذهب إلى أثبت الروايتين فإن تكافأنا ذهبنا إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيما سوى
ما اختلف فيه الحديثان من سنته ولا يعدو حديثان اختلفا عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يوجد فيهما هذا
أو غيره مما يدل على الأثبت من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان الحديث عن رسول الله
لا يخالفه عنه وكان يروى عن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يوافقه لم يزد قوة وحديث النبي
صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه وإن كان يروى عن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يخالفه لم ألتفت إلى ما خالفه
وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ به ولو علم من روى عنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته اتبعها
إن شاء الله فقلت للشافعي أفذهب صاحبنا هذا المذهب قال نعم في بعض العلم وتركه في بعض قلت فاذا كرر
ما ذهب إليه صاحبنا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يرو عن الأمة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان
ولا علي شيئاً وافقه فقال نعم سأذكر من ذلك إن شاء الله ما يدل على ما وصفت وأذكر أيضاً ما ذهب إليه
من حديث رسول الله وفيه عن بعض الأمة ما يخالفه ليكون أثبت للحجة عليكم في اختلاف أقوالكم
فتستغنون مرة بالحديث عن النبي دون غيره وتدعون له ما خالفه ثم تدعون الحديث مرة أخرى بغير حديث
يخالفه (قال الشافعي) ومن ذلك أنه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس
قال وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة كلاهما قال إن الشمس خسفت فصلى النبي
صلى الله عليه وسلم ركعتين ووضفاهما في كل ركعة ركعتين (قال الشافعي) فأخذنا نحن وأنتم به وخالفنا
غيركم من الناس فقال تصلي ركعتين كصلاة الناس وروى حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله
وخالفنا غيرهم من الناس فقال تصلي ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا بأن ابن عباس صلى

عابري سبيل حتى
تغتسلوا قال فكان
الوضوء عاماً في كتاب الله
من الأحداث وكان
أمر الله الجنب بالغسل
من الجنابة دليلاً والله
أعلم أن لا يجب الغسل
الامن جنباً إلا أن تدل
السنة على غسل واجب
فتوجب بالسنة بطاعة
الله في الأخذ بها ودلت
على وجوب الغسل من
الجنابة ولم أعلم دليلاً
ينبغي أن يجب غسل
غير الجنابة الوجوب
الذي لا يجزئ غيره
قال وقد روي في غسل
يوم الجمعة شيء فذهب
ذهاباً إلى غير ما قلنا
ولسان العرب واسع
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن سالم عن أبيه أن
رسول الله قال من
جاء منكم إلى الجمعة
فليغتسل * أخبرنا
مالك وسفيان عن
صفوان بن مسلم عن
عطاء بن يسار عن أبي
سعيد الخدري أن رسول
الله قال غسل يوم الجمعة
واجب على كل محتلم
(قال الشافعي) فاحتمل

في ركعة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا غيره بأن علي بن أبي طالب صلى ركعتين في كل ركعة
أربع ركعات أو خمس وكانت يجتنب عليهم أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في أحد
بعده حجة لوجاء عنه شيء يخالفه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن
بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة
من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد
أدرك العصر فقلنا نحن وأنتم بهذا وخالفنا بعض الناس فيه فقال هو مدرك العصر وصلاة الصبح
فائتة من قبل أنه خرج إلى وقت نهى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة (قال الشافعي) فكانت
يجتنب عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم انما نهى عما لا يلزم من الصلوات وهذه صلاة لازمة قد بينها وأخبر
أنه مدرك في الحالين معا أفأريتم لو احتج عليكم رجل فقال كيف ثبت حديث أبي هريرة وحده عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يروه أحد علمه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة ولم تردوه بأن هذا لم يرو عن
أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ما كانت يجتنب
عليه إلا أنه إذا ثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى به عن سواه (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا
عن الصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم فأخذنا نحن وأنتم به أفأريتم أن قال لنا قائل إن الحر والبرد لم يحدثا
بعد ولم يذبحا بعد فلما يأت عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي أنهم أمر وأبوا بالبراد ولم يروه عن واحد
منهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحض على أول الوقت وذلك في الحر والبرد سواء هل الحجة لا يثبت هذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن حضه على أول الوقت لا يدفع أمره بتأخير الظهر في شدة الحر ولو لم يروه عن
أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم استغنى فيه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جعدة بنت عبيد بن رفاع عن كبشة بنت كعب بن مالك
عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الهرة أنها ليست بنجس قال فأخذنا نحن وأنتم به
فقلنا لا بأس بالوضوء بفضل الهرة وخالفنا بعض الناس فكره الوضوء بفضلها واحتج بأن ابن عمر كره الوضوء
بفضلها أفأريتم أن قال لكم قائل حديث جعدة عن كبشة لا يثبت مثله والهرة لم تزل عند الناس بعد النبي
صلى الله عليه وسلم فتحن نوحته بأن لم يروه عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق ما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم واحتج أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب من اناء أحدكم فليغسله
سبع مرات والكلب لا يؤكل لحبه ولا الهرة فلا أتوضأ بفضلها فهل الحجة عليه إلا أن المرأتين أن كانتا
معروفتين ثبت حديثهما وأن الهرة غير الكلب الكلب نجس مأمور بغسل الاناء منه سبعاً ولا يتوضأ بفضلها
وفي الهرة حديث أنها ليست بنجس فتتوضأ بفضلها ونكتفي بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن يكون
أحد بعده قال به ولا يكون في أحد قال بخلاف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة ولا في أن لم يروه إلا من
وجه واحد إذا كان الوجه معروفاً * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن
مروان عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا مس أحدكم كذكرة فليتوضأ
فقلنا نحن وأنتم به وخالفنا بعض الناس فقال لا يتوضأ من مس الذكركر واحتج بحديث رواه عن النبي صلى
الله عليه وسلم يوافق قوله فكانت يجتنب عليه أن حديثه مجهول لا يثبت مثله وحديثنا معروف واحتج
علينا بأن حذيفة وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وعمران بن الحصين وعمار بن ياسر وسعد بن
أبي وقاص قالوا ليس في مس الذكركر وضوء وقالوا رويتم عن سعد قولكم وروينا عنه خلافه وروينا عنه
ابن عمر ومن رويناه عنه أكثر وأنتم لا تتوضئون لو مسستم أن نجس منه فكانت يجتنب أن ما ثبت عن النبي

صلى الله عليه وسلم لم يكن في قول أحد خالفه حجة على قوله فقال منهم قائل أفلاتهم الرواية عن رسول الله إذا جاء عن مثل من وصفت وكان من مس ما هو أن تجس منه لا يجب عليه عندكم وضوء فقلت لا يجوز لعالم في دينه أن يحتاج بما يرى الحجة في غيره قال ولم لا تكون الحجة فيه والغلط يمكن فيمن يروى فقلت له أرايت أن قال لك قائل أنهم جميع ما رويت عن رويته عنه فأخاف غلط كل محدث منهم عن حدث عنه إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قال لا يجوز أن يتهم حديث أهل الثقة قلت فهل رواه عن أحد منهم إلا الواحد عن واحد قال نعم قلت ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم واحد عن واحد قال نعم قلت فأننا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بصدق الحديث عندي وعلمنا أن من سمينا قاله بحديث الواحد عن الواحد قال نعم قلت وعلمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله علمنا بأن من سمينا قاله قال نعم قلت فإذا استوى العلمان من خبر الصادقين أيهما كان أولى بنا أن نصير إليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن نأخذ به أو الخبر عن غيره قال بل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ثبت قلت ثبوتهم ما واحد قال فالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يصار إليه وإن أدخلتم على الخبرين عنه أنهم يمكن فيهم الغلط دخل عليكم في كل حديث روى مخالف الحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قلتم ثبت خبر الصادقين فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى عندنا أن يؤخذ به (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير المكي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في سفره إلى تبوك فأخذنا نحن وأتبعه وخالفنا فيه غيرنا فروى عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا بالزلفة وروى عن عمر أنه كتب أن الجمع بين الصلاتين إلا من عذر من السكائر فكانت حجة عليه أن ابن مسعود وإن قال لم يفعل فقال غيره فعل فقول من قال فعل أولى أن يؤخذ به لأنه شاهد والذي قال لم يفعل غير شاهد وليس في قول أحد خالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة لما وصفت من أنا إذا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شيئا وغيره قال غيره فلا يشك مسلم في أن ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى أن يؤخذ به وإن أدخلت أن الرجال المحدثين يمكن فيهم الغلط في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أدخلنا ذلك في حديث من روى عنه ما يخالف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك في حديث من روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أمكن لأنه لا يروى عن النبي عليه السلام شيئا سماعا إلا أصحابه وأصحابه خير من بعدهم وعامة من يروى عنه منه التابعون فكيف يتهم حديث الأفضل ولا يتهم حديث الذي هو دونهم ولست انتهم منهم واحدا ولكن نقبلهم معا والحجة فيما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما قال غيره ولا يوهن الجمع في السفر بأن يقول رجل سافر أبو بكر غازيا وحاجا وعمر حاجا وغازيا وعثمان غازيا وحاجا ولم يثبت أن أحدا منهم جمع في سفر بل يكتب بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يوهنه أن لم يحفظ أنه عمل به بعده ولا يزيده قوة أن يكون عمل به بعده ولو خولف بعده ما أوهنه وكانت الحجة في ما روى عنه دون ما خالفه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن داود ابن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فسلم من ركعتين فقام ذوالبيدين فقال قصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أصدق ذوالبيدين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس فقلنا نحن وأتبعهم هذا وخالفنا غيرنا فقال الكلام في الصلاة عامدا يقطعها وكذلك يقطعها الكلام وإن ظن المصلي أنه قد أكمل ثم تكلم وروى عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يحدث من أمره ما شاء وإن مما أحدث الله أن لا نكلموا في الصلاة فقلنا هذا لا يخالف حديثنا نهى عن الكلام عامدا فاما الكلام ساهيا فلم ينه عنه والدليل

واجب لا يجزئ غيره
وواجب في الاخلاق
وواجب في الاختيار
وفي النظافة وفي تغير
الريح عند اجتماع
الناس كما يقول الرجل
للرجل وجب حقلك
على أذرايتني موضعها
لحاجتك وما أشبه
هذا فكان هذا
أولى معنييه لموافقة
ظاهر القرآن في عموم
الوضوء من الأحداث
وخصوص الغسل من
الجنابة والدلالة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في غسل يوم الجمعة
أيضا فإن قال قائل
فأذكر الدلالة قلت
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن سالم بن عبد
الله قال دخل رجل
من أصحاب رسول الله
المسجد يوم الجمعة وعمر
ابن الخطاب يخطب
فقال عمر أبة ساعة
هذه فقال يا أمير
المؤمنين انقلبت من
السوق فسمعت النداء
فازدت على أن توضأت
فقال عمر والوضوء
أيضا وقد علمت أن
رسول الله كان يأمر
بالغسل (قال الشافعي)

على ذلك أن حديث ابن مسعود بمكة قبل الهجرة وحديث أبي هريرة بالمدينة بعد حديث ابن مسعود
 بزمان فلم نوهن نحن وأنتم هذا الحديث بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على أنهم فعلوا مثل هذا
 ولا قالوا من فعل مثل هذا جازله واكتفينا بالخبر لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نحتج فيه إلى
 أن يعمل به بعده غيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن
 بختة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته
 ونظرنا تسليمة كبر فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم فأخذنا نحن وأنتم بهذا قلتم يسجد السهو
 في النقص من الصلاة قبل التسليم خالفنا بعض الناس وقال تسجدان بعد التسليم واحتج بروايتنا فقال من
 احتج عن مالك سجدهما النبي صلى الله عليه وسلم في الزيادة بعد السلام فسجدت هما كذلك وسجد هما في
 النقص قبل السلام فسجدت هما كذلك ولم نوهن هذا بأن لم يرو عن أحد من الأئمة فيه شيء يخالفه ولا يوافقه
 واكتفينا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح
 ابن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة
 وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما فأتوا لأنفسهم ثم انصرفوا فصعدوا وجاء العدو وجاءت
 الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأول أنفسهم ثم سلم بهم (قال
 الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله (١) بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم عن صالح بن
 خوات عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه فأخذنا نحن وهو بهذا حتى حكى لنا عنه غير
 ما عرضنا عليه وخالفنا بعض الناس فقال فيه بخلاف قولنا فقال لا تصلي صلاة الخوف اليوم فكانت حجتنا
 عليه ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من حجه أن قال قد اختلفت الأحاديث في صلاة
 الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نعلم أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا ثبت عن علي أن واحدا منهم صلى
 صلاة الخوف ولا أمروا بها والصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الفضل ليست كهي خلف غيره
 وبأن لم يرو عن خلفائه حديث يثبت بصلاتها ولم يروا الحارث بن ومخاربا في زمانهم فهذا يدل على أنه كان النبي
 صلى الله عليه وسلم خاصة فكانت حجتنا عليه أنه إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام الإبدالة
 لأنه لا يكون شيء من فعله خاصا حتى تأتينا الدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أنه خاص والاكتفينا بالحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بعده كما قلنا فيما قبله

((باب ما جاء في الصدقات))

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون نجسة أو سقى صدقة وليس فيما دون نجس أو أوق صدقة فأخذنا نحن
 وأنتم بهذا وخالفنا فيه بعض الناس فقال قال الله تبارك وتعالى لنبيه عليه السلام خذ من أموالهم صدقة
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يخص الله جل وعز ما لا دون مال ولم يخص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ما لا دون مال فهذا الحديث يوافق كتاب الله والقياس عليه
 وقال لا يكون مال فيه صدقة وآخر لا صدقة فيه وكل ما أخرجت الأرض من شيء وإن خرمة بقل فقيه
 العشر فكانت حجتنا عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم المئين عن الله معنى ما أراد إذا بان ما يؤخذ منه
 من الأموال دون ما لم يرد والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء حجة والمفسر يدل
 على الجملة (قال الشافعي) وقد سمعت من يحتج عنه فيقول كلما يربده قد قام بالأمر بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وأخذوا الصدقات في البلدان أخذاعا وما زما طويلا فإروى
 (١) أي ابن حفص بن عاصم العمري عن أخيه عبيد الله الخ فتنبه كتبه مصححه

فلما علمنا أن عمرو وعثمان
 علما أن رسول الله كان
 يأمر بالغسل يوم الجمعة
 فذكر عمر علمه وعلم
 عثمان فذهب عن أن
 نوههم أن يكونا نسيا
 عليهما عن رسول الله
 في غسل يوم الجمعة إذ
 ذكر عمر عليهما في المقام
 الذي توضحا فيه عثمان
 يوم الجمعة ولم يغتسل
 ولم يخرج عثمان
 فيغتسل ولم يأمره عمر
 بذلك ولا أحد من
 حضرهما من أصحاب
 رسول الله من علم أمر
 رسول الله بالغسل
 معهما أو بإخبار عمر عنه
 دل هذا على أن عمر
 وعثمان قد علما أمر
 النبي بالغسل على
 الأحب لأعلى الإيجاب
 للغسل الذي لا يجزئ
 غيره وكذلك والله أعلم
 دل على أن علم من سمع
 مخاطبة عمر وعثمان
 في مثل علم عمر وعثمان
 أما أن يكون علموه
 علما وأما أن يكون علموه
 بخبر عمر كالدلالة عن
 عمر وعثمان وروى
 عائشة الأمر بالغسل
 يوم الجمعة أخبرنا شفيان
 عن يحيى بن سعيد عن

عنهم ولا عن واحد منهم أنه قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال وللتبي صلى الله عليه وسلم عهد وما هذا في واحد منها وما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم الأبو سعيد الخدري (قال الشافعي) فكانت يجتمع عليه أن المحدث به لما كان ثقةا كسفي بخبره ولم نزده بتأويل ولا بأنه لم يرو غيره ولا بأنه لم يرو عن أحد من الأئمة مثله اكتفاء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عما دونها وبأنها إذا كانت منصوصة بينه لم يدخل عليها تأويل كتاب إذا النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى الكتاب ولا تأويل حديث جلة يحتمل أن يوافق قول النبي صلى الله عليه وسلم المنصوص ويخالفه وكان إذا احتمل المعنيين أولى أن يكون موافقا ولا يكون مخالفا فيه ولم يوهنه أن لم يروه الا واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان ثقة * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع فقلنا نحن وأنتم بهذا وقلنا في هذا دليل على أنه من باع نخلا لم تؤبر فالثمرة للمشتري نخلا فالبائع بعض الناس في هذا فقال إذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالثمرة إذا أبرت للبائع إلا أن يشترط المبتاع علمناه إذا أبر فقد زایل أن يكون مغيبا في شجره لم يظهر كما يكون الحمل مغيبا لم يظهر وكذلك إذا زایلها وان لم يؤبر فهو للبائع وقال هكذا تقولون في الأمانة تباع حاملها للمشتري فإذا فارقتها فولدها للبائع والثمر إذا خرج من النخلة فقد فارقتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت يجتمع عليهم أن قلنا إن الثمرة إن كانت خارجة من النخل خفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حكاه بعد الأبار دل على فرقه بين حكم حال الثمرة قبل الأبار وبعده اتبعنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر به ولم نجعل أحدهما قياسا على الآخر ونسوى بينهما أن ظهر فيها ولم نقسهما على ولد الأمانة ولا نقس سنة على سنة ولكن غضي كل سنة على وجهها ما وجدنا السبيل إلى امضاءها ولم نوهن هذا الحديث بقياس ولا شيء مما وصفت ولا بأن اجتمع هذا فيه وأن لم يرو فيه عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا حكم ولا أمر يوافقوه واستغينا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه عما سواه

(باب في بيع الثمار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن جيد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترهى فقيل يا رسول الله وما ترهى قال حتى تحمر وقال أرايت إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه قال فأخذنا بهذا الحديث ونحن وأنتم وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم يدل على معنيين أحدهما أن بدو صلاحها الحرة ومثلها الصفرة وأن قوله إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه أنه إنما يمنع من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون في مثلها التلف فقلنا كل من ابتاع ثمرة قد بدو صلاحها فله تركها حتى تجذ وخالفنا بعض الناس في هذا فقال من اشترى ثمرة قد بدو صلاحها لم يكن له تركها وذلك أن ملك النخل والماء الذي به صلاح النخل للبائع يستبقى نخله وماءه ولا يجوز أن يشترطه لأنه لا يعرف حصة الثمرة من الثمن من حصة الإجارة فكانت يجتمع عليه أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا منع الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه يدل على أنه إنما يمنع ما يترك لا ما يكون على مشتريه أن يقطعه مكانه ورأينا أن من خالفنا فيه قد ترك السنة وترك ما تدل عليه السنة لو احتج علينا بأنه لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا قضاء يوافق هذا استغينا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم

(باب نكاح البكر)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن

عبد الله بن الفضل عن
 نافع بن جبير عن عبد الله
 ابن عباس أن رسول الله
 قال الأيم أحق بنفسها
 من وليها والبكر تستأذن
 في نفسها وأذن لها صماتها
 * أخبرنا مالك عن
 عبد الرحمن بن القاسم
 عن أبيه عن عبد الرحمن
 وجميع ابن يزيد بن جارية
 عن خنساء ابنة خدام
 أن أباهما زوجها وهي
 ثيب فكرهت ذلك
 فأنت النبي فردنكاحه
 * أخبرنا سفيان عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة قالت تزوجني
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأنا ابنة سبع
 وبني وبنا ابنة تسع
 وكنت ألعب بالبنات
 فكنن جواريا يتنني
 فإذا رأين رسول الله
 تقمعن فكان رسول
 الله يسرهن إلى (قال
 الشافعي) والولي الذي
 قال رسول الله الأيم
 أحق بنفسها منه الأب
 خاصة لأنه لا يكون
 لاحد ولاية معه وإنما
 تكون الولاية لغيره
 إذا لم يكن أب فهو الولي
 المطلق وحديث ابن
 عباس في الأيم أحق

أنه نهى عن بيع الرطب بالتمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص
 لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها قال فأخذنا نحن وأنتم بالأحاديث كلها حين وجدناها كلها مخرجا
 فقلنا المزابنة بيع الخراف كله بنى من صنفه كيلا والرطب بالتمر - إذا كان الرطب ينقص شيء واحد
 متفاضل أو مجهول فقد حرم أن يباع الامستويا وذلك إذا كان موضوعا بالارض وأحل لنا بيع العرايا
 بخمرها تمر أو هي داخله في معنى المزابنة والرطب بالتمر إذا كان لهما وجه معا وخالفنا في هذا بعض الناس
 فلم يجز بيع العرايا وردها بالحديشين وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان فأخذنا
 بأحدهما وكان الذي أخذناه أشبه بسنته في النهي عن التمر بالتمر إلا كيلا بكيل فربما لنا الحجة ثابتة بما
 قلنا على من خالفنا إذا وجدنا الحديشين وجهات مع ما فيه معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت
 لنا حجة كانت عليكم في الحديشين يكونان هكذا اقتبسهم ما إلى الاختلاف وقد وجدنا ما وجه بعضنا فيه معا
 فلم ندعه بما وصفنا من حجة غيرنا بخديتنا ولا بان لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي واستغينا بالخبر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
 عن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكرة فخافته
 ابل فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكرة فقلت لم أجده في الأبل
 إلا جلا خيارا رابعا فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء فأخذنا نحن وأنتم بهذا وقلنا لأبأس
 أن يستسلف الحيوان إلا الولائد وأن يسلف في الحيوان كله قياسا على هذا وخالفنا بعض الناس في هذا
 فقال لا يستسلف الحيوان ولا يسلف فيه وروى عن ابن مسعود أنه كره السلف فيه وعن غيره من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم فلم نر في واحد دون النبي صلى الله عليه وسلم حجة مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قال الربيع) معنى قول الشافعي في هذا الذي نهى عنه ههنا قرض الأمة خاصة (١) لأن له أخذها منه فأما
 العبد فيجوز وقال هذا قول الشافعي

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا نحن وأنتم به وإنما أخذنا نحن به من قبل
 أنار وبناه من حديث المكيين موصلا صحيحا وخالفنا فيه بعض الناس فاحتج في شيء منه قط علمته أكثر من
 حججه فيه وفي ثلاث مسائل معه فزعم أن القرآن يدل على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد وامرأتين
 وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واليمين على المدعى عليه وقاله عمر فكان هذا دالة على أن لا يجوز عين إلا
 على المدعى عليه ولا يحلف مدع واحتج بان شهاب وعطاء وعروة وهما رجلا مكة والمدينة في زمانهما أنكره
 غاية النكرة واحتج بان لم يحفظ عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان في شيء يوافق ولا عن علي من وجه يصح
 عنده ولا عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ولا عن ابن المسيب ولا القاسم
 ولا أكثر التابعين وبأننا أحلفنا في المال ولم نخاف في غيره وأن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال إنما أخذنا باليمين
 مع الشاهد أنما وجدناه في كتب سعد وقال تأخذون بين وبين شاهدان وجدتموهما في كتاب وتردون الأحاديث
 القائمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتى عليه أن قلت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثابتة وما ثبت عن رسول الله لم يوهنه أن لا يوجد عند غيره ولم يتأول معه قرآن ولم يدفعه أن أنكره عروة
 (١) بمراجعة الجزء الثالث في صفات الحيوان إذا كانت ديننا يعلم المراد اه كته معجحه

بنفسها من وليها مثل
حديث خنساء إذا كانت
المرأة أيماءاً لا يمشي
يزوجها أبوها بغير
إذنها فرد رسول الله
نكاحه (قال الشافعي)
والبكر تستأذن في نفسها
والله أعلم يستأذن أبوها
في نفسها وهذا يحتمل
ما ذهبنا إليه والله أعلم
فقلنا أمره الآباء
بالاستئذان للابكار
في الانكاح أطيب
لأنفسهن وأحرى أن كان

هن علة في أنفسهن
أولهن علة فحين
يستأمرن في انكاحه
أن يذكرنها لعل على أن
لهن في أنفسهن مع
آبائهن أمران لم يأذن
أن ينكحن لم يجز أن
ينكحن وذهبنا إلى ذلك
أن رسول الله تزوج
عائشة وهي بنت سبع
سنين وأدخلها عليه وهي
بنت تسع سنين وهي
في حال التزويج والدخول
من لا أمر له في نفسه
فلو كان النكاح لا يجوز
على البكر إلا بإذن أبوها
أن تزوج حتى يكون
لها أمر في نفسها كما
قلنا في المولود يقتل أبوه
محبس قاتله حتى يبلغ
الولد فيعفو أو يصالح

وابن شهاب وعطاء لانه ليس في الانكار حجة إنما الحجة في الخبر لا في الانكار ورأيناخذ الناجحة ثابتة فإذا كان
مثل هذا يكون لنا حجة فعليك مثله وأخرى وأولى أن لا يوجد عليه ما يوهنه منه (قال الشافعي) رحمه الله
أخبرنا مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين آتية بؤم مقعد من النار فأخذنا نحن
وأنتم بهذا الحديث وقلنا فيه دلالة على أن امرأ لا يحلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا يجزوا
على اليمين لا متطوعاً بها وإنما يجبر الناس على الأيمان الأحكام وخالفنا بعض الناس في هذا واحتج فيه بأن
قال هاشم بن هاشم ليس بالشهور بالحفظ وعبد الله بن نسطاس ليس بالمعروف ولو احتجنا عليكم بمثل هذا
رددتموه وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحلف على المنبر وقد تطوع الرجل فيحلف على المنبر كما
يتطوع فيحلف بطلاق وعتاق ولم يستحلف ولم يحفظوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره أنه أحلف أحداً
على منبر في غرم ولا غيره واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين الزوجين فكيف اللعان ولم يحل أنه
كان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أو رأيت أهل البلدان أيجلبون إلى المدينة أو يحلفون
ببلدانهم فكيف تكون الأيمان على الناس مختلفة فلم نزل في هذا حجة وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم
على ظاهره أنه لا يحلف أحد على منبر إلا يجزوا كما وصفنا

(كتاب العتق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاًؤه حصصهم وعتق عليه
العبد والافقد عتق منه ما عتق فأخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وأبطلناه الاستسعاء وشركنا الرق والحرية
في العبد إذا كان المعتق للعبد مقلداً وخالفنا فيه بعض الناس ووهنه بأن قال رواده سالم عن ابن عمر فلم يقل
فيه والافقد عتق منه ما عتق ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر وقال أيوب وربما قال نافع والافقد عتق
منه ما عتق وربما لم يقل وأكثر ظني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه ووهنه بأن قال حديث رواده ابن عمر وحده
وقدرى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وعن غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيه الاستسعاء ووهنه بأن قال لم ير وعن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق بل روي عن عمر خلافه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجة عليه أن سالما وإن لم يرد فنافع ثقة وليس في قول أيوب ربما قاله
وربما لم يقله إذا قاله عنه غيره حجة وما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مختلف فيه
فالحفاظ يروونه لا يخالف حديثنا وغيرهم يروونه يخالف حديثنا ولو خالفه كان حديثنا أثبت منه والحديث
الذي ذكره يخالف حديثنا لا يثبت ولا يرويه الحفاظ يخالف حديثنا وإذا كانت لنا حجة بهذا على من
خالفنا فهكذا ينبغي لنا أن نلزم أنفسنا في الحديث كله وأن نستغني بخبر الصادقين عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وإن لم يأت عن أحد من خلفائه ما يوافق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأدخلوا علينا فيه
أن عبد يكون نصفه حراً ونصفه عبد فلا يكون له بالحرية أن يرث ولا يورث وتكون حقوق الحرية كلها فيه
معطاة إلا أنه يترك لنفسه يوماً ثم يكسب في يومه فيمنع أن يهب ماله فقلنا لا نترك الحديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بأن يدخله من القياس ما وصف ولا أكثر ولا موضع للقياس مع السنة فقلت للشافعي
قد فهمت ما كتبت مما أخذت وأخذنا به من حديث رسول الله ووجدت فيها ما وصف من أن ثبتنا أحاديث
كثيرة لم تأت إلا من وجه واحد وليس فيه عن أحد من خلفائه شيء يوافق ولا يخالفه ووجدنا فيه ما ثبتته
عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عن بعض خلفائه شيء يخالفه فذهبنا إلى الحديث عن النبي صلى الله عليه

أو يقتل لأن ذلك لا يكون إلا بأمره وهو صغير لا أمره فوقنا قتل قاتل أبيه حتى يكون له أمر فنقلنا إذا زوج الأب ابنته البكر بالغاً أو صغيرة بغير ذنهما الزمها النكاح وإن لم يستأمرها فإن قيل فإدله على أن قول النبي تستأمر على ما قلت قيل ما وصفت من نكاحه عائشة وهي لأمر لها ودخول النبي صلى الله عليه وسلم بها وهي ممن لا أمر لها إذا زوجها أبوها وانكاح الآباء الصغار قديماً وأن لم يختلف أحد أن ذلك جائز عليهن فإن قيل فهل من دلالة غير ذلك قلت نعم قال الله لنبيه وشاورهم في الأمر ولم يجعل الله لأحد مع نينا أمراً بل فرض عليهم طاعته فيما أجبوا أو كرهوا فإن قيل فامعنى ذلك قيل والله أعلم هو يشبه أن يكون على استطابه أنفسهم وعلى أن يستتر بالمشورة من بعدهم ليس له ما الرسول الله فيه فإن قيل فهل من دليل غيره قيل لا

وسلم وتركتنا ما خلفه (١) في القسامة وقدر ويناعن عمر في القسامة خلاف مارو يناعن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صرنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك روينا عن عمر في الضرس وغيرها وذهبنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم دون مارو يناعن عمر وعن ابن عمر في أشياء وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت للشافعي أقتبين لي أنارو ويناعن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم تركناه لغيره فقال كثير فقلت للشافعي فما حجة من فعل هذا فقال قد جهلت أن أجلكم شيئاً يكون عندى أو عند أحد من أهل العلم حجة يعذر بها قلمي أجده وذلك أن الذين رويت عنهم ما أخذتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقتهم والذين رويت عنهم ما تركتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لكم أن تقولوا هم متهمون فإن قلتم قد يغلطون فقد يجوز لغيركم أن يقول لا تأخذ من أهل الغلط وإن قلتم يغلطون في بعض ويحفظون في بعض جاز لغيركم أن يقول انما يدل على غلط الحديث أن يخالفه غيره ممن هو أحفظ منه أو أكثر منه فإن قلتم فيه لا يخالف به عن النبي صلى الله عليه وسلم إن صاحبه غلط مرة وحفظ جاز عليكم أن يقال غلط حيث زعمت أنه حفظ وحفظ حيث زعمت أنه غلط وجاز عليكم وعلى غيرك أن يقال كله يحتمل الغلط فدعه ونطلب العلم من حديث غيرهم (قال الشافعي) رجه الله تعالى وهذا لا يوجد إلا من حديث أهل الصدق ولا يجوز فيه إلا أن يقبل فلا يترك شيء روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بما روى عن النبي نفسه وبالناس الحاجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ألزمهم الله من اتباع أمره فقلت للشافعي فإذا صار روى شيئاً فقال الشافعي لأرب لي في ذكره وإن سألتني عن قولى لا وضع الحجة فيما حديثك أنت نفسك في قولك وقد أعطيتك جملة تغفل أن شاء الله لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً أبداً إلا أن يأتي في رسول الله خلافه فتفعل فيه بما قلت لك في الأحاديث إذا اختلفت فقلت للشافعي فلست أريد مسألاً ما كرهت من ذكر أحد ولكني أسألك في أمر أحب أن توضح لي فيه الحجة قال فصل

﴿باب صلاة الامام اذا كان مريضاً بالمؤمنين جالساً وصلاتهم خلفه قياماً﴾

سألت الشافعي هل للامام أن يؤم الناس جالساً وكيف يصلون وراءه أ يصلون قعوداً أو قياماً فقال يأمر
من يقوم فيصلي بهم أحب إلى وأن أمهم جالساً وصلوا خلفه قياماً كان صلاتهم وصلاته مجزية عنهم
معا وكان كل صلي فرضه كما يصلي الامام اذا كان صحيحاً قائماً ويصلي خلفه من لم يقدر على القيام جالساً
فيكون كل صلي فرضه وانما اخترت أن يوكل الامام اذا مرض رجلاً صحيحاً يصلي بالناس قائماً أن مرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أياماً كثيرة وانما لم فعله صلى بالناس جالساً في مرضه الامرة لم يصل بهم
بعدها علمته حتى لقي الله فدل ذلك على أن التوكيل بهم والصلاة قاعداً جائز ان عندهم وكان صلاتهم مع
غيره بأمره أكثر منه فقلت للشافعي فهل حفظت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى جالساً وصلى
وراءه قوم قياماً فأشار اليهم أن اقعدوا ثم أمرهم حين فرغ من الصلاة اذا صلى الامام قاعداً أن يصلوا قعوداً
أجمعون فقال نعم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ركب فرساً فصرع عنه فحش شقه الأيمن فصلى في بيته قاعداً وصلى خلفه قوم قياماً فأشار اليهم
أن اجلسوا انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
هشام يعني ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى جالساً
وصلى خلفه قوم قياماً فأشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا
واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالساً فصلوا جالساً فقلت للشافعي فقد روي هذا كيف لم تأخذه فقال
هذا منسوخ بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت وما نسخته فقال الحديث الذي ذكرت لك يدل على

(١) لعله وقد فعلنا كذلك في القسامة فقد رويناه الخ تأمل كتبه مصححه

زوج نعيم بن النحام
ابنته فكرهت ذلك
أما فأت رسول الله
فقال آمروهن في بناتهن
وكانت ابنته بكرا ولا
اختلاف أن ليس للام
شيء من انكاح ابنتها
مع أبيها ولو كانت
منفردة ولا من انكاح
نفسها الاولها

(باب النجش)

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ
ابْنُ سُلَيْمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا
الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا
مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ
النَّجَسِ أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ
قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ
قَالَ أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَسَنِ ابْنِ
الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَا تَنَاجَشُوا أَخْبَرَنَا
سَفِيَّانُ وَمَالِكٌ عَنْ أَبِي
الرَّثَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ مِثْلَهُ
(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَجَاهُ
اللَّهُ وَالنَّجَسُ أَنْ يَحْضُرَ
الرَّجُلُ السَّلْعَةَ تَبَاعَ
فِي عَطِيَّاتِ الشَّيْءِ وَهُوَ
لَا يَرُدُّ الشَّرَاءَ لِمُقْتَدِي

ما نرى أن أئمتهم ثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يعمل به بعد استغناء بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه فلا حاجة لنا بأعادته فقلت للشافعي فيل قال قولك هذا أحد من المشرقيين فقال نعم أنو حنيقة يقول فيه بقولنا ويخالفه صاحباه فقلت للشافعي أفرأيت حديثهم عندهم في هذا ثبت فقال لا فقلت فلم يحتجوا به قال الله أعلم فأما الذي احتج به علينا فسأله عنه فقال لا يثبت لأنه من رسل ولا به عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه فقلت فهذا سوء نصفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أجل وأئتم أسوأ منه نصفه حين لا يعتدون بحديثهم الذي هو ثابت عندهم ويخالفون ما روته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالفه عنه والله أعلم

((باب رفع اليدين في الصلاة))

قال سألت الشافعي أين ترفع الأيدي في الصلاة قال يرفع المصلي يديه في أول ركعة ثلاث مرات وفيما سواها من الصلاة مرتين مرتين يرفع يديه حين يفتتح الصلاة مع تكبيرة الافتتاح حذو منكبيه ويفعل ذلك عند تكبيرة الركوع وعند قوله سمع الله أن جده حين يرفع رأسه من الركوع ولا تكبير ولا افتتاح إلا في الأولى وفي كل ركعة تكبير ركوع وقول سمع الله أن جده عند رفع رأسه من الركوع فيرفع يديه في حذين الموضعين في كل صلاة واجهة في هذا أن مالكاً أخبرنا عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا أراد أن يركع وإذا أراد رفع رأسه من الركوع ولا يرفع في السجود قال وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم بضعة عشر رجلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند افتتاح الصلاة وحين يبدآن يركع وإذا رفع من الركوع قال ثم قدمت عليهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك فقلت للشافعي فإنا نقول يرفع يديه حين يفتتح الصلاة ثم لا يعود لرفعهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأئتم إذا تروكون ما روى مالك عن رسول الله ثم عن ابن عمر فكيف جاز لكم ولم تعلموا علماً إلا أن تكونوا رويتهم رفع اليدين في الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر مرتين فانبتم النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث ما تروى كتم اتباعه في الأخرى ولو جاز أن يتبع أحد أمر به دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث تروى كتموه وتركه حيث تبعتموه ولكن لا يجوز لأحد علمه من المسلمين عندي أن يتركه إلا ناسياً أو ساهياً فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة بغير فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أ رأيت إذا كنتم تروون عن ابن عمر شيئاً فتخذونه أصلاً يلقى عليه فوجدتم ابن عمر يفعل شيئاً في الصلاة فتركتموه وهو موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أفيجوز لأحد أن يفعل ما وصفتهم من اتخاذ قول ابن عمر منفرداً به ثم تروى معه سنة رسول الله لا يخالفه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غيرهم ممن ثبتت روايته من جهل هذا انبغي أن لا يجوز له أن يتكلم فيما هو أدق من العلم قلت فيل خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشرقيين والفرق فقلنا يرفع يديه حذو أذنيه في ابتداء الصلاة فقلت هل رووا فيه شيئاً قال نعم ما لا ثبت نحن ولا أئمتهم

به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه قال فن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالماً بنهي رسول الله عنه ومن اشترى وقد نجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الشراء كما يلزم من لم ينجش عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه لأن عقده غير النجش ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن الناجش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع إن فعل الناجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجش معصية منه ومن الناجش معصية قال وقد بيع قمين يزيد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاز البيع وقد يجوز أن يكون زاد من لا يريد الشراء

((باب في بيع الرجل على بيع أخيه))

* حدثنا الربيع قال

ولأهل الحديث منهم مشله وأهل الحديث من أهل المشرق يذهبون مذهبا في رفع الأيدي ثلاث مرات في الصلاة فتحالفهم مع خلافكم السنة وأمر العامة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الجهر بآمين)

سألت الشافعي عن الامام اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين هل يرفع صوته بآمين قال نعم ويرفع بهامن خلفه أصواتهم * فقلت وما الحجة فيما قلت من هذا فقال * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهم أخبروا عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أمن الامام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين قال وفي قول رسول الله اذا أمن الامام فأمنوا دلالة على أنه أمر الامام أن يجهر بآمين لأن من خلفه لا يعرف وقت تأمينه الا بأن يسمع تأمينه ثم يمينه ابن شهاب فقال كان رسول الله يقول آمين * فقلت للشافعي فاننا نكره للامام أن يرفع صوته بآمين فقال هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم يكن عندنا وعندكم علم الا بهذا الحديث الذي ذكرنا عن مالك انبغى أن نستدل بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بآمين وأنه أمر الامام أن يجهر بها فكيف ولم يزل أهل العلم عليه وروى واثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول آمين يجهر بها صوته ويحكي مطهياها وكان أبو هريرة يقول للامام لا تسبقني بآمين وكان يؤذنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء قال كنت أسمع الأعمية ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان للمسجد للبيعة (قال الشافعي) رأيت في مسألة امامة القاعد ومسئلة رفع اليدين في الصلاة ومسئلة قول الامام آمين خرجت من السنة والآثار ووافقت منفردا من بعض المشرقين الذين ترغب فيما يظهر عن آقاويلهم

(باب سجود القرآن)

سألت الشافعي عن السجود في اذا السماء انشقت فقال فيها سجدة فقلت وما الحجة أن فيها سجدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أباه هريرة قرأ لهم اذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ والنجم اذا هوى فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى (قال الشافعي) وأخبرنا بعض أصحابنا عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن يأمر القراء أن يسجدوا في اذا السماء انشقت * وسألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها سجدة فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سجد في سورة الحج بسجدة * قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج بسجدة * ثم قال ان هذه السورة فضلت بسجدة فقلت للشافعي فاننا نقول اجتمع الناس على أن سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء فقال الشافعي انه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس الا لما ذلتي أهل العلم فقبل لهم اجتمع الناس على ما قلتم انهم اجتمعوا عليه قالوا نعم وكان أقل قولهم لك أن يقولوا لا نعلم من أهل العلم مخالفا فيما قلتم اجتمع الناس عليه فأما أن تقولوا اجتمع الناس وأهل المدينة معكم يقولون ما اجتمع الناس على ما زعمتم أنهم اجتمعوا عليه فأمران أسأتم النظر بهما لا أنفسكم في التحفظ في الحديث وأن تجعلوا السبيل لمن سمع قولكم اجتمع الناس الى رد قولكم ولا سيما اذ كنتم انما أنتم معتقدون على علم مالك رجنا الله وياه وكنتم

قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي مثله (قال الشافعي) وبهذا نأخذ فنهي الرجل اذا اشترى من رجل سلعة ولم يتفرقا عن مقامهما الذي تباعا فيه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولا لانه عليه يرد السلعة التي اشترى أولا ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للمتبايعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآ خر قد أفسد

تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في اناء السماء انشقت وأن أباه مرة سجد فيها ثم تروون عن
 عمر بن عبد العزيز أنه أمر من يأمر القراء أن يسجدوا فيها قال رأيتهم يجعلون قول عمر بن عبد العزيز
 أسلام من أسروا العلم فتقولون كذا لا يختلف الرجل للشيء عليه إلا أن يكون بينهما الثالثة فمكتم قول
 النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم المذبحي واليمين على المذبح عليه لقول عمر ثم سجدوا عمر يأمر بالسجود في اناء
 السماء انشقت ومعه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى أي شريعة فتكر كونه ولم يسموا أحدًا خالف هذا
 وهذا عندكم العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه ثم أبوه مرة في الخبايا ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين
 والعمل يكون عندكم بقول عمر وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال كيف زعمتم أن أباه مرة سجد
 في اناء السماء انشقت وأن عمر أمر بالسجود فيها وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم ثم زعمتم أن الناس
 اجتمعوا أن لا سجد في المفصل وهذا من أصحاب رسول الله وهذا من علماء التابعين فيقال قولكم اجتمع
 الناس لما تحكروا فيه غير ما قلتم بين في قولكم أن ليس كما قلتم ثم رويتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في النجم
 ثم لا تروون عن غيره خلافة ثم رويتم عن عمر وابن عمر أنهم سجدوا في سور قالج سجدتين وتقولون ليس
 فيها إلا واحدة وترزعمون أن الناس أجعوا أن ليس فيها إلا واحدة ثم تقولون أجمع الناس وأنتم تروون خلاف
 ما تقولون وهذا لا يعذر أحدًا أن يحمله ولا يرضى أحدًا أن يكون موجودا عليه لما فيه مما لا يخفى على أحد
 يعقل إذا سمعه أرايت إذا قيل لكم أي الناس أجمع على أن لا سجد في المفصل وأنتم تروون عن أئمة الناس
 السجود فيه ولا تروون عن غيرهم خلافهم أليس تقولون أجمع الناس أن في المفصل سجودًا أولى بكم من أن
 تقولوا أجمع الناس أن لا سجد في المفصل فان قلتم لا يجوز إذا لم نعلمهم أجعوا أن نقول أجعوا فقد قلتم
 اجعوا ولم ترووا وعن واحد من الأئمة قولكم ولا أدري من الناس عندكم أخلق كانوا لم يسموا واحد منهم وما
 ذهبنا بالجنة عليكم الامن قول أهل المدينة وما جعلنا الإجماع إلا جاعهم فأحسنوا النظر لا تفكروا واعلموا أنه
 لا يجوز أن تقولوا أجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل العلم ولكن قولوا فيما اختلفوا
 فيه اخترنا كذا ولا تدعوا الإجماع فتدعوا ما يوجد على ألسنتكم خلافة فما علمه يؤخذ على أحد نسب إلى
 علم أقم من هذا قلت للشافعي أرايت أن كان قولي اجتمع الناس عليه أعنى من رضى من أهل المدينة
 وإن كانوا مختلفين فقال الشافعي أفرأيت أن قال من يخالفكم ويذهب إلى قول من خالف قول من أخذت
 بقوله أجمع الناس أيسكون صادقًا فان كان صادقًا وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكم أجمع الناس على قول
 فان كنتم صادقين معا بالتأويل فبالمدنية إجماع من ثلاثة وجود مختلفة وإن قلتم الإجماع هو ضد الخلاف
 فلا يقال إجماع إلا ما لا خلاف فيه بالمدينة قلت هذا الصدق المحض فلا تفارقه ولا تدعوا الإجماع أبدا إلا
 فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلاف وهو لا يوجد بالمدينة إلا وجد بجميع البلدان عند أهل العلم موافقين فيه لم
 يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا ما اختلف فيه أهل المدينة بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأجعل
 ما وصفنا على هذا الباب كافيًا لا داعي لمساواة إذا أردت أن تقول أجمع الناس فان كانوا يختلفوا فيه
 فقله وإن كانوا يختلفوا فيه فلا تقله فان الصدق في غيره

(باب الصلاة في الكعبة)

وسألت الشافعي عن الرجل يصلي في الكعبة المكتوبة فقال يصلي فيها المكتوبة والنافلة. وإذا صلى الرجل
 وحده فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة فقلت أن يصلي فوق ظهرها فقال إن كان بقي فوق ظهرها من
 البناء شيء يكون ستره صلى فوق ظهرها المكتوبة والنافلة وإن لم يكن بقي عليه بناء يستر المصلي لم يصل إلى غير
 شيء من البيت قلت للشافعي فما الجنة فيما ذكره فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن

على البائع الأول بيعه
 ثم نعل البائع الآخر
 يتنار نفس البيع
 فيسدد على البائع
 والمتابع بيعه (قال
 الشافعي) لا أنهي
 رجلين قبل أن يتبايعا
 ولا بعد ما يتفرقا عن
 مكانهما الذي يتبايعا
 فيه عن أن يبيع أي
 المتبايعين شاء لأن ذلك
 ليس ببيع على بيع غيره
 فينهى عنه (قال) وهذا
 يوافق حديث المتبايعان
 باختيار ما لم يتفرقا لما
 وصفت إذا باع رجل
 رجلا على بيع أخيه
 في هذه الحال
 فقد عصى إذا كان
 عالما بالحديث فيه
 والبيع لازم لا يفسد
 فان كان قائل وكيف
 لا يفسد وقد نهى عنه
 قيل ببلالة الحديث
 نفسه أرايت لو كان
 البيع يفسد هل كان
 ذلك يفسد على البائع
 الأول شيئا إذا لم يكن
 للمشتري أن يأخذ
 البيع الآخر فترك به
 الأول بل كان ينفع
 الأول لأنه لو كان يفسد
 على كل بيع يبعده كان
 أرغب للمشتري فيه
 أفرأيت أن كل البائع

الاول اذا لم يتفرق
 المتبايعان عن مقامهما
 لازما بالكلام كزومه
 لوتفرقا ما كان البيع
 الآخر يضر البيع
 الاول أو رأيت لوتفرقا
 ثم باع رجل رجلا على
 ذلك البيع هل يضر
 الاول شأ أو يحرم على
 البائع الآخر أن يبيعه
 رجل سلعة قد اشترى
 مثلها وزمته هذا لا يضره
 وهذا يدل على أنه انما
 ينهى عن البيع على
 بيع الرجل اذا تباع
 الرجلان وقبل أن
 يتفرقا فأما في غير تلك
 الحال فلا

(باب بيع الحاضر
 للبادي)

* حدثنا الربيع
 أخبرنا الشافعي
 أخبرنا مالك عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول
 الله قال لا يبيع حاضر
 لباد * أخبرنا سفيان
 عن أبي الزبير عن جابر
 ابن عبد الله أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يبيع حاضر لباد
 دعوا الناس يرزق الله
 بعضهم من بعض (قال
 الشافعي) ليس في
 النهي عن بيع الحاضر

النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرك فقال نعم دخل أسامة
 وبلال وعثمان بن طلحة فقال أسامة نظر فإذا هو إذا صلى في البيت في ناحية ترك شيأ من البيت لظهوره
 فكره أن يدع شيأ من البيت لظهوره فكبر في نواح البيت ولم يصل فقال قوم لا تصلح الصلاة في الكعبة بهذا
 الحديث وهذه العلة فقلت للشافعي فاجتعل عليهم فقال قال بلال صلى وكان من قال صلى شاعدا ومن قال
 لم يصل ليس بشاهد فأخذنا بقول بلال وكانت الحجة الثابتة عندنا أن المصلي خارجا من البيت انما يستقبل
 منه موضع متوجهه لا كل جدرانه فكذلك الذي في بطنه يستقبل موضع متوجهه لا كل جدرانه ومن كان
 البيت مشتملا عليه فكان يستقبل موضع متوجهه كما يستقبل الخارج منه موضع متوجهه كان في هذا
 الموضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان * فقلت للشافعي فانا نقول يصلي فيه النافلة ولا يصلي فيه
 المكتوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا القول غاية في الجهل ان كان كما قال من خالفنا لا يصلي فيه
 النافلة ولا يصلي فيه المكتوبة وان كان كما روينا فأن النافلة في الأرض لا تصلح الا حيث تصلح المكتوبة
 ولا المكتوبة الا حيث تصلح النافلة أو رأيت المواضع التي صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم التوافل
 حول المدينة وبين المدينة ومكة وبالحصب ولم يصل هناك مكتوبة أبحرم أن يصلي هناك مكتوبة وان
 صلاته النافلة في موضع من الأرض تدل على أن الصلاة المكتوبة تجوز فيه

(باب ما جاء في الوتر بركة واحدة)

سألت الشافعي عن الوتر أيجوز أن يوتر الرجل بواحدة ليس قبلها شيء قال نعم والذي أختار أن أصلي عشر
 ركعات ثم أوتر بواحدة فقلت للشافعي فما الحجة في أن يجوز بواحدة فقال الحجة فيه السنة والآثار (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى (قال الشافعي)
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى
 عشرة ركعة يوتر منها بواحدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر
 بركعة * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته
 قال وكان عثمان يجي الليل بركعة هي وتره وأوتر معاوية بواحدة فقال ابن عباس أصاب به * فقلت
 للشافعي فانا نقول لا نحب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم بين الركعة والركعتين من الوتر فقال
 الشافعي لست أعرف لما تقول وجها والله المستعان ان كنتم ذهبتم الى أنه كنتم تكبرون أن يصلي ركعة
 منفردة فأنتم إذا صلى ركعتين قبلها ثم سلم تأمروا به بافراد الركعة لأن من سلم من الصلاة فقد فصلها عما
 بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة ركعات فيسلم في كل ركعتين فيكون كل ركعتين يسلم منها منقطعيتين
 من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما وأن السلام أفضل للفصل ألا ترى أن رجلا لو فاتته صلوات فقتضاهن
 في مقام يفصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها لخر وجه من كل صلاة بالسلام
 فان كان انما أردتم أنكم كرهتم أن يصلي واحدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى أكثر من أفعاما استحب
 أن يصلي إحدى عشر ركعة يوتر منها بواحدة وان كان أردتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى
 مثنى فأقل مثنى أربع فصاعدا وواحدة غير مثنى وقد أمر بواحدة في الوتر كما أمر بمثنى (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وقد أخبرنا عبد الحميد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الآخرة منهن فقلت للشافعي فما معنى هذا قال
 هذه نافلة يبيع أن يوتر بواحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن نضيق غيره وقولكم والله يغفر لنا

ولكم لا يرافق سنة ولا أثر ولا قياس ولا معقولا قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقوال الناس اما أن يقولوا لا يوتر الا ثلاث كما قال بعض المشركين ولا يسلّم في واحدة منهمن لثلاث يكون الوتر واحدة (١) وأنتم تأمرون بالسلام فيها فاذا أمرتم به فهي واحدة وإن قلتم كرهنا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوتر بواحدة ليس قبلها شيء فلم يوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث ليس قبلهن شيء وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث

(باب القراءة في العيدين والجمعة)

سألت الشافعي بأى شيء يجب أن يقرأ في العيدين فقال بقاف واقتربت الساعة وسألته بأى شيء تستحب أن يقرأ في الجمعة فقال في الركعة الأولى بالجمعة وأختار في الثانية اذ جاءك المنافقون ولو قرأ هل أنالك حديث الغاشية أو سجد اسم ربك الأعلى كان حسنا لانه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأها كلها فقلت وما الحجة في ذلك فقال ابراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة اذ جاءك المنافقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن النخلك بن قيس سأله النعمان بن بشير ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ بهل أنالك حديث الغاشية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا واقد الليثي ماذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ به في الاضحية والفطر فقال كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة فقلت للشافعي فانا لا نبالي بأى سورة قرأ فقال ولم لا تبالون وخذروا ويتكلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لانه يجزيه فقال أو رأيتم اذ أمرنا بالغسل الا لاهلال والصلاة في المعرس وغير ذلك اقتداء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لو قال قائل لا نستحبه أو لا نبالي أن لا نفعله لانه ليس بواجب هل الجمعة عليه الا كهى عليكم أو رأيتم اذا استحسبنا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب وأن يطيل في الصبح والظهر ويخفف في المغرب لو قال قائل لا أبالي أن لا أفعل من هذا شيئا هل الجمعة عليه الا أن تقول قولكم لا أبالي جهالة وترك السنة ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله بكل حال

(باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الربيع المكي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر (قال الشافعي) فزعمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يكن له وجه عندكم الا أن ذلك في مطر ثم زعمتم أنكم تجمعون بين المغرب والعشاء بالمدينة وكل بلد جامع ولا تجمعون بين الظهر والعصر في المطر (قال الشافعي) وانما ذهب الناس في هذا مذاهب فمنهم من قال جمع بالمدينة توسعة على أمته لئلا يجرح منهم أحد ان جمع بحال وليس لأحد أن يتأول في الحديث ما ليس فيه وقالت فرقة نوهن هذا لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت في الصلاة فكان هذا خلافا لما روي من أمر المواقيت فردوا أن يجمع أحد في الحضرة في مطر أو غير وامتنعوا من ثبوتهم وقالوا خالفه ما هو أقوى منه وقالوا لو ثبتنا ذلك لمانا مثل قول من قال يجمع لانه ليس في الحديث ذكر

(١) كذا في الأصل ويظهر أن فيه سقطا تأمل وحرر كسبه مستحسنة

للبادى بيان معنى والله أعلم لمنهى عنه الا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالاسواق وبحاجة الناس الى ما قدموا به ومستقلين المقام فيكون أدنى من أن يرتخص المشترون سلعهم فاذا أتوا أهل القرية لهم البيع ذهب هذا المعنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء ينقل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلعهم ولم يكن فيهم الغرة بموضع حاجة الناس الى ما يبيع الناس من سلعهم ولا بالاسواق فيرخصونها لهم فنهوا والله أعلم لثلاث يكونوا سببا لقطع ما يرجى من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من ارتخا صه منهم فأى حاضر باع لباديهو عاص اذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لان البيع لو كان يكون مفسوخا لم يكن في بيع الحاضر للبادى الا الضرر على البادى من أن تحبس سلعته

مطر ولا غير بل قال من جلى الحديث أراد أن لا يخرج أمته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهبتم ومن ذهب مذهبكم المذهب الذي وصفتم من الاحتجاج في الجمع في المطر ورأى أن وجه الحديث هو الجمع في المطر ثم خالفتموه في الجمع في الظهر والعصر في المطر أرايتم أن قال لكم قائل بل نجتمع بين الظهر والعصر في المطر ولا نجتمع بين المغرب والعشاء في المطر حل الحجة عليه إلا أن الحديث إذا كانت فيه الحجة لم يجز أن يتخذ ببعضه دون بعض فكذلك هي على من قال يجمع بين المغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر وقيل ما جلدكم قولنا بصر والله المستعان أرايتم أنارو يتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء واحتججتم على من خالفكم بهذا الحديث في الجمع بين المغرب والعشاء هل تعدون أن يكون لكم بهذا حجة فإن كانت لكم به حجة فعليكم فيه حجة في ترككم الجمع بين الظهر والعصر وإن لم تكن لكم بهذا حجة على من خالفكم فلا تجعوا بين ظهركم ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء لا يجوز غير هذا وأنتم خارجون من الحديث ومن معاني مذاهب أهل العلم كلها والله المستعان أو أرايتم أنرو يتم الجمع في السفر لو قال قائل كما قلتم أجمع بين المغرب والعشاء لأن أكله الأحاديث جاءت فيه ولا أجمع بين الظهر والعصر لأنهما في النهار والليل أهول من النهار حل الحجة عليه إلا أن الجمع رخصة فيها فلا يجوز أن يمنع أحدهما من بعضهما دون بعض فكذلك هي عليكم والله أعلم

(باب إعادة المكتوبة مع الإمام)

سألت الشافعي عن الرجل يصلي في بيته ثم يدرك الصلاة مع الإمام قال يصلي معه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن مجح عن أبيه أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن بالصلاة فقام رسول الله فسلمي ومجح في مجلسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلي مع الناس ألسنت برجل مسلم قال بلى يا رسول الله ولكني قد صليت في أمسلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدر كهما مع الإمام فلا يعدلها **« قتل للشافعي »** فأنقول بعد كل صلاة المغرب فإنه إذا أعادتها صارت شفعاً (قال الشافعي) وقد رويتم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه صلاة دون صلاة فلم يحتمل الحديث الأوجهين أحدهما وهو أن يظهرهما أن يعيد كل صلاة بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم وسعة الله أن يوفيه أجر الجماعة والافتراق وقد روى مالك عن ابن عمر وابن المسيب أنهما أمر من صلى في بيته أن يعودك سالته مع الإمام وقال السائل أيتهما أجعل صلاتي فقال أو ذلك البك أعاد ذلك إلى الله وروى عن أبي أيوب الأنصاري أنه أمر بذلك وقال من فعل ذلك فله سهم جمع أو مثل سهم جمع وإنما قلنا بهذا لما وصفنا من أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم جلة وأنه بلغنا أن الصلاة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجلين أن يعودا لها صلاة الصبح أو يقول رجل إن أدرك العصر أو الصبح لم يعدلها لأنه لا نافذة بعد واحدة منهما فيكذلك قال بعض المشركين وأما ما قلتم فخلاص حديث النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وخلاف ابن عمر وابن المسيب وأين العمل وقولكم أنا أعاد المغرب صارت شفعاً فكيف تصير شفعاً وقد فصل بينهما بإسلام أترى العسرين صليت بعد المغرب شفعاً أو العصر وترا أو ترى كذلك العشاء أنا صليت بعد المغرب أو ترى ركعتين بعد أو قبل المغرب تصيران وترايان المغرب قبلهما أو بعدهما أم كل صلاة فصلت بسلام مغفارة للصلاة قبلها وبعدها ولو كنتم قلتم يعود للمغرب ويشفعها ركعة فيكون تطوع بأربع كان مذهباً فاما قلتم فليس له وجه

(باب القراءة في المغرب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب

ولا يجوز فيها بيع غير
حتى يلى هو أو باد
مثله بيعها فيكون
كمكدها وأخرى
أن يروق مشريه
منه بارخصه أياها
با كسادها بالامر الأول
من رد البيع وغرة
السادى الآخر فام يكن
هيئنا معنى يخاف يمنع
فيه أن يروق بعض
الناس من بعض فلم يجز
فيه والله أعلم بالامات
من أن يبيع الحاضر
للبادى جائز غير مردود
والحاضر منه ي

(باب تلقى السلع)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تلقوا السلع
(قال الشافعي) وقد
سمعت في هذا الحديث
فمن تلقاها فصاحب
السلعة بالخيار بعد
أن يتقدم السوق (قال
الشافعي) وبهذا أناخذ
إن كان نابئاً في هذا
دليل على أن الرجل إذا
تلقى السلعة فاسترادا
فالباع جائز غير أن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث - سمعته يقرأ أو المرسلات عرفا فقلت يا بني لتسدد شريتي بقرآنك هذه السورة انهم لا يقرأ بها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب : فقلت لشافعي فانا نكره أن يقرأ في المغرب بالمطور والمرسلات وتقول يقرأ بها فسر منها فقال وكيف تذكره من ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله الأمر وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم يخافه فاختتم إحدى الروايتين على الأخرى أو رأيت له استدلالا على ضعف مذهبه في كل شيء إلا أنكم تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم تقولون نكرهه ولم ترووا غيره فأنول أنكم اخترتم غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أعلم إلا أن أحسن حالكم أنكم قليلو العلم ضعفاء المذهب

(باب القراءة في الركعتين الأخيرتين)

سألت الشافعي أنقرأ خلف الإمام أم القرآن في الركعة الأخيرة تسر فقال الشافعي أحب ذلك وليس بواجب عليه فقلت وما الخيفة فقال أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عباد بن نسي أخبره أنه سمع قيس بن الحرث يقول أخبرني عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فقصي وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولىين بأمر القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى ان يابى لتكاد أن عسى ثيابه فسمعتة قرأ بأمر القرآن وبهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وبهدنا وحسب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب * فقلت لشافعي فانا نكره هذه ونقول ليس عليه العمل لا يقرأ على أمر أم القرآن في الركعة الثالثة بشيء فقال الشافعي وقال سفيان بن عيينة لما سمع عمر بن عبد العزيز بهذا عن أبي بكر الصديق قال ان كنت لعلني غير هذا حتى سمعت بهذا فأخذت به قال فيل تر كتم العمل على أي بكر وابن عمر وعمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعا في كل ركعة بأمر القرآن وسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحيانا بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة * فقلت لشافعي فانا نخالف هذا كله ونقول لا يراذ في الركعتين الأخيرتين على أم القرآن (قال الشافعي) هذا خلاف أبي بكر وابن عمر من روايتكم وخلاف عمر بن عبد العزيز من رواية سفيان وقولكم لا يجمع السورتين في الركعتين الأولىين هو خلاف ابن عمر من روايتكم وخلاف عمر من روايتكم لأنكم أخبرتم أن عمر قرأ بالتجيم فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى وخلاف غيره من رواية غيركم فأن العمل ما نراكم روينا في القراءة في الصلاة في هذا الباب شيئا إلا أن خلفتموه فن اتبعتم ما أراكم فقامت معنى نعرفه إذا كنتم تروون عن أحد الشيء مرة فقبضوا عليه أيسعكم أن تخالفوهم مجتمعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبابكر صلى الصبح فقرأ فيها سورة البقرة في الركعتين كآخما * فقلت لشافعي فانا نخالف هذا نقول يقرأ في الصبح بأقل من هذا لأن هذا تنقيل على الناس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صليت وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ فيها سورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة فقلت والله لقد كان إذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل : فقلت لشافعي فانا نقول لا يقرأ في الصبح بهذا ولا بقدر نصف هذا لأنه تنقيل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أن القرافصة بن عمير الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان بن عفان ياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها : فقلت لشافعي فانا نقول لا يقرأ بها هذا تنقيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر الاول من المفصل

لهما حب الساعة بعد أن يقدم السوق الخبار لأن تلقى ما حين يشتري من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المساومين من الغرلة بوجه النقص من الثمن فانا قدم صاحب السلعة السوق فيو بالخيار بين انفاذ البيع وورده ولا خيار لا يملك لأنه هو الغاز لا الغرور

(باب عطية الرجل لولده)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جيب بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير بن عبد الله عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نخلت مثل هذا قال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرجعه (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث أن رسول الله قال أليس يسر لك أن يكونوا في البر

اليُسواء قال بلي قال
فارجعه حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن
الحسن بن مسلم عن
طاوس أن النبي قال
لا يحل لواهب أن يرجع
فيما وهب إلا والوالدين
ولده (قال الشافعي)
وحديث النعمان ثابت
وبه أخذ وفيه الدلالة
على أمور منها أحسن
الأدب في أن لا يفضل
رجل أحدا من ولده
على بعض في تحصيل
فيعرض في قلب المفضل
عليه شيء يمنعه من بره
لأن كثيرا من قلوب
الآدميين جبل على
الاقتصار عن بعض البر
إذا أوثر عليه والدلالة
على أن نحل الوالد بعض
ولده دون بعض جائز من
قبل أنه لو كان لا يجوز
كان يقال اعطوا أوليائه
وتركه سواء لأنه غير
جائز فهو على أصل ملكك
الاول أشبه من أن يقال
ارجعه وقوله صلى الله
عليه وسلم فارجعه
دليل على أن للوالد
ما أعطى الولد وأنه
لا يرجع بارتجاعه منه
فقدر روى عن النبي أنه

في كل ركعة سورة ٥٥ قلت للشافعي فانا نقول لا يقرأ بهذا في السفر هذا تنقيح (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فقد خالفتم في القراءة في الصلاة كل مار ويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان
ثم ابن عمر ولم تروا شيئا يخالف ما خالفتم عن أحد علمته من الناس فأين العمل خالفتموه من جهتين من
جهة التنقيح وجهة التخفيف وقد خالفتم بعد النبي صلى الله عليه وسلم جميع مار ويتم عن الأئمة بالمدينة
بلا رواية رويتموها عن أحد منهم هذا مما يبين ضعف مذهبيكم آذرو ويتم هذا خالفتموه ولم يكن عندكم
فيه حجة فقد خالفتم الأئمة والعمل وفي هذا دليل على أنكم لم تجدوا من خلق الله خلقا يروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر في القراءة في الصلاة ولا في أمر واحد شيئا يخالفه غيركم
وأنه لا خلق أشد خلافا لأهل المدينة منكم ثم خلافكم مار ويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
فرض الله طاعته ومار ويتم عن الأئمة الذين لا يتجدون مثلهم فلو قال لكم قائل أتمم أشد الناس معاندة لأهل
المدينة وجد السبيل إلى أن يقول ذلك لكم على لسانكم لا تقدر ون على دفعه عنكم ثم الحجة عليكم في خلافكم
أعظم منها على غيركم لأنكم ادعيتهم القيام بعالمهم واتباعهم دون غيركم ثم خالفتموهم بأكثر مما خالفهم به من
لم يدع من اتباعهم ما ادعيتهم فلئن كان هذا خفي عليكم من أنفسكم أن فيكم لغفلة ما يجوز لكم معها أن تقفوا
خلقا والله المستعان وأراكم قد تكلفتم الفتيا وطاولتم على غيركم ممن هو أقصد وأحسن مذهبا منكم

(باب المستحاضة)

سألت الشافعي عن المستحاضة يطبق عليها الدم دهرها فقال إن الاستحاضة وجهان أحدهما أن تستحاض
المرأة فيكون دمها مشتبها لا ينفصل اما نحن كله واما رقيق كله وإذا كان هكذا انظرت عدد الليالي والأيام
التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فتركت الصلاة فيهن ان كانت تحيض نجسا
من أول الشهر تركت الصلاة نجسا من أوله ثم اغتسلت عند مضي أيام حيضها كما تغتسل الحائض عند
طهرها ثم توضع لكل صلاة وتصلى وليس عليها أن تعيد الغسل مرة أخرى ولو اغتسلت من طهر إلى طهر
كان أحب إلى وليس ذلك بواجب عليها عندى والمستحاضة الثانية المرأة لا ترى الطهر فيكون لها أيام من
الشهر ودمها أجزأ إلى السواد محتدم ثم يصير بعد تلك الأيام رقيقا إلى الصفرة غير محتدم فيأبى حيض هذه
أيام احتدام دمها وسواده وكثرته فإذا مضت اغتسلت كغسلها لو طهرت من الحيضة وتوضأت لكل صلاة
وصلت ٥٥ فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرته من هذا فقال الشافعي أخبرنا مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش يا رسول الله انى لا أظهر فأدع الصلاة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فأتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها
فاغسلي الدم عندك وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم
سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عددا ليلي والأيام التي كانت تحيضهن من
الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلقت ذلا فلتغتسل ثم تستنفر
بثوب ثم تصلى قال فدل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من انفراق حال المستحاضتين
وفي قوله دليل على أنه ليس للحائض أن تستظهر بطرفة عين وذلك أنه أمر احدهما إذا ذهب مدة الحيض أن
تغسل عنها الدم وتصلى وأمر الأخرى أن تربص عددا ليلي والأيام التي كانت تحيضهن ثم تغتسل وتصلى
والحديثان جميعا ينفقان الاستظهار ٥٥ فقلت للشافعي فانا نقول تستظهر الحائض بثلاثة أيام ثم تغتسل وتصلى
ونقول توضأ لكل صلاة (قال الشافعي) حديثنا كم اللذان تعتمدون عليهما عن رسول الله يخالفان الاستظهار

والاستظهار خارج من السنة والآثار والمعقول والقياس وأقوايل أكثر أهل العلم فقلت ومن أين فقال الشافعي أرايتم استظهارها من أيام حيضها أم أيام طهرها فقلت هي من أيام حيضها فقال فأسعكم عدمتم إلى امرأه كانت أيام حيضها نجسا فطبق عليها الدم فقلت فجمعنا ثوبا ولبنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها إذا مضت أيام حيضها قبل الاستحاضة أن تغتسل وتصلي وجملمن لها وقتا غير وقتها الذي كانت تعرف وأمرتموها أن تدع الصلاة في الأيام التي أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصلّي فيها قال أقرأيتم أن قال لكم قائل لا يعرف السنة تستظهر بساعة أو يوم أو يومين أو تستظهر بعشرة أيام أو سبعة أو سبع بأي شيء أنتم أولى بالصواب من أحد إن قال ببعض هذا القول هل يصلح أن يوقت العدد لا يخبر عن رسول الله أو إجماع المسلمين ولقد وقته بخلاف ما رويتم عن رسول الله وأكثرا أقوايل المسلمين ثم قلتم فيه قولا متناقضا فرغتم أن أيام حيضها إن كانت ثلاثة استظهرت مثل أيام حيضها وذلك ثلاث وإن كانت أيام حيضها اثني عشر استظهرت مثل ربيع أيام حيضها وذلك ثلاث وإن كانت أيام حيضها خمسة عشر لم تستظهر بشيء وإن كانت أربعة عشر استظهرت بيوم وإن كانت ثلاثة عشر استظهرت بيومين فجعلتم الاستظهار مرة ثلاثا ومرة يومين ومرة يوما ومرة لاشئ . فقلت للشافعي فهل رويتم في المستحاضة عن صاحبنا شيئا غير هذا فقال نعم شيئا عن سعيد بن المسيب وشيا عن عروة بن الزبير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سبي مولى أبي بكر أن القعقاع بن حكيم وزييد بن أسلم أرسلاه إلى سعيد بن المسيب ليسأله كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل من طهر إلى طهر وتوضأ لكل صلاة فإن غلبها الدم استغفرت (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلا واحدا ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة قال مالك الأمر عندنا على حديث هشام بن عروة . فقلت للشافعي فإنا نقول بقول عروة ونزع قول ابن المسيب فقال الشافعي أما قول ابن المسيب فتركوه كله ثم ادعيتهم قول عروة وأنتم تخالفونه في بعضه فقلت وأين قال قال عروة تغتسل غسلا واحدا يعني كما تغتسل المتطهرة وتوضأ لكل صلاة يعني توضأ من الدم للصلاة لا تغتسل من الدم إنما ألتي عنها الغسل بعد الغسل الأول والغسل إنما يكون من الدم وجعل عليها الوضوء ثم زعمتم أنه لا وضوء عليها فخالفتم الأحاديث التي رواها صاحبنا وصاحبكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وعروة وأنتم تدعون أنكم تتبعون أهل المدينة وقد خالفتم ما روي صاحبنا عنهم كله أنه ليين في قولكم أنه ليس أحد أترك على أهل المدينة لجمع أقوايلهم منكم مع ما تبين في غيره ثم ما أعلمكم ذهبتم إلى قول أهل بلد غيرهم فإذا أنسلختم من قولهم وقول أهل البلدان ومما رويتم وروي غيركم والقياس والمعقول فأى موضع تكونون بـ علماء وأنتم تخطئون مثل هذا وتخالفون فيه أكثر الناس

(باب الكلب يلغ في الاناء وغيره)

سألت الشافعي عن الكلب يلغ في الاناء في الماء لا يكون فيه قتلان أو في اللبن أو المرق قال يهرق الماء واللبن والمرق ولا يتفقون به ويغسل الاناء سبع مرات وما مس ذلك الماء واللبن من ثوب وجب غسله لأنه نجس فقلت وما الخجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات (قال الشافعي) فكان يبتأي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الكلب يشرب الماء في الاناء فينجس الاناء حتى يجب غسله سبعاً أنه إنما ينجس بمس الماء إياه فكان الماء أولى بالنجاسة من الاناء الذي إنما ينجس بمسسته وكان الماء الذي هو طهور إذا نجس فاللبن والمرق الذي ليس بطهور أولى أن ينجس بمس الماء . فقلت للشافعي فإنا نزع أن الكلب إذا شرب في الاناء فيه اللبن بالبادية شرب اللبن وغسل الاناء سبعا لأن الكلاب لم تزل بالبادية

قال أشهد غيري فهذا يدل على أنه اختيار (قال الشافعي) فإذا كان هكذا فسواء أذان الولد أو تزوج رغبة فيما أعطاه أبوه أو لم يذن أو لم يتزوج فله أن يرجع في حبسه متى شاء قال وقد حمد الله جل ثناؤه على إعطاء المال والطعام في وجوه الخير وأمرهم بما فقال وأتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وقال مسكنا ويتما وقال ولا تنفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديها لا كتب لهم وقال إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي وقال إن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فإذا جاز هذا للأجنيين وذوى القربى فلا أقرب من الولد وذلك أن الرجل إذا أعطى ماله ذاق راتبه غير ولده أو أجنبيا فقد منعه ولده وقطع ملكه عن نفسه فإذا كان محمودا على هذا كان محمودا أن يعطيه بعض ولده دون بعض ومنع بعضهم ما أخرج من ماله أقل من منعهم كلهم ويستحب له أن

يسوى بينهم ثلاثه قصر
واحد منهم في بره فان
القرابة تنفس بعضها
بعضا لم تنفس البعاده
« قال الربيع » يريد
البعده وقد فضل أبو
بكر عائشة بنخل وفضل
عمر عاصم بن عمر بن
أعطاه إياه وفضل
عبد الرحمن بن عوف
ولد أم كلثوم (قال
الشافعي) ولواصل
حديث طاوس انه
لا يحل لواهب أن
يرجع فيما وهب الا
الوالد فيما وهب لولده
لزمت أن من وهب
هبة لمن يستثيه مثله
أولا يستثيه وقبضت
الهبة لم يكن للواهب
أن يرجع في هبته
وان لم ينه الموهوب له
والله أعلم

(باب بيع المكاتب)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة أنها قالت
جاءتني بريرة فقالت
اني كاتب أهلي على
تسع أواق في كل عام
أوقية فأعني

فقال الشافعي هذا الكلام المحال أيعدو الكلب أن يكون ينجس ما يشرب منه ولا يحل شرب النجس
ولأكله ولا ينجسه فلا يغسل الاناء منه ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة الا بالقرية مثله وهذا
خلاف السنة والقياس والمعقول والعلة الضعيفة وأرى قولكم لم تزل الكلاب بالبادية حجة عليكم فاذا سن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسل الاناء من شرب الكلب سبعا والكلاب في البادية في زمانه وقبلة وبعده
الى اليوم فهل زعمتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل البادية دون
أهل القرية أو زعم لكم ذلك أحد من أئمة المسلمين أو فرق الله بين ما ينجس بالبادية والقرية أو رأيت أهل
البادية هل زعموا لكم أنهم يلقون ألبانهم للكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية الا لئلا نها تسرح مع
مواشيهم ولهم أشخ على ألبانهم وأشد لها بقاء من أن يتخلوا بينها وبين الكلاب وهل قال لكم أحد من أهل
البادية ليس يتنجس بالكلاب وهم أشد تحفظا من غيرهم أو مثلهم أو لو قاله لكم منهم قائل أيؤخذ الفقه
من أهل البادية وان اعتلتم بأن الكلاب مع أهل البادية أفرايتم ان اعتل عليكم مثلكم من أهل الغبابة
بأن يقول الفأر والوزغان والحسك والدواب لأهل القرية ألزم من الكلاب لأهل البادية وأهل القرية
أقل امتناعا من الفأر ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب فاذا ماتت فأرة أو دابة في ماء رجل قليل
أو زيت أو لبنه أو مرقه لم تنجسه هل الحجة عليه الا أن يقال الذي نجس في الحال التي نجس فيها ينجس ما وقع
فيه كان كثيرا بقرية أو بادية أو قلة لا فكذلك الكلاب بالبادية والفأر والدواب بالقرية أولى أن لا تنجس
ان كان فيما ذكرتم حجة وما علمت أحدا روى عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا التابعين أنه
قال فيه الا بعل قولنا الا أن من أهل زماننا من قال يغسل الاناء من الكلب مرة واحدة وكلهم قال ينجس
بجميع ما يشرب منه الكلب من ماء ولبن ومرق وغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان من تكلم في العلم
من يخال فيه في شبهه والذي رأيتمكم تحتالونه لانسبة فيه ولا مؤنة على من سمعه في أنه خطأ انما يكتفي سامع
قولكم أن يسمعه فيعلم أنه خطأ لا ينكشف بتكلف ولا بقياس يأتي به فان ذهبتم الى أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر اذا ماتت الفأرة في السمن الحامد أن تطرح وما حوالها فدل ذلك على نجاستها فقد أخبر أن النجاسة
تكون من الفأرة وهي في البيوت وانما قال في الفأرة قولنا عاما وفي الكلب قولنا عاما فان ذهبتم الى أن الفأرة
تنجس على أهل القرية ولا تنجس على أهل البادية فقد سويتم بين قولكم وزدتم في الخطأ وان قلتم ان ما لم يسم
من الدواب غير الفأرة والكلاب لا ينجس فاجعل الوزغ لا ينجس لانه لم يذكر فاما أن تقولوا الوزغ ينجس
ولا خبر فيه قياسا وزعمون أن الكلب ينجس مرة ولا ينجس أخرى فلا يجوز هذا القول

(باب ما جاء في الجنائز)

سألت الشافعي عن الصلاة على الميت الغائب وعلى القبر فقال أستحبها فقلت له وما الحجة فيها قال أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس النجاشي
اليوم الذي مات فيه ونخرج بهم الى المصلى فصف وكبر أربع تكبيرات (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكينة توفيت من الليل قال
وقدر وى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قوم ببلد آخر « قالت الشافعي نحن نكره الصلاة على
ميت غائب وعلى القبر فقال فقد رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على النجاشي وهو غائب ورويت
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على ميت وهو في القبر غائب فكيف كرهتم ما فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولقد حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نادى موصول من وجوه أنه صلى على قبور وصلت
عائشة على قبر أخيها وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من حديث الثقات غير مالك وانما

الصلاة دعا: ليت وهو اذا كان ملغفاً يتنأى صلى عليه فأنما ندعو بالصلاة بوجه علمنا فكيف لا ندعوه غائباً وهو في القبر بذلك الوجه

﴿باب الصلاة على الميت في المسجد﴾

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد قلت للشافعي فأنكره الصلاة على الميت في المسجد فقال أرويت هذا أنه صلى على عمر في المسجد فكيف كرهتم الا أمر فيه وقد كرهناكم أذكر حياءً يثاخنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأخترتم أحد الخديثين على الآخر فقلت ماذا كرهه شأ علمناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكيف يجوز أن تدعوا ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحاب النبي أنهم فعلوه بعد وهذا عندكم عمل مجتمع عليه لا نالنا نرى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحداً حضر موت عمر فختلف عن جنازته فتركتهم هذا بغير شيء رويتموه وكيف أخترتم أن ينأى في المسجد وعز فيه الخب طريفاً ولا يجوز أن يصلى فيه على ميت « قال الربيع » مات سعيد بن جريج أبو يعقوب البويطي وخرجنا معه فصف بنا وكبر أربعا وصلينا عليه وكان أبو يعقوب الامام فأنكر الناس ذلك علينا وما بالينا

﴿باب في قوت الحج﴾

سألت الشافعي هل يحج أحد عن أحد قال نعم يحج عن لا يقدر أن يثبت على المركب والميت قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن الفضل بن العباس كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم بخافته امرأته من خنم فقالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلاً جعل على نفسه أن لا يبلغ أحد من واده الحلب فيحلب فيشرب ويسقيه الأجاج ووجهه معه فبلغ رجلاً من ولده الذي قال الشيخ وقد كبر الشيخ بخاء ابنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال ان أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج أفأج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذو كرمالك وأغيره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أعجز كبراً لا نستطيع أن نركبها على البعير وان يبطئها خفت أن تعوت أفأج عنها قال نعم فقالت للشافعي فانا نقول ليس على هذا العمل فقال خالفتم ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم من روايتكم ومن رواية غيركم على بن أبي طالب روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى هذه الأحاديث وعلى وابن عباس وابن المسيب وابن شهاب وربيعة بالمدينة يفتنون بأن يحج الرجل عن الرجل وهذا أشبه شيء يكون مثله عندكم عملاً فتخالفونه كله لغرض قول أحد من خلق الله علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يفتنون بأن يحج الرجل عن الرجل فقالت للشافعي فان من حجة بعض من قال هذا القول أنه قال انه روى عن ابن عمر لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد ففعل الحج في معنى الصيام والصلاة فقال الشافعي وهذا قول الضعف فيه بين من كل وجه قال أرويت لو قال ابن عمر لا يحج أحد عن أحد وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحد أن يحج عن أحد كان في قول أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تتركون قول ابن عمر لا رأي أنفسكم ولأري مثلكم ولأري بعض التابعين فتجعلونه لا حجة في قوله اذا شئتم لأنكم لو كنتم

فقال عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم عددتها ويكون ولأولاً لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها بخاءت من عند أهلها ورسول الله جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله فسألها النبي فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله خذها واشترطي لهم الولاء فأنما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإني أبلغ رجالاً يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام وأحسبه غلط

في قوله واشترط لي لهم
الولاء وأحسب حديث
عمرة أن عائشة كانت
شرطت لهم بغير أمر
النبي وهي ترى ذلك يجوز
فأعلمها رسول الله أنها
ان أعتقتها فالولاء لها
وقال لا نعتك منها
ما تقدم فيها من شرطك
ولا أرى أمرها أن
تشرط لهم ما لا يجوز
(قال الشافعي) وبهذا
نأخذ وقد ذهب فيه
قوم مذاهب سأذكرها
حضرني حفظه منها أن
شاء الله (قال الشافعي)
فقال لي بعض أهل العلم
بالحديث والرأي يجوز
بيع المكاتب قلت
نعم في حالي قال وماها
قلت أن يحل نجس من
نجوس الكتبة فيعجز
عن أدائه لأنه انما عتد
له الكتبة على الأداء
فاذا لم يؤد فسقط
الكتبة أن للولي بيعه
لأنه اذا عتدها على شيء
فلم يأت به كان العبد
بحاله قبل أن يكتبه
ان شاء سيده قال قد
علمت بهذا فالحال
الثانية قلت أن يرضى
المكاتب بالبيع والعجز
من نفسه وان لم يحل له

تروى في قوله حجته لم تخالفوه لرأي أنفسكم ثم تقيمون قوله مقام تروون به السنة والآثار ثم تدعون في قوله
ما لبس فيه من النهي عن الحج قياسا والحج والصلاة والصيام هذا شريعة وهذا شريعة فان قلت قد
يشبهان لأنه عمل على البدن أفرأيت أن قال لكم قائل أنتم ترعون أن الحج في معنى الصلاة والصوم وقد أمر
النبي صلى الله عليه وسلم امرأته أن تحج عن أبيها فأنا أمر الرجل أن يصلي عن الرجل ويصوم عنه هل الحج
عليه إلا أنه لا تقاس شريعة على شريعة فكذلك الحج عليكم أفرأيت ما فرقت بينه السنة مما هو أشد تقاربا
منها فكيف فرقت بينه فان قلت ما هو قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر ونهى
عن المزابنة وأجاز بيع العرايا وهي داخلة في المزابنة وداخلة في بيع الرطب بالتمر ولم يحزها فلما أجازها فرقتنا
بينها بالسنة وقلنا يجوز العرايا وهي رطب بتمر وكسل بحزاف ولا يجوز ذلك اذا وضع بالأرض فكان التمر
والرطب في الأرض معا فهذا أولى أن لا يفرق بينه بأنه شيء واحد (١) بعضه حلال بما أحله به رسول الله
وبعضه منهي عنه بما نهى عنه رسول الله وقد خالف هذا بعض المشركين فرأينا لنا عليهم بهذا الحج فالحجة
عليكم بنصه أن يحج أحد عن أحد وأنتم تروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تروونه عن أحد من
أصحابه خلافة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكيف تقيسونه بالصوم والصلاة أفرأيت اذا كنتم تجزئون
أن يحج أحد عن أحد اذا أوصى بذلك خالفتم ما قلتم من أن لا يحج أحد عن أحد وأجرتكم مثل ما رددتم
فيه السنة أفيجوز لو أوصى أن يصلي عنه أو يصام عنه فان أجرتكم فقد دخلتم فيما كرهتم من أن يكون
عمل آخر غيره وان لم تجزوه فقد فرقت بين الصلاة والصوم والحج والله أعلم

(باب الحجامة للمحرم)

سألت الشافعي عن الحجامة للمحرم فقال يحتجم ولا يخلق شعرا ويحتجم من غير ضرورة فقلت وما الحجامة
فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم وهو
يومئذ بلحي جمل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم فقلت الشافعي فانا نقول لا يحتجم المحرم الا
من ضرورة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يحتجم المحرم
الا أن يضطر اليه مما لا بد له منه وقال مالك مثل ذلك قال الشافعي ما روى مالك عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه لم يذكر في حجة النبي صلى الله عليه وسلم هو ولا غيره ضرورة أولى بنا من الذي رواه عن ابن عمر ولعل
ابن عمر كره ذلك ولم يحرمه ولعل ابن عمر أراد لا يكون سمع هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو سمعه ما خالفه ان
شاء الله فقال برأيه فكيف اذا سمعت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت بخلاف ما سمعت عنه اقول ابن
عمر وأنتم لم تثبتوا أن ابن عمر كرهه للناس قديتوقى المرء في نفسه ما لا يكره لغيره وأنتم تتركون قول ابن
عمر لرأي أنفسكم أفرأيت أن كرهتم الحجامة الا من ضرورة أتعدوا الحجامة من أن تكون مباحة له كما يباح له
الاغتسال والاكل والشرب فلا يبالى كيف احتجم اذا لم يقطع الشعر أو تكون محظورة عليه كحلاق الشعر
وغيره والذي لا يجوز له الا الضرورة فهو اذا فعله بخلق الشعر أو فعل ذلك من ضرورة افتدى فينبغي أن
تقولوا اذا احتجم من ضرورة أن يفندى والا فأنتم تخالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقولون
في الحجامة قول لا متافضا

(باب ما يقتل المحرم من الدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(١) أي وقد فرقت بينه فبعضه الح تأمل كتبه متبحره

نعم قال فأين هذا قلت أفليس في المكاتب شرطان إلى السيد بعه في أحدهما وهو إذا لم يوف قال بلى قلت والشرط الثاني للعبد ما أدى لانه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يترك بالكتابة (قال الشافعي) قلت وإذا لم يخرج من ملك سيده بالكتابة هل الكتابة الا شرط للعبد على سيده وللسيد على عبده (١) قال لا قلت أرأيت من كان له شرط فتركه أليس ينفسخ شرطه قال أما من الاحرار فبلى قلت فلم لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال فعفا لم يجز له قلت فإن عفا باذن سيده قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد والسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة قال بلى قلت ولو اجتمعا على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز إذا اجتمعا على ابطال الكتابة أن

نعم من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلاب العقور (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أخذ وهو عندنا جواب على المسئلة نكل ما جمع من الوحش أن يكون غير مباح الختم في الاحلال وأن يكون مضر فقله المحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر المحرم أن يقتل الفأرة والغراب والحداة مع ضعف ضررها ذلك كانت مما لا يؤكل لحمه كان ما جمع أن لا يؤكل لحمه وضره أكثر من ضررها أولى أن يكون نفسه مباحا في الاحرام ما سئى وقال بعض أصحابه كان قول النبي صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح يدل على أن ما سواهن على المحرم في قتله جناح (قال الشافعي) رحمه الله أفأرى يتم الحجة أسيبت فقد زعم مالك عن ابن شهاب أن عمر أمر بقتل الحيات في الحرم قلت فيراها كما يعاقروا قال وأتعرّف العرب أن الحية كلب عقور وإنما الكلب عندها السبع والكلاب التي خلقها الله متعارفة تكتفى الكلب فان قلت ما قد تضر فتقتل قيل غير مكابرة كما زعم صاحبكم أن الكلب العقور ما عدا على الناس فأخافهم وهي لا تعدو مكابرة وإن ذهبتم إلى أنها تضر كذلك فقد أمر عمر بن الخطاب أن يقتل الزنبر في الاحرام والزنبر أنما هو كالنحلة فكيف لم تأمر بقتل الزنبر وقد أمر به عمر وأمرتم بقتل الحية إذا أمرهم ما أسسمكم تأخذون من الأحاديث الأماخو يتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلتم يقتل المحرم الفأرة الصغيرة ولا يقتل الغراب الصغير وإذا قلتم هذا فقد أباحه النبي صلى الله عليه وسلم ومنعتموه فان قلتم إنما أباح قتله على معنى أنه يضر والصغير لا يضر في حاله تلك والفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك فلا بد أن تحالفوا النبي صلى الله عليه وسلم في الغراب الصغير والفأرة الصغيرة وهذا حجة عليكم إذ زعمتم أن الغراب يقتل لمعنى ضرره فينبغي أن تقتل العقاب لأنها أضرمته فان قال لابل الحديث جله لا معنى قيل فلم لا يقتل الغراب الصغير لأنه غراب سأل الشافعي عن خلق قيل أن يخرأ ويخرأ قيل أن يرمى قال يفعل ولا فدية ولا حرج وكذلك كل ما كان يعمل في ذلك اليوم فقد من شئنا قبل شئ ساء وأجاء لا عمل ما يبقى عليه ولا حرج فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبر ما مال عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع للناس عني يسألونه بقاء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر خلفت قبل أن أذبح قال اذبح ولا حرج بقاء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخرت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج فاسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شئ قد علم ولا أخر إلا قال افعل ولا حرج (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كادناخذ

(باب الشركة في البدنة)

سألت الشافعي هل يشتري السبعة جزورا فينحر ونها عن هدى احصارا وتمتع قال نعم قلت وما الحجة في ذلك فقال أخبر ما مال عن أبي الزبير المكي عن جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحدبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة والعلم يحيط أنهم من أهل بيوتات شتى لامن أهل بيت واحد فنجزئ البدنة والبقرة عن سبعة متمعين ومخصوصين وعن كل سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة إذا لم يجدوا شاة وسواها اشتروها وأخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أو ملكوها بأى وجهه ما كان ملك ومن زعم أنهم تجزئ عن سبعة ولو هببت لهم أو ملكوها بوجه غير الشراء كانت المشتراة أولى أن تجزئ عنهم قلت للشافعي فانا نقول لا تدفع البدنة إلا عن واحد ولا البقرة وإنما يذبحها الرجل عن نفسه وأهل بيته فأما أن يخرج كل انسان منهم حصته من ثمنها أو يكون له حصته من لحمها فلا وإنما سمعنا لا يشترك في البدنة في التسلي

نعم قال فأين هذا قلت أفليس في المكاتب شرطان إلى السيد بعه في أحدهما وهو إذا لم يوف قال بلى قلت والشرط الثاني للعبد ما أدى لانه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يترك بالكتابة (قال الشافعي) قلت وإذا لم يخرج من ملك سيده بالكتابة هل الكتابة الا شرط للعبد على سيده وللسيد على عبده (١) قال لا قلت أرأيت من كان له شرط فتركه أليس ينفسخ شرطه قال أما من الاحرار فبلى قلت فلم لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال فعفا لم يجز له قلت فإن عفا باذن سيده قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد والسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة قال بلى قلت ولو اجتمعا على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز إذا اجتمعا على ابطال الكتابة أن

(١) لعله قال نعم تأمل

يطاها قال وقلت
لذهاب بريرة الى أهلها
مساومة بنفسها
لعائشة ورجوعها الى
عائشة بجواب أهلها
بان اشترطوا ولاءها
ورجوعها بقبول
عائشة ذلك يدل على
رضاها بأن تباع ورضا
الذي يكاتبها بذلك لأنها
لا تشتري الامن كاتبتها
قال أجل فقات
فقصد كان في هذا ما
يكفيك مما سألت عنه
قال فان قلت فلعلها
عجزت قلت أفقرى من
استعان في كتابته معجزا
قال لا قلت فحديثها
يدل على أنها لم تعجز
وان كانت قد عجزت
فلم يعجزها سببها قال
فلعل لأهلها بيعها قلت
بغير رضاها قال اعل
ذلك قلت أفقرها راضية
اذا كانت مساومة
بنفسها ورسولا لأهلها
والهم قال نعم قلت
فينبغي أن يذهب
توهم أنهم باعوها
بغير رضا وتعلم أن من
لقيناه من المفتين اذ لم
يختلفوا في أن لا يباع
المكاتب قبل أن يعجز
أو يرضى بالبيع

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يجوز أن يقال لا يشترط في النسك أن يوجب الرجل النسكة ثم بشره
فيها غيره وليس في هذا أحد حجة لانه كلام عربي ولا حجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فعل النبي صلى الله
عليه وسلم وأصحابه أهل الحديبية فكان ينبغي أن يكون هذا العمل عندكم لا تخالفونه لانه فعل النبي صلى الله
عليه وسلم وألف وأربعمائة من أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو عن جابر بن عبد الله قال
كنا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أنتم اليوم خير أهل الأرض قال جابر لو كنت
أبصر لأريتكم موضع الشجرة وأنتم تجعلون قول الواحد وفعله حجة في بعض الأشياء فإذا وجدتم السنة
وفعل ألف وأربعمائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب عليكم أن تجعلوه حجة

((باب التمتع في الحج))

سألت الشافعي عن التمتع بالعمرة الى الحج فقال حسن غير مكروه وقد فعل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
وانما اخبرنا الافراد لانه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد غير كراهية للتمتع ولا يجوز اذا كان فعل
التمتع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون مكروها * فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرت قال الاحاديث
الثابتة من غير وجه وقد حدثنا مالك بعضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والخالد بن قيس عام حج معاوية بن أبي
سفيان وهما يتذاكران التمتع بالعمرة الى الحج فقال الخالد لا يصنع ذلك الا من جهل أمر الله فقال سعد بنسما
قلت يا ابن أخي فقال الخالد فان عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله وصنعناها معه
* فقلت للشافعي قد قال مالك قول الخالد أحب الي من قول سعد وعمر أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم
من سعد (قال الشافعي) عمر وسعد عالمان برسول الله وما قال عمر عن رسول الله شيئا يخالف ما قال سعد
انما روى مالك عن عمر أنه قال افضوا بين حجكم و عمرتكم فإنه أتم حج أحدكم وعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج
ولم يرو عنه أنه نهى عن العمرة في أشهر الحج (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة
أنها قالت خرجنا مع رسول الله عام حجة الوداع فنامن أهل بجم ومنامن أهل بعمرة ومنامن جمع الحج والعمرة
وكنتم من أهل بعمرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت للنبي صلى الله
عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك قال اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر
هدي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر أنه قال لأن أعتمر قبل الحج وأهدي
أحب الي من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا الحديثان من حديث
مالك موافقان ما قال سعد من أنه عمل بالعمرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج فكيف جاز لكم
وأنتم ترون هذا أن تكرهوا العمرة فيه وأنتم تثبتون عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما وصفت وادعيت من
خلاف عمر وسعد وعمر لم يخالف سعدا عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اختار شيئا غير مخالف لما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم وقد تتركون أنتم على عمر اختياره وحكمه الذي هو أكثر من الاختيار لما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم ثم تتركونه لما جاء عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تتركونه لقولكم
فإذا جاز لكم هذا فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بقوله على السنة وإنكم تدعون أنه خالفها وهو لا يخالفها وما
روى عنه يدل على أنه لا يخالفها فادعيت خلاف ما رويتم وتخالفون اختياره

((باب الطيب المحرم))

سألت الشافعي عن الطيب قبل الاحرام بما يبيح ريحه بعد الاحرام وبعد رمي الجرة والخلق قبل الافاضة

لا يجبهون سنة رسول الله وأنه لو كان محتسباً معين كان أولاهما مذهب إليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تبع إلا برضاها قال أجب (قال الشافعي) فقال لبعض الناس فما معني إبطال النبي شرط عائشة لأهل بركة قلت إن بنا والله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلمهم أن الله قد قضى أن الولاء لمن أعتق وقال ادعوههم لا بآئهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فاحسوا نكم في الدين ومواليكم الآية وأنه نسبهم إلى مواليتهم كما نسبهم إلى آباءهم وكما لم يجز أن يحولوا عن آباءهم فكذلك لا يجوز أن يحولوا عن مواليتهم ومواليهم الذين ولوا متهم وقال الله واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك وقال رسول الله الولاء لعن الله عن بيع الولاء وعن هبته وزوي عنه أنه قال الولاء للحجة كالحمة

فقال جائز وأحب ولا أكرهه لثبوت السنة فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخبار عن غير واحد من أصحابه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * فقلت للشافعي فأنكره الطيب للحرم ونكره الطيب قبل الإحرام وبعد الإحلال قبل أن يطوف بالبيت ونزوي ذلك عن عمر بن الخطاب فقال الشافعي أني أراكم لا تدرون ما تقولون فقلت ومن أين فقال أرايتم نحن وأنتم بأي شيء عرفنا أن عمر قاله أليس انما عرفنا بأن ابن عمر واه عن عمر فقلت بلى فقال وعرفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب بخبر عائشة فقلت بلى قال وكلاهما صادق فقلت نعم فإذا علمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وأن عمر نهى عن التطيب علماً واحداً وخبر الصادقين عتماً معاً فلا أخس أحد من أهل العلم يقدر أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لغيره فإن حاراً أن ينهم الغلط على بعض من ينشأ بين النبي صلى الله عليه وسلم من حدثنا جازم مثل ذلك على من ينشأ وبين عمر من حدثنا بل من روى عن عائشة تطيب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من روى عن ابن عمر نهى عن التطيب روى عن عائشة سالم والقاسم وعروة والأسود بن يزيد وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأراكم إذا أصبتم لم تعقلوا من أين أصبتم وإذا أخطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون إليها قهراً وبأن تكونوا ذهبتهم إلى مذهب بل أراكم انما ترسلون ما جاء على ألسنتكم عن غير معرفة انما كان ينبغي أن تقولوا من كره الطيب للحرم انما نهى عن الطيب أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة حين سأله أعرابي أحرم وعليه حبة وحلوق فأمره بنزع الحبة وغسل الصفرة * فقلت للشافعي أفترى لنا بهذا حجة وانما هذا شبهة وما الحجة على من قال هذا قال إن كان قاله بهذا فقد ذهب عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب فقال بما حضر وتطيب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الاسلام سنة عشر وأمر الأعرابي قبل ذلك بسنتين في سنة عثمان فلو كانا مختلفين كان باحته التطيب ناسخاً للمنع وليس بمختلفين انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزفر الرجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزفر الرجل (قال الشافعي) وأمر الرجل أن يغسل الزعفران عنه وقد تطيب سعد بن أبي وقاص وابن عباس للإحرام وكانت الغالية ترى في مفارقة ابن عباس مثل الرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر بن ربي الجرد فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب وقال سالم قالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون من أهل العلم فأما ما تذهبون إليه من ترك السنة لغيرها وترك ذلك الغير لراي أني أنفسم فالعلم إذا اليكم تأتون منه ماشتم وتدعون منه ماشتم تأخذون بلا تبصر لما تقولون ولا حسن روية فيه أرايتم إذا نالتم السنة هل عرفتم ما قلتم كرهتم الطيب قبل الإحرام لأنه يبقى بعد الإحرام وقد كان الطيب حلالاً فإذا كرهتموه إذا كان يبقى بعد الإحرام فلا وجه لقولكم إلا أن تقولوا لو وجدنا ما إذا كان محرماً ممنوعاً أن يتبدى طيباً فإذا تطيب قبل يحرم فما يبقى كان كابتداء الطيب في الإحرام قلت فأنتم تحيرون بأن يدهن المحرم بما سبق لينة وذهابه الشعث ويرجل الشعر قال وما هو قلت ما لا طيب فيه مثل الزيت والشرق وغيره قال هذا لا يصلح للمحرم أن يتبدى إلا بدهن شيء يبقى في رأسه لينة ساعة أو تجيزوا الطيب إذا كان قبل الإحرام ولولم يكن في هذا سنة تبع انبغي أن لا يقال إلا واحداً من هذين القولين

(باب في العمري)

السب لا يباع ولا يوهب
فلما بلغهم هذا كان
من اشترط خلاف
ما قضى الله ورسوله
عاصيا وكانت في المعاصي
حدود وآداب وكان من
آداب العاصيين أن
تعطل عليهم شروطهم
لنكوا عن مثلها وينكل
بها غيرهم وكان هذا
من أحسن الأدب

(باب الخبايا)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا اسمعيل
ابن ابراهيم بن عتيق
عبد العزيز بن صهيب
عن أنس بن مالك أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أهلين قال وروى
مالك عن يحيى بن
سعيد عن عباد بن تميم
أن عوف بن أشقر
ذبح أضحية قبل أن يغدو
يوم الأضحية وأنه ذكر
ذلك لرسول الله فأمره
أن يعود بضحية أخرى
قال وروى مالك عن
يحيى بن سعيد عن بشير
ابن يسار أن أبا بردة بن
نيار ذبح قبل أن
يذبح النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الأضحية فزعم
أن رسول الله أمره

قال سألت الشافعي عن أمر عمري به ولعقبه فقال هي الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاه فقالت وما
الجنة فقال السنة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك
عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعار جبل أعمر
عمري به ولعقبه فأنما هي الذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطى لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث قال
وبها تأخذ ويأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل العلم وقد روي هذا مع جابر
ابن عبد الله بن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقالت الشافعي فأنما يخالف هذا فقال أنما يخالفونه
وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان جنتنا فيه أن مالك قال أخبرنا يحيى بن سعيد
عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها
فقال له القاسم ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ما أجابه القاسم عن العمري بشئ وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم فان ذهب إلى أن يقول العمري
من المال والشروط فيها جائز فقد شرط الناس في أموالهم شروطاً لا يجوز لهم فان قال قائل وما هي قيل
الرجل يشتري العبد على أن يعقبه والولد للبائع فيعقبه فهو حر والولد للامتنق والشروط باطل فان قال
السنة تدل على إبطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على إبطال الشرط في العمري فلم أخذت بالسنة مرة
وتركتها مرة قول القاسم لو كان قصده قصد العمري فقال انهم على شروطهم فيها لم يكن في هذا ما يرد به
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لانعلم أن القاسم قال هذا إلا بخبر يحيى
عن عبد الرحمن عنه وكذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن
جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فإذا قبلنا خبر الصادقين فمن روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
أرجح من روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما
قاله أناس بعده فديمكن أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله ولا بلغهم عنه بشئ وانهم لناس لا نعرفهم فان
قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله أو من أهل العلم لا يجادلون النبي صلى
الله عليه وسلم سنة ولا يجمعون أديانهم جهة الرأي ولا يجمعون إلا من جهة السنة قيل له أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلاً كانت عنده ولدة ليقوم فقال لأهلها شأنكم بها فرأى الناس
أنها تطليقة وأنتم تزعمون أنها ثلاث فإذا قيل لكم ترون قول القاسم والناس إنها تطليقة قلتم لا نرى
من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فان لم يكن قول القاسم والناس جهة عليكم في رأي أنفسكم لهو
عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم جهة أبعد ولئن كان جهة لعله أخطأتم بخلافكم إياه برأيكم
وانا لنحفظ عن ابن عمر في العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار وجديد الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر بفناء رجل من
أهل البادية فقال اني وهبت لابني ناقة حياته وانها تاتجت إبلاً فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال اني
تصدقت عليه بها قال ذلك أبعدك منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي
نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله إلا أنه قال أضنت واضطربت يعني كبرت واضطربت (قال الشافعي)
أخبرنا سفيان عن عمرو بن سليمان بن يسار أن طارقاً قضى بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن طائوس عن حجر المدي عن زيد بن ثابت أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري للوارث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريح عن عطاء بن أبي
رباع عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تعروا ولا ترقبوا فم أعرشياً أو أرقبه فسيب له سبيل

براجة لقول رسول
الله فإن أراد أن ينحى
ولو كانت النخية واجبة
أنسبه أن يقول فلا
يس من شعره حتى
ينحى ونأمر من أراد
أن ينحى أن لا يس من
شعره شيئاً حتى ينحى
اتباعاً واختياراً فإن
قال قائل ما دل على
أنه اختيار لا واجب
قيل له روى مالك بن
أنس عن عبد الله بن أبي
بكر عن عمرة عن عائشة
قالت أنا قتلت قلائد
هدى رسول الله بيدي
ثم قلدها رسول الله بيده
ثم بعث بهما مع أبي فلم
يحرم على رسول الله شيئاً
أحلله الله له حتى نحر
الهدى (قال الشافعي)
في هذا دلالة على
ما وصفت من أن المرء
لا يحرم بالبعثة بهديه
يقول البعثة بالهدى
أكبر من ارادة النخية

فإن قلت يعرض عليها الاسلام من ساعتها قال الشافعي أفليس يتيم بعد اسلامه قبل يفرق بينهما أو رأيتم
أن كانت غائبة عن موضع اسلامه أو بيكلاً لا تكلم أو غص عليها فإن قلتم تطبق فقد تركتم العرض وإن
قلتم ينتظر بها فقد أقامت في حباله وهي كافرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية في المتحنة مثلها
قال الله تعالى فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لأن حل ليم ولا هم يحلون لهن فسوى
بينهما وكيف فرقتم بينهما (قال الشافعي) هذه الآية في معنى تلك لأن عدو هاتان الآيتان أن تكونا تدران
على أنه إذا اختلف دين الزوجين فكان لا يحل للزوج جاعز وجهه لاختلاف الدينين فقد انقطعت العصمة
بينهما أو يكون لا يحل له في تلك الحال ويتم انقطاع العصمة إن جاءت عليها مدة ولم يسلم المختلف عن الاسلام
منهما فإن كان هذا المعنى لم يصلح أن تكون المدة لا تجبر يلزم لأن رجلاً لو قال مدته مائة أشهر أو يوم لم
يجز هذا من قبل الرأي أعما يجوز من جهة الأخبار اللازمة فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة
أبي سفيان وكان أبو سفيان قد أسلم هو وامرأته هند متيمة بمكة وهي دار حرب لم تسلم وأمرت بقتله ثم أسلمت
بعد أيام فاستقر على النكاح وهرب عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية عن الاسلام وأسلمت زوجتهما
ثم أسلمتا فاستقر على النكاح وكان ابن شهاب جل أحد الحديثين أوهما معافذ كرفيه توقيت العدة ذلك
على انقطاع العصمة بين الزوجين إن انقضت العدة قبل يسلم المختلف عن الاسلام منهما لأن انقطاع
العصمة هو أن يكون أحدهما مسلماً ويكون الفرع ممنوعاً حين يسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقيل لبعض من يذهب إلى التفريق بين الزوج يسلم قبل المرأة والمرأة تسلم قبل الزوج أنجهلون امرأة أبي
سفيان قالوا ولكن كان الذي بين اسلامهما يسيراً قيل أما علمتم أن أباب سفيان قد أسلم وقد أقامت هند
على الكفر ثم أسلمت فاستقر على النكاح قال بلى قيل أو ليس بقيت عقدة عليها وقد أسلم قبلها قال بلى
قيل فلو كان معنى الآية ولا تمسكوا بعصم الكوافر على أنه متى أسلم حرمت كنتم قد خالفتم الآية وقولكم
وعلمتم أن السنة في هند على غير ما قلتم وإذا كان لا تمسكوا بعصم الكوافر جاءت عليهم مدة لم تسلم فيها المدة
لا تجوز لا تجبر يلزم مثله (قال الشافعي) وأنتم إذا قلتم لا يفسخ بينهما حتى يعرض عليها الاسلام فتأباه فإذا
عرض عليها الاسلام فأبته انفسخ النكاح قيل فإذا كانت بلاد نائية فإذا انقضت عدتها انفسخ النكاح
وإن لم يعرض عليها الاسلام وهذا خارج من الوجهين والمعقول إن كان يقطع العصمة أن يسلم الزوج قبلها
انبغي أن نخرجهما من يده قبل عرض الاسلام وإن كان ذلك مدة فالمدة التي نذهب إليها نحن وأنتم العدة

(باب في أهل دار الحرب)

سألت الشافعي عن أهل الدار من أهل الحرب يقتسمون الدار ويملك بعضهم على بعض على ذلك القسم
ويسلمون ثم يريد بعضهم أن ينقض ذلك القسم ويقسمه على قسم الاسلام فقال ليس ذلك له قلت ما الخجة
في ذلك قال الاستدلال بمعنى الإجماع والسنة قلت وأين ذلك قال رأيتم أهل دار الحرب إذا سبي بعضهم
بعضاً وغصب بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً ثم أسلموا أهدرت الدماء وأقررت الأرقاء في يدي من أسلموا
وهم رقيق لهم والأموال لأنهم ملكوها عليهم قبل الاسلام فإذا ملكوا بقسم الجاهلية فإذ ذلك الملك بأحق
وأولى أن يثبت لمن ملكه من ملك الغصب والاسترقاق لمن كان حراً مع أنه أخبرنا مالك عن ثور بن زيد أنه يلى
أنه قال إن غني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعاداراً وأرض قمت في الجاهلية فهي على قسم
الجاهلية وأيعاداراً وأرض أدر كها الاسلام لم تقسم فهي على قسم الاسلام (قال الشافعي) نحن نروى
فيه حديثاً أثبت من هذا مثل معناه

(باب المختلقات التي
يوجد على ما يوجد منها
دليل على غسل القدمين
ومسحهما))

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نحن نقرأ
آية الوضوء فأنغسلوا
وجوهكم وأيديكم

﴿باب البيوع﴾

سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطيها الضراب بدنانير مضروبة ويريد على وزنها قال هذا الربا بعينه المجمل قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن موسى بن أبي عيسى عن سفيان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال لا تبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض * فقلت للشافعي فإنا نزع أنه لا بأس بهذا قال فهذا الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بعينه فكيف أخرجه قال هذا من ضرب قولكم في اللحم أنه لا بأس أن يباع بعضه ببعض بغير وزن بالبادية وحيث ليس موازين فإن كان اللحم من الطعام الذي نهى عنه إلا مثلاً بمثل فقد أخرجه وان لم يكن منه فلم تحرمه في القرية وتجيزونه في البادية وأنتم لا تجيزون بالبادية ثم ابقوا مثلاً بمثل وان لم يكن في البادية ميكال وأخرجه هذا في الخبر أن يباع بعضه ببعض بغير وزن إذا تحرى في القرية والبادية وفي البيض وما أشبهه

﴿باب متى يجب البيع﴾

سألت الشافعي متى يجب البيع حتى لا يكون البائع نقضه ولا المشتري نقضه إلا من عيب قال إذا تفرق المتبايعان بعد عقد البيع من المقام الذي تبايعاه فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا البيع الخيار * فقلت له فإنا نقول ليس لذلك عندنا حذم معروف ولا أمر معمول به فيه (قال الشافعي) الحديث بين لا يحتاج إلى تأويل ولكني أحسبكم التمس العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأي شيء يخفى عليه قد زعمتم أن عمر قال لمالك بن أنس حين اصطف من طلحة بن عبيد الله بمائة دينار فقال له طلحة انظرنني حتى يأتي خازني من الغابة فقال لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الأبدان فان قلتم ليس هذا أردنا إنما أردنا أن يكون عمل به بعده فابن عمر الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ابتاع الشيء يعجبه أن يجبله فارق صاحبه فشيئاً قليلاً ثم يرجع أخبرنا بذلك سفيان عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعاً

﴿باب بيع البرناج﴾ سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الأعدال على البرناج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء إلا المشتريه الخيار إذا رآه قلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنازمة * فقلت للشافعي فإنا نقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهما لأنهما في معنى الملامسة وزعم أن بيع الأعدال على البرناج يجوز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا أعدل التي لا ترى أدخل في معنى الغر المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولا بد لا يرى من الأعدال شيء وإن الصفقة تقع منها على ثياب مختلفة * فقلت للشافعي إنما تفرق بين ذلك لأن الناس أجازوه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما علمت أحداً يقتدي به في العلم أجازوه فان قلتم إنما أجازوه على الصفة فيمنوع الصفات لا يجوز إلا المضمونة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا بيع البرناج أرايت لو هلك المبيع أي يكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فان قلتم لا فهذا لا بيع عين ولا بيع صفة

إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين بنصب أرجلكم على معني فاعسوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم وعلى ذلك عندنا دلالة السنة والله أعلم قال والكعبان اللذان أمر بغسلهما ما أشراف من مجمع مفصل الساق والقدم والعرب تسمى كل ما أشراف واجتمع كعباً حتى تقول كعب سمن (قال الشافعي) فذهب عوام أهل العلم أن قول الله وأرجلكم إلى الكعبين كقوله وأيديكم إلى المرافق وأن المرافق والكعبين مما يغسل * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم سبلان مولى النضرين قال خرجنا مع عائشة زوج النبي إلى مكة فكانت تخرج بأبي حتى يصلي بها قال فأني عبد الرحمن ابن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة أسبغ الوضوء فإني سمعت

﴿باب بيع الثمر﴾

سألت الشافعي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وبهذا أنا أخذ وفيه دلائل بينة منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذنني عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الحمرة والصفرة لأن الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سرا وهو في الحال التي نهى عنها ظاهر براء البائع والمشتري كما كانا يراه إذا رثت فيه الحمرة بما وصفنا من معنى أن الآفة ربما كانت فقطعته أو نقصته كانت كل ثمرة مثله لا يحل أن تباع أبد حتى ترثي وينضج منها ذلك وبهذا قلنا وقد قلتم بالجسلة وقلنا لا يحل بيع القثاء ولا الخربز وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا فإذا لم يحل بيع القثاء والخربز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من القثاء والخربز أحرم لأنه لم يبدو صلاحه ولم يخلق ولا يدري لعله لا يكون * فقلت للشافعي فإنا نقول إذا ظهر شيء من القثاء حل أن تباع ثمرة تلك وما خلق من القثاء ما نبت أصله (قال الشافعي) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه فلم أجزم بيع شيء لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وبيع السنين بيع الثمرين فإن زعمتم أنه يجوز في الخل إذا طابت العام أن تباع ثمرة قابلا فقد خالفتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وإن زعمتم أن بيع ثمرة لم تأت لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القثاء والخربز * سألت الشافعي عن القثاء والخربز والفجل يشتري أيكون لشتره أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شيء منه بشئ منه متفاضلا يدا بيد قلت للشافعي وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر فقلت للشافعي فإنا نقول كما قلنا لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد ولا خيرة فيه نسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها ببعض نسيئة وهذا في حكم الطعام من التمر والخنطة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس إما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويباع منها واحد بعشرة من صنفه نسيئة أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه يدا بيد

﴿باب ما جاء في ثمن الكلب﴾

سألت الشافعي عن الرجل يقتل الكلب الرجل فقال ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك وإنما كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (قال الشافعي) نحن نجيز الرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا نجيز له أن يبيعها النهي النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمتها في الحال التي يحل اتخاذها فيه أتباعا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل أن يكون لها ثمن بحال * قلت للشافعي فإنا نقول لو قتل رجل لرجل كلبا غرم له ثمنه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قولكم كيف يجوز أن تغرموه ثمنه في الحال التي تغتفون فيها أنفسه وأنتم لا تجعلون له ثمن في الحال التي يحل أن يتفقد به فيها فإن قال قائل فإن من المشركين من زعم أنه إذا قتل فقيهه غمير وى فيه أثرا فأولئك يجيزون بيعه حيا ويردون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويرغمون أن الكلب سلعة من

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار يوم القيامة (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الوضوء يا عبد الرحمن فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للعقاب من النار (قال الشافعي) فلا يجزئ متوضئا إلا أن يغسل ظهور قدميه ويظونهما وأعقابهما وكعبيه معا (قال) وقد روى أن رسول الله مسح على ظهور قدميه وروى أن رسول الله رش على ظهورهما وأحد الحديثين من وجهه صالح الاسناد قال فإن قال قائل فلم لا يجزئ مسح ظهور القدمين أو رشهما ولا يكون مضادا لحديث أن النبي غسل قدميه كما أجزأ المسح على الخفين ولم يكن مضادا لغسل القدمين قبل له الخفان حائلان دون القدمين فلا يجوز أن يقال

السلع يحل ثمنه كما يحل ثمن الخمار والبغل وإن لم يوثق كل منهما بالثمن فلهما ما لا ينفقه فيهما ويقولون لزعمنا أن ثمنه لا يحل زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون أشباه هذا كثيرة فيزعمون أن ما شية لرجل لومات كان له أن يسلخ جلده خافيد بغيرها فإذا دبغت حل بيعها ولو راسه لكثيرا حل قبل الدباغ ثم يضمن لصاحبها شيئا لأنه لا يحل ثمنها حتى تدبغ ويقولون في المسلم رث الخمر أو توجب له لا يحل له إلا بأن يفسدها فيجعلها خلا فإذا صارت خلا حل ثمنها ولو راسه لكثيرا مستهلك وهي نجس أو بعد ما أفسدت وقبل تصير خلا لم يضمن ثمنها في تلك الحال لأن أصلها حرم ولم تصر خلا لأنهم يقولون ما يقولون وأما صاروا محجوجين بخلاف الحديث الذي ثبتناه نحن وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وشهه لا يشتونه وأنتم محجوجون بأنكم لم تنبوه وأنتم تثبتونه ولا تجعلون للكلب غنا إذا كان حيا وتجعلون فيه غنا إذا كان ميتا أو رأيتم لرجل لكم قائل لا أجعل له غنا إذا قتل لأنه قد ذهب منفعة وأجيز أن يباع حيا ما كانت المنفعة فيه وكان حلالا لأن يتخذ حل الحجة عليه الآن يقال ما كان له مال ك وكان له ثمن في حياته كان له ثمن وما لم يكن له ثمن في إحدى الحالتين لم يكن له ثمن في الأخرى

(باب في الزكاة) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن عمر بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال وبهذا نقول وتقولون في الجملة ثم خالفتموه في معان وقد زعمتم وزعمنا أن لا يضمن صنف طعام إلى غيره لا إذا ضمننا شافقه أخذنا فيما دون خمسة أوسق فإن في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يبين أنه لا يكون في خمسة أوسق صدقة حتى تكون من صنف واحد ثم زعمتم أنكم تضمنون الخنطة والسلت والشعير معا لأن سعد لم يجر الخنطة بالشعير إلا مثلا بمثل (قال الشافعي) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم بيعوا الخنطة بالشعير كيف شئتم يدا بيد ولم يقل في السلت شيئا علمته والسلت غير الخنطة والتمر من الزبيب أقرب من السلت من الخنطة وأنتم لا تضمنون أحدهما إلى الآخر وزعمتم أنكم تضمنون القطنية كلها بعضها إلى بعض وتزعمون أن جحتمكم فيها أن عمر أخذ من القطنية العشر ونحن وأنتم نأخذ من القطنية والخنطة والتمر العشر أو يضمن بعض ذلك إلى بعض وأخذ عمر من الخنطة والزبيب نصف العشر أضيف الزبيب إلى الخنطة إن هذا الإحالة مما جاء عن عمر وخلافه هذا قول متناقض أنتم تحلون النفاضل إذا اختلف الصنفان فكيف حل لكم أن تضمنوها وهي عندكم مختلفة وكيف جاز لكم أن يحل فيها التفاضل وهي عندكم طعام من صنف واحد ما أعلم قولكم في القطنية والسلت والشعير إلا خلافا للسنة والآثار والقياس

(باب النكاح بولي)

سألت الشافعي عن النكاح فقال كل نكاح بغير ولي فهو باطل فقلت وما الحجة في ذلك قال أدب ثابتة فأما من حديث مالك فإن ما لكا أخبرنا عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صماتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن المسيب كان يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا باذن وليها وأدب الرأي من أهلها والسلطان (قال الشافعي) وثبت هذا وقت لم يجوز نكاح الابوي ونحن نقول فيه بأحاديث من أحاديث الناس أثبت من أحاديثه وأبين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة قال جمع الطريق ركبا فيهم امرأة ثيب فجعلت أمرها بيد رجل فزوجها رجلا بخلاف عمر النكاح

المسح عليهم ما يضاف غسل القدمين وهو غير حرام والذي قال مسح أو رش ظهور القدمين ففسد زعم أن ليس بواجب على المريض غسل بطن القدمين ولا تحليل بين أصابعهما ولا غسل أصابعهما ولا غسل عقبيه ولا كعبيه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للاعتاب من النار وقال ويل للعراقب من النار ولا يقال ويل له من النار ولا يغسلها النار الا وغسلها واجب لان العذاب انما يكون على ترك الواجب وقال رسول الله لا أعصى بتوضأ بطن القدم بطن القدم بفعل الأعمى يغسل بطن القدم ولا يسمع النبي فسمي البصير فان قال قائل فما جعل هذه الأحاديث أولى من حديث مسح ظهور القدمين ورشهما قيل أما أحاد الحديثين فليس مما يثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد ولو كان

مفرداً ثبت والذي يخالفه
أكثر وأثبت منه وإذا
كان هكذا كان أولى
ومع الذي خالفه ظاهر
القرآن كما وصفت
وهو قول الأكثر من
العامّة

(باب الاستيفار
والغليس بالفجر)

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا سفيان عن محمد

ابن عجلان عن عاصم

ابن عمر بن قتادة عن

شمون بن لبيد عن رافع

ابن خديج أن رسول

الله قال أسفر وأبالصبح

فإن ذلك أعظم لأجوركم

أوقال للاجر * أخبرنا

الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا

سفيان عن الزهري عن

عروة عن عائشة قالت

كن نساء من المؤمنات

يصلين مع النبي وهن

متلفعات بمر وطهن

ثم يرجعن إلى أهلهن

ما يعرفهن أحد من

الغلس قال وروى زيد

ابن ثابت عن النبي

ما يوافق هذا وروى

مشله أنس بن مالك

وسهل بن سعد الساعدي

عن النبي عليه السلام

والمنكح وفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن خثيم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال لا
نكاح إلا بولي ثم شد وشاهد عدل (قال الشافعي) وهذا قول العامة بالمدينة ومكة : قلت للشافعي نحن
نقول في الدنية لا بأس بأن تنكح بغير ولي ونفسخه في الشريعة فقال الشافعي عدتم لما سددتم من أمر
الأولياء فنهضتموه فقلتم لا بأس أن تنكح الدنية بغير ولي فأما الشريعة فلا (قال الشافعي) السنة والآثار
على كل أمر أه فن أمركم أن تنكحوا الشريعة بالخطابة لها واتباع الحديث فيها وتخالفون الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن بعده في الدنية أرايتم لو قال لكم قائل بل لا أجيز نكاح الدنية إلا بولي لأنها أقرب
من أن تدلس بالنكاح وتصير إلى المكر وه من الشريعة التي تستحي على شرفها وتخاف من ينعها أما كان
أقرب إلى أن يكون أصاب منكم فإن الخطأ في هذا القول لأبين من أن يحتاج إلى تبينه بأكثر من حكاية
(قال الشافعي) النساء محرمات الفروج إلا بما أبحت به الفروج من النكاح بالأولياء والشهود والرضا
ولا فرق بين ما يحرم منهن وعليهن في شريعة ولا وضعية وحق الله عليهن وفيهن كلهن واحد لا يحل لواحدة
منهن ولا يحرم منها إلا بما حل للأخرى وحرم منها

(باب ما جاء في الصداق)

سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصداق فقال الصداق ثمن من الأثمان فإتراضى به الأهلون في
الصداق بماله قيمة فهو جائز كما تراضى به المتبايعان بماله قيمة جاز قلت وما الحجة في ذلك قال السنة الثابتة
والقياس والمعقول والآثار فأما من حديث مالك فأخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رجلاً
سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوجه امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتماً من حديد فقال
لأجسد فزوجه أياها بما معهما من القرآن : قلت للشافعي فإنا نقول لا يكون صداق أقل من ربع دينار
ونحتاج فيه أن الله تبارك وتعالى يقول وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
ما فرضتم وقالوا النساء صدقاتهن نحلة فأى شيء يعطيهن الواضعان درهماً قلنا نصف درهم وكذلك
لو أصدقها أقل من درهم كان لها نصفه قلت فهذا قليل (قال الشافعي) هذا شيء خالفتم فيه السنة والعمل
والآثار بالمدينة ولم يقله أحد قبلكم بالمدينة علمناه وعمر بن الخطاب يقول ثلاث قبضات زيب مهر وسعيد بن
المسيب يقول لو أصدقها سوطاً فافوقه جاز وربعة بن أبي عبد الرحمن يجيز النكاح على نصف درهم وأقل
وإنما تعلم هذا فيما نرى من أي حنيفة ثم أخطأتم قوله لأن أبا حنيفة قال لا يكون الصداق أقل مما تقطع
فيه اليد وذلك عشرة دراهم فليل بعض من يذهب مذهبه أبي حنيفة أو خالفتم ما روينا عن النبي صلى الله
عليه وسلم ومن بعده فإلى قول من ذهبتم فروى عن علي فيه شيئاً لا يثبت مثله ولم يخالفه غيره لا يكون مهر
أقل من عشرة دراهم فأنتم خالفتموه فقلتم يكون الصداق ربع دينار قال وقال بعض أصحاب أبي حنيفة
إننا نتقبحنا أن يباح الفرج بشيء يسير فلما أدرأيت أن اشتري رجلاً جارية بدرهم يحل له فزوجها قالوا
نعم قلنا فقد أبحتم فجاوزا زيادة رقبته بشيء يسير ففعلتموهما تلك رقبته وياح فرجها بدرهم وأقل وزعمتم
أنه لا يباح فزوجها منكوبة إلا بعشرة دراهم أو رأيت عشرة دراهم لسوداء فقيرة ينكحها شريف أليست
بأكثر لقد ردها من عشرة دراهم لشريفة غنية تنكحها دني فقير أو رأيت حين ذهبتم إلى ما تقطع فيه
اليدين تعلم الصداق قياس عليه أليس الصداق بالصدق أشبه منه بالقطع فقالوا الصداق خبر والقطع
خبر لأن أحدهما قياس على الآخر ولكنهما اتفقا على العدد هذا تقطع فيه اليد وهذا يجوز مهرها فلو
قال رجل لا يجوز صداق أقل من خمسمائة درهم لأن ذلك صداق النبي صلى الله عليه وسلم وصداق بناته
ألا يكون أقرب منكم أو قال رجل لا يحل أن يكون الصداق أقل من مائتي درهم لأن الزكاة لا تجب في

أقل من مائتي درهم ألا يكون أقرب إلى الصواب منكم وإن كان كل واحد منكم غير مصيب وإذا كان لا ينبغي هذا وما قلتم فلا ينبغي فيه إلا اتباع السنة والقياس أرايتم إن كان الرجل يصدق المرأة صدق مثلها عشرة دراهم ألف درهم فيجوز ولا يكون له ردده ويصدق المرأة عشرة وصدق مثلها آلاف فيجوز ولا يكون لها رد ذلك كما تكون اليسوع يجوز فيه التغاير رضا لمبايعين فلم يكون كذلك أقيم فوق عشرة دراهم ولا يكون كذلك أقيم دون عشرة دراهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يترجى الرجل أنه إذا أُرْخِيت السور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زبينا قالت قال إذا دخل الرجل بامرأته فأرْخِيت عليها السور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) ليس أرْخِيت السور يوجب الصداق عندي لقول الله جل ثناؤه إذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تكونن ولا يوجب الصداق إلا باليس قال وكذا روى عن ابن عباس وشريح وهو معنى القرآن

(باب في الرضاع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سودة بنت سبيل أن ترضع سالتهم رضعات فيحرمهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم يكن يدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل به عشر رضعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها أطمية بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها (قال الشافعي) فرويتم عن عائشة أن الله أنزل كتاباً أن يحرم من الرضاع بعشر رضعات ثم نسخت بخمس رضعات وأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهي مما يقرأ من القرآن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأن يرضع سالتهم رضعات يحرمهن ورويت عن عائشة وحفصة أي المؤمنين مثل ما روت عائشة وخالفتموه ورويت عن ابن المسيب أن المصاة الواحدة تحرم قدر كتم رواية عائشة ورأيها ورأي حفصة بقول ابن المسيب وأنتم تتركون على سعيد بن المسيب رأيه برأي أنفسكم مع أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما روت عائشة وابن الزبير ووافق ذلك رأي أبي هريرة وهكذا ينبغي لكم أن يكون عندكم العمل (قال الشافعي) أخبرنا ناس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان فقالت الشافعي أسمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وحفظه عنه وكان يوم توفي النبي ابن تسع سنين

(باب ما جاء في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا أقول

(قال الشافعي) فقلنا إذا انقطع أشد في الفجر إلا خروبان معترضا ذلك فليس بالصحيح أحب اليه وقال بعض الناس الأسفار بالفجر أحب اليها قال وروى حديثان مختلفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا ما حدثناوه كحديث رافع بن خديج وقال أخذناه لأنه كان أرفق بالناس قال وقال لي أرايت إن كانا مختلفين فلم صرت إلى التغليس قلت لأن التغليس أولاهما بمعنى كتاب الله وأثبتهما عند أهل الحديث وأثبتهما بجمل سنن النبي صلى الله عليه وسلم وأعرنيهما عند أهل العلم قال فاذكر ذلك قلت قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فذهبنا إلى أنها الصبح وكان أقل مافي الصبح إن لم تكن هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن الفجر إذا كان معترضا فقد جاز أن

يصلى الصبح علينا أن
مؤدى الصلاة في أول
وقتها أولى بالمحافظة
عليها من مؤخرها
وقال رسول الله أول
الوقت رضوان الله وسئل
رسول الله أي الأعمال
أفضل فقال الصلاة في
أول وقتها ورسول الله
لا يؤخر على رضوان الله
ولا على أفضل الأعمال
شيأ (قال الشافعي)
ولم يختلف أهل العلم
في امرئ أراد التقرب
إلى الله بشئ يتعجله
مبادرة ما لا يخلو منه
الآدميون من التسيان
والشغل ومقدم الصلاة
أشد فيها تمكنا من
مؤخرها وكانت الصلاة
المقدمة من أعلى أعمال
بنى آدم وأمرنا بالتغليس
بها لما وصفنا قال فأبى
أن حديثك الذي
ذهب إليه أثبتهما
قلت حديث عائشة
وزيد بن ثابت وثالث
معهما عن النبي صلى
الله عليه وسلم بالتغليس
أثبت من حديث رافع
ابن خديج وحده في
أمره بالأسف فإرفان
رسول الله لا يأمر بأن
تصلي صلاة في وقت

فقلت للشافعي أنا نقول في السائبة ولاؤد المسلمين وفي النصراني يعتق المسلم ولاؤد المسلمين (قال الشافعي)
وتقولون في الرجل يسلم على يدي الرجل أو يلتقطه أو يواليه لا يكون لواحد من هؤلاء ولا لآخر واحد
من هؤلاء لم يعتق والعق يقوم مقام النسب ثم تعودون فتخرجون من الحديثين وأصل قولكم فتقولون إذا
أعتق الرجل عبده سائبة لم يكن له ولاؤه وإذا أعتق الذي عبده المسلم لم يكن له ولاؤه (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولا يعدو المعتق عبده سائبة والنصراني يعتق عبده مسلماً أن يكونا مسلمانين يجوز عتقهما فقد
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق فمن قال لاؤد لهذا فقد خالف ما جاء عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأخرج الولاء من المعتق الذي جعله له رسول الله أو يكون كل واحد منهما في حكم من لا يجوز له
العتق إذا كان لا يثبت لهما الولاء فإذا أعتق الرجل عبده سائبة أو النصراني عبده مسلماً لم يكن واحد منهما
حر إلا أنه لا يثبت لهما الولاء وأنتم والله يعافينا وإياكم لا تعرفون ما تتركون ولا تأخذون فقد تركتم على أمر
أنه قال الذي التقط المنبذ ولاؤه لتركتم على ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس أنها وهبته
ولاء سليمان بن يسار وتركتم حديث عبد العزيز بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يسلم على يدي
الرجل له ولاؤه وقلتم الولاء لا يكون إلا للمعتق ولا يزول بهبة ولا شرط عن معتق ثم زعمتم في السائبة وله معتق
وفي النصراني يعتق المسلم وهو معتق أن لاؤد لهما فلو أخذتم ما أصبتم فيه تبصر كان السائبة والنصراني
أولى أن تقولوا ولاؤد السائبة لمن أعتقه والمسلم للنصراني إذا أعتقه وقد فرقتم بينهما كان ما خالفتموه لما خالف
حديث النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق أولى أن تبعوه لأن فيه آثاراً مما لا أثر فيه

(باب الإفطار في شهر رمضان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جعيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن
رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعرق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام
سنتين مسكيناً فقال اني لا أجده فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فقال له خذ هذا فصدق به فقال
يا رسول الله ما أجده أحوج مني ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال كاهه (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب أن أعرابياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تستطيع أن تعرق رقبة قال لا قال فهل
تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فأعطاه إياه (قال الشافعي)
بهذا نقول يعتق رقبة لا يجزيه غيرها إذا وجدها وكفارتها كفارة الظهار وزعمتم أن أحب إليكم أن لا تكفروا
الإطعام يا سبحان الله العظيم كيف تروون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً تخالفونه ولا تخالفون
إلى قول أحد من خلق الله ما رأينا أحدًا قط في شرق ولا غرب قبلكم ولا بلغنا عنه أنه قال مثل هذا وما لأحد
خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب في اللقطة) سألت الشافعي عن وجد لقطه فقال يعترفها سنة ثم يأكلها إن شاء موسراً
كان أو معسراً فإذا جاء صاحبها منهم إليه فقلت له وما اللقطة في ذلك قال السنة الثابتة وروى هذا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها أو آتى من ميسير الناس
يومئذ وقبل وبعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن
عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن
اللقطة فقال اعرف عفاصها وكأها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها أو الأفسأ نكحها (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهني أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام

فوجد صدقة فيها ثمانون ديناراً فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له سرعزقه على أبواب المساجد واذكره لمن
يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة أنشأك بها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم
ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة كل اللقطة ثم خالفهم ذلك وقلتم نكروا كل اللقطة (١) للغني والمساكين (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد لقطة فأتى عبد الله بن عمر فقال إني وجدت لقطة فإذا
ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا أمر لك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها
(قال الشافعي) فإن عمر لم يرق في التعريف وقتاً وأنتم توقنون في التعريف سنة وابن عمر كره الذي وجد
اللقطة أكلها غنياً كان أو فقيراً وأنتم تلبس هكذا تقولون وابن عمر كره له أن يتصدق
بها وأنتم لا تتركوهن له أخذها بل تستحبونه تقولون لو تركها ضاعت

(باب المسح على الخفين)

سألت الشافعي عن المسح على الخفين فقال مسح المسافر والمقيم إذا البساعلى كمال الطهارة فقلت وما الحجة قال السنة الثابتة وقد أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وحماد بن عمار عن ابن شهاب عن المعيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب حاجته في غزوة تبوك ثم توضأ ومسح على الخفين وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أمير هافر آدم مسح على الخفين فأناكر ذلك عليه عبد الله بن عمر فقال له سعد سل أباك فسله فقال له عمر إذا أدخلك رجل في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط قال وإن جاء أحدكم من الغائط أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر بال في السوق ثم توضأ ومسح على خفيه ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس ابن مالك أتى فباء فبال وتوضأ ومسح على الخفين ثم صلى (قال الشافعي) خالفتم ما روى صاحبكم عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وابن شهاب فقلتم لا مسح المقيم وقد أخبرنا مالك عن هشام أنه رأى أباه مسح على الخفين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال يضع الذي مسح على الخفين يدا من فوق الخفين ويذا من تحت الخفين ثم مسح .. فقلت للشافعي أكانا نكرد المسح في الحضر والسفر قال عذ أخلاف ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف العمل من أصحابه والتابعين بعدهم فكيف تزعمون أنكم تذهبون إلى العمل والسنة جميعا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهود حين افتتح خيبر أقر كم ما أقركم الله على أن التمر يبتنا وبينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعث ابن رواحة فيخز ص يبتو بينهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فلي

(باب ما جاء في الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد عارل رجلا من المسلمين قال فاستدرت به حتى أتيت به من وراءه فضر بته على جبل عاتقه ضربة فأقبل على قضيض ضمة وجدت منهار بح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحق عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم إن الناس رعدوا فقال رسول الله

(١) قوله للغنى والمسكين كذا في الأصل وانظره مع بقية العبارة وحرر كتبه مصححه

للاحدث كان أولى
بنا أن لانسببه الى
الاختلاف وان كان
مخالفاً فالجدة في تركنا
ايامه بحديثنا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وبما وصفت من
الدلائل معه

باب رفع الايدي
في الصلاة

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن
سالم بن عبد الله بن عمر
عن أبيه قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
إذا افتتح الصلاة رفع
يديه حتى يجاذي
منكبيه وإذا أراد
أن يركع وبعد ما يرفع
رأسه من الركوع ولا
يرفع بين السجدين
* أخبرنا سفيان عن
عاصم بن كليب قال
سمعت أبي يقول حدثني
وائل بن حجر قال رأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة يرفع يديه حدو
منكبيه وإذا ركع
وبعد ما يرفع رأسه قال
وائل ثم أتيتهم في الشتاء

صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه فقمت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال النبي
صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه بينة في الثالثة فقمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة
فاقتصمت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندي فأرضه منه فقال
أبو بكر لا والله إذا لم يعد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم صدق فأعطه إياه قال أبو قتادة فأعطانيه فبعث الدرغ فابتعت به مخرفاً في بني سلمة فأنه لأول مال تأتته
في الاسلام قال مالك المخرف النخيل (قال الشافعي) وهذا نقول السلب للقاتل في الاقبال وليس للامام
أن يمنع بحال لان اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم السلب حكم منه وقد أعطى رسول الله السلب يوم حنين
وأعطاه بيدرو وأعطاء في غير موطن فقالت الشافعي فانا نقول انما ذلك على الاجتهاد من الامام فقال
تدعون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على أن هذا حكم من النبي صلى الله عليه وسلم للقاتل
فكيف ذهبتم الى أنه ليس بحكم أو رأيتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أعطى من حضر أربعة
أنجاس الغنيمة فلو قال قائل هذا من الامام على الاجتهاد هل كانت الحجة عليه الآن يقال اعطاء النبي
صلى الله عليه وسلم على العام والحكم حتى تأتي دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن قوله خاص فيتبع قول
النبي صلى الله عليه وسلم فأما أن يتحكم متحكم فيسدى أن قولي النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما حكم
والآخر اجتهاد بلا دلالة فإن جاز هذا خرجت السنن من أيدي الناس فإن قلتم لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال هذا اليوم حنين قال الشافعي ولولم يقوله الا يوم حنين أو آخر غزوة غزاهما أو أولى لكان أولى
ما أخذ به والقول الواحد منه يلزم لوم الاقويل مع أنه قد قال وأعطاء بيدرو وحنين وغيرهما وقولكم ذلك
من الامام على الاجتهاد فان لم يكن للقاتل وكان لمن حضر فكيف كان له أن يجتهد مرة فيعطيه ويجتهد
أخرى فيعطيه غيره وأى شئ يجتهد ادانرك السنة انما الاجتهاد قياس على السنة فإذا لم الاجتهاد صار تبعاً
للسنة وكانت السنة أنزله أو كان يجوز له في هذا شئ الامام من رسول الله أو أجمع المسلمون عليه أو كان قياساً
عليه فقالت فهل خالفك في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس قلت فما احتج به (قال الشافعي) قال
إذا قال الامام قبل لقاء العدو من قتل قتيلاً له سلبه فهو له وإن لم يقوله فالسلب من الغنيمة بين من حضر الواقعة
إذا أخذ نسجه فقالت الشافعي فما كانت حجتك قال الحديث الذي روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله
بعد تقضى حرب حنين لا قبل الواقعة فقالت قد خالف الحديث (قال الشافعي) وأنتم قد خالفتموه فان كان
له عذر بخلافه فهو أقرب للعذر منكم فان قلتم تأوله فكيف جازله أن يتأول فيقول فلعل النبي انما أعطاه
إياه من قبل أنه قال ذلك قبل الواقعة فارقت هذا تأويل قيل والذي قلت تأويل أبعد منه وقلت للشافعي
ما رأيت ما وصفت لك أنا أخذنا به من الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهو أصح رجالاً
وأثبت عند أهل الحديث أو ما سألتك عنه مما كنا نتركه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
نلقاك (قال الشافعي) عقل فيما زعمتم أنكم كنتم تتركون من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما هو
أثبت من الأثبات كنتم تأخذون به وأولى فني ما تركتم مثل ما أخذتم به والذي أخذتم به ما لا يثبت أهل
الحديث فقالت مثل ما إذا قال مثل أحاديث أرسلها عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن
شعيب وغيره ومثل أحاديث منقطعة فقالت فكيف أخذت بها قال ما أخذت بها الا لبوتها من غير وجه
من روايتكم ورواية أهل الصدوق فقالت للشافعي أرجو أن أكون قد فهمت ما ذكرت من الحديث
وصرت الى ما أمرت به ورأيت الرشد في ما دعيت اليه وعلمت أن بالعباد كما قلت الحاجة الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورأيت في هذا هبنا ما وصفت من تناقضها والله أسأله التوفيق وأنا أسألك عمار وبناتي كتابنا
الذي قدمنا على الكتب عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فسل منه عما حضر

في السبائس (قال
التابعي) وروى هذا
الحديث أبو حميد
الساعدي في عشرة
من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فصدقوه معا (قال
الشافعي) رحمه الله
وبهذا نقول فنقول
إذا افتتح الصلاة رفع
يديه حتى يحاذي بهما
منكبيه وإذا أراد أن
يركع رفعهما وكذلك
أيضا إذا رفع رأسه من
الركوع ولا يرفع يديه
في شيء من الصلاة غير
هذه المواضع (قال
الشافعي) رحمه الله
وبهذا الأحاديث تركا
ما خالفهما من الأحاديث
(قال الشافعي) لأنها
أثبت أسنادا منها وانها
عدد والعدد أولى بالحفظ
من الواحد فان قيل
فانأزاه رأى المصلي
يرخي يديه فلعله أراد
رفعهما فلو كان
رفعهما مباحا احتمل مدا
حتى المنكبين واحتمل
ما يجاوزه ويجاوز
الرأس ورفعهما ولا
يجاوز المنكبين وهذا
حذو حتى يحاذي
منكبيه وحديثنا عن
الزحري أثبت أسنادا
ومعه عدد يوافقونه

رفعت الله وإياك لما رضى وعصمتنا وإياك بالتقوى وجعلنا زينة بجانك ونصحت عنه أنه على ذلك قادر
(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة
البقرة في الركعتين كتابا فقلت للشافعي ذكرنا كرم الامام أن يقرأ بقرآن من هذا لأن هذا ينقل قال
أفرايت أن قال لكم فإني أبو بكر يقرأ بسورة البقرة في الصبح في ركعتين معا وقل أمر الله
فسيما في الركعتين وانك تذكره هذا فكيف رغبت عن قراءة أبي بكر وأصحابه متوافرون صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر من الاسلام وأشهد بالموضع الذي هو به وقد أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن أنس أن أبا بكر صلى
بالتاس الصبح فقرأ بسورة البقرة فقال له عمر كرت الشمس أن تطلع فقال لم تجدنا غافلين ورويت
عن عمرو وعثمان تطويل القراءة وكرهتها كلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي عبيدة مولى سليمان بن
عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيسا يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة
أبي بكر فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولين بأمر القرآن وسورة من قصار المفصل ثم
قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى ان ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأمر القرآن وهذا لا يدر بنا
لا ترغ قلوبنا بعد أهدتنا الآيات فقلت للشافعي فانك ذكره القراءة في الركعتين الآخريتين والركعة الأخرى
بشيء غير أم القرآن فهل تستحبها أنت فقال نعم وقال لي الشافعي فكيف تكرر هونه وقدر ويتوه عن أبي
بكر وروى ابن عيينة عن عمر بن عبد العزيز أنه حين بلغه عن أبي بكر أخذه (قال الشافعي) رحمه الله
وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الركعتين الآخريتين بأمر القرآن وسورة ويجمع الأحيان
السورة في الركعة الواحدة فقلت للشافعي فهذا أيضا ما ذكره فقال أرويتهم مع ابن عمر عن عمر أنه قرأ
بالجيم فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى فكيف كرهم هذا وخالفتهم ومهما معا فقلت للشافعي أنتستحب أنت
هذا قال نعم وأفعله

(باب ما جاء في الرقية) سألت الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن يرقى الرجل بكتاب الله وما
يعرف من ذكر الله قلت أرقى أهل الكتاب المسلمين فقال نعم إذا رقا بغير ما يعرف من كتاب الله أو ذكر الله
فقلت وما الحجة في ذلك قال غير حجة فأما رواية صاحبنا وصاحبك فان مالكا أخبرنا عن يحيى بن سعيد
عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر دخل على عائشة وهي تشتكي ويهوديه ترقها فقال أبو بكر أرقها بكتاب
الله فقلت للشافعي فانك ذكره رقية أهل الكتاب فقال ولم وأنت تروون هذا عن أبي بكر ولا أعلمكم تروون
عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وقد أحل الله جل ذكره طعام أهل الكتاب ونساءهم
وأحسب الرقية إذا رقا بكتاب الله مثل هذا أو أخف

(باب في الجهاد)

سألت الشافعي عن القوم يدخلون بلاد الحرب أيخربون العامر ويقطعون الشجر المثمر ويحرقونه والنخل
والبهاثم أو يكره ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما كل ما لا روح فيه من شجر مثمر وبناء عامر
وغيره فيخربونه ويهدمونه ويقطعونه وأما ذوات الأرواح فلا يقتل منها شيء إلا ما كان يحمل بالذبح لمؤكل
فقلت له وما الحجة في ذلك وقد كره أبو بكر الصديق أن يخرب عامرا أو يقطع مثمرا أو يحرق نخلا أو يعقر شاة
أو بعيرا إلا لما كرهت وأنت أخبرتنا بذلك عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق أوصى يزيد بن أبي سفيان
حين بعثه إلى الشام فقال الشافعي هذا من حديث مالك المنقطع وقد يعرف أهل الشام بأسناد أحسن من
هذا فقلت للشافعي وقد روى أصحابنا سوى هذا عن أبي بكر فبأي شيء تخالفه أنت فقال بالثابت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حرق أموال بني النضير وقطع وهدم لهم وحرق وقطع بخير ثم قطع بالطائف

ويحذرونه تحسدا
 لا يشبه الغلظة ولا أعلم
 أن قيل أمية وزان
 يمازوا المنكبين قبل
 لا ينقص احدا ولا
 يوجب سهوا واختيار
 أن لا يمازوا المنكبين

(باب اخلاف فيه)

حدثنا الربيع

قال قال الشافعي

نخلتنا بعض الناس

فرغ اليدين في الصلاة

فقال اذا افتتح الصلاة

المسلى رفع يديه حتى

يحاذي أذنيه ثم لا يعود

يرفعهما في شيء من

الصلاة واحتج بحديث

رواه يزيد بن أبي زياد

عن عبد الرحمن بن أبي

ليلى عن البراء بن عازب

قال رأيت النبي صلى

الله عليه وسلم اذا افتتح

الصلاة يرفع يديه قال

سفيان ثم قدمت

الكوكة فلقبت بزيد

بها فسمعت يحدث

بهذا زاد فيه ثم لا يعود

فقلنت أنهم لقنوه

قال سفيان هكذا

سمعت يزيد يحدثه

هكذا ويزيد في نفسه ثم

لا يعود قال وذهب

سفيان الى أن يغلط

يزيد في هذا الحديث

و يقول كأنه لقن هذا

وشي آخر غير هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد نزل بها . فقلت شافعي فكيف كرهت عموداوات
 الارواح وتغير بقية الانس كمن فقال بسنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل صغيرا بغير حقها
 حرم عليه الجنة وما حقيقا فان ينجيها فليأكل ولا يقطع رأسها فيقتلها . فقرأت اربعة قتل لها ثم الما كره تغير
 العمدون في الكذب والسنة انما هو ان تداوم كمن أو تبت قتلهم عن تعذيب ذوات الارواح
 (قال الشافعي) رحمه الله (١) فقال فان يقول شيئا من قتل فقتل فقتلهم ما رويهم عن أبي بكر فقتلهم فقتلهم
 بما وصفت فما عرف ما ذهب اليه الذي اتبعناه . فقلت ان كان خالفه لما وصفت مما روي عن أبي بكر لانه
 رأيته أنه ليس لاحد أن يخالف ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في كذا ينبغي أن يقرن أبدا بمرارة مرة
 حديث رسول الله يقول الواحد من أصحاب رسول الله ثم يتركه قول ذلك الواحد أي نفسه فاعمل اذا اليه
 يفعل فيه ما شاء وليس ذلك لاحد من أهل دهرنا . سألت الشافعي عن الرجل يربطه أمه فقتل في يده
 فيسكرو فيقول قد كنت أعزل عنها ولم أكن أحسباني يتي فقال يلحق به الولد اذا أقر بالوطء ولم يدع استبراء
 بعد الوطء ولا ألقت الى قوله كنت أعزل عنها لانها قد تعجل وهو يعزل ولا الى تضييعه باحاديث التخصيص
 لهما وان من أصحابنا من يريه اتفاق مع قوله . فقلت فما الحجة فيما ذكرت قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولا ندعهم ثم يعزلون لا تبنى وليدة
 بعترف سيدنا أن قد ألم بها إلا ألحقته وليدة لها عزلا أمدا وأثر كوا . فقلت لشافعي صاحبنا يقول
 لا يلحق وليدة وأمها وان أقر بالوطء بحال حتى يرضى الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن فقه
 عن صفية عن عمر في إرسال الولد يوطأ أن مثل معنى حديث ابن شهاب عن سالم (قال الشافعي) في هذه
 رواية صاحبنا وصاحبكم عن عمر من وجهين ورواه غيره عنه ولم تروا أن أحدا خالفه من أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فكيف جاز أن يترك ما روي عن عمر لا قول أحد من أصحابي . فقلت
 لشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المشركين قلت فما كانت حجتهم قال كانت حجتهم أن
 قالوا انتفي عمر من ولد جارية له وانتفي زيد بن ثابت من ولد جارية وانتفي ابن عباس من ولد جارية له . فقلت فما
 حجتكم عليهم فقال أما عمر فروى عنه أنه أنكر رجل جارية له فأقرت بالمكروه وأما زيد وابن عباس فانتما أنكرنا
 إن كنا فاعلا أن ولد جارية سين عرف أن ليس منها فاحلال لهما فكذلك ينبغي لهما في الأمة وكذلك ينبغي
 لزواج الحرة اذا علم أنها حبلت من زنا أن يدفع ولدها ولا يلحق بنفسه من ليس منه وانما قلت هذا فيما بينه
 وبين الله كما تعلم المرأة أن زوجها قد طلقها لانا فلا ينبغي لهما إلا الامتناع منه بمحبهها وعلى الامام أن
 يخلطها ثم يردّها بالحكم غير ما بين العبد وبين الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتنا عليهم من
 قولهم أنهم زعموا أن ولد الأمة لا يلحق إلا بدعوة حادثة وأن الرجل بعد ما يحسن الأمة وتلد منه أولادا يقر
 بهم أن يتي بعدهم ولدا أو يقره بآخر بعده وانما جعلوا له التي أنهم زعموا أنه لا يلحق ولد الأمة بحال إلا بدعوة
 حادثة ثم قالوا ان أقر بولد جارية ثم حدث بعد أولادهم مات ولم يدعهم ولم ينفعهم لحقوا به وكان الذي اعتدوا
 في هذا ان قالوا القياس أن لا يلحق ولكننا استحسننا (قال الشافعي) اذا تر كوا القياس خالفهم فقد كان
 لغيرهم ترك القياس حيث قاسوا والقياس حيث تركوا كوا ترك القياس عندنا لا يجوز وما يجوز في ولد الأمة
 الا واحد من قولين إما قولنا واما لا يلحق به إلا بدعوة فيكون لو حسن سرية وأقر بولدها ثم ولدت بعده عشرة
 عنده ثم مات ولم تقم بينة باعتراف بهم فنقوم ما عانته

(باب فيمن أحيا أرضا مواتا)

سألت الشافعي عن أحيا أرضا مواتا فقال ان لم يكن للموات مالك في أحيا من أهل الاسلام فهو له دون غيره

(١) قوله فقال فان تقول الى قوله سألت كذا في الأصل ولا يخلو من سقط أو تحريف فتأمله

ولا أتأني أسند به السلطان أول بعثته لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم
أحق أن يترى من أعطاه السلطان فقلت فما جئت فيه قلت قال ما رواه مالك عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعن بعض أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من أحيا أرضاً مسلمة فهي له وليس لعرق ظالم حق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم
عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال من أحيا أرضاً مسلمة فهي له (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان وغيره بأسناد
غير شاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وهذا نأخذ وعطية رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أحيا أرضاً مسلمة أو أتمها له أكثر من عطية الرأى فقلت للشافعي فإننا نكره أن يبيح الرجل
أرضاً مسلمة إلا بإذن الرأى (قال الشافعي) رحمه الله فكيف خالفتم ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعمر وهذا عندكم سنة وعمل بعدكم وأنتم للرأى أن يعطى وليس للرأى أن يعطى أحداً ما ليس له ولا ينعى
ماله ولا على أحد خرج أن يأخذ ماله وإذا أحيا أرضاً مسلمة فقد أخذ ماله ولا دفع عنها فيقال للرجل فيما
لا يدفع عنه وله أخذه لا تأخذ إلا بإذن سلطان فإن قال قائل (١) للرجل فيما لا بد للسلطان أن يكشف أمره
فيؤلا يكشفه أو هو معه خصم والظاهر عنده أنه لا مالاً لها وإذا أعطاه رجلاً ثم جاءه من يستحقها دونه
رد ما إلى مستحقها وكذلك لو أخذها وأحياها بغير إذنه فلا أثبت للسلطان فيها معنى إنما كان له معنى لو كان إذا
أعطاه لم يكن لأحد استحقاقها أخذها من يديه فأما ما كان لأحد استحقاقها بعد إعطاء السلطان أياها
أخذها من يديه فلا معنى له إلا بمعنى أخذ الرجل أياها لنفسه (قال الشافعي) وهذا التحكم في العلم تدعون
ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر لا يخالفهما أحد علمنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأيكم
وتفسيقون على غيركم أو سمع من هذا فقلت للشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال ما علمت أحداً من
الناس خالف في هذا غيركم وغير من يروى هذا عنه إلا بأخيه فاني أراكم سمعتم قوله فقلت به ولقد خالفه أبو
يوسف فقال فيه مثل قولنا وعاب قول أبي حنيفة بخلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبما في معنى
ما خالفتم فيه ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعده لا يخالفه أن مالكا أخبرنا عن عمرو
ابن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار قال ثم أتبعني كتابه حديثنا
كأنه يرى أنه تفسيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبه في جداره قال ثم يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنها
معرضين والله لا رمين بها بيناً ككافكم (قال الشافعي) ثم أتبعهما حديثين لعمر كأنه يراه من صفته
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن الخالك بن خليفة ساق
خيلجالة من العريض فأراد أن يربطه في أرض لمحمد بن مسلمة فأنى محمد فكلم فيه الخالك عمر بن الخطاب
فدعا بمحمد بن مسلمة وأمره أن يخلى سبيله فقال ابن مسلمة لا فقال عمر لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع
تسرب به أولاً وأخراً ولا يضرك فقال محمد لا فقال عمر والله ليرتب به ولو على بطنك (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه كان في حائط جذر بيع لعبد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن
أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه فنعته صاحب الحائط فكلم عبد الرحمن عمر فنهى عمر أن
يربته فتربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرويتم في هذا الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا
صحاحاً بأسنا وحديثين عن عمر بن الخطاب ثم خالفتموها كلها فقلت في كل واحد منها لا يقضى بها على الناس
وليس عليها العمل ولم تروا عن أحد من الناس علمه خلافاً ولا خلافاً واحداً منها فعمل من تعنى بخلافه سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي أن يكون ذلك العمل مردوداً عندنا وتختلف عمر مع السنة لأنه يضيئ

(١) كذا في الأصل وحرر كسبه متصححه

لقن ثم لا يعود قال

فان ابراهيم النخعي
أنكر حديث وائل بن

حجر وقال أترى وائل

ابن حجر أعلم من علي

وعبد الله قلت وروى

ابراهيم عن علي وعبد الله

أنهم ماروا عن النبي

خلاف ماروى وائل

ابن حجر قال لا ولكن

ذهب الى أن ذلك لو كان

روياه أو فعلاه قلت

أفروى هذا ابراهيم

عن علي وعبد الله نصا

قال لا قلت نخفي عن

ابراهيم شيئا رواه علي

وعبد الله أو فعلاه قال

ما أشك في ذلك قلت

فتدري لعلها ما قد فعلاه

نخفي عنه أو روياه فلم

يسمعه قال ان ذلك ليكن

قلت أفسر أيت جميع

مارواه ابراهيم فأخذه

فأحل به وحرّم أو رواه عن

علي وعبد الله قال لا

قلت فلم احتججت بأنه

ذكر عليا وعبد الله

وقد يأخذ ههنا وغيره

عن غيرهما لم يأت عن

واحد منهما ومن قولنا

وقولا أن وائل بن حجر

اذ كان ثقة لوروى عن

النبي شيئا فقال عدد

من أصحاب النسبي

لم يكن ماروى كان

الذي قال كان أولى أن

يؤخذ بقوله من الذي

قال لم يكن وأصل قوله

خلاف عمر وحده فإذا كانت معه السنة كان خلافه أضيق مع أنك أحلت على العمل وما عرفنا ما تريد
بالعمل الى يومنا هذا وما أرانا نعرفه ما بقينا والله أعلم

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فأتى عمر بن الخطاب فأمر كثير بن الصلت
أن يقطع أيديهم ثم قال عمر إن أراك تجيعهم والله لأغرمك غراما شق عليك ثم قال لا زني كم عن ناقتك
قال أربعمائة درهم قال عمر أعطه مائة قال مالك في كتابه ليس عليه العمل ولا تضعف عليهم الغرامة
ولا يقضي بهاء على مولا لهم وهي في رقابهم ولا يقبل قول صاحب الناقة قلت للشافعي بما قال مالك
نقول ولا تأخذ بهذا الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا حديث ثابت عن عمر يقضي به
بالمدينة بين المهاجرين والأنصار (١) فان خالفه غيره لازم لنا فتدعون لقول عمر السنة والآثار لان حكمه
عندكم حكم مشهور وظاهر لا يكون الا عن مشورة من أصحاب رسول الله فاذا حكم كان حكمه عندكم
قولهم أو قول الأكرمين فان كان كما تقولون فقد حكم بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في ناقة
المرئي وأنتم تقولون حكمه بالمدينة كالأجماع من عامتهم فان كان قضاء عمر رحمه الله عندكم كما تقولون
فقد خالفتموه في هذا وغيره وان لم يكن كما تقولون فلا ينبغي أن يظهر منكم خلاف ما تقولون أنتم وأنتم
لا تروون عن أحد أنه خالفه فتحالفون بخير شيء رويتموه عن غيره ولا أسمعكم الا وضعتم أنفسكم موضعا
تردون وتقبلون ما شئتم على غير معنى ولا حجة فان كان يجوز أن يعمل بخلاف قضاء عمر فكيف لم تجيزوا غيره
ما أجزتم لأنفسكم وكيف أنكرنا وأنت كترتم على من خالف قول عمر والواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في غير هذا

(باب في الأمة تغرب بنفسها)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر أو عثمان قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلا فذكرت
أنها حرة فولدت أولاد فاقضى أن يفدى ولده بمثلهم قال مالك وذلك يرجع الى القيمة قلت للشافعي فحين
نقول بقول مالك (قال الشافعي) فرويتم هذا عن عمر أو عثمان ثم خالفتم أي ما قاله ولم نعلمكم رويتم عن
أحد من الناس خلافه ولا تركه يعمل ولا اجماع ادعاه فلم تركتم هذا ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم خلافه أرايتم اذ تبعتم عمر في أن في الضبع كبشا وفي الغزال عذرا وقيمتما تخالف قيمة الضبع
والغزال فقلتم البدن قريب من البدن فكيف لم تتبعوا قول عمر أو عثمان في مثلهم في البدن كما جعلتم المثل
في هذين الموضعين بالبدن

(باب القضاء في المنبوذ) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنين أبي
جميلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذ في زمان عمر بن الخطاب فباعه الى عمر فقال ما جعلك على أخذ هذه
النسمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفة يا أمير المؤمنين انه رجل صالح فقال أ كذلك قال نعم
فقال عمر اذهب فهو حر وولك ولاؤه وعلينا نفقته قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المنبوذ أنه حر وإن ولناه
للسلمين قلت للشافعي فبقول مالك نأخذ (قال الشافعي) تركتم ماروى عن عمر في المنبوذ فان كنتم

(١) قوله فان خالفه غيره لعله وان خالفه بالواو أي هو حديث ثابت لازم لنا وان الخ وحرر

أن إبراهيم لو روى عن
على وعبد الله لم يقبل
منه لأنه لم يلق واحدا
منهما إلا أن يسبح من
بينه وبينهما فيكون
نقته فيهم ما ثم أردت
إبطال ما روى وأثل بن
حجر عن النبي بأن لم يعلم
إبراهيم فيه فقل على
وعبد الله قال فلعلمه
عنه قلت ولعله لم يكن
عنده فيه حجة بأن
رواه فإن كنت تريد
أن تردهم من سمعه أنه
رواه بلا أن يقول هو
رويته جاز لنا أن نتوهم

في كل ما لم يرو أنه علم
فيهم ما لم يقبل لنا علمنا
ولو روى عنهم ما خلافة لم
يكر عندنا فيه حجة
فقال وأثل أئـمـرأى
فقلت أفرأيت قرنتا
الضبي وفرعة وسهم بن
منجاب حسين روى
إبراهيم عنهم وروى
عن عبيد بن فضالة
أشهم أولى أن يروى
عنهم أم وأثل بن حجر
وهو معروف عندكم
بالحكاية وليس واحد
من هؤلاء فيما زعمتم
معروفا عنه كم بحديث
ولأثنى قال بل وأثل
ابن حجر قلت فكيف
ترد حديث رجل من
الحدابة وتروى عن
نونه ونحن إنما قلنا

تر كبره لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تملن أعنتن فرزعتهم أن في ذلك دليلا على أن لا يكون الولاء إلا لمن
أعنت ولا يروى عن معن فقد عرفت من راسد لا لا يستحق حقا فقامت السنة فرزعتهم أن السائبة لا يكون ولا رده
بتدري أعنته وحرمتن فحقتسوهما جميعا وحاقتم السنة في التصرائن يعنتي العبد المسلم فرزعتهم أن لا ولادة
وهو معن وحاقتم السنة في الميثوداذ كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول إنما الولاء لمن أعنت وهذا نفي أن
يكون الولاء إلا للمعنت والمنمود غير معن قد ولوا له فمن أجمع على ترك السنة واختلاف لعمر فبالتسعى
من هؤلاء الخشعون الذين لا يسمعون قالنا لا نعرفهم والله المستعان ولم يكن في أنه أحدا أن يأخذ منه عن
لا يعرفه ولو كلفه أفجيز أنه أن يقبل عن لا يعرف أن هذه نفعه طويلا ولا أعرف أحدا يؤخذ عنه العلم يؤخذ
عليه مثل هذا في قوله وأجده يترك ما يروى في القبط عن عمر تسعة وبيع السنة فيه وفي موضع آخر في
السائبة والتصرائن يعنتي المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا بعض الناس في هذا فكان قوله
أردت توجيها من قولكم قالوا اتبع ما جاء عن عمر في القبط لأنه قد يحتمل أن لا يكون خلافا لسنة وأن تكون
السنة في المعن من لا ولادة ويجعل ولا الرجل المسلم على يدي الرجل المسلم بحديث عبد العزيز بن عمر بن
عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال في السائبة والتصرائن يعنتي المسلم قولنا فرزعتهم أن عليهم حجة بأن
قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما الولاء لمن أعنت أن لا يكون الولاء إلا للمعنت ولا يروى عن معن فإن كنت
لنا عليهم سنة حجة فيهم عليكم آيين لأنكم خالفتموه حيث ينبغي لكم أن توافقه ووافقتوه حيث كنتم
لكم شبهة فوخالفتوه

(باب القضاء في الهبات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري عن مروان
ابن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصية رحمه أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ومن وهب
هبة يرى أنه إنما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها إن لم يررض منها وقال مالك أن الهبة إذا تغيرت عند
الموهوب له بثواب بزيادة أو نقصان فإن على الموهوب له أن يعرض الوهاب قيمته بامر قبضها فقلت لـ الشافعي
فإننا نقول بقول صاحبنا (قال الشافعي) فقد ذهب عمر في الهبة براد ثوابها إن الوهاب على هبته إن لم يررض
منها أن توافي الخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضعافيا في مذهبه والله أعلم كأنه أن يرجع فيها
ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كأنه أخذها وكان كل رجل يبيع الشيء وله فيه خيار عبدا أو أمة
فيزيد عند المشتري فيختار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وإن زاد العبد للمبيع أو الأمانة للمبيعة وكثير
زيادته ومذهبكم خلاف ما رويتم عن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زعفران أن عبدا كان يقوم على
رقيق الخمر وأنه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فخلده عمر ونقاه ولم يجلد الوليدة لأنه استكرهها
قال مالك لا تنق العبيد فقلت لـ الشافعي نحن لا ننق العبيد قال ولم يروا عن أحد من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم ولا التابعين علمه خلاف ما رويتم عن عمر أفجيز لا أحد يعقل شيئا من الفقه أن يترك قول
عمر ولا يعلم له مخالف من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم أر أي نفسه أو مثله ويجعله مرء أخرى حجة على
السنة وحجة فيما ليست فيه سنة وهو إذا كان مرة حجة كل كذلك أخرى فإن جاز أن يكون الخيار إلى من
سمع قوله يقبل منه مرة ويترك أخرى جاز لتغيركم تركه حيث أخذتم به وأخذ حيث تركتموه فلم يقم الناس
من العلم على شيء تعرفونه وهذا لا يسع أحدنا والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمر والحضرى جاء بغلام له إلى عمر بن الخطاب فقال له أقطع ير هذا فإنه
سرق فقال له عمر وماذا سرق قال سرق حرا ولا مرا أتى ثمانون درهما فقال عمر أرسله فليس عليه قطع

برفع اليدين عن عدد

لعله لم يرو عن النبي
صلى الله عليه وسلم
شيأ قط عدداً أكثر منهم
غير وائل بن حجر ووائل
أهل أن يقبل عنه

(قال الشافعي) وقيل

عن بعض أهل ناحيتنا

إنه لم يروى عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

رفع اليدين في الافتتاح

وعند رفعه من الركوع

وما هو بالمعمول به ثم

قال ان الناس كانوا اذا

ناموا من الليل في شهر

رمضان لم يأكلوا ولم

يجمعوا حتى زلت

الرخصة فأكلوا وشربوا

وجامعوا الى الفجر فأما

قوله ليس بالمعمول به

فقد أعيانا أن نجد

عند أحد علم هؤلاء

الذين اذا عملوا بالحديث

ثبت عنده فاذا تركوا

العمل به سقط عنده وهو

يروي أن النبي فعله

وأن ابن عمر فعله ولا

يروي عن أحد بسمه

أنه تركه فليت شعري

من هؤلاء الذين لم

أعلمهم خلقوا ثم يحتج

بتركهم العمل وغفلتهم

فأما قوله في الناس كانوا

لا يأكلون بعد النوم

في شهر رمضان حتى

أرخص لهم ان أشياء

قد كانت ثم نسخها الله

خادمكم سرق متاعكم * قال الشافعي بهذا نأخذ لان العبد ملك لسيد أأخذ من ملكه فلا يقطع مالك من سرق من مالك من كان معه في بيته يأمنه أو كان خارجاً فكذلك لا يقطع من سرق من مالك امرأته بحال بخلطة امرأته زوجها وهذا معنى قول عمر لأنه لم يسأله أتأمنونه أولاً تأمنونه قال وهذا مما خالفتم فيه عمر لا يخالف له علماء فقلتم بقطع العبد فيما سرق لامرأته سيده ان كان لا يكون معهم في منزل يأمنونه

(باب في إرخاء الستور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يترى وجهها الرجل أنها اذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت قال اذا دخل بامرأته فأرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) وروى عن ابن عباس وشريح أن لاصداق الا بالميسر واحتجاً وأحداهما بقول الله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال بهذا ناس من أهل الفقه فقالوا لا ينفذ الى الاغلاق وانما يجب المهر كاملاً بالميسر والقول في الميسر قول الزوج وقال غيرهم يجب المهر باغلاق الباب وإرخاء الستور وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وأن عمر قال ما ذنبهن ان جاء العجز من قبلكم فخالفتم ما قال ابن عباس وشريح وما ذهب اليه من تأويل الآيتين وهما قول الله تبارك وتعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فقالكم عليهن من عذة تعتدونها وخالفتم ما رويتم عن عمر وزيد وذلك أن نصف المهر يجب بالعقد ونصفه الثاني بالدخول ووجه قولهما الذي لا وجه له غيره أنها اذا خلعت بينه وبين نفسها واختلى بها فهو كالقبض في السويع فقد وجب نصف المهر الآخر ولم يذهب الى ميسر وعمر يدين ثم يقضي بالمهر وان لم يدع الميسر لقوله ما ذنبهن ان كان العجز من قبلكم ثم زعمتم أنه لا يجب المهر بالغلق والارخاء اذا لم تدع المرأة جماعاً وانما يجب بالجماع ثم عديم فابطلت الجماع ودعوى الجماع فقلتم اذا كان استمتع بها سنة حتى تبلى ثيابها وجب المهر ومن حدلكم سنة ومن حدلكم ابلاء الثياب وان بليت الثياب قبل السنة فكيف لم يجب المهر أرايت ان قال انسان اذا استمتع بها يوماً وقال آخر يومين وقال آخر شهراً وقال آخر عشرين سنة أو ثلاثين سنة ما الحجة فيه الا أن يقال هذا توقيت لم يوقته عمر ولا زيد وهما اللذان اتهمنا في قولهما لا يوقت الا بخبر يلزم فيكذا أنتم فما أعرف لما تقولون من هذا الا أنه خروج من جميع أقاويل أهل العلم في القديم والحديث وما علمت أحد سبقكم به فانه المستعان فان قلتم انما يؤجل العنين سنة فهذا ليس بعنين والعنين عندكم انما يؤجل سنة من يوم ترفع امرأته الى السلطان ولو أقام معها قبل ذلك دهرًا

(باب في القسامة والعقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار وعراك بن مالك أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطئ على أصبع رجل من جهينة فزأمتها فأتى فقال عمر بن الخطاب للذين ادعى عليهم أن تحلفون بالله نجسين عينا ما مات منها فأبوا وتخرجوا من الأيمان فقال للآخرين احلفوا أنتم فأبوا فقضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين (قال الشافعي) فخالفتم في هذا الحكم كله عمر بن الخطاب فقلتم يبدأ المدعون بل زعمتم أنه اذا لم يحلف واحد من الفريقين فليس فيه شطرية ولا أقل ولا أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كنتم ذهبت الى ما ذهبنا اليه من أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعين فلما لم يحلفوا رد الأيمان على المدعى عليهم فلما لم يقبل المدعون أيمانهم لم يجعل لهم عليهم شيئاً فالى هذا ذهبنا وهكذا يجب عليكم في كل أمر وجدتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة أن تصيروا الى

سَنَرَسُولَ اللَّهِ دُونَ مَا نَعْلَمُ مِنَ الْأَشْيَاءِ كَمَا يَأْتِي وَمَا كُنْتُ نَحْيُ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَوْ لِي أَنْ تَأْخُذَ وَأَقْبَلَ بِحُكْمِ عَمْرِو بْنِ
هَذَا لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِهِ وَتَمَّ قَدْ كَانَ يَكُونُ كَمَا أَنْتَ تَقُولُ إِذَا دَخَلَ خُصْمَاؤُكَ فِي حُكْمٍ فَبِعَمْرِو بْنِ
الْبَيْهَقِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِعَمْرِو بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِعَمْرِو بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِعَمْرِو بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ
حُكْمِي لَخَطَاؤِ بَعْضِ رَأْيِهِمْ خِلَافَ الْأَمْرِ دُونَ حُكْمِي لَخَطَاؤِ بَعْضِ رَأْيِهِمْ خِلَافَ الْأَمْرِ دُونَ حُكْمِي لَخَطَاؤِ بَعْضِ رَأْيِهِمْ خِلَافَ الْأَمْرِ دُونَ حُكْمِي
قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَجْعَلُ لَخَطَاؤِ بَعْضِ رَأْيِهِمْ خِلَافَ الْأَمْرِ دُونَ حُكْمِي لَخَطَاؤِ بَعْضِ رَأْيِهِمْ خِلَافَ الْأَمْرِ دُونَ حُكْمِي
الْبَيْهَقِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِعَمْرِو بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِعَمْرِو بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِعَمْرِو بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَنْ تَخْتَلَفَ أَقْوَامُكُمْ

(بَابُ الْقَضَاءِ فِي الْضَرْسِ وَالْتَرْقُوتِ وَالضَّلْعِ)

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَنَا مَالُكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ مَسْلَمِ بْنِ جَنْدَبٍ عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ
الْخَطَّابِ أَنَّ عَمْرًا قَضَى فِي الْضَرْسِ بِجَمَلٍ وَفِي التَّرْقُوتِ بِجَمَلٍ وَفِي الضَّلْعِ بِجَمَلٍ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) أَخْبَرَنَا مَالُكٌ عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ يَقُولُ قَضَى عَمْرٌو فِي الْأَضْرَاسِ بِعَبْرٍ وَعَمْرٌو فِي الْقَضَاءِ بِعَبْرٍ وَفِي الْمَعَاوِيَةِ فِي الْأَضْرَاسِ
بِحُمْسَةِ أَعْبُرَةٍ وَحُمْسَةِ أَعْبُرَةٍ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ قَالِدِيَّةٌ تَنْقُصُ فِي قَضَاءِ عَمْرِو بْنِ تَرْبِيفٍ قَضَاءُ مَعَاوِيَةَ فَلَوْ كُنْتُ
أَلْجَأْتُ فِي الْأَضْرَاسِ بِعَبْرَيْنِ بِعَبْرَيْنِ فَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فَقُلْتُ لَشَافِعِي فَأَنَّهُ يَقُولُ فِي الْأَضْرَاسِ نَحْسَ نَحْسٍ
وَزَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّرْقُوتِ وَفِي الضَّلْعِ حُكْمٌ مَعْرُوفٌ وَاتَّهَمَهَا بِحُكْمِهِ بِاجْتِهَادٍ قَالَ فَقَدْ خَالَفْتُمْ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ
أَسْلَمَ عَنْ عَمْرِو كَلِمَةً فَقُلْتُمْ فِي الْأَضْرَاسِ نَحْسَ نَحْسٍ وَهَكَذَا يَقُولُ لِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السِّنِّ
نَحْسٌ كَانَتْ الْضَرْسُ سَنًا قَالَ فَيُذَا كَمَا قُلْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَنَا وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ فِي السِّنِّ نَحْسٌ مِمَّا أَقْبَلَ مِنَ الْفَهْمِ مِمَّا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِ كَانَتْ لَنَا وَلَكُمْ كَحُجَّةٍ بَأَنَّ نَقُولَ الْضَرْسُ سَنًا وَنَزَّهَ إِلَى
حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا وَخَالَفَ غَيْرَ لِقَاءِ غَيْرِ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ تَوَجَّهَ غَيْرُهُ
أَنْ لَا يَكُونَ خِلَافُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كَذَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ لَا تَرُكُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ شَيْئًا أَبَا لَقَوْلٍ غَيْرِهِ فَأَمَّا أَنْ تَرُكُوا قَوْلَ عَمْرِو لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً وَتَرُكُوا قَوْلَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ عَمْرِو مَرَّةً فَيُذَا مَا لَا يَحْتَمِلُ عَمْرٌو أَنْ يَكُونَ لَأَحَدٍ شَاءَ اللَّهُ قَالَ وَخَالَفْتُمْ عَمْرًا فِي التَّرْقُوتِ
وَالضَّلْعِ فَقُلْتُمْ لَيْسَ فِيهِمَا نَحْسٌ مُوقِفٌ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَأَنَا أَقُولُ بِقَوْلِ عَمْرِو فِيهِمَا مَعَالَا لَمْ يَخَالَفْهُ وَاحِدٌ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَمَّا عِلْمُهُ فَلَمْ أَرَأَنَّ أَذْهَبَ إِلَى رَأْيِي وَأَخَالَفَهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَرَوَى مَالُكٌ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِعَمْرِو بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبِعَمْرِو بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ
سَعِيدِ يَعْرِفُ عَنْ عَمْرِو شَيْئًا ثُمَّ يَخَالَفُهُ وَلَمْ يَزِدْ أَبَدًا إِلَى مَا ذُكِرَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَدِيثِ وَلَنْتُمْ تَخَالُفُونَ عَمْرًا
تَخَالُفُونَ سَعِيدًا فَأَيْنَ مَا تَذَعُونَ أَنَّ سَعِيدًا إِذَا قَالَ قَوْلًا لَمْ يَقُلْ بِهِ الْأَعْيُنُ عِلْمٌ وَتَحْتَجُّونَ بِقَوْلِهِ فِي شَيْءٍ وَهَأَنْتُمْ
تَخَالُفُونَهُ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ فَأَيْنَ مَا زَعَمْتُمْ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْمَدِينَةِ كَوْرَانُهُ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَحُكَايَتُهُمْ إِذَا حُكُوا وَحُكْمُهُمْ
عَنْهُمْ اخْتِلَافًا فَكَيْفَ كُنْتَ حُكَايَةً غَيْرَ كَفَى أَكْثَرُ الْأَشْيَاءِ اخْتِلَافًا لِجَمَاعٍ عِنْدَهُمْ فَيَمَّا يَوْجَدُ الْجَمَاعُ قَبْلَهُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ
وَأَنْ أَوَّلَى عِلْمِ النَّاسِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْجَمَاعُ بِالْمَدِينَةِ الْبَيَّاتُ لِأَنَّ ابْنَ طَاوُسٍ قَالَ عَنْ أَبِيهِ مَا قَضَى بِهِ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَقْلِ وَصَدَقَاتٍ فَأَمَّا تَرْكُ الْوَحْيِ وَعَمْرٌو مِنَ الْإِسْلَامِ عَمُوزُهُ الَّذِي هُوَ بِهِ مِنَ
النَّاسِ فَقَدْ خَالَفْتُمُوهُ فِي الْبَيَّاتِ وَخَالَفْتُمْ ابْنَ الْمُسَيْبِ بَعْدَ دَفْعِهَا وَلَا أَرَى دَعْوَاكُمْ الْمُرُوثَ كَمَا ادَّعَيْتُمْ وَمَا أَرَأَاكُمْ
قَبْلَكُمْ عَنْ عَمْرِو مَا أَجَدَّ كَمَا تَقْبَلُونَ الْعِلْمَ الْأَعْيُنَ أَنْفُسَكُمْ

(بَابُ فِي النِّكَاحِ) (قَالَ الشَّافِعِيُّ) أَخْبَرَنَا مَالُكٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّ عَمْرًا بَنِي الْخَطَّابِ أَدَّى نِكَاحًا
لَمْ يَنْعِدْ عَلَيْهِ الْارْجُلَ وَامْرَأَةً قَالَ هَذَا نِكَاحُ السَّرِّ وَلَا أُجْبِزُهُ وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ لَرَجَحْتُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ)

فَقِيلَ كَمَا قَالَ وَفَسَدَ بَيْنَ
أَنَّهُ مَا نَسَخَهُ أَوْ يَنْسَخُهُ
رَسُولُ اللَّهِ أَفِيهِ وَرَأَى
يَقُولُ لِمَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ
هُوَ مَنْسُوخٌ بِلَا
خَبَرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ
مَنْسُوخٌ ذَلَّ ذَلِكَ لِأَقْبَلِ
فَأَيْنَ الْخَبَرُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ رَفَعَ يَدَهُ فِي الصَّلَاةِ
ذَلِكَ قَالَ فَلَعَلَّهُ كَانَ وَلَمْ
يَمْتَنِظْ قِيلَ أَفِيهِ وَرَأَى
كُنْ خَبَرٌ رَوِيَهُ عَنْ النَّبِيِّ
أَنْ يَقَالَ قَدْ كَانَ هَذَا
وَلَعَلَّهُ مَنْسُوخٌ فَيَرُدُّ عَلَيْهِمَا
أَهْلُ الْجُمُحَةِ السَّنَّ بِلَعَلِهِ
(قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَإِنْ كَانَ
تَرَكَتُ أَحَادِيثَ رَسُولِ
اللَّهِ جَمَلٌ مَا وَصَفَتْ مِنْ
هَذَا الْمَذْهَبِ الضَّعِيفِ
فَكَيْفَ لَنَا وَلَا مَوَاسِنَ
تَرَكَتُ مِنْ الْأَحَادِيثِ
شَيْئًا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ
الَّذِينَ يَعْتَلُونَ فِي تَرْكِهَا
بِأَحْسَنِ وَأَقْوَى مِنْ هَذَا
الْمَذْهَبِ الضَّعِيفِ

(بَابُ صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ)

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ
أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ
أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ
عَنْ حَصْبَيْنِ أَطْنَعَيْنِ
هَلَالُ بْنُ يَسَافٍ جَمْعُ
ابْنِ أَبِي بَرْدَةَ قَالَ أَخَذَ
بِيَدِي زَيْدُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ
فَوَقَفَ بِي عَلَى شَيْخٍ
بَارِقَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ

له وابصة بن معبد فقال
أخبرني هذا الشيخ أن
رسول الله رأى رجلا
يصل خلف الصف
وحده فأمره أن يعيد
الصلاة (قال الشافعي)

(باب ما جاء في المتعة)

وقد خالفتم هذا وقلتم النكاح مقسوخ ولا حد عليه فخالفتم عمر وعمرؤا تقدم فيه لرجم يعني لو أعلم الناس
أنه لا يجوز النكاح بشاهد وامرأة حتى يعرفوا ذلك لرجت فيه من فعله بعد تقدري

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب
فقالان ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر يجرداء فزعا وقال هذه المتعة ولو كنت
تقدمت فيها لرجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يشبه قوله في الأول ومذهب عمر في هذا أن المتعة إذا
كانت محرمة عنده وكان الناس يفعلونها مستحلين أو جادلين وهو اسم نكاح فقدر أعظم بالاستحلال أنه
لو كان تقدم فيها حتى يعلم أن حكمه أنهم محرمة ففعلوها رجهم وحلهم على حكمه وإن كانوا يستحلون منها
ما حرم كما قال يستحل قوم الدينار بالدينار من يدابيد فيفسخه عليهم من براه حراما فخالفتم عمر في المسئلتين
معا وقلتم لا حد على من نكح بشاهد وامرأة ولا من نكح نكاح متعة كما زعمت فيهما (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أعيان رجل تزوج
امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجها غرم على وليها قال مالك وإنما
يكون ذلك لزوجها غرم على وليها إذا كان الذي أنكحها هو أبوها أو أخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها والا
فليس عليه غرم وترد المرأة ما أخذت من صداق نفسها وتترك لها قدر ما استحلها به إذا مسها * فقلت للشافعي
فأنا نقول بقول مالك وسألت عن قوله في ذلك فقال إنما حكم عمر أن لها المهر بالميسر وأن المهر على وليها لأنه
غار والغار علم أولم يعلم يغرم أرايت رجلا باع عبدا ولم يعلم أنه حر أليس يرجع عليه بقيمة أو باع متاعا
لنفسه أو لغيره فاستحق أو فسد البيع أو كان لمشتريه الخيار فاختار رده أليس يرجع بقيمة ما غرم على من غره
علم أولم يعلم قال ورويت الحديث عن عمر وخالفتموه فيه بما وصفته فلوزجبت فيه إلى أمر يعقل فقلتم إذا
كان الصداق غنا لميسر لم يرجع به الزوج عليها ولا على ولي لأنه قد أخذ الميسر كما ذهب بعض المشركين
إلى هذا كان مذهبنا فأمادهم إليه فليس بمذهب وهو خلاف عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه كتب
إلى عمر بن الخطاب من العراق في رجل قال لامرأته جبالك على غار بك فكتب عمر إلى عامله أن امرأته يوافيني
في الموسم فينأ عمر يطوف بالبيت اذلقه الرجل فسلم عليه فقال من أنت فقال أنا الذي أمرت أن أجلب عليك
فقال عمر أنشدك رب هذه البنية هل أردت بقولك جبالك على غار بك الطلاق فقال الرجل لو استحلته نفي
في غير هذا المكان ما صدقتك أردت الفراق فقال عمر هو ما أردت (قال الشافعي) فبهذا نقول وفيه دلالة
على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به طلاقا حتى يسئل قائله فإن كان أراد طلاقا فهو طلاق وإن لم يرد
طلاقا لم يكن طلاقا ولم نستعمل الأغلب من الكلام على رجل احتمل غير الأغلب فخالفتم عمر في هذا فزعمتم
أنه طلاق وأنه لا يسئل عما أراد

(باب في المفقود)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أعيان امرأة
فقدت زوجها فلم تدرك أن هو فأنها تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشرا قال والحديث الثابت
عن عمر وعثمان في امرأة المفقود مثل ما روى مالك عن ابن المسيب عن عمر وزيادة فاذا تزوجت فقد زوجها
قبل أن يدخل بها زوجها الآخر كان أحق بها فإن دخل بها زوجها الآخر فالأول المفقود بالخيار بين امرأته
والمهر ومن قال بقوله في المفقود قال بهذا كله اتباع القول عمر وعثمان وأنتم تخالفون ما روى عن عمر

وابصة كان حديثنا
أولى أن يؤخذ به لأن
معه القياس وقول
العامّة فإن قال قائل
وما القياس وقول العامّة
قيل أرايت صلاة الرجل

فإن قال نعم قلت وصلاة
الامام أمام الصف وهو
في صلاة جماعة فإن
قال نعم قيل فيل يعدو
المنفرد خلف المصلي
أن يكون كالامام المنفرد
أمامه أو يكون كرجل
منفرد يصلي لنفسه
منفردا فإن قيل فهكذا
سنة موقف الامام
والمنفرد قيل فسنة
موقفه ما تدل على أن
ليس في الانفراد شيء
يفسد الصلاة فإن قال
بالحديث فيه قيل في
الحديث ما ذكرنا فإن
قيل فاذا كر حديثك
قيل أخبرنا مالك عن
اسحق بن عبيد الله بن
أبي طلحة عن أنس بن
مالك أن جدته مليكة
دعت النبي إلى طعام
صنعه فأكل منه ثم
قال قوموا فلاصلي لكم
قال أنس فقمتم إلى
حصير لنا قد اسود من
طول ما لبس فنضحته
بالماء فقام عليه رسول
الله وصفقت أنا والنيمة
وراءه والعجوز من
ورائنا فصلي لنا ركعتين
ثم انصرف * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن اسحق بن
عبيد الله أنه سمع عمه
أنس بن مالك يقول

وعثمان معا فترعون أنهم اذا تكلم لم يكن لزوجهما الأول فيها خيار هي من الآخر * قلت للشافعي فإن
صاحبا قال أدركت من ينكر ما قال بعض الناس عن عمر * فقال الشافعي قد رأينا من ينكر قضية عمر كلها
في المنفرد ويقول هذا لا يشبه أن يكون من قضاء عمر فهل كانت الحجة عليه إلا أن الثقات اذا جازوا ذلك عن
عمر لم يتيموا فكذلك الحجة عليك وكيف جاز أن يروى الثقات عن عمر حديثا واحدا فتأخذ ببعضه وتدع
بعضا أرايت ان قال لك قائل آخذ بالذي تركت منه وأترك الذي أخذت به حل الحجة عليه إلا أن يقال من
جعل قوله غاية ينهي بها آخذ بقوله كما قال فأما قولك فانما جعلت الغاية في نفسك لا فيمن روى عنه الثقات
فهكذا الحجة عليك لأنك تركت بعض قضية عمر وأخذت ببعضها « قال الربيع » لا تزوج امرأة
المنفرد حتى يأتي بقين موته لأن الله قال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فجعل على المتوفى عدة
وكذلك جعل على المطلقة عدة لم يجهها إلا بعوت أو طلاق وهي معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال
ان الشيطان يفر عند عجز أحدكم حتى يخيل اليه أنه قد أحدث فلا ينصرف أحدكم حتى يسمع صوتا أو يجد
ريحا فأخبر أنه اذا كان على يقين من الطهارة فلا تزول الطهارة الا بيقين الحدث وكذلك هذه المرأة لها زوج
يقين فلا يزول قيد نكاحها بالشك ولا يزول الا بيقين وهذا قول علي بن أبي طالب

((باب في الزكاة))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن أخل الشام قالوا لأبي
عبيد بن الجراح خذ منا من خيلنا ومن رقيقنا صدقة فأبى ثم كتب إلى عمر فأبى ثم كلموه أيضا فكتب إلى عمر
فكتب اليه ان أجوا فخذها منهم واردها عليهم قال مالك يعني ردها إلى فقراءهم (قال الشافعي) وقد
أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر أمر أن يؤخذ في الفرس شاتين أو عشرة أو عشرين
درهما * قلت للشافعي فانا نقول لا يؤخذ في الخيل صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (قال الشافعي) فقد رويتم وروى غيركم عن عمر هذا فإن كنتم تركوه لشي
روى يهود عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فهكذا فاصنعوا في كل من روى عن أحد شيئا يخالف ما جاء عن
النبي صلى الله عليه وسلم فيه وانكم لتخالقون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما هو أبين من هذا وتعملون
فيه بأن الرجل من أصحابه لا يقول قولنا يخالفه وتقولون لا يخفى على الرجل من أصحابه قوله ثم يأتي موضع
آخر فيختلف كلامكم ولو شاء رجل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم في عبده ولا فرسه صدقة
اذا كان فرسه مربوطا لمطية فأما خيل تنائج فتأخذ منها كما أخذ عمر بن الخطاب فقد ذهب هذا المذهب
بعض المقينين ولودعهم هذا المذهب لكان له وجه يحتمل فإن لم تقولوا وصرتم إلى اتباع ما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم جملة وجملة كل شيء عليه فهكذا فاصنعوا في كل شيء ولا تختلفوا فويلكم ان شاء الله

((باب في الصلاة))

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عمر
ابن الخطاب صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل له ما قرأت قال فكيف كان الركوع والسجود
قالوا حسنا قال فلا بأس * قلت للشافعي فانا نقول من نسي القراءة في الصلاة أعاد الصلاة ولا تجزئ صلاة الا
بقراءة قال فقد رويتم هذا عن عمر وصلاة بالمهاجرين والأَنْصار فزعمتم أنه لم يرا إذا كان الركوع والسجود
حسنا بأسا ولا تجدون عنه شيئا آخرى أن يكون اجاعا منه ومن المهاجرين والأَنْصار عليه عادة من هذا اذا كان
علم الصلاة ظاهرا فكيف خالفتموه فإن كنتم اتعدهم إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بقراءة

صليت أنا وبنسب لنا

خلف النبي في بيتنا وأم

سلة خلفنا (قال الشافعي)

فأنس يحكي أن امرأة

صليت منفردة مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم

ولا فرق في هذا بين امرأة

ورجل فإذا أجزأت

المرأة صلاتها مع الإمام

منفردة أجزأ الرجل

صلاته مع الإمام منفردا

كما تجزئها هي صلاتها

(باب المختلقات التي

يوجد على ما يؤخذ

منها دليل على صلاة

الخوف)

حدثنا الربيع قال

قال الشافعي قال الله

جل ثناؤه في صلاة

الخوف وإذا كنت فيهم

فأقمت لهم الصلاة الآية

* حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن يزيد

ابن رومان عن صالح

ابن خوات عن صلى مع

النبي يوم ذات الرقاع

صلاة الخوف أن طائفة

صفت معه وصفت

طائفة وجاء العدو فصلى

بالذين معه ركعة ثم ثبت

قائما وأتموا لأنفسهم

ركعة ثم انصرفوا

وصفوا وجاء العدو

وجاءت الطائفة الأخرى

فصلى بهم الركعة التي

بقيت عليه ثم ثبت جالسا

فينبغي أن تذهبوا في كل شيء هذا المذهب فإذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تدعوه لشيء إن خالفه غيره كما قلتم ههنا وهذا موضع لكم فيه شهود لا شبهة لودعهم إليه بأن تقولوا الصلاة لا بقراءة لمن كان ذا كرا والنسيان موضوع كما أن نسيان الكلام عندكم موضوع في الصلاة فإذا أمكنكم أن تقولوا هذا في الصلاة فلم تقولوه وصرت إلى جملة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتركم ما روى عن عمر ومن خلفه من المهاجرين والأنصار لجملة حديث النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم تصنعوا هذا فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منصوصا بينا لا يحتمل ما خالفه مثل ما احتل هذا من التأويل بالنسيان

(باب في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الحج)

سألت الشافعي عن قتل القراد والحلمة في الأحرام فقال لا بأس بقتله ولا فدية فيه وإنما يغدى المحرم ما قتل مما يؤكل لحمه فقلت له ما الجملة فيه فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي عن ربيعة بن عبد الله أنه رأى عمر يقر بغيره في طين بالسقياء فقلت للشافعي فإن صاحبنا يقول لا ينزع الحرام قرادا ولا حلمة ويحتج بأن ابن عمر كره أن ينزع المحرم قرادا أو حلمة من بغير قال وكيف تركتم قول عمر وهو يوافق السنة بقول ابن عمر ومع عمر ابن عباس وغيره فإن كنتم ذهبتم إلى التقليد فلم يكن مكانه من الإسلام وفضل علمه ومع ابن عباس وموافقة السنة أولى أن تقلدوه قال وقد تتركون قول ابن عمر لرأي أنفسكم ولرأي غير ابن عمر فإذا تركتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طيب المحرم لقول عمر وتركتم على عمر تقرير البعير لقول ابن عمر وعلى ابن عمر فيما لا يحصى لرأي أنفسكم والعلم اليكم عند أنفسكم صار فلا تتبعون منه إلا ما شئتم ولا تقبلون إلا ما هو يتم وهذا لا يجوز عند أحد من أهل العلم فإذا زعمتم أن ابن عمر يخالف عمر في هذا وغيره فكيف زعمتم أن الفقهاء بالمدينة لا يختلفون وأنتم ترون عنهم الاختلاف وغيركم يرويه عنهم في أكثر خاص الفقهاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فإن آخر النسك الطواف بالبيت قال مالك وذلك فيما روى والله أعلم لقول الله جل ثناؤه ثم محله إلى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضاءها إلى البيت العتيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يكن يذبح البيت قال وقال مالك من جهل أن يكون آخر عهد الطواف بالبيت لم يكن عليه شيء إلا أن يكون قريبا فيرجع فلا أنتم عذرتوه بالجهاة فلا تردونه من قريب ولا بعيد ولا أنتم اتبعتم قول عمر وما تأول صاحبكم من القرآن أن الوداع من نسكه فيجعل عليه دما وهو قول ابن عباس من نسي من نسكه شيئا فلهرق دما وهو يقول في مواضع كثيرة بقول ابن عباس وحده من نسي من نسكه شيئا فلهرق دما ثم تتركونه حيث شئتم وتدعونه ومعه عمر وما تأولتم من القرآن

(باب ما جاء في الصيد)

سألت الشافعي عن قتل من الصيد شيئا وهو محرم فقال من قتل من دواب الصيد شيئا جزاءه بثله من النعم لأن الله تبارك وتعالى يقول بقرآن مثل ما قتل من النعم والمثل لا يكون إلا دواب الصيد فأما الطير فلا مثل له ومثله قيمته إلا أن في حمام مكة أتباع اللات نار شاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أن أبا الزبير حدثه عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي البربوع بجفيرة * فقلت للشافعي فأننا نختلف ما روى عن عمر في الأرنب والبربوع فتقول لا يفديان بجفيرة ولا بعناق (قال الشافعي) هذا الجهل البين وخلاف كتاب الله عندنا وأمر عمر وأمر عثمان بن عفان وابن

وَأَتَمُّوا لَأَنفُسِهِمْ ثُمَّ سَلِمَ
 ٣٣٣ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ
 قَالَ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ
 وَأَخْبَرَنَا مَنْ سَمِعَ عَبْدَ
 اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ حَنْصَلٍ
 يَذْكُرُ عَنْ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ
 ابْنَ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ
 مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ
 عَنْ خُوَاتِ بْنِ جَبْرِ عَنْ
 النَّبِيِّ مِثْلَ مَعْنَاهُ لَا يَخَالَفُهُ
 (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَأَخَذْنَا
 هَذَا فِي صَلَاةِ الْخُوفِ
 إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ
 جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَوْ جِهَتِهَا
 غَيْرَ مُأْمُونِينَ لثَبُوتِهِ عَنِ
 النَّبِيِّ وَمَوَافَقَتِهِ لِلْقُرْآنِ
 قَالَ وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ عَنِ
 النَّبِيِّ فِي صَلَاةِ الْخُوفِ
 شَيْئًا يَخَالَفُ فِيهِ هَذِهِ
 الصَّلَاةُ رَوَى أَنَّ طَائِفَةَ
 صَفَّتْ مَعَ النَّبِيِّ وَطَائِفَةٌ
 وَجَّهَ الْعَدُوُّ فَصَلَّى
 بِالطَّائِفَةِ الَّتِي مَعَهُ رُكْعَةً
 ثُمَّ اسْتَأْخَرُوا وَلَمْ يَتَمَوْا
 الصَّلَاةَ فَوَقَفُوا بِأَزَاءِ
 الْعَدُوِّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ
 الَّتِي كَانَتْ بِأَزَاءِ الْعَدُوِّ
 فَصَلَّوْا مَعَهُ الرَّكْعَةَ الَّتِي
 بَقِيَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ انْصَرَفَتْ
 وَقَامَتِ الطَّائِفَتَانِ مَعًا
 فَأَتَمُّوا لَأَنفُسِهِمْ (قَالَ
 الشَّافِعِيُّ) فَإِنْ قَالَ
 قَائِلٌ كَيْفَ أَخَذْتُ
 بِحَدِيثِ خُوَاتِ بْنِ
 جَبْرِ دُونَ حَدِيثِ ابْنِ
 عُمَرَ قِيلَ لِمَعْنَيْنِ
 أَحَدُهُمَا مَوَافَقَةُ
 الْقُرْآنِ وَأَنَّ مَعْقُولَافِيهِ

مُسْعُودٌ وَهُمْ أَعْلَمُ بِعَنَانِي كَذَبَ اللَّهُ مِنْكُمْ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي تَنْزِيلِ الْكِتَابِ شَيْءٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ
 ثَنَاؤُهُ إِذَا حَكَمَ فِي الصَّيْدِ بِمِثْلِهِ مِنَ النِّعَمِ فَلَيْسَ يَعْذَرُ الْمِثْلُ أَبَدًا فَالْهَذَا مِثْلُ النِّعَمِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّيْدِ إِذَا قُتِلَ بِأَيِّ
 النِّعَمِ كَانَ أَقْرَبَ بِهَا شَبَهًا فِي الْبَدَنِ فَدَى بِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَ كَذَا فَدَى الْكَبِيرَ بِالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرَ بِالصَّغِيرِ أَوْ يَكُونُ
 الْمِثْلُ الْقِيَمَةُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُشْرِقِينَ وَقَوْلُكُمْ لَا الْقِيَمَةُ وَلَا الْمِثْلُ مِنَ الْبَدَنِ بَلْ هُوَ خَارِجٌ مِنْهُمْ مَعَ خُرُوجِهِ
 مِمَّا وَصَفْنَا مِنَ الْأَثَارِ وَتَزْعُمُونَ فِي كُلِّ مَا كَانَ فِيهِ نَفْسٌ فَصَاعِدًا أَنَّهُ مِثْلُ النِّعَمِ فَتَرْفَعُونَ وَتُخَفِّضُونَ فَإِذَا جَاءَ
 مَا دُونَ نَفْسَةٍ قَلْتُمْ مِثْلُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ لَوْلَا يَخَالَفُ الْأَثَارَ فَكَيْفَ وَقَدْ خَالَفَهَا وَكُلُّ
 مَا فَدَى فَأَعَا الْقَدْرَ قِيَمَتِهِ وَالْقِيَمَةُ تَكُونُ قَلِيلَةً وَكَثِيرَةً وَأَقَاوِيلُكُمْ فِيهَا مُتَنَاقِضَةٌ فَكَيْفَ تَجَاوِزُ النِّفْسَةَ الَّتِي تَجُوزُ
 ضَخِيمَةً فِي الْبَقَرَةِ فَتَقْدِيرُهَا وَكَثِيرَةً يَصِيدُ صَيْدًا صَغِيرًا دُونَ النِّفْسَةِ فَلَا تَقْدِيرُ بِصَغِيرٍ دُونَ النِّفْسَةِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ)
 فَتَصِيرُونَ إِلَى قَوْلِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ عَنِ الطَّبِيِّ قَبْلَ الْأَحْرَامِ وَتَرْتَكُونَ فِيهِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَتَصِيرُونَ إِلَى تَرْكِهِ قَوْلُهُ فِي كَثِيرٍ وَتَدْعُونَ لِقَوْلِهِ مَا وَصَفْتَ مِنْ سَنَنِ تَرَوْنَ وَهَذَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ
 تَخَالَفُونَ عَمْرًا وَلَا تَخَالَفُ اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا التَّابِعِينَ بَلْ مَعَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَمُسْلِمٍ وَعُمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَمِنَ التَّابِعِينَ عَطَاءٌ وَأَصْحَابُهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَقَدْ جَهَدْتُ أَنْ أَجِدَ أَحَدًا يُخْبِرُنِي
 إِلَى أَيْ شَيْءٍ ذَهَبْتُمْ فِي تَرْكِهِ مَا رَوَيْتُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْبُرَيْعِ وَالْأَرْبَعِ فَأَوْجَدْتُ أَحَدًا يَزِيدُنِي عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ
 قَالَ الْخُفَايَا وَالْبَدَنُ الَّتِي فَافَوْقَهُ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَأَنْتُمْ أَيْضًا تَخَالَفُونَ فِي هَذَا لِأَنَّ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ لَا يَعْذَرُ أَنْ
 يَكُونَ لَا يَجْزِي مِنَ الْخُفَايَا وَالْبَدَنِ الَّتِي فَافَوْقَهُ فَإِنْ كَانَ هَذَا فَأَنْتُمْ تَجْزِيُونَ الْجَذْعَةَ مِنَ الضَّأْنِ ضَخِيمَةً وَإِنْ
 كَانَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الشَّيْءَ فَافَوْقَهُ وَفَاءً وَلَا يَسَعُ ذَلِكَ مَا دُونَهُ أَنْ يَكُونَ ضَخِيمَةً فَقَدْ تَأَوَّلْتُمْ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ عَلَى غَيْرِ
 وَجْهِهِ وَضَيِّقْتُمْ عَلَى غَيْرِكُمْ مَا دَخَلْتُمْ فِي مِثْلِهِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَقَدْ أَخْطَأْتُ مَنْ جَعَلَ الصَّيْدَ مِنْ مَعْنَى الْخُفَايَا
 وَالْبَدَنِ بِسَبِيلِ مَا نَجِدُ أَحَدًا مِنْكُمْ يَعْرِفُ عَنْهُ فِي هَذَا شَيْءٌ يَجُوزُ لَا أَحَدًا يُحْكِمُهُ لضعف مذهبه كما به وخروجه
 مِنْ مَعْنَى الْقُرْآنِ وَالْأَثَرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَالْقِيَاسِ وَالْمَعْقُولِ ثُمَّ تَنَاقَضَ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ بِفِرَاءِ
 الصَّيْدِ خُفَايَا قُلْنَا مَا عَادَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ خُفَايَا بِجَزَاءِ الصَّيْدِ بَدَلَ مِنَ الصَّيْدِ (١) وَابْدَلُ يَكُونُ مِنْهُ مَا يَكُونُ
 بِقَرَّةٍ مِثْلَهُ فَأَرْفَعُ وَأَخْفِضُ مِنْهَا تَمَرَةً وَالتَّمْرَتَيْنِ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ مَا يَكُونُ بِتَمَرَةٍ وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بِبَدَنَةٍ
 وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بَيْنَ ذَلِكَ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ فَافَرَقَ بَيْنَ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالْخُفَايَا وَالْبَدَنِ قِيلَ أَرَأَيْتَ الْخُفَايَا أَوْ يَكُونُ
 عَلَى أَحَدٍ فِيهَا كَثْرَةٌ مِنْ شَاءَ فَإِنْ قَالَ لَا قِيلَ أَرَأَيْتَ الْبَدَنَ أَلَيْسَتْ تَطَوُّعًا أَوْ نَذْرًا أَوْ شَيْئًا وَجِبَ بِإِفْسَادِ جِ
 قَالَ بَلَى قِيلَ أَرَأَيْتَ جَزَاءَ الصَّيْدِ أَلَيْسَ أَنْعَامًا غَرَمَ وَغَرَمَهُ مِنْ قَتْلِهِ بِأَنَّهُ مُحَرَّمُ الْقَتْلِ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَحَكَّمَ اللَّهُ بِهِ
 عَلَيْهِ هَدْيًا بِالْكَعْبَةِ لِلْسَّائِكِينَ الْحَاضِرِينَ الْكَعْبَةَ فَإِنْ قَالَ بَلَى قِيلَ فَكَيْفَ تَحْكُمُ لِمَالِكِ الصَّيْدِ عَلَى رَجُلٍ
 لَوْ قَتَلَهُ بِالْبَدَلِ مِنْهُ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ قِيلَ فَإِذَا قُتِلَ نَعَامَةٌ كَانَتْ فِيهَا بَدَنَةٌ أَوْ بِقَرَّةٍ وَحُشَّ كَانَتْ فِيهَا شَاءَةٌ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ
 قِيلَ أَقْتَرِي هَذَا كَالْإِضَاحِيِّ أَوْ كَالْهَدْيِ التَّطَوُّعِ أَوْ الْبَدَنِ أَوْ إِفْسَادِ الْجِ فَإِنْ قَالَ قَدْ يَفْتَرُّ قِيلَ أَلَيْسَ إِذَا
 أَصِيبَتْ نَعَامَةٌ كَانَتْ فِيهَا بَدَنَةٌ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ مِنَ الْمِثْلِ وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ وَالْغَزَالُ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ قِيلَ فَإِذَا
 كَانَ هَذَا بَدَلًا لَشَيْءٍ أَتَلَفَ فَكَانَ عَلَى أَنْ أَغْرَمَ أَكْثَرُ مِنَ الضَّخِيمَةِ فِيهِ لَمْ يَكُنْ لِي أَنْ أُعْطِيَ دُونَ الضَّخِيمَةِ فِيهِ
 وَأَبْتُ قَدْ تَجَعَلَ ذَلِكَ لِي فَتَجَعَلَ فِي الْجَرَادَةِ تَمَرَةً (قَالَ الشَّافِعِيُّ) فَإِنْ قَالَ فَأَعْمَأُ جَعَلَ عَلَيْهِ الْقِيَمَةَ إِذَا كَانَتْ
 الْقِيَمَةُ دُونَ مَا يَكُونُ ضَخِيمَةً قِيلَ فَنَقَالَ لَكَ أَنَّ شَيْئًا يَكُونُ بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ فَتَجَعَلَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ الْمِثْلَ مَا كَانَ
 ضَخِيمَةً فَأَعْلَى وَلَا تَجَعَلَ الضَّخِيمَةَ تَجْزِي فِيمَا قُتِلَ مِنْهَا هَوَاؤُهَا عَلَى مِنْهَا وَإِذَا كَانَ شَيْءٌ دُونَ الضَّخِيمَةِ لَمْ تَطْرَحْهُ عَنْ بَلْ
 تَجَعَلْهُ عَلَى عَمَلٍ مِنَ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ضَخِيمَةً فَهُوَ فِي قَوْلِكَ لَيْسَ مِنْ مَعَانِي الْخُفَايَا فَإِنْ قَالَ أَفَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) قَوْلُهُ وَالْبَدَلُ يَكُونُ الْخُ كَذَا فِي النُّسخَةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَلَعَلَّ أَصْلَ الْعِبَارَةِ وَالْبَدَلُ مِنْهُ مَا يَكُونُ
 بِقَرَّةٍ مِثْلَهُ وَأَرْفَعُ وَأَخْفِضُ مِنْهَا إِلَى التَّمَرَةِ وَالتَّمْرَتَيْنِ وَذَلِكَ الْخُ تَأْمَلُ كِتَابَهُ مَصْحُوحَهُ

انه عدل بين الطائفتين

وأخرى أن لا يصيب
المشركون غسرة من
المسلمين فإن قال فأين
موافقة القرآن قلت
قال الله وإذا كنت فيهم
فأقت لهمم الصلاة
فلتقم طائفة منهم معك
الى وأسلحتهم الآية
(قال الشافعي) فذكر
الله صلاة الطائفة الاولى
معه قال فإذا سجدوا
فاحتمل أن يكون اذا
سجدوا وما عليهم من
السجود كله كانوا من
ورائهم ودلت السنة
على ما احتمل القرآن
من هذا فكان أولى
معانيه والله أعلم وذكر
الله خروج الامام
بالتائفتين من الصلاة
ولم يذكر على واحدة
من الطائفتين ولا على
الامام قضاء وهكذا
حديث خوات بن جبير
قال ولما كانت الطائفة
الاولى مأمورة بالوقوف
بازاء العدو في غير صلاة
كان معلوما أن الواقف
في غير صلاة يتكلم بما
يرى من حركة العدو
وارادته ومددا اذا جاءه
فيفهمه عنه الامام
والمصلون فيخفف أو
يقطع أو يعلمونه أن
حركتهم حركة لا خوف
فيها عليهم فيقيم على

هذا ناقصا وضحية قيل نعم فكما يجوز أن يكون تمر وقبضة من طعام ودرهم ودرهمان هديا ولولم يجوز كنت
قد أخطأت انزعمت أنه اذا أصبت صيدا مريضا أو عورا أو منقوصا قوم على شيء مثل تلك الحال ناقصا ولم تقل
يقوم على وأيا فثلث الصيد الصغير مرة بالانسان الحر يقتل منقوصا فيكون فيه دية تامة وزعمت أخرى أنه
اذا قوم الصيد المقتول قومه منقوصا وهذا قول يختلف ان كان قياسا على الانسان الحر فلا يفرق بين قيمته
منقوصا وصغيرا وكبيرا لان الانسان يقتل مريضا ومنقوصا كهيئته صحيحا وافرأ وان كان قياسا على المال
يتلف فنقومه بالحال التي أتلف فيها لا بغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال ما معنى قول الله
هديا قلت الهدى شيء فصلته من مالك الى من أمرت بفصله اليه كالهدي تخرجها من مالك الى غيرك فيقع
اسم الهدى على تمره وبغير وما بينهما من كل تمر وما كقول يقع عليه اسم الهدية على ما قل وكثر فان قال
أف يجوز أن تذبح صغيرة من الغنم فتصدق بها قلت نعم كما يجوز أن تصدق بتمره والهدى غير النخية والنخية
غير الهدى الهدى بدل والبديل يقوم مقام ما أتلف والنخية ليست بدلا من شيء (قال الشافعي) وقد قال هذا
مع عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وابن مسعود وغيرهما نفا لقمتم الى غير قول آخر مثلهم ولا من سلف من
الأئمة علمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود
أن محمرا أتى جوالقا فأصاب يربوعا فقتله فقتل فيه ابن مسعود بجفرة مجفرة (قال الشافعي) أخبرنا ابن
عبيدة عن ابن أبي نجيج عن مجاهد أن ابن مسعود حكم في اليربوع بجفرة أو جفر (قال الشافعي) أخبرنا
سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان قضى في أم حنين بخلان من الغنم (قال الشافعي) أخبرنا
سفيان عن مخارق عن طارق قال خرجنا نجيحافا وطأ رجل منا يقال له أربد ضبا ففرز ظهره فقد نجا على
غير فسأله أربد فقال عمر احكم فيه فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر انما أمرتك أن تحكم
فيه ولم أمرك أن تركني فقال أربد أرى فيه جديا قد جع الماء والشجر فقال عمر فذلك فيه (قال الشافعي)
لا أعلم مذهبا أضعف من مذهبه كمر ويتم عن عمر تؤجل امرأة المفقود ثم تعد عدة الوفاة وتنكح وروى
المشرفيون عن علي انصبر حتى يأتيها يقين موته وجعل الله عدة الوفاة على المرأة يتوفى عنها زوجها فقال
المشرفيون لا يجوز أن تعد عدة الوفاة الا من جعل الله ذلك عليها ولم يجعل الله ذلك الا على التي توفى عنها زوجها
يقينا فقلتم عمر أعلم بعني كتاب الله فإذا قيل لكم وعلى عالم بكتاب الله وأنتم لا تنقسمون مال المفقود على
ورثته ولا تحكمون عليه بحكم الوفاة حتى تعلموا أنه مات بينة تقوم على موته فكيف حكمتم عليه بحكم الوفاة
في امره أنه فقط قلتم لا يقال لما روى عن عمر ولا كيف ولا يتأول معه القرآن ثم وجدتم عمر يقول في الصيد
بعني كتاب الله ومع عمر عثمان وابن مسعود وعطاء وغيرهم نفا لقمتموهم لا تخالف لهم من الناس الا أنفسكم
لقول متناقض ضعيف والله المستعان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح
عن عطاء أنه قال من أصاب ولد طي صغيرا فداه بولد شاة مثله وان أصاب صيدا أعور فداه بأعور مثله أو منقوصا
فداه بمنقوص مثله أو مريضا فداه بمرض وأحب الى لو فداه بوف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني أخبرت أنا وصاحبي فرسين
نسبنا الى ثعرة نيسة فأصابتنا طيبا ونحن محرمان فماذا ترى فقال عمر لرجل الى جنبه تعال نحكم أو أتاوت
حكما عليه بعنود كرفي الحديث أن عمر قال هذا عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى
عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حاكم لحكمت في الثعلب بجدي قلت للشافعي فان
صاحبنا يقول ان الرجلين اذا أصابا طيبا حكم عليهما بعنوين وبهذا نقول (قال الشافعي) وهذا خلاف
قول عمر وعبد الرحمن بن عوف في روايتكم وابن عمر في رواية غيركم الى قول غير أحد من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم فإذا جازاكم أن تخالفوهم فكيف تجعلون قول الواحد منهم حجة على السنة ولا تجعلونه حجة على

وتخالفهم الطائفة التي بازائها أو بعضها وهي في غير صلاة والحارس في غير صلاة أقوى من الحارس مصلياً فكان أن تكون الطائفة الأخرى إذا حرس الأولى اذ صارت مصلية والحارس غير مصلية أشبهه من أن تكون الأولى قد أخذت من الآخرة ما لم تعطها والحديث الذي يخالف حديث خوات ابن جبير تكون فيه الطائفتان معاني بعض الصلاة ليس لهما حارس إلا الإمام وحده وإنما أمر الله إحدى الطائفتين بحراسة الأخرى والطائفة الجماعية إلا الإمام الواحد قال وإنما أراد الله أن لا يصيب المشركون غرة من أهل دينه وحديث خوات ابن جبير كما وصفنا أقوى في المكيدة وأحصن لكل المسلمين من الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) فهذه الدلائل قلنا بحديث خوات بن جبير (قال الشافعي) وقد روى حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله أن النبي صلى بذي قرد بطائفة ركعة ثم سلوا

أنفسكم قال ثم أردتم أن تقيسوا فأخطأتم القياس فلو لم تكونوا خالفتم أحدنا كنتم قد أخطأتم القياس قسم بالرجلين يقتلان النفس فيكون على كل واحد منهما كفارة عتق رقبة وفي النفس شيان أحدهما بدل والبذل كالثلث وهو الدية في الحر والثلث في العبد والأبدل لا يزد فيها عندنا وعندكم لو أن مائة رجل قتلوا رجلاً حراً أو عبداً لم يغمروا الادية أو قيمة فان قال قائل فالطبي يقتل بالقيمة والدية أشبه أم الكفارة قيل بالقيمة والدية فان قال ومن أين قيل تقضى العمامة ببدنة والجرادة بتمرة وهذا مثل قيمة العبد المرتفع والمنخفض والكفارة شيء لا يزد فيها ولا ينقص منها ان كان طعاماً أو كسوة أو عتقاً وقول عمر وعبد الرحمن معنى القرآن لان الله جل ثناؤه يقول بفراة مثل ما قتل من النعم ففعل فيه المثل فمن جعل فيه مثليين فقد خالف قول الله والله أعلم ثم لا تمتنعون من رد قول عمر لرأى أنفسكم ومعه عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء بن نقر أصابوا صيدا قال عليهم كلهم خزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم قال سئل ابن عباس عن نفر أصابوا صيدا قال عليهم خزاء قيل على كل واحد منهم خزاء قال انه لم يرد بكم بل عليكم كلكم خزاء واحد والله أعلم

(باب الأمان لأهل دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثه انه بلغني أن الرجل منكم يطلب العليج حتى اذا أسند في الجبل وامتنع قال له الرجل مترس يقول لا تخف فاذا أدركه قتله وإني والذي نفسي بيده لا يبلغني أن أحداً فعل ذلك الا ضربت عنقه قال مالك وليس هذا بالأمر المجتمع عليه ولا يقتل به . فقلت للشافعي فانا نقول بقول مالك (قال الشافعي) قد خالفتم ما روينا عن عمر ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافة علمناه وأما قوله ليس هذا بالأمر المجتمع عليه فليس في مثل هذا اجتماع وهو لا يرى شيئاً يخالفه ولا يوافقهم فأين الاجماع فيما لا روية فيه فان كان ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وهذا كافر لزمه اذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك كل ما خالفه أما أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة ويلزمه أخرى فهذا لا يجوز لا أحد

(باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه)

سألت الشافعي أيخمّر المحرم وجهه فقال نعم ولا يخمّر رأسه وسأله عن المحرم يصطاد من أجله الصيد قال لا يأكله فان أكله فقد أساء ولا فدية عليه فقلت وما الخبة فقال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لا صحابه كانوا فقالوا لا تأكل كل أنت قال اني لست كهيتكم إنما صيد من أجلي . فقلت اننا نكره تخمير الوجه للمحرم ويكرهه صاحبنا وروى فيه عن ابن عمر أنه قال ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمّر المحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان كانوا يخمرون وجوههم وهم محرمون فان كنت ذهبت إلى أن عثمان وابن عمر اختلفا في تخمير الوجه فكيف أخذت بقول ابن عمر دون قول عثمان ومع عثمان زيد بن ثابت ومروان وما هو أقوى من هذا كله قلت وما هو قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم عيت مات محرم أن يكشف عن رأسه دون وجهه ولا يقرب طيباً ولا يكفن في ثوبه الذين مات فيهما فدلّت السنة على أن المحرم تخمير وجهه وعثمان وزيد رجلا وابن عمر واحد ومعهم مروان فكان ينبغي عندك أن يكون هذا أشبه بالعمل وبدلالة السنة وعثمان الخليفة وزيد ثم مروان بعدهما وقد اختلف عثمان وابن عمر في العبد يباع ويتبرأ صاحبه من العيب ففضى عثمان على ابن عمر أن يخاف ما كان به داء علمه وقد رأى ابن عمر أن التبرؤ

وبطائف ركعة ثم سلوا

فكانت للإمام ركعتان

وعلى كل واحدة ركعة

وانتار كناه لان جميع

الاحاديث في صلاة

الخوف مجمعة على أن

على المأمومين من عدد

الصلاة مثل ما على الامام

وكذلك أصل الفرض

في الصلاة على الناس

واحد في العدد ولانه

لا يثبت عندنا مثله

لشيء في بعض اسناده

قال وروى في صلاة

الخوف أحاديث لاتضاد

حديث خوات بن جبير

وذلك أن جابرا روى أن

الذي صلى بطن نخل

صلاة الخوف بطائفة

ركعتين ثم سلم ثم جاءت

الطائفة الاخرى فصلى

بهم ركعتين ثم سلم

وهاتان الطائفتان

محروستان فان صلى

الامام هكذا أجزأ عنه

(قال الشافعي) وقد

روى أبو عياش الزرق

أن العدو كان في القبلة

فصلى النبي بالطائفتين

معاً بعسفان فركع

وركعوا ثم سجد فسجدت

معهم طائفة وقامت

طائفة تحرسه فلما قام

سجد الذين يحرسونه

وهكذا نقول لان أصحاب

النبي كانوا كثير والعدو

قليل لاحائل بينهم وبينه

يرثه ما علم ولم يعلم فاخترت قول ابن عمر وسعت من أصحابك من يقول عثمان الخليفة (١) عن عصاه بين المهاجرين والانصار كنه قول عامتهم وقوله بهذا كله أولى أن يتبع من ابن عمر فعثمان اذ كان معه ما وصفت في تخيير المحرم وجهه من دلالة السنة ومن قول زيد ومروان أولى أن يصار الى قوله مع أنه قول عامة المفتين بالبلدان * فقلت للشافعي فانما نقول ما فوق الذقن من الرأس قال الشافعي ينبغي أن يكون من شأنك الصمت حين تسمع كلام الناس حتى تعرف منه فاني أراك تكثران تكلم بغير روية فقلت وما ذلك فقال وما تعني بقولك وما فوق الذقن من الرأس أتعني أن حكمه حكم الرأس في الاحرام فقلت نعم فقال أقضخ المرأه المحرمة ما فوق ذقتها فان للمحرمة أن تخمر رأسها فقلت لا قال أفيجب على الرجل اذا لد رأسه حلقة أو تقصيره فقلت نعم قال أفيجب عليه أن يأخذ من شعر ما فوق الذقن من وجهه فقلت لا فقال لي الشافعي وفرق الله بين حكم الوجه والرأس فقال اغسلوا وجوهكم فعملنا أن الوجه ما دون الرأس وأن الذقن من الوجه وقال امسحوا برؤسكم فكان الرأس غير الوجه فقلت نعم قال وقولك لا كراهة لتخيير الوجه بكلمة ولا باباحة تخييره بكلمة انه يجب على من وضع نفسه معلما أن يسد أفيعرف ما يقول قبل أن يقوله ولا ينطق بما لا يعلم وهذه سبيل لأراك تعرفها فاتى الله وأمسك عن أن تقول بغير علم ولم أر من أدب من ذهب مذهبا الا أن يقول القول ثم يصمت وذلك أنه «قال فيما روى» يعلم أنه لا يصنع شيئا بمنظرة غيره الا بما ان صمت أمثله به .. قلت للشافعي فن أين قلت أي صيد صيد من أجل محرم فأكل منه لم يغر فيه فقال لان الله جل ثناؤه انما أوجب غرمه على من قتله فقال عز وجل ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم فلما كان القتل غير محرم لم يكن على المحرم فيما جنى غيره فدية كما لو قتل من أجله مسلما لم يكن على المقتول من أجله عقل ولا كفارة ولا قود فان الله قضى أن لا يزور وزير أخرى قال ولما كان الصيد مقتولا فأمسك المحرم عن أكله ومن أجله صيد لم يكن عليه فيه فدية بأن صيد من أجله لم يجز أن يكون صيدا مقتولا لا فدية فيه حين قتل ويأكله بشر لا فدية عليه ثم فاذا أكله واحد فداء وانما ينقطع الفدية فيه بالقتل فاذا كان القتل ولا فدية لم يجز أن تكون فدية لانه لم يحدث بعد هاقبلا يوجب فدية قلت ان الأكل غير جائز للمحرم وانما أمره بالفدية لذلك قال وكذلك لا يجوز للمحرم أكل ميتة ولا شرب نحر ولا صحر ولا فدية عليه في شيء من هذا وهو أشم بالأكل والفدية في الصيد انما تكون بالقتل .. فقلت للشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال ما علمت أحدا غيركم زعم أن من أكل لحم صيد صيد من أجله فذاه بل علمت أن من المشركين من قال له أن يأكله لانه مال لغيره أطعمه اياه ولولا اتباع الحديث فيه لكان القول عندنا قوله ولكنه خالف الحديث بخالفناه فان كانت لنا عليه حجة بخلاف بعض الحديث فهي لنا عليه بخلافك بعضه وهو يعرف ما يقول وان زل عندنا ولستم والله يعافينا واياكم تعرفون كثيرا مما تقولون أرايت لو أن رجلا أعطى رجلا سلاحا ليقويه على قتل حراً أو عبدا فقتله المعطى كان على المعطى عقل أو قود قال لا ولكنه مسمى أشم بقوة التماثل قلت وكذلك لو قتله ولا علم له بجناية على قتله ورضيه قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله أفلا ترى هذا أولى أن يكون عليه عقل أو قود أو كفارة ممن قتل من أجله صيد لا يعلمه فأكله فاذا قلت انما جعل العقل والقود بالقتل فهذا غير قاتل (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أبا أيوب الانصاري قال كان الرجل ينحى بالشاة الواحدة عنه وعن أهله ثم تباهى الناس فصارت مباحة

((باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو المين))

فقلت للشافعي ما لغو المين قال الله أعلم أما الذي نذهب اليه فهو ما قالت عائشة (قال الشافعي) أخبرنا

(١) كذا في النسخة بدون نقط ولعله محرف وأصله قد قضاه بين الخ وحرر كتبه صحيحه

يخاف جلتهم فإذا
كانوا هكذا صليت صلاة
انخوف هكذا وليس هذا
مضانا للحديث الذي
أخذناه ولكن الحالين
مختلفان

باب صلاة كسوف
الشمس والقمر

«قال الربيع» أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن
ابن عباس قال خسفت
الشمس فصلى رسول
الله فحكي ابن عباس
أن صلاته ركعتان في
كل ركعة ركوعان ثم
خطبهم فقال ان الشمس
والقمر آياتان من آيات
الله لا يخسفان لموت
أحد ولا حيائه فإذا
رأيتم ذلك فافزعوا الى
ذكر الله * أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن
عمرو بن عائشة * وحدثننا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال وأخبرنا
مالك عن هشام عن
أبيه عن عائشة قالت
خسفت الشمس فصلى
النبي فحسب أنه صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان. أخبرنا الثقة
عن معمر عن الزهري
عن كثير بن عباس بن
عبد المطالب أن رسول
الله صلى في كسوف

مالك عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغوالبين قول الانسان لا والله وبلى والله * فقلت
لشافعي وما الحجة فيما قلت قال الله أعلم الغري لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجاع الغوي يكون
خطأ (قال الشافعي) نفالتموه وزعمتم أن الغوي حلف الانسان على الشيء يستيقن أنه كالحلف عليه ثم
يوجد على خلافه (قال الشافعي) وهذا صدق الغوي هذا هو الاثبات في البين يقصد حيا يحلف لا بقله يمنع
السبب لقول الله تبارك وتعالى ولكن يؤاخذكم بما ذهبت اليه ما منع احتمال ما ذهبت اليه عائشة وكانت أولى أن تتبع منكم لانها أعلم
باللسان منكم مع علمها بالفتنة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن
عائشة التمهيد قال نفالتموه وافيه الى قول عمر

(باب في بيع المدبر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن
عن أمه عمرة أن عائشة دبرت جارية لها فسحرتها واعترفت بالسحر فأمرت بهاء عائشة أن تباع من الأعراب ممن
يسئ ملكهم فبيعت قال نفالتموه وافيه لا يباع مدبر ولا مدبرة ونحن نقول بقول عائشة وغيرها
(باب ما جاء في لبس الخنزير) فقلت لشافعي فما تقول في لبس الخنزير قال لا بأس به الا أن يرعه
رجل لا يأخذ بأقصده فمالان لبس الخنزير حرام فلا (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام عن
أبيه عن عائشة أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت تلبسه (قال الشافعي) وروى أن القاسم
دخل عليها في غداة باردة وعليه مطرف خز فالتقاء عليها فلم تذكره * فقلت لشافعي فإنا نكره لبس الخنزير فقال
أومار وبتهم هذا عن عائشة فقلت بلى فقال لا شيء خالفتموهوا ومعها بشر لا يرون به بأسا فليرب القاسم
يلبسه حتى يبيع في ميراثه فيما بلغنا فإذا شئتم جعلتم قول القاسم حجة وإذا شئتم تركتم ذلك على عائشة والقاسم
ومن شئتم والله المستعان

(باب خلاف ابن عباس في البيوع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت ابن عباس ورجل
يسأله عن رجل سلف في سائب فأراد أن يبيعها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكرد ذلك قال مالك
وذلك فيما نرى لانه أراد بيعها من صاحبه الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير
الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس وقلته به وليس هذا قول ابن عباس ولا تأويل حديث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طائفة عن ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الا مثله (قال
الشافعي) ويقول ابن عباس تأخذ لانه اذا باع شيئا اشترا قبل أن يقبضه فقد باع مضمونه على غيره وأصل البيع
لم يبرأ اليه منه وأكل ربح ما لم يضمن وخالفتموه فأجزتم بيع ما لم يقبض سوى الطعام من غير صاحبه الذي
ابتاع به (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم بين صاحبه الذي ابتاع منه وغيره فرقان لم يكن ذلك فهل الحجة
عليه الا أن يقال مخرج قول النبي صلى الله عليه وسلم عام فلا يصلح أن يكون خاصا فكيف نهى عنه ابن
عباس وأنتم لا ترون خلاف هذا عن أحد علمته وعن ابن عباس أن امرأه جعلت على نفسها مشابا الى
مسجد فباعت قبل أن تقضى فأمر ابنها أن تمسح عنها * فقلت لشافعي فإنا نقول لا يمشي أحد عن
أحد (قال الشافعي) أحسب ابن عباس انما ذهب الى أن المشي الى قبائسك فأمرها أن تنسل عنها
وكيف خالفتموه ولا أعلمكم رويتم عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركوعان * أخبرنا

سفيان عن اسمعيل بن

أبي خالد عن قيس بن

أبي حازم عن أبي مسعود

الأنصاري قال انكسفت

الشمس يوم مات إبراهيم

ابن رسول الله فقال

الناس انكسفت الشمس

لموت إبراهيم فقال النبي

ان الشمس والقمر آياتان

من آيات الله لا ينكسفان

لموت أحد ولا لحياته

فأذا رأيت ذلك فافزعوا

إلى ذكر الله وإلى الصلاة

(قال الشافعي) فهذا

نقول اذا كسفت

الشمس والقمر صلى

الامام بالناس ركعتين

في كل ركعة واحد

منهما في كل ركعة

ركوعان فان لم يصل

الامام صلى المراء لنفسه

كذلك (قال الشافعي)

وبلغنا أن عثمان بن

عقاف صلى في كل ركعة

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركوعان

(باب الخلاف في ذلك)

حدثنا الربيع

قال قال الشافعي

لخالفنا في ذلك بعض

الناس في صلاة لكسوف

فقال يصلي في كل ركعة

الشمس والقمر ركعتين

كما يصلي الناس في كل

(باب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهو محرم وهو عتيق قبل أن يقبض فأمره أن ينحر بدنة (قال الشافعي) وبهذا نأخذ قال مالك عليه عمرة وبدنة وحجة تامة ورواه عن ربيعة فترك قول ابن عباس بخبر ربيعة ورواه عن ثور بن يزيد عن عكرمة يظنه عن ابن عباس (قال الشافعي) وهو سئ القول في عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه وهو روى عن سفيان عن عطاء عن ابن عباس خلافة وعطاء ثقة عنده وعند الناس قال والعجب له أن يقول في عكرمة ما يقول ثم يحتاج إلى شيء من علمه يوافق قوله ويسمي مرة ويرى عنه ظنا ويسكت عنه مرة فيرى عن ثور بن يزيد عن ابن عباس في الرضاع وذا نأخذ نصارى العرب وغيره وسكت عن عكرمة وانما حدث به ثور عن عكرمة وهذا من الأوهاء التي ينبغي لأهل العلم أن يتحفظوا منها فيأخذ بقول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دمافيقس عليه ما شاء الله من الكثرة وتركه قوله في غير هذا منصوص الغير معنى هل رأى أحد قط ثم وجه يعمل في الحج شيء ما لا ينبغي له ففضاه بعرة فكيف يعتمر عنده وهو في بقية من حججه فان قلتم نعم بعد الحج فكيف يكون حج قد خرج منه كله وقضى عنه حجة الاسلام وقد خرج من احرامه في الحج ثم نقول أحرم بعرة عن حج ما علمت أحدا من مفتي الامصار قال هذا قبل ربيعة الاماروى عن عكرمة وهذا من قول ربيعة عماله عناه وعنه من ضرب من أفطر يوماً من رمضان قضى باثني عشر يوماً ومن قبل امرأته وهو صائم اعتكف ثلاثة أيام وما أشبه هذا من أقاويل كان يقولها قال والعجب لكم وأنتم لا تستوحشون من التردد على ربيعة ما هو أحسن من هذا فكيف تتبعونه فيه

(باب خلاف زيد بن ثابت في الطلاق)

سألت الشافعي عن الرجل يملك امرأته أمرها فتطلق نفسها ثلاثاً فقال القول قول الزوج فان قال انما ملكتها أمرها في واحدة لاقى ثلاث كان القول قوله وهي واحدة وهو أحق بها فقلت له ما الحجج في ذلك قال أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان فقال له زيد ما سألتك فقال ملكك امرأتى أمرها فقارقتني فقال له زيد ارتجعهما ان شئت فانما هي واحدة وأنت أحق بها * فقلت للشافعي فانما نقول هي ثلاث الآن بناكرها وروى شبيب بذلك عن ابن عمر ومروان بن الحكم (قال الشافعي) ما أراكم تبالون من خلفتم فان ذهبتم إلى قول ابن عمر ومروان دون قول زيد فبأي وجه ذهبتم إليه فهل يعدو الملك امرأته أمرها اذا طلقت نفسها ثلاثاً أن يكون أصل التملك انخارج جميع ما في يده من طلاقها لها فاذا طلقت نفسها لزمه ولم تنفعه منها كرتها أولاً ليكون انخارج جميعه فيكون محتلاً لانخارج الجميع والبعض فيكون القول قوله فنه وإذا كان القول قول الزوج فلو ملكها واحدة فطلعت نفسها ثلاثاً لم يكن لها أن تطلق الا واحدة وأسمعكم اذا اخترتم والله يغفر لنا ولكم لا تعرفون كيف وضع الاختيار وما موضع المناكحة فيه الا ما وصفت والله أعلم

(باب في عين الأعور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت قضى في العين القائمة اذا أطفت أو قال بخت بمائة دينار قال مالك ليس بهذا العمل انما فيها الاجتهاد لا شيء موقت (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أنس بن مالك كبر حتى لا يقدر على الصيام فكان يفتدي وخالفه مالك فقال ليس عليه بواجب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة عن أبي بكر بن حزم

يوم وليس في كل ركعة ركوعان (قال الشافعي) فذكر أنه بعض حديثنا فقال هذا ثابت وأما أخذنا بحديث لنا غيره فذكر حديثنا عن أبي بكر أن النبي صلى في الكسوف ركعتين نحواً من صلاتكم هذه وذكر حديثنا عن حمزة ابن جندب في معناه فقلت له ألسنتك عن الحديث إذا جاء من وجهين فاختلفا وكان في الحديث زيادة كان الخاطئ بالزيادة أولى أن يقبل قوله لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص الحديث قال بلي فقلت في حديثنا الزيادة التي سمع فقال أصحابه عليك أن ترجع إليه وقال فالنعمان بن بشير يقول صلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر في كل ركعة ركوعان فقلت فالنعمان يرفع أن النبي صلى ركعتين ثم نظر فلم يجبل الشمس فقام فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين أفتأخذه قال لا قلت فانت إذا اختلف حديث النعمان وحديثنا وليس لك في حديث النعمان إلا ما لك في

أنه كان يصلي في قص فقلت أنا أنكره هذا فقال كيف كرهتم ما استحب أبو بكر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم يعني ابن محمد كان يبيع ثمر حائطه ويشتري منه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع ثمر حائطه وتشتري منها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلاً كانت عنده وليدة قوم فقل لا هلياً شئتكم بها فقرأى الناس أتم بالصلقة قال مالك الأمر انجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا راع ثمر حائطه فلا بأس أن يشتري منه ما يشاء وبين ثلث أشهر لا يجاوز (قال الشافعي) أيضاً يروى عن القاسم وعمرة الاستثناء ولم يرو عنهم ما حد الاستثناء أو جاز أن يشتري منه ما يشاء من ألفهم ليجوز تسعة أعشاره وأما كثير ولا أدري من اجتمع لكم على هذا والذي يروى بخلافه ما يقول (قال الشافعي) ولا يجوز الاستثناء إلا أن يكون البيع واقفاً على شيء والمستثنى خارج من البيع وذلك أن يقول أبيعك ثمر حائطه إلا كذا وكذا فلو كان فيكون النصف خارجاً من البيع أو أبيعك ثمره إلا النصف أو الثلث فيكون ما استثنى خارجاً من البيع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن رجلاً أتى القاسم فقال اتى أفضت وأفضت معي بأهلي فعدلت إلى شعب فذهبت لا أدنو منها فقالت امرأتى لم أقصر من شعر رأسي بعد فأخذت من شعر رأسي بأشاني ثم وقعت بها قال فتخل القاسم ثم قال فرحاً قلت أخذ من رأسي بالخيلين (قال الشافعي) وهذا كما قال القاسم إذا قصر من رأسي بأشاني أخر عنهم الخيلين قال مالك يهرق دماً وثالث القاسم لقول نفسه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم من أين القاسم يرحى جرد العقبة قال من حيث تيسر قال مالك لأحب أن يرميها إلا من بطن المسيل ولم يرو فيها خلافاً عن أحد

(باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عشر أهل الذمة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان زريقاً على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مراكب من المسلمين تخذ مما ظنهم أموالهم مما يدبرون والتجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً فما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً فإن نقص من عشرين ديناراً ثلث ديناراً فدياراً ولا تأخذ منها شيئاً ومن مراكب من أهل الذمة تخذ مما يدبرون من التجارات من أموالهم من كل عشرين ديناراً ديناراً فما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً فإن نقصت ثلث ديناراً فدياراً ولا تأخذ منها شيئاً ولا تأخذ منهم كذا إلى مثله من الخول (قال الشافعي) ويقول عمر تأخذ لا تأخذ منهم إلا في الخول ولا تأخذ منهم إلا في السنة مرة واحدة وهما القتم عمر بن عبد العزيز في عشرين ديناراً أن نقص ثلث ديناراً فأخبر عنه أنه قال إن جازت جوازاً أو أوزنة أخذت منه الزكاة ولو نقصت أكثر وإن لم تجز جوازاً أو أوزنة وهي تنقص ثلث ديناراً وأكثر أو أقل لم تأخذ منها زكاة وزعمهم أن الدراهم إن نقصت عن مائتي درهم وهي تجوز جوازاً أو أوزنة أخذت منها الزكاة (قال الشافعي) لسنا نقول بهذا إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في بادون نجس أو أوق صدقة فيؤ كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها صدقة لأن ذلك دون نجس أو أوق وأنت لم تقربوا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يروى ليس في بادون نجس أو أوق صدقة وهو سنة ولا يقول عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر ونحوها قال لا يؤخذ العشر إلا من زيتة وجواب ابن شهاب على حبه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الصدقة في العين والحرف والماشية قال مالك لا صدقة إلا في عين أو حرف أو ماشية وقال مالك في العرض الذي يدار صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن سعيداً يعني ابن المسيب وسليمان بن يسار سلاخ في الشقة

حديث أبي بكر وسقرة
وأنت تعلم أن اسنادنا
في حديثنا من أثبت
اسناد الناس فقال روى
بعضهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى
ثلاث ركوعات في كل
ركعة قال فقلت له
فتقول به أنت قال لا
ولكن لم تقل به أنت
وهو زيادة على حديثكم
قلت لم تثبت به قال ولم
لأثبت به قلت هو من
وجهه منقطع ونحن
لأثبت المنقطع على
وجه الانفراد ووجه
نراه والله أعلم غلط قال
وهل ترى عن ابن
عباس صلاة ثلاث
ركوعات قلت نعم
أخبرنا سفيان عن
سلم بن الأحول يقول
سمعت طاوسا يقول
خسفت الشمس فصلى
بنا ابن عباس في صلاة
زمن ست ركعات في
أربع سجعات قال
الشافعي هذا ومع
الحفوظ عندنا عن ابن
عباس حديث عائشة
وأبي موسى وكثير بن
عباس عن النبي موافقة
كلها أن النبي صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان قال فما جعل
زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن ابن عباس

سنة فقال لاجتماع الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون الشفعة إلا بين القوم الشركاء (قال الشافعي)
وهذا تأخذ وتأخذون في الجملة وفي هذا يعني إن تكون الشفعة إلا فيما كانت له أرض فانه يقسم وقدر روى
مالك عن عثمان أنه قال لا شفعة في بئر ولا خيل نخل وقال مالك لا شفعة في طريق ولا عرضة دار وإن صلح فيها
القسم وقال فممن اشترى شقصا من دار أو حيوان أو عرض الشفعة في الشقص بقدر ما يصيبه من الثمن ثم
خالقتم معنى هذا في المكاتب فجعلتم نجومه تباع وجعلتموه أحق بما يباع منه بالشفعة

((باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء)) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
سعيد يعني ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم ما كانوا يقولون في الرجل يولي من أمره أنه إذا مضت أربعة
أشهر فهي تطليقة ولو زوجها عليها الرجعة ما كانت في العدة وقال مالك إن مروان كان يقضي في الرجل إذا
آلى من أمره أنه إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة ما كانت في العدة قال مالك
وعلى ذلك رأى ابن شهاب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل
عن المرأة يطلقها زوجها في بيت بكراء على من الكراء فقال سعيد على زوجها قال فان لم يكن عند زوجها
قال فعلى الأمير

((باب في سجود القرآن)) سألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها سجدتان فقلت
وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلا من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب سجد في سورة
الحج سجدتين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدتين (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن الزهري
عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيبر أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالحامية بسورة الحج فسجد فيها سجدتين . فقلت
للشافعي فإنا لا نسجد فيها إلا سجدة واحدة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن عمر معالي غير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تتخذون قول عمر وحده حجة وابن عمر
وحده حجة حتى تردوا بكل واحد منهما السنة وينون عليهم ما عدا من الفقه ثم يخرجون من قواهم ما رأى أنفسكم
هل تعلمون يستمدرك على أحد قول العورة فيه أبين منها فيما وصفت من أقاويلكم . وسألت الشافعي
عمار روى صاحبنا وحده في المحصب فقال أخبرنا مالك عن ابن عمر قال كان يصلي الظهر والعصر والمغرب
والعشاء بالمحصب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت * قلت للشافعي نحن نقول لا ينبغي لعالم أن يفعل
(قال الشافعي) ما على العالم من النسك ما ليس على غيره قلت هو على العالم والجاهل (قال الشافعي) فان
تركاه قلت لا فدية على واحد منهما قال ولكنكم من أصل مذهبيكم أن من ترك من نسكه شيئا أهراق دما فان
كان نسكا فقد تركه أصل قولكم وان كان منزلا سقر لا منزل نسك فلا تأمر عالما ولا جاهلا أن ينزله

((باب غسل الجنابة)) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل
من الجنابة نضح في عينيه الماء قال مالك ليس عليه العمل (قال الشافعي) هذا ما تركتم على ابن عمر ولم
تروا عن أحد خلافة فاذا وسعكم الترك على ابن عمر لغير قول مثله لم يجز لكم أن تقولوا قوله حجة على مثله وأنتم
تدعون عليه لا أنفسكم وان جاز لكم أن تحتجوا به على مثله لم يجز تركه لأن أنفسكم

((باب في الرعاف)) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رعف انصرف
فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم (قال الشافعي) فمالك روى عن ابن المسيب وابن عباس مثله (قال الشافعي)
أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يقول من أصابه
رعاف أو من وجد رعا فأمضى أو قىء انصرف فتوضأ ثم رجع فبني وقال المسور بن مخرمة يستأنف ثم
زعمتم أنه انما يغسل الدم وعيى الله بن عمر يروى عن نافع أنه كان ينصرف فيغسل الدم ويتوضأ للصلاة

والوضوء في الظاهر في روايتكم اتماه وضوء الصلاة وهذا شبه الترتل لما رويتم عن ابن عمر وابن عباس وابن المسيب في رواية غيركم أنه يني في المذي وزعمتم أنكم لا تبنون في المذي

(باب الغسل بفضل الحنب والحائض) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لأبأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً أو جنباً قال مالك لأبأس أن يغتسل بفضل الحنب والحائض * قلت للشافعي أنت تقول بقول مالك قال نعم ولست أرى قول أحد مع قول النبي صلى الله عليه وسلم حجة انما تركته لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل وعائشة فإذا اغتسلا معا كان كل واحد منهما يغتسل بفضل صاحبه وأنتم تجعلون قول ابن عمر حجة على السنة وتجعلون سنة أخرى حجة عليه ان كنتم تركتموه على ابن عمر فاعلمكم لا تكونون تركتموه عليه الا بشئ عرفتموه

(باب التيمم) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه أقبل هو وابن عمر من الحرف حتى اذا كانوا بالمريديز نزل فقيم صعيدا فسبح بوجهه ويديه الى المرفقين ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم بغير الغنم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس من تقعة فلم يعد العصر . قلت للشافعي فانا نقول اذا كان المسافر يطعم بالماء فلا يتيمم الا في آخر الوقت فان تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم وجد الماء قبل ذهاب الوقت توضأ وأعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف قول ابن عمر المر ببطرف المدينة وقد تيمم به ابن عمر ودخل وعليه من الوقت شئ صالح فلم يعد الصلاة فكيف حاله تمويه في الأمرين معا ولا أعلم أحدا مثله قال بخلافه فلو قلنا بقوله ثم خالفه غيركم كنتم شبهنا ان تقولوا بخلاف ابن عمر لغير قول مثله ثم خالفه أيضا في الصلاة وابن عمر الى أن يصلي ما ليس عليه أقرب منه الى أن يدع صلاة عليه

(باب الوتر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر بمكة والسماء متغيمة فخشى ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى عليه ليلا فشفع بواحدة (قال الشافعي) وأنتم تخالفون ابن عمر من هذا في موضعين فتقولون لا يوتر بواحدة ومن أوتر لا يشفع وتره ولا أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال لا يشفع وتره . فقلت للشافعي ما تقول أنت في هذا قال يقول ابن عمر انه يوتر بركعة قلت أفقول يشفع وتره فقال لا فقلت وما جئت فيه قال روي عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره وقال اذا أوترت فاشفع من آخره ولا تعد وتر ولا تشفعه وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون الا حديث صاحبكم وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر

(باب الصلاة بغير النافلة في السفر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الامام بغير أربعاء فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين (قال الشافعي) هذا يدل على أن الامام اذا كان من أهل مكة صلى بغير أربعاء لا يحتمل الا هذا أو يكون الامام من غير أهل مكة يتم بغير أربعاء لان الامام في زمان ابن عمر من بني أمية وقد أعوا باتمام عثمان قال وهذا يدل على أن المسافر لو أتى يقوم لم تفسد صلاتهم عند ابن عمر لان صلاته لو كانت تفسد لم يصل معه (قال الشافعي) وبهذا نقول وأنتم تخالفون ما رويتم عن ابن عمر لغير رأي أحد رويتموه بخلاف ابن عمر بل مع ابن عمر فيه غير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بواقعة وتخالفونه ابن مسعود عاب اتمام الصلاة بغير أربعاء فقيل له في ذلك فقال الخلاف شر ولو كان ذلك يفسد صلاته لم يتم وخالف فيه ولكنه رآه واسعا فأتى وان كان الفضل عنده في القصر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع الفريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل (قال الشافعي) ومعر وف عن ابن عمر عيب النافلة في النهار في السفر قال مالك لأبأس بالنافلة في السفر نهارا * قال فقلت للشافعي فانا نقول بقول صاحبنا فقال الشافعي كيف خالفتم ابن عمر

عن طاووس عن ابن عباس فقلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال فأبى الدلالة قيل روي ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرو وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الخسوف خلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قال واذا كان عطاء بن يسار وعمرو وصفوان بن عبد الله يروون عن ابن عباس خلاف ما روي سليمان الأحول كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثنا وأشبه بالعلم بالحديث من سليمان وقد روي عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة ثلاث ركوعات في كل ركعة قلت لو ثبت عن ابن عباس أشبه أن يكون ابن عباس فرقيبين خسوف الشمس والقمر والزلزلة وان سوى بينهما فأحاديثنا أكثر وأثبت

مما رويت فاخذنا
بالأكثر الا ثبت
وكذلك نقول نحن وأنت
قال ومن أصحابكم من
قال لا يصلي في خسوف
القمر صلاة جماعة كما
يصلي في خسوف
الشمس قلت فقد خالفنا
نحن وأنت فلا عليك
أن لا تذكر قوله قال فما
الحجة عليه قلت حديثه
حجة عليه وهو يروى
عن ابن عباس أن النبي
قال ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله
لا يخسفان لموت أحد
ولا لحياة ذارأيت ذلك
فافزعوا الى ذكر الله ثم
كان ذكر الله الذي فزع
اليه رسول الله الصلاة
لكسوف الشمس وأمره
مثل فعله وقد أمر في
خسوف القمر بالفزع
الى ذكر الله كما أمر به
في خسوف الشمس
وقد قال الله عز وجل
قد أفزع من تركي وذكر
اسم به صلى ولولم يكن
عليه حجة الا هذا كانت
عليه وفي حديث ابن
عينة أن النبي أمرهم
في الشمس والقمر أن
يفزعوا الى ذكر الله
والى الصلاة وفي الحديث
الثابت أن ابن عباس
صلى في خسوف القمر
كما صلى في خسوف

واستحبتم ما كرهه ولم أعلمكم تحفظون فيه شيئا يخالف هذا يدل على أن احتجاجكم بقول ابن عمر استنار من الناس لأنه لا ينبغي لاحد أن يخالف الحجة عنده

(باب القنوت)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوات (قال الشافعي) وأنت ترون القنوت في الصبح (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه عن أبيه « الشئ من الربيع » أنه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الآخرة اذا قضى قراءته (قال الشافعي) وأنت تخالفون عروة فتقولون يقنت بعد الركوع . فقلت للشافعي فأنت تقنت في الصبح بعد الركوع فقال نعم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قنت ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان قلت فقد وافقتك قال أجل من حيث لا تعلمون وموافقتكم في هذا حجة عليكم في غيره فقلت ومن أين قال أنتم ترون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحج عن الرجل بقياس على قول ابن عمر وتقولون لا يجهل ابن عمر قول النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت للشافعي قدي ذهب على ابن عمر بعض السنن ويذهب عليه حفظ ما شاهد منها فقال الشافعي أو يخفى عليه القنوت والنبي صلى الله عليه وسلم يقنت عمره وأبو بكر وعمر أو يذهب عليه حفظه فقلت نعم (قال الشافعي) أقاويلكم مختلفة كيف نجدكم ترون عنه انكار القنوت ويروى غيركم من المدنيين القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه فهذا يبطل أن العمل كما تقول في كل أمر ويبطل قولكم لا يخفى على ابن عمر سنة وإذا جاز عليه أن ينسى أو يذهب عليه ما شاهد كان أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأته أن تحج عن أبيها من العلم من هذا أولى أن يذهب عليه ولا يجعل قوله حجة على السنة وأنها علمك في رد الحديث زعمت أن يكون لا يذهب على ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في التشهد (قال الشافعي) وخالفته الى قول عمر فاذا كان التشهد وهو من الصلاة وعلم العامة مختلف فيه بالمدينة يخالف فيه ابن عمر وعمر وعائشة فأين الاجتماع والعمل ما كان ينبغي لشيء أن يكون أولى أن يكون مجتمعاً عليه من التشهد وماروى فيه مالك صاحب الانثاءة أحاديث مختلفة كلها حديثان منها يخالفان ٣ فيها عمر وعمر يعلم التشهد على المنبر ثم يخالف فيها ابنه وعائشة فكيف اذا ادعى أن يكون الحاكما اذا حكمتم قال أو عمل أجمع عليه بالمدينة وما يجوز ادعاء الاجماع لا يخبر ولو ذهب ذاهب يحيزه كانت الأحاديث رد الا جازته

(باب الصلاة قبل الفطر وبعده)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه كان يصلي قبل يغدو الى المصلى أربع ركعات (قال الشافعي) والذي يروى الاختلاف فأين الاجماع اذا كانوا يختلفون في مثل هذا من الصلاة وما تقولون أنتم قالوا لا يرى بأساً أن يصلي قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) فاذا خالفتم ابن عمر واذا جاز خلاف ابن عمر في هذا لقول الرجل من التابعين أيجوز لغيركم خلافه لقول رجل من التابعين أو تضيقون على غيركم ما توسعون على أنفسكم فتكونون غير منصفين ويكون هذا غير مقبول من أحد ويجوز أن تدع على ابن عمر لرجل من التابعين ولرأي صاحبك وتجعل قول ابن عمر حجة على السنة في موضع آخر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشئ خالفتموه فيه ومالك يقول لا أراه حكى الا عن النبي

سلى الله عليه وسلم رابن أبي ذئب رويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثب
فيه (قال الشافعي) فإذا تركتم على ابن عمر رايه وروايته في صلاة الخوف بحديث يزيد بن رومان عن
النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تتركون حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت من حديث يزيد بن رومان
لراي ابن عمر ثم تدعون حديث يزيد بن رومان لقول سهل بن أبي حنيفة قد دعون السنة لقول سهل فما أعرف
لكم في العلم مذهبا يصح والله المستعان

(باب نوم الجالس والمضطجع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ (قال الشافعي)
وهكذا نقول وإن طال ذلك لافرق بين طويله وقصيره إذا كان جالسا مستويا على الأرض ونقول إذا كان
مضطجعا أعاد الوضوء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من
نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالسا فلا وضوء عليه فقلت للشافعي فإنا نقول إن نام قليلا قاعدا
لم ينتقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) ولا يجوز في النوم قاعدا إلا أن يكون حكمه حكم
المضطجع قليلا وكثيره سواء أخرجنا من ذلك الحكم فلا ينتقض الوضوء قليلا ولا كثيره فقلت للشافعي فإنا
نقول إن نام قليلا قاعدا لم ينتقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) فهذا خلاف ابن عمر
وخلاف غيره والخروج من أقاويل الناس قول ابن عمر كما حكى مالك وهو لا يرى في النوم قاعدا وضوءا وقول
الحسن من خالط النوم قلبه جالسا وغير جالس فعليه الوضوء وقولكم خارج منهما (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر أنه بال في السوق فتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدعى
لجناز ففسح على خفيه ثم صلى فقلت للشافعي فإنا نقول لا يجوز هذا التماسيح بحضرة ذلك ومن صنع
مثل هذا استأنف فقال الشافعي اني لا أرى خلاف ابن عمر عليكم خفة فالراي أنفسكم لا بل لانعلكم تروون
في هذا عن أحد شيئا يخالف قول ابن عمر وإن جاز زلل ابن عمر عندكم وانما عزمتم أن الحجة في قول أنفسكم فلم
تكالتم الرواية عن غيركم وقد جعلتم أنفسكم بالخيار تقبلون ما شئتم بلا حجة

(باب اسراع المشي الى الصلاة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه
سمع الإقامة وهو بالبيع فأسرع المشي الى المسجد (قال الشافعي) وكرهتم زعمتم اسراع المشي الى المسجد
فقلت للشافعي نحن نكره الاسراع الى المسجد إذا قمت الصلاة (قال الشافعي) فإن كنتم كرهتموه
لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأنت تسعون وأتوها تسعون وعليكم السكينة فقد
أصبتم وهكذا ينبغي لكم في كل أمر لرسول الله فيه سنة فأما أن يجعل قياس قول ابن عمر ويخطئ
القياس عليه حجة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر امرأة بحج عن أبيها ورجلا بحج عن أبيه
فقال لا يحج أحدهما عن أحد لأن ابن عمر قال لا يصلي أحد عن أحد فكيف يجوز لمسلم أن يدع ما يروى عن
رسول الله الى ما يروى عن غيره ثم يدع لقياس يخطئ فيه وهو هنا يصيب في ترك ما يروى عن ابن عمر إذ يروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ثم يزيد فيخرج الى خلاف ابن عمر معه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في غير هذا الموضع

(باب رفع الأيدي في التكبير)

سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه وإذا أراد
أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجود فقلت للشافعي فما الحجة

النس ثم أعلمهم أن
النبي صلى الله عليه
وسلم فعل مثل ذلك
فأرفسن أين تراء أنت
قلت ما يعلم كل الناس
كل شيء وما يؤمن في العلم
أن يتجهله بعض من
ينسب اليه

(باب من أصبح جنبا
في شهر رمضان)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن معمر الانصاري عن
أبي يونس مولى عائشة
عن عائشة أن رجلا
قال لرسول الله وهو
واقف على الباب وأنا
أسمع يا رسول الله اني
أصبح جنبا وأنا أريد
الصوم فقال رسول الله
وأنا أصبح جنبا وأنا
أريد الصوم فأغتسل
وأصوم ذلك اليوم
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
سمي مولى أبي بكر أنه
سمع أبا بكر بن عبد
الرحمن يقول كنت
أنا وأبي عند مروان
ابن الحكم وهو أمير
المدينة فذكر له أن أبا
هريرة يقول من أصبح
جنبا أفطر ذلك اليوم

فقال مروان أقسمت

عليك يا عبد الرحمن
لتذهبن إلى أي المؤمنين
عائشة وأم سلمة فتسألهما
عن ذلك قال أبو بكر
فذهب عبد الرحمن
وذهبت معه حتى دخلنا
على عائشة فسلم عليها
عبد الرحمن وقال يا أم
المؤمنين انا كنا عند
مروان فذكر له أن أبا
هريرة يقول من أصبح
جنباً أظفر ذلك اليوم
فقاتل عائشة ليس
كما قال أبو هريرة يا عبد
الرحمن أترغب عما كان
رسول الله يفعل قال
عبد الرحمن لا والله
قالت عائشة فأشهد على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إن كان ليصبح جنباً
من جاع غير احتلام
ثم يصوم ذلك اليوم قال
ثم خرجنا حتى دخلنا
على أم سلمة فسألها
عن ذلك فقالت مثل
ما قالت عائشة فخرجنا
حتى جئنا مروان فقال
له عبد الرحمن ما قلنا
فأخبره قال مروان
أقسمت عليك يا أبا محمد
لتركن دابتي بالباب
فلأتين أبا هريرة فتخبره
بذلك قال فركب عبد
الرحمن وركبت معه
حتى أتينا أبا هريرة
فحدثت معه عبد الرحمن

في ذلك فقال أخبرنا هذا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قولنا
فقلت فانا نقول يرفع في الابتداء ثم لا يعود (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا ابتدأ
الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفتم رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة وقد روي عنهما أنهم ما رفعوا في الابتداء
وعند الرفع من الركوع (قال الشافعي) أفيجوز لعالم أن يترك على النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر لراي
نفسه أو على النبي صلى الله عليه وسلم لراي ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ثم يأتي موضع آخر ويصيب
فيه يترك على ابن عمر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم ينه بعض هذا عن بعض أرايت
أن جازله أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع يديه في الصلاة مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر في
الثنتين ويأخذ بواحدة ويترك واحدة أيجوز لغيره ترك الذي أخذ به وأخذ الذي ترك أو يجوز لغيره تركه
عليه (قال الشافعي) لا يجوز له ولا لغيره ترك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت للشافعي فإن
صاحبنا قال ما معنى رفع الأيدي (قال الشافعي) هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة
معنى الرفع في الأول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس
من الركوع ثم خالفتم فيه وابتكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر مع الغير قول واحد روي عنه
رفع الأيدي في الصلاة تثبت روايته يروي ذلك عن رسول الله ثلاثه عشر وأربعة عشر رجلاً ويروي
عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فقد ترك السنة

(باب وضع الأيدي في السجود) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان
إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيته في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت
برنسله (قال الشافعي) وهذا أناخذ وهذا يشبه سنة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا
سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها
كفيه وركبته (قال الشافعي) ففعل في هذا بما أمر به ففعل النبي صلى الله عليه وسلم فأفضى بيده إلى
الأرض وإن كان البرد شديداً كما يفرض بجمته إلى الأرض فإن كان فهذا كله نقول وخالفتم هذا عن ابن عمر
حيث وافق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقلتم لا يفرض بيده إلى الأرض في حر ولا برد إن شاء الله

(باب من الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها
فقال تفطر وأطعم مكان كل يوم مسكيناً من حنطة قال مالك وأهل العلم يرون عليها من ذلك القضاء قال
مالك عليها القضاء لأن الله عز وجل يقول فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (قال الشافعي)
وإذا كان له أن يخالف ابن عمر لقول القاسم ويتأول في خلاف ابن عمر القرآن ولا يقلده فيقول هذا أعلم
بالقرآن منا ومذهب ابن عمر يتوجه لأن الحامل ليست بمرضة المريض يخاف على نفسه والحامل خافت
على غيرها الأعلى نفسها فكيف ينبغي أن يجعل قول ابن عمر في موضع حجة ثم القياس على قوله حجة على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخطئ القياس فيقول حين قال ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد لا يحج أحد عن أحد
قياساً على قول ابن عمر وترك قول النبي صلى الله عليه وسلم له (١) وكيف جاز أن يترك من استقاء في رمضان
(١) قوله وكيف جاز أن يترك من استقاء الخ كذا في النسخة وفيه سقط ولعل أصل العبارة وكيف جاز
أن يتركه وسألت الشافعي عن استقاء الخ وبعد ذلك ففي بقية الباب ما لا يخفى على متأمل فخرر كتبه متحججه

ساعة ثم ذكر له ذلك

فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثني سفيان مولى أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكره الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) رحمه الله فأخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن رسول الله سبحانه أنهم ما زوجناه وزوجناه أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سمعا أو خبرا ومنها أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي رواته عن النبي المعروف في المعقول والاشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قيل إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحا في الليل قبل الفجر ومنه ما بعد

فقال عليه القضاء ولا كفارة عليه ومن ذرعه التي فلا قضاء عليه ولا كفارة فقلت وما الخفيف ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه التي فليس عليه القضاء * فقلت للشافعي فإنا نقول ذلك من استقاء فعليه القضاء ولا كفارة عليه (قال الشافعي) فإنا رويتم من هذا عن عمر أنه أفطر وهو يرى الشمس غربت ثم طلعت الشمس فقال انقلب يسير وقد اجتهدنا يعني قضاء يوم مكان يوم الحجة لنا عليكم وأنتم إن وافقتموهما في هذا الموضع تخالفونهما فيما هو مثل معناه قال فقلت للشافعي وما هذا الموضع الذي تخالفون في مثل معناه فقال روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلا جامع امرأته نهارا في رمضان أن يعتق أو يصوم أو يتصدق لا يجزئ إلا بعد أن لا يجد عتقا ولا يستطيع الصوم فقلتم لا يعتق ولا يصوم ويتصدق خالفتموه في اثنين ووافقتموه في واحد ثم زعمتم أن من أفطر بغير جماع فعليه كفارة ومن استقاء أو أفطر وهو يرى أن الليل قد جاء فلم كانا عندكم مفطرين ثم زعمتم أن ليس عليهما كفارة بالاجماع فلم تحسنوا الاتباع ولا القياس والله يعقل لنا ولكم * فقلت للشافعي فكيف كان يكون القياس على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجماع نهارا فقال ما قلنا من أن لا يقياس عليه شيء غيره وذلك أننا لا نعلم أحدا خالف في أن لا كفارة على من تقيا ولا من أكمل بعد الفجر وهو يرى الفجر لم يطعم ولا قبل تغيب الشمس وهو يرى أن الشمس غربت ولم يجز أن يجمع الناس على خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وليس يجوز فيه إلا ما قلنا من أن لا كفارة إلا في الجماع استدلالا بما رصف من الأمر الذي لا أعلم فيه مخالفا وإن أنظر فأرى حال جعلت فيها الصائم مفطرا يجب عليه القضاء جعلت عليه الكفارة فأقول ذلك في المحتقن والمستعط والمزرداخص والمفطر قبل تغيب الشمس والمتنحر بعد الفجر وهو يرى أن الفجر لم يطعم والمستقي وغيره ويلزم في الآخر كل الناس أن يكون عليه كفارة لأنك تجعل ذلك فطره وأنت تترك الحديث نفسه ثم تدعي فيه القياس ثم لا تقوم من القياس على شيء تعرفه

(باب في الحج)

قال سألت الشافعي هل يغسل المحرم رأسه من غير جنابة فقال نعم والماء يرد شعنا وقال الحجة فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رأسه ثم غسله عمر قلت كيف ذكر مالك عن ابن عمر قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاجتلام قال ونحن ومالك لا نرى بأسا أن يغسل المحرم رأسه في غير اجتلام ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل وهو محرم قلت فكذلك نقول (قال الشافعي) وإذا ترك قول ابن عمر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعرف في كذا ينبغي أن تتركوا عليه كل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وإذا وجد في الرواية عن ابن عمر ما يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعرف في كذا ينبغي أن لا تسكروا أن يذهب على ابن عمر للنبي صلى الله عليه وسلم سنة وقد يذهب عليه وعلى غيره السنن ولو علمنا ما أمانه الفها ولا رغب عنه أن شاء الله فلا تغفل في العلم وتختلف أفاويلك فيه بلا حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للحرم * فقلت للشافعي فإنه يخالف ابن عمر ويقول بقول ابن المسيب فقال الشافعي إن من استجاز خلاف ابن عمر ولم يرو خلافا له إلا عن ابن المسيب حقيق أن لا يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لقول ابن عمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول ما استيسر من الهدى بعيرا أو بقرة (قال الشافعي) ونحن وأنت نقول ما استيسر من الهدى شاة وزبه عن ابن عباس وإذا جاز لنا أن نترك على ابن عمر لابن عباس كان الترك عليه النبي صلى الله عليه وسلم واجبا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحج يأخذ من رأسه ولا من خيشه شاة

الفجر الى مغيب
الشمس فكان الجماع
قبل الفجر أما كان في
الحال التي كان فيها
مباحا فلذا قيل بلى
قيل أفرأيت الغسل
أهـ والجماع أم هوشى
وجوب بالجماع فان
قال هوشى وجوب
بالجماع قيل وليس في
فعله شئ محرم على صائم
في ليل ولا نهار فان
قال لا قيل فذلك زعمنا
أن الرجل يتم صومه
لانه يحتمل بالتهار فيجب
عليه الغسل ويتم صومه
لانه لم يجماع في نهار
وان وجوب الغسل
لا يوجب افطارا فان
قال فهل لرَسُولِ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم سنة
تشبه هذا قيل نعم الدلالة
عن رسول الله والنهي
عن الطيب للحرم وقد
كان تطيب حلالا قبل
يحرم بمابقي عليه لونه
ورأى به بعد الاحرام
لان نفس التطيب كان
وهو مباح وهذا في
أكثر معني ما يجب به
الغسل من جماع متقدم
قبل يحرم الجماع (قال
الشافعي) فان قال قائل
فأني ترى الذي روى
خلاف عائشة وأم سلمة
قيل والله أعلم قد يسمع
الرجل سائلا يسأل عن

حتى يحج قال مالك ليس يضيق أن يأخذ الرجل من رأسه قبل أن يحج (قال الشافعي) وأخبرنا مالك
عن نافع أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحية وشاربه . قلت فأنانة قول ليس على أحد إلا أخذ
من لحية وشاربه إنما النسك في الرأس (قال الشافعي) وهذا مما تروى عنه غيره عن غيره عن غيره
علمها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا خرج جاجا أو معتمرا قصر الصلاة بذي الحليفة
قلت فأنانة قول يقصر الصلاة إذا جاوز البيوت قال الشافعي فهذا مما تروى عنه غيره عن غيره عن غيره
أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم
تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله قال كان يهل المهل منا فلا ينكر عابه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه
(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن ابن عمر قال كل ذلك قد رأيت الناس يفعلونه وأما نحن فكبر
قلت الشافعي فأنانة قول بلى حتى تزل الشمس ويلي وهو غاديان من منى إلى عرفة ولا يكبر إذا زالت الشمس
من يوم عرفة قال الشافعي فهذا خلاف ما روى صاحبكم عن ابن عمر من اختيار التكبير وكراهة التكبير
مع خلاف ابن عمر خلاف ما روى عنه أنه كان يصنع مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليه فقد كانوا
يختلفون في النسك بعده فكيف أذيعت الإجماع في كل أمر وأنت تروى الاختلاف في النسك زمان
النبي وبعد النبي صلى الله عليه وسلم وتروى الاختلاف في الصوم مع النبي صلى الله عليه وسلم وبعده فتقول
عن أنس سافر نافع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصيام على المفطرين ولا المفطرون على الصائمين
وقد اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعده في غير شئ . قلت للشافعي فأتقول أنت فيه فقال
أقول إن هذا خير وأمر يتقرب به إلى الله جل وعز لا أمر فيه والاختلاف واسع وليس الإجماع كما ادعيت إذا
كان بالمدينة إجماع فهو بالبلدان وإذا كان بها اختلاف اختلف البلدان فأما حيث تدعون الإجماع
فليس بموجود . قال وسألت الشافعي عن العرة في أشهر الحج فقال حسنة أستحسنها وهي أحب منها بعد الحج
لقول الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ولقول رسول الله دخلت العمرة في الحج ولأن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر أصحابه من لم يكن معه هدى أن يجعل أحرمة عرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار
عن ابن عمر أنه قال والله لأن أعتمر قبل أن أجد وأهدي أحب إلى من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة . فقلت
للشافعي فأنانك كره العمرة قبل الحج (قال الشافعي) فقد كرهتم ما روى عن ابن عمر أنه أحبه منها وما روى
عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله فنامن أهل بعصرة ومنامن جمع الحج والعمرة ومنامن أهل يحج
فلم كرهتم ما روى أنه فعل مع النبي صلى الله عليه وسلم وما ابن عمر استحسنه وما أذن الله فيه من التمتع
إن هذا سوء الاختيار والله المستعان

(باب الأهل من دون الميقات)

قال سألت الشافعي عن الأهل من دون الميقات فقال حسن قلت له وما الحجة فيه قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أنه أهل من إيلياء وإذا كان ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وقت المواقيت
وأهل من إيلياء وأما روى عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما وقت المواقيت قال يستمتع الرجل من
أهله وثيابه حتى يأتي ميقاته فدل هذا على أنه لم يحظر أن يحرم من ورائه ولكنه أمر أن لا يجاوز حاج ولا
معتمرا إلا بأحرام (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال قلت للشافعي فأنانك كره أن يهل أحد من وراء الميقات (قال الشافعي) وكيف كرهتم ما اختار ابن عمر
لنفسه وقاله معه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب في رجل من أهل العراق أتاهم العمرة أن تحرم من ديرة
أهلك ما أعله يؤخذ على أحد أكثر ما يؤخذ عليكم من خلاف ما روى غيرك عن السلف

(باب في الغدوم من متى إلى عرفة) قال سألت الشافعي عن الغدوم من متى إلى عرفة يوم عرفة فقال ليس فيه ضيق والذي أختار أن يغدو إذا طلعت الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدوم من متى إلى عرفة إذا طلعت الشمس قال فقلت للشافعي فأنكره هذا ونقول يغدو من متى إذا صلى الصبح قبل تطلع الشمس (قال الشافعي) فكيف لم يتبعوا ابن عمر وقد ج مع النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكان الحج خاصة مما ينسب ابن عمر عندهم إلى العلم به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر أنه غدا من متى حين طلعت الشمس وقال محمد بن علي السنة أن يغدو الإمام من متى إذا طلعت الشمس فمن رويتم كراهية هذا

(باب قطع التلبية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر حج في الفتنه فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما الا واحد أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة ونحن لا نرى بهذا بأساً * فقلت للشافعي فأنكره أن يقرن الحج مع العمرة فقال الشافعي فكيف كرهتم غير مكرهه وخالفتم من لا ينبغي لكم خلافه وما زناكم بتأولن من خالفتم إذا شئتم

(باب النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن عباس وابن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأه حرة فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الأمة على الحرّة فإن أطاعت فلها الثلثان (قال الشافعي) وهذا مما تروى عن غيره من روايته عن غيره عندكم علمتها * فقلت للشافعي فأنكره أن ينكح أمة وهو يجحد طولاً لحرّة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن ابن عباس وابن عمر لأنهم ما لم يكرها في روايتكم الا لجمع بين الحرّة والأمة لأنهما كرهاما كرهتم وهكذا خالفتم ما رويتم عن ابن المسيب وهل رويتم في قولكم شيئاً عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه فقلت ما علمت فقال فكيف استجيزتم خلاف من شئتم لقول أنفسكم

(باب التليد) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت الا أن بنا كرها الرجل فيقول لها ألم أردا لا تطيعة واحدة فيخلف على ذلك ويكون أملك بهما كانت في عذتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعينه تدمعان فقال له زيد ما شئت قال ملكك امرأتى أمرها فقارقتي فقال له زيد ما جئتك على ذلك فقال له القدر فقال له زيد ما تجعها ان شئت وانما هي واحدة وأنت أملك بها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته أمرها فقالت أنت الطلاق فسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال بفيك الحجر فقالت أنت الطلاق فقال بفيك الحجر فاختصما إلى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها إليه قال عبد الرحمن فكان القاسم يعجبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك * قلت للشافعي انا نقول في الخيرة إذا اختارت نفسها هي ثلاث وفي التي يجعل أمرها بيدها أو تملك أمرها أعتك القضاء ما قضت الا أن بنا كرهاً وجهاً (قال الشافعي) هذا خلاف ما رويتم عن زيد بن ثابت وخلاف ما روى غيركم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما فأجعلك اخترت قول ابن عمر على قول من خالفه في الملكة فإلى قول من ذهب في الخيرة وعن تقول ان اختارى وأمرك بيدك سواء وأنت لا تعلل رويت في الخيرة عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً لا يوافق قولك فان رويت في هذا الاختلاف عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ادعت الاجماع وإذا حكيت فأكرما تحكي الاختلاف

وأقام بجامع بعد الفجر شيئاً فامر بأن يقضى لان بعض الجماع قد كان في الوقت الذي يحرم فيه فان قال قائل فكيف اذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمته به حجة قيل كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في المال والدّم ما لم يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهما الغلط والكذب فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما ان كانا عدلين في الظاهر ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كما يستعملها اذا انفردا في حكم المحدث لا يخالفه غيره في حكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويحول حكمه اذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من المحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال ان كان الاقليلا

(باب الحجامة للصائم)

حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شدا بن

(باب المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل مطلقه متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق ولم تحس فحسبها ما فرض لها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن القاسم بن محمد مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول لكل مطلقه متعة * فقلت للشافعي فإنا نقول خلاف قول ابن شهاب لقول ابن عمر (قال الشافعي) فيقول ابن عمر قلتم وأنتم تخالفونه * قال فقلت للشافعي وأين قال زعمتم أن ابن عمر قال لكل مطلقه متعة إلا التي فرض لها ولم تحس فحسبها نصف الصداق وهذا يوافق القرآن فيه وقوله فيمن سواها من المطلقات إن لها متعة يوافق القرآن لقول الله جل ثناؤه لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهوهن وقال الله جل ذكره وللمطلقات متاع بالمعروف قلت فإنا نذهبنا إلى أن هذا إنما هو لمن ابتدأ الزوج طلاقه فيها أرايت المختلعة والمملكة فإن هاتين طلقنا أنفسهما قال أليس الزوج ملكها ذلك وملكه التي حلف أن لا يخرج فخرجت وملكه رجلا يطلق امرأته ثم فرقت بينهما وبين المطلقات في المتعة ثم فرقت بين أنفسهن وكلهن طلقها غير الزوج إلا أن ابتداء الطلاق الذي به كان من الزوج فإن قلت لأن الله أعاد ذكر المطلقات والمطلقات المرأة يطلقها زوجها فإن اختلفت عندك فليس الزوج هو المطلق لأنه أدخل قبل الطلاق شيئا زملا أن تخالف معنى القرآن لأن الله عز وجل يقول والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فإن زعمت أن المملكة والمختلعة ومن سميان النساء يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ومطلقات لان الطلاق جاء من الزوج إذا قبل الخلع وجعل اليهن الطلاق وإلى غيرهن فطلقهن فهو المطلق وعليه يحرم من فكذلك المختلعات ومن سميان من مطلقات لهن المتعة في كتاب الله ثم قول ابن عمر والله أعلم

(باب الخلية والبرية)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثا ثلاثا (قال الشافعي) مذهب ابن عمر فيه ومن ذهب مذهبه أن الخلية والبرية تقوم مقام قوله لا امرأة أنت طالق ثلاثا ولا ينويه شيئا من ذلك ومن قال المدخول بها وغيره مدخول بها أنت طالق ثلاثا وقعت عليه عندنا وعند عامة المفتين وعندكم قال الشافعي لنا قد خالفتم ابن عمر في بعض هذا القول ووافقتموه في بعض فقلتم الخلية والبرية ثلاث في المدخول بها فلا يدين ويدين في التي لم يدخل بها ثلاثا أرادوا واحدة فلا أتتم قلتم كما قال ابن عمر ومن قال قوله فيقول لا ألتفت أن يدين المطلق وأستعمل عليها الأغلب ولا أتتم ذهبتم إذ كان الكلام منه يحتمل معنيين إلى أن يجعل القول قوله مع يمينه ولكنكم خالفتم هذا معاني معنى ووافقتموه معاني وما للناس فيها قول الا قد خرجتم منه إنما قال الناس قولين أحدهما أن قال بعضهم قول ابن عمر وأولئك استعملوا الأغلب ففعلوا الخلية والبرية والبتة ثلاثا كقوله أنت طالق ثلاثا وآخرون قالوا بقول عمر في البتة يدين فإن أراد ثلاثا ثلاث وان أرادوا واحدة فواحدة وآخرون ذهبوا إلى أن الكلمة احتملت معنيين ففعلوا عليه الا قل ففعلوا الخلية والبرية واحدة إذا أراد بها الطلاق وقولكم خارج من هذا مخالف لما روينا جميع الآثاري بعضه وزدتم قولنا ثلاثا هودا خيل في أحد القولين وهو أن يملك الرجل امرأته أمرها فرويتم عن ابن عمر القضاء ما قضت إلا أن بناكرها ثم زعمتم أنه إن ملك امرأته أمرها وهي مدخول بها فكذلك وان كانت غير مدخول بها فرويتموه والبتة ليست مذهبكم إنما البتة مذهب من لا يوقع عليها الطلاق إذا احتمل الكلام الطلاق وغيره إلا إرادة الطلاق كما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر وغيرهما

أوس قال كنت مع النبي زمان الفتح فرأى رجلا يمتحج لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله احتجم محرما صائما (قال الشافعي) وسماع ابن أوس عن رسول الله عام الفتح ولم يكن يومئذ محرما ولم يحجبه محرم قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجة النبي عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام بستين (قال الشافعي) فإن كانا اثنتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ (قال) واسناد الحديثين معاشبه وحديث ابن عباس أمثلها اسنادا فان توفي رجلا الحجة كان أحب إلى احتياطها ولشلا يعرض صومه أن يضعف فيفطره وإن احتجم فلا تقطره الحجة إلا أن يحدث بعدهما يفطره بمال

(باب في بيع الحيوان)

قال سالت الشافعي عن بيع الحيوان فقال لا ربا في الحيوان يدايد ونسيئة ولا يعدو الربا في زيادة الذهب والورق والماء كقول والمشروب نقلت وما الخبة فيه فقال فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وعن ابن عباس وغيره من رواية أشعل البصرة ومن حديث مالك أحاديث (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالبردة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن عليا باع جلاله عصفير بعشرين بعيرا إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب كان يقول لا ربا في الحيوان وإنما هي من الحيوان عن ثلاث المضامين والملاقح وبخل الحبلية (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين واحد إلى أجل قال لا بأس به (قال الشافعي) وبهذا كذا نقول وخالفتم هذا كله ومثل هذا يكون عندكم العمل لا تكروا ويتم عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورجلين من التابعين أحدهما أسن من الآخر وقتلما لا يجوز البعير بالبعيرين إلا أن تختلف رحلتهما ونحوها فيجوز فان أردتم بها قياسا على التمر بالتمر فلا يصح إلا كيلا بكيل ولو كان أحد التمرين خيرا من الآخر ولا يصح شيء من الطعام شيء من الطعام نسيئة وأنتم تحيرون بعض الحيوان ببعض نسيئة فلم تتبعوا فيه من رويتم عنه إجازته ممن سميت ولم تجعلوه قياسا على غيره وقتلتم فيه قولنا من ناقضا خارجا من السنة والآثار والقياس والمعقول لعمرى أن حرم البعير بالبعيرين مثله في الرحلة والنجاسة ما يعدو أن يحرم خيرا والخير يدل على إحلاله وقد خالفتموه ولو حرمتموه قياسا على ما لا زيادة في بعضه على بعض الر بالقد خالفتم القياس وأجزم البعير بالبعيرين مثله وزيادة دراهم وليس يجوز التمر بالتمر وزيادة دراهم ولا شيء من الأشياء وما علت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولكم وان عامة المفتين بمكة والأما صار على خلاف قولكم وان قولكم لخارج من الآثار يخالفها كلها ما رويتم منها وروى غيركم خارج من القياس والمعقول فكيف خار لأحد قول يستدرك فيه ما وصفت ثم لا يستدرك في قليل من قوله بل في كثير والله المستعان (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن أدية قال خرجت مع جدتي عليا مشى إلى بيت الله حتى إذا كانت ببعض الطريق عجزت فالت عبد الله بن عمر فقال عبد الله مرها فلتر كتبتم لشمس من حيث عجزت قال مالك وعليها الهدى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان علي مشى فأصابني خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطاء بن أبي رباح وغيره فقالوا عليك هدى فلما قدمت المدينة سألت فأمروني أن أمشي من حيث عجزت فشببت مرة أخرى (قال الشافعي) فرويتم عن ابن عمر أنه أمرها أن تمشي ورويتم ذلك عن سأل بالمدينة ولم تروا عنهم أنهم أمروها بهدى فخالفتم في أمرها بهدى وهذا عندكم إجماع بالمدينة ورويتم أن عطاء وغيره أمروها بهدى ولم يأمروه بهدى فخالف في رواية نفسه عطاء وابن عمر والمدينين ولا أدري أين العمل الذي تدعون من قولكم ولا أين الإجماع منه هذا خلافا لهما فيما رويتم وخلاف رواية غيركم عن ابن عمر وغيره وما يجوز من هذا إلا واحد من قولين إما قول ابن عمر مشى فركب حتى يكون بالمشي كله وأما أن لا يكون عليه عودة لانه قد جاء بحج أو عروة وعليه هدى مكان ركوبه وأما أن يمشي ويهدي فيفقد كلفه الأمرين معا وإنما ينبغي أن يكون عليه أحدهما والله أعلم

(باب الكيفارات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال من حلف على عيمين فوكدها فعليه عتق رقبة (قال الشافعي) فخالفتم ابن عمر فقلتم التوكيد وغيره سواء يجز به فيه أطعام عشرة مساكين نراكم نستوحشون

لم يتجهم ففعله فطره (قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد إلا أن يخرج جسه الصائم من جوفه متقبأ وأن الرجل قد ينزل غير متلدذ فلا يبطل صومه ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويغتسل ويتنور فلا يبطل صومه وإنما الفطر من ادخال البدن أو التلسذ بالجماع أو التقبي فيكون على هذا إخراج شيء من جوفه كما عمد ادخاله فيه قال والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله والتابعين وعامة المدينين أنه لا يفطر أحد بالحجارة

(باب نكاح المحرم)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله نكح ميمونة وهو حلال قال عمرو قلت لابن شهاب أتجعل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أبان بن عثمان عن

قال المحرم لا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن نبيه
ابن وهب أحد بني
عبد الدار عن أبان بن
عثمان عن عثمان أن
رسول الله قال لا ينكح
المحرم ولا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
مالك عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن سليمان
ابن يسار أن رسول الله
بعث أبارافع مولاه
ورجلا من الانصار
فزوجاه ميمونة والنبي
بالمدينة * أخبرنا
الشافعي أخبرنا سعيد
ابن مسعدة عن اسمعيل
ابن أمية عن سعيد بن
المسيب قال وهل فلان
ما نكح رسول الله
ميمونة الا وهو حلال
(قال) وقدر روى بعض
قراة ميمونة أن النبي
صلى الله عليه وسلم نكح
ميمونة محرما (قال
الشافعي) فكان أشبه
الأحاديث أن يكون
نابتا عن رسول الله
أن رسول الله نكح
ميمونة حلالا فان قيل
ما يدل على أنه أثبتا
قيل روى عن عثمان
عن النبي النهي عن أن
ينكح المحرم ولا ينكح

من خلاف ابن عمر بحال وما نعرف لكم مذهبا غير أنارنا كما اذا وافقتم قول ابن عمر أو غيره من الصحابة
أو من بعدهم من التابعين قلتم هم أشد تقدما في العلم وأحدث برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عهدا
فأحرى أن لا نقول إلا بما يعملون وأئمتنا المقتدي بهم فكيف تخالفونهم وعظمت خلافتهم غاية التعظيم ولعل
من خالفهم من عبت عليه خلاف من وافقكم منه أن يكون خلافة لان من رواه عن مثلهم لم تعرفوه لضيق
علمكم ثم تخالفونهم لغير قول أحد من الناس مثلهم ولا يسمع رايكم وتتركون ما شئتم لغير حجة فيما أخذتم
ولا ما تركتم وما صنعت من هذا غير جائز لغيركم عندكم وكذلك هو غير جائز لكم عند أحد من المسلمين لانه اذا
لم يجز لن يخالف بعض الأثر فيحسن الاحتجاج والقياس كان أن يكون لكم اذا كنتم لا تحسنون عند الناس
حجة ولا قياسا بعد * قلتم إن زكاة الفطر وصدقة الطعام وجميع الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم الا
كفارة الطهارة فانها بعد هشام (قال الشافعي) وما علمته قال هذا القول قبلكم أحد من الناس وما أدري
الى أي شيء ذهبتم الى عظم ذنب المظاهر فالقاتل أعظم من المظاهر ذنبا فكيف رأيتم أن كفارة القاتل بعد
النبي صلى الله عليه وسلم وكفارة المظاهر بعد هشام ومن شرع لكم مذهبا وقد أنزل الله الكفارات على
رسوله قبل يولده أبو هشام فكيف ترى المسلمين كفر وافي زمان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يكون مذهب
هشام فان زعمت أنهم كفر وأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا به الصدقات وأخرجوا به الزكاة لان
الله عز وجل أنزل الكفارات فقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم كم قدر كيلها كما أبان ذلك في زكاة
الفطر وفي الصدقات فكيف أخذتم مذهب هشام وهو غير ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس وكفر به
السلف الى أن كان له هشام مذهب وان زعمت أن ذلك غير معروف فن عرفهم أن الكفارة بعد هشام ومن زعم أن
الكفارات مختلفة أرايت لو قال قائل كل كفارة بعد هشام الا كفارة الطهارة فانها بعد النبي صلى الله عليه
وسلم هل الحجة عليه الا أن نقول لا يفرق بينهما الا كتاب أو سنة أو إجماع أو خبر لازم * فقلت للشافعي فهل
خالفت في أن الكفارات بعد النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال معاذ الله أن يكون زعمنا أن مسلما قط غيركم
قال ان شئ من الكفارات بعد غير النبي صلى الله عليه وسلم قال فاشئ يقوله بعض المشركين قلت قول
متوجه وان خالفناه قال وما هو قلت قالوا الكفارات بعد النبي صلى الله عليه وسلم يطعم المسكين مدين مدين
قياسا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة أن يطعم في فدية الأذى كل مسكين مدين مدين ولم
تبلغ جهالتهم ولا جهالة أحد أن يقول ان كفارة بغير مذهب النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي ففعل
مذهب هشام مدان عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي لا هو مد وثلاث أو مد ونصف * فقلت للشافعي
أفتعرف لقولنا وجها فقال لا وجه لكم بعد أن أحد من العالمين بأن يقول مثله ولا يفرق مسلم غيركم بين مكيلة
الكفارات الا أنا نقول هي مذهب عبد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين وقال بعض المشركين مدان
مدان فأما أن يفرق أحد بين مكيلة شيء من الكفارات فلا

(باب زكاة الفطر)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي تجمع عنده
قبل الفطر يومين أو ثلاثة (قال الشافعي) هذا حسن وأستحسنه لمن فعله والحجة بأن النبي صلى الله
عليه وسلم تسلف صدقة العباس قبل أن تحل وبقول ابن عمر وغيره * فقلت للشافعي فأنانكره لأحد
أن يؤدى زكاة الفطر الامع الفطر وذلك حين يحل بعد الفجر (قال الشافعي) قد خالفتم ابن
عمر في رايكم وما روى غيركم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تسلف صدقة عباس بن عبد المطلب قبل محلها
لغير قول واحد علمتكم رويتموه عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فلست أدري لأي معنى

ومن روى أن النبي
نكحها محرما لم يصحبه
الا بعد السفر الذي
نكح فيه ميمونة وانما
نكحها قبل عمرة القضية
وقيل له واذا اختلف
الحديثان فالمتصل
الذي لاشك فيه أولى
عندنا ان ثبت لو لم تكن
الحجة الا فيه نفسه ومع
حديث عثمان ما يوافقه
وان لم يكن متصلا اتصاله
فان قيل فان من روى
أن رسول الله نكحها
محرما قرابة يعرف
نكاحها قيل ولابن
أخيها يزيد بن الاصم
ذلك المكان منها وسليمان
ابن يسار منها مكان
الولاية يشابه أن يعرف
نكاحها فاذا كان يزيد
ابن الاصم وسليمان بن
يسار مع مكانها منها
يقولان نكحها حلالا
وكان ابن المسيب يقول
نكحها حلالا ذهبت
العلة في أن يثبت من
قال نكحها وهو محرم
بسبب القرابة وبأن
حديث عثمان بالاستناد
المتصل لاشك في اتصاله
أولى أن يثبت مع موافقة
ما وصفت فأى محرم
نكح أو أنكح فنكاحه
مفسوخ بما وصفت
من النبي صلى الله

تحمّلون ما حلت من الحديث ان كنتم حلتوه لتعلموا الناس أنكم قد عرفتموه بخالفتموه بعد المعرفة فقد وقعتم
بالذي أردتم وأظهرتم للناس خلاف السلف وان كنتم حلتوه لتأخذوا به فقد أخطأتم ما تركتم منه وما
تركتم منه كثير في قليل ما رويتم وان كانت الحجة عندكم ليست في الحديث فلم تكلفتم روايته واحتجتم بما
وافقتكم منه على من خالفه ما تخرجون من قلة النصفة والخطا فيما صح ادركتم مثله وأخذتم مثله ولا يجوز
أن يكون شيء مرة حجة ومرة غير حجة

(باب في قطع العبد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عبدا له سرق وهو أبق فأبى سعيد بن العاص أن يقطعه
فأمر به ابن عمر فقطعت يده * فقلت الشافعي فانا نقول لا يقطع السيد يد عبدا ما إذا أبى السلطان يقطعه
فقال الشافعي قد كان سعيد بن العاص من صالحى ولاية أهل المدينة فلما لم ير أن يقطع الآبق أمر ابن عمر بقطعه
وفي هذا دليل على أن ولاية أهل المدينة كانوا يقضون بأرائهم ويخالفون فقهاءهم وأن فقهاء أهل المدينة
كانوا يختلفون فيما أخذوا من رأي بعضهم دون بعض وهذا أيضا العمل لأنكم كنتم تؤهمن أن قضاء
من هو أسوأ حالا من سعيد ومثله لا يقضى الا بقول الفقهاء وأن فقهاءهم زعمتم لا يختلفون وليس هو كما تؤهمن
في قول فقهاءهم ولا قضاء أمرائهم وقد خالفتم رأي سعيد وهو الوالى وابن عمر وهو المفتى فأين العمل ان كان
العمل فيما عمل به الوالى فسعيد لم يكن يرى قطع الآبق وأنتم ترون قطعه وان كان العمل في قول ابن عمر فقد
قطعه وأنتم ترون أن ليس لنا أن نقطعه وما درينا ما معنى قولكم العمل ولا تدرن فيما خبرنا وما وجدنا لكم
منه مخرجا الا أن تكونوا سميت آقاو بلكم العمل والاجماع فتقولون على هذا العمل وعلى هذا الاجماع
تعلنون آقاو بلكم وأما غير هذا فلا يخرج قولكم فيه عمل ولا اجماع لان ما نجد عندكم من روايتكم ورواية
غيركم اختلاف لا اجماع للناس معكم فيه لا يخالفونكم * قلت الشافعي قد فهمت ما ذكرتم أنكم انصروا
الأخذ به من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والآثار عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وما تركنا
من الآثار عن التابعين بالمدينة من رواية صاحبنا نفسه وتركنا ما روى وخالفنا فيه فهل تجد فيما روى
غيرنا شيئا تركناه قال نعم أكثر من هذا في رواية صاحبكم لغير قليل فقلت له فلنا علم ندخله مع علم المدنيين
قال أى علم هو قلت علم المصريين وعلم غير صاحبنا من المدنيين (قال الشافعي) ولم أدخلتم علم المصريين
دون علم غيرهم مع علم أهل المدينة فقلت أدخلت منه ما أخذوا عن أهل المدينة قال ومن ذلك علم خالد
ابن أبي عمران قلت نعم (قال الشافعي) فقد وجدتم تروى عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سالم بن عبد الله
والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار فنظرت فيما ثبت أنت عن هؤلاء نفر فرأيت فيه آقاو بل تخالفها ووجدتم
تروى عن ابن شهاب وزبيدة ويحيى بن سعيد فوجدتم تخالفهم ولست أدري من تبعتم اذا كنتم تروى
أنت وغيرك عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء تخالفها عن رويت عنه هذا من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم ثم عن التابعين ثم عن بعدهم فقد أوسعت القرون الخالية والباقية خلافا ووضع نفسك موضع
أن لا تقبل الا اذا ثبتت وأنت تعيب على غيرك ما هو أقل من هذا وعند من عبت عليه عقل صحيح ومعرفة صحيح
بها عما يقول ولم نزل ذلك عندك والله يغفر لنا ولك قال ويدخل عليك من هذا خصلتان فان كان علم أهل
المدينة اجماعا كله أو الأكره منه فقد خالفته لابل قد خالف أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض
آقاو يلهم وان كان في علمهم افتراق فلم ادعيت لهم الاجماع (قال الشافعي) رجع الله تعالى وما حفظت لك
مذهبا واحدا في شيء من العلم استقام لك فيه قول ولا حفظت أنك ادعيت الحجة في شيء الا تركتها في مثل الذي
ادعيتها فيه وزعمت أنك تثبت السنة من وجهين أحدهما أن تجد الأئمة من أصحاب النبي صلى الله عليه

(باب ما يكره في الربا
من الزيادة في السيوع)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان أنه سمع
عبد الله بن أبي زيد
يقول سمعت ابن عباس
يقول أخبرني أسامة
ابن زيد أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إنما
الربا في النسئة (قال
الشافعي) وروى من
وجه غير هذا ما يوافقه
فكان ابن عباس لا يرى
في دينار بدينارين ولا
في درهم بدرهمين بدا
ببدا ساويراه في النسئة
وكذلك عامة أصحابه
وكان يروى مثل قول
ابن عباس عن سعيد
وعروة بن الزبير رأيا
منهما أنه يحفظ عنهما
عن رسول الله (قال
الشافعي) وهذا قول
المكيين أخبرنا
عبد الوهاب عن أيوب
ابن أبي تيممة عن محمد
ابن سيرين عن مسلم بن
يسار ورجل آخر عن
عبادة بن الصامت أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تتبعوا
الذهب بالذهب ولا الورق
بالورق ولا السبر بالسبر ولا
الشعير بالشعير ولا التمر

وسلم قال رابعها ووافقها والآخرون لا يجبد الناس اختلافوا فيها وترد هان لم يجبد لالا ثم فيها قولاً وتجبد الناس
اختلافوا فيها ثم ثبت تحريم كل ذي ناب من السباع واليمن مع الشاهد والقاسمة وغير ذلك مما ذكرنا هذا
كله لا تروى فيه عن أحد من الأئمة شيئاً يوافقه بل أنت تروى في القاسمة عن عمر خلافاً حديثك عن النبي
صلى الله عليه وسلم وتروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافاً حديثك الذي أخذت به ويخالفك فيها
سعيد بن المسيب برأيه وروايته ويخالفك فيها كثير من أهل المدينة ويرد عليك أهل البلدان رداً عنيفاً
وكذلك أكثر أهل البلدان ردوا عليك اليمن مع الشاهد ويدعون فيها أنها تخالف القرآن ويرد عليك
بالمدينة عروة والزهرى وغيرهما بحكمة عطاء وغيره ويرد كل ذي ناب من السباع عائشة وابن عباس وغيرهما
ثم رددت أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب للأحرام وبني قبل الطواف ابن أبي وقاص وابن عباس كما تطيب
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا أكثر المفتين بالبلدان فتركنا هذا لأن رويت أن عمر كذلك ولا يجوز
لعالم أن يدع قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد سواء فإن قلت قد يمكن الغلط فيمن روى هذا عن النبي
صلى الله عليه وسلم فهكذا يمكن الغلط فيمن روى ما رويت عن عمر فإن جعلت الروايتين ثابتين معافاً روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به وإن أدخلت التهمة على الراوي بين معافاً لا تدع الرواية عن أحد
أخذت عنه وأنت تتمه قلت للشافعي أفيجوز أن تهم الرواية قال لا إلا أن يروى حديثان عن رجل واحد
مختلفان فنذهب إلى أحدهما فأما رواية عن واحد لا معارض لها فلا يجوز أن تهم ولو جاز أن تهم لم يجز أن
نحتج بحديث المتهمين بغير معارض روايته فأما أن يروى رجل عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً
ويرى آخر عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يخالفه فليس هذه معارضة هذه رواية عن
رجل وهذه عن آخر وكل واحد منهما غير صاحبه ثم ثبتت على ما وصفت من مذهبك حتى تركت قول عمر
في المنبذ وهو حر ولك ولاؤه وعليه نافقة فقلت لا يكون للذي التقطه ولاؤه ولا أحسب حجة لك في هذا إلا
أن تقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وهذا غير معتق ورويت عن عمر أنه بدأ في القاسمة
المدعى عليهم فأبوا فردوا على المدعين فأبوا الأيمان فأغرم المدعى عليهم نصف الدية فخالفته أنت فقلت يبدأ
المدعون ولا نغرم المدعى عليهم إذا لم يخلف من أنه بدأ المدعين ولم يجعل على المدعى عليهم غرامة حين لم يقبل
المدعون أيمانهم ورويت عن عمر أنه قال في المؤمن يؤمن العليج ثم يقتله لا يبلغني أن أحد فعل ذلك الا قتله
فخالفته وقلت لا يقتل مؤمن بكافر مع ما وصفت مما تركت على عمر والرجل من الخبايا ثم تخلص إلى أن
تركنا عليك أي نفسك ولا يجوز إذا كانت السنة حجة على قول من تركها أن لا يوافقها إلا أن تكون كذلك
أبداً ولا يجوز هذا القول المختلط المتناقض ورويت عن عمر في الضرس جل وعن ابن المسيب في الضرس
جلان ثم تركت عليهم ما معاقولهم ولا أعلم لك حجة في هذا أقوى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن
نجس وإن الفرس قد يسمى سناً ثم صرت إلى أن رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج
عن أبيها وهذا قول علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وبيعة وكل من عرف قولهم من كل أهل بلد
غير أصحابك لا أعلمهم يختلفون فيه فتركته لقياس زعمت على قول ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم
أحد عن أحد فقلت والجميع بهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورويت عن ابن عمر أنه سمع الأقامة
فأسرع المشي إلى المسجد فتركته عليه لا أعلم لك حجة في تركه عليه إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوها
تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة ورويت عن ابن عمر أنه كان ينضح في عينيه الماء إذا اغتسل من
الجنابة وخالفته ولم ترو عن أحد من الناس خلافه ورويت عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه إذا رفع رأسه من
الركوع ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ثم خالفته وهو يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لغير قول أحد من الناس روايته عنه ورويت عن ابن عمر أنه كان إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه

بالتبر ولا الملح بالمح لا
سواء بسواء عينا بعين
يناسبون ولكن يبعوا
الذهب بالورق والورق
بالذهب والبر بالشعر
والشعر بالبر والتبر بالمح
والمح بالتبر يابدين كيف
شئتم ونقص أحدهما
المح أو التبر زاد أحدهما
من زاد أو زاد فقد أربى
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن موسى
ابن أبي عيم عن سعيد
ابن يسار عن أبي هريرة
أن رسول الله قال الدينار
بالدينار والدرهم بالدرهم
لا فضل بينهما * أخبرنا
مالك عن نافع عن أبي
سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تتبعوا
الذهب بالذهب إلا مثلاً
بمثل ولا تشفوا بعضها
على بعض ولا تتبعوا
الورق بالورق إلا مثلاً
بمثل ولا تشفوا بعضها
على بعض ولا تتبعوا
غائباً منها بآخر * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك أنه بلغه عن جده
مالك بن أبي عامر عن
عثمان بن عفان قال
قال رسول الله لا تتبعوا
الدينار بالدينارين ولا
الدرهم بالدرهمين (قال

وجهه حتى يخرجهم في شدة البرد وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يسجد على سبع فيها
الكفان فقال ابن عمر فيما وافق فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإذا كنت تخالف ما رويت عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الطيب للحرم لقول عمر وما رويت عن عمر في تقرير البعير وهو محرم لقول ابن عمر وما
رويت عن ابن عمر فيما وصفتا وغيره لقول نفسك فلا أسمع العلم إذا أعلمك ولا أعلمك تدري لأي شيء
تحمل الحديث إذا كنت تأخذ منه ما شئت وترك منه ما شئت ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم
تعتمدوا على أمر تعرفونه * فقلت للشافعي اعاد هبنا إلى أن نثبت ما جتمع عليه أهل المدينة دون البلدان كلها
فقال الشافعي هذه طريق الذين أبطلوا الأحاديث كلها وقالوا نأخذ بالاجماع إلا أنهم أذعنوا اجماع الناس
واعتيم أنتم اجماع بلد هم مختلفون على لسانكم والذي يدخل عليهم يدخل عليهم معهم الصمت كان أولى بكم
من هذا القول قلت ولم قال لأنه كلام ترسلونه لا بعرفة فإذا سلتم عنه لم تقفوا منه على شيء ينبغي لأحد
أن يقبله رأيتم إذا سلتم من الذين اجتمعوا بالمدينة أنهم الذين ثبت لهم الحديث وثبت لهم ما جتمعوا عليه
وان لم يكن فيه حديث من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قلتم نعم قلت يدخل عليكم في هذا
أمران أحدهما أنه لو كان لهم اجماع لم تكونوا وصلتكم إلى الخبر عنهم إلا من جهة خبر الانفراد الذي رددتم
مثله في الخبر عن رسول الله فإن ثبت خبر الانفراد فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يؤخذ به
والآخر أنكم لا تحفظون في قول واحد غيركم شيئاً متفقاً فكيف تسمون اجماعاً لا تجدون فيه عن غيركم قولاً
واحداً وكيف تقولون أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم مختلفون على لسانكم وعند أهل
العلم فإن قلتم نأخذ هبنا إلى أن اجماعهم أن يحكم أحد الأئمة أبو بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم بالمدينة
بحكم أو يقول القول فقال الشافعي أنه قد احتج لكم بعض المشركين بأن قال ما قلتم وكان حكم الحاكم وقول
القائل من الأئمة لا يكون بالمدينة إلا علما ظاهرا غير مستتر وهم يحكمون أنهم أعلم الناس بسنن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأطلب الناس لما ذهب علمه عنهم منها يسألون عنها على المنبر وعلى المواضع وفي المساجد
وفي عوام الناس ويتذنون فيخبرون بما لم يسألوا عنه فيقبلون من أخبرهم ما أخبرهم إذا ثبت لهم فإذا حكم
أحدهم الحكم لم يجوز أن يكون حكمه إلا وهو موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير مخالف لها
فإن جاء حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه من وجهة الانفراداتهم لما وصفت * فقلت للشافعي
هذا المعنى الذي ذهبنا إليه بأي شيء احتجبت عليه (قال الشافعي) أول ما محتج به عليكم من هذا أنكم
لا تعرفون حكم الحاكم منهم ولا قول القائل إلا بخبر الانفراد الذي رددتم مثله إذا روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم الفرض من الله وما روى عن دونه لا يحل محل قول النبي صلى الله عليه وسلم أبداً فكيف أخرجتم
خبر الانفراد عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورددتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت
للشافعي فإرد عليك فقال ما كان عنده في هذا شيء أكثر من الخروج منه وأنا أعلم أن شاء الله أنه يعلم أنه
يلزمه فهل عندكم في هذا حجة فقلت ما يحضرني قال * فقلت للشافعي وما حجتك عليه سوى هذا فقال
الشافعي قد أوجدتكم أن عمر مع فضل علمه وصحبته وطول عمره وكثرة مسئلته وتقواه قد حكم أحكاماً بلغه
في بعضها عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فرجع عن حكمه إلى ما بلغه عن رسول الله ورجع الناس عن بعض
حكمه بعده إلى ما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه قد يعزب عن الكثير الحجة الشيء من العلم بحفظه
الأقل علماً وصحبة منه فلا يمنع ذلك من قبوله واكتفيت من ترديد هذا بما وصفت في كتابي هذا وكتاب جاع
العلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا هكذا ما كان على الأرض أحد أعلمك لما زعم أن الصواب فيه
منكم قلت فكيف قال قد زعمتم على عمر بن الخطاب من روايتكم منها ما زعمتموه وزعمتم لان الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم جاء يخالفه ومنها ما زعمتموه لان ابن عمر خالفه ومنها ما زعمتموه رأى أنفكم

الاحاديث التي توافق
حديث عبادة وكانت
جنتنا في أخذنا بها
وتركنا حديث أسامة
ابن زيد اذا كان ظاهره
يخالفها قول من قال
ان النفس على حديث
الأكثر أطيب لانهم
أشبهه أن يحفظوا من
الأقل وكان عثمان
وعبادة أسن وأشد تقدم
صحة من أسامة وكان
أبو هريرة وأبو سعيد
أكثر حفظا عن النبي
فيما علمنا من أسامة
فإن قال قائل فهل
يخالف حديث أسامة
أحاديثهم قبل ان كان
يخالفها فالحجة فيها دونه
لما وصفتنا فان قال قائل
تري هذا قيل والله أعلم
فقد يحتمل أن يكون سمع
رسول الله يسئل عن
الرباني صنفين مختلفين
ذهب بغضه وتعرب بخطة
فقال انما الرباني النسيئة
فحفظه فأدى قول النبي
ولم يؤد مسئلة السائل
فكان ما أدى منه عند
من سمعه أن لا ربا الا في
النسيئة

(باب من أقيم عليه حد
في شيء أربع مررات
ثم عاد له)

حدثنا الربيع قال

لا يخالف عمر فيه أحد يحفظ عنه فلو كان حكم الحاكم وقوله يقوم المقام الذي قلت كنت خارجا منه فيما
وصفتنا وفيما روى الثقات عن عمر انكم لتخالقون عنه أكثر من مائة قول منها ما هو رأي أنفسكم ومثلكم
وحفظت أن تروى عن أبي بكر سنة أفاد يتركتم عليه منها خمسة اثنين في القراءة في الصلاة وأخرى
في نهيه عن عقور الشجر وتخريب العامر وعقر ذوات الأرواح الا لما كاة وحفظت أن تترك على عثمان
أنه كان يخمر وجهه وهو محرم من روايتكم وغير ذلك وماتركت عليهم من رواية الثقات من أهل المدينة
أضعاف ماتركتم عليهم من روايتكم لغفلة ولقلة روايتكم وكثرة روايتهم فان ذهبتم الى غيرهم من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم فلم تروا عن أحد قط شيئا علمته الا تروى عن بعض ما رويتم وان ذهبتم الى التابعين فقد
خالقتم كثيرا من أفاد يلهم وان ذهبتم الى تابعي التابعين فقد خالفتم أفاد يلهم مما رويتم وروى غيركم
ما كتبنا منه في هذا الكتاب شيئا يدل على ما رويتم وماتركنا من رواية غيركم أضعاف ما كتبنا فان أنصفتهم
بأفاد يلهم فلا تشكوا في أنكم لم تذهبوا مذهب علمناه الا فارقتموه فان كانت جنتكم لازمة فالحكم بفراقها
غير مجودة وان كانت غير لازمة دخل عليكم فراقها والضعف في الحجة بما لا يلزم قال فقلت للشافعي
فقد سمعتك تحكي أن بعض المشركين قام بجنتنا فماد كرامنا من الاجماع فأحب أن تحكي لي ما قلت وقال
لث فقال لي الشافعي فيما حكيت الكفاية مما لم أحل وما تصنع بما لم نقله أنت في جنتك فقلت للشافعي
قد ذكرت الذي قام بالعذر في بعض ترك الحديث ووصفت أنه منسوب الى البصرة فقال لي الشافعي هو كما
ذكرت وقد جاءه منه على ما لم تأت عليه لنفسك ولم أرفى مذهب شيئا تقوم به حجة فقلت فاذا كرمته ما حضره
(قال الشافعي) قلت له رأيت القرض علينا وعلى من قبلنا في اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ألبس واحدا قال بلى فقلت اذا كان أبو بكر خليفة النبي صلى الله عليه وسلم والعامل بعده فورد عليه خبر
واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر لمدة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم يمكنه فيها أن يعمل
بالخبر فلا يترك ما تقول فيه قال أقول أنه يقبله ويعمل به فقلت قد ثبت اذا الخبر ولم يتقدمه عمل من أحد
بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم ينبه لانه لم يكن بينهما امام فيعمل بالخبر ولا بدعه وهو مخالف في هذا
حال من بعده (قال الشافعي) فقلت رأيت اذا جاء الخبر في آخر عمره ولا يعمل به ولا بما يخالفه في أول عمره
وقد عاش أكثر من سنة يعمل فما تقول فيه قال يقبله فقلت فقد قبل خبر لم يتقدمه عمل (قال الشافعي)
لو أوجب الى النصفة على أصل قولك يلزمك أن لا يكون على الناس العمل بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
الا بأن يعمل به من بعده أو يترك العمل لانه اذا كان الامام الأول أن يدعه لم يعمل به كان جميع من بعده
من الائمة في مثل حاله لانه لا بد أن يتسدى العمل به الامام الأول أو الثاني أو من بعده قال فلا أقول هذا
(قال الشافعي) فأتقول في عمر وأبو بكر امام قبله اذا ورد عليه خبر الواحد لم يعمل به أبو بكر ولم يخالفه
قال يقبله قلت أيقبله ولم يعمل به أبو بكر قال نعم ولم يخالفه قلت أفثبت ولم يتقدمه عمل قال نعم قلت
وهكذا عمر في آخر خلافته وأولها قال نعم قلت وهكذا عثمان قال نعم قلت زعمت أن الخبر عن النبي صلى
الله عليه وسلم يلزم ولم يتقدمه عمل قبله وقد ولى الائمة ولم يعملوا به ولم يدعوه قال فلا يمكن أن تكون النبي
صلى الله عليه وسلم سنة الاعمال بها الائمة بعده (قال الشافعي) فقلت له وقد حفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أشياء لا يحفظ عن أحد من خلفائه فيها شيء فقال نعم سنن كثيرة ولكن من أين ترى ذلك (قال
الشافعي) فقلت استغنى فيها بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعده وذلك أن باخلاق الحاجة
الى الخبر عنه وأن عليهم اتباعه ولعل منها ما لم يرد على من بعده قال فسل لي ما علمت أنه ورد على من بعده
من خلفائه فلم يحل عنه فيه شيء قلت قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
لا أشك أن قد ورد على جميع خلفائه لانهم كانوا القائلين بأخذ العشر من الناس ولم يحفظ عن واحد منهم فيها

أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا محمد بن اسمعيل
 عن ابن أبي ذئب عن
 الحرث بن عبد الرحمن
 عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 قال وذكر فاجلسوه
 وذكر الحديث (قال
 الشافعي) وقد بلغني
 عن الحرث بن عبد
 الرحمن فضل وعنده
 أحاديث حسان ولم
 أحفظ عن أحد من
 أهل العلم بالرواية عنه
 إلا ابن أبي ذئب ولا
 أدري هل كان يحفظ
 الحديث أولا وقد روى
 من وجه عمرو بن شعيب
 أن النبي قال من أقيم
 عليه حد في شيء
 أربع مرات أو ثلاث
 مرات « قال الربيع
 أنا شبكتك » ثم أتى به
 الرابعة أو الخامسة قتل
 أو خلع وروى من
 حديث أبي الزبير من
 أقيم عليه حد أربع
 مرات ثم أتى به الخامسة
 قتل ثم أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم رجل قد أقيم
 عليه الحد أربع مرات
 ثم أتى به الخامسة فحده
 ولم يقتله (قال الشافعي)
 رحمه الله فإن كان شيء
 من هذه الأحاديث ثبت
 عن النبي فقد روى عن

شيء قال صدقت هذابين قلت وله أمثال كثيرة قد كتبناها في غير هذا الموضع فقلت إذا كان يرد علينا
 الخبر عن بعض خلفائه ويرد علينا الخبر عنه بخالفه فتصير إلى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن لكل غاية
 وغاية العلم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أعلم أن السنة ما كانت موجودة مستغنى بها
 عن غيرها قال نعم وقد سمعتك ذكرت ما لا أجهل من أنه قد يرد عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم القول بقوله توجد السنة بخلافه فإن وجدنا رجوع إليها وإن وجدنا من بعده صار إليها فهذا
 يدل على ما ذكرت من استثناء السنة عما سواها وبالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو من ثلاثين
 ألف رجل إن لم يزيدوا لعل لا تروى عنهم قول واحد عن ستة نعم انما تروى القول عن الواحد والاثني
 والثلاثة والأربعة متفرقين فيها أو مجتمعين والأكثر التفرق فأين الإجماع (قال الشافعي) رحمه الله قلت
 له ضع لقولك إذا كان إلا أكثر مثالا قال نعم كأن نجسة نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا قولا
 متفقين عليه وقال ثلاثة قول لا يخالف القول لهم فالأكثر أولى أن يتبع فقلت هذا أقبل ما يوجد وإن وجد أحد يجوز
 أن تعدد أجماعا وقد تفرقوا موافقة قال نعم على معنى أن الأكثر مجتمعون قلت فإذا كان أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم من العدد على ما وصفت فهل فيمن لم تروا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دلالة
 موافقة الأكثر كتر فيكونون أكثر بعددهم ومن وافقهم أو موافقة الثلاثة الأقلين فيكون الأقلون الأكثرين
 بمن وافقهم لا تدرى لعلهم متفرقون ولا تدرى أين الأقل وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ممن له أن
 يقول في العلم قال ما أدري كيف قولهم لو قالوا وإن لهم أن يقولوا قلت والصدق فيه أبد أن لا يقول أحدا
 لم يقله أحد أنه قاله ولو قلت وافقوا بعضهم قال غيرك بل خالفوه قال ولا ليس الصدق أن تقول وافقوا ولا
 خالفوا بالصمت قلت هذا الصدق قلت فترى ادعاء الإجماع يصح لمن ادعاه في شيء من خاص العلم (قال
 الشافعي) وقلت له فهكذا التابعون بعدهم وتابعوا التابعين قال وكيف تقول أنت قلت ما علمت بالمدينة
 ولا بأق من آفاق الدنيا أحد من أهل العلم ادعى طريق الإجماع (١) إلا بالفرض وخاص من العلم الأحديثنا
 ذلك الذي فيه إجماع يوجد فيه الإجماع بكل بلد ولقد ادعاه بعض أصحاب المشرقين فأنكر عليه جميع من
 سمع قوله من أهل العلم دعواه الإجماع حيث ادعاه وقالوا أو من قال ذلك منهم لو أن شيار روى عن نفر من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن نفر من التابعين فلم يرو عن مثلهم خلافتهم ولا موافقتهم ما دل على
 إجماع من لم يرو عنه منهم لأنه لا يدرى مجتمعون أم متفرقون لو قالوا وسجعت بعضهم يقول لو كان بيننا من
 السلف مائة رجل وأجمع منهم عشرة على قول لا يجوز أن ندعى أن التسعين مجتمعون معهم وقد نجد منهم
 يختلفون في بعض الأمور ولو جاز لنا إذا قال لنا قائل شيئا أخذنا به لم نحفظ عن غيره قول لا يخالفه ولا يوافقه أن
 ندعى موافقته جاز غيرنا ممن خالفنا أن يدعى موافقته له ومخالفتنا ولكن لا يجوز أن يدعى على أحد فيما
 لم يقل فيه شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي فكيف يصح أن تقول إجماعا قلت يصح في الفرض
 الذي لا يسع جهله من الصلوات والزكاة وتحريم الحرام وأما علم الخاصة في الأحكام الذي لا يصير جهله على
 العوام والذي انما عمله عند الخواص من سبيل خبر الخواص وقليل ما يوجد من هذا فنقول فيه واحدا من قولين
 نقول لا نعلمهم اختلفوا فيما لا يعلمهم اختلفوا فيه ونقول فيما اختلفوا فيه اختلفوا واجتهدوا فأخذنا أشبه
 آقاويلهم بالكتاب والسنة وإن لم يوجد عليه دلالة من واحد منهما ولما يكون إلا أن يوجد أو أحسنه عند
 أهل العلم في ابتداء التصرف والمعقب ويصح إذا اختلفوا كما وصفت أن نقول روى هذا القول عن نفر
 اختلفوا فيه فذهبنا إلى قول ثلاثة دون اثنين وأربعة دون ثلاثة ولا نقول هذا إجماع فإن الإجماع قضاء
 على من لم يقل ممن لا تدرى ما يقول لو قال وادعاه رواية الإجماع وقد يوجد مخالف فيما ادعى فيه الإجماع

(١) كذا في النسخة ولعل أصله كان بالفرض أو خاص الخ تأمل

النبي نسخة بحديث أبي

الزبير وقد روى عن

النسبي مثلها ونسخه

مرسلاً حدثنا الربيع

قال أخبرنا الشافعي

قال أخبرنا سفيان عن

الزهري عن قبيصة بن

ذؤيب أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال إن

شرب فاجلدوه فإن قال

قائل فهل في هذا حجة

غير ما وصفت قيل نعم

• أخبرنا الثقة عن

جناد عن يحيى بن

سعيد عن أبي أمامة بن

سهل بن حنيف عن

عثمان أن رسول الله

قال لا يحل دم مسلم إلا

من إحدى ثلاث كفر

بعد إيمان أو زنا بعد

إحصان أو قتل نفس

بغير نفس (قال

الشافعي) رحمه الله

وهذا حديث لا يشك

أهل العلم بالحديث

في ثبوته عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال وإن

قال قائل قد يحتمل أن

يكون هذا على خاص

ويكون من أمر بقتله

فنقتله بنص أمره

فلا يكونان متضادين

ولا أحدهما ناسخا

للاخر إلا بدليل على

أن أحدهما ناسخ

للاخر قيل له فلا

نعلم أحدا من أهل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد علمت أنهم اختلفوا في الرأي الذي لا متقدم فيه من كتاب ولا سنة
أفوجد فيما اختلفوا فيه كتاب وسنة قلت نعم قال وأين قلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عمر بن الخطاب وعلي بن مسعود وأبو موسى الأشعري لا تحل المرأة حتى
تغتسل من الحيضة الثالثة وذهبوا إلى أن الأقراء الحيض وقال هذا ابن المسيب وعطاء وجماعة من التابعين
والمفتين بعدهم إلى اليوم وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر الأقراء الاطهار فإذا طغت في الدم من
الحيضة الثالثة فقد حلت وقال هذا القول بعض التابعين وبعض المفتين إلى اليوم وقال الله تعالى وأولات
الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فقال علي بن أبي طالب تعتدا آخر الأجلين وروى عن ابن عباس مثل قوله
وقال عمر بن الخطاب إذا وضعت ذابطنها فقد حلت وفي هذا كتاب وسنة وفي الأقراء قبله كتاب ودلالة من
سنة وقال الله جل ثناؤه للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر (١) فهي تطليقة وروى عن عثمان
وزيد بن ثابت خلافة وقال علي بن أبي طالب وابن عمر ونفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار
لا يقع عليها طلاق ويوقف فاما أن ينفي واما أن يطلق ومسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين فأنكر
المسح على بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وأبو هريرة وهؤلاء أهل علم النبي صلى الله عليه وسلم ومسح عمر
وسعد وابن عمر وأنس بن مالك وهؤلاء أهل علمه والناس مختلفون في هذه الأشياء وفي كل واحد منها كتاب
أو كتاب وسنة قال ومن أين ترى ذلك فقلت تحتل الآية المعنيين فيقول أهل اللسان بأحدهما ويقول
غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذي يخالفه والآية محتملة لقولهما مع الاتساع لسان العرب وأما السنة فتذهب
على بعضهم وكل من ثبتت عنده السنة قال بها أن شاء الله ولم يخالفها لأن كثير منها يأتي واختليس فيه
تأويل (قال الشافعي) وذكر له مس الذكرفان عليا وابن عباس وعمار بن ياسر وحذيفة وابن مسعود
لا يرون فيه الوضوء وابن المسيب وغيره بالمدينة لا يرون منه الوضوء وسعدا وابن عريان فيه الوضوء وبعض
التابعين بالمدينة وفيه للنبي صلى الله عليه وسلم سنة بأن يتوضأ منه أخذنا بها وقديرى عن سعيد أنه لا يرى
منه الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله وقلت الإجماع من أقوام مما يقدر عليه فكيف تكلف من ادعى
الإجماع من المشركين حكاية خبر الواحد الذي لا يقوم به حجة فنظمه فقال حدثني فلان عن فلان وترك أن
يتكلف هذا في الإجماع فيقول حدثني فلان عن فلان لنص الإجماع الذي يلزم أوليه من نص الحديث
الذي لا يلزم عنده قال انه يقول يكثر هذا عن أن ينص فقلت له فينص منه أربعة وجود أو خمسة فقد طلبنا
أن نجد ما يقول فما وجدنا أكثر من دعواه بل وجدنا بعض ما يقول الإجماع متفرقا فيه (قال الشافعي)
فقال فان قلت اذا وجدت قرنا من أهل العلم ببلد علم يقولون القول يكون أكثرهم متفقين عليه سميت ذلك
إجماعا وافقه من قبله أو خالفه فأما من قبلهم فلا يكون إلا أكثرهم يتفقون على شيء بجهالة ما كان
قبلهم ولا يتركون ما قبلهم أبدا إلا بأنه منسوخ أو عندهم ما هو أثبت منه وإن لم يذكره قلت أفرايت اذا
أجرت لهم خلاف من فوقهم وهم لم يحكوا لك أنهم تركوا على من قبلهم قولهم شيء علموه أتعجز ذلك بتوهمك
عليهم أنهم لا يدعونه إلا بحجة ثابتة وإن لم يذكروها وقد يمكن أن لا يكونوا علماء قول من قبلهم فقالوا بآرائهم
أتعجز لمن بعدهم أن يدعوا عليهم أقاويلهم التي قبلها منهم ثم يقولون لمن بعدهم ما قلت لهم هم لا يدعونها إلا
بحجة وإن لم يذكروها قال فان قلت نعم قلت اذا جعل العلم أبدا لاخرين كما قلت أولا قال فان قلت لا
قلت فلا تجعل لهم أن يخالفوا من قبلهم قال فان قلت أجيز بعض ذلك دون بعض قلت فاعمازعت أنك

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل أصله روى عن سعيد وأبي بكر اذا مضت أربعة أشهر فهي
تطليقة وروى عن عثمان الخ كما يؤخذ ذلك مما سبق قريبا في ركنه من نسخة

الفتيا يخالف في أن
من أقيم عليه حد في شيء
أربع مرات ثم أتى به
خامسة أو سادسة أقيم
ذلك الحد عليه ولم يقتل
وفي هذا دليل على أن
ما روى عن النبي أن
كان ثابتاً فهو منسوخ
مع أن دلالة القرآن
بما وصفت بيته فإن
قال وأين دلالة القرآن
قيل إذا كان الله وضع
القتل موضعاً والحد
موضعاً فلا يجوز والله
أعلم أن يوضع القتل
موضع الحد إلا بشيء
ثابت عن النبي لا يخالف
له ولا ناسخ

باب لحوم النجاسات

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن أبي
الزبير عن جابر بن عبد
الله أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
أكل لحوم النجاسات بعد
ثلاث ثم قال بعد ذلك
كلوا وترددوا وادخروا
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد
الله بن أبي بكر عن عبد
الله بن واقد بن عبد الله
أنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عن أكل لحوم النجاسات

أنت العلم فما أجزت جاز وما رددت رداً فتجعل هذا الغير في البلدان فيما من بلاد المسلمين بلد الأوفية علم قد
صار أهلها إلى اتباع قول رجل من أهلها في أكثر أوقافه لا أهل مكة حجة إن قلنا وأعطاه فما وافقه من
الحديث وافقه وما خالفه خالفه في الأثر من قوله أو ترى لأهل البصرة حجة عمل هذا في الحسن أو ابن
سيرين أو لأهل الكوفة في الشعبي وإبراهيم ولأهل الشام وكل من وصفنا أهل علم وإمامة في دهره وفوق من
بعدهم وإنما العلم اللازم الكتاب والسنة وعلى كل مسلم اتباعهما قال فتقول أنت ماذا قلت أقول
ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عن سماعهما مقطوع إلا باتباعهما فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان إذا صرنا
فيه إلى التقليد أحب إلينا وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة
فتتبع القول الذي معه الدلالة لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزمه الناس ومن زعم قوله الناس كان أشهر من
يقبى الرجل أو النفر وقد يأخذ بفتياد أو يدعها أو كثر المفتين يقتنون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم ولا يعنى
العام بما قالوا عنائهم بما قال الإمام وقد وجدنا الأئمة يتدنون فيما ألون عن العلم من الكتاب والسنة
فيما أرادوا أن يقولوا فيدو يقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من المخبر ولا يستكشفون على أن
يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم في حالاتهم فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الدين في موضع أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنامن اتباع من بعدهم والعلم طبقات شتى الأولى الكتاب
والسنة إذا ثبتت السنة ثم الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة والثالثة أن يقول بعض أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم له مخالفاتهم والرابعة اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
الخامسة القياس على بعض الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ
العلم من أعلى وبعض ما ذهبتم إليه خلاف هذا ذهبتم إلى أخذ العلم من أسفل قال فتوجدني بالسنة قول
نفر من التابعين متابعي الأئمة كثر من قول من قال فيه متابعتهم وإن خالفهم أخذ منهم كان أقل عدداً
منهم فترك قول الأئمة كثر لم تقدم قبله أو لأحد في دهرهم أو بعدهم قلت نعم قال فإذا كرمته وأخذنا
قلت إن ابن الفضل لا يحرم قال فمن قاله من التابعين أو السابقين (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب
الثقفي عن يحيى بن سعيد قال أخبرني مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلى الأنصاري أن رجلاً أَرْضَعَهُ
أم ولد رجل من مزينة ولزني امرأه أخرى سوى المرأة التي أَرْضَعَتْ الرجل وأنها ولدت من المزنية خارية فلما
بلغ ابن الرجل وبليت بنت الرجل خطبها فقال له الناس وبليت أنها أختك فرفع ذلك إلى هشام بن أسيد
فكتب فيه إلى عبد الملك فكتب إليه عبد الملك أنه ليس ذلك برضاع * أخبرنا الشافعي أخبرنا الدراوردي
عن محمد بن عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم أنه كان يقول كان يدخل على عائشة من أَرْضَعَهُ بنت أبي بكر
ولا يدخل عليها من أَرْضَعَهُ نساء بني أبي بكر (قال) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عبيد عن محمد بن
عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة أن أمه زينة بنت أبي سلمة أَرْضَعَتْ أسماء بنت أبي بكر
امرأة الزبير فقالت زينة بنت أبي سلمة فكان الزبير يدخل علي وأنا أمشط فأخذ بقرن من قرون رأسي
فيقول أقبل علي فتدنيني أراد أنه أبي وما ولد فهم اخوتي ثم إن عبد الله بن الزبير قبل الحرة أرسل إلى خطب
أم كلثوم بنتي علي جنة بن الزبير وكان جنة للكلبية فقلت لرسوله وهل تحل له أنما هي بنت أخته فأرسل إلى
عبد الله أنما أردت بهذا المنع لما قبل ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم اخوتك وما كان من ولد الزبير من
غير أسماء فليسوا لك بأخوة فأرسلني فسلي عن هذا فأرسلت فسألت وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
متوافرون وأمهاات المؤمنين فقالوا لها إن الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شيئاً فأنكحها إياه فلم تزل عنده حتى
هلك (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن بعض آل رافع بن خديج أن

بعد ثلاث قال عبد الله

ابن أبي بكر قد كرت

ذلك العمرة فقالت صدق

سعت عائشة تقول دفع

ناس من أهل البادية

حضرة الاضي في زمان

رسول الله فقال رسول

الله ادنحوا لثلاث

وتصدقوا بما بقي قالت

فلما كان بعد ذلك قلنا

لرسول الله لقد كان

الناس يتفجعون من

ضخاياهم يحملون منها

الودك ويتخذون منها

الأسقية فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

وما ذاك أو كما قال قالوا

يا رسول الله نهيت عن

أكل لحوم النخايا بعد

ثلاث فقال رسول الله

انما نهيتكم من أجل

الدافة التي دفت حضرة

الاضي فكلوا وتصدقوا

وادنحوا (قال) فيشبه أن

يكون انما نهى رسول

الله عن امساك لحوم

النخايا بعد ثلاث اذ

كانت الدافة على معنى

الاختيار لا على معنى

الفرض وانما قلت

يشبه الاختيار لقول الله

عز وجل في البدن فاذا

وجبت جنوبها فكلوا

منها وأطعموا واهذه

الآية في البدن التي

يتطوع بها أصحابها لا

التي وجبت عليهم قبل

رافع بن خديج كان يقول الرضاة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن سليمان بن يسار وعن عطاء بن يسار أن الرضاة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن مروان بن عثمان بن أبي المعلى أن عبد الملك كان يرى الرضاة من قبل الرجال لا تحرم شيئا قلت لعبد العزيز بن عبد الملك قال ابن مروان (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن ابن عباس كان لا يرى الرضاة من قبل الرجال تحرم شيئا قال عبد العزيز وذلك كان رأي ربيعة ورأي فقهاءنا وأبو بكر حدث عمرو بن الشريد عن ابن عباس في اللقاح واحد وقال حديث رجل من أهل الطائف وما رأيت من فقهاء أهل المدينة أحد أشك في هذا إلا أنه روى عن الزهري خلافهم في التفتيم اليه وهو لأكثر وأعلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاء عبي من الرضاة أفلح بن أبي القعيس يستأذن علي بعد ما ضرب الحجاب فلم آذن له فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته فقال انه عمل فأذنوا له فقال وما في هذا حديثها أم أبي بكر أرضعته فليس هذا برضاع من قبل الرجل ولو كان من قبل الرجل لكانت عائشة أعلم بعني ما تركت وكان أصحاب رسول الله والتابعون ومن أدر كنا متفقين أو أكثرهم على ما قلنا ولا يتفق هؤلاء على خلاف سنة ولا يدعون شيئا إلا لما هو أقوى منه قال قد كان القاسم بن محمد ينكر حديث أبي القعيس ويدفعه دفعا شديدا ويحتج فيه أن رأي عائشة خلافه (قال الشافعي) فقلت له أتجد بالمدينة من علم الخاصة أولى أن يكون علما ظاهرا عند أكثرهم من ترك تحريم لبن الفحل فقد تركناه وتركتوه ومن يحتج بقوله اذا كنا نجد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم كالدلالة على ما نقول أفيجوز لأحد ترك هذا العام المتصل بمن سمينامن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين من بعدهم بالمدينة أن يقبل أبا دعلج أكثر من روى عنه بالمدينة اذا خالف حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم نصوصا من هذا الحديث لعلمهم بحديث النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت فقد ترك من تحتج بقوله هذا ولا أعلم له حجة في تركه الا ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاة ما يحرم من الولاد فقال في فلذلك تركته فقلت نعم فانالم يختلف بنعمة الله قولي في أنه لا أذهب اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء إلى أن أدع له أكثر أو أقل مما خالفنا في ابن الفحل وقد يمكن أن يتأول حديث النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان من النساء دون الرجال فأخذت بأظهر معانيه وان أمكن فيه باطن وتركتم قول الأكثر ممن روى عنه بالمدينة ولو ذهبت الى الأكثر وتركتم خبر الواحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما عدت ما قال الأكثر من المدنيين أن لا يحرم لبن الفحل (قال الشافعي) وقد وصفت حديث الليث بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه كجراح الحرق في دية وقال الزهري وان ناسا يقولون يقوم سلعة فالزهري قد جمع قول أهل المدينة ابن المسيب ومن خالفه نخرج صاحبكم من جميع ذلك وهذا عندكم كالأجاعة ما هو دونه عندكم إجماع بالمدينة وقلتم قولنا خارجا من قول أهل العلم بالمدينة وأقويل بن آدم وذلك أنكم قلتم مرة كما قال ابن المسيب جراحه في ثمنه كجراح الحرق في دية في الموضحة والمأمومة والمنقلة ثم خالفتم ما قال ابن المسيب أخرى فقلتم يقوم سلعة فيكون فيها ناقصه فلم تحضوا قول واحد منهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رجلا خطب الى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم في صداقتها التس ولو خاتمنا من حديد وحفظنا عن عسر قال في ثلاث قبضات من زبيب فهو مهر (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال لم تحل الموهوبة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطا حلت له * أخبرنا ابن أبي يحيى قال

أن تظفر غرابها وانما
أكل النبي صلى الله
عليه وسلم من هديه أنه
كان تطوعاً عاماً واجب
من الهدى كله فليس
لصاحبه أن يأكل منه
شيئاً كما يكون له أن
يأكل من زكاته ولا
من كفارته شيئاً وكذلك
أن وجب عليه أن
يخرج من ماله شيئاً
فأكل بعضه فلم يخرج
ما وجب عليه بكاله
وأحب لمن أهدى نافلة
أن يطعم البائس الفقير
لقول الله فكلوا منها
وأطعموا البائس الفقير
وقوله وأطعموا القانع
والمعسر القانع
هو السائل والمعسر
الزائر والمبار بلا وقت
فاذا أطمع من هؤلاء
واحداً أو أكثر فهو
من المطعمين فأحب
إلى ما أكثر أن يطعم ثلثاً
ويهدى ثلثاً ويدخر ثلثاً
ويهبط به حيث شاء
والتيها من هذه السبل
والله أعلم وأحب أن
كانت في الناس مخمصة
أن لا يدخر أحدهم
أخصيته ولا من هديه
أكثر من ثلاث لأمر
النبي صلى الله عليه
وسلم في الدافة فإن
ترك رجل أن يطعم من
هدى تطوع أو أخصية
فقد أساء وليس عليه

سألت ربيعة كم أقل الصداق قال ما تراضي به الأخوان فقلت وإن كان درهما قال وإن كان نصف درهم
قلت وإن كان أقل قال لو كان قبضة حنطة أو حبة حنطة قال في هذا حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه
وسلم وخبر عن عمرو بن عبد الله بن المسيب وعن ربيعة وهذا عندكم كالأجاع وقد سألت البراء بن رزيق قال
أحد بالمدينة لا يكون الصداق أقل من ربع دينار فقال لا والله ما علمت أحداً قاله قبل مالك وقال البراء رزيق
أراه أخذته عن أبي خنيفة قلت للشافعي فقد فهمت ما ذكرت وما كنت أذهب في العلم إلا إلى قول أهل
المدينة فقال الشافعي ما علمت أحداً التحل قول أهل العلم من أهل المدينة أشد خلافاً لأهل المدينة منكم
ولو شئت أن أعدد عليكم ما أملاه ورفا كثيراً مما خالفتم فيه كثير من أهل المدينة عددهم عليكم وفيما ذكرت
لك ما دل على ما وراءه أن شاء الله قلت للشافعي إن لنا كتاباً قد صرنا إلى اتباعه وفيه ذكر أن الناس اجتمعوا
وفيه الأمر المجتمع عليه عندنا وفيه الأمر عندنا (قال الشافعي) فقد أوفيناكم ما دل لكم على أن ادعاء
الأجاع بالمدينة وفي غيرها لا يجوز أن يكون وفي القول الذي ادعيت فيه الأجاع اختلاف وأما ما قلتم
الأمر المجتمع عليه مختلف فيه وإن شئتم مثلت لكم شيئاً أجمع وأقصر وأحرى أن تحفظه مما فرغتم منه قلت
فأذكر ذلك قال تعرفون أنكم قلتم اجتمع الناس أن يسجدوا للقرآن أحد عشر ليس في المفصل منها شيء قلت
نعم (قال الشافعي) وقد رويتم عن أبي هريرة أنه سجد في إذا السماء انشقت وأخبرهم أن النبي سجد
فيها وأن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلمة من القراء أن يسجدوا في إذا السماء انشقت وأن عمر سجد في النجم
قلت نعم وأن عمر وابن عمر سجدوا في سورة الحج سجدتين قلت نعم قال فقد رويتم السجود في المفصل عن النبي
صلى الله عليه وسلم وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز عن الناس الذين أجعوا على السجود دون المفصل
وهؤلاء الأئمة الذين ينتهي إلى أقوالهم ما حفظنا نحن وأنتم في كتابكم عن أخذ السجود في المفصل ولو
رواه عن رجل أو اثنين أو ثلاثة ما جاز أن يقول أجمع الناس وهم مختلفون قلت فتقول أنت أجمع الناس
أن المفصل فيه سجود قال لا أقول اجتمعوا ولكن أعزى ذلك إلى من قاله وذلك الصديق ولا أدعي الأجاع
الاحي لا يدفع أحد أنه أجاع أفترى قولكم اجتمع الناس أن يسجدوا للقرآن إحدى عشرة ليس في المفصل
منها شيء يصح لكم أبداً قلت فعلى أي شيء أكثر الفقهاء قال على أن في المفصل سجوداً كثيراً أصحاً بنا على أن
في سورة الحج سجدتين وهم يروون ذلك عن عمر وابن عمر وهذا مما أدخل في قوله اجتمع الناس لا تكمل
لا تعدون في الحج السجدة وترعون أن الناس اجتمعوا على ذلك فأى الناس يجتمعون وهو يروي عن عمر
وابن عمر أنهم سجدوا في الحج سجدتين أو تعرفون أنكم اختلفتم في اليمين مع الشاهد على من خالفه وقد احتجوا
عليكم بالقرآن فقلتم أرايتم الرجل يدعى على الرجل الحق أليس يحلف له فإن لم يحلف رد اليمين على المدعي
خلف وأخذ حقه وقلتم هذا ما لا شد فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فاذا أقرهم هذا فإقروا
باليمين مع الشاهد وأنه ليكتفي من هذا بثبوت السنة ولكن الإنسان يحب أن يعرف وجه الصواب فهذا
تيان ما أشكل من ذلك أن شاء الله قال بلي وهكذا نقول (قال الشافعي) أفترى قول الذين خالفوك في اليمين
مع الشاهد يقولون بما قلتم قلت مما ذا قال أتعرفونهم يخلفون المدعي عليه فإن نكل رد اليمين على المدعي
فإن حلف أخذ حقه قلت لا (قال الشافعي) وأنتم تعلمون أنهم لا يردون اليمين أبداً وأنهم يزعمون أن رد
اليمين خطأ وأن المدعي عليه إذا نكل عن اليمين أخذ منه الحق قلت بلي قال فقد رويتم عليهم ما يقولون
قلت نعم ولكن لعله زلل (قال الشافعي) أو يجوز الزلل في الرواية عن الناس ثم عن الناس كافة وإن جاز الزلل
في الأثر كتر جاز في الأقل وفيما قلتم المجتمع عليه وقولكم المجتمع عليه أكثر من هذا الزلل لا تكمل إذا قلتم
في أن تروا عن الناس عامة فعلى أهل المدينة لا أنهم أقل من الناس كلهم (قال الشافعي) وقولكم في اليمين
مع الشاهد نكتفي منها بثبوت السنة حجة عليكم أنتم لا تروون فيها الحديث جعفر عن أبيه منقطعاً

أن يعود للضحية وعليه
أن يطعم إذا جاءه قانع
أو معترا أو بأئس فقير
شيأ ليكون عوضا ما
منع وأن كان في غير أيام
الاخشي (قال) ومن ضحي
قبل الوقت الذي يمكن
الامام أن يصلي فيه بعد
طلوع الشمس ويتكلم
فيفرغ فأراد أن يضحى
أعاد ولا أنظر الى انصراف
الامام اليوم لان منهم
من يؤخرو ويقدم وكذلك
لوقدم الامام فصلى
قبل طلوع الشمس
فضحى رجل أعاد انما
الوقت في قدر صلاة
النبي التي كان يضعها
موضعها

باب العقوبات في المعاصي

(قال الشافعي) كانت
العقوبات في المعاصي
قبل أن ينزل الحد ثم
نزلت الحدود ونسخت
العقوبات فيما فيه
الحدود : حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن النعمان بن
مرّة أن رسول الله قال
ما تقولون في الشارب
والسارق والزاني وذلك
قبل أن تنزل الحدود
فقالوا الله ورسوله أعلم
فقال رسول الله هن

ولا تروون فيها حديثا يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والزهرى وعروة بن كثر أنها
بالمدينة وعطاء بن كثرها بكة فان كانت تثبت السنة فلن يعمل بهذا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأنتم
لا تحفظون أن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل باليمين مع الشاهد فان كنتم بتموها باجماع
التابعين بالمدينة فقد اختلفوا فيها وان كنتم بتموها بخبر منقطع كان الخبر المتصل أولى أن تثبت به قلت
فأنت تثبتها قال من غير الطريق الذي بتموها بحديث متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعمل به
ولا اجماع ولولم تثبت الابعل واجماع كان بعيدا من أن تثبت وهم يحتجون عليهم باقرآن وسنة (قال الشافعي)
وزعمت أن ما أشكل فيما احتججتم به عمارو يتم على الناس أنهم في البلدان لا يخالفون فيه والذين يخالفونكم
في اليمين مع الشاهد يقولون نحن أعطينا بالنكول عن اليمين في السنة أعطينا ليس في القرآن ذكر يمين
ولانكول عنها وهذا سنة غير القرآن وغير الشهادات زعمنا أن القرآن يدل على أن لا يعطى أحد من جهة
الشهادات الا بشاهدين أو شاهد واحد أمين والنكول ليس في معنى الشهادات والذي احتججتم به عليهم ليست
عليهم فيه حجة والله المستعان انما الحجة عليهم في غير ما احتججتم به واذا احتججتم بغير حجة فهو أشكل ما بان من
الحجة لا بيان ما أشكل منها (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبد الله بن الحرث ان لم أكن سمعته من عبد الله
عن مالك بن أنس عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
قضايا في المظلة بنصف دية الموضحة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن الثوري عن يزيد
ابن قسيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرني من سمع ابن نافع
يذكر عن مالك بهذا الاسناد مثله (قال الشافعي) وقرأنا على مالك انما نعلم أحد من الأئمة في القديم ولا
في الحديث أفتى فيما دون الموضحة بشئ (قال الشافعي) فنفتيم أن يكون أحد من الأئمة في قديم أو حديث
قضى دون الموضحة بشئ وأنتم والله يغفر لنا ولكم تروون عن امامين عظيمين من المسلمين عمر وعثمان أنهما
قضايا فيما دون الموضحة بشئ وموقت ولست أعرف لمن قال هذا مع روايته وجه اذهب اليه والله المستعان
وما عليه أن يسكت عن رواية مروي من هذا وأذا رواد فلم يكن عنده كبرواه أن يتركه وذلك كثير
في كتابه ولا ينبغي أن يكون علم ما قد أخبر أنه علمه أرايت لو وجد كل وال من الدنيا (٢) شيأ ترك يقضى فيما
دون الموضحة بشئ كان جائزا له أن يقول لم نعلم أحد من الأئمة قضى فيها بشئ وقد روى عن امامين
عظيمين من أئمة المسلمين أنهم ما قضيا مع أنه لم يرو عن أحد من الناس امام ولا أمير ترك أن قضى فيما دون
الموضحة بشئ ولا نجد وقدرينا أن زيد بن ثابت قد قضى فيما دون الموضحة حتى في الدائمة فان قال روى
فيه حديثا واحدا أفرأيت جميع ما ثبت مما أخذ به انما روى فيه حديثا واحدا هل يستقيم أن يكون يثبت
بحديث واحد فلم يكن له أن يقول ما علمنا ألا يثبت بحديث واحد فينبغي أن تدع عامة ما روى وثبت من
حديث واحد : قال سألت الشافعي من أي شيء يجب الوضوء قال من أن ينام الرجل مضطجعا أو يحدث
من ذكر أو دبر أو يقبل امرأته أو يمسها أو يمس ذكره قلت فهل قال قائل ذلك (قال الشافعي) نعم قد
قرأت ذلك على صاحبنا والله يغفر لنا وله قلت ونحن نقوله قال الشافعي انكم تجمعون أنكم توضعون من مس
الذكر والمس والجلس للرأفة فقلت نعم قال فتعلم من أهل الدنيا خلقا يفتي عن نفسه أن يوجب الوضوء الا من
ثلاث فأنت توجب الوضوء من اثنين أو ثلاث سواء من اضطرركم الى أن تقولوا هذا الذي لا يوجد في قول أحد من
بنى آدم غيركم والله المستعان ثم ترو كدونه بأن تقولوا الا امرعندنا قال فان كان الا امرعندكم اجماع أهل
المدينة فقد خالفتموهم وان كانت كلمة لا معنى لها فلم تكلفتموها فما علمت قبلك أحد اتكلم بها وما كملت
منكم أحد اقاط فرأيت يعرف معناها وما ينبغي لكم أن تجهلوا اذا كان يوجد فيه ما ترون والله أعلم

(كتاب جماع العلم)

فراحت وفهت عقوبات
 وأسوأ السرقة الذي
 يسرق صلاته ثم ساق
 الحديث قال ومثل معنى
 هذا في كتاب الله قال
 والذائق يأتين الفاحشة
 من نساؤكم فاستشهدوا
 عليهن أربعة منكم
 فان شهدوا فأمسكوهن
 في البيوت حتى يتوفاهن
 الموت الى آخر الآية
 فكان هذا أول العقوبة
 للزاني في الدنيا ثم نسخ
 هذا عن الزناة كلهم
 الحر والعبد والبكر
 واليبخ فخذ الله البكرين
 الآخرين المسلمين فقال
 الزانية والزاني فاجلدوا
 كل واحد منهما مائة
 جلدة * حدثنا الربيع
 أخبرنا الشافعي أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد
 الله بن عتبة عن ابن
 عباس أنه قال سمعت
 عمر بن الخطاب يقول
 الرجل في كتاب الله
 على من زنى إذا أحصن
 من الرجال والنساء
 إذا قامت عليه البينة أو
 كان الحبل أو الاعتراف
 * أخبرنا مالك عن
 يحيى بن سعيد أنه سمع
 سعيد بن المسيب يقول
 قال عمر إياكم أن تهلكوا
 عن آية الرجم أن يقول
 قائل لا أحد حدين في

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال لم أسمع أحدا نسب الناس أو نسب نفسه الى
 علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل
 لم يجعل لمن بعده الاتباع وأنه لا يلزم قول بكل حال الا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن
 ما سواهما تبع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واحدا لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرقة أصف
 قولها ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم تفرق أهل الكلام في تثبيت الخبر عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تفرقا متباينا وتفرق غيرهم عن نسبة العامة الى الفقه فيه تفرقا أما بعضهم فقد أكثر
 من التقليد والتخفيف من النظر والغفلة والاستجبال بالرياسة وسأملت من قول كل فرقة عرفتهم امثالا
 يدل على ما وراءه ان شاء الله تعالى

(باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال
 لي قائل ينسب الى العلم مذهب أصحابه أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منهم وأنت أدري بحفظه وفيه
 لله فرائض أنزلها الوشد سأل فدنس عليه القرآن بحرف منها استتبته فان تاب والافتلته وقد قال الله عز
 وجل في القرآن بينا لكل شيء فكيف جاز عند نفسك أو لأحد في شيء فرضه الله أن يقول مرة الفرض
 فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دلالة وإن شاء ذوا باحة وكبر ما فرقت
 بينه من هذا عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر عن آخر أو حديثان أو ثلاثة حتى تبلغ به رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد وجدتك ومن ذهب مذهب لا تبرؤن أحدا القيموه وقد متهوه في الصدق والحفظ
 ولا أحدا لقيت من لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه بل وجدتمكم تقولون لغير واحد منهم أخطأ
 فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا ووجدتمكم تقولون لو قال رجل الحديث أحدا منهم به وحرمتهم
 علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم
 لم تستبينوه ولم تزيدوه على أن تقولوا له بئس ما قلت أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن وظاهر واحد
 عندهم سمعه بخبر من هو كإوصاف فيه وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتعمعون بها قال
 فقلت إنما تعطى من وجهه الاطاعة ومن جهة الخبر الصادق وجهة القياس وأسبابها عندنا مختلفة وإن
 أعطيناها كلها فبعضها أثبت من بعض قال ومثل ماذا قلت اعطائي من الرجل بأقراره وبالبينة وإيائه
 البين وحلف صاحبه والاقرار أقوى من البينة والبينة أقوى من إباء البين وعين صاحبه ونحن وإن أعطينا
 بها عطاء واحدا فأسبابها مختلفة قال وإذا قمتم لي أن تقبلوا أخبارهم وفيهم ما ذكرت من أمرهم بقبول
 أخبارهم وما جئتم فيه على من ردّها قال ولا قبل منها شيئا إذا كان يمكن فيهم الزهم ولا قبل الا ما شهد به
 على الله كما شهد بكتابه الذي لا يسع أحدا الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شيء مقام الاطاعة وليس بها
 فقلت له من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله دله علمهم ما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (١) والفرق بين ما دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه من أحكام الله وعلم
 بذلك مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كنت لم تشاهده خبر الخاصة وخبر العامة قال نعم قلت فقد
 رددتها ان كنت تدبر بما تقول قال أفتر جدي مثل هذا مما تقوم به لك الحق في قبول الخبر فان أوجده
 كان أزيد في إيضاح حجتك وأثبت للحجة على من خالفك وأطيب لنفس من رجع عن قوله لقولك فقلت ان
 (١) كذا في النسخة وفيه سقط وتحريف لم تهتد اليها خرو وقد انفردت ثنا نسخة سقيمة جدا لم نعثر على
 غيرها بعد البحث والتنقيب وتنتهي الى كتاب القرعة كتبه رحمه الله

كتاب الله فقد رجم
رسول الله ورجنا والذي
نفسى بيده لولا أن
يقول الناس زاد عمر في
كتاب الله لكتبها الشيخ
والشيخسة اذا زنيا
فارجوهما البتة فانافد
قرأناها * حيدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك وابن عيينة عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله عن أبي
هريرة وزيد بن خالد
وزادسقيان وسئل أن
رجلا ذكر أن ابنه زنى
بامرأته رجل فقال
رسول الله لأقضي
بينكما بكتاب الله فجلس
ابنه مائة وغر به عاما
وأمر أن يسأ أن يغدو
على امرأته الآخر فان
اعترفت فارجحها
فاعترفت فرجحها (قال
الشافعي) رجمه الله
كان ابنه بكرا وامرأة
الآخر ثيبا قال فذكر
رسول الله عن الله حد
البكر والثيب في الزنا
فدل ذلك على مثل
ما قال عمر من حد
الثيب في الزنا (قال
الشافعي) قال الله
جل ثناؤه في الاماء فاذا
أحصن فان آتين
بفاحشة فعليه نصف
ما على المحصنات من
العذاب فعقلنا عن الله

سلكت سبيل النصفة كان في بعض ما قلت دليل على أنك مقسم من قولك على ما يجب عليك الانتقال عنه
وأنت تعلم أن قد طالت غفلتك فيه عما لا ينبغي أن تفعل من أمر دينك قال فاذ كرشي أن حضرك قلت
قال الله عز وجل هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة
قال فقد علمنا أن الكتاب كتاب الله فما الحكمة قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفيحتمل
أن يكون يعلمهم الكتاب بحلة والحكمة خاصة وهي أحكامه قلت تعني بأن يبين لهم عن الله عز وجل مثل
ما بين لهم في حلة الفرائض من الصلاة والزكاة والحج وغيره فافهم أن الله قد أحكم فرائض من فرائضه بكتابه
وبين كيف هي على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم قال انه ليحتمل ذلك قلت فان ذهبت هذا المذهب
فهو في معنى الاول قبله الذي لا تصل اليه الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ذهبت مذهب
تكرير الكلام قلت وأيهم أولى به اذا ذكر الكتاب والحكمة أن يكونا شيئين أو شيئا واحدا قال يحتمل
أن يكونا كما وصفت كتابا وسنة فيكونا شيئين ويحتمل أن يكونا شيئا واحدا قلت فأظهرهما أولاهما وفي
القرآن دلالة على ما قلنا وخلاف ما ذهبت اليه قال وأين قلت قول الله عز وجل واذ كرن مايتلى في
بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا فأخبر أنه يتلى في بيوتهن شيئا قال فهذا القرآن
يتلى فكيف تنلى الحكمة قلت انما معنى التلاوة أن ينطق بالقرآن والسنة كما ينطق بها قال فهذه أبين في
أن الحكمة غير القرآن من الأولى وقلت افترض الله علينا اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت
قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
ويسلموا تسليما وقال الله عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن
تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم قال ما من شيء أولى بنا أن نقوله في الحكمة من أنها سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولو كان كما قال بعض أصحابنا ان الله أمر بالتسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحكمته انما هو لما أنزل له كان من لم يسلم له أن ينسب اليه التسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لقد
فرض الله جل وعز علينا اتباع أمره فقال وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قال انه ليقين
في التنزيل أن علينا فرضا أن نأخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت
والفرض علينا وعلى من هو قبلنا ومن بعدنا واحد قال نعم فقلت فان كان ذلك علينا فرضا في اتباع أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنخطأ أنه اذا فرض علينا شيئا فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه قال نعم
قلت فهبل تجد السبيل الى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد
قبلك أو بعدك ممن لم يشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
في أن لا آخذ ذلك الا بالخبر لما دلني على أن الله أوجب على أن أقبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
وقلت له أيضا يلزمك هذا في نسخ القرآن ونسوخه قال فاذ كرمته شيئا قلت قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين وقال في الفرائض ولا توبة لكل واحد
منهم ما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا مة الثلث فان كان له إخوة فلا مة
السدس فزعمنا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آية الفرائض نسخت الوصية للوالدين والأقربين
فلو كنا ممن لا يقبل الخبر فقال قائل الوصية نسخت الفرائض هل نجد الحجة عليه الا بالخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال هذا شبهه بالكتاب والحكمة والحجة لا ثابتة بأن علينا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد صرت الى أن قبول الخبر لازم للمسلمين لما ذكرنا وما في مثل معانيه من كتاب الله وليست
تدخلني أنفة من اظهار الانتقال عما كنت أرى الى غيره اذا بان الحجة فيه بل أتدين بأن على الرجوع عما

كنت أرى إلى ما رأيته الحق ولكن أرايت العام في القرآن كيف جعلته عاما مرة وخاصة أخرى قلت له
 لسان العرب واسع وقد تنطق بالشئ عامات يده الخاص فيبين في لفظها ولست أصير في ذلك بخبر إلا بخبر لازم
 وكذلك أنزل في القرآن فيبين في القرآن مرة وفي السنة أخرى قال فاذ كرمها شيا قلت قال الله عز وجل
 الله خالق كل شئ فكان يخرج بالقول عاما يراد به العام وقال إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا
 وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم فكل نفس مخلوقة من ذكر وأنثى فهذا عام يراد به العام وفيه
 الخصوص وقال إن أكرمكم عند الله أتقاكم والتقوى وخلافه الاتكون إلا بالباغين غير المغلوبين على
 عقولهم وقال يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له أن الذين يدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له
 وقد أحاط العلم أن كل الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يدعون من دونه شيئا لأن فهم
 المؤمن ومخرج الكلام عام وانما أريد من كان هكذا وقال واسئلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ
 يعدون في السبت دل على أن العادين فيه أهلها دونها وذكر له شيئا مما كتبت في كتابي فقال هو كما قلت
 كله ولكن بين لي العام الذي لا يوجد في كتاب الله أنه أريد به خاص قلت فرض الله الصلاة ألست بتجدها
 على الناس عامة قال بلى قلت وتجدها الخيض مخرجات منه قال نعم قلت وتجدها الزكاة على الأموال عامة
 وتجدها بعض الأموال مخرجاتها قال بلى قلت وتجدها الوصية لأهل الدين منسوخة بالفرائض قال نعم وفرض
 الموارث للأباء والأمهات والأولاد عاما ولم يورث المسلمون كافر من مسلم ولا عبدا من حر ولا قاتلا من قتل
 بالسنة قال نعم ونحن نقول ببعض هذا فقلت فذاك على هذا قال السنة لأنه ليس فيه نص قرآن
 قلت فقد بان لك في أحكام الله تعالى في كتابه فرض طاعة رسوله والموضع الذي وضعه الله عز وجل به من
 الإبانة عنه ما أنزل خاصا و عاما وناسخا ومنسوخا قال نعم وما زلت أقول بخلاف هذا احتج بان لي خطأ من
 ذهب هذا المذهب ولقد ذهب فيه أناس مذهبيين أحد الفريقين لا يقبل خبرا وفي كتاب الله البيان قلت
 فما الزم قال أفضى به ذلك إلى عظيم من الأمر فقال من جاء بما يقع عليه اسم صلاة وأقل ما يقع عليه اسم
 زكاة فقد أدى ما عليه لا وقت في ذلك ولو صلى ركعتين في كل يوم أو في كل أيام وقال ما لم يكن فيه كتاب الله
 فليس على أحد فيه فرض وقال غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر فقال بقريب من قوله فيما ليس
 فيه قرآن فدخل عليه ما دخل على أو قريب منه ودخل عليه أن صار إلى قبول الخبر بعد رده وصار إلى أن
 لا يعرف ناسخا ولا منسوخا ولا خاصا ولا عاما وأخطأ قال ومذهب الضالين في هذين المذهبين واضح لست
 أقول بواحد منهما ولكن هل من حجة في أن تبيح المحرم بأحاطة بغير إحاطة قلت نعم قال ما هو قلت
 ما تقول في هذا الرجل إلى جنبه المحرم الدم والمال قال نعم قلت فإن شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلا
 وأخذ ماله وهو هذا الذي في يديه قال أقتله قودا وأدفع ماله الذي في يديه إلى ورثة المشهود له قال قلت أو
 يمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط قال نعم قلت فكيف أبحت الدم والمال المحرمين بأحاطة
 بشاهدين وليس بأحاطة قال أمرت بقبول الشهادة قلت أفجبد في كتاب الله تعالى نصا أن تقبل الشهادة
 على القتل قال لا ولكن استدلالا أنه لا يأمر بها إلا بمعنى قلت أفيحتمل ذلك المعنى أن يكون الحكم غير
 القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية قال فإن ألجأ في هذا أن المسلمين إذا اجتمعوا أن القتل بشاهدين
 قلنا الكتاب محتمل لمعنى ما اجعوا عليه وإن لا تخطئ عامتهم معنى كتاب الله وإن أخطأ بعضهم فقلت له
 أراك قد رجعت إلى قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والاجماع دونه قال ذلك الواجب على
 وقلت له نجدك إذا أبحت الدم والمال المحرمين بأحاطة بشهادة وهي غير إحاطة قال كذلك أمرت قلت
 فإن كنت أمرت بذلك على صدق الشاهدين في الظاهر فقبلتم ما على الظاهر ولا يعلم الغيب إلا الله وأنا
 لنطلب في الحديث أكثر مما نطلب في الشاهد فخير شهادة البشر لا تقبل حديث واحد منهم ونجد الدلالة على

أن على الأمة ضرب
 نجسين لأنه لا يكون
 النصف إلا لما يتجزأ
 فأما الرجم فلا نصف له
 لأن المرجوم قد يموت
 بأول حجر وقد لا يموت
 إلا بعد كثير من الحجارة
 أخبرنا عبد الوهاب
 عن يونس بن عبيد عن
 الحسن عن عباد بن
 الصامت أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال خذوا
 عني قد جعل الله لهن
 سبيلا البكر بالبكر
 جلد مائة وتغريب عام
 والثيب بالثيب جلد مائة
 والرجم (قال الشافعي)
 رحمه الله وقد حدثني
 الثقة أن الحسن كان
 يدخل بينه وبين
 عيادة حطان الرقاشي
 ولا أدري أدخله عبد
 الوهاب بينهم فما زال من
 كتابي حين حولته من
 الأصل أم لا والأصل
 يوم كتبت هذا الكتاب
 غائب عني (قال
 الشافعي) فكان هذا
 أول ما نسخ من حبس
 الرانين وأذاهما وأول
 حدث نزل فيهما وكان فيه
 ما وصفت في الحديث
 قبله من أن الله أنزل
 حد الزنا للبكرين والثيبين
 وإن من حد البكرين
 النفي على كل واحد
 منهما مائة

ونسخ الجلد عن الثمين

وأقرأ أحدهما الرجم
فرجم النبي صلى الله
عليه وسلم امرأة الرجل
ورجم ما عزن مائة
ولم يجلدوا أحدا منهما
فان قال قائل ما دل
عسلى أن أمر امرأة
الرجل وما عزن بعد قول
النبي صلى الله عليه وسلم
التيب بالتيب جلد مائة
والرجم قبل اذ كان
النبي يقول خذوا
عنى قد جعل الله
لهن سبيلا والتيب
بالتيب جلد مائة والرجم
كان هذا الا يكون الا
أول حد حده الزانيان
فاذا كان أول فكل شيء
جد بعد مخالفته فالعلم
يحيط بأنه بعده والذي
بعد ينسخ ما قبله اذا
كان مخالفه وقد أثبتنا
هذا والذي نسخ في
حديث المرأة التي رجمها
أنيس مع حديث ما عزن
وغيره فكانت الحدود
تأبته على المحدثين
ما أتوا الحدود وان كثر
اتيانهم لها لانهم في كل
واحد من الاحوال
جانون ما جددوا فيه وهم
زناة أول مرة وبعد
أربع عشرة وكذلك
القدفة الذين أنزل الله
أن يجلدوا ثمانين
وجميع أهل الحدود

صدق المحدث وغلطه من شركه من الحفاظ وبالكتاب والسنة في هذا دلالات ولا يمكن هذا في الشهادات
قال فأقام على ما وصفت من التفریق في رد الخبر وقبول بعضه مرة ورد مثله أخرى مع ما وصفت من بيان
الخطا فيه وما يلزمهم من اختلاف أقاويلهم وفيما وصفتنا ههنا وفي الكتاب قبل هذا دليل على الخجة عليهم
وعلى غيرهم فقال لي قد قبلت منك أن أقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمت أن الدلالة على
معنى ما أراد بما وصفت من فرض الله طاعته فانا اذا قبلت خبره فعن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون فلم
يختلفوا فيه وعلمت ما ذكرت من أنهم لا يجتمعون ولا يختلفون الا على حق ان شاء الله تعالى أفرأيت ما لم
تجد نصافي كتاب الله عز وجل ولا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما سمعت تسأل عنه فتجيب
باجاب شيء وباطاله من أين وسعت القول بما قلت فيه وأنى لك بعرفة الصواب والخطا فيه وهل تقول فيه
اجتهادا على عين مطلوبة غائبة عنك أو تقول فيه متعذرا فاني أباح لك أن تحل وتحرم وتفرق بلامثال موجود
تحتذى عليه فان أجزت ذلك لنفسك جازا غيرك أن يقول بما خطر على قلبه بلامثال يصير اليه ولا عبرة
توجد عليه تعرف بها خطاها من صوابه فأبى من هذا ان قدرت ما تقوم لك به الخجة والا كان قولك بما لا حجة لك
فيه مردودا عليك فقلت له ليس لي ولا عالم أن يقول في اباحة شيء ولا حظره ولا أخذ شيء من أحد ولا إعطائه
الا أن يجحد ذلك نصافي كتاب الله أو سنة أو إجماع أو خبر يلزم فإلم يكن داخل في واحد من هذه الأخبار
فلا يجوز لنا أن نقوله بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله الا قياسا على اجتهاده (١) على طلب
الاخبار اللازمة ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرف به الصواب من الخطا جاز لكل أحد أن
يقول معنى بما خطر على باله ولكن علينا وعلى أهل زماننا أن لا نقول الا من حيث وصفت فقال الذي أعرف
أن القول عليك ضيق الأبان يتسع قياسا كما وصفت ولي عليك مسئلتان احدهما أن تذكر الخجة في أن
لك أن تقيس والقياس باحاطة بالخبر انما هو اجتهاد فكيف ضاق أن تقول على غير قياس واجعل جوابك
فيه أخصر ما يحضره قلت ان الله أنزل الكتاب تبيانا لكل شيء والتبيين من وجوه منها ما بين فرضه فيه
ومنها ما أنزله جملة وأمر بالاجتهاد في طلبه ودل على ما يطلب به بعلمات خلقه في عبادته لهم بها على وجه
طلب ما افترض عليهم فاذا أمرهم بطلب ما افترض ذلك ذلك والله أعلم دلتان احدهما أن الطلب لا يكون
الا مقصودا بشيء أن يتوجه له لأن يطلبه الطالب متعذرا والأخرى أنه كافه بالاجتهاد في التأني لما أمره
بطلبه قال فاذا كرر الدلالة على ما وصفت قلت قال الله عز وجل قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك
قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وشره قصده وذلك تلقاؤه قال أجل قلت وقال هو الذي
جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال (٢) وسخر لكم النجوم والليل والنهار والشمس
والقمر وخلق الجبال والارض وجعل المسجد الحرام حيث وضعه من أرضه فكلف خلقه التوجه اليه
فهم من يرى البيت فلا يسعد الا الصواب بالقصد اليه ومنهم من يغيب عنه وتأنى داره عن موضعه فيتوجه
اليه بالاستدلال بالنجوم والشمس والقمر والرياح والجبال والمهاب كل هذا قد يستعمل في بعض الحالات ويدل
فيها ويستغنى بعضها عن بعض قال هذا كما وصفت ولكن على احاطة أنت من أن تكون اذا توجهت
أصبت قلت أما على احاطة من أنى اذا توجهت أصبت ما كاف وأن لم كاف أكثر من هذا فنتهم قال
أفعلى احاطة أنت من صواب البيت بتوجهك قلت فهذه أشياء ما كلفت الا احاطة في أصله وانما كلفت
الاجتهاد قال فما كلفت قلت التوجه شطر المسجد الحرام فقد جئت بالتكليف وليس يعلم الا احاطة
بصواب موضع البيت آدمي الا بعين فأما ما غاب عنه من عينه فلا يحيط به آدمي قال فتقول أصبت قلت
نعم على معنى ما قلت أصبت على ما أمرت به فقال ما يصح في هذا جواب أبدا غير ما أجبت به وان من قال

(١) لعله بعد طلب الأخبار تأمل (٢) مراده أن القرآن دل على ذلك لأن أفظ القرآن هكذا فتنبه

(قال الشافعي) وروى
عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال اذا زنت
أمة أحدكم فتبين زناها
فليجلدها ثم قال فليبعها
بعد الثالثة أو الرابعة
(قال الشافعي) وروى
عن النسبي في الشارب
يجلدها ثلاثاً وأربعاً
يقتل ثم يحفظ عن النبي
أنه جلد الشارب العدد
الذي قال يقتل بعده ثم
آتى به فجلده وروى
القتل وصارت رخصة
والقتل عن أقيم عليه
حد في شيء أربعاً فآتى به
الخامسة منسوخ بما
وصفت وكذلك يبيع
الامة بعد زناها ثلاثاً أو
أربعاً

(باب نكاح المتعة)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن
الزهري عن الحسن
وعبد الله بن محمد بن
علي قال وكان الحسن
أرضاهما عن أبيهما
أن علياً قال لابن عباس
إن رسول الله نهى عن
نكاح المتعة وعن
لحوم الحمر الأهلية
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي عن
اسماعيل عن قيس قال
سمعت ابن مسعود قال

كلفت الاحاطة بأن أصيب بزعم أنه لا يصلي إلا أن يحيط بأن يصيب أبداً وإن القرآن ليدل كما وصفت على
أنه إنما أمر بالتوجه إلى المسجد الحرام والتوجه هو السأحي والاجتهاد لا الاحاطة فقال أذ كر غير هذا إن
كان عندك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قال الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً فمما مثل
ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل على المثل يجتهدان فيه لأن الصفة تختلف فتصغر وتكبر فمما أمر العدلين أن
يحكموا بالمثل الأعلى الاجتهاد ولم يجعل الحكم عليهم ما حتى أمرهم بالمثل وهذا يدل على مثل ما دلت عليه الآية
قبلة من أنه محظور عليه إذا كان في المثل اجتهاد أن يحكم بالاجتهاد الأعلى المثل ولم يؤمر فيه ولا في القبلة إذا
كانت مغيبة عنه فكان على غير احاطة من أن يصيب بالتوجه أن يكون يصلي حيث شاء من غير اجتهاد بطلب
الدلائل فيها وفي الصيد معا ويدل على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شيء من العلم إلا بالاجتهاد والاجتهاد فيه
كالاجتهاد في طلب البيت في القبلة والمثل في الصيد ولا يكون الاجتهاد إلا لمن عرف الدلائل عليه من خبر
لازم أو كتاب أو سنة أو إجماع ثم يطلب ذلك بالقياس عليه بالاستدلال ببعض ما وصفت كما يطلب ما غاب
عنه من البيت واشتبه عليه من مثل الصيد أو ما من لا آله فيه فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً ومثل هذا
إن الله شرط العدل بالشهود والعدل بالعمل بالطاعة والعقل للشهادة فإذا ظهر لنا هذه قبل ما شاهد
على الظاهر وقد يمكن أن يكون يستبطن خلافه ولكن لم نكف المغيب فلم يرض لنا إذا كنا على غير احاطة
من أن باطنه كظاهره أن يحيز شهادته من جاءنا إذا لم تبين فيه علامات العدل هذا يدل على ما دل عليه ما قبله
وبين أن لا يجوز لأحد أن يقول في العلم به ما يروى من غير ما وصفتنا قال أفتوجدني بدلالة مما يعرف الناس فقلت نعم
قال وما هي قلت أرايت الثوب يختلف في عيبه والرقيق وغيره من السلع من يره الحالك ليقومه قال لا يره
الأهل العلم به قلت لأن حالهم مخالفة حال أهل الجهالة بأن يعرفوا أسواقهم يوم يرونه وما يكون فيه عيباً
ينقصه وما لا ينقصه قال نعم قلت ولا يعرف ذلك غيرهم قال نعم قلت ومعرفة في الاجتهاد بأن يقيسوا
الشيء بعضه ببعض على سوق يومها قال نعم قلت وقياسهم اجتهاد لا احاطة قال نعم قلت فإن قال غيرهم
من أهل العقول نحن نجتهد أذ كنت على غير احاطة من أن هؤلاء أصابوا أليس تقول لهم إن هؤلاء يجتهدون
عالمين وأنت تجتهد جاهلاً فأنت متعسف فقال ما لهم جواب غيره وكفى بهذا جواباً تقوم به الحجة قلت ولو قال
أهل العلم به أذ كنا على غير احاطة فمن نقول فيه على غير قياس ونكتفي في الظن بسعير اليوم والتأمل لم يكن
ذلك لهم قال نعم قلت فهكذا من ليس بعالم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وبما قال العلماء
وغافل ليس له أن يقول إلا من جهة القياس والوقوف في النظر ولو جاز لعالم أن يدع الاستدلال بالقياس
والاجتهاد فيه جاز للجاهلين أن يقولوا ثم لعلمهم أعذر بالقول فيه لأنه يأتي الخطأ عامداً بغیر اجتهاد أو بآتونه
جاهلين قال أفتتوجه في جهة غير ما وصفت أن للعالمين أن يقولوا قلت نعم قال فاذا كررها قلت لم أعلم مخالفاً
في أن من مضى من سلفنا والقرن بعدهم إلى يوم كذا قد حكموا كما هم وأفتي مفتهم في أمور ليس فيها نص
كتاب ولا سنة وفي هذا دليل على أنهم اتعاهم اجتهاداً إن شاء الله تعالى قال أفتتوجدني هذا من سنة
قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدرداء وروى عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم
التميمي عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر وقال يزيد بن الهاد
فخذت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة (قال الشافعي)
قال فأسمعه تروى فإذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر

(باب حكاية قول من رد خبر الخاصة)

« أخبرنا الربيع » قال قال محمد بن إدريس الشافعي فوافقنا طائفة في أن تثبت الاخبار عن النبي

كأن نغزو مع رسول الله
وليس معنا نساء فأردنا
أن نخصى قهنا ناعن
ذلك رسول الله ثم رخص
لنأن نكح المرأة إلى
أجسل بالنسئ (قال
الشافعي) ثم ذكر ابن
مسعود الراض في
نكاح المتعة ولم يوقت
شيأ يدل أهو قبل خير
أم بعدها فأشبه حديث
علي بن أبي طالب في
نهي النبي عن المتعة أن
يكون والله أعلم ناسخا
فلا يجوز نكاح المتعة
بحال وإن كان حديث
الربيع بن سبرة يثبت
فهو يسين أن رسول
الله أحل نكاح المتعة
ثم قال هي حرام إلى يوم
القامة قال فإن لم يثبت
ولم يكن في حديث علي
بيان أنه ناسخ لحديث
ابن مسعود وغيرهما
روى إحلال المتعة سقط
تحليلها بدلائل القرآن
والسنة والقياس وقد
ذكرنا ذلك حيث سئلنا
عنه

(باب الخلاف في نكاح المتعة)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
مخالفون في نكاح المتعة
فقال بعضهم النبي عن
نكاح المتعة عام خير
على أنهم استمعوا من

صلى الله عليه وسلم لازم الأمة ورأوا ما حكيت مما احتجبت به على من رد الخبر حجة يثبتونها ويضيقون
على كل أحد أن يخالفها ثم كلفني جماعة منهم مجتمعين ومتفرقين بما لا أحفظ أن أحكي كلام المنفرد عنهم
منهم وكلام الجماعة ولا ما أوجب به كلاً ولا أنه قيل لي وقد جهدت على تقصى كل ما احتجوا به فأثبت أشياء
قد قلتمها ولمن قلتمهم وذكر بعض ما أراه منه يلزمهم وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق قال فكانت
جولة قولهم أن قالوا لا يسع أحد من الحكام ولا من المفتين أن يفتي ولا يحكم إلا من جهة الاحاطة والاحاطة
كل علم أنه حق في الظاهر والباطن يشهد به على الله وذلك الكتاب والسنة المجتمعة عليها وكل ما اجتمع الناس
ولم يفرقوا فيه فالحكم كله واحد يلزمنا أن لا نقبل منهم إلا ما قلنا مثل أن الظاهر أربع لان ذلك الذي لا نازع
فيه ولا دافع له من المسلمين ولا يسع أحد الشك فيه قلت له لست أحسبه يخفى عليك ولا على أحد حضرك
أنه لا يوجد في علم الخاصة ما يوجد في علم العامة قال وكيف قلت علم العامة على ما وصفت لا تلقى أحد من
المسلمين الا وجدت عليه عنده ولا يرد منها أحد شيئاً على أحد فيه كما وصفت في جل الفرائض وعدد الصلوات وما
أشبهها وعلم الخاصة علم تجد السابقين والتابعين ومن بعدهم إلى من لقيت تختلف أقاريلهم وتباين تباينا
بينما في اليس فيه نص كتاب يتأولون فيه وإن ذهبوا إلى القياس فيحتمل القياس الاختلاف إذا اختلفوا فاقول
ما عند المخالفين أقام عليه خلافه أنه مخطئ عنده وكذلك هو عند من خالفه وليست هكذا المنزلة الأولى
وما قيل قياساً ما كن في القياس ان مخطئ القياس لم يجز عندك أن يكون القياس احاطة ولا تشهد به كله
على الله كما عمت فذكرت أشياء تلزمه عندي سوى هذا فقال بعض من حضر ردع المسئلة في هذا وعندنا
أنه قد يدخل عليه كثير مما أدخلت عليه ولا يدخل عليه كله قال فأننا أحدث لك غير ما قال قلت فذكره
قال العلم من وجوه منها ما نقلته عامة عن عامة أشهده به على الله وعلى رسوله مثل جل الفرائض قلت هذا
العلم المقدم الذي لا ينافي فيه أحد ومنها كتاب يحتمل التأويل فيختلف فيه فإذا اختلف فيه فهو على
ظاهره وعامة لا يصرف إلى باطن أبداً وإن احتمله إلا باجماع من الناس عليه فإذا تفرقوا فهو على الظاهر قال
ومنها ما اجتمع المسلمون عليه وحكوا عن قبلهم الاجتماع عليه وإن لم يقولوا هذا بكتاب ولا سنة فقد يقوم عندي
مقام السنة المجتمعة عليها وذلك أن اجتماعهم لا يكون عن رأي لأن الرأي إذا كان تفرق فيه قلت فصف لي
ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط
ثم آخر هذا القياس ولا يقاس منه الشيء بالشيء حتى يكون مبتدؤه مصدره ومصرفه فيما بين أن يبتدى إلى
أن ينقضى سواء فيكون في معنى الأصل ولا يسع التفرق في شيء مما وصفت من سبيل العلم والأشياء على
أصولها حتى تجتمع العامة على إزالتها عن أصولها والاجماع حجة على كل شيء لأنه لا يمكن فيه الخطأ قال
فقلت أما ما ذكرت من العلم الأول من نقل العوام عن العوام فكما قلت أفرأيت الثاني الذي قلت لا تختلف فيه
العوام بل تجتمع عليه وتحكي عن قبلها الاجتماع عليه أتعرفه قصفه أتعرف العوام الذين ينقلون عن العوام
أهم كن قلت في جل الفرائض فأولئك العلماء ومن لا ينسب إلى العلم ولا نجد أحداً بالغافي الإسلام غير مغلوب
على عقله يشك أن فرض الله أن الظاهر أربع أم هو وجه غير هذا قال بل هو وجه غير هذا قلت قصفه
قال هذا اجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه لانهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعين عليه فإذا
اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له وإذا تفرقوا لم تقم بهم على أحد حجة وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد
إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأى حال وجدتهم به أدلتى على حال من قبلهم إن كانوا مجتمعين من جهة
علت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن لانهم (١) لا يجتمعون من جهة وإن كانوا متفرقين
علت أن من كان قبلهم كانوا متفرقين من كل قرن وسواء كان اجتماعهم من خبر يحكونه أو غير خبر
لا سنة دلالاتهم لا يجتمعون إلا بخبر لازم وسواء إذا تفرقوا حكوا خبراً بما وافق بعضهم أو لم يحكوه لأنى
(١) في العبارة سقط ولعل الأصل لانهم لا يجتمعون من جهة الا وهم مجتمعون من كل جهة تأمل كتبه ومصححه

يهوديات في دار الشرع
فكره ذلك لهم لاعلى
تحريره لان الناس
استمعوا عام الفتح في
حديث عبد العزيز بن
عمر فقبل له الحديث
عام الفتح في النهي
عن نكاح المتعة على
الأبد أبين من حديث
على بن أبي طالب واذالم
يثبت فلا حجة فيه
بالارخاص في المتعة
وهي منهي عنها كما روى
على بن أبي طالب
والنهي عندنا تحريم
الآن تأتي دلالة على
انه اختيار لا تحريم
قال رأيت ان لم يكن في
النهي عن نكاح المتعة
دلالة على ناسخ ولا
منسوخ الارخاص فيها
أولى أم النهي عنها قلنا
بل النهي عنها والله أعلم
أولى قال فما الدلالة على
ما وصفت قلت قال الله
جل ثناؤه والذين هم
لفروجهم حافظون الا
على أزواجهم أو
ما ملكت أيماهم فحرم
النساء الا بشكاح أو ملك
يمين وقال في المنكوحات
اذا نكحت المؤمنات
ثم طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن فأحلهن
بعد التحريم بالنكاح
ولم يحرمهن الا بالطلاق
وقال في الطلاق الطلاق

لا أقبل من اخبارهم الا ما أجمعوا على قبوله فأما ما تفرقوا في قبوله فان الغلط يمكن فيه فلم تقم حجة بامر يمكن
فيه الغلط قال فقلت له هذا يجوز باطلال الأخبار واثبات الإجماع لاند زعمت أن إجماعهم حجة كان
فيه خبر أو لم يكن فيه وأن إقرارهم غير حجة كان فيه خبر أو لم يكن فيه وقلت له ومن أهل العلم الذين اذا
أجمعوا قامت بإجماعهم حجة قال هم من نبيه أهل بلد من البلدان فقها رضوا قوله وقبلوا حكمه قلت فقل
الفقهاء الذين اذا أجمعوا كانوا حجة أ رأيت ان كانوا عشرة فغاب واحد أو حضر ولم يتكلم أتجعل التسعة
اذا اجتمعوا أن يكون قولهم حجة قال فان قلت لا قلت أ رأيت ان مات أحدهم أو غلب على عقله أي يكون
للتسعة أن يقولوا قال فان قلت نعم وكذا الرمان حجة أو تسعة للواحد أن يقول قال فان قلت لا قلت
فأي شيء قلت فيه كان متناقضا قال فدع هذا قلت فقد وجدت أهل الكلام منتشرين في أكثر البلدان
فوجدت كل فرقة منهم تنصب منها ما تنتهي الى قوله وتضعه الموضع الذي وصفت أي دخلون في الفقهاء الذين
لا يقبل من الفقهاء حتى يجمعوا معهم أم خارجون منهم قال فان قلت فهم داخلون فيهم قلت فان شئت
فقله قال فقد قلت له قلت فأتقول في المسح على الخفين قال فان قلت لا يسح أحد لأني اذا اختلفوا
في شيء رددته الى الأصل والأصل الوضوء قلت وكذلك تقول في كل شيء قال نعم قلت فما تقول في الزاني
التيب أترجه قال نعم قلت كيف ترجمه وقد نص بعض الناس العلماء قال لا رجم على زان لقول الله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكيف ترجمه ولم ترده الى الأصل من أن دمه محرم حتى
يجمعوا على تحليله ومن قال هذا القول يحتج بأنه زان داخل في معنى الآية وأن يجلد مائة قال ان أعطيتك
هذا دخل على فيه شيء يجاوز القدر كثرة قلت أجل قال فلا أعطيك هذا وأجيبك فيه غير الجواب الأول
قلت فقل قال لا أنظر الى قليل من المفتين وأنظر الى الأكثر قلت أقتصف القليل الذين لا تنظر اليهم أهم
ان كانوا أقل من نصف الناس أو ثلثهم أو ربعهم قال ما أستطيع أن أحدهم ولكن الأكثر قلت أفعشرة
أكثر من تسعة قال هؤلاء متقاربون قلت فمقدتهم بما شئت قال ما أقدر أن أحدهم قلت فكأنك
أردت أن تجعل هذا القول مطلقا غير محدود فاذا أخذت بقول اختلف فيه قلت عليه الا كثر واذا أردت
رد قول قلت هؤلاء الأقل أفترضى من غيرك بمثل هذا الجواب رأيتك حينئذ صرت الى أن دخلت فيما عبت
من التفرق أ رأيت لو كان الفقهاء كلهم عشرة فرغمت أن لا تقبل الا من الأكثر فقال ستة فانفقوا
وخالفهم أربعة أليس قد شهدت الستة بالصواب وعلى الأربعة بالخطأ قال فان قلت بلى قلت فقال الأربعة
في قول غيره فاتفق اثنان من الستة معهم وخالفهم أربعة قال فأخذ بقول الستة قلت فتدع قول المصبيين
بالاثنين وتأخذ بقول المخطئين بالاثنين وقد أمكن عليهم مهرة وأنت تتكبر قول ما أمكن فيه الخطأ فهذا قول
متناقض وقلت له رأيت قولك لا تقوم الحجة الا بما أجمع عليه الفقهاء في جميع البلدان أتجد السبيل الى
إجماعهم كلهم ولا تقوم الحجة على أحد حتى تلقاهم كلهم أو تنقل عامة عن عامة عن كل واحد منهم قال
ما يوجد هذا قلت فان قبلت عنهم بنقل الخاصة فقد قبلت فيما عبت وان لم تقبل عن كل واحد الا بنقل
العامة لم نجد في أصل قولك ما اجتمع عليه البلدان اذا لم تقبل نقل الخاصة لانه لا سبيل اليه ابتداء لانهم
لا يجمعون لك في موضع ولا يجد الخبر عنهم بنقل عامة عن عامة قلت فأسمعك قلدت أهل الحديث وهم
عندك يخطئون فيما يدينون به من قبول الحديث فكيف تأمنهم على الخطأ فيما قلدهم الفقه ونسبوه اليه
فأسمعك قلدت من لا ترضاه وأفقه الناس عندنا وعند أكثرهم أتبعهم للحديث وذلك أجهلهم لان الجهل
عندك قبول خبر الانفراد وكذلك أكثر ما يحتاجون فيه الى الفقهاء ويفضلونهم به مع أن الذي ينصف غير
موجود في الدنيا قال فكيف لا يوجد قال هو وبعض من حضر معه فإني أقول انما أنظر في هذا الى من
يشهده أهل الحديث بالفقه قلت ليس من بلد الا وفيه من أهله الذين هم بمثل صفته يدفعونه عن الفقه

أو تسريح باحسان وقال
وان أردتم استبدال
زوج مكان زوج وأنتيم
احداهن قطارا فجعل
الى الازواج فرقة
ما انعقد عليه النكاح
فكان بينا أنه والله أعلم
أن يكون نكاح المتعة
منسوخا بالقرآن
والسنة في النهي عنه
لما وصفت لان نكاح
المتعة أن ينكح امرأة
مدة ثم يفسخ نكاحها
بلا احداث طلاق منه
وفي نكاح المتعة ابطال
ما وصفت مما جعل الله
الى الازواج من الامساك
والطلاق وابطال
الموارث بين الزوجين
وأحكام النكاح التي
حكم الله بها في الظهار
والابساء واللعان اذا
انقضت المدة قبل
احداث الطلاق

(باب في الجنائز)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم عن
أبي عن عامر بن ربيعة
قال قال رسول الله اذا
رأيت الجنائز فقوموا
لها حتى تخلفكم أو
توضع (قال الشافعي)
ورواشيمها بما يوافقه

وينسبونه الى الجهل أو الى أنه لا يحل له أن يفتر ولا يحل لاحد أن يقبل قوله وعلمت تفرق أهل كل بلد بينهم ثم
علمت تفرق كل بلد في غيرهم فعلمنا أن من أهل مكة من كان لا يكاد يخالف قول عطاء ومنهم من كان يختار
عليه ثم أفقي بها الزنجي بن خالد فكان منهم من يقدمه في الفقه ومنهم من يعيل الى قول سعيد بن سالم وأصحاب
كل واحد من هذين يضعفون الآخر ويتجاوزون القصد وعلمت أن أهل المدينة كانوا يقدمون سعيد بن
المسيب ثم يتركون بعض قوله ثم حدث في زماننا منهم مالك كان كثير منهم من يقدمه وغيره يسرف عليه
ويضعف مذهبهم وقد رأيت ابن أبي الزناد يجاوز القصد في ذم مذهبهم ورأيت المغيرة وابن حازم
والداروردي يذهبون من مذهبهم ورأيت من يذهبون من مذهبهم ورأيت بالكوفة قومًا يعيلون الى قول ابن أبي ليلى
يذمون مذهب أبي يوسف وآخرين يعيلون الى قول أبي يوسف يذمون مذهب ابن أبي ليلى ومنا عاف أبي يوسف
 وآخرين يعيلون الى قول الثوري وآخرين الى قول الحسن بن صالح وبلغني غير ما وصفت من البلدان شبيه
بما رأيت مما وصفت من تفرق أهل البلدان ورأيت المكيين يذهبون الى تقديم عطاء في العلم على التابعين
وبعض الميانيين يذهبون الى تقديم إبراهيم النخعي ثم لعل كل صنف من هؤلاء قدم صاحبهم أن يسرف
في المبالغة بينهم وبين من قدموا عليه من أهل البلدان وهكذا رأيتهم فيمن نصبوا من العلماء الذين أدر كنا
فاذا كان أهل الامصار يختلفون هذا الاختلاف فسمعت بعض من يفتر منهم يحلف بالله ما كان لفلان أن
يفتر لنقص عقله وجهلته وما كان يحل لفلان أن يسكت يعني آخر من أهل العلم ورأيت من أهل
البلدان من يقول ما كان يحل له أن يفتر بجهلته يعني الذي زعم غيره أنه لا يحل له أن يسكت لفضل علمه
وعقله ثم وجدت أهل كل بلد كما وصفت فيما بينهم من أهل زمانهم فأين اجتمع هؤلاء على تفقه واحد
وتفقه عام وكما وصفت رأيهم أو رأي أكثرهم وبلغني عن غاب عنى منهم شبيه بهذا فان أجروا والى على
نفر منهم فجعل أولئك نفر علماء اذا اجتمعوا على شيء قبلته قال وانهم ان تفرقوا كما زعمت باختلاف مذاهبهم
أو تأويل أو غفلة أو نفاضة من بعضهم على بعض فاعلموا قبل منهم ما اجتمعوا عليه معا فليل له فان يجمعوا ذلك
على واحد منهم أنه في غاية (٣) فكيف جعلته عالما قال لا ولكن يجتمعون على أنه يعلم من العلم قلت نعم
ويجتمعون لك على أن من لم تدخله في جملة العلماء من أهل الكلام يعلمون من العلم فلم قدمت هؤلاء وتركتهم
في أكثر هؤلاء أهل الكلام وما أحمل وطريقتهم الأبطال يتفرقوا لأنك تجمع الى ذلك أن تدعى الاجماع
وان في دعواك الاجماع لخصا لا يجب عليك في أصل مذهبك أن يتقبل عن دعوى الاجماع في علم الخاصة
قال فهل من اجماع قلت نعم نحمد الله كثير في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها فذلك الاجماع هو الذي
لو قلت أجمع الناس لم تجد حولك أحد يعرف شيئا يقول لك ليس هذا باجماع فهذا الطريق التي يصدق بها من
ادعى الاجماع فيها وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها فأما ما ادعيت من الاجماع
حيث قد أدركت التفرق في دهرك وتحكى عن أهل كل قرن فانظره أيحوز أن يكون هذا اجماعا قال
فقال قد ادعى بعض أصحابك الاجماع فيما ادعى من ذلك فاسمعت منهم أحدا ذكر قوله الاعايب لذلك
وان ذلك عندى لمعيب قلت من أين عيبه وعابوه وانما ادعاء اجماع فرقة أخرى أن يدرك من ادعائك
الاجماع على الأمة في الدنيا قال انما عبادة أنا نجد في المدينة اختلافا في كل قرن فيما يدعى فيه الاجماع
ولا يجوز الاجماع إلا على ما وصفت من أن لا يكون مخالف فعل الاجماع عنده إلا كثر وان خالفهم إلا قل
فليس ينبغي أن يقول اجماعا ويقول إلا كثر اذا كان لا يروى عنهم شيئا ومن لم يرو عنه شيء في شيء لم يجوز أن
ينسب إلى أن يكون مجمعا على فعله إلا لا يجوز أن يكون منسوب إلى خلافه فقلت له ان كان ما قلت من
هذا كما قلت فالذي يلزمك فيه أكثر لأن الاجماع في علم الخاصة اذا لم يوجد في فرقة كان أن يوجد في الدنيا
أبعد قال وقلت قولك وقول من قال الاجماع خلاف الاجماع قال فأوجدني ما قلت قلت ان كان

وهذا لا بد وأن يكون
منسوخا وأن يكون
النبي قام في المعزة وقد
روى أصحابنا عن المحدثين
من أن جنازةهم روي
مربها على النبي فقام
لها كراهية أن تملو له
وأبها كان فقد جاء
عن النبي تركه بعد فعله
والجثة في الآخر من أمره
أن كان الأول واجباً
والآخر من أمره نافع
وإن كان استحباباً
فالأخر هو الاستحباب
وإن كان مباحاً فلا بأس
بالقيام والعود أحب
إلى لأنه الآخر من فعل
رسول الله . أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن واقد بن عمرو
ابن سعد بن معاذ وعن
نافع بن جبير عن مسعود
ابن الحكم عن علي بن
أبي طالب أن رسول الله
كان يقوم في الجنائز ثم
جلس

(باب في الشفعة)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب وأبي سلمة بن
عبد الرحمن أن رسول
الله قال الشفعة فيالم
يقيم فإذا وقعت الحدود
فلا شفعة . أخبرنا

الاجماع قبل اجماع الحجة أو التابيعين أو القرنين بلزمتهم وأهل زمانك فانت تثبت عليهم أمراً اسمه
اجماعاً قال ما هو اجماع له مثلاً لا تعرفه قلت كذلك ذهبت إلى أن جعلت ابن المسيب عام أهل المدينة
وعطاء عام أهل مكة وأحسن عام أهل البصرة والشعبي عام أهل الكوفة من التابعين فجعلت الاجماع
ما أجمع عليه هؤلاء قال نعم قلت زعمت أنهم لم يجتمعوا في شئ من علمه وإنما استدلت على اجماعهم
بنقل الخبر عنهم وانك لما وجدتهم يقولون في الأشياء ولا تجدها في كتاب ولا سنة استدلت على أنهم قالوا بها
من جهة القياس فقلت القياس العلم الثابت الذي أجمع عليه أهل العلم أنه حق قال هكذا قلت وقلت له قد
يمكن أن يكونوا قالوا ما لم تجده أنت في كتاب ولا سنة ولم يذكره وما روي لم يذكره وقالوا بالرأي دون
القياس قال إن شذوا وان أمكن عليهم فلا أطن بهم أنهم علموا شيئاً فتركوا ذلك ولا أنهم قالوا الامن جهة
القياس فقلت له لأنك وجدت أقاويلهم يدل على أنهم ذهبوا إلى أن القياس لازم لهم أو أنما هذا شئ ظننته
لأنه الذي يجب عليهم وقلت له فدل القياس بحل عندهم محله عندك قال ما أرى إلا ما وصفت لك فقلت له
هذا الذي رويته عنهم من أنهم قالوا من جهة القياس توهم ثم جعلت التوهم حجة قال في أين أخذت القياس
أنت ومنعت أن لا يقال إلا به قلت من غير الطريق التي أخذته منها وكتبت في غير هذا الموضع وقلت
أرأيت الذين يقولون أنهم قالوا ما لم تجده أنت فيه خبراً فتوهمت أنهم قالوا قياساً وقلت إذا وجدت
أفعالهم مجتمعة على شئ فهو دليل على اجماعهم أنقلوا اليك عنهم أنهم قالوا من جهة الخبر المنفرد فروي
ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ به وله فيه مخالفون من الأمة وعن أبي سعيد
الخدري في الصرف شيئاً فأخذ به وله فيه مخالفون من الأمة وروي عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم في المخارة شيئاً وأخذ به وله فيه مخالفون وروي الشعبي عن علقمة عن عبد الله عن
النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروي الحسن عن رجل
عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى مالك عنهم
أنهم عاشوا يقولون بأقوال يتخالف كل واحد منهم فيها صاحبه وكانوا على ذلك حتى ماتوا قال نعم قدر روا
هذا عنهم فقلت له فهو لأجل جعلتهم أئمة في الدين وزعمت أن ما وجد عنهم مجمعا عليهم العام الأخذ به
وروي عنهم سنن شتى وذلك قبول كل واحد منهم الخبر على الانفراد وتوسعهم في الاختلاف ثم عبت
ما أجمعوا عليه لاشك فيه وخالفهم فيه فقلت لا ينبغي قبول الخبر على الانفراد ولا ينبغي الاختلاف وتوهمت
عليهم أنهم قالوا فرغمت أنه لا يحل لأحد أن يدع القياس ولا يقول إلا بما يعرف أن قولك الاجماع خلاف
الاجماع هذا وإن زعمت أنهم لا يسكتون على شئ علموه وقد ما توالم يقل أحد منهم قط الاجماع علمناه
والاجماع أكثر العلم لو كان حيث ادعيت أنه أو ما كنا كعيب الاجماع أنه لم يرو عن أحد بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم دعوى الاجماع إلا فيما لا يختلف فيه أحد إلا عن أهل زمانك هذا فقال فقد ادعاه
بعضهم قلت أفخدمت ما ادعى منه قال لا قلت فكيف صرت إلى أن تدخل مما ذهبت في أكثر مما عبت
ألا تستدل من طريقك أن الاجماع هو ترك ادعاء الاجماع ولا تحسن النظر لنفسك إذا قلت هذا اجماع
فيوجد سواك من أهل العلم من يقول لك معاذ الله أن يكون هذا اجماعاً بل فيما ادعيت أنه اجماع
اختلاف من كل وجه في بلد أو أكثر من يحكي لنا عنه من أهل البلدان قال وقلت لبعض من حضر هذا
الكلام منهم نصير بك إلى المسئلة عما لزم لنا ولك من هذا قال وما هو قلت أفأريت سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأي شئ تثبت قال أقول القول الأول الذي قاله لك صاحبنا فقلت ما هو قال زعمت أنها تثبت
من أحد ثلاثة وجوه قلت فإذا كرا الأول منها قال خبر العامة عن العامة قلت أقول لكم الأول مثل أن
الظهور أربع قال نعم فقلت هذا مما لا يخالف فيه أحد علمته في الوجه الثاني قال تواتر الأخبار فقلت له

الثقة عن ممر عن
 الزهري عن أبي سلمة
 عن جابر عن رسول
 الله مثله أو مثل معناه
 لا يخالفه وبدا أخبرنا
 الشافعي أخبرنا سعيد
 ابن سالم عن ابن
 جريح عن أبي الزبير
 عن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال
 الشفعة فيما لم يقسم
 فإذا وقعت الحدود فلا
 شفعة (قال الشافعي)
 وبهذا نأخذ فنقول
 لا شفعة فيما قسم
 اتباع السنة رسول الله
 وعلمنا أن الدار إذا كانت
 مشاعة بين رجلين فباع
 أحدهما نصيبه منها
 فليس عليك أحدهما
 شيئا وإن قل إلا لصاحبه
 نصفه فإذا دخل المشتري
 على الشريك للبائع
 هذا المدخل كان
 الشريك أحق به منه
 بالثمن الذي ابتاع به
 المشتري فإذا قسم
 الشريكان فباع أحدهما
 نصيبه باع نصيبا لا حظ
 في شيء منه بخاره وإن
 كانت طريقتهما واحدة
 لأن الطريق غير المبيع
 كما لم يكونا بشركتهما
 في الطريق شركيين في
 الدار المقسومة فكذلك
 لا يؤخذ بالشركة

حددت في تواتر الأخبار بأقل مما ثبت الخبر واجعله مثلا لتعلم ما يقول وتقول قال نعم إذا وجدت هؤلاء
 النفر الثلاثة الذين جعلتهم مثالا يروون فتفقروا ويتهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شيئا أو أحل
 شيئا استدلت على أنهم يتباين بلدانهم أن كل واحد منهم قبل العلم عن غير الذي قبله عنده صاحبه أذروا بينهم
 إذا كانت بلدان تتفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالغلط لا يمكن فيها قال فقلت له لا يكون تواتر
 الأخبار عندك عن أربعة في بلد ولا قبل عنهم أهل بلد حتى يكون المدني يروي عن المدني والمكي يروي
 عن المكي والبصري عن البصري والكوفي عن الكوفي حتى ينتهي كل واحد منهم بحديثه إلى رجل من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غير الذي يروي عنه صاحبه ويجمعوا جميعا على الرواية عن النبي صلى الله عليه
 وسلم للعلامة التي وصفت قال نعم لأنهم إذا كانوا في بلد واحد أمكن فيهم التواطؤ على الخبر ولا يمكن فيهم إذا
 كانوا في بلدان مختلفة فقلت له ليس ما ثبت به على من جعلته إماما في دينك إذا ابتدأت وتعتبت قال
 فإذا كر ما يدخل على فيه فقلت له أرايت لو لقيت رجلا من أهل بدر وهم المتقدمون ومن أنى الله تعالى عليهم
 في كتابه فأخبرك خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تلقه حجة ولا يكون عليك خبره حجة لما وصفت
 أليس من بعدهم أولى أن لا يكون خبر الواحد منهم مقبولا لثقتهم عنهم في كل فضل وأنه يمكن فيهم ما أمكن
 فيمن هو خير منهم وأكثرم منه قال بلى فقلت أنت تحكم فيما ثبت من صحة الرواية فأجعل أبا سلمة بالمدينة
 يروي لك أنه سمع جابر بن عبد الله يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل أبي سلمة وفضل جابر واجعل
 الزهري يروي لك أنه سمع ابن المسيب يقول سمعت عمر أو أبا سعيد الخدري يقول سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم واجعل أبا إسحق الشيباني يقول سمعت الشعبي أو سمعت إبراهيم التيمي يقول أحدهما سمعت البراء بن
 عازب أو سمعت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسميه واجعل أيوب يروي عن الحسن بن الحسن البصري
 يقول سمعت أبا هريرة أو رجلا غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يحلل الشيء أو يحرمه أو تقوم بهذا حجة قال نعم فقلت له أيمكن في الزهري عندك أن يغلط على ابن
 المسيب وابن المسيب على من فوقه وفي أيوب أن يغلط على الحسن والحسن على من فوقه فقال فان قلت نعم
 قلت يلزمك أن تثبت خبر الواحد على ما يمكن فيه الغلط من اقيمت ومن هو دون من فوقه ومن فوقه دون
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وترد خبر الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم خير من بعدهم فترد الخبر بأن يمكن فيه الغلط عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم خير
 الناس وتقبله عن لا يعدلهم في الفضل لأن كل واحد من هؤلاء ثبت عن فوقه ومن فوقه ثبت عن فوقه حتى
 ينتهي الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه الطريق التي عبت قال هذا هكذا إن قلته ولكن أرايت
 أن لم أعطك هذا هكذا قلت لا تدفع هذا إلا بالرجوع عنه أو ترك الجواب بالرواية والانقطاع والرواية أقبح
 فان قلت لا أقبل من واحد ثبت عليه خبر إلا من أربعة وجوده متفرقة كالم أقبل عن النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا عن أربعة وجوده متفرقة قال فقلت له فهذا يلزمك أفنتقول به قال إذا نقول به لا يوجد هذا أبدا
 قال فقلت أجل وتعلم أنت أنه لا يوجد أربعة عن الزهري ولا ثلاثة الزهري رابعهم عن الرجل من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أجل ولكن دع هذا قال وقلت له من قال أقل من أربعة دون ثلاثة
 أرايت أن قال للرجل لا أقبل إلا من خمسة أو قال آخر من سبعين ما جئت عليه ومن وقت لك الأربعة قال
 انما مثلتهم قلت أفقتجسد من تقبل منه قال لا قلت أو تعرفه فلا تظهره لما يدخل عليك فتبين انكاره
 وقلت له أول بعض من حضر معه فما الوجه الثالث الذي تثبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا روى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الواحد من أصحابه الحكم حكم به فلم يخالفه غيره استدلتنا على أمرين أحدهما
 أنه انما حدث به في جماعتهم والثاني أن تركهم الرد عليه بخبر يخالفه انما كان عن معرفة منهم بأن ما كان

في الطريق شذعة في دار
ليسا بشريكين فيها
وقد روى جديشان
ذهب اليهما صنفان
من ينسب الى العلم وكل
واحد منهما على خلاف
مذهبنا أما أحدهما
فان سفيان بن عيينة
أخبرنا عن ابراهيم بن
ميسرة عن عمرو بن
الشريد عن أبي رافع
أن رسول الله قال الجار
أحق بسقبة (قال
الشافعي) وزاد في حديث
بعض من خالفنا أنه
كان لأبي رافع بيت في
دار رجل فعرض البيت
عليه بأربعمائة وقال
قد أعطيت به ثمانمائة
ولكن سمعت رسول الله
يقول الجار أحق بسقبة
(قال الشافعي) فقال
الذي خالفنا أن أول هذا
الحديث فأقول للشريك
الذي لم يقاسم شفعة
وللجار المقاسم شفعة
كان لاصقا وغير لاصق
إذا لم يكن بينهما وبين
الدار التي بيعت طريق
نافذة وإن بعدما بينهما
واحتج بان قال أبو رافع
يرى الشفعة للذي بيته
في داره والبيت مقسوم
لأنه ملاصق (قال
الشافعي) فقلت له
أبو رافع فيما رويت
عنه منطوع بما صنع

كما يخبرهم فكان خبرا عن عامتهم قلت له فلما رأيتمكم تنقلون إلى شيء إلا احتجتم بأضعف مما تروكم فقال
أبن لنا ما قلت قلت له أيمكن لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بالمدنية رجلا أو نفرا قليلا
ما تثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أتى بلدان الحديث به واحدا أو نفرا أو حدث
به في سفرا وعند موته واحدا أو أكثر قال فان قلت لا يمكن أن يحدث واحد منهم بالحديث إلا وهو مشهور
عندهم قلت فقد تجدوا مدد من التابعين يروون الحديث فلا يسمون إلا واحدا ولو كان مشهورا عندهم
بأنهم سمعوا من غيره سموا من سمعوه منه وقد تجدهم يخافون في الشيء قد روى فيه الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيقول بعضهم قولنا يوافق الحديث وغيره قولنا يخالفه قال فن أن ترى ذلك قلت لو سمع
الذي قال بخلاف الحديث الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال إن شاء الله تعالى بخلافه وقلت له قد
روى اليمين مع الشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس وغيره ولم يحفظ عن أحد من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم علمته خلافا فيها فيلزم أن تقول بها على أصل مذهبك وتجعلها إجماعا فقال بعضهم
ليس ما قال من هذا مذهبنا قلت ما زلت أرى ذلك فيه وفي غيره مما كلفتمونا به والله المستعان قال فاليمين
مع الشاهد إجماع بالمدنية فقلت لا هي تختلف فيها غير أن العمل بما اختلف فيه إذا ثبت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الطريق الذي يثبت منها قال وقلت له من الذين إذا اتفقت أقاويلهم في الخبر صرح
وإذا اختلفوا طرحوا لاختلاف فهم الحديث قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) خبر الخاصة قال لا
قلت فهل يستدلون عنهم العلم بإجماع أو اختلاف بخبر عامة قال ما لم أستدركه بخلاف العامة نظرت إلى
إجماع أهل العلم اليوم فإذا وجدتهم ما أجعوا عليه استدلت على أن اختلافهم عن اختلاف من مضى
قبلهم قلت له أفرايت استدلالا بأن إجماعهم خبر جماعتهم قال فمقول ماذا قلت أقول لا يكون لأحد
أن يقول حتى يعلم إجماعهم في البلدان ولا يقبل على أقاويل من تأت داره منهم ولا قرب إلا بخبر الجماعة عن
الجماعة قال فان قلته قلت فقله ان شئت قال قد يضيق هذا جدا فقلت له وهو مع ضيقه غير موجود
ويدخل عليه خلافا في القياس إذا زعمت الواحد أن يقين فقسد أجزت القياس والقياس قد يمكن فيه
الخطأ وامتنعت من قبول السنة إذا كان يمكن في رواها الخطأ فأجزت الأضعف ورددت الأقوى وقلت
لبعضهم أرايت قولك إجماعهم يدل لوقالوا لما قلنا به مجتمعين ومتفرقين ما قلنا الخبر فيه الذي ثبت مثله
عندنا نحن قبلنا ونحن مجمعون على أن جاز لنا فيما ليس فيه نص ولا سنة أن نقول فيه بالقياس وإن اختلفنا
أفتطمع أخبار الذين زعمت أن أخبارهم وما اجتمعت عليه أفعالهم حجة في شيء وتقبله في غيره أرايت لوقال
لك قائل أنا أتبعهم في تثبيت أخبار الصادقين وإن كانت منفردة وأقبل عنهم القول بالقياس فيما لا خبر فيه
فأوسع أن يختلفوا فأكون قد تبعتهم في كل حال أكان أقوى حجة وأولى باتباعهم وأحسن ثناء عليهم أم أثبت
قال هذا تقول قلت نعم وقلت أرايت قولك إجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معناه أن تعني
أن يقولوا أو أكثرهم قول واحد أو يفعلوا فعلا واحدا قال لا أعني هذا وهذا غير موجود ولكن إذا
حدث واحد منهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعارضه منهم معارض بخلافه فذلك دلالة على
رضاهم به وأنهم علوا أن ما قال منه كما قال قلت أليس قد يحدث ولا يسمعون به ويحدث ولا علم لمن سمع
حديثه منهم أن ما قال كما قال وأنه خلاف ما قال وإنما غلب المحدث أن يسمع فإذا لم يعلم خلافا فليس له رده
قال قد يمكن هذا على ما قلت ولكن الأئمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمكن أبدا أن يحدث
محدثهم بأمر فيدعوا معارضته إلا عن علم بأنه كما قال وقال فإذا حكم حكمهم فلم يتركوه فهو علم منهم بأن
ما قال الحق وكان عليهم أن يقيموا على ما حكم فيه قلت أفيمكن أن يكونوا صدقوا بصدقه في الظاهر كما قبلوا
(٣) كذا في النسخة وأصله قلت أفى خبر الخاصة الخ تأمل

قال وكيف قلت هل كان

على أبي رافع أن يعطيه
البيت بشئ قبل بيعه
أو لم تكن له الشفعة
حتى يبيعه قال بل
ليست له الشفعة حتى
يبيعه أبو رافع قلت
فإن باعه أبو رافع فاعما
ياخذ بالشفعة من
المشتري قال نعم قلت
وبمثل الثمن الذي اشتراه
به لا ينقصه البائع ولا
أن على أبي رافع أن
يضع من ثمنه عنه شياً
قال نعم فقلت أتعلم أن
ما وصفت عن أبي رافع
كله تطوع قال ففسد
رأى له الشفعة في بيت
له فقلت وإن رأى
الشفعة في بيت له ما كان
عليه في ذلك شئ عارض
حمدينا بل حديث
النبي إنما عارض بحديث
عن النبي فأمرأى رجل
فلا يعارض به حديث
النبي قال فلعله سمعه
من رسول الله قلت
ألم تستمع منه حين
حكى عن رسول الله قال
الجار أحق بسبقه لا
ما أعطى من نفسه قال
بل هكذا حكايته عن
النبي قلت ولعله لا يرى
له الشفعة فتطوع له
بما لا يرى كما يتطوع
له بما ليس عليه فإن
حلت له على أنه إنما أعطاه

شهادة الشاهدین بصدقهما في الظاهر قال فإن قلت لا
فقلت إذا قلت لا فيما يمكن الدلالة فيه بأنهم قبلوا
خبر الواحد وانتهوا إليه علمت أنك جاهل بما قلنا وإذا قلت فيما يمكن مثله لا يمكن كنت جاهلاً بما يجب
عليك قال فتقول ماذا قلت أقول إن صحتهم عن المعارضة قد يكون عن علم بما قال وقد يكون عن غير علم به
ويكون قبولاً له ويكون عن وقوف عنه ويكون أكثرهم لم يسمعه لا كما قلت واستدلوا عنهم فيما سمعوا
قوله ممن كان عندهم صادقاً ثابتاً قال فدع هذا قلت لبعضهم هل علمت أن أبابكر في أمارته قسم مالا فسوى
فيه بين الحر والعبد وجعل الحدأباً قال نعم قلت فقبولاً منه القسم ولم يعارضوه في الحد في حياته قال نعم
ولو قلت عارضوه في حياته قلت فقد أراد أن يحكم وله مخالف قال نعم ولا أقوله قال بخاء عمر بفضل الناس
في القسم على النسب والسابقة وطرح العبيد من القسم وشرك بين الحد والاختلاف قال نعم قلت وولي على
فسوى بين الناس في القسم قال نعم قلت فهذا على أخبار العامة عن ثلاثتهم عندك قال نعم قلت فقل فيها
ما أحبيت قال فتقول فيها أنت ماذا قلت أقول إن ما ليس فيه نص كتاب ولا سنة إذا طلب بالاجتهاد فيه
المجتهدون وسع كلا إن شاء الله تعالى أن يفعل ويقول بما رآه حقاً لا على ما قلت فقل أنت ما شئت قال لئن
قلت العمل الأول يلزمهم كان ينبغي للعمل الثاني والثالث أن يكون مثله لا يخالفه ولئن قلت بل لم يكونوا
وافقوا أبابكر على فعله في حياته ليدخل على أن له أن يعصى له اجتهاده وإن خالفهم قلت أجل قال فإن
قلت لا أعرف هذا عنهم ولا أقبله حتى أجد العامة تنقله عن العامة فتقول عنهم حدثنا جماعة من مضي
قبلهم بكذا فقلت له مانعاً لم أحداً في هذا ولا روى عن أحد خلافه فلو لم يجز أن يكون مثل هذا ثابتاً
فما جئت على أحد إن عارضك في جميع ما زعمت أنه إجماع بأن يقول مثل ما قلت فقال جماعة من حضر
منهم وإن الله عز وجل ذم على الاختلاف فذمناه فقلت له في الاختلاف حكمان أم حكم قال حكم قلت
فأسألك قال فسل قلت أتوسع من الاختلاف شيئاً قال لا قلت أفتمعلم من أدركت من أعلام المسلمين
الذين أفتوا عاشوا وماتوا وقد يختلفون في بعض أمور يحكمون عن قبلهم قال نعم قلت فقل فيهم ما شئت
فإن قلت قالوا بما ليس معهم قلت فقد خالف اجتماعهم قال أجل قال فدع هذا قلت أفيسعهم القياس
قال نعم قلت فإن قاسوا فاختلوا ويسعهم أن يمضوا على القياس قال فإن قلت لا قلت فيقولون إلى أي شئ
نصير قال إلى القياس قلت قالوا قد فعلنا أفرأيت القياس بما قلت وراء هذا القياس بما قال قال فلا
يقولون حتى يجتمعوا قلت من أقطار الأرض قال فإن قلت نعم قلت فلا يمكن أن يجتمعوا ولو أمكن
اختلفوا قال فلما اجتمعوا لم يختلفوا قلت قد اجتمع اثنان فاختلغا فكيف إذا اجتمع أكثر قال ينبس
بعضهم بعضاً قلت ففعلوا فرغم كل واحد من المختلفين أن الذي قاله القياس قال فإن قلت يسع الاختلاف
في هذا الموضع قلت قد زعمت أن في اختلاف كل واحد من المختلفين حكيم وتركت قولك ليس الاختلاف
الاحكاماً واحداً قال ما تقول أنت قلت الاختلاف وجهان فما كان الله فيه نص حكم أو لرسوله سنة أو للمسلمين
فيه إجماع لم يسع أحد أعلم من هذا واحداً أن يخالفه وما لم يكن فيه من هذا واحد كان لاهل العلم الاجتهاد
فيه بطلب الشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة فإذا اجتهد من له أن يجتهد وسعه أن يقول بما وجد الدلالة
عليه بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فإن ورد أمر مشتبك يحتمل حكيمين مختلفين فاجتهد خالف
اجتهاده اجتهاد غيره وسعه أن يقول بشئ وغيره بخلافه وهذا قليل إذا نظرت فيه قال فما جئت في ما قلت
قلت له الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع قال فإذا ذكر الفرق بين حكيم الاختلاف قلت له قال الله عز
وجل ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات وقال وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا
من بعد ما جاءتهم اليينة فأنما رأيت الله ذم الاختلاف في الموضع الذي أقام عليهم الحجة ولم يأذن لهم فيه
قال قد عرفت هذا فما الوجه الذي دلل على أن ما ليس فيه نص حكم وسع فيه الاختلاف فقلت له فرض الله

ما رآه عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه بيتا لم يبعه بخف ما أعطى به قال لأراه يرى هذا قلت ولا أرى عليه أن له شفعة فيما نرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن قبول النبي الجار أحق بسبقه لا يحتمل الامتعين لاثالث لهما قال فما هما قلت أن يكون أجاب عن مسئلة لم يخل أكثرها أن يكون أراد أن الشفعة لكل جار أو أراد بعض الخيران دون بعض فإن كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي خرج عاما أراد به خاصا لا بدلاله عن رسول الله أو أجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله أن لشفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم وقلت له حديث أبي رافع عن رسول الله بجملة وقولنا عن النبي منصوص لا يحتمل تأويلا قال فما المعنى الثاني الذي يحتمله قول النبي قلت أن تكون الشفعة لكل من رزقه اسم جوار وأنت تزعم

على الناس الترجيح في القبلة إلى المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت قول وجهل شطر المسجد الحرام وأنه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون ومن حيث خرجت قول وجهل شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أفرأيت إذا سافروا واختلفنا في القبلة فكان الأغلب على أنهم في جهة والأغلب على غيري جهة ما الفرض علينا قال الكعبة وإن كانت ظاهرة في موضعها فهي مغيبة عن ناوأ عنها فعملهم أن يطلبوا التوجه لها غاية جهدهم على ما أمكنهم وغلب بالدلالات في قلوبهم فإذ فعلوا وسعهم الاختلاف وكان كل مؤد بالفرض عليه بالاجتهاد في طلب الحق المغيب عنه وقلت وقال الله من ترضون من الشهداء وقال ذوى عدل منكم أفرأيت ما يمين شهد عندهما شاهدان باعيا منهما فكانا عند أحد الحاكمين عدلين وعند الآخر غير عدلين قال فعلى الذي هما عنده عدلان أن يميزهما وعلى الآخر الذي هما عنده غير عدلين أن يردهما قلت له فهذا الاختلاف قال نعم فقلت له أراك أذن جعلت الاختلاف حكيم فقال ويوجد في المغيب الا هذا وكل وإن اختلف فعله وحكمه فقد أدى ما عليه قلت فهكذا قلنا وقلت له قال الله عز وجل ذوا عدل منكم هدى إلى الكعبة فإن حكم عدلان في موضع بشئ وآخران في موضع بأكثر وأقل منه فكل قد اجتهد وأدى ما عليه وإن اختلفا وقال واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم الآية وقال عز وجل فإن خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهم فيها فانذرت به أرايت إذا فعلت أمرأتان فعلا واحدا وكان زوجا واحدا يخاف نشوزها وزوج الأخرى لا يخاف به نشوزها قال يسع الذي يخاف به النشوز العظة والهجر والضرب ولا يسع الآخر الضرب وقلت وهكذا يسع الذي يخاف أن لا تقيم زوجته حدود الله الأخذ منها ولا يسع الآخر أن استوى فعلاهما قال نعم قال واني وإن قلت هذا فلعل غيري يخالفني وإياك ولا يقبل هذا منا فأين السنة التي دلت على صفة الاختلاف قلت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهادي فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال وماذا قلت ما وصفتنا من أن الحكام والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأفتوا وهم لا يحكون ويقتون إلا بما يسعهم عندهم وهذا عندك إجماع فكيف يكون إجماعا إذا كان موجودا في أفعالهم الاختلاف والله أعلم

(بيان فرائض الله تعالى)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال قال الشافعي فرض الله عز وجل في كتابه من وجهين أحدهما بأن فيه كيف فرض بعضها حتى استغنى فيه بالتزويل والتأويل وعن الخبر والآخر أنه أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أثبت فرض ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه بقوله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وبقوله تبارك اسم فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم إلى تسليما وبقوله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم مع غير آية في القرآن بهذا المعنى فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرض الله عز وجل قبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالفرائض تجتمع في أنها ثابتة على ما فرضت عليه ثم تفرقت شرائعها بفرق الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فنفرق بين ما فرق منها ونجمع بين ما جمع منها فلا يقاس فرع شرعية على غيرها وأول ما نبدا به من الشرائع الصلاة فنحن نجد

أن الجوارأربعون داراً

من كل جانب وأنت

لا تقول بجديتنا ولا بما

تأولت من حديثك ولا

بهذه المعاني قال

ولا يقول بهذا أحد قلت

أجل لا يقول بهذا

أحد ذلك يدل على أن

رسول الله أراد أن

الشفعة لبعض الحيران

دون بعض وأنهم لا

تكون الأجل لم يقاسم

قال أفقع اسم الجوار

على الشريك قلت نعم

وعلى الملاصق وعلى

غير الملاصق قال

فالشريك يفرد باسم

الشريك قلت أجل

والملاصق يفرد باسم

الملاصق دون غيره من

الحيران ولا يمنع ذلك

واحد منهما أن يقع

عليه اسم جوار قال

أفوجدني ما يدل على

أن اسم الجوار يقع على

الشريك قلت زوجتك

التي هي قرينتك يقع

عليها اسم الجوار قال

جل بن مالك بن السابعة

كنت بين جارتين لي

يعني ضربتين وقال

الأعشى

أجارتنا بيني فانك طالق

ومومقة ما كنت

فناو واميقة

أجارتنا بيني فانك طالق

كذلك أمور الناس

تغدي وطارقه

نابسة على البالغين غير المغلوبين على عقولهم ساقطة عن الحيض أيام حيضهن ثم نجد الفريضة منها والنافلة
مجتمعتين في أن لا يجوز الدخول في واحدة منهما إلا بطهارة الماء في الحضر والسفر ما كان موجوداً أو التيمم في
السفر إذا كان الماء معدوماً وفي الحضر أو كان المرء مريضاً لا يطيق الوضوء خوفاً تلف في العضو أو زيادة
في العلة ونجد ما مجتمعتين في أن لا يصليامعاً لا متوجهين إلى الكعبة ما كان في الحضر ونازليين بالارض
ونجد ما إذا كانا مسافرين فتفرق حالهما فيكون للمصلي تطوعاً كان راكباً أن يتوجه حيث توجهت به دابته
يومي إيماء ولا نجد ذلك للمصلي فريضة بحال أبداً إلا في حال واحدة من الخوف ونجد المصلي صلاة تجب
عليه إذا كان يطيق ويمكنه القيام لم تجز عنه الصلاة إلا قاعاً ونجد المتفعل يجوز له أن يصلي جالساً ونجد
المصلي فريضة يؤديه في الوقت قائماً فإن لم يقدر إذا جالساً فإن لم يقدر إذا قام مضطجعا ساجداً إن قدر
وموياً إن لم يقدر زني ونجد الزكاة فرضاً تجامع الصلاة وتخالفها ولا نجد الزكاة تكون الأمانة أو ساقطة
فإذا ثبت لم يمكن فيها إلا إذا وهما ما وجبت في جميع الحالات مستويًا ليست تختلف بعذر كما اختلفت تأدية
الصلاة قائماً أو قاعداً ونجد المرء إذا كان له مال حاصر تجب فيه الزكاة وكان عليه دين مثله زالت عنه الزكاة
حتى لا يكون عليه منها شيء في ثلاث الحال والصلاة لا تزول في حال يؤديه كما أطاها « قال الربيع »
وللشافعي قول آخر إذا كان عليه دين عشرين ديناراً أو له مثله فاعليه الزكاة يؤديه من قبل أن الله عز وجل
قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها فلما كانت هذه العسرون ولو وهبها جازت هبته ولو تصدق بها
جازت صدقته ولو تلفت كانت منه فلما كانت أحكامها كلها تدل على أنها مال من ماله وجبت عليه فيها
الزكاة لقول الله تبارك وتعالى خذ من أموالهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجد المرأة ذات المال
تزل عنها الصلاة في أيام حيضها ولا تزول عنها الزكاة وكذلك الصبي والمغلوب على عقله

(باب الصوم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجد الصوم فرضاً بوقت كما أن الصلاة فرض
بوقت ثم نجد الصوم من خصافيه للمسافر أن يدعه وهو مطيق له في وقته ثم يقضيه بعد وقته وليس هكذا الصلاة
لا يرخص في تأخير الصلاة عن وقتها إلى يوم غيره ولا يرخص له في أن يقصر من الصوم شيئاً كما يرخص في أن
يقصر من الصلاة ولا يكون صومه مختلفاً باختلاف حالته في المرض والخفة ونجد إذا جامع في صيام شهر
رمضان وهو واحد أعتق وإذا جامع في الحج نحر بدنة وإن جامع في الصلاة استغفر ولم يكن عليه كفارة والجماع
في هذه الحالات كلها محرم ثم يكون جماع كثير محرم لا يكون في شيء منه كفارة ثم نجد ما يجامع في صوم واجب
عليه في قضاء شهر رمضان أو كفارة قتل أوظهار فلا يكون عليه كفارة ويكون عليه البدل في هذا كله
ونجد المغني عليه والخائض لا صوم عليه ما ولا صلاة فإذا أفاق المغني عليه وطهرت الخائض فعليه ما قضاء
ما مضى من الصوم في أيام إغماء هذا وحده وليس على الخائض قضاء الصلاة في قول أحد وعلى المغني
عليه قضاء الصلاة في قولنا ^١ ووجدت الحج فرضاً على خاص وهو من وجد إليه سبيلاً ثم وجدت الحج يجامع
الصلاة في شيء ويخالفها في غيره فأما ما يخالفها فيه فإن الصلاة يحل له فيها أن يكون لا بسا للثياب ويحرم
على الحاج ويحل للحاج أن يكون متكلاً ما عدا ولا يحل ذلك للمصلي ويفسد المرء صلاته فلا يكون له أن
يعضي فيه أو يكون عليه أن يستأنف صلاة غير هاب لا منها ولا يكفر ويفسد حجه فيمضي فيه فاسداً لا يكون
له غير ذلك ثم بدله ويفتدي والحج في وقت والصلاة في وقت فإن أخطأ رجل في وقته لم يجز عنه الحج ثم وجدت ما
مأورين بأن يدخل المصلي في وقت فإن دخل المصلي قبل الوقت لم تجز عنه صلاته وإن دخل الحاج قبل الوقت
أخر عنه حجه ووجدت للصلاة أولاً وآخرها فوجدت أولها التكبير وآخرها التسليم ووجدته إذا عمل
ما يفسدها فبأبواب أولها وآخرها أفسدها كلها ووجدت للحج أولاً وآخرها أجزاء بعده فأوله الإحرام ثم
أول أجزائه الرمي والحلاق والنحر فإذا فعل هذا خرج من جميع أحرامه في قولنا ودلالة السنة إلا من النساء

ضمت مع الشرك قلت ولا تجعل فيها شفعة اذا جمعتهما الصفة وفي احدهما شفعة قال لا قلت فكذلك يلزمك أن تقول ان بيعت الطريق وهي مما يجوز بيعه وقسمه ففيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار قال فان قال فانما ذهبت فيه الى الحديث ففيه قيل نعمنا بعض أهل العلم بالحديث يقول نخاف أن لا يكون هذا الحديث محفوظا قال ومن أين قات انما رواه عن جابر بن عبد الله وقدرى أبو سلمة عن جابر مفسرا أن رسول الله قال الشفعة فيما يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى

عبد الملك (قال الشافعي)

وفيه من الفرق بين الشريك وبين المقاسم ما وصفت جملة في أول الكتاب فكان أولى الاحاديث أن يؤخذ به عندنا والله أعلم لانه أثبتنا اسنادا وأبينها لفظا عن النبي وأعرفها في الفرق بين المقاسم

غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى الي وقال الله عز وجل لنبيه صلى عليه وسلم اتبع ما أوحى اليك من ربك وقال مثل هذا في غير آية وقال عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون الآية (قال الشافعي) أخبرنا الدارودي عن عمرو بن عمرو عن المطلب بن خنيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله تعالى به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم عنه الا وقد نهيتكم عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه ومثل هذا ان الله عز وجل فرض الصلاة والزكاة والجمعة في كتابه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى ما أراد الله تعالى من عدد الصلاة ومراقبتها وعدد ركوعها وسجودها وبين الجموع ما يعمل المرء فيه ويحجب وأي المال تؤخذ منه الزكاة وكما وقت ما تؤخذ منه وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال عزذ كره الزانية والراني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلو صرنا الى ظاهر القرآن قطعنا من لزمه اسم سرقة وضربنا كل من لزمه اسم زنا مائة جلدة ولما قطع النبي في ربع دينار ولم يقطع في أقل منه ورجم الحرين الثيبين ولم يجلدوا استدلنا على أن الله عز وجل انما أراد القطع والجلد على بعض السراق دون بعض وبعض الزناة دون بعض ومثل هذا لا يخالفه المسح على الخفين قال الله عز وجل اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى السبعين فلما مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين استدلنا على أن فرض الله عز وجل غسل القدمين انما هو على بعض المتوضئين دون بعض وأن المسح لمن أدخل رجليه في الخفين بكال الطهارة استدلنا بالاسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا مسح والفرض عليه غسل القدم كالأيدى والقطع عن بعض السراق وجلد المائة عن بعض الزناة والفرض أن يجلدوا بقطع فان ذهب ذاهب الى أنه قد روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فلما نزلت قبل المسح الميثب بالجواز في غزاة تبوك والمائدة قبله فان زعم أنه كان فرض وضوء قبل الوضوء الذي مسح فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض وضوء بعده ففسخ المسح فلما تناهى فرض وضوء في القرآن فابا لانعلم فرض الوضوء الا واحدا وان زعم أنه مسح قبل يفرض عليه الوضوء فقد زعم أن الصلاة بلا وضوء ولا نعلمها كانت قط الا بوضوء فأى كتاب سبق المسح على الخفين المسح على الخفين كما وصفنا من الاستدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان جميع ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرائض الله تبارك وتعالى مثل ما وصفنا من السارق والزاني وغيرهما (قال الشافعي) ولا تكون سنة أبدا تخالف القرآن والله تعالى الموفق

(كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل ما نهى عنه فهو محرم حتى تأتي عنه دلالة تدل على انه انما نهى عنه لمعنى غير التحريم اما أراد به نهيا عن بعض الامور دون بعض واما أراد به النهي للتنزيه عن المنهى والادب والاختيار ولا يفرق بين نهى النبي صلى الله عليه وسلم الا بدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر لم يختلف فيه المسلمون فنعلم أن المسلمين كلهم لا يجهلون سنة وقد يمكن أن يجهلها بعضهم فمما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان على التحريم لم يختلف أكره العامة فيه أنه نهى عن الذهب بالورق الا هاء وهاء وعن الذهب بالذهب الا مثلا عثلا يدايد ونهى عن بيعتين في بيعة فقلنا والعامة معنا اذا تابع المتبايعان ذهب بورق أو ذهب بذهب فلم يتقاضا قبل أن يتفرقا فالبيع مفسوخ وكانت

(باب في بركة الخ على الميت)

حدثنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة أنها سمعت عائشة وذكرها أن عبد الله بن عمر يقول ان الميت ليغذب بكماء الخي فقال عائشة أما انه لم يكذب ولكنه أخطأ أو نسي انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على مودية وهي بكى عليها أهلها فقال انهم ليسكون عليها وانها لتغذب في قبرها. حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريح قال أخبرني ابن أبي مليكة قال توفيت ابنة لعثمان بمكة فخننا نشهداها وحضرها ابن عباس وابن عمر فقال اني لحالس بينهما جلست الى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس الى فقال ابن عمر له روي عن عثمان ألا تنهى عن البكاء فان رسول الله قال ان الميت ليغذب بكماء أهله عليه فقال ابن عباس قد كان عمر يقول بعض ذلك

حدثنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عنه ما روي ما إذا تابيع الرجلان بيعة في بيعة فالبيعتان جميعا منسختان ما تعقدت وهر أن يقول أبيه على أن تبيعني لأنه انما انعقدت البيعة على أن ملك كل واحد منهما عن صاحبه يسأل في ذلك ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ومنه أن أقول سمعتي هذه بك بعشرة نقدا أو بخمسة عشر الى أجل فقد وجب عليه بأحد الثنتين لأن البيع لم ينعقد بشئ معلوم وبيع الغرر فيه أشياء كثيرة تنكث في بعضها ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمعة ونهى النبي صلى الله عليه وسلم أن أعقد على شئ غير محرم على ليس في ملكي لاني قد ملكت المحرم بالبيع المحرم فخرينا لا هي مجرى واحد اذا لم يكن عند دلالة تفرق بينه ففسد خاذه الاشياء والمعة والشغار كما فسخنا البيعتين ومما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات دون بعض واستدلنا على أنه انما أراد بالنهي عنه أن يكون منها عنه في حال دون حال بسنته صلى الله عليه وسلم وذلك أن أبا هريرة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فلولوا الدلالة عنه كان النهي في هذا مثل النهي في الاول فيحرم اذا خطب الرجل امرأة أن يخطبها غيره فلما قالت فاطمة بنت قيس قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حالت فأذني فلما حلت من عدتها أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أمام عارية فقصعوا لولا مال له وأما أبو جهم فلا يرضع عصاه عن عاتقه ولكن انكح أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال انكح أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به أسامة لئلا على أنه لا ينهى عن الخطبة ويخطب على خطبة الا ونبه عن الخطبة حين ترضى المرأة فلا يكون بقي الالعقد فيكون اذا خطب أحد ذلك على الخاطب المرضي أو عليها أو عليها معا وقد يمكن أن يفسد ذلك عليهما ثم لا يتم ما بينهما وبين الخاطب ولأن فاطمة أخبرته أنها رضيت واحدا منهما لم يخطبها ان شاء الله تعالى على أسامة ولكنها أخبرته بالخطبة واستشارته فكان في حديثها دلالة على أنها لم ترض ولم ترد فاذا كانت المرأة بهذه الحال جاز أن يخطبها واذا رضيت المرأة الرجل وبذلك أمرت بأن تنكحه لم يجز أن يخطب في الحال التي لو زوجها فيها الولي جاز نكاحه فان قال قائل فان حالها اذا كانت قبل أن ترضي بنكح مخالفة حالها بعد الخطبة وقبل أن ترضي فكذا حالها حين خطبت قبل الركون مخالفة حالها قبل أن يخطب وكذلك اذا أعيدت عليها الخطبة وقد كانت امتنعت ففسكت والسكات قد لا يكون رضا فليس ههنا قول يجوز عندي أن يقال الاما ذكرت بالاستدلال ولولا الدلالة بالاسنة كانت اذا خطبت حرم على غير خاطبها الاول أن يخطبها حتى يتركها الخاطب الاول ثم يتفرق نهى النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين فكل ما نهى عنه مما كان ممنوعا بالاجاد يحد في فيه يحله فأحدث الرجل فيه حادئا منها عنه لم يحله وكان على أصل تحريره اذا لم يأت من الوجه الذي يحله وذلك مثل أن أموال الناس ممنوعة من غيرهم وان النساء ممنوعات من الرجال الا بأن يملك الرجل مال الرجل بما يحل من بيع أو هبة وغير ذلك وأن النساء محرمات الا بنكاح صحيح أو ملك عين صحيح فاذا اشترى الرجل شراء منها عنه فالخيريم فيما اشترى قائم بعينه لأنه لم يأت من الوجه الذي يحل منه ولا يحل المحرم وكذلك اذا نكح نسكا حاتم يباعته لم يحل المرأة المحرمة (١) عنه من فعل شئ في ملكي أو شئ مباح لي ليس يملك لاحد فذلك نهى اختيار ولا ينبغي أن تركبه فاذا عمد فعل ذلك أحد كان عاصيا بالفعل ويكون قد ترك الاختيار ولا يحرم ماله ولا ما كان مباحا له وذلك مثل ما روى عنه أنه أمر ألا تكل أن يأكل مما يليه ولا يأكل من رأس الثريد ولا يعترس على قارعة الطريق فان أكل مما لا يليه أو من رأس الطعام أو عترس على قارعة الطريق أو شتم بالفعل الذي فعله اذا كان عالما بنهي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحرم ذلك الطعام عليه وذلك أن الطعام غير الفحل ولم يكن يحتاج الى شئ يحل له به

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر وأصل ما نهى عنه من فعل شئ الخ تأمل

ثم حدث ابن عباس

فقال صدرت مع عمر
ابن الخطاب من مكة حتى
إذا كنا بالبيداء إذا
بركب تحت ظل شجرة
قال اذهب فانظر من
هؤلاء الركب فذهبت
فاذا صيب قال ادعه

فرجعت الى صهيب

فقلت ارتحل فالحق

بأمير المؤمنين فلما

أصيب عمر سمعت صهيبا

يبكي ويقول وأخياه

وأصحابه فقال عمر

يا صهيب تبكي على

وقد قال رسول الله

ان الميت له عذب بكماء

أهله عليه قال فلما مات

عمر ذكرك ذلك لعائشة

فقلت يرحم الله عمر

لا والله ما حدث رسول

الله أن الله يعذب المؤمن

بكماء أهله عليه ولكن

رسول الله قال ان الله

يزيد الكافر عذابا

بكماء أهله عليه وقالت

عائشة حسبكم القرآن

ولا تزر وازرة وزر

أخرى قال ابن عباس

عند ذلك والله أخفك

وأبكي وقال ابن أبي

مليكة فوالله ما قال

ابن عمر من شيء (قال

الشافعي) وماروت

عائشة عن رسول الله

أشبه أن يكون محفوظا

عنه صلى الله عليه وسلم

بدلالة الكتاب ثم السنة

الطعام كان حلالا فلا يحرم الحلال عليه بأن عدى في الموضع الذي جاء منه الاكل ومثل ذلك الذي
عن التعريس على قارعة الطريق الطريق له مباح ودعواص بالتعريس على الطريق ومعصيته لا يحترم عليه
الطريق وانما قلت يكون فيها عاصيا اذا قامت الحجّة على ارجل بأنه كان علم أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عنه والله أعلم

(كتاب ابطال الاستحسان)

الحمد لله على جميع نعمه بما شاء وأهله وكما ينبغي له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا
عبده ورسوله بعثه بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فهدى
بكتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما أنعم عليه وأقام الحجّة على خلقه لئلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل وقال وأنزلنا إليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى رحمة وقال وأنزلنا إليك الذكريات
للناس ما نزل إليهم وفرض عليهم اتباع ما أنزل عليه وسن رسولهم فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا
قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن دحض الله ورسوله فأعلم أن معصيته في ترك
أمره وأمر رسولهم ولم يجعل لهم الا اتباعه وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولكن جعلناه نورا
نهدي به من نشاء من عبادنا وانك تهدي الى صراط مستقيم صراط الله مع ما أعلم نبيه بما فرض من اتباع
كتابه فقال فاستمسك بالذي أوحى إليك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وأعلمهم أنه
أكمل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً
وأن الله عز وجل خلقه أنه تولى الحكم فيما أثابهم وعاقبهم عليه على ما علم من سرائرهم وافقت سرائرهم
علائقهم أو أضافها وانما خراهم بالسراير فأحبط عمل كل من كفر به ثم قال تبارك وتعالى فيمن فتن عن
دينه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان فطرح عنهم جبوط أعمالهم والمأثم بالكفر اذا كانوا مكرهين
وقلوبهم على الطمأنينة بالإيمان وخلاف الكفر وأمر بقتال الكافرين حتى يؤمنوا وأبان ذلك جل وعز
حتى يظهروا الإيمان ثم أوجب للمنافقين اذا أسروا نار جهنم فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار
وقال اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
اتخذوا أيمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم من القتل فنعهم من القتل ولم يزل عنهم في الدنيا أحكام الإيمان
بما أظهر وامنه وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار بعلمه بسرائرهم وخلافه العلانية فيهم بالإيمان فأعلم
عباده مع ما أقام عليهم من الحجّة بأن ليس كذلكه أحد في شيء أن علمه بالسراير والعلانية واحد فقال تعالى ذكره
ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب اليه من حبل الوريد وقال عز وجل يعلم خائنة
الأعين وما تخفي الصدور مع آيات أخر من الكتاب (قال الشافعي) فعرف جميع خلقه في كتابه أن لا علم
الا ما علمهم فقال عز وجل والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وقال ولا يحيطون بشيء من علمه
الا بما شاء (قال الشافعي) ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاقتصار عليه وأن لا يتولوا غيره الا
بما علمهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب
ولا الإيمان وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وقال
لنبيه قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ثم أنزل على نبيه أن قد غفر له ما تقدم من
ذنبيه وما تأخر يعني والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي وما تأخر أن يعصمه فلا يذنب فعلم ما يفعل به من رضا
عنه وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة وسيد الخلائق وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقف ما ليس لك به
علم وجاء النبي صلى الله عليه وسلم رجل في امرأة رجل رماها بالزنا فقال له يرجع فأوحى الله اليه آية اللعان

وان قيل فأي دلالة
الكتاب في قوة
عزوبي ولا تزداد
وذكرت في وأن ليس
للإنسان إلا ما سعى
وقوله فمن يعمل مثقال
ذرة خيرا يره ومن يعمل
مثقال ذرة شرا يره
وقوله تتجسس كل نفس
بما سعى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وعمره
أسقط عن عائشة من
ابن أبي مليكة وحديثها
أنسبه الحديثين
أن يكون محفوظا فإن
كان الحديث على غير
ما روى ابن أبي مليكة
من قول النبي أنهم
ليسكون عليها وانها
تعذب في قبرها فهو
واضح لا يحتاج الى
تفسير لانها تعذب
بالكفر وهو لا يبكرن
ولا يدرون ما هي فيه
وان كان الحديث
كأروا بن أبي مليكة
فهو صحيح لان على
الكافر عذابا أعلى فان
عذب برؤيته فزيد في
عذابه فما استوجب وما
نيل من كفر من عذاب
أدنى من أعلى منه وما
زيد عليه من العذاب
فما استجاب له لا يذب
غيره في بكائه عليه فان
قليل يره عذابا يبيكه
أشده عليه قيل يره بما
استوجب عمله ويكرن

منه عن أبيه ورواه الله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وقال إن الله عنده علم
الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام الآية وقال لنبيه يسألونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنت من
ذكراها في ربه متمها فحجب عن نبيه علم الساعة وكن من جاوره إلا شكك الله المقرين وأنبأه المصطفين
من عباد الله أقصر علم من ملائكته وأنبيائه لان الله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم
بعد من الأمر شيئا وأولى أن لا يتعاطر أحكم على غيب أحد لا بد له ولا ظن لتقصير علمهم عن علم أنبيائه الذين
فرض الله تعالى عليهم الوقف عمارد عليهم حتى يأتيهم أمره فانه جل وعز ظاهر عليهم الخبيخ فيما جعل لهم
من الحكم في الدنيا بأن لا يمحكون إلا بما ظهروا من الحكم عليهم وأن لا يجاوزوا أحسن ظاهره ففرض على
نبيه أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا وأن يحقن دماهم إذا أظهروا الاسلام ثم بين الله ثم رسوله أن
لا يعلم سر أئمتهم في صدقهم بالاسلام إلا الله فقال عز وجل لنبيه إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فاستنهن
« قرا الأربع » الى قوله فلا ترجعنهن الى الكفار يعني والله تعالى أعلم بصدقتهن بإيمانهن قال وإن
علمتهن مؤمنات يعني ما أمرتكم أن تحكوا به فيهن إذا أظهرن الايمان لانكم لا تعلمن من صدقهن بالإيمان
سأعلم الله فاحكموا بينن بحكم الايمان في أن لا ترجعنهن الى الكفار لانهن حل لهم ولا هم يحلون لهن (قال
الشافعي) ثم أطلع الله رسوله على قوم ينظرون الاسلام ويسرون غيره ولم يجعل له أن يحكم عليهم بخلاف
حكم الاسلام ولم يجعل له أن يقضى عليهم في الدنيا بخلاف ما أظهروا فقال لنبيه صلى الله عليه وسلم قالت
الأعراب آمنوا فلو لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا الآية قال الشافعي أسلمنا يعني أسلمنا بالقول بالإيمان مخافة
القتل والسب ثم أخبر أنه يجزيهم أن أطاعوا الله ورسوله يعني أن أخذوا طاعة رسوله وقال له في المنافقين
وحسم صنفان إذا جاءك المنافقون الى اتخذوا إيمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم إيمانهم بما يسمع منهم
من الشرك بعد أظهر الأيمان جنة من القتل وقال في المنافقين سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم اليهم
الآية فأمر بقول ما أظهروا ولم يجعل لنبيه أن يحكم عليهم بخلاف حكم الايمان وكذلك حكم نبيه صلى الله
عليه وسلم على من بعدهم بحكم الايمان وهم يعرفون أو بعضهم بأعيانهم منهم من تقوم عليه البيعة بقول
الكفر ومنهم من عليه الدلالة في أفعاله فإذا أظهروا التوبة منه والقول بالإيمان حقت عليهم دما وهم
وجعهم ذكر الاسلام وقد أعلم الله رسوله صلى الله عليه وسلم أنهم في الدرك الأسفل من النار فقال إن
المنافقين في الدرك الأسفل من النار بفعل حكمه عليهم جل وعز على سر أئمتهم وحكم نبيه صلى الله عليه وسلم في الدنيا على
علائقتهم بأظهار التوبة وما قامت عليه بيعة من المسلمين بقوله وما أقر وأبقروا ما جحدوا من قول الكفر
مما لم يقرؤا به ولم تقم به بيعة عليهم وقد كذبهم على قرائهم في كل وكذلك أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله
ابن عدي بن الحارث أن رجلا سارا النبي صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سار حتى جهر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فإذا هو يساور في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس بشيعة أن لا الله
الاله قال بلى ولا شهادته فقال أليس يصلى قال بلى ولا صلاته فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك
الذين نهى الله تعالى عنهم أخبرنا سيفان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أسامة بن زيد قال شهدت
من نفاق عبده بن أبي ثلثة مجلس أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وإذا قالوا لا اله الا الله
فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) فأعلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن فرض الله أن يقا تلهم حتى يظهر وألا اله الا الله فإذا فعلوا منه وادعاهم وأموالهم إلا بحقها
يعني الإجماع بحكم الله تعالى عليهم فيها وحسابهم على الله بصدقهم وكذبهم وسر أئمتهم الله العالم بسر أئمتهم المتولى

بكاؤهم سبباً لأنه يعذب

بكاؤهم فان قيل
أين دلالة السنة قيل
قال رسول الله لرجل
ابنك هذا قال نعم قال
أما انه لا يجني عليك
ولا تجني عليه فأعلم
رسول الله مثل ما أعلم
الله من أن جنابة كل
امرئ عليه كما عمله له
لغيره ولا عليه

(باب استقبال القبلة
للعائط والبول)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عطاء بن
يزيد الليثي عن أبي أيوب
النصاري أن النبي نهى
أن تستقبل القبلة
بغائط أو بول ولكن
شرفوا أو غربوا قال
أبو أيوب فقد منا الشام
فوجدنا مراحيض
قد بنيت من قبل القبلة
فنحرف ونستغفر الله
* أخبرنا الشافعي
أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن محمد بن
يحيى بن حبان عن عمه
واسع بن حبان عن
عبد الله بن عمر أنه كان
يقول ان ناسا يقولون
إذا قعدت على حاجتك
فلا تستقبل القبلة ولا
بيت المقدس قال ابن عمر
لقد ارتقيت على ظهر

الحكم عليهم دون أنبيائه وحكام خلقه وبذلك مضت أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بين العباد من الحدود وجميع الحقوق وأعلمهم أن جميع أحكامه على ما يظهرون وأن الله يدين بالسرائر * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم العجاني وهو أحمير سبط نضوا لخلق فقال يا رسول الله رأيت شريك بن الحجاج يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الأيتين أدعج العينين ما ذا خلقي يصيب فلانة يعني امرأته وهي حبلى وما قربتها منذ كذا فندع رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكاً فحدود ما المرأتى فحدثت فلا عن بينهما وبين زوجها حبلى ثم قال أبصروها فان جاءت به أدعج عظيم الأيتين فلا أراد إلا قد صدق عليها وان جاءت به أحمير كأنه وحرة فلا أراد الا قد كذب فجاءت به أدعج عظيم الأيتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أن امرءه لبين لولا ما قضى الله يعني أنه لمن زنا لولا ما قضى الله من أن لا يحكم على أحد إلا باقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غيره واحد منهم ما وان كانت بينة وقال لولا ما قضى الله لكان لي فيها قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا لمرأته والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق (قال الشافعي) أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبيد بن ركانة بن عبد بن طارق امرأته سهيمة المزنية البتة ثم أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلق امرأتى سهيمة البتة والله ما أردت إلا واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لركانة والله ما أردت إلا واحدة فقال ركانة والله ما أردت إلا واحدة فردها إليه النبي صلى الله عليه وسلم فظلمها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضى الله عنهما (قال الشافعي) وفي جميع ما وصفت ومع غيره مما استغنيت عما كتبت عنه مما فرض الله تعالى على الحكام في الدين دليل على أن حراماً على حاكم أن يقضى أبداً على أحد من عباد الله إلا بحسن ما يظهر وأخفه على المحكوم عليه وان احتمل ما يظهر منه غير أحسنه كانت عليه دلالة بما يحتمل ما يخالف أحسنه وأخفه عليه أو لم تكن لما حكم الله في الأعراب الذين قالوا آمنا وعلم الله أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم وما حكم الله تعالى به في المنافقين الذين أعلم الله أنهم آمنوا ثم كفروا وأنهم كذبوا بما أظهروا من الإيمان وبما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين حين وصف قبل أن تلدا ان جاءت به أسحهم أدعج العينين عظيم الأيتين فلا أراد الا قد صدق فجاءت به على الوصف الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم لزوجها فلا أراد الا قد صدق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرءه لبين أى لقد زنت وزنى بها شريك الذي رماد زوجها بالزنا ثم لم يجعل الله اليه ما سبيلاً اذ لم يقرأ ولم تقم عليهما بينة وأبطل في حكم الدنيا عليهما استعمال الدلالة التي لا يوجد في الدنيا دلالة بعد دلالة الله على المنافقين والأعراب أقوى مما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مولود امرأه العجاني قبل يكون ثم كان كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم والأغلب على من سمع الفراري يقول للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت غلاماً أسود وعرض بالقذف أنه يريد القذف ثم لم يحده النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن التعريض ظاهراً قذف فلم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم عليه حكم القاذف والأغلب على من سمع قول ركانة لامرأته أنت طالق البتة أنه يعقل أنه قد وقع الطلاق بقوله طالق وأن البتة ارادة شيء غير الأول أنه أراد الا بات ثلاث ولكنه لما كان ظاهراً في قوله واحتمل غيره لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بظاهر الطلاق وذلك واحدة (قال الشافعي) فن حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالاً على أن ما أظهر واحتمل غير ما أظهر وبدلالة منهم أو غير دلالة لم يسلم عندي من خلاف النزول والسنة وذلك أن يقول قائل من رجع عن الاسلام ممن ولد على الاسلام قتلته ولم أستبته ومن رجع عنه ممن لم يولد على الاسلام أستبته ولم يحكم الله تعالى على عباده الأحكام واحداً مثل أن يقول من رجع عن الاسلام ممن أظهر نصراً نية أو يهودية أو ديناً يظهر كالجوسية أستبته فان أظهر التوبة قبلت منه ومن رجع إلى دين

بيت لنا فرأيت رسول الله على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس حاجته (قال الشافعي) وليس يعد هذا اختلافاً ولكنه من الجمل التي تدل على معنى المعد (قال الشافعي) كان القوم عرباً بالجماعة مذاهبهم في العقارى وكثير من مذاهبهم لاحش فيها يستريحون فكان الذاهب حاجته اذا استقبل القبلة أو استدبرها استقبل المصلى بفرجه أو استدبره ولم يكن عليهم ضرورة في أن يشرقوا أو يغربوا فأمروا بذلك وكانت البيوت مخالفة للصحاء فإذا كان بين أظهرها كان من فيه مستترا لا يراه الا من دخل أو أشرف عليه وكانت المذاهب بين المنازل متضاربة لا يمكن التحرف فيها ما يمكن في الصحراء فلماذا كرابن عمر ما رأى من رسول الله من استقباله بيت المقدس وهو حيث تدل مستدبر الكعبة دل على أنه انما نهي عن استقبال الكعبة واستدبارها في الصحراء دون المنازل (قال الشافعي) وسمع أبو أيوب الانصاري النهي

بخفيه لم أستبته (قال الشافعي) وكل قد بدل دينه دين الحق ورجع الى الكفر فكيف يستتاب بعضهم ولا يستتاب بعض وكل باطل فإن قال لأعرف توبه الذي يسردينه قيل ولا يعرفها الا الله وهذا مع خلافه حكم الله ثم رسوله كلام محال يسئل من قال هذا هل تدري لعل الذي كان أخفى الشرك يصدق بالتوبة والذي كان أظهر الشرك يكذب بالتوبة فإن قال نعم قيل قد تدري لعل قتل المؤمن الصادق بالايان واستحييت الكاذب باظهار الايمان فإن قال ليس على الاظهار قيل فالتظاهر فيه ما واحد وقد جعلته اثنين بعلية محالة والمذافرن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظهر واهودية ولا نصرانية ولا مجوسية بل كانوا يستسرون بدينهم فيقبل منهم ما يظهر ون من الايمان فلو كان قائل هذا القول حين خالف السنة أحسن أن يعقل بشئ له وجه ولكنه يخالفها ويعقل بما لا رجحله كانه يرى النصرانية واليهودية لا تكون الا باتيان الكنائس أرأيت اذا كانوا يبلدلا كنائس فيها أما يصلون في بيوتهم فتخفى صلاتهم على غيرهم قال وما وصفت من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين أن جاءت به المتلاعنة على النعت المكروء يبطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع فاذا بطل الأقوى من الدلائل أبطل له الأضعف من الذرائع كلها وأبطل الحد في التعريض بالدلالة فإن من الناس من يقول اذا تشاتم الرجلان فقال أحدهما ما أبي بران ولا أبي زانية حد لانه اذا قاله على المشاتمة فالأغلب انما يريد به كذب أم الذي يشاتم وأبيه وان قاله على غير المشاتمة لم أحده اذا قال لم أرد القذف مع ابطال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم التعريض في حديث الفراري الذي ولدت امرأته غلاماً أسود فإن قال قائل فإن عمر حدثني التعريض في مثل هذا قيل واستشار أصحابه فقال بعضهم ومع من خالفه ما وصفنا من الدلالة ويبطل مثله من قول الرجل لامرأته أنت طالق البتة لان طالق يقع طلاق طاهر والبتة تحتل زيادة في عدد الطلاق وغير زيادة فعلية الظاهر والقول قوله في الذي يحتمل غير الطاهر حتى لا يحكم عليه أبداً الا بظاهره ويجعل القول قوله في غير الظاهر قال وهذا يدل على أنه لا يفسد عقد أبداً الا بالعقد نفسه لا يفسد بشئ تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولا بأغلب وكذلك كل شئ لا يفسد الا بعقد ولا بنفسه البيوع بان يقول هذا ذرية وهذه نية سوء ولو جاز أن يبطل من البيوع بان يقال متى خاف أن تكون ذرية الى الذي لا يحل كان أن يكون اليقين من البيوع بعقد ما لا يحل أولى أن يرد به من الظن ألا ترى أن رجلاً لو اشترى سيفاً ونوى بشرائه أن يقتل به كان الشراء حللاً وكانت النية بالقتل غير جائزة ولم يبطل بها البيع قال وكذلك لو باع البائع سيفاً من رجل يراده أنه يقتل به رجلاً كان هكذا وكذلك لو اشترى فرساً وهو يراعه وقا فقال هو والله ما اشترىتهما بانه لا لعاقبتها وما تسوى لولا العفاق نحسين وقال البائع ما أردت منها العفاق لم يفسد البيع به هذه النية اذا انعقدت صفقه البيع على الفرس ولم يشترط فيها العفاق ولو اشترط فيها العفاق ففسد البيع لانه بيع ما لا يدري أي يكون أولاً يكون ألا ترى لو أن رجلاً اشترى بقران كحذية أعجمية وأشربقة نكحت دنياً أعجمياً فتصادق في الوجهين على أن لم ينو واحد منهما أن يشتا على النكاح أكثر من ليله لم يحرم النكاح بهذه النية لان ظاهر عقده كانت صحيحة ان شاء الزوج حبسها وان شاء طلقها فاذا دل الكذب ثم السنة ثم عامة حكم الاسلام على أن العقود انما يثبت بالظاهر عقدها لا يفسدها نية العاقدين كانت العقود اذا عقدت في الظاهر صحيحة أولى أن لا تفسد بتوهم غير عاقدها على عاقدها ثم سيما اذا كان توهماً ضعيفاً والله تعالى أعلم

(باب ابطال الاستحسان)

(قال الشافعي) وكل ما وصفت مع ما أناذاكر وساكت عننا كتفا بما ذكرت منه عما أذكر من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم حكم المسلمين دليل على أن لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً أو مقبلاً

من رسول الله ولم يعلم
 ما علم ابن عمر من استقباله
 بيت المقدس لحاجته
 تخاف المأثم في أن
 يجلس على مرحاض
 مستقبل الكعبة
 وتحرف لئلا يستقبل
 الكعبة وهكذا يجب
 عليه اذا لم يعرف غيره
 ورأى ابن عمر النبي في
 منزله مستقبل بيت
 المقدس لحاجته فأدرك
 على من نهى عن استقبال
 القبلة لحاجته وهكذا
 يجب عليه اذا لم يعرف
 غيره أو لم ير وله عن النبي
 خلافه وأعله سمعه
 منهم فرأه بأبصارهم لانهم
 لم يعزوه الى النبي ومن
 علم الامر من معا ورأهما
 محتملين أن يستعصلا
 استعملهما معا وفرق
 بينهما لان الحال تفرق
 فيهما بما قلنا وهذا
 يدل على أن خاص العلم
 لا يوجد الا عند القليل
 ولما ايم علم الخاص
 وهذا مثل حديث النبي
 في الصلاة جالس والقوم
 خلفه قيام وجالس
 فان قيل فقد روى سلمة
 ابن وهرام عن طاوس
 حق على كل مسلم أن
 يكرم قبلته الله أن
 يستقبلها لغائط أو بول
 قيل له هذا امر سهل وأهل
 الحديث لا يثبتونه ولو
 ثبت كان كحديث أبي
 أيوب وحديث ابن عمر

أن يحكم ولا أن يبقى الامن جهة خبر لازم وذلك الكتاب ثم السنة أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه أو قياس
 على بعض هذا ولا يجوز له أن يحكم ولا يبقى بالاستحسان اذ لم يكن الاستحسان واجبا ولا في واحد من هذه
 المعاني فان قال قائل فيا يدل على أن لا يجوز أن يستحسن اذ لم يدخل الاستحسان في هذه المعاني مع ما ذكر
 في كتابك هذا قيل قال الله عز وجل لا يحسب الانسان أن يترك سدى فلم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما
 علمت أن السدى الذي لا يؤمر ولا ينهى ومن أفتى أو حكم بما لم يؤمر به فقد أجاز لنفسه أن يكون في معاني
 السدى وقد أعلم الله أنه لم يترك سدى ورأى أن قال أقول بما شئت وأدعي ما نزل القرآن بخلافه في هذا
 وفي السنن نكاح النبيين وعوام حكم جماعة من روى عنه من العالمين فان قال قائل ما ذكر من
 القرآن ومنهاج النبيين صلى الله عليهم وسلم أجمعين قيل قال الله عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام اتبع
 ما أوحى اليك من ربك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم الآية ثم جاءه قوم فسألوه عن
 أصحاب الكهف وغيرهم فقال أعلمكم غدا يعني أسأل جبريل ثم أعلمكم فانزل الله عز وجل ولا تقولن لشيء
 اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله الآية وجاءته امرأه أذأوس بن الصامت تشكو اليه أوصا فلم يجبه حتى أنزل الله
 عز وجل قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وجاءه العجلا في يقذف امرأته قال لم ينزل فيكما وانتظر
 الوحي فلما نزل دعاهما فافلاعن بينهما كما أمره الله عز وجل وقال لنبيه وأن احكم بينهم بما أنزل الله
 وقال عز وجل يادادينا نجعلنا لك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق الآية وليس يؤمر أحد أن
 يحكم بحق الا اوقد علم الحق ولا يكون الحق مع او ما لا يعنى الله نصا ودلالة من الله فقد جعل الله الحق
 في كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس تنزل بأحد نازلة الا بالكتاب يدل عليها نصا أو جملة فان قال
 وما النص والجملة قيل النص ما حرم الله وأحل نصا حرم الامهات والجدات والعمات والخالات ومن ذكر
 معهن وأباح من سواهن وحرم الميتة والدم ولحم الخنزير والفواحش ما ظهر منها وما بطن وأمر بالوضوء فقال
 اغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية فكان مكتفي بالتنزيل في هذا عن الاستدلال فيما نزل فيه مع أشباهه فان
 قيل في الجملة قيل ما فرض الله من صلاة وزكاة وحج فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة
 وعددها ووقتها والعمل فيها وكيف الزكاة وفي أي المال هي وفي أي وقت هي وكذا قدرها وبين كيف الحج والعمل
 فيه وما يدخل به فيه وما يخرج به منه (قال الشافعي) فان قيل فهل يقال لهذا كما قيل للاول قبل عن الله
 قيل نعم فان قيل فمن أين قيل قبل عن الله لكلامه جلة وقبل نفسه من الله بأن الله فرض طاعة نبيه فقال
 عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله مع ما فرض
 من طاعة رسوله فان قيل فهذا مقبول عن الله كما وصفت فهل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بوحى قيل
 الله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد عن طاوس « قال الربيع » هو عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه أن
 عنده كتاب من العقول نزل به الوحي (قال الشافعي) وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط الا بوحى
 فمن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسنته أخبرنا عبد العزيز بن محمد
 عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم
 الله به الا وقد أمرتكم به ولا شيئا مما نهاكم عنه الا وقد نهيتكم عنه وان الروح الأمين قد أتني في روى أنه لن
 تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجلوا في المطلب (قال الشافعي) وقد قيل ما لم يتل قرآننا أمألقاه جبريل
 في روعه بأمر الله فكان وحيا اليه وقيل جعل الله اليه لما شهد به من أنه يهدي الى صراط مستقيم أن يسن
 وأيهما كان فقد ألزمهما الله تعالى خلقه ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيما سن لهم وفرض عليهم اتباع سنته
 (قال الشافعي) فان قال قائل في الجملة في قبول ما اجتمع الناس عليه قيل لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بلزوم جماعة المسلمين لم يكن للزوم جماعةهم معنى الا لزوم قول جماعتهم وكان معقولا أن جماعتهم لا تتجهل

عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما ما اجتمعوا عليه فلا يكون فيه
 الجهل فمن قبل قول جماعةهم فبدلوا لا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قولهم (قال الشافعي) رحمه الله
 وإن قال تائي أرايت ما لم يرض فيه كتاب ولا سنة ولا يوجب الناس اجتمعا عليه فأمرت أن يؤخذ قيسا ما على
 كتاب أو سنة أيقال ليذا قبل عن الله قيل نعم قبلت جلته عن الله فإن قيل ما جلته قيل الاجتهاد فيه على
 الكتاب والسنة فإن قيل أفوجد في الكتاب دليل على ما وصفت قيل نعم نسخ الله قبله بيت المقدس
 وفرض على الناس الترجسه الى البيت فكان على من رأى البيت أن يتوجه اليه بالعيان وفرض الله على من
 غاب عنه البيت أن يولى وجهه شطر المسجد الحرام لأن البيت في المسجد الحرام فكان المحيط بانه أصاب البيت
 بالمعاشرة والمتوجه قصد البيت من غاب عنه قائلين عن الله مع التوجه اليه وأحد هما على الاحاطة والآخر
 متوجه بلالة فهو على احاطة من صواب جلته ما كاف وعلى غير احاطة كما حاطة الذي يرى البيت من صواب
 البيت ولم يكف الاحاطة (قال الشافعي) فإن قيل فيهم يتوجه الى البيت قيل قال الله تعالى هو الذي جعل لكم
 النجوم لتبينوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون وكانت العلامات جبالا يعرفون
 مرضعاتهم الارض وشمسا وقمرًا ونجما ما يعرفون من الفلك ويرى يعرفون منها ما على الهواء تدل على قصد
 البيت الحرام بفعل عليهم طلب الدلائل على شطر المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر
 المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وكان معقولا عن الله عز وجل أنه انما يأمرهم بتولية
 وجوههم شطره بطلب الدلائل عليه لا بما استحسنا ولا بما نسخ في قلوبهم ولا خطر على أوهامهم بل دلالة
 جعلها الله لهم لانه قضى أن لا يتركهم سدى وكان معقولا عنه أنه اذا أمرهم أن يتوجهوا شطره وغيب عنهم
 عينه أن لم يجعل لهم أن يتوجهوا حيث شاؤوا الا قاصدين له بطلب الدلائل عليه (قال الشافعي) وقال الله
 عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال ممن ترضون من الشهداء فكان على الحكام أن لا يقبلوا الاعلا
 في الظاهر وكانت صفات العدل عندهم معرفة وقد وصفته في غير هذا الموضع وقد يكون في الظاهر عدلا
 وسريته غير عدل ولكن الله لم يكلفهم ما لم يجعل لهم السبيل الى علمه ولم يجعل لهم اذ كان يمكن الآن يردوا من
 ظهروا منه خلاف العدل عندهم وقد يمكن أن يكون الذي ظهر منه خلاف العدل خيرا عند الله عز وجل من
 الذي ظهر منه العدل ولكن كفوا أن يجتهدوا على ما يعلون من الظاهر الذي لم يؤتوا أكثر منه (قال الشافعي)
 وقال الله جل ثناؤه لا تقبلوا الصيد وأتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا
 عدل منكم فكان معقولا عن الله في الصيد العامة وبقر الوحش وحماره واليتل والظبي الصغير والكبير
 والأرنب واليربوع وغيره ومعقولا أن النعم الابل والبقر والغنم وفي هذا ما يصغر عن الغنم وعن الابل وعن
 البقر فلم يكن المثل فيه في المعقول وفيما يحكم به من حكم من صدر هذه الامة الا أن يحكموا في الصيد بالي
 الاشياء شبهة من النعم ولم يجعل لهم اذ كان المثل يقرب قرب الغزال من الغنم والضبع من الكبش أن
 يبطوا اليربوع مع بعده من صغير الغنم وكان عليهم أن يجتهدوا كما أمكنهم الاجتهاد وكل أمر الله جل ذكره
 وأشبه لهذا تدل على اباحة القياس وخطر أن يعمل بخلافه من الاستحسان لأن من طلب أمر الله بالدلالة
 عليه فأنما طلبه بالسبيل التي فرضت عليه ومن قال استحسنا لاعتن أمر الله ولا عن أمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلم يقبل عن الله ولا عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يطلب ما قال بحكم الله ولا بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الخطأ في قول من
 قال هذا بينا بأنه قد قال أقول وأعمل بما لم أمر به ولم أنه عنه وبلا مثال على ما أمرت به ونهيت عنه وقد
 قضى الله بخلاف ما قال فلم يترك أحدا الامتداد (قال الشافعي) في قول الله عز وجل أن يحسب الانسان
 أن يترك سدى إن من حكم أو أفتى بخبر لازم أو قياس عليه فقد أدى ما كلف وحكم وأفتى من حيث أمر
 فكان في النص مؤديا ما أمر به نصا وفي القياس مؤديا ما أمر به اجتهادا وكان مطيعا لله في الامرين ثم لرسوله

عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الاستدلال أن يثبت
 منه لرسوله فإن كانت
 قال طاروس حتى على
 من مسلم أن يكرم قبله
 الله أن يستقبله فانما
 مع والله أعلم حديث
 أبي أيوب عن النبي فأنزل
 ذلك على أكرام القبلة
 وهي أهل أن تكرم
 والمحال في الحار
 كما حدث أبو أيوب وفي
 البيوت كما حدث ابن
 عمر لا أنهم يختلفان
 (قال الشافعي) وقد
 قيل ان الناس كانوا
 يتنون مساجد بخط
 سجادة في الطريق فنهى
 أن تستعمل الغائط أو
 البول فيكون متغوطا
 في المساجد أو مستديرا
 فيكون الغائط والبول
 بعين المعلى البهاو يتأذى
 برائحته وهذا في الحار
 منهى عنه بهذا الحديث
 وبغيره بان يقال اتقوا
 الملاعن وذلك أن يتغوط
 في عمر الناس في طريق
 من ظلال المسجد أو
 البيوت والشجر والجار
 وعلى ظهر الطريق
 ومواقع حاجة الناس
 في الحر والمثل

باب الصلاة في
 الثوب ليس على عاتق
 المرأة منه شيء

حدثنا الربيع
 قال قال الشافعي

أخبرنا سفيان عن أبي

الزناد عن الاغر ج عن
أبي هريرة أن رسول
الله قال لا يصلين أحدكم
في الثوب الواحد ليس
على عاتقه منه شيء قال
الشافعي) وروى بعض
أهل المدينة عن جابر أن
النبي أمر الرجل يصلي
في الثوب الواحد أن
يشتمل بالثوب في الصلاة
فان ضاق انترز به (قال
الشافعي) وهذا اجازة
أن يصلي وليس على
عاتقه منه شيء وهو
يقدر بالمدينة على ثوب
امرأته وعلى العمامة
والنبي يطر حسه على
عاتقه ، أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن
عيينة عن أبي اسحق
عن عبد الله بن شداد
عن ميمونة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم
قالت كان رسول الله
يصلي في مروط بعضه على
وبعضه عليه وأنحاء
(قال الشافعي) وليس
واحد من هذين الحديثين
مخالفا للآخر ونهى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يصلي الرجل
في الثوب الواحد ليس
على عاتقه منه شيء والله
أعلم اختيار لا فرض
بالدلالة عنه صلى الله
عليه وسلم بحديث جابر

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بطاعة الله ثم رسوله ثم الاجتهاد فيروى أنه قال للمعاذ بن تنقضي
قال بكتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن قال
أجتهد قال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اذا حكم الحاك فاجتهد فأصاب
فله أجران وان أخطأ فله أجر فأعلم أن الحاك والاجتهاد والمقيس في موضع الحكم (قال الشافعي) ومن
استجاز أن يحكم أو يقتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوبا بأن معنى قوله أفعل ما هو يت وان لم أمر
به مخالف معنى الكتاب والسنة فكان محجوبا على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفا فان قيل ما هو قيل لا أعلم
أحد ما من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يقتي ولا يحكم برأى نفسه اذا لم يكن عالما
بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والاجماع والعقل لتفصيل المستنبه فاذا زعموا هذا قيل
لهم ولم يجز لأهل العقول التي تفوق كثيرا من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والعتيان يقولوا فيما قد زل
مما يعلمونه مع أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا اجماع وهم أوفر عقولا وأحسن إبانة لما قالوا من عانتكم فان
قلتم لانهم لا يعلم لهم بالأصول قيل لكم فاجتهدكم في علمكم بالأصول اذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل
هل خفتم على أهل العقول الجهالة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول فلا يحسنون أن يقيسوا
بما لا يعرفون وهل أكتبكم علمكم بالأصول القياس عليها أو أجاز لكم تركها فاذا جاز لكم تركها جاز لهم
القول معكم لان أكثر ما يخاف عليهم ترك القياس عليها وأن الخطأ ثم لا أعلمهم إلا أجد على الصواب ان قالوا على
غير مثال منكم لو كان أحد يحمد على أن يقول على غير مثال لانهم لم يعرفوا مثالا فتركوه وأعذر بالخطأ منكم
وهم أخطؤا فيما لا يعلمون ولا أعلمكم إلا أعظم وزر امنهم اذ تركتم ما تعرفون من القياس على الأصول التي
لا تجهلون فان قلتم فحين تركنا القياس على غير جهالة بالأصل قيل فان كان القياس حقا وانتم خالفتم
الحق عاين به وفي ذلك من المأثم ما ان جهلتموه لم تستأهلوا أن تقولوا في العلم وان زعمتم أن واسع لكم ترك
القياس والقول بما نسخ في أوهاكم وحضر أذهانكم واستحسنه مما سمعكم حججهم بما وصفتنا من القرآن
ثم السنة وما يدل عليه الاجماع من أن ليس لأحد أن يقول لا بعلم وما لا تختلفون فيه من أن الجاك لو تدعى
عنده رجلا في ثوب أو عسديا بعباده عيالم يكن للحاك اذا كان مشكلا أن يحكم فيه وكان عليه أن يدعو
أهل العلم به فيسألهم عما تدعى فيه هل هو عيب فان تطالب بقيمة عيب فيه وقد فات سألهم عن قيمته فلو
قال أفضلهم ديناً وعلماً إلى جاهل بسوق اليوم وان كنت عالماً بها قبل اليوم ولكي أقول فيه لم يسعه أن
يقبل قوله بجهالة بسوق يومه وقبل قول من يعرف سوق يومه ولو جاء من يعرف سوق يومه فقال اذا قست
هذا بغيره مما يباع وقومته على ما مضى وكان عيبه دلتى القياس على كذا ولكني أستحسن غيره لم يحل له أن
يقبل استحسانه وحرم عليه إلا أن يحكم بما يقال انه قيمة مثله في يومه وكذلك غذا في امرأة أصيبت بصداد
فاسد يقال كم صداد مثله في الجمال والمال والصرامة والشباب واللذ والأدب فلو قيل مائة دينار ولكننا
نستحسن أن يزيد هادرها أو نقصها لم يحل له وقال الذي يقول أستحسن أن أزيدها أو أنقصها ليس ذلك
لي ولأولئك وعلى الزوج صدق مثله اذا حكم بمثل هذا في المال الذي تقل رزقته على من أخذ منه ولم يوسع
فيه الاستحسان وألزم فيه القياس أهل العلم به ولم يجعل لأهل الجهالة قياسا فيه لانهم لا يعلمون ما يقيسون
عليه فإل الله وحرامه من الدماء والفروج وعظيم الأمور أولى أن يلزم الحكماء والمفتين (قال الشافعي)
أفرأيت اذا قال الحاك والمفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس وقال أستحسن فلا بد أن يزعم أن جازرا
لغيره أن يستحسن خلافه فيقول كل حاكم في بلد ومفت بما يستحسن فيقال في الشيء الواحد يضرب من
الحكم والفتيان كان هذا جائزا عندهم فقد أهملوا أنفسهم فكوا حيث شاءوا وان كان ضيقا فلا يجوز
أن يدخلوا فيه وان قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباع ما قلت قيل له من أمر بظاعتك حتى

وأنه صلى في مرط ميمونة
بعضه عليه وبعضه
على ميمونة لأن بعض
مرطها إذا كان عليها
فأقل ما علم منه
ما يسترخا مضطجعة
ووصل النبي عليه السلام
في بعضه قائما ويستعمل
بعضه بينه وبينها أو
يسترها قاعدة فيكون
يحيط بها جالسة ويستعمل
بعضه بينه وبينها فلا
يمكن أن يستره أبدا
الآن يأتزربه استزارا
وليس على عاتق المؤثرين
في هذا الحال من الأزار
شيء ولا يمكن في ثوب في
دهرنا أن يأتزربه ثم
يرده على عاتقه أو
أحدهما يسترها وقلا
يمكن ههنا في ثوب في
الدنيا اليوم وكذلك روى
عن النبي عليه السلام
أنه قال إذا صلى أحدكم
في الثوب الواحد
فليستوشجه فإن لم يكفه
فليأتزربه (قال الشافعي)
وإذا صلى الرجل فيما
يواري عورته أجزأته
صلاته وعورته ما بين
سريته وركبته وليس
السرة والركبة من
العورة

(باب الكلام في
الصلاة)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي

يكون على الناس اتباعك أو رأيت أن ادعى عليك غيرك هذا أنطيعه أم تقول لا أطيع إلا من أمرت بطاعته
فكذلك لا طاعة لك على أحد وإنما الطاعة لله أو رسوله بطاعته والحق فيما أمر الله ورسوله بما أتبعه
ودل الله ورسوله عليه نصا واستنباطا بدلائل أو رأيت إذا أمر الله بالتوجه قبل البيت وهو مغيب عن التوجه
هل جعل له أن يتوجه إلا بالاجتهاد بطلب الدلائل عليه أو رأيت إذا أمر بشهادة العدل فدل على أن
لا يقبل غيرها هل يعرف العدل من غيره لا بطلب الدلائل على عدله أو رأيت إذا أمر بالحكم بالمثل في الصيد
هل أمر أن يحكم إلا بالأن يحكم بنظره فكل هذا اجتهاد وقياس أو رأيت إذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالاجتهاد في الحكم هل يكون مجتهدا على غير طلب عين وطلب العين لا يكون إلا بتابع الدلائل عليها وذلك
القياس لأن محال أن يقال اجتهاد في طلب شيء لم يطلبه باحتياله والاستدلال عليه لا يكون طائفاً من
سخ على وجهه أو خطر بينه وبينه (قال الشافعي) وأنه يلزم من ترك القياس أكثر مما ذكرت وفي بعضه
ما قام عليه الخطة وأسأل الله تعالى لي ولجميع خلفاء التوفيق وليس للحاكم أن يقبل ولا يوالي أن يدع أحدا
ولا ينبغي للفتى أن يفتي أحدا إلا متى يجمع أن يكون عالما بالكتاب وعلم ناسجه ومنسوخه وخاصه وعامة
وأدبه وعالم بالنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقارب أهل العلم قديما وحديثا وعالما بالسان العرب عاقلا
عيز بين المشتبه ويعقل القياس وإن عدم واحد من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قناسا وكذلك لو كان
عالما بالأصول غير عاقل القياس الذي هو الفرع لم يجوز أن يقال لرجل قس وهو لا يعقل القياس وإن كان
عاقلا للقياس وهو مضيع لعلم الأصول أو شيء من ذلك لم يجوز أن يقال له قس على ما لا تعلم كما لا يجوز أن يقال قس
لأعني وصفت له اجعل كذا عن يمينك وكذا عن يسارك ولذا بلغت كذا فانتقل متيامنا وهو لا يبصر ما قيل له
يجعله يميننا ويسارنا أو يقال سر بلاد ولم يسرها قط ولم يأتها قط وليس له فهم علم يعرفه ولا يثبت له فيها قصد سميت
يضبطه لأنه يسير فيها على غير مثال قوم وكما لا يجوز لعالم بسوق سلعة منذ زمان ثم خفيت عنه سنة أن يقال له
قوم عبد من صفته كذا لأن السوق يختلف ولا لرجل أبصر بعض صف من التجارات وجهل غير صفه
والغير الذي جهل لادلالة عليه بعض علم الذي علم قوم كذا كما لا يقال لبناء انظر قيمة الخاطئة ولا نخطا انظر
قيمة البناء فإن قال قائل فقد حكم وأفتى من لم يجمع ما رصفت قيل فقد رأيت أحكامهم وقيامهم فرأيت
كثيرا منها متضادا متباينا ورأيت كل واحد من الفريقين يخطئ صاحبه في حكمه وقياسه والله تعالى
المستعان فإن قال قائل أرأيت ما اجتهد به المجهلون كيف الحق فيه عند الله قيل لا يجوز فيه عندنا
والله تعالى أعلم أن يكون الحق فيه عند الله كله إلا واحدا لأن علم الله عز وجل وأحكامه واحد لا يستواء
السرائر والعلانية عنده وأن علمه بكل واحد جعل ثناء وسواء فإن قيل من له أن يجتهد في نفس على كتاب
أو سنة هل يختلفون ويسعهم الاختلاف أو يقال لهم إن اختلفوا مضيقون كلهم أو يخطئون أو بعضهم
مخطئ وبعضهم مصيب قيل لا يجوز على واحد منهم أن يختلفوا إن كان من له الاجتهاد وذهب مذهبا
محملا أن يقال له أخطأ مطلقا ولكن يقال لكل واحد منهم قد أخطأ فيما كلف وأصاب فيه ولم يكلف علم
الغيب الذي لم يطلع عليه أحد فإن قال قائل مثل لي من هذا شيئا قيل لا مثال أدل عليه من الغيب عن
المسجد الحرام واستقبله فإذا اجتهد رجلان (٢) بالطريقين عالمان بالجوامع والرياح والشمس والقمر فرأى
أحدهما القبلة متيامنا منه ورأى أحدهما القبلة منخرفة عن حيث رأى صاحبه كان على كل واحد منهما
أن يصلي حيث يرى ولا يتبع صاحبه إذا أداه اجتهاده إلى غير ما أدى صاحبه اجتهاده إليه ولم يكلف واحد
منهما ما صواب عين البيت لأنه لا يراه وقد أدى ما كلف من التوجه إليه بالدلائل عليه فإن قيل فيلزم أحدهما
اسم الخطأ قيل أما فيما كلف فلا وأما خطأ عين البيت فممن لأن البيت لا يكون في جهتين وإن قيل
فيكون مطيعا بالخطأ قيل هذا مثل جاحد يكون مطيعا بالصواب لما كلف من الاجتهاد وغيره ثم بالخطأ

قال أخبرنا سفيان عن

عاصم بن أبي النجود

عن أبي وائل عن عبد الله

قال كنا سلم على رسول

الله صلى الله عليه وسلم

وهو في الصلاة قبل أن

تأتي أرض الحبشة

فوجد علينا وهو في الصلاة

فلما رجعنا من أرض

الحبشة أتيت له لأسلم

عليه فوجدته يصلي

فسلمت عليه فلم يرد عليّ

فأخذني ما قرب وما بعد

فلمست حتى إذا قضى

صلاته أتيت فقال إن

الله يحدث من أمره ما

يشاء وإن مما أحدث الله

أن لا تتكلموا في الصلاة

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن أيوب

عن محمد بن سيرين عن

أبي هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم

انصرف من اثنتين فقال

له ذو اليمين أفصرت

الصلاة أم نسيت يا رسول

الله فقال رسول الله

أصدق ذو اليمين

فقال الناس نعم فقام

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فصلى اثنتين

آخرين ثم سلم ثم كبر

فسجد مثل سجوده أو

أطول ثم رفع ثم كبر

فسجد مثل سجوده أو

أطول ثم رفع * أخبرنا

مالك عن داود بن الحصين

اذلم يكلف صواب المغيب العين عنه فإذا لم يكلف صوابه لم يكن عليه خطأ ما لم يجعل عليه صواب عينه فان قيل أفقد سنة تدل على ما وصفت قيل نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن خزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة فان قال قائل فإمعن هذا قيل ما وصفت من أنه إذا اجتهد فجمع الصواب بالاجتهاد وصواب العين التي اجتهد كان له حسنتان وإذا أصاب الاجتهاد وأخطأ العين التي أمر أن يجتهد في طلبها كانت له حسنة ولا يثاب من يؤدي في أن يخطئ العين ويحسن من يؤدي أن يكف عنه وهذا يدل على ما وصفت من أنه لم يكلف صواب العين في حال فان قيل ذم الله على الاختلاف قيل الاختلاف وجهان فإقام الله تعالى به الحجة على خلقه حتى يكونوا على بيعة منه ليس عليهم الاتباع ولا لهم مفارقة فإنا خالفناه فيه فذلك الذي ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه فان قال قائل ذلك قيل قال الله تعالى وما تقرق الذين أو توالى الكتاب الامن بعد ما جاءتهم البينة فمن خالف نص كتاب لا يحتمل التأويل أو سنة قاطعة فلا يحل له الخلاف ولا أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس وان لم يكن في قولهم كتاب أو سنة ومن خالف في أمره فيه الاجتهاد فذهب الى معنى يحتمل ما ذهب اليه ويكون عليه دلالة لم يكن في (١) من خلاف لغيره وذلك أنه لا يخالف حينئذ كتابنا وصولا لسنة قاطعة ولا جماعة ولا قياسا بأنه انما نظري القياس فأداه الى غير ما أدى صاحبه اليه القياس كما أداه في التوجه للبيت بدلالة النجوم الى غير ما أدى اليه صاحبه فان قال ويكون هذا في الحكم قيل نعم فان قيل فقل هذا اذا كان في الحكم دلالة على موضع الصواب قيل قد عرفنا ما في بعضه وذلك أن تنزل نازلة تحتمل أن تقاس فيوجد لها في الأصلين شبه فيذهب الى أصل والآخر الى أصل غيره فيختلفان فان قيل فهل يوجد السبيل الى أن يقيم أحدهما على صاحبه حجة في بعض ما اختلفا فيه قيل نعم ان شاء الله تعالى بأن تنظر النازلة فان كانت تشبه أحدا الأصلين في معنى والآخر في اثنين صرفت الى الذي أشبهته في الاثنين دون الذي أشبهته في واحد وهكذا اذا كان شبيها بأحد الأصلين أكثر فان قال قائل فقل من هذا شيئا قيل لم يختلف الناس في أن لادية العبد يقتل خطأ مؤقته الاقبة فان كانت قيمته مائة درهم أو أقل أو أكثر الى أن تكون أقل من عشرة آلاف درهم فعلى من قتله وذهب بعض المشرقين الى أنه ان زادت ديتة على عشرة آلاف درهم نقصها من عشرة آلاف درهم وقال لا يبلغ بهادية حر وقال بعض أصحابنا يبلغ بهادية أحرار فإذا كان غنمه مائة درهم لم يزد عليها صاحبه لان الحكم فيها أنها غنمه وكذلك اذا زادت على دية أحرار أخذها سيده كما تقتل له دابة تسوي ديات أحرار فمؤخذ منه وكان هذا عندنا من قول من قال من المشرقين أمر الاجور والخطأ فيهما وصفت ثم عاد بعض المشرقين فقال يقتل العبد بالعبد وأخذ الأحرار بالعبد ولا يقص العبد من حر ولا من العبد فيما دون النفس فقلت لبعض من تقدم منهم ولم تقتل العبد والأعبد بالعبد قودا ولم تقتل العبد من العبد فيما دون النفس قال من أصل ما ذهبنا اليه في العبد اذا قتلوا خطأ أن فيهم أثمانهم وأثمانهم كالذباب والمتاع فقلنا لا نقص لبعضهم من بعض في الجراح لانهم أموال فقلت لهم أفيقاس القصاص على الديار والأثمان أم القصاص يخالف للديار والأثمان فان كان يقاس على الديار فلم تصنع شيئا قتلت عبدا يسوي ألف دينار بعبد يسوي خمسة دنانير وقتلت به عبدا كلهم غنمه أكثر من غنمه ولم تصنع شيئا حين قتلت بعض العبيد ببعض وأنت تمثلهم بالهائم والمتاع وأن لا تقتل بهيمة بهيمة لو قتلها فان زعمت أن الديار أصل والديار عبرة لانت تقتل الرجل بالمرأة وديتها نصف دية الرجل فلم تذهب مذهبا بتر كل القصاص بين العبيد فيما دون النفس اذا قتلت العبد بالعبد كان أن يتلف بعضه ببعضه أقل

عن أبي سفيان مولى ابن
 أبي أجدد قال سمعت
 أنس بن مالك يقول صلى لنا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة العصر
 فسلم من ركعتين فقام
 ذوالدين فقال أقصرت
 الصلاة أم نسيت يا رسول
 الله فأقبل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على الناس
 فقال أصدق ذوالدين
 فقالوا نعم فأمم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 ما بقي من الصلاة ثم
 سجد سجدتين وخر
 جالس بعد التسليم
 أخبرنا عبد الوهاب
 الثقفي عن خالد الحذاء
 عن أبي قلابة عن أبي
 المهلب عن عمران بن
 حصين قال سلم النبي في
 ثلاث ركعات من العصر
 ثم قام فدخل الحجرة فقام
 الخرباق رجلا بسيط
 البدن فتأدى يا رسول
 الله أقصرت الصلاة
 أم نسيت فخرج رسول
 الله مغضبا يجرد رداءه
 فسأل فأخبر فبصلى تلك
 الركعة التي كان تركها
 ثم سلم ثم سجد سجدتين
 ثم سلم (قال الشافعي)
 فيها سجدتان كلتا ركعتيها
 فتنقوله ان حتما أن
 لا يعيد أحد الكلام
 في الصلاة وهوذا كرر
 لأنه فيها فان فعل
 انتقضت صلاته وكان

وان اختلفت آرائهم مع ما يلزم من هذا القول قال وما يلزم مني بقولي هذا قلت أنت تزعم أن من قتل
 عبدا فله الكفارة وعليه ما على من قتل الحر من الاثم لانه مسلم عليه فرض الله له حرمة الاسلام ولا تزعم
 هذا فيمن قتل عبدا أو حرقت مائة أو تزعم أن على العبد حلالا وحرما وحادودا وفرائض وليس هذا على البهائم
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله عز وجل حكم على عباده حكمين حكم فيما بينهم وبينه أن أثامهم وعاقبتهم
 على ما أسروا كما فعل بهم فيما أعلنوا وأعلنوا عليهم أقامة للحجة عليهم وبينها لهم أنه علم سرائرهم وعلم علانيتهم
 فقال يعلم السر وأخفى وقال يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور وخلق له لا يعاين ولا يشاهد ولا يشاء عز وجل
 وجب علم السرائر عن عباده وبعث فيهم رسلا فقاموا بأحكامه على خلقه وأبان لربه خلقه وأحكام
 خلقه في الدنيا على ما أظهر وأباح دماء أهل الكفر من خلقه فقال اقتلوا المشركين حيث وجدوهم ووجدوهم
 وحرر دماءهم ان أظهروا الاسلام فقال وقتلواهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال وما كان
 لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ وقال ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فجعل حيث شاء المشركين
 مباحة وقتلهم حتما وفرضا عليهم ان لم يظهروا الايمان ثم أظهره قوم من المنافقين فأخبر الله نبيه عنهم أن
 ما يخفون خلاف ما يعلنون فقال يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وقال
 سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم مع ما ذكره المنافقين فلم يجعل لنبيه قتلهم اذا
 أظهروا الايمان ولم يمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلمة المسلمين ولا موارثتهم (قال الشافعي)
 رحمه الله ورأيت مثل هذا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت
 أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله
 وقال المقداد رأيت يا رسول الله لو أن مشركا قاتلني فقطع يدي ثم لاذ مني بشجرة فأسلم فأقتله قال لا تقتله
 وقال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم وقال عز وجل ويدبر
 عن العذاب الآية فحكم بالايمن بينهما اذا كان الزوج يعلم من المرأة ما لا يعلمه الأجنبية ودرأ عنه وعنهما
 بها على أن أحدهما كاذب وحكم في الرجل يقذف زوجته أن يحسد إن لم يأت بأربعة شهداء على
 ما قال ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجافى واحمر أنه بنى زوجها وقذفها بشرييل بن السحماء
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فإن جاءت به يعني الولد أسهم أدعج عظيم الألتين فلا أراه الا
 صدق وتلك صفة شرييل الذي قذفها به زوجها وزعم أن حبلها منه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
 جاءت به أحمر كانه حررة فلا أراه الا كذب عليها وكانت تلك الصفة صفة زوجها الخفاف به يشبهه شرييل بن
 السحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أمره بيني وبينك لا ما حكم الله أي لكان لي فيه قضاء غيره يعني والله
 أعلم لبيان الدلالة بصدق زوجها فلما كانت الدلالة لا تكون عند العباد إحاطة دل ذلك على ابطال كل
 ما لم يكن إحاطة عند العباد من الدلائل ان لم (٢) يقرأ به من الحكم عليه لم يمنع مما وجب عليه أو تقوم
 عليه بينة فيؤخذ من حيث أمر الله أن يؤخذ لا يؤخذ بدلالة وطلق ركانة بن عبد بن ردا مرأته البتة ثم
 أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخلفه ما أراد الا واحدة ورد ما عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما
 كان كلامه محتملا لأن لم يرد الا واحدة جعل القول قوله كما حكم الله فيمن أظهر الايمان بأن القول قوله
 في الدنيا فيسكن المؤمنين ويوارث المؤمنين وأعلم بأن سرائرهم على غير ما أظهر واياه يغلب على من سمع
 طلاق البتة أنه يريد الاثبات الذي لا غاية له من الطلاق وجاء رجل من بني نزار فقال ان امرأتى ولدت غلاما
 أسود فجعل يعرض بالقذف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمراء
 قال فهل فيها من أورك قال نعم قال فأني أتاه قال لعله نزع عرق قال ولعل هذا نزع عرق ولم يحكم عليه
 بحذ ولا لعان اذ لم يصرح بالقذف لانه قد يحتمل أن لا يكون أراد قذفا وان كان الأغلب على سامعه أنه أراد

(٢) كذا في النسخة بهذا التحريف وحرر كتبه مصححه

عليه أن يستأنف صلاة

غيرها الحديث ابن مسعود
عن النبي ثم ما لا أعلم
فيه مخالفاً من لقبت من
أهل العلم قال ومن
تكلم في الصلاة وهو يرى
أنه قد أكملها أو نسي

أنه في صلاة فتكلم فيها
بنى على صلاته وسجد
للسهو والحديث ذى
اليدين وأن من تكلم
في هذه الحال فاعما
تكلم وهو يرى أنه في
غير صلاة والكلام في
غير الصلاة مباح وليس
يخالف حديث ابن
مسعود حديث ذى
اليدين وحديث ابن
مسعود في الكلام
جمله ودل حديث ذى
اليدين على أن رسول
الله فرق بين كلام العامد
والناسي لأنه في صلاة
أو المتكلم وهو يرى أنه
قد أكمل الصلاة

باب الخلاف في الكلام
في الصلاة ساهياً

حدثنا الزبيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس في الكلام
في الصلاة وجمع علينا فيها
سجداً ما جمعنا عليها في
شيء غيره إلا في الميم مع
الشاهد ومستثنى
آخرين (قال الشافعي)
فسميته يقول حديث

القصيف مع أن أحكام الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم تدل على ما وصفت من أنه لا يجوز للحاكم أن يحكم بالظن وإن كانت له عليه دلائل قريبة فلا يحكم إلا من حيث أمره الله بالبينه تقوم على المدعى عليه أو إقراره منه بالإقرار بالبين وكما حكم الله أن ما أظهر فله حكمه كذلك حكم أن ما أظهر فعليه حكمه لأنه أباح الدم بالكفر وإن كان قولاً فلا يجوز في شيء من الأحكام بين العباد أن يحكم فيه إلا بالظاهر لا بالدلائل

(كتاب الرد على محمد بن الحسن في باب الدييات)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال أخبرنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الديية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وزن سبعة وقال أهل المدينة على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الديية وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم حدثنا بذلك أبو حنيفة رضي الله عنه عن الهيثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب وزاد وعلى أهل البقر ما تبقره وعلى أهل الغنم ألف شاة أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي قال على أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار وقال أهل المدينة إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن كلا الفريقين روى عن عمر وانظر رأي الروايتين أقرب إلى ما قال المسلمون في غير هذا فهو الحق أجمع المسلمون جبه الاختلاف بينهم في القولين كافة أهل الخجاز وأهل العراق أن ليس في أقل من عشرين ديناراً من الذهب صدقة وليس في أقل من مائتي درهم من الورق صدقة فعملوا لكل دينار عشرة دراهم ففرضوا الزكاة على هذا الاختلاف فيه بينهم فافترضوا هذا في الصدقة فكيف ينبغي لهم أن يفرضوا الديية كل دينار بعشرة دراهم أو يفرضوا كل دينار بثنى عشر درهماً إنما ينبغي أن يفرضوا الديية بما يفرضون عليه الزكاة وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود أنهم ما قالوا لا تقطع اليد إلا في ديناراً أو عشرة دراهم فعملوا الديار بمنزلة العشرة الدراهم فعلى هذا الأخرى ما فرضوا في مثل هذا فإن زاد سعر أو نقص لم ينظر في ذلك ألا ترى لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير وجب في ذلك الزكاة وجعل في كل صنف منها زكاة وجعل ديناراً على عشرة دراهم فهذا أمر واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الديية فيه الأعلى ما فرضت عليه الزكاة ونحوها ونحن فيما نظن أعلم بفريضة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فرض الديية دراهم من أهل المدينة لأن الدراهم على أهل العراق وإنما كان يؤدى الديية أهل العراق وقد صدق أهل المدينة أن عمر رضي الله عنه فرض الديية اثني عشر ألف درهم ولكنه فرضها اثني عشر ألف درهم وزن ستة أخبرنا الثوري عن المغيرة عن إبراهيم الخثعمي قال كانت الديية الأبل جعلت الأبل الصغير والكبير كل بعير بمائة وعشرين درهماً وزن ستة فذلك عشرة آلاف درهم (٣) وقيل لشريل بن عبد الله أن رجلاً من المسلمين قال شريك قال أبو اسحق فأتى رجل منا رجل من العدو وضربه فأصاب رجلاً منافكه على وجهه حتى وقع على حاجبيه وأنفه وحلته وصدره فقتل في عثم بن عفان رضي الله عنه اثني عشر ألف درهم وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة (قال الشافعي) روى مكحول وعمر بن شعيب وعدد من الخجاز بين أن عمر فرض الديية اثني عشر ألف درهم ولم أعلم بالخجاز أحد خالف فيه عن الخجاز بين ولا عن عثمان بن عفان ومن قال الديية اثنا عشر ألف درهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة ولا أعلم بالخجاز أحد خالف في ذلك قديماً ولا حديثاً ولقد روى عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالديية اثني عشر ألف درهم وزعم عكرمة أنه نزل فيه وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فزعم محمد بن الحسن عن عمر حديثين مختلفين قال في أحدهما فرض الديية عشرة آلاف درهم

ذی الیدین حدیث
 ثابت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 لم يرو عن رسول الله
 شيء قط أشهر منه ومن
 حديث العجماء جرحها
 جبار وهو أثبت من
 حديث العجماء جرحها
 جبار ولكن حديث
 ذی الیدین منسوخ
 فقلت ما نسخته فقال
 حديث ابن مسعود
 ثم ذكر الحديث الذي
 بدأت به الذي فيه ان
 الله يحدث من أمره ما
 يشاء وان مما أحدث الله
 أن لا تتكلموا في الصلاة
 فقلت له والناسخ اذا
 اختلف الحديثان
 الآخر منهما فقال نعم
 قلت له أولست تحفظ
 في حديث ابن مسعود
 هذا أن ابن مسعود
 مر على النبي بمكة
 قال فرج دية يصلي
 في فناء الكعبة وأن
 ابن مسعود هاجر الى
 أرض الحبشة ثم
 رجع الى مكة ثم هاجر الى
 المدينة وشهد بها قال
 بلى فقلت له فاذا كان
 مقدم ابن مسعود على
 النبي صلى الله عليه
 وسلم بمكة قبل هجرة
 النبي ثم كان عمر ابن
 حصين يروى أن النبي
 أتى جذعا في مؤخر
 مسجده أليس تعلم أن

وقال في الآخرة اثني عشر ألفا وزن ستة قلت لمحمد بن الحسن أفقت قول ان الدية اثنا عشر ألف درهم وزن
 ستة فقال لا (١) فقلت من أين زعمت أن كنت أعلم بالدية فيما زعمت من أهل الحجاز لأنك من أهل الورق
 ولأنك عن عمر قتلها فان عمر قضى فيها بشي لا تقضي به قال لم تكن تراحمسون قلت أفترى شيئا يجعله
 أصلا في الحكم فانت زعم أن من تروى عنه لا يعرف قضيه وكيف تقضي بالدية وزن سبعة أفرايت
 ما جعلت فيه الزكاة وشيئ ذلك مما جعلت فيه القطع وجاءت سبعة دراهم ليس فيها وزن ستة ولا وزن سبعة
 وقال لك قائل بل هي على وزن ستة لا وزن سبعة لأن عمر لا يفرض الدية وزن ستة ويفرض فيما سواها
 وزن سبعة ما تقول قال أقول ان الدراهم اذا جاءت جلة فهي على وزن الاسلام قلنا فكيف أخرجت الدية
 من وزن الاسلام اذا كان وزن الاسلام عندك وزن سبعة ثم زعمت أنك أعلم بالدية منهم لأنكم من أهلها
 وزعمت لنا أن الدراهم انما كانت صنفين أحدهما الدرهم وزن مثقال والآخر كل عشرة وزن ستحق
 ضرب يزاد دراهم الاسلام فلما قال لك قائل كل درهم جاء به الزكاة أو في الدية أو في القطع أو غير ذلك فهو
 بوزن المثقال وقال آخر بوزن ستة وقال آركل درهم فهو بوزن الاسلام (٢) قيل له فهكذا ينبغي لك أن
 تقول في الدية (قال الشافعي) يقال لقائل قوله أرايت لو قال لك قائل قد خرجت من حديث أبي اسحق
 اليمداني ان الدية اثنا عشر ألفا وزن ستة ومن حديث الشعبي ان الدية عشرة آلاف درهم لأنه لم يذكر فيها
 تروون فيها وزن ستة كما حدث أبو اسحق لأن أبا اسحق يذكر وزن ستة فهو أولى بها وقال آخرون وزن
 المثاقيل لأن الأثر أولى بها فان قال بل وزن الاسلام فاذي محمد على أهل الحجاز أنهم أعلم بالدية منهم وانما
 عمر قبل الدية من أهل الورق ولم يجعل لهم أعلم بالدية منه اذا كان منهم فمن كان احداً منهم أولى بالمعرفة
 بالدراهم منه اذا كان الحكم انما وقع بالحاكم وقال محمد بن الحسن فرض المسلمون الزكاة في كل عشرين
 دينارا وفي مائتي درهم كل دينار بعشرة دراهم فان قيل له ومن أخبرك أنهم فرضوا الزكاة قياساً أرايت اذا
 فرضت الزكاة في أربعين من الغنم وفي ثلاثين من البقر آفاسوا البقر على الغنم فان قاسوها فالقياس لا يصلح
 الا بعدد وعدد البقر أقل من عدد الغنم أو بالقيمة فقيمة ثلاثين من البقر أكثر من قيمة أربعين من الغنم
 وهكذا نحن من الابل لا عددنا عدد واحد منها ولا قيمتها قيمة واحد منها قال السائر زكاة بقياس قلنا واذنك
 كانت الدواب سوى البقر والغنم والابل لازكاة فيها والتبر سوى الذهب والورق لازكاة فيه وكل واحد منها
 أصل في نفسه لا يقاس على غيره قال نعم قلنا فكيف زعمت أن الذهب يقاس على الورق والورق يقاس على
 الذهب فان زعمت أن أحدهما يقاس على الآخر فأيهما الأصل فان زعمت أنه ذهب لزمك أن تقول
 عشرين دينارا اذا كانت فيها الزكاة فلو كانت أربعين درهما سوى عشرين دينارا كانت فيها الزكاة وألف
 درهم لا سوى عشرين دينارا لم يكن فيها الزكاة وان زعمت أن الورق هي الأصل قيل لك فيها كما قيل لك في
 الذهب والورق قال فاشي قلنا كما قلت في الماشية كل واحد منها أصل في نفسه قال فالدية قلنا أصل
 الدية الابل في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقومها عمر ألف دينار واثني عشر ألف درهم الذهب على
 أهل الذهب والورق على أهل الورق فاتبع في ذلك قضاء عمر كما قضى قال فكيف كان الصرف على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله عنهم ما قيل أما ما روى من الأخبار بيننا فلي انما عشر
 درهما دينار وقطع عثمان سارقاً في أربعة عشر ديناراً وثلاث دراهم من صرف اثنا عشر درهما دينار وقضى في امره
 قتل في الحرم بدية وثلاث ثمانية آلاف درهم (قال الشافعي) أخبرنا بذلك سفيان عن ابن أبي نجيح عن
 أبيه وأما الدلالة في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فبمثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقطع يدا السارق
 في ربع دينار فصاعداً وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وهذا يشبه
 قضاء عثمان وقيل لمحمد بن الحسن من زعم لك أن في عشرة دنانير ومائة درهم زكاة أرايت من قال في وسفين

(١) في الكلام هنا تحريف فليحمر

النبي لم يصل في مسجده
 إلا بعد هجرته من مكة
 قال بلى قلت حديث
 عمران بذلك على أن
 حديث ابن مسعود
 ليس بنسخ لحديث
 ذي الدين وأبو هريرة
 يقول صلى بنار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال فلا أدري ما صحبه
 أبو هريرة قلت قد بدأنا
 بما فيه الكفاية من
 حديث عمران الذي
 لا يشك عليك وأبو
 هريرة إنما صحب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بخير وقال أبو هريرة
 صحبت النبي صلى الله
 عليه وسلم بالمدينة ثلاث
 سنين أو أربعاً « قال
 الربيع » أنا شكت
 وقد أقام النبي بالمدينة
 سنين سوى ما أقام
 بمكة بعد مقدم ابن
 مسعود وقبل يحبه
 أبو هريرة فيجوز أن
 يكون حديث ابن
 مسعودنا هنا لما بعده
 قال لا قلت له لو كان
 حديث ابن مسعود
 مخالفاً لحديث عمران
 وأبي هريرة كما قلت
 وكان عدم الكلام وأنت
 تعلم أنك في صلاة كهو
 إذا تكلمت وأنت ترى
 أنك أكمات الصلاة
 أو نسيت الصلاة كان
 حديث ابن مسعود

ونصف زبيب ووسقين ونصف تمر زكاة قال ليس ذلك له حتى يكون من كل واحد منهما ما يحب فيه الزكاة
 قال وكذلك في عشرين شاة وخمسة عشرة بقرة قال نعم قيل ولم قال لأن كل واحد منهما ما يصف غير نصف
 صاحبه قيل وكذلك الخنطة والشعر لا يضم واحد منهما إلى صاحبه قال نعم قيل فالخنطة من الشعر والتمر
 من الزبيب أقرب أو الذهب من الورق في القيمة واللون قال وما للقرب ولهذا وكل واحد منهما ما يصف
 قيل فكيف جعت بين الأبعد المختلف من الفضة والذهب وأبيت أن تجمع ما بين الأقرب المختلف قال
 فأنا نقول هذا قلنا فن قال لا قلنا فقياس قال لا قلنا فلا قياس ولا أثر
 قال فإن بعض أصحابكم يقولون معنا قلنا فإن كانت الحجة انما هي لك بأن ذلك صاحب بقوله معك فهو
 يجمع بين الخنطة والشعر والسلت فيضم بعضهم إلى بعض ويجمع بين القطنة قال هذا خطأ قلنا أو ما ذلك
 على خطئه أليس إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فأنما عني من نصف واحد
 لا من صنفين قال نعم قلنا فأرأيت أن قال لك هي صنف واحد قال إذا يقول لي ما يعرف العقل غيره فلا أقبله
 منه ما قيمتها ولا خلقها واحدة قلنا فالذهب أبعد من الورق في القيمة والخنطة من الخنطة من الشعر والسلت
 فأراك تتخذ قوله إذا وافقت حجة وترغم في موضع غيره من قوله أنه يخطئ ويحيل وقلنا لا يثبت عن ابن
 مسعود ما ذكر من القطع في عشرة دراهم وأنت ترى عن الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن
 ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم قال هذا مقطوع قلنا والذي روي عنه
 القطع في عشرة دراهم عن ابن مسعود مقطوع برأيه عن رجل أدنى في الثقة عنه ذلك من رواية هذا وأما
 روايتنا عن علي بن جعفر بن محمد روى عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال القطع في ربع دينار
 فصاعداً أخبرنا بذلك حاتم بن اسمعيل قال هذا منقطع قلنا وحديثكم مقطوع عن رجل لا يعرفه فإن
 قال قائل فأنما جعنا بين الذهب والفضة في الزكاة من قبل أنهم ما عن لكل شيء قيل له إن شاء الله تعالى
 أفيسكون أنما لكل شيء مجموعين فإن قال ماتعني بمجموعين قيل يقال لك أرايت من استمال للرجل متاعاً
 يغرر قيمته ذهبا وورقا وأحدهما فإن قال بل أحدهما وأنما يقوم الورق على أهل الورق الذين هي أموالهم
 والذهب على أهل الذهب الذين هي أموالهم قيل فما اسمعك جعت بين ما في قيمة ما استمال ولا في دية وما أنت
 الانفرد كل واحد منهما على حدته فكيف لم تفردهما هكذا في الزكاة أو أرايت إذا كانا والابل والبقر والغنم
 تجتمع في أنما أثمان الأحرار المقسولين أن يجمع بينهم في الزكاة فإن قلت لا وليس اجتماعها في شيء يدل على
 اجتماعها في غيره قيل فهكذا ما أخرجت الأرض مما فيه الزكاة وفيه العشر كما فهو مجتمع في أن فيه العشر
 كما في الذهب والورق ربع العشر ويفترق في أنه ليس بشئ من كل شيء كما الذهب والورق عندك من كل شيء
 ويفترق في أنه ما كولا كما الذهب والورق عندك غير ما كولا فجمع بين اجتماعهما فيما وصفتنا فإن قال لا
 ولا يدلني اجتماعه في معنى ولا في معان أن أجمع بينه في كل شيء قيل فهكذا فافعل في الجمع بين الذهب
 والفضة أخبرنا سفيان قال أخبرنا المغيرة عن إبراهيم أنه قال لا يكون شبه العمد إلا في النفس والعبد
 ما أصبت بسلاح والخطأ إذا تعدت الشيء فأصبت غيره وشبه العمد كل شيء تعدت ضربه بلا سلاح

﴿ القصص بين العبيد والأحرار ﴾

قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا قود بين العبيد والأحرار إلا في النفس فإن العبد إذا قتل حرامت عداؤه أو
 قتله الحر تمت عداؤه قتله وقال أهل المدينة ليس بين العبيد والأحرار قود إلا أن يقتل العبد الحر فيقتل العبد
 بالحر وقال محمد بن الحسن كيف يكون نفسان تقتل بصاحبتهما أن قتلتهما الأخرى ولا تقتل بهما الأخرى أن
 قتلتهما قالوا لنقصان العبد عن نفس الحر فهذا الرجل يقتل المرأة عداؤه نصف دية الرجل فيقتل بها

وكذا في الوجه الأول وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال إذا قتل الحر العبد من بعد ما قتل به
 أخيراً فمحمد بن أبي بن صالح القرشي عن حماد بن إبراهيم أنه قال ليس بين الرجال والنساء ولا بين الأحرار
 والمملوكين فيما بينهم قصاص فيما دون النفس (قال الشافعي) إذا كان الحر القاتل للعبد فلا قود بينهما في
 نفس ولا غيرها وإذا قتل العبد الحر أو حره فلا وليا الحر أن يستقيدوا منه في النفس وللحر أن يستقيد
 منه في الجراح إن شاء أو يأخذ الأرض في عنقه إن شاء وينزع القود قال محمد بن الحسن إن المدينين زعموا أنهم
 أئمة كروا إذا قتل العبد من الحر لقص نفس العبد عن نفس الحر وقد يقيدون المرأة من الرجل وهي أنقص
 نفساً منه (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف من قال هذا ولا احتج به عليه من المدينين إلا أن يقول له
 من يسمونه إلى علم فيتعليق به وأئمة نعمنا من قود العبد من الحر ما لا اختلاف بيننا فيه والسبب الذي قلناه مع
 الاتباع أن الحر كامل الأثر في أحكام الإسلام والعبد ناقص الأثر في عام أحكام الإسلام وفي الحدود وفيما
 ينصف منها بان حذو نصف حد الحر ويقذف فلا يحد له قاذفه ولا يرث ولا يورث ولا تجوز شهادته ولا يأخذ
 سهمان حفر القتال وأما المرأة فكاملة الأثر في الحرية والإسلام وحدها وحد الرجل في كل شيء سواء
 وميراثها ثابت بما جعل الله لها وشهادتها جائزة حيث أجيزت وليست بمن عليه فرض الجهاد فلذلك لا تأخذ
 سهماً ولو كان المعنى الذي روى محمد بن عيسى عن روى عنه من المدينين أنه لنقص الذية كان المدينون قد يجعلون
 في نفس العبد قيمته وإن كانت عدد ديات أحرار فكان ينبغي لهم أن لا يقتلوا العبد الذي قيمته ألف دينار بجز
 انما قيمته ألف دينار ولكن الذية ليست عندهم من معنى القصاص بسبيل وقول محمد بن الحسن ينقص
 بعضه بعضاً أرايت إذا قتله به وأقاد النفس التي هي جماع البدن كانه من الحر بنفس العبد فكيف لا يقصه
 منه في موصضة إذا كان الكل بالكل فالبعض بالبعض أولى فإن جاز لأخذ أن يفرق بينهم جاز لغيره أن يقصه
 منه في الجراح ولا يقصه منه في النفس ثم جاز لغيره أن يبيع الجراح فيقصه في بعضها ولا يقصه في بعض
 في الموضع الذي ذكر الله عز وجل فيه القصاص فقال النفس بالنفس الآية إلى قوله والحر فرح قصاص
 وأصل ما يذهب إليه محمد بن الحسن في الفقه أنه لا يجوز أن يقال بشيء من الفقه لا يجبر لازم أو قياس وهذا
 من قوله ليس بخبر لازم فيما علمت وضد القياس فلما قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى كيف يكون نفسان
 تقتل أحدهما بالآخرى ولا تقتل الأخرى بهما فله نقص القاتل فإذا كان القاتل ناقص الحرمة لم يكن النقص
 عنده من أن يقتل إذا قتل من هو أعظم حرمة منه والنقص لا يمنع القود وانما منع الزيادة فإن قال قائل
 فأوجده به يقول مثل هذا قيل نعم وأعظم منه يزعم أن رجلاً لو قتل أباه قتل به ولو قتله أبوه لم يقتل به لفضل
 الأبوة على الولد وحرمة ما واحدة وزعم أن رجلاً لو قتل عبده لم يقتله به ولو قتله عبده قتل به ولو قتل مستأماً
 لم يقتل به ولو قتله المستأمن يقتل به

﴿الرجلان يقتلان الرجل أحدهما من يجب عليه القصاص﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الصغير والكبير يقتلان الرجل جميعاً إذا ان على الكبير نصف الذية في ماله
 وعلى الصغير نصف الذية على عاقلته وقال أهل المدينة يقتل الكبير ويكون على الصغير نصف الذية قال
 محمد بن الحسن وكيف يقتل الكبير وقد شركه في الدم من لا قود عليه أرايت لو أن رجلاً قتل نفسه هو ورجل
 آخر معه أكن على ذلك الرجل القود وقد شركه في دم المقتول نفسه ينبغي لمن قال القول الأول أن يقول
 هذا أيضاً أرايت لو أن رجلاً وجب عليه القود في قطع يده فقطعت يده وجاء رجل آخر فقطع رجليه فمات
 من القطعين جميعاً يقتل الذي قطع الرجل وقد شركه في الدم حذو من حدود الله أرايت لو أن رجلاً عقره
 سبع وشججه رجل موصضة عمداً فمات من ذلك كله أقتل صاحب الموصضة الضارب وقد شركه في الدم من ليس

في الصلاة مباحاً ولكنه
 ليس بمانع ولا منسوخ
 ولكن وجهه ما ذكرت
 من أنه لا يميز الكلام
 في الصلاة على الذكر
 وأن التكلم في الصلاة
 إذا كان هكذا يقصد
 الصلاة وإذا كان التسيان
 والسهو وتكلم وهو
 يرى أن الكلام مباح بان
 يرى أن قد قضى الصلاة
 أو نسي أنه فيها لم يفسد
 الصلاة قال فأنتم ترون
 أن ذا الدين قتل بيد
 قلت فاجعل هذا كيف
 شئت أليست صلاة النبي
 بالمدينة في حديث
 عمران بن حصين
 والمدينة إنما كانت
 بعد حديث ابن مسعود
 بحسبة قال بلى قلت
 وليست لك إذا كان كما
 أردت فيه حجة لما
 وصفت وقد كانت
 بدر بعد مقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم المدينة
 بستة عشر شهراً قال
 أذن واليدين الذي رويتم
 عنه المقتول ببدر
 قلت لا عمران يسميه
 الخرباق ويقول قصير
 اليدين أو مديداً اليدين
 والمقتول ببدر ذو
 الثمانين ولو كان كلاهما
 ذا اليدين كان اسماً
 يشبه أن يكون وافق

فقال بعض من ذهب مذهبه فلنا حجة أخرى قلنا وما هي قال ان معاوية بن الحكم حكي أنه تكلم في الصلاة فقال رسول الله ان الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام بني آدم فقلت له فهذا عليك ولالك انما يروى مثل قول ابن مسعود سواء والوجه فيه ما ذكرت قال فان قلت هو خلافه قلت فليس ذلك لك ونكلمك عليه فان كان امر معاوية قبل أمر ذي الدين فهو منسوخ ويلزمك في قولك أن يصلح الكلام في الصلاة كما يصلح في غيرها وان كان امر معاوية معه أو بعده فقد تكلم فيها فيما حكيت وهو جاهل بان الكلام غير محرم في الصلاة ولم يحل أن النبي أمره بأعادة الصلاة فهو في مثل حديث ذي الدين أو أكثر لأنه تكلم عامدا للكلام في حديثه إلا أنه حكي أنه تكلم وهو جاهل أن الكلام لا يكون محرما في الصلاة قال هذا في حديثه كما ذكرت قلت فهو عليك ان كان على ما ذكرته وليس لك

في فعله قود ولا أرض ينبغي لمن قال هذا أن يقول لو أن رجلا وصيبا سرقه واحدة فانه يقطع الرجل ويترك الصبي وينبغي له أيضا أن يقول لو أن رجلين سرقا من رجل ألف درهم لأحدهما فيها شرك قطع الذي لا يشرك له ولا يقطع الذي لا يشرك أرايتم رجلا وصيبا رفعا سقيا بأيديهم فاضربا به رجلا ضربة واحدة فمات من تلك الضربة أتكون ضربة واحدة بعضها عمدا فيه القود وبعضها خطأ فان كان ذلك عندهم فأياها العمد وأيها الخطأ أرايتم ان رفع رجلا نسيها فاضربا به أحدهما متعمدا في ذلك فمات من تلك الضربة وهي ضربته وضربة صاحبه ولم ينفرد أحدهما بضربة دون صاحبه أيكون في هذا قود ليس في هذا قود اذا أشرك في الدم شيء لا قود فيه ولا تبعيض في شيء من النفس أرايتم رجلا يضرب رجلا فشجه موضحة خطأ ثم ثني فشجه موضحة عدافات في مكانه من ذلك جميعا ينبغي في قولكم أن تجعلوا على عالته نصف الدية بالشجة الخطأ وتقتلوه بالشجة العمد فيكون رجل واحد عليه في نفس واحدة نصف الدية والقتل وينبغي لكم أن تقولوا لو أن رجلا وجب له على رجل قصاص في شجة موضحة فاقص منه ثم زاد على حقه متعمدا فمات مقتص منه من ذلك إنه يقتل الذي اقص بالزنا قالوا تعمد أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا هشام بن حسان عن الحسن بن البصري أنه سئل عن قوم قتلوا رجلا عمدا فمات مصاب قال تكون فيه الدية أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا عمر بن عامر عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا دخل خطأ في عدو فهي دية (قال الشافعي) اذا قتل الرجل البالغ والصبي معدا والمجنون معدا رجلا وكان القتل منهم جميعا عمدا فلا يجوز عندي والله أعلم لم يقتل اثنين بالغين قتل رجلا عمدا ابرجل إلا أن يقتل الرجل ويجعل نصف الدية على الصبي والمجنون وأصل هذا أن ينظر الى القتل فاذا كان عمدا كله لا يخالط خطأ فاشترك فيه اثنان أو ثلاثة فمن كان عليه القود منهم أقيد منه ومن زال عنه القود أزاله وجعل عليه حصته من الدية « قال الربيع » ترك الشافعي العاقلة لأنه عمد عنده ولكنه مطروح عنه للصغر والمجنون فان قال قائل ما يشبه هذا قيل له الرجلان يقتلان الرجل عمدا فيعفو الولي عن أحدهما أو يصالحه فلا يكون له سبيل على المعفو عنه ولا المصالح ويكون له السبيل على الذي لم يعف عنه فيقتله فيأخذ من أحد القاتلين بعض الدية أو يعفو عنه ويقتل الآخر فان قال قائل فهذا ان كان عليهما القود فزال عن أحدهما بازالة الولي قيل له أفرأيت ان أزاله الولي عنه أزال عن غيره فان قال لا قيل وفعلهما واحد فان قال نعم قيل ويحكم على كل واحد منهما حكم نفسه لاحكم غيره فان قال نعم قيل فانما كان هذا عندك هكذا في حدين فكيف اذا قتل الرجلان رجلا عمدا وأحد القاتلين ممن عليه القود والآخر ممن لا قود عليه كيف لم تقدم من الذي عليه القود وتأخذ الدية من الذي لا قود عليه مثل الصبي والمجنون والأب (قال الشافعي) ويقال له ان كنت انما رفعت القود في الصبي والمجنون يقتلان الرجل ومعهما عاقل من قبل أن القلم مرفوع عنهم فكيف بأن أحدهما خطأ فقد تركت هذا الأصل في الرجل المستامن يقتله مسلم ومستامن اذا كنت تحكم على المستامن لم تقتل المستامن وتجعل على المسلم حصته من الدية أورايت أبا رجلا ورجلا أجنبيا قتل رجلا لم تقتل الأجنبي وتجعل على الأب نصف الدية اذا كان هؤلاء ممن يعقل ويكون عليه القود ولا يكون القلم عنه مرفوعا وتجعل عليه الدية في ماله لا على عاقلته وتجعل عمده عمدا لا خطأ وتفرق بينه وبين الصغير والمعنوه فتزعم أن عمدا ولئلك خطأ وأن عمدهما على عاقلتهما فما الجحفي أن تجمع بين ما فرقت بينه فان زعم أن جحته أن عد الصبي والمعنوه خطأ تعقله عاقلته وعمد الأب يقتل ابنه معه غيره أو ليس معه غيره عمدين ول عنه القود لمعني فيه ويجعل عليه الدية في ماله دون عاقلته وكذلك عمد المستامن يقتل المستامن مع المسلم اذا حكم عليه فاذا زعم أن الأجنبي اذا شرك الأب والمستامن اذا شرك المسلم في القتل قتل الذي عليه القود فقد ترك الأصل الذي اليه ذهب فأماما أدخل على أصحابنا فأكثره لا يدخل عليهم وذلك قوله في الرجل تقطع يده في الحد والقصاص ثم يقطع آخر رجله

ان كان كما قلنا قال فا
تقول قلت أقول انه
مثل حديث ابن مسعود
غير مخالف حديث ذي
البيدين فقال فانكم
خالفتهم حين فرعتم
حديث ذي البيدين
قلت خالفناه في الأصل
قال لا ولكن في الفرع
قلت فانت خالفته في
نصه ومن خالف النص
عندك أسوأ حالا من
ضعف نظره فأخطأ
التفريع قال نعم وكل
غير معذور (قال
الشافعي) فقلت له
فانت خالفت أصله
وفرعه ولم تخالف نحن
من أصله ولا من فرعه
حرفا واحدا فعليك
ما عليك في خلافه وفيما
قلت من أنا خالفنا منه ما لم
نخالفه قال فأسألك حتى
أعلم أخالفه أم لا قلت
فسل قال مات قول في امام
انصرف من اثنين فقال
له بعض من صلى معه
قد انصرف من اثنين
فسأل آخرين فقالوا
صدق قلت أما المأموم
الذي أخبره والذين
شهدوا أنه صدق وهم
على ذكر من أنه لم يقض
صلاته فصلاتهم فاسدة
قال فانت تروي أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى
وتقول قد قضى معه
من حضر وان لم تذكره

فيوت هذا الاقصاص فيه لانه مات من جناية حق وجناية باطل ولانه لومات من قطع اليد لم يكن له دية لان
يده قطعت في غير معصية الله عز وجل فلما كان للاباحة فيه موضع لم يجز أن يقتل به من قتله وقتله غير
منفرد به ولا شركة فيه بتعدو عليه عقل ولا قود قال وكذلك لو ضربه السبع بحرجه وضربه آخر لم يكن عليه
قود من قبل أن جناية السبع لا عقل فيها ولا قود فأما جناية المجنون والصبي فثابتة عليهم ما لم تكن بقود
فبعقل واذا كانت جنايتهم ما غير لغو والنفس مقتولة قتل عمد ومن قوله أن تقتل العشرة بواحد اذا قتلوه عمدا
ويجعل كل واحد منهم كانه قاتل على الانفراد حتى لو أزال القود عن بعضهم أخذ القود من الباقي لان أصل
القتل كان عمدا فاذا كان القتل خطأ لم يقتل فان قال فقتل الصبي والمعتوه خطأ قيل له هذا محال أن
ترغم أنه خطأ وهو عمد ولكن قد كانت فيها علة تمنع بها القصاص فان قال قائل أجعله على العاقلة كما
أجعل خطأه قيل وهذا ان رد عليك وجعل في أمه والهالم تجدد فيه حجة ولو كانت فيه حجة كانت عليك في
الرجل يقتل ابنه مع الاجنبي وانت لا تجعل الدية الا في مال الأب لا على العاقلة وفي المستامن يقتل المستامن
معه مسلم والله أعلم

((في عقل المرأة)) (قال الشافعي) قال أبو حنيفة رضي الله عنه في عقل المرأة إن عقل جميع
جراحها ونفسها على النصف من عقل الرجل في جميع الأشياء وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن ابراهيم
عن علي بن أبي طالب أنه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها وقال أهل
المدينة عقلها كعقله الى ثلث الدية فاصبعا كاصبعه وسنهما كسنه وموضعتها كموضعتها ومقتلها كمقتله
فاذا كان الثلث أو أكثر من الثلث كان على النصف قال محمد بن الحسن وقدرى الذي قال أهل المدينة عن
زيد بن ثابت قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى
عن جاد عن ابراهيم عن زيد بن ثابت أنه قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي
وأخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن جاد عن ابراهيم أنه قال قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في
هذا أحب الى من قول زيد وأخبرنا محمد بن أبان عن جاد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما أنهم ما قالوا عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها فقد اجمع عمر
وعلى على هذا فليس ينبغي أن يؤخذ بغيره ومما يستدل به على صواب قول عمر وعلي أن المرأة اذا قطعت
اصبعها خطأ وجب على قاطعها في قول أهل المدينة عشرة دية الرجل فان قطع اصبعين وجب عليه عشرة
الدية فان قطع ثلاث أصابع وجب عليه ثلاثة عشر الدية فان قطع أربع أصابع وجب عليه عشرة الدية
فاذا عظمت الجراحة قل العقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القياس الذي لا يدفعه أحد يعقل ولا يخطئ به
أحد فيما نرى أن نفس المرأة اذا كان فيها من البية نصف دية الرجل وفي يدها نصف ما في يده ينبغي أن يكون
ما صغر من جراحها هكذا فلما كان هذا من الأور التي لا يجوز لأحد أن يخطئ بها من جهة الرأي وكان ابن
المسيب يقول في ثلاث أصابع المرأة ثلاثون وفي أربع عشرة و يقال له حين عظم جرحها تنقص عقلها
فيقول هي السنة وكان يروى عن زيد بن ثابت أن المرأة تعاقل الرجل الى ثلث دية الرجل ثم تكون على
النصف من عقله لم يجز أن يخطئ أحد هذا الخطأ من جهة الرأي لان الخطأ انما يكون من جهة الرأي فيما
يمكن مثله فيكون رأي أصح من رأي فأما هذا فلا أحسب أحدا يخطئ بمثله الاتباع ان لا يجوز خلافه
عنده فلما قال ابن المسيب هي السنة أشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عامة من أصحابه
ولم يشبه زيد أن يقول هذا من جهة الرأي لانه لا يحتمل الرأي فان قال قائل فقد روى عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه خلافه قيل فلا يثبت عن علي ولا عن عمر ولو ثبت كان يشبه أن يكونا قالا من جهة الرأي
الذي لا ينبغي لأحد أن يقول غيره فلا يكون قلة علم من قبل أن كل أحد يعقل ما قالوا اذا كانت النفس على

الفرض عليهم جوابه
 ألا ترى أن النبي لما
 أخبروه فقبل قولهم لم
 يتكلم ولم يتكلموا حتى
 بنوا على صلاتهم
 قال فلما قبض الله
 رسوله تناهت فرائضه
 فلا يراد فيها ولا ينقص
 منها أبدا قال نعم فقلت
 هذا فرق بيننا وبينه
 فقال من حضره هذا
 فرق بين لا يرد عالم لبيانه
 ووضوحه فقال فإن
 من أحبكم من قال
 ماتكم به الرجل في أمر
 الصلاة لم يفسد صلاته
 قال فقلت له انما الحجة
 علينا ما قلنا لا ما قال
 غيرنا (قال الشافعي)
 وقال قد قلت غير واحد
 من أصحابك فما احتج
 بهذا ولقد قال العمل
 على هذا فقلت له قد
 أعلمك أن العمل ليس له
 معنى ولا حجة لك علينا
 بقول غيرنا قال أجل
 قلت فدمع ما لا حجة لك
 فيه وقلت له قد أخطأت
 في خلافك حديث ذي
 الندين مع نبوته وظلمت
 نفسك بانك زعمت أنا
 ومن قال به نحل الكلام
 والجماع والغناء في
 الصلاة وما أحلنا ولا هم
 من هذا شيئا وقد
 زعمت أن المصلئ إذا سلم
 قبل أن يكمل الصلاة وهو
 ذا كراهة لم يكملها فسد

أنفسهما قال فلا أعطي ذلك ولكن أجعل حكمهما حكم أنفسهما بكل حال قلت فإذ لم تعط هذا فكيف
 فرقت بين حكمهما إذا عرفت حياتهما ما لم تعرف قال أتباعا قلت في الحنينين من الحرقة دلالة من خير بأن
 حكمهما حكم أنفسهما أم انما قلت يحتمل أن يكون حكمهما حكم أنفسهما قال ما فيه خير ولكنه يحتمل
 قلنا أفيحتمل أن يكون حكمهما حكم غيرهما إذا لم تعرف حياتهما وحكم أنفسهما إذا عرفت حياتهما قال نعم
 قلنا فإذا كانا يحتملان معا فكيف لم تصر إلى ما قلنا حيث فرقت بين حكمهما ولا تزعم أن أصلهما واحد وأن
 حكمهما يتفرق وإذا كان يحتمل فزعمت أن كل قولين أبدا احتملا فأولا هما بأهل العلم أن يصيروا إليه
 أولا هما بالقياس والمعقول فقولنا فيه القياس والمعقول وقولك خلافهما قال وكيف قلنا بما وصفنا من أنا
 إذا لم نفرق بين أصل حكمهما وهو جنين الحرقة لأن الذكر والأنثى فيه سواء لم يجز أن نفرق بين فرعي حكمهما وهو
 جنين الأنثى في الذكر والأنثى ومن قبل أني وإياك زعم أن دية الرجل ضعف دية المرأة وأنت في الحنين تزعم
 أن دية المرأة ضعف دية الرجل وقلت فكيف زعمت أنهما لو سقطا حين فكانت قيمتهما سواءا ومختلفة كان
 فيهما قيمتهما ما كانت وان ميتين كان في الذكركر منهما نصف عشر قيمته لو كان حيا وفي الأنثى عشر قيمتها
 لو كانت حية أليس قد زعمت أن عقل الأنثى من أصل عقلها في الحياة ما أعلمك إلا أنك نسيت القياس فقلت
 قال فأنت سويت بينهما قلت من أجل أني زعمت أن أصل حكمهما حكم غيرهما لا حكم أنفسهما كما سويت
 بين الذكر والأنثى في جنين الحرقة فلم أفرق بين قياسهما وجعلت كالأحكام فيه حكم أمه إذا كان مثل أمه
 عتيقا بعتيقها ورفيقا برفيقها وأنت قلت فيه القياس قال فقولنا يحتمل قلنا ما يحتمل إلا النكس والقياس كما
 وصفنا في الظاهر فعنا القياس والمعقول ونزعم أن الحجة تثبت بأقل من هذا وقال محمد بن الحسن يدخل
 عليكم في قواكم أن تكون دية جنين الأمة ميتا أكثر من دية حيا في بعض الحالات قيل ليس يدخل علينا
 من هذا شيء من قبل أننا زعم أن الدية انما هي بغيره كاتب أكثر وأقل وأنت يدخل عليك في غير هذا أكثر
 منه مع ما دخل عليك من خلاف القياس مع السنة قال وأين ذلك قلت أرايت رجلا لو جنى على أطراف
 رجل فيها عشر ديات في مقام فسج قال يكون فيه عشر ديات قلنا فإن حتى هذه الجنابة التي فيها عشر ديات
 ثم قتله مكانه قال فدية واحدة قلنا فقد دخل عليك إذا زعمت أنه إذا زاد في الجنابة الموت نقصت جنابته منه
 تسع ديات قال انما يدخل هذا على من قبل أني أجعل البدن كله تبع للنفس قلنا فكيف تجعله تبع للنفس
 وهو متقدم قبلها وقد أصابه وله حكم فان جاز لك هذا فالذي ردنت أصح منه انهم زعموا لك أن جنين الأمة
 لم يكن له حكم قط انما كان حكمه بأمه (قال الشافعي) وكيف يكون الحكم لمن لم يخرج حيا فط

(باب الخروج في الجسد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الشفتين الدية وهما سواء السفلى والعليا
 وأيهما قطعت كان فيها نصف الدية وقال أهل المدينة فهما الدية جميعا فإن قطعت السفلى ففيها ثلث الدية
 قال محمد بن الحسن ولم قال أهل المدينة هذا لأن السفلى أنفع من العليا فقصد فرض رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الأصبع الخنصر والابهام فريضة واحدة فجعل في كل واحدة عشر الدية وروى ذلك عن ابن
 عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخنصر والابهام سواء مع آثار كثيرة معروفة قد جاءت فيها قال
 محمد بن الحسن أخبرنا مالك قال حدثنا داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان
 ابن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في النمرس فقال ابن عباس فيه خمس من الابل فزني مروان
 إلى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم الفم كالأضراس فقال ابن عباس لا أولئك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع علقها

زعمت في غير موضعه
كلام وان سلم وهو
يرى أنه قد اكمل بني
فلولم يكن علي حجة الا
هذا كفى بها علي حجة
ونحمد الله على عيكم
خلاف الحديث وكثرة
خلافكم له

(باب القنوت في
الصلوات كلها)

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي أخبرني
بعض أهل العلم عن
جعفر بن محمد عن أبيه
قال لما انتهى الى النبي
قتل أهل بئر معونة أقام

نحو عشرة ليلة كلها
رفع رأسه من الركعة
الاخيرة من الصبح قال
سمع الله لمن حده ربنا
للحمد اللهم افعل
فقد كردعاء طويلا ثم
كبر فسجد قال وحفظ
عن جعفر عن النبي
القنوت في الصلوات
كاهما عند قتل أهل بئر
معونة وحفظ عن النبي
أنه قنت في المغرب كما
روى عنه في القنوت في
غير الصبح عند قتل أهل
بئر معونة والله أعلم
وروى أنس عن النبي
أنه قنت وراء القنوت
جولة ومن روى مثل
حديثه روى أنه قنت
عند قتل أهل بئر معونة

سواء فهذا مما يدل على أن الشفتين عقله ما سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا آثار (قال الشافعي)
الشفقتان سواء والأصابع سواء والدية على الأسماء ليست على قدر المنافع وهكذا بلغني أن مالك يقول وهو
الذي قصد محمد بن الحسن قصد الرواية عنه رواية عن أهل المدينة فلم يكن ينبغي له إذا كان الذي قصد قصده
بالرواية أن يروي عنه ما لا يقول ويروي عن غيره من أهل المدينة ما قد تكرر كماله عليه إلا أن ينصه فيسمى من
قال ذلك فأما أن يقال به فليس ذلك له أسعته إذا سمى واحدا من أهل المدينة في كل دهر أهل المدينة وهو يعيب
على غيره أدنى من هذا فإن قال قائل ما الحجة في أن الشفتين والأصابع سواء قلنا له دلالة السنة ثم ما لم أعلم
الفقهاء اختلفوا فيه فإن قال وما ذلك قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع بعشر عشر
والأصابع مختلفات الجمال والمنفعة فلما رأينا أنما قصد قصد الأسماء كان ينبغي في كل ما وقعت عليه
الأسماء أن يكون هكذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في العين نجسون وفي اليد نجسون فلم أعلم الفقهاء
اختلفوا في أن في اليسرى من اليمين ما في اليمين واليمنى أنفع من اليسرى فلو كان إذا قال في اليد نجسون عنى
بها اليمين وكان للناس أن يفضلوا بين اليمين واليمنى أن يكون في اليسرى أقل من نجسين ولو كان قصد في اليد
التي جعل فيها نجسون قصد اليسرى ينبغي أن يكون في اليمين أكثر من نجسين فلما رأينا ما ذهب الفقهاء
على التسوية بينهما وأنها إنما ذهبوا الى الأسماء والسلامة فإذا جاع العضوان أكثر الأسماء والسلامة كانا
سواء وهكذا هذا في العينين والاسنان سواء والنية أنفع من الرباعية وهما سواء في العقل

(باب في الأعور يفتأ عين الصحيح)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الأعور يفتأ عين الصحيح وفقى بالحجة من عينه ان كان عمدا فلا لصحيح
القود لا شيء له غير ذلك وان كان خطأ فإن على عاقبته نصف الدية وليس له غير ذلك وقال أهل المدينة في الأعور
يفتأ عين الصحيح ان أحب أن يستقيد فله القود وان أحب فله الدية ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم وقال
أبو حنيفة في عين الأعور الصحيحة إذا فقئت ان كان عمدا ففيها القود وان كان خطأ فعلى عاقبته التي فقأها
نصف الدية وهي عين الصحيح سواء وقال أهل المدينة في عين الأعور إذا فقئت الدية كاملة وقال محمد بن
الحسن فكيف صارت عين الأعور أفضل من عين الصحيح هذا عقل أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم
في العينين جميعا فجعل في كل عين نصف الدية فإن فقئت عين رجل فغرم الفاقى نصف الدية ثم ان رجلا
آخر عدا على العين الأخرى فقأها خطأ لم يجب على الفاقى الثاني الدية كاملة فيكون الرجل قد أخذ في عينه
دية ونصفا وإنما أوجب فيهما دية في الأولى نصف الدية وكذا في الثانية نصف الدية وليس يتحول ذلك بفقء
الأولى ولا يزداد أحدهما في عقلا على الذي أوجبه الله عز وجل شيئا بفقء الأخرى ينبغي لمن قال هذا
في العينين أن يقول ذلك في اليمين وأن يقول في الرجلين ليس هذا بشيء والأمر فيه على الأمر الأول ليس يزداد
شيئا لعين فقئت ولا غير ذلك (قال الشافعي) في الأعور يفتأ عين الصحيح والصحيح يفتأ عين الأعور كلاهما
سواء ان كان الفقء عمدا فالفقء أعينه بالخيار ان شاء فله القود وان كان خطأ فله العقل نجسون من الابل
على العاقلة في سنتين ثم لها في مضي سنة وثلاثها في مضي السنة الثانية فإن قال قائل ما الحجة في هذا قيل
السنة فإن قال وأين السنة قلنا إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي العين نجسون فإن أصاب الصحيح
عين الأعور أصاب عيننا أو عينين فإن قال عينا قلنا فأنما جعل رسول الله في العين نجسين فمن جعل فيها
أكثر من الخمسين فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال فهل من حجة أكثر من هذا قلنا لا
أكثر من السنة هي الغاية وما دونها تبع لها فإن قال ففيها زيادة قيل نعم موجود في السنة إذا كان في
العين نجسون وفي العينين مائة فإذا كانتا إذا فقئت معا كانت فيهما مائة فما بالهما إذا فقئت معا يكون في كل

وبعد ثم ترك القنوت

فأما النسوت في الصبح
فحفوظ عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
قتل أهل بئر معونة
وبعد ولم يحفظ عنه
أحد تركه * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن ابن المسيب عن أبي
هريرة أن النبي لما رفع
رأسه من الركعة الثانية
من الصبح قال اللهم أنتج
الوليد بن الوليد وسلمة بن
هشام وعياش بن أبي
ربيعة والمسختعين
بمكة اللهم أشدد وطأتك
على مضر واجعلها
عليهم سنين كنى
يوسف (قال الشافعي)
فأما ما روى أنس بن
مالك من ترك القنوت
فإنه أعلم ما أراد فأما
الذي أرى بالدلالة فإنه
ترك القنوت في أربع
صلوات دون الصبح كما
قالت عائشة فرضت
الصلوات ركعتين فأقوت
صلاة السفر وزيد في
صلاة الحضر تعني ثلاث
صلوات دون المغرب وترك
القنوت في الصلوات
سوى الصبح لا يقال له
ناسخ إنما يقال الناسخ
والمنسوخ ما اختلف
فأما القنوت في غير الصبح
فباح أن يقنن وأن

واحدة منهم مانجون وإذا فقت أحداهما بعد ذهاب الآخرى كانت فيها مائة أراد تفرق الحناية في عقلها أو
خالف تفرق الحناية بينهما أو رأيت لرجلا أقطع اليد والرجلين قطعت يده الباقية أليس ان جعلنا فيه
نجسين فقد جعلنا حاقا في جميع ما في بطشه وواقفنا السنة ولم نزد على الحاق غير جنائيه وان جعلنا فيها مائة من
الابل كيانا جعلنا عليه ما لم يحسن وبالفنما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليد والله سبحانه أعلم

(باب ما لا يجب فيه أرش معلوم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العين القائمة إذا فقت وفي اليد السلاء إذا قطعت وفي كل نافذة في عضو من
الأعضاء أنه ليس في شيء من ذلك أرش معلوم وفي ذلك كله حكومة عدل أخبرني أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
أنه قال في العين القائمة واليد السلاء والرجل العرجاء واللسان الأخرس وذكر الخصى حكومة عدل
وقال بعض أهل المدينة بمثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس قال نرى في ذلك الاجتهاد وقال بعضهم في
العين القائمة إذا فقت مائة دينار وكل نافذة من عضو من الأعضاء ثلث دية ذلك العضو (قال الشافعي)
وفي ذكر الخصى الدية وكذلك ذكر الرجل تقطع أنثياه ويبقى ذكره تاما كما هو فان قال قائل ما الحجة قيل
أرأيت أن ذكر إذا كانت في سدية أن يجزأ لزم هي فان قال نعم قيل ففي الخبر لا يلزم أنه ذكر غير خصى فان
قال لا قيل فلم خالفتم الخبر فان قال لأنه لا يجب قيل أفأرأيت الصبي يقطع ذكره أو الشح الذي قد انقطع
عنه أمر النساء أو الخلق خلقا ضعيفا لا يتركه فان زعم أن في هذه الدية فقد جعلوها فيما لا يجب ولا يجمع
به وذكر الخصى يجمع به أشد ما كان الجماع قط ولا أعلم في الذكرك نفسه منفعة لا يجزأ البول والجماع
وهما قائمان وجماعه أشد من جماع غير الخصى فاما الولد فشيء ليس من الذكرك إنما هو بمنى يخرج من
الصلب قال الله عز وجل يخرج من بين الصلب والترائب ويخرج فيكون ولا يكون ومن أعجب قول
أبي حنيفة أنه زعم أنه ان قطع أولا ثم قطعت الاثنين بعد في الذكرك الدية وفي الاثنين الدية وان قطعت
الاثنين قبل ثم قطع الذكرك في الاثنين الدية وفي الذكرك حكومة عدل فان قالوا فاعلمنا بطلان الدية في الذكرك
إذا ذهب الاثنين لان أدائه التي يجب بها الاثنين فهل في الاثنين منفعة أو جمال غير أنهم ما أداءه الذكرك
فان قالوا لا قيل لهم أرأيت أن ذكر إذا استوصل فعلمنا أنه لا يبقى منه شيء يصل إلى فرج امرأة فحبل به لم زعم
أن في الاثنين الدية إذا الاثنين إذا كانت أداءه الذكرك أولى أن لا يكون فيه مادية لأنه لا منفعة فيها ولا جمال
الآن تكون أداءه الذكرك وقد ذهب الذكرك والذكرك فيه منفعة بالجماع فأبطلتم فيه الدية وفيه منفعة وهو الذي له
الأداة وأبطلتموه في الاثنين الذين لا منفعة فيهما وإنما هما أداة لغيرهما وقد بطلنا بأن ذهب الشيء الذي هما
أداة له والذكرك لا يبطل بذهاب أدائه لأنه يجمع به وتال منه فان قالوا فاعلمنا جعلناها على الاسماء والاثنين
فأعتمان قيل فهكذا الذكرك قائم وهكذا احتجنا نحن وأنتم في النسوة بين الأصابع والسفيتين والعينين
وكل ما لزمه الاسم ولم تلتفت إلى منافعهما كذا كان ينبغي لكم أن تقفوا في الذكرك وهكذا قلنا وأنتم اليد
اليمنى الباطشة الكاتب الرفيقة كاليدي اليسرى الضعيفة التي لا تبش ولا تكتب فاما العين القائمة فان مالكا
أخبرنا عن زيد بن ثابت أنه قضى في العين القائمة بمائة دينار وأصل ما نذهبون إليه زعمهم أن لا تخلقوا
الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو قلتم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار كنتم وافقتم
زيد بن ثابت إذ لم تعلم أحدا خالفه فإذا قلتم قد يحتمل قول زيد بن ثابت أن يكون اجتهاد فيها فرأى الاجتهاد
فيها قدر رجسها قيل فقد يحتمل ذلك ويحتمل أن يكون حكمه فاما كل نافذة في عضو فلا أعلم أحدا قال هذا
أكثر من سعيد بن المسيب وجراح البدن مخالفة جراح الرأس فيها حكومة فان قال قائل فما الحجة في أن
جراح البدن مخالفة جراح الرأس قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموصحة بخمس من الابل وكان

يدع لأن رسول الله لم
يقنت في غير الصبح
قبل قتل أهل بئر معونة
ولم يقنت بعد قتل أهل
بئر معونة في غير الصبح
فدل على أن ذلك دعاء
مباح كاللحاح المباح في
الصلاة لئلا يفسد ولا
منسوخ

(باب الطيب للأحرام)

« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد
الرحمن بن القاسم عن
أبيه عن عائشة قالت
طابت رسول الله
لأحرامه قبل أن يحرم
ولحله قبل أن يطوف
بالبيت » أخبرنا
سفيان عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن أبيه
قال سمعت عائشة
وبسطت يديها تقول
أنا طابت رسول الله
بيدي هاتين لأحرامه
حين أحرموا له قبل أن
يطوف بالبيت » أخبرنا
سفيان عن عثمان بن
عروة قال سمعت أبي
يقول سمعت عائشة
تقول طابت رسول الله
لحرمه ولحله فقلت لها
بأي الطيب فقالت
بأي طيب » أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن عروة عن عائشة
قالت طابت رسول الله

الذي أحفظ عن بعض من أحفظ عنه ممن لقيت أن الموضحة إنما تكون في الوجه والرأس والوجه رأس كله
لأنه إذا قطع قطع معا وان كان يتفرق في الوضوء وكان الرأس إذا ذهب ذهب الوجه فلو قست الموضحة في
الضلع على الموضحة في الرأس قضيت بنصف عشر بعير لأنني أقضي في الضلع إذا كسر بعير وذلك أني أقضي
في الرأس إذا كسر ولم يكن مأموماً بعشر من الأبل فيدخل على أحد إن قال هذا القول أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في الموضحة بنحو خمس من الأبل فإن زعم أن الموضحة في البدن داخلية في الموضحة التي قضى فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الاسم يجمعها مدخل عليه أن يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قاس الموضحة في الجسد أو يخالف القياس فيقول قولاً لا يوجب عمل في الموضحة في الضلع خمساً من
الأبل والضلع نفسه لو كسر لم يكن فيه الأبعير وفي اليد الشلاء ولسان الأخرس حكومة « قال الربيع »
حفظي عن الشافعي أن في كل مادون الموضحة من الجراح وفي الضلع والترقوة حكومة

(باب دية الأضراس)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في كل ضرر نخس من الأبل مقدم الفهم ومؤخره سواء وقال بعض أهل المدينة
مثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس وقال بعضهم في كل ضرر بعير وروى بعضهم أن سعيداً قال
لو كنت أنا لجلعت في الأضراس بعيرين بعيرين فذلك الدية سواء » أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن
حماد عن النخعي في الأسنان في كل سن نصف العشر مقدم الفهم ومؤخره سواء » أخبرنا مالك بن أنس عن
داود بن الحصين أن أبان غطفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في
الضرس فقال ابن عباس إن فيه خمساً من الأبل قال فزدي مروان إلى ابن عباس فقال أقبل مقدم الفهم
مثل الأضراس فقال ابن عباس لو لأنك لا تعبر بذلك إلا بالأصابع عقلها سواء » أخبرنا أبو حنيفة عن
حماد عن إبراهيم عن شريح قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية » وأخبرنا بكير بن عامر
عن الشعبي أنه قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية (قال الشافعي) وفي الأضراس نخس
نخس والأضراس أسنان فإن قال قائل ما ألجته فيما قلت قيل له قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي السن
نخس من الأبل فكانت الضرس سناني لم يخرج من اسم السن فأن قيل فقد تسمى باسم دون السن قيل
وكذلك الثنيتان عيزان من الرباعيتين والرباعيتان عيزان من الثنيتين فإن كنت إنما تفرق بينهما بالتمييز
فاجعل أي هذا شئت سناً واحك في غيره أقل أو أكثر منه فإن قال لاهي عظام بادية الجمال والمنفعة محجة
مخلوقة في الفم قيل وهكذا الأضراس وهكذا الأصابع محجة في كف متباعدة الأسماء من إبهام ومسجة
ووسطى وبصر وخنصر ثم استوى بينهما من قبل جماع الأصابع مع تباين منفعتهم والضرر أنفع في الماء كقول
من الثنيتين والثنيتان أنفع في مسالك الأسان من الضرس فأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن فلو لم تكن فيه
حجة غير قول شريح وإبراهيم والشعبي لم يكونوا عند حجة فأما ما روى عن ابن عباس فلو ذهب غيره إلى أن
عمر بخالفه هل كانت عليه حجة بتقليد ابن عباس أو عليه له بتقليد عمر حجة

(باب جراح العبد)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه كل شيء يصاب به العبد من يد أو رجل أو عين أو موضحة أو منقولة أو مأمومة
أو غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الخرف في كل قليل أو كثير له أرش معلوم من الحر الأسن والموضحة
وما سوى ذلك ففي موضحة أرشها نصف عشر قيمته وفي يده نصف قيمته وكذلك عينه وفي المأمومة والجائفة
ثلث قيمته وفي منقلته عشر ونصف عشر قيمته وقال أهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر عنه وفي منقلته

لعله ولخرمه أخبرنا
سفيان عن عطاء بن
السائب عن إبراهيم
عن الأسود عن عائشة
قالت رأيت وبيص
الطيب في مفارق
رسول الله بعد ثلاث
أخبرنا سفيان عن
عمرو بن دينار قال
أخبرنا عطاء عن صفوان
ابن يعلى عن أبيه قال
كنا عند رسول الله
ياخمرانة فناد رجل
وعليه مقطعة يعني
جبة وهو مضمخ بالخلوق
فقال يا رسول الله
اني أحرمت بالعمرة وعذ
علي فقال له رسول الله
ما كنت صانعاً في حرج
فأصنعته في عمرتك
أخبرنا اسمعيل بن
إبراهيم بن عيسى عن
عبد العزيز بن صهيب
عن أنس قال نهى
رسول الله أن يتزعر
الرجل (قال الشافعي)
وبهذا كله تأخذ قري
جائر الرجل والمرأة أن
يتطيبا بالغالية وغيرها
فما يبني ريحه بعد الاحرام
إذا كان تطيب به قبل
الاحرام وروى إذا راح
الجرة وحلق وقبل أن
يفيض أن الطيب حلال
له ونهى الرجل حلالاً
بكل حال أن يتزعر
ونأمره إذا تزعر غير
محرّم أن يغسل الزعفران

عشر ونصف العشر من ثمنه ومأمومته وجائفته في كل واحد منهن مائت ثمنه فوافقوا بأحقيقه في هذه
الخصال الأربع وقالوا قياساً ذلك ما نقص من ثمنه قال محمد بن الحسن كيف جاز لأهل المدينة أن
يتحكموا في هذه فيختاروا هذه لخصال الأربع من بين الخصال أرايت لو أن أهل البصرة قالوا فحقن زيد
خصلتين آخرين وقال أهل الشام فأنزله ثلاث خصال أخرى الذي يرد به عليهم فيبغى أن يصف الناس
ولا ينكم فيقول قولاً يقول ما قلت من شيء إلا أن يأتي أدل المذنبه فيما قالوا من هذا أرايت فتنه فأنه وليس عندهم
في هذا أثر يفرقون به بين هذه الأشياء فلو كان عندهم مؤثبه فيما سمعنا من آثارهم فإذا لم يكن هذا فينفي
الانصاف فاما أن يكون هذا على ما قال أرب حنيفة في الأشياء كلها واما أن تكون الأشياء كلها شيئاً واحداً
فيكون في ذلك كله من هذه لخصال أو غيرهما ما نقص من العبد من قيمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد عن
ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه (قال الشافعي) ويقول ابن المسيب نقول فقال لي
بعض من يخالفني فيه نقول يقوم العبد لسلعة فما نقصت جراحته من ثمنه كان في جراحته كما نقول ذلك في
المتاع أرايت أذ كنت تزعم أن عقل العبد في ثمنه بالغام بلوغ فلم يقل هكذا في البعير يقتل والمتاع يهلك
قلت قلته من قبل ما يلزمك مثله زعمت أن دية المرأة نصف دية رجل وأما جراحها بقدر ديتها كجراح
الرجل في قدر ديته وقلت لغيره من يخالفنا من أصحابنا أنت تزعم أن دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم
ودية المجوسى ثمانمائة ثم تزعم أن جراحهم في دياتهم كجراح الحر في دية فلما كنحن وأتم نقول دية العبد
ثمنه خبر إلي يكن يجوز أن يقال في جراحه الاكخذنا فأنه ينطلي الجراح باختلاف الديات قال فيل يجامع
البعير والمتاع في رقبته بثمنه قلنا نعم دية ثمنه وهي قيمته وهكذا الخرج جامع البرذون فيكون ثمنه مثل دية
الحر ولكنه في البرذون قيمته فان قال ما فرق بينهم ما ولم قسمه على الخردون اذ اذابة قلنا بما لا تخالفنا فيه مما يدل
عليه كذب الله قضى الله في النفس تقتل خطأ بدية مسلمة الى أهل المقتول وتحرير رقبة وقضى مثل ذلك في
المعاهد فجعلنا نحن وأنت في المسلم والذي رقبته والذين مختلفتان وكل دية وكذلك جعلنا نحن وأنت
في المرأة والرجل رقبته بين ديتاهما مختلفتان فان زعمت أن العبد اذا قتل كان على قاتله رقبة مؤمنة يعتقها
فانما جعل الله تعالى الرقبة في القتل حيث ذكر الله الدية وانما الرقبة في النفس مع القيمة والمتاع قيمة لا رقبة
معها أرايت لو لم يكن عليه من الدلالة ما وصفت وجعلنا هذا أو عينا عنه فكان يجامع البعير في أن فيه قيمة
وفي المتاع قيمة ويجامع الأحرار في أن فيه كفارة وفي أن العبد اذا قتل للعبد كان بينهما قصاص واذا جرحه
كان بينهما قصاص عندنا وفي أن عليه ما على الحر في بعض الحدود وروى أن عليه القراض من الصوم والصلاة
والكف عن المحارم ألا يمكن الواجب على العالمين اذا كان آدمياً أن يقبضوه على الآدميين ولا يقبضوه على البهائم
ولا على المتاع وأصل ما يذهب اليه أهل العلم بالقياس أن يقولوا لو كان شيء له أصلان وآخر لا أصل فيه فأنه
الذي لا أصل فيه أحد الأصلين في معنيين والآخرة في معنى كان الذي أشبهه في معنيين أولى أن يقاس عليه من
الذي أشبهه في معنى واحد فيؤدي مجامع للآدميين فيما وصفت وليس من البهائم ولا المتاع الذي لا فرض
عليه بسبيل (قال الشافعي) وهذه الحجج على أصحابنا وعلى من يخالفنا من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله في
بعض هذا وليس من شيء يدخل عليهم في أصل قولهم الإخراج ويلزمهم أكثر من أنهم يقصون العبد من
الحر في النفس أمان قال من أصحابنا ما وصفتهم ومأمومته وجائفته في ثمنه كجراح الحر في دية فلهذا
لا معنى لقوله ولقد خرج فيه من جميع آثاره بل بنى آدم من القياس والمعقول وأنه يلزمه ما قال محمد وأما أكثر
منه وأنه خالف ما روى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب فإنه روى عنه ما وصفنا من أن عقل العبد في ثمنه
وروى عن غيره ولا نراه أراد إلا المذنبين أنهم قالوا يقوم سلعة فلا هو قومه سلعة ولا هو جعل عقله في ثمنه
فخرج من قول المتفقين والمختلفين

((باب القصاص بين المماليك))

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص بين المماليك فيما بينهم الا في النفس وقال أهل المدينة القصاص بين المماليك كهيئته بين الاحرار نفس الامة بنفس العبد وجرحها بجرحه وقال أبو حنيفة اذا قتل عبد عبداً متعمداً فلولي العبد المقتول القصاص وليس له غير ذلك الا أن يعفو فان عفا رجع العبد القاتل الى مولاه ولا سبيل لولي العبد المقتول عليه وقال أهل المدينة مولى العبد المقتول بالخيار فان شاء قتل وان شاء أخذ العقل فان أخذ العقل أخذ قيمة عبده وان شاء رب العبد القاتل أعطى عن المقتول وان شاء أسلم عبده ولذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول اذا أخذ العبد القاتل أن يقتله وذلك كله في القصاص بين العبيد في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك بمنزلة في القتل قال محمد بن الحسن اذا قتل العبد العبد عمداً وجب عليه القصاص ينبغي لمن قال (١) هذا الوجه أن يقول في الحر يقتل الحر عمداً وان ولي المقتول ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية أرايتم اذا أراد أن يأخذ الدية فقال القاتل اقتل أو دع ليس لك غير ذلك فأبى ولي المقتول أن يقتل أله أن يأخذ الدية أو أرايت لو أن رجلاً جرح قطع يده رجل حر عمداً فقال المقتوعة يده أخذ دية اليد فقال القاطع اقطع أو دع أكان يجبر القاطع على أن يعطيه دية اليد ليس هذا بشئ وليس له الا القصاص اما أن يأخذ واما أن يعفو قال الله عز وجل في كتابه أن النفس بالنفس والعين بالعين «قرأ الربيع» الى والجروح قصاص فما استطاع فيه القصاص فليس فيه الا القصاص كما قال الله عز وجل وليس فيه دية ولا مال وما كان من خطا فعليه ما سمي الله في الخطا من الدية المسئلة الى أهله فمن حكم بغير هذا فهو مدع فعليه العينة في نفس العبد وغير ذلك فمن وجب له القصاص في عبد أو حر لم يكن له أن يصرفه الى عقل ومن وجب له عقل فليس له أن يصرفه الى قود في حر ولا مملوك فمن فرق بين المملوك في هذا وبين الحر فليأت عليه بالبرهان من كتاب الله عز وجل الناطق ومن السنة المعروفة (قال الشافعي) قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالأثنى الى اعلمكم تتقون وقال الشافعي فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول كان في أهل الانجيل اذا قتلوا العقل ولم يكن فيهم قصاص وكان في أهل التوراة القصاص ولم يكن فيهم دية فحكم الله عز وجل في هذه الامة بأن في العبد الدية ان شاء المولى أو القصاص ان شاء فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثنى بالأثنى الى قوله لعلمكم تتقون (قال الشافعي) وذلك والله أعلم بين في التنزيل مستغنى به عن التأويل وقيد ذكر عن ابن عباس بعضه ولم أحفظ عنه بعضه فقال والله أعلم في كتاب الله عز وجل انه أنزل فيما فيه القصاص وكان بينا أن ذلك الى ولي الدم لان العفو انما هو لولي القود وكان بينا أن قول الله عز وجل فمن عني له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف أن يعفو ولي الدم القصاص ويأخذ المال لانه لو كان ولي الدم اذا عفا القصاص لم يبق له غيره لم يكن له اذا ذهب حقه ولم تكن دية يأخذها شئ يتبعه بمعروف ولا يؤدي اليه باحسان وقال الله عز وجل ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فكان بينا أنه تخفيف القتل بأخذ المال وقال ولكم في القصاص حياة أن يمنع به من القتل فلم يكن المال (٣) اذا كان الولي في حال يسقط عنه القود اذا أراد قال وروى سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في تفسير هذه الآية شبهها بما وصفت في أحد المعنيين ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معناه أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح السكعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قتيلاً فأهله بين خيرتين ان أحبوا فلهم العقل وان أحبوا فلهم القود أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الكتاب والسنة معا

(١) أي قول أهل المدينة قوله أن يقول الخ أي وهم لا يقولون ذلك وأورد عليه ما أورد تأمل

ترعفر قبل أن يحرم ثم أحرّم وبه أثر الزعفران أن يغسل الزعفران نفسه لا حرام وانما قلناه هذا لان الدلالة عن رسول الله تشبه أن يكون لم تأمره بغسل الصفرة الا أنه نهى أن يتزعفر الرجل وأن رسول الله أمر غير محرم أن يغسل الصفرة عنه ولم تأمره لكرامية الطيب للحرم اذا كان التطيب وهو حلال لانه تطيب حلالاً بما بقي عليه ريحه محرماً (قال الشافعي) وتأمر المحرم اذا هو حلق أن يتطيب كما تأمره أن يلبس على معنى ان شاء اباحه له لا اباحاً عليه ونبيح له الصدان تخرج من الحرم

((باب الخلاف في تطيب المحرم للاحرام))

حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض أهل ناحيتنا في الطيب قبل الاحرام وبعد الرمي والحلاق وقبل طواف الزيارة فقال لا يتطيب بما بقي ريحه عليه ولا بأس أن يدهن قبل الاحرام بما لا يبقى ريحه عليه وان بقي لونه في رأسه ولحيته وأذاهبه الشعث قال

وكان الذي ذكره واحتج به
أن عمر بن الخطاب أمر
معاوية وأحرم معه
فرج حده ربحاً طيباً
فأمره أن يغسل الطيب
وأنه قال من ربح الجرة
وحلق فقد حل له ما حرم
الله عليه إلا النساء
والطيب (قال الشافعي)
وسالم بن عبد الله أفقه
وأحد مذهبان قائل
هذا القول أخبرنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن سالم بن عبد الله
وربما قال عن أبيه وربما
لم يقله قال قال عمر إذا
رسمت الجسرة وذبحتم
وحلقتم فقد حل لكم
كل شيء حرم عليكم إلا
النساء والطيب قال سالم
وقالت عائشة أنا طيب
رسول الله لأحرامه قبل
أن يحرم وحله بعد أن
رحي الجرة وقبل أن يزور
قال سالم وسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أحق أن تتبع (قال
الشافعي) ما دريت
إلى أي شيء ذهب من
خالقنا في تطيب المحرم
اتهم الرواية عن النبي
فهى عن النبي أثبت من
الرواية عن غيره رويها
عطاء وعسرة والقاسم
 وغيرهم عن عائشة وإنما
تلك الرواية من حديث
رجلين عن ابن عمر عن
عمر وإن جاز أن تنهم

(باب دية أهل الذمة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه ودية اليهودي والنصراني
والمجوسي مثل دية الحر المسلم وعلى من قتله من المسلمين القود وقال أهل المدينة دية اليهودي والنصراني
إذا قتل أحدهم نصف دية الحر المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقال أهل المدينة لا يقتل مؤمن بكافر
قال محمد بن الحسن قد روي أهل المدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بكافر وقال أنا
أحق من أوفى بدمته قال محمد أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن السلمي

كثرتهم عن عائشة
عن النبي جاز ذلك
في الرواية عن ابن عمر
عن عمرو وليس بشك
عالم الاخطى أن ماروى
عن النبي أولى أن يؤخذ
به وقائل هذا يخالف
بعض ماروى عن عمر
ابن الخطاب في هذا عمر
يبسح ما حرمه الاحرام
اذا روى وحلق الا النساء
والطيب وهو يحرم
الصيد خارجا من الحرم
وهو ما أباح عمر
فيخالف عمر لرأى نفسه
ويتبعه ويخالف به ما
جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم مع كثرة خلافه
عمر لرأى نفسه ورأى
بعض أصحاب النبي قال
ولم أعلم له مذهبا الا أن
يكون شبه عليه بحديث
يعلى بن أمية في أن
يغسل المحرم أثر الصفرة
عنه فإن قال قائل فهل
يخالف حديث يعلى
حديث عائشة قيل لا إنما
أمره النبي بالغسل فيما
نرى والله أعلم للصفرة
عليه وانما هي أن
يتعذر الرجل ولا يجوز
أن يكون أمر الأعرابي
أن يغسل الصفرة الا
لما وصفت لانه لا ينهى
عن الطب في حال
ينطب فيها صلى الله
عليه وسلم ولو كان أمره

أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا أحق من
أوفي بدمته ثم أمر به فقتل فكان يقول بهذا القول فقيمهم بربعة من أبي عبد الرحمن وقد قتله أهل المدينة
إذا قتله قتل غيلة فافرق بين قتل الغيلة وقتل غير الغيلة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن يقتل رجل
من المسلمين بقتل رجل نصراني غيلة من أهل الحيرة فقتله به وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول
إذا قتل المسلم النصراني قتل به فأما ما قاله في الذمة فقول الله عز وجل أصدق القول ذكر الله الذية في
كذبه فقال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة
إلى أهله ثم ذكر أهل الميثاق فقال وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحريم رقبة
مؤمنة فجعل في كل واحد من مائة مسلمة ولم يقل في أهل الميثاق نصف الذية كما قال أهل المدينة وأهل الميثاق
ليسوا مسلمين فجعل في كل واحد من مائة مسلمة إلى أهله والأحاديث في ذلك كثيرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مشهورة معروفة أنه جعل دية الكافر مثل دية المسلم وروى ذلك أفقههم وأعلمهم في زمانه
وأعلمهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن شهاب الزهري فذكر أن دية المعاهد في عهد أبي بكر وعمر
وعثمان رضى الله عنهم مثل دية الحر المسلم فلما كان معاوية جعلها مثل نصف دية الحر المسلم فإن الزهري
كان أعلمهم في زمانه بالأحاديث فكيف رغبوا عمار وأدفعهم إلى قول معاوية - أخبرنا ابن المبارك عن
معم بن راشد قال حدثني من شهد قتل رجل بذي بكتاب عمر بن عبد العزيز - أخبرنا قيس بن الربيع
عن أبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله بن مولى بني شاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال
أتى علي بن أبي طالب رضى الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البيعة فأمر
بقتله فغاء أخوه فقال قد عفوت عنه قال فلعلهم حدوك أو فرقوك قال لا ولكن قتله لا يرد على أخي
وعوضوني فرضيت قال أنت أعلم من كانت له ذمة متقدمة كدمننا ودينه كديننا - أخبرنا أبو حنيفة عن حماد
عن إبراهيم قال دية المعاهد دية الحر المسلم - حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رجلا من بني بكر
ابن وائل قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب فيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يدفع إلى أولياء المقتول فإن
شأوا قتلوا وإن شأوا عفوا فدفع الرجل إلى ولي المقتول إلى رجل يقال له حنين من أهل الحيرة فقتله فكتب عمر
بعد ذلك أن كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فقرأوا أن عمر أراد أن يرضيهم من الذية - أخبرنا محمد بن يزيد قال
أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شاس الحذاقي قتل رجلا من ألباط الشام فرفع إلى عثمان
ابن عفان فأمر بقتله فكلهم الزبير وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن قتله قال فجعل
دينه ألف دينار - أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب قال دية
كل معاهد في عهد ألف دينار - وأخبرنا ابن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم أنه قال دية اليهودي والنصراني
والمجوسي سواء - أخبرنا خالد عن مطرف عن الشعبي مثله إلا أنه لم يذكر المجوسي (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى لا يقتل مؤمن بكافر ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقد خالفنا
في هذا غير واحد من بعض الناس وغيرهم وسألني بعضهم وسألته وسأحكى ما حضرني منه أن شاء الله تعالى
فقال ما جئت في أن لا يقتل مؤمن بكافر فقلت ما لا ينبغي لأحد دفعه مما فرق الله به بين المؤمنين والكافرين
ثم سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ثم الأخبار عن بعده فقالوا أوين ما فرق الله به بين المؤمنين
والكافرين من الأحكام فأما الثواب والعقاب فالأصل عنه ولكن أسأل عن أحكام الدنيا فقيل له يحضر
المؤمن والكافر قتال الكفار فنعطى نحن وأنت المؤمن السهم ونمنعه الكافر وإن كان أعظم غناء منه
ونأخذ ما أخذنا من مسلم بأمر الله صدقة يظهرها الله بها ويركبه ويؤخذ ذلك من الكفار صغارا قال الله
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون فوجدت الكفار في حكم الله ثم حكم رسوله في موضع العمودية

بغسل اليد فسورة لانها طيب كان امره ياب بغسل التسفرة عام اجعراثة وهي ستة ثمان وكان تطيبه في حجة الاسلام وهي سنة عشر فكان تطيبه لاحرامه وحلله ناجزا لامرد الأعرابي بغسل الهقرة والذي خالفنا يروى أن أم حبيبة طيبت معاوية ونحن نروى عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص التطيب بالاحرام والحل وزرويه عن غيرهما وهو يقول معنا في الرجل يجامع أهله من الليل ثم يصبح جنباً ان صومه تام لان الجماع كان وهو مباح له والتطيب كان وهو مباح للرجل قبل أن يحرم لاشك وقبل أن يطوف بالبيت بالخبر عن رسول الله ولو كان ينظر الى حله بعد الاحرام اذا كان الطيب قبله كان ترك قوله لأمره بالدهن الذي لا يبق طيبه وان بقي الدهن عليه لانه لا يجيز له أن يتسدى دهن رأسه وحيته بدهن غير طيب وهو محرم ولا أعلمه استقام على أصل ذهب اليه في هذا القول

(باب ما يأكل المحرم

للمسلمين صنفنا متى قدر عليهم تعبدوا وترك خدمتهم أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفنا يصنع ذلك بهم الآن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقاطعوا الجزية اذا لم يرضوا عن العبودية فلا يجوز أن يكون من كان خولا للمسلمين في حال أو كان خولا لهم بكل حال الآن يؤدى جزية فيكون كالعبد الخارج في بعض حالاته كفوا للمسلمين وقد فرق الله عز وجل بينهم بهذا وبأن أنعم على المسلمين فأحل لهم حرائر نساء أهل الكذب وحرم المؤمنين على جميع الكافرين مع ما يفترون فيه سوى هذا قال ان فيما دون هذا الفرقا ولكن ما السنة قلت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حنيفة قال سألت عليا رضى الله تعالى عنه فقلت حل عندكم من المغازي من حديث عمران بن الحصين وحديث غيره ولكن فيه حديث من أحسن اسنادكم - أخبرنا ابن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن ابن أبي حنيفة قال سألت عليا رضى الله تعالى عنه فقلت حل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتى الله عبدا فهما في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر قال هذا حديث ثابت عندنا معروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مؤمن بكافر غير أن تأتوا نداء وروى سعيد بن جبيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوه عهد في عهد فذهبنا الى أنه عنى الكفار من أهل الحرب الذين لا عهد لهم لأن دماءهم حلال فأما من منع دمه العهد فمقتل من قتله به فقلنا حديث سعيد مرسل ونحن نجعله لا ثابتا وعليك مع هذه الأحاديث قال فما معناه قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ثم ان كان قال ولا ذوه عهد في عهد فاما قال ولا يقتل ذوه عهد في عهد تعلمنا الناس اذ سقط القوددين المؤمنين والكفار أنه لا يحل لهم قتل من له عهد من الكافرين قال فيحتمل معنى غير هذا قلنا لو احتمله كان هذا أولى به لانه الظاهر قال وما يدلك على أنه الظاهر قلنا لان ذوى العهد من الكافرين كفار قال فهل من سنة تبين هذا قلنا نعم وفيه كفاية قال وأين هي قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرب المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهل زعمت أن هذا على الكافرين غير أهل العهد فتكون قد تأملت فيه مثل ما تأملت في الحديث الآخر قال لا وليكم على الكافرين من كانوا من أهل العهد أو غيرهم لان اسم الكفر يلزمهم قلنا ولا تجذبنا اذا كان هذا صوابا عندك من أن تقول مثل ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافر أو يكون ذلك صوابا فترد هذا فتقول يرب الكافر المسلم اذا كان من أهل العهد ولا يرب اذا كان من أهل الحرب فتبعضه كباعض حديث لا يقتل مؤمن بكافر قال ما أقوله قلنا لم ألأن الحديث لا يحتمله قال بلى هو يحتمله ولكن ظاهره غيره قلنا فكذلك ظاهر ذلك الحديث على غير ما تأملت وقد زعمت أن معاذا ومعاوية وزنا مسلما من كافر ثم تركت الذي رويت نصاعنهما وقلت لاجبة في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم أردت أن تجعل سعيد بن جبيرة متأولا لاجبة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأتىك بنفسه فلا تقبله منه وتقول رجل من التابعين لا يلزمني قوله قال فليس بهذا وحده قلته قلنا وقد يلزمك في هذا ترك ما ذهب اليه لانك اذا (١) لم تقدر المسلم من الحرب للعلة التي ذكرت فقد لا تقيد به عهد قال وأين قلت المستأن من يقتله المسلم لا تقتله به وله عهد وهو به حرام الدم والمال فالويل يلزمك حجة الاخذ الزمتك قال ويقال لهذا معاهد قلنا نعم لعهد الامان وهذا مؤمن قال فبدل على هذا الكتاب أو سنة قلنا نعم قال الله عز وجل براءة من الله ورسوله أنكم غير معجزى الله فجعل لهم عهدا الى مدة ولم يكونوا أمنا بجزية كانوا أمنا بعهد ووصفهم باسم العهد وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا رضى الله عنه بأن من كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهدك الى مدته قال ما كنا نذهب إلا أن العهد عهد الأبد قلنا فقد أوجدنا لك العهد الى مدة في كتاب الله عز وجل وسنة

(١) لعلمه لم تقدر الحربى من المسلم تأمل

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن ابن

شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة بن

مسعود عن عبد الله

ابن عباس عن الصعب

ابن جثامة أنه أهدى

لرسول الله صلى الله

عليه وسلم جارا

وحشيا وهو بالأبواء أو

بوزان فردده عليه رسول

الله قال فلما رأى رسول

الله مافي وجهي قال

انالم يردك عليك الا أنا

حرم . أخبرنا مسلم

وسعيد عن ابن حريج

قال وأخبرنا مالك عن

أبي النضر مولى عمر بن

عبد الله التيمي عن نافع

مولى أبي قتادة عن أبي

قتادة الانصاري أنه كان

مع النبي صلى الله عليه

وسلم حتى اذا كان ببعض

طريق مكة تخلف مع

أصحابه محرمين وهو

غير محرم فرأى جارا

وحشيا فاستوى على

فرسه فسأل أصحابه

أن يناولوه سوطه فأبوا

فسألهم رحمه فأبوا فأخذ

رحمته فشده على الحمار

فقتله فأكل منه بعض

أصحاب النبي وأبي

بعضهم فلما أدركوا النبي

سأله عن ذلك فقال انما

هي طعمة أطعمكموها

الله . أخبرنا مالك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه فجعل له العهد الى سماع كلام الله وبلوغ مأمنه والعهد الذي وصفت على الأبد انما هو الى مدة الى المعاهد نفسه ما استقام بها كانت له فإذا نزع عنها كان محارباً لحلال الدم والمال فأقادت المعاهد الذي العهد فيه الى المشرك ولم تقدر المعاهد الذي عقده العهد الى مدة بعلم ثم هما جميعاً في الحالين ممنوعاً الدم والمال عند ذلك معاهدين أفرأيت لو قال لك قاتل أقيم المعاهد الى مدة من قبل أنه ممنوع الدم والمال وجاهل بأن حكم الاسلام لا يقتل المؤمن به ولا أقيم المعاهد المقيم ببلاد الاسلام لانه عالم أن لا يقتل مسلم به فقد رضى العهد على ما لم يرضه عليه ذلك ألا يكون أحسن حجة منك قال فان قدر وينامن حديث ابن السيلمانى أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمناً بكافر قلت أفرأيت لو كان نحن وأنت ثبتت المنقطع بحسن الظن عن رواه فروى حديثان أحدهما منقطع والآخر متصل بخلافه أيهما كان أولى بنا أن نثبت الذي ثبتناه وقد عرفنا من رواه بالصدق أو الذي ثبتناه بالظن قال بل الذي ثبتناه متصلاً فقلت فحديثنا متصل وحديث ابن السيلمانى منقطع وحديث ابن السيلمانى خطأ وان مارواه ابن السيلمانى فيما بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافراً كان له عهد الى مدة وكان المقتول رسولاً فقتله النبي صلى الله عليه وسلم به ولو كان ثابتاً كنت أنت قد خالفت الحديثين معاً حديث ابن السيلمانى (٣) والذي قتله عمرو بن أمية قبل بني النضير وقبل الفتح بزمان وخطبة النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافراً عام الفتح قلت فلو كان كما تقول كان منسوخاً قال فلم تقبل به وتقول هو منسوخ قلت هو خطأ قلت عاش عمرو بن أمية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم دهرًا طويلاً وأنت انما تأخذ العلم من بعد ليس لك به مثل معرفة أصحابنا وعمرو قتل اثنين وداهما النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزد النبي صلى الله عليه وسلم عمر ألى أن قال قتل رجلين لهما منى عهد لا دينما قال فاما قلت هذا مع ما ذكرنا بأن عمر كتب في رجل من بني شيان قتل رجلاً من أهل الحيرة وكتب أن اقتلوه ثم كتب بعد ذلك لا تقتلوه قلنا أفرأيت لو كتب أن اقتلوه وقتل ولم يرجع عنه أ كان يكون في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة قال لا قلنا فأحسن حال أن تكون احتجاجت بغير حجة أ رأيت لو لم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء نقيم الحجة عليك به ولم يكن فيه الا ما قال عمر أ كان عمر يحكم بحكم ثم يرجع عنه الا عن علم بلغه هو أولى من قوله فهذا عليك أو أن يرى أن الذي يرجع اليه أولى به من الذي قال فيكون قوله راجعاً أولى أن تصير اليه قال فله أ أراد أن يرضيه بالدية قلنا فله أ أراد أن يخيفه بالقتل ولا يقتله قال ليس هذا في الحديث قلنا وليس ما قلت في الحديث قال فقد رويتم عن عمرو بن دينار أن عمر كتب في مسلم قتل نصرانياً ان كان القتال قتلاً لا قتلوه وان كان غير قتال فذروه ولا تقتلوه قلنا فقد رويناه فان شئت فقل هو ثابت ولا تنازع فيه قال فان قتله قلت فاتبع عمر كما قال فأنت لا تتبعه فيما قال ولا فيما قلنا فسمعتك تحتاج يا عليك قال فيثبت عندكم عن عمر في هذا شيء قلت لا ولا حرف وهذا أحاديث منقطعات أو ضعاف أو تجمع الانقطاع والضعف جميعاً قال فقد رويناه فيه أن عثمان بن عفان رضى الله عنه أمر بمسلم قتل كافراً أن يقتل فقام اليه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعوه فوداه بألف دينار ولم يفته فقالت هذا من حديث من يجهل فان كان غير ثابت فدفع الاحتجاج به وان كان ثابتاً فليعمل فيه حكم ولك فيه آخر فقل به حتى نعلم أنك قد اتبعت على ضعفه قال وما على فيه قلنا زعمت أنه أراد قتله فنعاه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع اليهم فهذا عثمان في ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مجتمعين أن لا يقتل مسلم بكافر فكيف خالفهم قال فقد أراد قتله قلنا فقد رجع فالرجوع أولى به قال فقد رويناه عن الزهري أن دية المعاهد كانت في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم دية مسلم تامة حتى جعل معاوية نصف الدية في بيت المال قلنا أفتقبل عن الزهري مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أبي بكر

زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن أبي قتادة
في الجار الوحشي مثل
حديث أبي النضر إلا
أن في حديث زيد أن
رسول الله قال هل معكم
من لمحشي (قال
الشافعي) وليس بخالف
والله أعلم حديث
الصعب بن جثامة
حديث طلحة بن عبيد
الله وأبي قتادة عن النبي
وكذلك لا يخالفهما
حديث جابر بن عبد
الله وبيان أنها ليست
مختلفة في حديث
جابر أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عمرو بن أبي
عمرو مولى المطلب عن
المطلب عن جابر أن
رسول الله قال لحم
الصيد لكم في الأحرام
حلال ما لم تصدوه أو
يصاد لكم * أخبرنا
من سمع سليمان بن
بلال يحدث عن عمرو بن
أبي عمرو بهذا الإسناد
عن النبي هكذا * حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي
أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن عمرو بن أبي
عمرو عن رجل من بني
سليمة عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم
هكذا (قال الشافعي)
وابن أبي يحيى أحفظ
من عبد العزيز وسليمان
مع ابن أبي يحيى (قال

أوعن عمرو بن عثمان ففتح عليكم مرسله قال ما يقبل المرسل من أحدوان الزهري لقبيح المرسل قلنا
وإذا أتت أن تقبل المرسل فكان هذا مرسلًا وكان الزهري قبيح المرسل عندك أليس قد رددته من وجهين
قال فهل من شيء يدل على خلاف حديث الزهري فيه قلنا نعم إن كنت صححته عن الزهري ولا تدرى
عن الزهري كما تقول قال وما هو قلت أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر عن ثابت الحداد عن
ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى في ذية اليهودي والبصري باربعة آلاف وفي ذية المجوسي
بثمانمائة درهم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله
عن ذية المعاهد فقال قضى فيه عثمان بن عفان رضى الله عنه باربعة آلاف قال قلنا فن قبله قال فخصبنا
(قال الشافعي) هم الذين سألوهم آخرًا قال سعيد بن المسيب عن عمر منقطع قلنا انه لم يعم انه قد حفظ عنه
ثم تزعمونه أنتم أنه خاصة وهو عن عثمان غير منقطع قال فبهذا قلت نعم وبغيره قال فلم قال أصحابك
نصف ذية المسلم قلت روي نافع عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل مسلم بكافر وذية
نصف ذية المسلم قال فلم لا تأخذ به أنت قلت لو كان من يثبت حديثه لأخذنا به وما كان في أحد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فيكون لنا مثل ما لهم قال نعم قال فعندهم فيه رواية غير ذلك قلت له نعم
شيء يروونه عن عمرو بن عبد العزيز قال هذا أمر ضعيف قلنا فقد تركناه قال فإن من يختلف فيه أن الله عز
وجل قال وما كان للمؤمن أن يقتل مؤمنًا لا خطأ ومن قتل مؤمنًا خطأ فحقير رقبته مؤمنة وذية مسلمة إلى
أهله وقال فإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فذية مسلمة إلى أهلهم وتحريم رقبته مؤمنة فلما سويت وسويت
بين قتل المعاهد والمسلم في الرقبة بحكم الله كان ينبغي لنا أن نسوي بينهم في الذية قلنا الرقبة معروفة وفيها
والذية جمل لا دلالة على عدد هاني تزيل الوحي فاعلمت الدلالة على عدد هاني الذي صلى الله عليه وسلم
بأمر الله عز وجل بطاعته أو عن بعده أذالم يكن موجودا عنه قال ما في كتاب الله عدد الذية قلنا في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد ذية المسلم مائة من الأبل وعن عمرو بن الذهب والورق فقبلنا نحن وأنت عن
النبي صلى الله عليه وسلم الأبل وعن عمرو الذهب والورق أذالم يكن فيه النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال نعم
قلنا فهو كذا قبلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد ذية المسلم وعن عمرو عدد ذية غيره من خالف الإسلام إذا
لم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء نعرفه أرايت إذا عشت إلى أن كلتم ما السم ذية أفي فرض الله
من قتل المؤمن الذية والرقبة ومن قتل المؤمنة مثل ذلك لا يها إذا خلة في ذلك قال نعم فرض الله عز وجل على
من قتلها تحريم رقبته مؤمنة وذية مسلمة قلنا فماذا كر أن المؤمن يكون فيه تحريم رقبته وذية هل سوى
بينهم ما في الذية المسلمة قال لا قلنا هو أولى مساواته مع الإسلام والحريية فان مؤمنًا يحتمل مؤمنًا ومؤمن
كما يحتمل المؤمن الرجل والنساء (٣) والكافرين الذين ذكرهم فدا فيه أورايت الرجل يقتل الجنين أليس
عليه فيه كفارة بعقوبة وذية مسلمة قال بلى قلت لانه داخل في معنى مؤمن قال نعم قلت فلم زعمت أن
ذية خمسة دينارا وهو مساو في الرقبة أورايت الرجل يقتل العبد أليس عليه تحريم رقبته لانه قتل مؤمنًا
قال بلى قلت ففيه ذية أو هي قيمته قال بل هي قيمته وان كانت عشرة دراهم أو أكثر قلت فترى الذيات إذا
لزمت وكان عليه أن يؤدي ذياتهم إلى أهلهم وأن يعقوبة رقبته في كل واحد منهم سواء فيه أعلامهم وأدناهم
ساو بين ذياتهم قال لا قلت فلم أردت أن تسوي بين الكافر والمسلم إذا استويا في الرقبة وأن تلزم
قائلهما أن يؤدي ذية ولم تسوي بين المسلمين الذين هم أولى أن تسوي بينهم من الكفار (قال الشافعي) فقال
بعض من يذهب مذهب بعض الناس أن مما يقتل به المؤمن بالكافر والحزب بالعدائين قلنا فاذكر أحدهما
فقال أحدهما قول الله عز وجل في كتابه وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس قلت وما أخبرنا الله عز وجل
أنه حكم به على أهل التواراة حكم بيننا قال نعم حتى بين أن قد نسخنا قلنا قال النفس بالنفس لم يحرم إلا أن

الصعب أهدي الجار
لنبي صلى الله عليه وسلم
حيافليس للحرم ذبح
جار وحتى حيوان
كان أهدي له لما فقد
يحتمل أن يكون علم أنه
صيده فردده عليه ومن
سنه صلى الله عليه وسلم
أن لا يحل للحرم ما صيد
له وهو لا يحتمل الأحاد
الوجهين والله أعلم
ولو لم يعلمه صيده
كان له رده عليه ولكن
لا يقول حينئذله إلا أنا
حرم وهذا قلنا لا يحتمل
الوجهين قبله قال
وأمر أصحاب أبي قتادة
أن يأكلوا ما صاده
رفيقهم بعلمه أنه لم يصبه
لهم ولا بأمرهم فحل لهم
أكله (قال الشافعي)
وايضاحه في حديث جابر
وفي حديث مالك أن
الصعب أهدي للنبي
جاراً أثبت من حديث
من حدث أنه أهدي
له من لحم جاره والله أعلم
فان عرض في نفس
امرئ من قول الله وحرم
عليكم صيد البر ما دمتم
حرماً قيل له ان الله جل
ثناؤه منع المحرم قتل
الصيد فقال لا تقتلوا
الصيد وأنتم حرم الآية
وقال في الآية الأخرى
أحل لكم صيد الجعر
وطعامه متاع لكم

تكون كل نفس بكل نفس اذا كانت النفس المقتولة محترمة أن تقتل قلنا فلسنا نريد أن نحتج عليك بأكثر
من قولك ان هذه الآية عامة فزعمت أن فيها خمسة أحكام مفردة وحكماً أساساً جامعاً خالف جمع الاربعة
الاحكام التي بعد الحكم الاول والحكم (٣) الخامس والسادس جامعتهما في موضعين في الحر يقتل العبد والرجل
يقتل المرأة فزعمت أن عينه ليس بعينه ولا عين العبد ولا أنفسه بأنفسها ولا أنف العبد ولا أذنه بأذنها ولا أذن
العبد ولا سنه بسنها ولا سن العبد ولا جرحه كلها بجرح وجهها ولا جرح العبد وقد بدأت أولاً بالذي زعمت
أنك أخذت به فخالفته في بعض ووافقته في بعض فزعمت ان الرجل يقتل عبده فلا تقتله به ويقتل ابنه
فلا تقتله به ويقتل المستأمن فلا تقتله به وكل هذه نفوس محترمة قال اتبعت في هذا أثراً قلنا فتخالف
الأثر الكتاب قال لا قلنا فالكتاب اذا على غير ما تأولت فلم فرقت بين أحكام الله عز وجل على ما تأولت
قال بعض من حضره دع هذا فهو يلزمه كله قال والآية الأخرى قال الله عز وجل ومن قتل مظلوماً فقد
جعلنا لولييه سلطاناً فلا يسرف في القتل فقولاه فلا يسرف في القتل دلالة على أن من قتل مظلوماً فولييه أن يقتل
قائله قيل له فيবাদ عليك ذلك الكلام بعينه في الابن يقتله أبوه والعبد يقتله سيده والمستأمن يقتله المسلم
قال فلي من كل هذا يخرج قلت فاذا كرم خرجك قال ان الله تبارك وتعالى لما جعل الدم الى الولي كان
الأب ولياً فلم يكن له أن يقتل نفسه قلنا أفرايت ان كان له ابن بالغ أخرج الأب من الولاية وتجعل للابن
أن يقتله قال لا أفعل قلت فلا تخرجه بالقتل من الولاية قال لا قلت فإنا نقول في ابن عم لرجل قتله وهو
وليته ووارثه لم يقتله وكان له ابن عم هو أبعد منه أفجعل للأبعد أن يقتل الأقرب قال نعم قلنا ومن أين
وهذا وليه وهو قاتل قال القاتل يخرج بالقتل من الولاية قلنا والقاتل يخرج بالقتل من الولاية قال نعم
قلنا فلم يخرج الأب من الولاية وأنت تخرجه من الميراث قال اتبعت في الاب الأثر قلنا فالأثر يدل على
خلاف ما قلت قال فاتبعت فيه الاجماع قلنا فالاجماع يدل على خلاف ما تأولت فيه القرآن قلنا والعبد
يكون له ابن حر فيقتله مولاة أي يخرج القاتل من الولاية ويكون لابنه أن يقتل مولاة قال لا بالاجماع
قلت فالمستأمن يكون معه ابنه أي يكون له أن يقتل المسلم الذي قتله قال لا بالاجماع قلت أفيمكن الاجماع
على خلاف الكتاب قال لا قلنا اذا لاجماع اذا يدل على أنك قد أخطأت في تأويل كتاب الله عز وجل
وقلنا لم يجمع معك أحد على أن لا يقتل الرجل عبده الا من مذهبه أن لا يقتل الحر بالعبد ولا يقتل المؤمن
بالكافر فكيف جعلت اجماعهم حجة وقد زعمت أنهم أخطؤا في أصل ما ذهبوا اليه والله أعلم

(باب العقل على الرجل خاصة)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه تعقل العاقلة من الجنائيات الموضحة والسن فافوق ذلك وما كان دون ذلك فهو
في مال الخاني لا تعقله العاقلة وقال أهل المدينة لا تعقل العاقلة شيئاً من ذلك حتى يبلغ الثلث فاذا بلغ الثلث
عقلته العاقلة وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة وقال محمد بن الحسن قد جعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الاصبغ عشر من الابل وفي السن نجس من الابل وفي الموضحة نجس فحل ذلك في مال الرجل
أو على عاقلته وذلك في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزم يجتمع في العينين والانف
والماء مومة والجائفة واليد والرجل فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بعض ذلك من بعض فكيف
افترق ذلك عند أهل المدينة لو كان في هذا افتراق لأوجب على العاقلة ماوجب عليها وأوجب في مال الرجل
ماوجب عليه ليس الامر هكذا ولكن أدنى شيء فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم الموضحة والسن فجعل ذلك
على العاقلة وما كان دون ذلك فهو على الخاني في ماله وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأتين
التي ضربت احدهما بطن الأخرى فألقت جنيناً ميتاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بغرة

فاحتمل أن يصيدوا
صيد البحر وأن يأكلوه
أن لم يصيدوه وأن يكون
ذلك طعامه ثم لم يختلف
الناس في أن للبحر
أن يصيد صيد البحر
ويأكل طعامه وقال
في ساقها وحرم عليكم
صيد البر ما دمتم حرما
فاحتمل أن لا تقتلوا صيد
البر ما دمتم حرما وأشبه
ذلك ظاهر القرآن والله
أعلم ثم دلت السنة على
أن يحريم الله صيد البر
في حالين أن يقتله رجل
وأمر في ذلك للموضع
بأن يفديه وأن لا يأكله
إذا أمر بصيده فكان
أولى المعاني بكتاب الله
مادلت عليه سنة رسول
الله وأولى المعاني بآثار
لا تكون الأحاديث
مختلفة لأن علينا في ذلك
تصديق خبر أهل
الصدق ما أمكن
تصديقه وخاص السنة
انما هو خبر خاصة لا عامة

((باب خطبة الرجل
على خطبة أخيه))

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله قال
لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أنس بن مالك

على العاقلة فقال أولياء المرأة القائلة من العاقلة كيف ندى من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك
يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اخذنا من اخوان الكهان فالحنين قضى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم على أولياء المرأة ولم يقض به في مالها وانما حكم في الحنين بغرة فعند ذلك بمحسين دينار ليس فيه
اختلاف بين أهل العراق وبين أهل الحجاز فهذا أقل من ثلث الدية وقد جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم على العاقلة في ذابن لك ما قبله من اختلاف القوم فيه أخبرنا أبو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن
ابراهيم النخعي قال تعقل العاقلة الخطأ كنه الاما كان دون الموصحة والسن مما ليس فيه أرض معلوم أخبرنا
محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم قال لا تعقل العاقلة شيئا دون الموصحة وكل شيء كان دون
الموصحة ففيه حكمه عدل أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن ابراهيم أن امرأه ضربت بطن ضرتها
بعمود فسطاط فالتفت جثتنا ميتا وماتت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ربتها على العاقلة وقضى في
الحنين بغرة عبدا وأمة على العاقلة فقالت العاقلة أتكون الدية فيمن لا شرب ولا أكل ولا استهل فدم مثله يطل
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع كسج الجاحلية وأشعر كشعرهم كما قلت لكم فيه غرة عبدا وأمة
فهذا قد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بغرة عبدا وأمة وهو أقل من ثلث الدية وهذا
حديث مشهور معروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) العقل عقلان ففعل الممد
في مال الجاني دون عاقلة قل أو كثر وعقل الخطأ على عاقلة الجاني قل ذلك العقل أو كثر لأن من غرم الأ كثر
غرم الأقل فإن قال قائل فهل من شيء يدل على ما وصفت قيل له نعم ما وصفت أولا كاف منه اذا كان
أصل حكم العمد في مال الجاني فلم يختلف أحد في أنه فيه قل أو كثر ثم كان أصل حكم الخطأ في الأ كثر في مال
العاقلة فهكذا ينبغي أن يكون في الأقل فإن قال فهل من خبر نص عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بالدية ولا يجوز لولم يكن عنه خبر غير هذا اذ سن أن دية الخطأ
على العاقلة الآن يكون كل خطأ عليها أو يتوهم متوهم فيقول كان أصل الجانيات على جانبها فلما قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة في الخطأ فلما بلغ أن يكون دية فعلى العاقلة وما نقص من الدية فعلى
جانبه وأما أن يقول قائل تعقل العاقلة الثلث ولا تعقل دونه أفرأيت ان قال له انسان تعقل التسبعة
الاعشار أو الثلثين أو النصف ولا تعقل دونه فما جتسه عليه فإن قال قائل فهل من خبر يدل على ما وصفت
قيل نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحنين بغرة وقضى به على العاقلة وذلك نصف عشر الدية
وحديثه في أنه قضى بالحنين على العاقلة أثبت اسنادا من أنه قضى بالدية على العاقلة واذا قضى بالدية على
العاقلة حين كانت دية ونصف عشر الدية لانهم ما معان الخطأ فكذلك يقضى بكل خطأ والله تعالى أعلم
وان كان درهما واحدا : وقال أبو حنيفة رضى الله عنه يقضى عليهم بنصف عشر الدية ولا يقضى عليهم
بمادونه ويلزمه في هذا مثل ما لم من قال يقضى عليهم بثلث الدية ولا يقضى عليهم بمادونه فإن قال قائل
فانه قد احتج بأن لنبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة وأنه لا يحفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قضى فيما دون نصف العشر شيء قيل له فإن كنت انما التبع الخبر فقلت أجعل الجانيات
على جانبها الاما كان فيه خبر لمك لأحد ان عارضك أن تقول واذا جني جان ما فيه دية أو ما فيه نصف عشر
الدية ففيه على عاقلة واذا جني ما هو أقل من دية وأ كثر من نصف عشر دية ففي ماله حتى تكون امتنعت
من القياس عليه ورددت ما ليس فيه خبر تص الى الأصل من أن تكون الجانية على جانبها وان رددت القياس
عليه فلا بد من واحد من وجهين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يقض فيما دون الموصحة بشيء أن يكون
ذلك هدر العقل فيه ولا قود كما تكون اللطمة واللكزة أو يكون اذا جني جنابة اجتمعت فيم الرأى فقضيت
فيها بالعقل قياسا على الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم من الجانيات واذا كان حق أن يقضى في الجانيات

عن النبي مثله قال وقد زاد بعض محدثين حتى يأذن أو يترك . أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله قال لها في عدتها من طلاق زوجها إذا حلت فآذني قالت فلما حلت فأخبرته أن معاوية وأبا جهنم خطباني فقال رسول الله أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهنم فلا يضيع عصاه عن عاتقه انكحى أسامة ابن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته ففعل الله فيه خيرا واعتظمت به (قال الشافعي) وحديث فاطمة غير مخالف حديث ابن عمر وأبي هريرة في نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب المرء على خطبة أخيه وحديث ابن عمر وأبي هريرة مما حلفت بحلة عامة يراد بها الخاص والله أعلم لأن رسول الله لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها على غيره ولكن نهى عنها في حال دون حال فان قال قائل فأى حال نهى عن الخطبة فيها

في بادون الموضحة بعقل قياسا فالحق أن يقتضى على العاقلة بالجناية الخطأ ما كانت قلت أو كثرت لا يجوز إلا ذلك والله تعالى أعلم ولقلما رأيت بعض الناس عاب شيئا الا ثمرة في طرف منه الا أنه قد يحسن أن يتخلص بأكثر مما يتخلص به غيره مما لعل فيه مؤنة على من جعل موضع الجثة فاما من علمها فلا يست عليه مؤنة فيها ان شاء الله تعالى . وقال بعض من ذهب الى أن تعقل العاقلة الثلث كأنه انما جعل عليهم الثلث فصاعدا لأن الثلث يندح ومادونه لا يفسدح فلنا فلم تجعل هذا في دم العدو وأنت ترعّم أنه لو رزقه مائة دية عمدا لم يكن عليهم أن يعينوه فيها بفلس أو رأيت لو كانت العلة فيه ما وصفت بخي جانيان أحدهما معسر بدهم والآخر موسر بألف ألف أما يكون الدرهم للعسر به أفدح من ألف ألف دينار لاوسر بها الذي لا يكون خرا من ألف جزء من ماله فلو كان الامر كما وصفت كان ينبغي أن ينظر في حال الخائف فان كانت جنايته درهما فندحه جعلته على العاقلة وان كانت جنايته ألفين ولا تندحه لم تجعل على العاقلة منه شيئا فان قال لوقت هذا خرجت من السنة قيل قد خرجت من السنة ولم تقبل ذارا شيئا له وجه . قال بعضهم فان يحيى ابن سعيد قال من الامر القديم أن تعقل العاقلة الثلث فصاعدا قلنا القديم قد يكون من يقتدى به ويلزم قوله ويكون من الولد الذين لا يقتدى بهم ولا يلزم قولهم فمن أي هذا هو قال أظن أنه أعلاهما وأرفعها قلت أفترك اليقين أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عنتر الدية على العاقلة لظن ليس مما أمرنا به ولم يكن في هذا الا القياس ما تركا القياس للظن ولئن أدخلتم التهمة على الرواية على الرجال المأمونين عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس ذلك لكم لانهم يقوم مقام الشهادة للتهمة على الذي ألقى كلمة ظن أولى أن تكون مدخلة ولقلما رأيت بعض من ذهب هذا المذهب يذهب الى أن ظن يمكن عليه مثل ما مكن فيستوى هو وغیره في جثته ويكون اليقين أبدا من روايته ورواية أحبابه عليه وكذلك يكون عليه القياس فما حجة من كان عليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قطع الله به العذر والقياس والمعقول وقول عوام أهل البلدان من الفقهاء الا ما وصفت من ظن هو وغیره فيه يستويان ولو كان الظن له دون غيره ما كان الظن وحده يقوم مقامها فكيف اذا كان يمكن غيره فيه مثل ما يمكنه وكان يخالف اليقين من الخير والقياس فان قال قائل ما الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالجنيين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة « وهو يحيى بن حسان » عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة

(باب الحر اذا جنى على العبد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد يقتل خطأ إن على عاقلة القاتل القيمة بالغمة ما بلغت الا لا يجوز بذلك دية الحر المسلم فينقص من ذلك ما تقطع فيه الكف لانه لا يكون أحد من العبيد الا وفي الاحرار من هو خير منه ولا يجوز زبديه الحر وان كان خيرا فاضلا ما فرض من الديات وقال أهل المدينة لا تحمل عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيئا وانما ذلك على القاتل في ماله بالغما بلغ ان كانت قيمة العبد الدية أو أكثر من ذلك لان العبد سلعة من السلع وقال محمد بن الحسن اذا كان العبد سلعة من السلع بمنزلة المتاع والسياب فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عبدا قود لانه بمنزلة سلعة استهلكها فلا قود فيها وذكروا أهل المدينة أن في العبد قيمة بالغمة ما بلغت وان كانت القيمة أكثر من ذلك فينبغي ان قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الدية وان قتل العبد كانت فيه ديتان اذا بلغت عشرين ألفا فيكون في العبد من الدية أكثر مما يكون في سيده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في العبد يقتل فيه قيمة بالغمة ما بلغت وهذا يروى عن عمرو بن علقمة عن واحد منهم ما كانت لنافيه حجة على من خالفنا فيه بأن يزعم أن فيه قيمة بما بينه وبين أن يبلغ دية الحر فينقصه منها عشر قدر اهرم فاذا كان العبد يقتل وقيمته

قبل والله أعلم أما الذي
 تدل عليه الأحاديث
 فإن نهيه عن أن يخطب
 على خطبة أخيه إذا
 أذنت المرأة لزوجها
 يزوجها لأن رسول الله
 رد نكاح خنساء بنت
 خديجة وكانت نبيها
 فزوجها أبوها بلا
 رضاها فدللت السنة
 على أن الولي إذا تزوج
 قبل إذن المرأة للزوجة
 كان النكاح باطلا
 وفي هذا دلالة على أنه
 إذا زوج بعد رضاها
 كان النكاح ثابتا وتلك
 الحال التي إذا زوجها
 فيها الولي ثبت عليها فيها
 النكاح ولا يجوز فيه
 والله أعلم غير هذا لأنه
 لا حالس لها يختلف
 حكمها في النكاح فيها
 غيرها وفاطمة لم تعلم
 رسول الله أذن لها في أن
 تزوج معاوية ولا أباجهم
 ولم يرو أن النبي نهى
 معاوية ولا أباجهم أن
 يخطب أحدهما بعد
 الآخر ولا أحسبهما
 خطباها إلا مستترين
 أحدهما قبل الآخر
 قال فإن كانت المرأة
 بكرًا يزوجها أبوها أو
 أمة يزوجها سيدها
 فخطبت فلان نهى أحدا
 أن يخطبها على خطبة
 غيره حتى يعده الولي
 أن يزوجها لأن رضا

تسعة آلاف وتسعمائة وتسعون فلا ينقص عن قاتله منها شيء أنهم اجتمعوا على أنهم انما يؤدون قيمة في بيع
 قتل أو متاع استهلك ومتى رأوا رجلا يقرم إلا كثر ويجنى جناية فيبطل عنه بعضها فأما ما ذهب إليه محمد بن
 الحسن من أن في الأحرار من هو خير من العبيد أفرأيت خيرا من الأحرار المسلمين عنده وشرا من الجوس عنده كيف
 سوى بين دياتهم فإن زعم أن الديات ليست على الخير ولا على الشر وأنهم مؤقتات فيؤدى في مجوسى سارق
 فاسق منقطع الأطراف في السرقة ما يؤدى في خير مسلم على ظهرا الأرض فإن كانت حجة وفي الأحرار من
 هو خير من العبيد حجة فهي عليه في المجوسى قد يكون في العبيد من هو خير من الأحرار لأنهم مسلمون
 معا والتقوى والخير حيث جعله الله تبارك وتعالى لا يكون كافرا أبدا خير من مسلم فأما قوله لو قتل رجل
 مولى العبد فدخل عليه لوقتل رجل رجلا وبغيره أن عليه أن يؤدى في الحر المسلم المالك للعبيد أقل مما يؤدى
 في العبيد فإن كان بهذا يصير العبيد خيرا من المسلم فلا ينبغي لاحد أن يزعم أن بهيمة خير من مسلم وإن
 كان هذا ليس من الخير ولأن ما شرف في شيء وكانت دية المسلم مؤقتة لا ينقص منها شر الناس ولا يزيد فيها
 خيرا هم وكان ما استهلك من شيء من المال ففيه قيمة بالغة ما بلغت فكيف لم يقل هذا في العبيد وكيف إذا
 نقص العبيد لم ينقص الأبل وكيف إذا نقص من دية العبد لم ينقص أقل ما يقع عليه اسم النقصان أفرأيت
 لو قال لرجل آخر أنقصه ثلاثة أرباعه فأجعله نصف امرأة لأن حذو نصف حذو أو قال له رجل آخر لا بل
 أجعل دية مؤقتة كما تكون دية الأحرار مؤقتة ألا يكون هؤلاء أقرب أن يكون لقولهم علة تشبه إذا
 كان لا شبهة لقوله أنقصه ما تنقطع فيه اليد أو أفرأيت لو قال آخر بل أنقصه ما تنحب فيه الزكاة أو قال آخر
 بل أنقصه نصف عمر الدية لأن ذلك أقل مما انتهى إليه النبي في الجراح ما ألحقه عليه إلا أن هذا كله ليس من
 طريق القيمة ولا طريق الدية أو أفرأيت لو أن رجلا قتل مكاتبًا وعبدًا للمكاتب وقيمة المكاتب مائة
 وقيمة عبده تسعة آلاف أليس يجعل في عبد المكاتب أكثر مما يجعل في سيده ولا أعلم أنه أحجب شيء له
 وجه ولا شيء إلا وهو يخطئ في أكثر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كانت حجة بأن إبراهيم النخعي
 قاله فهو يزعم أن إبراهيم وغيره من التابعين ليسوا بحجة على أحد

(باب ميراث القاتل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا خطأ أو عمد فإنه لا يرث من الدية ولا من القود ولا من غيره شيئا
 وورث ذلك أقرب الناس من المقتول بعد القاتل إلا أن يكون القاتل مجنونا أو صبيًا فإنه لا يحرم الميراث
 بقتله إذا قلم مرفوع عنهما وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة في القتل عمد أو قاتل في القتل خطأ لا يرث
 من الدية ويرث من ماله وقال محمد بن الحسن كيف فرقوا بين ديتيه وماله ينبغي أن يرث من ماله أن يرث من
 ديتيه هل رأيتم وارثا ورث من ميراث رجل ميراثا من بعض دون بعض أما أن يرث هو من ذلك كله وأما أن
 لا يرث من ذلك شيئا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال لا يرث قاتل ممن قتل خطأ أو عمد ولكن
 يرثه أولى الناس به بعده * أخبرنا عبد بن العوام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن حبيب بن أبي ثابت عن
 سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قتل أخاه خطأ فلم يرثه وقال لا يرث قاتل شيئا (قال الشافعي)
 يدخل على محمد بن الحسن من قوله أنه يرث الصبي والمغلوب على عقله إذا قتل شيئا مما أدخل على أصحابنا
 لأنه هو لا يفرق بينهما في الموضع الذي فرق بينهما فيه هو يزعم أن على عاقلة ما الدية وعلى عاقلة البالغ الدية
 وهو يزعم أنه لا مأم على قاتل خطأ إذا تعمد غير الذي قتل مثل أن يرعى صيدا ولا يرعى إنسانا فيعرض الإنسان
 فيصيبه السهم وهذا عنده مرفوع عنه القلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وضع الله عن أمتي الخطأ
 والنسيان وما استكرهوا عليه (قال الشافعي) وهو يدخل على أصحابنا ما أدخل عليهم من أنهم يرثون

الاب والسيد فيهما
كرضا عسافي أنفسهما
قال فقال لي قائل ان
بعض أصحابك ذهب الى
أن قال انما نهي عن
الخطبة اذ اركنت المرأة

فقلت هذا كلام لامعني

له أفرأيت ان كان ذهب

الى أنها اذ اركنت أشبه

بالنكاح منها قبل أن

تركن فقيل له أفرأيت

ان خطبها رجل فشمته

وآذنته ثم عاد فتركت

شمته وسكنت ثم عاد

فقال أنظر أليس في

كل حال من هذه الاحوال

أقرب الى أن تكون

رضيت بنكاحه منها

في الحال التي قبلها

لانها اذا تركت الشتم

فكانها قريبة من الرضا

واذا قالت أنظر فهي

أقرب من الرضا منها

اذا تركت الشتم ولم تقل

أنظر أأرأيت ان قال له

قائل اذا كان بعض هذا

لم يسع غيره الخطبة هل

الحجة عليه الا أن يقال

هي راكن وقريبة من

الرضا ومستدل على

هواها لا يجوز انكاحها

واذا لم يحجز انكاحها

فلا حكم بخالف هذا

منها الا أن تأذن لولها

أن يزوجه واذا لم تأذن

لولها أن يزوجه فليس

له أن يزوجه وان

زوجها رد النكاح وهي

قاتل الخطا من المال دون الدية وهي لو كانت في مال القاتل لم تمد أن تكون دينا عليه (قال الشافعي) فلو أن رجلا كان لأبيه عليه دين فمات أبوه ورثه من ماله وورثه من الدين الذي عليه لانه مال له وليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطا ولا يرث قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل فأنه يرفعه ولو كان ثابتا كانت الحجة فيه ولكن لا يجوز أن ينبت له شيء ويرد آخر لا معارض له

((باب قتل الغيلة وغيرها وعفوا وأولياء))

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا عمد قتل غيلة أو غير غيلة فذلك الى أولياء القاتل فان شأوا قتلوا وان شأوا عفوا وقال أهل المدينة اذا قتل غيلة من غير نأرة ولا عداوة فانه يقتل وليس لولا المقتول أن يعفوا عنه وذلك الى السلطان يقتل فيه القاتل وقال محمد بن الحسن قول الله عز وجل أصدق من غيره قال الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد الى قوله فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فلم يسلم في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دمه دون السلطان ان شاء قتل وان شاء عفا وليس الى السلطان من ذلك شيء أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله عن جاد عن ابراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى برجل قد قتل عمدا فأمر بقتله فعفا بعض الأولياء فأمر بقتله فقال ابن مسعود رضي الله عنه كانت لهم النفس فلما عفا هذا أحيوا النفس فلا يستطيع أن يأخذ حقه حتى يأخذ غيره قال فأتري قال أرى أن تجعل الدية عليه في ماله وترفع حصته الذي عفا فقال عمر وأنا أرى ذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن النخعي قال من عفا من ذى سهم فغفوه عفو فقد أجاز عمر وابن مسعود العفو من أحد الأولياء ولم يسألوا أقتل غيلة كان ذلك أو غيره (قال الشافعي) كل من قتل في حراية أو صحراء أو مصر أو مكارة أو قتل غيلة على مال أو غيره أو قتل نأرة فالقصاص والعفو الى الأولياء وليس الى السلطان من ذلك شيء إلا الألب اذا عفا الولي

((باب القصاص في القتل))

قال أبو حنيفة لا قصاص على قاتل إلا قاتل قتل بسلاح وقال أهل المدينة القود بالسلاح واذا قتل القاتل بشيء لا يعاش من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح واذا ضرب به فلم يزل يضرب به ولم يقطع عنه حتى يجي عمن ذلك شيء لا يعاش هو من مثله أو يقع موقع السلاح أو أشد فهذا أيضا فيه القصاص قال محمد بن الحسن من قال القصاص في السوط والعصا فقد ترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة حين خطب ألا أن قتل الخطا العمد مثل السوط والعصا فيه مأنة من الابل منها أربعون في بطونها وأولادها فاذا كان ما تعمد به من عصا أو حجر فقتله به ففيه القصاص بطل هذا الحديث فلم يكن له معنى الا أن قتل الخطا العمد هو ما تعمد به بالسوط أو بالعصا أو نحو ذلك فأتى على نفسه فان كان الامر كما قال أهل المدينة فقد بطلت الدية في شبه العمد اذا كان كل شيء تعدت به النفس من صغير أو كبير فقتلت به كان فيه القصاص فالدية في شبه العمد في أي شيء فرضت انما هو خطأ في قول أهل المدينة أو عمد فشبه العمد الذي غلظت فيه الدية أي تبي هو في النفس ما ينبغي أن يكون لشبه العمد في النفس معنى في قولهم أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل في عمية في رهيا تكون بينهم بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقلة عقل الخطا ومن قتل عمدا فهو قوديه فمن حال دونة فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل (قال الشافعي) القتل ثلاثة وجوه قتل عمد

إذا أذنت بالنكاح فعلى
وليها تزويجها فإن لم
يفعل زوجهها الحاكم
وإذا زوجت بعد الأذن
جاز النكاح ولا اتراق
لخالها أبدا إلا الأذن
وما خالف من ترك الأذن
ومن قال إذا ركنت
خالف الأحاديث كلها
فلم يجز الخطبة بكل حال
لحديث فاطمة ولم يردها
بكل حال للجنة حديث
ابن عمر وأبي هريرة ولم
يستدل ببعضها على
بعض فأتى بمعنى يعرف
(قال الشافعي) وقول
من زاد في الحديث حتى
يأذن أو يترك لا يحل
من الأحاديث شيئا وإذا
خطبها رجل فأذنت في
انكاحه ثم ترك نكاحها
وأذن لخطبها جاز لغيره
أن يخطبها ومأمور بفعل
لم يجز (قال الشافعي)
فإن قال قائل فمن أين
ترى هذا كان في الرواية
هكذا قبل والله أعلم
أما أن يكون محدث
حضر سائلا سأل رسول
الله عن رجل خطب
امراة فأذنت فيه فقال
رسول الله لا يخطب
أحدكم على خطبة أخيه
يعني في الحال التي سأل
فيها على جواب المسئلة
فسمع هذا من النبي
ولم يحكم ما قال السائل
أو سبقته المسئلة وسمع

وهو ما عمد المرء بالحديد الذي هو أوحى في الاتلاف وبما الأغلب أنه لا يعاش من مثله بكثرة الضرب وتباعه
أو عظم ما يضرب به مثل فضح الرأس وما أشبهه فهذا كله عمد والخطأ كلما ضرب الرجل أو رجي يرد شيئا
وأصاب غيره فسواء كان ذلك بجديد أو غيره وشبه العمود وهو ما عمد بالضرب الخفيف بغير الحديد مثل الضرب
بالسوط والعصا واليد فأتى على يد الضارب فهذا العمد في الفعل الخطأ في القتل وهو الذي يعرفه العامة بشبه
العمد وفي هذا الدية مغلظة فيه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ما بين ثنية إلى بازل عامها (قال
الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ألا أن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الأبل مغلظة منها أربعون خلفه
في بطونها وأولادها (قال الشافعي) فاحتج محمد بن الحسن على من احتج عليه من أصحابنا بحديث النبي صلى
الله عليه وسلم هذا وتركه فإن كانت فيه عليهم حجة فهي عليه لأنه يزعم أن دية شبه العمد أربع وخمسون
أبنة مخاض وخمسون أبنة لبون وخمسون وخمسون حقة وخمسون وخمسون جذعة فأول ما يلزم
محمد في هذا أن زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية شبه العمد أربعون خلفه في بطونها وأولادها وهو
لا يجعل خلفه واحدة فإن كان هذا تابعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد خدخلاه وإن كان
ليس بثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بنصف من احتج بشئ إذا احتج عليه بمثله قال هو غير
ثابت عنده وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل ما قلنا في شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربعون خلفه من حديث سلام بن سليم ومن حديث آخر ثلاث وثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربع وثلاثون خلفه وروى عن عمر بن الخطاب في شبه العمد مثل ما قلنا وخالف ما روينا عن النبي
صلى الله عليه وسلم وما روى عن علي وعن عمر واحتج عليهم بخلافهم ما قد خالف هو بعضه فإن كانت له عليهم
به حجة فهي عليه معهم

(باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه بسلاح فيؤت مكانه أنه لا قود على
المسك والقود على القاتل ولكن المسك يوجع عقوبة ويستودع في السجن وقال أهل المدينة أن أمسكه
وهو يرى أنه يريد قتله فتسلبه جميعا وقال محمد بن الحسن كيف يقتل المسك ولم يقتل وإذا أمسكه وهو يرى
أنه لا يريد قتله فتقتلون المسك قالوا لا إلا ما نقتله إذا ظن أنه يريد قتله قيل لهم فلا تزي القود في قولكم يجب
على المسك الأبطنة والظن يخطئ ويصيب أرايتم رجلا دبل على رجل فقتله والذي دل يرى أنه سيقته أن قدر
عليه أ يقتل الدال والقاتل جميعا وقد دل عليه في موضع لا يقدر على أن يتخلص منه ينبغي في قولكم أن تقتلوا
الدال كما تقتلون المسك أرايتم رجلا أمر رجلا بقتل رجل فقتله أ يقتل القاتل والآمر ينبغي في قولكم أن
يقتل جميعا أرايتم رجلا حبس امرأته لرجل حتى زنى بها أ يحدان جميعا أو يحد الذي فعل الفعل فإن كانا
محضين أ يرجان جميعا ينبغي لمن قال يقتل المسك أن يقول يقيم الحد عليهما جميعا أرايتم رجلا سقى رجلا
نجرا أ يحدان جميعا حد النجس خاصة أرايتم رجلا أمر رجلا أن يقتل رجل فقتله أ يحدان جميعا
أ يحدان جميعا أم يحد القاذف خاصة ينبغي في قولكم أن يحدان جميعا هذا ليس بشئ لا يحد إلا الفاعل
ولا يقتل إلا القاتل ولكن على الآخر التعزير والحبس أخبرنا اسمعيل بن عياش الحمصي قال أخبرنا
عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في رجل قتل رجلا متعمدا
وأمسكه آخر فقال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
حد الله الناس على الفعل بنفسه وجعل فيه القود فقال بآل وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال

جواب النبي فاكتفى به
وأداه ويقول رسول
الله لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه إذا أذنت
أو كان حال كذا فأدى
بعض الحديث ولم يؤد
بعضاً وحفظ بعضاً
وأدى ما يحفظه ولم
يحفظ بعضاً فأدى
ما أحاط بحفظه
ولم يحفظ بعضاً فسكت
عالم يحفظ أو شك في
بعض ما سمع فأدى ما لم
يشك فيه وسكت عما
شك فيه منه أو يكون
فعل ذلك من دونه ممن
حل الحديث عنه وقد
اعتبرنا عليهم وعلى من
أدر كنهاً فإنما الرجل
يسئل عن المسئلة عنده
حديث فيها فأتى من
الحديث بحرف أو
حرفين يكون فهم ما عنده
جواب لما يسئل عنه
ويترك أول الحديث
وآخره فإن كان الجواب
في أوله ترك ما بقي منه
وإن كان جواب السائل
له في آخره ترك أوله
وربما نشط المحدث فأتى
بالحديث على وجهه
ولم يبق منه شيئاً ولا يخلو
من روى هذا الحديث
عن النبي عندي والله
أعلم من بعض هذه
المعاني

ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فما كان معروفاً عند من خوطب بهذا الآية أن السلطان لولي المقتول
على القاتل نفسه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من اعتبط مسلماً يقتل فهو قوديدته وقال
الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال والذين يرمون المحصنات ثم
لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم أجداً أحداً من خلق الله تعالى يقتدى به خذاً أحداً قط على
غير فعل نفسه أو قوله فلو أن رجلاً حبس رجلاً لرجل فقتله قتل به القاتل وعوقب الحابس ولا يجوز في حكم الله
تعالى إذا قتلت القاتل بالقتل أن يقتل الحابس بالحبس والحبس غير القتل ومن قتل هذا فقد أحال حكم الله عز
وجل لأن الله إذا قال كتب عليكم القصاص في القتلى والقصاص أن يفعل بالمرء مثل ما فعل وقلنا أ رأيت
الحابس إذا اقتصصنا مته والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل هل ثم قتل فيقتل به وانما تم حبس والحبس
معصية وليس فيها قصاص فيعزر عليها وسواء حبسه ليقتله أو لا يقتله ولو كان الحبس يقوم مقام القتل
إذا نوى الحابس أن يقتل المحبوس انبغى لو لم يقتل أن يقتله لأنه قد فعل الفعل الذي يقيم مقام القتل
مع النية ولكنه على خلاف ما قال صاحبنا وعلى ما قال محمد بن الحسن في الجملة وعامة ما أدخل محمد على
صاحبنا يدخل وأكثر منه ولكن محمد لا يسلم من أن يغفل في موضع آخر فيدخل في أكثر مما عاب على
صاحبنا فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه فان قال قائل وما ذلك قيل يزعم
أن قوماً لو قطعوا الطريق فقتلوا ولهم قوم ردء حيث يسمعون الصوت وإن كانوا لا يرون ما فعل هؤلاء من القتل
قتل القاتلون يقتلهم والرادون بأن هؤلاء قتلوا بقوتهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لمحمد بن
الحسن رحمه الله أو رويت في هذا شيئاً فلم يذكر رواية فقلت له أ رأيت رجلاً شديداً أراد رجل ضعيف
أن يقتله فقال لرجل شديد لو لاضعفي قتل فلا قال أنا أكتفه لك فكيفه وجلس على صدره ورفع لحيته
حتى أبرز مذبحه وأعطى الضعيف سكيناً فذبحه فزعمت أنك تقتل الذابح لأنه هو القاتل ولا تلتفت إلى معونة
هذا الذي كان سببه لأن السبب غير الفعل وانما يؤخذ الله الناس على الفعل أكان هذا أعون على قتل هذا
أو الردء على قتل من مر في الطريق ثم تقول في الردء لو كانوا حيث لا يسمعون الصوت وإن كانوا يرون القوم
ويعرزونهم ويقوفونهم لم يكن عليهم شيء إلا التعزير فمن حدثك حيث يسمعون الصوت قال فصاحبكم يقول
معنى مثل هذا في الردء يقتلون قلت فتقوم لك بهذا حجة على غيرك أن كان قولك لا يكون حجة أفيكون قول
صاحبنا الذي تستدرك عليه مثل هذا حجة قال فلا تقوله قلت لا ولم أجداً أحداً يعقل بقوله ومن قاله خرج
من حكم الكتاب والقياس والمعقول ولزمه كثير مما احتججت به فلو كنت إذا احتججت في شيء أو عبت سلبت
منه كان (قال الشافعي) وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يقتل القاتل ويحبس الحبس
حتى يموت وهو لا يحبسه حتى يموت فخالف ما احتج به

باب القوديين الرجال والنساء

قال أبو حنيفة لا قوديين الرجال والنساء إلا في النفس وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم
وقال أهل المدينة نفس المرأة بنفس الرجل وجرحها بجرحه قال محمد بن الحسن أ رأيت المرأة في العقل
أليست على النصف من دية الرجل قالوا بلى قيل لهم فكيف قطعت يده بيدها ويده ضعيف يدها في العقل
قالوا أنت تقول مثل هذا أنت تقتله بالمرأة ودية المرأة على النصف من دية الرجل قيل لهم ليست النفس
كغيرها ألا ترى أن عشرة لو قتلوا رجلاً ضربه بأسيا فمهم حتى قتلوه قتلوا به جميعاً ولو أن عشرة قطعوا يد
رجل واحد لم تقطع أيديهم فلذلك اختلفت النفس والجراح فان قلت إننا قطع يدي رجلين بيد رجل
فاخبر وناعن رجلين قطع يد رجل جميعاً جزهاً أحدهما من أعلاها والآخر من أسفلها حتى التقت الحديتان

في النصف منها أن تقطع يد كل واحد منهم ما واما قطع نصف يده ليس خذاما ينبغي أن يخفى على أحد (قال الشافعي) رحمه الله إذا قتل الرجل المرأة قتل بها وإذا قطع يدها قطعت يده بيدها فإذا كانت النفس التي هي الأثر بالنفس فالذي هو أقل أو أولى أن يكون بما هو أقل وليس القصاص من العقل بسبيل ألا ترى أن من قتل الرجل بالمرأة فقد يقتله بها وعقلها نصف عقله قال محمد بن الحسن يقتل الحر بالعبد وذية الحر عنده ألف دينار ولعل ذية العبد خمسة دنانير فلو كان تفاوت الذية يمنع القتل لم يقتل رجل بامرأة ولا حر بعبد لأنه لا يكون في العبد عنده الأقل من ذية حر ولا عبد بعبد إذا كان القاتل أكثر قيمة من المقتول وإن زعم أن القصاص في النفس ليس من معنى العقل بسبيل فكذلك ينبغي له أن يقول في الجراح لأن الله تبارك وتعالى ذكرها ذكر واحد فلم يفرق بينهما في هذا الموضع الذي حكم بها فيه فقال جل ثناؤه النفس بالنفس إلى الجروح قصاص فلم يوجب في النفس شيئا من القود إلا أوجب فيما سمي مثله فإذا زعم محمد بن أن عشرة يقتلون رجلا واحدا فيقتلون به ولو قطعوا يده لم تقطع أيديهم فلو قالوا معه قوله لم تكن عليهم حجة بل كانت عليه بقوله وذلك أنهم يقدرون على أن يقتلوه فإذا جعلت العشرة كل واحد منهم يقتل كأنه قاتل نفس على الكمال فكذلك فاجعل عليهم عشرة ذيات إذا قتلوا انسانا فان قلت معنى القصاص غير معنى الذية قلنا وكذلك في النفس أيضا فان قلت نعم قالوا لا لنسب ما احتججت به إلا عليك مع أنهم يقطعون أو من قطع منهم يدين بيده وإذا قطعوا يدين بيده فاعلموا أنه لا يسب ما احتججت به إلا عليك مع أنهم يقطعون أو من قطع منهم النفس التي لا ترجع قضينا عليهم ما بشرناكم ما في الأفاتة قضاء كل من فعل فعلا على الانفراد

((باب القصاص في كسر اليد والرجل))

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قصاص على أحد كسر يدا أو رجلا لأنه عظم ولا قود في عظم إلا السن وقال أهل المدينة من كسر يدا أو رجلا أقيد منه ولا يعقل ولكنه لا يقاد حتى يبرأ ح صاحبه وقال محمد بن الحسن الآثاري أنه لا قود في عظم أكثر من ذلك أخبرنا محمد بن أبي القزوين عن جاد عن ابراهيم قال ليس في عظم قصاص إلا السن وقال أبو حنيفة لا قصاص في شيء من ذلك وفي اليد نصف الذية في ماله وفي الكسر حكومة عدل في ماله ولم أكن لأضع الحديدي في غير الموضع الذي وضعها فيه القاطع ولا أقص من عظم فلذلك جعلت في ذلك الذية قال وقد اجتمعنا نحن وأهل المدينة أنه لا قود في أمومة فينبغي لمن رأى الفرد في العظام أن يرى ذلك في الأمومة لأنها عظم كسر فوصل إلى الدماغ ولم يصب الدماغ وينبغي له أيضا أن يجعل في المنقلة القود وان اقتص من عظم اليد والرجل ولم يقتص من كسر عظم الرأس فقد ترك قوله وليس بينهما افتراق وينبغي له أيضا أن يقتص من الهاتمة وهي الشجة التي هشت عظم الرأس فان لم يقتص من هذا فقد ترك قوله في كسر اليد والرجل وقد قال مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه ذات يوم كالا نقص من الأصابع حتى قص منها عبد العزيز بن المطلب فاض عليهم فقصاصنا منها فليس يعدل أهل المدينة في الأشياء بما عمل به عامل في بلادهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معقول في كتاب الله عز وجل في القصاص إذا قال جل وعلا النفس بالنفس الآية أعماها وفاتة شيء بشيء فهاذا سوء وفي قوله والجروح قصاص أعماها وأن يفعل بالجراح مثل ما فعل بالجرروح فلا نقص من واحد إلا في شيء يقات من الذي أقات مثل عين وسن وأذن ولسان وغير هذا مما يقات فهذا يقات أفاتة النفس أو جرح فيؤخذ من الخارج كما أخذ من الجروح فإذا كان على الابتداء يعلم أنه بقدر على أنه يقتص منه فلا يراد فيه ولا يقتص اقتص منه وإذا كان لا يقدر على ذلك فلا قصاص فيه قال وأولى الأشياء أن لا يقتص منه كسر اليد والرجل لمعنيين أحدهما أن دون عظمهما خائلا من جلد وورق ولحم وعصب ممنوع الإجماع عليه فلو استيقنا أننا كسر عظمه كما كسر عظمه

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله قال إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فان غم عليكم فاقدروا له وكان عبد الله بن عمر يصوم قبل الهلال بيوم قيل لا ابراهيم يتقدمه قال نعم أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير عن ابن عباس قال عجت من يتقدم الشهر وقد قال رسول الله لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين إلا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين أخبرنا عمرو بن أبي علقمة عن سلمة عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال

يبدى رمضان يسوم أو
يومين إلا رجلا كان
يصوم صياما فليصمه
(قال الشافعي) وبهذا
كله نأخذ والظاهر من
أمر رسول الله والله

أعلم أن لا يصام حتى يرى
الهلال ولا يفطر حتى

يرى الهلال لأن الله

جعل الأهلة مواقيت

للناس والجمع وقدرها

يتم وينقص فأمرهم

الله أن لا يصوموا حتى

يروا الهلال على معنى

أن ليس بواجب عليكم

أن تصوموا حتى تروا الهلال

وان خفتم أن يكون

قدر آه غيركم فلا تصوموا

حتى تروه على أن عليكم

صومه ولا تفطروا حتى

تروه لأن عليكم إتمامه

فان غم عليكم فأكلوا

العدة ثلاثين يعني فيما

قبل الصوم من شعبان

ثم تكونوا على يقين من

أن عليكم الصوم وكذلك

فأصنعوا في عدد رمضان

فتكونون على يقين

من أن يكون لكم الفطر

لأنكم قد صتمت كمال

الشهر قال وابن عمر

سمع الحديث كما وصفت

وكان ابن عمر يتقدم

رمضان يسوم قال

وحديث الأوزاعي

لا تصوموا إلا أن يوافق

لا تزيد فيه ولا تنقص فعلنا ولكن لا نصل إلى العظم حتى نزال مما دونه مما وصفت مما لا يعرف قدره مما هو
أكثر وأقل مما نال من غيره والشأن أن لا نقدر على أن يكون كسر كسر أبدا فهو ممنوع من الوجهين
والمأمومة والمنقلة والهائشة أولى أن يكون فيها قصاص من حيث أن من جئناها فقد شق بها اللحم والخلد
فنشق اللحم والخلد كما شقوه ونهشم العظم أو ننقله أو نؤمّه فنخرقه فان قال لا يقدر على العظم وهو بارز فهو لم
يتعذر دونه فكذلك لا يقدر على العظم دونه غيره

(كتاب سير الأوزاعي)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا غم
جند من المسلمين غنيمة في أرض العدو من المشركين فلا يقسمونها حتى يخرجوها إلى دار الإسلام ويحوزوها
وقال الأوزاعي لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصاب فيها غنما إلا حقه وقسمه قبل أن يقبل
من ذلك غزوة بنى المصطلق وهو أزن ويوم حنين وخيبر ورتز وج رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر حين اقتحمها
صفية وقتل كنانة بن الربيع وأعطى أخته دحية ثم لم يرل المسالون على ذلك بعده وعليه جبهوشهم في أرض
الروم في خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان رضي الله عنهما في البر والبحر ثم لم يجرأ وفي أرض الشرك
حين هاجت الفتنة وقتل الوليد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أما غزوة بنى المصطلق فان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اقتحم بلادهم وظهر عليهم فصارت بلادهم دار الإسلام وبعث الوليد بن عقبة فأخذ صدقاتهم وعلى
هذه الحال كانت خيبر حين اقتحمها وصارت دار الإسلام وعاملهم على النخل وعلى هذا كانت حنين وهو أزن
ولم يقسم في حنين إلا بعد منصرفه عن الطائف حين سأله الناس وهم بالجرعانة أن يقسمه بينهم فاذا ظهر
الامام على دار وأئمن أهلها فيجري حكمه عليهم فلا بأس أن يقسم الغنيمة فيها قبل أن يخرج وهذا قول أبي
حنيفة أيضا وان كان مغيرا فيها لم يظهر عليهم ولم يجز حكمه فاننا نكره أن يقسم فيها غنيمة أو فيا من قبل أنه
لم يجززه ومن قبل أنه لو دخل جيش من جيوش المسلمين مدد لهم شركوهم في تلك الغنيمة ومن قبل أن
المشركين لو استنقذوا ما في أيديهم ثم غنمه جيش آخر من جيوش المسلمين بعد ذلك لم يرد على الأولين منه شيء
وأما ما ذكر عن المسلمين أنهم لم يزلوا يقسمون مغناهم في خلافة عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في أرض
الحرب فان هذا ليس يقبل إلا عن الرجال النقات فعن هذا الحديث وعن ذكره وشهده وعن روى ونقول
أيضا إذا قسم الامام في دار الحرب فقسمه جائز فان لم يكن معه جولة يحمل عليها الغنم أو احتاج المسلمون إليها
أو كانت علة فقسم لها الغنم ورأى أن ذلك أفضل فهو مستقيم جائز غير أن أحب ذلك لنا وأفضله أن لا يقسم
شيئا من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى يخرج به إلى دار الإسلام قال أبو يوسف عن مجالد بن سعيد عن
الشعبي عن عمر أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص اني قد أمددتك بقوم فن أتاك منهم قبل تنفق القتلى فأشركه
في الغنمة قال أبو يوسف وهذا يعلم أنهم لم يجزروا ذلك في أرض الحرب قال محمد بن إسحق سئل عباد بن
الصامت عن الأنفال فقال فينا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنزلت يستأولون عن الأنفال الآية أنترعه الله
منا حين اختلفنا وساءت أخلاقنا فجعله الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يجعله حيث شاء قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى وذلك عندنا لأنهم لم يجزروه ويخرجوه إلى دار الإسلام الحسن بن عماره عن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنائم بدر إلا من بعد مقدمه المدينة والدليل
على ذلك أنه ضرب لعثمان وطلحة في ذلك بسهمهم فقالا وأجرنا فقال وأجر كما ولم يشهد الواقعة بدر
أشياخنا عن الزهري ومكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقسم غنيمة في دار الحرب قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى وأهل الجواز يقضون بالقضاء فيقال لهم عن فيقولون بهذا جرت السنة وعسى أن

ذلك صوما كان يصومه
أحدكم يحتمل معنى
مذهب ابن عمر في
صومه قبل رمضان إلا
أن تصوموا على ما كنتم
تصومون متطوعين
لأن عليكم واجبا أن
تصوموا إذا لم تروا الهلال
قال ويحتمل خلافه
من أن يرى أن لا يوصل
رمضان بشئ من الصوم
إلا أن يكون رجل اعتاد
صوما من أيام معلومة
فوافق بعض ذلك الصوم
يوما يصل شهر رمضان
(قال الشافعي) فأختار
أن يفطر الرجل يوم
الثلث في هلال رمضان
إلا أن يكون يوما كان
يصومه فأختار صيامه
وأسأل الله التوفيق
ولهذا نظير في الصلاة
سنذكره في موضعه إن
شاء الله وهو النهي عن
الصلاة في ساعات من
النهار

(باب نفى الواد)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
السيب أو أبي سلمة عن
أبي هريرة «الثلث من
سقيان» أن رسول الله
قال الواد للفراش والعاشر
الحجر * أخبرنا سفيان

يكون قضى به عامل السوق أو عامل مامن الجهات وقول الأوزاعي على هذا كانت المقاسم في زمان عمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهم ما واهم حرا غير مقبول عندنا الكلبى من حديث رفعه إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه بعث عبد الله بن جحش إلى بطن نخلة فأصاب هنالك عمرو بن الحضرمي وأصاب أسيرا وأثنى
وأصاب ما كان معهم من آدم وزي وتجاره من تجارة أهل الطائف فقدم بذلك على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يقسم ذلك عبد الله بن جحش حتى قدم المدينة وأنزل الله عز وجل في ذلك يستأذنك عن الشهر
الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير حتى فرغ من الآية فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم المغنم ونجسه
محمد بن اسحق عن مكحول عن الحرث بن معاوية قال قيل لمعاذ بن جبل إن شرحبيل بن حسنة باع غنما وقرأ
أصابها بقنسر بن نخلة الناس وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من المغنم على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يبيعونه فقال معاذ (١) شرحبيل إذا لم يكن المسلمون محتاجين إلى الخومها فاقفوا على (٢) خلتها
فليبيعوها فليكن ثمنها في الغنمية والخمس وإن كان المسلمون محتاجين إلى الخومها فلتقسم عليهم فيا كونهما
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب أموال أهل خيبر وفيها الغنم والبقر فقسمها وأخذ الخمس وقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعم الناس ما أصابوا من الغنم والبقر إذا كانوا محتاجين (قال الشافعي)
رحمته الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وما احتج به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروفا عند أهل المغازي
لا يحتفلون في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غير مغنم في بلاد الحرب فأما ما احتج به أبو يوسف من
أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر على بني المصطلق وصارت دارهم دار إسلام فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أغار عليهم وهم غارون في نعمهم فقتلهم وسباههم وقسم أموالهم وسبهم في دارهم ستة جس وانما أسلموا بعد ما
برمان وانما بعث إليهم الوليد بن عقبة مصدقاً ستة عشر وقد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم ودارهم
دار حرب وأما خبر فاعلمته كان فيها مسلم واحد وما صالح إلا اليهود وهم على دينهم وإن ما حول خيبر كله
دار حرب وما علمت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سرية قفلت من موضعها حتى تقسم ما طهرت عليه ولو
كان الأمر كما قال لكان قد أجاز أن يقسم الوالي بلاد الحرب فدخل فيما عاب وأما حديث مجاهد عن الشعبي
عن عمر أنه قال من جاءك منهم قبل تنفق القتلى فأسهم له فهو إن لم يكن ثابتاً داخل فيما عاب على الأوزاعي
فإنه عاب عليه غير الثقات المعروفين ما علمت الأوزاعي قال عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا إلا ما هو
معروف ولقد احتج على الأوزاعي بحديث رجال وهو يرغب عن الرواية عنهم فإن كان حديث مجاهد ثابتاً فهو
يخالفه هو يزعم أن المدد إذا جاءه ولما يخرج المسلمون من بلاد الحرب والقتلى نظروهم لم يبقوا ولا يبقون
بعد ذلك بأيام لم يكن لهم سهم مع أهل الغنمية فلو كانت الغنمية عنده انما تكون للاولين دون المدد إذا تنفقت
القتلى انبغي أن يعطى المدد ما بينهم وبين أن تنفق القتلى قال وبلغني عنه أنه قال وإن قسم بلاد الحرب
كان جائزاً وهذا ترك لقوله ودخول فيما عاب على الأوزاعي وبلغني عنه أنه قال وإن قسم بلاد الحرب ثم جاء
المدد قبل تنفق القتلى لم يكن للددشي وهذا ناقض لقوله وبلغني عنه بحديث عن عمر لا يأخذ به ويدعه من
كل وجه وقد بلغني عنه أنه قال وإن تنفقت القتلى وهم في بلاد الحرب لم يخرجوا منها ولم يقسموا شريكهم المدد
وكل هذا القول خروج مما احتج به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما الغنمية لمن شهد الواقعة لا للمدد
وكذلك روى عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم وأما ما احتج به من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم
غنما بدر حتى ورد المدينة وما ثبت من الحديث بأن قال والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم
لعثمان وطلحة رضي الله تعالى عنهم ولم يشهدا بدر فإن كان كما قاله فهو يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه لأنه يزعم أن ليس للإمام أن يعطى أحد الم شهد الواقعة وليس كما قال غنم رسول الله صلى الله عليه

(١) يناض بالاصل

ابن الزبير عن عائشة
زوج النبي صلى الله
عليه وسلم أن عبد بن
زمرة وسعدا اختصما
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ابن أمة
زمرة فقال سعد يا رسول
الله أوصاني أخي اذا
قدمت مكة أن انظر الى
ابن أمة زمرة فاقضه

فانه ابني فقال عبد بن
زمرة أخي وابن أمة أبي

ولد على فراش أبي فرأى
شبهها يذابعتة فقال
هولك يا عبد بن زمرة

الولد للفراش واحتجبي
منه يا سودة أخبرنا

مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله فرق

بين المتلاعنين وألحق
الولد بالمرأة أخبرنا

سفيان عن عبيد الله بن
أبي يزيد عن أبيه قال

أرسل عمر بن الخطاب الى
شيخ من بني زهرة كان

يسكن دارنا فذهبت
معه الى عمر بن الخطاب

فسأله عن ولاد من ولاد
الجاهلية فقال أما

الفراش فلفلان وأما
النفقة فلفلان فقال

عمر صدق ولكن رسول
الله قضى بالفراش

أخبرنا ابراهيم
ابن سعد عن ابن
شهاب عن سهل بن

سعد الساعدي وذكر

وسلم غنائم بدر بسير شعب من شعاب الصفر - قريب من بدر وكانت غنائم بدر كاي روى عبادة بن الصامت غنمها المسلمون قبل تنزل الآية في سورة الانفال فلما تشاحوا عليها انتزعها الله من أيديهم بقوله عز وجل يستولون عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلها خالصة وقسمها بينهم وأدخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا الواقعة من المهاجرين والانصار وهم بالمدينة وانما أعطاهم من ماله وانما نزلت واعلموا انما غنمتم من شيء فإن الله حجه بعد غنيمته بدر ولم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم خلقوا لم يشهدوا الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المؤلفة وغيرهم فانما من ماله أعطاهم لا من شيء من أربعة الأجناس وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر وقبل نزول الآية وكانت وقعتهم في آخر يوم من الشهر الحرام فرفقوا فيما صنعوا حتى نزلت يستولون عن الشهر الحرام قتال فيه وليس مما خالف فيه الا وراعي بسبيل

﴿ أخذ السلاح ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس أن يأخذ الرجل السلاح من الغنيمه اذا احتاج اليه بغير اذن الامام فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب ثم يردده في المغنم وقال الاوزاعي يقاتل ما كان الناس في معصية القتال ولا ينتظر بركه الفراغ من الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار سنه من طول مكثه في دار الحرب وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الغلول أن تترك الدابة حتى يحس قبيل أن يؤدي الى المغنم أو تلبس الثوب حتى يخلق قبل أن ترده الى المغنم قال أبو يوسف قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال الاوزاعي ولحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجوه تفسير لا يفهمه ولا يبصره الا من أعانه الله تعالى عليه فهذا الحديث عندنا على من يفعل ذلك وهو عنه غني ببق بذلك على دابته وعلى ثوبه أو يأخذ ذلك يريده الحاجة فاما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة وليس مع المسلمين فضل يحمله الا ادواب الغنيمه ولا يستطيع أن يمشي فاذا كان هذا فلا يحل للمسلمين تركه ولا بأس بتركه ان شاءوا وان كرهوا وكذلك هذه الحال في السلاح والحال في السلاح أبين وأوضح ألا ترى أن قوم من المسلمين لو تكسرت سيوفهم أو ذهبت ولهم غنائم في المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا سيوفهم من الغنيمه فيقاتلوا بها ماداموا في الحرب أرايت ان لم يحتاجوا اليها في معصية القتال واحتاجوا اليها بعد ذلك بيومين وأغار عليهم العدو يقيمون هكذا في وجه العدو بغير سلاح أرايت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأثرون هذا الرأي توهين لمكيده المسلمين ولجنودهم وكيف يحل هذا مادام في المعصية ويحرم بعد ذلك وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثقات حديث مسند عن الرجال المعروفين بالفقه المأمونين عليه أنه كان يغنم الغنيمه في الطعام فمأكل أصحابه منها اذا احتاج الرجل شيئا يأخذه وحاجة الناس الى السلاح في دار الحرب والى الدواب والى الثياب أشد من حاجتهم الى الطعام أبو اسحق الشيباني عن محمد بن أبي المجالد عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر يأتي أحدنا الى الطعام من الغنيمه فيأخذ حاجته (قال الشافعي) كان أبو حنيفة انما جعل السلاح والثياب والدواب قياسا على الطعام من غني يجدا ما يشري به طعاما أو فقير لا يجدا ما يشري به أحل لهم أكله وأكله استهلاك له فهو انما يجدا ما يشري به طعاما أن يأكل الطعام في بلاد العدو فقياس السلاح والدواب عليه جعل له أن يستهلك الطعام ويتمك به ركوب الدواب كما يتفكه بالطعام فمأكل كل فالوداويأكل السمن والعسل وان اجتربا بالخبر اليابس بالملح والجبن واللبن وأن يبلغ بالدواب استهلاكها أو يأخذ السلاح من بلاد العدو فيملاذبا لضرب بها غير العدو كما يملأ بالظعام غير الجوع وكان يلزمه اذا خرج بالدواب والسلاح من بلاد العدو أن يجعله ملكا له في قول من قال يكون ما بقي من

الطعام ملكا له ولا أحب من الناس أحدا يجير هذا وكُنْ له بيع سلاحه ودوابه وأخذ سلاح ودواب كما تكون له الصدقة بطعامه وهبته وأكل الطعام من بلاد العدو فقد كان كثير من الناس على هذا يصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وثيابهم وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو زعت سهمان من جبل من بلاد العدو ما كنت بأحق به من أخيل وما أعلم ما قال الأوزاعي إلا موافقا لسنة معقولا لأنه يحل في حال الضرورة والشئ فإذا انتقضت الضرورة لم يحل وما علمت قول أبي حنيفة قياسا ولا خبرا

﴿سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل﴾

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يضرب الفارس بسهمين سهم له وسهم لفارسه ويضرب الراجل بسهم وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس بسهمين ولصاحبه سهم واحد والمسلمون بعد لا يختلفون فيه * وقال أبو حنيفة الفارس والبراذن سواء وقال الأوزاعي كأن أئمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت الفتنة لا يسهمون للبراذن قال أبو يوسف رضي الله تعالى عنه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمه فأما البراذن فما كنت أحسب أحدا يجهل هذا ولا يميز بين الفارس والبراذن ومن كلام العرب المعروف الذي لا يختلف فيه العرب أن تقول هذا الخيل ولعلها براذن كلها أو جلها ويكون في المقاريف أيضا ومما نعرف نحن في الحرب أن البراذن أوفى أكثر من الفارس من الخيل في لين عطفها وقودها وجودتها بما لم يبطل الغاية وأما قول الأوزاعي على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف في هذا كما وصف من أهل الجاز أو رأى بعض مشايخ الشام ممن لا يحسن الرضوء ولا التشهد ولا أصول الفقه صنع هذا فقال الأوزاعي بهذا مضت السنة وقال أبو يوسف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن غيره من أصحابه أنه أسهم الفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم وهذا أخذ أبو يوسف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي في الفارس أن له ثلاثة أسهم (قال الشافعي) وأخبرنا عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب لفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما ما حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا أفضل بهيمة على رجل مسلم فلو لم يكن في هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان محجوبا بخلافه لأن قوله لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من وجهين أحدهما أنه كان إذا كان أعطى بسبب الفارس سهمين كان مفضلا على المسلم إذ كان أعطى المسلم سهمها أتبعي له أن لا يسوي البهيمة بالمسلم ولا يقربها منه وإن شدا كلام عربي وانما معناه أن يعطى الفارس سهمه وسهمين بسبب فرسه لأن الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل فقال جل وعز وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فإذا أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وصفنا فالتصاهم الله رسلا كبه لا للفارس والفارس لا على شيء أعطى الله فارسه بعنائه والمؤنة عليه فيه وما ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما تفضيل الأوزاعي الفارس على الهجين واسم الخيل بجمعهما فإن سفيان بن عيينة أخبرنا عن الأسود بن قيس عن علي بن الأقر قال أغارت الخيل بالشام فأدركت الخيل من يومها وأدركت الكوادر فخى وعلى الخيل المنذر بن أبي حمزة الهمداني ففضل الخيل على الكوادر وقال لا أجعل ما أدركك كالم يررك فبلغ ذلك عمر فقال (١) هبنا الوادي أمه لقد أدركت به أمضوها على ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهم يرون في هذا أحاديث كلها أو بعضها أثبت مما احتج به أبو يوسف فإن كان فيما احتج به حجة فهي عليه ولكن هذه منقطعة والذي ذهب إليه من هذا التسوية بين الخيل العرب والبراذن والمقاريف ولو كانت ثبت مثل هذا ما خلفناه * وقال أبو حنيفة إذا كان الرجل في الديوان راجلا ودخل أرض العدو وعازيا راجلا ثم ابتاع فرسا يقاتل عليه وأحرزت الغنمة

(١) حجة دعائية والغرض منها الإعجاب بعلمه وقوله لقد أدركت به أي ولدت شهما اه كتبه محمده

قال النبي انظروها فإن جاءت به أسحم أديع العيسين عظيم الألتين فلا أراد الا قد صدق عليها وإن جاءت به أخير كذته وحره فلا أراد الا كاذبا قال فخانت به على النعت المكروه * أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله ابن عتبة أن رسول الله قال إن جاءت به أديع سبطا فهو لزوجها وإن جاءت به أديع جعدا فهو الذي يهيمه قال فخانت به أديع (قال الشافعي) وفي حديث ابراهيم بن سعد من الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله نفي الراد عن الزوج لأنه لو لم ينه عنه لم يأمر والله أعلم بالنظر إليه ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سرائرهم لأن الله لا يطلع على السرائر غير وفي ذلك إبطال أن يحكم الناس في شيء أبدا بغير الظاهر وإبطال أحكام التوهم كلها من الذرائع وما يغلب على سامعه وما سواها ولا في لا أعلم شيئا بعد

أمر المنافقين أبين من

أن يقول رسول الله
للاعتة وهي حبلى ان
جاءت به كذا فهو الذي
يتهمه وان جاءت
به كذا فلا أحسبه
الا قد كذب عليها
فتأتى به على ما وصف
انه للذي يتهمه ثم لا يجد
الذي يتهمه ولا هي
(قال الشافعي) وفي
حديث مالك عن نافع
ما في هذه الاحاديث من
إلحاق النبي الولد بالمرأة
وذلك نفية عن أبيه وهو
أبين من هذه نفي الولد
عن أبيه عند من ليس
له نظر (قال الشافعي)
وليس يخالف حديث
نفي الولد عن والده على
فراشه قول النبي الولد
للفراش ولا هاشم الجبر
ومعنى قوله الولد للفراش
معنيان أحدهما وهو
أعهمها وأولاهما أن الولد
للفراش ما لم ينفسه رب
الفراش بالعان الذي
نفاه عنه رسول الله فإذا
نفاه بالعان فهو منفي
عنه وغير لاحق بمن
ادعاه برتاوان أشبهه كالم
يلحق النبي المولود الذي
نفاه زوج المرأة بالعان
ولم ينسبه الى رجل
بعينه وعرف النبي صلى
الله عليه وسلم شبهه به
لانه وأدعى غير فراش
وترك النبي أن يلحقه به

وهو فارس انه لا يضرب له الاسم راجل وقال الأوزاعي لم يكن للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم إليهم للخل وتتابع على ذلك أئمة المسلمين وقال أبو يوسف ليس فيما ذكر الأوزاعي حجة ونحن أيضا نسلم للفارس كما قال فهل عنده أثر مسند عن الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهمهم فارس فارس لرجل غزاه معه راجلا ثم استعاروا واشتري فرسا فقاتل عليه عند القتال ويفسر هاهنا وعليه في هذا أشياء أرايت لوقاتل عليه بعض يوم ثم باعه من آخر فقاتل عليه ساعة أكل هؤلاء يضرب لهم يسهمهم فارس وانما هو فارس واحد هذا لا يستقيم وانما توضع الأمور على ما يدخل عليه الجنة فمن دخل فارسا أرض الحرب فهو فارس ومن دخل راجلا فهو راجل على ما عليه الدواوين منذ زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الى يومك هذا (قال الشافعي) رحمه الله القول ما قال الأوزاعي وقد زعم أبو يوسف أن السند جرت على ما قال وعاب على الأوزاعي أن يقول قد جرت السنة بغير رواية ثابتة مفسرة ثم ادعاه بغير رواية ثابتة ولا خبر ثابت ثم قال الأمر كما جرى عليه الديوان منذ زمان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو لا يخالف في أن الديوان محدث في زمان عمر وأنه لم يكن ديوان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا صدر من خلافة عمر وأن عراجمادون الديوان حين كثر المال والسنة انما تكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل يسهم فهذا الدليل على ما قال الأوزاعي لانه لا يسهم عنده ولا عنده الامن حضر القتال فاذا لم يكن حاضرا للقتال فإسما كيف يعطى بفارسه ما لا يعطى بيده وأما قوله ان قاتل هذا عليه يوما وهذا يوما يعطى كل واحد منهم فارس فلا يعطى بفارس في موضعين كما لا يعطى لوقاتل في موضعين الا أن تكون غنيمة فلا يعطى بشئ واحد في موضعين والسهم للفارس المالك لامن استعار الفرس يوما ولومين اذا حضر المالك فارسا للقتال ولو بعضنا بينهم سهم الفرس ما زده على سهم فارس واحد كالأسم من الراجل ومات لم يزد ورثته على سهم واحد وكذلك لو خرج سهمه الى غير اقتسموه فقال بعض من يذهب مذهبه اني انما أسهمت للفارس اذا دخل بلاد الحرب فارسا للمؤنة التي كانت عليه في بلاد الاسلام قلنا فما تقول ان اشتري فرسا قبل أن يفرض عليه الديوان في أدنى بلاد الحرب بساعة قال يكون فارسا اذا ثبت في الديوان قلنا فما تقول في خراساني أو عراقي قاد فرسا من بلاده حتى أتى بلاد العدو فقاتل فرسه قبل أن تنتهي الدعوة اليه قال فلا يسهم له سهم فارس قلنا فقد أبطلت مؤنة هذين في الفرس وهذا أن كثر مؤنة من الذي اشتراه قبل الديوان بساعة وقال أبو حنيفة في الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل انه لا يضرب له سهم في الغنيمة وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من المسلمين قتل بخيبر فاجتمعت أئمة الهدى على الأسهم لمن مات أو قتل وقال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يضرب لاحد من استشهد معه بسهم في شئ من المعانيق وأنه لم يضرب لعبيدة بن الحرث في غنيمته بدر ومات بالصفراء قبل أن يدخل المدينة وقال أبو يوسف ما قاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في النبي وغيره حال ليست غيره وقد أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى يارسول الله قال وأجرى قال وأسهم أيضا طلحة بن عبيد الله في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى فقال وأجرى ولأن اماما من أئمة المسلمين أشرك قومًا لم يغزوا مع الجند لم يتبع ذلك له وكان مسيا فيه وليس الا أئمة في هذا ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لاحد من الغنيمة ممن قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر وقد قتل بهار هط معروفون فما نعلم أنه أسهم لاحد منهم وهذا ما لا يختلف فيه فعليك من الحديث بما تعرف العامة وياك والشاذ منه فانه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دعا اليهود فسألهم خذ ثوبه حتى كذبوا على عيسى فصعد النبي صلى الله عليه وسلم

مثل قوله والعاشرا الجبر
 يجعل ولد العاشر لا يلقى
 كان العاشر له مدعي أو
 غير مدعي (قال الشافعي)
 والمعنى الثاني اذا تنازع
 الولد رب الفراش والعاشر
 فالولد رب الفراش وان
 نفى الرجل الولد بلعان
 فهو منفي وانما حدث
 اقرار بعد اللعان فالولد
 لاحق به لان المعنى الذي
 نفى به عنه بالتعانه وكذلك
 اذا أقر بكذبه باللعان
 كان الولد للفراش كما قال
 رسول الله ولو أقر به مرة
 لم يكن له نفيه بعد اقراره
 باللعان لان اقراره بكل
 حق لا دمي مرة يلزمه
 ولا يخرج منه شيء
 غيره وقد قال قائل من
 غير أهل العلم لا أنفي الولد
 باللعان وأجعل الولد
 لزوج المرأة بكل حال لان
 النبي قال الولد للفراش
 وقوله الولد للفراش
 حديث يجمع عليه ونفي
 الولد عن رب الفراش
 حديث يخالف الولد
 للفراش قال وحديث
 الولد للفرش ثابت
 وكذلك حديث نفي
 الولد باللعان والحديث
 أن النبي نفي الولد عن
 المتلاعنين وألحقه بأمه
 أوضح معني وأخرى
 أن لا يكون فيه شبهة
 من حديث الولد للفراش
 لانه اذا نفي الحديث

المنبر فخطب الناس فقال ان الحديث سيفشو عني فما أنا كم عني يوافق القرآن فهو عني وما أنا كم عني يخالف
 القرآن فليس عني . مسعر بن كدام والحسن بن عمار عن عمرو بن مرة عن البخري عن علي بن أبي
 طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا أنا كم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا أنه الذي هو أهدى
 والذي هو أنفي والذي هو أحيا . أشعث بن سوار واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن قرظة بن كعب
 الانصاري أنه قال أقبلت في رهط من الانصار الى الكوفة فشيعةنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عشي
 حتى انتهينا الى مكان قد سماء ثم قال هل تدرون لم مشيت معكم يا معشر الانصار قالوا نعم لحقنا قال ان لكم
 الحق ولكمكم تأتون قوما لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فاقبلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأنا ثم يككم فقال قرظة لا أحدث حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا كان عمر فيما بلغنا
 لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بشاهدين ولولا طول الكتاب لأسندت الحديث لك
 وكان علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والرواية تزداد
 كثرة ويخرج منهم ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكتاب ولا السنة فإياك وشاذ الحديث وعليك
 بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء وما يوافق الكتاب والسنة فقس الأشياء على ذلك فما خالف
 القرآن فليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن جاءت به الرواية . حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه اني لأحرم ما حرم القرآن والله لا يمسون علي بشيء فاجعل
 القرآن والسنة المعروفة لك اماما فائدوا تتبع ذلك وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن والسنة
 . حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة هو اذن أن وفد هوازن سأله فقال أما ما كان
 لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم وأسأل لكم الناس اذا صليت الظهر فقوموا وقولوا إنا نشفع برسول الله صلى الله
 عليه وسلم على المسلمين وبالمسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا ففعلوا ذلك فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أما ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون وما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقالت الانصار مثل ذلك وقال عباس بن مرداس أما ما كان لي ولبنى سليم فلا وقالت بنو سليم
 أما ما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الأقرع بن حابس أما ما كان لي ولبنى عيم فلا وقال
 عيينة أما ما كان لي ولبنى فزارة فلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحصته من هذا السبي فله
 بكل رأس ست فرائض من أول في نصيبه فردوا الى الناس أبناءهم ونساءهم فردوا الناس ما كان في أيديهم
 ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لا تشبه حال الناس ولأن أما ما أمر جندا أن يدفعوا ما في أيديهم
 من السبي الى أصحاب السبي ست فرائض كل رأس لم يجز ذلك له ولم ينفذ ولم يستقم ولا تشبه الأئمة في هذا
 والناس النبي صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا قد نهى عن بيع الحيوان بالحيوان
 نسيئة وهذا حيوان بعينه بغير عينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما ما ذكر من أمر بدر وأن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهم لعبيدة بن الحارث فهو عليه ان كان كإزعم أن الغنيمة أحرزت وعاش بعد
 الغنيمة وهو يزعم في مثل هذا أن له سهما فان كان كما قال فقد خالفه وليس كما قال قسم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الغنيمة وأعطى عبيدة سهمه وهو حي ولم يمت عبيدة الا بعد قسم الغنيمة فأما ما ذكر من أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لعثمان ولطلحة بن عبيد الله فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسهم
 لسبعة أو ثمانية من أصحابه لم يشهدوا بدر أو انزل تخميس الغنيمة وقسم الأربعة الأسهم بعد الغنيمة (قال
 الشافعي) وقد قيل أعطاهم من سهمه كسهم من شهد فأما الرواية المتظاهرة عندنا فكما وصفت قال الله
 عز وجل يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت غنائم بدر
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث شاء وانما زلات واعلموا أن غنائمهم من شيء فإن لله خمسة وللرسول

شوان رجلين تنازعا ولدا
أحدهما يدعيه لرب أمه
الواطي لها بالملك والآخر
يسمى بل رجل وطى تلك
الامة بغير ملك ولا نكاح
فقضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بنسبه
لملك الامة أفرأيت
لو قال لنا قائل اذا كان
مثل هذا فالولد للفراش
لان رسول الله انما ألحقه
بالفراش بالدعوى
لصاحب الفراش واذا لم
يكس هذا فوله مولود
على فراش رجل لم ألحقه
به الا بدعوى يتحدثها
له هل ألحقه عليه الا أن
معتولا في الحديث أن
يثبت النسب بالخلل
ولا يثبت بالحرام وان لم
يكس نصا بان الولد
للفراش بدعوى
الفراش وأن يكس
يدعيه له من يجوز
دعوى عليه فحديث
الحاق الولد بالمرأة بين
بنفسه لا يحتاج فيه الى
تفسير من غيره فلا
يحتمل تأويل ولا لم أعلم
فيه مخالفا من أهل العلم
(قال الشافعي) أفرأيت
لو أن رجلا عمد الى سنة
لرسول الله خالفها
أولى أمر عرف عوام
من العلماء مجتمة عين
عليه لم يعلم لهم فيه منهم
مخالفا فعارضه أ يكون

ولذي القربى بعد بدعي ما وصفت اليه يرفع نفسه او يتقسم أربعة أخصائها وافرأى من حشر الحرب
من المسلمين الا السلب ناته من أندلقات في الاقبال فكان السلب خارجا منه والا حتى فانه قد اختلف فيه
فقتل كان يأخذ من سهمه من الخمس والا البالغين من السبي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم من فيهم سننا
فقتل بعضهم وفادى ببعضهم أسرى المسلمين فالامام في البالغين من السبي مخير فيما حكيت أن النبي صلى الله
عليه وسلم سنة فيهم فان أخذ من أحد منهم فدية فسيبها سبيل الغنمة وان استرق منهم أحد فسيب السبيل المرقوق
سبيل الغنمة وان أفادهم بقتل أو فادى بهم أسير مسلما فقد خرجوا من الغنمة وذلك كله كما وصفت وأما
قوله في سبي هوازن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استوهبهم من المسلمين فكما قال وذلك يدل على أنه يسلم
للمسلمين حقوقهم من ذلك الا ما طاروا عنه أنفسهم وأما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمن ست فرائض
بكل سبي شرب صاحبه فكما قال ولم يكرههم على أن يحتالوا عليه بست فرائض انما أعطاهم اياها عن رضا
من قبله ولم يرض عينه فأخذ عجزوا وقال أعير بها هوازن فما أخرجها من يده حتى قال له بعض من خدعه
عنها أرغم الله أنفك فوالله لقد أخذتها ما نديها بناحد ولا بطنها بالود ولا جدها بما جد فقال حقما تقول قال
إي والله قال فأبعدها الله وأباها ولم يأخذ بها عوضا وأما قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
الحيوان بالحيوان نسيئة فهذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان عليه أن يبدأ بنفسه فيما
أمر به أن لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من الثقات وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع
الحيوان نسيئة واستساف بعيرا وقضى مثله واذا زعم أن الحيوان لا يجوز نسيئة لانه لا يكال ولا يوزن
ولا يذرع ولا يعلم الا بصفة وقد تقع الصفة على البعيرين وهما متفاوتان فهو محجوج بقوله لانه لا يحيز الحيوان
نسيئة في الكتابة ومهور النساء والديات وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها في الديات بصفة الى
ثلاث سنين فقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم نسيئة فكيف زعم أنه لا يحيزها نسيئة وان زعم أن
المسلمين أجازوها في الكتابة ومهور النساء نسيئة فقد رغب عما أجاز المسلمون ودخل بعضهم فيه وأما ما ذكر
من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمكن الناس على شيء فاني لا أحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم عليهم
الا ما حرم الله فما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط فيه حكم الا بما أحله الله به وكذلك ما حرم شيئا
قط فيه حكم الا بما حرم بذلك أمر وكذلك افترض عليه قال الله عز وجل فاستمسك بالذي أوحى اليك انك على
صراط مستقيم ففرض عليه الاستمسك بما أوحى اليه وشهد له أنه على صراط مستقيم وكذلك قال ولكن
جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم فأخبر أنه فرض عليه اتباع
ما أنزل الله وشهد له بأنه هاد مهتد وكذلك يشهد له قوله لا يمكن الناس على شيء فان الله أحل له أشياء
حظرها على غيره مثل عدد النساء وان ياتيه المرأة بغير مهر وفرض عليه أشياء خففها عن غيره مثل فرضه عليه
أن يحيز نساءه ولم يفرض هذا على غيره فقال لا يمكن الناس على شيء يعني بما خص به دونهم فان نكاحه
أكثر من أربع ولا يحل لهم أن يبلغوه لانه انتهى بهم الى الأربع ولا يجب عليهم ما وجب عليه من تخيير
نساءه لانه ليس بفرض عليهم فأما ما ذهب اليه من ابطال الحديث وعرضه على القرآن فلو كان كما ذهب اليه
كان محجوبا به وليس يخالف القرآن الحديث ولكن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين معنى ما أراد
الله خاصا وعاما وناسخا ومنسوخا ثم يلزم الناس ما سن بفرض الله فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعن الله عز وجل قبل لان الله تعالى أبان ذلك في غير موضع من كتابه قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكول فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت الآية وقال عز وجل فليحذر الذين
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا
سفیان بن عيينة عن سالم أبي النضر قال أخبرني عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه

له تجة متخلفة أم يكون
بها باخلا خيب عليه
أن يعلم لأنه لرجلنا
لأحد كان لكل أحد
أن ينقض كل حكم
بغير سنة وبغير
اختلاف من أهل العلم
فن صار إلى مثل
ما وصفت من أن لا ينق
الواد بلعان خالف سنة
رسول الله ثم ما أعلم
المسلمين اختلفوا فيه
ثم من أعجب أمر قائل
هذا القول أنه يدعي
القول بالاجماع وباطال
غيره فما يعدو أن
يكون رجلا لا يعرف
اجماعا ولا افتراقا في
هذا أو يكون رجلا
لا يبالي ما قال

باب في طلاق الثلاث
المجموعة

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
وعبد الحميد عن ابن
جريح عن ابن طاوس
عن أبيه أن أبا الصهباء
قال لابن عباس
انما كانت الثلاث
على عهد رسول الله
تجعل واحدة وأبي بكر
وثلاث من أماره عمر
فقال ابن عباس نعم
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم وعبد الحميد

وسلم أنه قال ما عرفنا ما جاء أحدكم الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا نرى ما هذا ما
وجدنا في كذب الله عز وجل أخذنا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان كما قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى دخل من ردا الحديث عليه ما احتج به على الأوزاعي ولم يجزله المسح على الخفين ولا تحريم جمع ما بين المرأة
وعتقها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع وغير ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله إذا دخل الجيش أو فر الحرب
فغنوا وغنمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا به إلى دار الإسلام مدد الله لهم ولم يلقوا عدوا حتى خرجوا
بها إلى دار الإسلام فيهم شركاء فيها وقال الأوزاعي قد كانت تجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض الروم
ولا تشارك واحدة منهم ما صاحبته في شيء أصابته من الغنمة لا ينكر ذلك منهم وإلى جماعة ولا عالم وقال أبو
يوسف حدثنا الكوفي وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا عامر الأسعري يوم حنين إلى أوطاس
فقاتل من بهما من حرب من حنين وأصاب المسلمون يومئذ سبا وغنائم فلم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيما قسم من غنائم أهل حنين أنه فرق بين أهل أوطاس وأهل حنين ولا تعلم إلا أنه جعل ذلك غنمة
واحدة وفيما واحد واحدنا بما جدد عن عامر الشعبي وزيا بن علاقة الثعلبي أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص
قد أمددتك بقوم فن أتاك منهم قبل أن تنفق القتلى فأشركه في الغنمة محمد بن اسحق عن يزيد بن
عبد الله بن قيس أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة بن أبي جهل في نجسائه من المسلمين مددا
لزياد بن ليث ولهاجر بن أبي أمية فوافقهوا الخند قد افتتح البحر في اليمن فأشركهم زياد بن ليث وخمسين شهد
بدر في الغنمة وقال أبو يوسف فما كنت أحسب أحدا يعرف السنة والسيرة يجمل هذا ألا ترى أنه لو غزا
أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم ثم فرق السرايا وترك الخند ردأ لهم لولا هؤلاء ما اقرب السرايا
أن يبلغوا حيث بلغوا وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطأهم أن يكون مثل هذا فيهم وما سمعنا
بأحد منهم قسط الغنائم مفترقة على كل سرية أصاب شيئا ما أصاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى احتج
أبو يوسف أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا عامر إلى أوطاس فغنم غنائم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم
بين من كان مع أبي عامر وهذا كما قال وليس مما قال الأوزاعي وخالفه هو فيه بسبيل أبو عامر كان في جيش
النبي صلى الله عليه وسلم ومعه مجنن فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في اتباعهم وهذا جيش واحد كل فرقة
منهم رد لا أخرى وإذا كان الجيش هكذا فلو أصاب الجيش شيئا دون السرية أو السرية شيئا دون الجيش
كانوا فيه شركاء لأنهم جيش واحد وبعضهم رد لبعض وإن تفرقوا فاساروا أيضا في بلاد العدو فكذلك
شركت كل واحدة من الطائفتين الأخرى فيما أصابوا فاما جيشان مفترقان فلا يرد واحد منهما على صاحبه
شيئا وليس بجيش واحد ولا أحد همارد لصاحبه مقيم له عليه ولو جاز جاز أن يشرك أهل طرسوس وغذقذوبة
من دخل بلاد العدو لأنهم قد يعينونهم أو ينقروا اليهم حين ينالون نصرتهم في أدنى بلاد الروم وانما يشرك
الجيش الواحد الداخل واحد وإن تفرق في ميعاد اجتماع في موضع وأما ما احتج به من حديث مجاهد أن عمر
كتب فن أتاك منهم قبل تنفق القتلى فأشركهم في الغنمة فهذا غير ثابت عن عمر ولو ثبت عنه كنا أسرع إلى
قبوله منه وهو أن كان يشبهه عنه فهو محجوج به لأنه يخالفه هو يزعم أن الجيش لو قتلوا قتلى وأحرزوا غنائمهم
بكرة وأخرجوا الغنائم إلى بلاد الإسلام عشية وجأهم المدد والقتلى يتشطون في دمائهم لم يشركوهم ولو
قتلهم فنفقوا وجأوا الجيش في بلاد العدو قد أحرزوا الغنائم بعد القتل بيوم وقيل مقدم الجيش المدد بأشهر
شركوهم بخلاف عمر في الأول والآخر واحتج به فاما ما روى عن زياد بن ليث أنه أشرك عكرمة فأن زيادا
كتب فيه إلى أبي بكر فكتب أبو بكر رضي الله تعالى عنه انما الغنمة لمن شهد الواقعة فكلهم زياد أصحابه
فطابوا نفسا أن أشركوا عكرمة وأصحابه متطوعين عليهم وهذا قولنا وهو يخالفه ويرى عنه خلاف ما رواه
عنه أهل العلم بالغزو قال أبو حنيفة رحمه الله في المرأة تدأوى الجرحى وتتفع الناس لا يسهم لها ويرضخ لها

عن ابن جريح قال

أخبرني عكرمة بن خالد
أن سعيد بن جبيرة أخبره
أن رجلاً جاء إلى ابن
عباس فقال طلق
امرأتي ألقاها قال تأخذ
ثلاثاً وتدع سبعة
وسبعة وتسعين . أخبرنا
مسلم وعبد المجيد عن
ابن جريح عن مجاهد قال
رجل لابن عباس طلق
امرأتي مائة فقال تأخذ
ثلاثاً وتدع سبعة وتسعين
(قال الشافعي) فإن
كان معنى قول ابن عباس
أن الثلاث كانت تحسب
على عهد رسول الله
واحدة يعني أنه بأمر
النبي فالذي يشبه والله
أعلم أن يكون ابن عباس
قد علم أن كان شيئاً فنسخ
فإن قيل فإدله على
ما وصفت قيل لا يشبه
أن يكون يروي عن
رسول الله شيئاً يخالفه
بشيء لم يعلمه كان من
النبي فيه خلافة فإن قيل
فعل هذا شيء روي عن
عمر فقال فيه ابن عباس
بقول عمر قيل قد علمنا
أن ابن عباس يخالف
عمر في نكاح المتعة وبيع
الدينار بالدينارين وفي
بيع أمهات الأولاد
وغيره فكيف يوافقه في
شيء يروي عن النبي فيه
خلافه فإن قيل فلم
يذكره قيل وقد يستل

وقال الاوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء بخير وأخذ المسلمون بذلك بعده . قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً يعقل الفقه يجهل هذا ما يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
أسهم للنساء في شيء من غزوه وما جاء في هذا من الأحاديث كثيرة لا طول ذلك لكنت لك من ذلك شيئاً كثيراً
ومحمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن ابن هرم قال كتب نجدة إلى ابن عباس كان النساء يحضرن الحرب
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إليه ابن عباس كان النساء يعززن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان يرضخ لهن من الغنمة ولم يكن يضرب لهن بسهم والحديث في هذا كثير والسنة في هذا معروفة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال أبو حنيفة يرضخ لهن ولا يسهم والحديث في هذا كثير وهذا قول
من حفظت عنه من حجازينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا حماد بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه
عن يزيد بن هرم أنه أخبره أن ابن عباس كتب إلى نجدة كتب تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء فقد كان يغزو بهن فيداوين المرضى وذكر كلفة أخرى وكتب تسألني هل كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم فلم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنمة وانما ذهب
الاوزاعي إلى حديث رجل ثقة وهو منقطع روى أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا يهود ونساء من نساء
المسلمين وضرب لليهود وللنساء عثل سهمان الرجال والحديث المنقطع لا يكون حجة عندنا وانما اعتمدنا على
حديث ابن عباس أنه متصل وقد رأيت أهل العلم بالمغازي قبلنا يوافقون ابن عباس . قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى فيمن يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو لا يسهم لهم ولكن يرضخ لهم . وقال
الاوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن غزاه من يهود وأسهم ولا فاما المسلمين بعدهم لم يستعانوا به على
عدوهم من أهل الكتاب والمجوس . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً من أهل الفقه
يجهل هذا ولا يشك الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال
استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود قينقاع فرضخ لهم ولم يسهم لهم والحديث في هذا معروف مشهور
والسنة فيه معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول ما قال أبو حنيفة وعذر الاوزاعي فيه ما وصفت
قبل هذا وقد رأيت أهل العلم بالمغازي يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم انما رضخ لمن استعان به من
المشركين وقد روى فيه حديثاً موصولاً لا يخصني ذكره

(سهمان الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون معه فرسان لا يسهم له الا الواحد وقال الاوزاعي يسهم للفرسين
ولا يسهم لأكثر من ذلك وعلى ذلك أهل العلم وبه عمل الأئمة . قال أبو يوسف لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين الأحاديث واحد وكان الواحد عندنا شاذلاً لا نأخذ به
وأما قوله بذلك عملت الأئمة وعليه أهل العلم فهذا مثل قول أهل الحجاز وبذلك مضت السنة وليس يقبل هذا
ولا يحكم هذا الجهال فن الإمام الذي عمل بهذا العالم الذي أخذ به حتى نظراً هو أهل لان يحمل عنه مأمون
هو على العلم أولاً وكيف يقسم للفرسين ولا يقسم لثلاثة من قبل ماذا وكيف يقسم للفرس المربوط في منزله
لم يقاتل عليه وانما قاتل على غيره ففهم في الذي ذكرنا وفيما قال الاوزاعي وتدبره (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أحفظ عن لقيت من سمعت منه من أصحابنا أنهم لا يسهمون الا للفرس واحد وهذا أخذ . أخبرنا
سفيان عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد أن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهم كان يضرب
في المغنم بأربعة أسهم سهم له وسهمين للفرسه وسهم في ذوى القربى سهم أمه صفيه يعني يوم خيبر وكان
سفيان بن عيينة يهاب أن يذكر يحيى بن عباد والحفاظ يروونه عن يحيى بن عباد وروى مكحول أن الزبير

الرجل عن الشيء فيجب فيه ولا يتقصى فيه الخواب ويأتى على الشيء ويكون جائز له كما يجوز له لو قيل أصلى الناس على عهد رسول الله إلى بيت المقدس أن يقول نعم وإن لم يقل ثم حوت القبله قال فان قيل فقد ذكر على عهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر قيل والله أعلم وجوابه حين استفتى يخالف ذلك كما وصفت فان قيل فهل من دليل تقوم به الحجية ترك أن تحسب الثلاث واحدة في كتاب أو سنة أو أمر أبيين مما ذكرت قيل نعم « حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعها قبل أن تنقضى عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فعد رجلا إلى امرأته فطلقها ثم أمهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ثم طلقها وقال والله لا أوبى إلى ولا تحلين أبدا فأنزل الله الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من يومئذ من

حضر خير فأسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهم له وأربعة أسهم لفرسيه فذهب الأوزاعي إلى قبول هذا عن مكحول منقطعاً وهشام بن عروة أحرض لو أسهم لابن الزبير لفرسين أن يقول به فأشبهه إذا خالفه مكحول أن يكون أثبت في حديث أبيه منه بحرصه على زيادته وإن كان حديثه مقطوعاً لا تقوم به حجة فهو كحديث مكحول ولكن أذهبنا إلى أهل المغازي فقلنا أنهم لم يرووا وأن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لفرسين ولم يختلفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر خير بثلاثة أفراس لنفسه السكب والظرب والمر تجز ولم يأخذ منها إلا لفرس واحد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسهم لصبي في الغنيمة وقال الأوزاعي يسهم لهم وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم بخير أصبي في الغنيمة وأسهم أئمة المسلمين لكل مولود ولد في أرض الحرب وقال أبو يوسف ما سمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لصبي وإن هذا الغير معروف عن أهل العلم ولو كان هذا في شيء من المغازي ما خفي علينا محمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن رجل أن ابن عباس كتب إلى نجدة في جواب كتابه كتبت تسألني عن الصبي متى يخرج من اليتيم ومتى يضرب له بسهم فإنه يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا عن عبد الله بن عمر وأبي عبيد الله « شك أبو محمد الربيع » عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأبنا أربع عشرة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأبنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع حدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فكاتب إلى عماله في المقاتلة فلو كان هذا كما قال الأوزاعي لأجاز له النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وما أحد من المهاجرين والأنصار ولده ولد في سفر من أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا محمد بن أبي بكر فإن أسماء ولدت به في الحديفة في حجة الإسلام فثبت من هذه الأحاديث والفتيا والله أعلم أن غزوهم ومقامهم فيه كان أقل مدة من أن يتفرغوا للنساء والأولاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحجية في هذا مثل الحجية في المسئلة قبل في النساء وأهل الذمة يرزخ للعلماء ولا يسهم لهم ولا يسهم للنساء ويرزخ قال أبو حنيفة في رجل من المشركين يسلم ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب أنه لا يضرب له بسهم إلا أن يلقى المسلمون قتالاً فيقاتل معهم وقال الأوزاعي من أسلم في دار الشرك ثم رجع إلى الله وإلى أهل الإسلام قبل أن يقتسموا غنائمهم حقق على المسلمين أسهامه وقال أبو يوسف فذكر في قول الأوزاعي ألا ترى أنه أقي في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مدداً للجيش الذي فيها أسهم لا يشركون في المغانم وقال في هذا أشركه وإنما أسلم بعدما غنموا والجيش المسلمون المدد الذين شددوا ظهورهم وقتروا من ضعفهم وكانوا رداً لهم وعونا لا يشركونهم ويشرك الذي قاتلهم ودفعهم عن الغنيمة بجهد وقوته حتى أعان الله عليه فلما رأى ذلك أسلم فأخذ نصيبه سبحانه الله ما أشد هذا الحكم والقول وما نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف أنه أسهم لمن هذا وبلغنا أن رهطاً أسلموا من بني قريظة فقتلوا وادماهم وأموالهم ولم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لأحد منهم في الغنيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معلوم عند غير واحد من لقيت من أهل العلم بالغزوات أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قال إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة أخبرنا الثقة من أصحابنا عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة بن الحجاج عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إنما الغنيمة لمن شهد الواقعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء يثبت ما روى عن أبي بكر وعمر لا يحضر في حفظه فمن شهد قتالاً ثم أسلم فخرج من دار الحرب أو كان مع المسلمين مشركاً فأسلم أو عبداً فاعتق وجاء من حيث جاء شرك في الغنيمة ومن لم يأت حتى تنقضى الحرب وإن لم تحزر الغنائم لم يشرك في شيء من الغنيمة لأن الغنيمة إنما كانت لمن حضر القتال ولو جاز أن يشرك في الغنيمة من لم يحضر القتال ويكون رداً لأهل القتال غاز يأمهم جاز أن يسهم لمن قارب بلاد العدو من المسلمين الذين

كان منهم طلق أو لم يطلق

وذكر بعض أهل التفسير

هذا فلعن ابن عباس

أجاب على أن الثلاث

والواحدة سواء وإذا

جعل الله عدد الطلاق

على الزوج وأن يطلق

متى شاء فسواء الثلاث

والواحدة وأكثرن

الثلاث في أن يقضى

بطلاقة (قال الشافعي)

وحكم الله في الطلاق أنه

مرتان فأمسك بمعروف

أو تسريحاً بحسان وقوله

فإن طلقها يعني والله

أعلم الثلاث فلا تحل له

من بعد حتى تنكح

زوجاً غيره فدل حكمه

أن المرأة تحرم بعد

الطلاق ثلاثاً حتى تنكح

زوجاً غيره وجعل حكمه

بأن الطلاق إلى الأزواج

يدل على أنه إذا حدث

تحريم المرأة بطلاق

ثلاث وجعل الطلاق

إلى زوجها فطلقها ثلاثاً

مجموعة أو مفرقة حرمت

عليه بعد حتى تنكح

زوجاً غيره كما كانوا

مملكين عتق رقيقهم

فإن أعتق واحداً ومائة

في كلمة لزمه ذلك كما

يلزمه كلها جمع الكلام

فيه أو فرقه مثل قوله

لنسوة أن تن طوائق

والله لا أقر بكن وأنتن

على كظهر أمي وقوله

هم مجموعون على الغوث لمن دخل بلاد الحرب من المسلمين . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم فليحقن جميعاً بالمسلمين بعد ما يصيبون الغنيمة أنه لا يسبهم لهم ما ذلهم بلق المسلمون قتلاً بعد لحاقهما وقال الأوزاعي يسبهم لهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكيف يسبهم لهذين ولا يسبهم للجند الذين هم رد عليهم ومعونة ما أشد اختلاف هذا القول وعلم الله أنه لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من السلف أنه أسبهم ليهؤلاء وليسوا عندنا بمن يسبهم لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في التاجر المسلم والحربي يسب في بلاد الحرب يلتقيان بالمسلمين لا يسبهم لواحد منهما إلا أن يلتقيهم المسلمون قتلاً لا في شتر كان فيما غنم المسلمون وهذا مثل قولنا الأول وكان ينبغي لأبي حنيفة إذا قال هذا أن يقول في المدد فقد قال في المدد دخلاه فزعم أن المدد يشركون الجيش مالم يخرج بالغنيمة من بلاد الحرب فإن قال على أولئك عناء لم يكن على هذين فقد ينبعثون من أقصى بلاد الإسلام بعد الواقعة بساعة ولا يجمل لهم شياً فلو جمل لهم ذلك بالعناء جعله مالم تقسم الغنيمة ولو جعله بشهود الواقعة كما جعله في الأولين لم يجعله إلا بشهود الواقعة فهذا قول متناقض . قال أبو حنيفة في الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه لا ينبغي للإمام أن ينقله إياه لأنه صار من الغنيمة قال الأوزاعي مضت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل علفاً فله سلبه وعملت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم وقال أبو يوسف حدثنا أبو حنيفة عن حماد بن عمار عن إبراهيم أنه قال إذا نفل الإمام أصحابه فقال من قتل قتيلاً فله سلبه فهو مستقيم جائز وهذا النفل وأما أن ينقل الإمام شيئاً من هذا فلا ينقل أحد دون أحد والغنيمة كلها بين جميع الجند على ما وقعت عليه المقاسم وهذا أوضح وأبين من أن يشك فيه أحد من أهل العلم (قال الشافعي) القول فيها ما قال الأوزاعي وأقول قوله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل قتيلاً فله سلبه (قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث ثابت صحيح لا يخالفه علمته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قاله بعد تقضى الحرب لأنه وجد سبباً قتيل أبي قتادة في يدي رجل فأخرجهم من يديه وهذا يدل على خلاف قول أبي حنيفة لأن الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا قبل الحرب إنما قاله بعد تقضى الحرب (قال الشافعي) رحمه الله فالسلب لمن قتل مقبلاً في الحرب مبارزاً أو غير مبارز قاله الإمام أولم يقله وهذا حكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم من سبه بعده قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يرمعون وقد قاله من بعده من الأئمة أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى بشر بن علقمة قال بادرت رجلاً يوم القادسية فبلغ سلبه اثني عشر ألفاً فنقلني سعد . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يأخذ العلف فيفضل معه شئ بعد ما يخرج إلى بلاد الإسلام فإن كانت الغنيمة لم تقسم أعاده فيها وإن كانت قد قسمت باعه فقصده بئنه وقال الأوزاعي كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والطعام إلى دار الإسلام ويقدمون به على أهلهم وبالقيدي ويهدى بعض إلى بعض لا ينكره إمام ولا يعينه عالم وإن كان أحد منهم باع شيئاً منه قبل أن تقسم الغنائم ألقى ثمنه في الغنيمة وإن باعه بعد القسمة يتصدق به عن ذلك الجيش . وقال أبو يوسف أبا عمرو ما أشد اختلاف قولك تشدد فيما احتاج المسلمون إليه في دار الحرب من السلاح والدواب والسياب إذا كان من الغنيمة وتنهى عن السلاح إلا في معمة القتال وترخص في أن يخرج بالطعام والعلف من الغنيمة إلى دار الإسلام ثم يهديه إلى صاحبه هذا يختلف فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين إليه واتسع هذا لهم وهم في بيوتهم والقليل من هذا والكثير مكره وينهى عنه أشد النهي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لي من فيشكم ولا هذه وأخذوا بركة من سنام بغير إلا النجس والخمس مردود فيكم

لفلان على كذا ولفلان
 على كذا ولفلان على
 كذا فلا يسقط عنه
 بجميع الكلام معنى من
 المعاني جميعه كلام
 فيازمه بجميع الكلام
 ما يلزمه بتفريقه فان
 قال قائل فهل من سنة
 تدل على هذا قيل نعم
 حدثنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا سفيان عن
 الزهري عن عروة بن
 الزبير عن عائشة أنه
 سمعها تقول جاءت امرأة
 رفاعة القرظي الى رسول
 الله فقالت اني كنت
 عند رفاعة فطلقني فبت
 طلاق فزوجت عبد
 الرحمن بن الزبير وانما
 معه مثل هدبة الثوب
 فتبسم رسول الله وقال
 أتريدين أن ترجعي الى
 رفاعة لا حتى يذوق
 عسيلتك وتذوقي
 عسيلته قال وأبو بكر
 عند النبي وخالد بن سعيد
 ابن العاص بالباب ينتظر
 أن يؤذن له فتأدى يا أبا
 بكر ألا تبصع ما تحبهر به
 هذه عند رسول الله صلى
 الله عليه وسلم (قال
 الشافعي) فان قيل
 فقد يحتمل أن يكون
 رفاعة بت طلاقها في
 في مرات قلت ظاهره
 في مرة واحدة وب

فأدوا الخيط والخيط فان العلول عار وشار على أخيه يوم القيامة فقام اليه رجل بكبه من شعر فقال هب هذا
 الى أخطي برذعة بعير لي أدبر فقال أما نصيب منه فهو لك فقال اذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها وقد بلغنا نحو
 من هذا من الآثار والسنة المحفوظة المعروفة وكيف يرخص أبو عمرو في الطعام والغلف يتفجع به (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى أما قول أبي يوسف يضيق أبو عمرو في السلاح ويوسع في الطعام فان أبا عمرو لم يأخذ
 الفرق بين السلاح والطعام من رأيه فيما ترى والله تعالى أعلم انما أخذ من السنة وما لا اختلاف فيه من
 حوار الطعام في بلاد العدو أن يأكله غنيا كان أو فقيرا وليس لأحد قدر على سلاح وكراع غني عنه أن يركب
 ولا يتسلح السلاح وبكل هذين مضت السنة وعليه الاجماع فان الذي قال الأوزاعي أن يتصرف بفضل
 الطعام للقياس اذا كان يأخذ الطعام في بلاد العدو فيسكون له دون غيره من الجيش ففضل منه شيء أعافضل
 من شيء قد كان له دون غيره والله أعلم ولولم يجره له أن يحبس ذلك بعد خروجه من بلاد العدو لم يجره منه
 الا إذا واه الى المغنم لانه للجيش كلهم ولا هل الخس لا يخرج منه الصدقة به لانه تصدق بحال غيره فان قال
 لا أجد أهل الجيش ووجد أمير الجيش أو الخليفة أدامه الى أيهما شاء وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل
 يقع على الحارية من الغنمة انه يدرا عنه الحد ويؤخذ منه العقر والحارية وولدها من الغنمة ولا يثبت نسب
 الوالد وقال الأوزاعي وكان من سلف من علمائنا يقولون عليه أدنى الحد من مائة جلدة ومهر قيمته عدل
 ويلحقونها وولدها به لمكانه الذي له فيها من الشرك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان له فيها نصيب على
 ما قال الأوزاعي فلا حد عليه وفيه العقر بلغنا عن عبد الله بن عمر في حارية بين اثنين وطئها أحدهما أنه قال
 لا حد عليه وعليه العقر أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه أنه قال ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان الامام أن يخطي في العفو خير من أن يخطي في العقوبة
 فاذا وجدتم لم تحرجوا قدره وأعنه الحد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبلغنا نحو من ذلك عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فان كان هذا الرجل زانيا فعليه الرجم ان كان محصنا والحد ان كان غير محصن ولا يلحق
 الولد به لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد للفراش وللعاهر الحجر والعاهر الزاني ولا يثبت نسب
 الزاني أبدا ولا يكون عليه المهر وهو زان أرايت رجلا زني بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك وأمضى عليه
 الامام الحد أي يكون عليه مهر وهل يثبت نسب الولد منه وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم
 غير واحد وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والسلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم
 أقاموا الحد ودعى الزناة ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك بمهر ولا يثبت منه نسب الولد حدثنا
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن ابراهيم أنه قال لا يجتمع الحد والصدقة الصدوق درأ الحد وبلغنا عن
 عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما في غير حديث في المرأة توثق بها وقد فترت فتقول جعت فأعطاني وتقول
 الأخرى عطشت فسقاني كل واحدة منهما تقول هذا وان كان هذا الذي وطئ الحارية له نصيب فيها فذلك
 أخرى أن يدرا عنه الحد أرايت هذا الذي وطئ الحارية له فيها نصيب لو أعتق جميع السبي أكان يجوز عقبه
 فيهم ولا يكون للمسلمين عليهم سبيل فان كان عتقه يجوز في جناعتهم فقد أخطأ السنة حيث جعل غنمة
 المسلمين مولى لرجل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما علمت أن أبا يوسف أحتج بحرف من هذا إلا
 عليه زعم أن الرجل اذا وقع بالحارية من السبي لا يثبت الولد نسب ولا يؤخذ منه مهر لانه زان يدرا عنه الحد
 ويحتج بأن ابن عمر قال في رجل وقع على حارية له فيها نصيب يدرا عنه الحد وعليه العقر فان زعم أن الواقع
 على الحارية له فيها شرك فان ابن عمر قال في الرجل يقع على الحارية بينه وبين آخر عليه العقر ويدرا عنه
 الحد ونحن وهو لحق الولد به فلو قاس أبو حنيفة رحمه الله تعالى الواقع على الحارية من الجيش على الواقع على
 الحارية بينه وبين آخر لحق النسب وجعل عليه المهر ويدرا عنه الحد وان جعله زانيا كما قال لزمه أن يحده

انما هي ثلاث اذا
احملت ثلاثا وقال
رسول الله أتريدن أن
ترجعي إلى رفاة لاحتي
يدوق عسيلتك ولو كانت
عائشة حسبت طلاقها
بواحدة كان لها أن
ترجع إلى رفاة بلا
زوج فان قيل أطلق
أحد ثلاثا على عهد
النبي قيل نعم عويعر
العجلاني طلق امرأته
ثلاثا قبل أن يخبره النبي
أنها تحرم عليه بالعان
فلم أعلم النبي نهيا وفاطمة
بنت قيس تحكي للنبي
أن زوجها بت طلاقها
تغني والله أعلم أنه طلقها
ثلاثا وقال النبي ليس
لك عليه نفقة لانه والله
أعلم لا رجعة له عليها ولم
أعلمه عاب طلاق ثلاث
معا (قال الشافعي)
فلما كان حديث عائشة
في رفاة موافقا ظاهر
القرآن وكان ثابتا كان
أولى الحديثين أن يؤخذ
به والله أعلم وان كان
ليس بالبين فيه جدا
(قال الشافعي) ولو كان
الحديث الآخر له مخالفا
كان الحديث الآخر
يكون ناسخا والله
أعلم وان كان ذلك ليس
بالبين فيه جدا

ان كان ثيبا حذ الزنا بالرجم وحده حذ البكر ان كان بكر الجعله زانيا غير زان وقيل ما على شيء وخالف بينها وبين ما قالها عليه والأوزاعي ذهب في أدنى الحديث إلى شيء روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في مولاة لها طيب زنت واستهلت بالزنا فرأى أنها تجهله وهي ثيب فنصر بهاماته وهي ثيب وما احتج به من أن الرجل من الجيش لو أعتق لم يجز عتقه حجة عليه وهو أيضا لا يقول في عتق الرجل من الجيش قولنا مستقيما فرغم أن الجيش اذا أحرزوا الغنيمة فأعتق رجل من الجيش لم يجز عتقه وان كان له فيه شرك لانه استهلاك ويقولون فان قسموا بين أهل كل راية فأعتق رجل من أهل الراية جاز العتق لانه شرك يكفعله مرة شريكا يجوز عتقه وأخرى شريكا لا يجوز عتقه

(في المرأة تسبي ثم يسبي زوجها)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة اذا سبت ثم سبي زوجها بعد ما يوم وهما في دار الحرب انهما على النكاح وقال الأوزاعي ما كانافي المقاسم فهو على النكاح وان اشتراها رجل فشاء أن يجمع بينهما جاع وان شاء فرق بينهما وأخذها لنفسه أو زوجها لغيره بعدما يستبرئها بحضة على ذلك مضى المسلمون ونزل به القرآن وقال أبو يوسف انما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم أصابوا سبيا وأزواجهن في دار الحرب وأحرز وهن دون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبال من التي عتق يضمن وغير الحبال حتى يستبرأ بحضة وأما المرأة سبت هي وزوجها وصاروا مملوكين قبل أن يخرج الغنيمة إلى دار الاسلام فهو على النكاح وكيف يجمع المولى بينهما ان شاء في قول الأوزاعي على ذلك النكاح فهو اذا كان صحيحا فلا يستطيع أن يزوجهما أحد غيره ولا يوطأها هو وان كان النكاح قد انتقض فليس يستطيع أن يجمع بينهما الا بنكاح مستقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي أو طاس وبني المصطلق وأسر من رجال هؤلاء وهؤلاء وقسم السبي وأمر أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ولا أهل سبي زوج مع امرأته ولا غيره وقال واذا استؤمن بعد الحرية فاستبرئت أرحامهن بحضة ففي هذا دلالة على أن في تصيرهن إماء بعد الحرية قطعاً للعصمة بينهن وبين أزواجهن وليست العصمة بينهما وبين أزواجهن بأكثر من استيئانهن بعد حربتهن (قال الشافعي) وأبو يوسف قد خالف الخبر والعقول أرايت لو قال قائل بل أنتظر بالتي سبت أن يخلو زوجها فان جاز زوجها مسلما وأسلمت ولم يسب معها كانا على النكاح وإلا حلت ولا أنتظر بالتي سبي معها زوجها الا الاستبراء ثم أصيبا لان زوجها قد أرق بعد الحرية فحال حكمه كحال حكمها أما كان أولى أن يقبل قوله لو جاز أن يفرق بينهما من أبي يوسف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان سبي أحدهما فأخرج إلى دار الاسلام ثم أخرج الآخر بعده فلا نكاح بينهما وقال الأوزاعي ان أدركها زوجها في العدة وقد استردّها زوجها وهي في عدتها جاع بينهما فانه قد كان قدم على النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين نسوة ثم اتبعهن أزواجهن قبل أن تمضي العدة فردهن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم قال أبو يوسف قول الأوزاعي هذا ينقض قوله الأول زعم في القول الأول ان شاء ردها إلى زوجها وان شاء زوجها غيره وان شاء وطئها وهي في دار الحرب بعد وزعم أنهم اذا خرجوا إلى دار الاسلام فهي مردودة على زوجها وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك فكيف استحل أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقع السباء وأخرجهن إلى دار الاسلام فقد انقطعت العصمة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في السبايا أن لا توطأ الحبال حتى يضمن والحبال حتى يستبرأ بحضة ولو كان عليهن عدة كان أزواجهن أحق بهن فيها ان جاؤا ولم يأمر بوطئهن في عدة والعدة أكثر من ذلك ولكن ليس عليهن عدة ولا حق لازواجهن فيهن

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن أبي عمير يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي فقال النبي ليرتجعها فردها علي ولم يرها شيئا فقال اذا طهرت فليطلق أو لميسك أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله فسأل عمر رسول الله عن ذلك فقال رسول الله مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم أظهري ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله قال نعم قال الشافعي حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن

الآن المسلمين يستبرئونهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بين واضح ليس فيه اختلاف قال الشافعي رحمه الله تعالى وهذه داخلة في جواب المسئلة قبلها وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العبد المسلم يأتي إلى دار الحرب فأصابه المسلمون فأدركه سيده في الغنمة بعد القسمة أو قبلها أنه يأخذ بغير قيمة وإن كان المشركون أسروه فأصابه سيده قبل القسمة يأخذ بغير شيء وإن أصابه بعد القسمة أخذ بالقيمة وقال الأوزاعي إن كان أبى منهم وهو مسلم استتب فان رجع إلى الإسلام رده إلى سيده وإن أبى وهو كافر خرج من سيده ما كان عليه وأمره إلى الامام إن شاء قتله وإن شاء صلبه ولو كان أخذ أسيرا لم يحل قتله ورد على صاحبه بالقيمة إن شاء وقال أبو يوسف لم يرجع هذا العبد عن الإسلام في شيء من الرجوع ولم تكن المسئلة على ذلك وإنما كان وجه المسئلة أن يحوز المشركون العبد لهم كما يحوزون العبد الذي اشتروه وأما قوله في الصلب فلم تعض بهم ذنبا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه فيما نعلم ولم يبلغنا ذلك في مثل هذا وإنما الصلب في قطع الطريق إذا قتل وأخذ المال قال حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد وبغير أجر زهما العدو ثم ظفر بهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبهما إن أصبتم ما قبل القسمة فهما لك قال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبد أحرز العدو وظفر به المسلمون فردده على صاحبه قال وحدثنا الجراح بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تتكاد فداؤهم ويستعي بذمتهم أدناهم ويعقد عليهم أولهم ويرد عليهم لقطاءهم قال أبو يوسف فهذا عندنا على العبد الأبق وشبهه وقوله ويرد متبرئهم على قاعدتهم فهذا عندنا في الجيش إذا غنمت السرية رد الجيش على الفقراء العبد فيهم بهذا الحديث وقال أبو يوسف الذي بأسره العدو وقد أحرزوه وملكوه فذا أصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا أبى اليهم فهنا مما لا يجوز ألا ترى أن عبيد المسلمين لو حاربوا المسلمين وهم على الإسلام لم يلحقوا بالعدو فقاتلوا وهم مقررون بالإسلام فظهر المسلمون عليهم فأخذوهم أنهم يردون إلى مواليهم فأما الصلب فليس يدخل فيما بينهما قال الشافعي رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة بين العبدان أبى إلى العدو والعبد يحرزه العدو ولا فرق بينهما وهما السيد هما إذا ظفر بهما أو حالهم قبل يقسمان وحالهم بعد القسمة سواء وإن كان السيد أن يأخذهما قبل القسم أخذهما بعده وقد قال هذا بعض أهل العلم وإن لم يكن له أخذ أخذهما الابن لم يكن له أن يأخذ الآخر الابن قال أبو حنيفة إذا كان السبي رجالا ونساء وأخرجوا إلى دار الإسلام فأنى أكره أن يباعوا من أهل الحرب فيتقوا قال الأوزاعي كان المسلمون لا يرون يبيع السبايا بأسا وكانوا يكرهون بيع الرجال الآن يفادى بهم أسارى المسلمين وقال أبو يوسف لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة لأنهم قد خرجوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولا أحد مما صلبت عليه لانه في أيدي المسلمين وفي دارهم وأما الرجال والنساء فقد صاروا قافيا للمسلمين فأكره أن يردوا إلى دار الحرب أرايت تاجر مسلما أراد أن يدخل دار الحرب برقيق للمسلمين كفارا ورقيق من رقيق أهل الذمة رجالا ونساء كنت تدعه وذلك ألا ترى أن هذا مما يتكفرون به وتعرى بلادهم ألا ترى أنى لا أترك تاجر يدخل اليهم شيء من السلاح والحديد شيء من الكراع مما يتقون به في القتال ألا ترى أن هؤلاء قد صاروا مع المسلمين ولهم في ملكهم ولا ينبغي أن يفتنوا ولا يصنع بهم ما يقرب إلى الفتنة وأما مفاداة المسلم بهم فلا بأس بذلك قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا سبي المسلمون رجالا ونساء وصبيانهم معهم فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب ولا بأس في الرجال البالغين بأن يبيع عليهم أو يفادى بهم ويؤخذ منهم على أن يخلوا والذي قال أبو يوسف من هذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن ساري يوم بدر فقتل

النبي أمر عمر أن يأمر
ابن عمر أن يراجع امرأته
دليل بين علي أنه لا يقال
له راجع الا ما قد وقع
عليه طلاقه لقول الله في
الطلقات وبعولتهن
أحق بردهن في ذلك ولم
يقبل هذا في ذوات
الأزواج وان معروفا
في اللسان بأنه انما يقال
لارجل راجع امرأته
إذا افترق هو وامرأته
وفي حديث أبي الزبير
شبهه بنافع أن ثبت عن
ابن عمر من أبي الزبير
والأثبت من الحديثين
أولى أن يقال به إذا
خالفه وقد وافق نافع
غيره من أهل التبت
في الحديث فقبله
أحسب تطبيقه ابن
عمر على عهد رسول الله
تطبيقه فقال فيه أو ان
عجز يعني أنها حسب
قال والقرآن يدل على
أنها تحسب قال الله
عز وجل الطلاق مرتان
فأمسك بمعروف أو
تسر بحسن لم
يخص طلاقا دون
طلاق (قال الشافعي)
وما وافق ظاهر كتاب
الله من الحديث أولى
أن يثبت مع أن الله إذا
ملك الأزواج الطلاق
وجعله أحداث تحرير

بعضهم وأخذ الفدية من بعضهم ومن على بعض ثم أسر بعدهم بدهر ثمانية بن اثال فن علي رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو مشرك ثم أسلم بعد من على غير واحد من رجال المشركين وهب الزبير (١) بن باطا
لثابت بن قيس بن شماس أمين عليه فسأل الزبير أن يقتله وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي بني
قريظة فيهم النساء والولدان فبعث بثلاث إلى نجد وثلاث إلى تهامة وثلاث قبل الشام فبيعوا في كل موضع من
المشركين وفدى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا برجلين أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفي
عن أيوب عن أبي فلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا
برجلين (قال الشافعي) فاما الصبيان اذا صاروا اليثا ليس مع واحد منهم أحد والديه فلا يبيعهم منهم
ولا يفاديهم لان حكمهم حكم آبائهم ما كانوا معهم فاذا تحولوا اليثا ولا يبيعهم فان حكمهم حكم
مالكه وأما قول أبي يوسف يقوى بهم أهل الحرب فقد عين الله عليهم بالاسلام ويدعون اليه فيمن على
غيرهم بهم وهذا مما يحل لنا أرأيت صلة أهل الحرب بالمال والطعامهم الطعم ليس بأقوى لهم في كثير من
الحالات من بيع عبد أو عبيد منهم وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسماء بنت أبي بكر فقالت ان
أمتي أنتي وهي راغبة في عهد قريش فأصلها قال نعم وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه فكسا إذا قرابه بمكة وقال الله عز وجل ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً
وأسيراً مع ما وصفت من بيع النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين سبي بني قريظة فاما الكراع والسلاح
فلا أعلم أحد اخص في بيعها وهو لا يجيز أن يبيعها وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى اذا أصاب المسلمون
أسرى فأخرجوهم الى دار الاسلام رجالا ونساء وصبيانا وصاروا في الغنمة فقال رجل من المسلمين أو ائنان
قد كذا منا هم قبل أن يؤخذوا وانهم لا يصدقون على ذلك لانهم أخبروا عن فعل أنفسهم وقال الا وراعي
هم مصدقون على ذلك وأما منهم جازر على جميع المسلمين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعقد على
المسلمين أذناهم ولم يقل ان جاء على ذلك بيعة ولا فلا أمان لهم قال أبو يوسف لحديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم معان ووجوه لا يبصرها الا من أعاه الله تعالى عليها وهذا من ذلك انما معنى الحديث عندنا يعقد
على المسلمين أولهم ويتبعي بدمهم أذناهم القوم يغزون قوما فيلتقون فيؤمن من رجل من المسلمين المشركين
أو يصالحهم على أن يكونوا ذمة فهذا جائز على المسلمين كما أمنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
زوجها أبا العاص وأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما غنمية أحرزها المسلمون فقال رجل منهم قد
كنت أمنتهم قبل الغنمة فإنه لا يصدق ولا يقبل قوله أرأيت ان كان اذا غزا فاسقا غير مأمون على قوله
أرأيت ان كانت امرأة فقالت ذلك تصدق أرأيت ان قال ذلك عبداً أو صبي أرأيت ان قال ذلك رجل من
أهل الذمة استعان به المسلمون في حزمهم فيه أم أقرأه أصدق أو كان مسلماً فيه فمقربات أصدق فليس
يصدق واحد من هؤلاء وهل جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يعقد لهم أذناهم في مثل
هذا مفسراً هكذا قد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفاً لهذا عن الثقة ادعى رجل وهو
في أسارى بدر أنه كان مسلماً فلم يقبل ذلك منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الفداء وأخذ ما كان
معه في الغنمة ولم يحسب له من الفداء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بذلك أما ما ظهر من أمره
فكان عينا (قال الشافعي) رجه الله تعالى حالهم قبل أن يملكهم المسلمون مخالفاً حالهم بعد ما يملكونهم
فاذا قال رجل مسلم أو امرأته أذنتهم قبل أن يصيروا في أيدي المسلمين فانما هي شهادة تخرجهم من أيدي
مالكهم ولا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه ولكن ان قام شاهدان فشهدا أن رجلاً أو امرأة من المسلمين
(١) أي وهب النبي الزبير بن باطا لثابت ليمين عليه جزاءه فأسأله الزبير ثابتاً أن يقتله اه كته متصححة

أمنهم قبل أن يصيروا أسرى فيهم آمنون أحرار وإذا أبطلنا شهادة الذي أمنهم فحقه منهم باطل لا يكون له أن يملكه وقد زعم أن لا ماله له عليه والله تعالى أعلم

﴿ حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا حصر المسلمون عدوهم فقام العدو على سرورهم معهم أطفال المسلمين يتربسون بهم قال يرمونهم بالنبل والمنجنيق يمدون بذلك أهل الحرب ولا يتمدون بذلك أطفال المسلمين قال الأوزاعي يكف المسلمون عن رميهم فإن برز أحد منهم رموه فإن الله عز وجل يقرل ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات حتى فرغ من الآية فكيف يرعى المسلمون من لا يرونه من المشركين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تأول الأوزاعي هذه الآية في غير موضعها ولو كان يحرم رمي المشركين وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضا منهم إذا كان معهم أطفالهم ونسأؤهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والأطفال والصبيان وقد حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأهل خيبر وقرظة والنضير وأجلب المسلمون عليهم فيما بلغنا أشد ما قدروا عليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المنجنيق فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في ميدانهم الأطفال انهمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم لم يقاتلوا لأن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال والنساء والشيوخ الكبار القان والصغير والأسير والتاجر وهذا من أمر الطائف وغيرهما محفوظ مشهور من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته ثم لم يرزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في حصون الاعاجم قبلنا على ذلك لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برى ولا غيره من القوة لمكان النساء والصبيان ولمكان من لا يحل قتله لمن ظهر منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما ما احتج به من قتل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والرجان ومن نهى عن قتله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق غازين في نعمهم وسئل عن أهل الدار يأتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال هم منهم يعنى صلى الله عليه وسلم أن الدار مباحة لأنها دار شرك وقاتل المشركين مباح وأما يحرم الدم بالآيمان كان المؤمن في دار حرب أو دار اسلام وقد جعل الله تعالى فيه إذا قتل الكفارة وتمنع الدار من الغارة إذا كانت دار اسلام أو دار أمان بعقد بعقد عقد المسلمون لا يكون لأحد أن يغير عليها وله أن يقصد قصد من حل دمه بغير غارة على الدار فلما كان الأطفال والنساء وان نهى عن قتلهم لا ممنوعى الدماء باسلامهم ولا اسلام آبائهم ولا ممنوعى الدماء بأن الدار ممنوعة استدللنا على أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على عن قصد قتلهم بايمانهم إذا عرف مكانهم فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل فإغارته وأمره بالغارة ومن أغار لم يتمتع من أن يصب وقوله هم منهم يعنى أن لا كفارة فيهم أى أنهم لم يحرزوا بالاسلام ولا الدار ولا يختلف المسلمون فيما علمته أن من أصابهم في الغارة فلا كفارة عليه فأما المسلم فخرام الدم حيث كان ومن أصابه أثم بإصابته إن عمده وعليه القودان عرفه فعمد إلى إصابته والكفارة إن لم يعرفه فأصابه وسبب تحريم دم المسلم غير تحريم دم الكافر الصغير والمرأة لأنهما ممنوعان القتل بماء الله والذي نراه والله تعالى أعلم منعه أن يتخول فيصير أرقيقين ومصيرهما رقيقين أنفع من قتلها لأنه لا نكابة لهذا فيقتلان للشكاية فأرقاقهما أمثل من قتلها والذي تأول الأوزاعي يحتمل ما تأوله عليه ويحتمل أن يكون كفه عنهم بما سبق في علمه من أنه أسلم منهم طائفة طائعين والذي قال الأوزاعي أحب لنا إذا لم يكن باخضر وردة أو قتال أهل الحصن وإذا كفى سعة من أن لا نقاتل أهل حصن غيره وان لم يكن فهم مسلمون كان تركهم إذا كان فيهم المسلمون أوسع وأقرب من السلامة من المأثم في إصابة المسلمين فيهم ولكن لو اضطرونا إلى أن نخافهم على أنفسنا كفقتنا عن حربهم قاتلناهم ولم نعد قتل مسلم فإن أصبنا كفرننا وما لم تكن هذه الضرورة فترك قتلهم أقرب من السلامة وأحب إلى

الأزواج بعد أن كن حلالا وأمرنا أن ينلنر حسن في الظاهر فنلق رجل في خلاف الظهور لم تكن المعصية إن كان الما نطرح عنه التحريم ثم إذا حرمت بالطلاق وهو مطيع في وقت كانت حراما بالطلاق إذا كان عاصيا في تركه الطلاق في الظاهر لأن المعصية لا تزيد الزوج خيرا إن لم تزد شرا فإن قيل فهل لقوله فلم تحسب شيئا وجه قيل له الظاهر فلم تحسب تطليقة وقد يحتمل أن تكون لم تحسب شيئا صوابا غير خطأ يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذي طلق طاهرا امرأته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئا صوابا

﴿ باب بيع الرطب باليابس من الطعام ﴾

حدثنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان

(ما جاء في أمان العبد مع مولاه)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان العبد يقاتل مع مولاه جازاً أمانه وإلا فأمانه باطل وقال الأوزاعي أمانه جاز إذا جاز به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولم ينظر كان يقاتل أم لا وقال أبو يوسف في العبد القول ما قال أبو حنيفة ليس لعبد أمان ولا شهادة في قليل ولا كثير ألا ترى أنه لا يملك نفسه ولا يملك أن يشتري شيئاً ولا يملك أن يتزوج فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعوله لا يجوز على نفسه أرايت لو كان عبداً كافراً ومولاه مسلماً هل يجوز أمانه أرايت أن كان عبد الأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان وأسلم ثم آمن أهل الحرب جميعاً هل يجوز ذلك أرايت أن كان عبداً مسلماً ومولاه ذمياً فآمن أهل الحرب هل يجوز أمانه ذلك * حدثنا عاصم بن سليمان عن الفضل بن يزيد قال كنا نحاصر حصن قوم فمهد عبد له عضهم ففرح بهم فيه أمان فأجاز ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهذا عندنا مقاتل على ذلك يقع الحديث وفي النفس من إجازة أمانه أن كان يقاتل ما فيها لولا هذا الأثر ما كان له عندنا أمان قاتل أو لم يقاتل ألا ترى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهو عندنا في الديانة مع سواء ودية العبد ليست دية الحر وربما كانت دية لا تبلغ مائة درهم فهذا الحديث عندنا أنما هو على الأحرار ولا تتكافأ دماؤهم مع دماء الأحرار ولو أن المسلمين سبوا سيافاً من صبي منهم بعد ما تكلم بالإسلام وهو في دار الحرب أهل النمر جاز ذلك على المسلمين فهذا لا يجوز ولا يستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وهو معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وما قال أبو يوسف لا يثبت إبطال أمان العبد ولا إجازته أرايت حجته بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدعون على من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم أليس العبد من المؤمنين ومن أدنى المؤمنين أو رأيت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين أجاز أمان العبد ولم يسأل يقاتل أو لا يقاتل أليس ذلك دليلاً على أنه انما أجاز على أنه من المؤمنين أو رأيت حجته بأن دمه لا يكافئ دمه فإن كان انما عني أن معنى الحديث أن مكافأة الدم بالدية والعبد الذي يقاتل هو عنده قد يبلغ هو بديته دية حر إلا عشرة دراهم ويجعله أكثر من دية المرأة فإن كان الأمان يجوز على الحرية والإسلام فالعبد يقاتل خارج من الحرية وإن كان يجزئه على الإسلام والعبد لا يقاتل داخل في الإسلام وإن كان يجزئه على القتال فهو يجزئ أمان المرأة وهي لا تقاتل وأمان الرجل المريض والجبان وهو لا يقاتل وما علمته بذلك يحتاج إلا للأثر وزاعى على نفسه وصاحبه حتى سكت وإن كان يجزئ الأمان على الديات انبغى أن لا يجزئ أمان المرأة لأن ديتها نصف دية الرجل والعبد لا يقاتل يكون أكثر دية عنده وعندنا من الحرية أضعافاً فإن قال هذا المرأة دية فكذلك عن العبد العبدية فإن أراد مساواتهما بمن الحرة فالعبد يقاتل يسوى تحسب درهماً عنده جاز الأمان والعبد لا يقاتل ثمن عشرة آلاف إلا عشرة غير جائزة وهو أقرب من دية الحر عن المرأة

(وطء السبايا بالملك)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الامام قد قال من أصاب شيئاً فهو له فأصاب رجل جارية لا يطؤها ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي أن يطأها وهذا حلال من الله عز وجل بأن المسلمين وطئوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في غزاة بني المصطلق قبل أن يقفوا ولا يصلح للامام أن ينقل سرية ما أصاب ولا ينقل سوى ذلك إلا بعد الخس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة كان ينقل في البداة الربع وفي الرجعة الثلث قال أبو يوسف ما أعظم قول الأوزاعي في قوله هذا حلال من

أن زيدا أباعناش أخبره
أنه سأل سعد بن أبي
وقاص عن البيضاء
بالسلة قال له سعد أيهما
أفضل فقال البيضاء
فنهى عن ذلك وقال
سمعت رسول الله يسئل
عن شراء التمر بالرطب
فقال رسول الله أنه نقص
الرطب إذا بيع قالوا
نعم فنهى عن ذلك
* أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أن
رسول الله نهى عن
المرابنة والمرابنة
بيع التمر بالتمر كيلاً
وبيع السكر بالزبيب
كيلاً * أخبرنا سفيان
عن يحيى بن سعيد
عن بشير بن يسار عن
سهل بن أبي حمزة أن
رسول الله أرخص
أصاحب العرية أن
يبعها بكيلها تمرًا
ياكلها أهلها رطباً
* أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم بن
عبد الله عن أبيه أن
رسول الله نهى عن بيع
التمر حتى يبدو صلاحه
وعن بيع التمر بالتمر قال
عبد الله بن عمر وحدثنا
زيد بن ثابت أن رسول
الله أرخص في بيع
العرايا (قال الشافعي)
وهذا كله نأخذ وليس

الله أدركت مشايخنا من أهل العلم يكرهون في الفتيا أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام إلا ما كان في كتاب الله عز وجل يتأبى لتفسير : حدثنا ابن السائب عن ربيع بن خثيم وكان من أفضل التابعين أنه قال يا أيكم أن يقول الرجل إن الله أحل هذا أو رضىه فيقول الله له لم أحل هذا ولم أرضه ويقول إن الله حرم هذا فيقول الله كذبت لم أحرم هذا ولم أئنه عنه وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشئ أو نهوا عنه قالوا هذا مكروه وهذا بأس به فأما نقول هذا حلال وهذا حرام فما أعظم هذا : قال أبو يوسف وأما ما ذكره الأوزاعي من الوطء فهو مكروه وبغير خصلة يكره أن يطأ في دار الحرب ويكره أن يطأ من السبي شيئا قبل أن يخرجوه إلى دار الإسلام : أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه نهى أن يوطأ السبي من التي في دار الحرب : أخبرنا بعض أصحابنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل سعد بن معاذ يوم بني قريظة سيف ابن أبي الحقيق قبل القسمة والخمس وقال أبو يوسف رأيت رجلا أغار وحده فأرق جارية أيرخص له في وطئها قبل أن يخرجها إلى دار الإسلام ولم يحرزها فكذلك الباب الأول وأما النفل الذي ذكر أنه بعد الخمس فقد نقضه عمار بن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان ينفل في البدأ الربع وفي الرجعة الثلث ولم يذكر أن هذا بعد الخمس وصدق وقد بلغنا هذا وليس فيه الخمس فأما النفل قبل الخمس فقد نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بدر فيما بلغنا قبل أن تخمس (قال الشافعي) وإذا قسم الإمام التي في دار الحرب ودفع إلى رجل في سهمه جارية فاستبرأها فلا بأس أن يطأها وبلا دار الحرب لا تحرم الحلال من الفروج المنكوحة والملاوكة وقد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة المريسيع بأمر أدا وأمر آتين من نسائه والغزو بالنساء أو لا لو كان فيه مكروه بأن يخاف على المسلمات أن يؤتى بهن بلاد الحرب فيسيبن أولى أن يمنع من رجل أصاب جارية في ملكه في بلاد الحرب يغلبون علمه فيسترق ولد إن كان في بطنه وليس هذا كما قال أبو يوسف وهو كما قال الأوزاعي قد أصاب المسلمون نساءهم المسلمات ومن كان من سباهم ومائسأهم إلا كههم فإذا غزوا أهل قومه بجيش فلا بأس أن يغزوا بالنساء وإن كانت الغارة التي إنما يغير فيها القليل على الكثير فيغنمون من بلادهم أنما ينالون غرة وينجون ركضا كرهت الغزو بالنساء في هذه الحال وأما ما ذكره أبو يوسف من النفل فإن الخمس في كل ما أوجب عليه المسلمون من صغيره وكبيره بحكم الله إلا السلب للقاتل في الأقبال الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم إن قتل وأما ما ذكر من أمر بدر فأنما كانت الأنفال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ثم نزل عليه منصرفه من بدر واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله نحسه وللرسول بفعل الله له ولمن سمي معه الخمس وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن أوجب الأربعة الأجزاء بالحضور للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم

(بيع السبي في دار الحرب)

قال أبو حنيفة رضى الله تعالى أكره أن يبيعهما حتى يخرجهما إلى دار الإسلام قال الأوزاعي لم يزل المسلمون يتابعون السبايا في أرض الحرب ولم يختلف في ذلك اثنين حتى قتل الوليد قال أبو يوسف ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام مثل هذا أن يقول لم يزل الناس على هذا فأكثر ما يزل الناس عليه مما لا يحل ولا ينبغي مما لو فسرت له لعرفته وأبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أنما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف من أصحابه ومن قوم فقهاء وإذا كان وطؤها مكروها فكذلك بيعها لأنه لم يحرزها بعد (قال الشافعي) قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال خيبر بخيبر وجميع ما حولها دار شرك وهم غطفان ودفعها إلى يهودهم له صلح معاملة بالنصف لأنهم يمنعونها

فيه حديث يخالف صاحبه إنما النهي عن المزابنة وهي كل بيع كان من صنف واحد من الطعام يبيع منه كيل معلوم بجزاف وكذلك جزاف بجزاف لأن بيننا سنة رسول الله أن يكون الطعام بالطعام من صنفه معلوما عند البائع والمشتري مثلاً بمثل ويدأ بيد والجزاف بالكيل والجزاف بالجزاف مجهول وأصل نهى النبي عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص إذا يبس في معنى المزابنة إذا كان ينقص إذا يبس فهو تمر بتمر أقل منه وهو لا يصلح بأقل منه وتمر بتمر لا يدري كم مكيلة أحدهما من الآخر الرطب إذا يبس فصار تمر لم يعلم كم قدره من قدر التمر وهكذا قلنا لا يصلح كل رطب بيايس في حال من الطعام إذا كان من صنف واحد ولا رطب برطب لأن رسول الله أنما نهى عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص ونظير في المتعقب من الرطب وكذلك لا يجوز وطب برطب لأن نقصهما

بعده صلى الله عليه وسلم وأنفسهم به وقسم سبي بني المصطلق وما حوله دار كفر ووطئ الميرن ولست أعلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل من غزاه حتى يقسم السبي فإذا قسم السبي فلا بأس باتباعه وأصابته
والاتباع أخف من القسم ولا يحرم في بلاد الحرب بيع وقين ولا طعام ولا شيء غيره

(الرجل يغم وحده)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا خرج الرجل والرجلان من المدينة أو من المصر فأغاروا في أرض الحرب فما
أصابا ما هبها ولهما ولا يخمس قال الأوزاعي إذا خرجا بغير إذن الإمام فإن شأنا عاقبهما وحرمهما وإن شأنا خمس
ما أصابا ثم قسمه بينهما وقد كان حرب نفر من أهل المدينة كانوا أسارى في أرض الحرب بطائفة من أموالهم
فقتلهم عمر بن عبد العزيز ما خرجوا به بعد الخمس وقال أبو يوسف قول الأوزاعي يناقض بعضه بعضا ذكر
في أول هذا الكتاب أن من قتل قتيلًا فله سلبه وأن السنيقات بذلك وهو مع الجند والجيش أعماقوى على قتله
بهم وهذا الواحد الذي ليس معه جند ولا جيش أعماه ولص أغار يخمس ما أصاب فالأول أخرى أن يخمس
وكيف يخمس فيأمع هذا ولم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب وقد قال الله عز وجل في كتابه وما أفاء الله
على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وقال ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول
بفعل النفي في هذه الآية لهؤلاء المسلمون وكذلك هذا الذي ذهب وحده حتى أصاب فهو له ليس معه فيه
شريك ولا خمس وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز هؤلاء أسرى أرايت قوما من المسلمين خرجوا بغير
أمر الإمام فأغاروا في دار الحرب ثم انفلتوا من أيديهم وخرجوا بغنيمة فهل يسلم ذلك لهم أرايت أن يخرج
قوم من المسلمين يخططون أو تصيدون أو لعائن أو لحاجة فأسروهم أهل الحرب ثم انفلتوا من أيديهم بغنيمة
هل تسلم لهم وإن طغروا بتلك الغنيمة قبل أن بأسروهم أهل الحرب هل تسلم لهم فإن قال به فقد نقض قوله
وإن قال لا فقد خالف عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث رسول الله صلى الله عليه
وسلم عمرو بن أمية الضمري ورجلا من الانصار سريه وحدهما وبعث عبد الله بن أنيس سريه وحده
فأذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الواحد تسري وحده وأكثرت منه من العدو ليصيب من العدو غرة
بالخيلة أو يعطى فيعطى في سبيل الله وحكم الله بأن ما أوجف عليه المسلمون فيه الخمس وسن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه للموجفين فسواء قليل الموجفين وكثيرهم لهم أربعة أنجاس ما أوجفوا
عليه والسلب لئن قتل منهم والخمس بعده حيث وضعه الله ولكننا نكره أن يخرج القليل إلى الكثير بغير
إذن الإمام وسبيل ما أوجفوا عليه بغير إذن الإمام كسبيل ما أوجفوا عليه بإذن الإمام ولو زعمنا أن من خرج
بغير إذن الإمام كان في معنى السارق زعمنا أن جيوشا لو خرجت بغير إذن الإمام كانت سراقا وأن أهل حصن
من المسلمين لو جاءهم العدو فخار بهم بغير إذن الإمام كانوا سراقا وليس هؤلاء بسراقة بل هؤلاء المطيعون لله
المجاهدون في سبيل الله المؤدون ما اقترض عليهم من التغير والجهاد والمتناولون نافلة الخير والفضل فاما
ما احتج به من قول الله عز وجل فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وحكم الله في أن ما لا يوجفون عليه بخيل
ولا ركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سبي معه فأنما أولئك قوم قاتلوا بالمدينة بنى الضير فقاتلهم بين
بيوتهم لا يوجفون بخيل ولا ركاب ولم يكفوا مؤنة ولم يفتحوا عنوة وأنما صالحوا وكان الخمس لرسول الله صلى
الله عليه وسلم ومن ذكر معهم والأربعة أنجاس التي تكون لجماعة المسلمين لو أوجفوا الخيل والركاب لرسول
الله صلى الله عليه وسلم خالصا يوضعها حيث يضع ماله ثم أجمع أئمة المسلمين على أن ما كان لرسول الله صلى
الله عليه وسلم من ذلك فهو لجماعة المسلمين لأن أحدًا لا يقوم بعده مقامه صلى الله عليه وسلم ولو كانت
حجة أبي يوسف في الذين دخلوا سارقين أنهم ما لم يوجفوا بخيل ولا ركاب كان ينبغي أن يقول يخمس ما أصابا

يختلف لا يرى كم نقض
هذا ونقض هذا فيصير
مجهولا بمجهول وسواء
كان الرطب بالرطب من
الطعام من نفس خاتمة
أو رطبا بل بغير مبلول
(قال الشافعي) وإذا
رخص رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بيع
العرايا وهى رطب بتمر
كان نهيته عن الرطب
بالتمر والمزابة عندنا والله
أعلم من الجمل التي
مخرجه عام وهى يراد
بها الخاص والنهي عام
على ما عد العرايا والعرايا
مما لم تدخل في نهيه لانه
لا ينهى عن أمر يأمر
به إلا أن يكون منسوخا
ولا نعلم ذلك منسوخا
والله أعلم (قال الشافعي)
والعرايا أن يشتري
الرجل ثمر النخلة أو أكثر
بخرصة من التمر يخرص
الرطب رطباً ثم يقدركم
ينقص إذا ليس ثم يشتري
بخرصة تمر يقبض التمر
قبل أن يتفرق البائع
والمشتري أن تفرق قبل
أن يتقابض فسد البيع
كما يفسد في الصرف
ولا يشتري رجل من
العرايا إلا ما كان خرصه
تمرا أقل من خمسة
أو سقى فإذا كان أقل

وتكون الاربعة الانجاس لهما لانهما مو جفان فان زعم انهما غير موجبين أنبغى أن يقول هذا الجماعة المسلمين أو الذين زعم أنهم ذكروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الحشر فما قال بما تأول ولا بكتاب في الخمس فان الله عز وجل أثبت في كل غنيمة تصير من شرك أو جف عليها أو لم يوجف

﴿ في الرجلين يخرجان من العسكر فيصيان جارية فيقبايانها ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فأصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشتري أحدهما حصاة الآخر منه انه لا يجوز ولا يطؤها المشتري وقال الاوزاعي ليس لأحد أن يجرم ما أحل الله فان وطأ ما يباح مما أحل الله له كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده وإن المسلمين غدوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفية الى جانبه فقالوا يا رسول الله هل في بنت حيي من بيع فقال انها قد أصبحت كنتكم فاستدار المسلمون حتى ولو اظهروهم وقال أبو يوسف ان خير كانت دار اسلام فظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرى عليها حكمه وعاملهم على الاموال فليس بشيء خير ما يذكر الاوزاعي وما يعني به وقد نقض قوله في هذين الرجلين توله الاول حيث زعم في الاول أنهم يعاقبون ويتخذ بهم معهم ثم زعم ههنا أنه جائز في الرجلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد وصفنا أمر خير وغيره في الوطء في المسائل قبل هذا وليس هذا كما قالوا وهو أن الذين أصابا بالخارجة فليست لهما الخمس فيها لمن جعله الله في سورة الانفال وسورة الحشر ولهما أربع انجاسها فيقاسمهما الامام بالقيمة والبيع كما يفعل الشركاء ثم يسكون وطؤها لمن اشتراها بعد استبراءها في بلاد الحرب كان أو غيرها

﴿ اقامة الحدود في دار الحرب ﴾ قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا غزا الجند أرض الحرب وعلمهم أمير فانه لا يقيم الحدود في عسكره الا أن يكون امام مصر والشام والعراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في عسكره وقال الاوزاعي من أمر على جيش وان لم يكن أمير مصر من الامصار أقام الحدود في عسكره غير القطع حتى يقفل من الدرب فاذا قفل قطع وقال أبو يوسف ولم يقيم الحدود غير القطع وما لم يقطع من بين الحدود اذا خرج من الدرب فقد انقطعت ولايته عنهم لانه ليس بأمر مصر ولا مدية إنما كان أمير الجند في غزوه فلم يخرجوا الى دار الاسلام انقطعت العصمة عنهم أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو والحدود في هذا كله سواء حدثنا بعض أشياخنا عن ثور بن يزيد عن حكيم بن عمار عن عمر بن الخطاب عن سعد الانصاري والي عماله أن لا يقيموا حدا على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا الى أرض المصالحه وكيف يقيم أمير سرية حدا وليس هو بقاض ولا أمير يجوز حكمه أو رأيت القواد الذين على الخيول أو أمراء الاجناد يقيمون الحدود في دار الاسلام فكذلك هم اذا دخلوا دار الحرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الارض اذا ولي ذلك فان لم يول فعلى الشهود الذين يشهدون على الحد أن يأتوا بالشهود عليه الى الامام والي ذلك بلاد الحرب أو بلاد الاسلام ولا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام فيما أوجب الله على خلقه من الحدود لان الله عز وجل يقول والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزاني الثيب الرجم وحد الله القاذف ثمانين جلدة لم يستثن من كان في بلاد الاسلام ولا في بلاد الكفر ولم يضع عن أهلها شيئا من فرائضه ولم يجر لهم شيئا مما حرم عليهم ببلاد الكفر ما هو الا ما قلنا فهو موافق للتزليل والسنة وهو مما يعقله المسلمون ويحتمون عليه أن الحلال في دار الاسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الاسلام حرام في بلاد الكفر فمن أصاب جرما فقد حده الله على ما شاء منه ولا تضع عنه بلاد الكفر شيئا أو أن يقول قائل ان الحدود بلا مصار والى عمال

من خمسة أو سق بشئ وان قل جاز فيه البيع فان قال قائل كيف يجوز البيع فيما دون نجسة أو سق ولا يجوز فيما هو أكثر منها قيل يجوز بما أجاز به رسول الله الذي فرض الله طاعته ولم يجعل لاحد أن يقول معه الا باتباعه ويرد بما رده به عليه السلام حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدع عن أبي هريرة أن رسول الله أُرخص في بيع العرايا ما دون نجسة أو سق وفي نجسة أو سق «الشد من داود» (قال الشافعي) وفي توقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اجازته بمكة من العرايا دليل على منع ما هو أكثر منها فهو ممنوع ببعده في الحديث نفسه ولو قال قائل وأدخله في بيع الرطب بالتمر والمزانية لكان مذهبا يصح عندنا والله أعلم ولا تكون العرايا الا من نخل أو غلب لانه لا ينخرص غيرهما * حدثنا الربيع قال

قال الشافعي ولا يجوز
بيع تمر التمر المثل
كيسلا بكيل ولا يجوز
وزنا بوزن لأن أصله
الكيل

((باب الخلاف في
العرايا))

* حدثنا الربيع قال
(قال الشافعي) ولم يجد
الذين يظهرون القول
بالحديث في شيء من
الاحاديث من الشبه
ما وجدوا في المجلد
مع المفسر وذلك أنهم
يلقون به ما قوموا من
أهل الحديث ليس لهم
بصر بما فيه فيشبهون
عليهم وقد ذكرنا بعض
ما يدل على ما وراءه من
المجلد مع المفسر وقال
بعض الناس في بيع
الرطب بالتمر حلال
بخالفه بعض أصحابه
ورأفنا وقال لا يجوز
لنهي النبي صلى الله عليه
وسلم ثم عاد صاحبه
الذي خالفه فقال لا بأس
بخطئة بخطئة مبالغة
واحداهما أكثر ابتلا
من الأخرى ولا رطب
برطب ولم يرد على أن
أظهر الأخذ بالحديث
جملة ثم خالف معناه فيما
وصفت وقال لا بأس
بتمرتين وثلاث

الامصار فن أصاب حدا بادية من بلاد الاسلام والحدساقت عنه وهذا مما لم أعلم مسلما يقوله ومن أصاب حدا
في المصر ولا والى المصر يوم يصيب الحد كان للوالي الذي يلي بعده ما أصاب أن يقيم الحد فكذلك عامل الجيش
ان ولي الحد أقامه وان لم يول الحد فأول من يليه يقيمه عليه وكذلك هو في الحكم والقطع ببلاد الحرب وغير
القطع سواء فأما قوله يلحق بالمشركون فان لحق بهم فهو أشقى له ومن ترك الحد خوف أن يلحق بالحدود ببلاد
المشركون تركه في سواحل المسلمين ومسالهم التي اتصلت ببلاد الحرب مثل طرسوس والحرب وما أشبههما
وماروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منكر غير ثابت وهو يعيب أن يحتج بحديث غير ثابت ويقول
حدثنا شيخ ومن هذا الشيخ يقول مكحول عن زيد بن ثابت

((ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم))

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فعجزوا عن حمله ذبحوا الغنم
وحرقوا المتاع وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن ينتفع بذلك أهل الشرك وقال الأوزاعي نهى أبو بكر أن تعقر
بهيمة الأملأ كلة وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم حتى إن كان علماءهم ليكرهون الرجل ذبح الشاة والبقرة
لأكل طائفة منها ويدع سائرهما وبلغنا أنه من قتل نخلا ذهب ربع أجرة ومن عقر جواد ذهب ربع أجرة
وقال أبو يوسف قول الله في كتابه أحق أن يبع قال الله ما قطعتم من لينة أو تركوها فائتمة على أصولها
فبأذن الله وليخزي الفاسقين واللينه فيما بلغنا النخلة وكل ما قطع من شجرهم وحرق من نخلهم ومتاعهم
فهو من العون عليهم والقوة وقال الله عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وإنما كره المسلمون أن يحرقوا
النخل والشجر لأن الصائفة كانت تغزو كل عام فينقبون بذلك على عدوهم ولو حرقوا ذلك خافوا أن لا تحملهم
البلاد والذي في بخري بذلك من خزي العدو ونكابتهم أنفع للمسلمين وأبلغ ما يتقوى به الخندق القتال
« حدثنا بعض مشايخنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين حاصر الطائف أمر بكرم لبني الاسود
ابن مسعود أن يقطع حتى طلب بنو الاسود الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلبوا الى النبي صلى الله
عليه وسلم أن يأخذها لنفسه ولا يقطعها فكف عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أما كل ما لا روح فيه للعدو فلا بأس أن يحرقه المسلمون ويخربوه بكل وجه لانه لا يكون معذبا إنما
المعذب ما يالم بالعداب من ذوات الارواح قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني البضير وحرقها
وقطع من أغصان الطائف وهي آخر غزاة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم لقي فيها حربا وأما ذوات الارواح
فإن زعم أنها قياس على ما لا روح فيه فليقل للمسلمين أن يحرقوها كالأهمل أن يحرقوا النخل والبيوت فإن
زعم أن المسلمين ذبحوا ما ذبح منها فإنه إنما أحل ذبحها للنفعة أن تكون مأكولة (قال الشافعي) وقد
أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها حوسب بها قيل وما حقها قال أن يذبحها فأكلها ولا يقطع
رأسها فيرجى به (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة عن أكلها فقد أحل أمانة
ذوات الارواح لعينين أحدهما أن يقتل ما كان فيه ضرر لضرره وما كان فيه المنفعة للأكل منه وحرر
أن تعذب التي لا تضر غير منفعة الأكل فإذا ذبحنا غنم المشركين في غير الموضع الذي نصل الى أكل لحومها
فيه فهو قتل غير منفعة وهم يتقون بلحومها وولودها فلم نسل في أن يتقوى بها المشركون حين ذبحناها
وإنما أراد أن يذبحها لقطع القوتهم فان قال في ذبحها قطع للنفعة لهم فيها في الحياة قيل قد تقطع المنفعة
عنهم بأنهم لو ذبحناهم وشيوخهم والرهبان لو ذبحناهم فليس كل ما قطع المنفعة وبلغ غنيمتهم حل لنا فاحل
لنا منه فعلنا وما حرم علينا تركناه وما شككنا فيه أنه يحل أو يحرم تركناه وإذا كان يحل لنا لو أطلعناهم

من دعاءنا فليس يحرم علينا أن نتركها لهم إذا لم تقدر على حملها كما ليس يحرم علينا أن نتركها مساكينهم أو نخليهم لا نخرجها فإذا كان مباحاً أن نتركها هذا لهم وكما ممنوعين أن نقتل ذا الروح المأكل إلا للنفعة بالأكل كان الأولى بنا أن نتركها إذا كان ذبحها لغیر منفعة

(قطع أشجار العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بقطع شجر المشركين ونخلهم وتحريق ذلك لأن الله عز وجل يقول ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وقال الأوزاعي أبو بكر بن تاروق هذه الآية وقد نهى عن ذلك وعمل به أئمة المسلمين وقال أبو يوسف أخبرنا الثقة من أصحابنا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا وهم محاصرون بني قريظة إذا غلبوا على دار من دورهم أحرقوها فكان بنو قريظة يخرجون فينقضونها أو يأخذون تجارتهم إلى رموا بها المسلمين وقطع المسلمون نخلاً من نخلهم فأمر الله عز وجل بنحو بنو قريظة بأيديهم وأيدي المؤمنين وأمر الله عز وجل ما قطعتم من لينة أو تركتموها قال وأخبرنا محمد بن اسحق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال سألت أبا بكر خالد بن الوليد إلى طلحة وبني عيم قال أي واحد أو دار غشيتها فأمرنا أن نجمع أذننا حتى نساألهم ما يريدون وما ينعمون وأي دار غشيتها فلم نسمع منها إذا ناقشنا عليهم العادة واقتل وحرق ولا نرى أن أبابكر نهى عن ذلك بالشام إلا لعله بأن المسلمين سيظهرون عليها ويبقى ذلك لهم فنهى عنه ذلك فيما نرى لأن تخريب ذلك وتحريقه لا يحل ولكل من مثل هذا توجيه حديثنا بعض أشياء نحن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم أنه قيل لمعاذ بن جبل إن الروم يأخذون ما حصر من خيلنا فيبسطونها ويقاتلون عليها أفنعقر ما حصر من خيلنا قال ليسوا بأهل أن ينقصوا منكم أنما هم غدا أرقكم وأهل ذمتكم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنما الكراهية عندنا أنهم كانوا لا يشكون في الظفر عليهم وإن الأمر في أيديهم لما رأوا من الفتح فلما إذا اشتدت شوكتهم واستنصروا فأنما أمر بحسب الخيل أن يذبح ثم يحرق لجه بالنار حتى لا ينفعون به ولا يتقوا من شيء وأكره أن نعدبه أو نعقره لأن ذلك مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقطع النخل ويحرق وكل ما لا روح فيه كالمسئلة قبلها ولعل أمر أبي بكر بأن يكفوا عن أن يقطعوا أشجارهم إنما هو لأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح على المسلمين فلما كان مباحاً له أن يقطع ويترك اختار الترك نظر المسلمين وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بني النضير فلما أسرع في النخل قيل له قد وعدك الله فلو استبقيتهم النفس لكف القطع استبقاه لأن القطع محرم فإن قال قائل قد ترك في بني النضير قيل ثم قطع بالطائف وهي بعده هذا كله وأخر غزاة لقي فيها قتالا

(مباحة في صلاة الحرس)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الحرس يحرسون دار الإسلام أن يدخلها العدو فكان في الحرس من يكتبني به فالصلاة أحجب إلى قال الأوزاعي بلغنا أن سارس الحرس يصبح وقد أوجب (١) في ما لم يعضي في هذا المصلى مثل هذا الفضل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا احتاج المسلمون إلى حرس والحرس أفضل من الصلاة فإذا كان في الحرس من يكفيه ويستغني به فالصلاة لأنه قد يحرس أيضاً وهو في الصلاة حتى لا يغفل عن كثير مما يجب عليه من ذلك فيجمع أجرهما جميعاً أفضل أخبرنا محمد بن اسحق والكلبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل وادياً فقال من يحرسنا في هذا الوادي الليلة فقال رجلان نحن

(١) كذا في النسخة بهذا التحريف وغرض الأوزاعي تفضيل الحراسة مطلقاً على الصلاة وحرر

باربع لأن هذا لا يمكن
فقتل له إذا كان التمر
منزماً إلا كيلاً بكيلاً
فكيف أبزت منه
قليلاً بأكثر فإن قال
لا يكال فهكذا كل التمر
إذا فرق قليلاً وانما
تجمع ثم رد إلى أخرى
فتكال وفي نهى النبي
الا كيلاً بكيلاً دليل على
تحريمه عدد بعد مثله
أو أقل أو أكثر منه فقد
أجزته متفاضلاً لأن
رسول الله نهى عنه إلا
مستوي بالكيل قال
الربيع قال يعني
الشافعي وخالفوا ما
في العرايا فقالوا لا يجز
بيعهما وقالوا زدا جازة
بيعهما نهى النبي عن
المزابنة ونهيه عن
الربط بالتمر وهي داخلة
في المعنيين فليل بعض
من قال هذا منه فإن
أجازا ناس بيع المزابنة
بالعرايا لأن النبي قد أجاز
بيع العرايا قال ليس
ذلك له قلنا هل الجزة عليه
الا كهي عليكم في أن
يطاع رسول الله فحل
ما أحل ونحرم ما حرم
أرأيت لو أدخل عليكم
أحد مثل هذا فقال أنتم
تقولون إن النبي قال
الدينسة على من ادعى

واليمين على من أنكر
وتقولون في الحديث
دلالة على أن لا يعطى
اليمين ومن حلف
برئ لم تقولون في قتل
يوجد في محلة يحلف
أهل المحلة ويغرمون
الدية فتغرمون من
حلف وتعطون من
لم تقم له البيعة أن خالفتم
حديث النبي صلى الله
عليه وسلم البيعة على
من ادعى واليمين على
من أنكر قالوا لا ولكنه
جملة يحتمل أن يراد به
الخاص ولما وجدنا عمر
يقضى في القسامة
فيه على بغير بيعة ويحلف
ويغرم قلنا جملة البيعة
على المدعى عام أريد
به الخاص لأن عمر
لا يجهل قول النبي ولا
يخالفه (قال الشافعي)
فقيل له أقول رسول
الله أدل على قوله أم قول
غيره قال لا بل قول
رسول الله أدل على قوله
قلت وهو الذي زعمنا
نحسن وأنت لانه
لا يستدل على قول
رسول الله ولا
غيره الا بقول نفس
القاتل وأما غيره فقد
يخفى علينا قوله قال
وكيف تقول قلت أحل
ما أحل من بيع العرايا

فأثار أس الرادى وهما مهاجري وأنصارى فقال أحدهما الصاحبه أى اللبل أحب إليك فاختار أحدهما
أوله والآخرة فنام أحدهما وقام الحارس يصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أن كان المصلى وجاه
الناحية التي لا يأتي العدو الا منها وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه عن رؤية الشخص وسماع الحس
فالصلاة أولى لانه متصل حارس وزائد أن يمنع بالصلاة من التمعس وان كانت الصلاة تشغل سمعه وبصره
حتى يخاف تضيقه فالحراسة أحب الى إلا أن يكون الحرس جماعة فيصلى بعضهم دون بعض والصلاة
أعجب الى اذا بقي من الحرس من يكنى وإذا كان العدو في غير جهة القبلة فكذلك اذا كانوا جماعة أن يصلى
بعضهم أحب الى لأن ثم من يكفيه وان كان وحده والعدو في غير جهة القبلة فالحراسة أحب الى من
الصلاة تمنعه من الحراسة

(خراج الأرض)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيكره أن يؤدي الرجل الجزية على خراج الأرض فقال لا انما الصغار
خراج الاعناق وقال الأوزاعي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من بذل طائعا فليس منا وقال
عبد الله بن عمر وهو المرتد على عقبيه وأجمع العامة من أهل العلم على الكراهية لها وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة لانه كان لعبد الله بن مسعود وخطاب بن الأرت والحسين بن علي ولتبريح
أرض خراج * حدثنا المجالد عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلمي أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه اني اشتريت أرضا من أرض السواد فقال عمر أكل أصحابها أرضيت قال لا قال فأنت فيها
مثل صاحبها * حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن دهاقين السواد من عظمائهم أسلموا في زمان عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلى بن أبي طالب ففرض عمر على الذين أسلموا في زمانه ألفين ألفين وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه أخرج هؤلاء من أرضهم وكيف الحكم في أرض هؤلاء
أي يكون الحكم لهم أم لغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما الصغار الذي لا شئ فيه فجزية الرقبة التي
يحقن بها الدم وهذه لا تكون على مسلم وأما خراج الأرض فلا يبين أنه صغار من قبل أن لا يحقن به الدم الدم
محقون بالاسلام وهو يشبهه أن يكون ككراء الأرض بالذهب والورق وقد اتخذ أرض الخراج قوم من
أهل الورع والدين وكرهه قوم احتياطا

(شراء أرض الجزية) وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل المسلم يشتري أرضا من
أرض الجزية فقال هو جائز وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى لم تزل أئمة المسلمين يهونون عن ذلك ويكتبون فيه
ويكرهه علماءهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وقد أجبتك في هذا

(المستأمن في دار الاسلام)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قوم من أهل الحرب خرجوا مستأمنين للتجارة فزني بعضهم في دار الاسلام
أو سرق هل يحسد قال لا حدة عليه ويضمن السرقة لانه لم يصالح ولم تكن له ذمة قال الأوزاعي رحمه الله تعالى
تقام عليه الحدود وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ليس تقام عليهم الحدود لانهم
ليسوا بأهل ذمة لان الحكم لا يجري عليهم أرايت ان كان رسول الملكهم فزني أترجه أرايت ان زني رجل
بأمر أمة منهم مستأمنة أترجها أرايت ان لم أترجها حتى عاد الى دار الحرب ثم خرجا بأمان ثانية أمضى
عليهما ذلك الحد أرايت ان سبيا أيمضى عليهما حد الحر أم حد العبد وهما رقيق لرجل من المسلمين أرايت ان

لم يخرج جانية فأسلم أهل تلك الدار وأسلمها أو صار أمة أي وخذان وإن أخذوا بذلك في دار الحرب ثم خرجوا
 البنا أنقيم عليهم الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فأصابوا
 حدوداً فالحمد وعليتهم وحيات فما كان من الله لاحق فيه إلا دمين فيكون لهم عقوه وا كذاب شهود
 شهدوا لهم به فيوم مغل لأنه لاحق فيه لمسلم أعماؤ الله ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فان كفتهم والا
 ردونا عليكم الأمان وألحقناكم بآمنكم فان فعلوا ألحقوهم بآمنهم ونقضوا الأمان بينهم وبينهم وكان ينبغي
 للإمام إذا آمنهم أن لا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم ان أصابوا حدا أقامه عليهم وما كان من حد إلا دمين أقيم
 عليهم ألا ترى أنهم لو قتلوا قتلناهم فإذا كالجته عين على أن نقيدهم حد القتل لأنه لا دمين كان علينا أن
 نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الأدميين مثل القصاص في الشجة وأرشها ومثل الحد في القذف
 والقول في السرقة قولان أحدهما أن يقطعوا ويغرموا من قبل أن الله عز وجل منع مال المسلم بالقطع وإن
 المسلمين غرموا من استهلك ما لا غير السرقة وهذا مال مستهلك فغرمناه قياسا عليه والقول الثاني أن يغرم
 المال ولا يقطع لأن المال لا دمين والقطع لله فان قال قائل فافرق بين حد ود الله وحقوق الأدميين
 قل أرأيت الله عز وجل ذكر المحارب وذكر حده ثم قال إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ولم يختلف
 أكثر المسلمين في أن رجلا لو أصاب رجلا دما أو مالا ثم تاب أقيم عليه ذلك فقد فرقنا بين حد ود الله عز وجل
 وحقوق الأدميين بهذا وبغيره

(بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لو أن مسلما دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن
 بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم برضائهم فهو خائن قال الأوزاعي الرأى
 عليه حرام في أرض الحرب وغيره إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع من رأى أهل الحاضرة بما أدركه
 الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم أكل الربا في قوم قد حرم
 الله تعالى عليه دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
 يستحل ذلك وقال أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا ولا يجوز وقد بلغتنا إلا نأثر التي ذكر
 الأوزاعي في الربا وإنما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال لا يربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام (٢) في قولهم أنهم لم يتقاضوا ذلك حتى
 يخرجوا إلى دار الإسلام أبطله ولكنه كان يقول إذا تقاضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو
 مستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما أحج الأوزاعي
 وما أحج به أبو يوسف لا بي حنيفة ليس بثابت فلاحجة فيه

(في أم واد الحرب تسلم وتخرج إلى دار الإسلام) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في أم واد أسلمت
 في دار الحرب ثم خرجت إلى دار الإسلام وليس بها أهل إنما تزوج إن شاءت ولا عدة عليها وقال الأوزاعي أي
 امرأه داجرت إلى الله بدنيها خالها كحال المهاجرات لا تزوج حتى تنقضي عدها (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى مثلها تستبرأ بحضة لا ثلاث حيض

(المرأة تسلم في أرض الحرب) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في امرأة أسلمت من أهل
 الحرب وخرجت إلى دار الإسلام وليست بحليلة أنه لا عدة عليها ولو أن زوجها طلقها يقع عليه طلاقه قال
 الأوزاعي بلغنا أن المهاجرات قد من على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهن عكة مشركون فن أسلم
 منهم فأدرلك أمراً في عدها ردعها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على أم
 الواد عدة وعلى المرأة الحرة العدة كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يتر وحن حتى تنقضي عدهن ولا تسيل

وأحرم ما حرم من بيع
 المزابنة وبيع الرطب
 بالتمرسوى العرايا
 وأزعم أن لم يرد عنا حرم
 ما أحل ولا بما أحل ما
 حرم فأطيعه في الأمرين
 وما علتك الاعطت
 نص قوله في العرايا
 وعامة من روى عنه
 النهي في المزابنة روى
 أن النبي أخص في
 العرايا فلم يكن التوهم
 ههنا موضع فنقول
 الحديثان مختلفان
 ولقد خالفه في فروع
 بيع الرطب بالتمر قال
 ووافقنا بعض أصحابنا
 في جملة قولنا في بيع
 العرايا ثم عاده فقال لا تباع
 إلا من صاحبها الذي
 أعراها إذا تاذى بدخول
 الرجل عليه بمرأى
 الحديث قال فما علمته
 أحلها فيحلها الكل مشتر
 ولا حرمها فيقول قول
 من حرمها وزاد فقال
 تباع بمرتبنة والنسبة
 عنده في الطعام حرام
 ولم يذكر عن النبي ولا غيره
 أنه أجاز أن تباع بدين
 فكيف جاز لأحد أن
 يجعل الدين في الطعام
 بلا خبر عن رسول الله
 وأن يحل بيعا من إنسان
 يحرمه من غيره فسرهم
 صاحبنا في رد بيع
 العرايا في حال وزاد عليهم

لازواجهن وللأموال عليهن آخر الأبد أخبرنا الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رد زينب إلى زوجها بشكاح جديد وإنما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا عدة عليهن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبايا وطأن إذا استبرئن بحبضة فقال السبايا والاسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى حدثنا الحاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عبد بن خرجا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف فأعتقهما وحدثنا بعض أشياخنا أن أهل الطائف خاصموافي عبيد خرجوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك عتقاء الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة وزوجها كافر مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كعدة الطلاق فإن قدم زوجها معها جازا مسلمة قبل انقضاء عدتها فأنها على النكاح الأول وكذلك لو خرج زوجها معها قبل أن تنقضي عدتها مسلمة كانا على النكاح الأول ولو أسلم أحد الزوجين وهما في دار الحرب فكذلك لافرق بين دار الحرب ودار الاسلام في هذا ألا ترى أنهم لو كانوا في دار الحرب وقد أسلم أحداهما لم يحل واحد منهما لصاحبه حتى يسلم الآخر إلا أن تكون المرأة كتابية والزواج المسلم فيكونا على النكاح لانه يصلح للمسلم أن يتدنى بالنكاح كتابية فان قال فائل ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء قيل أسلم أبو سفيان بن حرب وعمر وهما دار خراعة وهي دار اسلام وامرأته خند بنت عتبة كافرة قيمة بمكة وهي دار كفر ثم أسلمت خند في العدة فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وأسلم أهل مكة وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان ابن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وهما قيمان في دار الاسلام وهرب زوجها إلى ناحية البحر باليمن وهي دار كفر ثم رجعا فأسلموا وزوجاهما في العدة فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح الأول ولا يجوز أن يكون يروى حديثا يخالف بعضه وإذا خرجت أم ولد الحرب مسلمة لم تنكح حتى ينقضي استبرأؤها وهي حبضة لثلاث حيض وأم الولد مخالفة للزوجة أم الولد مملوكة فإذا خرجت إلى دار الاسلام من دار الكفر فقد عتقت أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر عبدا من عبيد الطائف خرجوا مسلمين وسأل ساداتهم بعد ما أسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أولئك عتقاء الله ولم يردهم ولم يعوضهم منهم غير أن من أصحابنا من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج اليان من عبده فهو حر فقال إذا قال ذلك الامام أعتقهم وإذا لم يقل أعتقهم على الرق ومنهم من قال يعتقون قاله الامام لم يقله وبهذا القول نقول إذا خرجت أم الولد فهي حرة (١) ولو سبقت سيدها الحررة لانها تخرج من رق حال المسبية استؤميت واسترقاها بعد الحرية أكثر من انفساخ ما بينها وبين زوجها وتستبرأ بحبضة ولا سبيل لزوجها الأول عليها وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبي هوازن ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ألا ترى أن الأمة تخرج مملوكة فتصير حرة فكيف يجوز أن يجمع بين اثنين مختلفين هذه تسترق بعد الحرية وتلك تعتق بعد الرق

(الحرية تسلم فتزوج وهي حامل)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت المرأة المسلمة التي جاءت من دار الحرب حاملا فتزوجت فنكاحها فاسد وقال الاوزاعي ذلك في السبايا فأما المسلمات فقد مضت السنة أن أزواجهن أحق بهن إذا أسلموا في العدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان تزوجهن فاسد وإنما قال أبو حنيفة هذا على السبايا على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبالى من التي عتق يضمن قال فكذلك المسلمات (قال الشافعي)

(١) قوله ولو سبقت سيدها الحررة إلى قوله من انفساخ ما بينها فيه سقط واضح وتحريف فليست

(باب بيع الطعام)
حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى

عند رسول الله فهو
الطعام أن يباع حتى
يستوفي وقال ابن عباس
برأيه ولا أحسب كل
شيء الأمثلة * أخبرنا
سفيان عن ابن أبي نجيح
عن عبد الله بن كثير
عن أبي المنهال عن ابن
عباس قال قدم النبي
المدينة وهم يسلفون
في الترسنة والسنتين
والثلاث فقال رسول الله
من سلف فليسلف في
كيل معلوم ووزن معلوم
وأجل معلوم أو إلى أجل
معلوم * أخبرنا الثقة
عن أيوب عن يوسف
ابن ماهل عن حكيم بن
خزام قال نهاني النبي
صلى الله عليه وسلم عن
بيع ماله عندى
(قال الشافعي) وليس
شيء من هذه الأحاديث
مختلفا ولكن بعضها
من الجمل التي تدل على
معنى المفسر وبعضها
أدى فيه أكثر مما أدى
في بعضه قال فسألتني
مقدم من أهل العلم بمن
يكفر خلافا ويدخل
المجمل على المفسر
والمفسر على المجمل
فقال رأيت هذه
الأحاديث المختلفة هي
قلت ما يخالف منها واحد
واحدا قال فأبى من

رجه الله تعالى إذا سببت المرأة ما لم توطأ بالملك حتى تضع وإن خرجت مسلمة فنكحت قبل أن تضع
فالنكاح مفسوخ وإذا خرج زوجها قبل أن تضع فهو أحق بهما كانت العدة وهذه معتدة وهذه مثل
المسئلة الاولى

(في الحربى يسلم وعنده خمس نسوة)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل من أهل دار الحرب تزوج خمس نسوة في عقدة ثم أسلم هو وهن جميعا
وخرجوا إلى دار الإسلام أنه يفرق بينه وبينهن وقال الأوزاعي بلغنا أنه قال آيتهن شاء وقال أبو يوسف رحمه
الله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال وقد بلغنا من هذا ما قال الأوزاعي وهو عندنا شاذ والساذ
من الحديث لا يؤخذ به لأن الله تبارك وتعالى لم يحل النكاح الأربع فما كان من فوق ذلك كله حرام من
الله في كتابه فالخامسة ونكاح الأم والأخت سواء في ذلك كله حرام فلو أن حربا تزوج أمها وابنتها كنت
أدعها على النكاح أو تزوج أختين في عقدة ثم أسلها أ كنت أدعها على النكاح وقد دخل بالأم والبنت
أو بالأختين فكذلك الخمس في عقدة ولو كن في عقد متفرقات جاز نكاح الأربع وفارق الآخرة * أخبرنا
الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم أنه قال في ذلك ثبت الأربع الأول ونفرق بينه وبين الخامسة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة أحسبه ابن عليه فإن لا يكن ابن عليه فالثقة عن معمر عن
الزهرى عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسك
أربعاء وفارق سائرهن أخبرنا الثقة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد المجيد بن عوف عن نوفل بن معاوية
الديلي قال أسلت وعندى خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعاء وفارق واحدة
فعمدت إلى عجوز أقدمهن عاقر عندي منذ خمس سنين أو ستين سنة فطلقها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقال لي قائل كلنا على حديث الزهرى وأعفنا من حديث نوفل بن معاوية الديلي قلت ما ذاك فافعل قال
فقد يحتمل أن يكون قال له أمسك الأول والأول وفارق الأواخر قلت وتجدد في الحديث أو تجد عليه دلالة منه
قال لا ولكن يحتمله قلت ويحتمل أن يكون قال له أمسك أربعاء كن شبا وفارق العجائز أو أمسك العجائز
وفارق الشباب قال قل كل كلام لا وهو يحتمل ولكن الحديث على ظاهره قلنا ظاهر الحديث بخلاف
ما قلتم ولولم يكن فيه حديث كنت قد أخطأت أصل قولك قال وأين قلت في النكاح شيان عقدة وعام
فان زعمت أنك تنظر في العقدة وتنظر في التمام فتقول أنظر كل نكاح مضى في الشرك فان كان في الإسلام
أجزته فأجزته وان كان لو كان في الإسلام لم أجزه فأجزته ركت أصل قولك قال فانا أقوله ولا أدع أصل قولك
قلت أفرايت غيلان ليس بوثنى ونسأوه وثنيات وشهوده وثنيون قال أجل قلت فلو كان في الإسلام
فتزوج بشهود وثنيين أو وثني أيجوز نكاحه قال لا قلت فأحسن حاله في النكاح حال لو ابتدأ فيها
النكاح في الإسلام رددته مع أناروى أنهم قد ينكحون بغير شهود وفي العدة وما جاز في أهل الشرك الواحد
من قولين اما ما قلت ان خالف السنة فنفسخه كله ونكف به بأن يتبدى النكاح في الإسلام واما أن لا تنظر إلى
العقدة وتجعله معقوالهم كما عني لهم ما هو أعظم منه من الشرك والدماء والتباعات وتنظر إلى ما أدركه الإسلام
من الأزواج فان كن عددا أكثر من أربع أمرته بفراق الأكرلانه لا يحل الجمع بين أكثر من أربع وان
كن أختين أمرته بفراق احدهما لانه لا يحل الجمع بينهما وان كن ذوات محارم فرقت بينهما وبينهن فتكون
قد عفوت العقدة ونظرت إلى ما أدركه الإسلام منهن فان كان يصلح أن يتبدى نكاحه في الإسلام أقررتة معه
وان كان لا يصلح رددته كما حكم الله ورسوله فيما أدرك من المحرم قال الله عز وجل اتقوا الله وذروا ما بقى من

الربا إن كنتم مؤمنين الآية الى قوله وهم لا يظلمون ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله كل ربا أدركه الاسلام ولم يقبض ولم يأمر أحد اقبض ربا في الجاهلية أن يردده وهكذا حكم في الأرواح عفا العقدة ونظر فيما أدركه مملوكا بالعقدة فاحل فيه من العدد أقره وما حرم من العدد نهى عنه

(في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها)

سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشتري دارا أو أرضا أو رقيقا أو ثيابا فظهر عليه المسلمون قال أما الدور والارضون فهي في السلمين وأما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي اشتراه وقال الأوزاعي فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فغلب بين المهاجرين وأرضهم ودورهم بمكة ولم يجعلها فيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عن مكة وأهلها وقال من أغلق عليه بابة فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ونهى عن القتل إلا نفرا قد سماهم إلا أن يقتل أحد فيقتل وقال لهم حين اجتمعوا في المسجد ما ترون أني صانع بكم قالوا أخيرا أخ كريم وابن أخ كريم قال اذهبوا فأنتم الطلقاء ولم يجعل شيئا قليلا ولا كثيرا من متاعهم فيا وقد أخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في هذا كغيره فهذه من ذلك وتفهم فيما أتاك عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لذلك وجوها ومعاني فأما الرجل الذي دخل دار الحرب فالقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المتاع والثياب والرقيق للذي اشتري والدور والارضون في لأن الدور والارضين لا تحول ولا يجوزها المسلم والمتاع والثياب تحوز وتحول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي ولكنه لم يصنع في الحجة بمكة ولا أبو يوسف شيئا لم يدخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وانما دخلها سلميا وقد سبق لهم أمان والذين قاتلوا وأذن في قتلهم هم أبعاض قتلة خراعة وليس لهم بمكة دور ولا مال اغناهم قوم هربوا اليها فأى شيء يغنم من لا مال له وأما غيرهم ممن خالدين الوليد بدأهم بالقتال فلم يعقلهم أمان وادعى خالد أنهم بدؤوه ثم أسلموا قبل أن يظهر والهم حتى شيء ومن لم يسلم صار الى قبول الأمان بالقاء السلاح ودخول داره وقد تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أغلق داره فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن قال من يغنم مال من له أمان ولا غنيمته على مال هذا وما يقتدى فيما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم الاجماع صنع أرايت حين قلنا نحن وهو في رجال أهل الحرب المأمور به ان الامام مخير بين أن يقتلهم أو يفادي بهم أو يمن عليهم أو يسترقهم أليس انما قلنا ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سار فيهم بهذه السيرة كلها أفرأيت ان عارضنا أحد بمثل ما عارض به أبو يوسف فقال ليس لامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا شيء ولرسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ما ليس للناس أو قال في كل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطاء السلب وقسم الأربعة الأنجاس ليس هذا الامام هل الحجة عليه إلا أن يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم المعلم بين الحق والباطل فما فعل فهو الحق وعلينا أن نفعله فكذلك هي على أبي يوسف ولو دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فترك لهم أموالهم قلنا فيما ظهر عليه عنوة قلنا أن ترك له ماله كالنا في الأسارى أن نحكم فيهم أحكاما مختلفة كما حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل قد خص الله رسوله بأشياء قيل كلها مبنية في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فيه مامعا ولو جاز أن كان مخصوصا بشيء فيبينه الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقال في شيء لم يبينه الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم إنه خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم دون الناس لعل هذا من الخاص برسول الله صلى الله عليه وسلم حاز ذلك في كل حكمه فخرجت أحكامهم من أيدينا ولكن لم يجعل الله هذا لأحد حتى

أن انفتحت ولم تختلف قلت أما ابن عمر فيقول ان رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه فدل هذا على أن لا يجوز لمبتاع طعاما يبعه قبل أن يستوفيه لانه والله أعلم مضنون بالبيع على البائع فلا يكون من ضمان غيبه بالبيع ويأخذ هو ثمنه وربحه وهو لو هلك في يد البائع قبل أن يقبضه المبتاع أخذ منه رأس ماله وكان كمن لا يبيع بينه وبينه وأما حديث طاوس عن ابن عباس فشمل حديث ابن عمر والله أعلم إلا أنه لم يذكر فيه من ابتاع طعاما وفيه دلالة اذ قال أما الذي نهى عنه رسول الله فالطعام أن يباع حتى يعلم يعني حتى يكال وإذا كان كئانه المشتري فقد استوفاه وان كان حديث ابن عمر أوضح معنى منه فأما حديث حكيم بن حزام فان رسول الله نهاه والله أعلم عن أن يبيع شيئا بعبئه لا يملكه والدليل على أن هذا معنى حديث حكيم بن حزام والله أعلم حديث أبي المنهال عن ابن عباس أن

رسول الله أمر من سلف في عمر سنتين أو ثلاث أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا بيع مالم يس عند المرء ولكنه بيع صفة مضمونة على بائعها وإذا أتى بها البائع لزمت المشتري وليست بيع عين بيع العين إذا هلك قبل قبض المتاع انتقض فيها البيع ولا يكون بيع العين مضموناً على البائع فيأتي بعثله إذا هلك فقال كل ما قلت كما قلت وبه أقول فقلت له ولا تجعل عن رسول الله حديثين مختلفين أبداً إذا وجد السبيل إلى أن يكونا مستعملين فلا تعطل منهما واحداً لأن عليهما في كل ما عليهما في صاحبه ولا تجعل المختلفين إلا فيما لا يجوز أن يستعمل أبداً إلا بطرح صاحبه قال فقلت له ولماذا ذهب في هذه الأحاديث إلى أن يجعلها مختلفة فيقول حكى ابن عباس قدوم النبي المدينة وهم يسلفون فأمرهم أن يسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا أول مقدمه ثم حكى حكيم بن حزام وأما

بين الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أنه خاص وقد أسلم ابنه أمة القرطبان من بني قريظة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حاتم عليهم قد حصرهم فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم إيهاماً ورحماً وأموالهما من النخل والأرض وغيرها والذي قال أبو حنيفة من هذا خلاف السنة والقياس وكيف يجوز أن ينعيم مال المسلم وقد منعه الله بدينه وكيف ولو جاز أن ينعيم ماله بكيهونه في بلاد الحرب جاز أن ينعيم كل ما عليه من ثيابه وفي يديه من ماله ورقيقه أرايت لو قال رجل لا تعنيهم دور ولا أرضهم من قبل أنه لا يقدر على تحوّلها بحال فتركه أياها ليس برضا بأن يقرها بين المشركين إلا بالضرورة ويغنيهم كل مال استطاع أن يحوله من ذهب أو ورق أو عرض من العروض لأن تركه ذلك في بلاد العدو والذين هو بين أظهرهم رضاهم بأن يكون مباحاً ما ألحقه عليه هل حي إلا أن الله عز وجل منع بالاسلام دماءهم وأموالهم إلا بحقها حيث كانوا حرة الاسلام لهم ثابتة في تحريم دماءهم وأموالهم ولو جاز هذا عندنا جاز أن يسرق المسلم بين يدي المشركين فيكون حكمه حكم من حوله ولكن الله عز وجل فرق بالاسلام بين أهله وغيرهم

(اكتساب المرتد المال في ردة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المرتد عن الاسلام إذا اكتسب مالا في ردة ثم قتل على الردة فقال ما اكتسب في بيت المال لأن دمه حلال فحل ماله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مال المرتد الذي كان في دار الاسلام والذي اكتسب في الردة ميراثين ورثته المسلمين وبلغنا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا ميراث المرتد لو رثته المسلمين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى انما اخذنا فيما كان له قبل الردة وقال أبو يوسف عينا سواء ما اكتسب المرتد في الردة وقبل ذلك لا يكون فياً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل ما اكتسب المرتد في ردة أو كان له قبل الردة سواء وهو في علان الله تبارك وتعالى منع الدماء بالاسلام ومنع الاثموال بالذي منع به الدماء فإذا خرج الرجل من الاسلام إلى أن يباح دمه بالكفر كما كان يكون مباحاً قبل أن يسلم يباح معه ماله وكان أخوه من دمه لأنه كان ممتوعاً به فلهما هككت حرمة الدم كانت حرمة المال أهتكت وأيسر من الدم وليس قتلنا إياه على الردة كقتلنا إياه على الزنا والقتل ولا المحاربة ذلك حدودنا يخرج بهما من أحكام الاسلام وهو فيها وارث موروث كما كان قبل أن يحدتها وليس هكذا المرتد المرتد يعود دمه مباحاً بالقول بالنسرة وقال أبو حنيفة يكون ميراث المرتد لو رثته من المسلمين فقبل لبعض من يذهب مذهبه ما ألحقه حكم في هذا فقالوا رأينا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قبل رجلاً وورث ميراثه ورثته من المسلمين قتلنا ما الحفظ منك فلا يروون الا قتله ولا يروون في ميراثه شيئاً ولو كان تابعا عن علي رضي الله تعالى عنه لم يكن فيه حجة عندنا وعندكم لا نأويكم ثم روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه (قال الشافعي) أخبرنا شفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أفبعدو المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً قال بل كافر قتلنا كافر كرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث مسلم كافراً ولا يرث كافراً مسلماً قال فان قلت لا يذهب مثل هذا عن علي بن أبي طالب وأقول بهذا الحديث وأقول انما أعني به بعض الكافرين دون بعض قتلنا به عارض غيرك بما هو أقوى عليك في الحجة من هذا فيقول ان علياً قد أخبر بحديث الأشعثين عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث روع بنت واشق فأممهم وردهم وقال بخلافه وقال معه ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت فرغمت أن ألحجه في أحد مع النبي صلى الله

صحبته بعد الفتح أن النبي
نهأه عن بيع ما ليس
عنده والسلف في صفة
بيع ما ليس عنده فلا
يحل السلف حل الخبيثة
عليه إلا أن يقال له
السلف صنف من البيع
غير بيع العين ونستعمل
الحديثين معا ونجد
عوام المفتين يستعملونهما
وفي استعمال عوام
المفتين إياهما دليل على
أن الخبيثة تلزمهم بأن
يستعملوا كل ما كان
في معناهما ولا يتفرقا
فيه كما اجتمعوا على
استعمال هذين والدليل
على أن الخبيثة مع من
استعملهما دون من لم
يستعملهما قال نعم قال
فقلت له هكذا الخبيثة
عليك في كل ما ذهبت
إليه من أن تجعل المفسر
مرجة حجة على المجمل
والمجمل حجة على المفسر
في القسامة واليمين مع
الشاهد والبيئة على
المسدع وبيع العرايا
والمرابضة وغير ذلك مما
كثرت أسمعك تذهب
فيه إلى الطريق التي أرى
أن تقلبها عن طريق
النص بأنها تضاد انتشار
الخلافا بين الأحاديث
والله أعلم ولكنك تذهب
فيها إلى الاستتار من كثرة

عليه وسلم وهو كالكذب لو ثبت وزعمت أن عمارا حدث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الخبيث أن يتيمم فردد عليه عمر وأقام على أن لا يتيمم الخبيث هو وابن مسعود وتأول ابن مسعود فيه القرآن فزعمت أن قول من قال كان أولى من قول من رده وهو كالكذب فكيف لم يقل بمثل هذا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر وأنت لا ترى عن علي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أخبر به عنه وقد روى عن معاذ بن جبل أنه ورث مسلما من ذمي فقال ترثهم ولا يرثونا كما يحل لنا نسأؤهم ولا يحل لهم نسأؤنا أفرأيت أن قال قائل بهذا وقال لا يذهب على معاذ بن جبل أسامة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بهذا مشركي أهل الأوثان دون أهل الكتاب ألا يكون هذا أولى أن يكون له شبهة منك أو أريت اذ زعمت أن حكم المرتد مخالف في الميراث حكم المشرك غيره لم تورثه هومن ورثته من المسلمين كما تورثهم منه فتكون قد قلت قول واحد أخرجه فيه من جهة المشركين بما ثبت له من حرمة الاسلام فقلت فيه عمار وبت عن علي رضي الله تعالى عنه لأنه لم يقل لا يرث المسلم وإذا ورث عقلمنا أنه يورثه ولا يماري عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالقياس لأن المسلمين الذين أدر كنا نحن وأنت لا تختلفون في أن الكافر لا يرث المسلم والمسلم لا يرث الكافر غير ما ادعيت في المرتد وكذلك قالوا في المملوكين وإنما ورثوا في هذين الوجهين من يورثون منه ولم يتحكموا في ورثون من رجل ولا يورثونه

(ذبيحة المرتد)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تؤكل ذبيحة المرتد وإن كان يهوديا ونصرانيا لأنه ليس بمنزلة لا يترك المرتد حتى يقتل أو يسلم وقال الأوزاعي معنى قول الفقهاء أن من تولى قوما فهو منهم وكان المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم وغيره ودمأؤهم حلال وقال أبو يوسف طعام أهل الكتاب وأهل الذمة سواء لا بأس بذبائحهم وطعامهم كله فأما المرتد فليس يشبه أهل الكتاب في هذا وإن والأهم ألا ترى أني أقبل من أهل الكتاب جميعا ومن أهل الشرك الحزبية ولا أقبل من المرتد الحزبية والسنة في المرتد مخالفة للسنة في المشركين والحكم فيه مخالف للحكم فيهم ألا ترى أن امرأه لو ارتدت عن الاسلام إلى النصرانية فزوجه مسلم لم يحز ذلك وكذلك لو تزوجها نصراني لم يحز ذلك أيضا ولو تزوج مسلم نصرانية جاز ذلك أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس عن علي رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب ومناحتهم فكره ذلك كاح نسائهم وقال لا بأس بأكل ذبائحهم وقال أبو يوسف فالمرتد أشد من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تؤكل ذبيحة المرتد

(العبد يسرق من الغنيمة)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن العبد يسرق من الغنيمة وسيدته في ذلك الجيش أيقطع قال لا وقال الأوزاعي يقطع لأن العبد ليس له من الغنيمة شيء ولأن سيده لو أعتق شيئا من ذلك السبي وله فيه نصيب كان عتقه باطلا وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قطع رقيقا سرقوا من دار الأمانة وقال أبو يوسف لا يقطع في ذلك حدثنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبدا من الجيش سرق من الخمس فلم يقطعه وقال مال الله بعضه في بعض حدثنا بعض أشياخنا عن سماعة بن حرب عن النابغة عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رجلا سرق مغفرا من المغنم فلم يقطعه

خلاف الحديث عند
من لعله لا يبصر (٣) في
ان قال ذلك ممن يعيب
عليك خلاف الحديث

(باب المضرة بالخراج
بالضمان)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن أبي
ذئب عن مخلد بن خفاف
عن عروة بن الزبير
عن عائشة أن رسول
الله قال الخراج بالضمان

أخبرنا مسلم عن
هشام عن أبيه عن
عائشة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
الخراج بالضمان (قال
الشافعي) وأحسب
بل لا أشك أن شاء الله
أن مسلمان الحديث
فذكر أن رجلا ابتاع
عبدا فاستعمله ثم ظهر
منه على عيب فقصى له
رسول الله برده بالعيب
فقال المقتضى عليه قد
استعمله فقال رسول الله
الخراج بالضمان
أخبرنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة أن رسول الله
قال لا تصروا الإبل
والغنم فمن ابتاعها بعد
ذلك فهو بخير النظرين
بعد أن يحلها ان رضيها

وقال أبو يوسف وعلى هذا جماعة فقهائنا لا يختلفون فيه أما قوله لا يخفى له في الغنم فقد حددنا بعض أسياننا
عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضع للعبيد في الغنم ولم يضرب لهم سهماً حدثنا بعض أسياننا
عن غير مولى أبي اللحم عن العبد الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر يسأله قال فقال لي تقلد هذا السيف
فتقلده فأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم من خرفي المتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما
قال أبو حنيفة ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للأحرار بالسهمان ورضع للعبيد فإذا سرق أحد حضر
الغنم شيئاً لم أر عليه قطعا لأن الشركة بالقليل والكثير سواء

(الرجل يسرق من الغنمة لأبيه فيها سهم)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل يسرق من الغنمة وقد كان أبوه في ذلك الجند أو أخوه أو ذو رحم
محرم أو امرأته سرق من ذلك وزوجها في الجند فقال لا يقطع واحد من هؤلاء وقال الا وراعي يقطعون
ولا يبطل الحد عنهم وقال أبو يوسف لا يقطعون وهؤلاء والعبيد في ذلك سواء أ رأيت رجلا سرق من أبيه
أو أخيه أو امرأته أو المرأة من زوجها هل يقطع واحد من هؤلاء ليس يقطع واحد من هؤلاء وقد جاء الحديث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك فكيف يقطع هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان
كان السارق من هؤلاء شهد الغنم لم يقطع لأنه شريك ولا يقطع الرجل ولا أبوه فيما سرق من مال ابنه أو أبيه
لأنه شريك فيه فاما المرأة المحضرة زوجها الغنمة أو الأخت وغيره فكل هؤلاء سراق لأن كل واحد من هؤلاء
لو سرق من صاحبه شيئاً لم يأثم عليه قطعه

(الصبي يسبي ثم يموت) سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الصبي يسبي وأبوه كافر وقعا في سهم
رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالإسلام فقال لا يصلي عليه وهو على دين أبيه لأنه لم يقر
بالإسلام وقال الا وراعي مولاة أولى من أبيه يصلي عليه وقال لو لم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستأمناً للسكان
لمولاه أن يبيعه من أبيه وقال أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه كان مسلماً ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل
بأمان وهو يقض قول الا وراعي أنه لا بأس أن يباع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسئلة قبل هذا قال قول في
هذا ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالإسلام وإذا لم يكن
معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني
قريظة وذرايرهم فباعهم من المشركين فاشترى أبو الشخيم اليهودي أهل بنت عجوز وولدها من النبي صلى الله
عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بما بقي من النساء اثلاثاً ثلثاً إلى تهامة وثلثاً إلى نجد وثلثاً إلى
طريق الشام فبيعوا بالخيول والسلاح والابل والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يحتمل هذا أن يكون من
أجل أن أمهات الاطفال معهم ويحتمل أن يكون في الاطفال من لا أم له فإذا سبوا مع أمهاتهم فلا بأس
أن يباعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع آبائهم ولو مات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يبلغوا فبصقوا بالإسلام
لم يكن لنا أن نصلي عليهم وهم على دين الأمهات والآباء إذا كان النساء معاولنا يبيعهم بعد موت أمهاتهم من
المشركين لا نأخذ حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا ترك الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق
بين ذلك إذا زعمهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء البوالغ قد استوهب رسول الله
صلى الله عليه وسلم جارية بالغة من أجدابه فقدي بهارجلين

(المذبذبة وأم الولد تسبنيان هل يطوهما سيدهما إذا دخل بأمان)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المذبذبة أسرها الغدو وأم الولد قد دخل سيدهما بأمان فقال إنه لا بأس

أن يطاها أن لقيم ما لانهم له ولا منهم لم يحوزوها وقال الاوزاعي لا يجبل له أن يطاها فربما يطؤها المولى سرا والزواج الكافر علانية ولواقمها وليس لها زوج ما كان له أن يطاها حتى يخلوا بينهما وينتجج بها ولو كان له ولدها ما كان له أن يطاها حتى يخلوا بينهما وينتجج بها ولو كان له ولدها ما كان له أن يطاها حتى يخلوا بينهما وينتجج بها ولو كان له ولدها ما كان له أن يطاها حتى يخلوا بينهما وينتجج بها

أبواب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ردها وصاعا من تمر وأخبرنا سفيان عن أبيه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ردها وصاعا من تمر ولا سمرأ (قال الشافعي) وحديث الخراج بالضمان وحديث المصرة واحد وهما متفقان فيما اجتمع فيه معناهما وفي حديث المصرة شيء ليس في حديث الخراج بالضمان قال وذلك أن مبتاع الشاة أو الناقة المصرة مبتاع لشاة أو ناقة فيها لبن ظاهر وهو غيرهما كالتمر في النخلة الذي إذا شاء قطعه وكذلك اللبن إذا شاء حلبه واللبن مبيع مع الشاة وهو سواها وكان في ملك البائع فإذا حلبه ثم أراد ردها بعيب التصرية ردها وصاعا من تمر كذا اللبن أو قل كان قيمته أو أقل من قيمته لأن ذلك شيء وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن جمع فيه بين الأبل والغنم والعلم يحيط أن ألبان الأبل والغنم مختلفة الكثرة والأثمان وأن ألبان كل الأبل والغنم مختلفة

أن يطاها أن لقيم ما لانهم له ولا منهم لم يحوزوها وقال الاوزاعي لا يجبل له أن يطاها فربما يطؤها المولى سرا والزواج الكافر علانية ولواقمها وليس لها زوج ما كان له أن يطاها حتى يخلوا بينهما وينتجج بها ولو كان له ولدها ما كان له أن يطاها حتى يخلوا بينهما وينتجج بها ولو كان له ولدها ما كان له أن يطاها حتى يخلوا بينهما وينتجج بها ولو كان له ولدها ما كان له أن يطاها حتى يخلوا بينهما وينتجج بها

قال أبو يوسف كان أبو حنيفة يكره أن يطاها الرجل امرأته أو مدبرته أو أمتة في دار الحرب لأنهم ليست بدار مقام وكره له المقام فيها وكره له أن يكون له فيها نسل على قياس ما قال في مناعتهم ولكنه كان يقول أم الولد والمدبرة ليس يملكهما العدو وكان يقول إن وطئها في دار الحرب فقد وطئ ما عاك ولم يكن يقول إن كان لها زوج هنالك يطؤها أن يطاها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى زعم أبو يوسف أن قول الاوزاعي ينقض بعضه بعضا روى عنه أنه قال لا بأس بوطء السبي ببلاد العدو وهو كما قال الاوزاعي وقد وطئ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاستبراء في بلاد العدو وعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفية بالصهايا وهي غير بلاد المسلمين يومئذ والسبي قد جرى عليهم الرق وانقطعت العصم بينهم وبين من يملكهم بشكاح أو شراء وكره الاوزاعي أن يطاها الرجل أم ولده وهي زوجة لغيره وأبو حنيفة كان أولى أن يكره هذا في أصل قوله من الاوزاعي من قبل معينين أحدهما ما زعم أن شاهدين أو شهودا على رجل يزور أمه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما كان لأحدهما أن ينكحها حالا وهو يعلم أنها زوجة لغيره والثاني أنه يكره أن يطاها الرجل ما ملكت عينته في بلاد العدو وهو أولى أن ينسب في تناقض القول في هذا من الاوزاعي وليس هو كما قال الاوزاعي للرجل أن يطاها أم ولده وأمتة في بلاد العدو وليس يملك العدو من المسلمين شيئا ألا ترى أن المسلمين لو ظفروا بشيء أحرزوا العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان أحق به من المسلمين الذين أوجفوا عليه ولو كان العدو يملكه ملكا تاما ما كان الامن أوجب عليه كما يكون سائر ملكهم غير أن يحب للرجل إذا اشركه في بضع جاريته غيره أن يتوقى وطأها للولد

(الرجل يشتري أمتة بعد ما يحرزها العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل أمتة فليس له أن يطاها وقال الاوزاعي يطؤها وقال أبو يوسف قال أبو حنيفة لا يطؤها وكان ينهى عن هذا أشد النهي ويقول قد أحرزها أهل الشرك ولو أعتقوها جازعتهم فكيف يطؤها مولاها وليست هذه كالمدبرة وأم الولد لأن أهل الشرك يملكون الأمة ولا يملكون أم الولد والمدبرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل أمتة من المشركين بعد ما يحرزونها فأحب إلى أن لا يطاها حتى يستبرئها كما لا يطؤها لو نكحت نكاحا فاسدا أو أصيبت حتى يستبرئها بحضة وقد صارت إلى من كان يستحلها وكذلك أم الولد والمدبرة وليس يملك العدو على أحد من المسلمين شيئا يملكها لصاحبها لما وصفت من أنه يوجب على ما أحرزوا المسلمون فيما يكونه ملكا يصح عن المشركين فيأتي صاحبه قبل أن يقسم فيكون أحق به من الموحقين عليه وكيف يملك العدو على المسلمين وقد منع الله أموال المسلمين يدينه وحولهم عدوهم من المشركين بفعلهم يملكون رقابهم وأموالهم متى قدر واعلمها أفيجوز أن يكون من يملكه متى قدر واعلمه أن يملك عليهم هذا محال أن يملك على من يملكه متى قدر عليه ولو أعتقوا جميع ما أحرزوا من رقيق المسلمين لم يجز لهم عتق وإذا كان الغاصب من المسلمين لا يجوز له العتق فيما غصب فالمشرك أولى أن لا يجوز له ذلك فان قال قائل قدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له فيهذا مما لا يثبت ولو ثبت كان من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فان قال قائل ما دل على هذا قيل

وكذلك البقر لا يافى
معناها (قال) فان رضى
الذى ابتاع المصرة أن
يسكنها بعيب التصرية
ثم حلها زمانا ثم ظهر
منها على عيب غير
التصرية فان ردها
بالعيب ردها ولا يرد
الابن الذى حله بعد
لبن التصرية لانه لم يكن
في ملك البائع وانما
كان حادثا في ملك المبتاع
كما حدث الخراج في
ملكه ويرد صاعا من عمر
لبن التصرية فقط (قال
الشافعي) واذا ابتاع
العبد فاعما ابتاعه
بعينه وما حدث له في
يده من خدمة أو خراج
أموال أو فادده فهو للشري
لانه حادث في ملكه
لم تقع عليه صفقة البيع
فهو كلب الشاة الحادث
بعد لبن التصرية في
ملك مشترىها لا يختلف
وكذلك نتاج الماشية
يشترىها فتنج ثم يظهر
منها على عيب فبردها
دون التناج وكذلك لو
أخذ لها أصوافا أو
شعورا أو أبارا وكذلك
لو أخذ للشاطئ عمرا اذا
كانت يوم يرد بها حالها
يوم أخذها أو أفضل
وهكذا وطء الأمة الثيب
قد دلس له فيها بعيب

أرأيت لو استرقوا أحرار من المسلمين فأسلوا عليهم أيكونون لهم فان قال لا قيل فيدل هذا على خلافك
الحديث وأن معناه كما قلنا فان قال ما هذا الذى يجوز لهم ملكه قيل مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه
فان قال فاین ذلك قيل مثل سبي المسلمين لهم وأخذهم لاموالهم فذلك لهم جائز حلال فان سبي بعضهم بعضا
وأخذ بعضهم مال بعض ثم أسلم السبي الآخذ فهو له لانه أخذ رقبته وما لا غير ممنوع وأما مال المسلمين فما منعه
الله تعالى بالاسلام حتى لو أن مسلما أخذ منه شيئا كان عليه رده ولم يكن له ملكة فالمسرك أولى أن لا يملك
على المسلم من المسلم على المسلم

(الحربى يسلم في دار الحرب وله به مال)

قال أبو حنيفة في الرجل من أهل الحرب يسلم في دار الحرب وله به مال ثم يظهر المسلمون على تلك الدار
انه يترك له ما كان في يديه من ماله ورقيقه ومتاعه وولده الصغار وما كان من أرض أو دار فهو فيء وامر الله
اذا كانت كافرة فاذا كانت جبلى فاني بطنها فيء وقال الاوزاعي كانت مكة دار حرب ظهر علم رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمسلمون وفيها رجال مسلمون فلم يقبض لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا ولا أرضا
ولا امراة وأمن الناس وعفاهم قال أبو يوسف قد نقض الاوزاعي حجة هذه ألا ترى أنه قد عفا عن الناس
كلهم وأمنهم الكافر منهم والمؤمن ولم يكن في مكة غنمية ولا في هذه الدار التي تكون فأي قسمتها
المسلمون بما فيها (قال الشافعي) الذى قال الاوزاعي كما قال إلا أنه لم يصنع شيئا في احتجاجة بحكمة وقد بناها
في مسئلة قبل هذه فتركها ولكن الحجة في هذا أن ابن سعية القرطبي خرج إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو محاصر بنى قريظة فأسلما فأحرز لهما السلامهما دما عماما وجميع أموالهما من الخيل والدور
وغيرها وذلك معروف في بنى قريظة وكيف يجوز أن يحجز لهما الاسلام الدماء ولم يؤسر وأولم يحجز لهما
الاموال وكيف يجوز أن يحجز لهما بعض الاموال دون بعض أرأيت لو لم يكن في هذا خبرا ما كان
القياس اذا صار الرجل مسلما قبل أن يقدر عليه أن يقال ان حكمه حكم المسلم فيما يحجز لهما الاسلام من دمه وماله
أو يقال يكون غير محجز له من ماله الا ما لم يكن يستطيع تحويله أما ما يستطيع تحويله من ثيابه وماله
وما شئته فلا لان تركه إياه في بلاد الحرب المباحة رضاه بأن يكون مباحا اذا أمكنه تحويله فلم يحوله
ألا يكون قوله أسد من قول من قال يحجز لهما جميع ماله الا ما لا يستطيع تحويله فهذا القول خارج من
القياس والعقل والسنة

(الحربى المستأمن يسلم في دار الاسلام)

قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه في الرجل من أهل الحرب يخرج مستأمنا الى دار الاسلام فيسلم فيها
ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهله وعياله هم فيء أجعون وقال الاوزاعي يترك له أهله وعياله كما
ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لبن معه من المسلمين أهله وعياله حين ظهر على مكة قال أبو يوسف ليس
في هذا حجة على أبي حنيفة وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الشرك من أهله بحكمة أموالهم
وعيالههم وعفاه عنهم جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذه مثل المسئلة الأولى بل خروج المسلم الذي
كان مشركا الى دار الاسلام أولى أن يحجز له دمه وماله وعياله الذين لم يبلغوا من ولده من المسلم في بلاد الشرك
فكيف يترك للأول بعض ماله ولا يترك لهذا الذى هو خير حال منه بعض ماله بل جميع ماله كله وكل

بردها ولا شيء عليه في
الوطء والخراج والخدمة
ليسا بأكثر مما وصفت
من وطء نيب لا ينقصها
الوطء وأخذ ثرة وابن
ونتاج اذا لم ينقص الشجر
والامهات وكذلك كراء
الذاريتا عاها فيستغلها
ثم يظهر منها على عيب
يكون له الكراء بالضم
والضمان الذي يكون
له به الكراء ضمان
يحل له بالبيع بكل حال
ألا ترى أنه يحل له في كل
شيء دلل له فيه بعيب
مما وصفت أن يحسبه
بعيبه ويموت ويهلك
فيه لك من ماله ويعتق
المالك فيقع عليهم
عقبة لانه مالك تام الملك
جعل له رسول الله صلى
الله عليه وسلم خيارا
فيما دلل له به ان شاء رده
واذا جعل له ان شاء رده
فقد جعل له ان شاء أن
يحسبه فقد أبان رسول
الله أن له أن يحسب في
الشاة المصراة فقال
ان رضيا أمسكها وان
سخطها ردها وصاعا
من تمر مع ابنته الاول
بقوله ان شاء رده (قال
الشافعي) فأما ما ضمن
بييع فاسد أو غصب
أو غير ملك صحيح فلا
يكون له خراج له ولا

مولود له لم يبلغ متر ولا وكل بالغ من ولده وزوجته يسبي لان حبيهم حكم أنفسهم لاحكمه ومن أحرز له
الاسلام دمه قبل أن يقدر عليه أحرز له الاسلام ماله وماله أصغر قدرا من دمه والحق في هذا مثل الحق
في الاولى وقد أصاب الاوزاعي فيها وجهته بمكة وأهلها ليست بشيء ليست مكة من هذا بسبيل لافي هذه ولا في
المسئلة الاولى * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب كان له ولده الصغار لانهم
مسلمون على دينه وما سوى ذلك من أهله وماله فهو فيء وقال الاوزاعي حال هذا الحال المهاجرين من مكة
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رذاليه أهله وماله كإردة لأولئك قال أبو يوسف قد فرغنا من القول في هذا
والقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول فيه ما قال الاوزاعي
والحق فيه مثل الحق في الاولى

(المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله)

* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان أخذ من ماله شيئا فاستودعه رجلا من أهل الحرب كان فيا أيضا وقال
الاوزاعي لا وأحجم في ذلك بصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وقال أحق من اقتدي به وتسلط
بسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال شريح ان السنة سبقت قياسكم هذا فاتبعوا ولا تبدعوا فانكم
لن تضلوا ما أخذتم بالآثر وقال أبو يوسف ليس يشبه الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشبه الحكم
في الأعاجم وأهل الكتاب الحكم في العرب ألا ترى أن مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينبغي أن تؤخذ
منهم خزية ولا يقبل منهم الا الاسلام والقتل وأن الجزية تقبل من مشركي الأعاجم وأن اماما لو ظهر على
مدينة من مدائن الروم وغيرهما من أهل الشرك حتى تصير فيا أو غنيمة في يده لم يكن له أن يقبل منها شيئا
ولا يصرفها عن الذين افتتحوها بخمسها ويقسمها بينهم وان السنة هكذا كان الاسلام على (١)
وليس هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرمها فلم
تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي هوازن وسبي يوم بني المصطلق
ويوم خيبر في غزوات من غزواته ظهر على أهلها وسبي ولم يصنع في شيء من ذلك ما صنع في مكة لو كان الامر
على ما صنع في مكة ما جاز لاحد من الناس أن يسبي أحدا أبدا ولا كانت غنيمة ولا فيء ولكن الامر من
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة على غير ما عليه المقاسم والمغانم فتفهم حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يغنم من مكة غنيمة من كافر ولا مسلم ولا سبي منها الا من عيال مسلم ولا من عيال كافر وعقاعنهم جميعا
وقبجاءته هوازن فكانت سنته ما أخبر به وقد ارسل الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحقه من السبي كل
رأس بستة فرائض فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة وما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو
حق كما صنع ليس لأحد بعده في مثل هذا ماله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد كثرت الرد في مكة والامر
فيها على خلاف ما قال معا وقد بينا هذا ولم يختلف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ولم يستن الاجماع
من بعده أن يستن الاماين الله له أنه جعله له خالصا دون المؤمنين وبينه هو عليه السلام ولم يختلف فيه من بعده
وأما قوله الحكم في العرب غير الحكم في العجم فة ادعى أن مكة دار حرب وهي دار محرم فزعم أن النبي صلى الله
عليه وسلم حكم فيها خلاف حكمه في العرب من هوازن وبني المصطلق ولم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
في شيء من ذلك ولا غيره بشيء اختلف ولكنه سبي من ظهر به عنوة وغنمه من عربي وعجمي ولم يسب عربيا

(١) بياض بالأصل ولعله على عهد السلف أو نحو ذلك تأمل كتبه ومصححه

ولا يجيئنا تقدم إسلامه انظر به ولا قيل أمانه وتركه قتاله وأهل مكة أسلموا ومنهم من قبل الأمان ولا شيء لهم بها
فيؤخذ انما هم قوم من غير أهلها خزا إليها وأما قوله لا تؤخذ الجزية من العرب فتحن كذا على هذا أحرص لولا
أن الحق في غير ما قال فلم يكن لنا أن نقول إلا الحق وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من أكيدر
الغساني وبيروون أنه صالح رجالا من العرب على الجزية فأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومن
بعده من الخلفاء إلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بني تغلب وتوخ وهرارة وخليط من خليط العرب وهم إلى
الساعة مقيمون على التفرانبة فضعف عليهم الصدقة وذلك جزية وانما الجزية على الأديان لا على الأنساب
ولولا أن نأتم بتمني الباطل وددنا أن الذي قال أبو يوسف كما قال وأن لا يجري صغار على عربي ولكن الله عز
وجل أجل في أعيننا من أن نحب غير ما قضى به والله أعلم

(كتاب القرعة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى وما كنت إليهم اذيلقون أقلامهم
أيهم يكفل مريم إلى قوله يختصمون وقال عز وجل وان يونس لمن المرسلين اذ أتى إلى الظلمات المسجون
فسأهم فكان من المدحضين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة
المقتربين على مريم والمقارعى يونس بمجموعة فلا تكون القرعة والله أعلم إلا بين قوم مستوين في الجبة
ولا يبعد والله تعالى أعلم المقترعون على مريم أن يكونوا كانوا سواء في كفايتها فتنافسوها فلما كان أن
تكون عند واحد منهم أرفق بها لانها الوصيرة عند كل واحد منهم يوما أو أكثر وعند غيره مثل ذلك كان أشبه
أن يكون أضربها من قبل أن الكافل اذا كان واحدا كان أعطف له عليها وأعلم بما فيه مصلحتها للعلم بأخلافها
وما قبل وما تزد وما يحسن به اعتد أو شاف كل من اعتنف كفايتها كفلها غير خاب بما يصلحها وعلله لا يقع على
صلاحها حتى تصير إلى غيره فيعتنف من كفايتها ما اعتنف غيره وله وجه آخر يصح وذلك أن ولاية واحدا اذا
كانت صبية غير متمتع مما يمنع منه من عقل يستمر ما ينبغي ستره كان أكرم لها وأستر عليها أن يكفلها واحد
دون الجماعة قال ويجوز أن تكون عند كافل ويغرم من بقي مؤنتها بالخصص كما تكون الصبية عند
خالها وعند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها قال ولا يبعد والذين اقترعوا على كفالة مريم أن يكونوا
تشاحوا على كفايتها وهو أشبه والله تعالى أعلم أو يكونوا قد افترعوا كفايتها فاقترعوا أيهم تلازمه فإذا رضى
من نزع على كفايتها أن يعونها لم يكلف غيره أن يعطيه من مؤنتها شيأ برضاه بالتطوع بانخراج ذلك من ماله
قال وأي المعنيين كان فالقرعة تلازم أحدهم ما يدفع عن نفسه وتخلص له ما يرغب فيه لنفسه وتقطع ذلك
عن غيره ممن هو في مثل حاله قال وهكذا معنى قرعة يونس صلى الله عليه وسلم لما وقفت بهم السفينة
فقالوا ما يمنعها من أن تجري إلا علة بها وما علمها إلا ذو ذنب فيها فاقترعوا فاقترعت القرعة على
يونس عليه السلام فأخرجوه منها وأقاموا فيها وهذا مثل معنى القرعة في الذين اقترعوا على كفالة مريم
لأن حال الكبان كانت مستوية وان لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيأ لم يلزمه قبل القرعة ويزيل
عن آخر شيأ كان يلزمه فهو يثبت على بعض حقا وبين في بعض أنه يرى عنده كما كان في الذين اقترعوا على
كفالة مريم غرم وسقوط غرم (قال الشافعي) وقرعة النبي صلى الله عليه وسلم في كل موضع أقرع فيه
في مثل معنى الذين اقترعوا على كفالة مريم سواء لا يخالفه وذلك أنه أقرع بين مماليك أعتقوا معا فعمل العتق
تأما لثلثهم وأسقط عن ثلثهم بالقرعة وذلك أن المعتق في مرضه أعتق ماله ومال غيره فإزعتقه في ماله ولم يجز
في مال غيره فجمع النبي صلى الله عليه وسلم العتق في ثلثه ولم يبعضه كما يجمع في القسم بين أهل الموارث

بكون له منفعة ما لا يتحل
له حبسه وكيف يجوز
اذا جعل رسول الله
المنفعة من المأول الذي
يحصل له ملكه المالك
المدلس ان يحل معناه
أن يجعل لغير مالك
ولمن لا يتحل له حبس
الذي فيه المنفعة فيكون
قد أحيل إلى ضده
وخالف فيه معنى قول
رسول الله صلى الله
عليه وسلم

(باب الخلاف في المصراة)

* حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس في المصراة
فقال الحديث فيها
ثابت ولكن الناس كاهم
تركوه فقلت له أفحكى
لى عن أحد من أصحاب
رسول الله أنه تركه قال
لا قلت فأنت تحكى
عن ابن مسعود أنه قال
فيها مثل معنى ما روى
عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقلت له
أوتحكى عن أحد من
التابعين أنه تركه فأ
علمته ذكر في مجلسه ذلك
أحد منهم يخالفه قال
انما عنت بالناس
المفتين في زماننا وقبلنا
لالتابعين قلت له أتغنى
بأى البلدان قال بالجاز

والعراق فقلت له
فاحملني من تركه
بالعراق قال أبو خنيفة
لا يقول به وأصحابه قلت
أفتعد أصحابه الأرجل
واحدًا لأنهم قبلوه عن
واحد قال فلم أعلم غيره
قال به قلت أنت أخبرني
عن ابن أبي ليلى أنه قال
بردها وقيمة اللبن يومئذ
قال وهكذا كان يقول
ولكن لا يقول به فقلت
أجل ولكن ابن أبي
ليلى قد زاد الحديث
فتأول فيه شيئاً يحتمله
ظاهره عندنا على غيره
فقلنا بظاهره وابن أبي
ليلى أراد اتباعه
لأخلافه قال فما كان
مالك يقول فيه قلت
أخبرني من سمعه يقول
فيه بالحديث قال فما
كان الزنجي يقول فيه
قلت سمعته يفتي فيه
بمعنى الحديث (قال
الشافعي) وقلت له
ما كان من يفتي بالبصرة
يقول فيه قال ما أدري
قلت أفرايت من غاب
عنه قوله من أهل
البلدان أيجوز لي أن
أقول على حسن الظن
بهم وافقوا حديث
رسول الله قال لا الآن
تعلم قولهم (قال
الشافعي) فقلت فقد

ولا يبعض عليهم وكذلك كان أقرع لنسائه أن يقسم لكل واحدة منهن في الخضر فلما كان السفر كان منزله يضيق فيها الخروج بكلهن فأقرع بينهن فأتين خرج سهمها خرج بها معه وسقط حق غيرها في غيبته بها فإذا حضر عاد للقسم لغيرها ولم يحسب عليها أيام سفرها وكذلك قسم خير فكان أربعة أنجاسها لمن حضر ثم أقرع فأخرج سهمهم على جزء مجتمع كان له بكمالها وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره (أخبرنا) ابن عيينة عن اسماعيل بن أبيه عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن ابن المسيب أن امرأه أعتقت ستة مملوكين لها عند الموت ليس لها مال غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن رجل عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً من الأنصار ما قال أوصى عنده فاعتق ستة مملوكين ليس له شيء غيرهم وما قال أعتق عندهم ستة مملوكين ليس له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فخرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فذَكَرَ الحديث (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه قضى في رجل أوصى بعق رقيقه وفيهم الكبير والصغير فاستشار عمر رجلاً منهم خارجة بن زيد بن ثابت فأقرع بينهم قال أبو الزناد وحديثي رجل عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بينهم (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسراً فله يقوم عليه بأعلى القيمة ويعتق وربما قال قيمة لا وكس فيها ولا شطط (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن رجلاً أعتق ثلث رقيقه فأقرع بينهم أبان بن عثمان (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في زمان أبان بن عثمان أعتق رقيقاً له جميعاً لم يكن له مال غيرهم فأمر أبان بن عثمان بذلك الرقيق فقسّموا أنلثاً ثم أسهم بينهم على أيهم خرج سهم الميت فاعتق فخرج السهم على أحد الأثلاث فعتق قال مالك ذلك أحسن ما سمعت (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ وحديث القرعة عن عمران بن حصين وابن المسيب موافق قول ابن عمر في العتق لا يمتنعان في شيء حكى فيه ما ولا في واحد منهما وذلك أن المعتق أعتق رقيقه عند الموت ولا مال له غيرهم أن كان أعتقهم عتق بنات في حياته فهكذا فيما أرى الحديث فقد دلت السنة على معاني منها أن عتق البتات عند الموت إذا لم يصح المرء قبل موت فهو وصية كعتقه بعد الموت فلما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق الثلث وأرق الثلثين استمد للناس على أن المعتق ماله ومال غيره فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ماله ورد مال غيره كالأول كان الرقيق لرجل فباع ثلثهم أو وهبه فقسّمناهم ثم أقرعنا فأعطينا المشتري إذا رضي الثلث بحصصهم أو الموهوب له الثلث والشريل الثلثين بالقرعة إذا خرج سهم المشتري أو الموهوب كان له ما خرج عليه سهمه وما بقى لشر يكة فكان العتق إذا كان فيما تخرى خروجا من ملك كما كانت الهبة والبيع خروجا من ملك فكان سبيلهم إذا اشتروا ففهم القسم (قال) ولو صح المعتق من مرضه عتقوا كلهم حين صار مالكا لهم غير ممنوع منهم وذلك مرض لا يدري أي موت منه أو يعيش وكذلك لو مات وهم يخرجون من ثمنه عتقوا كلهم فإمامات وأعتق ثلثهم وأرق الثلثين كان مثل معنى حديث ابن عمر لا يخالفه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقصا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق فإذا كان المعتق الشقص له في العبد إذا كان موسراً

زعت أن الناس كلهم
تركوا القول بحديث
رسول الله في المصراة
وزعت على لسانك أنه
لا يجوز لك ما قلت ولم
يحصل في يدك من
الناس أحدثت به غير
صاحبك وأصحابه (قال
الشافعي) وقلت له
وهل وجدت لرسول
الله حديثا يشبه أهل
الحديث يخالفه عامة
الفقهاء إلا إلى حديث
لرسول الله مثله قال
كنت أرى هذا قلت فقد
علمت الآن أن هذا ليس
هكذا قال وكنت أرى
حديث جابر أن معاذا
كان يصلي مع النبي العمة
ثم يأتي بنى سلمة فيصلي
بعومه العمة هي له نافلة
ولهم فريضة فوجدنا
أصحابكم المكسين عطاء
وأصحابه يقولون به
وجدنا وهب بن منبه
والحسن وأبا رجاء
الطاردي وبعض مفتي
أهل زماننا يقولون به
قلت وغير من سميت قال
أجل وفي هؤلاء ما دل
على أن الناس لم يجمعوا
على تركه قلت له ولقد
جهدت منذ لقيتكم
وجهدنا أن نجد حديثا
وأحد يشبه أهل
الحديث خالفته العامة

فدفع العوض من ماله إلى شريكه عتق عليه وإذا لم يدفع العوض عتق منه ما عتق وكان المالك الشريك معه
على ملكه وكل واحد من الحدين موافق لصاحبه إذا أعسر المعتق لم يخرج من يد شريكه ماله بلا عوض
بأخذه وإذا أيسر المعتق تم العتق وكان لشريكه العوض فأعطى مثل ما خرج منه وتم العتق وكل واحد من
الحدين يبطل الاستسعاء بكل حال ويتفقان في ثلاثة معان إبطال الاستسعاء وثبوت الرق بعد العتق في
حال عسرة المعتق ونفاذ العتق إن كان المعتق موسرا ثم ينفر حديث عمران بن حصين وابن المسيب بمعنيين
أحدهما أن عتق التات عند الموت إذا لم يصح صاحبه وصية وأن الوصية تجوز لغير القرابة وذلك أن المالك
ليسوا بذوي قرابة للمعتق والمعتق عربي والمالك عجم وهذا يدل على خلاف ما قال بعض أهل العلم أن قول الله
تبارك وتعالى الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بالمرارث والآخرون الوصايا إذا جاوزها الثلث وردت
إلى الثلث وهذا الحق في أن لا يجاوز بالوصايا الثلث وذلك أنه لما شاء رجل أن يقول أنما أشار رسول الله صلى الله
عليه وسلم على سعد لم يعلم أنه لا يجوز له أن يوصي بأكثر من الثلث وفي هذا حجة لنا على من زعم أن من لم يدع
وارثا يعرف أو وصى بماله كله فحديث عمران بن حصين يدل على نجاسة معان وحديث نافع يدل على ثلاثة
كأنيما حديث عمران

(باب القرعة في المالك وغيرهم)

(قال الشافعي رضي الله عنه) كانت قرعة العرب قد احيوا بها ما منحتهم مستوية ثم يضعون على كل قدح منها
علامة رجل ثم يحركونها ثم يقضون بها على جزء معلوم فأهم خرج سهمه عليه كان له (قال) وأحب القرعة
إلى وأبعد هاهنا أن يقدرا المقرع فيها على الخيف فيما أرى أن يقطع رقعا أصغارا مستوية فيكتب في كل رقعة
اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في بئير طين مستوية لا تفاوت بينها فإن لم يقدر على ذلك إلا
بوزن وزنت ثم تستجف قليلا ثم تاتي في ثوب رجل لم يحضر الكتاب ولا ادخالها في البئير ويغطي عليها ثوبه ثم
يقال أدخل يدك فأخرج بندقه فإذا أخرجهما فاضت وقرأ اسم صاحبهما دفع إليه الجزء الذي أقرع عليه ثم
يقال أقرع على السهم الذي يليه ثم هكذا ما بقي من السهم ما بقي حتى يتفد وهكذا في الرقيق وغيره سواء وإذا
مات ميت وترك رقيقا قد اعتقهم كلهم أو اقتصر بعتقه على الثلث أو أعتق ثلثهم ولا مال له غيرهم وقيمتهم سواء
جزوا ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهم الرق في اثنين ثم أمر الذي يخرج السهم فقبيل أخرج
على هذا الجزء ويعرف الذي يخرج عليه فان خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي
الجزء الآخران فإن أراد الورثة أن يقرع بينهم فكانا اثنين كتبنا اسميهما ثم قلنا أخرج على هؤلاء فأهم
خرج سهمه فهو له والباقي للثاني فإن كان ورثته اثنين كتبنا اسميهما فأهم خرج سهمه على الرقيق أخذ
جزأه الذي خرج عليه وإن كانوا أكثر وكانت مقوقهم مختلفة أخذنا الثلثين الذين بقيارقيقين واستأنفنا
قسمهم ثم أقرعنا بينهم قرعة جديدة مستأنفة وإن خرج سهم الرق أو لأعلى جزء رقوا ثم قبيل أخرج وإن خرج
سهم العتق على الجزء الثاني عتقوا ورق الثالث وإن خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق الجزء الثالث وإن
اختلفت قيمتهم جهدا فاسمهم على تعديلهم فضم القليل الثمن إلى الكثير الثمن حتى يعتدوا فإن لم يعتدوا لتفاوت
قيمهم فكانوا ستة ممالك قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الواحد جزأ والاثني جزأ
والثلاثة جزأ ثم أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق وكذلك إن خرج سهم الاثنين أو الثلاثة
وانما التعديل بينهم بالقيم استوت قيمتهم وأختلفت وإن كان الواحد قيمته مائتين والاثني قيمته مائتين
والثلاثة قيمتهم خمسين أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال وذلك نصف العبد
وبقي نصفه والجزء الآخران رقيقا فان خرج العتق على الاثنين عتقا ثم أعيدت القرعة فأقرع بين الواحد والثلاثة

فما وجدنا الا أن

يخالفوه الى حديث رسول الله فذكر حديثا قلت أنابت هو قال لا فقلت ما لا يثبت مثله فليس بحجة لا حدولا عليه قال فكيف نرد صاعا من تمر ولا نرد عن اللبن قلت أنبت هذا عن النبي قال نعم قلت ومأنت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيه الا التسليم فقولك وقول غيرك فيه لم وكيف خطأ قال بعض من حضره نعم قلت فذع كيف اذا قررت أنها خطأ في موضع فلا تضعها الموضع الذي هي فيه خطأ قال بعض من حضره وكيف كانت خطأ قلت ان الله تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما شاء لا معقب لحكمه فعلى الناس اتباع ما أمر به وليس لهم فيه الا التسليم وكيف انما تكون في قول الآدميين الذين يكون قولهم تبعا لا متبوعا ولو جاز في القول الا لازم كيف حتى يحصل على قياس أو فطنة عقل لم يكن للقول غاية ينتهي اليها واذا لم يكن له غاية ينتهي اليها

بدأ تجزئتهم أثلاثا فأخرج سهمهم بالعتق عتق منه ما بقي من الثلث وورق ما بقي منه ومن غيره وان بقي من الثلث شيء يسير فخرج سهم العتق على الواحد عتق منه ما بقي من حصه العتق وان خرج على اثنين أو ثلاثة وكانوا لا يخرجون معاجزا أو ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فأخرج عليهم سهم العتق عتق كله فان خرج سهم العتق على الواحد عتق كله وأما ما بقي من العتق منه فان عتق كله وفضل فضل أقرع بين الذين بقوا معه في جزئه لان العتق قد صار فيهم دون غيرهم حتى يستكمل الثلث ولا يخرج القرعة أبدا من سهم الذين خرج لهم سهم العتق أولا حتى تكمل فيهم الحرية فان عتق واحد منهم ثم أقرع بين من بقي فخرجت القرعة على اثنين أقرع بينهما أيضا فإما ما خرج سهمهم في العتق عتق أو عتق منه ما جمل الثلث فان عتق كله وبقي من الثلث شيء عتق ما جمل الثلث من الباقي منهم واذا كانوا ثلاثة أجزاء مختلفي القيم فأقرع بينهم فخرج سهم القرعة على جزء منهم ولهم عدد لا يحتملهم الثلث أقرع بين الجزء الذي خرج عليهم سهم العتق فاعتق من خرج سهمهم منهم فان بقي من العتق شيء أقرع بين من بقي من الجزء خاصة لان الجزء من الاثنين عادر قيقا ولا يخرج القرعة من الجزء الذي خرج له أولا سهم العتق حتى يستوفى الثلث أو يفضل فضل من العتق فيكون الجزء ان الباقيان فيه سواء تبدا القرعة بينهم فيجزون أثلاثا فان لم يكن الباقيون رقيقا الا اثنين أقرع بينهما فأخرج لهم سهم العتق عتق منه بقدر ما بقي من العتق وأرق ما بقي ولا تبدا القرعة بينهم أبدا الا على تجزئة ثلاثة أجزاء ما مكن ذلك وان كان المعتقان اثنين لا مال له غيرهما فهذا لا يمكن فيه ما التجزئة فيقرع بينهما فأخرج سهم العتق عتق منه ما جمل ثلث المال فان خرج على فليس القيمة فاعتق كله وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي ما بقي من الثلث ورق ما بقي منه وان كانوا ثمانية قيمتهم سواء فقيمهم قولان أحدهما أن يحلوا أربع أسهم ثم يقرع بينهم فان خرج سهم الواحد والاثنين عتق ثم جرى الباقيون كذلك فأعيد فيهم القرعة فأخرج سهمهم عتق منه ما جمل الثلث فان خرج سهم اثنين ولا يحتملهم الثلث أقرع بينهما فأخرج لهم سهم العتق عتق من الباقي بقدر ما جمل الثلث منه وكان ما بقي رقيقا ومن قال هذا القول أشبه أن يقول كانت قيم الذين جزأهم النبي صلى الله عليه وسلم سواء لانه لا يعق اثنين ويرق أربعة الا والاثنان الثلث كما لا لازادة فيه ولا نقص وان كانوا سبعة جعلهم سبعة أسهم ثم أقرع بينهم حتى يستكمل الثلث والقول الثاني أن يجزئهم ثلاثة أجزاء فان كانوا سبعة قيمهم سواء ضم الواحد الى اثنين منهم فان خرج له سهم العتق أقرع بينهم فأعتق من خرجت قرعته بكماله وكان ما بقي من العتق فبين لم يخرج سهمهم وهذا القول أصح وأشبه بمعنى السنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جزأهم ثلاثة أجزاء وهذا القول موافق للحديث اختلفت قيمهم أو لم تختلف وذلك أني جعلت لكل واحد منهم حصه من القرعة فاذا صارت على الثلاثة أعدت عليهم القرعة فان وقعت على الاثنين عتقا واستأنفت القرعة على الخمسة الباقيين من السبعة اختلفت قيمهم أو اتفقت وكذلك ان كانوا ثمانية أو أكثر ولا يجوز عندي أبدا أن يقرع بين الرقيق قولوا أو أكثر أو حتى اذا اعتدت قيمهم فهو كما أقرع بينهم على ثلاثة أسهم وقد كان يمكن فهم كانت قيمهم سواء أو مختلفة أن يقرع بينهم على ستة أسهم كما يقرع بين الورثة فاذا خرج سهم واحد أعنته ثم أعاد القرعة على من بقي حتى يستوفى الثلث وكان ذلك أحب الى الرقيق لانه ان يقرع على الخمسة الباقيين مرتين أحب اليهم من أن يقرع بينهم مرة وقرعة مرتين وثلاث لا ضرر فيها على الورثة لانه لا يخرج في مرة ولا مرتين ولا ثلاث الا الثلث فلما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم على ثلاثة أسهم لم يجز أن يقرع بينهم الا على ثلاثة أسهم وان اختلفت قيمهم وعدد هم والله تعالى أعلم ولو جاز اذا اختلفت قيمهم جاز اذا اتفقت قيمهم أن يقرع بينهم على قدر عدد الرقيق كما يقرع على قدر عدد الورثة ولكن القرعة بين الرقيق للعتق والورثة للقسم قد تختلف في موضع وان اتفقت

في غيره فان قال قائل كيف يقسم الرقيق بالقيمة ثم يضم القليل الثمن الى كثيره أفرأيت اذا فعلت هذا في العتق كيف تصنع فيما يقسم بين الورثة قلنا بالقيمة قيل فان اختلفت قيمه فكأن ما بقي منهم متباين القيمة ففي عتق ثمان ألف وعبدين ثمن جسمائة والورثة رجلان قيل يقرع بينهم فان خرج سهم الاول على الواحد رد على أخيه مائتين وخمسين وان خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين وخمسين وان قال صاحب ليس عندي أخذ العبدان وكان شر يكفي العبد الذي صار في يده بقدر ما بقي له حتى يستوفي نصف ميراث الميت وذلك أن يكون له ربع العبد والاخر ثلاثة أرباعه وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض وبناب ودار وغير ذلك بين الورثة وفيها قول آخر يصح أن تنظر قيمهم فاذا كانت كما وصفت قيل للورثة ان أحببتم أن يقرع على ما وصفنا فأيكم خرج سهمه على كثير الثمن رد ما فيه من فضل القيمة وأيكم خرج على قليل الثمن أخذ وما بقي من القيمة فان رضوا معا به هذا أقرعنا وان لم يرضوا قلنا أنتم قوم لكم ما لا يعتدل في القسم فكل أنكم ورثتم ما لا ينقسم فأنتم على موار بشكم فيه حتى تصطلحوا على ما أحببتم أو تبيعوا فاقسموا الثمن ولا تتركهم على البيع وهذا أقول فان قيل وكيف لم تقل بالقيمة على الرقيق فاذا خرج سهم الكثير الثمن عتق كله وصار عليه ما بقي ديناً للورثة ان رضى ذلك العبد قيل لا يشبه الرقيق الورثة لان الرقيق لا مال لهم ولو كان لهم مال كان مالكم فلا يجوز أن أجرج عبداً بقي فيه نصفه رقيقاً الى الحرية وأحيل عليه وارثاً مال كاله بدين لعله لا يأخذ أرباعاً غير رضاه وأما لو خالفت حديث عمران بن حصين وابن عمرو بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم ودخلت في الاستسعاء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة فان قيل فكيف يخطئه من قال هذا القول قيل انما يقسم على الورثة بالقيم ويراد عليهم ويرادون برضاهم فاذا استخطوا أشرك بينهم فيما لا يحتمل القسم وقسم بينهم ما احتله بالقيمة والعبد لأموال لهم يرضون بأن يعطوها ونحن لا نجبر من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره أن يأخذ شيئاً أو يعطى معه أو يعطى الارض او يعطى سهم الرقيق بالقيمة ما اعتدلت القيمة بالقيمة فاذا اختلفت أقرع بينهم ثم أعق بالقيمة حتى يستوفى الثلث فان كانوا ستة قيمهم سواء وكان خمسة أسداسهم يخرجون أحراراً جزوا ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم فاذا خرج سهم الحر على حر أقرع بينهم حتى يخرج سهم الرق على واحد ويعتق الباقيون والجزآن اللذان لم يخرج عليهما سهم الرق حران وسواء في القرعة الرقيق الذين أعتقهم عتق ببات في مرضه ثم مات والذين أعتقهم بعدموته اذا كان الرقيق معتقين عتق ببات معاً أو كانوا معتقين بعد الموت معاً ولو كان له رقيق قد أعتقهم عتق ببات في مرضه وآخرين أعتقهم بعدموته بدئ بالذين أعتقهم عتق البتات حتى لا يبقى منهم أحد فان لم يفضل من الثلث شيء لم يعتق من الذين أعتقهم بعد الموت أحد وسواء كانوا مدبرين أو موصى بعققتهم وان فضل عن المعتقين عتق ببات من الثلث شيء أقرع بين المدبرين والموصى بعققتهم فأعتق من خرج عليه سهم العتق كما وصفت في القرعة قبل هذا وانما ساقى بنا بين المدبرين والموصى بعققتهم أنه كان له في المدبرين الرجوع وأنه لا تجرى فيهم حرية الا بعد موته وخروجهم من الثلث وكانت حال الموصى بعققتهم بأعيانهم والمدبرين حالهم سواء لا يختلفون عندنا لان كل ما يعتق بالموت ويرق ان أحب صاحبه في حياته ولورجع في المدبرين الموصى بعققتهم قبل يموت كان ذلك له

(باب عتق المساكين مع الدين)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فاذا كان على الميت دين يحيط بماله بيع الرقيق ولا يعتق منهم أحد ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جزئ الرقيق أجزاء ثم كتب سهم العتق وسهم الرق على قدر الدين عليه فان كان الدين ثلثا كتب الدين سهماً والعتق سهمين ثم أقرع بينهم فأيسم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرق

بمثل القياس ولكن القول قولان قول فرض لا يقال فيه كيف وقول تبع يقال فيه كيف يشبه القول الغاية «قال الربيع» والقول الغاية الكتاب والسنة (قال الشافعي) قلت له هل تعلم في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان معنى الا اثنين قال ما هما قلت ان الخراج حادث بعمل العبد ولم يكن في ملك البائع ولم يكن له في حصة من الثمن فلا يجوز لما كان هكذا في ملك المشتري أن يكون الا للمشتري وانه صلى الله عليه وسلم قضى به للمالك ملكاً صحيحاً (١) قال لا قلت فانك لما فرغت خالفت بعض معناهما معاً قال وأين خالفت قلت زعمت أن خراج العبد والامة وخدمتهما وما ملكا بهبة أو وصية أو كنز وجداه أو غيره من وجوه الملك يكون لسيدته الذي اشتراه ودلس له فيه بالعبث وله رده وخدمته وما ملك العبد بلا خراج

(١) لعله قال نعم الآن يكون في الكلام سقط تأمل

غير الخراج فاذا قيل لك
لم تجعل ذلك له وهو غير
الخراج والخراج يكون
بعمله وما وهب له يكون
بغير عمله ولا يشغله عن
خدمته فقلت لانه حادث
في ملكه ليس بما انعدت
عليه صفقة البيع
وزعمت أن ألبان الماشية
وأنتاجها وصوفها وعر
الفصل لا يكون مثل
الخراج لان هذا شيء
منها والخراج ليس من
العبد وتعب العبد
بالخراج أكثر من تعب
الماشية باللين والصوف
والشعر يؤخذ منها
وكلاهما حادث في ملك
المشتري وزعمت أن
المشتري اذا كان جارية
فأصاحبها لم يكن له ردها
فقلت أو تنقصها الاصابة
قال لا فقلت الاصابة
أكثر وأبجد ألف دينار
ركازا فأخذها السيد
وكلاهما حادث في ملكه
فقلت فلم فرقت بينهما
قال لانه وطئ أمته فقلت
أولست أمته حين يردّها
قال بلى قلت ولولا أنها
أمته لم يأخذ كذا
وجدته قال نعم قلت فما
معنى وطئ أمته وهي
عندنا وعند أمته
حتى يردّها قال فروينا
هذا عن علي قلت أثبت

فبإعوان فيوفى ما عليه من دينه وان وقع على خبز وكانوا أكثر من دينه أقرع بينهم بالعنق والرق فأيسم خرج
عليه سهم الرق بيع فيه فان بقي منه شيء جزئ الباقي منهم مع الباقي ثم استوفى بينهم القرعة كأنه لم يترك
غيرهم وان خرج سهم الرق على جزء أقل من دينه بيعوا ثم أعيدت القرعة على من بقي حتى يباع له بقدر دينه
وهكذا ان كان دينه أكثر من الثلث زيد له في سهام الرق والقرعة حتى يستوفي حقه ويبدأ بأبداسهم الرق فان
قال قائل كيف أقرعت بالعنق والرق ثم بعث من خرجت عليه قرعة الرق ولم تعنق من خرجت له قرعة العنق
قيل له ان الدين أولى من العنق فلما كانوا مستوين في العنق والرق لم أميز بينهم الا بالقرعة فاذا خرجت قرعة
الرق برئ من خرجت قرعته بنبوت الرق من العنق فبعته وكان من بقي مستوين في العنق والرق للورثة فأعدت
القرعة بينهم فن خرجت له قرعة العنق وعنق ومن خرجت عليه قرعة الرق فان ترك عبد واحد أعتقه
وعليه دين يبيع منه بقدر الدين ثم عتق ثلث ما يبق منه ورق ثلثه ولو أعتقهم بعد قضاء دينه ولم أعلم عليه
دينا غير الذي قضيت به فأعتقت ثلثهم ثم ظهر عليهم دين يحيط بهم رددت عتقهم وبعثهم في الدين عليه وكذلك
أبيع مع في يد الورثة منهم وأخذت كل مال في أيديهم اذا أغترقه الدين فان قال قائل كيف ترد الحكم وقد
كان صوابا قلت كان صوابا على الظاهر عندنا فلما صار الظاهر عندنا أن ما حكمنا وألأ به على غير ما حكمنا
به رددناه ولم نرد الظاهر الباطن مغيب وانما ردنا الحكم بالظاهر لظاهر حكمه أحق منه ولو كان الذي ظهر عليه
من الدين لا يحيط برقيقه كلهم عدت فأقرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العنق وبدأت بقرعة العنق فأيسم خرج
عليه رددت عتقه وبعته أو بعث منه ما يقضي به دين الميت فاذا فعلت حال الحكم في بعض أمرهم كاني كنت
أعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعتهما الى الورثة أو بعة قيمتهما مائتان ثم ثبت على الميت مائة دينار فان كان الوارث
واحدا فاختار خراج المائة فأخرجها نقص ثلث مال الميت ونقصت من عتق الذين عتقنا مائة دينار فان كان الثلث
ثم أقرعت بينهم الرق وسهم العنق فأيسم خرج عليه سهم الرق أرققت منه ما جاوز الثلث وذلك أنهم ما
عتقوا ثلث الميت في الظاهر مائة دينار ثم صار ثلث الميت ستة وثلاثين وثلثي دينار والذين لهم الدين خرج لهم
سهم العنق بأكاله حرا وصار بعض الذي خرج عليه سهم الرق حرا وبعضه مملوكا فاعتقنا منه ما بقي من ثلث مال
الميت وذلك ستة عشر سهما وثلثا سهم من خمس سهم ما وان كان الورثة اثنين فعاد انقصنا قسم الاربعة
الاسهم وبعناهم حتى يوفى الغريم حقه ثم عدنا بالقرعة في الرق والحريه على الاثنين كما وصفت ثم استأنفنا
القسم بين الورثة على من بقي ممن كان في أيديهم من الرقيق وعلى من بقي من العبيد المعنق بعضهم المرق بعضهم
فقسمناهم قسما مستأنفا بالقيمة وكلما ظهر عليهم دين صنعناه له كما وصفت من نقص القسم وغيره في المسئلة
قبل هذا ولو لم يظهر عليهم دين ولكن استحق أحد العبيد الذين في أيدي الورثة نقضنا القسم وعدنا على
العتق فنقصنا بعضه بالقرعة لان ثلث مال الميت نقص ولو استحق أحد العبيد الذين عتقنا في الآخر حرا
وأقرعنا بين الذين في أيدي الورثة فأعتقنا ممن خرجت له قرعة العنق ما بقي من الثلث ونقصنا القسم بينهم
فاستأنفناه جديدا

(باب العتق ثم يظهر للميت مال)

(قال الشافعي) رضى الله عنه ولو أرققنا ثلثهم وأعتقنا الثلث ثم ظهر له مال يخرجون معافيه من الثلث
أعتقنا من أرققنا منهم ودفعنا الى الورثة ما لهم كان قبل العتق ودفعنا الى المالك ما اكتسبوا بعد عتق المالك
ايهم وما كان للرقيق المعتق من مال في أيديهم وأيدي غيرهم قبل عتق الميت عتق بيات أو قبل موت المعتق
عتق بديار أو وصية فهو للورثة كله كأن الميت تركه ويحسب الرقيق وما أخذ من أيديهم من المال ثم يعتق منهم
ثلث جميع ما ترك الميت فان اكتسب الرقيق المعتقون عتق بيات بعد العتق وقبل القرعة مالا أو وهب

عن علي فقال بعض
من حضره من أهل
الحديث لا قال فروينا
عن عيسى بن داود
عشرا أو نحو من ذلك
قلت أثبت عن عمر قال
بعض من حضره لا
قلت فكيف يحتج بها
لم يثبت وأنت تخالف
عمر لو كان قاله قال
أفليس يقبح أن يرد
جارية قد وطئها بالملك
قلت أي قبح لو باعها
قال لا قلت فإذا جعل
له رسول الله صلى الله
عليه وسلم رد العبد
بالعيب والامعة عندنا
وعندك مثل العبد
وأنت ترد الامعة ما لم
يطأها فكيف قلت في
الوطء خاصة وهو
لا ينقصها لا يرد لها إذا
وطئها من شراء مرة
أو مرتين قال ما انتفع
بها وهو ينفع منها
بما وصفت ويردها معه
قال فسن أصحنا من
وافقتك على أن يرد
الجارية إذا وطئت
إذا كانت ثيبا والفل
في نتائج المسألة فقلت
الحجة عليه الحجة عليك

(باب كسب الختام)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي أخبرنا

لهم أو أولادهم وجه الرقيق الموصى بعقبتهم بعد الموت بتدبيراً أو غيره أحصى جميع ما اكتسب كل واحد منهم
ثم نظرا ما ترك الميت فإن ترك من المال ما يخرج جميع الرقيق من ثلثه عتقوا كلهم وكان لكل واحد منهم
ما أفادوا كتب لا يحجب من ميراث الميت وإن لم يحجب فكان الرقيق لا يخرجون معاً من ثلث مال الميت
فأحصى مال كل واحد منهم ووقف ثم حسب قيمة الرقيق والمعتقين وجميع ما ترك الميت فكان الميت ترك
ألفاً ورقياً يسرون ألفاً وكان من يعتق من الرقيق ثلثهم وذلك ثلث مال الميت كاملاً فأقر عبايهم فأعتقنا
ثلثهم وخلينا بينهم وبين أموالهم لانتها أموالا اكتسبوها وهم أحرار وأرققنا ثلث الرقيق واستخرجنا ما في
أيديهم مما أفادوا أو كتبوا فكان ما أتوا كتبوا على ما كان من مال الميت فأقر عبايهم بالباقيين حتى
نستوفى ثلث مال الميت فأدى بما ليك خرج عليهم سهمهم العتق عتق كله وأعتق منه ما حل ما بقي من الثلث
وإذا عتق كله انبغى أن أرجع إليه ماله الذي دفعته إلى الورثة وإذا دفع ذلك إليه فكان ذلك بقص مال
الميت حتى لا يخرج من الثلث حصة ماله وقيمتهم ثم أعتق منه بقدر ما عتق ودفع إليه من ماله بقدر ما عتق
منه فإن عتق نصفه أعطته نصف ماله أو ثلثه أعطته ثلث ماله فإن موقوفاً في يديه بأكثر من يومه الذي يفرغ
فيلتزمه من خدمة ماله وعلى هذا الأصل حساب ما زاد من مال الميت ونقص

(باب كيف قيم الرقيق)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كان الرقيق أعتق واعتق بئان في مرض المعتق أو رقيقاً أعتقوا
بتدبيراً أو وصية فأت المذبر أو الموصى ولم يرفع إلى الحاكم حتى تغيرت قيم الرقيق بزيادة أو نقصان فالقول في قيم
الرقيق أنهم يقومون في يوم وقع لهم العتق ولا ينظر إلى زيادتهم ولا نقصانهم بعد ذلك وذلك أن الرقيق الذين
عتقوا عتق بئان كان العتق لهم تاماً لو عاش وتاماً لو مات فخرجوا من الثلث وواقع على حاجتهم انما يردون بأن
لا يدع الميت ما لا يخرجون به فيردون أو يرد منهم من ردوا ذاتهم عتق بعضهم ورد في بعض فأنما أعتقوا بالعتق
المتقدم في حياة المعتق لأن أيهم يعتق بالحكم بالقرعة لأن الحكم بالقرعة حكم مستأنف كانهم عتقوا يومئذ ولا
أن القرعة أرفقت لمعتق عتقاً لم يكن له ولا زادته مالم يستوجب انما فرقت بين العتق والرق فأما ما زاد في شيء
بأمر لم يكن فلا ولكنه تمييز بين من يرق ويعتق من وقع له العتق بالقول المتقدم فإذا كان هذا هكذا انبغى أن
تكون القيمة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم وأما المذبرون والمعتقون بوصية فقيمهم يوم موت الميت لأنه
وقع لهم يومئذ من قال هذا القول انبغى أن يقول إن كان المعتقون أماء وكان فيهم أماء عتقالي قومهم جبال
فان استأخرت قيمتهن إلى أن يلدن فقيمتهن جبال رأيتهن عتقت فوئدنا حرم معنا لانهما أرفقت لينا القرعة
وهي حامل فكان حكم حملها حكمها يعتق بعقها ويرق برقيها ولو كان زابطها قبل العتق كان حكمه غير حكمها
وهكذا كل من رقيق من رقيق معها ولداً لا حكم للولاد إلا حكم أمهاتهم ولو ولدت بعد العتق وقبل القرعة ثم
عتقت كان ولداً أحراراً مثلها ولو ولدت قبل عتق عتق بئان كان ولداً كغيره من رقيق سيدها وما كان
في أيدي هؤلاء الرقيق المعتقين عتق بئان عند الموت والمعتقين بعد الموت من مال قبل أن يقع العتق على
المعتقين فهو كله مال تركه الميت فيؤخذ فيكون ميراثاً كما ترك من مال سواه وكذلك أورش كل جناية جئيت
على أحد منهم قبل وقوع العتق (٣) وإن لم يوجد إلا بعد العتق وكل ما وُهب لهم أو صار لهم من أجرة ومهور جارية
وغير ذلك فكله مال من مال الميت لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وذهب رقيق ومال الرقيق إلى الملك ولو زوج
أمة منهم عتقاً ديناراً فلم يدخل بها الزوج حتى أعتقها فالمائة السبعمائة إذا دخل بها أو مات عنها والمائة وجبت
بالعقد كاملة وهي بمائة لا أن يطلق فيكون له أن يرجع بنصف المائة ويكون الخيرون السبعمائة (قال)
وما أفاد الغيب من المعتقون والأماء بعد وقوع العتق من كسب وهبة وأرش جناية وغير ذلك وقف ومنعوه

(٣) قوله وإن لم يوجد الخ لعله دون مالم يوجد الخ تنظر كسبه معصمه

سفيان بن عيينة عن
 الزهري عن حرام بن
 سعد بن محبصة أن
 محبصة سأل النبي صلى
 الله عليه وسلم عن كسب
 الجاهل فنهاه عنه فلم يزل
 يكلمه حتى قال له
 أطعمه ورقيل وأعلمه
 ناضجاً ، أخبرنا
 مالك عن الزهري
 عن ابن شهاب عن حرام
 ابن سعد عن أبيه أنه
 استأذن النبي صلى الله
 عليه وسلم في إجارة الجاهل
 فنهاه عنها فلم يزل يسأله
 ويستأذنه حتى قال له
 أعلمها ناضجاً ورقيل
 ، حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي
 أخبرنا مالك عن حميد
 عن أنس قال جشم أبو
 طيبة رسول الله فأمره
 بصاع من تمر وأمر أهله
 أن يخففوا عنه من
 خراجه ، وأخبرنا
 عبد الوهاب بن عبد
 المجيد عن حميد عن
 أنس أنه قيل له احتجم
 رسول الله قال نعم حممه
 أبو طيبة فأعطاه صاعين
 وأمر مواله أن يخففوا
 عنه من ضريبته وقال
 إن أمشلت ما دأوتهم
 به الجحامة والقسط
 البصري لبصيانكم من
 العذرة ولا تعذبوهم

فإن خرجوا من الثلث فهم أحرار وأموالهم التي كسبوا وأفادوا أو صارت لهم بأي وجه ما كان أموال
 أحرار لم يملكها الميت قط فيدفع إلى كل واحد منهم ماله وإن لم يخرجوا كله من الثلث أقرع بينهم فأيهم
 وقعت له الحرية عتق وصير إليه ماله الذي صار له بعد وقوع الحرية بالكلام به في عتق البتات أو موت المعتق
 بموته وصار من معدرة قيمه فأخذ ما في أيديهم من الأموال وما وجب لهم من أرض الجناية ومهر المنكوحة
 وغيرهما مملوكه فإذا أخذ فقد زاد مال الميت وإذا زاد مال الميت وجب علينا أن نعتق ما حل ثلث الزيادة
 من الرقيق فعلينا نقض قسم الرقيق الذين قسمناهم بين الورثة والافتراع بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق
 أعنته أو ما حل ما بقي من ثلث مال الميت وصار ما بقي من الرقيق وما بقي من أحدهم إن عتق بعضه مالمالك
 فإن أراد الورثة أن يقتسموها أعدنا قسمتهم مستقبلاً كأن وجدنا مال الميت زاد عما في أيدي العبيد والأماء
 الذين خرج عليهم الرق ألفاً ومائتين فكان ثلث مال الميت منها أربع مائة دينار وقيمة الرقيق الذين أعنتهم
 الميت ألفاً فصار لهم من العتق الجمان على معنى ذلك أن أقرع بينهم فإن خرج سهم العتق من الرقيق
 على واحد قيمته أربع مائة ولم يكن كسب شيئاً أخذ من يده عتق ورق من بقي وضح المعنى فإن خرج سهم
 العتق على واحد قيمته أربع مائة أو وقعنا له العتق وإذا نظرنا فكتنا قد أخذنا من ماله شيئاً كان علاناً أن زده
 عليه فكتنا أخذنا من كسبه أربع مائة وإذا أردنا ردها عليه وجدنا مال الميت ينقص فينقص عتقهم فنقف
 الأربعة مائة ونعتق منه ثلث ثمانية فيكون ثلثه أربعمائة مملوكه كما ينبغي يكون له ثلثا أربع مائة ثم يزيد في العتق
 بقدر ثلثي أربع مائة فإذا تم زدها في العتق شيئاً ثم ردناه عليه من ذلك بقدره حتى يصير إليه من كسبه
 وماله بقدر ما يعتق منه إن عتق ثلاثة أرباعه صيرنا إليه ثلاثة أرباع ماله ثم ردنا ما بقي من كسبه ميراثاً
 للوارث وهذا من الدور وأصل هذا أن ننظر أبداً إلى الرقيق إذا عجز ثلث مال الميت فأعتقت نصفهم بالقرعة
 ثم زاد مال الميت بأي وجه ما كان فاحسب ثلث الزيادة ثم أعتق من بقي من الرقيق المعتقين بقدر ما زاد
 مال الميت

(باب تبدئة بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولو أن رجلاً قال في مرضه غلامي هذا حر لوجه الله ثم قال بعد وغلامي
 هذا حر ثم قال بعد لا آخر ذلك وليس له مال غيرهم وقفنا أمرهم فإن مات أعنتنا الأول فإن كان الثلث كاملاً
 عتق كله وإن كان أكثر من الثلث عتق منه ما حل الثلث دون ما بقي والعبدان معه وإن كان أقل من الثلث
 عتق كله وعتق من الثاني ما حل الثلث فإن خرج الثاني من الثلث فهو حر كله وإن خرج من الثلث وبقي
 فضل في الثلث عتق الفضل من الثالث ولو كانوا أربعة فأكثر والمسئلة بحالها كان القول كما وصفت فإن
 قال معهم وأعتقوا الرابع وصية أو أدامت أو كان الرابع مديراً كان القول فيها كما وصفت وبدئ عتق البتات
 لأنه وقع في الحياة على كل عتق بعد الموت بتدبير أو وصية والتدبير وصية لأن له أن يرجع فيه ما كان حيوانه
 لا يقع إلا بعد الموت وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين أعنتهم عتق ببتات عتق من المدبر أو من أوصى بعنقه
 ما حل الثلث ورق ما بقي وكذلك لو قال سالم حر وغانم حر وزيد حر وقفنا عتقهم فإذا مات بدأنا بسلام لأن
 الحرية قد كانت وقعت له قبل غانم إن عاش فإن فضل فضل عتق غانم فإن فضل فضل عتق زيداً وما حل الثلث
 منه وإذا بدئ عتق بعضهم على بعض عتق البتات كان كما وصفت لك لا قرعة إذا كان تبدئة لأن عتق كل واحد
 منهم يقع بالكامل على معنى إن عاش المعتق أو يخرج المعتق من الثلث إن مات المعتق وما جنى على الرقيق بعد
 وقوع العتق وقبل القرعة من جناية فقهى موقوفة حتى يقرع بينهم فأيهم خرج سهمه كان حراً وكانت الجناية
 عليه كالجناية على الحر وموقوفة وما أصاب في تلك الحال من حد فإذا خرج سهمه حذفيه حد الأحرار فإذا

بالغز : أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أنس بن سيرين عن ابن عباس : أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال احتجج رسول الله وقال للحجام اشبعكموه (قال الشافعي) ليس في شيء من هذه الأحاديث مختلف ولا ناسخ ولا منسوخ فهم قد أخبرونا أنه قد أُرخص لمحيصة أن يعلفه ناضجه ويطعمه رقيقه ولو كان حراما لم يجز رسول الله والله أعلم لمحيصة أن يملك حراما ولا يعلفه ناضجه ولا يطعمه رقيقه ورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام ولم يعط رسول بحماما على الحمامة أجرا إلا لأنه لا يعطى إلا ما يحل له أن يعطيه وما يحل للمالكه ملكه حل له ولأن أطعمه إياه أكله قال فإن قال قائل فما معنى نهى رسول الله وأخاصه في أن يطعمه الناضج والرقيق قيل لا معنى له إلا واحد وهو أن من المكاسب دنيا وحسنا فكان كسب الحمام دنيا فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي

شهد في تلك الحال وقت شهادته فإذا عتق جازت وما ورث في تلك الحال وقف فإذا خرج سهمه فكل الحر لا يختلف أحكامه ويجرى الولاء ويرث ويورث لما وصفت من أن الحرية وقعت بالقول المتقدم في عتق البنت والقول المتقدم في موت المعتق في التدبير وعتق الوصية وهكذا إن جنوا وقت جنائهم فأبهم عتق عقلت عنه عاقلته من قرابته فإن لم يحتملوا فإليه وأبهم رقيق جنائته جنائية عبد بخير سيده بن أن يفديه أو يباع منه في الجنائية ما تؤدي به أو تأتي على جميع ثمنه (قال) ولو كان الجاني بعض هؤلاء المعتقين فعتق بالقرعة نصفه قبل المال كما أن شئت فأفقد النصف الذي تملك بنصف أرش الجنائية تاما ولا يبيع عليك ما تملك منه حتى تؤدي نصف جميع الجنائية فإن كان في نصفه فضل عن نصف الجنائية يبيع بقدر نصف الجنائية إلا أن تشاء أن يباع كله ويرد عليك الفضل من ثمنه وكان ما بقي من نصف الجنائية في مال أن اكتسبه في يومه الذي يكون فيه لنفسه يؤخذ منه الفضل عن مصلحته في نفقته وكسوته وما بقي دين عليه متى عتق أتبع به فإن أعتق ثلاثة مماليل ليس له مال غيرهم ومات فلم يقرع بينهم حتى مات منهم واحد أو اثنان أقرع على الموت والاحياء فإن خرج سهم الحى خراعتق وأعطى كل مال أفاده من يوم تكلم سيده بالعتق وكان المبتان رقيقين إن كانت قيمتهما سواء فإن كان للميتين مال أحصى فكان مائر كالألفا كسبها بعد كلام السيد بالعتق كل واحد منهما خمسمائة فزاد مال الميت فأقرعنا بينهما فخرج سهم الحرية على أحدهما فحسبنا كم يعتق منه بملك الخمسمائة التي كانت للمستفيد كأنه قيمة خمسمائة فوجدناه ثلثه ثم نظرنا إلى الخمسمائة الدرهم التي كسبها بعد عتق سيده فأعطيناه ثلثها وهو مائة وستة وستون وثلثا درهم وبقي ثلثاها وهو ثلثمائة وثلثون وثلث فزادناه في مال الميت فكان إذا زدناه في العتق رجع علينا بفضل ما أخذنا من ماله فأنقصة صناعه من العتق (قال) أبو يعقوب يقدر ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الميت لأن ذلك انما يحسبه نصيب حر فهو له دون السيد (قال الشافعي) وقال بعض من ينسب إلى العلم في الرقيق يعتقون فلا يحكم لهم الثلث يقولون يوم يقرع بينهم ولا أنظر إلى قيمتهم يوم يكون العتق لأن العتق انما يقع بالقرعة كأنه ذهب إلى أنه إذا لم يدرا سهم عتق ولا سهم رقيق وليست في واحد منهم حرية تامة انما تتم بالقرعة (قال الشافعي) ومن مات منهم لم يعتق ومات رقيقا وأخذ ماله ورثة سيده فأقرع بين الاحياء كأنه لم يدع رقيقا غيرهم (قال الشافعي) وإذا كان العبد بين ثلاثة فاعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر ففحقا قولان أحدهما أنه يوقف عتقه وإن وجد له مال يبلغ قيمته دفع إلى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته وبأن عتقه بالدفع (قال) وسواء في العتق العبد والامة والمرتفع والمتضع من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك ومن قال هذا القول انبغى أن يقول لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فممن أعنت شركاؤه في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد ولا فقد عتق منه ما عتق فبين في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يعتق بالقول إذا كان له مال والقيمة في ماله وإن لم يرش شركاؤه بالعتق استدل لنا على أن عتقه إذا كان ذاملا ودفعت قيمته آخر حاله من أيدي مالكيه معه أحبوا أو كرهوا فإذا كان هذا هكذا وقع العتق والولاء ثابت للعتق والغرم لازم له في قيمة ملك شركائه من العبد فإذا كان هذا هكذا فلو أعتق واحد من شركائه أو كلهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه لأنه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من دفع الثمن ويقال لك الثمن فإن شئت فخذ وإن شئت فدعه والولاء للذين سبقا بالعتق ولو أعتقنا جميعا معا لزعمنا العتق وكان الولاء له ما والغرم لشريك أن كان معهما عليه ما سواء فأما إذا تقدم أحد المعتقين من موسر فالعتق تام والولاء له وما كان من عتق بعده فليس بجائر وهو عتق ما لا يملك وإن كان أحد شركائه غائبا تم العتق ووقف حقه له حتى يقدم أو يוכל من يقبضه فإن أقام الغائب البينة أنه أعتقه في وقت قبل الوقت الذي أعتقه الحاضر وكان هو موسر فله ولاؤه وبطل عتق الحاضر لأنه أعتق حرا وإن كان معسرا

هي أجل فلما زاد فيه
أمره أن يعلفه ناضحه
ويطعمه رقيقه تنزيها
له لا تحريم عليه (قال
الشافعي) رضى الله
عنه وقدر وى أن رجلا
ذا قرابة لعمان قدم
عليه فسأله عن معاشه
فذكر له غسلة حمام
وكسب حمام أو حمامين
فقال ان كسبك لو سخر
أو قال لدنى أو قال لدنس
أو كلمة تشبه ذلك

(باب الدعوى والبيئات)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريح عن ابن أبي
مليكة عن ابن عباس
أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال البينة
على المدعى (قال
الشافعي) وأحسبه
ولا أبنته قال واليمين على
المدعى عليه * أخبرنا
عبد الله بن الحرث عن
سيف بن سليمان عن قيس
ابن سعد عن عمرو بن
ديار عن ابن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى باليمين مع
الشاهد قال عمرو في
الاموال * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا

عتق نصيبه منه وله ولا يؤد وعتق الباقي على الحاضر وضمن لشره قيمته ولو أعتقه واحد ثم آخر وقف
العتق منها فان كان الاول موسرا دفع ثمنه وعتق عليه وكان عتق الآخر باطلا وان كان معسرا عتق على
الثاني نصيبه وان كان موسرا عتق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته وكان الولاء بينهما على قدر ما أعتق
لا أول الثلث ولا آخر الثلث لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جعل على الذي يعتق نصيبه في عبدان
يعتق عليه كله اذا كان موسرا مدفوعا من ماله الى شركائه قضى على المعتق الآخر بذلك والقضاء بقليل الغرم اذا
أعتق أولى من القضاء بكثيره وفي مثل معناه وفي قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فكان له مال يبلغ
قيمة العبد قوم عليه دلالتان احدهما أن على المرء اذا فعل فعلا يوجب لغيره اخراج شيء من ماله أن يخرج منه
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل الا أن يكون لا مال له غير قيمة العبد فأما في مال الناس فهذا صحيح وقد
يحتمل أن يقاس عليه ما جعل الله من ماله ويحتمل أن يفرق بينه والقول الثاني أني أنظر الى المعتق شركاله
في عبد فاذا كان حينئذ موسرا ثم قوم عليه بعد ما أعسر كان حرا وأتبع بما ضمن منه ولم ألتفت الى تغير
حاله انما أنظر الى الحال التي وقع عليه فيها الحكم وان كان من ضمن ضمن وهذا القول الذي يصح فيه القياس
ولو أعتق عبدا قيمته ألف ولم نجد له حين أعتق الا مائة أعتقنا منه خمس النصف فعتق نصفه وعشره وكان ما بقي
منه رقيقا وهكذا كلما قصر عن مبلغ قيمة شريكه عتق منه بقدر ما وجد للمعتق ورق ما بقي منه مما لم يحتمله
ماله ولو أعتق رجلا شقصا من عبد في صحته ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جميع ماله اذا كان العتق
وهو موسرا لان يخرج من ماله لانه وجب عليه بأن يكون موسرا او اجد المال يدفع يوم أعتق ولا يمنع الموت
من حق لزمه في الصحة كما لا يخفى جناية ثم مات لم يمنع الموت من أن يحكم بها في ماله أو على عاقلة وسواء آخر ذلك
أو قدم وكذلك لو كان العبد له خالصا فاعتق بعضه ثم مات كان حرا كله بالقول المتقدم منه ولو لم يدع ما لغيره
لان العتق وقع في الصحة وهو غير محجور عن ماله ومتى أعتق شركاله في عبد وكان له مال يعتق منه قوم عليه
يومئذ ودفع اليه قيمته وعتق كله فان أعتقه ولا مال له فالعبد رقيق ويعتق منه ما ملك المعتق وان أيسر
بعد ذلك لم يقوم عليه وسواء أيسر بعد الحكم أو قبله انما أنظر الى الحال التي يعتق بها فان كان موسرا دفعا
عتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر والدفع ويعتق في قول من يرى العتق انما يقع باليسر وان لم يكن
دافعا اذا كان موسرا يوم أعتق وان كان غير موسر دافع لم يعتق لانه يومئذ وقع الحكم وان أيسر بعده وذلك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال في المعتق شركاله في عبدان كان موسرا قوم عليه قيمة عدل فأعطى
شركاه حصصهم وعتق عليه والافقد عتق منه ما عتق وانما جعله يخرج من ملك الذي لم يعتق يعتق شريكه
بأن يكون شريكه موسرا دفعا لقيمته وهذا في قول من قال لا يعتق الا بالدفع والقول الآخر انه يعتق باليسر
وان لم يكن دافعا بان يكون موسرا غير دافع واذا أخرجه من ملك المعتق عليه بأمرين اليسر والدفع لم يخرج أن
يخرج من ملكه بأمر واحد وهو قول يجحد من قاله مذهبا وأصح في القياس أن ينظر الى المعتق حين يقع العتق
فان كان موسرا بقيمته فقد وقع العتق وضمن القيمة وان أعدم بعد أتبع بالقيمة ولو كانت المعتقة جارية حبلى
يوم أعتق بعضها فلم تقوم حتى ولدت قوم حبلى وعتق ولدها معها لانها كانت حبلى يوم أعتقت فيعتق ولدها
بعتهها ويرقون برقها ليس بمنفصل عنها ولو زعمت أن العتق انما يقع يوم يكون الحكم انبغى أن لا يعتق الولد
معه لانه لم يعتق الولد ألا ترى أنه لو أعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها انما يعتق ولدها بعتهها اذا
كانت حبلى فاما اذا ولدت فحكم ولدها حكم ولدها غيرها

(عتق الشريك في المرض)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا أعتق شركاله في عبد في مرضه الذي مات فيه عتق بتات ثم مات

ابراهم بن محمد عن
 ربيعة بن عثمان عن
 معاوية بن عبد الرحمن
 التيمي عن ابن عباس
 ورجل آخر ساء لا
 أحفظ اسمه من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قضى باليمين
 مع الشاهد * حدثنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 عبد الوهاب عن يحيى
 ابن سعيد عن بشير
 ابن يسار عن سهل بن
 أبي حمزة أن عبد الله
 ابن سهل ومحيصة بن
 مسعود خرجا إلى
 خيبر ففرقا لحاجتهما
 فقتل عبد الله بن سهل
 ذات ليل وهو عبد الرحمن
 أخو المقتول وحويلة
 ابن مسعود إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فذكروا له قتل عبد الله
 ابن سهل فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 تحلفون نجسين عينا
 وتستحقون دم قتيلكم
 أو صاحبكم قالوا يا رسول
 الله لم نشهد ولم نخبر
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قتلتمكم بهود
 بنتمين يميننا قالوا
 يا رسول الله كيف نقبل
 أيمان قوم كفار فرغم

كان في ثمنه ما أعتق منه نفسه ولغيره إذا جاز له الثلث فأمره في ثلثه أو امره الصحيح في كل ماله لا يختلف إذا
 أعتقه عتق بقات وكذلك إذا أعتق من عبده له سهم من مائة سهم في مرضه ثم مات وثلثه يحمله عتق
 عليه كله لأنه أوقع العتق عليه ودوحى مائة ثلث ماله أو كله وكان كمن أعتق عبده كله ولأوصى بعتق ثلث
 ماله له بعد موته لم يعتق منه إلا ما عتق وذلك أن العتق إنما وقع بالمرء وهو لا يملك شيئا يوم يترحم عليه فيه
 كله وماله كله ولو ارثه إلا ما أخذ من ثلثه فلما لم يأخذ من عبده إلا الثلث كان لأماله يقوم عليه فيه العبد فيعتق
 بالقيمة والدفع

(اختلاف المعتق وشريكه)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا أعتق رجل شركاه في عبد ولم يترافعا للسلطان إلا بعد أشهر فحكم عليه
 السلطان بالقيمة يوم أعتق واختلفا في القيمة يوم وقع العتق فقال المعتق كانت قيمته ثلاثين وقال المعتق عليه
 كانت قيمته أربعين فقيما قولان أحدهما أن القول قول المعتق لأنه موسر واجددافع فإذا أعتق العبد
 بهذا لم يؤخذ من ماله إلا ما زعمه وأنه لزمه والقول الثاني أن يكون القول قول رب العبد ولا يخرج ماله
 من يده إلا بما زعمه كما يكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمبتاع بالخيار وفي
 هذا سنة وهو لا يصح قياسا على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائما فالعبد رد العبد وأخذ بهما قال
 البائع وليس للمعتق حينئذ العتق ولكن لو قال قائل في هذا إذا اختلفا تحالفا وكان على المعتق قيمة العبد كما
 يكون على المشتري قيمة الفائت إذا اختلفا في ثمنه كان مذهبا ولو اختلفا فقال الذي له الغرم العبد خباز أو
 كاتب أو يصنع صناعة تزيد في عمله وقال المعتق ليس كذلك نظر فإن وجد كان يصنع تلك الصناعة أقيم
 بصناعته وإن لم يوجد ذلك لم يؤخذ بقوله الذي له الغرم وكان القول قول المعتق لأنه مدعى عليه زيادة القيمة وإن
 كانت صناعته مما يحدث في مثل تلك المدة التي ترافعا فيها من يوم وقع العتق والقول قول المعتق ولو قال المعتق
 أعتقت هذا العبد وهو آبق أو سارق أو معيب عيبا لا يرى في بدنه وقال الذي له الغرم ليس بآبق ولا سارق
 والقول قوله وهو على البراءة من العيب حتى يعلم العيب لأن العبد قائم بعينه لا يرى فيه عيب وهو يدعى فيه
 عيبا يطرح عنه بعض ما لزمه ومن قلنا القول قوله في هذا وغيره فقال الذي يخالفه هو يعلم أن ما قلت كما
 قلت فأحلفوه أو حلفناه على دعواه فإن حلف برئ وإن نكل عن اليمين رددنا اليمين على صاحبه وإن حلف
 استحق وإن لم يحلف أبطلناه حقه في اليمين ولم نعطه إذا نكلها على ما دعى وذلك مثل قوله أعتقت العبد وهو
 آبق فقلنا القول قول الذي له الغرم فإن قال المعتق هو يعلم أنه آبق أحلف كما وصفت وذلك أنه قد يكون يعلم
 ما لا يوجد عليه بينه وما أشبه هذا ولو كان العبد المعتق بعضه ميتا أو غائبا فاختلفا فيه فقال المعتق هو عبد
 أسود ونجى يسوى عشرة دنانير وقال المعتق عليه هو عبد برى أو فارسي يسوى ألف دينار فالحقول
 قول المعتق الذي يغرم إلا أن يأتي الذي له الغرم ببينة على ما قال أو يحلف له المعتق أن أرادته ولو تصادقا على
 أنه برى واختلفا في ثمنه فالقول قول المعتق مع عينه ولو تصادقا على أنه برى وقيمه ألف لو كان ظاهرا
 ونجسائه لو كان غير ظاهر وادعى المعتق أنه غير ظاهر فالقول قول الذي له الغرم إلا أن يأتي المعتق ببينة
 على ما دعى وإن شاء أحلفناه على ما ذكر أن قال هو يعلم ما قلت انما يصدق المعتق على القيمة إذا لم يذكر عيبا
 وقال قيمة السلعة كذا لما يكون مثله قيمة مثل العبد بلا عيب فأما إذا ذكر عيبا فالغرم لازم وهو مدعى
 طرحه أو طرح بعضه لأن القيمة انما هي على البراءة من العيب حتى يعلم عيبا

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم عقوله من عنده

قال بشير قال سهل

لقد ركنتني فريضة

من تلك الفرائض في

مر بئنا (قال الشافعي)

وبهذه الأحاديث كلها

نأخذ وهي من الجمل

التي يدل بعضها على

بعض ومن سعة لسان

العرب أو اقتصار المحدث

على بعض ما يسمع دون

بعض أو هو ما معاً فن

ادعى على أحد شأسي

الذي في النفس خاصة

يريد أخذه لم يكن له

أخذه بدعواه بحال فقط

الأن يقسم بينة على

ما دعى فإذا أقام شاهدين

على ما دون الزنا أو

شاهد أو امرأتين على

الأموال قضى له بدعواه

ولم يكن عليه أن يحلف

مع بينته وإذا لم يقيم على

ما يدعى الشاهد أو احدا

فإن كان مالا أحلف

مع شاهده وأعطى

المال وإن كان الذي

يدعى غير مال لم يعط به

شيئاً وكان حكمه حكم

من لم يأت بينة (قال

الشافعي) رضي الله

عنه البينة في دلالة

سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم بينتان بينة

كاملة تعدد الشهود

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ومن ملك أباه أو جده أو ابنه أو ابن ابنه وان تباعد أو وجد من قبل أب أو أم أو ولد من ابن أو بنت وان تباعد من يصير إليه نسب المالك من أب أو أم أو يصير إلى المالك نسبه من أب أو أم حتى يكون المالك ولداً أو والد أو جده عتق عليه حين يصح ملكه ولا يعتق عليه غير من حيث لا أخ ولا أخت ولا زوجة ولا غيرهم من ذوى القرابة ومن ملك من يعتق عليه شقصاً بينة أو شراً أو أي وجه ما ملكه من وجود المالك سوى الميراث عتق عليه الشقص الذي ملكه وقوم عليه ما بقي منه إن كان موسراً وعتق عليه والاعتق منه ما ملك ورق ما بقي لغيره وإذا كان الرجل إذا ملك أحد يعتق عليه بالملك فكان حكمه أبداً إذا ملكه كمن أعتق وهو إذا ملك من يعتق عليه وقد كان قادراً على أن لا يملكه في حكم المعتق شركه في عبد لا يختلفان وهو إذا وهب له أو وصى له به فله أن يرد الهبة والوصية وكل ما ملك غير الميراث فقبوله في الحال التي له ردها كما كانت براءة شقصاً منه وشراً أو وقوله كعتقه ولكنه لو ورث بعض من يعتق عليه لم يكن له رد الميراث من قبل أن الله عز وجل حكم أن ألزم الأحياء ملك الموتى على ما فرض لهم فليس لأحد أن يرد ملك الميراث ولو ورث عبداً من أعمى كان عليه نفقته وليس هكذا ملك غير الميراث ما سوى الميراث يدفع فيه المرء المالك عن نفسه وإذا ملك من يعتق عليه شقصاً عتق عليه ما ملك منه ولم يقوم عليه ما بقي منه لأنه لم يجز ملكه بنفسه إنما ملكه من حيث ليس له دفعه وسواء كان الذي يملك يعتق عليه مسلماً أو كافراً أو صغيراً أو كبيراً الاختلاف في ذلك ولو ورث صبي لم يبلغ أو معتوه لا يعقل أو مولى عليه أباً أو من يعتق عليه عتق على كل واحد من هؤلاء من ملك بالميراث وإن ملك أحد هؤلاء شقصاً بالميراث عتق عليهم الشقص ولم يعتق غيره بقيته لما وصفت من أنهم لم يكونوا يقدرون على رد ذلك الملك (قال الشافعي) ولو أن صبياً أو معتوهاً وهب له أبوه أو ابنه أو وصى له به أو تصدق به عليه ولا مال للصبي وله ولي كان على وليه قبول هذا كله ولا يعتق عليه حين يقبله ولو تصدق عليه بنصفه أو ثلثه أو وصى له به أو وهب له والصبي أو المعتوه معسران كان لولييه قبول ذلك عليه وعتق منه ما صار إليه من أبيه أو ولده وإن كان موسراً فذهب له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن للولي أن يقبل ذلك وذلك أنه يعتق عليه النصف ويكون موسراً فيكون الحكم على الموسر عتق ما بقي وليس للولي أن يقبل هذا كله من قبل أن قبوله ضرر على مال الصبي والمعتوه ولا منفعة لهم فيه عاجلة وما كان هكذا لم يكن للولي أن يقبله له فإن قبله فقبوله مردود عنه لأن في قبوله ضرراً على الصبي أو ضرراً على شريك الصبي وذلك أنه إنما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق على المالك الشريك بقيمة يأخذها فإذا لم يأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى يصح ملكه عليه

(أحكام التدبير في بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول إن أبا مذكور رجلاً من بني عذرة كان له غلام قبطي فأعتقه عن دبر منه وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع بذلك العبد فباع العبد وقال إذا كان أحدكم فقيراً فليبدأ بنفسه فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه من يعول ثم إن وجد بعد ذلك فضلاً فليصدق على غيرههم وقد زاد مسلم في الحديث شيئاً هو نحوه من سياق حديث الليث بن سعد (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد وحماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أعتق رجلاً

من بني عذرة عبد الله عن دبر نباغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي بشمانمائة درهم فباعها النبي صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه ثم قال أبدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل عن نفسك شيء فلا هلاك فان فضل شيء فلدوي قرابتك فان فضل عن ذوي قرابتك شيء فهكذا وهكذا يريد عن عيئل وشمالك (قال الشافعي) قول جابر والله أعلم رجلا من بني عذرة يعني حلفاء أو جيرانا في عدادهم في الانصار وقال مرة رجلا مني يعني بالحلف وهو أيضا منهم بالنسب ونسبه أخرى إلى قبيلة كما سماه مرة ولم يسمه أخرى (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلا أعق غلاما له عن دبر ولم يكن له مال غيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بشمانمائة درهم وأعطاه الثمن (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث حماد بن زيد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير سمعنا جابر بن عبد الله يقول دبر رجل منا غلاما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله النخام قال عمرو وسعت جابر يقول عبد القبطيامات عام أول في اماره ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب (قال الشافعي) هكذا سمعته منه عامة دهرى ثم وجدت في كتابي دبر رجل منا غلاما له مات فاما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فان كان من سفيان فان جريح أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريح حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحد الحديث بخبر يدان خبر فيه حيا الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو من سفيان وحده وقد استدلل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريح والليث عن أبي الزبير وفي حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وغير حماد بن زيد وقد أخبرني غير واحد من أئني سفيان قديما أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي مات فقال لعل هذا خطأ منه أو زلة منه حفظها عنه (قال الشافعي) وإذا باع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدبرا ولم يذكر فيه دين ولا حاجة لان صاحبه قد لا يكون له مال غيره ولا يحتاج إلى ثمنه فالمدبر ومن لم يدبر من العبيد سواء يجوز بيعهم متى شاء مالكهم وفي كل حق لازم مالكهم يجوز بيعهم متى شاء مالكهم وفي كل ما يباع فيه مال سيدهم اذا لم يوجد له وفاة البيعههم وذلك أن التدبير لا يعد وما وصفنا من أن لا يكون حائلا دون البيع فقد جازت بذلك دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يكون حائلا فنحن لا نبيع المكاتب في دين سيده للحائل من الكتابة فقد يؤول إلى أن يكون عبدا إذا عجز فإذا منعناه وقد يؤول إلى أن يكون عبدا يباع إذا عجز من البيع وبعنا المدبر فذلك دلالة على أن التدبير وصية كما وصفنا (قال الشافعي) ومن لم يبيع أم الولد لم يبعها بحال وأعتقها بعد موت السيد فارغة من المال وكل هذا يدل على أن التدبير وصية (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع مدبرا احتاج صاحبه إلى ثمنه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر عن عمرو بن مسلم عن طاوس قال يعود الرجل في مدبره أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس قال سألت ابن المنكدر كيف كان أوله يقول في المدبر أبيعته صاحبه قال قلت كان يقول يبيعه اذا احتاج صاحبه إلى ثمنه فقال ابن المنكدر ويبيعه وان لم يحتاج إليه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر عن أيوب بن أبي نعيم أن عمر بن عبد العزيز باع مدبرا في دين صاحبه (قال الشافعي) ولا أعلم بين الناس اختلافا في أن تدبر العبد أن يقول له سيده صيحا أو مريضا أنت مدبر وكذلك ان قال له أنت مدبر وقال أردت عتقه بكل حال بعد موتي أو أنت عتقي أو أنت محررا أو أنت حر اذا

لا يحلف مقبها معها
ويشبه ناقصة العبد
يحلف مقبها معها
(قال) ومن ادعى شيأ لم
يقم عليه بينة يؤخذ
بها أحلف المدعى عليه
فان حلف برئ وان
نكل لم يأخذ الذي ادعى
منه شيأ حتى يحلف على
دعواه فيأخذ بيمينه مع
نكول المدعى عليه
(قال) والحكم بالدعوى
بلا بينة والايان
(٣) مخالف له بالبينه
لسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يقاس
به لانهم ما شيء واحد
تضادا قال ومن ادعى
مالا دلالة للحاكم على
دعواه لا بدعواه أحلفنا
المدعى عليه كما يحلف
فيما سوى الدماء واذا
كانت على دعوى المدعى
دلالة تصدق دعواه
كالدلالة التي كانت
في زمان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ففضى
فيها بالقسمه أحلف
المدعون خمسين يمينا
واستحقوا دية المقتول
ولا يستحقون دما (قال)
وكل ما وصفت بين في
سنة رسول الله صلى الله
(٣) قوله بلا بينة
والايان الخ كذا
بالنسخة التي بيدنا كما
رى وحرره من أصل
صحيح كتبه معجده

عليه وسلم نفاقان

أحكامه لا تختلف

وانها اذا احتلت أن

ينفي كل شيء منها على

وجهه أمضى ولم يجعل

مختلفة وهكذا هذه

الاحاديث فان قال قائل

فقد في كتاب الله تعالى

ما يشبه هذا قيل نعم

قال الله عز وجل واللاتي

يأتين الفاحشة من

نساءكم فاستشهدوا

عليهن أربعة منكم وقال

في الذين يرمون بالزنا

لولا جاءوا عليه بأربعة

شهداء فكان حكم الله

أن لا يثبت الحد على

الزاني إلا بأربعة شهداء

وقال الله تعالى في الوصية

اثنان ذوا عدل منكم

فكان حكمه أن تقبل

الوصية بأثنين وكذلك

يقبل في الحدود وجميع

الحقوق اثنان في غير

الزنا وقال في الدين

واستشهدوا شهيدين

من رجالكم فان لم يكونا

رجلين فرجل وامرأتان

فكان حكمه في الدين

يقبل بشاهدين أو شاهد

وامرأتين ولا يقال لشيء

من هذا يختلف على

أن بعضه ناسخ لبعض

ولكن يقال يختلف

على أن كل واحد منه

غير صاحبه قال وانما

مت أو متي مت أو بعد موتي أو ما شبه هذا من الكلام فهذا كله تدبير ومواءمة عندى قال أنت حر بعد موتى
أو متي مت أن لم أحدث فيك حدثاً أو تركت استثناء أن يحدث فيه حدثاً لأن له أن يحدث فيه نقض التدبير
(قال الشافعي) وإذا قال الرجل لعبد أنت حر إذا مضت سنة أو مستان أو شهر كذا أو سنة كذا أو يوم كذا بخلاف
ذلك الوقت وخوف ملكه فيه حر وله أن يرجع في هذا كله بأن يخرج منه من ملكه ببيع أو هبة أو غيرهما كما يرجع
في بيعه وان لم يرجع فيه من كان قال هذا لامة فالقول فيها قولان أحدهما أن كل شيء كائن لا يختلف بمحال
فهو كالتدبير وولد حافيه كولد المدبرة وحالها حال المدبرة في كل شيء إلا أنها تعتق من رأس المال وهذا قول
يحتتمل القياس وبه نقول ويحتتمل أن يقال ويعتق ولد المدبرة وولد هذه بعته والقول الثاني أنهم يختلف
المدبرة ولا يكون ولدها معتق لها حتى دون ولدها الذين ولدوا بعد هذا القول (قال الشافعي) ولو قال في صحته
لعبد أولاً متهمتى ما قدم فلان فأنت حر أو متي ما برئ فلان فأنت حر وله الرجوع بأن يبيعه قبل مقدم فلان أو
برء فلان وان قدم فلان أو برئ فلان قبل أن يرجع عتق عليه من رأس ماله إذا كان قدم فلان أو كان الذي أوقع
العتق عليه والقائل مالك حتى مريضاً كان أو صحيحاً لأنه لم يحدث في المرض شيئاً وهذا موضع يوافقنا فيه
جميع من خالفنا من الناس في أن يجعل له الرجوع قبل مقدم فلان أو برء فلان وإذا استلوا عن الجثة قالوا وان
هذا قد يكون ولا يكون فليس كما هو كائن فقيل لهم أو ليس إنما يعتق المدبر والمعتق إلى سنة إذا كان العبد المعتق
حيّاً والسيد ميتاً وقد مضت السنة أو ليس قد يموت هو قبل يموت السيد وتكون السنة وليس له يقين حكم يعتق
به وقد يفقد سيد المدبر فلا يعرف موته ولا يعتق وقد يمكن أن يكون قد مات ولكن لم يستيقن معرفته إنما
يعتق باليقين (قال الشافعي) ولا أعلم بين ولد الامة يقال لها إذا قدم فلان فأنت حر وبين ولد المدبرة والمعتقة
إلى سنة فرقا بين بل القياس أن يكون في حال واحدة ولو قال إذا قدم فلان فأنت حر متي مت أو إذا جاءت
السنة فأنت حر متي مت فثبت أن مدبراً في ذلك الوقت ولو قال أنت حر ان مت من مرضى هذا أو في سفرى هذا
أو في عامى هذا فليس هذا بتدبير (قال الشافعي) وإذا صح ثم مات من غير مرضه ذلك لم يكن حراً والتدبير ما أثبت
السيد التدبير فيه للمدبر (قال الشافعي) وإذا قال لعبد أنت حر بعد موتى بعشرين سنين فهو حر في ذلك
الوقت من الثلث وان كانت أمة فولدها يعتقون بعتهما إذا عتقت وهذه أقوى عتقاً من المدبرة لأن
هذه لا يرجع فيها إذا مات سيدها وما كان سيدها حياً فهي بمنزلة المدبرة

المشئنة في العتق والتدبير

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا قال الرجل لعبد إن شئت فأنت حر متي مت فشاء فهو مدبر وان لم
يشأ لم يكن مدبراً (قال الشافعي) وإذا قال إذا مت فشتت فأنت حر فان شاء أدامت فهو حر وان لم يشأ
لم يكن حراً وكذلك إذا قال أنت حر إذا مت إن شئت وكذلك ان قدم الحرية قبل المشئنة أو أخرجها وكذلك ان قال
له أنت حر ان شئت لم يكن إلا أن يشأ (قال الشافعي) فان قال قائل فما بالك تقول إذا قال لعبد أنت حر
فقال لا حاجة لي بالعتق أو دبر عبده فقال لا حاجة لي بالتدبير أنفذت العتق والتدبير ولم يجعل المشئنة إلى
العبد وجعلت ذلك له في قوله أنت حر ان شئت (قال الشافعي) فان العتق البتات والتدبير البتات شيء ثم
بقوله دون رضا المعتق والمدبر ويلزمه إخراج المعتق من ماله والمدبر في هذه الحال إذا مات سيده فوقع له عتق
بتات أو عتق بتدبير لزمهما معاً حقوق وفرائض لم تكن تليهما قبل العتق ولم يكن في العتق مشئنة فينظر كال
المشئنة بل ابتدأ هذا العتق كاملاً ولا نقص ولا مشئنة فيه فأما مضائه كاملاً ولم أجعل المشئنة فيه
إلى العبد كان عتقه وتدبيره بمشئنة فلا ينفذ إلا بكالها وكذلك الطلاق إذا طلق الرجل امرأته لم يكن له إيراد الطلاق
لأنه كامل ويخرج من يديه ما كان له ويلزمها ثم لم يكن يلزمها قبله ولو قال أنت طالق إن شئت أو ان شئت فأنت

محمد بن الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه في الغنا بعض الناس
في هذه الاحاديث يفرق

خلاف حديث اليمين مع
الشاهد والمالك بعض

معنى البيئة على المدعي
واليمين على المدعي عليه

وقد كتبت عليه فيها
تجبا اختصرت في هذا

الكتاب بعضها فكان
مساربه اليمين مع

الشاهد أن قال قال
الله تبارك وتعالى

شهادتين من رجالكم فان
لم يكونا رجلين فرجل

وامرأتان فقلت له
استألم في هذه الآية

تحرير أن يجوز أقل
من شاهدين بحال قال

فان قلت في هذا لالة على
أن لا يجوز أقل من

شاهدين قلت فقله
قال فقد قلته قلت فن

الشاهدان اللذان أمر
الله جل ثناؤه بهما قال

عدلان حران مسلمان
فقلت فلم أجرت شهادة

أحسل الذمة وقلت
لم أجرت شهادة القابلة

وحدها قال لأن عليا

دبره ثم قام معه على شيء وتعجز العتق فليس هذا نقض للتدبير والمقاطعة على ما ناقضه عليه فان أداء عتق وان
مات السيد قبل أن يؤديه المدبر عتق بالتدبير (قال الشافعي) واذا دبر الرجل عبده ثم لم يحدث رجوعا
في تدبيره ولا نقضه ولم يحن في عتق المدبر شيء يباع به فهو على تدبيره ولو دبر السيد ثم خرس فلم ينطق حتى
مات كان على تدبيره ولا ينقض التدبير الا باطلا له انما في حياته باخراجه من يديه أو ما وصفت من حتى يلزمه
في عتق العبد أو ذمة السيد ولو دبره ثم خرس وكان يكتب أو يشير إشارة تفهم فرجع في تدبيره بإشارة أو كتاب
كان رجوعه كرجوعه بالكتابة اذا أخرجه من ملكه ولو دبره صحيحا ثم غلب على عقله ثم رجع في التدبير وهو
مغلوب على عقله لم يكن رجوعا وكذلك لو دبره مغلوب على عقله ثم تاب اليه عقله فلم يحدث له تدبرا كان التدبير
وهو مغلوب على عقله باطلا وكذلك لو اعتقه وهو مغلوب على عقله لم يجز عتقه

(جناية المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا جنى المدبر جناية فهو كالعبد الذي لم يدبر ان شاء سيده تطوع عنه
باخراج أرض الجناية فان فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره وان لم يفعل فكانت الجناية تستغرق
عتقه بيع فيها دفع الى الجاني عليه أرض جنايته وان نقص ثمنه عن الجناية فلا غرم على سيده وان كانت
الجناية قليلة وثن المدبر كثيرا قيل لسيده ان أحببت أن يباع كله ويدفع الى الجاني عليه أرض الجناية ويدفع
اليك بقية ثمنه بعناه لانه قد كان لك يبعه بلا جناية وان أحببت أن لا يباع كله يبيع منه بقدر أرض الجناية
وكان مابق لك رقيقا مدبرا كان الذي بقي من العبد الثلث أو أقل أو أكثر ثم لك فيما بقي من العبد ما كان لك
في كله من ابطال تدبيره وبيعه وغير ذلك وانما ذلك بمنزلة تدبير ذلك الثلث ابتداء (قال الشافعي) ولو كانت
على سيد العبد أيمان لا يرجع في شيء من تدبيره حتى يبيع منه بقدر الجناية وكان مابق منه على التدبير
ولا حش عليه لانه ليس هو الذي باعه (قال الشافعي) واذا جنى على المدبر فهو كعبد غير مدبر حتى عليه وهو
عبد في كل جناية لانه كمن لم يدبر ما لم يمت سيده فبعته فتم شهادته وحدوده وجنايته والجناية عليه
وسهمه اذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد وكذلك طلاقه ونكاحه وما سوى ذلك من أحكامه
(قال الشافعي) ولو جنى عليه حر جناية تتلفه أو تتلف بعضه فأخذ سيده قيمته أو أرض ما أصيب منه
كان مالا من ماله ان شاء جعله في مثله وان شاء لافهوله يصنع به ما شاء وان كان الجاني عليه عبدا فأنزل اليه
والمدبر الجاني عليه حتى فهو على تدبيره والقول في العبد المسلم في خروج المدبر الى سيده المدبر كالثقل فيما
أخذ من أرض جنايته من ذنائب أو دراهم فان شاء جعله مدبرا معه وان شاء كان مالا من ماله يقول ان شاء
(قال الشافعي) فان أخذ العبد عا لزم الجاني له من أرض الجناية على مدبره ثم سكت فلم يقل هو مدبر مع
العبد ولا هو رقيق فليس بمدبر الا بان يحدث له تدبرا وكذلك لو قتل مدبرا فأسلم اليه عبدا وعبدا قتل له لم
يكونا مدبرين الا بان يحدث لهما تدبرا فان قال قائل فلم زعمت أن العبد المراهون اذا جنى عليه فكان أرض
جنايته عبدا أو مالا كانا كما كان العبد مراهونا لانه بدل منه ولا ترغم أن المال المأخوذ في أرض الجناية على
المدبر والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدبر فيكون مدبرا والمال موضوعا في مدبر أو معتق قيل له فرقت
بينهما لا فراقهما فان قال قائل فافرق بينهما قيل أرايت العبد المراهون لسيده يبعه أو هبته أو الصدقة به أو
ابطال الرهن فيه فان قال لا قيل لأن لصاحب الرهن في عتقه حقا لا يبطل حتى يستوفيه فان قال نعم قيل
ومالك الرهن مالك لشيء في عتقه فان قال نعم قيل وانما لم يكن لمالكه ابطاله لان غيره من الأكميين فيه مالك
شيء دون ذلك فان قال نعم قيل أفترحم مع مالك المدبر فيه مالك شيء من الاشياء من الأكميين غيره فان قال لا قيل

أجازها قلت نفي لاف
هي للقرآن قال لا قلت
فقد زعمت أن من حكم
بأقل من شاهدين خالف
القرآن وقلت له يجوز
في شيء من الحديث
أن يخالف القرآن قال
فإن قلته قلت فيقال
لك قال الله تعالى وإن
طلقموهن من قبل
أن تمسوهن إلى فنصف
ما فرضتم وقال ثم
طلقموهن من قبل أن
تمسوهن فالحكم عليهن
من عدة تعتدونها
فزعمت أن الرجل إذا
خلف بالمرأة وأغلق بابا
وأرخص ستر أو خلاها
في حجره وهما يتصافيان
بأن لم يمساها كان لها
المهر وعليها العدة
نخالف القرآن قال لا
قال عمر بن الخطاب
وزيد بن ثابت ما قلت
وإذا قال لا لم نجعله
للقرآن خلافا قلت فما
روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
المبين عن الله تعالى
ألم تقولوا هذا فيه وهو
أبعد من أن يكون
خلاف الظاهر القرآن
من هاتين الآيتين
وذكرت له غيرهما
وقلت إن الله عز وجل

أفجد مالك المدبر بقدر على بيعه وإبطال تدبيره فان قال أما في قولك فنع قبل فقد فرقت بينهما وإذا أعطيت
أن لي أن أبيع المدبر فقد زعمت أنه ليس فيه عتق لازم بكل حال انما فيه عتق إن كان كوصيتك لعبدك إن مت
من مرضك أو سفره فهو حر فان مت كان حرا وإن شئت رجعت ولو كانت فيه حرية ثابتة في الحين الذي
يقال له هذا فيه لم يرق بحال أبدا (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا أرايت أم الولد أليس تعتق بموت
سيدها من رأس المال فلا يكون لسيدها بيعها ولا انخارجها إلى مالك أحد فان قال نعم قيل فهي أوك دعقمان
المدبر عندنا وعندك فان قتلها عبد وأسلم إلى سيدها أو أمة فأسلمت أو حر فدفع ثمنها يقوم الثمن مقام أم الولد أو
الامة المسلمة بها فان قال لا قيل لأن أم الولد لم تعتق وماتت وهي مملوكة والولد الذي كان منها انما عتقت به إذا
كانت ولدتها من سيدها إذا مات سيدها والذي دفع أو دفعت في جنائتها لم تلد من سيدها فتعتق عليه بالولد فان
قال نعم قيل له وكذلك المدبر هو المشروط له العتق بوصيته فلم يبلغ شرطه وقتل مملوك أو ليس أحد بدله في ذلك
الشرط بتلك الوصية فيعتق بها (قال) وإن كانت الامة الجانية حبلى فحكم ولدها حكم عضو منها ما لم
يزالها إذا بيعت فهو كعضو منها لا يخرج من البيع فان ولدت قبل أن تباع بعد الجناية وقبل الحكم أو بعده
فسواء لا يدخل ولدها في الجناية لأنه إذا فارقتها فارقت حكمها في الجناية لأنه غير جان وإن كان حكمه حكم أمة جنت
ولها ولد فن رأي بيعها والتفريق بينهما وبين ولدها باعها ومن لم ير بيعها إلا مع ولدها فلم يتطوع السيد بفدائها
باعهما ورد على السيد حصصة الولد من الثمن وأعطى المجنى عليه ثمنها إن كان قدر جنائته أو أقل لم ير دعليه وهذا
أشد القولين استقامة على القياس على السنة ومعناها والله تعالى أعلم وبه أقول وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم
رد بيع ولدا امرأة فرق بينهما وبينه للصغر وليس يبيع المالك لبيع به هذه العلة بأكثر من بيع الصغير بما لم
الام البيع فيه (قال الشافعي) وإذا جنى المدبر أو المدبرة جناية يبلغ أرشها مائة من الإبل ولم تكن قيمة
الجاني خمسين من الإبل والمدبر مال وسيد له لاحق للمجنى عليه وهو كسائر ماله ولا يدخل ولد المدبرة
ولا ولد المملوك غير المدبرة في جنائتهم ما لانهم لم يجزوا فإيدخلوا في جنائته وهم كمال سيده سواهم (قال
الشافعي) وإذا جنى على المدبر أو المدبرة جناية فعلى الجاني عليها أرش الجناية عليها بقدر قيمتها مملوكين
لا تدبر فيه ما إن جنى عليه ما يقطع أيديهما فاعليه نصف قيمة كل واحد منهما يدفع إلى سيدهما ويقال له هو
كمال من مالك أن تملكه كمالك مالك المدبر والمدبرة وبيعهما مملوك أن تصنع فيه ما شئت وعلى الجاني على المدبر
أو المدبرة أن كانت جنائته نفسا قيمتها مملوكين يوم تقع الجناية صحيحين أو مريضين كانا وإن كانت
المدبرة حبلى فقتلها فاعليه قيمتها حبلى ولا شيء في ولدها وإن جنى عليها فألقت جنينا ميتا وماتت في الجنين
عشر قيمة أمه يوم يجنى عليها وفي الامة قيمتها وقيمة جنينها سيدها يصنع به ما شاء كما وصفت قبل هذا وإن
ألقت جنينا حيا ثم مات وماتت ففيها قيمتها وفي الجنين قيمته إذا كان حيا حكمه حكم نفسه وإن كان ميتا
فحكمه حكم أمه

(كتاب المدبر وتدبير المكاتب)

(قال الشافعي) وإذا دبر الرجل عبده ثم كاتبه فليس الكتابة بإبطال للتدبير انما بإطاله أن يخرج من ملكه
قبل الكتابة ويسأل فان أردت إثباته على التدبير غير أني أردت أن أتعجل العتق فهو مدبر مكاتب وهكذا
إن كاتب أمة فان ولدت ولدها فهو مكاتب معها وإن كانت مدبرة مكاتبه فولدها مكاتب مدبر (قال) وإذا
كاتب عبده ثم دبره قبل العجز ثم عجز كان مدبرا وإن شاء الثبات على الكتابة ثبتناه عليها فان أدى عتق وإن مات
سيده قبل الأداء عتق بالتدبير إن جله الثلث فان لم يحمله الثلث عتق منه ما حمل الثلث وبطل عنه من الكتابة

بقدر ما عتق منه وان قال أردت الرجوع في التدبير فلا يكون رجوعا إلا بأن يخرج منه من ملكه فهو مدبر وهو مكاتب والقول الثاني أنه يسأل فان قال أردت الرجوع في التدبير فهو رجوع وهو مكاتب لا تدبير له وان كاتب عبده ثم دبره قبل العجز ثم عجز كان مدبرا فان شاء الثبات على الكتابة ثبت علمه اوله الكتابة والتدبير وان دبر عبده ثم كاتبه فلم يؤد حتى مات عتق من الثلث وبطلت الكتابة لان الكتابة لا تكون ابطالا للتدبير انما يكون ابطاله بأن يقول مالكة أردت ابطاله ويخرجه من ملكه قبل الكتابة

(جامع التدبير قال الشافعي) واذا قال الرجل لعبده يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتي فذهب عقل السيد ودخل العبد الدار كان مدبرا ولو اعتقه بدخول الدار صحیح العقل ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد ذاهب العقل كان حرا وان كان السيد قال هذا وهو ذاهب العقل ثم دخل العبد الدار والسيد صحیح العقل لم يعتق لانه قال المقالة وهو ذاهب العقل لو اعتق لم يجز عتقه ولو أوصى لم تجز وصيته لانه لم يعقل عتقا ولا وصية ولا غيرهما (قال الشافعي) ولو قال يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتي فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد ثم دخلها لم يعتق لان العبد قد خرج من ملك السيد وصار لغيره مملوكا ولو قال متى دخلت الدار فأنت حرة فمات السيد ثم دخل العبد الدار لم يعتق لان العتق وقع وهو في ملك غيره ولو قال رجل لعبده متى مت فأنت حرا وغير حر ثم مات لم يكن العبد حرا ولو قال متى مت أنا فأنت حرة لم يدرأهم عنى بهذا ثم مات ولم يبين أقرعنا بينهم فأيهم خرج سهمه أعتقناه ولو قال رجل لعبده متى مت وأنت عتكة فأنت حرة ومتى مت وقد قرأت القرآن كله فأنت حرة فمات السيد والعبد عتكة وقد قرأ القرآن كله كان حرا وان مات وليس العبد عتكة أو مات ولم يقرأ القرآن كله لم يعتق ولو قال له متى ماتمت وقد قرأت قرآنا فأنت حرة فذا قرأت من القرآن شيئا فقد قرأت قرآنا فهو حر ولو قال له متى مت فأنت حرة ان شاء ابني فلان فان شاء ابنه فلان فهو حر وان لم يشأ فلان فمات ابنه فلان قبل يشاء أو خرس أو ذهب عقله قبل أن يشاء لم يكن حرا إلا أن يبرأ من خرسه أو يرجع عقله فيشأ فيكون حرا ان خرج من الثلث (قال الشافعي) وجماع هذا أنه اذا اعتقه على شرط أو اثنين أو أكثر لم يعتق إلا بأن تكمل الشروط التي أعتقه عليها أو الصفة أو الصفات ولا أعتقه بأقل مما شرط أنه يعتق به أبدا ومثل هذا الرجل يقول لجاريته أو عبده في وصيته ان مت من مرضي هذا فأنت حرة وأنت حرة ويوصي لناس بوصايا ثم يفيق من مرضه ثم يموت ولم ينقض وصيته فلا يعتق العبد ولا الامة ولا ينفذ لأحد من أهل الوصايا وصية لانه أعطاهما في حال فلا يكون له في غيرها فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

(العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا كان العبد بين اثنين فيدبره أحدهما فنصيبه مدبر ولا قيمة عليه لشره لانه قد أوصى لغيره في نفسه بوصية له الرجوع فيها فلما لم يقع العتق بكل حال لم يكن ضامنا لشره ولو مات فعتق نصفه لم يكن عليه قيمة لانه وصية ولو أوصى بعتق نصفه لم يقوم عليه النصف الآخر لانه لا مال له إلا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئا غير ما وصى به وشره لانه على شركته من عبده لا يعتق ان مات شره الذي دبره أو عاش ولو قال لعبده متى مت ومات فلان فأنت حرة لم يعتق إلا بعوت الآخر منهما ولو كان بين اثنين فقالا معا ومترفين متى متنا فأنت حرة لم يعتق إلا بعوت الآخر منهما أو قال أنت حرة على الآخر مناحي يموت ثم أنت حرة كل واحد منهما فدا أوصى لصاحبه بنصفه بعد موته ثم هو حر فيكون وصية في الثلث جائزة ويعتق بعوت الآخر منهما والله أعلم

قال شاهد دين وشاهدا وامرأتين ففیه دلیل علی ماتم به الشهادة حتى لا يكون علی من أقام الشاهدین عین لا أنه حرم أن يحكم بأقل منه ومن جاء بشاهد لم يحكم له بشئ حتى يحلف معه فهو حکم غیر الحکم بالشاهدین كما يكون أن يدعی الرجل علی الرجل الحق فینکل المدعی علیه عن اليمين فليزمه عندك ما نکل عنه وعندنا ما نکل المدعی فهو حکم غیر شاهدین ويمين وشاهدین قال فان تدخل علیکم فيها وفي القسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البينة علی المدعی قلت فهذا القول خاص أو عام قال بسل عام قلت فأنت إذا أشد الناس له خلافا قال وأین قلت أنت ترعیم لو أن قتيلا وجد في محلة أخلفت أهلها نجسين عينا وغرمتمهم الديّة وأعطيتم ولي الدم بغير بينة وقد زعمت أن قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة علی المدعی عام فلا

يعطى أحد الابينة
وأحلفت أهل المحلة ولم
تبرئهم وقد زعمت أن
في قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم واليمين
على المدعى عليه أن
المدعى عليه إذا حلف
برئ مما ادعى عليه فإن

قلت هذا بان عمر قضى به
قلت فمن احتج بقضاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الثابت عنه أولى
بالجحة ممن احتج بقضاء
غيره فإن قال بسل من
احتج بقضاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم قلت
فقد احتججت بقضاء

رسول الله صلى الله
عليه وسلم فزعمت أن
قوله البينة على المدعى
واليمين على المدعى عليه
عام قال ما هو بعام قلنا
فلم امتنع من أن تقول
بما إذا كشفت عنه
أعطيت ما يدل على
أن عليك أن تقول به
وقلت بما إذا كشفت
عنه ووجد عليك خلافه

(قال) فقد جعلتم اليمين
مع الشاهد تامة في شيء
ناقص في غيره وكذلك
جعلتم الشاهدين تامين
في كل شيء إلا الزنا وجعلتم
رجالاً وامراً تين تامين في
المال ناقصين في الحدود

(في مال السيد المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر الرجل عبده وترك ما لا غائباً وحاضراً
لم يعتق من المدبر شيء إلا بما حضر في أيدي الورثة وعتق في ثلث ما وصل إلى الورثة ولم يعتق في الغائب حتى
يحضر فبأخذ الورثة سهمين ويعتق منهم سهم وان حضر فيها قبل أخذ الورثة كان كالمترك ويعتق فيما علم
للسيد من ماله دون ما لم يعلم وكان للورثة أخذ جميع ما في يد المدبر من مال أفاده قبل موت سيده فإذا مات وأفاد
ما لا بعد موت السيد فإن خرج من الثلث سلم إليه ماله كله وإن لم يخرج من الثلث سلم إليه من ماله الذي اكتسب
بعد موت سيده بقدر ما يخرج منه من الثلث وسلم البقية إلى ورثة سيده ولا مال للمدبر ولا أم ولد ولا عبد أموال
هؤلاء لساداتهم إذا اعتقوا أخذت أموالهم من أيديهم لا تكون الأموال للآلحرار والمكاتب إذا اعتق وكان
أفاد ما لا في كتابته

(تدبير النصراني) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا دبر النصراني عبداً نصرانياً فأسلم العبد
النصراني قيل لا نصراني أن أردت الرجوع في التدبير بعناه عليك وإن لم ترده قيل للنصراني تحول بينك وبينه
ونحارجه وندفع اليك خراجاً حتى تموت فيعتق عليك ويكون لك ولاؤه وترجع فنبيعه وهكذا يصنع
في المكاتب وأم الولد تمنعه عن أم الولد حتى يموت فتعتق وعن المكاتب حتى يعجز فنبيعه أو يؤدي فيعتق
وفي النصراني المدبر قول آخر أنه يباع عليه بكل حال والنصراني من مال مدبره وعبده وأم ولده مسلمين ما لم يسلم
من أخذه

(تدبير أهل دار الحرب)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا قدم الحربى دار الإسلام بأمان فدبر عبداً له والتدبير جائز فإن
أراد الرجوع إلى دار الحرب لم تمنعهما وإن أسلم العبد المدبر قلنا للحربى أن يرجع في التدبير لم تمنعك الرجوع
في وصيتك وبعناه عليك العبد أبت أم أطعت لا نالنا ندع لك ملكاً مسلماً لنا بيعه عليك وإن لم ترجع فأردت
المقام خارجاً لك ومنعناك خدمته لك وإن أردت الرجوع إلى بلادك فإن رجعت في تدبيره بعناه وإن لم ترجع
خارجاً له ووكلت بخراجها أن شئت من يقبضه لك فإذا مات فهو حر ولو دبره في دار الحرب ثم خرج إلى دار الحرب
على التدبير كان مدبراً لم يرجع في التدبير بأن يخرج منه من ملكه وفيه قول آخر أنه يباع بكل حال وكذلك
لو أعتق في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام ولم يحدث ملكاً له يغصبه أباه يسترقه به في دار الحرب بعد
العتق كان حراً فإن قال قائل كيف يكون العتق في دار الحرب جائزاً قيل العتق إخراج ملك إلى صاحبه فهو
إذا أخرج ماله إلى ملك صاحبه ببيع أو ملك بضم ثم أسلم إلى ربه ماله ما أخرج من ملكه إلى مثله الحكم فيه أن
لا يرد عليه ما أخرج منه ما لم يحدث أخذه في دار الحرب وإن أحدث أخذه في دار الحرب فلا يخرج من يديه
ما غلب عليه في دار الحرب والعتق إخراج شيء من يديه لم يرجع فبأخذه بعد إخراجها فلا يكون له أخذه بعد
أن يصير إلى دار الإسلام قال والجحة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا

(في تدبير المرتد) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر المرتد نفسه أقاويل أحدها أنه
موقوف فإن رجع إلى الإسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه وإن قتل فالتدبير باطل
وماله فيء ومن قال هذا القول قال إنما وقفنا ماله عند ارتداده ليكون فيئاً مات على الردة وراجعا إليه
إن رجع فلما مات على الردة علمت أن ردة نفسه أصبحت ماله فيئاً والثاني أن التدبير باطل لأن ماله موقوف
يكون فيئاً وماله خارج إلا بأن يعود إليه فالتدبير والعتق باطل كله ومن قال هذا القول قال إن ماله خرج
من يديه إلا أن يعود وإنما يملكه بالعودة كما حقن دمه بالعودة فتدبيره كان وهو غير مالك وهذا أشبه الأقاويل

وجعلتم شهادة أهل
الذمة تامة بينهم ناقصة
بين غيرهم وشهادة المرأة
تامة في عيوب النساء
ناقصة في غيرها قال
واحتج في القسامة بان
قال أعطيتهم بغير بينة
قلت فكذلك أعطيت
في قسامة مثل واحتج بان
قال أحلفتهم على مالا
يعلمون قلت فقد يعلمون
بظاهر الاخبار ومن
يصدقون ولا تقبل
شهادتهم وقرار القائل
عندهم بلا بينة ولا يحكم
بأدعائهم عليه الاقرار
وغير ذلك قال العلم ما
رأوا باعينهم أو سمعوا
بآذانهم قلت ولا علم ثالث
قال لا قلت فاذا اشترى
ابن خمس عشرة سنة
عبدا وولد بالمشرق منذ
خمس مائة سنة
ثم باعه فادعى الذي
ابتاعه أنه كان ابنا
فكيف تخلفه قال على
البينة قال يقول لك
تظلمني وإن هذا ولد
قبلي وبلدي غير بلدي
وتخلفني على البينة
وأنت تعلم أنني لا أحيط
بان لم يأت قط علما قال
يسئل قلت يقول لك
فأنت تخلفني على ما تعلم
أنني لأبر فيه قال واذا

بأن يكون صحيحا وبه أقول والثالث أن يكون التدبير ماضيا عاش أو مات لانه لا علك ماله الا بعوته وعوته
يقع العتق ومن قال هذا أجاز عتقه وجميع ما صنع في ماله (قال الربيع) الشافعي فيها ثلاثة أقاويل
أصحها أن التدبير باطل

(تدبير الصبي الذي لم يبلغ) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر العلام الذي لم يعقل ولم يبلغ ثم
مات التدبير جاز في قول من أجاز الوصية لانه وصية ولوليه في حياته بيع مدبره في النظر له كما يكون له أن يوصي
لعبده فيبيعه وان مات جاز في الوصية وكذلك البالغ المولى عليه ومن لم يجز وصيته (قال) ومن لم يبلغ فتدبيره باطل
ولويبلغ ثم مات كان باطلا حتى يحدث له تدبير بعد البلوغ في حياته واذا دبر المعتوه والغايب على عقله لم يجز
تدبيره وان كان مجنون وبقية قدر في حالة الافقة جاز وان دبر في غير حال الافقة لم يجز

(تدبير المكاتب) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل مكاتبه فان أدى قبل موت السيد
عتق بأداء الكتابة وان مات السيد ولم يؤد عتق بالتدبير وبطل ما كان عليه من العتق من حله الثلث وان لم
يحمله الثلث عتق منه بقدر ما حل الثلث وان شاء اذا دبر قبل موت السيد أن يعجز كان له أن يعجز وكان لسيد
أخذ ما كان له من مال ولا تبطل الكتابة بالتدبير من قبل انه اغار زاد دخرا ولم ينقصه الا ترى أنه لو أعتق جاز
عتقه وسقطت الكتابة عنه ولا يكون التدبير منقصا لشيء من الكتابة عنه من قبل أنه لم يقع له بالتدبير عتق
بعد ومتى وقع سقط ما يبق من الكتابة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا مات السيد
وله مكاتب لم يبع المكاتب ولا كتابته في دينه ويؤخذ بنجومه في دينه فاذا عجز بيع في الدين وكان رقيقا
والمكاتب يخالف المدبر المدبر يباع فيه لانه وصية ويبيعه سيده في حياته والمكاتب لا يبيعه سيده في دين ولا
غيره ولا بعد موته حتى يعجز ولو كان عبد بين اثنين فدبر أحدهما انصبيه ثم أعتق الآخر نصيبه وهو موثر ففقه
قولان أحدهما أنه حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه لان التدبير ليس بعتق يات ولا يحول بين السيد وبين
بيعه وبه أقول وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه الآخر مدبر والقول الثاني أنه لا يعق منه الا ما عتق
والنصف الآخر مدبر بحاله يرجع فيه صاحبه متى شاء

(مال المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وما اكتسب المدبر في تدبيره من شيء ثم عتق بعد
موت سيده فهو مال لورثة سيده لان المدبر لا يملك شيئا الا ما اكتسبه بعد العتق وما يملك المولى من شيء فاعلم ملكه
اسيده وكذلك لسيد قرض جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأي وجهه كان الملك بكسب أو هبة أو وصية
أو جناية جنت عليه أو غير ذلك ولو ثبت المدبر على تدبيره حتى مات سيده فعتق ويده مال يقر أنه اغنا فأفاده
قبل موت سيده كان ميراثا لسيده ولو قال أفدته بعد موت سيدي كان القول قوله مع عيمته وعلى الورثة البينة
أنه كان ملكه قبل موت سيده فان جاؤهم على المال أو بعضه أخذوا ما قاموا عليه البينة وان لم يأتوا بها كان
ما في يديه له ولو كان ذلك بعد موت سيده بساعة لان كثير المال قد يفاد في ساعة ويتعذر قليله في الزمان
الطويل فاذا أمكن بوجه أن يملك مثل ذلك المال والقول فيه قوله مع عيمته (قال الشافعي) ولو اختلف
المدبر وورثة من دبره في مال في يده فأقام المدبر البينة أنه أفاده بعد موت سيده والورثة البينة أنه أفاد ذلك المال
قبل موت سيده كانت البينة بينة المدبر والقول قوله لانهم مستوون في الدعوى والبينة ولو فضل في كيمونه
في يده فهو أرجح منهم سببا ولو كان في يده مال فأقام الورثة البينة أنه كان في يده وسيده حتى وقال المدبر كان
في يدي لغيري وانما ملكه بعد موت سيدي كان القول قوله مع عيمته ولا أخرجه من يديه حتى يقول الشهود
كان في يديه ملكه أو هو ملكه فاذا أنبتوا عليه هذا أخرجه من يديه وسواء جميع حكم المدبر كان المدبر
صغيرا أو كبيرا مسلما أو كافرا أو امرأة أو رجلا

سئلت وسعل أن تحلف
قلت أفرجل قتل أبوه
فغبي من ساعته فسأل
أولى أن يعلم قال نعم
قال بعض من حضره
بل من قتل أبوه قلت
فقد عبت يمينه على
القسامة ونحن لأن امره
أن يحلف إلا بعد العلم
والعلم عكسه واليمين على
القسامة سنة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقلت برأيك يحلف على
العبد الذي وصفت قال
فقد خالف حديثكم
ابن المسيب وابن بجيد
قلت فأخذت بحديث
سعيد وابن بجيد فتقول
اختلفت أحاديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم
فأخذت بأحدها قال لا
قلت فقد خالفت كل
ماروى عن النبي صلى
الله عليه وسلم في القسامة
قال لا قلت فلم تأخذ
بحديث ابن المسيب
قال هو منقطع والمنصل
أولى أن يؤخذ به
والانصار يرون أعلم
بحديث صاحبهم من
غيرهم قال فكيف لم
تأخذ بحديث ابن بجيد
قلت لا يثبت ثبوت
حديث سهل فهذا
صرنا إلى حديث سهل

(ولد المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أذن الرجل لمدبره فكبح قبل التدبير أو بعده فسواء وما ولد له حكم المولود في الحرية والرق حكم الأم التي ولدت له إن كانت حرة كان حرا وإن كانت أمة كان عبدا كما يكون هذا في الحر والعبد غير المدبر (قال الشافعي) وليس للعبد ولا للمدبر ولا من لم تكمل فيه الحرية أن يكبح إلا بأذن سيده وليس له أن يتسرى بحال وإذا أذن له سيده بالتسرى ففسر درأنا عنه الحد بالشبهة وألحقناه بالولد وفرقنا بينهما متى علمنا أن لم نعلم حتى مات السيد ومالك المدبر الأمة لم تكن الأمة أم ولده بذلك الولد بحال لأنه ووطء فأسد لا ووطء ملك صحيح ولا تكون الأمة أم ولد حتى يكون الولد والوطء من مالك لها حر كامل الحرية

(ولد المدبرة ووطؤها) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وليسيد المدبرة أن يطأها لأنها على الرق (قال) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه دبر جاريته له فكان يطؤها وهما مدبرتان (قال الشافعي) وإذا دبر الرجل أمة فولدت بعد تدبيرها في بقية عمرها وهي مدبرة فسواء والقول فيهم واحد من قولين كلاهما مذهب والله تعالى أعلم فأما أحدهما فإن سيد المدبرة لمادبرها ولم يرجع في التدبير فكانت مملوكة موقوفة العتق ما لم يرجع فيها مدبرها بأن يخرجها من ملكه وكان الحكم في أن ولد كل ذات رحم بمنزلة ما كان حرة كان حرا وإن كانت مملوكة كان عبدا لا وقف فيها غير الملك كان مملوكا كان ولده المدبرة بمنزلة ما تعتقون بعنتها ويرقون برقها وقد قال هذا بعض أهل العلم ومن قال هذا القول أنبغى أن يقول فإن رجع السيد في ولدها كان له ولم يكن ذلك رجوعا في تدبير أمهم وكذلك أن رجع في تدبيرها لم يكن رجوعا في تدبير من ولدت وهي مدبرة والرجوع أن يخرجها من ملكه فإن قال قائل فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها ولا يكون رجوعه في تدبيرها رجوعا في تدبير ولدها وإنما ثبت لهم التدبير بأن أمهم مدبرة فكأنهم كمن ابتدئ تدبيره ولم يحكم لهم أمهم كعضومنها فالأدليل على ذلك قيل ألا ترى أن قيمتهم لو كانت مثل قيمتها أو أقل أو أكثر ثم مات السيد وقوموا كما تقوم أمهم ولم يعتقوا بغير قيمة كما لا تعتق أمهم بغير قيمة فإذا حكمنا بهم نأجلنا حكمهم حكم أنفسهم وإن ثبت ذلك بها ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القيمة لها دونهم ولم أجعل له الرجوع فيهم دونها وجعلناه إذا رجع فيها راجعاً فيهم وجعلناهم رقيقاً لو مات قبل موت سيدها وأبطلنا تدبيرهم إذا لم تعتق أمهم فهذا لا يجوز لمن يقول هذا القول والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وسواء كان ولدها ذكورا أو أنثى فإن ولد ذكورا أو أنثى فآلاد لا نأث بمنزلة أمهاتهم سواء والقول في الرجوع فيها وفيهم وترك الرجوع في أمهاتهم ودونهم وفيهم دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبرة نفسها وولادها كورثته أمهاتهم إن كن حرائر كانوا أحرارا وإن كن أماء كانوا أماء لمن ملك أمهاتهم (قال) وإذا دبر أمة فولدت أولاداً بعد التدبير فالقول فيها وفيهم كما وصفت فإن رجع في تدبيرها مات ولدت أولاداً أقل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر لأن العلم قد أحاط أن التدبير قد وقع عليها وإن ولدت لستة أشهر فصاعداً بعد الرجوع فالولد مملوك لا تدبره إلا أن يحدث له السيد تدبيراً (قال الشافعي) وإذا دبر جارية له ثم قال تدبرها ثابت وقد رجعت في تدبير كل ولد تلده ولا ولد لها فليس هذا بشئ لأنه لا يرجع إلا فيما وقع له تدبير فأما ما لم يملك ولم يقع له تدبير في أي شئ يرجع لأشئ له يرجع فيه وإذا ولدت المدبرة ولداً واختلف السيد فيه والمدبرة أو المدبرة وورثة السيد بعد موت السيد فقال السيد أو الورثة ولدت قبل التدبير وقالت المدبرة بل ولدت بعد التدبير فالقول قول السيد والورثة لأنهم مالكون وهي مدعية أخرج ملكهم من أيديهم وعلى من قلت القول قوله اليمين بما قال فإن أقامت يمينه بما قالت كانت اليمين العادلة أولى من اليمين الفاجرة وإن أقامت يمينه وأقام السيد أو ورثته يمينه بدعواهم كانت يمينهم أولى وكان ولدها رقيقاً من قبل أنهم مملوكون في أيديهم فضل كينونتهم في أيديهم بالملك فهي وهم مدعون ومقيمون بيمينه ولو كانت أمة بين اثنين فدبرها ثم جاءت بولد فادعاه أحدهما كان ابنه وضمن

دونه قال وان صاحبكم
قال لا تحب القسامة الا
بإذن من بيته أو دعوى
من ميت ثم وصف
اللوث بغير ما وصفت
قلت قد رأيتنا تركناه
على أصحابنا وصرنا الى
أن نقضى فيه بمثل
المعنى الذى قضى به
رسول الله صلى الله
عليه وسلم لأبشئ في غير
معناه قال وأعطيتم
بالقسامة في النفس
ولم تعطوا بها في الجراح
قلت أعطيناها حيث
أعطى رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم قال
الجراح مخالفة للنفس
قلت لان الجروح قد
يتبين من جرحه ويدل
على من عمل ذلك ولا
يتبين الميت ذلك قال
نعم قلنا فبهذا لم تعط
بها في الجراح كما أعطينا
بها في النفس والقضية
التي خالفوا بها البيعة
على المدعى واليمين على
المدعى عليه أنهم
أحلفوا أهل المحلة
ولم يبرؤهم وانما جعل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اليمين موضع براءة
وقد كتبنا الحق في هذا
مع غير ذلك كما كتبناه
في غير هذا الكتاب وما

نصف قيمته ونصف قيمتها ونصف عمرها بشرى بكنه ان شاء الله بكنه لان مشيئته أخذ قيمتها رجوع في تدبيرها
وكانت أم ولد له ولو ألفت الولد الذى ادعى ميتا لم يكن له قيمة ولو جنى انسان جناية فأخذها أرباكار الارش
بينهما والقول الثاني أن الرجل اذا دبر أمته فولدت بعد التدبير أو ولادافهم لم يولدوا بذلك أنها انما هي أمته
موصى لها بعقبتها لصاحبها الرجوع في عتقها وبيعها فليست هذه خريفة ثابتة وهذه أمته موصى لها والوصية
ليست بشئ لازم وشئ يرجع فيه صاحبه وأولادها لم يولدوا بكون وقد قال هذا غير واحد من أهل العلم (قال
الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أولاد المدبرة لم يولدوا بكون وقال هذا غير أبى
الشعثاء من أهل العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (قال الشافعي) والعق مخالف للتدبير عند كل أحد ولو أعتق
رجل أمته لها ولد لم يعتق ولداها بعقبتها بحال الآن يعتقهم

(في تدبير ما في البطن) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل ما في بطن أمته فليس له
بيعها الا أن يريد بيعها الرجوع عن التدبير ولو أعتقه لم يكن له بيعها وانما قلنا لا يكون له بيعها الا أن لا أعلم
مخالفا في أن الامه اذا بيعت أو وهبت أو أعتقت حاملا كان ما في بطنها تبعها لما لم يزلها كبعض بدنها عليه
من علكها ويعتق بعقبتها حكمه كحكم عضو منها لم يزلها لم يجر أن تباع أمته حامل لان حكم حملها
كحكمها ولو باع الذى دبر ولداها أمه وهى حامل به فقال أردت الرجوع في تدبير الولد كان البيع جائزا وقال لم
أرد أن كان البيع مردودا ولو باع أمه واستثنى ما في بطنها فان ولدت لأقل من ستة أشهر فالولد مدبر وان كان دبرة
وحران كان أعتقه وان لم تلد الا لستة أشهر فصاعدا من يوم كان التدبير والعق لم يكن مدبرا ولا خرا وان ولدت
ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والاخر لأكثر من ستة أشهر فهو من حمل واحد وحكمه حكم واحد فاذا
كان بعضه لأقل من ستة أشهر كان معتقا ومدبرا وكل من معه في ذلك الحمل ولو دبر ما في بطنها أو أعتقه
ثم باعها فولدت قبل ستة أشهر كان الولد معتقا ومدبرا والبيع باطل وان ولدت بعد ستة أشهر ففهي قولان
أحدهما انه لما كان ممنوعا من البيع ليعرف حال الحمل فيساعى في تلك الحال كان البيع مردودا بكل حال
لانه في وقت كان فيه ممنوعا والاخر أن البيع جائز ولو قال لامته ولدت ولد مدبر لم يكن هذا تدبرا الا أن
يريد به تدبرا

(في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل في صحته
رقيقا أو بعضهم قبل بعض وفي مرضه آخرين كذلك وأوصى بعتق آخرين بأعيانهم فلا يبدى واحد منهم
على واحد كالأوصى لرجل بوصية صحيحا ولا آخر من بضم ياء أقديم الوصية على حديثها لانه شئ أو قعه لهم
في وقت واحد وكانوا انما يدلون في ذلك الوقت معا بحجة واحدة وهى أن الوصية واقعة لهم يوم كان ذلك الوقت
فان خرجوا من الثلث عتقوا معا وان لم يخرجوا أقرع بينهم فأعتق من خرج له سهمهم العتق حتى يستوعب
ثلث الميت قياسا على الذين أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم حين أعتقهم المربض فأعتق ثلث الميت
وأرق ثلثي الورثة

(الخلاف في التدبير) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه خالفنا بعض الناس وأجرى في المدبر
خلافا سأحكى بعضه ان شاء الله تعالى فقال لي بعض من خالفنا فيه على أى شئ اعتمدت في قولك المدبر وصية
يرجع فيه صاحبه متى شاء قلت على ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي قطع الله بها عذر من علمها
قال فعندنا فيه حجة قلنا فاذا كرها قال ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثكم باعه ولم يسأله صاحبه
بيعه قلت العلم يحيط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يبيع على أحد ماله الا بيمينه أو بأمره قال
فبايها باعه قلت أما الذى يدل عليه آخر الحديث في دفعه إياه الى صاحبه الذى دبره فانه دبر وهو يرى أنه
لا يجوز له بيعه حين دبره وكان يريد بيعه اما محتاجا واما غير محتاج فأراد الرجوع فدكر النبي صلى الله عليه وسلم

فباعه وكان في بيعه دلالة على أن بيعه جائز له إذا شاء وأمره أن كان محتاجاً أن يبدأ بنفسه فيسلك عليها رضى ذلك
 لثلاثه يحتاج الى الناس قال فان قال قائل فانارو يناعن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انما باع خدمة المدبر (قال الشافعي) فقلت له ما روى هذا أحد عن أبي جعفر فيما علمت يشب
 حديثه ولورواه من ثبت حديثه ما كان لك فيه حجة من وجوه قال وما هي قلت أنت لا تثبت المنقطع
 ولم يخالفه غيره فكيف تثبت المنقطع بخالفه المتصل الثابت قال فهل يخالفه قلت ليس بحديث وأحتاج الى
 ذكره فأذكره على ما فيه قال لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبي صلى الله عليه وسلم رقبة مدبر كما حدث جابر
 وخدمة مدبر كما حدث محمد بن علي (قال الشافعي) فان قلت انه يخالفه قلت هو أدل لك على أن حديثك حجة
 عليك قال وكيف قلت ان كان محمد بن علي قال للمدبر الذي روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رقبته
 انما باع النبي صلى الله عليه وسلم خدمته كما قلت فغلط من قال باع رقبته بما بين الخدمة والرقبة كنت خالفت
 حديثنا وحديث محمد بن علي قال وأين قلت أتقول ان بيعه خدمة المدبر جائز قال لا لانه أغرر فقلت فقد
 خالفت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فله له باعه من نفسه قلت جابر سمي باعه بثمانمائة درهم من
 نعيم النخام ويقول عبد قبطي يقال له يعقوب مات عام أول في امار قان الزبير فكيف يوهم أنه باعه من نفسه
 وقلت له روى أبو جعفر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمن مع الشاهد فقلت مرسل وقد رواه معه عدد
 فطر حشده وروايته يوافقه عليها عدد في احاديثان متصلان أو ثلاثة صحيحة ثابتة وهو لا يخالفه فيه أحد برواية
 غيره وأردت تثبت حديثه عن أبي جعفر بخالفه فيه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أبعد ما بين
 أقاويلك وقلت له وأصل قولك انه لو لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم شيئاً لا يخالفه فيه غيره لم يملك وقد باعت عائشة مدبراً لها فكيف خالفتم مع حديث النبي صلى الله عليه
 وسلم وأنت تروون عن أبي اسحق عن امرأته عن عائشة شيئاً في البيوع تزعم وأصحابك أن القياس غيره وتقول
 لا أخالف عائشة ثم تخالفها ومعها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس والمعقول (قال الشافعي) وقلت
 له وأنت محجوج بما وصفنا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا عذر لاحد في تركها ولو لم تكن فيما
 نسبته محجوجاً كنت محجوجاً بقول عائشة فيما نزعهم أنك تذهب اليه ولو لم يكن لعائشة فيه قول كنت محجوجاً
 بالقياس ومحجوجاً بحجة أخرى قال وما هي قلت هل يكون لك أن تقول الاعلى أصل أو قياس على أصل
 قال لا قلت والاصل كتاب أو سنة أو قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع الناس قال لا يكون
 أصل أبداً الا واحداً من هذه الاربعة قلت وقولك في المدبر داخل في واحد من هذه الاربعة قال لا قلت
 أفقياس على واحد منها قال أما قياساً في كل شيء فلا قلت فمع أي شيء هو قياس قال اذا حله الثلث ومات
 سيده عتق قلت نعم بوصيته كعتق غير المدبر قال فهو قول أكثر الفقهاء قلت بل قول أكثر الفقهاء أن يساع
 قال لسنان قوله ولا أهل المدينة قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن المنكدر وغيرهم يبيعه
 بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المكيين وعندك بالعراق من يبيعه وقول أكثر التابعين يبيعه
 فكيف ادعيت فيه الا أكثر ولا أكثر من مضى عليك مع أنه لا حجة لاحد مع السنة وان كنت محجوجاً بكل
 ما ادعيت وبقول نفسك قال وأين ذلك من قول نفسي فقلت رأيت المدبر لم أعقه من الثلث وأستعبه
 اذا لم يخرج من الثلث رأيت لو كان العتق له ثابتاً كهولام الولد لم تعقه فارغاً من المال ولا تستعبه أبداً
 قال انما فعلت هذا لانه وصية قلت رأيت وصية لا يكون لصاحبها أن يرجع فيها قال لا غير المدبر قلت أفيجوز
 أن تفرق بين الوصايا فتجعل لصاحبها في بعضها الرجوع ولا تجعل له في بعض بلا خبر يلزم فيجوز عليك أن
 يرجع الموصى في المدبر ولا يرجع في عبد لو أوصى بعتقه غير مدبر قال الناس مجتمعون على أنه يرجع في
 الوصايا ومتفرقون في الوصية في المدبر قلت فان اجتمعوا على أن يكون التدبير وصية على أنه أن يرجع

رأيناهم ادعوا الحجة في
 شيء الا تركوه ولا عابوا
 شيئاً الا دخلوا في مثله أو
 أكثر من (قال الشافعي)
 رضى الله عنه ومن
 كتاب عمر بن حبيب
 عن محمد بن اسحق
 قال حدثني محمد بن
 ابراهيم بن الحرث التيمي
 عن عبد الرحمن بن بجيد
 ابن قبطي أحد بني حارثة
 قال سمعت يعني ابن ابراهيم
 وأيم الله ما كان سهل
 بأكثر علمائه ولكنه
 كان أسن منه قال والله
 ما هكذا كان الشأن
 ولكن سهلاً وهم ما قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احلفوا على ما لا علم
 لهم به ولكنه كتب الى
 يهود خيبر حين كتبه
 الانصار انه وجد قتيل
 بين أيديكم فسدوه
 فكتبوا اليه يحلفون
 بالله ما قتلوه ولا يعلمون
 له قاتلاً فوداه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من
 عنده (قال الشافعي)
 فقال لي قائل ما يمنعك
 أن تأخذ بحديث ابن
 بجيد قلت لا أعلم ابن
 بجيد سمع من النبي صلى
 الله عليه وسلم واذا لم يكن
 سمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو مرسل

ولسنا ولا يابك ثبت
المرسل وقد علمت سهلا
صحب النبي صلى الله
عليه وسلم وسمع منه
وساق الحديث ساقا
لا يشبهه الا الانبات
فأخذت به لما وصفت
قال فما منعك أن تأخذ
بحديث ابن شهاب
قلت مرسل والقتيل
أنصاري والأنصاريون
أرلى بالعناية بالعلم به من
غيرهم اذا كان كل ثقة
وكل عندنا بنعمة الله
تعالى ثقة

(باب المختلقات التي
لا يثبت بعضها
من مات ولم يحج أو كان
عليه نذر)

حدثنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أنا مالك عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن
ابن عباس أن سعد بن
عبادة استفتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
ان أمي ماتت وعلم انذر
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اقضه عنها قال
الشافعي رضي الله عنه
سن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن تقضى
فريضة الحج عن بلغ
أن لا يستسك على
الراحلة وسن أن يقضى

في جميع الوصايا غير واقترافه فكيف لم يجعل القول قول الذين قالوا يرجع فيه فتستدل على أن من قال
لا يرجع فيه قدر ترك أصل قوله في أنه وصية اذا كان يردده فيما سواه من الوصايا (قال الشافعي) ثم ذكرت أن
قائل هذا القول يقول لو قال لعبد اذمت أنا وفلان فأنت حر كان له أن يبيعه ولو قال اذا جاءت السنة فأنت حر
كان له أن يرجع فيه فقلت فكيف زعمت أن له أن يرجع في هذا ولا يرجع في قوله اذا دامت فأنت حر فقال
ما هم في القياس الاسواء والقياس أن يرجع فيه كله لأن أصل الأمر فيه أن هؤلاء عمال له أو ضي لهم بالعق
في وقت لم يقع فتثبت لهم به حرية قلنا في هذا الحجة عليك في المدبر قال وأخرج المدبر اتباعا والقياس
فيه أن له أن يرجع فيه قلنا في اتبع فيه ان كان قال قولك أحداً كثر من معبدن المسبب فاذ كره فقد
خالف القياس كما زعمت وخالف السنة والاثار وأنت تترك على سعد بن المسبب أقاويل له لا يخالفه فيها أحد
وترجم أن ليست عليك فيه حجة والذين احتججت بموافقتهم من أهل ناحيتنا بخالفونك في المدبر نفسه في بيعه
بعد موت سيده اذا كان على سيده دين ولم يدع مالا قال هؤلاء باعوه في الحين الذي صار فيه حراً ومنعوه من البيع
قبل أن يصير حراً قلت ويقولون أيضاً اذا كان العبدان اثنين فبدره أحدهما تقاوماه فان صار للذي لم
يدبر بطل التدبير فقال وهذا أعجب من القول الاول لأنهم أبطلوا التدبير والسيد لا يرد بطلاله وجبروا
المالكين على التقاوم وهما لا يريدانه ولا واحد منهما فهذا ان بعد قوانين قالوا أحدهما الصواب قلت واذا
كانت تجتعل بأن وافق هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدرك في قولهم ما تقول فيه هذا القول أقرى فيك
وفهم حجة على أحد لو خالفكم قال فافينا حجة على أحد قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة ولا أثر قال ولولم
فان الحجة في السنة قال الحجة مع من معه السنة قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة كانت الحجة مع من معه الاثر
قال نعم قلت فهم ما معنا قلت ولولم يكن أثر كانت الحجة مع من معه القياس قال نعم قلت وأنت وغيرك
تشهد لنا أن السنة والاثار والقياس معنا فكيف ذهبت عن هذا كله فرجع بعض أهل العلم منهم عندهم
الى قولنا في المدبر (قال الشافعي) وأخبرني عن أبي يوسف أنه قال السنة والاثار والقياس والمعقول قول من قال
يباع المدبر وما رأيت أشد تنافضا من قولنا فيه ولكن أصحابنا غلبونا وكان الاغلب من قوله الا كثر لم يرجع
عنه مع هذا المقالة وقد حكى لي عنه انه اشترى مدبرا واباعه وقال هذه السنة والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قال
لي قائل منهم لا يشك أهل العلم بالحديث أن ادخال سفيان في حديث عمر وأبي الزبير في بيع النبي صلى الله
عليه وسلم مدبرا غلط الا أن الحقاظ كقلت حفظوه عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير بساق يدل على أن سيده
كان حيا ولولم يعلم أن مثل هذا غلط لم تعرف غلطاً ولا أمر احصيا أبداً ولكن لو كان صحيحاً لا يخالفه غيره أن
النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر بعد موت سيده الذي بدره ما كان القول فيه الا واحداً من قولين أحدهما أن
التدبير لا يجوز اذا لم يكن أنه باعه في دين على سيده لأن أقل أمره عندنا وعندك اذا كان التدبير جائزاً ان يعق ثلثه
ان لم يكن على سيده دين وهذا أسه بظاهر الحديث الثاني ان الناس اذا اجتمعوا على اجازة التدبير فلا يكون أن
يجعل عامتهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبعه النبي صلى الله عليه وسلم وثني منه يخرج من الثلث وان لم يكن
ذلك مؤدى في الحديث قال ولولم يكن لك حجة في المدبر الا هذا وكان صحيحاً كانت لك الحجة فقلت نعم فقال
وما هي قلت لو باعه النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت استدلت على أن الحرية لم تتم فيه وانه وصية وأن الوصايا
تكون من الثلث وذلك أني رأيت أم الولد تعتق فارغته من المال والمكاتب لا تبطل كتابته بموت سيده فلما
بطلت وصية هذا جاز بيعه استدلت على أن بيعه في الحياة جائز لأنه وصية من الوصايا بالرجوع فيها كما يرجع
في الوصايا وانه خارج من معنى من ثبت له العتق لان المكاتب يرق اذا عجز فلا تبطل كتابته حتى يكون
يطلقها هو فتبطل بالحر وكان بسبب من حرية فلم تبطل حتى يطلها هو ويبطل تدبير المدبر واستدلت على أن
المدبر وصية وان صار اليه عتق قبل الوصية لا يعني حرية ثابتة (قال الشافعي) وزعم آخر قال فخطبه قوله لا يباع

المدير لان سيد المدير اذا اذن ديناً يحيط بماله لم يبيع مديره في دينه ولا في جنائيه لوجدها المدير لانه محبوس على أن يموت سيده بعتق عبوته فان مات سيده وعليه دين يبيع في دينه وكذلك ان كانت على المدير جنائية لم يبيع في جنائيه فنعته من أن يباع وسيده حتى قبل يقع له العتق وقد يموت المدير قبل سيده فيموت عبد الله لانه لا يقع عليه العتق عنده الا بموت سيده فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عنده ووقع عتقه بآءه في جنائية نفسه ودين سيده فباعه في أولى حاله أن يمتعه فيها من البيع ومنعه البيع في أولى حاله أن يبيعه فيها والله المستعان واياه أسأل التوفيق (قال الشافعي) فان قال فاني انما بعت سيده لانه مات ولا مال له وانما هو وصية ولا تكون الوصايا الا من الثلث فيلذلك الجحمة عليك أن تجعله كالوصايا في أن ترقه اذ لم يخرج من الثلث وتمنع من أن تجعله من الوصايا فتجعل لصاحبه الرجوع فيه كما يرجع في الوصايا فان قلت ان فيه حرية والحرية لا ترد قلت فقد رد دهر احين وقعت وان اعتلت بافلاس سيده فقد يفسد له أم ولد فلا يردها ولا ينفذ عتقها وقد يفسد له مكاتب قد كاتبه على نجوم متباعدة فلا تنقض كتابته ولا يرقه بعد موته الا بما يرقه به في حياته وقد قلت في أم ولد النصراني تسلم وهي حرة ولم يمت سيدها فاني الوقت الذي يقع فيه عتقها حين صار فرجها من سيدها ممنوعاً وأنت لا ترى الاستسعاء بالدين قالوا مطلقاً لا يباع المدير قالوا هو حري يبيع في قيمته وكذلك قالوا في أم ولد النصراني فقولهم على أصل مذهبهم أشد استقامة من قولك على أصل مذهبك أقرأت الرجل ان كان اذا أفلاس عبده بمنزلة الميت يباع ماله ويحل ما لم يكن حل من دينه فكيف لم يبيع مديره كما باعه بعد الموت وأحل دينه بعد الموت فان قال قائل فقد يفيد مالا قيل فلم أرك انتظرت بدين عليه الى مائة سنة وجعلته حالاً بموته فان قلت انما أحكم عليه حكم ساعته وذلك حكم الموت فكذلك يبيع مديره بافلاسه وقد يمكن في الموت أن يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فلست أراه ترك ارقاقه بعد الموت بما يمكن ولا يبيعه في الحياة في افلاس صاحبه بحكم ساعته ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة وقد أرقه في الحياة بغير افلاس ولا رجوع من صاحبه فيه حيث لم يرقه من أرق المدير ولا أحد غيره لان من أرقه في الحياة انما أرقه اذا رجع فيه صاحبه وقال اذا كان العبد بين اثنين فدبره أحد هما تقاوماه فان صار للذي دبره كان مديراً كله وان لم يشتره الذي دبره انتقض التدبير الا أن يشاء الذي له فيه الرق أن يعطيه الذي دبره بقيمته فيلزمه ويكون مديراً (قال الشافعي) ولا يجوز في قوله والله تعالى أعلم لا يباع المدير ما عاش سيده الا أن يكون مديراً كله ويضمن الذي دبره لشريكه نصف قيمته لان التدبير عنده عتق وكذلك هو عنده لو أعتقه ولا يجوز في قوله أن ينتقض التدبير (٢) لانه اذا جعل لسيده المدير نقض التدبير فكيف جعل له نقض التدبير اذا لم يشتر المدير ان كان اذا انتقض التدبير فقد جعل له فأنبت عليه في موضع غيره وقد ذكرناه وان كان لم يرد نقضه فقد جعل له نقضه وهو لا يريد وما معني يتقاومانه وهما لا يريدان التقاوم ولا واحد منهما ما أعرف ليتقاومانه وجهان في شيء من العلم والله المستعان والقول في في قول من لا يبيعه ما وصفت من أنه مدير كله وعلى المدير السيد نصف قيمته وهكذا قال من قال لا يباع المدير فاما نحن فانا اذا جعلنا لسيده نقض تدبيره وبيعه فتدبيره وصية وهو بحاله مدير النصف موقوف النصف للشريك لانه لم يعتقه فيضمن لشريكه نصف قيمة العبد ويعتق عليه

(المكاتب بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال قال الله عز وجل والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم أخبرنا عبد الله بن

نذرا ليج عن نذره وكان
فرض الله تعالى في
النج على من وجد اليه
السبيل وسن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
السبيل المركب والزاد
وفي هذا نفقة على المال
وسن النبي صلى الله
عليه وسلم أن يتصدق
عن الميت ولم يجعل الله
من النج بدلا لغير النج ولم
يسم ابن عباس ما كان
نذراً مسعداً فاحتمل
أن يكون نذراً لغيره
بقضائه عنها لان من
سنته قضاء عن الميت
ولو كان نذراً صدقة كان
كذلك والعبرة كالنج
(قال) فأما من نذر
صيماً أو صلاة ثم مات
كتبه مصححه

الحارث بن عبد الملك بن جريح أنه قال لعطاء بن الخريز الجبال أو الصلاح أو كنى ذلك قال ما نراذ إلا المال قلت
فإن لم يكن عنده مال وكان رجل صدق قال ما أحسب خيرا إلا ذلك المال قال مجاهد ان علمهم فيهم
خيرا المال كائنه أخلاقهم وأديانهم ما كنت (قال الشافعي) وأخير كلمة يعرف ما أريد منها بالمخاطبة بها قال
الله عز وجل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية فعقلنا أنهم خير البرية بالإيمان وعمل
الصالحات لا بالمال وقال الله عز وجل والبدن جعلنا حالكم من شعائر الله لكم فيها خير فعقلنا أن الخير
المنفعة بالاجر لا أن لهم في البدن مالا وقال عز وجل اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا فاعقلنا أنه ان ترك
مالا لان المال المتروك وبقوله الوصية للوالدين والأقربين قال فلما قال الله عز وجل ان علمهم فيهم خيرا
كان أطور معانيه بدلالة ما استدلتنا به من الكتاب قوة على اكتساب المال وأمانته لانه قد يكون قوي يفتكسب
فلا يؤذى اذا لم يكن ذا أمانة وأميننا فلا يكون قوي ياعلى الكسب فلا يؤذى قال ولا يجوز عندي والله تعالى
أعلم في قوله ان علمهم فيهم خيرا الا هذا وليس الظاهر أن القول ان علمت في عبدك مالا بعينين أحدهما أن
المال لا يكون فيه انما يكون عنده لافيه ولكن يكون فيه الا ككتاب الذي يفيد المال والثاني أن المال
الذي في يده ليس به فكيف يكون أن يكتبه بجاه انما يكتبه بما يفيد العبد بعد بالكتابة لانه حينئذ يمنع
مأثرا فاد العبد لاداء الكتابة قال ولعل من ذهب الى أن الخير المال انه أفاد بكسبه مالا للسيد فيستدل على
أنه كم يقدر مالا يعتق به كآفاد أولاد العبد والأمة البالغان في هذا سواء كانا ذوي صنعة أو غير ذوي صنعة اذا
كان فيهما قوة على الاكتساب والامانة

(ما يجب على الرجل يكتب عبده قويا آمينا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رضي الله عنه قال أخبرنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريح قال
قلت لعطاء أو أوجب على اذا علمت أن فيه خيرا أن يكتبه قال ما أراه إلا واجبا وقالها عمرو بن دينار
وقلت لعطاء أتأثر دماغ أحد قال لا (قال الشافعي) أما اذا كان المملوك قويا على الاكتساب غير أمين
أو أمين غير قوي فلا شئ عندي والله تعالى أعلم في أن لا تجب مكاتبته على سيده واذ جاع القوة على الاكتساب
والامانة فأحب الى سيده أن يكتبه ولم أكن أمتنع ان شاء الله من كتابة مملوك لي جع القوة والامانة ولا
لأحد أن يتتبع منه (قال الشافعي) ولا يبين لي أن يجبر أخاكم أحدا على كتابة مملوكه لان الآية محتملة
أن تكون ارشادا وإباحة لكتابة يتحول بها حكم العبد عما كان عليه لاحتمال كما أباح الصيد المظروف في
الأحرام بعد الأحرام والبيع بعد الصلاة لأنه حتم عليهم أن يبيدوا وبيعوا وقد ذهب هذا المذهب عدد من
لقبت من أهل العلم فإن قيل فهل فيه دلالة غير ما وصفت قيل أرايت اذا قيل فكاتبوهم هل يجوز أن يقال
أوجب كما وجبت المتعة الا وهو محذور بأقل ما يقع عليه اسم الكتابة أو لغاية معلومة فإن قيل لا فلا يختلف
أحد علمته في أن عبدا لرجل ثمنه ألف لوقاله كاتبني على ثلاثمائة درهم في ثلاث سنين لم يجب عليه أن يكتبه
على هذا فاذا قيل فعلى كم فان قال السيد كاتبك على ألف فأبى العبد أخرج السيد من أن يكون خالف
أن يكتبه فإن قيل نعم قيل فهل يجبر على أن يكتبه على قيمته (٣) قيل فالكتابة انما تكون دينيا والقيمة لا تكون
بالدين ولو كانت بدين لم تكن الاعلى من له ذمة تلزمه بكل حال والعبد ليس له ذمة تلزمه بكل حال (قال

فانه يكفر عنه في الصوم
ولا يصام عنه ولا يصلى
عنه ولا يكفر عنه
في الصلاة (قال
الشافعي) فان قال قائل
ما فرق بين الحج والصوم
والصلاة قلت قد فرق
الله تعالى بينهما فان قال
وأن قلت فرض
الله تعالى الحج على من
وجد اليه سبيلا وسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يقضى عن لم
يجب ولم يجعل الله تعالى
ولا رسوله صلى الله عليه
وسلم من الحج بدلا غير الحج
وفرض الله تعالى الصوم
فقال فمن كان منكم
مرضا أو على سفر
الى قوله مساكين قيل

(٣) قوله قيل فالكتابة الخ كذا بالنسخ ولعل فيه سقطا والاصل فان قيل نعم قيل فالكتابة الخ وحرر

كتبه مصححه

(الشافعي) ومالك الله عز وجل العباد رقيقهم ولم أعلم مخالفا في أن لا يخرج العبد من يدي سيده إلا بطاعته فهل (١) هذا لم ين أن أوجب على السيد أن يكتب عبده وكذلك المديبر والمديرة وأم الولد لأن كلاً لم يخرج من ملك اليمين قال والعبد والأمة في هذا سواء لأن كلاهما ملك لليمين ولو أخرج رجل عبده ثم سأله العبد أن يكتبه لم يكن ذلك له من قبل حق المستأجر في إجارته فإن العبد ممنوع من الكسب بخدمة مستأجره ولو كاتبه وهو أجير كانت الكتابة منفسخة ولو فسخ المستأجر الإجارة لم تحز الكتابة حتى يحدد السيد كتابته برضا العبد وفي قول الله عز وجل والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم دلالة على أنه إنما أذن أن يكتب من يعقل لا من لا يعقل فأبطلت أن تبغى الكتابة من صبي ولا معتوه ولا غير بالغ بحال وإنما أبطلنا كتابة غير البالغين والمغلوبين على عقولهم كانوا لعن أنفسهم أو كاتب عنهم غيرهم بهذه الآية وإنما أبطلنا أن يكتب المحجور عليه الذي لا أمر له في ماله وأن يكتب عنه وليه لأنه لا نظر في الكتابة له وأنه عتق وليس له أن يعتق

(هل في الكتابة شيء تكرهه) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير قوى ولا أمين أو لا أمينة كذلك أو غير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة وهي مباحة إذا أبيحت في القوى الأمين أبيحت في غيره والثاني من قبل أن المكاتب قد يكون قويا بما فرض الله عز وجل له في الصدقات فإن الله تبارك وتعالى فرض فيها للرقاب وهم عندنا المكاتبون وهذا لم أكره كتابة الأمة غير ذات الصنعة لرغبة الناس في الصدقة متطوعين على المكاتبين قال ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب لأنها لا حق لها إذا كلفت كسبا إلا كتابة في الصدقات ولارغبة الناس في الصدقة عليها متطوعين كرغبتهم في الصدقة عليها مكتابة (قال) وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يخرج عبده إذا كان ذا صنعة مكتسبا إذا كره ذلك العبد ولكن إذا جره وينفق عليه إن شاء ولا أكره لأحد أن يأخذ من مكاتبته صدقات الناس فريضة ونافلة فأما الفريضة فهي كمال ملك المكاتب وأما النافلة فنسأله بالعطاء والقبض وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة فأكل كل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريرة وقال هي لنا هدية وعليها صدقة وكذلك الصدقة على المكاتب وهي السيد تحت حق الغريم على رجل تصدق عليه (قال) ومن أين أدى المكاتب إلى سيده حلالا لعله فعله أن يقبله ويحبر على قبوله إلا أن يعلم أنه أدى إليه من حرام فلا يحل قبول الحرام (قال) فإن قال المكاتب كسبته من حلال جبر الحالك سيده على أخذه أو أبرائه منه ولا يحل لسيده أخذه إذا علمه من حرام فإن سأل سيد العبد الحالك أخلاف مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه فإن نكل وحلف السيد لقد أصابه من حرام لم يحبره على أخذه وقال للمكاتب أدأ إليه من جلال أو من شيء لا نعرفه حراما فإن فعل جبره على أخذه والاعجز إذا شاء سيده (قال) ولا يحبره إلا على أخذ الذي كاتبه عليه أن كاتبه على دنائير لم يحبره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عرض لم يحبره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عوض لم يحبره على أخذ قيمة ولكنه لو كاتبه على دنائير جواد فأدى إليه من رأسه مثاقيل جواد جبره على أخذه لأن اسم الجودة يقع عليها وعلى ما دونها وهي تصلح لما لا تصلح له الجواد غيرهما من دنائير وأدراهم مما يقع عليه اسم الجودة ولو كاتبه على دنائير جواد من ضرب سنة كذا فأدى إليه خيرا منها من ضرب غير تلك السنة فإن كانت الدناير التي شرط تنفق ببلده ولا ينفق بها الذي أعطاه لم يحبر عليها وإن كانت خيرا وهكذا هذا في التمر والعروض ولو كاتبه بتمر عجوة فأدى إليه صبيحا نيا وهو خيسر من العجوة لم يحبره على أخذه ويحبره على عجوة أجوده من شرطه بجميع صفته ويزيد الفضل على ما بيع عليه صفته إلا أن يكون يصلح شرطه لغير ما يصلح له ما أعطاه أو ينفق ببلده ولا ينفق به ما أعطاه

بما يقونه كانوا يطيقونه
ثم عجزوا عنه فعلمهم في
كل يوم طعام مسكين
وأمر بالصلاة وسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لا تقضى
الحائض ولا يقضى عنها
ما تركت من الصلاة وقال
عوام المفتين ولا
المغلوب على عقله ولم
يجعلوا في ترك الصلاة
كفارة ولم يذكروا في
كتاب ولا سنة عن صلاة
كفارة من صدقة ولا أن
يقوم به أحد عن أحد
وكان عمل كل امرئ
لنفسه وكانت الصلاة
والصوم عمل المرء
لنفسه لا يعمله غيره
وكان يعمل الخ عن

(١) قوله فهل هذا لم ين
أن أوجب الخ كذا
بالاصل والمقام يعطى
أن يكون الصواب فهذا
لم ين لي أن أوجب الخ
أو فهل هذا لم ين لأن
أوجب الخ وحرر كتبه
متصححه

(تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي آتاكم)

الرجل اتباع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصلاة والصوم لأن فيه نفقة من المال وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحدا أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قيل فلم لا تأخذه قيل حدث الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذر نذرا ولم يسمه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا الثقة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كاتب عبد الله بن مسعود وثلاثين ألفا ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نحومه (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم عندى مثل قول الله عز وجل وللطلقاء متاع بالمعروف فيجبر سيد المكاتب على أن يضع عنه مما عقد عليه الكتابة شيئا وإذا وضع عنه شيئا ما كان لم يجبر على أكثر منه فإن مات قبل أن يضع عنه جبر ورثته على ذلك فإن كانوا صغارا وضع عنه الخاكم أقل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته وما زاد سيد المكاتب أو ورثته إذا كانت أمورهم جائزة فهم متطوعون به فإن قيل فلم يجبر سيد المكاتب على أن يضع عنه ولم يجبر على أن يكتبه قيل لبيان اختلاف ما قاله إذا كاتبه ممنوع من ماله وما أعطاه له دون ما كان مكاتباً وهو إذا كان رقيقاً لا يمنع من ماله ولم يخرج من رقه وما ملك العبد فأعماه له السيد وما ملك العبد بعد الكتابة ملكه العبد دونه (قال) وإذا أدى المكاتب الكتابة كلها فعلى السيد أن يرده عليه من ماله وإن مات فعلى ورثته وإن كان وارثه مولى أو محجوراً عليه في ماله أو كان على الميت دين أو وصية جعل للمكاتب أدنى الأشياء يحاصصهم به وإذا أدى المكاتب كتابته ثم مات سيداه وأوصى إلى أحد دفعه إلى المكاتب فإن لم يكن له ولي فعلى الخاكم أن يوليده من رضيه له ويجبر على أن يعطيه أقل الأشياء وإن مات المكاتب وسيداه وقد أدى فعلى الورثة من هذا ما كان على سيد المكاتب حتى يؤدوه من مال سيد المكاتب فإن كان على سيد المكاتب دين لم يكن لیسم أن يحاصوا أهل الدين إلا بأقل ما يقع عليه اسم شيء وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من أموالهم لم يحاص به المكاتب ولم يخرجوه من مال أبيهم لأنه لم يكن يلزمه إلا أقل الأشياء فإذا أخرجوا الأقل لم يضمنوا لأنه لا شيء له غيره وإن مات سيد المكاتب فأعطى وارثه المكاتب أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء كان لمن بقي من الورثة رده وكذلك يكون لأهل الدين والوصية لأنه متطوع به بأكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء من مال ليس له دون غيره. وهكذا سيد له فليس فأما لو أعطاه سيداً شيئاً ولم يفسد أو وضعه عنه فهو جائز له والشيء كل ماله ثمن وإن قل غشه فكان أقل من درهم وإن كاتبه على دنائير فأعطاها حبة ذهب أو أقل بماله ثمن جاز وإن كاتبه على دراهم فكذلك ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كاتبه عليه لم يجبر العبد على قبوله إلا أن يشاء ويعطيه مما أخذ منه لأن قوله من مال الله الذي آتاكم يشبه والله تعالى أعلم آتاكم منه فإذا أعطاه شيئاً غيره فلم يعطه من الذي أمر أن يعطيه ألا ترى إلى لا أجبر أخذه الحق في شيء أن يعطاه من غيره

(من تجوز كتابته من المالكين) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإنما خاطب الله عز وجل والله تعالى أعلم بالفعل في المالك من كان ملكه نابتاً في المالك وكان غير محجور فليس يكون هكذا إلا الحر بالغ غير محجور وإذا كاتب الحر المحجور عبده ثم أطلق عنه الحر فإن كتابته باطل إلا أن يكون جديداً بعد إطلاق الحر والحررة البالغة في الرشد والحر كالحرة لا يختلفان ولو كاتبه قبل أن ينطلق عنه الحر ثم أطلق عنه الحر ثم تأداه الكتابة كلها لم يعتق إلا أن يكون خدداً للكتابة بعد إطلاق الحر أو قال بعد إطلاق الحر إذا أدبت إلى كذا فانت حر فبعتني بهذا القول لا بأداء الكتابة كلها كما لو قال هذا العبد إن دخلت الدار فانت حر فدخلها بعد إطلاق الحر عن السيد لم يعتق حتى يجدد عبداً أو يعتق بعد إطلاق الحر ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه فقال كاتبك وأنا محجور وقال العبد كاتبني وأنت غير محجور فالقول قول العبد وعلى السيد البينة وإذا كاتب السيد عبده وهو غير محجور ثم حجر على السيد أو عبده كانت الكتابة على السيد ثابتة وبنت أدى وليه الكتابة وإذا أدى العبد فهو حر (قال) ولو كاتب رجل عبده وهو مبرم أو به لم أو عارض غالب على عقله

أومر يبله وإن لم يغلب عليه حين كاتبه فالكتابة باطل لانه في هذه الحال لو أعتقه لم يجز عتقه فان أفاق فأثبت عليه فالكتابة باطل حتى يجدها له في الوقت الذي لو أعتقه فيه جاز عتقه أو باعها جاز بيعه وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير محجور ثم غلب على عقله فالكتابة ثابتة انما أنظر الى عقد ها فإذا كان صحيحاً أثبتته وإذا كان غير صحيح لم أثبت به حال يأتي بعده

(كتاب الصبي) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الصبي عبده لم تجز كتابته باذن أبيه كانت الكتابة أوقاض أو وليه وكذلك لو أعتقه على مال يأخذه منه لان الصبي من لا يجوز عتقه وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ ثم بلغ فأثبت على الكتابة لم تجز الكتابة إلا أن يجدها بعد البلوغ والرشد

(موت السيد) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها وإذا كاتبه ثم أفلس فالكتابة بحالها ولو كاتب أم ولد أو مدبر مملوك كالمالك لم تجز الكتابة ولو أخذنا جميعهم لم يعقق لانهم ممن لا يجوز بيعه ولا عتقه وإذا كاتب المكاتب عبده لم تجز كتابته ولو أخذنا الكتابة لم يعقق لانه ممن لا يجوز عتقه ولا يثبت له ولاء كل ذلك نظر ان منه لنفسه أو لم يكن وكذلك لو أخذ من العبد عاجلاً في أول كتابته مثل قيمته مراً إلا ان كسب عبده له وليس له أن يخرج عبده منه بعتق ولا يمنع نفسه ماله

(كتاب الوصي والاب والولي) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وليس لأب الصبي ولا لولي التيمم وصيا كان أو مولى أن يكاتب عبده بحال لان الكتابة لا تنظر فيها للصغير ولا للكبير ألا ترى أن العبد المكاتب اذا كان ذاملاً أو أمانة واكتساب كانت رقبته وماله واكتسابه للصبي والمولى وإن كان غير ذى أمانة لم يكن النظر أن يمنع بيعه وأجارته وأرض الجناية عليه ويكاتب على نجوم (١) تمنع في مدته لها من منفعة ثم لعله أن لا يؤدى ما عليه وإن قيل فقد ينصح ويكتسب اذا كوتب نصيحة لا ينصحها عبداً قيل فان كانت نصيحته بحال يؤديه عنده فأطلبه فهو للصبي والمولى عليه ولا يمنع رقبته العبد ولا منفعته وإن كانت نصيحته اكتساباً فاجره فان خبث أبه فان قيل فقد يخاف أن يأتى ان لم يكاتب قيل ولا يؤمن عليه اذا كوتب أن يقيم حتى اذا تقارب حلول نجمه أتى فليست الكتابة نظراً بحال وانما أجزأها على من يلى ماله لانه لو أعتق جاز فان كاتب أبو الصبي أو لولي التيمم أو المولى فالكتابة باطل وإن أدى العبد أو عتقه فالعبد رقيق بحاله وما يؤدى منه حلال أسيدته وإن أعطى من سهم الرقاب رجوع الوالى عليه فأخذه من صار اليه لانه ليس من الرقاب وإذا باعه من أجنبي فاستوفى قيمته أو ازداد أو باعه بما يتعان الناس مثله في نظر المولى لعق أو غيره جاز البيع من قبل أنه يملك على المشتري من ماله بالعبد للمولى ما لم يكن للمولى ملك وهو لا يملك على المكاتب شيئاً لم يكن المولى يملكه لان ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنف واحد وهكذا ليس لولى الصبي أباً كان أو غيره أن يعق عبده على مال يعطيه إياه العبد ان أعطاه وقبض المال من العبد أو أعتقه عليه فالملك للمولى والعق باطل وليس لولى المولى أباً كان أو غيره أن يبيعه من أحد بدين فان باعه بدين فالبيع مفسوخ ولو أعتقه الذى اشتراه كان العتق مردوداً وفي عتق الأب والولى عبس المولى عليه على مال أو مكاتبته معنى بأن لا يجوز أن يكون الولاء لا للعق والمولى غير معتق والمعتق غير مالك ولا يجوز العتق لغير مالك وإن كان المولى بالغاً فأن ذلك لولى لم يجز لانه في حكم الصغير في أن لا يجوز أمره في ماله حتى يجمع البلوغ والرشد وإذا كان العبد بدين محجور عليه بالغ أو صبي وبين رجل يلى نفسه لم تجز كتابته أذن فيها المحجور وولى أم لم يأذنا وإذا أدى عتق نصيب غير المحجور ويراجع هو والعبد بنصف قيمة العبد وعتق كله عليه ان كان موسراً وضمن للمحجور بنصف قيمة العبد مملوك أو لا يرجع على المحجور بشئ أخذه منه لانه أخذه من عبده

غيره عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محفوظاً فان قيل أتعرف الذى جاء بهذا الحديث يغلط عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير ان الزبير حلال من متعته الج فزوى هذا عن ابن عباس انها متعة النساء وهذا غلط فاحش قال الشافعي وليس علينا كبير مؤنة في الحديث الثابت اذا اختلف أو ظن مختلفاً لما وصفت ولا مؤنة على أهل العلم بالحديث والنصفة

(١) قوله تمنع في مدته لها الخ كذا بالاصل ولعله تمنع في سعيه لها الخ وحرر كتبه وصححه

(من يجوز كتابته من المسائل)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكتب الرجل عبد الله مغلوبا على عقله ولا عبد الله غير بالغ لأنه إذا كان معقولا عن الله عز وجل أنه إنما خاطب بالقرآن الضال البالغين غير المغلوبين على عقولهم فالكتابة إذا كانت فرضا للعبد لازمة على سيده وللسيد على عبده فيها أداء الأمانة والوفاء وليس الصغير ولا المغلوب على عقله ممن يلزمه فرض بقوله كما لا يخفى بقوله ولا يؤخذ بأقراره على نفسه في شيء لله ولا للناس (قال الشافعي) وكذلك لا يجوز أن يكتب أبو المعتود والصبي عنهما ولا أمهما إن كانا مملوكين وكاتب على أنفسهما أو عليهما دون أنفسهما لأنه لا يجوز أن يحمل العبد لسيد به شيء خلا الكتابة التي أذن الله عز وجل بها التي هي سبب فكالك رقة فأما أن يحمل عن غيره فلا وكذلك لو كان أبو أمه ماسح من فكاتبها عن ماله على نجس وضمنها الأبوان فشرط السيد أنهم مملوكون حتى يؤدى إليه هذا المال لم تجز الكتابة وإن أدى إليه عنهم مائة كما يعتق المكاتب بأداء الكتابة الفاسدة ويأخذ السيد قيمة المعتق منهم ما ويراجعون كما وصفت في الكتابة الفاسدة والعبد كالحرف في البين وليس لأبويه ما إذا اعتقا أن يرجعوا على السيد عما أعطياه على عتقهما كما ليس لهما لو قال أعتق عبدك على مائة فاعتقه أن يرجعوا كما لو أعطياه مائة أو ضمنها له على أن يعتقه فاعتقه لم يكن لهما أن يرجعوا ولهما أن يرجعوا في الضمان له ما لم يعتقه وكذلك في الباب الأول يرجعان ما لم يعتقا (قال) وإذا أراد أبواهما أن يجوز هذا اشتريا ما بنقدا ودين إلى أجل أو حال فإذا فعلوا لم يلزمهما المال وكان الابنان حريين بملك الأبوين لهما وكذلك الأجنيون في هذه المسائل كلها إلا أن الأجنيين إذا اشترى رهما لم يعتقا حتى يحدوا لهما مائة ولو كاتب رجل على نفسه وابن له صغير كانت الكتابة باطلا وكذلك على نفسه وابن له معتود أو بالغ غير معتود غائب وكذلك لو كاتب رجل على نفسه وما ورثه من غير أمته لم يجز هذا وإذا كاتب العبد بالغ صبيحا ثم غلب العبد على عقله لم يكن للسيد أن يمجزه حتى يحل نجسه من نجومه فإذا حل لم يكن له تعجيزه لأنه لا يعرب عن نفسه بحال حتى يأتي الحاكم ولا ينبغي للحاكم أن يمجزه حتى يسأل عن ماله فإن وجد له مالا يؤدي إلى سيده منه الكتابة أداها وانفق عليه من فضله وإن لم يجد له ما يؤدي عنه الكتابة أو النجم الذي حل عليه منها مجزه فإن مجزه ثم أفاق فدل على ماله أو دل عليه الحاكم قبل إفاقته أبطل التعجيز عنه وجعله مكاتباً بحاله إذا كان المالك له قبل التعجيز وأدى ذلك المكاتب فإن كان مالا فأده بعد التعجيز جعله للسيد ولم يرد التعجيز ولو وجد الحاكم له في ذهاب عقله ما يؤدي عنه كتابته فأداه عتق وإن لم يجد له مالا ولم يجد له نفقة ولا أحد يتطوع بأن ينفق عليه عجزه وألزم السيد نفقته ولا يلزم السيد نفقته بحال حتى يقضى عليه بالعجز فإذا وجد له مالا كان قبل التعجيز فللتعجيز عنه ويرد السيد عليه بنفقته في ذلك المال مع كتابته (قال) وبين ما وصفت في كتاب تعجيزه ما ياه ولو غلب المكاتب على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة لأنه يؤدي عنه من حقه فإذا أدى عنه رجل متطوعا فعلى الحاكم قبول ذلك للمكاتب حتى يصير مالا ثم يعطيه سيده وليس على السيد قبوله إلا أن يقول المتطوع عنه قد ملكته أيا وقيام السيد بقوله عن المكاتب لأن المكاتب لا يعرب عن نفسه فإن أبي السيد أن يقبله عنه وخفي ذلك على القاضي فججزه ثم علم رد تعجيزه وأخذ بما نظره عليه إن أعطاه المتطوع فإن لم يعطه لم يجزه الحاكم عليه

(كتاب النصارى)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رضي الله عنه إذا كاتب الرجل النصراني عبده على ما يجوز للمسلم

في العلم بالحديث الذي يشبهه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال بعض محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة بمن لا يثبت حديثه والآخر بأن يوجد من الحديث ما يرد فيه قولون إذا جازي واحد منه جازي كله وصرت في معنائنا فقلت أرأيت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة

أن يكتب عبده عليه فالكاتب جازية وإن ترافعا البنا أنفذنا فان كاتب عبده ثم أسلم العبد فهو على الكتابة
 الآن يشاء أن يعجزه فان شاء العجز بعناه عليه وكذلك أمته يكاتبها ثم تسلم ان شاءت العجز بعناغا وان لم تشاء
 أثبتنا الكتابة وان أسلم السيد والعبد نصراني بحاله فالكاتب بحاله وكذلك لو أسلم جميعا ولو كاتب نصراني
 عبده نصراني على حجر أو خنزير أو شئ له ممن عندهم محرم عندنا فإفاءنا السيد برباط الكتاب والعبد برباط
 اثباتها والعبد برباطها والسيد برباطها بطلنا لانها ما جاءنا (قال) وبطلنا ما لم يؤد المكاتبة الخ
 أو الخنزير أو ما نصرانيان فإذا أدى الخنزير أو ما نصرانيان ثم ترافعا البنا وجاءنا أحدهما فقد عتق
 ولا يرتد واحد منهم على صاحبه بشئ لأن ذلك مضى في النصرانية بمنزلة ممن خربيع عندهم ولو كاتبه في
 النصرانية بخمر فأداه الاقليلا ثم أسلم السيد والعبد بحاله فإفاءنا بطلنا المكاتبه لانه ليس له أن يأخذ
 خرا وهو مسلم وكذلك لو أسلم العبد ثم جاءنا السيد والعبد بطلنا المكاتبه لانه ليس لمسلم أن يؤدى خرا وكذلك
 لو أسلم جميعا وكذلك لو لم يسلم واحد منهما وجاءنا أحدهما بطلنا المكاتبه لانه ليس لمسلم أن يقتضى خرا (قال)
 ولو أسلم السيد والعبد وأحدهما وقد بقي على العبد رطل خرفق قبض السيد ما بقي عليه عتق العبد بقبضه
 آخر كتابة ورجع السيد على العبد بجميع قيمته ديننا عليه لانه قبضها وليس له ملكها ان كان هو المسلم
 وكذلك ان كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولا لمسلم تأديتها اليه ولو أن نصرانيا ابتاع عبدا مسلما وكان له
 عبد نصراني فأسلم ثم كاتبه بعد اسلام العبد على دنائرا أو دراهم أو شئ تحمل كتابة المسلمين عليه أو لا تحمل ففيها
 قولان أحدهما أن الكتابة باطل لانها ليست باخراج له من ملكه تام ومتى ترافعوا يناردناها وما أخذ
 النصراني منه فهو له لانه أخذ من عبده فان لم يترافعوا حتى يؤديه العبد المكاتب عتق وتراجعا بفضل
 قيمة العبد ان كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته رجع على العبد بالفضل وان كان ما أدى اليه العبد
 أكثر من القيمة رجع على النصراني بالفضل عن قيمته ولو كاتبه بخمر أو خنزير أو شئ لاثن له في الاسلام
 بعدما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة فان أداه العبد عتق بها ورجع عليه النصراني بقيمة تامة لانه لاثن
 للخمر الذي دفع اليه ولو كانت المكاتبه للنصراني جارية كانت هكذا في جميع المسائل ما لم يطاها فان وطئها
 ولم تحمل فلها مهر مثلها وان وطئها حملت فأصل كتابتها صحيح وهي بالخيار بين العجز وبين أن تمضى على
 الكتابة فان اختارت المضى على الكتابة فلها مهر مثلها وهي مكاتبه ما لم تعجز وان اختارت العجز أو عجزت
 جبر على بيعها ما لم تلد فان ولدت له فالولد مسلم حر باسلامها لا سبيل عليه لانه من مالهها وان مضت على
 الكتابة فمات النصراني فهي حرة عتقته ويبطل عنها ما بقي عليها من الكتابة ولها ما لها ليس لورثته منه شئ لانه
 كان ممنوعا من مالها بالكتابة ثم صارت حرة فصاروا ممنوعين منه بحريتها وان ولدت وعجزت أخذت بعتقها
 وحيل بينه وبين اصابها فإذا مات فهي حرة وتعمل له ما تطيق وله ما اكتسبت وجنى عليها والقول الثاني أن
 النصراني اذا كاتب عبده المسلم بشئ يحمل فالكاتب جازية فان عجز بيع عليه وكذلك اذا اختار العجز
 بيع عليه واذا أدى عتق وكان النصراني ولاؤه لانه مالك معتق واذا كاتبه كتابة فاسدة بيع ما لم يؤد فاعتق
 فان أدى فعتق بالاداء فهو حر ولاؤه للنصراني ويتراجعا بقيمة العبد مملوكا وتكون النصراني عليه ديننا
 (قال) وجناية عبد النصراني والجناية عليه وولده وولادته مكاتبته في الحكم اذا ترافعوا البنا مثل جناية مكاتب
 المسلم والجناية عليه وولده لا يختلفون في الحكم

عدل يعرفه ويحجرو ح
 يعرفه ورجل يحجرو ح
 جرحه وعمله ليس
 يحجز شهادة العدل ويترك
 شهادة الحجر وروح ودية
 شهادة المجحول حتى
 يعرفه بعدل فيجبره أو
 يحجرو ح فبرده فان قال بلى
 قيل فلما رد الحجر وروح في
 الشهادة بالظنة جازله أن
 برد العدل الذي لا يوجد
 ذلك في شهادته فان قال
 لا قبل فكذلك الحد يث
 لا يختلف وليس يحجز
 لكم خلاف الحديث
 وطائفة تكلمت
 بالجهالة ولم ترض أن
 تترك الجهالة ولم تقبل
 العلم فتمت مؤنتها وقالوا
 قد ردون حديثنا

(كتاب الحربى)

(قال الشافعى) رضى الله عنه واذا كاتب الحربى عبده في بلاد الحرب ثم خرجا مستأمنين أثبت الكتابة بينهما

الآن يكون السيد أحدث لعبد قهرا على استعباده وإبطال الكتابة وإذا فعل فالكاتب باطل ولو كاتب مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهنى في بلاد الاسلام ولو أحدث له المسلم قهرا باطل به الكتابة أو أدى الى المسلم فأعتق والعبد مسلم أو كافر ثم قهره المسلم فبها لم يكن ذلك له وكان خرا الان الكتابة أمان له منه ان كان كافرا وعتق تام ان كان مسلما وكافرا ولو كان العبد كافرا فاعتق بكاتبه المسلم ثم ساءه المسلمون لم يكن رقيقا لان له أمانا من مسلم بعثقه اياه ولو كان أعتقه كافر بكتابة أو غير كتابة فساءه المسلمون كان رقيقا لانه لا أمان له من مسلم فالذي أعتقه نفسه يسترى اذا قدر عليه ولو أن خربا دخل النبا بأمان فكتب عبده عندنا والعبد كافر فأراد أن يخرج به الى بلاد الحرب وتحا كمالا المنعته من اخراجه ووكل من يقبض بنجومه فاذا أدى عتق وكان ولاؤه للحربي وقيل له ان أردت المقام في بلاد الاسلام فأسلم أو أدا الجزية ان كنت ممن تؤخذ منه الجزية وانما تركناك نقيم في بلاد الاسلام للايمان لك وانك مال لا جزية عليك ولو كاتب الحربي عبده في بلاد الاسلام أو الحرب ثم خربا مستأمنين ثم لحق السيد بدار الحرب فقتل أو مات فالمكاتب بحاله يؤدي نجومه فاذا قبضت دفعت الى ورثة الحربي لانه مال له كان له أمان ولو لم يمت السيد ولم يقتل ولكنه سبي والمكاتب ببلاد الاسلام لم يعتق المكاتب ولم تبطل كتابته بسبي السيد ولو سبي سيد المكاتب لم تبطل الكتابة وكان المكاتب مكاتب بحاله فان أدى فعتق نظرت الى سيده الذي كاتبه فان كان قتل حين سبي أو من عليه أو فودى به فولاؤه لسيده الذي كاتبه وان كان استرق فبات رقيقا لم يكن له ولاؤه وعتق المكاتب وكان لولاؤه ولا يجوز أن أجعل الولاء لرقين وأذا لم يجز أن يكون الولاء لم يجز أن يكون الولاء لأحد بسببه ولا لسيده ولو أعتق سيد المكاتب بعد ما استرق كان ولاؤه لانه قد أعتقه وصار ممن يصلح أن يكون له ولاؤه بالحريه فان قيل فكيف تجعل الولاء اذا أعتق سيده لسيده وقد رقي قيل بابتداء كتابته كما جعل ولاء المكاتب بكانته الرجل ثم موت السيد فعتق المكاتب بعد موت سيده بسنين لسيده لانه عقد كتابته والكتابة جائز له ولو لم يدع الميت شيئا غيره والميت لا يملك شيئا فان قيل فكيف لم تبطل كتابته حين استرق سيده قيل لانه كاتبه والكتابة جائزة ولا يبطلها حادث كان من سيده كما لا تبطل الكتابة بموت السيد ولا افلاسه ولا الحجر عليه فاذا كاتب الحربي عبده في بلاد الاسلام ورجع السيد الى دار الحرب فسبي وأدى المكاتب الكتابة والحربي رقيق أو قد مات رقيقا فالكاتب لجماعة أهل التي من المسلمين لانه (٣) لا يملك لها اذا بطل أن يملك سيد المكاتب وأذا لم يجز بأن صار رقيقا بعد الحريه أن يملك ما لا لم يجز أن يملكه عبد سيده ولا قرابة له ولو قتل السيد أو سبي فن عليه قبل يجري عليه رق أو فودى به لم يكن رقيقا في واحد من هذه الاحوال وردماله الى سيده في بلاد الحرب كان أو في بلاد الاسلام فان مات رد على ورثته وان استرق سيد المكاتب ثم عتق فقهها قولان أحدهما أن يدفع اليه اذا مكاتبته وان مات قبل يدفع اليه يدفع الى ورثته لانه كان مالا موقوفا له لم يملكه مال له عليه لانه مال كان له أمان فلم يجز أن يبطل أمانه ولا ملكه ما كان رقيقا ولا سيده لانه اذا لم يملكه هو فلما عتق كانت الامانة مؤداة اليه اذا كان مالا فكيف كان ممنوعا منها اذا كان اذا ضرب اليه ملكها غيره عليه كما ورث الله عز وجل الابوين فلما كان الابوان مملوكين لم يجز أن يورثا لانه يملك ماله ما ملكهما ولو عتق الابوان قبل موت الوالد ورثا فان قيل فقدمه لك بعض هذا المال قبل عتق السيد قيل كان موقوفا ليس لأحد بعينه ملكه كما وقف مال المرئد لملكه هو أو غيره اذا الم يرجع الى الاسلام والقول الثاني أنه اذا جرى عليه الرق فأدى المكاتب لأهل التي لانهم ملكوا ماله بأن صار غيره مالا كاله اذا صار رقيقا ولو كان العبد لحق بدار الحرب فلم يحدث له السيد قهرا يسترقه به حتى خربا النبا بأمان فهو على الكتابة ولو لحق بدار الحرب وأدى المكاتب بها ولم يحدث له السيد قهرا وخربا النبا كان خرا ولو دخل النبا حربي وعبد بامان فكتبه ثم خرج الحربي الى بلاد الحرب ثم خرج عبده وراءه أو معه فأحدث له قهرا بطلت الكتابة وكذلك لو أدى اليه ثم استعبده ثم أسلم معا

وتأخذون بآخر قلنا نرده بما يجب به رده ونقبله بما يجب به قبوله كما قلنا في اليهود وكانت فيه مؤنة وان غضب فنوم لبعض من رده من حديثه فقالوا هؤلاء يعيبون الفقهاء وليس يجوز على الحكام أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وان ردوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط أو وجهه يجوز به رد الشهادة

(باب المختلقات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركا له في عبد)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع

قوله اذا كان اذا ضرب اليه الخ كذا بالاصل ا هـ صحيحه

في دار الحرب كان عبده كما يتعدى قهر الحر ببلاد فيكون له عبداً ولو دخل الحربى اليها بأمان ثم كاتب عبده
ثم خرج الحربى الى بلاد الحرب ثم أغار المشركون على بلاد الاسلام فسيبوا عبداً الحربى ثم استنقذه المسلمون كان
على ماله الحربى لانه كان له أمان كلوا أغاروا على نصراني فاستعبده ثم استنقذه المسلمون كان حر لانه كان له
أمان وكذلك لو أغاروا على الحربى ببلاد الاسلام وقد دخل بأمان فسيبوه فاستنقذه المسلمون كان له أمانه ولو
أقام مكاتب الحربى في أيديهم حتى يموت نجم لا يؤديه كان للحربى ان كان في بلاد الاسلام أو بلاد الحرب أن
يعجزه فان عجزه بطلت الكتابة وان لم يعجزه فهو على الكتابة وهذا كله اذا كانت كتابته صحيحة فأما
اذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها أو كاتبه على حرام مثل الكتابة على الخمر والخنزير وما أشبه هذا فاذا صار الى
المسلمين فردده مولاداً فسدوا الكتابة

(كتاب المرتد من المالكين والملوكين)

(قال الشافعي) رضى الله عنه اذا ارتد الرجل عن الاسلام فمكاتب عبده قبل أن يقف الحالكه ماله فمكاتبته
جائزة وكذلك كل ما صنع في ماله فأمره فيه جائز كما كان قبل الردة فاذا وقف الحالكه ماله حتى يموت أو يقتل
على الردة فمكاتبته يومئذياً أو يتوب فيكون على ملكه لم تجز كتابته واذا كاتب المرتد عبده أو كاتبه قبل يرتد ثم
ارتد فالكتابة ناسية قال ولا أجيز كتابة السيد المرتد ولا العبد المرتد عن الاسلام الا على ما أجيز كتابة المسلم وليس
ولاء واحد منهم ما كالتصرائين ومن لم يسلم قط فبترك على ما استحل في دينه ما لم يتحاكم اليها ولو تأدى السيد
المرتد من مكاتبه المسلم أو المرتد كتابة حراما عتق بها ورجع عليه بقيمته وكذلك كل كتابة فاسدة تأداهامنه عتق
بها وتراجعها بالقيمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو لحق السيد بدار الحرب وقف الحالكه ماله وتادى مكاتبته
حتى عجز فلا حاكم رده في الرق ومتى أدى عتق وولاً والذى كاتبه وان كان مرتداً لانه المالك العاقد للكتابة واذا
عجز الحالكه المكاتب فبأسيده نائباً فالعجز تام على المكاتب الا أن يشاء السيد والعبد أن يحددا الكتابة
واذا وقف الحالكه ماله نهى مكاتبته عن أن يدفع الى سيده شيئاً من تجومته فاذا دفعها اليه لم يبرئه منها وأخذها بها
ولو أن رجلاً كاتب عبداً الله فارتد العبد المكاتب وهو في دار الاسلام أو لحق بدار الحرب فهو على الكتابة بحالها لا
تبطل الردة وكذلك لو كان العبد ارتداً ولا ثم كاتبه السيد وهو حر تدكاتبته جائزة أفام العبد في بلاد
الاسلام أو لحق بدار الحرب حتى أدى الكتابة فهو حر وولاً وليسيده ومتى حل نجم منها وهو حاضر أو غائب ولم
يؤده فليسيده تعجزه كما يكون له في المكاتب غير المرتد واذا قتل على الردة أو مات قبل أداء الكتابة فماله لسيده
ولا يكون مال المكاتب فيما لم يوفقه بدار الحرب لان ملكه لم يتم عليه وما مال المكاتب موقوف على أن يعتق
فيكون له أو يموت فيكون ملكا لسيده وسواء ما كتب ببلاد الحرب أو بلاد الاسلام فان مات أو قتل
وهو مكاتب فهو ملك لسيده المسلم الذي كاتبه لا يكون في ولا غنيمته ولو أوجف عليه بخيل أو ركاب لانه ملك
للسيد المسلم ولو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب بشئ فوقع في المقاسم أو لم يقع فهو لسيده وماله كله وكذلك
لو أسر ثم سبي كان لسيده (قال الشافعي) فان أدى فعتق وهو مرتد ببلاد الحرب فسيب فهو وماله غنيمته لانه
قد تم ملكه على ماله غير انه ان ظفر به وهو مكاتب أو حراستيب فان تاب ولا قتل مكاتباً وماله للسيد وان
عرض قبل أن يقتل أن يدفع الى سيده ماله مكانه أجبر سيده على قبضه وعتق وقتل وكان ماله فيأوان لم يدفع
حتى يقتل فماله كله لسيده اذا كان سيده مسلماً ولو كان السيد المرتد والمكاتب المسلم فان عجز المكاتب
وقتل السيد أو مات على الردة فالمكاتب وماله فيء لانه مال المرتد واذا أدى فعتق فما أدى من الكتابة فال
المرتد يكون فيأوان في يده فمال العبد الذي عتق بالكتابة لا يعرض له واذا كاتب الرجل عبده ثم ارتد

عن ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
من أعتق شركه في عبد
فكان له مال يبلغ ثمن
العبد قوم عليه قيمة
العدل فأعطى شركاءه
حصصهم وعتق عليه
العبد والا فقد عتق
منه ما عتق (أخبرنا)
سفيان بن عيينة عن عمرو
ابن دينار عن سالم بن
عبد الله بن عمر عن أبيه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال أيما عبد
كان بين اثنين فأعتق
أحدهما نصيبه فان كان
موسراً فانه يقوم عليه
بأعلى القيمة أو قيمة
عدل ليست بركس ولا
شط ثم يغرملها احتصته

عن الاسلام فقبض في رده من كذبه قبل يحجر عليه فالمكاتب منه برى وساقبض بعد الحجر منه فلو الى
 اخذ به بغيره ولا يبرئ منه وان سلم المرق وقد اقر بقبضه منه ابرأ الى ما قبض المرق منه ان كان قبض منه
 في الردة بغيره سأل المرق في ذنب التجه فليعنه ياد فحجره واسلم المرق القى التجه بغيره من المكاتب لانه لم يكن عاجزا
 حيث دفع الى سيده وهو محتالف انحجور في هذا الموضع لان وقف الخاكم ماله انما كان بقرير اعلى
 المسلمين ان مسكره عنه ان عرت قبل يقرب ولم يكن عليه ضرر ورتاب في وقفه عنه ألا ترى أنه ينطق عليه منه
 ويقضي منه دينه وتعطى منه جثائه وهذا دليل على أنه في ملكه وادارته العبد عن الاسلام وكاتبه سيده
 جازت كذبه فان خفي به الحرب ومعه عبد آخر في الكتابة أخذت من الآخر حصته وعق من الكتابة
 بقدره ولو يؤخذ من حصه المرتضى وكذلك الامه المرتدة فكاتب فان ولدت في الكتابة فحق حرجها وحق
 ومتى عنت عقرا واذنابي مكاتب مسلم سيده احق به وقوع في الخاسم أو لم يقع وان اشتد رجل في بلاد
 الحرب اذ رجوع عليه بما اشتراه الا أن يكون أكثر من قيمته وان اشتراه بغيره لم يرجع عليه بشئ واذا
 كاتب العبد وحرف في بلاد الحرب فخرج العبد مسلما وترك مولاهما مشركا فهو حر ولا كتابة عليه وكذلك
 لو خرج مسلمانا وحر مكاتب فان كان سيده مسلمانا في بلاد الحرب فلا يعتق بخروجه وحر على ما كان عليه
 في بلاد الحرب ولو خرج سيد المكاتب بعنه بساعة ثم رد في الرق ولم يكن له ولا ولده لم يعتق ولو كاتب
 مسلم عبدا مسلمانا فارتد قبل السيد ثم ارتد السيد أو ارتد السيد ثم ارتد العبد أو ارتد امعا فواء
 ذلك كله والكتابة بجانبا فان أدى المكاتب الى السيد قبل أن يرقف ماله عتق وسواء رجوع المكاتب الى
 الاسلام أو لم يرجع اذا أدى الى السيد في أن يعتق العبد بالأداء وكل حال وكذلك سواء رجوع السيد
 الى الاسلام أو لم يرجع في أن يعتق العبد بالأداء ولو جاء العبد الى الخاكم فقال هذه كتابتي فاقبضها فان
 سيدي قد ارتد لم يكن له أن يعجز بل يقبضها حتى ينظر فان كان مرتد اقبضها واعتمده ووقفها فان
 رجع سيده الى الاسلام دفع اليه الكتابة وان لم يرجع حتى مات أو قتل على الردة كانت الكتابة فدا
 كاسر ماله

(حدثنا) لربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا عبد المجيد عن
 ابن جريح قال أخبرني
 قيس بن سعد أنه سمع
 مكره لا يقول سمعت
 سعيد بن المسيب يقول
 أعتقت امرأة أو رجلا
 ستة أعبد لها ولم يكن لها
 مال غيرهم فأتى النبي
 صلى الله عليه وسلم في
 ذلك فأقرع بينهم فأعتق
 ثلثهم (قال الشافعي)
 كان ذلك في مرض
 المعتق الذي مات فيه
 أخبرنا عبد الوهاب عن
 أيوب عن أبي قلابة عن
 أبي المهبلي عن عمران
 ابن حصين أن رجلا من
 الانصار أوصى عند موته

(العبد يكون للرجل نصفه فيكاتبه ويكون له كله فيكاتب نصفه)

(قال الشافعي) رضي الله عنه واذا كان العبد نصفه حرا ونصفه لرجل فكاتب الرجل نصفه فالكتابة جائز لان
 ذلك جميع ما ملكه منه وما بقي غير مملوك لغيره ولو كان له نصف عبد ونصفه حر فكاتب العبد على كله
 كانت الكتابة باطلا وكان شبهة بمعنى لو باعته كله من رجل لانه باعه مائلك ومالا مائلك فان أدى المكاتب
 الكتابة على هذه الكتابة الفاسدة عتق وترجع اعني نصفه كوصفت في الكتابة الفاسدة ولو كان له نصفه
 فكاتبه على ثلثه كانت الكتابة فاسدة ولانه كاتبه على مالا مائلك منه فاذا كاتبه على مائلك منه وما بقي منه
 حرا بان عتق جاز نصفه كان أو ثلثا أو أكثر فاذا كاتبه على مائلك منه فالكتابة باطل كالرجل يكون
 له العبد فيكاتب نصفه (قال) ولو كان لرجل نصف العبد ورجل نصفه قد دره أو أعتقه الى أجل أو أخذ منه
 أو كان في ملكه لم يحدث فيه شيئا فكاتبه بشر بكنه لم يحجر الكتابة وانما معنى اذا كان العبد كله للرجل فكاتب
 نصفه أو جزءا منه أن الكتابة ليست بعقوبات فاعتقه كله عليه بالسنة ولا يجوز أن يجعله مكاتباً كله وانما
 أ كاتبه نصفه فليس العبد في ملكه بحال فأنه ذلك الكتابة لان العبد اذا كاتبه منع سيده من ماله وخدمته
 واذا كاتبه نصفه لم يستطع منع من ماله وخدمته ونصفه غير مكاتب واذا قام له ان خدمته يتم تعبد كسب
 ولم يبين ما اكتسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه وفي يومه الذي يترك فيه كسبه واذا أراد السفر لم يكن له أن
 يسافر لانه يمنع سيده يومه فلا يكون كسبه تاما فلذلك أطلت الكتابة فيه (قال الشافعي) واذا أرفعا المينا

قبل أدا الكتابة بطلان الكتابة وإذا أبطلنا ما فإدى منها إلى سيده فهو مال له وإذا لم يترافعا لينا حتى
يؤدى المكاتب عتق كله ورجع عليه السيد بنصف قيمته لأنه انما أخرج منه النصف على الكتابة الفاسدة
فلا يرجع بأكثر من النصف لأن النصف الثاني عتق عليه بإيقاعه العتق على النصف بالكتابة فكان كرجل
قال لعبد له نصفك حر إذا أعطيتني مائة دينار فأعطاها يا عتق العبد كله لأنه مال له وإذا أعتق منه شيأ عتق
كله ولو كانت المسئلة بحالها فبات السيد قبل يتأدى منه بطلت الكتابة ولو تأدى منه الورثة لم يعتق لأنهم
ليسوا بعماله الذي قال له إذا أدبت إلى كذا فانت حر وكذلك كل كتابة فاسدة مات السيد قبل قبضها فقبضها
الورثة بعدموته لم يعتق المكاتب بها ما وصفت وما أخذوا منه فهو مال لهم وهذا كعبد قال له سيده ان دخلت
الدار فانت حر فلم يدخلها حتى مات السيد ثم دخلها فلا يعتق لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه وإذا كاتب
الرجل عبده كتابة غير جائزة ثم باعه قبل الاداء فالبيع جائز لأن الكتابة باطل وكذلك اذا وهبه أو تصدقه
أو أخرجته من ملكه بأى وجهه ما كان وكذلك اذا أجره فلا جارة جائزة وكذلك اذا جنى فهو كعبد لم يكاتب
يخفى أن يفديه متطوعا أو يباع في الجناية

(العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان العبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يكاتبه
دون صاحبه أذن أو لم يأذن لأنه إذا لم يأذن له فشرط السيد لعبد في النصف الذي كاتبه على نجسين ابلا يعتق
بأدائهم الميجز له أن يأخذ الخمسين حتى يأخذ شر يكه مثلها فتكون كتابته على نجسين ولا يعتق إلا بمائة وإذا
أخذ الخمسين فليس يكه نصفها ولا يعتق العبد بخمسة وعشرين وانما أعتق بخمسين ولا يجوز أن يعتق بأداء
نجسين لم تسلم لسيده الذي كاتبه قال وإذا أذن له أن يكاتبه فهو مثل أن لم يأذن له من قبل أن ارادته أن
يكاتب نصفه لا تزل بل ملكه عن نصفه هو وإذا لم يرل ملكه عن نصفه فهو فليس للذي كاتبه أن يتأدى منه شيأ إلا
وله نصفه ولو قال له تأداه ما شئت ولا شيء لي منه كان له الرجوع فيه من قبل أنه أعطاه ما لا يملك من كسب
العبد فإذا كسبه العبد فان أعطاه ما به حيثئذ يعلم شر يكه وكفه هو وأذنه جاز له وله الرجوع ما لم يقبضه شر يكه
فأما قبل كسبه أو قبل علم الشر يكل وتسليمه فلا يجوز ولا يجوز أن يكاتبه بأذنه إلا أن يأذن له في كتابة العبد
كله فيكون الشر يكل وكيل لشر يكه في كتابته في كتابته واحدة فتكون بينهما نصفين فان كاتب
رجل عبده بغير إذن شر يكه على نجسين فأداهما إليه فليس يكه نصفها ولا يعتق وان أداهما إلى سيده الذي كاتبه
وأدى إلى سيده الذي لم يكاتبه مثلها عتق لأنه قد أدى إليه نجسين سلمت ويتراجع السيد الذي كاتبه والمكاتب
بقية نصفه لأنه عتق بكتابة فاسدة فان كان ثمن نصفه أقل من نجسين رجع عليه العبد بالفضل على النجسين
وان كان أكثر من نجسين رجع عليه السيد بالرائد على النجسين ولو أراد شر يكه في العبد الذي لم يكاتب أن
يمنع عتقه بأن يقول لا أقبض النجسين لم يكن له وقبضت عليه لأنه قد أدى إليه مثل ما أدى إلى صاحبه وان
كان السيد موسرا ضمن لشر يكه نصف قيمته وكان العبد حرا كله لأنه أعتق ما ملك من عبد ولا خرفه شر
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان معسرا عتق نصيبه منه وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل
الكتابة ولو أن شر يكه حين أعتق أعتق نصيبه منه كان العتق موقوفاً إيان كان المعنى الأول موسرا فأدى
قيمه إليه عتق عليه كله وكان له ولاؤه وان كان معسرا عتق على الشر يكل ما أعتق منه وكان ولاؤه بينهما
وهكذا لو كان العبد بين ثلاثة أو أربعة أو أكثر وإذا كان العبد بين اثنين فكاتبه أحدهما باذن صاحبه
أو بغير إذنه ثم كاتبه الآخر فالكتابة كلها فاسدة لأن العقد الأول فاسد فكذلك العقد الثاني ولا يجوز كتابة

فأعتق ستة مماليك
ليس له مال غيرهم أو
أوقال أعتق عند موته
ستة مماليك ليس له شيء
غيرهم فبلغ ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
فيه قولاً شديداً ثم دعاهم
فقرأهم ثلاثة أجزاء
فأقرع بينهم فأعتق اثنين
وأرق أربعة (قال
الشافعي) وبهذا كله
نأخذ وكل واحد من
هذه الأحاديث ثابت
عندنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فمن
أعتق شر كاله في عبد
فكان له مال يبلغ ثمن
العبد قوم عليه قيمة
العدل فأعطى شركاءه
حصصهم وكان حراً يوم

العبد بين الاثنين حتى يجتمع جميعا على كتابته يجعلانها عقدا واحدا ويكونان شريكين فيما مستوي الشركة ولاخير في أن (١) لا يكون لأحدهما في الكتابة أكثر مما لآخر

(العبد بين اثنين يكاتبانه معا)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء مكاتب بين قوم فأراد أن يقطع بعضهم قال لا لأن يكون له من المال مثل ما قطع عليه هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أنا أخذ فلا يكون لأحد من الشركاء في المكاتب أن يأخذ من المكاتب شيأ دون صاحبه فإن أخذ فهو ضامن لنصيب صاحبه منه وشريكه بالخيار في أن يتبع المكاتب ويتبع المكاتب الذي دفع اليه أو يتبع المدفوع اليه ولا يبرأ المكاتب حتى يقبض كل من له فيه حق جميع حصته في كتابته وإذا كان العبد بين اثنين فكاتباه معا كتابة واحدة فالكتابة جائز وليس لواحد منهما أن يأخذ منه شيأ دون صاحبه وما أخذ أحدهما دون صاحبه فهو ضامن له حتى يؤديه إلى صاحبه وإن أدى إلى أحدهما جميع نصيبه دون صاحبه لم يعتق لأنه لم يسلم له ما أدى اليه حتى يقبض صاحبه مثله أو يبرأ المكاتب من مثله فإن فعل عتق المكاتب ولو أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض من المكاتب دونه فقبض جميع حصته ففيها قولان أحدهما أن لا يعتق المكاتب لأن شريكه الرجوع عليه بما أخذ منه وإذنه له أن يقبض ما لم يكن في يدي السيد فيعطيه ما أذنه بما ليس تلك فله الرجوع فيه والآخر يعتق ويقوم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فججز عن نجم من نجومه فأراد أحدهما انظاره وأن لا يجزئه وأراد الآخر تجيزه فججزه فهو عاجز والكتابة كلها مفسوخة ولا يكون لأحدهما إثبات الكتابة والآخر أن يفسخها بالجزم كما لا يكون له أن يكاتب نصيبه منه دون صاحبه ولو أن عبد بين رجلين فكاتباه معا على تجزئ مختلفه فخل بعضها قبل بعض أو على نجوم واحدة بعضها أكثر من بعض كانت الكتابة فاسدة ولو أجزت هذا أجزت أن يكاتبه أحدهما دون الآخر وذلك أنهم سافى كسبه سواء فإذا لم يأخذ كل واحد منهما ما يأخذ صاحبه لم تجز الكتابة وإذا أدى إليهما على هذا فعتق رجوع كل واحد منهما عليه بنصف قيمته ورد إليه فضلا إن كان أخذه وزاجعا في فضل ما أخذ كل واحد منهما من العبد دون صاحبه وإذا كان العبد بين اثنين فقال أحدهما كتابناه معا على ألف وقال الآخر على ألفين وادعى المكاتب ألفا تخالف المكاتب ومدعى الكتابة على ألفين وفسخت الكتابة ولو صدق المكاتب صاحب الألفين والألف فقال كاتبني أحدهما على ألف والآخر على ألفين ففسخت الكتابة بالاعتين ولو قال المكاتب بل كاتبني جميعا على ألفين فإن صدقه صاحب الألف فالكتابة ثابتة وإن قال بل على ألف وحلف الذي ادعى ألفين فالكتابة مفسوخة ولو كاتباه معا على ألف فقال قد أديتها إلى أحد كجود فادعاهم إلى عتق حتى يقبض الذي لم يؤد إليه جسمائة من شريكه أو يبرئه منها فإذا قبضها أو أبرأه منها برئ وعتق العبد وذلك أن القابض الالف مستوف لنفسه جسمائة لا تسلم له إلا بأن يستوفي صاحبه مثلها وهو في الخمس المائة الباقية كالرسول للمكاتب لا يبرأ المكاتب إلا بوصولها إلى سيده ولو كاتباه على ألف فادعى أنه دفعها إليهما معا وأقره أحدهما بجميع المال وأنكر الآخر أحلف المنكر فإذا حلف عتق نصيب الذي أقر من العبد ورجع على شريكه بنصف الجسمائة ولم يرجع بهما هو على العبد لأنه يقر فيه أن العبد قد أدى إلى صاحبه ما عليه وأن صاحبه يأخذها منه بظلم ولا يعتق عليه النصف الباقي لأن العبد يقر أنه برئ من أن يعتق عليه بدعواه أنه عتق على صاحبه وإن أدى إلى صاحبه النصف الباقي عتق وإن عجز رد نصفه رقيقا وكان كعبد لصاحبه نصفه فكاتبه فججز (قال الشافعي)

تكلم بالعتق وله ولاؤه وإن لم يكن له مال يبلغ قيمته عتق عليه ما ملك منه ورق ما بقي لأصحابه فيه ومن كان له مالا يكفيا لا يملك غيرهم فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتق بسات ثم مات من مرضه أقرعنا بينهم على ثلاثة أجزاء فأيهم خرج له سهم العتق عتق ورق الباقي ولا يستسعي الرقيق ولا العبد يعتق بعضه في حال

(١) لعل لا زائدة من قلم الناسخ تأمل

رحمه الله تعالى ولو أن مكاتبين رجلين أقر أحدهما أن المكاتب دفع اليهما نصيب ما فعتق وأنكر شر يكه
 حلف شر يكه ورجع على الذي أقر فأخذ نصف ما في يديه وتأداه الآخر ما بقي من الكتابة كما وصفت في المسئلة
 قبلها فان أنكر المكاتب أن يكون دفع إلى المنكر شيئا لم يحلف ورجع المنكر على المقر فأخذ نصف ما أقر
 بقبضه منه ولو ادعى المكاتب مع هذا أنه دفع الكل إلى أحدهما فقال المدعى عليه بل دفعته اليهما مع الحلف
 المدعى عليه وشركه صاحب فيه أخذوا وحلفت الذي يبرئه المكاتب لشر يكه لا للمكاتب فان حلف برئ
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فأذن أحدهما لصاحبه بأن يقبض نصيبه منه
 فقبض منه ثم عجز المكاتب أو مات فسواء ولهما ما في يديه من المال نصفين ان لم يكن استوفى المأذون له جميع
 حقه من الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان المأذون له استوفى جميع حقه من الكتابة ففيها
 قولان فمن قال يجوز ما قبض ولا يكون لشر يكه أن يرجع فيشر يكه فيه فنصيب شر يكه منه حر ويقيم
 عليه ان كان موسرا وان كان معسرا فنصيبه منه حر فان عجز بجميع ما في يديه للذي بقي له فيه الرق وانما
 جعلت ذلك له لانه يأخذ عباقي من الكتابة ان كان فيه وفاء عتق به وان لم يكن فيه وفاء أخذ عباقي من
 الكتابة وعجزه بالباقي منه وان مات فالمال بينهما نصفان برئته ربه بقدر الحرية التي فيه ويأخذ هذا ما له بقدر
 العبودية فيه والقول الثاني لا يعتق ويكون لشر يكه أن يرجع فيشر يكه فيها أذن له به وهو لا يملكه فأخذ
 الذي له على الحر وأذنه له بالقبض وغيره سواء فان قبضه ثم تركه فاعماهى هبة وهبها له تجوز اذا قبضها

(ما تجوز عليه الكتابة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أذن الله عز وجل بالكتابة وأذنه كلمة على
 ما يحل فلما كانت الكتابة مخالفة حال الرق في أن السيد يمنع مال مكاتبه وأن مكاتبه يعتق بما شرط له سيده
 اذا آذاه كان بينا أن المكاتب لا تجوز الا على ما تجوز عليه البيوع والاجارات بأن تكون بثمن معلوم الى أجل
 معلوم وبعمل معلوم وأجل معلوم فاجاز بين الحرين المسلمين في الاجارة والبيع جاز بين المكاتب وسيده وما
 ردي بين الحرين المسلمين في البيع والاجارة ردي بين المكاتب وسيده فيما يملك بالكتابة لا يختلف ذلك فيجوز أن
 يكتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والأعيان الى عشرين سنين وأول السنين سنة كذا وأخرها سنة كذا
 تؤدي في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا دينارا ولا بأس أن تجعل الدنانير في السنين مختلفة
 فيؤدي في سنة دينار او في سنة خمسين وفي سنة ما بين ذلك اذا سمي كم يؤدي في كل سنة ولا خير في أن يقول
 أ كاتب على مائة دينار تؤديها في عشرين سنين لانها حينئذ تحل بانقضاء العشر السنين فتكون نجما واحدا
 والكتابة لا تصلح على نجم واحد أو تكون تحل في العشر السنين فلا بدري في أولها تحل أو في آخرها وكذلك
 لا خير في أن يقول أ كاتب على أن لا تعضي عشرين سنين حتى تؤدي الى مائة دينار وكذلك لو قال تؤدي الى
 في عشرين سنين مائة دينار كيف يخف عليك غير أن العشر السنين لا تنقضي حتى تؤديها وذلك أنهم لا يدريان
 حينئذ كم يؤدي في كل وقت وكذلك لا خير في أن يقول أ كاتب على مائة دينار أو على ألف درهم وان سمي
 لها آجالا معلومة لانه لا بدري حينئذ على أي تسمى الكتابة وكذلك لو قال أ كاتب على مائة دينار تؤديها الى
 كل سنة عشرة دنانير على أنك تدفع الى عند رأس كل سنة بالعشرة الدنانير مائتي درهم أو عرض كذا لم يجز من
 قبل أن الكتابة وقعت بعشرة دنانير في كل سنة وأنه ابتاع بالعشرة دراهم والعشرة دين فابتاع دراهم دينارا
 بدنانير دين وهذا حرام من جهاته كلها وكذلك ان قال ابتعت منك اذا حلت عرضا لان هذا دين بدني والدين
 بالدين لا يصلح وزيادة فساد من وجه آخر ويجوز أن يكتبه بعرض وحده ونقد اذا كاتبه بعرض لم يجز
 الا أن يكون العرض موصوفا والأجل معلوما كما لا يجوز أن يشتري الى أجل الا الى أجل معلوم وصفة

(باب الخلاف في هذا
 الباب)

حدثنا الربيع قال قال
 الشافعي وخالف مذهبا
 في هذا بعض الناس
 فرغم أن الرجل اذا اعتق
 شركه في عبد فشر يكه
 بالخيار بين أن يعتق أو
 يضمه أو يستسعي
 العبد فخالفه أصحابه
 وعابوا هذا القول عليه
 فقالوا اذا كان المعتق
 للشقص له في العبد
 موسرا عتق عليه كله
 وان كان معسرا فالعبد
 حرو يسعي في حصته
 شر يكه وقالوا في ثلاثة
 ممالك أعتقهم رجل
 لا مال له غيرهم عند

معروفة يتام عليها وإذا كان العرض في الكتابة لم يجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض
سواء لا يختلفان فإن كان العرض ثيابا قال ثوب مروى طوله كذا وكذا وعرضه كذا وصفيق أو رفيق
جيد وفيه إياه في موضع كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة عليه كما لا يجوز أن يسلف فيه إلا هكذا
وهكذا إن كان العرض طعما أو حيرا أو ورقيا أو ما كان العرض فإن كان من الرقيق قال عبد أسود فتراني
من جنس كذا أسود حالك السرد أو مرد مربوع أو طول أو قصير برى من العيوب وإذا كان من الأبل قال
جمل ثني أو رباع من نعم بني فلان أحر أو جون غير مردن برى من العيوب وفيه إياه في موضع كذا وقت
كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة إلا أن يترك قوله برى من العيوب فأعماله برى من العيوب وإن
لم يشترط ذلك وسواء كاتبه على عرض منفردة أو عرض ونقصه يجوز ذلك كله كما يجوز أن يبعده دارا
بعرض ونقصه إذا كان كل ما باعه معلوما إلى أجل معلوم والله تعالى الموفق

(الكتابة على الإجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله والإجارة تلك ما تملك به السويع إذا شرع فيها مع الإجارة فإذا كاتب الرجل عبده
على أن يعمل له عملا بيده معلوما فأخذ فيه حين يكتبه ويجعل عليه أن يؤدي معه أو بعده في نجم آخر ما لا تما
كان كانت الكتابة جائزة وإن كاتبه على أن يعمل له عملا ما كان العمل ولم يجعل عليه بعد العمل ما لا يأخذه
لم تجز الكتابة عليه وذلك أن العمل إن كان واحدا فهو ونجم واحد والكتابة لا تجوز على نجم واحد في مال
ولا غيره وإن كاتبه على أن يعمل له من يومه عملا وبعد شهر عملا آخر لم تجز الإجارة بعد وقت من الأوقات
ونحن لا نجيز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملا لأنه قد يحدث عليه بعد الشهر ما يئمه
العمل من مرض وموت وجبس وغيره والعمل باليد ليس بمال مضمون يكاف أن يأتي به وقد يقدر على المال
مريض ولا يقدر على العمل به ولو كاتبه على أن يبنى له دارا وعلى المكاتب جميع عمارتها وسمى له ذرعا
معلوم الارتفاع والعرض والموضع من الدار وسمى ما يدخل فيها من اللبن وقدر اللبن والجاره كان عمله بيده
لا يجوز إلا أن يكون يأخذ في ذلك حين يكتبه ويكون بعده شيء من المال يؤديه إليه لما وصفت من أن
استأجر العمل لا يجوز ولو كاتبه على أن يخدمه شهر فأخذ فيه حين يكتبه ويؤدي إليه شيئا بعد الشهر جاز
ولو كاتبه على أن يخدمه شهرين كاتبه وشهر بعد ذلك لم يجز لأنه ضرب للخدمة أجلا لا يكون على المكاتب
فيه خدمة وهذا كما لا يجوز أن يستأجر حرا على أن يؤخر الخدمة شهرين ثم يخدمه ولو كاتبه على أن يخدمه
شهرين كاتبه ثم يوفيه لبناء أو جارة أو طينا معلوما بعد شهر كان هذا جائزا وكان هذا كالمال ولو كاتبه
على أن يخدمه شهرا ثم يعطيه ما لا بعد فرض ذلك الشهر انتقضت الكتابة ولم يكن له أن يعطيه أحدا
يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد كما لو استأجر حرا على أن يخدمه شهرا ففرض في الشهر لم يكن عليه
ولا له أن يخدمه غيره وانتقضت الإجارة ولو كاتبه على نجوم مسماة على أن يخدمه بعد النجوم شهرا أو يعمل له
عملا بعد ذلك كانت الكتابة فاسدة فإن أدى ما عليه وخدم أو عمل عتق وترجع باقي قيمة المكاتب وحسب
للمكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وترجع باقي القيمة ولو كاتبه على مائة دينار على أن يؤدي إليه في كل
شهر عشرة ويعمل له عند أداء كل نجم يوما أو ساعة شيئا معلوما كانت الكتابة فاسدة لأن خير العمل ولو كاتبه
على مائة يؤدي إليه في كل سنة عشرة ويعطيه خمية فإن وصف الخمية فقال ما عرة ثنية من شياء بلد كذا
أو شياء بني فلان يدفعها إليه يوم كذا من سنة كذا فهو جائز والشاة من الكتابة وإن قال أخمية فلم يعفها
ذلك كتابة فاسدة لأن الخمية تكون جذعة من الضأن وثنية من المعز وما فرقهما فلا يجوز هذا كما لا يجوز

الموت يعتق ثلث كل
واحد منهم ويسعى في
ثلثي قيمته (قال
الشافعي) وسمعت
من يحتج بأنه قال
بعض هذا إن روى
عن رجل عن سعيد بن
أبي عروبة عن قتادة
عن النضر بن أنس عن
بشير بن نهيك عن أبي
هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم في العبد بين
اثنين يعتقه أحدهما
وهو معسر يسعى وروى
عن رجل عن خالد
الحذاء عن أبي قلابه
عن رجل من بني عذرة

في البيوع وان كاتبه على مائة دينار في عشرين وعشرين خمية بعددها كل خمية في سنة ووصف الخيايا لم يعتق الا بآداء آخر الكتابة الخيايا والخيايا نجوم من نجوم كتابته لا يعتق الا بان يؤتيها قال وان كاتبه على شيء معلوم وخيايا أهله ما بلغ أهله عن كل انسان خمية موصوفة وان زادوا ازدادت عليه الخيايا وان نقصوا نقصت الخيايا قال الكتابة فاسدة لانها حينئذ على غير شيء معلوم وان قال له ابن لي هذه الدار بناء موصوفا أو علم لي هذا الغلام أو اخذ مني شهرا أو اخذ مني فلان شهرا أو ابلغ بلد كذا أو انسج ثوب كذا وأنت حر ففعل ذلك فهو حر وليس بمكاتب وله أن يبيعه قبل أن يفعله وان مات سيد العبد قبل أن يفعله فالعبد مملوك وهذا مثل قوله ان دخلت الدار فأنت حر أو كتبت فلان فأنت حر وهكذا ان قال له أعطني مائة دينار وأنت حر فان أعطاه اياها فهو حر وان أراد بيعه قبل أن يعطيه اياها فذلك له ولا يكون شيء من هذا كتابة انما الكتابة النجوم بعضها بعد بعض ولو كاتبه على أن ضمن له بناء دار ويحاط بصفة بنائها عليه عمارتها حتى يوفيه اياها فاعطه على صفته وسمى معهادا نير يعطيه اياها قبلها أو بعدها كان هذا جائزا الآن هذا ضمان عمل عمله بعده أو لم يعمل به يكاف كما يكاف المالك ومعه نجم غيره وكذلك ان كاتبه على ضمان بناء دارين يبنى احدهما في وقت كذا والاخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة وليس هذا كالعمل بيده الى أجل معلوم وهو اذا كاتبه أو استأجر حرا على أن يعمل بيده لم يكاف أن يأتي بغيره يعمل له واذا ضمن عملا كاف أن يوفيه اياه بنفسه أو غيره والله تعالى أعلم

(الكتابة على البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عقد الرجل كتابة عبده على مائة دينار منجدة في عشرين وعشرين على أن يباعه السيد عبده له معروفا فالكتابة فاسدة من قبل أن يبيع معها وهكذا لو كاتبه على مائة على أن يهب له الرجل عبدا كانت الكتابة فاسدة وكان هذا كالبيع ولا يشبه هذا أن يكتبه على أن يعمل له المكاتب عملا فان ذلك كله شيء يعطيه اياه المكاتب من الكتابة ككتابته على دنائير وعبده وما شية وهذا بيع وكتابة والبيع لازم لا يشبه الكتابة لان الكتابة لا تلزم العبد لزوم الدين الكتابة متى شاء العبد تركها وفيه أن كان اثنان العبد حصص من الكتابة غير معلومة وغير لازمة بكل حال والكتابة حصص (١) معلومة لانها من ثمن العبد نصيبا فلم يحجز من جميع هذه الجهات ولو كان في يدي عبد عبد فكتبه سيده بمائة دينار منجدة على أن يشتري منه ذلك العبد بعشرة دنائير لم تجز الكتابة من قبل أنه لما يباعه العبد على أن يكتبه كان العبد مالا من مال السيد لا يجوز له شراؤه ولو أبطلت على السيد ثمنه كما كنت مبطلة لو اشتراه بلا شرط كتابة كنت زدت على المكاتب في كتابته لانه لم يرض أن يكتب على مائة الاوله على السيد عشرة ولو أثبت ثمنه على السيد كنت قد أثبت عليه أن يشتري ماله بعماله وهذا مما لا يثبت عليه بحال ولو كان كاتبه كتابة صحيحة ثم اشتري السيد من مكاتبه والمكاتب من سيده كان الشراء جائزا لان السيد حينئذ ممنوع من مال مكاتبه وليس ممنوع من مال عبده قبل الكتابة ألا ترى أن العبد يكتب سيده فيأخذ سيده ما كان بيده من المال قبل الكتابة والله سبحانه وتعالى أعلم

(الكتابة للعبيد كتابة واحدة صحيحة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قال عطاء ان كاتب عبدا له بنون يومئذ فكتب على نفسه وعليهم فأت أبوههم أو مات منهم ميت فقيمة يوم يموت توضع من الكتابة وان أعتقه أو بعض بنيه فكذلك وقالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ان شاء الله تعالى كما قال

(١) لعله غير معلومة كما يرشد اليه التعليل تأمل

(قال الشافعي) قيل له
أوثابت حديث أبي
قلاية لولم يخالف فيه
الذي رواه عن خالد
فقال من حضر هو
مرسل ولو كان موصولا
كان عن رجل لم يسم
ولم يعرف ولم يثبت
حديثه فقلت أثابت
حديثك عن سعيد
ابن أبي عسوبة لو كان
منفردا بهذا الاسناد
فيه الاستسعاء وقد
خالفه شعبة وهشام
فقال بعض من حضره
حديثه شعبة وهشام
هكذا ليس فيه استسعاء

عمر وبن دينار وعطاء اذا كان البنون كبارا فكتب عليهم ابرهم ابرهم فعلى كل واحد منهم حصته من
 المكتبة بقدر قيمته فاشبههم مات او عتق وضع عن الباقي بقدر حصته من المكتبة بقيته يوم تقع عليه المكتبة
 لا يوم يموت ولا قبل الموت وبعد المكتبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان لرجل ثلاثة ائمة
 فكتب عليهم على مائة منجبة في سنين على انهم اذا ادوا عتقوا فالا المكتبة جائزة والمائة مقسومة على قيمة الثلاثة وان
 كان احدهم قيمة مائة دينار والاخران قيمة خمسين خمسين فنصف المائة من المكتبة على العبد الذي قيمته
 مائة ونصفها الباقي على العبد الذي قيمته خمسون خمسون على كل واحد منهم مائة وعشرون فاشبههم
 أدى حصته من المكتبة عتقوا فاشبههم عتقوا لم تنقص كتابة الباقي وان قال الباقيون نحن نستعمله ونؤدى
 عنه فليس لهم ذلك واشبههم مات قبل ان يؤدى حصته من المكتبة مات رقيقا وما له اسيده دون الذين كاتبوا
 معدودون ورثته لو كانوا احرار او دون ولده لو كانوا معدودين في المكتبة لانه مات رقيقا واذا ادوا الى السيد فخمسين
 فيهم ماستون دينار فاقوالا ادينا اليك عن كل رجل عشرين فهو كما قالوا ويبقى على الذين عليهم مائة وخمسون عشرة
 دينار على كل واحد منهم مائة وخمسون على الذي عليه خمسون ثلاثون دينارا وان قال الذي عليه خمسون ادينا
 على قدر ما يصينا وقال الاخران بل على العدد دون ما يصينا فالقول قول الذين عليهم الخمسون لان الاداء
 من الثلاثة فلكل واحد منهم ثلثه حتى تقوم ينسأ أو تصادقوا على غير ذلك وهكذا الوصايا احدهم
 او اثنان منهم كان الاداء على العدد لا على ما يصيبهما اذا اختلفت قيمتهما واذا كاتبهم على ما وصفنا أدى كل
 واحد منهم بقدر ما يصيبه فان ادوا على العدد فادوا للذان اديا كثر مما يصيبهما الرجوع فيما اديا ولا تطوعنا
 بالفضل لم يكن لهما الرجوع اذا قبضه السيد وان لم يقبضه فلهما ان يجسأ عنه ما لم يحل عليهما وان تصادق
 العبد والسيد على انهما اديا عن صاحبهما كان لهما ان يرجعاه على السيد لانه ليس للسيد ان يأخذ منهما
 شيئا على غير انفسهما وقد أخذ منهما شيئا عنهما عن غيرهما ولو كان السيد شرط عليهم ان يؤدوا اليه في كل
 نجم ثلاثين دينارا على كل واحد منهم عشرة كان جائزا وكان عليهم ان يؤدوها كذلك فيؤدى كل واحد منهم
 عشرة وخمسين ثم يبقى (١) على الذين قيمته مائة وخمسون خمسة دينار الى الوقت الذي شرطها اليه وعلى الذي قيمته مائة
 ثلاثون الى الوقت الذي شرطها اليه فان جعل محل النجوم واحدا كان محل الخمسة الباقية على كل واحد
 من العبد من محل الثلاثين التامة على الاخر كانه جعل النجوم الى ثلاث سنين يؤدون اليه كل واحد عشرة
 في السنتين الاوليين وما بقي على كل واحد احدى احدى السنة الثالثة اذ ادين هذا في أصل المكتبة ولو ادوا اليه على
 العدد فقال للذان اديا كثر مما يلزمهما نحن نرجع بالفضل عن نجمنا لم يكن لهما وكان لهما ان يجسأ
 ذلك لهما من النجم الذي يلي النجم الذي اديا فيه ان شاء وكان على الذي اقل مما يلزمه ان يؤدى ما يلزمه
 فان لم يفعل فهو عاجز وان عجز فللسيد ان يبال كتابة عند الحاكم وغير الحاكم اذا حضره واشهد عليه ان نجمها
 حل وماله ان يؤدى اليه فقال لا أجده فاشهد انه ابطال كتابته فكتابته مفسوخة وترفع عن الذين معه حصته
 من المكتبة ويكون عليهم ما حصتهما فان سالا ان يحسب لهما اداؤهم لم يكن ذلك لهما لانه اداؤه عن نفسه لاعنها
 وما أخذ السيد منه حلال له لانه أخذ عن الكتابة فلما عجز كان مالا من مال عبده وماله عبده ماله ولو لم
 يعجز ولكنه اعتقه رفعت عنه ما حصته من المكتبة ولم يعتقه بعتقه وكذلك لو اعتقه ببحث أو على شيء أخذه
 منه يصح له لم يفسد ذلك كتابتهما ولم يضع عنهما من حصتهما مناشيا وسواء كاتب العبد كتابة واحدة فسموا
 ما على كل واحد منهم أو لم يسموا كما ساء ان يباعوا صفقة فيسمى كم حصته كل واحد منهم من الثمن أو لا يسمى
 فالكتابة عليهم على قدر قيمتهم يوم يكتبون ولا ينظر الى قيمتهم قبل الكتابة ولا بعدها وسواء في هذا كان
 العبد ذوى رحم أو غير ذوى رحم أو رجلا أو ولده أو رجلا أو أجنبي في جميع مسائل الكتابة فان كاتب
 رجل وابنان له بالغان فأت أحد الابنين وترك مالا أو الأب وبني الابن وترك مالا قبل ان يؤدى فماله لسيده

وهما أحفظ من ابن أبي
 عروبة قلت فلو كان
 منفردا كان في هذا
 ما شكك في ثبوت
 الاستسعاء بالحديث
 وقيل لبعض من حضر
 من أهل الحديث
 لو اختلف نافع عن ابن
 عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وحده وهذا
 الاسناد أيهما كان
 أثبت قال نافع عن ابن
 عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قلت وعينا
 أن نصير الى الأثبت من
 الحديثين قال نعم قلت
 فنع نافع حديث عمران

(١) أي على كل واحد منها فتنية كتبه متحصنة

ويرفع عن المكاتبين معه حصته من الكتابة وأيهم يحجز فليسيدته تجيزه وأيهم شاء أن يحجز فذلك له وأيهم
أعتق السيد فالعتق جائز وأيهم أبرأه مما عليه من الكتابة فهو حر وترفع حصته من الكتابة عن شركائه
وأيهم أدى عن أصحابه متطوعا فاعتقوا ما علم يكن له أن يرجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عنهم باذنهم
رجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عن اثنين بامر أحدهما وغيرهما إلا أن يرجع على الذي أدى عنه بأمره
ولم يرجع على صاحبه

(ما يعتق به المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وجماع الكتابة أن يكاتب الرجل عبده أو عبده
على نجسين فأكثر بما لم يحل بيعه ومملكه كما تكون البيوع الصحيحة بالحلال إلى الأجل المعلومة فإذا
كان هكذا وكان ممن تجوز كتابته من المالكين ومن تجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة
ولا يعتق المكاتب حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت إلى هذا ويصفه فأنت حر فإن أدى المكاتب ما شرط عليه
فهو حر بالأداء وكذلك إذا أبرأه السيد مما شرط عليه بغير عجز من المكاتب فهو حر لأن مانعه من العتق أن
يبقى لسيده عليه دين من الكتابة فإن قال قد كاتبك على كذا ولم يقل له إذا أدبته فأنت حر لم يعتق إن أداءه
فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول فكاتبهم إن علمت فيهم خيرا قيل هذا مما أحكم الله عز وجل جلته
إباحة الكتابة بالنزول فيه وأبان في كتابه أن يعتق العبدانما يكون باعتاق سيده إياه فقال فكفارته أطعام
عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحوير رقبة فكان بيننا في كتاب الله عز وجل
أن تحريرها عتقها وأن عتقها انما هو بأن يقول للمملوك أنت حر كما كان بيننا في كتاب الله عز وجل إذا
نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن أن الطلاق انما هو بإيقاعه بكلام الطلاق المصرح لا التعريض ولا ما يشبهه
الطلاق هكذا إمامة من جعل الفرائض أحكمت جلها في آية وأبينت أحكامها في كتاب أو سنة أو إجماع فإذا
كاتب الرجل عبده ولم يقل إن أدبت إلى فأنت حر وأدى فلا يعتق وذلك خراج أداءه إليه وكل هذا إدامات
السيد وأخرس ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها قول ولا أن قول قد كاتبك انما كان معقودا على انك إذا أدبت
فأنت حر فإذا قال هذا فأدى فهو حر لانه كلام يشبه العتق كما لو قال له اذهب أو أعتق نفسك يعني به الحرية
عتق وكما لو قال لامرأته اذهبي أو تقنعي يعني به الطلاق وقع الطلاق ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق
الأبأن يقول قد عقدت القول على نية الطلاق والعتاق

(جملة العبيد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال
قلت لعطاء كُتبت على رجلين في بيع إن حيكما عن ميتكما ومليككما عن معدمكما قال يجوز وقالهما عمرو بن دينار
وسلم بن موسى وقال زعامته يعني جملة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال
أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال فقلت لعطاء كُتبت عبد بن لي وكُتبت ذلك علمهما قال لا يجوز في
عبيدك وقالها سليمان بن موسى قال ابن جريح فقلت لعطاء لم لا يجوز قال من أجل أن أحدهما لو أفلس
رجع عبد المملوك مثل شيا فهو معمر لك هذا من أجل أنه لم يكن سلعة يخرج منك فيها مال قال قلت له فقال لي
رجل كاتب غلامك هذا وعلى كتابته ففعلت ثم مات أو عجز قال لا يغرم لك عنه وهذا مثل قوله في العبد بن
قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء في كل ما قال من هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز

ابن حصين بابطال
الاستسعاء (قال
الشافعي) ولقد سمعت
بعض أهل النظر والدين
منهم وأهل العلم بالحديث
يقول لو كان حديث
سعيد بن أبي عروبة في
الاستسعاء منفردا
لا يخالفه غيره ما كان
ثابتا (قال الشافعي)
فعارضنا منهم معارض
آخر بحديث آخر في
الاستسعاء فقطعه عليه
بعض أصحابه وقال
لا يذكر مثل هذا
الحديث أحد يعرف
الحديث لضعفه قال

أن يكاتب الرجل عبده على أن بعضهم جلاء عن بعض لأنه لا يجوز للمكاتب أن يثبت على نفسه وما على غيره
 السيد ولا غيره وليس في الجملة شيء يملكه العبد ولا شيء يخرج من أيديهم ما بذنهم ما يقبض فإن كاتبوا على
 أن بعضهم جلاء عن بعض فأدوا عتقوا بكتابة فاسدة ورجع السيد بفضل أن كُن في قبضتهم فأيهم أدى
 منظر عاين أصحابه لم يرجع عليهم وأبهم أدى باذنهم يرجع عليهم ولا يجوز لأحد أن يكاتب عبده على أن
 يحمل له رجل بما عليه من كاتبه حرا كان الرجل أو عبدا ما ذرونا له أو غير ما ذرونا له لأنه لا يكون للسيد على
 عبده بالكتابة دين يثبت كسوت ديون الناس وإن الكتابة شيء إذا عجز المكاتب عن أدائه بطل عنه ولم يكن له
 ذمة يرجع به الجليل عليه قال وإن عقد السيد على المكاتب كتابة على أن فلا نحيل بها وفلان حاضر
 راض أو غائب أو على أن يعطيه به جلا لا يرضاه فالكتابة فاسدة فإن أدى المكاتب الكتابة والمكاتب حرك
 يعتق بالحث واليمين إلا أنها ما يراجعان بالقصة وإن لم يؤدها بطلت الكتابة وإن أراد المكاتب أداءها للسيد
 أن يمتنع من قبولها منه لأنها فاسدة وكذلك إن أراد الجليل أداءها فالسيد الامتناع من قبولها وإذا قبلها
 فالعبد حر وإذا أذاها الجليل على الجملة له إلى السيد فأراد الرجوع به على السيد فله الرجوع بها وإذا رجع
 بها أو لم يرجع فعلى المكاتب قيمته للسيد لأنه عتق بكتابة فاسدة ويجعل ما أخذ منه قصاصا من قيمة العبد
 وهكذا كلما أعتقت العبد بكتابة فاسدة جعلت على العبد قيمته بالغمة ما بلغت وحسبت العبد من يوم كاتب
 الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده ولا يجوز للرجل أن يكاتب عبده على أن يحمل له عبده عنه ولا يجوز أن
 يحمل له عبده عن عبده ولا عن عبده لغيره ولا عن عبد أجنبي لأنه لا يكون له على عبده دين ثابت
 بكتابة ولا غيرها قال ولا يجوز أن يكاتب العبيد كتابة واحدة على أن بعضهم جلاء عن بعض ولأن
 يكاتب ثلاثة أعبد على مائة على أنه لا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا المائة كلها لأن هذه كالحالة من بعضهم
 عن بعض فإذا كاتب الرجل عبده أو عبده على أن بعضهم جلاء عن بعض أو كاتب اثنين على مائة على أنه
 لا يعتق واحد منهم حتى يستوفي السيد المائة كلها فالكتابة فاسدة فإن ترفعها فاقضت وإن لم ترفعها
 فهي منقضة وإن جاء العبدان بالمال فالسيد رد الهما والاشهاد على نقض الكتابة وترك الرضا بها فإذا
 أشهد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير الكتابة لأنه مال عبده أو عبديه وأصح له أن يبطل الحاكم
 تلك الكتابة وإن أخذ من عبده ما كاتبه عليه على الكتابة الفاسدة عتقوا وكاتب عليهم قيمتهم له يحاصهم
 بما أخذ منهم في قيمتهم ولو كاتب عبده أو عبده على أرطال خمر أو مئة أو شيء محرم فأدوه إليه عتقوا إذا كان
 قال لهم فإن أدبتم إلى كذا وكذا فأنتم أحرار أو يرجع عليهم بقيسهم حالة وانما الخفايين هذا بين قوله
 أن دخلتم الدار أو فعلتم كذا فأنتم أحرار إن هذه بين لا بيع فيها بحال بينهم وبينه وإن كاتبهم على الخمر وما
 يحرم وكل شرط فاسد في بيع يقع العتق بشرطه أن العتق واقع به وإذا وقع به العتق لم يستطع رده وكان
 كالبيع الفاسد يقبضه مشريه ويقوت في يديه فيرجع على مشريه بقيمة بالغمة ما بلغت ويكون شيء أن
 أخذه من مشريه حرام بكل حال لا يقاص به وإن أخذ منه شيئا يحل ملكه قاص به من ثمن البيع الفاسد

بعضهم نناظره في قولنا
 وقولك فقلت أو لناطرة
 موضع مع ثبوت سنة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بطرح الاستسعاء
 في حديثي نافع وعمران
 قال أنا نقول إن أيوب
 ربما قال فقال نافع فقد
 عتق منه ما عتق وربما
 لم يقله وأكثرتني أنه
 شيء كان يقوله نافع
 برأيه فقلت له لا أحسب
 عالما بالحديث وروايته
 يشك في أن مالكا
 أحفظ لحديث نافع
 من أيوب لأنه كان أكرم
 له من أيوب ولما لك

(الحكم في الكتابة الفاسدة)

«أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل كتابة قلت أنها فاسدة فأشهد سيد المكاتب
 على إبطالها فهي باطلة وكذلك إن رفعها إلى الحاكم أبطلها وإن أشهد سيد المكاتب على إبطالها أو أبطلها
 الحاكم ثم أدى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل فإن قال له أن دخلت
 الدار فأنتم حرتم قال قد أبطلت هذا لم يبطل والكتابة بيع يبطل فإذا بطل فأدى ما جعل عليه فقد أداه على غير
 الكتابة ألا أي أنه إن قال إن دخلت الدار وأنت لابس كذا فأنتم حر أو دخلت الدار قبل طلوع الشمس

فأنت حر لم يعتق إلا بأن يدخلها إلا بما قال وقبل طلوع الشمس فكذلك لا يعتق المكاتب لأنه لم يتأد إذا
أبطلها منه على ما شرط له من العتق إذا أبطله ومن أعتق على شرط لم يعتق إلا بكامل الشرط وإن كان كاتب
السيد عبده ككاتب فاسدة فلم يبطلها حتى أدى ما كاتبه عليه فهو حر لأنه أعتقه على شرط عليه أداءه فإن كان
مادفع اليه المكاتب حراً ما لأن له رجوع السيد على المكاتب بجميع قيمته عبد يوم عتق لا يوم كاتبه لأنه إنما
خرج من يديه يوم عتق وإن كان ما أدى اليه مما يحل وكان معه شرط يفسد الكتابة أقيم جميع ما أدى
اليه والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم ولا يوم الكتابة ثم تراجع بالفضل
كان تأدى منه عشرين ديناراً أو قيمته وهو كئادى عشرين ديناراً أو قيمة المكاتب مائة دينار فيرجع عليه السيد
بثمانين ديناراً يكون بها غريم من الغرماء يحاص غرماء بها لا يقدم عليهم ولا هم عليه لأنه دين على حر لا كتابة
ولو كانت قيمة المكاتب عشرين ديناراً فأتى إلى السيد مائة رجوع المكاتب على السيد بثمانين وكان بها غريم
وإذا كاتب الرجل عبده كتابة فاسدة فمات السيد فتأدى ورثته السكابة عاين بفساد الكتابة أو جاهلين
لم يعتق المكاتب لأنهم ليسوا الذين قالوا أنت حر بأداء كذا فاعتق بقولهم وبأن الكتابة فاسدة فما أدى اليهم
عبدهم وهو غير مكاتب فهو من أموالهم بلا شرط يعتق به عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تأداهما
السيد بعد ما جبر عليه لم يعتق عليه من قبل أنه إنما يعتق بقول السيد إذا هاهنا يكون كقوله أنت حر على كذا
فاذا كان محجوراً لم يعتق بهذا القول لأن الشرط الأول في الكتابة فاسد ولو كان صحيحاً لم يبعد الجبر وذهب
العقل وكذلك لو كاتبه كتابة فاسدة وهو صحيح ثم خيل السيد فتأداهما منه مغلوباً على عقله لم يعتق ولو كان
المكاتب مخبولاً فتأداهما السيد والسيد صحيح عتق بالكتابة وكل له القاضي ولما يتراجعان بالقيمة كما كان
المكاتب تراجعها لأن كتابة العبد المحبوس فاسدة فما تأدى منه السيد فأنما يتأدى من عبده وإيقاعه
العتق له واقع

(الشرط الذي يفسد الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شرط الرجل على مكاتبته أو مكاتبته أنه إذا أدى اليه ما طابت به نفسه
عتق أو أنه لا يعتق إلا بما طابت به نفس سيده فالكتابة في هذا كله فاسدة ولو كاتبه على نجوم أو أعينها
على أنه إذا أدى فهو حر بعد موت سيده فادأها كان مدبراً وكان لسيد بيعه وليست هذه كتابة إنما هذا
كقوله إذا دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فله بيعه قبل أدائها وبعده وإذا كاتبه على مائة دينار يؤديها في
عشرين سنة (١) فإن أدى منها عشرين معجلاً في سنة فالكتابة فاسدة لأنها إلى غير أجل ولو أدى الخمسين الأخرى
لم يعتق لأنه لم يقل فإن أدت فأنت حر فإن شاء السيد أعتقه وإن شاء لم يعتقه ولم يكن شيء من هذا كتابة فإن
أدى العبد بعد موت سيده لم يعتق العبد على بني سيده وكان هذا كالتراجح وليسيد بيعه في هذا وفي كل كتابة
قلت إنما فاسدة وكذلك لو كاتبه على مائة دينار يؤديها في عشرين سنة في كل سنة كذا ولم يقل فإذا أدتها
فأنت حر كان هذا خراجاً فإن أداه فليس بحر وكذا لو قال له إن أدت إلى مائة دينار فأنت مكاتب وسواء في
هذا كله قال إذا أدت عتقت أو لم يقله فإن أدى المائة الدينار فليس بمكاتب لأنه جعله مكاتباً بعد أداء المائة
ولم يسم كتابة فكان هذا ليس بكتابة من وجهين ولو قال إن أدت إلى مائة دينار فأنت مكاتب على مائة دينار
تؤديها في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها فأدى اليه مائة دينار لم يكن مكاتباً وليس هذا كقوله إن دخلت الدار
فأنت حر وإن أدت إلى مائة دينار فأنت حر لأن الكتابة يبيع السيد العبد نفسه أشبه ألا ترى أن رجلاً
لو قال لرجل إن أعطيتني عشرة دنانير فقد بعثت داري بمائة فأعطاه عشرة دنانير لم تكن داره بيعاً له بمائة
ولا غيرها ولا يكون بينهما مبيع حتى يحدنا ببيعاً مستقبلاً يراضيان به فكذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتباً
حتى يحدنا كتابة يراضيان بها

(١) قوله فإن أدى الخ كذا في النسخ وانظره

فضل حفظ الحديث
أصحابه خاصة ولو
استويا في الحفاظ فشك
أحدهما في شيء لم يشك
فيه صاحبه لم يكن في
هذا موضع لأن يغلط به
الذي لم يشك إنما يغلط
الرجل بخلاف من هو
أحفظ منه أو يأتي بشيء
في الحديث يشركه فيه
من لم يحفظ منه ما حفظ
وهو عدد وهو منفرد
وقد وافق مالكاً في
زيادته والافتقار عتق
منه ما عتق غيره وزاد
فيه بعضهم ورق منه
مارق قال فقلت له هل

(الخيار في الكتابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب الرجل عبده على أن السيد أن يفسخ الكتابة متى شاء لم يؤد العبد كات الكتابة فاسدة ولو شرط السيد للعبد فسخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة جائزة لأن ذلك بيد العبد وان لم يشترطه العبد ألا ترى أن العبد لا يعق بالكتابة دون الاداء ولم يخرج من ملك السيد خروجا تاما فمتى شاء ترك الكتابة أو لا ترى أن الكتابة شرط أثبت السيد على نفسه لعبده دونة فلا يكون السيد فسخه

(اختلاف السيد والمكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صادق السيد وعبده على أنه كاتبه كتابة صحيحة فاختلغا في الكتابة فقال السيد كاتبك على ألهين وقال العبد على ألف تحالفا كما يتخالف المتبايعان الحران ويترادان وكذلك ان تصادقا على الكتابة واختلغا في الاجل فقال السيد تؤذيها في شهر وقال العبد في ثلاثة أشهر أو أكثر وسواء كان المكاتب أدى من الكتابة شيئا كثيرا أو قليلا أو لم يؤده وإن أقاما جميعا البيعة على ما يتدعيان وكانت البيعة تشهد في يوم واحد وتصادق المكاتب والسيد أن لم تكن إلا كتابة واحدة أبطلت البيعة وأحلفتها كما ذكرت وكذلك لو شهدت بيعة المكاتب على أنه كاتبه على ألف فأذاها شهدت بيعة سيده أنه كاتبه على ألفين فأدى ألفا لم يعق المكاتب وتحالفا وترادوا الكتابة من قبل ان كل واحد من البيعتين تكذب الأخرى وليست احدهما بأولى أن تقبل من الأخرى ولو شهدا معا بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد يعقل له العتق وقالت بيعة السيد أن عتقه ألفا فخلعها ديناعليه أنفذت له العتق لاجتماعهما عليه وأحلفت كل واحد منهما صاحبه ثم جعلت على المكاتب قيمته لسيدته كانت أكثر من ألفين أو أقل من الألف لاني طرحتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا قال ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منهما مائة فمرت سنون فقال السيد لم تؤد شيئا وقال العبد قد أديت اليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع عيینه وعلى المكاتب البيعة فان لم تقم بيعة وحلف السيد قيل للمكاتب ان أديت جميع ما مضى من نجومك الآن والافلسيدك تعبيرك ولو قال السيد قد عجزته وفسخت كتابته وأنكر المكاتب أن يكون فسخ كتابته وأقر بحال أو لم يقربه كان القول قول المكاتب مع عيینه ولا يصدق السيد على تعجزه إلا بيعة تقوم على حلول نجم أو نجوم على المكاتب فيقول ليس عندي أداء ويشهد السيد أنه قد فسخ كتابته فتكون مفسوخة وسواء كان هذا عندكما أم أو غيركما وإذا كاتب الرجل عبده وله ولد من امرأة حرة فقي قال السيد قد كنت قبضت من عبدي الكتابة كلها والسيد صحيح أو مريض فالعبد حر ويجزى المكاتب ولأهله من المرأة الحرة ولو كانت المسئلة بحالها ومات العبد المكاتب فقال السيد قد كنت قبضت نجومه كلها لثبتت عتقه قبل موته وكذبه موالى المرأة الحرة وصدقه ولد المكاتب الا حار كان القول قول الموالى في أن لم يعتقه حتى مات وثبت لهم الولاء على ولدهم ولا تهم وأخذ مال ان كان للمكاتب يدفع الى ورثته الا حار باقرار سيده أنه قد مات حرا وهكذا لو قذف المكاتب رجلا لم يصدق مولاه على عتقه ولا يحد الابينة تقوم على أنه عتق قبل موت ويصدق سيد المكاتب على ما عليه ولا يصدق على ماله وإذا أقر السيد في مرضه أنه قبض ما على مكاتبه حالا كان على المكاتب أو دين يصدق وليس هذا بوصية ولا عتق هذا اقرار له ببراءة من دين عليه كما يصدق على اقراره لحر ببراءة من دين له عليه ولو كان لرجل مكاتبان فأقر أنه قد استوفى ما على أحدهما مات ولم يبين أيهما الذي قبض ما عليه أقرع بينهما فأيهما خرج سهمه عتق وكانت على الآخر نجومه الا ما أثبت أنه آداه منها ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدى كل سنة نجما فمرت به سنون فقال قد أديت نجوم السنين الماضية وأنكر السيد فالقول قوله مع عيینه وعلى المكاتب أن يؤدى النجوم الماضية مكانه والافلسيد تعجزه

علمت خلقا يتخالف
حديث عمران بن حصين
في حديث القرعة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا قلت فكيف
كان خلافتك له وهو كما
وصفت وهو مما ثبت
نحن وأنت أكثر من
خلافك حديث نافع
ومن أين استجبرت أن
تخالقه وقد علمت أن
معارضه عارضك فقال
عطية المريض كعطية
الصحيح فلم يكن لك
عليه حجة أقوى من
حديث عمران بن حصين
أن النبي صلى الله عليه

وهكذا الوما تسيده فادعى ورثته أن نجومه بحالها كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع أيمانهم
 كما تكون أيمانهم على حق لأبيهم لان الكتابة حق من حقوق أبيهم لا يبطله حلول أجل المكاتب حتى تقوم
 بينة باستيفائه إياه ولو قامت بينة باستيفاء سيده نجما في سنة لم يطل ذلك نجومه في السنين قبلها لانه قد
 يستوفي نجم سنة ولا يستوفي ما قبلها ويحلف له وتبطل دعواه فان لم يحلف له أحلف العبد على ما ادعى ولزم
 ذلك السيد ولو ادعى أن سيده كاتبه وقدمات وأنكر ذلك الورثة فعليه البينة فان لم يقدم بينة حلف الورثة
 ما علموا أباهم كاتبه وبطلت دعواه ولو كان الوارثان ابنين فأقر أحدهما أن أباه كاتبه أو نكل عن البين حلف
 المكاتب وأنكر الآخر وحلف ما علم أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً وان كان في يده مال أفاده
 بعد الكتابة أخذ الوارث الذي لم يقر بالكتابة نصفه وكان نصفه للمكاتب وكان للذي لم يقر بالكتابة أن
 يستخدمه ويؤجره يوماً والذي أقر بالكتابة أن يتأدى منه نصف النجم الذي أقر أنه عليه ولا يرجع به أخوه
 عليه وإذا عتق لم يقوم عليه لانه انما أقر أنه عتق بشئ فعله الاب كالمورث عتقاً فادعى عتقاً فأقر أحد الابنين
 أن أباه أعتقه وأنكر الآخر عتق نصيبه منه ولم يقوم عليه لانه انما أقر بعتقه من غيره وولاء نصفه إذا عتق
 لأبيه ولا يقوم في مال أبيه ولا مال ابنه وهذا مخالف للعبد بين اثنين يتدعى أحدهما كاتبه دون صاحبه
 لان هذا يقر أنه لم يرثه قط الا مكاتباً وذلك مال العبد يتدعى أحدهما كاتبه فلا يجوز لانه ليس له أخذ شئ
 منه دون شريكه ولو عجز المكاتب الذي أقر له أحدهما رجوع رقيقاً بينهما كما كـ أولاً فان وجد له مال
 كان له في الكتابة قبل موت سيده اقتسماه فان وجد له مال كان بعد اثبات نصف الكتابة وإبطال نصفها كان
 للذي أقر بالكتابة دون أخيه اذا كان أخوه يستخدمه يومه قال والقول قول الذي أقر بالكتابة لانا حكمنا
 أن ماله في يديه ولو انا حكمنا بأن نصفه مكاتب وأعطينا الذي جرده نصف الكتابة وقلنا له استخدمه يوماً ودعه
 للكسب في كتابته يوماً فمات سيده استيفاء يومه واكتسب ما لا يطلبه السيد وقال كسبه في يوم وقال الذي
 أقر له بالكتابة بل في يوم كان القول قول الذي له فيه الكتابة وللذي لم يقر له بالكتابة عليه أجر مثله فيما مضى
 من الأيام التي لم يستوفها منه برفع منها بقدر نفقة العبد فيها وان عجز عن أدائها ألزمناه العجز مكاله وتبطل
 كتابته كما إذا عجز عن أداء الكتابة عجزناه وأبطلنا كتابته ولو أن عبدا ادعى على سيده أنه كاتبه أو علي
 ابن رجل أن أباه كاتبه وأنما ورثته عنه فقال السيد كاتبك وأنا محجور أو كاتبك أبي وهو محجور أو مغلوب
 على عقله وقال المكاتب ما كان ولا كنت محجوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبني فان كان يعلم أنه قد
 كان في حال محجوراً أو مغلوباً على عقله فالقول قوله مع عيने وما ادعى من الكتابة باطل وان لم يكن يعلم كان
 مكاتباً وكانت دعواه أنه محجور ومغلوب على عقله ولا يعلم ذلك باطلاً ويحلف المكاتب لقد كاتبه وهو جاز
 الامر ولو ادعى مكاتب على سيده أنه كاتبه على ألف فأداهما عتق وقال مولاه كاتبك على ألفين وأدبت
 ألفاً ولا تعتق الا بأداء الالف الثانية فان أقام البينة وقالت بينة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا
 وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا كذا با من كل واحدة من البينتين الاخرى وتحالفا
 وهو مملوك بحاله ان زعمهما أن لم تكن كتابة الواحدة ولو قالت بينة السيد كاتبه في رمضان من سنة كذا
 وقالت بينة العبد كاتبه في شوال من تلك السنة جعلت البينة بينة العبد لانهم ما قد يكونان صادقين فيكون
 كاتبه في شهر رمضان ثم انتقضت الكتابة وأحدثت له كتابة أخرى قال ولو قالت بينة العبد كاتبه في
 شهر رمضان من سنة كذا على ألف ولم تقل عتق ولا أدى وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من تلك السنة على
 ألفين كانت البينة بينة السيد وجعلت الكتابة الأولى منتقضة لانه يمكن فيهما أن يكونا صادقين وإذا قالت
 البينة الأولى عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق وكانت البينتان باطلتين ولم يكن مكاتباً بحال ولو أقام العبد البينة
 أنه كاتبه على ألف والسيد أنه كاتبه على ألفين ولم توفت إحدى البينتين أحلفتم مامعاً ونقضت الكتابة

وسلم حكم في عتق المريض
 عتق بتات أنه وصية
 وعلمت أن طواسا قال
 لا تجوز الوصية للقربة
 وتأول الوصية للوالدين
 والأقربين فقال نسخ
 الوالدان بالفرائض ولم
 ينسخ الاقربون فلم يكن
 لنا عليه حجة الا أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنزل عتق المماليك
 وصية وأجازها وهم غير
 قرابة للعتق لانه كان
 عرباً والرقيق عجم وعلمت
 أن حجتنا وحجتك في
 الاقتصار بالوصايا على
 الثلث من حديث عمران

وحيث قلت أخلفه ما فإن نكل السيد وحلف العبد فهو مكاتب على ما ادعى وإن لم يحلف كان عبدا وإن نكل السيد والعبد كان عبدا لا يكون مكاتباً حتى ينكل السيد ويحلف العبد مع نكل السيد ولوا دعى عبد على سيده أنه كاتبه وأقام بينة بكاتبته ولم تقبل البينة على كذا وإلى وقت كذا لم تجز الشهادة وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار ولم تثبت في كبريائها وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار مجحمة في ثلاث سنين ولم تقبل في كل سنة ثلثها أو أقل أو أكثر لا تجوز الشهادة حتى توفت المال والسنين وما يؤدى في كل سنة فإذا نقصت البينة من هذا أسقطت وحلف السيد وكان العبد مولى وكان نكل يحلف العبد وكان مكاتباً على ما حلف عليه ولو أقام بينة أنه كاتبه فأدى إليه فعتق فقامت له بينة أن سيده أقر أنه كاتبه على أنه أن أدى فهو حر وأنه أدى إليه وجد السيد وأدعى أن الكتابة فاسدة اعتقه عليه وأخلف العبد على فساد الكتابة فإن حلف برئ ولا حلف السيد وتراد القيمة

(جماع أحكام المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى أن من كاتب عبده على مائة أوقية فأداهها إلا عشر أوقية فهو رقيق * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ماني عليه درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مأخذ وهو قول عامة من لقبه وهو كلام جلة ومعنى قولهم والله تعالى أعلم عبد في شهادته وميزانه وجدوده والحنانية عليه وجلة جنانيته بأن لاتعقلها عاقلة مولاه ولا قرابة العبد ولا يضمن أكثر من قيمته في جنانيته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد في الأكثر من أحكامه وليس كالعبد في أن لسيده بعبه ولا أخذ ماله ما كان قائماً بالكتابة ولا يعتق المكاتب إلا بإداء آخر نجومه فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار مجحمة في كل سنة على أنك متى أدبت بحما عتق منك بقدره فأدى بنجمه عتق كله ورجع عليه سيده بما بقي من قيمته وكانت هذه الكتابة فاسدة ومن قذف مكاتباً كان كمن قذف عبداً وإذا قذف المكاتب حده عبيد وكذلك كل ما أتى المكاتب مما عليه فيه حده حده عبيد ولا يرث المكاتب ولا يرث بالنسب (١) وإن مات المكاتب ورث هو بارق ومثل أن يرث المكاتب بارق أن يكون له عبد فموت فبأخذ المكاتب مال عبده كما كان يبيع رقبته لانه ماله له وإذا مات المكاتب وقد بقي عليه من كاتبة شيء قل أو أكثر فقد بطلت الكتابة وإذا كان المكاتب إذا قال في حياته قد عجزت بطلت الكتابة لانه اختار تركها أو عجز فعجزه السيد بطلت الكتابة كان إذا مات أولى أن تطل الكتابة لأن المكاتب ليس بحمي فيؤدى إلى السيد دينه عليه وموته أكثر من عجزه (٢) ولا ضريبة للمكاتب تفضل بين المقام على كاتبة والعتق وإذا مات فخرج من الكتابة أخطأ أنه عبد وصار ماله لسيده كله وسواء كان معه في الكتابة بنون ولد أو من جارية له أو أم ولد أو بنون بلغوا يوم كاتب وكاتبه معه وقرابة له كاتبه معه فجميع ماله لسيده ولو قال سيده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه أو وهبتها له أو اعتقته لم يكن حراً وكان المال ماله بحاله لانه أعماه وحب لميت مال نفسه ولو قذف رجل وقد مات ولم يؤد له ماله مات ولم يعتق فإذا مات المكاتب فعلى سيده كفته وقبره لانه عبده وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه ثم مات قبل يقضه سيده أو دفعه المال إلى رسول ليدفعه إلى سيده فلم يقضه سيده حتى مات مات عبداً وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فمريه أجنبي أو ابن لسيده فقتله كاتب عليه قيمة عبداً وكذلك لو كان سيده قتله كان طالم نفسه ومات عبداً فلسيده ماله ويعزر سيده في قتله ولو وكل المكاتب من يدفع إلى السيد آخر نجومه ومات المكاتب فقال ولد المكاتب الأحرار قد دفعها السيد الوكيل أو وناحي وقال السيد ما دفعها إلى الأبعد موت أبيكم والقول قول السيد المكاتب لانه ماله ولو أقاموا بينة على أنه دفعها إليه يوم الاثنين ومات أبوه يوم (١) أي بل بارق فيرث ويورث به فإن مات ورثه سيده بارق ومثل أن يرث هو بارق أن يكون له عبد الخ قتيبه

ابن الحصين دون حديث سعد لانه ليس بين في حديث سعد بن أبي وقاص فكيف ثبتناه حتى أصلنا منه هذه الأصول وغيرها واختصنا به على من خالفنا ثم صرت إلى خلاف شيء منه بلا خبر مخالف له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أن الذي احتج (١) عليه بعضكم بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عطية المريض من الثلث

(١) كذا في النسخ

الاثنين كان القول قول السيد حتى تقطع البيعة على أنه دفعها اليه قبل موت المكاتب أو توفت فتقول دفعها اليه قبل طلوع الشمس يوم الاثنين ويقر السيد أن العبد مات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم أو تقوم بيعة بذلك فيكون قد عتق ولو شهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيد قبل موت المكاتب لم تقبل شهادته ولكن لو وكل السيد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نجوه فشهد وكيل سيد المكاتب أنه قبضها منه قبل عتق وقال السيد قبضها بعد ما مات جازت شهادته وكيل سيد المكاتب عليه وحلف ورثة المكاتب مع شهادته وكان أبوه حراً وورثته وورثته الأحرار ومن يعتق بعقده

(ولد المكاتب وماله)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء رجل كاتب عبد الله وقاطعه فكتمه ما لاله وعييد أو ما لا غير ذلك قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء فان كان السيد قد سأل ما له فكتمه أيا فقال هو السيد فقلت لعطاء فكتمه وإذا من أمته ولم يعلمه قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى قال ابن جريح قلت له أ رأيت أن كان سيده قد علم بولد العبد فلم يذكره السيد ولا العبد عند الكتابة قال فليس في كتابته هو مال السيد وما قالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال عطاء وعمرو بن دينار في ولد العبد المكاتب سواء علمه السيد أو لم يعلمه هو مال السيد وكذلك مال العبد السيد ولا مال العبد وإذا كاتب الرجل عبده وله مال فالسيد أخذ كل مال كان للعبد قبل مكاتبته

(مال العبد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد تاجراً أو غير تاجر في يديه مال فكتابه سيده فالمال للسيد وليس للكاتب شيء منه وما اكتسب المكاتب في كتابته فلا يسبيل للسيد عليه حتى يعجز فإذا اختلف العبد والسيد وقد تداعيا الكتابة ولم يكاتباً أو لم يتداعياها في مال في يدي العبد فالمال للسيد ولا موضع للسئلة في هذا ولكن إذا اختلفا في المال الذي في يد العبد بعد الكتابة فقال العبد أفدته بعد الكتابة وقال السيد أفدته قبلها أو قال هو مال لي أو دعته فالقول قول العبد المكاتب مع عيئه وعلى السيد البيعة فما أقام عليه شاهدان أو شاهداً أو امرأتين أو شاهداً وحلف أنه كان في يدي العبد قبل الكتابة فهو للسيد وكذلك لو أقر العبد أنه كان في يده قبل الكتابة فهو للسيد ولو شهد الشهود على شيء كان في يدي العبد ولم يجدوا أحداً يدل على أن ذلك كان في يدي العبد قبل الكتابة كان القول قول العبد حتى يحدوا وقتاً يعلم فيه أن المال كان بيدي العبد قبل الكتابة وكذلك لو قالوا كان في يديه يوم الاثنين لغرة شهر كذا وكانت الكتابة ذلك اليوم كان القول قول العبد حتى يحدوا البيعة حداً يعلم أن المال كان في يديه قبل تصح الكتابة ولو شهدوا أنه كان في يديه في رجب وشهدوا له على المكاتب في شعبان من سنة واحدة فقال العبد قد كاتبني بلا بيعة قبل رجب أو في رجب أو في وقت قبل الوقت الذي شهدت عليه البيعة كان القول قول العبد وانما قلت هذا أن سيد المكاتب انما كاتبه على نفسه وماله مال سيده لا مال له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده على نفسه وماله فالكتابة فاسدة علم المال وأحضره أو لم يعلم لأنه كتابة وبيع لأنه لا يعلم حصصة الكتابة من حصصة البيع لأن لكل واحد منهما حصصة من الكتابة غير متميزة وأنه يعجز فيكون رقيقاً ويفوت المال فإن أدى فعتق تراجعا بقيمة العبد فتكون يوم كوتب ورجع سيده بماله الذي كاتبه عليه

فإن كان حديث عمران ثابتاً فقد حالفتهم وإن كان غير ثابت فلا حجة لك فيه ولكنك وإياه محجوجان به قال فكيف يعتق ستة يعتق اثنان ويرق أربعة قلت كما يعطى الرجل الرجل داراً أو رقيقاً له ثلثهم فيقتسمون فينفذ للمعطي بالوصية ثلثهم ويعطى الورثة ثلثهم فلما أعتق المريض ماله وغيره جميعاً أعتقنا ماله في بعضهم ولم نعتق مال غيره عليه (قال الشافعي) قلت له

أومثله أو قيمته إن فات في يديه ويجوز أن يكاتبه ثم يبيعه بعد الكتابة ما في يديه أو يهبه أو يتصدق به عليه فأما أن يعقد الكتابة عليه فلا يجوز بحال « قال الربيع » وفيه حجة أخرى أنه إذا كاتبه على نفسه وماله فالكتابة فاسدة لأنه كاتبه على نفسه وماله الذي في يديه والمال الذي في يديه ليس له العبد

(ما اكتسب المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ما أفاد المكاتب بعد الكتابة بوجه من الوجوه فهو له مال على معنى وليس للسيد أخذه ولا أخذ شيء منه فإن قيل فكيف لا يأخذه ماله وهو لم يخرج من ملكه قيل إن شاء الله تعالى لما أمر الله بالكتابة وكانت المكاتب مالا يؤديه العبد ويعتق به فلو سلب السيد على أخذه لم يكن للكتابة معنى إذا كان السيد يأخذ ما يكون العبد به مؤديا كان العبد لاداء مطيعا ومنه ممنوعا بالسيد أو كان له غير مطيع فبطل معنى الكتابة بالعنين معا ويجوز للمكاتب في ماله ما كان على النظر وغير الاستملاك لماله ولا يجوز ما كان استملا كالماله فلورهب درهمين ماله كان مردودا ولو اشترى شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا أو باع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله كان مردودا وكذلك لو جئت عليه جنابة ففعل الجنابة على غير مال كان عفوه باطلا لأن ذلك أهلا له منه ماله ويجوز بيعه بالنظر وأقراره في البيع ولا يجوز له أن ينكح بغير إذن سيده فإن نكح فأصاب المرأة فسخ النكاح ولها عليه مهر مثلها إذا عتق ولا يكون لها أن تأخذه به قبل يعتق لأنها كحرة وهي طائفة ولو اشترى جارية شراء فاسدا فاشانت في يديه كان لقيمته ما ضامنا لأن شراءه وبيعه جائز فالزمنه بسبب الشراء لم يفسد في ماله ولو اشترى جارية فأصابها فاستحقها رجل عليه أخذها وأخذ منه مهر مثلها لأن هذا بسبب بيع وأصل البيع والشراء جائز وأصل النكاح له غير جائز فلذلك لم ألزمه في ماله ما كان مكاتبه صادقا المرأة وألزمه به بعد عتقه فاداء تحمل عن الرجل بماله وضمن عن آخر كان ذلك باطلا لأن هذا انطوع بشئ يلزمه نفسه في ماله فهو مثل الهبة يهبها ولا يلزمه بعد العتق وإذا كان له ولد صغير أو كبير زمن محتاج أو أب زمن محتاج لم تلزمه نفقته وتلزمه نفقة زوجته إن أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدها ولو نكح في الكتابة بغير إذن سيده فلم يعلم سيده حتى عتق فأصابها أو أصابها قبل العتق ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها بأنه حر ويفرق بينه وبينها ولو كان له عبد ففاته كان عليه كفنه ميتا ونفقته مريضا ولو بيع من قرابته من لا يعتق عليه لو كان حرا كان له شراؤه على النظر كما أن له شراء غيره على النظر وإذا باع منهم عبد على غير النظر فالبيع مردود وإن أعنته الذي اشتراه فالعتق باطل وإن أعنت المكاتب بعد بيعهم الذي وصفته مردودا وعتق من ملكهم لهم فعتقهم باطل حتى يجدد فيهم بيعا فإذا جدد فيهم بمال لا أن يشاء الذي اشتراه أن يجدد لهم عتقا ولو باع هذا البيع الفاسد فأعتق العبد ثم جنى ففقدى الإمام على ماله بالعقل ثم علم فساد البيع ردّ رد العاقلة بالعقل على من أخذه منهم وكذلك لو جنى عليه ففقدى بالجنابة عليه حرة فقبضها أو قبضت له ردت على من أخذت منه وليس للمكاتب أن يشتري أحدا يعتق عليه لو كان حرا ولدا ولدا ومتى اشتراه فالشراء فيهم مفسوخ فإن ماتوا في يديه قبل ردّهم ضمن قيمتهم لأنه بسبب الشراء فإن لم يردهم حتى يعتق فالشراء باطل ولا يعتقون عليه لأنه لا يملكهم بالشراء الفاسد حتى يجدد لهم شراء بعد العتق فإذا جدد عتقوا عليه قال وإنما أبطلت شراءهم لأنه ليس له بيعهم وإذا اشترى ما ليس له يبيعه فليس له بشراء نظرا عما هو اتلاف لأثمانهم وليس للمكاتب أن يسري وإن أذن له سيده فإن تسرى فولد له فله بيع سريته وليس له وطؤها لأن وطأها باها بالمال لا يجوز وليس وطؤها باها فتلد بأكثر من قوله لها أنت حرة وهو إذا قال لها أنت حرة لم يعتق وللمكاتب أن يشتري جارية قد كانت ولدت له بنكاح ويبيعها وله أن يشتري من

كيف قولك في حديث
نثبته نحن وأنت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عندنا وعندك غير
واسع تركه لفرض الله
علينا قبول ما جاء عن
النبي صلى الله عليه
وسلم وإذا أثبتنا
عنه شيئا فالفرض
علينا اتباعه كما عدلنا
وعدلت فقلنا في الجنين
غرة ولو كان حيا كانت
فيه مائة من الإبل أو ميتا
لم يكن فيه شيء وهو لا
يعدو أن يكون حيا أو
ميتا وكما قلنا نحن وأنت
في جميع الجنائيات

لا يعتق عليه من ذوى رحمه وغيرهم اذا كان شراؤا باهم نظرا قال وله ان أوصى له بأبيه وأمه وولده أو وهبوا له أو تصدق بهم عليه أن لا يقبلهم وإذا قبلهم أمرهم بالاكتساب على أنفسهم وأخذ فضل كسبهم وما أفادوا من المال لانهم ملأه واستعان به في كتابته حتى أدى عتق وكانوا أحرارا بعته وما كان لهم من مال أو جنى عليهم من جنسية أو ملكوه وهم في ملكه بوجه من الوجوه فهو للكتاب وما ملكوه بعد العتق فهو لهم دونهم وإذا جنى عليهم قبل يعتق فهو جنسية على ممالك وليس له أن ينفق عليهم وهم يقدر ون على الكسب ويدعهم من أن يكتسبوا كما لا يكون ذلك له في عبيد غيرهم لان هذا اتلاف ماله وعليه أن ينفق عليهم أن مرضوا أو عجزوا عن الكسب ولو خاف العجز لم يكن له بيع واحد من يعتق وذلك الوالدون والولد قال وان عجز رقيقا وكانوا ممالك للسيد لان عبده كان ملكهم على ما وصفت وان جنى واحد منهم جنسية لم يكن له أن يفديه بشئ وكان عليه أن يبيع منه بقدر الجنسية ولم يكن له أن يبيع منه أكثر من قدر الجنسية لان ما قد بقي في يديه منه يعتق بعته اذا عتق وإذا اشتري أحد من ليس له شراؤه أو باع أحد من ليس له بيعه كان الشراء والبيع منتقضا في لا يجوز لان صفته كانت فاسدة

(ولاد المكاتب من غير سريته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب وله ولد لم يدخل ولده معه في الكتابة وان كاتب علمهم صغارا كانت الكتابة فاسدة لانه لا يجوز أن يحمل عن غيره لسيد ولا غير سيده ولا يجوز كتابة الصغار وإذا ولدوا بعد كتابته حكمهم حكم أمهم لان حكم الولد في الرق حكم أمه فان كانت أمهم حرة فهم أحرار وان كانت مملوكة فهم ممالك لأمهم كان سيد المكاتب أو غيره وان كانت مكاتبه لغير سيده فليس للاب فيهم سبيل اما أن يكونوا موقوفين على ما نصير اليه أمهم فان عتقت عتقوا وان رقت رقوا واما أن يكونوا رقيقا وان كانت مكاتبه لسيد معه في الكتابة أو غير الكتابة فسواء وحكمهم بأمهم دونهم وكتابة أمهم غير كتابته ان أدت عتقت وان أدت دونها عتق لانه لا يكون حيا عنها ولا هي عنه

(تسرى المكاتب وولده من سريته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للمكاتب أن يتسرى بأذن سيده ولا بغيره فان فعل فولد له ولد في كتابته ثم عتق لم تكن أم ولده التي ولدت بوطء المكاتب في حكم أم الولد ولا تكون في حكم أم الولد حتى تلد منه بوطء بعد عتقه لانه لا يتم ملكه لأمه حتى يعتق فإذا عتق فولدت بعد عتقه لسته أشهر فصاعدا كانت به في حكم أم الولد وان ولدت لأقل من ستة أشهر لم تكن في حكم أم الولد وإذا ولدت للمكاتب جارية في الكتابة أو امرأة ثم اشتراها فله أن يبيعها لان امرأته التي ولدت بالنكاح لا تكون في حكم أم الولد التي ولدت بوطء فاسد بكل حال لا تكون أم ولدا بوطء الفاسد كله ولا تكون في حكم أم الولد أمة الأم وطئت تلك صحیح للكل أو البعض ولو ولدت بوطء المكاتب ثم ولدت بوطء الحرية كان بعد عتق سيدها كانت أم ولدا بوطء بمد الحرية لا بالوطء الأول وإذا كان المكاتب لو أعتق جاريته لم يجز عتقها ولم يعتق عليه بعته إياها وهو مكاتب لم يجز أن تكون أم ولده يبيعها وحكم أم الولد أضعف من العتق وليس كالحريط الأمة يملك بعضها ملكا صحیحا لانه لو أعتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبه ان كان موسرا وإذا جنت أم ولدا للمكاتب فهي كأمة من أمائه يبيعها ان شاء وان شاء فداها كما يفدى رقيقه

(ولاد المكاتب من أمته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولد للمكاتب من جاريته لم يكن له أن يبيع ولده وكان له أن يبيع أمته متى شاء فإذا عتق عتق ولده معه وإذا عتق لم تكن أم ولده في حكم أم ولده كذلك كما وصفت فكان له أن يبيعها

ما جنى رجل في ماله
الا لخطأ في بني آدم فعلى
عاقلته وكافلنا نحن
وأنت في الديات وغيرها
بالامر الذي ليس فيه الا
الاتباع ولا ينبغي أن
يختلف قولك (قال
الشافعي) رضى الله عنه
فقال فأكل في حديث
نافع قلت أو لا كلام
فيه موضع قال انك
خلطت فيه بين حكم
الرق والحرية قلت
ما فعلنا لقد تركناه
لنفسه وكسبه كما تركناه
لخدمة سيده ما قدرنا
فيه على غير هذا كما نفعل
لو كان بين اثنين قال
أفتجعلون ما اكتسب
في يومه له قلنا نعم قال
وان مات ورثه ورثته
الاحرار قلنا نعم قال
فتورثونهم منه ولا تورثونه
قلنا نعم لم يخالفنا مسلم

وما جنى على المولود أو كسب أنفق عليه منه واستعان به الأب في كتابته إن شاء وإذا اشترى ولده أو والده أو والدة الذين يعتقون على من ملكهم من الأحرار لم يجز شراؤهم لأن شراؤهم أنلاف لما له اختيار يجوز له شراء ما يجوز له بيعه ولو وهبوا له أو وصى له بهم أو تصدق بهم عليه لم يجز له بيع أحد منهم ووقفوا معه فان عتق عتقوا يوم يعتق لأنه يومئذ يصح له ملكهم وإن رقى فمهر رقيق لسيده ولا يباعون وإن بقي عليه درهم عجز عنه ثم مات ردوا رقيقا وإن قالوا نحن نؤدى ما عليه لومات لم يكن ذلك لهم وللكاتب أن يأخذ ما لا أن كان في أيديهم فيؤديه عن نفسه وإن جنبت عليهم جناية لها أورش فله أن يأخذها وله أن يستعملهم ويأخذ أجور أعمالهم لأنهم في مثل معنى ماله حتى يعتق فإذا عتق عتقوا حين يتم عتقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للكاتب أن يعتق من هؤلاء أحد لأنهم موقوفون على أن يعجز فيكونوا رقيقا لسيده ولا لسيده أن يعتق واحد منهم لأنهم لو جنى عليهم أو كسبوا كان للكاتب الاستعانة به فإن أجمع ما على عتقهم جازعتهم وإذا ولد للكاتب من أمته فقال السيد ولده قبل الكتابة وقال المكاتب ولدي بعد هذا القول قول المكاتب ما أمكن أن يصدق وذلك أن تكون الكتابة منذ سنة وأكثر والمولود يشبه أن يكون ولدي بعد الكتابة فأما إذا كانت الكتابة لسنة والمولود لا يشبه أن يكون ابن سنة ويحيط العلم أنه ابن أكثر منها الحاطة بينة فلا يصدق المكاتب على ما يعلم أنه فيه كاذب وإن أشكل فأمكن أن يكون صدق والقول قوله الآن يقيم السيد البيعة على أنه ولدي قبل الكتابة فيكون رقيقا لسيده ولو أقام السيد والمكاتب البيعة على دعواهما أبطلت البيعة وجعلتهما كالتداعيين لا بينة لواحد منهما ولو أقام السيد البيعة على ولدين ولدا للمكاتب في بطن أحدهما ولدي قبل الكتابة والآخر بعدها كانا مولوكين للسيد لأنه إذا رقى له أحدهما رقى الآخر لأن حكم الولدين في البطن حكم واحد وكل ما قبلت فيه بيعة السيد جعلت ولدا للمكاتب له رقيقا فأقر به المكاتب للسيد قبلت أقراره فيه لأنه لا يقر على أحد عتق ولو أقام السيد البيعة على ولده ولدا في ملكه لم أقبلها حتى يقولوا ولدا وأقبل كتابة العبد أو بعد عجزه عن الكتابة وإن أحدث كتابة بعدها

(كتابة المكاتب على ولده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب على نفسه ولده كبرار حاضر من برضاهم فالمكاتب جازة كما يجوز إذا كاتب على نفسه وعبد من معه وأكثر فإن كاتب على نفسه وابن له بألف فالألف مقسومة على قيمة الأب والابن فإن كانت قيمة الأب مائة وقيمة الابن مائة فعلى الأب نصف الألف وعلى الابن نصفها على كل واحد منهما مائتان ونحسون إذا كانت قيمتهما سواء فإن مات الأب رفعت حصته من المكاتب وإن مات أحد الابنين رفعت حصته من الكتابة وهي مائتان ونحسون وبقيت على الآخر مائتان ونحسون وإذا مات الأب وله مال فله مال فله لسيده ولا شيء لابنه فيه وهما من ماله كأجنيين كاتب معا وكذلك إن مات الابن أو أحدهما وله مال فله لسيده لأن من مات منهم قبل أداء الكتابة مات عبداً فإن أدى أحدهم عنهم فعتقوا غير أمرهم لم يرجع عليهم وإن كان أدى عنهم باذنهم رجعت عليهم وأيمهم عجز سقطت حصته من الكتابة وكان رقيقا والنول فيهم كالقول في العبيد الثلاثة الأجنيين يكاتبون لا يختلف ولو أدى الأب حصته من الكتابة عتق وكان من معه من ولده مكاتبين إذا أديا عتقا وإن عجزا رقا وليس للأب من استعمال بيعة في المكاتب شيء ولا من أموالهم وكذلك ليس للأب من جناية جنبت على واحد منهم ولا عليه من جناية جناها واحد على واحد منهم في المكاتب شيء وجنائته وجنايته عليه ولده دون أبيه وولده ولو كانوا مع في الكتابة وجماع هذا أن الرجل إذا كاتب هو وولده وأخوته أو كاتب هو وأجنيبون فسواء على كل واحد منهم حصته من الكتابة دون أصحابه وله أن يعجز ولسيده أن يعجزه إذا عجز وهو كالمكاتب وحده

علمناه في أنه إذا بقي في العبد شيء من الرق فلا يرث ولا تجوز شهادته فقلنا لا يرث بشئ بالجماع وبأن لا تجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أفقيد غير يورث ولا يرث ويحكم له ببعض حكم الحرية ولا يحكم ببعض قلت نعم الجنين يسقط ميتا ويرث ولا يرث والمكاتب يحكم له في منع سيده بيعه وماله بغير حكم العبد ونحكم له فيما سوى ذلك منه

بحكم العبد (قال الشافعي) وقلت له أ رأيت إذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما فقتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان المعتق موسرا أن يعطى شريكه قيمة حصته ويكون حرا أتجده أعتقه في هذا

في هذا كله وله أن يعجل الاداء فيعتق إذا كان مما يجوز تعجيله وإذا كاتب والدا وولده أو أخوة فبات الاب أو الوالد قبل يؤدي مات مملوكا وأخذ سيده ماله ورفعت حصته من الكتابة عن شركائه فيها وكذلك للسيد أن يعتق أيهم شاء وإذا أعتقه رفعت عنهم حصته من الكتابة وكان على كل واحد منهم حصته نفسه كما كانت قبل يعتق وليس للمكاتب أن يكاتب على نفسه وابن له مغلوب على عقله ولا صبي لأن هذه جملة مكاتب وجهاته لا تجوز عن غيره فإن كاتب على هذا فالكتابة فاسدة

(ولاد المكاتبه)

الموضع الابن أعطى
شريكه الذي لم يعتق
قيمة نصيبه منه إذا خرج
نصيبه من يده قال لا
قلت فإذا لم يثبت لك أن
النبي صلى الله عليه وسلم
أعتقه على المعسر
واستساعاه ما خالف
رسول الله والقياس
على قوله إذا أعتقه
فأخرجته من مال مالكة
الذي لم يعتقه بغير قيمة
دفعها إليه قال أجعل
العبد يسعى فيها قلت
فقال لا العبد لا يسعى
فيها إن كان الذي أعتقني
يعتقني والا لا حاجة لي
في السعاية أما ظلمت
السيد وخالفت السنة
وظلمت العبد إذ جعلت
عليه قيمة لم يجن فيها
جناية ولم يرض بالقيمة
منه فدخل عليك ما سمع
مع خلافك فيه السنة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز كتابة المرأة إذا كاتبها سيدها وهي ذات زوج أو تزوجت باذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج في المكاتبه فولد لها موقوف فاب أدت فعتقت عتق وإن ماتت قبل تؤدي ولها مال تؤدي منه مكاتبها أو يفضل أو لا مال لها فقد ماتت رقيقا وما لها مال كان لها السيدها وولدها رقيق لأنهم لم يكن لهم عند مكاتبه فيكون عليهم حصته يؤديونها فيعتقون لو لم تؤديهم وليسوا كولد أم الولد التي لا ترق بحال المكاتبه فقد ترق بحال وليس كذلك أم الولد في قول من قال لا ترق أم الولد وقد قيل ما ولدت المكاتبه فهم رقيق لأن أمهم لم تكن حرز والقول الاول أحب إلى وإذا جنى على الولد الذي ولدت في المكاتبه جناية تأتي على نفسه قبل تؤدي أمه فيها قولان أحدهما أن قيمته لسيده ومن قال هذا قال ليست تملك المرأة ولدها فلا يكون سبب ملكها كما عاك المكاتب ولدها أمته وإن كان ولده (١) كان سبب ملكه وكذلك ما اكتسب أو صار له ثم مات قبل يعتق فهو لسيده لأنه مات رقيقا وليس لأمه من ماله في حياته شيء لأنه ليس برقيق لها ومن قال هذا أخذ سيده بنصفه صغيرا ولا يأخذ به أمه لأنها لا تملكه وإن عتقت عتق وإذا اكتسب مالا أو صار له بوجه من الوجود أنفق عليه منه ووقف ولم يكن للسيد أخذ فأن مات المولود قبل تعتق فهو مال لسيده وإن عتق المولود بعتق أمه فهو مال للمولود وانما فرقت بينه وبين ابن المكاتب من أمته لأن أمه لا تملكه ولكن يكون حكمه بها وليس لمالكها ومالك المكاتب إذا ولدت جاريته فإولدت جاريته مملوك له لو كان يجري على ولده رقيق غير ولده ولو أن مكاتبته ولدت ولدا فأعتقهم السيد جاز العتق لما وصفت ولو ولد للمكاتب من جاريته ولد فاعتقه السيد لم يجز عتقه وكذلك لو ملك مكاتب أباه وأمها وولده فأعتقهم السيد لم يجز عتقه كما لا يجوز له أن يملك شيء من مال مكاتبه وما ولدت المكاتبه بعد كتابتها بساعة أو أقل منها فهو كما وصفت وما ولدت قبل الكتابة فهو مملوك لسيده خارج مما وصفت والقول الثاني أن أمهم أحق بما ملكوا واستعين به لأنه يعتق بعتقها والاول أشبههما وإذا كان مع المكاتبه ولد فاختلفت هي والسيد فيه فقال ولده قبل الكتابة وقالت هي بعد الكتابة فالقول قول السيد مع يمينه وعليها البيئته فإن جاءت بها قبلت وإن جاءت هي وسيدها بيئته طرحت البيئتين وكان القول قول السيد ما لم تكن الكتابة متقدمة والمولود صغير لا يولد مثله قبل الكتابة وانما يصدق السيد على ما يمكن مثله وأما ما لا يمكن مثله فلا يصدق عليه وما ولدت المكاتبه بعد الكتابة من ذكر أو أنثى فسواء فإن ولدها في الكتابة فولد بناتها بمنزلة بناتها وولدها بناتها بمنزلة أمهم فأمهم إن كانت أمه فهم لسيد الام وإن كانت حرز فهم أمهم وإن كانت مكاتبه فهم بمنزلة أمهم وهكذا أولادها ما تناسلوا وبقيت المكاتبه وليس للمكاتبه أن تزوج الابن سيدها فإن فعلت بغير إذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج فولد لها بمنزلة ولدها وسواء ما كانوا أحلا لا بشكاح باذن السيد أو حرما بفجور بغير إذن السيد لأن حكمه في حكم أم الولد

(مال المكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسيد ممنوع من مال المكاتبه كما يمنع من مال المكاتب كما وصفت وممنوع (١) لعله فكان سبب ملكه وقوله ومالك المكاتب إذا الخ لعله وأما المكاتب إذا تأمل

من وطئها كجائز مع من الجناية عليها لانهما تملك بوطئها على غير حرام عوضا كما تملك بالجناية عليها وما استهلك
من مالها قال فان وطئها الذي كان بها طائفة أو كراهة فلا حد عليه ولا عليها ويعز وحي ان طاعت الوطء
الا ان يكون أحدهما جاحدا لا فيسدر أعنه التعزير بالجحالة أو تكون مستكرهة فلا يكون عليها تعزير
وعليه في أصابته إياها مهر مثلها أو خذبه يدفعه اليها فان حل عليها بما عليها بنجم جعل النجم قصاصا منه وان
لم يحل عليها بنجم وكان مفسدا جعل قصاصا مما عليها الا ان يوسر قبل يحل بنجم فيكون لها أخذه وسواء
في أن إياها مهر مثلها طائفة وطئها أو كراهة لانه لا حد في الوطء كما توطأ طائفة بنكاح فاسد فيكون لها مهر
مثلها وتعصب فيكون لها مهر لانه لا حد عليها فان جلت المكاتبه فوادت من سيدها فالمكاتبه بالخيار بين
أخذ المهر وتكون على الكتابة والعجز فان اختارت ذلك فلها المهر وكانت على الكتابة فان أدت عتقت وان
مات السيد قبل الأداء عتقت لانها أم واد في قول من يعتق أم الراد وبطلت عنها الكتابة ومالها لها لان مالها
كان ممنوعا من سيدها بالكتابة وليس مالها كمال أم الراد غير المكاتبه لان تملك مملوكة وأن سيدها غير ممنوع من
مالها وان اختارت العجز كانت أم واد وكان مالها السيدها وان مات سيدها كان لورثته بعد موته وبطل عن
سيدها مهرها لانهم ملكوا من مالها ما تملك السيد بتجريح نفسها وان أصاب السيد مكاتبته مرة أو مرارا
لم يكن لها الا صداق واحد حتى تخير فتختار الصداق (١) أو العجز وان خيرت فعاد فأصابها السيد فلها صداق آخر
فاداخيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر وكلما خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها
صداق آخر كما كح المرأة نكاحا فاسدا فاصابه مرة أو مرار توجب صداقا واحدا فلا فرق بينهما وقضى
بالصداق ثم نكحها نكاحا آخر فلها صداق آخر وان ولدت مكاتبته رجل جارية فأصاب الجارية بنت
المكاتبه فلها مهرها عليه وان جلت فليست كمنها اذا جلت لانها لا حصه لها في الكتابة انما عتقت أمها
فتمتن بعتة لها أو يموت السيد فعتق بأنها أم ولدا وتعجز الام فتكون رقيقا وتكون هي أم واد ولا تخير في ذلك
واذا وطئ أمه للكتابة فالمكاتبه عليه مهر الامه كما يكون لها عليه جناية لو جناها على الامه وان جلت
الامه فهي أم ولده وعليه مهرها وقيمتها المكاتبه حال في ماله تأخذ به الا أن تشاء أن تجعله قصاصا من
كتابتها ولو وطئ أمه لولد المكاتبه في الكتابة لزمه ما وصفت من المهر ان لم تحمل والمهر والقيمة ان جلت
لان كل ذلك مال ممنوع منه

(المكاتبه بين اثنين يوطئها أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما فلم تجب فعله الواطئ لها مهر
مثلها وليس للذي لم يوطأها أخذ شيء منه ما كانت على المكاتبه فان عجزت أو اختارت العجز قبل تأخذ المهر كان
للذي لم يوطأها أخذ نصف المهر من شريكه الواطئ وان دفعه شريكه الواطئ الى المكاتبه ثم عجزت أو اختارت
العجز بعد دفعه إياها لم يرجع الشريك على الواطئ بشيء لانه قد أعطاه المهر وهي تملكه وسواء كان ذلك
بأمر سلطان أو غير أمره وإذا عجزت وقد دفع اليها المهر فوجدت في يدها ما لا المهر وغيره فأراد الذي لم يوطأ أن
يأخذ المهر دون شريكه الواطئ لم يكن ذلك لانه كان ملكا لها في كتابتها وكل ما كان ملكا لها فهو بينهما
نصفان ولو جلت فاخترت العجز كان لسيدها الذي لم يوطأ نصف المهر ونصف قيمته على الواطئ ولو
جلت فاخترت المضي على الكتابة مضت عليها وأخذت المهر من واطئها وكان لها فادأخذته ثم عجزت
لم يرجع شريكه عليه بشيء من المهر ورجع عليه بنصف قيمتها وكانت أم ولدها الواطئ وهكذا لو جلت فاخترت
المضي على الكتابة وأخذت المهر من واطئها ثم مات السيد قبل أن تؤدى عتقت بموته في قول من يعتق أم
الولد ورجع الشريك على الميت بنصف قيمة الامه في ماله لان الكتابة بطلت بوطئه ولو أن مكاتبته بين

(باب قتل المؤمن بالكافر)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سلم بن خالد عن
ابن أبي حسين عن عطاء
وطاوس أحسبه قال
ومجاهد والحسن أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يوم الفتح ولا
يقتل مؤمن بكافر
(قال الشافعي) وهذا
عام عند أهل المغازي
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم تكلم في
خطبته يوم الفتح قال
الشافعي وهو يروي
مسندا عن النبي صلى
الله عليه وسلم من حديث
عمر بن شعيب وحديث
عمران بن حصين أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
مطرف عن الشعبي عن

(١) قوله أو العجز لعله زائد من قلم الناسخ كما لا يخفى وقوله فان خيرت أي واختارت الصداق فتأمل

رجلين وطئها الرجلان معا كان على كل واحد منهما مهر مثلها فان عجزت أو اختارت العجز والمهران سواء
 فلكل واحد منهما قصاص بما على صاحبه وان كان المهران مختلفين كأن أحدهما وطئها في سنة أو بلد
 مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد
 مائة على الذي لزمه مهر مائتين بخمسين لانها نصف المائة وحقه مما للجارية النصف ويظل نصف الواطئ
 عنه بعجزها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت لرجلين مكاتبه فوطئها أحدهما مهر وطئها الآخر
 كان لهما على كل واحد منهما مهر مثلها وان عجزت لم يكن لهما على واحد منهما مهر بالا صابة وكان نصف مهر
 مثلها على كل واحد منهما لصاحبه بما لزمه من المهر كرجلين بينهما جارية فوطئها معا فلكل واحد منهما
 على صاحبه نصف المهر يكون أحد النصفين قصاصا من الآخر وهذا كله اذا لم تجبل ولو أصابها من
 اصابة أحدهما نقص ضمن أرش نقصها مع ما يلزمه من المهر ولو أفضاها أحدهما ضمن لشر يكة نصف قيمتها
 ونصف مهرها ولو أفضيت فدعى كل واحد منهما على صاحبه أنه أفضاها اتحلفا ولم يلزم واحد منهما
 لصاحبه في الأفضاء شئ ولو تناكر الوطء لم يلزم أحدهما بالوطء شئ حتى يقر به أو تقوم به عليه بينة
 « قال الربيع أفضاها يعني شق الفرج الى الدبر وفيه الدية اذا كانت حرة وهي على العاقلة وذلك عمد الخطأ
 وكذلك السوط والعصا مغلظة منها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها ولادها واذا
 أفضى الرجل أمه لرجل فعليه قيمتها في ماله والشافعي يجعل قيمتها على العاقلة » (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى واذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما مهر وطئها الآخر فباعت بولد ستة أشهر من وطء
 الآخر منهما ما قد اعياه معا أو دفعاه معار كلاهما يقر بالوطء ولا يدعى الاستبراء خسرت المكاتبه بين العجز
 وتسكون أم ولد والمضى على الكتابة فان اختارت العجز أرى الولد القافة فان ألحقوه بهما لم يكن ابن واحد منهما
 وجبل بينهما وبين وطء الأم وأخذوا بنفقتهم وكان لهما أن يؤاخرها أو الاجارة بينهما على قدر نصيبهما فيها
 ويخصى ذلك كله فاذا كبر المولود فانتسب الى أحدهما قطعت أبونا لا آخر عنه وكان ابنا الذي انتسب اليه فان
 كان موسرا ضمن نصف قيمة الأمه وكانت أم ولد له في قول من لا يبيع أم الولد وان كان معسرا فنصفها بحاله
 لشر يكة وليس وطؤه اياها بأكثر من أن يعتقها وهو معسر ويرجع الذي له فيها الرق على الذي لحق به الولد
 بنصف قيمة الولد ويكون الصداقان ساقطين عنهما ان كانا مستويين ويرجع أحدهما على الآخر بفضل ان
 كان في أحد الصداقين فيكون له نصفه كما وصفت « قال الربيع قال أبو يعقوب ويرجع الذي لم ينتسب
 اليه على الذي انتسب اليه بما أنفق » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان موسرا فصار أم ولده
 واختارت العجز فكانت اصابة الذي لم يلحق به الولد قبل اصابة الذي لحق به الولد ولم تأخذ الصداق منه كان
 للذي لحق به الولد نصف ذلك الصداق عليه وكان له نصف الصداق على الذي لحق به الولد ونصف قيمة الجارية
 وفي نصف قيمة الولد قولان أحدهما أنه له يوم سقط والثاني لاني له منه لانه كان به العتق ولو كان وطء الذي
 لم يلحق به الولد بعد وطء الذي لحق به الولد ففي ما عليه من الصداق قولان أحدهما ان صاحبه الذي لحق به
 الولد يضمن له نصف المهر لانه وطئ أمه بينه وبينه ويضمن هو لصاحبه المهر كله لانه وطئ أمه آخر دونه والثاني
 أنه لا يضمن الا نصف المهر كما ضمن له الآخر لانها لا تكون أمه له الا بعد أداء نصف قيمتها اليه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى ولو وطئها أحدهما ثم جاءت بولد ثم وطئها الآخر بعد فباعت بولد وكلاهما ادعى ولده ولم
 يذكر ولد صاحبه فان كان الاول موسرا وأدى نصف قيمتها فهي أم ولده وعليه نصف قيمتها لشر يكة والقول
 في نصف قيمة ولدها منه ما وصفت ويلحق الولد بالواطئ الآخر وعليه مهرها كله وقيمة الولد كله يوم سقط تكون
 قصاصا من نصف قيمة الجارية لانه وطئ أم ولد غيره وانما لحق به الولد للشبهة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ولو وطئها معا أحدهما بعد الآخر وجاءت بولدين فتصا دقا في الولدين وادعى كل واحد منهما أن ولده قبل

أبي جحيفة قال سألت
 عليا كرم الله وجهه هل
 عندكم من رسول الله
 شئ سوى القرآن فقال
 لا والذي فلق الحبة وبرأ
 النسمة الا أن يعطى الله
 عبدا فهماني كتابه
 وما في الصحيفة قلت
 وما في الصحيفة قال
 العقل وفكالك الأسير
 وأن لا يقتل مؤمن
 بكافر (قال الشافعي)
 وبهذا تأخذوه ونوبات
 عندنا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ببعض
 ما حكيت ولا يقتل حر
 بعبد ولا مؤمن بكافر

باب الخلاف في قتل
 المؤمن بكافر

حدثنا الربيع قال قال
 الشافعي خالفنا بعض
 الناس فقال اذا قتل

والصاحبه ألقى بهما الرلدان وأوقف أمر أم الرلدا وأخذها بنفقتها فإذا مات الأول منهما عتق نصيبه وأخذ
الأخر بالنفقة على نصيب نفسه فإذا مات عتقت ولأولهما موقوف إذا كانا موسرين في قول من يعتق أم
الرلدا وان كانا معسرين أو أحدهما معسر والأخر موسر فولاؤهما موقوف بكل حال والله أعلم

(تعجيل الكتابة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنين
معلومة فأراد المالك أن يعجل السيد الكتابة قبل محل السنين وامتنع السيد من قبولها فإن كانت الكتابة
دنانير أو دراهم جبر السيد على أخذها منه وعتق المكاتب وهكذا إن كاتبه ببلد ولقيه ببلد غيره فقال
لا أقبض منك في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان الآن يكون في طريقه حرية أو في بلد فيه مهب
فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه فإذا كانا بالبلد الذي كاتبه فيه
جبر على أخذها منه في هذين الموضعين ولا يكاف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه (قال
الشافعي) وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيموت يقومون مقامه فيما لزم المكاتب له ولزمه للمكاتب من
الأداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتبه على عرض من العروض فإن كان لا يتغير على طول
الحبس كالحديد والنحاس والرصاص والحجارة وغيرهما لا يتغير على طول الحبس كالدينانير والدرهم يلزم
السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه به ولا يلزمه أن يقبله ببلد غيره لأن لمولته مؤنة
وليس كالدينانير والدرهم التي لا مؤنة لملها في هذا الوجه وما كنت جابرا عليه الرجل له على الرجل الدين أن
يأخذه جبر عليه سيد المكاتب وما لم أجبر عليه الرجل لم أجبر عليه سيد المكاتب على قبضه وكل ما شككت
فيه أتيغير أم لا يسئل أهل العلم به فإن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالحديد والرصاص وما وصفت وإن
كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب وذلك الحنطة والشعير والأرز والحيوان
كله مما يتغير في نفسه بالنقص فتى حل من هذا شيء فتأخر سنة أو أكثر ولم يعجز سيد المكاتب ثم
قال سيد لا أقبضه لأنه في غير وقته جبر على قبضه الآن يبرئه منه لأنه حال وإنما يأخذه قضاء قال وهذا
مكتوب في كتاب البيوع إلى آجال فإن قال قائل فهل بلغ في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه
الكتابة إذا طوع بها المكاتب قبل محلها قيل نعم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن مكاتباً أنيس
جاءه فقال أنيس فكاتبني إلى أنيس فأبى يقبلها فقال أنيس أريد الميراث ثم أمر أنيس أن يقبلها أحسبه
قال فأبى فقال آخذها فأضعها في بيت المال فقبلها أنيس وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شيبان هذا
عن بعض الأولاد أنه أعجبه والمكاتب الصحيح والمعتق في هذا سواء إذا كاتب الرجل عبده ثم عتقه جبر
ولسه على أخذ ما يجبر عليه سيد المكاتب الصحيح وكذلك تجبر ورثة السيد البالغين على ما يجبر عليه السيد
وأوليا المحجورين على ذلك وإذا تداول على المكاتب نجران أو أكثر ولم يعجزه السيد ثم قال أنا أعجزه لم يكن
ذلك له حتى يقال للمكاتب أن جميع ما حل عليه قديماً وحديثاً فإن فعل فهو على الكتابة وإن عجز عن شيء
من ذلك قديم أو حديث فهو عاجز

(بيع المكاتب وشراؤه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع السيد شقفاً في دار للمكاتب فيها شيء فالمكاتب فيه الشفعة لأن
السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حياً مكاتباً كما يمنع من مال الاجنبي ولو أن المكاتب كان البائع كان
لسيده فيه الشفعة وسواء كان المكاتب باعاً بذن سيدة أو بغير إذن سيدة إذا باع بما يتغابن الناس بمثله

المؤمن الكافر الحر أو
العبد قتلته أو إذا قتل
المستأمن الكافر لم
أقتله به (قال الشافعي)
فقلت لغير واحد منهم
أقارويل جمعها كلها
بجاعتها أن قلت لمن
قلت منهم ما جئت في
أن يقتل المؤمن بالكافر
المعاهد دون المستأمن
قال روى ربيعة عن ابن
البيلماني أن النبي صلى
الله عليه وسلم قتل مؤمناً
بكافراً وقال أنا أحق من
وفي بذمته فقلت له
أرأيت لو لم يكن لنا
حديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يخالف هذا أليكون
هذا مما ثبت عندك
قال أنه لم يزل وما ثبت
المرسل قلت لو كان
ثابتاً كيف استجرت
أن أذعيت فيه ما ليس

قال وإذا باع المكاتب باذن سيده الشقص فقال الذي اشترى باذنه ان السيد قد سلم له الشفعة لم يكن ذلك تسليم الشفعة ألا ترى لو ان أجنبيا كان له في الدار شقص وأذن له شريكه في الدار أن يبيع شقصه لم يكن ذلك تسليم الشفعة لان اذنه وصته سواء وله أن يشفع ولو أذن سيد المكاتب للمكاتب أن يبيع شقصه بما لا يتغاب الناس بمثله فباع به المكاتب جازا البيع وكان للسيد الشفعة في البيع ولا يكون هذا تسليم الشفعة فان قال المشتري أحلفه لي ما كان اذنه تسليم الشفعة لم تحلفه لانه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له أن يستشفع وانما تحلفه اذا قال سلم الشفعة بعد البيع ولو باع المكاتب مالا لشفعة فيه من عرض أو عبد أو متاع أو غيره فقال سيده أنا آخذ بالشفعة لم يكن ذلك له ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه الا كما تكون له الشفعة فيما باع الاجنبي ولا يجوز للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله الا بما يتغاب الناس بمثله لان بيعه بما لا يتغاب الناس بمثله اتلاف وهو يومئذ ممنوع من اتلاف قليل ماله وكثيره اذا باع بما لا يتغاب الناس بمثله بغير اذن سيده فالبيع فيه فاسد فان وجد بعينه رد فان فات فعلى مشتريه مثله ان كان له مثل وان لم يكن له مثل فقيمة وان كان الذي باع عبدا فاعتقه المشتري فاعتق فيه باطل وهو مردود وكذلك ان كانت أمة فولدت للمشتري فالأمة مردودة وعلى المشتري عقرها وقيمة ولدها يوم سقط ولدها وولدها حر وان مات فعلى المشتري قيمتها وعقرها وقيمة ولدها وان لم تكن ولدت فوطئها المشتري فعليه عقرها وردها وان نقصت فعليه ردها وردها ناقص من ثمنها ولو أراد السيد في هذه المسائل انفاذا البيع لم يجز ولا يجوز اذا عقد بغير اذنه والبيع مفسوخ بحاله حتى يجدد المكاتب بيعا باذن السيد مستأنفا فيجوز اذا كان لا يتغاب الناس بمثله أو يجدد بغير اذن سيده بيعا يتغاب الناس بمثله ولو قال السيد قد عفوت للمكاتب البيع وأنا أرضى أن لا أردعه لم يجز وكذلك لو قال السيد قد عفوت رد البيع وعفوت ما لزم المشتري من عقرو وقيمة ولد وفيمة شيء ان فات من البيع فقال المكاتب لا أعفوه كان ذلك للمكاتب اذا قال لا أفعل لان فعله الاول كان فيه غير جائز وكذلك لو قال المكاتب قد عفوت وقال السيد لا أعفوه لم يجز اجمعا على عفوشي منه فاذا اجتمعا على احداث بيع فيه جاز بيعهما مستأنفا ولم يكن العبد المعتق عتقا ولا أم الولد في حكم أمهات الاولاد حتى يجتمعا على بيع جديد أو يبيعه المكاتب وحده ببيع جائز فاذا كان ذلك فأحدث المشتري للعبد عتقا عتقا ولا أم الولد وطأ تلذذ منه كانت في حكم أم الولد وان لم يحدث ذلك بعد البيع الجائز فالعبد والامة مملوكان اسيدهما يبيعهما ولو ورثته مات قبل أن يحدث ذلك لهما مالا لكهما وهكذا كل ما باع المكاتب بما لا يتغاب الناس بمثله في هذا لا يختلف فاذا ابتاع المكاتب البيع باذن سيده بما لا يتغاب الناس بمثله والبيع جائز وان أراد السيد رد البيع بعد اذنه له أو اراداه مع ما لم يكن له ما ذلك لان البيع كان جائزا فلا يرد وان أقر السيد بالاذن للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بما لا يتغاب الناس بمثله ثم قال قد رجعت في اذني بعد وصدقه المكاتب أو كذبه فسواء اذا كان ذلك بعد البيع ويلزمهما البيع الا أن تقوم بينة برجوعه عن الاذن به قبل البيع فيرد البيع وان باع المكاتب بما لا يتغاب الناس بمثله فقال المشتري كان ذلك باذن السيد وانكر السيد فعلى المشتري البينة وعلى السيد البين وان وهب المكاتب من ماله شيئا قل أو كثر لم يجز له فان أجاز له السيد فهو مردود ولا يجوز هبة المكاتب حتى يتدبها باذن السيد فاذا ابتدأها باذن السيد جازت كما تجوز هبة الحر وانما قلت هذا أن مال المكاتب لا يكون الا له أو لسيده فاذا اجتمعا على هبته جاز ذلك وكذلك يجوز ما باع المكاتب باذن سيده بما لا يتغاب الناس بمثله وذلك أقل من الهبة قال وشراء المكاتب كبيعها لا يختلفان لا يجوز أن يشتري شيئا بما لا يتغاب الناس بمثله فان هلك في يدي المكاتب فعليه قيمته كما قلنا في بيعه فان كان شراؤه بما لا يتغاب الناس بمثله باذن سيده جاز عليه كما يجوز بيعه قال ولو اشترى المكاتب شيئا أو باعه بما لا يتغاب الناس بمثله فعلم به السيد فلم يرد السيد وسله أو لم يسله أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معا

فيه وجعلته على بعض
الكفار دون بعض
وقلت لمن قلت منهم
أثبت حديثنا قال نعم
حديث على ثابت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولكن له معنى غير
الذي ذهبتم اليه قلت
وما معناه قال لا يقتل
مؤمن بكافر من أهل
الحرب حتى يسأوا أو
يعطوا الجزية عن يد
قلت أيتوهم أحد أنه
يقال لا يقتل مؤمن
بكافر أمر المؤمن بقتله
قال أعنى من أهل
الحرب مستأمن قلت
أقبح هذا في الحديث
أو في شيء يدل عليه
الحديث بمعنى من
المعاني فقال أجده في
غيره قلت وأين ذلك قال
قال سعيد بن جبير في
الحديث لا يقتل مؤمن

بكافر ولا ذو عهد
في عهده قلت أثبت
حديث سعيد بن
جبير وإن كان حديثه
أبطلنا تأويلك لو
تأولته بما لا يدل عليه
الحديث قال فما معنى
قول سعيد قلت لا يلزمنا
منه شيء فاحتاج إلى
معناه ولو لم يكن ما كان
لكن فيه مما ذهب إليه
شيء قال كيف قلت لو
قليل لا يقتل مؤمن
بكافر علمنا أنه عني غير
حربي وليس بكافر غير
حربي الا ذو عهدا
عهد بجزية واما عهد
بأمان قال أجل قلت
ولا يجوز أن يخص
واحد من هذين
وكلاهما حرام الدم وعلى
من قتله دية وكفارة
الابدالة عن رسول الله

كان للمكاتب أخذ من باعه فان فات كان للمكاتب اتباعه بغيره ان كان مما لا مثله له أو مثله ان كان مما
مثل ولو اشترى المكاتب جارية بما لا يتغاب الناس بمثله فأحبها أو عتق فولدت فالبيع فيها مردود وعليه
وعليه عقرها وقيمة ولداها حين ولد وولدها حرا لا علة كما كان ذلك يكون له في بيع الجارية بما لا يتغاب الناس
بمثله بغير إذن السيد وهكذا لو اشترى عبدا بما لا يتغاب الناس بمثله فلم يرذ البيع حتى عتق المكاتب ثم
أعتقه كان العتق غير صحيح للبيع لأن أصل البيع كان مردودا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع
المكاتب أو اشترى بغير عتق أو اشترى عتقا على أن المكاتب بالخيار أو المكاتب ومبايعه بالخيار ثلثا أو أقل فلم تمض
أيام الخيار حتى مات المكاتب قام السيد في الخيار بمقام المكاتب فإذا كان للمكاتب الخيار في الرد وامضاء
البيع قال ولو باع المكاتب أو اشترى شرا عتقا بلا شرط خيار فلم يفرق المكاتب وبيعه عن مقامهما الذي
بايعا فيه حتى مات المكاتب وجب البيع لأنه لم يختص الرد حتى مات والبيع جائز بالعقد الأول ولا يجوز
للمكاتب أن يهب للثواب لأن من أجاز الهبة للثواب فأناب الواهب أقل من قيمة هبته وقبل ذلك لم يجعل
لواهب الرجوع في هبته وجعلها كالرضاء منهم يلزمهم منه ما رضوا به ولا يجوز للمكاتب أن يتصدق بقليل
ولا بكثير من ماله ولا أن يكفر كفارة عين ولا كفارة ظهار ولا قتل ولا شيئا من الكفارات في الحج ولو أذن له فيه
سيدة أو غير ذلك من ماله ولا يكفر ذلك كله إلا بالصوم ما كان مكاتباً فإن أخرج ذلك حتى يعتق حازه أن يكفر
من ماله لأنه حينئذ مال له والماله والكفارات خلاف جنائبه لأن الكفارات تكون صياها فلا يكون له أن
يخرج من ماله شيئا وغيره بجزية والجنابات وما استهلك إلا دمين لا يكون فيه إلا مال بكل حال وكل ما قلت
لا يجوز للمكاتب أن يفعل في ماله ففعله بغير إذن السيد فلم يرده السيد حتى عتق المكاتب وأجاز السيد أنه لم
يجزه لم يجز لأني إنما أجز كل شيء وأفسده بالعقد لا بحال تأتي بعد العقد وإذا استأنف فيما فعل من ذلك هبة
أو شيئا يجوز أو أمر الممن هو في يديه من كتابته باذن سيده أو بعد عتقه جاز ذلك ولو أعتق المكاتب عبدا له
بغير إذن سيده أو كاتبه فأدى إليه فلم ير ذلك السيد حتى عتق المكاتب فلم يحدث المكاتب للعبد عتقا حتى مات
العبد المعتق فأراد تجديد العتق لليت لم يكن عتقا لأن العتق لا يقع على ميت وما ابتدأ المكاتب باذن سيده
من هبة أو بيع بما لا يتغاب الناس بمثله فهو له جائز لأنه انما يمنع من اتلاف ماله لئلا يجز فيرجع إلى سيده
ذهب المال فإذا سلم ذلك سيده قبل فعله ثم فعله فاصنع فيه بما يجوز للرجل جازله قال وإذا أذن الرجل
لمكاتبه أن يعتق عبده فأعتقه وأذن له أن يكاتب عبده على شيء فكاتبه وأدى المكاتب الآخر قبل الأول
الذي كاتبه أو لم يؤد فلا يجوز في هذا إلا واحد من قولين أحدهما أن العتق والكتابة باطل فإن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق فلما كان المكاتب لا يجوز له ولا علم بجزائه يعتق ولا يكاتب من يعتق
بكتابته وهو لا ولا له ومن قال هذا قال ليس هذا كالبيع ولا الهبة ذلك شيء يخرج من ماله لا يعود عليه
منه بحال والعتق بالكتابة شيء يخرج من ماله فيه على المعتق حتى ولاء فلما لم نعلم مخالفا أن الولاء لا يكون
إلا لم يجز عتقه بحال والقول الثاني أن ذلك يجوز وفي الولاء قولان أحدهما أنه إذا عتق عبد المكاتب
أو مكاتبه قبله فالولاء موقوف أبدا على المكاتب فإن عتق المكاتب فالولاء له لأنه المالك المعتق وإن لم يعتق حتى
يموت فالولاء لسيد المكاتب من قبل أنه عبد عبده عتق والثاني أنه لسيد المكاتب بكل حال لأنه عتق بآذنه في
حين لا يكون له بغيره ولاؤه فإن مات عبد المكاتب المعتق أو مكاتبه بعد ما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف
الميراث كما وصفت يوقف ولاؤه فإن عتق المكاتب الذي أعتقه فهو له فإن مات قبل يعتق أو عجز فالمال
لسيد المكاتب المعتق إذا كان خيا يوم يموت معتق مكاتبه فإن كان ميتا فلورثته من الرجال كما يكون ذلك
لهم من أعتقه بنفسه وميراثه في القول الثاني لسيد المكاتب لأن له ولاؤه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فأما ما أعطى المكاتب سيده الذي كاتبه ببيع لا يتغاب الناس بمثله أو هبة أو صدقة فذلك جائز لسيده

كما يجوز له من حر لوصنعه به لانه مال لعبده فباخذ كيف شاء واذا باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين سميده وبين حر اجنبي لا يختلف في مال كل واحد منهما ان باعه من صاحبه وكذلك ما أخذ منه في مكاتبته وكذلك ما باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين الآخرين الأجنيين ويجوز بينهما التغابن فيما باع السيد من المكاتب والمكاتب من السيد وان كثر لانه لا يعد وأن يكون مالا لأحدهما وكما يجوز البيع بين الآخرين بتبايعان برضاهما وليس للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بدين وان كثر فضله فيه بحال ورهن فيسهرهنا وأخذ به جمالا لأن الرهن يملك والغريم والحمل يفلس ولا يجوز للمكاتب في الدين الا ما يجوز للضارب الا باذن سيده وليس للمكاتب أن يضارب أحدا وله أن يبيع بخيار ثلاث اذ قبض الثمن لان البيع مضمون على قابضه اما بالثمن واما بالقيمة والمكاتب أن يشتري بالدين وان لم يأذن له سيده لأن ذلك نظيره وغير نظر للذي أدانه وله أن يستسلف وليس له أن يرهن في سلف ولا غيره لانه ليس له أن يتلف شيئا من ماله ولان الرهن غير مضمون وليس للمكاتب أن يسلف في طعام لان ذلك دين قد يتلف وله أن يتسلف في طعام لان التلف على الذي يسلف وما كرهت من شراء المكاتب وغيره من اليهود على غير النظر فهو مكروه بينهم وبين ولد سيده ووالده ولا كرهه لسيده

(قطاع المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده على شيء معلوم يجوز له فان أتاه قبل تحل نجومه فعرض عليه أن يأخذ منه شيئا غيره أو يضع عنه منه شيئا ويجعل له العتق لم يحل له فان كانت نجومه غير حالة فسأله أن يعطيه بعضها حالا على أن يبرئه من الباقي فيعتق لم يحز ذلك له كما لا يجوز في دين إلى أجل على حر أن يتعجل بعضه منه على أن يضع له بعضا فان فعل هذا في المكاتب رد على المكاتب ما أخذ منه ولم يعتق المكاتب به لانه أبرأه مما لا يجوز له أن يبرئه منه وان فعل هذا على أن يحدث للمكاتب عتقا فحدث له فالمكاتب حر ويرجع عليه سيده بالقيمة لانه أعتقه ببيع فاسد كقلت في أصل الكتابة الفاسدة ولا يجوز للسيد على المكاتب من الكتابة شيء لانها باطلت بالعتق ويكون له عليه القيمة كما وصفت فان أراد أن يصح هذا لهما فليرض المكاتب بالعجز وريض السيد منه بشيء يأخذه منه على أن يعتقه فان فعل فالكاتب باطله والعتق على ما أخذ منه جائز لا يتراجعان فيه بشيء قال ولو كاتبه بعرض فأراد أن يعجله دنائرا قل من قيمة العرض على أن يعتقه لم يحز لأمرين أحدهما أنه وضع عنه ليعجله العتق فكان ما يجعل منه مقسوما على عتق من لا يملكه بكاله وعلى شيء موصوف بعينه فلم تعلم حصة كل واحد منهما والثاني أنه ابتاع منه شيئا له عليه قبل أن يقبضه السيد منه وهكذا ان كاتبه بشيء فأراد أن يأخذ منه به شيئا غيره لا يختلف ولو حلت نجومه كلها وهي دنائير فأراد أن يأخذها منه دراهم أو عرضا يراضيان به ويقبضه السيد قبل أن يتفرقا كان جائزا وكان حرا اذا قبضه على أن المكاتب برى مما عليه كالأمر كان له على رجل حردناير حاله فأخذها منه عرضا ودراهم يراضيان بها وقبض قبل أن يتفرقا جاز وعتق المكاتب ولم يتراجعان بشيء ولو كانت للمكاتب على السيد مائة دينار حاله والسيد على المكاتب ألف درهم من نجومه حاله فأراد المكاتب والسيد أن تجعل المائة التي له على سيده قصاصا بالالف التي عليه لم يحز لانه دين بدين وكذلك لو كان دينه عليه عرضا وكاتبته نقدا ولو كانت كاتبته دنائير ودينه على سيده دنائير حاله فأراد أن يجعل كاتبته قصاصا بعتلها جاز لانه حينئذ غير بيع انما هو مثل القضاء ولو كان للمكاتب على رجل مائة دينار وحلت عليه لسيده مائة دينار فأراد أن يبيع المائة التي عليه بالمائة التي له على الرجل لم يحز ولكن ان أحاله على الرجل فضر الرجل ورضى السيد أن يحتال عليه بالمائة جاز ويبرئه وليس هذا بيعا وانما هو حوالة والحوالة غير بيع وعتق العبد اذا أبرأه السيد

صلى الله عليه وسلم أو
أمر لم يختلف فيه قال
فامعناه قلت لو كان
ثابتا فكان يشبهه
أن يكون لما أعلمهم
أنه لا قود بينهم وبين
الكفار أعلمهم أن دماء
أهل العهد محرمة عليهم
فقال لا يقتل مؤمن
بكافر غير حربي ولا
يقتل ذو عهد في عهده
قال فانا ذهبنا إلى أن
لا يقتل مؤمن بكافر
حربي ولا يقتل به
ذو عهد لو قتله قلت
أفبدلالة فاعلمته جاء
بأكثر مما وصفت قال
بعضهم فاعلمنا قولنا
بالقرآن قلنا فاذا كره
قال قال الله تبارك
وتعالى ومن قتل مظلوما
فقد جعلنا لولي سلطانا
فلا يسرف في القتل
فأعلم الله سبحانه أن لولي

ولو أعطاهم بها خيلا لم تجز الحماة عن المكاتب ولو حلت على المكاتب نجومه قبل أن يسد أن يعتقه ويؤخره
بما عليه فأعتقه كان العتق جائزا وتبعه بما عليه دينه وكذلك لو كانت النجوم إلى أجل فسأله أن يعتقه
ويكون دينه في الكتابة عليه بحاله جاز العتق وكان عليه دين بحاله وهذا كعبد قال للسيد أعتقني ولك على
كذا حاله أو إلى أجل أو أجال

(بيع كتابة المكاتب ورقته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل على مكاتبه نجوم حاله أو لم تحصل فلا يجوز له أن يبيع
نجومه ولا شيئا منها حاله أو غير حال من أحد فإن باعه من أحد فالبيع مفسوخ فيه وإن قبضه المشتري
ردّه وإن استهلكه ردّه مثله أو قيمته ورد عليه البائع الثمن الذي أخذه منه وإن كانت لرجل على مكاتبه نجوم ولم
تحصل فباعها من أجنبي فقبضها الأجنبي من المكاتب أو ما رضى به منها لم يعتق المكاتب لأن أصل البيع
باطل وليس هذا كرجل وكله سيد المكاتب بعثت المكاتب عتق ذلك كعتقه لانه وكيله وإنما فعله بأمر سيده
وعتق هذا بشئ يأخذه لنفسه دون السيد وبيع كتابة المكاتب يبطل من وجوده منها أنه (٣) دين بين غير ثابت
كدين الحر ألا ترى أن المكاتب يعجز فلا يلزمه من الكتابة بشئ أو لا ترى أن من أجاز بيع كتابته فقد أجاز
غيره شئ يأخذه المشتري ولازمة لازمة للمكاتب كذمة الحر وأنه إن قال إذا عجز كان له دخيل عليه أقبح من
الاول من قبل أنه يبيع دين على مكاتب فصارت له رقة المكاتب ملكا ولم تبع الرقة قط فإن قال في عقد
بيع كتابة المكاتب أن أخذها المشتري والا فاعبده قيل هذا محال ولو كان كما قلت كان حراما من قبل
أنه يبيع ما لا يعلم البائع ولا المشتري في ذمة المكاتب هو أو في رقبته أرايت رجلا قال أبيعك ديني على خر فإن
أفلس فعبدي فلان لك يبيع فإن زعم أن هذا حازر فقد أجاز بيع ما لم يعلم وإن زعم أنه غير حازر فبيع كتابة
المكاتب أولى أن يراد ما وصفت وأولى أن لا يعلم المشتري بهارقة المكاتب ولو أجاز هذا جا كرم فوعجز
المكاتب ففعله رقيقا للذي اشتري كتابته فأعتقه لم يكن خرا ور دقضاؤه لانه لا يملكه بالبيع الفاسد والله
سبحانه وتعالى أعلم

المقتول ظلما أن يقتل
قائله قلنا فلا تعد وهذه
الآية أن تكون مطلقة
على جميع من قتل
مظلوما أو تكون على
من قتل مظلوما ممن
فيه القود ممن قتله ولا
يستدل على أنها خاص
الابنة أو إجماع فقال
بعض ممن حضره
ما تعدوا أحد هذين
فقلت أعن أيهما شئت
قال هي مطلقة قلت
أفرايت رجلا قتل عبده
وللعبد ابن حر يكون
ممن قتل مظلوما قال نعم
قلت أفرايت رجلا قتل
ابنه ولا بنه ابن بالغ
أيكون الابن المقتول
ممن قتل مظلوما قال نعم
قلت أفعل واحد من
هذين قود قال لا قلت
ولم وأنت تقتل الحر
بالعبد الكافر قال أما

(أهبة المكاتب وبيعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه
ولا يهبه حتى يعجز فإن باعه أو وهبه قبل يعجز المكاتب أو يختار العجز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه
كان العتق باطلا لانه أعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يعجز أو يرضى بالعجز ثم رضى بعد البيع بالعجز
كان البيع مفسوخا حتى يحدث له بيعا بعد رضاه بالعجز وإذا باع سيد المكاتب المكاتب قبل يعجز
أو يرضى بالعجز وأخذ السيد ماله لا فسخ البيع ورد على المكاتب ماله إلا أن يكون حل نجوم من نجومه
فأخذ ماله له منه وكذلك لو باعه وماله من رجل نزع مال المكاتب من يدي المشتري فكان على كتابته
فإن فات المال في يدي المشتري رجع به المكاتب على سيده في ماله إن لم تكن حلت عليه الكتابة أو بعضها
فإن كانت حلت أو بعضها كان قصاصا وكان على الكتابة وإن لم يفت ضمن المكاتب أيهما شاء إن شاء الذي
امتلك ماله وإن شاء سيده ولو باعه ولا مال للمكاتب أو له مال قليل فأقام في يدي المشتري سنتين وحل
عليه نجمان من نجومه ثم رددنا البيع فسأل المكاتب أن ينظر سنتين ليسني في نجمة الذين حلا عليه ففيه
قولان أحدهما لا يبيح كونه ذلك كماله حبه سلطان أو ظالم لم ينظره بالخمس وكذلك لو مرض أو سبي
لم ينظره بالمرض ولا السبب وكان له أن يحسب على سيده قيمة أجرة السنتين اللتين غلبه فيهما على البيع

من نجومه فان أدى ذلك عنه كتابته والارجع عليه السيد بما بقي مما حل فأداه والافهوعاجز وان كان في اجارته من السنتين فضل عن كتابته عتق ورجع بالفضل فأخذه وسواء خاص في ذلك العبد أو لم يخصم اذا وقع ذلك وكان البيع قبل يعجز أو يرضى بالعجز وعلى هذا اذا كانت الكتابة منجمة وهكذا لو كاتبه السيد ثم عد عليه نفسه سنة أو أكثر فعليه اجارة مثله في حبسه فان كان الحابس له غيره رجع عليه فأخذ منه اجارته ولم ينظر المكاتب بشئ من نجومه بعد محله الا أن يشاء سيده والقول الثاني أنه ينظر بقدر حبس السيد له ان حبسه أو حبسه بالبيع وهذا اذا كانت الكتابة فاسدة فهو كعبد لم يكاتب في جميع أحكامه شرائه وبيعه وغيره.

(جناية المكاتب على سيده)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى المكاتب على سيده عمد افلسيده القود فيما فيه القود وكذلك ذلك لو ارث سيده ان مات سيده من الجناية ولسيده وارثه فيما ليس فيه القود الأرض حال على المكاتب فان أداه فهو على الكتابة ولا تبطل الكتابة مات سيده من جنيته ولم يمت فان أداه فهو على الكتابة وان لم يؤد هافله تعجزه ان شاء فاذا عجزه بطلت الجناية الا أن تكون جناية فيها قود فيكون لهم القود أما الأرض فلا يلزم عبدا لسيده أرض واذا لم يلزمه لسيده أرض لم يلزمه لو ارث سيده واذا جنى المكاتب على سيده وأجنبيين فسيده والأجنبيون سواء في أخذ أرض الجناية من المكاتب ليس واحد منهم أو ولي من الآخر ما لم يعجز فاذا عجز سقط أرض جنيته على سيده ولزمته جنيته على الأجنبيين يباع فيها اذا عجز أو يفديه سيده متطوعا فان عجز عن الجنايتين فأراد سيده تر كعه على الكتابة كان للأجنبيين تعجزه وبيعه في جنيته الا أن يفديه السيد بأرض الجناية متطوعا ولو أن مكاتبين رجلين جنى على أحدهما جناية ضمن الأقل من أرض الجناية أو قيمته فان أداه فهو على الكتابة وان عجز عن أدائهم مع الكتابة فلا مجنى تعجزه فاذا عجزه بطل عنه نصف الجناية لانه مال نصفه ولا يكون له دين فيما عاك منه وكان لشريكة أن يفديه بالأقل من نصف أرض الجناية متطوعا أو نصف قيمته فان لم يفعل بيع نصفه في أرض الجناية ولو كان المكاتب جنى عليهم ما عا جناية كان لكل واحد منهم ما عليه في الجناية مالا لا آخر فان عجز المكاتب أو عجز اءا وأحدهما فهو عاجز ويسقط نصف أرض جناية كل واحد منهما كأنه جنى على كل واحد منهما موصحة وقيمتهما عشر من الابل فيخير كل واحد منهما بين أن يفدى نصيبه منه بغير بن ونصف أو يسلم نصيبه منه فيباع منه بغير بن ونصف فيما أخذه صاحبه أو يكون أرض موصحة ما قصاصا فيكون على الرق ولو جنى على أحدهما موصحة وعلى الآخر مأمومة كان نصف أرض الموصحة للجنى عليه (٣) في نصف ما عاك شر يكه منه ونصف أرض المأمومة فيها للجنى عليه ما مأمومة فيما عاك شر يكه منه فعلى هذا الباب كله وقياسه

(جناية المكاتب ورقيقه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جنى المكاتب جناية أو عبد للمكاتب أو المكاتب جناية فذلك كله سواء وعلى الكتابة أو المكاتب في جنيته ما الأقل من قيمة الجاني منه ما يوم جنى أو الجناية فان قدر على أدائها مع المكاتب فهو مكاتب بحاله وله أن يؤد بها قبل الكتابة اذا كانت حالة فان صالح عليها صاحبها حتى الى أجل فليس له تأديتها قبل محله لان هذا زيادة من ماله وليس له أن يزيده من ماله شيئا بغير إذن سيده وله أن يؤدى الكتابة قبل الجناية وقبل محله نجوم الكتابة لانه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة ما لا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي وان كان عليه دين وجناية وكتابة والدين والجناية حالان كان له أن يؤد بها قبل

الرجل يقتل عبده فان

السيد ولي دم عبده

فليس له أن يقتل نفسه

وكذلك هو ولي دم ابنه

أوله فيه ولاية فلا يكون

له أن يقتل نفسه مع أن

حديث النبي صلى الله

عليه وسلم يدل على أن

لا يقتل والد بولده فقل

أفرأيت رجلا قتل ابن

عمه أخى أبيه وليس

للمقتول ولي غيره وله ابن

عم يلقاه بعد عشرة آباء

أو أكثر أ يكون لابن

العم أن يقتل القاتل

وهو أقرب الى المقتول

منه بما وصفت قال نعم

قلت وهذا الولي قال

لا ولاية لقاتل وكيف

تكون له ولاية ولا ميراث

له بحال قلت فما منعك

من هذا القول في الرجل

يقتل عبده وفي الرجل

يقتل ابنه قال أما قتله

الرجل يكاتبه ثم يجني فان جنى على أحدهما جنيته كجناية مكاتبه عليه ان أدى فهو على المكاتب وان لم يؤد فهو عاجز وخير سيده الشر بل فمدين أن يفدي نصفه بما يلزمه أو يده فبيع نصفه في الجناية فان كان في عن نصفه فضل عن نصف الجناية رد إلى سيده والالم يفمن سيده شيئا وسقط نصف الجناية لانه صار الجاني الى السيد مملوكا (٣) وصنعوا بالنصف ماشاؤا لانه رقيق لهم اذا عجز واذا جنى عليه جناية قيمتها عشر من الابل قيمة مائة فقال أو أدى نجسا من الابل أو كون على المكاتب لم يكن ذل له حتى يؤدى أرض الجناية كلها اذا كانت قيمته أو أكثر منها ولا يبطل عنه من الجناية شيء حتى يعجز واذا عجز بطل عنه نصفها والله أعلم

(جناية عبيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان للمكاتب عبيد ففي أحدهم جناية خير المكاتب في عبده بين أن يفديه بأقل من أرض الجناية أو قيمة عبده يوم يجني عبده اذا كان العبد يوم يجني غبطة لو اشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فبيع فيوفى صاحب الجناية أرض جنيته فان فضل شيء كان للمكاتب ولو جنى عبد المكاتب على رجل حر والعبد الجاني صحيح قيمته مائة ثم مرض فصارت قيمته عشرين والجناية قيمة مائة وأكثر فأراد أن يفكه بمائة أو أكثر من عشرين لم يكن ذلك له من قبل أنه لو اشتراه حينئذ بأكثر من عشرين لم يجز الشراء وانما يكون له أن يفكه بأقل من قيمته يوم جنى بما اذا اشتراه به يوم يفكه جاز الشراء وباعه الحاكم فأدى الى المجني عليه قيمته ولا شيء على المكاتب غير ذلك وهو في هذا الموضع مخاف للرجل يجني عبده ولو جنى عبد المكاتب وهو يسوى مائة جناية قيمتها مائة أو أكثر ثم أتى عبد المكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء فإذا وجد فشاء أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك له فان لم يفعل بيع عليه وأديت الجناية فان فضل شيء رد عليه والالم يلزمه غيرها وما وهب للمكاتب أو اشتراه من له ملكه لو كان حرام من ذى رحم أو زوجة أو غيرها جاز شراؤه لان كل هؤلاء مملوك له يبيعه ولو وهب للمكاتب أبوه أو أمه أو ولده أو من يعق عليه اذا ملكه لو كان حرا ففي جناية لم يكن له أن يفديه بشيء وان قل من الجناية من قبل أن ملكه ليس بتمام عليه ألا ترى أني لا أجعل له بيعه اذا فدها وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه وهكذا ولد لو ولد للمكاتب من أم ولده وولد للمكاتب لا يكون له أن يفديهم ويسلمهم فبيع منهم بقدر الجناية فقط وما بقي بقي بحاله يعق يعق المكاتب ولا يفدي أحدا من ليس له بيعه فيجوز له الا باذن السيد ولو أن بعض من ليس للمكاتب بيعه جنى على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كالمالك له أن يفديه من الاجنبيين الا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بأن يفديه فيجوز أن يفديه وان لم يرض السيد بيع من الجاني بقدر الجناية وأقر ما بقي بحاله حتى يعق يعق المكاتب أو يرق برقه واذا جنى بعض من يعق على المكاتب على بعض عدا فله القتل فان جنى من ليس للمكاتب بيعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الجناية وأن يعفو وان كانت الجناية عدا فله القود الا أن يكون الذي جنى والد المكاتب فليس له أن يقتل والده برقيقه وهو لا يقتل به لوقته واذا جنى المكاتب جناية فلم يؤدها حتى يعجز خير السيد بين أن يفديه أو يبيعه في أرض الجناية وهكذا عبد المكاتب يجني ولا يؤدى المكاتب عنه حتى يعجز المكاتب فيصير ماله لسيدته يكون كانه جنى وهو في يدي سيده فاما فدها وما يبيع عليه في الجناية واذا كان في العبد فضل عن الجناية خير السيد بين أن يبيعه كله فيسكون له ما فضل عن الجناية أو يبيع منه بقدر الجناية واذا جنى المكاتب جناية فلم يؤدها حتى أدى فعتق مضي العتق وكان عليه في الجناية الأقل من قيمته أو الجناية لان الجناية اذا لم يعجز عليه دون مولاه ولو كانت المسئلة بحالها ففي فاعتقه السيد ولم يؤد فعتق بالاداء ضمن سيده الأقل من قيمته أو الجناية واذا جنى المكاتب جناية أخرى ثم أدى فعتق ففيها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية يشتر كان فيها

أفرايت الرجل يقتل
العبد والمرأة أو يقتل بهما
قال نعم قلت ففقه أعينه
أو جرحه فيمادون
النفس جراحات فيها
القصاص قال لا يقاد
منه واحد منهما قلت
فأخبر الله عز وجل أن
حكمه حيث حكم أن
النفس بالنفس الآية
فعتلت هذه الاحكام
الأربعة بين الحر والعبد
والرجل والمرأة وحكما
جامعا أكثر منها والحر
قصاص فزعمت أنه
لا يقتص واحد منهما
منه في جرح وزعمت أنه
يقتل النفس بالنفس
كل واحد منهما فما
تحالف في هذه الآية
أكثر ما وافقها فيه
انما وافقها في النفس
بالنفس ثم خالفت في
النفس بالنفس في ثلاثة

وإذا خزان عليه في كل واحدة منهما الأقل من قيمته أو الجناية وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة

(أخبرنا الربيع) « قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح وقال عطية إذا أصيب المكاتب (١) له نذر وقال ابن جريح قال ابن جريح من أجل أنه كاتبه من ماله يخرزه كما يخرزه له قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى شو كما قال عطية وعمر بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون له أخذها بحال وإن أزهته فعجز المكاتب عن العمل لأنه قد يردى وهو زمن ولا يكون مولاه من الجناية شيء إلا أن يموت قبل يردى فتكون الجناية كلها لمولاه لأنه مات رقيقا

(جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي جناية أجنبي عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الأجنيين إلا أن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاصه بها السيد ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة ومات عبدان مات قبل يردى ولم يتبع السيد بشيء لأنه جناية على عبده إن لم يعق ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فقال المكاتب الرأى أن يعطيه أرض الجناية قبل يبرأ نظرا لما يصيبه بأداء الجناية وإن كان يعق به قال إن جعلته قصاصا عما عليل وكانت كتابتك له وجب لك أعنتك وأخذت منه فضاء إن كان لك وإن اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من ديتيه حيا ما ضمن هو لو جنى على عبده غير ديتيه يعق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجناية عبدا لأن الجناية كانت ولا قصاص بينهما وبينه وإن لم يخسر ذلك حتى مات بطلت الجناية لأنه مات رقيقا فإذا بقي على المكاتب شيء من كتابته جنى عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها والكتابة حاله فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أيهما شاء وإن كانت الكتابة غير حاله لم تكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وإن جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعق به فقال المكاتب بحالها ما قبل به الجناية أعطيه جميع الجناية إلا أن تكون الجناية تجاوزت عنه لومات فإذا جاوزت عنه لومات لم يعطه أبدا حتى يبرأ فيرقبه أبدا لا نال يردى لعله يموت فتنتهض الجناية عن سيده وإذا جنى ابن سيد المكاتب أو أبوه أو من عدا سيد المكاتب على المكاتب جناية عليه كجناية الأجنبي لا تختلف بحال ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب قبل يستوفيهافيكون له حينئذ عفوها لأنها صارت له والله أعلم

(الجناية على المكاتب ورقيقه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى على المكاتب عبد جناية عبدا فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فالأمر بالمكاتب القصاص لأن سيده ممنوع من ماله وبه « قال الربيع » وفيها قول آخر أنه ليس للمكاتب أن يقتص من قبل أنه قد يعجز فيه صير ذلك للسيد فيكون المكاتب قد أبطل الأرض الذي كان للسيد أخذ له ولم يقتص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس لسيد المكاتب أن يزني أن يحده ولا أن أذنب أن يحلده وللمكاتب أن يؤدب عبده وليس له أن يحده لأن الحد لا يكون إلى غير حر وهكذا إذا جنى على عبد المكاتب جناية (٢) قيمه قصاص فأنما هما العقل وليس للمكاتب ولا عبده بأن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصالح فيه الأعلى استيفاء جميع أرض ما صالحه أو الأزداد وإذا صالح فأزاد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شيئا منها لأنه قد ملكها وليس له أن يلاف شيء ملكه وإذا جنى على المكاتب أو عبده جناية عبدا فله الخيار في أخذ الأرض أو القود فإن أراد العفو عن القود في نفسه أو عبده ببلأرض فعفوه باطل لأنه يملك الجناية العمد عليه وعلى عبده مالا أو قصاصا فليس له إبطالهما

(١) قوله له نذر أي له أرضه وعقله والنذور لا تكون إلا في الجراح (٢) عمله ليس فيها قصاص اهـ معجحه

أنس في الرجل يقتل ابنه وعبده والمستامن ولم يجعل من عبده نفسا بنفس وقيل لبعضهم لأن الرأى تحتج بشيء إلا تركته أو تركت منه والله المستعان قال فكيف يقتص لعبده من حر وامرأة من رجل فيما دون النفس وعقلهما أقل من عقله قلت أو يجعل العقل دليلا على القصاص فإذا استوى اقتصمت وإذا اختلف لم تقتص قال فأبى فقلت فقد يقتل الحر ديتيه مائة من الأبل وهي ألف دينار عندك بعد قيمته خمسة دنانير وامرأة ديتها خمسون من الأبل قال ليس القدر من العمد بل بسبيل قلت فكيف احتججت به فقال منهم قائل إنى قتلت

معافا كان ممنوعا من اتلاف ماله وهذا اتلاف لماله ولو عفا ثم عتق كان له أخذ المال ولم يكن له القود لانه عفا وهو لا يملك اتلاف المال كالموهب شيئا مكاتب أو وضعه ثم عتق كان له أخذه لأنه فعل وهو لا يملك أن يهب ولا سبيل لسيد المكاتب على أن يضع جنابة على المكاتب ولا يأخذ من يدي المكاتب شيئا من أرش الجنابة عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكاتب من الجنابة مقطوع اليدين والرجلين أعمى أصم لم يكن له سبيل على أخذ شيء مما صار له حتى يعجز وله السبيل أن ذهب عقل المكاتب على أن يأتي الخا كمن فضع مال المكاتب على يدي عدل وينفق على المكاتب منه ويؤدي عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المكاتبه وورقيها لا يختلف فإن كانت الجنابة جاءت على نفس رقيق المكاتب والمكاتبه فيكذلك لا يختلف وإن كانت الجنابة جاءت على نفس المكاتب والمكاتبه قبل أدائهم ما فقد بطلت الكتابة وصار مالهما السيدهما فله في مالهما أن جنى عليه ما لم يستوف المالكان الجنابة وفي أنفسهما ما جنى عليهم ما لم يستوفيهما ماله في الجنابة على رقيق له غير مكاتبين ولو جنى على المكاتب نفسه جنابة فيها قصاص فبرأ منه وأخذ نصف أرشها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكاتب حيث كان ولو كانت الجنابة يدافضها من المكاتب على أقل مما فيها وهو النصف قبض المولى الفضل مما وجب في يده مكاتبه لأن مكاتبه ترك الفضل فلامولى أخذه كالموهب وضع عن إنسان ديناً عليه أو وهب له هبة ثم مات قبل يعتق كان لمولاه أخذ ذلك من الموضوع والموهب له إذا عجز المكاتب أو مات من غير تلك الجنابة قال والجنابة على المكاتب في قيمته وقيمة عبد غير مكاتب يقوم يوم جنى عليه وجنابة سيد المكاتب عليه وعلى رقيقه وماله وجنابة الاجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الاجنبي لهم فيمادون أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك إلا أنه ان ضمنه لهم فلم يؤدي حتى يعجز أو يموت سقط عنه لانه صار مالا له وإن جنى عليهم جنابة يلزمه فيها ما يؤدي عن المكاتب ككاتبه فشاء المكاتب أن يجعلها قصاصاً أخذها السيد فإن مات المكاتب والمكاتبه حاله قبل يجعلها قصاصاً له مات عبداً وبطلت عنه الكتابة وصار هذا مالا للسيد وإن جنى السيد على المكاتب فقتله وهو يسوى ألف دينار وانما بقي عليه من كتابته ديناراً أو أقل أو أكثر إلى أجل لم يعتق المكاتب مما وجب له ويعجز وكذلك لو جنى عليه فقطع يده فوجبت له نجسائة تصلح أو غيره ولم يبق عليه الدينار لم يعتق حتى يقول قد جعلت ما وجب لي قصاصاً فإذا قاله قبل يموت ثم مات كان حراً يوم يقوله فإن لم يقوله حتى مات كان عبداً وهكذا إن جنى سيد المكاتب على مال المكاتب جنابة يلزمه ألف دينار وانما بقي على المكاتب دينار لم يحل فلم يقل المكاتب قد جعلت ما قصاصاً حتى مات مات رقيقاً وإن قال قد جعلت ما قصاصاً بما على من الكتابة كان حراً حين يقوله وكذلك إن قال قد جعلت ما بقي على من الكتابة قصاصاً مما لم يولأ كان قصاصاً وكان حراً واتبعه بفضل وهذا كله إذا لم يحل آخر نجوم المكاتب فإن لم يبق على المكاتب إلا نجم أو بض نجم أو أكثر إلا أن جميع ما عليه قد حل كله ولم يعجزه سيده حتى جنى عليه سيده جنابة فيها وفاء بما بقي على مكاتبه أو فاءه وفضل عتق المكاتب لأن سيده مستوف بما يلزمه جميع ما عليه إذا وجب للمكاتب مثل الذي عليه في الكتابة ألا ترى أني لا أجبر السيد على دفع الجنابة إليه إلا أن يكون فيها فضل عن كتابته فأجبره على دفع الفضل اليه وإن وجدت للمكاتب مالا لم أجبره على أن يدفع إلى السيد ما بقي عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حل آخر نجوم المكاتب فعند السيد على مال المكاتب فأخذ منه ما بقي له بلا علم من المكاتب عتق المكاتب إذا كانت نجومه حاله وكذلك لو اقتضى ديناً بركة المكاتب وجبته على المكاتب بغير إذنه عتق المكاتب وإن كانت نجومه لم تحل فرد السيد اليه لم يعتق الآن يشاء أن يجعل ذلك قصاصاً ويحبر السيد على إعطائه إياه إذا لم تكن نجومه حلت ولم يحبر المكاتب على أن يجعله قصاصاً وهذا كله إذا كانت جنابة السيد على

الرجل بالمرأة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدعون من سواهم تتكافأ دماؤهم قلت أفكان هذا عندك في القود قال نعم قلت فهذا عليك أو رأيت إن قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين تتكافأ دماؤهم أمافي هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتكافأ (قال الشافعي) رضى الله عنه فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمنين يقتل خطأ فجعل فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة وذكر ذلك في المعاهدات أفرايت المستأمن فيه دية مسلمة إلى أهله وكفارة قال نعم قلت فلم يقتل به مسلماً قتله

والآخر أن عليه في كل واحدة منهما الأقل من قيمته أو الخيانة وهكذا إذا كانت الخيانة كبيرة

(ما جنى على المكاتب فقه) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح وقال عطاء إذا أديب المكاتب (١) له نذر وقاليه عمرو بن دينار قال ابن جريح من أجل أنه كاتبه من ماله يحرزه كما يحرز ماله قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هو كما قال عطاء وعمرو بن دينار الخيانة عليه مال من ماله لا يكون له شيء أخذها من مال وإن أعتقه فعجز المكاتب عن العمل لأنه قد يردى وهو زمن ولا يكون له مولود من الخيانة ثم لا الآن يموت قبل يردى فتكون الخيانة كلها للمولود لأنه مات رقيقا

(جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي جناية أجني عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الاجنيين الآن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاص بهما السيد ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة ومات عبدان مات قبل يردى ولم يتبع السيد بشيء لانها جناية على عبده ان لم يعق ولو جنى السيد على عبده فقطع يده فمال المكاتب الوالي أن يعطيه أرض الخيانة قبل يبرأ نظرا ما يصيبه بأداء الجناية فان كان يعق به قال ان جعلته قصاصا بما عليه وكانت كتابته كما وجب لك اعتقل وأخذت منه فضلا ان كان لك فان اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من ديتة حيا ما ضمن هو ولو جنى على عبده يرد فيعتق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجناية عمدا لان الخيانة كانت ولا قصاص بينهما وبينه وان لم يحر ذلك حتى مات بطلت الخيانة لأنه مات رقيقا فاذا بقي على المكاتب شيء من كتابته خفي عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها وان الكتابة حالية فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أمها شاء وان كانت الكتابة غير حالية لم تكن قصاصا الآن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وان جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعق به فقال المكاتب بماله أو ما قبل راء الخيانة أعطيه جمع الخيانة الآن تكون الجناية تجاوزت عنه لو مات فاذا جاوزت عنه لو مات لم يعطه أباه حتى يبرأ فيوفيه أباه لا لأن يردى لعله يموت فتقتض الجناية عن سيده واذا جنى ابن سيد المكاتب أو أورد أو من عدا سيد المكاتب على المكاتب جناية عليه كجناية الأجنبي لا تختلف بحال ولا يكون السيد ان يعفوها الآن يموت المكاتب قبل يستوفيه فيكون له حينئذ عفوها لانها صارت له والله أعلم

(الجناية على المكاتب ورقيقه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جنى على المكاتب عبد جناية عمدا فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فالامكان القصاص لان سيده ممنوع من ماله وبذنه « قال الربيع » وفيها قول آخر انه ليس للمكاتب أن يقتص من قبل أنه قد يعجز فيصير ذلك للسيد فيكون المكاتب قد أبطل الأرض الذي كان السيد أخذ له ولم يقتص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس لسيد المكاتب أن يزني أن يحده ولا أن أذنب أن يحلده والمكاتب أن يؤدب عبده وليس له أن يحده لان الحد لا يكون الى غير حر وهكذا اذا جنى على عبد المكاتب جناية (٢) فمقتصاص فاعمالهما العقل وليس للمكاتب ولا عبده بأن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصالح فيه الا على استيفاء جميع أرض ما صالح أو الازدياد واذا صالح فأزاد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شيئا منها لانه قد ملكها وليس له ان يلاف شيء ملكه واذا جنى على المكاتب أو عبده جناية عمدا فله الخيار أن يأخذ الأرض أو القود فان أراد العفو عن القود في نفسه أو عبده بلا أرض فعفوه باطل لأنه عاك بالخيانة العمد عليه وعلى عبده مالا أو قصاصا فليس له ان يلافها (١) قوله له نذر أي له أرضه وعقله والنذر لا تكون الا في الخراج (٢) له ليس فيها قصاص اهـ مصححه

أنفس في الرجل يقتل
إياه وعنده المستامن
ولم يجعل من هذه نفسا
بنفس وقيل لبعضهم
لأنه لا تحتج بشيء الا
تركه أو تركت منه والله
المستعان قال فكيف
يقتص لعبد من حر
وامرأة من رجل فيما
دون النفس وعقلهما
أقل من عقله قلت أو
تجعل العقل دليلا على
القصاص فاذا استوى
اقتصصت واذا اختلف
لم تقتص قال فأين قلت
فقد يقتل الخردية
مائة من الابل وشي ألف
دينار عندك بعد قيمته
نخسة دنائير وامرأة
ديتها حسون من الابل
قال ليس القسود من
العقل بسبيل قلت
فكيف احتججت به
فقال منهم قائل اني قتلت

معا اذا كان ممنوعا من اتلاف ماله وهذا اتلاف لماله ولو عفا ثم عتق كان له اخذ المال ولم يكن له القود لانه عفا وهو لا يملك اتلاف المال كالموهب شيئا مكاتب أو وضعه ثم عتق كان له اخذه لانه فعل وهو لا يملك أن يهب ولا سبيل لسيد المكاتب على أن يضع جناية على المكاتب ولا يأخذ من يدي المكاتب شيئا من أرش الجناية عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكاتب من الجناية مقطوع اليدين والرجلين أعمى أصم لم يكن له سبيل على أخذ شيء مما صار له حتى يعجز وله السبيل ان ذهب عقل المكاتب على أن يأتي الخاكم فيضع مال المكاتب على يدي عدل وينفق على المكاتب منه ويؤدى عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المكاتبه وورقيقها لا يختلف فان كانت الجناية جاءت على نفس رقيق المكاتب والمكاتبه فهكذا لا يختلف وان كانت الجناية جاءت على نفس المكاتب والمكاتبه قبل أدائها فقد بطلت الكتابة وصار مالهما السيد هما فله في مالهما ان جنى عليه ما لم يستوف المالكان الجناية وفي أنفسهما وما جنى عليهما ما لم يستوفيهما ماله في الجناية على رقيق له غير مكاتبين ولو جنى على المكاتب نفسه جناية فيها قصاص فبرأ منه وأخذ نصف أرشها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكاتب حيث كان ولو كانت الجناية يدافض الح من المكاتب على أقل مما فيها وهو النصف قبض المولى الفضل مما وجب في دمكاتبه لان مكاتبه ترك الفضل فله مولى أخذه كالموهب وضع عن انسان ديناً عليه أو وهب له حبة ثم مات قبل يعتق كان لمولاه أخذ ذلك من الموضوع والموهب له اذا عجز المكاتب أو مات من غير تلك الجناية قال والجناية على المكاتب في قيمته وقيمة عبد غير مكاتب يقوم يوم جنى عليه وجناية سيد المكاتب عليه وعلى رقيقه وماله وجناية الاجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الاجنبي لهم فيما دون أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك الا أنه ان ضمنهم فلم يؤد حتى يعجز أو يموت سقط عنه لانه صار مالا له وان جنى عليهم جناية يلزمه فيها ما يؤدى عن المكاتب ككاتبه فشاء المكاتب أن يجعلها قصاصاً أخذها السيد فان مات المكاتب والمكاتبه حاله قبل يجعلها قصاصاً مات عبداً وبطلت عنه الكتابة وصار ديناً مالا للسيد وان جنى السيد على المكاتب فقتله وهو يسوى ألف دينار وانما بقي عليه من كتابته ديناراً وأقل أو أكثر الى أجل لم يعتق المكاتب مما وجب له ويعجز وكذلك لو جنى عليه فقطع يده فوجب له نجساً ثم يصلح أو غير ذلك ولم يبق عليه الا دينار لم يعتق حتى يقول قد جعلت ما وجب لي قصاصاً فاذا قاله قبل يموت ثم مات كان حراً يوم يقوله فان لم يقبله حتى مات كان عبداً وهكذا ان جنى سيد المكاتب على مال المكاتب جناية تلزمه ألف دينار وانما بقي على المكاتب دينار لم يحل فلم يقل المكاتب قد جعلت ما قصاصا حتى مات مات رقيقاً وان قال قد جعلت ما قصاصا بما على من الكتابة كان حراً حين يقوله وكذلك ان قال قد جعلت ما بقي على من الكتابة قصاصاً مما لزم مولاه كان قصاصاً وكان حراً واتبعه بفضله وهذا كله اذا لم يحل آخر نجوم المكاتب فان لم يبق على المكاتب الانجم أو بهض نجم أو أكثر الا أن جميع ما عليه قد حل كله ولم يعجز سيداً حتى جنى عليه سيد جناية فيها ولاء بما بقي على مكاتبه أو فيها وفاء وفضل عتق المكاتب لان سيداً مستوفى بما لزمه جميع ما عليه اذا وجب للمكاتب مثل الذي عليه في الكتابة الا ترى أنى لأجبر السيد على دفع الجناية اليه الا أن يكون فيه افضل عن كتابته فأجبره على دفع الفضل اليه وان وجدت للمكاتب مالا لم أجبره على أن يدفع الى السيد ما بقي عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حل آخر نجوم المكاتب فعاد السيد على مال المكاتب فأخذ منه ما بقي له بلا علم من المكاتب عتق المكاتب اذا كانت نجومه حاله وكذلك لو اقتضى ديناً بوكالة المكاتب وجب له على المكاتب بغير اذنه عتق المكاتب وان كانت نجومه لم تحل فرد السيد اليه لم يعتق الا أن يشاء أن يجعل ذلك قصاصاً ويجبر السيد على اعطائه اياه اذا لم تكن نجومه حلت ولم يجبر المكاتب على أن يجعله قصاصاً وهذا كله اذا كانت جناية السيد على

الرجل بالمرأة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدعون من سواهم تتكافأ دماؤهم قلت أفكان هذا عندك في القود قال نعم قلت فهذا عليك أو رأيت ان قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين تتكافأ دماؤهم أماني هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتكافأ (قال الشافعي) رضى الله عنه فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمن يقتل خطأ فجعل في دية مسلمة الى أهله وكفارة وذكر ذلك في المعاهد قالت أفرايت المستأمن فيه دية مسلمة الى أهله وكفارة قال نعم قلت فلم لم تقتل به مسلماً قتله

المكاتب من أمة نفي است منه كذبته كانت قد أسا فلان كثر يلزم السيد بالخيانة على المكاتب غير انصفت
 من منه الكتابة لم يعق بها ولم تكن قصاصا حتى يفقه أو يدع من ثمنه ليدأثر ما عليه أو يستلجها سلما
 يسلم على أمه ففاسس وذلك أن يخفى على المكاتب وعلى المكاتب مائة صاع من خطه تسري تحسيرا ويأثرها
 يلزم السيد بالخيانة ذهب ورق أو ابل حتى أكره ثمنها مائة على المكاتب فلا يكون هذا قصاصا وإن كانت
 الكتابة مائة لأن الذي على المكاتب غير الذي وجب له ولكن لو سرق السيد للمكاتب مائة صاع مثل خطه
 والخطه التي على المكاتب مائة كثر قصاصا وإن كره السيد للمكاتب فإن كان خيرا أو شرا من خطه لم تكن
 قصاصا حتى يرضى المكاتب إذا كانت الخطه لغيره تحسيرا من الخطه التي عليه أن يبيعها أو فاسا أو يرضى
 السيد أن يبيعها أو فاسا إذا كانت الخطه التي حرق شرا من الخطه التي له على المكاتب فلا تكون قصاصا
 إلا بان يمتثل بها المكاتب برضا السيد وهكذا لو كان مكان الخطه جنائية على المكاتب لم يختلف هذا
 وإن جنى السيد على المكاتب جنائية لزمه بها آثر بفعلها السيد والمكاتب قد أصابا آخر ما على المكاتب أو كان
 ما على المكاتب حالا يلزم السيد بها مثل ما على المكاتب أو أكثر برضاها ثم عاد السيد بخفى على المكاتب
 جنائية ثانية كانت جنائته على حرفه أو قصاصا إن كانت مما يقتص منه وأرض الحران كانت مما لا يقتص
 منه وإن اعتل بأنه لم يعلم بأنه يعق بأن يصير لمكاتبه عليه مثل الذي بقي من كذبه فيكون قصاصا فيعق
 لم يقبل ذلك منه كما لا يقبل من رجل علم رجلا عبدا فقتله بعد ما عتق ولم يعلم بعتقه « قال الربيع » وفيه
 قول آخر أنه يؤخذ منه دية حر ولا فودا موضع الشبهة كقول قتل حربيا ولم يعلم بإسلامه فليس دية حر ولا فود
 وحر يشارك الحربى لأنه حلال له على الابتداء قتل الحربى وليس حلالا له على الاستداء قتل العبد « قال
 الربيع » وقول الشافعي أصح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو عتق المكاتب وعاد السيد أو غيره
 بخفى عليه جنائية بعد عتقه وقد علم الخاني عتقه أو لم يعلم فسواء رجائية عليه بخفائه على حر ولو جنى سيد
 المكاتب على المكاتب فقطع يده فلزمه نصف قيمته وكان قد حل عليه مثل ما زعمه وكان آخره نجوه عتقه به
 وكذا ما لم يصل بفعله السيد والمكاتب قصاصا عتقه فإن عاد السيد فقطع يده الأخرى خطا فمات لزم
 عاقله نصف دية حر بالخيانة على اليد الأخرى لأنه جنى عليه وهو حر وإذا جنى على المكاتب فعنا باذن سيده
 عن أرض الجنائية فالعفو جائز وإذا جنى على المكاتب وعتق فقال كانت الجنائية وأنا حر وقال الخاني كانت
 وأنت مكاتب فالقول قول الخاني وعلى المكاتب البينة وسواء صدق في ذلك مولى المكاتب أو كذبه فإن قطع
 مولاه الشهادة أن الجنائية كانت وهو حر قبل الشهادة لانه ليس في شهادته ما يجبره إلى نفسه شيئا وكففته
 شاهد معه فإذا أثبتت قضيت له بجنائية حر وإذا ملك المكاتب أباه وجنى عليه أو فود فله أن يبيع بقدر الجنائية
 وإذا جنى من ليس للمكاتب أن يبيعه على المكاتب فله أن يبيع منه بقدر الجنائية ولا يبيع بأكثر منها ولو
 جنى عبد المكاتب على المكاتب كانت الجنائية حذرا إلا أن يكون فيها قصاص فيكون له أن يقتص فأما إذا
 كانت عقلا أو عمدا فأراد أرض الجنائية فلا يس ذلك له ولكن له بيعه على النظر كما يكون له بيعه بلا جنائية
 جنائنا وإذا جنى المكاتب على عبده بيعه بجنائته حذرا إلا أن تكون الجنائية عمدا فيم قصاص فيكون له
 القصاص فأما مال فلا يكون للعبد على سيده بحال وكذلك لو ملك المكاتب أباه وأمه بخفى عليها فإن
 كانت جنائته فيم قصاص فلهما القصاص وليس لهما الاختيار المال أن يأخذه منه وهما غير خارجين من ملك
 المكاتب ولأن يأخذه منه مالا لو كانت الجنائية خطأ ولو عتقا وعتق لم يكن لهما أن يتبعاه بحال لأن ذلك
 كان وهما غير خارجين من ملكه ولو جنى العبد المكاتب على ابن له كاتب معه كانت جنائته عليه بجنائنه
 على أجنبي يخذلهما إلا أن يكون له أن يعفوها لأن الابن ممنون لغيره كغيره ولو كانت عبد الم يكن

باب يروح العبد
 جوار

« حدثنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن ابن المسيب
 وأبي سلمة بن عبد الرحمن
 عن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال العبداء يروحها جوار
 .. حدثنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن حرام بن سعد
 ابن محبصة أن ناقة للبراء
 ابن عازب دخلت حائطا
 فحرق فأفسدت فيه
 ففقد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن على
 أهل الأمازل حفظها
 بالنهار وما أفسدت
 المواشي بالليل فهو ضمان
 على أهلها .. أخبرنا
 أيوب بن سبرة قال

الابن أن يقتض منه وكان عليه أن يأخذ منه أرشها وليس للابن ترك الارش له فان لم يأخذ منه الارش حتى عتق الابن قبل يأخذها منه فله عفوها عتق الاب أولم يعتق لان حقه مال له لاسبيل لأخذ عليه فيه

(عتق سيد المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده فأدى إليه أولم يؤد حتى أعتقه فالعتق واقع وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أفاد في الكتابة كله ليس للسيد منه شيء ولو كاتبه ثم قال قد وضعت عنك كتابك كلها كان حرا وكان كقوله أنت حر من قبل أنه قد أعتقه في أصل الكتابة بالبراءة اليه من الكتابة ولو قال قد وضعت عنك الكتابة الادينارا والأعشرة دنانير كان بريئا من الكتابة الا ما استثنى ولا يعتق الاب بالبراءة من آخر الكتابة والقول في أصل استثناء السيد من الكتابة قول السيد ان قال الذي وضعت من المؤخر والذي أخرت من الوضع المقدم فالقول قوله وان مات السيد فالقول قول ورثته فان لم يكونوا يعبرون عن أنفسهم ألزم الحاكم المكاتب أن يكون الوضع من آخر الكتابة لانه قائم بذلك لمن صار الماله ولا يضع عنه الا ما يحيط أنه وضع عنه بحال وهو اذا وضع عنه آخرها على احاطة أنه وضع الذي وضع عنه أو ما قبله فكان الاخر بدلا من الاول وإذا وضع السيد عن المكاتب أو أعتقه في المرض فالعتق موقوف فان خرج من الثلث الأقل من قيمته أو ما بقي عليه من الكتابة فهو حر والاعتق منه ما حل الثلث فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ومتى أقر سيد المكاتب أنه قبض نجوم المكاتب في مرضه الذي يموت فيه أو في صحته فإقراره جائز كما يجوز إقراره للاجنبي بقبض دين عليه وإذا كاتب الرجل عبده على دنانير فقال قد وضعت عنك ألف درهم من كتابك لم يكن وضع عنه شيئا من قبل أنه ليس عليه دراهم وكذلك لو كاتبه على دراهم فقال قد وضعت عنك من كتابك مائة دينار وانما قيمتها مثل ما عليه من الدراهم أو أقل أو أكثر لم يكن وضع عنه شيئا لانه انما وضع عنه شيئا ليس له عليه وكذلك كل صنف كاتبه عليه فوضع عنه من صنف غيره ولو قال السيد كاتبته على ألف درهم وقلت قد وضعت عنك نجسين دينارا أعنى وضعت عنك الألف وهي قيمة نجسين دينارا كان وضعها وكان المكاتب حرا ولو لم يقل هذا السيد فأدعى المكاتب على سيده أحلفته ما أراد هذا ولو مات السيد ولم يبين أحلفت الورثة ما علموه أراد وضع الألف ان قال هي قيمة نجسين فإذا شهد الشهود للمكاتب أن سيده قال قد استوفيت منه أو قال لسيدته ألت قد وفيتك فقال بلى فقال المكاتب هذا آخر نجوسي كان القول قول السيد فان قال لم يوفني الا درهما فالقول قوله مع عينته وقول ورثته اذا مات لانه عبد أباح حتى يشهد الشهود أنه وفاه جميع كتابته أو كل كتابته أو كذا وكذا دينار فيلزمه ما أثبت عليه الشهود وان شهد الشهود أنه قال قد استوفيت آخر كتابك ولم يزدوا على ذلك فالقول فيما بقي من كتابته قول السيد في حياته وورثته بعد موته لان الاستيفاء لم تثبت له ولو شهدوا أنه قد قال استوفيت منك آخر كتابك ان شاء الله أو ان شاء فلان لم يكن هذا استيفاء لانه قد استثنى فيه ولو قال قد استوفيت آخر كتابك ان شئت لم يكن استيفاء لان هذا استثناء

(المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجلان عبدا لهما فأدى بعض نجومه أولم يؤد منها شيئا حتى أعتق أحدهما نصيبه منه فنصيبه منه حر كما يجوز عتقه أم ولده ومديره وعبده الذي لا كتاب له فان كان له مال

حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة عن البراء بن عازب أن ناقة البراء دخلت حائط رجل من الانصار فأفسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الحوائط حفظها بالنهار وعلى أهل الماشية ما أفسدت ماشيتهم بالليل (قال الشافعي) فأخذ نابه لثبوت به باتصاله ومعرفة رجاله قال ولا يخالف هذا الحديث حديث العجماء جرحها جبار ولكن العجماء جرحها جبار جلة من الكلام العام المخرج الذي يراد به الخاص فلما قال صلى الله عليه وسلم العجماء جرحها جبار وقضى رسول الله صلى الله عليه

قوم عليه المكاتب فعتق كله كما يكون الحكم في العبد يكون بين اثنين يعتقه أحدهما فإن لم يكن له مال فالنصف الثاني مكاتب بحاله وإذا أعتقه أحدهما لم يعتقه الآخر فإن كان الأول موسراً باذاً قيمة نصفه كان المكاتب حراً وكان على المعتق الأول نصف قيمته وعتق الآخر باطل والولاء للعتق الأول وإن لم يكن موسراً فعتق الآخر جائز والولاء بينهما ولو كان بين اثنين فوضع عنه أحدهما نصيبه من الكتابة ولم يعتقه فهو كعتقه ويقوم عليه إن كان موسراً وكذلك إذا أبرأه بماله عليه لأنه ماله وأنه إذا أعتق فالولاء له وهو مخالف للمكاتب يورث

﴿ ميراث المكاتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً أنه كح ابنة له ثياباً رضاءها مكاتبه أو عبده ثم كتبه كان النكاح جائزاً فإن مات السيد وابنته وورثته ففسد النكاح لأنها قد ملكت من زوجها شيئاً ولو ماتت وليست ابنته وورثته كانا على النكاح فإن أعتقه واحد من الورثة فنصيب الذي أعتقه حر وولاءه للذي كتبه وكذلك إذا أبرأه بماله عليه فتصبيه حر وإن عجز لم يكن له في رقبته شيء وكان نصيبه حراً بكل حال ولا يقوم عليه بحال لأن عتقه إياه وأبرأه منه عتق لا ولاء به إنما الولاء للذي عقد كتابته وإنما ينبغي من تقويمه عليه أنه لا يجوز أن يكون له الولاء ما لم يعجز فيعتقه بعد العجز وأعتقه عليه بسبب رقبته فيه لأنه لو لم يكن له فيه رق فعجز لم يكن له أن يملكه ولو ورثه وآخر فأعتقه لم يعجز عتقهما ولو كانا ورثاً مالا لا عليه ولكم ما ورثا رقبته على معنى أنهم ما إذا أعتقاه عتق وولاءه للذي عقد الكتابة * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أرادت أن تشتري جارية فتعتقها فقال أهلها نبيعها على أن ولأها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع ذلك فأعما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة ولم يقل عن عائشة وذلك مرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال وأحسب حديث نافع أثبتها كلها لأنه مسند وأنه أشبه وعائشة في حديث نافع كانت شرطت لهم الولاء فأعلمها النبي صلى الله عليه وسلم أنها إن أعتقت فالولاء لها وإن كان هكذا فليس أنها شرطت لهم الولاء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هشاماً وعروة حين سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع ذلك أنما رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر رضي الله عنهما والله أعلم قال فالأحاديث الثلاثة متفقة فيما سوى هذا الحرف الذي قد يغلط فيه منتهى الغلط والله تعالى أعلم فهذا أخذ وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يحتمل أن يجوز بيع المكاتب والمكاتب إن لم يعجز أفلألم أعلم مخالفاً في أن لا يباع المكاتب حتى يعجز أو يرضى بترك الكتابة لم يكن هذا معنى الحديث لأنني لم أجد حديثاً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن عرفت من جميع الناس على خلافه فكان معنى الحديث غير هذا وهو أخراهما أن يكون في الحديث دلالة عليه هو أن الكتابة شرط للمكاتب على سيده فقي شاء المكاتب أبطال الكتابة لأنها وثيقة له لم يخرجها من ملك سيده ولا يخرجها إلا بأدائها وهذا هو أولى المعنيين بها والله تعالى أعلم وبه أقول فإذا رخصت المكاتب والمكاتب أبطال الكتابة فلها وله إبطالها كما يكون لكل ذي حق إبطاله وكما يقال للعبد إن دخلت الدار فأنت حر فترك دخولها ويقال له إن تكلمت بكذا فأنت حر فترك أن يتكلم به فلا يعتق في واحد من الوجهين ألا ترى أن بريرة تسعين في الكتابة وتعرض عليهم عائشة الشراء والعتق ونذهب بريرة إلى أهلها بما عرضت عائشة وترجع إلى عائشة

وسلم فيما أفست
العجماء بشئ في حال دون
حال دل ذلك على أن
ما أصابت العجماء من
جرح وغيره في حال
جبار وفي حال غير
جبار قال وفي هذا
دليل على أنه إذا كان
على أهل العجماء حفظها
ضمنوا ما أصابت فإذا
لم يكن عليهم حفظها
لم يضمنوا شيئاً مما أصابت
فيضمن أهل الماشية
السائمة بالليل ما أصابت
من زرع ولا يضمنونه
بالنهار ويضمن القائد
والراكب والسائق لأن
عليهم حفظها في تلك
الحالة ولا يضمنون لو
انفلتت (قال الشافعي)
وما يشبه هذا الحديث
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى أن

بما عرض أهلها وتسترهم اعانته فتمت مقاديرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل هذا دليل على ما وصفت من
 رضايه بترك الكتابة أو العجز فتى قال المكاتب قد عجزت أو أبطلت الكتابة فذلك اليبس له مال أو قرعة على
 الكتابة أو لم يعلم وإن قال سيده لا أرضى بعجزه قيل ذلك له واليه دونك فذلك مملوك فذلك مال حيث كان
 واستخدمه وأجره فذلك فضل قوته وحرفته وماله خير لك من أداء نجومه وكذلك لو كان عبدان أو عبيد في كتابة
 واحدة فعجز أحدهم نفسه أو رضى بترك الكتابة خرج منها ورفعته عن معه في الكتابة حصته كما ترفع
 لومات أو اعتقه سيده وسواء عجز المكاتب بنفسه عند حلول النجم أو قبله متى عجز نفسه فهو عاجز وإن عجز
 نفسه وأبطل الكتابة ثم قال أعود على الكتابة لم يكن ذلك إلا بتجديد كتابة وتعجزه نفسه عند سيده وفي
 غيبة سيده سواء وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم أدى إلى سيده فعتق بالشرط الأول ثم قامت عليه ينة بأنه
 عجز نفسه أو رضى بفسخ الكتابة كان مملوكا وما أخذ سيده منه حلال له وإن أحب أن أحلف له سيده
 ما جدد كتابة كان ذلك له ولو كانت المسئلة بحالها فرفع إلى سيده آخر نجومه وقال له أنت حر بالمعنى الأول
 ولا أعلم له بتعجزه بنفسه ولا رضاه بفسخ الكتابة كان له فيما بينه وبين الله أن يسترقه وعليه في الحكم أن
 يعتق عليه ويرجع عليه بقيمته كلها لا انحسب له مما أخذ منه شيئا لأنه أخذه منه وهو مملوك له واعتقه بسبب
 كتابته فراجع عليه بقيمته

(عجز المكاتب بالرضاء)

(قال الشافعي) وإذا رضى السيد والمكاتب بالكتابة فليس للسيد فسخها حتى يعجز المكاتب عن نجم من
 نجومه فإذا عجز لم يقل قد فسخت الكتابة فالكتابة بحالها حتى يختار السيد فسخها لأن حق السيد دون
 حق المكاتب أن لا يثبت على الكتابة وهو غير مؤتمر عليه فيها إلا أن يترك السيد حقه بفسخها فيكون له
 حينئذ لأنهم مجتمعان على الرضاء للكتابة فتى حل نجم من نجوم الكتابة ولم يؤده ولم يطل السيد الكتابة
 فهو على الكتابة فإن أدى بعد حلول النجم من مدة قصيرة أو طويلة لم يكن السيد تعجزه ولا يكون له
 تعجزه إلا ونجم أو بعض نجم حال عليه فلا يؤديه وإذا كان المكاتب حاضرا بالليل لم يكن السيد تعجزه
 إلا بحضوره فإذا حضر فسأله ما حل عليه قل أو كثر فقال ليس عندي فأشهد أنه قد عجزه أو قد أبطل كتابته
 أو فسخها فقد بطلت ولو جاء المكاتب بماله مكانه لم يكن مكاتباً وكان لسيد أخذه منه كما أخذه منه
 مملوكا وسواء كان هذا عند سلطان أو غيره فإذا جاء به السلطان فسأله نظره مدة يؤدى إليه نجمة أو سأل ذلك
 سيده لم يكن على السيد ولا على السلطان أن نظره إلا أن يحضر شيئا يبعه مكانه فينظره قدر يبعه فإن
 قال لى شيء غائب أحضره لم يكن للسلطان أن ينظره إلى قدوم الغائب لأنه قد ينظره فيفوت العبد بنفسه ولا
 يؤدى إليه ماله وليس هذا كالحري سأل النظر في الدين لأن الدين في ذمته لا سبيل على رقبته وهذا عبدان
 يمنع نفسه بأداء ماله فإذا كان غائبا فحل نجمه فأشهد عليه سيده أنه قد عجزه أو فسخ كتابته فهو عاجز
 فإن جاء من غيبته وأقام ينة على سيده أنه قبض منه النجم الذي عجزه أو أبرأه منه أو أنظره به كان على الكتابة
 وهكذا لو جاء سيد المكاتب السلطان فسأله تعجزه لم يبع أن يعجزه حتى يثبت عنده على كتابته وحلول نجم
 من نجومه ويحلفه ما أبرأه منه ولا قبضه منه ولا قابض له ولا أنظره به فإذا فعل عجزه وجعل المكاتب على
 حجة أن كانت له حجة قال وإن جاء إلى السلطان فقال قد أنظرته بنجم من نجومه إلى أجل وقد مضى صنع فيه
 ما صنع في نجم من نجومه حل قال وإن قال قد أنظرته إلى غير أجل أو إلى أجل فبدا إلى أن لا أنظره لم يعجزه
 وكتب له إلى الحاكم بلدة فأحضره وأعلمه أن صاحبه قد رجع في نظره وقال إن أدبت إلى وكيله أو إليه نفسه

يخطب الرجل على خطبة
 أخيه وذكر فاطمة
 أن معاوية وأباهم
 خطباها فخطبها على
 أسامة وتر وجهه فأحاط
 العلم أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا ينهى
 أن يخطب الرجل على
 خطبة أخيه في حال
 يخطب هو فيها وحديث
 جرح النجماء جبار
 مطلق وجرحها فاسادها
 (١) في حال يقضى فيه
 على رب النجماء بفسادها
 ومثله نهيه عليه السلام
 عن الصلاة بعد العصر
 وبعد الصبح جملة وهو
 يأمر من نسي صلاة
 أن يصلها إذا ذكرها
 ولا يمنع من طاف وصلى
 أية ساعة شاء

(١) كذا في الأصل
 وفيه سقط والمراد أنه
 مطلق ولا يعمل بالطلاق
 لأنه لا يحكم بغيره مطلقا
 ثم يقضى فيه في حال
 تأمل

باب المختلقات التي
عليها دلالة

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد العزيز
ابن محمد الدراوردي
عن جعفر بن محمد عن
أبيه عن جابر بن عبد الله
قال أقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم
بالمدينة تسع سنين لم ينجح
ثم أذن في الناس بالنجح
فتدارك الناس بالمدينة
ليخرجوا معه فخرج
فانطلق رسول الله صلى
الله عليه وسلم وانطلقنا
لأنعرف الأبلج وله
خرجنا ورسول الله
صلى الله عليه وسلم
بين أطهرنا ينزل
عليه القرآن وهو
يعرف تأويله وانما
يفعل ما أمر به فقد منا

والأبطلت كتابك وبعت بك إليه فان استنظر لم يكن له أن يتظرد أن كان لسيده وكيل حتى يؤدي إليه
فان لم يكن له وكيل أنظره قدر مسيره إلى سيده فضر به أجلا فان جاء إلى ذلك الأجل والأعجزه ما كمل بلده
الآن يأتيه مكانه بشئ يبيعه له من ساعته فينظره قدر بيعه لا يجاوز به ذلك أو يأتيه بغيره يدفع إليه مكانه
أو يبيع على الغريم شيئا حاضرا أيضا فان لم يكن للغريم شئ حاضر حبسه له وعجزه وجعل ما على الغريم
لسيده لانه مال عبده ومتى قلت للسيد تعجيزه أو على السلطان تعجيزه فعجزه السلطان أو السيد ثم أحضر
المال لم يرد التعجيز فان قال قائل فهل في قولك للسيد أن يعجزه دون السلطان أثر قلت هو معقول بما
وصفت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح عن اسمعيل
ابن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كاتب غلامه على ثلاثين ألفا ثم جاءه
فقال اني قد عجزت فقال اذا انحو كتابك قال قد عجزت فأصحها أنت قال نافع فأشرت إليه امحها وهو يطمع أن
يعتقه فحاشا العبد وله إبنان أو ابن قال ابن عمر اعزل جاريتي قال فأعتق ابن عمر ابنه بعده (قال الشافعي)
رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شيب بن غرقدة قال شهدت شريحا ردم كتابا عجز في الرق (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى يعجز السيد والسلطان المكاتب فاذا حل نجم المكاتب فسأله سيده أداء فقال قد أديت
اليك أو أديتك إلى وكيلك أو إلى فلان بأمرك فأنكر السيد لم يعجل الخاكم تعجيزه وأنظره يوما أو كثيرا ينظره
ثلاث فان جاء بشاهد أحلفه معه وأبرأه مما شهد به به شاهدته وان جاء بشاهد ولم يعرفه الخاكم لم يعجل حتى
يسأل عنه فان عدل أحلفه معه وان لم يعدل دعاه بغيره فان جاء به من يومه أو غده أو بعده والأعجزه وان ذكر
بينة غائبة أشهد أنه ذكر بيته غائبة وأني قد عجزته الآن تكون له بيته فيما يدعي من دفع نجمة أو أبراء مولاه
منه فان جاء بها أثبت كتابته وأخذ سيده بما أخذ من خراجها وقيمة خدمته وان لم يأت بها تم عليه التعجيز
وان عجزه على هذا الشرط ثم جاءت بيته بآرائه من ذلك النجم وهو آخر نجومه ومات المكاتب جعل ماله ميراثا
لورثته الا حرا لانه مات حرا وأخذ السيد بما أخذ منه وقيمه وان لم يكن آخر نجومه فقد مات رقيقا وإذا
عجز المكاتب سيده أو السلطان فقال سيده بعد التعجيز قد أقرتلك على الكتابة لم يكن عليها حتى يحدد له
كتابة غيرها ولو تأدى منه على الكتابة الاولى وقال قد أثبت لك العتق عتق بآرائه العتق وتراجعا بقيمة
المكاتب كما يتراجعا في الكتابة الفاسدة وكذلك لو قال قد أثبت لك الكتابة الاولى ولم يذكر العتق لان
قوله أثبت لك الكتابة الاولى أثبت لك العتق بالكتابة الاولى على الاداء ولو عجزه ثم تأدى منه كما كان يتأدى
ولم يقل قد أثبت لك الكتابة لم يكن حرا بالاداء وكان تأديته كخراج يأخذه منه وإذا كاتب عبده
كتابة واحدة فعجزوا كلهم عن نجمهم من النجوم فليس سيدهم أن يعجز أيهم شاء وينظر أيهم شاء فيقره على
الكتابة ويأخذه بحصته منها وكذلك ان أدى بعضهم ولم يؤد بعض فن أدى على الكتابة عتق ولم يكن له
تعجيزه ومن لم يؤد فله تعجيزه وهم كعبيد كاتبوا كتابة مفرقة فعجزوا فله أن يعجز أيهم شاء ويقر أيهم شاء
على الكتابة وليس له تعجيزه من يؤدي وإذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجومه فلم يعجزه سيده وأنظره
فما قبل أن يؤديه مات عبدا ولسيده ماله وإذا كاتب الرجل عبده فعجز عن نجمه وأنظره السيد ثم مات
السيد فلورثته أن يأخذه بأداء ذلك النجم مكانه ولو أنظره أبوه لم تأت أخذه حالا كما كان لا يهتم
أن يرجع في النظره ويأخذه حالا فان أداه والافلهم تعجيزه وهم يقومون في تعجيزه مقام أبيهم وإذا ورث
القوم مكاتب فعجز عن نجم فأراد به بعضهم نظاره وبعضهم تعجيزه كان الذي أراد تعجيزه تعجيزه والذي أراد
انتظاره نظاره فكان نصيبه منه على الكتابة وان كان في يده يوم يعجزه أحدهم مال أخذه منه الذي عجزه
بقدر ماله منه وترك له بقدر ماله الذي لم يعجزه وقيل للذي عجزه لك أن تأخذه يوما بقدر ماله منه

فتواجره أو يتخذه وعلمك أن تنفق عليه في ذلك اليوم وكذلك لو مرض كان عليك أن تنفق عليه بقدر نصيبك منه لأن أصل كتابته كان صحيحا لكل واحد من كاتبه عليه في حصته وله على المكاتب في حصته ما للمكاتب على سيده والسيد على مكاتبه وليس هذا كالعبد بين اثنين يريد أحدهما ابتداء كتابته دون صاحبه أصل الكتابة في هذا باطل وهي في الأول صحيحة جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب رجل عبدا كتابة واحدة فعجز وأفاراد تعجز بعضهم وإقرار بعضهم كان ذلك له وعلى كل حصته من الكتابة ولو كاتب رجل عبده فعجز فقال أعجز بعضك وأقر بعضك لم يكن له ذلك كالم يكن له أن يكاتب بعضه فإن فعل فأدى على هذا عتق ورجع عليه بنصف قيمته وتم عتقه كله لأنه إذا عتق نصفه وهو ملكه عتق كله والله أعلم

(بيع كتابة المكاتب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجزئ بيع كتابة المكاتب بدین ولا ينقد ولا بحال من الأحوال لأنها ليست بمضمونة على المكاتب فإنه متى شاء عجز وان بيعت فالبيع باطل وإن أدى المكاتب إلى المشتري كتابته بأمر السيد عتق كما يؤدي إلى وكيله فيعتق لأن المكاتب يبرأ منها بأمر السيد في برئ منها فهو حر ويرد مشتري الكتابة ما أخذ ان كان قائما في يديه ومثله ان كان له مثل أو قيمته ان فات ولم يكن له مثل وكذلك يرد البائع ما أخذ من ثمن كتابة المكاتب

(استحقاق الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجل عبده على عرض أو ماشية بصفة أو طعام بكيل فأدى المكاتب جميع الكتابة وعتق ثم استحق ما أدى المكاتب بعد مامات المكاتب فأنعامات رقيقا والسيد أخذ ما كان له وما أخذ ورثته ان كانوا قبضوه وكذلك لو جنى على المكاتب فأخذ أرش حر رجوع الذين دفعوا الأرش في مال المكاتب بالفضل من أرش عبد وكذلك لو كاتب على ذنائب فاستحققت باعياها ولو كانت هذه المسألة بحالها فاستحق على المكاتب شيء من صنف ما أدى وعلى صفته كان العتق ماضيا وتابع المكاتب بما استحق عليه ولم يخرج من يدي سيده ما أخذ منه ولو استحق ما كاتب عليه المكاتب بعدما أداه وهو حي أخذ من استحقه فان كانت نجوم المكاتب كلها قد حلت يوم استحق ما أدى إلى مولاه قيل للمكاتب ان أديت جميع كتابتك إلى مولاه الآن فقد عتقت وان لم تؤده فله تجزئ ولو استحققت والمكاتب غائب والمكاتب مال أو وقف ماله وانتظر كما وصفت في المكاتب تحل نجومه وهو غائب فان أدى والافلس سيده تجزيه ومتى مات في غيبته قبل يؤدي مات رقيقا وهكذا إذا استحق ما أدى من قبل المكاتب فان جاء رجل فاستحقه على سيده بإقرار من سيده عليه أو على المكاتب وبجدد المكاتب ما أقر به عليه السيد وأخرج له من ملكه بحال فالمكاتب حر وهذا اتلاف من سيده لماله ولو استحق ما أدى إلى سيده على المكاتب وقد أتلغه السيد كان هكذا وكان الذي استحقه أن يرجع على السيد ان شاء لأنه أتلف ماله وعلى المكاتب لأنه سلط السيد على اتلافه ولو شهد شهود على السيد حين دفع المكاتب إليه كتابته التي استحققت أنه قال للمكاتب أنت حر فقال السيد انما قلت أنت حر بأنك قد أديت ما عليك أحلف بالله ما أراد احداث عتق له على غير الكتابة وكان مملوكا وكذلك لو شهد وأعليه بعد أداء الكتابة وقيل استحقاق المتاع أنه قال هذا حر أو قد قال له أنت حر فان شهد وأعليه بعد استحقاق ما أدى إليه من الكتابة أنه قال أنت حر كان حر أو كان هذا احداث عتق له وكذلك لو شهد وأعليه قبل يؤدي الكتابة أنه قال أنت حر أو قال هذا حر حين يؤدي الكتابة أو بعد فان قيل

مكة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفا والمروة قال من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش عن جابر أنه قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحرامه حجا ولا عمرة أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أنها سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقين من ذى القعدة ولا نرى إلا أنه الحج فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من

لم لا يعتق عليه اذا استحققت قيل له ألا ترى أنه حر في الظاهر وأن الحاكم يحكم بأنه حر وأن قول السيد أنت حر
وتركه سواء فإذا قال له هذا حر على أنه قد عتق بالأداء ثم بطل الأداء بطل العتق اذ لم يسلم الذي كان بالأداء لانه
ملك لغيره وليس هذا كالعبد يكتا به سيده على نحر أو مينة فيؤديه اليه فيعتق ويرجع عليه السيد بقيمته
هذا اذ سلم السيد ولم يستحقه أحد عليه ملك له دونه غير أن حراما على السيد أن يملكه فأفسدنا الكتابة وأوقعنا
العتق برضا السيد بالعتق على شيء لم يغرد العبد منه ولو استحق الحجر أخذ ملك على السيد لم يعتق العبد في الحجر
لانه لم يعتقه الا على أن يملك عليه فاستحق رجوع على المكاتب بقيمته ولو قال لعبده ان قتل فلانا أو ضربت
فلانا فأت حرق قتل فلانا أو ضرب فلانا كان حراما ولم يرجع عليه السيد بشيء لانه لم يعتقه على شيء يملك عليه
فكان كمن ابتداء عتق عبده وان كان أمره بقتل أو ضرب لمن لا يخل له قتله ولا ضربه وإذا أدى المكاتب
الى سيده ما كاتبه عليه فأعتقه القاضي ثم استحق رد القاضي عتقه لانه انما أعتقه على الظاهر كما يقضى للرجل
بالدار يشتريها الرجل بالعبد فإذا استحق العبد رد الدار الى مالكها بالملك الاول ولو قال له سيده عند قبضه
منه ما كاتبه عليه أنت حر ثم استحق رد العبد رقيقا وأحلف السيد ما أراد بقوله أنت حر أحداث عتق له
على غير أداء الكتابة لان قوله أنت حر كصمته هو حر في الحكم عندنا وعند من يستحق الكتابة ولو قال
سيده أنت حر عند أداء الكتابة ثم مات فاستحق ما أدى رد رقيقا وحلف ورثته ما علموه أراد بقوله أنت حر
إحداث عتق له على غير كتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لغيره ان أدبت الى حسين
دينارا أو عبدا بصفه فأنت حر فأدى ذلك ثم استحق رد رقيقا ولو قال له عند أدائه أنت حر كان كما وصفت
في المكاتب وإذا قال لعبده ان أعطيتني هذا العبد وهذا الثوب فأعطاه ما قال فعتق ثم استحق رد رقيقا لان
معنى قوله ان أعطيتني هذا العبد وهذا الثوب فصيح في ملكه كقوله للمكاتب ان أدبت الى كذا فأنت حر
وهكذا لو قال لغيره ان زوجتك فأنت حر فزوجه تزويجا فاسدا أو قال ان بعتك فأنت حر أو بعت فلانا فأنت
حر فباعه أو باع فلانا بغير فاسد لم يكن حرا لان كل هذا انما هو على الصحة ولو قال له ان ضربت فلانا فأنت
حر فضربه كان حرا لان هذا ليس بعتق على شيء يملكه ولو قال ان ضربت فلانا فأنت حر فضرب فلانا عبدا
مات لم يعتق لان الضرب انما يقع على الأحياء ألا ترى أن أحدا لو وقع على رجل ثم مات لم يجز أن يضربه
لان الضرب انما يقع على الأحياء وإذا كاتب الرجل على شيئين فينجمن فأداهما فعتق ثم استحق أحداهما رد
رقيقا فان كانا قد حلا قيل ان أدبت مكانك فأنت حر وان لم تؤده فليس يدك تجيزك وهكذا لو كاتب على أشياء
فأدى بعضها فاستحق منها شيء وهكذا لو كاتب على دنانير وأزنة فأدى نقصا لم يعتق إلا بما شرط عليه وهكذا
لو كاتب على عبيد فأداهم معيين أو بعضهم معيبا وعتق ثم علم سيده بالمعيب كان له رد المعيب منهم بعتبه فان
اختار رده رد العتق وان اختار حبسه تم العتق لان الكتابة في كثير من أحكامها كالبيع فإما كان يكون
لمن دلس له بعبء رد المعيب ونقص البيع كان ذلك له في الكتابة ولو كاتبه على عبيدين فأداهما معيين فإنا
في يده أو أعتقهما ثم ظهر منهما على عيب دلس له المكاتب علم به المكاتب أولم يعلم قيل للمكاتب ان أدبت قيمة
ما بين العبد صحىحا ومعيبا عتقت وان لم تؤده فليس يدك تجيزك لانك لم تؤد ما كوتبت عليه بكاله كالأدبت
اليه دنانير نقصا لم تعتق إلا بأن تؤديه أو أزنة أو تعطيه نقصانها وهذا هكذا في الطعام والشراب والعروض
كلها يكاتب عليها لا يختلف

((الوصية بالمكاتب نفسه))

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بمكاتبه لرجل لم تجز الوصية لانه

لم يكن معه هدى اذا
طاف بالبيت وسعى بين
الصفا والمروة أن يخل
قالت عائشة فدخل
علينا يوم النحر يلحم بقر
فقلت ما هذا فقالوا نحر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن أزواجه قال
يحيى فذكرت هذا
الحديث للقاسم فقال
أنتك بالحديث على
وجهه * أخبرنا شفيان
عن ابن طاوس وبرايم
ابن ميسرة أنهم سمعا
طاوسا يقول خرج
النبي صلى الله عليه وسلم
لا يسي جبالا عمرة
ينظر القضاء قال فقتل
عليه القضاء وهو يطوف
بين الصفا والمروة فأمر
أصحابه أن من كان منهم
أهل بالحب ولم يكن معه
هدى أن يجعلها عمرة
وقال لو استقبلت من

لا عياش أن يخرج من ملكه إلى ملك غيره بحال ما كان على الكتابة قال وإن قال إن مت من مرضى هذا أومتى مت ففلان لمكتبه لفلان كانت الوصية باطلا ولو عجز المكتاب بعدموته أو قبله لم تكن الوصية جائزة لأنه أوصى له به وهو لا يملك إخراجه إلى ملك الموصى له به كما لو قال متى مت ففلان لمكتبه لفلان فلم يمت حتى ملكه لم يكن له حتى يحدث له بعد ملكه وعجز المكتاب وصية به ولو وهب مكتابه لرجل وأقبضه إياه كانت الهبة باطلا ولو عجز المكتاب في يدي الذي قبضه كانت الهبة باطلا لأنه وهبه وهو لا يملك هبته وكذلك لو وهبه وأقبضه إياه ورضى بالعجز فجيزه ولكنه لو أوصى بكتابه لرجل جازت الوصية ما كان مكتابه وكان له إذا جعلها الثلث أن يتأداها كلها والمكتاب حرو ولاؤة الذي عقد كتابته وإذا أوصى الرجل للرجل بكتابة مكتابه فجيز المكتاب فهو رقيق لورثته وقد بطلت الوصية ولو قال رجل مالي على مكتابي لفلان فإن عجز فهو له أو هو لفلان كانت الوصية جائزة على ما أوصى به فما كان على الكتابة فكتابه للذي أوصى له به وإذا عجز فهو للذي أوصى له بقبضه كان الموصى له بكتابه أو غيره وإذا أوصى بكتابة عبده لرجل فحل نجم من نجومه فجيز عنه فأراد الموصى له بكتابه أن لا يجزوه ويؤخره بنجمه ذلك وأراد الورثة تجيزه فذلك للورثة لأن رقبته أصبح لهم وهكذا لو أوصى بكتابة مكتابه لرجل ورقبته لا تخران عجز كان للذي أوصى له بقبضه أن عجز أن يعجزه لأن له رقبته وإذا أوصى الرجل أن كتابة مكتابه لرجل أن يجعل نجومه قبل محالها فإن جعل نجومه قبل محالها فكتابه له وإن لم يفعل لم يجز المكتاب على تعجيلها ولم يعجز بأن لا يعجلها وبطلت وصية الموصى له لأنه أوصى له به بمعنى فإذا لم يكن ذلك المعنى بطلت الوصية ولو قال كل نجم من كتابة مكتابي يجعله قبل محله لفلان كان كما قال وأي نجم يجعله فهو لفلان وأي نجم لم يجعله فهو لورثته وهذا كله إذا كانت الكتابة صحيحة ولو أن رجلا كاتب عبده كتابة فاسدة ثم أوصى بكتابه عبده لرجل كانت الوصية باطلا لأنه لا كتابة على عبده ولو كانت المسئلة بحالها فأوصى بقبضه لرجل ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطل إلا أن يقول ليس بمكتاب لأن كتابته فاسدة وأما إذا أوصى به وهو يراه مكتابه الوصية باطل وكذلك لو باعه بيعا فاسدا ثم أوصى به لرجل كانت الوصية باطلا لأنه أوصى به وهو يراه لغيره والقول الثاني أن الوصية جائزة في الوجهين لأنه ليس بمكتاب ولا خارجا من ملكه بالبيع الفاسد « قال الربيع » القول الثاني عندي هو الذي يقول به

(الوصية للمكتاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى سيد المكتاب بعتقه عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته كأن قيمته كانت ألفا والذي بقي عليه من كتابته جسمائه فأعتق بخمسائه لأنه إذا أوصى بعتقه فقد وضع كتابته وإذا أوصى فوضع كتابته فقد عتق كأنه كان قيمته ألفا وبقي من كتابته ألفان فيعتق بالألف وإذا عتق سقطت كتابته فإن قال ضعوا عنه كتابته أو أوصى له بكتابه فهي كوصيته بعتقه لأن كتابته إذا وضعت عنه فيعتق بالأقل من قيمته أو أوصى له بكتابه ديناً أو حالة تحسب من الثلث حالة ولو أوصى له بنجم من كتابته كان ذلك للورثة يعطونه أي بنجم شأوا متأخرا أو متقدما وإن كانت نجومه مختلفة فأقلها إن شأوا فإن قال ضعوا عنه أي بنجم من نجومه شئتم فهكذا وإن قال ضعوا عنه أي بنجم من نجومه شاء هو فذلك إلى المكتاب فأى بنجم من نجومه شاء وضع عنه من الثلث متقدما كان أو متأخرا وإن كانت له نجوم مختلفة فقال ضعوا عنه أو وسط بنجم من نجومه فأوسط بنجم من نجومه يحتمل أو وسطها في العدد أو وسطها في الأجل ليس واحد منهما أولى بظاهرهما من الآخر فيقال للورثة ضعوا أو وسط بنجم من نجومه إن شئتم فأوسطها في العدد

من أمرى ما استدرت
لما سقت الهدى ولكنى
لبدت رأيت وسقت
هدى نليس لي محل الا
محل هذا فقام اليه
سراقة بن مالك فقال
يا رسول الله اقض لنا
قضاء قوم كائنا وادوا
اليوم أعمرتنا لعامنا
هذا أم لا بد فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا بل لا بد دخلت
العمرة في الحج الى يوم
القيامة قال فدخل على
من اليمن فسأله النبي
صلى الله عليه وسلم عما
أهلكت فقال أحدهما
ليلى أهلال النبي صلى
الله عليه وسلم وقال
الآخر ليلى حجة النبي
صلى الله عليه وسلم
أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة أن

وان شئتم فأوسطها في الأجل فان ادعى المكاتب أن الذي أوصى له به غير الذي وضع عنه أحلف الورثة ما يعلمون ما قال ووضعوا عنه الأوسط من أيها شاؤوا ولو كانت المسئلة بمخالها وكانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أو وليا أو آخرها أقل قبل لكم أن تضعوا الأوسط من العدد والمال فان أردتم وضع الأوسط من الأجل فضعوه وخو الثاني الذي قبله واحد وبعده واحد ولو كانت عليه أربعة أنجم فأرادوا وضع الأوسط من النجوم المربعة وضعوا عنه أي النجمين شاؤا الثاني أو الثالث لأنه ليس واحد أولى باسم الأوسط من الآخر ولو كانت نجمة كان لها أوسط وهو الثالث لأن قبله نجمين وبعده نجمين إذا كانت نجومه وترافلها أوسط نجم واحد وإذا كانت شفعا فلها أوسطان فان كانت نجومه مختلفة عدد المال فكان منها عشرة ومنها مائة ومنها ثلاثة فقال ضعوا عنه نجما من نجومه وضعوا عنه أيها شاؤوا فان قال ضعوا عنه أكثر نجومه أو أقل نجومه وضعوا عنه ما أوصى به ولا يحتمل هذا إلا العدد فيوضع عنه إذا قال أكثر أو أقل عددا وإذا قال أقل أقلها عددا وإذا قال أوسط احتمل موضع المال وموضع الأوسط وان قال ضعوا عنه أوسط نجومه من عدد المال وعليه ثلاثة أنجم وضع عنه الأوسط الذي لأقلها ولا أكثرها وان كانت أربعة واحد عشر وواحد عشر وواحد ثلاثون وواحد أربعون فقال ضعوا عنه أوسط نجومه عددا وضعوا عنه ان شاؤا العشرين وان شاؤا الثلاثين لأنه ليس واحد منهم ما أولى باسم الأوسط من الآخر فعلى هذا الباب كله وقياسه ولو قال ضعوا عنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه ثلث كتابته في العدد ان شاؤا المؤخر منها وان شاؤا ما قبله منها وكذلك ان قال نصفها أو ربعها أو عشرة منها ولو أوصى لمكاتبه بما وصفت من نجم أو ثلث أو أقل أو أكثر ولم يقبل المكاتب الوصية كان ذلك للمكاتب وإذا أوصى له بشئ يوضع عنه فعجز فقد صار رقيقا ولو أوصى لمكاتب بمال بعينه جازت الوصية فان عجز المكاتب قبل بقبض الوصية بطلت الوصية عنه لأنه لا يجوز أن يوصى لبعده (٣) لأن ذلك ملك لورثته لأن الوصية لهم على قدر ملكهم فيه ولو قال ان شاء مكاتبتي فبيعوه فشاء مكاتبته قبل يؤدى الكتابة بيع وان لم يشأ لم يبيع وإذا قال الرجل ان عجز مكاتبتي فهو حر فقال المكاتب قبل حاول النجم قد عجزت لم يكن حرا وإذا حصل نجم من نجومه فقال قد عجزت وقال الورثة ليس بعاجز طلبوا ماله فان وجدوا وفاء بنجمه لم يكن عاجزا وان لم يوجد له وفاء أحلف ما يجد لهم وفاء وكان عاجزا وإذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي فبيعوه فلم يعجز حتى قال قد شئت أن تبيعوني قبل لا تباع الا برضاك بالعجز فان قال قد رضيت به بيع وان لم يرض به فالوصية باطلة لأنه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة وإذا قال الرجل في مرضه ضعوا عن مكاتبتي بعض كتابته أو بعض ما عليه وضعوا عنه ما شاؤوا من كتابته وان قل ولهم أن يضعوا ذلك عنه من آخر نجومه وأولها كما لو أوصى لرجل بشئ عليه من دين حال وأجل وضعوا عنه ان شاؤوا من الحال وان شاؤوا من الأجل لأن ذلك كله من كتابة المكاتب ودين من الدين ولو قال ضعوا عنه نجما من نجومه أو بعض نجومه لم يكن لهم إلا أن يضعوا عنه نجما وذلك لهم أن يضعوا أي نجم شاؤوا ولو قال ضعوا عنه من بعض نجومه كان لهم أن يضعوا عنه ما شاؤوا لأن بينا في قوله ان يضعوا عنه نجما أنه وضع عنه شئ منه فان قال ضعوا عنه ما يخفف عنه من كتابته أو وضعوا عنه جزأ من كتابته أو وضعوا عنه كثيرا من كتابته أو قليلا من كتابته أو ذامال من كتابته أو غير ذى مال من كتابته كان لهم أن يضعوا ما شاؤوا لأن القليل يخفف عنه الباقي عليه من كتابته وزيادة وضعت المائة ولم يكن قوله وزيادة شأ لأنه لا يضع عنه ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقي من كتابته وضعوا عنه النصف وزيادة ما شاؤوا لأن ذلك أكثر ما بقي من كتابته ولو قال ضعوا عنه أكثر ما بقي من كتابته ومثل نصفه وضعوا عنه أكثر من النصف بما شاؤوا ومثل نصف الذي وضعوا

التي صلى الله عليه وسلم
أفردنا الج ١٠ أخبرنا
سفيان عن ابن شهاب
عن عروة عن عائشة
قالت وأحل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالج
١٠ حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر عن حفصة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم أنها قالت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
ما بال الناس حلاوا
بغرة ولم تحلل أنت من
عمرتك قال اني لبدت
رأسى وقلدت هدي
فلا أحصل حتى أنحر
(قال الشافعي) وليس
مما وصفت من هذه
الاحاديث المختلفة شئ
أخرى إلا أن يكون متفقا
من وجه أو مختلفا من
وجه لا ينسب صاحبه الى

(٣) كذا في بعض النسخ لأن في الموضعين وتأمل

عنه وهكذا ان قال ومثل ثلاثة ارباعه وضع عنه ما قال ولو قال ضعوا عنه أكثر ما عليه من الكتابة ومثله معه وضعت عنه الكتابة كلها والفضل عن الكتابة باطل لانه وضع ما ليس عليه ولو قال ضعوا عنه ما شاء من كتابته فقال قد شئت أن يضعوها كلها لم يكن ذلك لانه معقولا أن ما يوضع من الشيء لا يكون الا وقد بقي من الشيء الموضوع منه شيء ويوضع عند كل ما قال اذا بقي شيء من الكتابة قل أو أكثر لان ذلك شيء من الكتابة

﴿ الوصية للعبد أن يكتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل أن يكتب عبد يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا بجميع قيمته نقد أو كتب على كتابة مثله لا تجبر الورثة على غير ذلك وإن كان لا مال له غيره ولا دين عليه ولا وصية لم تجبر الورثة على كتابته وقيل إن شئت كاتبنا في ثلثك وإن شئت لم نكتب فان لم يشأ أن يكتب ثلثه فهو رقيق وإن شاء أن يكتب ثلثه كتب على ما يكتب عليه مثله لا ينقص من ذلك ومضى عتق فثلث ولأنه أسيد الذي أوصى بكتابه وثلثاه رقيق ولو كانت المسئلة بحالها فقال أنا أعجل ثلثي قيمتي لم يكن ذلك لانه إن كان له مال فماله لورثة سيده وكذلك إن وهب رجل له مالا كان لورثة سيده فان قال رجل إن شئت عجلتكم ثلثي قيمته لم يكن عليهم أن يقبلوا ذلك ولا يعتقوه عاجلا ولا يخرجوا ثلثيه من أيديهم بكتابه وثلثه لا يحتمله ولو أوصى أن يكتب وعليه دين يحيط بماله كانت الوصية باطلة ولو أوصى أن يكتب وهو يخرج من الثلث فقال كاتبه بألف دينار وهو لا يسوي عشرة ولا يكتب مثله على خمسين قيل إن رضى بالكتابة التي أوصى أن يكتب بها كتبت وإن لم ترض أو عجزت أنت رقيق وإذا خیر في الكتابة فاخترت ركهاتهم سأل أن يكتب لم يكن ذلك لانه قد تركها كما إذا راد الرجل الوصية يوصي له به لم يكن له أن يرجع فيأخذها ولو قال كاتبوا عباد من عبيدي كان لهم أن يكتبوا أي عبد من عبيده شأوا ويجبرون على ذلك وليس لهم أن يكتبوا أمة وكذلك لو قال كاتبوا أحد عبيدي فان قال كاتبوا أحد رقيق كان لهم أن يكتبوا عبيدا أو أمة إن شأوا لأن العبد ليس بأولى باسم الرقيق من الأمة ولو قال كاتبوا أحدي أماني لم يكن لهم أن يكتبوا عبيدا ولا خنثى في هذا الوجه ولا أن أوصى أن يكتب أحد رقيقه إذا كان مشكلا

﴿ الكتابة في المرض ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده في المرض وهو يخرج من الثلث على شيء وإن قل جاز لانه لو أعتقه جاز وعتقه عتق بتات أكثر من كتابته وإن كان لا يخرج من الثلث فبكتابه موقوفة فان أفاض السيد ما لا يخرج به المكاتب من الثلث جازت الكتابة بكل حال وإن لم يفضد ما لا يخرج به من الثلث وكتبه على كتابة مثله لم تجز الكتابة في الثلث لأنها ليست ببيع بتات وجازت في الثلث وهكذا إذا كانت على أقل من كتابة مثله بطلت في الثلث وكانت جائزة في الثلث إذا لم يكن عليه دين ولا وصية وإن كان عليه دين يحيط بماله بطلت الكتابة فان كانت معه وصايا حاص أهل الوصايا ولم يبدأ عليهم

﴿ أفلاس سيد العبد ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده ثم أفلس لم تنتقض الكتابة وكان للغرماء أخذ ما عليه من الكتابة عند محله ولو عجل المكاتب ما عليه قبل محله لم يكن للسيد منعه وكان للغرماء أخذه منه ولو أداها إلى سيده عتق به وكان للغرماء أخذه منه فان ذلت فهو كفافات من ماله ويجوز كتابته له حتى يقف الحاكم

الغلط باختلاف (١) من

حديث أنس ومن قال

قرن رسول الله صلى الله

عليه وسلم أتم من قال

كان ابتداء احرامه حجا

لا عمره معه لان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

لم يحج من المدينة الا حجة

واحدة قال ولم يختلف

في شيء من السنن

الاختلاف في هذا من

وجه أنه مباح وإن كان

الغلط فيه قيسا مما جعل

من الاختلاف ومن فعل

شيأ مما قيل إن النبي

صلى الله عليه وسلم فعله

كان له واسع لان

الكتاب ثم السنة ثم

مالا أعلم فيه خلافا يدل

على أن التمتع بالعمرة إلى

الحج وإفراد الحج والقران

(١) رواية أنس أن

النبي صلى الله عليه وسلم

لبي بالحج والعمرة معاً أي

فهو قارن ولم تذكر

رواية أنس في هذا

الموضع فتنبه كتبه

متحدده

ماله واذا وقف الحاكم ماله لم تجز كتابته فان كاتبه بعد وقف القاضي ماله فالكتابة مردودة فان أدى لم يعتق
وأخذ ما أدى والعبد قسيح وكذلك اذا أعتقه لم يعتق وبيع وان لم يوجد له وقار به لم يعتق واذا اختلف
السيد والغرماء فقالوا كاتبه بعد وقف القاضي مالك وقال نيل كاتبه قبل وقف القاضي مالى ولا ينسب كان
القول قول السيد وليس في هذا شيء يجزم الى نفسه انما هذا حتى أقر به العبد اذا ادعاه العبد وكذلك اذا
كاتبه فقال السيد والغرماء كانت الكتابة بعد الوقف وقال العبد قبلها فالقول قول العبد مع عبته وعليهم
البينة واذا كاتب المكاتب كتابة صحيحة فأقر السيد بعد التقيس بأنه قبض منه شيئا قبل وقف القاضي
ماله فالقول قوله وكذلك ما أقر به الغريم له عليه حق فهو برائة له وان أقر أنه قبض منه شيئا بعد وقف القاضي
ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد أو يتبعوا به العبد ديناً على من ذمته اذا أدى الى الغرماء حقوقهم

(ميراث سيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها فان أدى الى الورثة
عتق وكان ولاؤه الذي كاتبه وان عجز فهو ميراث لهم وان كان المكاتب تزوج بنت سيده في حياته سيده
برضاها ثم مات السيد والبنت وارثة لانيها فسد النكاح لانها قد ملكت فبرأها منه وان كانت لا ترث
أباها باختلاف الدين أولاً فانها قاتل لأبيها فالكتابة بحالها والنكاح بحاله ولو أسلمت بعد موته لم يفسد النكاح
لانها لا ترثه وقام الورثة في المكاتب مقام الميت فلكوا منه ما كان يملك ولو لا مال رقبته عجز لم يرد رقبته فان
قبيل فلم لا يبيعونه قيسل لم يكن للذي ورثه عنه أن يبيعه فلا يعدون أن يكونوا مثله أو في أقل من حاله لأنهم
انما ملكوه عنه فان قيل فلم لا يكون لهم ولاؤه دون الذي كاتبه قيل للعقد الذي يلزم السيد والعبد ما قام
به المكاتب وهو العقد الذي حال بين سيد العبد وبين بيعه وماله ما أدى وكان في العقبان ولاؤه اذا أدى
له فالعتق والولاء لزمه بالشرط ولزم سيده فأي ورقة الميت أعتق المكاتب كان نصيبه منه معتقاً ولم يقوم
عليه من قبل أن ولاؤه ما أعتق منه قبل عجز المكاتب موقوف للذي كاتبه فلو أعتقه معه كان ولاؤه للذي
كاتبه فان عجز لم يكن للذي أعتقه أو أراه من الكتابة من رقبته شيء وكان من بقي على نصيبه من رقبته وفيه
قول آخر أن يقوم عليه فاذا عجز قوم عليه وكان له ولاؤه كله لان الكتابة أولاً بطلت وأعتق هذا عبده ولو
أراه الورثة أو بعضهم من الكتابة فانه يبرأ من نصيب من أراه ويعتق نصيبه منه كالأبرار الذي كاتبه من
الكتابة واذا ورث القوم مكاتباً دخل نجم من نجومه فلم يؤده فأراد بعضهم تعجيله وأراد بعض أن لا يعجله ففهم
قولان أحدهما أن كلهم على نصيبه في عجزه فله تعجيله ونصيبه رقيق له ومن لم يعجله فهو على الكتابة فاذا
عتق فولاؤه ما عتق منه للذي كاتبه ولا يقوم على الذي لم يعجله لأن ولاؤه لغيره والقول الثاني أنهم ان اجتمعوا
على ترك تعجيله كان على الكتابة وان لم يجمعوا عليه وأراد بعضهم تعجيله كان عاجزاً كله ولم يكن لمن بقي منهم
ترك تعجيله وانما ذهب من قال هذا أن قال أحعل هذا كابتداء الكتابة وكان عبد ابن ابنين فلا يجوز
لأحدهما أن يكاتبه دون الآخر وهم اذا كاتبوا معا فعتق على المعتق واذا ورثه فولاؤه لغيرهم وهم يقومون
مقام الميت في أخذ الكتابة ورثه ان عجز ولا يقومون مقامه في أن لهم الولاء وليسوا عبيد ككاتبه اذا عجز انما
هم نازكون حقاً لهم في تعجيله ولا يمنع أحد ترك حقه في تعجيله متى أراد تركه واذا مات أحد من ورثة سيد
المكاتب فورثته يقومون مقامه ولو مات سيد المكاتب وله ابنان فمهدا أن أباهما قبض ماعليه وأنكر ذلك
الورثة أو كانوا صغاراً أو نساء كلهم فان كانوا عدلين جازت شهادتهم والمكاتب حراً ولاؤله الذي كاتبه وان كانا
غير عدلين برئ المكاتب من حصصهما من الكتابة ولزمته حصصهن أنكر وحصص الصغار منها ولا يعتق عليهما

واسع كله (قال الشافعي)
وأشبه الرواية أن يكون
حقه وظا في حج النبي صلى
الله عليه وسلم لم رواية
جابر بن عبد الله أن النبي
صلى الله عليه وسلم
خرج لا يسمى بجاولا
عمرة وطاووس أن النبي
صلى الله عليه وسلم خرج
محرم ما ينتظر القضاء لان
رواية يحيى بن سعيد
عن قاسم وعسرة عن
عائشة توافق روايته
وهؤلاء تقصوا الحديث
ومن قال أفرد الج في شبهه
والله أعلم أن يكون قاله
على ما يعرف من أهل
العلم الذين أدرك دون
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن أحد الا يكون
مقيماً على حج الا وقد
ابتدأ احرامه بالج
(قال الشافعي) وأحسب
أن عروة حين حدث
أن النبي صلى الله عليه
وسلم أحرم بحج انما
ذهب الى أنه سمع عائشة
تقول فعل النبي صلى
الله عليه وسلم في حجه

لان الولاء ليس لهما لانهم شاهدوا قرا بفعل غيرهما لا أعلمها فاعلا شيئا يلزمهما به عتق ان كانا موسرين واذا مات سيد المكاتب واراد المكاتب الوثيقة من دفع ما عليه من الكتابة فلا يدفعها حتى يأتي الحاكم فان كان لبيت ورثة صغار وكبار أمرا الحاكم المكاتب أن يدفع من الكتابة الى الورثة الكبار بقدر نصيبهم والى الولي نصيب الصغار وأعتقه فان كان الورثة الكبار غيبا فسأل المكاتب أن يدفع الكتابة الى عدل يقبض لهم ان لم يكن لهم وكيل كان ذلك له فاذا دفعه عتق المكاتب وليس هذا كدين لهم على رجل ثم غابوا عنه فغاب به الى الحاكم لم يدفعه هذا الا يدفع الاليهم أو وكيل لهم فان لم يكن وكيل تركه الحاكم فلم يأمره بقبضه من صاحبه الذي هو عليه لان في الكتابة عتقا لا يجبس بالعتق وليس في الدين شيء يجبس عنه صاحب الدين فان كان الورثة محجورين فدفعت المكاتب ما عليه الى وصيهم وعلى الميت دين أو لاديين عليه أو له وصايا أو لوصايا له فالمكاتب حر واذا هلك ذلك في يدى الوصى قبل يصل الى الورثة الصغار وأهل الدين والوصايا منه عتق المكاتب بكل حال لان الوصى يقوم مقام الميت اذا كان أوصى اليه بدينه ووصايا به وتركته وليس فيهم بالغ غير محجور فان كان فيهم بالغ غير محجور أو كان للميت وصيان فدفعت الى أحد هما لم يعتق حتى يصل الى الوصيين والبالغ وكذلك ان كان الميت مات عن ورثة كبار وليس فيهم صبي وعليه دين وله وصايا لم يبرأ المكاتب بالدفع الى الورثة حتى يصل الى أهل الدين دينهم لان الميراث لا يكون للورثة حتى يقضى الدين فان قضى الدين حتى يصل الى أهل الوصايا وصاياهم لان أهل الوصايا شركاء بالثلث حتى يستوفوا وصاياهم فاذا صار الى أهل الوصايا بعد قبض أهل الدين حقوقهم والى أهل الموارث موارثهم عتق المكاتب واذا لم يدفع بأمر الحاكم ولا وصى جماعة فلا يعتق حتى يصل الميال الى كل من كان له حق بسبب الميت فان مات المكاتب قبل يصل ذلك الى آخرهم مات عبدا كمالو كاتبه رجلان فدفعت جميع الكتابة الى أحدهما فلم يدفع المدفوع اليه الى شريكه حقه منها مات عبدا ولو مات بعد دفعه الى شريكه حقه مات حرا وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المكاتب بمكاتبته الى سيده فان دفعها والمكاتب حتى عتق وان لم يدفعها حتى يموت المكاتب مات عبدا ولو لم يدفعها ولم يمت المكاتب لم يكن المكاتب بريثا منها ولا حرا بها ولو كان السيد وكل رجلا يقبض كتابة المكاتب فدفعتها اليه المكاتب عتق وكان كدفعه الى سيده وهكذا اذا دفع المكاتب بأمر الحاكم أو الى وصى جماعة كلهم مولى عليه واذا دفع المكاتب كتابته الى قوم أثبتوا على سيده دينهم عتق ان لم يكن في كتابته فضل على دينهم فان لم يكن عليه دين وله وصايا فدفعت الى الورثة والى أهل الوصايا بقدر ما يصيبهم عتق وان بقي منهم أحد لم يدفع اليه لم يعتق حتى يقبضوا كلهم ولو تعدى فدفعت الى وارث دون الورثة أو الى صاحب دين دون أهل الدين لم يعتق حتى يصير الى كل وارث حقه والى كل ذى دين دينه

(موت المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت له يعني عطاء المكاتب يموت وله ولد أحرار ويدع أكثر ما بقي عليه من كتابته قال يقضى عنه ما بقي من كتابته وما كان من فضل فلبنه قلت أبلغك هذا عن أحد قال زعموا أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه كان يقضى به « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول يقضى عنه ما عليه ثم لبنه ما بقي قال عمرو بن دينار ما أراه لبنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني أنه لسيدته والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عمرو وهو قول زيد بن ثابت نأخذ وأما ما روى عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وهو روى عنه

وذكر أن عائشة أهدت
بعمرة أنما ذهب الى أن
عائشة قالت ففعلت في
عمري كذا الا أنه خالف
خلافنا بين الحديث جابر
وأصحابه في قول عائشة
ومنا من جمع الحج
والعمرة (قال الشافعي)
فان قال قائل قرن الصبي
ابن معبد فقال له عمر
ابن الخطاب هديت
لسنة نبيك قيل له
حكى له أن رجلا قال
له هذا أضل من جله
فقال هديت لسنة نبيك
ان من سنة نبيك أن
القران والافراد والعمرة
هدى لاضلال فان قال
قائل فمادل على هذا
قيل أمر عريان يفضل
بين الحج والعمرة وهو
لا يأمر إلا بما يسع
ويجوز في سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لما خالف سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وافراده الحج (قال
الشافعي) فان قيل فما
قول حفصة للنبي صلى

أنه كان يقول في المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى فلا أدري أثبت عنه أم لا وإنما نقول بقول زيد بن ثابت فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل مذهبنا وذهب كثير من أهل العلم أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء ما عليه من الكتابة أو أن يرثه سيده منه وإن كان موسرا واجدا فإذا كان هذا هكذا لم يجز في قولنا إذا مات المكاتب وله مال فيه وفاء من كتابته وفضل إلا أن تكون كتابته قد انتقضت وماله لسيده وقد مات رقيقا لأنه من مات بحال لم يحل حاله بعد الموت وقد مات غير حر فلا يكون بعد الموت حرا ألا ترى لو أن عبد مات فقال سيده هو حر لم يكن حر إلا أن العتق لا يقع على الموتي وإن قد فسر رجل لم يحمله وإن كان مع المكاتب ولد أو ابنة في كتابته وأم ولده لم يكتب عليها فهم رقيق وإن كان معه ولد كبير كاتب عليهم فهم كرقائق كاتبوا معا فرفع عن كاتب معه حصة الميت من الكتابة ويكون عليه حصة من الكتابة ولا يرث المكاتب الميت قبل يؤدي ولد أو حرار ولا ولد أو ولد له في كتابته ولا كاتبوا معا بحال فإن كان في كتابته ولد بالغون كاتبوا معه وأجنبون فسواء يأخذ سيده ماله لأنه مات عبدا ويرفع عنهم حصته من الكتابة وإذا كان معه ولد أو ابنة في كتابته من أمة لم يكتب عليها إفاة قبل يؤدي فهم وأم ولده رقيق وماله لسيده لأنهم إنما كانوا يعتقون بعنقه لوعتق وإذا بطلت كتابته بالموت لم يعتقوا يعتق من لا يعتق وكذلك لومالك أباه وأمهم مات أرقوا فأما من كاتب عليه برضا فعلى الكتابة لأن له حصة من الكتابة ولو كانت له زوجة لم لوكة للسيد فكاتب عليها برضا فوالت أولاد في الكتابة ثم مات قبل يؤدي رفعت حصته من الكتابة وبقيت حصة امرأته ووقف ولده الذين ولدوا في الكتابة مع أمهم فإن عتقت عتقوا وإن عجزت أو ماتت قبل أن تؤدي رقا ولو قالوا تؤدي عنها فعتق لم يكن لهم لأنهم لم يشترطوا في الكتابة إنما كانوا يعتقون بعنق أمهم فلما بطل عتقها لم يجز أن يعتقوا

(في إفلاس المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت له يعني لعطاء أفلس مكاتبى وترك مالا وترك ديناً للناس عليه لم بدع وفاء أبتدى بحق الناس قبل كتابتي قال نعم وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريح قلت لعطاء أما أحاضهم بنجومه حل عليه أنه قدم ملك عمله لى سنة قال لا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نأخذ فإذا مات المكاتب وعليه دين بدى يديون الناس لأنه مات رقيقا وبطلت الكتابة ولادين لسيده عليه وما بقي مال السيد وكذلك إذا عجز وقولهم أفلس عجز إن شاء الله تعالى لأنه إذا عجز بطلت الكتابة فأما إذا كان على الكتابة فيؤدي الدين قبل الكتابة لأن ماله ليس لسيده وسيده حيث نفي ماله كغيرهم غيره فإذا بطلت الكتابة بطل كل مال سيده عليه من مال استهلكه أو جناية جناها عليه وغير ذلك لأنه لا يكون لسيده على عبده دين وإذا عزم عطاء أن المكاتب إذا عجز لم يكن لسيده عليه دين لأنه لا يكون له عليه دين إلا مادام مكاتباً فله لا بخالفه أن يموت لأن الكتابة تبطل بموته قبل الأداء

(ميراث المكاتب وولاه) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لابن طاوس كيف كان أبوك يقول في الرجل يكتب الرجل ثم يموت فترث ابنته ذلك المكاتب فيؤدي كتابته ثم يعتق ثم يموت قال كان يقول ولا ولها ويقول ما كنت أظن أن يخالف في ذلك أحد من الناس وبعجب من قولهم ليس لها ولأه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء رجل توفي عن ابنين له وترك مكاتباً فصار المكاتب لأحد هاتين قضى كتابته الذي صار له في الميراث ثم مات المكاتب

الله عليه وسلم ما بال الناس حلوا ولم تحلل من عمرتك قيل أكثر الناس لم يكن معه هدى وكانت حفصة معهم فأمروا أن يجعلوا أحرامهم عمرة ويحلوا فقالت لم يحل الناس ولم تحل من عمرتك تعني من أحرامك الذي ابتدأته وهم بنيت واحدة قال عليه السلام لبدت رأسي وقلت هدي فلا أحل حتى أبحر بدني يعني والله أعلم حتى يحل الحاج لأن القضاء نزل عليه أن يجعل من كان معه هدى أحرامه حجا وهذا من سعة لسان العرب الذي تكاد تعرف ما الجواب فيه فإن قال قائل فن أن ثبت حديث عائشة وجابر وابن عمرو وطاوس دون حديث من قال قرن قيل لتقدم صحبة جابر وحسن سياقه لابتداء الحديث وآخره وقرب عائشة

من يرثه قال يرثانه جميعا وقالها عمر وبن دينار وقال عطاء رجع ولاؤه الذي كاتبه فرددتها عليه فقال ذلك غير مرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبقول عطاء وعمر وبن دينار نقول في المكاتب يكاتبه الرجل ثم يموت السيد ثم يؤدي المكاتب فيعتق بالكتابة ان ولأه لا الذي عقد كتابته لانه لما عقد هالم يكن له ارقاقه ما قام المكاتب بالكتابة فلا يكون ولاؤه لاله ولا نقول بقول عطاء في الرجل يموت ويدع مكاتبه وابن ابنه ان الابن ان يقسم ما مال الميت حتى يصير المكاتب لاحدهما من قبل ان القسم يبيع ويبع المكاتب لا يجوز وتقتسم الورثة ما أدى المكاتب فاذا عجز المكاتب صار عبد الههم ان يقتسموه وان اقتسموا قبل عجز المكاتب فصار المكاتب الى حصة أحدهم فالقسم باطل وما أخذ منه فهو بينه وبين ورثته أبيه والله أعلم

(باب الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق قال وقال الولاء علمة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب فلم يكن يجوز لأحد ولأعلى أحد الابان بتقديمه عتق ومن لم يعتق فهو حر ولا ولأه وعقله على جماعة المسلمين والله أعلم

يقول أحد مبشرى تصحيحه وتهذيبه وتنقيحه الفقير اليه تعالى نصر بن محمد بن أحمد العادلي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه إن الكلام على الولاء قد تقدم في جملة أبواب بأوسع عبارة مع ذكر الخلاف فيه والمناظرات التي وقعت بين الامام ومخالفيه فارجع اليها متى شئت ﴿ هذا وقد فرغنا من تصحيحه ولم نترك شيئا مما في الامكان على ما في النسخ الأصلية من بعض التحريف والتغيير والتقديم والتأخير مما كان يذهب في بعض المواضع بمعنى الكلام ومغزاه ولكن بحمد الله رجع كل شيء الى أصله وهذا كله من محض فيض الله وفضله نسأله تعالى أن يغفر لنا أجمعين وأن ينفقنا ببركات أئمة الدين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأبي وعلى آله وصحبه وجميع محبيه وحربه آمين

من النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه ولان من وصف انتظار النبي عليه السلام القضاء اذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج قبل حجة الاسلام طلب الاختيار فيما وسع له فيه من الحج والعمرة يشبهه أن يكون حفظ عنه لانه قد أدى في المتلاعنين فانتظر القضاء فيه ما وكذا حفظ عنه في غيرهما والله أعلم

بحمد الله تم كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي محمد بن ادريس محدثا حسب الطاقة على ما عثرنا عليه من النسخ وقد راجعنا فيه مواضع كثيرة من كتاب الأم ومختصر المزني وغيرهما حتى جاء بحمد الله صحيح المباني رجب المعاني والله نسأل الفوز بالمأمول وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه وجميع أتباعه وحربه آمين

﴿يقول خادم التححيح - اراد طبعه الاميريد محمد بن محمد البليبي الشافعي الحسيني اُصلح الله منه الطوير﴾

الحمد لله الكريم الرحاب والصلوة والسلام على سيدنا محمد الحليم الأواب القائل من يرد الله به خيرا يفقه في الدين وعلى آله وصحبه والتابعين ﴿وبعد﴾ فقد تم طبع كتاب الأم لمام الأئمة بالاتفاق وخبر الأئمة وحمد الله في الآفاق صاحب المذهب النفيس مرلانا وولي نعمتنا الشافعي محمد بن ادريس القائل اذا صح الحديث فهو مذهبي وناهيك بهما من هذا الاسام القرشي المظلي

فهو الامام به الأئمة تقتدى : وله الهدى ولغيره التقليد

وماذا أقول وفرائض فكري ترعد من الرجل وقلبي يتصب عرقا من الخجل وغاية ما أقول قدس الله روحه ونور ضريحه بما أفادنا وقلده جيدنا مما استنبطه من الكتاب والسنة وجعله أمارا لمنها فروع ذات ثمار عظمت به اعلى المناه طالماتناول منها الأعلام وهدرت به اشقاشق الأقوام حتى اذا درج رادارج الرياح وطفئ منهم المصباح وخلف من بعدهم خلف أضاعرها وفي زوايا الاهدال وضعوها واستغرا عنها بما تناوله السلف منها ولم تبدلها بأشياء سامرها ويصونها ولا كفرا يسايرها ويمرنها تفرقت أجزاءها وذبلت أوراقها وقدمضى عليها وهي كذلك أحقاب ونفوس العلماء تود أن تراها ولوم من وراء حجاب فانتدب لنشرها وكشف نقابها العالم الكبير والعلم الشهير محل الأشراف السيد أحمد بك الحسيني بجرأه الله خيرا وأجزله أجرا فلقد صرف شتة في جمع ما تفرق من أجزاءها في الأقطار وبذل في تحصيلها نفيس النضار والترم طبعها على نفقته بالمطبعة الأميرية ذات الطبع الحسن والدقة البهية ووشى منها الخواشي والطرر بثلاثة كتب كلها غرر أولها المختصر الامام أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزي وثانها المسند للامام الشافعي وثالثها كتاب اختلاف الحديث له وكلاهما برواية الربيع جعلها الله معهم في حرز المنيع وقد بذلنا الجهد في تححيحها وتمهيدنا من سقطات نسخها الخط العارية من الخط بل من النقط فجاء بحمد الله هذا المطبوع أصح منها ومن ارتاب في ذلك فليعرضه عليها ليكون عاذا رافعا عساه لمن عاناه وإلى الله المشتكى من نسخ ممسوخة معطلة أحيانا هذا السيد ومن أحيانا رضامية فهمي له ﴿ في ظل

الخصرة الفخيمة الحديدي وعهد الطلعة الميمونة الداورية من بلغت بدرعته غاية

الأماني خديونا المعظم ﴿عباس حلمي باشا الثاني﴾ أدام الله أيامه وسعده

وأقر عينه بولي عهده وأصلح الله في الدارين حاله وألهم العدل

والاصلاح رجاله وذلك في أوائل ربيع الأول من

عام ١٣٢٦ من هجرة خاتم النبيين من عليه

في الشفاعة المعول صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه والتابعين

على منسواله

تم

وقد فرطه مزرخا تمام طبعه حضرة الأستاذ الفاضل والأريب الأديب الكامل
الشيخ محمود حسن زنائي المشني أحد أفاضل المتبحرين فقال

العلم أفضل ما ترو ح له أنا العليا وتسعى
فاجهد بنفسك فيه طور ل الدهر تحصيلها وجمعها
لا تحسبن المال يغني عنى عنه مهما كان نفعا
ذو المال يغني ذكره وصفاته من يوم ينسى
والعلم ذكر صفات صا حبه مدى الأيام يرعى
انظر تجدد رب العلو م له الشنا وترا وشفعا
وكفاه من شرف علا ء الذكر أنى حل صقعا
وبحسبه ذكر سما في الخافقين يلذ سمعا
ان حل في قوم رأو د هو المقدم وقت يدعى
مثل (الحسيني أحمد) من ساد أهل العلم جمعا
الهـاشمي ابن الحسين ومن زكا خلقا وطبعها
العالم البحر الذي جمع العلوم فكان أوعى
لله منه أخويرا ع صارم كالسيف قطعها
يا عترة المختار من عن ربه قد سن شرعا
من ذا يقوم بشكر نعمته التي أوليت وسعا
انى جهدت له اليرا ع فضايق عند القول ذرعا
ناديته أهلى عليه من البيان فقال سمعا
فأخذت أذكر بعض ما في وصفكم أحكت وضعا
من منة عظمت وقد جلت لدى العلماء وقعا
أحييت سفر الأمير فل في ثياب الحسن طبعها
فانخر بما أحييته يا (ابن الحسين) فعم نفعا
حليت طبرته بأسفار زهت كالزهر ينعا
من بعد ما لعبت بها حقب خلت بترا وبضعا
بجمعت كل أصولها وشعبت في الاسلام صدعا
ورجعت فقه الشافعي الى حياة الدين رجعي
حبر الأئمة من على أقواله في الدين نسعي

من علمه المكنون مما جاء في التزويل قطعاً
 من مجمل ومفصل * يحلو الهدى أصلاً وفرعاً
 فيه الهدى لمن استدى * ييسره ووعده سمعاً
 وحديث خير انطلق من * فوعا يحاشي فيه وضعاً
 يرويه مشفقاً بنقده رواه الحفاظ شفعا
 نقده الدلائل الجيا * دترد وجه الزيف دفعا
 هذا هو الرأي الصحيح / وغيره قاصعه منعاً
 انى أدب الله أنزلك قد آتيت بخير مسعى
 فاعمل على هذا السبيل وخلّ أهل اللهوصرى
 وإذا الحسود أباه قاصقه بلين القول صفعا
 واعلم بأن الشافعي وقدره المعهود طبعاً
 قد سره ما قد فعلت وقال قد أحسنت صنعاً
 وجبالاً فضلاً جلّ يستأشاده التارخ رفعاً
 لله أجد نلت عزاً يوم تم الأم طبعاً

٦٥ ٥٣ ٤٨٠ ٧٨ ٥٦ ٤٤٠ ٧٢ ٨٢

سنة ١٢٢٦

